

الْحَكَا فِي

ثِقَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلْبِيِّ الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثامن

الفروع

الحجج

(الإصدار ٦٧٠٦ - ٧٧٠٦)

تَحْقِيقُ

قِسْمِ حَيَاءِ التَّوَارِثِ

مَرْكَزُ بَحْثِ ذَوَائِرِ الْحَدِيثِ

شبكة الفکر



کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث؛ ۱۸۱).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 414 - 8

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیما.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳، محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

۱۳۸۷ ۲۴۰۲ ک ۱۲۹ ک BP

الحكاية

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثامن



الفروع

الحجج

(الأخاير ٦٧٠٦ - ٧٧٠٦)

تحقيق

قسم أحياء التراث

مركز بحوث إيران الحديث

الكافي / ج ٨

نفة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

بإهتمام : محمد حسين الدرايتي

تقويم نض المتن : نعمة الله الجليلي ، علي الحميداري

تقويم نض الأستاذ وتحقيقها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المتشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكتعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكتعاني ، علي عباسپور ،

حميد الأحمدي الجلفاني ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي الجلفاني ، غلامحسين قيصرته

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نضد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا



الناشر : دارالحدیث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دارالحدیث

الكمية : ٥٠٠

ایران: قم المقدسة، شارع معلم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 414 - 8

*** جميع الحقوق محفوظة للناشر ***

(١٥)

كتاب الحجّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[١٥]

كِتَابُ الْحَجِّ

١ - بَابُ يَدِّ الْحَجَرِ وَالْعِلَّةِ فِي اسْتِلاَمِهِ

٦٧٠٦ / ١ . حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا أَخَذَ مَوَائِقَ الْعِبَادِ، أَمَرَ
الْحَجَرَ، فَالْتَقَمَهَا^٢، وَلِذَلِكَ^٣ يُقَالُ: أَمَانَتِي أَذَيْتُهَا، وَمِثَاقِي تَعَاهَذْتُهُ لِيَشْهَدَ لِي
بِالْمُؤَافَاةِ^٤».

٦٧٠٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

١ . في «ظ، بح، بس، جد، جن»: «وبه نستعين». وفي «بث»: «+ تركلت على الله». وفي «بخ» والمرأة: «- بسم الله الرحمن الرحيم».

٢ . في «مرأة العقول، ج ١٧، ص ٣»: «قوله عليه السلام: فاللتقمها، لعل التمامها كناية عن ضبطه وحفظه لها؛ إذ بدل كثير من الأخبار على أنه ملك صار بهذه الصورة، ويعرف الناس وكلامهم، ويشهد يوم القيامة لهم، ولا استحالة في شيء من ذلك بناء على أصول المسلمين».

٣ . في «بح، بف» والوافي والوسائل والمحاسن: «فلذلك».

٤ . في «بف»: «بالوفاء».

٥ . المحاسن، ص ٣٤٠، كتاب العلل، ح ١٢٩، عن أبيه، عن حماد بن عيسى وفضالة وابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار. وفي «علل الشرائع»، ص ٤٢٤، صدر ح ٢؛ و«عيون الأخبار»، ج ٢، ص ٩٠، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٧٠، ح ١١٥١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٤، ح ١٧٨٢٧.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ الْحَلِيِّ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: لِمَ جُعِلَ اسْتِلَامُ الْحَجَرِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ^٢ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَيْثُ أَخَذَ مِيثَاقَ بَنِي آدَمَ، دَعَا الْحَجَرَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَمَرَهُ، فَالْتَمَعَ الْمِيثَاقُ، فَهُوَ يَشْهَدُ لِمَنْ وَافَاهُ بِالْمُؤَافَاةِ^٣».

٣ / ٦٧٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ

سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَغْوَيْنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: لِأَيِّ عِلَّةٍ وَضَعَ اللَّهُ الْحَجَرَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَلَمْ

يُوضِعْ فِي غَيْرِهِ^٤؟ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ يَقْبَلُ^٥؟ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ وَضَعَ

مِيثَاقَ الْعِبَادِ وَالْعَهْدُ فِيهِ، وَلَمْ يُوضِعْ فِي غَيْرِهِ؟ وَكَيْفَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ؟ تُخْبِرُنِي^٦

جَعَلَنِي اللَّهُ^٧ فِدَاكَ؛ فَإِنَّ تَفَكَّرِي فِيهِ لَعَجَبٌ.

١. ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٣٠، ح ٩٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم الحلبي.

والظاهر أن عنوان «عبد الكريم الحلبي» محزف، وصوابه: «عبد الكريم عن الحلبي»؛ فإن بيت الحلبيين بيت مشهور بالكوفة، وليس فيهم من يسمّى بعبد الكريم. أضعف إلى ذلك، أن المراد من عبد الكريم في مشايخ البزنطي هو عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، وقد ورد في عدد من الأسناد رواية أحمد بن محمد [بن أبي نصر] عن عبد الكريم، عن الحلبي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤١٠-٤١١.

٢. في «بث، يخ، بف» والوافي: «لأن».

٣. في المحاسن: «بالحق».

٤. المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، صدر ح ٩٣، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. علل الشرائع، ص ٤٢٣، ح ١، بسنده عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي

عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٢٣٧، ح ٩٣٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٦، عن الحلبي، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ.

وراجع: علل الشرائع، ص ٤٢٥، ح ٦. الوافي، ج ١٢، ص ٧٠، ح ١١٥١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٧، ح ١٧٨٣٤. ٥. في الوسائل: - «ولم يوضع في غيره».

٦. هكذا في «ظ، بث، يخ، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والعلل. وفي «ي، يخ» والمطبوع: «تقبل».

٧. في «بث، يخ»: «فخبرني». ٨. في «يخ» وحاشية «بث»: «جعلت» بدل «جعلني الله».

قَالَ: فَقَالَ: «سَأَلْتُ وَ أَغْضَلْتُ^١ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَ اسْتَقْصَيْتُ^٢، فَافْهَمِ الْجَوَابَ^٣، وَ فَرَّغْ قَلْبَكَ، وَ أَضِغْ^٤ سَمْعَكَ^٥، أَخْبِرَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - وَضَعَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَ هِيَ جَوْهَرَةٌ أَخْرَجَتْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى ١٨٥/٤
 آدَمَ ﷺ، فَوَضَعَتْ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ لِعِلَّةِ الْمِيثَاقِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ مِنْ^٦ بَنِي آدَمَ مِنْ
 ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ^٧ حِينَ أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ
 تَرَاءَى لَهُمْ^٨، وَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ يَنْهَبُ الطَّيْرُ عَلَى الْقَائِمِ ﷺ، فَأَوَّلُ مَنْ يُبَايِعُهُ ذَلِكَ
 الطَّائِرُ^٩، وَ هُوَ اللَّهُ^{١٠} جَبْرَيْلُ ﷺ، وَ إِلَى ذَلِكَ الْمَقَامِ^{١٢} يَسْنِدُ الْقَائِمُ ظَهْرَهُ، وَ هُوَ الْحَجَّةُ
 وَ الدَّلِيلُ عَلَى الْقَائِمِ، وَ هُوَ الشَّاهِدُ لِمَنْ وَافَى^{١٣} فِي^{١٤} ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَ الشَّاهِدُ عَلَى مَنْ
 أَذَى إِلَيْهِ الْمِيثَاقَ وَ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ.
 وَ أَمَّا^{١٥} الْقُبْلَةُ وَ الْإِلِيمَاسُ^{١٦}، فَلِإِلَّةِ الْعَهْدِ تَجْدِيداً لِدَلِكِ الْعَهْدِ وَ الْمِيثَاقِ،

١. في المرأة: قوله ﷺ: «أغضلت، أي جئت بمسألة معضلة مشككة»، وراجع: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٢٤ (عضل).

٢. الاستقصاء في المسألة: بلوغ الغاية والنهاية والأقصى فيها. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٦ (قصا).

٣. في «بف» - «الجواب».

٤. في «بف» - «فأضغ».

٥. في «بف» - «ومن».

٦. في «بف» - «بس» - «بف» وحاشية «بث» والوافي والوسائل: «وذرياتهم».

٨. في العلل: «+ «ترأى لهم» و «ترأى لهم» أي ظهر لهم. يقال: تراءى لي الشيء، أي ظهر حتى رأيته. وعن ثعلب: تراءى لي وترأى: تصدق لأراه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٧٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٩٩ (رأى).

٩. في «بف» - «بف» وحاشية «بث» والوافي والعلل: «الركن».

١٠. في «ظ»، «بث»، «بف»، «بس» - «بف» والوافي والبحار والعلل: «الطير».

١١. في الوافي: - «والله».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والعلل. وفي المطبوع: «وفا[ه]». و الموافاة: الإتيان، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٧.

١٣. في الوافي: - «وفي».

١٤. في «ظ»، «بث»، «بف»، «بس» - «بف» وحاشية «بث».

١٥. في «ظ»، «بف»، «بس» - «بف» وحاشية «بث».

و تَجْدِيداً لِلْبَيْعَةِ وَ لِيُؤَدُّوا^١ إِلَيْهِ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ، فَيَأْتُوهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَ يُؤَدُّوا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْعَهْدَ وَ الْأَمَانَةَ اللَّذَيْنِ^٢ أَخَذَا^٣ عَلَيْهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَمَانَتِي أَذِنْتُهَا، وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لِتَشْهَدَ^٤ لِي بِالْمُؤَافَاةِ، وَ وَ اللَّهِ مَا يُؤَدِّي ذَلِكَ أَخَذَ غَيْرُ شَيْعَتِنَا، وَ لَا حِفْظَ ذَلِكَ الْعَهْدِ وَ الْمِيثَاقِ أَخَذَ^٥ غَيْرُ شَيْعَتِنَا، وَ إِنَّهُمْ لَيَأْتُوهُ، فَيَعْرِفُهُمْ وَ يَصَدِّقُهُمْ، وَ يَأْتِيهِ غَيْرُهُمْ، فَيُنْكِرُهُمْ وَ يَكْذِبُهُمْ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ غَيْرُكُمْ، فَلَكُمْ وَ اللَّهُ يَشْهَدُ، وَ عَلَيْهِمْ وَ اللَّهُ يَشْهَدُ بِالْخَفَرِ^٦ وَ الْجُحُودِ وَ الْكُفْرِ، وَ هُوَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَجِيءُ وَ لَهُ لِسَانٌ نَاطِقٌ، وَ عَيْنَانِ فِي صُورَتِهِ الْأُولَى، يَعْرِفُهُ^٧ الْخَلْقُ وَ لَا يُنْكِرُهُ^٨، يَشْهَدُ^٩ لِمَنْ وَافَاهُ، وَ جَدَّدَ الْعَهْدَ وَ الْمِيثَاقَ^{١٠} عِنْدَهُ بِحِفْظِ^{١١} الْعَهْدِ وَ الْمِيثَاقِ وَ أَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَ يَشْهَدُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَنْكَرَ^{١٢} وَ جَدَّدَ^{١٣} وَ نَسِيَ الْمِيثَاقَ بِالْكَفْرِ وَ الْإِنْكَارِ.

فَأَمَّا عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَهَلْ تَذَرِي مَا كَانَ الْحَجَرُ؟ قُلْتُ: لَا.
قَالَ: «كَانَ مَلَكاً»^{١٤} مِنْ عِظَمَاءِ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ اللَّهِ، فَلَمَّا أَخَذَ اللَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ

ج. «والتماس». وفي المطبوع: «والاستلام».

١. هكذا في «ي»، بث، يخ، بف، والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليؤدوا» بدون الواو.

٢. في «ي»، بث، يخ، بس، بف، جن: «التي». ٣. في «ي»، بث، بس، بف: «أخذ». وفي «يخ»: «أخذها».

٤. في «يخ، جد»: «ليشهد». ٥. في «يخ» والعلل: «والله» بدون الواو.

٦. في «يخ»: «واحد». وفي «ي»: «-» «أحد».

٧. «الخفر»: العذر ونقض العهد؛ يقال: خفرت بالرجل، أي غدرت به ونقضت عهده. راجع: المصباح المنير،

ص ١٧٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٤٧ (خفر).

٨. في «يخ»: «تعرفه». وفي «ي»: «يعرف». ٩. في «يخ، جن»: «ولا تنكره».

١٠. في «يخ»: «ليشهد». ١١. في «يخ» والعلل: «الميثاق والعهد».

١٢. في «ي»، بث، يخ: «يحفظ». وفي «يخ»: «لحفظ».

١٣. في «يخ» والوافي: «أنكره».

١٤. في «يخ، بف»: «جدد وأنكر». وفي الوافي: «جحد».

١٥. في الوافي: «+ عظيمًا».

المِيثَاقُ، كَانَ^١ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَأَقَرَّ ذَلِكَ الْمَلِكُ، فَاتَّخَذَهُ اللَّهُ أَمِينًا عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ، فَالْقَمَّةُ^٢ الْمِيثَاقُ، وَأَوْدَعَهُ عِنْدَهُ، وَاسْتَعْبَدَ الْخَلْقُ أَنْ يُجَدِّدُوا عِنْدَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْإِفْرَازَ بِالْمِيثَاقِ وَالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعَ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ يَذْكُرُهُ الْمِيثَاقُ، وَيُجَدِّدُ عِنْدَهُ الْإِفْرَازَ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَلَمَّا عَصَى آدَمَ وَأُخْرِجَ مِنَ^٣ الْجَنَّةِ، أَنْسَاهُ اللَّهُ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ الَّذِي أَخَذَ^٤ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَدِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلِوَصِيِّهِ ﷺ، وَجَعَلَهُ تَائِبًا حَيْرَانَ.

فَلَمَّا تَابَ اللَّهُ^٥ عَلَى آدَمَ، حَوَّلَ ذَلِكَ الْمَلِكُ فِي صُورَةِ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، فَرَمَاهُ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى آدَمَ ﷺ وَهُوَ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ، آنَسَ إِلَيْهِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ أَنَّهُ جَوْهَرَةٌ، وَأَنْطَقَهُ^٦ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا آدَمَ، أَتَعْرِفُنِي^٧؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَجَلْ، اسْتَخُودُ^٨ عَلَيْكَ الشَّيْطَانُ، فَأَنْسَاكَ ذِكْرَ رَبِّكَ.

ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ مَعَ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ لِآدَمَ: أَيْنَ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ؟ فَوُتِبَ إِلَيْهِ^٩ آدَمَ، وَذَكَرَ الْمِيثَاقُ، وَبَكَى، وَخَضَعَ لَهُ، وَقَبَّلَهُ، وَجَدَّدَ الْإِفْرَازَ بِالْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ^{١٠}، ثُمَّ حَوَّلَهُ^{١١} اللَّهُ^{١٢} - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جَوْهَرَةِ الْحَجَرِ دُرَّةً

١. في «بث، بخ، جد، جن»:- «كان».

٢. في «بخ، بف، والوافي: «وألقمه».

٣. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد» والوافي: «عن».

٤. في «بس، جن»:- «أخذه».

٥. في العلل: «بأماناً». وقوله: «تائها»، أي متحيراً ضالاً. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٢ (تبه).

٦. في «بث، بخ، بف، جن» والوافي والعلل:- «الله».

٧. في «بخ، بس، بف» والوافي: «فأنطقه».

٨. في «ظ، جد»:- «تعرفني» بدون همزة الاستفهام.

٩. قال الجوهري: «استخوذ عليه الشيطان، أي غلب». الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ).

١٠. «فوتب إليه»، أي قام إليه، من الوثوب بمعنى النهوض والقيام في غير لغة حمير، وفي لغتهم بمعنى القعود والاستقرار. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٥٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٢ (وثب).

١١. في «بخ»:- «فوتب إليه - إلى - والميثاق».

١٢. في «ي»:- «حوّل».

١٣. في «بس»:- «الله».

بَيْضَاءَ صَافِيَةٍ تُضِيءُ، فَحَمَلَهُ آدَمُ ۖ عَلَى عَاتِقِهِ إِجْلَالاً لَهُ وَ تَعْظِيماً، فَكَانَ إِذَا أَعْيَا^١ حَمَلَهُ عَنْهُ جَبْرَائِيلُ ۖ حَتَّى وَافَى بِهِ مَكَّةَ، فَمَا زَالَ يَأْنُسُ بِهِ بِمَكَّةَ، وَ يُجَدِّدُ الْإِفْرَارَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمَّا بَنَى الْكُعْبَةَ، وَضَعَ الْحَجَرَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ^٢ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - حِينَ^٣ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ، أَخَذَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَلْقَمَ الْمَلَكُ الْمِيثَاقَ، وَلِذَلِكَ وَضَعَ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ، وَ نَحَى^٤ آدَمَ مِنْ مَكَانِ النَّبْتِ إِلَى الصَّفَا، وَ حَوَّاءَ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ^٥، فَلَمَّا نَظَرَ آدَمُ مِنَ الصَّفَا وَ قَدْ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي الرُّكْنِ، كَبَّرَ اللَّهُ وَ هَلَّلَهُ وَ مَجَّدَهُ فَلِذَلِكَ^٦ جَرَبَتِ السَّنَةُ بِالتَّكْبِيرِ وَ اسْتَقْبَالَ الرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ مِنَ الصَّفَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْدَعَهُ الْمِيثَاقَ وَ الْعَهْدَ^٧ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ بِالنَّبُوءَةِ^٨ وَ لِعَلِيِّ ۖ^٩ بِالْوَصِيَّةِ، اضْطَكَّتْ^{١٠} فَرَائِصُ^{١١} الْمَلَائِكَةِ، فَأَوَّلُ مَنْ

١. يقال: أعيا الماشي، أي كَلَّ و ثقل، يستعمل لازماً و متعدياً. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

٢. في «ظ، بث، بس، جد» وحاشية «بح» والوافي والوسائل: «لأنَّ الله».

٣. في الوافي عن بعض النسخ: «ولمّا».

٤. قرأه في المرأة: «يجيء»، ثم قال: «كذا في أكثر النسخ، والأصوب: نحى، من التحنية بمعنى التباعد، وكذا في العلل أيضاً. وفي بعض النسخ: لجاء، وهو أيضاً تصحيف».

٥. في «بح»: «- ونحى آدم - إلى ذلك الركن».

٦. في الوافي: «+ ذلك».

٨. في «بس»: «- والعهد».

٩. في «جن»: «وعلي».

١١. «اضطكت»، أي اضطربت؛ من الضَّكَّ، وهو اضطراب الركبتين والعُرقوبين من الإنسان وغيره. راجع:

لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٣ (صكك).

١٢. الفرائص: جمع الفريصة، وهو اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها لا تزال تُزْعَد. راجع: الصالح، ج ٣،

ص ١٠٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣١ (فرص).

أَسْرَعَ إِلَى الْإِقْرَارِ^١ ذَلِكَ الْمَلَكُ، لَمْ يَكُنْ^٢ فِيهِمْ أَشَدُّ حُبًّا لِمُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْهُ،
وَلِذَلِكَ^٣ اخْتَارَهُ اللَّهُ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَالْقَمَّةُ الْمِيثَاقُ، وَهُوَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ
نَاطِقٌ، وَ عَيْنٌ نَاطِرَةٌ، يَشْهَدُ لِكُلِّ مَنْ وَافَاهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَحَفِظَ الْمِيثَاقَ^٤.

٢ - بَابُ بَدْءِ الْبَيْتِ وَ الطَّوَافِ^٥

١٨٧/٤

١٦٧٠٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ
عِمْرَانَ بْنِ عَطِيَّةٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَنَا أَبِي ﷺ وَ أَنَا فِي الطَّوَافِ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ شَرَجَبٌ^٧
مِنَ الرِّجَالِ - فَقُلْتُ: وَ مَا الشَّرَجَبُ^٨ أَضْلَحَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: «الطَّوِيلُ» - فَقَالَ: السَّلَامُ

١. في «بث»: «بالإقرار».

٢. في «ظ، ي، بث، يخ، يس، بف، جن»: «ولم يكن».

٣. في «ي، يخ، بف، جن»: «وذلك».

٤. في «بغ، بف»: «فالقمة».

٥. في «بغ، بف»: «العلل: «ليشهد».

٦. علل الشرائع، ص ٤٢٩، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ١٢، ص ٦٧، ح ١١٥١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٧، ح ١٧٨٣٥، إلى قوله: «ألقم الملك الميثاق»؛
البحار، ج ٥٢، ص ٢٩٩، ح ٦٣، إلى قوله: «وهو الحجّة والدليل على القائم».

٧. في «بغ»: «الطواف والبيت».

٨. في الوسائل، ح ١٧٧٧٩: «أبي عباد».

٩. في الوسائل، ح ١٦٢٢٢: «عمر بن عطية».

١٠. في «ي» والوافي: «شرجب». وفي «بغ، بف» والمرأة والبحار: «سرجب». وقال الجوهرى: «الشرجب:
الطويل». وقال ابن الأثير: «الشرجب: الطويل. وقيل: هو الطويل القوائم العاري أعالي العظام». راجع:
الصحاح، ج ١، ص ١٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٥٦ (شرجب).

وقال العلامة الفيض في الوافي: «الشرجب، بالحاء المهملة، وبالجيم لغة فيه». وقال ولده في هامشه: «ومن
لغاته: السُّرُحوب، بالسين المهملة المضمومة والراء الساكنة والحاء المهملة قبل الواو والباء المفردة بعدها.
ومنها الشرجب، بالشين المعجمة المفتوحة والراء الساكنة والعين بعدها، لكنّ الموجود منها في نسخ الكافي
التي عندنا: الشرجب، بالشين المعجمة والراء والحاء المهملة».

١١. في «ي» والوافي: «الشرجب». وفي «بث، يخ» والمرأة والبحار: «السرجب». وفي «بغ»: «السرجب».

عَلَيْكُمْ^١، وَ أَدْخَلَ^٢ رَأْسَهُ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي.

قَالَ: «فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ أَبِي وَأَنَا، فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: أَسَأَلْتُكَ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: نَقْضِي طَوَافَنَا ثُمَّ تَسْأَلُنِي، فَلَمَّا^٣ قَضَى أَبِي الطَّوَافَ، دَخَلْنَا الْحِجْرَ، فَصَلَّيْنَا الرُّكْعَتَيْنِ^٤، ثُمَّ التَّفَتَ، فَقَالَ: أَيْنَ الرَّجُلُ يَا بَنِي؟ فَإِذَا هُوَ وَزَآءُهُ قَدْ صَلَّى، فَقَالَ: مِمَّنِ الرَّجُلُ؟^٥ قَالَ^٦: مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: وَمِنْ أَيِّ أَهْلِ الشَّامِ؟ فَقَالَ: مِمَّنْ يَسْكُنُ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ، فَقَالَ: قَرَأْتَ الْكِتَابَيْنِ^٧؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ.

فَقَالَ: أَسَأَلُكَ عَنْ بَدْءِ هَذَا الْبَيْتِ، وَ عَنْ قَوْلِهِ: «وَنَ الْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ»^٨ وَ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ»^٩

فَقَالَ: يَا أَخَا أَهْلِ الشَّامِ، اسْمَعْ حَدِيثَنَا، وَلَا تَكْذِبْ عَلَيْنَا؛ فَإِنَّهُ^{١٠} مَنْ كَذَبَ عَلَيْنَا فِي شَيْءٍ، فَقَدْ^{١١} كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، عَذَّبَهُ^{١٢} اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

أَمَّا بَدْءُ هَذَا الْبَيْتِ: فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» فَزَدَتْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَقَالَتْ^{١٣}: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا

١. في «ي»: «السلام عليك».

٢. في «بف»: «فأدخل».

٣. في «بث، يخ، بف، والوافي»: «أن».

٤. في «ظ، بث، يح، يخ، بس، بف، جد» والوافي والبحار: «الركعات».

٥. في الوافي عن بعض النسخ: «أنت».

٦. في «ظ، ي، يح، جد، جن» والبحار: «فقال».

٧. في الوافي: «أريد بالكتابين التوراة والقرآن».

٨. القلم (٦٨): ١.

٩. المعارج (٧٠): ٢٤ - ٢٥.

١٠. في البحار: «فإن».

١١. في «يح»: «فقد عذبه».

١٣. في «ظ، بث»: «فقال».

وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ^١ فَأَغْرَضَ عَنْهَا، فَرَأَتْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سَخَطِهِ، فَلَاذَتْ بِعَرْشِهِ^٢، فَأَمَرَ^٣ اللَّهُ مَلَكًا مِنْ الْمَلَائِكَةِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ بَيْتًا فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ يُسَمَّى الضَّرَاحُ^٤ بِإِزَاءِ عَرْشِهِ، فَصَيَّرَ لِأَهْلِ السَّمَاءِ^٥ يَطُوفُ^٦ بِهِ سَبْعُونَ^٧ أَلْفَ مَلَكٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا يَعُودُونَ^٨ ١٨٨/٤ وَ يَسْتَغْفِرُونَ، فَلَمَّا أَنْ هَبَطَ آدَمُ إِلَى السَّمَاءِ^٩ الدُّنْيَا، أَمَرَهُ^{١٠} بِمَرَمَةِ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ بِإِزَاءِ ذَلِكَ، فَصَيَّرَ لِآدَمَ وَ ذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَيَّرَ ذَلِكَ لِأَهْلِ السَّمَاءِ.

قَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ^{١١}.

٦٧١٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ وَ ابْنِ مَخْبُوبٍ^{١٢} جَمِيعًا، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْجَبْرِ، فَبَيْنَمَا^{١٣} هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ سَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ لَا

١. البقرة (٢): ٣٠.

٢. «فلاذت بعرشه»، أي عازت به، والتجأت إليه، وانضمت، واستغاثت. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٧٦ (لوذ).

٣. في الوسائل، ح ١٧٧٧٩: «أمره».

٤. قال الجوهري: «الضَّرَاح، بالضم: بيت في السماء، وهو البيت المعمور. عن ابن عباس». وقال ابن الأثير: «ويروى: الضريح، وهو البيت المعمور، من المضارحة، وهي المقابلة والمضارعة، وقد جاء ذكره في حديث عليٍّ ومجاهد. ومن رواه بالصاد فقد سخط». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٨١ (ضرح).

٥. في «بخ» والبحار: «يطوفون به».

٦. في «ظ»، بث، بف، وحاشية «جد» والوافي: «يطوفون».

٧. في «بخ»: «ثم لا يعودون». وفي «بخ»: «ولا يعودون».

٨. في «بث»، بخ، بف، «سما». وفي الوافي والبحار: «السماء».

٩. في «بخ»: «أمره».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩، ح ١١٤٤٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١٦٢٢٢؛ وج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٧٩، مقطوعاً؛ البحار، ج ١١، ص ١١٩، ح ٥٤.

١١. في «ظ»، ي، بح، بخ، بس، بف، جد: «والحسن بن محبوب».

١٢. في «ظ»، بح، بخ، بف، جد: «وتفسير العياشي: «فبينما».

يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْتَ وَرَجُلٌ آخَرٌ^١.

قَالَ: مَا هِيَ؟

قَالَ: أَخْبِرْنِي أَيَّ شَيْءٍ كَانَ سَبَبَ الطَّوَافِ بِهَذَا الْبَيْتِ؟

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ^٢ أَنْ يَسْجُدُوا لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَدُّوا^٣ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ؟» قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^٤ فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ التَّوْبَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بِالضَّرَاحِ وَهُوَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، وَكَثَرُوا^٥ يَطُوفُونَ بِهِ سَبْعَ سِنِينَ، يَسْتَغْفِرُونَ^٦ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّا قَالُوا، ثُمَّ تَابَ^٧ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ، فَهَذَا^٨ كَانَ أَصْلُ الطَّوَافِ، ثُمَّ جَعَلَ اللَّهُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ حَذْوُ^٩ الضَّرَاحِ تَوْبَةً لِمَنْ أَذْنَبَ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَطَهَرُوا لَهُمْ.

فَقَالَ: صَدَقْتَ^{١٠}.

١. في المرأة: «قوله»: ورجل آخر، المراد به الصادق عليه السلام، أو السائل نفسه، والأول أظهر.

٢. في «بف»: «فما».

٣. في المرأة: «قوله»: لَمَّا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ، منهم من قرأ: أمر، فعل ماضٍ من باب المفاعلة، أي لم يكن أمرهم بعد، بل كان يشاورهم. ولا يخفى ما فيه، بل كان الأمر مشروطاً بالنفخ، وقبل تحقق ذلك تابوا، وأما الرد فلعلة ماؤل بالسؤال عن العلة.

٤. في الوافي: «أن تسجد».

٥. في «ظ، بث، بخ، جد»، والوافي وتفسير العياشي: «ردت».

٦. في «ظ، بخ، بس، جد»، وحاشية «بث» والوافي وتفسير العياشي: «فالتت».

٧. في «ظ، ي، بخ، بس، بف، جد»: «فقال». ٨. البقرة (٢): ٣٠.

٩. في الوسائل: «فمكثوا». وفي المرأة: «قوله»: مكثوا، أي استمر طوافهم فوجاً بعد فوج، فلا ينافي الخبر السابق.

١٠. هكذا في النسخ التي قولت والوافي وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «[و] يستغفرون».

١١. في «بخ، جن»: «+ والله». ١٢. في «ي»: «وهذا».

١٣. هكذا في النسخ التي قولت والوافي. وفي المطبوع: «حذوا».

١٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠، ح ٦، عن محمد بن مروان، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٣١، ح ٦.

٣- بَابُ أَنْ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضِينَ مَوْضِعَ الْبَيْتِ وَكَيْفَ كَانَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ

١ / ٦٧١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ شَيْءٍ كَانَ مَوْضِعَ الْبَيْتِ حَيْثُ كَانَ الْمَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾؟^٢

قَالَ: «كَانَ^٣ مَهَاءٌ بَيَضَاءٌ يَغْنِي دُرَّةً^٤».

٢ / ٦٧١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْزَلَ الْحَجَرَ^٥ لِأَدَمَ عليه السلام مِنْ الْجَنَّةِ، وَكَانَ الْبَيْتُ دُرَّةً بَيَضَاءً،^٦ ١٨٩/٤
فَرَفَعَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -^٧ إِلَى السَّمَاءِ، وَبَقِيَ أَشُهُ وَهُوَ بِحِيَالِ هَذَا الْبَيْتِ، يَدْخُلُهُ كُلُّ

١. ح ١١٤٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٥، ح ١٧٧٨٢، ملخصاً.

١. في «بح، بف» والوافي: «في قوله».

٢. هود (١١): ٧.

٣. في «ظ، بح، بف، جد» والوافي والبحار والفقيه وتفسير العياشي: «كانت».

٤. المهاء - بالفتح -: اللَّيْلُور، وهي الحجارة البيض التي تترك لشدة بياضها، والقطعة منه: مهاء. وقيل: «المهاء»: هي الدرّة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٣٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٩ (مها).

٥. في «بث»: «بيضاء».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٣٠١، معلقاً عن محمد بن عمران العجلي. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٦، عن محمد بن عمران العجلي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧، ح ١١٤٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٩، ح ١٧٦٤١؛ البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٣، ح ١٤٨.

٧. في الوسائل وتفسير العياشي والعلل: «والأسود».

٨. في الوسائل -: «لأدم عليه السلام». ٩. في «بف، جد» -: «الله عز وجل».

يَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَزِجْعُونَ إِلَيْهِ أَبَدًا، فَأَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عليهما السلام بِبَنِيَانٍ^١ الْبَنِيَّتِ عَلَى الْقَوَاعِدِ.^٢

٦٧١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ صَالِحِ اللَّقَافِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - دَخَا الْأَرْضَ^٣ مِنْ تَحْتِ الْكَعْبَةِ إِلَى مِئْنَى، ثُمَّ دَخَاهَا مِنْ مِئْنَى إِلَى عَرْفَاتٍ، ثُمَّ دَخَاهَا مِنْ عَرْفَاتٍ إِلَى مِئْنَى؛ فَلَا أَرْضَ مِنْ عَرْفَاتٍ، وَعَرْفَاتٍ مِنْ مِئْنَى، وَ مِئْنَى^٤ مِنَ الْكَعْبَةِ»^٥.

٦٧١٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ مَوْضِعُ الْكَعْبَةِ رُبُوعًا^٦ مِنَ الْأَرْضِ، بَيْضَاءُ تُضِيءُ^٧ كَضَوْءِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، حَتَّى قَتَلَ ابْنُ آدَمَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَاسْوَدَّتْ، فَلَمَّا نَزَلَ آدَمُ،

١. في الوسائل والعلل: «بنيان». وفي تفسير العياشي: «بنيان».

٢. علل الشرائع، ص ٣٩٨، ح ١، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة: تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٠، ح ٩٨، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٢، ص ٢٧، ح ١١٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٨، ح ١٧٥٨٠.

٣. «دحا الأرض»، أي بسطها ووسعها؛ من الدخو بمعنى البسط. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٣؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٦ (دحا).

٤. في المرأة: «قرأ بعضهم: مئني، أخيراً بفتح الميم بمعنى قدر، أي إلى آخر ما قدره الله من منتهى الأرض».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٢٩٧، مراسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦، ح ١١٤٤٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٠، ح ١٧٦٤٢، إلى قوله: «دحا الأرض من تحت الكعبة»؛ البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٣، ح ١٤٩.

٦. في الوافي: «عن أبيه».

٧. الربوة: ما ارتفع من الأرض، وفيها لغات. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٥٠؛ النهاية، ج ٢، ص ١٩٢ (ربا).

٨. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «تضيء».

رَفَعَ اللَّهُ لَهُ الْأَرْضَ كُلَّهَا حَتَّى رَأَاهَا، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ لَكَ كُلُّهَا^١، قَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ الْمُمَيَّزَةُ؟ قَالَ^٢: هِيَ^٣ فِي أَرْضِي^٤، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَطُوفَ بِهَا^٥ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِمِائَةٍ طَوَافٍ^٦.

٦٧١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ^٨ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ،

١. في «ظ»: «كُلُّهَا لَكَ». وفي الوسائل: - «ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ لَكَ كُلُّهَا».
 ٢. في «ظ»: «بِسْ، بَفْ، جَدَ»: «فَقَالَ».
 ٣. في الوافي والفقهاء: «+ حَرَمِي».
 ٤. في «ي»: «وَحَاشِيَةُ ظ»: «جَدَ»: «مَنْ». وفي المرأة والوسائل والبحار: «- فِي».
 ٥. في المرأة: «قَوْلُهُ ﷺ: هِيَ أَرْضِي، أَيْ هِيَ الَّتِي اخْتَصَمَتْهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَاجْتَبَيْتَهَا لِعِبَادَتِي. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: فِي أَرْضِي، أَيْ هِيَ أَيْضاً مِنْ جَمَلَةِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ. وَصُخْفٌ مُصْحَفٌ وَقُرَأَ: فِي أَرْضِي، بِالْفَتْحِ وَالْهَمْزِ، أَيْ هِيَ مَرْجِعُ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ مُحَلُّ تَوْبَتِهِمْ وَرَجُوعِهِمْ عَنِ الْآثَامِ. وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ».
 ٦. في «بَثْ، بَخْ، بَفْ، وَالْوَافِي: «+ فِي».
 ٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٣٠٣، مَعْلَقَةً عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٨، ح ١١٤٤٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ح ٣٠٣؛ الْبَحَارُ، ج ١١، ص ٢١٧، ح ٣٠.
 ٨. هَكَذَا فِي «بَثْ، بَخْ، جَرِ» وَالْوَافِي. وَفِي «ظ»، «ي»، «بَخْ، بَرِ، بَسْ، بَفْ، جَدَ» وَالْمَطْبُوعُ وَالْوَسَائِلُ: «الْحَسَنِ».
- وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٣٩٩، ح ٢ بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشَّامِيِّ ...، وَعَلَّقَ الْعَلَمَةُ الْخَبِيرُ السَّيِّدُ مُوسَى الشَّيْبَرِيُّ - دَامَ ظِلُّهُ - هُنَاكَ عَلَى السَّنَدِ هَكَذَا: «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّائِي عَنِ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ كَثِيرًا فِي الْأَسَانِيدِ، وَرَوَى عَنْهُ كِتَابُهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - قَدْ سَرَّهَ - فِي الْفَهْرَسْتِ، لَكِنْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَرْسَلَةٌ، وَرَوَى هَذَا الْخَبَرَ فِي الْكَافِي، ح ٦٧١٥ (ثُمَّ أَشَارَ إِلَى سَنَدِ الْكَافِي وَقَالَ:): وَالْحَسَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ لَمْ أَجِدْهُ فِي مَوْضِعٍ مَعَ كَثْرَةِ الْفَحْصِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوَابَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ مَرْوَانَ، وَلَا يَبْعُدُ وَقُوعُ تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ فِي الْكَافِي، وَسَقَطَ فِي الْكِتَابِ، وَصَوَابُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ فَإِنَّ الْمَعْمُودَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ بِالْوَاسِطَةِ، وَرَوَاهُ مَرْوَانَ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي حَمْزَةَ الشَّامِيِّ بِدُونِ الْوَاسِطَةِ».

هَذَا، وَقَدْ وَرَدَ فِي مَطْبُوعِ الْعِلَلِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ سَهْوٌ جَزْماً، وَوَرَدَ هَذَا الْعُنْوَانُ عَلَى الصَّوَابِ فِي طَبْعَةٍ أُخْرَى وَهِيَ طَبْعَةُ قَمٍّ بِتَصْحِيحِ فَضْلِ اللَّهِ الطَّبَّاطِبَانِيِّ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا أَفَادَهُ - دَامَ ظِلُّهُ - مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ مِنْ رَوَايَةِ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ دِينَارٍ الشَّامِيِّ، أَوْ

عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: لِأَيِّ شَيْءٍ سَمَّاهُ اللَّهُ الْعَتِيقَ؟

فَقَالَ ٢: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَيْتِ وَضَعَهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَّا لَهُ رَبٌّ وَسَكَّانٌ

يَسْكُنُونَهُ غَيْرَ هَذَا الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ^٣ لَا رَبَّ لَهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ الْحَرُّ^٤.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - خَلَقَهُ قَبْلَ الْأَرْضِ °، ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِ،

فَذَحَاهَا مِنْ تَحْتِهِ»^٦.

٦٧١٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

الْأَخِيرَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٧: لِمَ سُمِّيَ^٨ الْبَيْتُ الْعَتِيقَ؟

قَالَ: «هُوَ بَيْتٌ خَرَّ عَتِيقٌ مِنَ النَّاسِ، لَمْ يَمْلِكْهُ أَحَدٌ».^{١٠}

٦٧١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عن ثابت بن أبي صفية - وهما عنوانان لأبي حمزة الثمالي - والراوي عن مروان بن مسلم في هذه الأسناد هو

الحسن بن علي بن فضال. راجع: الأموال للصدوق، ص ٤٩١، المجلس ٨٩، ح ١١؛ التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٤؛

الخصال، ص ٤٢٦، ح ٣؛ علل الشرائع، ص ٨١، ح ١؛ رجال النجاشي، ص ١١٥، الرقم ٢٩٦.

۱. فی «بث»: «لأبي عبد الله».

٢. في «بث»: «قال له». وفي «بف» والوافي والعلل: «قال».

٣. في العلل: «لا يسكنه أحد».

٥. في العلم: «الخلق». وفي الوافي: «قوله ﷺ: خلقه قبل الأرض، وجه آخر لتسميته بالعتيق؛ إذ العتيق يقال

للقدیم.

٦. علل الشرائع، ص ٣٩٩، ح ٢، بسنده عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨، ح ١١٤٤٦؛ الوسائل،

١٧٦١. ٧. في «بس» والمحاسن: - «له».

٨. في «ظ، بس، جد» والوافي: + «الله».

٩. في «ظ، جد» وحاشية «بح»: «لا يملكه».

١٠. المحاسن، ص ٣٣٧، كتاب العلال، ح ١١٥، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. علل الشرائع، ص ٣٩٩، ح ٣، بسنده

عن حماد، عن أبيان بن عثمان. الفقيه، ج ٢، ص ١٩١، ح ٢١١٣، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١١٧٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٠، ح ١٧٦٤٤.

١٩٠/٤

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي ذُرَّازَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَخْلُقَ الْأَرْضَ، أَمَرَ الرِّيحَ^٢، فَضَرَبْنَ وَجْهَ^٣ الْمَاءِ حَتَّى صَارَ مَوْجًا، ثُمَّ أَرْبَدَ^٤، فَصَارَ زَبَدًا وَاحِدًا، فَجَمَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ، ثُمَّ جَعَلَهُ^٥ جَبَلًا مِنْ زَبَدٍ، ثُمَّ دَخَا الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا^٦﴾»^٧.

● وَرَوَاهُ^٨ أَيْضًا، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٩.

٤ - بَابُ فِي حَجِّ آدَمَ عليه السلام

٦٧١٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ

١. في تفسير القمي: «فلما».

٢. في الفقيه وتفسير العياشي: «الأربع».

٣. في «بث، بف»، والوافي والفقيه: «متن». وفي تفسير القمي: «فضربت» بدل «فضربن وجه».

٤. أربد وَرْبَدَ وتَرْبَدَ: رمى وقذف ودفع بزبد. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٣؛ المصباح المنير، ص ٢٥٠ (زبد).

٥. في «بع»: «جعل».

٦. آل عمران (٣): ٩٦.

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٦، ذيل ح ٩١، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٢٩٦، مراسلاً، مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥، ح ١١٤٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤١، ح ١٧٦٤٦؛ البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٤، ذيل ح ١٥٠.

٨. الضمير المستتر في «رواه» راجع إلى علي بن الحكم، ويكون السند معلقاً على صدر الحديث المتقدم. هذا بناء على ما وجدناه في النسخ، وأما بناء على ما في المطبوع من عدم ذكر «عن» - قبل سيف بن عميرة - في بعض النسخ، فاحتمال عدم التعليق غير منفي.

٩. تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٩، عن أبيه، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، ضمن الحديث، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥، ح ١١٤٤١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤١، ذيل ح ١٧٦٤٦؛ البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٤، ذيل ح ١٥٠.

الحسن^١ بن علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم^٢:

عن أبي عبد الله^٣، قال: «إن الله - عز وجل - لما أصاب آدم وزوجته الجنطة^٤ أخرجهما من الجنة، وأهبطهما إلى الأرض، فأهبط آدم على الصفا^٥، وأهبطت^٦ حواء على المزوة^٧، وإنما سمّي^٨ صفا^٩ لأنه شق^{١٠} له من اسم آدم المصطفى، وذلك لقول الله عز وجل: «إن الله اصطفى آدم ونوحاً^{١١} وسميت المزوة مزوة لأنه شق^{١٢} لها من اسم^{١٣} المرأة^{١٤}، فقال آدم: ما فرق بيني وبينها إلا أنها^{١٥} لا تجل لي، ولو كانت تجل^{١٦} لي هبطت معي على الصفا، ولكنها حرمت علي من أجل ذلك، وفرق^{١٧}

١. في المرأة - نقلاً عن النسخ التي رآها - والوسائل: «الحسين».

٢. هكذا في «بح، بخ، بس، جد، جر، جن» وحاشية «بف». وفي «ظ، ي، بث، بف» والمطبوع والوافي والبحار: «أبي إبراهيم».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من إبراهيم هو إبراهيم بن عمر؛ فقد تقدّمت في الكافي، ح ٣٠٨ رواية علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن الحسين بن يزيد عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله^٣. وتقدّم أيضاً نفس السند في الكافي، ح ٣٥١ و ١٤٥٥ والمذكور في الموضعين هو إبراهيم.

٣. في «ي، بخ، بث» والوافي: «الخطيئة».

٤. في «ي» والوافي: «إلى».

٥. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٣: «قوله^٣: فأهبط آدم على الصفا، يحتمل أن يكون المراد الهبوط أولاً على الصفا والمروة، فتكون الأخبار الدالة على هبوطهما بالهند محمولة على التقيّة، أو يكون المراد هبوطهما بعد دخول مكة وإخراجهما من البيت».

٦. في «بخ، بف» والوافي: «وأهبط».

٧. في «بس» ++ «الصفا».

٨. في «بس» ++ «الصفا».

٩. في «بس» ++ «الصفا».

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «اشتق».

١١. في الوافي: «اشتق».

١٢. في «بخ»: «اسمها» بدل «اسم المرأة». وفي المرأة: «قوله^٣: من اسم المرأة: لتناسب الواو الهمزة والاشتراك في أكثر الحروف، وكذا الأُنس والنساء مع كون الأول مهموز الفاء صحيح اللام، والثاني صحيح الفاء معتل اللام، فهما من الاشتقاق الكبير، ومثلهما كثير في الأخبار».

١٣. في «ظ، ي، بث، بخ، بف» والوافي: «أحلت».

١٤. في «بخ، جن» والوافي: «فرق» بدون الواو.

بَيْنِي وَبَيْنَهَا، فَمَكَثَ آدَمُ مُعْتَرِلاً حَوَاءَ، فَكَانَ يَأْتِيهَا نَهَاراً، فَيَتَحَدَّثُ^١ عِنْدَهَا عَلَى الْمَرْوَةِ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَخَافَ أَنْ تَغْلِبَهُ^٢ نَفْسُهُ، يَرْجِعُ^٣ إِلَى الصَّفَا، فَيَبِيتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِآدَمَ أَنْسُ غَيْرَهَا، وَلِذَلِكَ سَمَّيْنَ النِّسَاءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ حَوَاءَ كَانَتْ أَنْسًا لِآدَمَ لَا يَكَلِّمُهُ اللَّهُ، وَلَا يُرْسِلُ إِلَيْهِ رَسُولًا.

١٩١/٤

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنَّ عَلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ، وَتَلَقَّاهُ بِكَلِمَاتٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ بِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ جَبْرَائِيلَ^٤، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا آدَمُ التَّائِبُ مِنَ خَطِيئَتِهِ^٥، الصَّابِرُ لِبَلِيَّتِهِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ لِأَعْلَمَكَ الْمَنَاسِكَ الَّتِي تَطْهَرُ بِهَا، فَأَخَذًا يَبْدِيهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى مَكَانِ النَّبِيتِ، وَأَنْزَلَ^٦ اللَّهُ عَلَيْهِ^٧ عِمَامَةً، فَأَظْلَمَتْ مَكَانَ النَّبِيتِ، وَكَانَتِ الْعِمَامَةُ بِجِيَالِ النَّبِيتِ الْمَعْمُورِ، فَقَالَ: يَا آدَمُ، خُطَّ بِرَجْلِكَ حَيْثُ أَظْلَمَتْ^٨ هَذِهِ الْعِمَامَةُ، فَإِنَّهُ سَيُخْرِجُ^٩ لَكَ^{١٠} بَيْتًا^{١١} مِنْ مَهَاةٍ^{١٢} يَكُونُ^{١٣} قِبْلَتَكَ وَقِبْلَةَ عَقِيبِكَ مِنْ بَعْدِكَ، فَفَعَلَ^{١٤} آدَمُ^{١٥}، وَأَخْرَجَ^{١٦} اللَّهُ لَهُ^{١٧} تَحْتَ الْعِمَامَةِ بَيْتًا مِنْ مَهَاةٍ،

١. في «بث، بخ، بف» والوافي: «ويتحدث». ٢. في «ظ، بث»: «أن يغلبه».

٣. في «بث، بخ، بف، جن»: «رجع». ٤. في «بف» والوافي: «عليها».

٥. في «جن»: «خطيئة».

٦. في «بخ، جن، وحاشية بس»: «فأخذه». وفي الوافي: «وأخذه».

٧. في «ظ»: «فأنزل». ٨. في «بف»: «- عليه».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: «+ عليك». وفي الوافي: «أظلمتلك».

وقال فيه: «لعل الشمس كانت في ذلك الوقت مسامتة لرؤوس أهلها، فتفطن».

١٠. في «جن»: «يخرج».

١١. في «بس»: «+ من».

١٢. في «ظ، ي، بخ، بس»: «بيت».

١٣. المَهَا - بالفتح -: البُؤْر، والقطعة منه: مَهَاة، وكل شيء ضَعِيَ فهو مُمَهَى تشبيهاً به، فيقال للكوكب: مَهَاة. وقيل: الدرّة. راجع: ترتيب كتاب المين، ج ٣، ص ١٧٣٥؛ الصالح، ج ٦، ص ٢٤٩٩؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٧٧ (مهر).

١٤. في «بخ، بس»: «تكون». ١٥. في «بث»: «+ ذلك».

١٦. في «بخ، بف» والوافي: «فأخرج». ١٧. في الوافي: «+ من».

وَأَنْزَلَ^١ اللَّهُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَكَانَ^٢ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، وَأَضْوَأُ مِنَ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا اسْوَدَّ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ تَمَسَّحُوا بِهِ، فَمِنْ نَجَسِ الْمُشْرِكِينَ اسْوَدَّ الْحَجَرُ^٣.

وَأَمَرَهُ^٤ جَبْرئِيلُ ﷺ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمَشَاعِيرِ، وَأَخْبَرَهُ^٥ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ غَفَرَ لَهُ.

وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ حَصِيَّاتِ الْجِمَارِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ^٦، فَلَمَّا بَلَغَ مَوْضِعَ الْجِمَارِ، تَعَرَّضَ لَهُ إِبْلِيسُ، فَقَالَ لَهُ^٧: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرئِيلُ ﷺ: لَا تَكَلِّمُهُ، وَازِمِهِ بِسَبْعِ^٨ حَصِيَّاتٍ، وَكَبَّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، فَفَعَلَ آدَمُ ﷺ حَتَّى فَرَعَ مِنْ رَمِي الْجِمَارِ.

وَأَمَرَهُ^٩ أَنْ يَقْرَبَ الْقُرْبَانَ، وَهُوَ الْهَذْيُ قَبْلَ رَمِي الْجِمَارِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ تَوَاضِعاً لِلَّهِ^{١٠} عَزَّ وَجَلَّ، فَفَعَلَ آدَمُ ذَلِكَ^{١١}.

ثُمَّ أَمَرَهُ بِزِيَارَةِ الْبَيْتِ، وَأَنْ يَطُوفَ بِهِ^{١٢} سَبْعاً، وَيَسْعَى^{١٣} بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أُسْبُوعاً، يَبْدَأُ بِالصَّفَا، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ ذَلِكَ أُسْبُوعاً بِالْبَيْتِ، وَهُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ، لَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ^{١٤} أَنْ يُتَابَعَ^{١٥} حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ، فَفَعَلَ

١. في «بح»: «فأنزل». ٢. في «ظ، ي، بس، جد»: «البحار»: «فكان».

٣. في «بخ، بف، والوافي»: «الحجر». ٤. في «ي»: «وأمر». وفي الوسائل: «فأمره».

٥. هكذا في «ظ، ي، بس، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي والبحار: «ويخبره».

٦. في الوافي: «مزدلفة». ٧. في الوافي: «-وله».

٨. في «جن»: «سبع». ٩. في «جد»: «فأمره».

١٠. في «بث»: «ولأمر الله بدل لله».

١١. في «بخ، بف، والوافي»: «ففعله آدم بدل ففعل آدم ذلك».

١٢. في «بخ، بف، -به».

١٣. في البحار عن بعض النسخ: «وأن يسعي». ١٤. في «ظ، بخ، بس، جن» والوافي والبحار: «لمحرم».

١٥. المباضعة: المجامعة؛ من البضغ - بالضم - وهو يطلق على عقد النكاح والجماع معاً، وعلى الفرج. وقال الفيومي: «يطلق على الفرج والجماع، ويطلق على التزويج أيضاً». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٣؛ المصباح المثير، ص ٥١ (بضع).

آدَمُ ﷺ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - قَدْ غَفَرَ ذَنْبَكَ، وَ قَبِلَ تَوْبَتَكَ، وَ أَحَلَّ لَكَ زَوْجَتَكَ، فَانطَلَقَ آدَمُ، وَ قَدْ غَفَرَ لَهُ ذَنْبُهُ، وَ قَبِلَتْ مِنْهُ تَوْبَتُهُ، وَ حَلَّتْ لَهُ زَوْجَتُهُ.^٥

٦٧١٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَلَابِيسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ، هَبِطَ عَلَى الصَّفَا، ١٩٢/٤ وَ لِذَلِكَ سُمِّيَ الصَّفَا؛ لِأَنَّ الْمُضْطَفَى هَبِطَ عَلَيْهِ، فَقُطِعَ لِلْجَبَلِ اسْمٌ مِنْ اسْمِ آدَمَ، يَقُولُ^٦ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى آدَمَ وَ نُوحًا وَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَ آلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ»^٧. وَ هَبِطَتْ^٨ حَوَّاءُ عَلَى الْمَرْوَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْمَرْوَةُ مَرْوَةً^٩ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ هَبِطَتْ عَلَيْهَا، فَقُطِعَ لِلْجَبَلِ اسْمٌ مِنْ اسْمِ الْمَرْأَةِ، وَ هُمَا جَبَلَانِ عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ وَ شِمَالِهَا، فَقَالَ آدَمُ حِينَ فُرِقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ حَوَّاءَ: مَا فُرِقَ بَيْنِي وَ بَيْنَ زَوْجَتِي إِلَّا وَ قَدْ حُرِّمَتْ عَلَيَّ، فَاعْتَزَلْتُهَا، وَ كَانَ يَأْتِيهَا بِالنَّهَارِ، فَتِيحَدِّثُ إِلَيْهَا^{١٠}، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ^{١١}، حَشِيَ أَنْ تَغْلِبَهُ

١. في «ظ، جد»: «+«لك».

٢. هكذا في «ظ، يح، يخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والبحار. وفي «بث» والمطبوع: «وغفر».

٣. في «بف»: «-«منه».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٩، ح ١١٦٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٦، ح ١٤٦٦٣، من قوله: «وبعث إليه جبرئيل ﷺ فقال: السلام عليك»: البحار، ج ١١، ص ١٩٤، ح ٤٨.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «أهبط».

٧. في «ظ، بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي: «لقول».

٨. آل عمران (٣): ٣٣.

٩. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، بخ، بس، جد، جن» والوافي. وفي «بف»: «فهبطت». وفي المطبوع: «و أهبطت».

١٠. في «ي، بث، يخ، جد، جن»: «-«مروة».

١١. في «جد»: «النهار».

١٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «الليلة».

نَفْسُهُ عَلَيْهَا، رَجَعَ، فَبَاتَ عَلَى الصَّفَا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ^١ النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِآدَمَ أَنْسٌ غَيْرُهَا، فَمَكَثَ آدَمُ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمَكَثَ لَا يَكْلُمُهُ اللَّهُ، وَلَا يُرْسِلُ إِلَيْهِ رَسُولًا، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَبَاهِي بِصُنْوَهِ الْمَلَائِكَةِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْوَقْتُ الَّذِي يَرِيدُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَتُوبَ عَلَى آدَمَ فِيهِ، أُرْسِلَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ^٢، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا آدَمُ الصَّابِرُ لِبَلِيَّتِهِ، التَّائِبُ عَنِ خَطِيئَتِهِ^٣، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِأَعْلَمَكَ الْمُنَاسِكَ الَّتِي يَرِيدُ اللَّهُ^٤ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكَ بِهَا، فَاخْذُ جِبْرِيلُ^٥ بِيَدِ آدَمَ^٦ حَتَّى أَتِيَ بِهِ مَكَانَ النَّبِيِّ^٧، فَنَزَلَ غَمَامٌ مِنَ السَّمَاءِ، فَأُظِّلَ مَكَانَ النَّبِيِّ، فَقَالَ جِبْرِيلُ^٨: يَا آدَمُ، خُطَّ بِرِجْلِكَ^٩ حَيْثُ أُظِّلَ الْغَمَامُ؛ فَإِنَّهُ قَبْلَهُ لَكَ وَ لِآخِرِ عَقِيكَ مِنْ وَلَدِكَ، فَخُطَّ آدَمُ بِرِجْلِهِ^{١٠} حَيْثُ أُظِّلَ الْغَمَامُ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ إِلَى مَنَى، فَأَرَاهُ مَسْجِدَ مَنَى، فَخُطَّ بِرِجْلِهِ^{١١}، وَ مَدَّ^{١٢} خِطَّةً^{١٣} الْمَسْجِدِ^{١٤} الْحَرَامِ بَعْدَ مَا خُطَّ مَكَانَ النَّبِيِّ^{١٥}.

ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ، فَأَقَامَهُ عَلَى الْمُعَرَّفِ^{١٦}، فَقَالَ: إِذَا عَرَبَتْ الشَّمْسُ، فَاغْتَرِفْ بِذَنْبِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَ سَلِ^{١٧} اللَّهَ^{١٨} الْمَغْفِرَةَ وَ التَّوْبَةَ سَبْعَ

١. في «ي»، بث، يخ، جن: «سَمِي».

٢. في «بس»: «لِخَطِيئَتِهِ» بدل «عَنِ خَطِيئَتِهِ». وفي الوسائل: - «الصَّابِرُ لِبَلِيَّتِهِ، التَّائِبُ عَنْ خَطِيئَتِهِ».

٣. في «بث»، يخ، بف: «وَالْوَافِي» - «اللَّهُ».

٤. في الوسائل: - «الَّتِي يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكَ» - إِلَى - «مَكَانِ الْبَيْتِ».

٥. في الوسائل: - «بِرِجْلِكَ».

٦. في «ي»: - «بِرِجْلِهِ».

٧. في «جد»: «ظَلَّ». وفي «بث»، يخ، بف: «وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ» - «أُظِّلَ».

٨. في «بخ»: + «حَيْثُ الْغَمَامُ».

٩. في «ظ»: «وَالْوَسَائِلُ: «وَقَدْ». وفي «جد»: «فَقَدْ».

١٠. في الوسائل: «خُطَّ».

١١. في «وَالْوَسَائِلُ: «مَسْجِد».

١٢. في «وَالْوَسَائِلُ: «مَسْجِد».

١٣. قال الجوهرى: «التعريف: الوقوف بعرفات، يقال: عَرَفَ النَّاسُ، إِذَا شَهِدُوا عَرَفَاتَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، لِلْمَوْقِفِ». راجع: «الصحاح»، ج ٤، ص ١٤٠٢ (عرف).

١٤. في «وَالْوَسَائِلُ: «وَأَسْأَلُ».

١٥. في «ي»: - «اللَّهُ».

مَرَاتٍ^١، فَقَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ ﷺ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمُعْتَرَفُ؛ لِأَنَّ آدَمَ اعْتَرَفَ فِيهِ بِذَنْبِهِ، وَجُعِلَ سُنَّةً لَوْلَدِهِ يَغْتَرِفُونَ بِذُنُوبِهِمْ، كَمَا اعْتَرَفَ آدَمُ، وَ يَسْأَلُونَ التَّوْبَةَ كَمَا سَأَلَهَا آدَمُ.

ثُمَّ أَمَرَهُ جَبْرِئِيلُ، فَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَمَرَّ عَلَى الْجِبَالِ السَّبْعَةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَكْبِرَ عِنْدَ كُلِّ جَبَلٍ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، فَقَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ^٢ حَتَّى انْتَهَى إِلَى جَمْعٍ^٣، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ١٩٣/٤ جَمْعٍ ثَلَاثِ اللَّيْلِ، فَجَمَعَ فِيهَا^٤ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٥ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَنْبَطِخَ^٦ فِي بَطْحَاءِ جَمْعٍ، فَانْبَطَخَ فِي بَطْحَاءِ جَمْعٍ^٧ حَتَّى انْفَجَرَ الصُّبْحُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصْعَدَ^٨ عَلَى الْجَبَلِ جَبَلِ جَمْعٍ، وَأَمَرَهُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَنْ يَغْتَرِفَ بِذَنْبِهِ سَبْعَ مَرَاتٍ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ^٩ التَّوْبَةَ وَالْمَغْفِرَةَ سَبْعَ مَرَاتٍ، فَقَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ كَمَا أَمَرَهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ اعْتِرَافَيْنِ لِيَكُونَ سُنَّةً فِي وَلَدِهِ، فَمَنْ لَمْ يُذِرْك مِنْهُمْ عَرَفَاتٍ وَ أَدْرَكَ جَمْعاً، فَقَدْ وَافَى^{١٠} حَجَّهَ إِلَى مِئْتَى^{١١}.

١. في «جد»: - «وسل الله المغفرة والتوبة سبع مرات».

٢. في الوسائل: - «آدم».

٣. «إلى جمع»، أي إلى مزدلفة؛ فإنه علم للمزدلفة، سُمِّيَتْ به لاجتماع الناس فيها، أَوْ لِأَنَّ آدَمَ ﷺ وَحَوَّاءَ لَمَّا أَهْبَطَا اجتماعاً بها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٤. في الوافي: «فيه».

٥. في «ظ، ي، بث، جن»، والوسائل: - «الآخرة». وفي «بس»: + «في».

٦. قال الجوهري: «بطحه، أي ألقاه على وجهه فانبطح. والأبطح: مسيل واسع فيه دفاق الحصى... والنبطيحة والبطحاء مثل الأبطح». وقال ابن الأثير: «البطحاء: هو الحصى الصغار، ويطحاء الوادي وأبطحه: حصاه اللّين في بطن المسيل». الصحاح، ج ١، ص ٣٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٤ (بطح). وانظر: الوافي، ج ١٢، ص ١٣٣؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦.

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، ينج، بف، جد» والوافي. وفي المطبوع: «وجمع». وفي «بس، جن»: - «فانبطح في بطحاء جمع».

٨. في الوسائل: «أن يقعد».

٩. في «بج» والوافي: - «الله».

١٠. في الوافي: «وفي».

١١. في «بج» والوافي: - «إلى منى». وفي المرأة: «أي متعباً إلى منى، ويمكن أن يقرأ: حجة - بالناء - أي قصد».

ثُمَّ أَفَاضَ^١ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مِئْى، فَتَلَعَ مِئْى ضُحَى، فَأَمَرَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي مَسْجِدِ مِئْى، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَبَ لِلَّهِ قُرْبَانًا لِيُقْبَلَ^٢ مِنْهُ، وَيَعْرِفَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ تَابَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ سُنَّةً فِي وَلَدِهِ الْقُرْبَانُ، فَقَرَّبَ آدَمُ قُرْبَانًا، فَقَبِلَ^٣ اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرْسَلَ نَارًا مِنَ السَّمَاءِ، فَقَبِلَتْ قُرْبَانُ آدَمَ.

فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ: يَا آدَمُ^٤، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ؛ إِذْ عَلَّمَكَ الْمَنَاسِكَ الَّتِي يَتَوَبُّ بِهَا عَلَيْكَ، وَقَبِلَ^٥ قُرْبَانَكَ، فَاخْلُقْ رَأْسَكَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِذْ قَبِلَ قُرْبَانَكَ^٦؛ فَخَلَقَ آدَمُ رَأْسَهُ تَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ أَخَذَ جَبْرِئِيلُ بِيَدِ آدَمَ^٧، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى الْبَيْتِ، فَعَرَضَ لَهُ إِبْلِيسُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ لَهُ إِبْلِيسُ لَعْنَةُ اللَّهِ^٨: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ^٩: يَا آدَمَ، ازِمِهِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَكَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً^{١٠}، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمَ، فَذَهَبَ إِبْلِيسُ.

ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ^{١١}؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ^{١٢}: ازِمِهِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَكَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمَ، فَذَهَبَ إِبْلِيسُ.

ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الثَّالِثَةِ^{١٣}، فَقَالَ لَهُ: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ

١. إلى مِئْى من أحد المواقف. وقيل: أي وافى الميثاق الإلهي، و«حجة» مفعول لأجله، و«إلى» متعلق به.

٢. في «جد»: «فأفاض». ٣. في «بخ»: «فقبل الله».

٤. في «بخ» والوافي: «فتقبل». ٥. في «ى» والوسائل: «- له».

٦. في «بس»: «- يا آدم». ٧. في «بخ»: «- إذ قبل قربانك».

٨. في «ى»: «عليه اللعنة». وفي «ظ، جد»: «- لعنه الله». وفي «جن»: «- له إبليس لعنه الله».

٩. في «ى، بخ، ينف»: «- يا آدم». ١٠. في الوسائل: «+ فأمره».

١١. في «جن»: «- عند الجمرة الثانية، فقال له: يا آدم، أين تريد».

١٢. في الوسائل: «+ يا آدم».

١٣. في المرأة: «رمي الجمرات الثلاث يوم العيد مخالف للمشهور، وسيأتي القول فيه، ولعله كان

جَبْرِئِيلُ ﷺ: اَزِمِهِ يَسْبِغُ حَصَيَاتٍ، وَكَثَّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ، فَذَهَبَ
إِبْلِيسُ^١، فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ بَعْدَ مَقَامِكَ هَذَا أَبَدًا.

١٩٤/٤

ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ إِلَى النَّبْتِ، فَأَمَرَهُ^٢ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبْتِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ
آدَمُ، فَقَالَ لَهُ^٣ جَبْرِئِيلُ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، وَقَبِلَ تَوْبَتَكَ، وَأَخْلَلَ لَكَ
زَوْجَتَكَ^٤.

● مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ
عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ جَابِرٍ^٥، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّلِيلِمِ، عَنْ

١. في شرعه ﷺ كذلك.

٢. في «ظ، بث، ببح، بيف»:- «فذهب إبليس». وفي «بس»:- «ثم عرض له - إلى - فذهب إبليس».

٣. في الوافي: «وأمره».

٤. في الوسائل:- «وله».

٥. في «ببح، بيف» والوافي والوسائل:- «ولك».

٦. في «جن»:- «زوجك». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وَأَخْلَلَ لَكَ زَوْجَتَكَ، لَعَلَّ هَذَا الْقَوْلَ كَانَ بَعْدَ السَّعْيِ وَطَوَافِ آخِرِ
- كَمَا مَرَّ - فَسَقَطَ مِنَ الرِّوَاةِ، أَوْ مِنْهُ ﷺ إِحَالَةً عَلَى الظُّهُورِ أَوْ تَقِيَّةً».

٧. تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ١٣١، ح ١١٦٦٥، الوسائل،
ج ١١، ص ٢٢٧، ح ١٤٦٦٤، من قوله: «أرسل إليه جبرئيل ﷺ فقال: السلام عليك يا آدم».

٨. هكذا في «ببح، بيف، جبر» وحاشية «ي» والوافي. وفي «ظ، ي، بث، ببح، بس، جد، جن» والمطبوع
والوسائل: «إسماعيل بن حازم».

والصواب ما أثبتناه: فإننا لم نجد رواية محمد بن سنان عن إسماعيل بن حازم في موضع، وقد تكررت رواية
[محمد] بن سنان عن إسماعيل بن جابر في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٩١-٣٩٢؛
وج ٢٢، ص ٣٩٩.

وتقدمت في الكافي، ح ٧٦٨، رواية محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر وعبد الكريم
بن عمرو عن عبد الحميد بن أبي الديلم، عن أبي عبد الله ﷺ.

ويؤيد ذلك أن أخبرنا هذا رواه الصدوق في علل الشرائع، ص ٤٠٠، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي
الخطاب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو - وَالصَّوَابُ وَعَمْرٍو - عَنْ
عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّلِيلِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^١ مِثْلَهُ ^٢.

٣٠٧٧٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ

وَجَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^٣، قَالَ: «لَمَّا طَافَ آدَمُ بِالْبَيْتِ وَانْتَهَى ^٤ إِلَى الْمَلْتَزَمِ ^٥، قَالَ لَهُ

جَبْرِئِيلُ ^٦: يَا آدَمُ، أَقَرَّ لِرَبِّكَ بِدُنُوبِكَ فِي هَذَا الْمَكَانِ، قَالَ: «فَوَقَفَ آدَمُ ^٧، فَقَالَ: يَا

رَبِّ، إِنَّ لِكُلِّ غَامِلٍ أَجْرًا وَقَدْ عَمِلْتُ، فَمَا أُجْرِي ^٨؟ فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ ^٩: يَا

آدَمُ، قَدْ غَفَرْتُ ذَنْبَكَ ^{١٠}، قَالَ ^{١١}: يَا رَبِّ، وَلَوْلَدِي ^{١٢}، أَوْ لِدُرِّيَّتِي ^{١٣}؟ فَأَوْحَى اللَّهُ ^{١٤} - عَزَّ

وَجَلَّ - إِلَيْهِ ^{١٥}: يَا آدَمُ، مَنْ جَاءَ مِنْ دُرِّيَّتِكَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ، وَأَقَرَّ ^{١٦} بِدُنُوبِهِ، وَتَابَ كَمَا

تُبْتُ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، غَفَرْتُ لَهُ ^{١٧}.

١. في «ي»: «+ قال: لما طاف آدم».

٢. علل الشرائع، ص ٤٠٠، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن

إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عمر، عن عبد الحميد بن أبي الديلم، من قوله: «فلما بلغ الوقت الذي يريد

الله عز وجل أن يتوب على آدم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٣٣، ح ١١٦٦٦؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٢٢٧، ذيل ح ١٤٦٦٤.

٣. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «الوافي»: «فانتهى».

٤. الالتزام: الاعتناق من المعانقة. ويقال لما بين باب الكعبة والحجر الأسود: الملتزم - بفتح الزاي -؛ لأنَّ الناس

يعتقون أي يضمُّونه إلى صدورهم. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٩؛ المصباح المنير، ص ٥٥٣؛ مجمع

البحرين، ج ٦، ص ١٦٢ (لزم).

٥. في «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»: «+ قال».

٦. في «ي»، «بخ»: «- إليه».

٧. في «بخ»، «بف»، «الوافي»: «لك». وفي الوسائل: «لك ذنبك».

٨. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «الوافي»: «فقال».

٩. في «بس»: «فولدي».

١٠. في «بخ»: «ولذرِّيَّتِي».

١١. في «جن»: «- الله».

١٢. في «بخ» والوافي: «فأقر».

١٣. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١١٦٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٦، ح ١٧٩١٤.

٦٧٢١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَمَّا أَقَاضَ آدَمُ مِنْ مَنَى، تَلَقَّيْتُهُ الْمَلَائِكَةَ^٣، فَقَالُوا^٤: يَا آدَمُ، بَرِّ حَجَّكَ^٥، أَمَا إِنَّهُ^٦ قَدْ حَجَجْنَا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ تَحْجَهُ^٧ بِالْفَنِيِّ عَامٍ^٨».

٦٧٢٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَغْرُوفٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٩، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَلَالٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى فِيمَا بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ زَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْكُمْ صَلَّى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟
فَقَالَ: «هَذَا الْمَكَانُ الَّذِي تَيْبُ^{١١} عَلَى آدَمَ فِيهِ»^{١٢}.

٦٧٢٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: ١٩٥/٤

١ . هكذا في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف، جد، جن». وفي «بث» وحاشية «بح» والمطبوع: «بن إبراهيم».

٢ . في الفقيه وتفسير القمي: «وبالأبطح».

٣ . في الوسائل، ح ١٤١٢: «وقالت».

٤ . في «بث»: «حججتك». و«بر حجتك» بفتح الباء معلوماً وضمها مجهولاً؛ يقال: برَّ حجَّته، وبرَّ حجَّته، وبرَّ الله حجَّته، أي قبل؛ من البرِّ، وهو الثواب والصلة والخير والاتساع في الإحسان. راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (برر).

٥ . في «ظ، بس، جد» والوسائل والفقيه وتفسير القمي: «إنَّاه».

٦ . في تفسير القمي: «قبلك هذا البيت» بدل «هذا البيت قبل أن تحجه».

٧ . تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، ذيل الحديث الطويل، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أنبان بن عثمان، عن أبي عبد الله^٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٢٢٧٥، مرسلاً. الوافي، ج ١٢، ص ١٣٥، ح ١١٦٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١٢؛ ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٥.

٨ . تقدّم مثل السند في الكافي، ح ٥٨٨٤، وتكلّمنا عنه هناك، فلاحظ.

٩ . في «بث»: «تاب». وفي «بف»: «تبت».

١٠ . الوافي، ج ١٢، ص ١٣٤، ح ١١٦٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ٦٥٢٨؛ وج ١٣، ص ٤٢٦، ح ١٨١٢١؛ البحار، ج ١١، ص ١٩٦، ح ٥٠.

سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ آدَمَ حَيْثُ حَجَّ^١ : بِمَا^٢ خَلَقَ رَأْسَهُ ؟
فَقَالَ : «نَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ عليه السلام بِيَاقُوتَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ ، فَأَمَرَهَا^٣ عَلَى رَأْسِهِ ، فَتَنَازَرَتْ
شَعْرَةً^٤» .

٥ - بَابُ عِلَّةِ الْحَرَمِ وَكَيْفَ صَارَ هَذَا الْمِقْدَارَ

٦٧٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، قَالَ :
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الْحَرَمِ وَأَعْلَامِهِ : كَيْفَ صَارَ بَعْضُهَا أَقْرَبَ^١ مِنْ بَعْضٍ ،
وَبَعْضُهَا أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ ؟
فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ ، هَبَطَ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ^٢ ، فَشَكَا
إِلَى رَبِّهِ الْوُحْشَةَ ، وَأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَا كَانَ يَسْمَعُهُ فِي الْجَنَّةِ^٣ ، فَأَهْبَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
عَلَيْهِ^٤ يَاقُوتَةً حَمْرَاءَ ، فَوَضَعَهَا فِي^٥ مَوْضِعِ الْبَيْتِ ، فَكَانَ^٦ يَطُوفُ بِهَا آدَمُ ، فَكَانَ

١ . في الوافي : «حيث حج آدم» بدل «عن آدم حيث حج» .

٢ . في البحار : «منا» .

٣ . في الوافي : «فأمر بها» .

٤ . «فتناثر شعره» ، أي تساقط متفرقاً ، يقال : تَنَثَّرَ الشيءُ يُنَثِّرُهُ ، وَتَنَثَّرَ : رَمَاهُ مُتَفَرِّقاً فَانْتَثَرَ وَتَنَثَّرَ . راجع :
القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٦٦٥ (نثر) .

٥ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، ح ٢٢٦٧ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ،
ص ١٣٤ ، ح ١١٦٦٩ ؛ الوسائل ، ج ١٤ ، ص ٢١١ ، ح ١٩٠٠٦ ؛ البحار ، ج ١١ ، ص ١٩٦ ، ح ٥١ .

٦ . في الوافي : «يعني إلى البيت» . وفي المرأة : «أي الكعبة» .

٧ . في المرأة : «قوله عليه السلام : على أبي قبيس ، لعل المراد به الصفا ؛ لأنه جزء من أبي قبيس ، أو لأنه نزل أولاً على
الصفا ، ثم صعد الجبل» .

٨ . في الوافي : «يعني من النعمات الأنيقة المعجبة من تسبيح الملائكة وتمجيدهم» .

٩ . في «بخ» ، بف ، - : «عليه» .

١٠ . في «ي» ، - : «وفي» .

١١ . في «ظ ، جد» وحاشية «بخ» : «وكان» .

ضَوْوُهَا يَبْلُغُ مَوْضِعَ^١ الْأَغْلَامِ، فَيَعْلَمُ^٢ الْأَغْلَامَ عَلَى ضَوْئِهَا، وَجَعَلَهُ اللَّهُ حَرَمًا^٣.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَائِيِّ نَحْوَ هَذَا^٤.

٦٧٢٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَى جَبْرَائِيلَ عليه السلام: أَنَا اللَّهُ الرَّخْمُ الرَّحِيمُ، وَأَنْتَ^٦ قَدْ رَجِمْتُ آدَمَ وَحَوَّاءَ لَمَّا شَكَيْتَا إِلَيَّ مَا شَكَيْتَا^٧، فَاهْبِطْ عَلَيْهِمَا بِخِيَمَةٍ مِنْ خِيَمِ الْجَنَّةِ^٨، وَعَزَّهِمَا عَنِّي بِفِرَاقِ الْجَنَّةِ، وَاجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي الْخِيَمَةِ^٩؛ فَإِنِّي قَدْ رَجِمْتُهُمَا؛ لِبُكَائِهِمَا وَوَحْشَتِهِمَا فِي وَحْدَتِهِمَا، وَأَنْصِبِ الْخِيَمَةَ عَلَى الثَّرْعَةِ^{١٠} الَّتِي بَيْنَ جِبَالِ مَكَّةَ.

١. في «ظ، ي، بخ، بس، بف»: «مواضع».

٢. في «ظ»: «فَعْلَمَ». وفي «بف» والتهديب والعلل، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ٣١، بسندهما عن أبيه، عن علي بن إبراهيم

٣. علل الشرائع، ص ٤٢٠، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٣١، بسندهما عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم. قرب الإسناد، ص ٣٦٠، ح ١٢٩٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن عليه السلام. علل الشرائع، ص ٤٢٢، ح ٤، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٢، ذيل ح ٢١١٤، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١١٧٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢١، ذيل ح ١٧٦٠١.

٤. في «بح، بخ، بس»:- «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى - نَحْوَ هَذَا». وفي الوافي: «ثَلَاثَةٌ بَدَلُ «نَحْوَ هَذَا».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١١٧٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢١، ذيل ح ١٧٦٠١.

٦. في «بح» والعلل: «أَنْتَ» بدون الواو.

٧. في الوافي: «بِعْنِي مِنْ فِرَاقِ الْجَنَّةِ وَمَفَارِقَةٍ كُلِّ مِنْهُمَا صَاحِبِهِ حَيْثُ كَانَ أَحَدُهُمَا عَلَى الصِّفَا وَالْآخِرَ عَلَى الْمَرْوَةِ». في «ظ، ي، بث، بف»:- «مِنْ خِيَمِ الْجَنَّةِ».

٨. في العلل:- «وَعَزَّهْمَا عَنِّي - إِلَى - فِي الْخِيَمَةِ».

٩. قال ابن الأثير: «الثَّرْعَةُ فِي الْأَصْلِ: الرُّوْضَةُ عَلَى الْمَكَانِ الْمَرْتَفِعِ خَاصَّةً». وقال الفيروز آبادي: «الثَّرْعَةُ -

١٩٦/٤ قَالَ: «وَالْتَزَعَهُ مَكَانَ الْبَيْتِ وَ قَوَاعِدِهِ الَّتِي رَفَعَتْهَا الْمَلَائِكَةُ قَبْلَ آدَمَ، فَهَبَطَ جَبْرَائِيلُ ﷺ عَلَى آدَمَ بِالْخِيَمَةِ عَلَى مِقْدَارِ أَرْكَانِ الْبَيْتِ وَ قَوَاعِدِهِ فَتَصَبَّهَا».

قَالَ: «وَأُنْزِلَ^٢ جَبْرَائِيلُ آدَمَ مِنَ الصَّفَا، وَأُنْزِلَ حَوَاءٌ مِنَ الْمَرْوَةِ، وَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْخِيَمَةِ» قَالَ: «وَوَكَانَ عَمُودُ الْخِيَمَةِ قَضِيبٌ^٣ يَأْقُوبُ أَحْمَرٌ^٤، فَأَضَاءَ نُورُهُ^٥ وَ ضَوْؤُهُ جِبَالٌ مَكَّةَ وَ مَا حَوْلَهَا» قَالَ: «وَأَمْتَدَّ^٦ ضَوْءُ الْعَمُودِ» قَالَ: «فَهُوَ مَوَاضِعُ^٧ الْحَرَمِ^٨ الْيَوْمَ مِنْ كُلِّ نَاجِيَةٍ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ ضَوْءُ الْعَمُودِ» قَالَ: «فَجَعَلَ اللَّهُ حَرَمًا؛ يَحْرَمُ الْخِيَمَةَ وَ الْعَمُودَ؛ لِأَنَّهُمَا^٩ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالَ: «وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - الْحَسَنَاتِ فِي الْحَرَمِ مُضَاعَفَةً وَ السَّيِّئَاتِ مُضَاعَفَةً».

قَالَ^{١٠}: «وَمَدَّتْ أَطْنَابُ الْخِيَمَةِ حَوْلَهَا^{١١}، فَمُنْتَهَى أَوْتَادُهَا مَا حَوْلَ الْمَسْجِدِ

بالضم -: الباب، ومفتح الماء حيث يستقي الناس، والدرجة، والروضة في مكان مرتفع، ومقام الشاربة على الحوض، والمراقبة من المنبر، وقُوَّة الجدول. وفي المرأة: «كذا في نسخ الكتاب بالناء المشناة الفوقانية والراء والعين المهملتين، وهي بالضم» ثم نقل في معناها كلام الفيروزآبادي إلى أن قال: «والمراد بها هنا إما الدرجة أو الروضة. وفي أكثر نسخ علل الشرائع: النزعة، بالنون والزاي المعجمة، ولعلها كناية عن المكان الخالي عن الشجر والنبات تشبيهاً بنزعة الرأس التي لا ينبت فيها شعر». وراجع: النهاية، ج ١، ص ١٨٧، القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٥٠ (ترع).

١. في الوافي: «إلى».

٢. في الوافي: «فأنزل».

٣. في حاشية «بث»: «+ من». وفي العلل: «قضياً من».

٤. في «بنخ»: «- أحمر». ٥. في «بنخ»: «بنوره».

٦. في حاشية «بث» والعلل: «فامتد».

٧. في «بنخ»: «+ العمود».

٨. في المرأة: «وقوله ﷺ: فهو مواضع الحرم، الضمير راجع إلى ما حولها، أو إلى محل امتداد ضوء العمود، والمراد بمواضع الحرم مواضع أميال الحرم، وإن استقام بدون تقدير أيضاً».

٩. في «بث» والوافي: «لأنهن». وفي «بس»: «لأنها».

١٠. في «ظ، ي، جد»: «وقال». ١١. في «بث»: «+ فمدت».

الْحَرَامُ^١، قَالَ: «وَكَانَتْ^٢ أَوْتَادُهَا^٣ مِنْ عِقْيَانِ الْجَنَّةِ، وَأُطْنَابُهَا مِنْ ضَفَائِرِ الْأَرْجَوَانِ^٤».

قَالَ: «وَأَوْحَى^٥ اللَّهُ - غَرَّ وَ جَلَّ - إِلَى جَبْرِئِيلَ^٦: اهْبِطْ عَلَى الْخِيَمَةِ بِسَبْعِينَ^٧ أَلْفَ مَلَكٍ يَخْرُسُونَهَا^٨ مِنْ مَرَدَّةِ^٩ الشَّيَاطِينِ، وَيُؤْنِسُونَ^{١٠} آدَمَ، وَيَطُوفُونَ حَوْلَ الْخِيَمَةِ^{١١} تَعْظِيمًا لِلْبَيْتِ وَ الْخِيَمَةِ».

قَالَ: «فَهَبَطَ بِالْمَلَائِكَةِ، فَكَانُوا بِخَضِرَةِ الْخِيَمَةِ يَخْرُسُونَهَا مِنْ مَرَدَّةِ الشَّيَاطِينِ الْعُتَاةِ^{١٢}، وَ يَطُوفُونَ^{١٣} حَوْلَ أَزْكَانِ الْبَيْتِ وَ الْخِيَمَةِ كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ، كَمَا كَانُوا يَطُوفُونَ

١. في «جن»: - «الحرام». ٢. في «جن»: «فإن كانت» بدل «وكانت».

٣. في العلل: + «صخرأ».

٤. العيقان - بكسر العين -: الذهب الخالص. ويقال: هو ما ينبت نباتاً في معدنه وليس ممّا يذاب من الحجارة.

راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٢٥٦؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٣ (عقي).

٥. الضفيرة: نخلة قليلة، أو مجتمع من الشجر منسوجة على جذتها. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٤٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠١ (ضفر).

٦. قال الجوهري: «الأرجوان: صيغ أحمر شديد الحمرة. قال أبو عبيدة: وهو الذي يقال له: الشاشنج. قال: والتبهرمان دونه. ويقال أيضاً: الأرجوان معرب، وهو بالفارسية أَرْغَوَان، وهو شجر له نؤر أحمر أحسن ما يكون، وكل لون يشبهه فهو أرجوان». وقال ابن الأثير: «وقيل: الكلمة عربية، والألف والنون زائدتان». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجا).

٧. في «بع، بخ»: وحاشية «بث»: «فأوحى». ٨. في «بخ، بس»: وحاشية «بث»: «سبعين».

٩. في «ظ، بس»: «تخرسونها».

١٠. المردة، جمع مارد، وهو من الرجال: العاتي الشديد. قال الراغب: «المارد والمريد من شياطين الجن والإنس: المتعري من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد: إذا تعري من الورق». راجع: المفردات للراغب، ص ٧٦٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١١. في «بس»: «وتؤنسونه». وفي «بف، جد»: «يؤنسونه» بدون الواو.

١٢. في «بخ»: «البيت».

١٣. «العتاة من العتو، بمعنى التجبر والتكبر». ويقال: تعنى فلان وتعنت فلانة: إذا لم تطع. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٧؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨١ (عتو).

١٤. في «بف»: «يطوفون» بدون الواو.

فِي السَّمَاءِ حَوْلَ النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ قَالَ: «وَأَزْكَانُ النَّبِيِّ الْحَرَامِ فِي الْأَرْضِ جِيَالُ النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَى جَبْرَائِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ اهْبِطْ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، فَتَحَهُمَا^١ عَنْ مَوَاضِعِ قَوَاعِدِ بَنِيَّتِي، وَارْفَعْ قَوَاعِدَ بَنِيَّتِي لِمَلَايِكَتِي، ثُمَّ^٢ وَلِدِ آدَمَ، فَهَبَطَ جَبْرَائِيلُ عَلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ^٣ فَأَخْرَجَهُمَا مِنَ الْخِيَمَةِ، وَنَحَّاهُمَا عَنْ^٤ تَرْعَةِ النَّبِيِّ، وَنَحَى الْخِيَمَةَ عَنْ مَوْضِعِ التَّرْعَةِ».

قَالَ: «وَوَضَعَ آدَمَ عَلَى الصَّفَا، وَحَوَّاءَ عَلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَ آدَمُ: يَا جَبْرَائِيلُ، أَسْخَطُ^٥ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَوْلَتْنَا وَفَرَقْتَ بَيْنَنَا، أَمْ يَرْضَى وَتَقْدِيرِ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ لَهُمَا: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِسَخَطٍ^٦ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَكُمَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، يَا آدَمُ إِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ - الَّذِينَ أُنْزِلَتْ لَهُمُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ لِيُؤْنِسُوكَ وَيَطُوفُوا^٧ حَوْلَ أَزْكَانِ النَّبِيِّ وَالْخِيَمَةِ - سَأَلُوا اللَّهَ أَنْ يَبْنِيَ لَهُمْ مَكَانًا^٨ الْخِيَمَةِ بَنِيًّا عَلَى مَوْضِعِ التَّرْعَةِ الْمُبَارَكَةِ جِيَالُ النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ، فَيَطُوفُونَ حَوْلَهُ كَمَا كَانُوا يَطُوفُونَ فِي السَّمَاءِ حَوْلَ النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيَّ أَنْ أَنْحَيْكَ وَارْفَعَ الْخِيَمَةَ، فَقَالَ آدَمُ: قَدْ^٩ رَضِينَا^{١٠} بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَنَافِذِ أَمْرِهِ فِينَا، فَرَفَعَ قَوَاعِدَ النَّبِيِّ الْحَرَامِ^{١١} بِحَجَرٍ مِنَ الصَّفَا، وَحَجَرٍ مِنَ الْمَرْوَةِ، وَحَجَرٍ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ، وَحَجَرٍ مِنْ جَبَلِ السَّلَامِ وَهُوَ ظَهَرُ

١. يقال: نُحَيْتُهُ فَنَحَيْتُهُ، أَي بَاعَدْتَهُ. وَيُقَالُ: نَحَى الرَّجُلَ عَنْ مَوْضِعِهِ، أَي صَرَفَهُ وَعَزَلَهُ. رَاجِع: تَرْتِيبُ كِتَابِ

الْعَيْنِ، ج ٣، ص ١٧٦٨؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٧٥٢ (نحو).

٢. فِي حَاشِيَةِ بَيْتٍ: «وَلِخَلْقِي مِنْ». ٣. فِي «ي»: «- وَفَتَحَهُمَا عَنْ مَوَاضِعَ - إِلَى - آدَمَ وَحَوَّاءَ».

٤. فِي «ي»: «مِنْ». ٥. فِي «ظ، ي، بَح، بَخ، بَس، جَد»: «أَسْخَطَ».

٦. فِي «بَح، بَف»: «لَسَخَطَ». ٧. فِي «ظ، بَث»: «وَيَطُوفُونَ».

٨. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالرَّوَاثِي وَالْعُلَلُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+» [الْمَعْمُورِ].

٩. فِي «بَح»: «حَوْلَ». ١٠. فِي «بَث، بَح، بَف، جَن» وَالْعُلَلُ: «- قَدْ».

١١. فِي الرَّوَاثِي: «قَدْ رَضِيتَ». ١٢. فِي «بَف» وَالرَّوَاثِي: «- الْحَرَامَ».

الْكُوفَةُ^١.

وَأَوْحَى^٢ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جَبْرَائِيلَ أَنْ ابْنِهِ، وَأُتِمَّتْ، فَاقْتَلَعَ جَبْرَائِيلُ الْأَخْجَارَ الْأَرْبَعَةَ بِأَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ مَوَاضِعِهِمْ بِجَنَاحِهِ، فَوَضَعَهَا حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْكَانِ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِهِ الَّتِي قَدَّرَهَا الْجَبَّارُ، وَنَصَبَ أَغْلَامَهَا، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جَبْرَائِيلَ^٣ أَنْ ابْنِهِ وَأُتِمَّتْ بِحِجَارَةٍ مِنْ أَبِي قُبَيْسٍ^٤، وَاجْعَلْ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا.

قَالَ: «فَأُتِمَّتْ جَبْرَائِيلُ^٥، فَلَمَّا أَنْ فَرَعَ طَافَتْ حَوْلَهُ الْمَلَائِكَةُ، فَلَمَّا نَظَرَ آدَمُ وَ حَوَاءُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ يَطُوفُونَ حَوْلَ الْبَيْتِ، انْطَلَقَا، فَطَافَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ خَرَجَا يَطْلُبَانِ مَا يَأْكُلَانِ»^٦.

٦ - بَابُ ابْتِلَاءِ الْخَلْقِ وَ اخْتِبَارِهِمْ بِالْكَعْبَةِ

١ / ٦٧٢٦. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُسْرِ،^٧ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

١. في «ظ، ي، بث، يبح، بخ، جد، جن»: «الكعبة». وفي الوافي: «في بعض النسخ بدل ظهر الكوفة: ظهر الكعبة.

ويشبه أن يكون تصحيفاً». ٢. في «بح» والعلل: «وأوحى».

٣. في المرأة: «يمكن أن يكون المراد به الحجر الأسود، لأنه كان مودعاً فيه».

٤. علل الشرائع، ص ٤٢٠، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٥، ح ٢١، عن عطاء، عن أبي جعفر، عن آبائه^٨ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١١٧٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٩، ح ١٧٥٨١، من قوله: «ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى جِبْرَائِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ».

٥. في «بث، يبح، بف، وحاشية «جن»: «محمد بن أبي نصر». وفي «بس» وحاشية «بف»: «محمد بن أبي بشير». وفي «جر» والوافي والوسائل، ح ١٤١١٦: «محمد بن أبي يسير». وفي الوسائل، ح ٥٢٠٣: «محمد بن أبي ميسر».

هذا، وقد تقدّم في الكافي، ح ٣٣٠ خبر يذكر بعض محاورات أبي عبد الله^٩ مع ابن أبي العوجاء عن محمد بن

عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ:

كَانَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ مِنْ تَلَامِيذَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَانْحَرَفَ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقِيلَ لَهُ^٢: تَرَكْتَ مَذْهَبَ صَاحِبِكَ، وَذَخَلْتَ فِيمَا لَا أَضِلُّ لَهُ وَلَا حَقِيقَةً؟ فَقَالَ: إِنَّ صَاحِبِي كَانَ مَخْلُطًا، كَانَ^٣ يَقُولُ طَوْرًا بِالْقَدَرِ، وَ طَوْرًا بِالْجَبْرِ، وَمَا أَعْلَمُهُ اغْتَفَدَ مَذْهَبًا دَامَ عَلَيْهِ، وَقَدِيمَ مَكَّةَ مَتَمَرَدًا وَإِنْكَارًا عَلَى مَنْ يَحُجُّ، وَكَانَ يَكْزُرُهُ الْعُلَمَاءُ مُجَالَسَتَهُ وَ مَسَاءَلَتَهُ لِحُبِّهِ لِسَانِهِ وَ فَسَادِ ضَمِيرِهِ، فَأَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَجَلَسَ إِلَيْهِ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ نَظَرَائِهِ، فَقَالَ^٤: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ الْمَجَالِسَ أَمَانَاتٌ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ يَهْ سَعَالَ^٥ أَنْ يَسْغَلَ، أَفْتَأْذَنْ فِي الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: «تَكَلَّمْ».

«أبي عبد الله عن محمد بن إسماعيل عن داود بن عبد الله عن عمرو بن محمد عن عيسى بن يونس. وذاك الخبر وخبرنا هذا قطعتان من خبر واحد كما يعلم من التوحيد للصدوق، ص ٢٥٣، ح ٤. والظاهر اتحاد محمد بن إسماعيل مع محمد بن أبي يسر (بشير)، ولا يبعد أن الصواب في «محمد بن أبي يسر» هو محمد بن أبي بشر، كما يظهر من ملاحظة الأستاذ ومقارنتها معاً. أنظر على سبيل المثال: الأملاني للصدوق، ص ١٩٧، المجلس ٤٢، ح ٤؛ وص ٢٠٢، المجلس المذكور، ح ١٤-١٥؛ علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١، ص ٢٣٢، ح ٩؛ وص ٢٣٤، ح ٢، ص ٤٨٢، ح ١؛ كمال الدين، ص ٧٣؛ ثواب الأعمال، ص ٢٥٢، ح ٢. ومحمد بن جعفر الراوي عن محمد بن أبي بشر، في ثواب الأعمال، هو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي المتحد مع محمد بن أبي عبد الله.

١. هكذا في «ظ»، بث، ببح، ببح، بس، بف، جسد، جبر، جن، والوسائل. وفي «ي»: «عمر بن محمد». وفي المطبوع: «[محمد بن] عمرو بن محمد».

ويؤيد ما أثبتناه مضافاً إلى ما تقدمت الإشارة إليه من الكافي، ح ٣٣٠، ورود الخبر في التوحيد أيضاً؛ فقد رواه الصدوق بسنده عن أبي سليمان داود بن عبد الله عن عمرو بن محمد، عن عيسى بن يونس.

٢. في «ي»: «-وله».

٣. في «جن»: «-كان».

٤. في «بفس، جن»: «بالقدرة».

٥. في «بفس، جن»: «بالقدرة».

٦. في حاشية «بث»: «+وله».

٧. «السعال» هو الصوت من وجع الحلق واليبوسة فيه. والظاهر أنه من أمثال العرب وكناية عن أن لي شبهة، ولا بد لي أن أقولها لتدفع شهتي. وهذه الكلمة أيضاً اعتذار منه لئلا يقال له: إنه ملحد، بل يكون له المخرج

فَقَالَ^١: إِلَى كَمْ تَدَوُّسُونَ^٢ هَذَا الْبَيْدَرَ^٣، وَتَلَوُّدُونَ بِهَذَا الْحَجَرِ، وَتَعْبُدُونَ هَذَا
الْبَيْتَ الْمَغْمُورَ^٤ بِالطُّوبِ^٥ وَ الْمَدْرِ^٦، وَ تَهْزِلُونَ حَوْلَهُ هَزْلَةَ الْبَعِيرِ إِذَا نَفَر؟ إِنَّ^٧ مَنْ
فَكَّرَ فِي هَذَا وَقَدَّرَ، عَلِمَ^٨ أَنَّ هَذَا فِعْلٌ أَسَّسَهُ غَيْرُ حَكِيمٍ وَلَا ذِي نَظَرٍ، فَقُلْ: فَإِنَّكَ رَأْسُ ١٩٨/٤
هَذَا الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ، وَ أَبُوكَ أَشْهُ^٩ وَ تَمَامُهُ^{١٠}.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَ أَغْمَى قَلْبَهُ، اسْتَوْخَمَ^{١١} الْحَقَّ،

❦ بَاتِي لَا أَعْتَقْدُهُ، وَلَكِنْ أُرِيدُ حَلَّ الشُّبْهَةِ.

وفي الوافي: «سأل أبا عبد الله بقوله هذا (أي قوله: المجالس أمانات) أن يكتم عليه قوله لنكلا يظهر إلحاده للناس،
فيفتي بقتله. ثم شبه من ضاق صدره عن كتمان سرّه فبادر إلى إظهاره حيث لم يمكنه الصبر عليه بمن به سعال
فيسعل». راجع: روضة المتقين، ج ٤، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤١؛ مجمع البحرين، ج ٥،
ص ٣٩٦ (سمل).

١. في «جن»: «قال».

٢. الدُّوس: الوطء بالرجل، وقال الخليل: «الدوس: شدة الوطء بالأقدام حَتَّى يَتَفَتَّتْ مَا وَطِئَ بِالأقدام والقوائم،
كما يَتَفَتَّتُ قَصَبُ السَّابِلِ فيصير تَبْنًا». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٠٨؛ القاموس المحيط، ج ١،
ص ٧٥١ (دوس).

٣. «الْبَيْدَرُ»: موضع الطعام الذي يُدْلَسُ فيه ويدقُّ؛ ليخرج الحبُّ من السنبِل. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١،
ص ١٤١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (بدر).

٤. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، وحاشية «بث»، «بح»، «جن» والوافي والفقيه والأماشي للصدوق والتوحيد والعلل:
«المرفوع». وفي حاشية «هـ»: «+ «المرفوع».

٥. الطُّوب - بضم الطاء المهملة -: الأجر. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٣ (طوب).

٦. «الْمَدْرُ» جمع مَدْرَةٍ، وهو التراب المتلبّد. وبعضهم يقول: الطين العِلْكَ الذي لا يخالطه رمل، والعرب تسمّى
القرية مدرة؛ لأنّ بنيانها غالباً من المدر. المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مدر).

٧. في «بخ»، «بف» والفقيه والأماشي للصدوق: - «أَنَّ».

٨. في العلل: «من فكّر في الأمر قد علم».

٩. في «بخ»، «بس»: «أَسَّسَهُ». والاسْتِخَامُ: أصل البناء، ومبتدأ كل شيء. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٦ (أسس).

١٠. في الأماشي للصدوق والتوحيد والعلل: «ونظامه».

١١. في حاشية «ظ»: «استثّل». والاستِخَامُ: الاستئصال، وعدّ الشيء غير موافق ولا مريء ولا عذب. والزَّخِيمُ
والزَّخِيم: تغيل. يقال: زَخِمَ الطعام: إذا ثقل فلم يستمرأ. وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: استوخم الحقّ،

وَلَمْ يَسْتَعِذْ بِهِ^٢، وَصَارَ الشَّيْطَانُ وَلِيَّهُ^٣ وَرَبَّهُ وَقَرِينَهُ^٤، يُورِدُهُ مَنَاهِلَ^٥ الْهَلَكَةِ، ثُمَّ لَا يُصْذِرُهُ^٦، وَهَذَا بَيَّتَ اسْتَعْبَادَ اللَّهِ بِهِ خَلْقَهُ لِيَخْتَبِرَ طَاعَتَهُمْ فِي إِنْتَائِيهِ، فَحَثَّهُمْ عَلَى تَغْظِيمِهِ وَزِيَارَتِهِ، وَجَعَلَهُ مَحَلَّ أَنْبِيَائِهِ وَقِبْلَةً لِلْمُصَلِّينَ إِلَيْهِ^٨، فَهُوَ شُعْبَةٌ مِنْ رِضْوَانِهِ، وَطَرِيقٌ يُؤَدِّي إِلَى عُفْرَانِهِ، مَنْصُوبٌ عَلَى اسْتِوَاءِ الْكَمَالِ^٩، وَمَجْمَعُ الْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ، خَلَقَهُ اللَّهُ قَبْلَ دَخْوِ^{١١} الْأَرْضِ بِالْفَيِّ عَامٍ، فَأَحَقُّ مِنْ^{١٢} أَنْطَبَعَ فِيهَا أَمْرٌ، وَانْتَهَي

.. أي وجده وخيماً ثقيلاً. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ٢٠٤٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٦٤ (وخم)؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٣.

١. في الوافي: «فلم».

٢. قرأه العلامة المجلسي فعلاً من الاستعذاب، حيث قال في المرأة: «قوله: لم يستعذ به، أي لم يجده عذبا».

٣. في «ي»، يح، بد، «فصار».

٤. في حاشية «جن»: «+ وقرينه».

٥. في «ظ»، ي، يح، بد، «قرينه». وفي «بث»، بف، «قرينه» بدلون الواو. وفي «بس»: «وقريب». وفي الوافي: «- وقرينه».

٦. قال الفيروز آبادي: «المَثَلُ: المُشْرَب، والشُّرْب، والموضع الذي فيه المشرب». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٧.

٧. الإصدار: الإبراج، يقال: أصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع، واختاره العلامة المجلسي هنا. وقال الفيومي: «صدر القوم صدوراً، من باب قعد، وأصدرته بالألف، وأصله الانصراف، يقال: صدر القوم وأصدرناهم، إذا صرفتهم»، وكأنه اختاره العلامة الفيض، حيث قال: «الإصدار: الإخراج». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧١٠؛ المصباح المنير، ص ٣٣٥ (صدر).

٨. في «بث»، بخ، وحاشية «جن» والوسائل، ح ١٤١١٦ والفتية والأمال للصدوق والتوحيد والعلل: «له».

٩. في المرأة: «قال الولد العلامة - رفع الله مقامه -: نصبه على استواء الكمال: هو جعل كل فعل من أفعاله سبباً لرفع رذيلة من الرذائل النفسانية، وموجباً لحصول فضيلة من الفضائل القلبية، أو المراد به الكلمات المعنوية للكعبة التي يفهمها أرباب القلوب، ويؤيده قوله: «ومجمع العظمة والجلال»؛ فَإِنَّ عَظَمَتَهُ وَجَلَالَتَهُ مَعْنَوِيَّتَانِ، أَوِ التَّعْظِيمُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَيِّتَيْنِ﴾ [البقرة: (٢): ١٢٥ و...] بإضافة الاختصاص وتعظيم أنبيائه له حتى صار معظماً في قلوب المؤمنين، ويقاسون الشدائد العظيمة في الوصول إليه».

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «مجمع».

١١. الدخو: البسط والتوسعة؛ يقال: دحوت الشيء، أي بسطته ووسعته. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٣٤؛

١٢. في «بث»: «+ وأن».

النهاية، ج ٢، ص ١٠٦ (دحا).

عَمَّا نَهَى^١ عَنْهُ وَزَجَرَ^٢، اللَّهُ مُنْشِئُ الْأَرْوَاحِ^٣ وَالصُّورِ^٤.

٦٧٢٧ / ٢. وَرَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ فِي حُطْبَةٍ لَهُ:

«وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - بِإِنْبِيَائِهِ حَيْثُ بَعَثَهُمْ أَنْ يَفْتَحَ لَهُمْ كُنُوزَ الدُّهْنَانِ^٥، وَمَعَادِنِ الْعِيقَانِ^٦، وَمَعَارِسِ الْجَنَانِ^٧، وَأَنْ يَخْشُرَ^٨ طَيْرَ السَّمَاءِ وَوَحْشَ الْأَرْضِ مَعَهُمْ، لَفَعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لَنَسَقَطَ الْبَلَاءُ، وَبَطَلَ الْجَزَاءُ، وَاضْمَحَلَّ الْإِبْتِلَاءُ^٩، وَلَمَّا وَجَبَ لِلْقَائِلِينَ^{١٠} أَجُورُ الْمُبْتَلِينَ، وَلَا لِحَقِّ الْمُؤْمِنِينَ ثَوَابُ الْمُخْسِنِينَ، وَلَا لِرِمَتْ

١. في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» وحاشية «بح»: «والله».

٢. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جد، جن»: «وذكر». وما في المتن هو الأظهر؛ فإنه مضافاً إلى كونه ملائماً لسياق ألفاظ الخبر، مؤيد بما ورد في الوافي والفقيه والإرشاد، وقد صرح في الوافي بأخذه من الكافي، وتشهد القرائن بأخذ الصدوق أيضاً الخبر من الكافي.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والوافي: «المنشئ للأرواح». وفي حاشية «بث»: «السحاب» بدل «الأرواح».

٤. التوحيد، ص ٢٥٣، صدرح ٤، بسنده عن أبي سليمان داود بن عبدالله، عن عمرو بن محمد. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٩، صدرح ٢٣٢٥، والأُمالي للصدوق، ص ٦١٦، المجلس ٩٠، صدرح ٤، وعلل الشرائع، ص ٤٠٣، صدرح ٤، بسند آخر. الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٩، ضمن الحديث، بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن العباس بن عمرو الفقيمي، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف سير الوافي، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١١٧٢٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٥٢٠٣، إلى قوله: «وجعله محلَّ أنبيائه وقبلة للمصلين إليه» ملخصاً؛ وفيه، ج ١١، ص ١٠، ح ١٤١١٦، من قوله: «وهذا بيت استعبد الله به خلقه».

٥. في «جن»: «كنز».

٦. «الدُّهْنَان» - بالكسر وبالضم -: جمع الذهب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٧٣؛ المصباح المنير، ص ٢١٠ (ذهب).

٧. في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» وحاشية «بح»: «البلدان». والعيقان: الذهب الخالص. وقيل: هو ما نبئت منه نباتاً في معدنه وليس ممّا يُحَصَّل من الحجارة، والألف والنون زائدتان. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٣ (عقا).

٨. في «بف»: «تحشر».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «واضمحلت الأنباء».

١٠. في الوافي: «القائِلين»، من القيلولة؛ يعني لو لم يكن ابتلاء لكانوا مستريحين، فلا يتالون أجور المبطلين، ولم

الْأَسْمَاءُ^١ أَهَالِيَهَا عَلَى مَعْنَى مُبِينٍ، وَ لِذَلِكَ^٢ لَوْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً^٣، فَظَلَّتْ^٤ أَغْنَاهُمْ لَهَا خَاصِعِينَ، وَ لَوْ فَعَلَ لَسَقَطَ الْبُلُوْى عَنِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وَ لَكِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - جَعَلَ رُسُلَهُ أُولِي قُوَّةٍ فِي عَزَائِمِ نَبَاتِهِمْ، وَ ضَعَفَهُ فِيمَا تَرَى الْأَغْنِيْنَ مِنْ خَالَاتِهِمْ، مِنْ قَنَاعَةٍ تَمْلَأُ الْقُلُوبَ وَ الْعُيُونَ غَنَاؤُهُ^٥، وَ خَصَاصَةٍ^٦ تَمْلَأُ الْأَسْمَاعَ وَ الْأَبْصَارَ أَذَاؤُهُ^٧، وَ لَوْ كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ أَهْلُ قُوَّةٍ لَا تُرَامُ^٨، وَ عِزَّةٍ لَا تُضَامُ^٩.

«يكن هناك إحسان، فلا يلحقهم ثواب المحسنين، ولا يكون مطيع ولا عاص، ولا محسن ولا مسيء، بل ترتفع هذه الأسماء ولا يستبين لها معنى». وفي المرأة: «قوله: ولما وجب للقائلين، أي للحق».

١. في امرأة العقول: «كالمؤمن والمتقي والزاهد والعابد».

٢. في المرأة: «قوله: ولذا، إشارة إلى قوله تعالى: «إِنْ تُشَأْ تُنْزَلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَغْنَاهُمْ لَهَا خُضْيَعِينَ» [الشعراء (٢٦): ٤] ويمكن توجيهه بوجهين:

الأول: أن يكون المعنى لأجل ما ذكرنا من بطلان الجزاء وسقوط البلاء قال الله تعالى على وجه الإنكار: «إِنْ تُشَأْ تُنْزَلْ» فأقام كلمة «لو» مكان «إن» للإشعار بأن المراد بالآية الإنكار وعدم كون المصلحة في ذلك، فلذا لم يفعل.

والثاني: أن يكون الظرف متعلقاً بقوله: «فَظَلَّتْ» أي ولما ذكرنا من سقوط البلاء ونظائره ظلت أعناقهم خاضعين على تقديم نزول البلاء. ولا يخفى بعده.

٣. في «بس»: «آية من السماء».

٤. في الوافي: «ظَلَّتْ».

٥. في الوافي: «يَمْلَأُ».

٦. في النهج وهامش المطبوع نقلاً عن بعض النسخ: «غنى».

٧. الخصاصة - بالفتح -: الفقر والحاجة. راجع: المصباح المنير، ص ١٧١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٩ (خصص).

٨. في الوافي: «يَمْلَأُ».

٩. قرأه في المرأة: «أذاه» ثم قال: «في بعض النسخ: أذاؤه، بالمهمله. وفي بعضها بالمعجمة. وفي النهج: أذى. ويظهر من القاموس الأذاه يجيء ممدوداً، وبالمهمله يحتاج إلى تكلف، والتذكير للمصدرية». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٣ (أذى).

١٠. الرُّؤْم: الطلب كالترام. يقال: رُمْتُ الشيء أرومه رؤماً وقراماً: إذا طلبته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روم).

١١. الضَّيْم: الظلم، وجاء بمعنى النقص والانتقاص أيضاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥٩ (ضيم).

وَمَلِكٍ يَمْدُدُ^١ نَحْوَهُ أَغْنَاكَ الرَّجَالِ^٢، وَيَشُدُّ^٣ إِلَيْهِ عَقْدَ الرِّجَالِ^٤، لَكَانَ أَهْوَنَ عَلَى الْخَلْقِ ١٩٩/٤
 فِي الْإِخْتِبَارِ، وَابْتَعَدَ لَهُمْ فِي^٥ الْإِسْتِكْبَارِ، وَلَاَمَنُوا عَنْ^٦ رَهْبَةِ قَاهِرَةٍ لَهُمْ، أَوْ رَغْبَةِ مَائِلَةٍ
 بِهِمْ، فَكَانَتْ^٧ النَّيِّاتُ مُشْتَرَكَةً^٨، وَالْحَسَنَاتُ مُقْتَسَمَةً.
 وَلَكِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْإِتْبَاعَ لِرُسُلِهِ، وَالتَّضَدِيقُ بِكُتْبِهِ، وَالْخُشُوعُ لِبُخْبِهِ،
 وَالْإِسْتِكَانَةُ لِأَمْرِهِ، وَالْإِسْتِسْلَامُ^٩ إِلَيْهِ^{١٠} أُمُوراً لَهُ خَاصَّةٌ^{١١}، لَا يَشُوبُهَا^{١٢} مِنْ غَيْرِهَا
 شَائِبَةٌ، وَكَلَّمَا كَانَتِ الْبُلُوْى وَ الْإِخْتِبَارُ أَعْظَمَ، كَانَتْ^{١٣} الْمَثُوبَةُ وَ الْجَزَاءُ أَجْزَلَ^{١٤}.

١. في «ظ، بح، بس، جد، والمرأة: «تمد».

٢. في الوافي: «مد الأعتاق نحو الملك كناية عن تعظيمه؛ يعني يؤمله المؤمنون، ويرجوه الراجون».

٣. في «ظ، بس، جد»: «وتشد».

٤. في الوافي: «شد الرجال، كناية عن مسافرة أرباب الرغبات إليه، يقول: لو كان الأنبياء ملوكاً ذوي بأس وقهر لم يكن إيمان الخلق وانقيادهم إليهم لله، بل كان رهبة لهم، أو رغبة فيهم، فكانت النيات مشتركة، فتكون لله ولخوف النبي، أو رجاء نفعه».

٥. في «ي، بف، وحاشية ب» والوافي: «من».

٦. في الوافي: «من».

٧. في «بح»: «وكانت».

٨. في المرأة: «وقوله: فكانت النيات مشتركة، أي يكون المكلف قد فعل الإيمان لكلا الأمرين، فلم يكن نياتهم في إيمانهم ولا حسناتهم خالصة لله، بل مشتركة ومقتسمة بعضها له وبعضها للرغبة وبعضها للرهبة. كذا ذكره ابن أبي الحديد وابن ميثم.

وقيل يحتمل أن يقال: لو كانت الأنبياء أهل قوة وعزة وملك وآمن بهم وسلم لأمرهم جميع أهل الأرض عن رغبة ورهبة، فكانت النيات والحسنات مشتركة مقسمة بين الناس، ولم يتميز المطيع عن العاصي، والمؤمن عن الكافر. ولم يتميز من عمل لله خالصة عن فعل الحسنات لأغراض آخر، فلم يكن الاستسلام والخشوع لله خاصة. لكن لا يخفى أن الأول أظهر، وربما بعده أنسب؛ فتأمل».

٩. «الاستكانة»: الخضوع. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٤ (كون).

١٠. «الاستسلام»: الانقياد. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «لطاعته».

١٢. في حاشية ب، «بح»: «خالصة».

١٣. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بف، جد، جن» والوافي. وفي «بخ»: «ولا يشوبها». وفي «بث» والمطبوع:

١٤. في «ظ»: «كان».

١٥. «أجزل»، أي أوسع وأكثر وأعظم. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٥؛ المعجم المنير، ص ٩٩ (جزل).

أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - اخْتَبَرَ الْأَوَّلِينَ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى الْآخِرِينَ^١ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ بِأَخْبَارٍ مَا تَضُرُّ^٢ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تَسْمَعُ، فَجَعَلَهَا بَيْتَهُ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلَهُ لِلنَّاسِ قِيَامًا، ثُمَّ جَعَلَهُ^٣ بِأَوْعَرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ حَجْرًا، وَأَقْلَّ نَتَائِقِ^٤ الدُّنْيَا مَدْرًا^٥، وَأَضْيَقَ بَطُونِ الْأَوْدِيَةِ^٦ مَعَاشًا، وَأَغْلَظَ مَحَالَّ الْمُسْلِمِينَ مَيَاهًا^٧، بَيْنَ جِبَالٍ خَشِنَةٍ، وَرِمَالٍ ذَمِئَةٍ^٨، وَعُيُونٍ وَشِلَّةٍ^٩، وَقَرَى مُنْقَطِعَةٍ، وَأَثَرٍ^{١٠} مِنْ مَوَاضِعِ قَطْرِ السَّمَاءِ ذَائِرٍ^{١١}، لَيْسَ

١. في «ظ، بس، جن»: «آخرين».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «لا تضر».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والمرأة. وفي المطبوع: «وضعه».

٤. الزعر: الضغب. المصالح، ج ٢، ص ٨٤٦ (وغير).

٥. قال ابن الأثير: «ومن حديث علي في صفة مكة: والكعبة أقل نئات الدنيا مدرا؛ النئات: جمع نتيقة، فعيلة بمعنى مفعولة من التثق، وهو أن تقلع الشيء فترفعه من مكانه لترمي به، هذا هو الأصل، وأراد بها هاهنا البلاد لرفع بنائها وشهرتها في موضعها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٣ (ننق).

٦. المَذَرُ: قِطْع الطين اليابس، أو التراب المتبدد، أو الطين العَلِك الذي لا يخالطه رمل. راجع: المصباح المنير، ص ٥٥٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٨.

٧. «الأودية» جمع الوادي، وهو كل مفرج ما بين جبال أو تلال أو أكمام يكون منفذاً للسيل. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٨ (ودى).

٨. في «ظ، جد»، «مناها».

٩. الدمة: السهلة اللينة، أصله من الدث: المكان السهل. وقال ابن الأثير: «هو الأرض السهلة الرخوة، والرمل الذي ليس بمتبدد». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٩٢؛ النهاية، ج ٢، ص ١٣٢ (دمت).

١٠. الوَشَلُ: الماء القليل يَتَحَلَّب من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. ويقال: عيون وشِلَّة، أي قلبية الماء. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٩ (وشل).

١١. الأثر: بقية ما يرى من كل شيء. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٨٩ (أثر).

١٢. في المرأة: «وَأَثَر». والدائر: الدارس؛ من الدُّثُور: الدُّرُوس، وهو انمحاء الأثر وذهابه. قال ابن الأثير: «أصل الدثور: الدروس، وهو أن تهب الرياح على المنزل، فتغشي رسومه بالرمل وتغطيها بالتراب». وقال العلامة

يَزْكُو^١ بِهِ^٢ حُفَّ وَلَا ظِلْفَ وَلَا حَافِزَ^٣، ثُمَّ أَمَرَ آدَمَ وَوَلَدَهُ أَنْ يَسْتَنُوا أَعْطَافَهُمْ^٤ نَحْوَهُ، فَصَارَ مَثَابَةً^٥ لِمُنْتَجَبِ^٦ أَسْفَارِهِمْ، وَغَايَةً لِمُلْقَى رِخَالِهِمْ، تَهْوِي^٧ إِلَيْهِ يَمَارُ الْأَفْنِةِ^٨، مِنْ مَفَاوِزِ^٩

المجلسي: «وفي بعض النسخ: دائر، مكان وأثر. وعلى التقديرين لا يخلو من تكلف ولعلّه لهذا أسقطه السيّد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٠ (دثر).

١. الزكاء - بالمد -: النماء والزيادة. راجع: المصباح المنير، ص ٢٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زكى).

٢. في حاشية «بث»: «بها».

٣. في الوافي: «الحفّ كناية عن الإبل، والظلف عن البقر والشاة، والحافر عن الدابة؛ يعني لا تسمن فيه، يعني ليس حوله مرعى ترعاه فتمسن». وفي المرأة: «المراد بالخفّ والظلف والحافر، الجمل والخيل والبقر والغنم؛ من قبيل إطلاق الجزء على الكل أو بحذف المضاف».

٤. في «ي»: «ولده» بدون الواو.

٥. الأعطاف: جمع عطف. وعطف الشيء: جانبه. وقال العلامة المجلسي: «قوله: ﴿عَظَافَهُمْ﴾ عطفوا الرجل جانباه، أي يقصدوه ويحيطونه، ويشتوناه أي يميلوا جوانبهم متوجهين إليه معرضين عن غيره، وليس من قبيل قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَظْفِهِ يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فإنه بمعنى إمالة الجانب للإعراض أو التجتر، على ما ذكره المفسرون. وذكر نحوه العلامة الفيض أيضاً. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١١٦ (عطف)، وص ١٦٦٤ (ثنى).

٦. المثابة: المكان الذي يرجع إليه الناس. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٢؛ المصباح المنير، ص ٨٧ (ثوب).

٧. المنتجع: المنزل في طلب الكلأ. وقال العلامة الفيض: «المنتجع: محلّ الكلأ. وانتجع فلان فلاناً: أتاه طالباً معروفه، والمعنى: صار مرجعاً لآتيان منازلهم والمطلوب من أسفارهم». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نجع).

٨. في «يخ، يف»: «يهوي».

٩. في الوافي: «وفي قوله: ﴿تَهْوِي إِلَيْهِ ثَمَارُ الْأَفْنَةِ﴾، استعارة لطيفة، ونظر إلى قوله سبحانه حكاية عن خليله: ﴿فَجَعَلَ أَفْنَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَأَرْزُقَهُمْ مِّنَ النَّعْمَتِ﴾. وفي شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ١٥٩: «ثمر الفؤاد هي سويداء القلب، ومنه قولهم للولد: هو ثمرة الفؤاد». وفي المرأة - بعد نقله كلام ابن أبي الحديد -: «الظاهر أنه إشارة إلى ماورد في بعض الأخبار في قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقَهُم مِّنَ النَّعْمَتِ﴾ إن المراد بها ثمرات القلوب».

١٠. المَفَاوِز: جمع المَفَازَة بمعنى المهلكة، والفلاة لأماء بها. وقال الفيومي: «المفازة: الموضع المهلك مأخوذة من فَوَز - بالتشديد - إذا مات؛ لأنها مظنة الموت. وقيل: من فاز، إذا نجا وسلم، وسُميت به تفاؤلاً بالسلامة». راجع: المصباح المنير، ص ٤٨٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز).

قِفَارٍ مُتَّصِلَةٍ، وَ جَزَائِرٍ بِحَارٍ مُنْقَطِعَةٍ^٢، وَ مَهَاوِي^٣ فِجَاجٍ عَمِيقَةٍ حَتَّى يَهْزُوا^٤ مَنَاكِبَهُمْ ذَلَالًا يَهْلُلُونَ^٥ إِلَيْهِ خَوْلَةً، وَ يَزْمُلُونَ^٦ عَلَى أَقْدَامِهِمْ شَعْنًا^٧ غُبْرًا لَهُ، قَدْ نَبَذُوا ٢٠٠/٤ الْقَنْعَ^٨ وَ السَّرَابِيلَ^٩ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَ حَسَرُوا^{١٠} بِالشُّعُورِ خَلْقًا عَنْ رُؤُوسِهِمْ، ابْتِلَاءً عَظِيمًا، وَ اخْتِبَارًا كَبِيرًا^{١١}، وَ امْتِحَانًا شَدِيدًا، وَ تَمْجِيسًا^{١٢} بَلِيغًا، وَ قُنُوتًا^{١٣} مُبِينًا،

١. «قِفَار» جمع القَفَر، بمعنى الخلاء من الأرض لا ماء فيه ولا نبات. راجع: المصباح المنير، ص ٥١١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٧ (قفر). هذا، وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ١٥٩؛ «والرواية المشهورة: من مغاوير قفار، بالإضافة، وقد روى قوم: من مغاور، بفتح الزاي، لأنه لا ينصرف ولم يضيفوا، جعلوا «قفار» صفة».

٢. في «بس»: - «وأثر من مواضع - إلى - بحار منقطعة».

٣. المهاوي: جمع المَهْوَى والمَهْوَاة، في الأصل يطلق على ما بين الجبلين، والحفرة، ونحو ذلك، وهنا بمعنى المساقط. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٦٤٣ (هوى).

٤. الفِجَاج: جمع الفَجَج، وهو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣١٠ (فج).
٥. الهَزْ: التحريك. يقال: هزرت الشيء هزاً فاهتز، أي حرّكته فتحرك. وقال العلامة الفيض: «هو كناية عن الشوق نحوه والسفر إليه». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠١؛ المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هز).

٦. في المرأة: «حال إيمانهم، أر من المناكب». ٧. في «ى، بج، جن»، والوسائل: - «يهلّلون».

٨. في «ظ، بخ، بف»: «الله». وفي «بث»: «يهلّلون لله ذللاً».

٩. في «ظ، ى، بث، بس، جن»، والوسائل: «ويرملوا». والزَّمَل - بالتحريك -: الهرولة، وهي ضرب من القُدو ما بين المشي والعدو. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٣؛ المصباح المنير، ص ٢٣٩ (رمل)؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٠ (هرل).

١٠. الشُّعْتُ - بالضم -: جمع الأشعث، من الشَّعَث - محرّكة - وبسكون العين، وهو الانتشار والتفرّق، واغبرار الرأس وتلبّد الشعر. وقال العلامة المجلسي: «الشعث، انتشار الأمر، والمراد هنا انتشار الشعر ودخول بعضها في بعض بترك الترجيل، والحاصل أنّهم لا يتعهدون شعورهم ولا ثيابهم ولا أبدانهم». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٨؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

١١. «القَنْع»: جمع القِنَاع - بكسر القاف - وهو أوسع من المقنعة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٣١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٤ (قنع). ١٢. في «بج، بخ، بف»، والوافي: «والسراويل».

١٣. «حسروا» أي كشفوا عن شعور رؤوسهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر). ١٤. في «ى، بخ، بف، جن»: «كثيراً».

١٥. قال الجوهري: «التمحيص: الابتلاء والاختبار». وقال ابن الأثير: «أصل المحص: التخليص، ومنه تمحيص الذنوب، أي إزالتها». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٠٢ (محص).

١٦. قال الجوهري: «القنوت: الطاعة، هذا هو الأصل». وقال ابن الأثير: «قد تكرّر ذكر القنوت في الحديث،»

جَعَلَهُ اللَّهُ سَبْأً لِرَحْمَتِهِ، وَوُضْلَةً وَوَسِيلَةً إِلَى جَنَّتِهِ، وَ عَلَةً لِمَغْفِرَتِهِ، وَ ابْتِلَاءً لِلْخَلْقِ بِرَحْمَتِهِ.

وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَضَعَ بَيْنَتَهُ الْحَرَامَ وَ مَشَاعِرَهُ الْعِظَامَ بَيْنَ جَنَابٍ وَأَنْهَارٍ، وَسَهْلٍ^٢ وَقَرَارٍ، جَمَّ^٣ الْأَشْجَارِ، ذَانِي الشَّمَارِ، مُلْتَفَّ الثَّبَاتِ، مُتَّصِلَ الْقُرَى، مِنْ بَرَّةٍ سَمَرَاءَ، وَرَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، وَأَزْيَافٍ^٥ مُحْدِقَةٍ^٦، وَ عِرَاصٍ^٧ مُغْدِقَةٍ^٨، وَ زُرُوعٍ نَاضِرَةٍ^٩، وَ طُرُقٍ غَامِرَةٍ، وَ حَدَائِقٍ كَثِيرَةٍ، لَكَانَ قَدْ صَغُرَ الْجَزَاءُ، عَلَى حَسَبِ

٥. ويرد بمعان متعددة، كالطاعة، والخشوع، والصلاة، والدعاء، والعبادة، والقيام، وطول القيام، والسكوت، فيصرف في كل واحد من هذه المعاني إلى ما يحتمله الحديث الوارد فيه. وقال العلامة الفيض: «الفتوح: الخضوع». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦١؛ النهاية، ج ٤، ص ١١١ (قنت).

١. المشاعر: مواضع المناسك، ومحال العبادة. وأحد المشاعر المشعر الحرام؛ لأنه مَغْلَمٌ للعبادة وموضع. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٢. في المرأة: «قوله ٥»، وسهل، أي في مكان سهل يستقر فيه الناس، ولا ينالهم من المقام به مشقة.

٣. الجَمُّ: الكثير؛ يقال: جَمَّ المالُ وغيره، أي كثر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٩؛ المصباح المنير، ص ١١٠ (جمع).

٤. في الوافي: «البرة: الواحدة من البر، وهو الحنطة، أو بالفتح: اسم الجمع».

٥. قال الجوهري: «الريْفُ: أرض فيها زرع وخضب، والجمع: أرياف». والخضب: كثرة العُشب، وهو الكَلَأُ الرطب. وقال ابن الأثير: «هو - أي الريف - كل أرض فيها زرع ونخل. وقيل: هو ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٩٠ (ريف).

٦. «مُحْدِقَةٌ» بكسر الدال، أي محيط. وقال العلامة الفيض: «المحدقة: المحيطة، أو هي بفتح الدال بمعنى المرمية بالأحداق، أي الأبصار، كناية عن بهجتها ونضارتها وروائها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٠ (حدق).

٧. في «بث، بج، بس»: «وعراض». والعِراض: جمع العرصة، وهو كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، سُميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٥٢ (عرص).

٨. «مُغْدِقَةٌ»: كثيرة الماء؛ من الغَدَق، وهو المطر الكبار القطر. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٤؛ المصباح المنير، ص ٤٤٣ (غدق).

٩. «ناضِرَةٌ» أي حسنة، أي ذات نضارة ورونق وحسن؛ من النَّضْرَةِ والنَّضَارَةِ، وهو الحسن والرونق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٧١ (نضر).

ضَعِفَ الْبَلَاءُ.

ثُمَّ لَوْ كَانَتْ الْأَسَاسُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا، وَالْأَخْبَارُ الْمَرْفُوعُ بِهَا، بَيْنَ زُمُرْدَةٍ خَضْرَاءَ، وَيَاقُوتَةٍ حُمْرَاءَ، وَنُورٍ وَضِيَاءٍ، لَخَفَّفَ ذَلِكَ مُصَارَعَةَ الشُّكِّ^٢ فِي الصُّدُورِ، وَلَوْضَعَ مَجَاهِدَةً إِنْ لَيْسَ عَنِ الْقُلُوبِ، وَلَتَنَفَّى مُغْتَلِجَ^٣ الرِّيبِ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ٢٠١/٤ - عَزَّ وَجَلَّ - يَخْتَبِرُ عَبْدَهُ بِأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ، وَيَتَعَبَّدُهُمُ^٤ بِالْأَوَانِ الْمَجَاهِدِ، وَيَبْتَلِيهِمْ بِضُرُوبِ الْمَكَارِهِ؛ إِخْرَاجًا لِلتَّكْبِيرِ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَإِسْكَانًا لِلتَّذَلُّلِ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلِيَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَابًا إِلَى فَضْلِهِ، وَأَسْبَابًا لِلذَّلَالِ^٥ لِعَفْوِهِ وَفِتْنَتِهِ^٦، كَمَا قَالَ: «أَلَمْ أَحْصِبِ النَّاسُ أَنْ

١. في «بث، بح، بخ، بف، جد» والوافي: «أو الأحجار».

٢. الصُّرْعُ: الطُّرْحُ بِالْأَرْضِ. والمصارعة والصراع: معالجتُهما أيهما يصرع صاحبه. والمراد هنا: المنازعة والمجادلة؛ قال العلامة المجلسي: «قوله^٢: من مصارعة الشُّكِّ، في بعض النسخ بالصاد المهملة، أي منازعته ومجادلته. وفي بعضها بالمعجمة، أي مقاربة الشُّكِّ ودنؤه من النفس، من مصارعة الشمس، إذا دنت للمغيب، ويقال: ضرع السبع من الشيء: إذا دنا، أو مشابهة الشُّكِّ، أي الأمر المشكوك فيه باليقين». راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٨ (صرع).

٣. قوله^٣: «مُغْتَلِجُ الرِّيبِ»، من اعتجلت الأمواج، أي التظلمت، أو من اعتجلت الأرض، أي طال نباتاتها. قال العلامة المجلسي: «والأوّل أظهر، وهو مصدر ميميّ، أي ولنفي اضطراب الشُّكِّ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٦ (علج).

٤. في «ي، يف» والوافي: «عباده».

٥. «يتعبدهم» أي يستعبدهم ويخضعهم عبداً. يقال: تعبد فلان فلاناً، أي صيره كالعبد له وإن كان حراً. وتعبد الله العبد بالطاعة، أي استعبده، أي اتخذه عبداً، والتعبد أخص من الاستعبد. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٢٣؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧١ (عبد).

٦. في «بح، بخ، بس، جد، جن» والوافي والمرأة: «المجاهدة». والمجاهد: جمع المجاهدة، وهي المشقة.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ [فتحاً]».

٨. ذُلٌّ: جمع ذلول، مثل رسول ورسول، من الذلّ - بالكسر - بمعنى السهل وضدّ الصعب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٦٦؛ المصباح المنير، ص ٢١٠ (ذلّ).

٩. في «ظ، بح، جن»: «وفتنة». وفي «بث، جد» والوافي: «وفتنه». والفتنة: الامتحان، والاختبار، والعذاب. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤١٠ (فتن).

يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۖ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ
لَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ^١ ٢.

٧- بَابُ حَجِّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَبَنَاتِهِمَا الْبَيْتَ وَمَنْ وَلِيَ الْبَيْتَ بَعْدَهُمَا ﷺ

٦٧٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ عَبْدِ وَهَّابٍ^٤، عَنْ عَامِرٍ وَغَيْرِهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَمَّا وُلِدَ إِسْمَاعِيلُ، حَمَلَهُ إِبْرَاهِيمُ وَأُمُّهُ عَلَى جِمَارٍ،

وَأَقْبَلَ مَعَهُ جَبْرَيْلُ حَتَّى وَضَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَجْرِ، وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنْ زَادٍ، وَسِقَاءٌ^٦

١. العنكبوت (٢٩): ١-٣. وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ١٦١: «واعلم أن محصول هذا الفصل أنه كلما كانت العبادة أشق كان الثواب عليها أعظم، ولو أن الله تعالى جعل العبادة سهلة على المكلفين لما استحقوا عليها من الثواب إلا قدرأ يسيراً بحسب ما يكون فيها من المشقة اليسيرة». ونحوه في الوافي.

٢. نهج البلاغة، ص ٢٩١، ضمن الخطبة ١٩٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٨٦، ح ١١٧٢٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١، ح ١٤١١٧، من قوله: «ألا ترون أن الله اختبر» إلى قوله: «وحسروا بالشعور حلقاً عن رؤوسهم» ملخصاً.

٣. في البحار: «الحسين بن محمد بن محمد». والحسين هذا، هو الحسين بن محمد بن عامر بن عمران الأشعري، يروي عن عمه عبدالله بن عامر. راجع: رجال النجاشي، ص ٦٦، الرقم ١٥٦؛ و ص ٢١٨، الرقم ٥٧٠.

٤. في حاشية «بح»: «عبد الله». وتقدم في الكافي، ذيل ح ٤٢٦٣، أن «عَبْدَوَيْه» لهجة عاتمية لـ «عبد الله» في لسان القميين قديم الأيام.

٥. في البحار: - «محمد بن».

٦. قال ابن الأثير: «السقاء: ظرف للماء من الجلد، ويجمع على أسقية». النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقي).

فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، وَ النَّبِيُّ يَوْمَئِذٍ رُبُّوهُ^١ حَمَزَاءٌ مِنْ مَدْرٍ^٢، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِيَجْزِيَنِي^٣ هَاهُنَا أُمِرْتُ^٤؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَكَّةُ يَوْمَئِذٍ سَلَمٌ^٥ وَ سَمَرٌ^٦، وَ حَوْلَ مَكَّةَ يَوْمَئِذٍ نَاسٌ مِنَ الْعَمَالِيقِ^٧»^٨.

٦٧٢٩ / ٢. وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْهُ أَيْضاً، قَالَ: «فَلَمَّا وَلَّى إِبْرَاهِيمَ، قَالَتْ هَاجَزُ يَا إِبْرَاهِيمَ، إِلَى مَنْ تَدْعُنَا؟ قَالَ: أَدْعُكُمَا إِلَى رَبِّ هَذِهِ السَّبْيَةِ، قَالَ «فَلَمَّا نَفِدَ الْمَاءُ وَ عَطِشَ الْغُلَامُ، خَرَجْتُ حَتَّى صَعِدْتُ عَلَى الصَّفَا، فَتَنَادَتْ: هَلْ بِالْبَوَادِي^٩ مِنْ أُنَيْسٍ؟ ثُمَّ انْحَدَرْتُ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَرْوَةَ، فَتَنَادَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ رَاجِعَةً^{١٠} إِلَى ابْنَيْهَا، فَإِذَا

١. الربوة - بالضم والفتح -: المكان المرتفع، وما ارتفع من الأرض، من ربا، أي نشأ، والكسر لغة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٩٢؛ المصباح المنير، ص ١١٧ (ربا).

٢. قال الفيومي: «المدَر: جمع مدرة، وهو التراب المتلبد. وبعضهم يقول: الطين العَلَك الذي لا يخالطه رمل، والعرب تسمي القرية مدرة؛ لأنّ بنيانها غالباً من المدر». المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مدر).

٣. في الوافي: «هاهنا أمرت؛ يعني الإسكان، والصيغة تحتمل الخطاب والتكلم».

٤. السَلَم: شجر من العضاء، الواحدة: سلمة بفتح اللام. قال ابن الأثير: «وروقها القَرْظ الذي يدبغ به». والعضاء: كل شجر يعظم وله شوك. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٥ (سلم).

٥. السَمَر: ضرب من شجر الطَّلح، الواحدة: سَمَرَة. والطلح: شجر عظيم من شجر العضاء، له شوك وليس في العضاء أكثر صُغْفاً منه، ترعاه الإبل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٩ (سمر).

٦. في الوافي: - «يومئذ».

٧. قال الجوهري: «العماليق والعمالقة: قوم من ولد عغليق بن لاؤذ بن إزم بن سام بن نوح ﷺ، وهم أمم تغرقوا في البلاد». وقال ابن الأثير: «العمالقة: الجبابرة الذين كانوا بالشام من بقية عاد، الواحد: عغليق وعِملاق».

ويقال لمن يخدع الناس ويخلبهم: عِملاق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠١ (عملق).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٧١، ح ١١٥١٧؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٥، ح ٤٨.

٩. في «بخ» وحاشية «ى»: «بث»؛ «فقد»؛ وفي «بس»: «نفذ».

١٠. في «بخ» وحاشية «بث» والوافي: «بالبوادي». وفي «جن»: «في البوادي». والبوادي: جمع البادية، وهي - على ما قاله الخليل - اسم للأرض التي لا حضر فيها، أي لا محلة فيها دائمة. وعن أبي منصور: البادية: خلاف

الحاضرة، والحاضرة: القوم الذين يحضرون المياه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٣٩؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٧ (بدو).
١١. في «ظ»: - «راجعة».

عَقِبَهُ يَفْخَصُ^١ فِي مَاءٍ، فَجَمَعَتْهُ^٢، فَسَاخَ^٣ وَلَوْ تَرَكَتَهُ لَسَاخَ^٤».

٣ / ٦٧٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمَّا خَلَفَ إِسْمَاعِيلَ بِمَكَّةَ، عَطِشَ
الصَّبِيُّ، فَكَانَ^٦ فِيمَا^٧ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَجَرًا^٨، فَخَرَجَتْ^٩ أُمُّهُ حَتَّى قَامَتْ عَلَى
الصَّفَا، فَقَالَتْ: هَلْ بِالْبُؤَادِي^{١٠} مِنْ^{١١} أُنَيْسٍ؟ فَلَمْ يُجِبْهَا^{١٢} أَحَدٌ، فَمَضَتْ حَتَّى انْتَهَتْ
إِلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَتْ: هَلْ بِالْبُؤَادِي^{١٣} مِنْ أُنَيْسٍ؟ فَلَمْ تُجِبْ^{١٤}، ثُمَّ^{١٥} رَجَعَتْ إِلَى الصَّفَا،
وَقَالَتْ^{١٦} ذَلِكَ حَتَّى صَنَعْتَ ذَلِكَ سَبْعًا، فَأَجَزَى اللَّهُ ذَلِكَ سَنَةً، وَأَتَاهَا^{١٧} جَبْرِئِيلُ،

١. في الوافي: «تفحص».

٢. في الوافي: «فإذا عقبه تفحص؛ يعني عقب رجله تبحث، فجمعته: منعته من الجريان».

٣. «فساخ» أي رسب، ودخل في الأرض وغاب، وغاص، من قولهم: ساخت قوائمه في الأرض، أي دخلت فيها وغابت، أو غاصت فيها. وساخ الشيء، أي رسب أو رسخ وثبت ووقف على الأرض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٢٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٦ (سوخ)؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سيخ).

٤. في «بيح، جن»؛ «لساخ». و«لساخ» أي جرى؛ يقال: ساح الماء يسبح سباحًا، إذا جرى على وجه الأرض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٢ (سيح).

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٧١، ح ١١٥١٨؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٦، ح ٤٩.

٦. في «بف» والوافي والعلل: «وكان».

٧. في «ظ»:- «فيما». وفي «بث»:- «ما».

٨. في الوافي:- «شجر».

٩. في المرأة: «وقوله عليه السلام؛ فخرجت، يمكن أن يقرأ بالحاء المهملة، ثم الراء، ثم الجيم، أي ضاق صدرها».

١٠. في «بيح» وحاشية «بث» والوافي والعلل: «بالوادي».

١١. في «بس»:- «ومن».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والعلل. وفي المطبوع: «فلم تجبها».

١٣. في «بيح، جن» وحاشية «بث» والوافي والعلل: «بالوادي».

١٤. في «ي»:- «فلم يجب أحد». وفي العلل: «فلم يجبها أحد».

١٥. في الوافي عن بعض النسخ: «حتى».

١٦. في الوافي: «+ مثل».

١٧. في الوافي: «فأتاها».

فَقَالَ لَهَا: مَنْ أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا أُمُّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ لَهَا: إِلَى مَنْ تَرَكْتُمْ؟^٢ فَقَالَتْ: أُمَّا لَيْنٍ قُلْتُ ذَلِكَ^٣ لَقَدْ قُلْتُ لَهُ^٤ حَيْثُ^٥ أَرَادَ الدَّهَابَ: يَا إِبْرَاهِيمَ إِلَى مَنْ تَرَكْتُنَا؟ فَقَالَ: إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ ﷺ: لَقَدْ وَكَلْتُمْ إِلَى كَافٍ.

قَالَ: «وَكَانَ النَّاسُ يَجْتَنِبُونَ الْمَمَرَّ إِلَى مَكَّةَ لِمَكَانِ الْمَاءِ، فَفَحَصَ الصَّبِيُّ بِرَجْلِهِ، فَتَنَبَّعَتْ زَمْرَمٌ».

قَالَ «فَرَجَعْتُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّبِيِّ وَقَدْ نَبَعَ الْمَاءُ، فَأَقْبَلْتُ تَجَمُّعَ التُّرَابِ حَوْلَهُ مَخَافَةَ أَنْ يَسْبِيحَ الْمَاءُ^٦، وَلَوْ تَرَكْتُهُ لَكَانَ سَبِيحًا».

قَالَ^٧ «فَلَمَّا رَأَتْ الطَّيْرُ الْمَاءَ حَلَّقَتْ عَلَيْهِ، فَمَرَّ رَكْبٌ مِنَ اليمَنِ يُرِيدُ السَّفَرَ، فَلَمَّا رَأَوْا الطَّيْرَ قَالُوا: مَا حَلَّقَتِ الطَّيْرُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَوْهُمْ، فَسَقَوْهُمْ مِنَ الْمَاءِ، فَأَطْعَمُوهُمْ^٨ الرِّكْبُ^٩ مِنَ الطَّعَامِ، وَأَجَزَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُمْ بِذَلِكَ رِزْقًا، وَكَانَ النَّاسُ يَمُرُّونَ بِمَكَّةَ، فَيَطْعَمُونَهُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَيَسْقَوْنَهُمْ مِنَ الْمَاءِ»^{١٠}.

١. في الوافي: «فقال».

٢. في العلل: «وكلكم».

٣. في «ي»، بث، بس، والعلل: «ذلك». وفي «بخ»: «ذاك».

٤. في «ظ»، ي، بث، يع، بخ، بس، جد، جن: «- له». وفي حاشية «جن»: «قلته».

٥. في الوافي: «حين».

٦. في «جد»: «مكان».

٧. في الوافي: «مخافة أن يسبح الماء، بالمهمل، أي يجري فينفذ بالجريان ويذهب ولا يبقى».

٨. السبيح: الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض، أو الماء الظاهر على وجه الأرض. وقال العلامة الفيزي: «لكن سبيحاً، أي جاريّاً أبداً». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٢ (سبح).

٩. في «ي»: «- وقال». ١٠. في حاشية «بث» والوافي: «فأطعمهم».

١١. في المرأة: «قوله ﷺ: فأطعموهم، من قبيل أكلوني البراغيث».

١٢. المحاسن، ص ٣٣٧، كتاب العلل، ح ١١٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. علل الشرائع، ص ٤٣٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٧٢، ح ١١٥١٩.

٤ / ٦٧٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنصُورٍ، عَنْ كَثُومِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْخَرَّازِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِبْرَاهِيمَ^٣ أَنْ يَحُجَّ، وَيُحِجَّ^٤ إِسْمَاعِيلَ^٥ مَعَهُ، وَيُسْكِنَهُ الْحَرَمَ، فَحَجَّ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، وَمَا مَعَهُمَا إِلَّا جَبْرِئِيلُ^٦، فَلَمَّا بَلَغَا الْحَرَمَ، قَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ: يَا إِبْرَاهِيمَ، انْزِلَا، فَاغْتَسِلَا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَا الْحَرَمَ، فَتَزَلَا، فَاغْتَسَلَا، وَارَاهُمَا كَيْفَ يَتَهَيَّئَانِ لِلْإِحْرَامِ، فَقَعَلَا، ثُمَّ أَمَرَهُمَا، فَأَهْلَا بِالْحَجِّ^٧، وَأَمَرَهُمَا بِالتَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي لَبَّى بِهَا الْمُرْسَلُونَ، ثُمَّ صَارَ^٨ بِهِمَا إِلَى^٩ ٢٠٣/٤

١. هكذا في «بث»، يح، بخ، بف، جر، جن، والوسائل والبحار. وفي «ظ»، ي، بس، جد، والمطبوع: «عيسى بن محمد بن أبي أيوب».

والظاهر أن عيسى بن محمد هذا، هو أبو محمد عيسى بن محمد بن أيوب الأشعري الذي روى عنه ابن بطّة في طريق الشيخ الطوسي إلى كتاب علي بن حديد، كما في الفهرست، طبعة النجف الأشرف، ص ٨٩، الرقم ٣٧٢. وابن بطّة، هو محمد بن جعفر بن أحمد بن بطّة القمي، وطبقته طبقة مشايخ الكليني.

وأما ما ورد في الفهرست، طبعة مكتبة المحقق الطباطبائي، ص ٢٦٧، الرقم ٣٨٢، من أبي محمد بن عيسى عن محمد بن أيوب الأشعري، فلا يعتمد عليه، كما يعلم من هامش الكتاب، فلاحظ.

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ١٦١٩ و ١٦٦٤ و ١٧٣٩ و ٢٤٣٠ و ١٤٤٧١ من رواية أبي علي الأشعري - وهو أحمد بن إدريس - عن عيسى بن أيوب عن علي بن مهزيار: فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عِيسَى بْنَ أَيُّوبَ مُتَّحِدٌ مَعَ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ، لَكِنَّ الرَّائِيَّ يُسَبِّحُ إِلَى جَدِّهِ فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ الْمَذْكُورَةِ.

٢. في «بف»: - «يُحِجَّ».

٣. في «ظ»، بث، يح، بس، جد، جن، والوافي: «إِسْمَاعِيلَ». وفي حاشية «بث»: «وإسماعيل».

٤. في «يح»: + «قَالَ».

٥. في «بث»: «بَلَّغُوا».

٦. في «يح» والوافي: «وَاغْتَسَلَا».

٧. الإِهْلَال: رفع الصوت بالتلبية. يقال: أَهْلُ الْحَرَمِ، إِذَا لَبَّى وَرَفَعَ صَوْتَهُ. والمعنى: رفعاً صوتهما بالتلبية لعقد الإِحْرَامِ. راجع: المصالح، ج ٥، ص ١٨٥٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل).

٨. في «ظ» والوافي: «سَارَ».

٩. في «يح»، بخ، بف، وحاشية «بث» والوافي: + «بَاب».

الصَّافَا، فَتَزَلَا، وَ قَامَ جَبْرِئِيلُ بَيْنَهُمَا^١، وَاسْتَقْبَلَ^٢ النَّبِيَّتَ، فَكَبَّرَ اللَّهُ وَكَبَّرَا^٣، وَهَلَّلَ اللَّهُ وَهَلَّلَا، وَحَمَّدَ اللَّهُ وَحَمَّدَا، وَمَجَّدَ اللَّهُ وَمَجَّدَا، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَفَعَلَا^٤ مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ جَبْرِئِيلُ، وَتَقَدَّمَ يُثِينَانِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ يُمَجِّدَانِهِ حَتَّى انْتَهَى بِهِمَا إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَ جَبْرِئِيلُ^٥، وَآمَرَهُمَا أَنْ يَسْتَلِمَا، وَطَافَ^٦ بِهِمَا أُسْبُوعًا.

ثُمَّ قَامَ بِهِمَا فِي مَوْضِعِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٧، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَصَلَّى^٨، ثُمَّ أَرَاهُمَا الْمَنَاسِكَ وَمَا يَعْمَلَانِ بِهِ، فَلَمَّا قَضَيَا مَنَاسِكَهُمَا، أَمَرَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ^٩ بِالْإِنْصِرَافِ، وَأَقَامَ إِسْمَاعِيلُ وَخَدَهُ مَا مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرُ أُمِّهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ، أَمَرَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠} فِي الْحَجِّ وَبِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَحُجُّ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ رَدْمًا^{١١} إِلَّا أَنَّ قَوَاعِدَهُ مَعْرُوفَةٌ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ^{١٢}، جَمَعَ إِسْمَاعِيلُ الْحَجَّارَةَ، وَطَرَحَهَا فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ.

فَلَمَّا أَمَرَ اللَّهُ لَهُ^{١٣} فِي الْبِنَاءِ، قَدِمَ إِبْرَاهِيمَ^{١٤}، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، قَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِبِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَكَشَفَا^{١٥} عَنْهَا، فَإِذَا هُوَ حَجَرٌ وَاحِدٌ أَحْمَرُ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: ضَعْ

١. في «بث»: «فبهما».

٢. في الوافي: «فاستقبلا».

٣. في «ي»: «فكبرا».

٤. في الوافي: «ففعلا».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ [الحجر]». وفي الوافي: «فاستلم جبرئيل؛ يعني موضع الحجر؛ لما يأتي أن الحجر كان على أبي قبيس في ذلك الوقت».

٦. في «ي»: «فطاف».

٧. في الوافي: «فصليا».

٨. الرَّدْمُ: ما يسقط من الجدار المتهتَّم، وكل ما لَفَقَ ببعضه ببعض فقد رُدِمَ. وقال الطريحي: «كان ردماً، أي كان لا حيطان له، كأنه من ترْدَمِ الثوب، أي أخلق واسترقع فكانه مترْدَم». راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٣٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٦؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٧٢ (ردم).

٩. «صدر الناس» أي انصرفوا ورجعوا؛ من الصَّدْر، وهو رجوع المسافر من مقصده. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥؛ المصباح المنير، ص ٣٣٥ (صدر).

١٠. في «جن»: «إليه».

١١. في «بث، بف» والوافي: «فكشفا». وفي حاشية «بث، بح»: «وكشفا».

بِنَاءَهَا عَلَيْهِ، وَ أُنْزِلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - ^١ أَرْبَعَةَ أُمَلَّاكٍ يَجْمَعُونَ إِلَيْهِ النِّجَارَةَ ^٢، فَكَانَ ^٣ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ ^٤ يَضَعَانِ النِّجَارَةَ، وَ الْمَلَايِكَةُ تَنَالُهُمَا حَتَّى تَمَّتْ اِثْنِي عَشَرَ ذِرَاعًا، وَ هَيِّئًا لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَ بَابًا يُخْرَجُ مِنْهُ، وَ وَضَعَا عَلَيْهِ عَتَبًا^٥ وَ شَرَجَاهُ مِنْ حَدِيدٍ عَلَى أُبْوَابِهِ، وَ كَانَتْ ^٦ الْكَعْبَةُ غُرْبَانَةً، فَصَدَرَ إِبْرَاهِيمَ وَ قَدْ سَوَّى الْبَيْتَ، وَ أَقَامَ إِسْمَاعِيلُ.

فَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ النَّاسُ، نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ جَمِيعٍ أَعْجَبَهُ ^٧ جَمَالُهَا، فَسَأَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يَزَوِّجَهَا إِيَّاهُ، وَ كَانَ لَهَا بَغْلٌ، فَقَضَى اللَّهُ عَلَى بَغْلِهَا الْمَوْتَ ^٨، وَ أَقَامَتْ بِمَكَّةَ حُزْنًا عَلَى بَغْلِهَا، فَأَسْأَلَى اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهَا ^٩، وَ زَوَّجَهَا إِسْمَاعِيلَ، وَ قَدِمَ إِبْرَاهِيمَ الْحَجَّ ^{١٠}، وَ كَانَتْ امْرَأَةً مُوقَفَةً ^{١١}، وَ خَرَجَ إِسْمَاعِيلُ إِلَى الطَّائِفِ يَمْتَنِرُ لِأَهْلِهِ طَعَامًا ^{١٢}، فَتَنَظَرَتْ

١. في «ظ» بس، جد، + «عليه». ٢. في «جن»: «يجمعون الحجارة له».

٣. في «بح» وحاشية «بث»: «وكان».

٤. الْعَتَبُ: جمع العَتَبَةِ، وهي أَسْكُفَةُ الباب السفلى، وهي الخشبة التي توطأ. وقيل: العتبة العليا، والخشبة التي فوق الأعلى: الحاجب، والأسكفة: السفلى. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٧٦ (عتب).

٥. في «ظ»: «وسرحاً». وفي «ي» بث، بخ، بس، بف، جد، جن: «وسرجاً». والشَّرَجُ: عُرَى المصحف، والعيبة والخباء، ونحوها مما يُشْرَجُ ويدخل بعضه ببعض. وقال العلامة الفيض: «وكانه أريد به الحلقة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٠١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٥ (شرح).

٦. في «بخ» والوافي: «فكانت». ٧. في «بخ»: «صجبه». وفي «جن»: «أعجبه».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «بالموت».

٩. قال الجوهري: «سلاني فلان عن همتي تسلياً وأسلاني، أي كشفه عني». وقال ابن منظور: «سلاه وسلاه عنه وسليه ... نسيه. وأسلاه عنه وسلاه فتسلى». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٤ (سلا).

١٠. في «بخ، بس، بف»: «للحج».

١١. في المرأة: «قوله»: موقفة، في بعض النسخ بتقديم القاف على بناء الإفعال المجهول، من أوقفه على الأمر: أطلعه عليه، أي كانت ملهمة للخير. وفي بعضها بتقديم الفاء، وهو أظهر.

١٢. «يمتار لأهله طعاماً» أي يجلب لهم، من البيرة، وهو جلب الطعام. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٢١؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٨٨ (مير).

٢٠٤/٤ إلى شَيْخٍ شَعِثٍ^١، فَسَأَلَهَا عَنْ خَالِهَا^٢، فَأَخْبَرَتْهُ بِحُسْنِ حَالِ^٣، فَسَأَلَهَا عَنْهُ خَاصَّةً، فَأَخْبَرَتْهُ بِحُسْنِ الدِّينِ، وَسَأَلَهَا^٤، يَمَنْ أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: امْرَأَةٌ مِنْ جَمْتِرٍ، فَسَارَ إِبْرَاهِيمَ وَلَمْ يَلْقَ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ كَتَبَ إِبْرَاهِيمَ كِتَابًا، فَقَالَ: ادْفَعِي هَذَا إِلَى بَعْلِكَ إِذَا أَتَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَدِمَ عَلَيْهَا إِسْمَاعِيلُ، فَقَدَعَتْ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فَقَرَأَهُ^٥، فَقَالَ: أَتَذَرِينَ مَنْ هَذَا^٦ الشَّيْخُ؟ فَقَالَتْ^٧: لَقَدْ رَأَيْتُهُ جَمِيلًا، فِيهِ مُشَابَهَةٌ^٨ مِنْكَ، قَالَ: ذَاكَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَتْ: وَآ سَوَاتِنَا^٩ مِنْهُ، فَقَالَ: وَلِمَ؟ نَظَرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَحَاسِنِكَ؟ فَقَالَتْ^{١٠}: لَا، وَلَكِنْ^{١١} خِفْتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ قَصَرْتُ، وَقَالَتْ^{١٢} لَهُ الْمَرْأَةُ - وَكَانَتْ عَاقِلَةً - : فَهَلَّا تُعَلِّقُ عَلَى هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ بَسْتَرَيْنِ: بَسْتَرًا مِنْ هَاهُنَا، وَبَسْتَرًا مِنْ هَاهُنَا؟ فَقَالَ لَهَا^{١٣}: نَعَمْ، فَعَمِلَا لَهُمَا بَسْتَرَيْنِ طَوْلُهُمَا اثْنَا عَشَرَ ذِرَاعًا، فَعَلَّقَاهُمَا^{١٤} عَلَى الْبَابَيْنِ، فَأَعْجَبَهُمَا^{١٥} ذَلِكَ، فَقَالَتْ: فَهَلَّا^{١٦} أَحْوَكُ^{١٧} لِلْكَعْبَةِ يَبَابًا فَتَسْتَرَهَا^{١٨} كُلَّهَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْجِجَارَةَ^{١٩}

١. «شَعِثٍ» أي مغبر الرأس؛ من الشَّعَث، وهو مصدر الأشعث، وهو المغبر الرأس، أو متلبّد الشعر، من قولهم: شعث الشعر شعثًا فهو شَعِثٌ، من باب تعب، أي تغير وتلبّد لقلة تعهده بالدهن. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).
٢. في «جن»: «حاليها».
٣. في «جن»: «حاليها».
٤. في «ظ، بث، يخ، بف، جد، جن»: «وسألها». وفي «بس»: «وسألها».
٥. في «يخ»: «وسألها».
٦. في «يخ»: «فقرأ».
٧. في «ظ، بث، يخ، بس، بف، جد، والوافي»: «ذلك».
٨. في «يخ» والوافي: «قالت».
٩. في «جد» وحاشية «بث» والمرأة: «مشابه».
١٠. في «يخ، بف» والوافي: «يا سواتنا».
١١. في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي: «قالت».
١٢. في «بف»: «ولكن».
١٣. في «بف» والوافي: «فقلت».
١٤. في «ي» - «ولها».
١٥. في «يخ» والوافي: «فعلقهما».
١٦. في «يخ» والوافي: «فأعجبها».
١٧. في «يخ»: «وهلا».
١٨. «وَأَحْوَكُ» أي أنسج. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٨٢ (حوك).
١٩. في «يخ»: «ونسترها». وفي «جن»: «فيسترها». وفي الوافي: «ونسترها».
٢٠. في الوافي: «الحجار».

سَمِجَةً^١، فَقَالَ لَهَا إِسْمَاعِيلُ: بَنَى، فَأَسْرَعَتْ فِي ذَلِكَ، وَبَعَثَتْ^٢ إِلَى قَوْمِهَا بِصُوفٍ كَثِيرٍ^٣ تَسْتَغْرِ لَهُمْ.

قَالَ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَإِنَّمَا^٥ وَقَعَ اسْتِغْرَالُ النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ^٦ بَغْضَهُنَّ لِبَغْضِ^٧ لِبَذَلِكَ^٨ قَالَ: «فَأَسْرَعَتْ وَاسْتَعَانَتْ فِي ذَلِكَ، فَكَلَّمَا^٩ فَرَعَتْ مِنْ شَقَّةِ^{١٠} عَلَّقَتْهَا^{١١}، فَجَاءَ الْمُؤَسِمُ^{١٢} وَقَدْ بَقِيَ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِهِ الْكَتَبَةِ، فَقَالَتْ لِإِسْمَاعِيلَ: كَيْفَ نَضْعُ بِهَذَا الْوَجْهِ الَّذِي لَمْ تَذِرْكَ الْكِسْوَةَ؟ فَكَسَوُهُ خَصَفًا^{١٣}، فَجَاءَ^{١٤} الْمُؤَسِمُ، وَجَاءَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى حَالٍ مَا كَانَتْ تَأْتِيهِ، فَنَظَرُوا إِلَى أَمْرِ أُعْجَبْتَهُمْ، فَقَالُوا: يَنْبَغِي لِعَامِلٍ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ، فَمِنْ ثَمَّ^{١٥} وَقَعَ الْهَدْيُ، فَأَتَى كُلُّ فَخِيزٍ^{١٦} مِنْ

١. «سَمِجَةً» أي فييحة؛ من سَمَج الشيء سَمَاجَةً، أي قبح. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٨ (سمج).

٢. في الوافي: «وبعثت».

٣. في «بخ»: «- بصوف كثير».

٤. في «ظ»: «بث، بس، جن»: «فقال».

٥. في «ي»: «إِنَّمَا» بدون الواو.

٦. في «بخ، بس، بف»: «- من ذلك».

٧. في «بث»: «من البعض». وفي «بح، بخ، والوافي»: «من بعض».

٨. في «ظ، جد»: «وكَلَّمَا». وفي الوافي: «فَلَمَّا».

٩. الشَّقَّة - بالضم -: القطعة من الثوب، أو هي نصف ثوب، أو هي السبيبة المستطيلة من الثياب. وضبطها

الفيروزآبادي بالضم والكسر وترجمها بالمعنى الأخير. وقال العلامة الفيض: «الشَّقَّة من الثوب - بالكسر -: ما

شَقَّ مستطيلاً». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٩٢ (شقق).

١٠. في «بخ، جن»: «والوافي»: «عَلَّقَهَا».

١١. قال الجوهري: «موسم الحاج، مجمعه، سَمِيَ بذلك لَأَنَّهُ مَعْلَمٌ يُجْتَمَعُ إِلَيْهِ». الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥١

(وسم).

١٢. الخَصَف: جمع الخَصْفَة، وهي الجَلَّة التي تعمل من الخوص، يكنز فيها الثمر، وكأنها فَعَلٌ بمعنى مفعول؛

من الخَصْف، وهو ضم الشيء إلى الشيء؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ مَنْسُوجٌ مِنَ الخُوص. والمراد هاهنا هو الستر المنسوج

من ليف النخل. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٧ (خصف).

١٣. في «ظ، جد»: «وجاء».

١٤. في الوافي: «نُتْمَة».

١٥. قال الجوهري: «الْفَخِيزُ في العشائر: أَقَلُّ مِنَ الْبَطْنِ، أَوَّلُهَا الشَّعْبُ، ثُمَّ الْقَبِيلَةُ، ثُمَّ الْفَصِيلَةُ، ثُمَّ الْعِمَارَةُ، ثُمَّ

الْعَرْبُ بِشَيْءٍ يَحْمِلُهُ^١ مِنْ وَرْقٍ^٢ وَمِنْ أَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى اجْتَمَعَ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَتَزَعُوا^٣ ذَلِكَ الْخَصَفَ، وَاتَّمُوا كِسْوَةَ الْبَيْتِ، وَعَلَّقُوا عَلَيْهَا بَابَيْنِ^٤، وَكَانَتْ^٥ الْكُغْبَةُ لَيْسَتْ بِمُسَقَّفَةٍ، فَوَضَعَ^٦ إِسْمَاعِيلُ فِيهَا أَعْمَدَةً مِثْلَ هَذِهِ الْأَعْمَدَةِ^٧ الَّتِي تَرَوْنَ مِنْ خَشَبٍ، وَسَقَّفَهَا^٨ إِسْمَاعِيلُ بِالْجَزَائِدِ^٩، وَسَوَّاهَا بِالطَّيْنِ، فَجَاءَتِ الْعَرْبُ مِنَ الْحَوْلِ، فَدَخَلُوا الْكُغْبَةَ، وَرَأَوْا عِمَارَتَهَا، فَقَالُوا: يَنْبَغِي لِغَامِلٍ^{١٠} هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَزَادَ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ جَاءَهُ^{١١} الْهَذْيُ، فَلَمْ^{١٢} يَذِرْ إِسْمَاعِيلُ كَيْفَ يَصْنَعُ^{١٣}، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^{١٤}: أَنْ^{١٥} انْحَزْهُ وَأَطْعِمَهُ الْحَاجَّ.

١. البطن، ثم الفخذ. وقيل: هو دون القبيلة وفوق البطن، وهو مذكّر؛ لأنه بمعنى النفر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فخذ).

١. في «بح، جن»: «تحمله».

٢. الورق، كفلس وحبر وكنف وجبل: الدراهم المضروبة، أو الفضة المضروبة، أو الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، أو الدراهم خاصة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥ (ورق).

٣. في «ظ، بس، بف، جد» والوافي: «ونزعوا».

٤. في «مراة المقول»، ج ١٧، ص ٣٦: «وقوله»: «وعلقوا عليها بابين، أي علقوا على الكسوة مسترين للبابين، فلا ينافي ما مر من أنه هيأ له بابين، على أنه يحتمل أن يكون التهيئة سابقاً والتعليق في هذا الوقت، أو يكون المراد بالسابق تهيئة مكان البابين».

٥. في «بف»: «فكانت».

٦. في «جن»: «+ فيها».

٧. في «جن»: «- هذه الأعمدة».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «فسقّفها».

٩. الجرائد: جمع الجريدة، وهي واحدة الجريد، فعيل بمعنى مفعول، وهو الذي يُجَرَّد عنه الخوص - أي ورق النخل - ولا يسمّى جريداً مادام عليه الخوص، وإنما يسمّى سَقْفاً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٦ (جرد).

١٠. في «بخ، بف» والوافي: «للعامر».

١١. في «بف»: «لم».

١٣. في «ي، بخ، بس» والوافي: «+ به».

١٤. في «ظ»: «إليه».

١٥. في «ي»: «- أن».

قَالَ: «وَشَكَآ إِسْمَاعِيلُ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ قَلَّةَ الْمَاءِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ^١: «أَنْ^٢ اخْتِمْ بِثَرٍّ يَكُونُ مِنْهَا شَرَابُ الْحَاجِّ، فَنَزَلَ جَبْرَيْلُ^٣، فَاخْتَفَرَ قَلْبَهُمْ^٤ - يَغْنِي زَمْزَمَ - حَتَّى ظَهَرَ مَاؤُهَا^٥، ثُمَّ قَالَ جَبْرَيْلُ^٦: «انْزِلْ يَا إِبْرَاهِيمَ، فَنَزَلَ بَعْدَ جَبْرَيْلَ، فَقَالَ: يَا إِبْرَاهِيمَ اضْرِبْ فِي أُزْبَعِ زَوَايَا الْبَيْرِ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ».

قَالَ: «فَضْرَبَ إِبْرَاهِيمَ^٧ فِي الزَّائِيَةِ الَّتِي تَلِي الْبَيْتَ وَقَالَ^٨: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضْرَبَ فِي الزَّائِيَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَالَ^٩: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضْرَبَ فِي الثَّالِثَةِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضْرَبَ فِي الرَّابِعَةِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، وَقَالَ^{١٠} لَهُ جَبْرَيْلُ: اشْرَبْ يَا إِبْرَاهِيمَ، وَادْعُ لِوَلَدِكَ فِيهَا بِالْبَرْكََةِ، وَخَرَجَ^{١١} إِبْرَاهِيمَ^{١٢} وَ جَبْرَيْلُ جَمِيعاً مِنَ الْبَيْرِ، فَقَالَ لَهُ^{١٣}: «أُفِضْ^{١٤} عَلَيْكَ يَا إِبْرَاهِيمَ، وَ طُفْ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَهَذِهِ سَقِيَا سَقَاهَا^{١٥} اللَّهُ وَلَدَ إِسْمَاعِيلَ، فَسَارَ إِبْرَاهِيمَ، وَ شَيْعَهُ

١. في الوافي: «إليه يا إبراهيم».

٢. في «ي»، «بخ»، والوافي: - «أن».

٣. في «ي»: - «جبرئيل».

٤. القلب: البئر قبل أن تطوى؛ يعني قبل أن تبنى بالحجارة ونحوها، تذكر وتؤنث. وقيل: القلب عند العرب: البئر العادية القديمة، مطوية كانت أو غير مطوية. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٦؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلب).

٥. في المرأة: «لعل ماء زمزم كان أول ظهوره بتحريك إسماعيل^{١٦} رجله على وجه الأرض، ثم يبس فحفر إبراهيم^{١٧} في ذلك المكان حتى ظهر الماء. ويحتمل أن يكون الحفر لازدياد الماء فيكون المراد بقوله^{١٨}: حتى ظهر ماؤها، أي ظهر ظهوراً بيناً بمعنى كثر، ومنهم من قرأ: ظهر، على بناء التفعيل من قبيل مَوَّتَ الإبل».

٦. في «جن»: «قال، بدون الواو».

٧. في «بف»: «قال، بدون الواو».

٨. في «بث»، «بخ»، «بس»، والوافي: «فقال».

٩. في «بث»، «بخ»، «بس»، والوافي: «فخرج».

١٠. في «ظ»: - «له».

١١. في «ي»: «وأفوض». وقوله: «أُفِضْ» أئثر من الإفاضة بمعنى الصب؛ يقال: أفاض الماء على نفسه، أي أفرغه عليها وصبه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٩٩؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٨٥؛ (فيض).

١٢. في الوافي: «سقى» بدون الضمير.

إِسْمَاعِيلَ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْخَرَمِ، فَذَهَبَ إِزْرَاهِيمُ، وَرَجَعَ إِسْمَاعِيلُ إِلَى الْخَرَمِ.^١

٦٧٣٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِزْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِوَيْهِ^٢ بْنِ عَامِرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ بَشِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ إِزْرَاهِيمَ بَيْنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَأَنْ يَرْفَعَ

قَوَاعِدَهَا، وَيَرِي النَّاسَ مَنَاسِكَهُمْ، فَبَنَى إِزْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ الْبَيْتَ كُلَّ يَوْمٍ سَافِراً

حَتَّى انْتَهَى^٤ إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

قَالَ^٥ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «فَنَادَى أَبُو قُبَيْسٍ إِزْرَاهِيمَ^٧: إِنَّ لَكَ عِنْدِي وَدِيعَةً، فَأَعْطَاهُ

الْحَجَرَ، فَوَضَعَهُ^٨ مَوْضِعَهُ، ثُمَّ إِنَّ إِزْرَاهِيمَ^٩ أَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ،

إِنِّي إِزْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللَّهِ، إِنَّ^{١٠} اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ^{١١} أَنْ تَحْجُوا هَذَا الْبَيْتَ، فَحُجُّوهُ^{١٢}، فَأَجَابَهُ مَنْ

يَحْجُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَجَابَهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

قَالَ: «وَحَجَّ^{١٣} إِزْرَاهِيمُ^{١٤} هُوَ وَآهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَمَنْ رَعِمَ^{١٥} أَنْ الدَّبِيحَ هُوَ إِسْحَاقُ،

١. علل الشرائع، ص ٥٨٦، ح ٣٢، بسنده عن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢،

ح ٢٢٨٢، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، من قوله: «فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلِ أذنَ الله لإبراهيم^{عليه السلام} في الحج»

مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٣٧، ح ١١٦٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٩، ح ١٤٦٦٦، إلى قوله: «ثُمَّ أَرَاهُمَا

المناسك وما يعملان به». ٢. في «بس»: «عبد الله». وفي الوسائل: «عبد ربه».

٣. قال الجوهري: «الساف: كل عرق - وهو الصف من اللبن أو الحجر - من الحائط». وقال ابن منظور: «الساف

في البناء: كل صف من اللبن». وقال العلامة الفيض: «ويقال بالفارسية: حيينه». راجع: الصحاح، ج ٤،

ص ١٣٧٨؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٦٦ (سوف).

٤. في «بث، ببح، يخ، بف»: «انتهوا». ٥. في «ظ، ببح، جد»: «فقال».

٦. في «ببح»: «وفي». ٧. في «بث، بس، بف، والوافي: «وإن».

٨. في «ظ، ي، يخ، بس، جد، جن»: «أمركم». ٩. في «جد»: «فحجروا».

١٠. في «جن»: «وقال: حج له» بدل «قال: وحج».

١١. في «ببح»: «يزعم».

فَمَنْ هَاهُنَا كَانَ ذَبْحَهُ؟

٢٠٦/٤

١. قال الشيخ الصدوق في جملة من كتبه: «قد اختلفت الروايات في الذبيح، فمنها ما ورد بأنه إسماعيل، ومنها ما ورد بأنه إسحاق، ولا سبيل إلى رد الأخبار متى صحّ طرقها، وكان الذبيح إسماعيل، لكن إسحاق لما ولد بعد ذلك تمنى أن يكون هو الذي أمر أبوه بذبحه، وكان يصبر لأمر الله عز وجلّ ويسلم له كصبر أخيه وتسليمه، فينال بذلك درجته في الثواب، فعلم الله عز وجلّ ذلك من قلبه، فسماه بين ملائكته ذبيحاً؛ لتعني ذلك». وقال في الفقيه: «وقد ذكرت إسناد ذلك في كتاب النبوة متصلاً بالصادق عليه السلام».

وقال العلامة الفيض: «ولعل معنى قوله: فمن هاهنا كان ذبحه؟ أنه لما لم يكن هناك سوى إبراهيم وأهله وولده إسماعيل الذي كان يساعده في بناء البيت دون إسحاق، فمن كان هاهنا ذبحه إبراهيم؟ يعني لم يكن هناك إسحاق ليذبحه. قوله: فمن زعم، إلى آخره، لعله من كلام بعض الرواة، ثم نقل ما نقلناه عن الشيخ الصدوق وقال: «أقول: لا يخفى أن حديث أبي بصير الذي مضى في قصة الذبيح من الكافي - وهو الحديث العاشر الآتي هنا - لا يحتمل هذا التأويل، وحمله على التقيّة أيضاً بعيد، وكأنهم كانوا يرون مصلحة في إسهام الذبيح، كما يظهر من بعض أدعيتهم، ولذا جاء فيه الاختلاف عنهم، وكانا جميعاً ذبيحين، أحدهما بمعنى، والآخر بالثمن».

وقال العلامة الشعراني ذيل قوله: «وكانا جميعاً ذبيحين»: «هذا هو الوجه الذي اختاره الصدوق بعينه، وما ذكره المصنّف من استبعاد التقيّة صحيح؛ فإنه لا وجه للتقيّة مع عدم الخوف من إظهار الفتوى في هذه الأمور التي لا تتعلق بسياسة الخلفاء وعمل الناس في مذهبهم، مع كونهم مختلفين، ولا بدّ من الاعتقاد بأن في هذه الروايات المنقولة ما ليس صادراً عنهم، كما قاله المفيد. والجمع الذي اختاره الصدوق أحسن وإن لم يوافقه لفظ بعض الأحاديث؛ إذ لا نريد أن يكون جميع الألفاظ منطبقة عليه، فلعله من تصرّفات الرواة».

وأما العلامة المجلسي فإنه قال: «قوله: فمن هاهنا كان ذبحه؟ غرضه رفع استبعاد لكون إسحاق ذبيحاً بأن إسحاق كان بالشام، والذي كان بمكة إسماعيل فكون إسحاق ذبيحاً مستبعد، فأشار المؤلف هاهنا إلى أن هذا الخبر يدلّ على أن إبراهيم عليه السلام قد حجّ مع أهله وولده، فيمكن أن يكون الأمر يذبح إسحاق في هذا الوقت».

واعلم أنّ المسلمين اختلفوا في أنّ الذبيح إسماعيل أو إسحاق، مع اتفاق أهل الكتاب على أنّه إسحاق، وكذا اختلف أخبار الخاصة والعامة في ذلك، لكنّ القول بكونه إسحاق أشهر بين المخالفين، كما أنّ القول بكونه إسماعيل أشهر بين الإمامية، فحمل الأخبار الدالة على كونه إسحاق عليه السلام على التقيّة أظهر. ويظهر من الكليني أنّه في ذلك من المتوقّفين، ولا يبعد حمل الأخبار الدالة على كونه إسحاق عليه السلام على التقيّة. ثمّ نقل ما نقلناه عن الشيخ الصدوق وقال: «أقول: لا ينع هذا في أكثر الأخبار المصرّحة بكون الذبيح حقيقة هو إسحاق، ويمكن القول بصدورهما معاً إن لم يتحقّق إجماع على كون الذبيح أحدهما فقط». وراجع: الخصال، ص ٥٨-٥٧، باب الاثنين، ذيل ح ٧٨؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ٢١٢، ذيل ح ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ذيل ح ٢٢٧٨؛ الوافي، ج ١٢، ص ١٤٩-١٥٠؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨-٣٩.

• وَ ذَكَرَ^١ عَنْ أَبِي بصير أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَزْعُمَانِ أَنَّهُ إِسْحَاقُ؛ فَأَمَّا^٢ زُرَّارَةُ، فَزَعَمَ^٣ أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ^٤.

٦٧٣٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ^٥، قَالَ:
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام - يَغْنِي الرِّضَا - لِلْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ: «أَيُّ شَيْءٍ السَّكِينَةُ عِنْدَكُمْ؟»
فَقَالَ: لَا أَذْرِي جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَأَيُّ شَيْءٍ هِيَ^٦؟
قَالَ: «رِيحٌ تَخْرُجُ مِنَ الْجَنَّةِ طَيِّبَةً، لَهَا صُورَةٌ كَصُورَةِ وَجْهِ الْإِنْسَانِ، فَتَكُونُ مَعَ
الْأَنْبِيَاءِ، وَ هِيَ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام حَيْثُ^٨ بَنَى الْكَعْبَةَ، فَجَعَلَتْ تَأْخُذُ كَذَا وَ كَذَا،
فَبَنَى^٩ الْأَسَاسَ عَلَيْهَا^{١٠}».

• عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ

١. الظاهر «ذَكَرَ» بصيغة المعلوم، وأن الضمير المستتر فيه راجع إلى أبان بن عثمان. فينسحب إليه الطرق الثلاثة المذكورة في صدر الحديث؛ لما يأتي في نفس الباب، ح ١٠؛ من رواية المصنف عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبان بن عثمان عن أبي بصير أنه سمع أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام بالطرق الثلاثة.

٢. في «بخ، بف، والوافي والبحار: «وأما».

٣. في «ظ، جد»: «فيزعم».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١١٦٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ح ١٧٥٨٣، إلى قوله: «فوضعه موضعه»؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣٥، ذيل ح ١٧، ملخصاً.

٥. في المرأة: «وفي بعض النسخ: ابن مسكان». وهو سهو؛ فإن المراد من ابن مسكان، عبد الله بن مسكان، وهو من أحداث أبي عبد الله عليه السلام، مات في أيام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، كما لم يرو عنه أحمد بن محمد، المراد به أحمد بن محمد بن عيسى.

٦. في «بخ، بف، والوافي: «فأي».

٧. في «بث، بخ، بف، جن»: «+ جعلت فداك».

٨. في الوافي: «حين».

٩. في «ي»: «وبني». وفي «بخ، بس، بف، والوافي: «فيبني».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٨؛ و عيون الأخبار، ج ١، ص ٣١٢، ح ٨٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٨٥، ح ٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العتباتي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٣٩، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ وفيه، ص ١٣٣، صدر ح ٤٤٢، عن العباس بن هلال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب ركوب البحر للتجارة، ح ٩١٦٧؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٨٢؛ وج ٢، ص ٢٨٢، الوافي، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١١٦٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ح ١٧٥٨٤.

السَّكِينَةِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.^١

٧٣٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَمَرَ^٢ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عليهما السلام بِنَاءِ الْبَيْتِ^٣ وَتَمَّ بِنَاؤُهُ، فَقَعَدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى رُكْنٍ، ثُمَّ نَادَى: هَلَمْ الْحَجَّ، هَلَمْ الْحَجَّ^٤، فَلَوْ نَادَى^٥: هَلُمُّوا

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الاستخارة، ضمن ح ٥٦٦٠، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أسباط ومحمد بن أحمد، عن موسى بن القاسم بن الجلي، عن علي بن أسباط، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٣٧٢، ضمن ح ١٣٢٧، بسنده عن ابن أسباط، وفيهما مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١١٦٨٢: الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ذيل ح ١٧٥٨٤.

٢. في اللعل: «أمر الله عز وجل».

٣. في «بخ»: «الكعبة».

٤. في «بف»: «ثم».

٥. في «ي، بس، جن»: «- هلمّ الحجّ». وفي الوافي: «نادى جنس الإنس بلفظ المفرد، ولذا عمّ نداؤه الموجودين والمعدومين، ولو نادى الأفراد بلفظ الجمع لم يشمل المعدومين، بل اختصّ بالموجودين، وذلك لأنّ حقيقة الإنسان موجودة بوجود فرد ما، وتشمل جميع الأفراد وجدت أو لم توجد، وأمّا الفرد الخاصّ منه فلا يصير فرداً خاصاً جزئياً منه ما لم يوجد. وهذا من لطائف المعاني نطق به الإمام عليه السلام لمن وفق لفهمه».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «الفرق بين العبارتين أنّ الأوّل مفرد وهو هلمّ، والثاني هلمّوا، وهو جمع، والعادة في الخطاب العامّ أن يكون بلفظ المفرد، وأمّا الجمع فيخاطب به الموجودون في زمان الخطاب. قال الفاضل الجلي: لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عامّ بصيغة الجمع. انتهى. وعلى هذا فجميع ما ورد في الكتاب العزيز من قوله: «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ» و «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا» وأمثال ذلك مختصّ المشافهين، ويلحق بهم غيرهم بالإجماع».

أقول: كأنّ ما قاله إجماع لما فصله العلامة المجلسي في المقام في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٤٠ وقال في آخره: «وعلى ما في الكتاب - أي هلمّ بدون كلمة «إلى» - يحتمل هذا الوجه - وهو عموميّة الخطاب - بأن يكون الحجّ منصوباً بنزع الخافض. ويحتمل وجهاً آخر بأن يكون الحجّ مرفوعاً بأن يكون المخاطب الحجّ لبيان أنّه مطلوب في نفسه من غير خصوصيّة مباشر، فيكون أبلغ في إفادة الخطاب العامّ. ولسلطان العلماء هاهنا بيان مذكور في هامش الوافي طوينا عن ذكره مخافة الإطناب. وللمزيد أيضاً راجع: مختصر المعاني، ص ٤٩؛ الحقائق الناضرة، ج ١٥، ص ٦٩-٧١.

٦. في «بس»: «يو مني».

إِلَى الْحَجِّ، لَمْ يَخُجْ إِلَّا مَنْ كَانَ يَوْمِيذٍ^١ إِنْشِيَاءً مَخْلُوقًا، وَلَكِنَّهُ نَادَى: هَلُمَّ الْحَجَّ، فَلَبَّى
النَّاسُ فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ^٢: لَتُبَيِّنَنَّكَ ذَا عِيَالِي اللَّهُ، لَتُبَيِّنَنَّكَ ذَا عِيَالِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ لَبَّى
عَشْرًا، يَخُجْ عَشْرًا، وَ مَنْ لَبَّى خَمْسًا، يَخُجْ خَمْسًا، وَ مَنْ لَبَّى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ^٣، فَيُعَدِّدِ
ذَلِكَ، وَ مَنْ لَبَّى وَاحِدًا، حَجَّ وَاحِدًا^٤، وَ مَنْ لَمْ يَلْبَ، لَمْ يَخُجْ^٥.

٦٧٣٥ / ٨. عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ^٦ الْكَعْبَةُ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام تِسْعَةَ أَذْرُعٍ^٧، وَ كَانَ
لَهَا بَابَانِ، فَبَنَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَرَفَعَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَهَدَمَهَا الْحَجَّاجُ،
فَبَنَاهَا^٨ سَبْعَةَ وَ عِشْرِينَ ذِرَاعًا^٩».

١. في «بس، ظ»: «يومئذ».

٢. قال العلامة الفيض في هامش الوافي: «لعلَّ إجابة من كان في الأصلاب والأرحام إشارة إلى ما كتب بقلم
القضاء في اللوح المحفوظ من طاعة المطيع لهذه الدعوة على لسان إبراهيم ومن بعده الأنبياء عليهم السلام».

٣. في «ظ، بخ» والوافي والعلل: «من ذلك».

٤. في «ي»: «فمن».

٥. في «بس»: «ومن لبى واحدة حج واحدة».

٦. علل الشرائع، ص ٤١٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال. الفقيه،
ج ٢، ص ٢٣٢، ضمن الحديث الطويل ٢٢٨٢، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ١٩٩، ذيل
ح ٢١٣٣، من قوله: «نادى هلمَّ الحجَّ» وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٥١،
ح ١١٦٨٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠، ح ١٤١١٥؛ وفيه، ج ١٣، ص ٢١٣، ح ١٧٥٨٥، إلى قوله: «ثم نادى هلمَّ
الحجَّ».

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند المتقدم؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن
سعيد بن جناح في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥١٩، و ص ٦٧٦.

٨. في «بث»: «لما كانت».

٩. في المرأة: «وقوله عليه السلام: تِسْعَةَ أَذْرُعٍ، إمَّا بأذرع ذلك الزمان، أو بدون الرخامة الحمراء التي هي الأساس؛ لئلا
ينافي ما مرَّ».

١٠. في «ظ، بح، بس، بف، جن» والوافي والوسائل: «وبناها».

١١. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٣، ح ١٧٥٨٦.

٦٧٣٦ / ٩. وَ رُوِيَ^١ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ طَوْلُ الْكَعْبَةِ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةَ أَذْرُعَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا سَقْفٌ، فَسَقَفَهَا قُرَيْشٌ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَلَمْ تَزَلْ^٢، ثُمَّ كَسَرَهَا الْحَجَّاجُ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَبَنَاهَا وَ جَعَلَهَا^٣ سَبْعَةَ وَ عَشْرِينَ ذِرَاعًا»^٤.

٦٧٣٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

و الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ وَهَّابِ بْنِ غَامِرٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَذْكُرَانِ^٥ أَنَّهُ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، قَالَ جَبْرِئِيلُ لِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام: تَرَوْهُ^٦ مِنَ الْمَاءِ، فَسَمَّيْتُ التَّزْوِيَةَ، ثُمَّ أَتَى مِنًى، فَأَبَاتَتْ بِهَا، ثُمَّ غَدَا بِهِ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَضَرَبَ خِبَاءَهُ^٧ بِنَمْرَةٍ^٨ دُونَ عَرَفَةِ^٩، فَبَنَى مَسْجِدًا بِأَخْجَارٍ بَيْضَ، وَكَانَ يُعْرَفُ أَثَرُ مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى أُدْخِلَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي بِنَمْرَةٍ حَيْثُ

١. يحتمل في «روى» كونه بصيغة المعلوم، فالضمير المستتر فيه راجع إلى أحمد بن محمد، كما يحتمل كونه بصيغة المجهول، فيكون الخبر مرسلًا.

٢. في «ي»، بس، جن، والفقهاء: «فلم يزل».

٣. في الوافي عن بعض النسخ: «جعلها».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٣١٩، مرسلًا. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٤، ح ١٧٥٨٧.

٥. في «بس»: «عبدالله». وفي «جر» والوسائل: «عبد ربه».

٦. في «ي»: «يذكر». في «ظ»، بث، جد، والوسائل: «ترؤ».

٨. الخباء: أحد بيوت العرب من وَّبر أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٩ (خباء).

٩. قال ابن الأثير: «هو - أي نمرة - الجبل الذي عليه أنصاب الحرم بعرفات». وقال الفيومي: «نمرة: موضع، قيل: من عرفات، وقيل: بقربها خارج عنها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٨؛ المصباح المنير، ص ٦٢٦ (نمر).

١٠. في الوافي: «عرنة».

يُصَلِّيَ الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ عَمَدَ بِهِ^١ إِلَى عَرَفَاتٍ فَقَالَ^٢: هَذِهِ عَرَفَاتٌ فَأَعْرِفْ بِهَا مَنَاسِكَكَ، وَاعْتَرِفْ بِذَنْبِكَ، فَسَمِيَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ، فَسَمِيَتِ الْمَزْدَلِفَةُ لِأَنَّهُ اَزْدَلَفَ^٣ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَامَ^٤ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، فَأَمَرَهُ^٥ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ، وَقَدْ رَأَى فِيهِ شِمَائِلَهُ^٦ وَخَلَائِقَهُ^٧، وَأَنَسَ مَا كَانَ إِلَيْهِ^٨، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَفَاضَ مِنَ الْمَشْعَرِ إِلَى مِثْنَى، فَقَالَ^٩ لِأُمِّهِ زُورِي الْبَيْتَ أَنتِ^{١٠}، وَاخْتَبِسِ الْعَلَامَ، فَقَالَ: يَا بَنِي، هَاتِ الْجِمَارَ وَالسَّكِينَ حَتَّى أَقْرَبَ الْقَرْبَانَ^{١١}.

فَقَالَ^{١٢} أَبَانُ: فَقُلْتُ لِأَبِي بِصِيرٍ: مَا أَرَادَ بِالْجِمَارِ وَالسَّكِينِ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ، ثُمَّ يَحْمِلَهُ، فَيَجْهَرُ^{١٣} وَيَذْفِنُهُ.

قَالَ^{١٤}: «فَجَاءَ الْعَلَامُ بِالْجِمَارِ وَالسَّكِينِ^{١٥}، فَقَالَ: يَا أَبَتِ، أَيِنَّ الْقَرْبَانُ؟ قَالَ:

١. «عمد به» أي لزمه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٨ (عمد).

٢. في «جن»: «قال».

٣. الازدلاف: هو الاقتراب والاجتماع. قال ابن الأثير: «سُمِّيَ المشعر الحرام مزدلفة؛ لأنه يتقرب إلى الله تعالى فيها». النهاية، ج ٢، ص ٣١٠ (زلف).

٤. في «بف»: «أقام». وفي المرأة: «قوله ﷺ: ثُمَّ قَامَ، قيل: الأظهر: نام».

٥. في «ظ، جد، جن»: «فأمر». وفي «بس»: «وأمر».

٦. الشمال: جمع الشمال، وهو الطبع والخلق. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٦٥ (شمل).

٧. في حاشية «بث»: «خلقه». والخلاق: جمع الخليفة، وهي الطبيعة التي يُخْلَقُ بها الإنسان. لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٦ (خلق).

٨. في الوسائل - «وأنس ما كان إليه». وفي الوافي: «أنس ما كان إليه؛ يعني لم يكن يأنس إلى أحد مثل ما كان يأنس إلى ابنه». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وأنس ما كان إليه، أي كان أنسه ﷺ ما كان، أي دائماً إليه، أي إلى إسحاق؛ لأنه كان معه غالباً، وإنما كان يلقي إسماعيل ﷺ نادراً، ف«ما» بمعنى مادام، و«كان» تامة. ثم ذكر احتمالات آخر وقال: «والأول هو الصواب، وسائر الاحتمالات وإن خطرت بالبال فهي بعيدة».

٩. في الوسائل: «ثم قال». ١٠. في الوسائل: «أنت».

١١. في «بج»: «القربات». ١٢. في «ظ، يخ، بف، جد، والوافي»: «قال».

١٣. في «ظ»: «ويجهزه». ١٤. في «ظ»: «قال».

١٥. في «بج»: «والسكين».

رَبِّكَ يَغْلَمُ أَيْنَ هُوَ؟ يَا بَنَيَّ أَنْتَ - وَاللَّهِ - هُوَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي بِذَبْحِكَ ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾^٢.

٢٠٨/٤

قَالَ^٣: «فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى الذَّبْحِ، قَالَ: يَا أَبَتِ، حَمَزٌ وَجْهِي^٤، وَشَدٌّ وَثَاقِي، قَالَ: يَا بَنَيَّ، الْوَفَاقُ مَعَ الذَّبْحِ وَاللَّهُ لَا أَجْمَعُهُمَا عَلَيْكَ الْيَوْمَ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: «فَطَرَحَ لَهُ قُرْطَانٌ^٦ الْجِمَارِ، ثُمَّ أَضْجَعَهُ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ الْمُدْيَةَ^٧، فَوَضَعَهَا عَلَى خَلْقِهِ».

قَالَ: «وَأَقْبَلَ شَيْخٌ، فَقَالَ: مَا تُرِيدُ مِنْ هَذَا الْغَلَامِ؟ قَالَ^٨: أُرِيدُ أَنْ أُذْبَحَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، غَلَامٌ لَمْ يَغْصِ اللَّهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ تَذْبُحُهُ^٩؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي بِذَبْحِهِ، فَقَالَ: بَلْ رَبِّكَ نَهَاكَ^{١٠} عَنْ ذَبْحِهِ، وَإِنَّمَا^{١١} أَمَرَكَ بِهَذَا الشَّيْطَانِ فِي مَنَامِكَ، قَالَ: وَبِئْسَ الْكَلَامَ الَّذِي سَمِعْتُ هُوَ الَّذِي بَلَغَ بِي^{١٢}، مَا تَرَى لَا وَاللَّهِ لَا أَكْلَمُكَ، ثُمَّ عَزَمَ

١. في «بف»: «وإن».

٢. الصافات (٣٧): ١٠٢.

٣. في «بف»: «قال».

٤. التخمير: التغطية والستر. الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٠ (خمر).

٥. القُرْطَان: البردعة - بالذال المعجمة، وبالذال المهملة أيضاً - وهي المجلس الذي يلقي تحت الرجل. والجلس: كل ما يوضع ظهر الدابة تحت السرج أو الرجل، وهو بالفارسية: بالان. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١ (قرط)؛ ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٠ (بردع).

٦. المدية - بالضم -: الشفرة، وقد تكسر. والشفرة - بالفتح -: السكين العريضة العظيمة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٠ (مدى)؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٢٠ (شفر).

٧. في «ظ، بس، جد»: «فقال».

٨. في «بخ، بف» والوافي -: «قد».

٩. في «ى، بث، بح، بس، بف» والوافي: «ينهاك».

١٠. في «ى»: «وإنما» بدون الواو.

١١. في المرأة: «قوله»^{١٢} هو الذي بلغ بي، أي كان ما رأيت من جنس الوحي الذي أعلم حقيقته وصار سبباً لنبؤتي، وليس من جنس المنام الذي يمكن الشك فيه».

عَلَى الذَّبْحِ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ إِمَامٌ يَفْتَدِي بِكَ، فَإِنْ ذَبَحْتَ وَلَدَكَ، ذَبَحَ النَّاسُ أَوْلَادَهُمْ، فَمَهْلًا، فَأَبَى أَنْ يَكْلِمَهُ.

قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «فَأَضَجَعَهُ^٢ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْوُسْطَى، ثُمَّ أَخَذَ الْمُدِيَّةَ، فَوَضَعَهَا عَلَى حَلْقِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ انْتَحَى عَلَيْهِ^٣، فَقَلَبَهَا جَبْرِئِيلُ عليه السلام عَنْ حَلْقِهِ، فَنَظَرَ إِبْرَاهِيمَ، فَإِذَا هِيَ مَقْلُوبَةٌ فَقَلَبَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى حَدِّهَا، وَقَلَبَهَا جَبْرِئِيلُ عَلَى قَفَاها، فَفَعَلَ ذَلِكَ مِرَاراً، ثُمَّ نُودِيَ مِنْ مَنَسْرَةِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ: يَا إِبْرَاهِيمَ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا، وَاجْتَرَّ الْغَلَامَ مِنْ تَحْتِهِ، وَتَنَاوَلُ^٤ جَبْرِئِيلُ الْكَبْشَ مِنْ قَلْبِهِ ثَبِيرًا^٥، فَوَضَعَهُ تَحْتَهُ، وَخَرَجَ الشَّيْخُ الْخَبِيثُ حَتَّى لَحِقَ بِالْعَجُوزِ حِينَ نَظَرَتْ إِلَى الْبَنِيَّةِ، وَ الْبَنِيَّةُ فِي وَسْطِ الْوَادِي، فَقَالَ: مَا شَيْخٌ رَأَيْتُهُ بِمَنْى، فَتَعَتْ نَعْتِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَتْ: ذَاكَ^٦ بَغْلِي، قَالَ: فَمَا وَصِيفَ^٧ رَأَيْتُهُ مَعَهُ، وَتَعَتْ نَعْتَهُ، قَالَتْ: ذَاكَ ابْنِي، قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُهُ^٨ أَضَجَعَهُ، وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ لِيَذْبَحَهُ، قَالَتْ: كَلَّا، مَا رَأَيْتُهُ، إِبْرَاهِيمَ أَرْحَمَ

١. في «ي»: «إِنْ». وفي «بح، جد»: «وإن».

٢. «فأضجعه»، أي ألقاه على جنبه. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤٨ (ضجع).

٣. في «ي»: «- عليه». والانتحاء في السير: الاعتماد على الجانب الأيسر، هذا هو الأصل، ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣؛ المصباح المنير، ص ٥٩٦ (نحا).

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «خذها». وحد كل شيء: طرف شباته، كحد السكين والسنان والسهم، أو الحد من كل ذلك: ما رُق من شفرته، والجمع: حدود. لسان العرب، ج ٣، ص ١٤٢ (حدد).

٥. في «جد»: «فتناول».

٦. في «بس، جد»: «بشير». و«ثبير»: جبل بين مكة ومنى، ويُرَى من منى، وهو على يمين الداخل منها إلى مكة. وهي أربعة أثيرة: ثبير غنياء، وثبير الأعرج، وثبير الأحذب، وثبير حراء. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٠، المصباح المنير، ص ٨٠؛ تاج العروس، ج ٣، ص ٧٢-٧٣ (ثبر).

٧. في حاشية «بح» والوافي: «وذلك».

٨. قال الجوهري: «الوصيف: الخادم، غلاماً كان أو جارية؛ يقال: وصف الغلام، إذا بلغ حد الخدمة». الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٩ (وصف). وفي المرأة: «وإنما قال ذلك تجاهلاً وإشعاراً بأنه لا ينبغي أن يكون ولده وهو يريد ذلك به».

٩. في «ظ»: «رأيت».

النَّاسِ^١، وَكَيْفَ^٢ رَأَيْتَهُ يَذْبَحُ ابْنَهُ؟ قَالَ: وَ رَبِّ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، وَ رَبِّ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ أَضْجَعَةً، وَ أَخَذَ الْمُدْيَةَ لِيَذْبَحَهُ، قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: زَعَمَ أَنَّ رَبَّهُ أَمَرَهُ بِذْبَحِهِ، قَالَتْ: فَحَقُّ لَهُ أَنْ يَطْبِعَ رَبَّهُ^٣.

قَالَ: «فَلَمَّا قَضَتْ مَنَاسِكَهَا، فَرِقَتْ^٤ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَزَلَ فِي ابْنِهَا^٥ شَيْءٌ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهَا مُسْرِعَةً فِي الْوَادِي، وَاضِعَةً يَدَهَا عَلَى رَأْسِهَا، وَ هِيَ تَقُولُ: رَبِّ لَا تَوَاخِذْنِي بِمَا ٢٠٩/٤ عَمِلْتُ بِأَمْرِ إِسْمَاعِيلَ».

قَالَ «فَلَمَّا جَاءَتْ سَارَةَ^٦، فَأُخْبِرَتْ الْخَبَرَ، قَامَتْ إِلَى ابْنِهَا تَنْظُرُ، فَإِذَا أَثَرُ السَّكِينِ خَدُوشًا فِي خَلْقِهِ، فَفَزِعَتْ وَ اشْتَكَتْ^٧، وَ كَانَ^٨ بَدْءَ مَرَضِهَا الَّذِي هَلَكَتْ فِيهِ^٩».

وَ ذَكَرَ^{١٠} أَبَانُ^{١١} عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢}، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَمَلَتْ أُمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْوُسْطَى، فَلَمْ يَزَلْ مَضْرِبَهُمْ يَتَوَارَثُونَ

١ . هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جن» والوافي . وفي «يح»: «ما رأيت إبراهيم أرحم الناس» . وما ورد في «جد» مبهم غير واضح . وفي المطبوع: «ما رأيت إبراهيم إلا أرحم الناس» .

٢ . في «يخ»: «وكيف» .

٣ . في «بس»: «- أن يطبع ربه» .

٤ . في «ي»: «وفرقت» . و«فرقت» أي خافت، من الفَرَق - بالتحريك - وهو الخوف والفزع . راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣٨ (فرق) .

٥ . في حاشية «بث»: «وبابنها» .

٦ . في الوافي: «يستفاد من هذا الحديث أن الذبيح إنما كان إسحاق دون إسماعيل؛ لأن سارة إنما كانت أم إسحاق، ولقولها: رب لا تواخِذني بما عملت بأمر إسماعيل؛ تعني به إيذاءها إياها» .

٧ . «اشتكت»، أي مرضت . والشَّكْوُ والشَّكْوَى والشَّكَاةُ والاشْتِكَاءُ، كلُّه بمعنى المرض . راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا) .

٨ . في «بف» والوافي: «فكان» .

٩ . في البحار: «- وفيه» .

١٠ . في البحار: «فذكر» .

١١ . السند معلق . ويروي المصنف عن أبان، بالطرق الثلاثة المتقدمة المنتهية إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر .

بِهِ كَابِرٌ^٢ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى كَانَ آخِرَ مَنْ ارْتَحَلَ مِنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي شَيْءٍ كَانَ بَيْنَ
بَنِي هَاشِمٍ وَبَيْنَ^٣ بَنِي أُمَيَّةَ، فَارْتَحَلَ فَضْرَبَ^٤ بِالْعَرِينِ^٥.

١١ / ٦٧٣٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيْنَ أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام أَنْ يَذْبَحَ ابْنَتَهُ؟
قَالَ: «عَلَى الْجُمُرَةِ الْوُسْطَى».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ كَبْشِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: مَا كَانَ لَوْنُهُ؟ وَ أَيْنَ^٦ نَزَلَ؟
فَقَالَ: «أَمْلَحٌ^٧، وَكَانَ أَقْرَنُ^٨، وَنَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْجَبَلِ الْأَيْمَنِ^٩ مِنْ مَسْجِدِ

١. في «بث» والبحار: «يتوارثونه» بدل «يتوارثون به». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يتوارثون به، والأظهر: يوارثونه».

٢. في «ظ» والبحار: «كابر». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «كذا في ما عندنا من نسخ الكافي المعول عليها، والأصوب: كابرأ عن كابر، بالنصب، ففي الصحاح: قولهم: توارثوا المجد كابرأ عن كابر، أي كبيراً عن كبير في العز والشرف». وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٣ (كبر).

٣. في «بح» -: «بين». ٤. في «ظ» والوافي: «وضرب».

٥. قال ابن الأثير: «وفيه أَنَّ بعض الخلفاء دُفِنَ بعَرين مَكَّةَ، أي بفنائها، وكان دُفِنَ عند بئر ميمون. والعَرين في الأصل مأوى الأسد، شَبَّهَتْ به لِعِزِّها ومنعتها». وقال غيره: أصل العَرين جماعة الشجر. وقيل: العَرين: الفناء والساحة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢٣؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨٣ (عرن).

٦. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «رَبِّ لَاتُواخِذْنِي بِمَا عَمِلْتُ بِأَمِّ إِسْمَاعِيلَ» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ١٤٤، ج ١١٦٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣٠، ح ١٤٦٦٧، إلى قوله: «وَأَحْتَسِبُ الْغَلَامَ»؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢٨، ح ٤، ملخصاً.

٧. في «بس»: «ومن أين».

٨. قال الجوهري: «الْمُلْحَةُ من الألوان: بياض يخالطه سواد، يقال: كبش أملح». وقال ابن الأثير: «الأملح: الذي بياضه أكثر من سواده. وقيل: هو النقي البياض». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٠٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٥٤ (ملح).

٩. كبش أقرن، أي كبير القرنين، أو المجتمع القرنين. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٣١؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٤٥٠ (قرن). ١٠. في «ي»: «- الأيمن».

مَنِي^١، وَكَانَ يَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ^٢، وَ يَنْظُرُ وَيَبْعَثُ^٣ وَيَبُولُ فِي سَوَادٍ^٤.

١٢/٦٧٣٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ نَعْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا زَادُوا^١ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^٢؟

فَقَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَزَّاهُمَا حَدَّاهُمَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ^٣ مَا بَيْنَ الصَّفَا^٤

١. في مرأة العقول، ج ١٧، ص ٤٥: «قوله ع: من مسجد منى، كلمة «من» للنسبة، كقولهم: أنت منى كنفسى».

٢. قال ابن الأثير: «وفيه: أنه ضحى يكش يظاً في سواد، وينظر في سواد، ويرك في سواد، أي أسود القوائم والمرايض والمحاجر». وقال الفيومي: «الشاة تمشي في سواد، وتأكل في سواد، وتظر في سواد، يراد بذلك سواد قوائمها وفمها وما حول عينيها، والعرب تسمي الأخضر أسود؛ لأنه يرى كذلك على بعد». وقال العلامة الفيض: «وقيل: السواد كتابة عن المرعى والنبث، فالمعنى حيثن: كان يرعى وينظر ويرك في خضرة. وقيل: كان من عظمه ينظر في شحمه ويمشى في فيه ويرك في ظل شحمه. ويرى المعاني الثلاثة عن أهل البيت ع». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤١٩؛ المصباح المنير، ص ٢٩٤ (سود).

٣. «بعر»، أي يلقي بعره. والتبعر: رجيع ذوات الخف والظلف، أي سرجينها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٧١؛ المصباح المنير، ص ٥٣ (بعر).

٤. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٤، ذيل الحديث، بسند آخر عن أبي عبدالله ع، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ذيل ح ٢٢٧٩، مراسلاً عن الصادق ع، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١٤٧، ح ١١٦٧٧؛ الوسائل، ج ١٤، ص ١١٠، ح ١٨٧٣٤؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣١، ح ١٧.

٥. في الوافي: «الحسين».

٦. في «بث، بع»: «وأوا».

٧. في التهذيب: «عن الصلاة فيه».

٨. في التهذيب: «- الحرام».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والمرأة والوسائل والبحار والفقيه. وفي المطبوع: «- ما».

١٠. في المرأة: «قوله ع: ما بين الصفا، لعل المعنى أن المسجد في زمانه ع كان محاذياً لما بين الصفا والمروة متوسطاً بينهما وإن لم يكن مستوعباً لما بينهما، فيكون الغرض بيان أن ما زيد من جانب الصفا حتى جازه كثيراً ليس من البيت، أو المعنى أن عرض المسجد في ذلك الزمان كان أكثر حتى كان ما بين الصفا والمروة داخلياً في المسجد، ويؤيده ما رواه في التهذيب عن الحسين بن نعيم بسند صحيح، فذكر بعد ذلك: فكان الناس يحجون من المسجد إلى الصفا، أي يقصدون، ولا يلزم من ذلك أن يكون للزائد حكم المسجد.

ويحتمل أن يكون المراد أن المسجد في زمانه ع كان حد منها ما يحاذي الصفا، وحد منها ما يحاذي المروة، فيكون أكثر ممّا في هذا الزمان من جانب المروة.

وَالْمَرْوَةُ^٢.

١٣ / ٦٧٤٠. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

٢١٠ / ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَطَّ^٣ إِبْرَاهِيمُ بِمَكَّةَ مَا بَيْنَ الْخَزْوَرَةِ إِلَى الْمَسْعَى، فَذَلِكَ الَّذِي خَطَّ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام» يَغْنِي الْمَسْجِدَ^٥.

١٤ / ٦٧٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ إِسْمَاعِيلَ ذَفَنَ أُمَّهُ فِي الْجَبْرِ، وَحَجَرَ عَلَيْهَا^٧؛ لِقَلَّا يُوطَأُ قَبْرُ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ فِي الْجَبْرِ^٨».

وقيل: أي كان المسجد الحرام بشكل الدائرة، وكان مسافة المحيط بقدر ما بين الصفا والمروة، فيكون من مركز الكعبة إلى متنها المسجد من كل جانب بقدر سدس ما بينهما؛ لأن قطر الدائرة قريب من ثلث المحيط. ١. في الفقيه والتهذيب: «فكان الناس يحجون من المسجد إلى [الفقيه] - «إلى» [الصفا].

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٤، بسنده عن حماد بن عثمان، عن الحسين بن نعيم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٢٢٨٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ» الوافي، ج ١٢، ص ١٥٢، ح ١١٦٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٧، ح ٦٥٣٧؛ البحار، ج ١٢، ص ١٠٤، ح ١٤. ٣. في الكافي، ح ٧٩٩٧: «حَقٌّ».

٤. الْخَزْوَرَةُ: التَّلُّ الصَّغِيرُ، وموضع بمكة، كان به سوقها، بين الصفا والمروة قريب من موضع النخاسين، وإنما سُمِّيَ خَزْوَرَةً لِمَكَانِ تَلٍّ صَغِيرٍ هُنَاكَ. وهو يوزن قسورة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٠ (حزور): مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٦٥ (حزور). ٥. في «بح»: «+» [الحرام].

٦. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام...، ح ٧٩٩٧، عن فضالة بن أيوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٥، بسنده عن فضالة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٢٨١، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «بين الخزورة إلى المسعى» الوافي، ج ١٢، ص ١٥٢، ح ١١٦٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٧، ذيل ح ٦٥٣٩؛ البحار، ج ١٢، ص ١٠٤، ح ١٥. ٧. في «ظ، جد»: «عليه».

٨. في «بس»: «قبرها» بدل «قبر أم إسماعيل في الحجر».

٩. علل الشرائع، ص ٣٧، ح ١، بسنده عن علي بن النعمان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٢، ذيل

٦٧٤٢ / ١٥ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ جُمَهُورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحِجْرُ بَيْتُ إِسْمَاعِيلَ، وَفِيهِ قَبْرُ هَاجَرَ، وَقَبْرُ إِسْمَاعِيلَ».^٢

٦٧٤٣ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحِجْرِ: أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ، أَوْ^٣ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَا قَلَامَةٌ ظَفَرٍ، وَلَكِنْ إِسْمَاعِيلُ دَفَنَ أُمَّهُ فِيهِ^٤، فَكِرَةً أَنْ تُوْطَأَ^٥، فَحَجَّرَ^٦ عَلَيْهِ حِجْرًا، وَ^٧ فِيهِ قُبُورُ أَنْبِيَاءَ^٨».^٩

١٧ / ٦٧٤٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّبْرِ فِي،

ح ٢١١٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٥٤، ح ١١٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٣، ح ١٧٩٢٩.

١. في حاشية «بث»: «أُم».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٤، ح ١١٦٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٤، ح ١٧٩٣٠؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٧، ح ٥٤.

٣. في «ظ»، بس، «جده»؛ «أُم».

٤. في «بخ»، بس، «الوافي»؛ «قال».

٥. يقال: قَلَّشْتُ الظَّفَرَ، أَي أَخَذْتُ مَا طَالَ مِنْهَا، وَالْقَلَامَةُ، - بِالضَّمِّ -: مَا سَقَطَ مِنْهُ، وَهِيَ الْمَقْلُومَةُ مِنْ طَرَفِ الظَّفَرِ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٤؛ المصباح المنير، ص ٥١٥ (قلم).

٦. في الوافي: «ففيه أُمه».

٧. في الوافي: «أَن يُوْطَأَ».

٨. في الوسائل: «فجعل».

٩. في «بخ» والوافي: «عليها».

١٠. في «بخ»: «أُو» بدل «حجر أُو».

١١. في «بخ»: «أنبيائه». وفي «جن» وحاشية «بث»: «الأنبياء».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٣، بسند آخر، إلى قوله: «ولا قلامه ظفر» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٢١١٧، وتمام الرواية فيه: «وروي أَن فيه قبور الأنبياء عليهم السلام، وما في الحجر شيء من البيت، ولا قلامه ظفر». الوافي، ج ١٢، ص ١٥٤، ح ١١٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٣، ح ١٧٩٢٨؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٧، ح ٥٥.

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دَفِنَ فِي الْحَجْرِ مِمَّا^١ يَلِي الرُّكْنَ الثَّالِثَ عِذَارِي^٢ بَنَاتِ إِسْمَاعِيلَ».^٣

١٨ / ٦٧٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَزَلْ بَنُو إِسْمَاعِيلَ^٤ وَلَاةَ النَّبِيِّ^٥ وَ يُقِيمُونَ^٦ لِلنَّاسِ حَجَّهُمْ وَأَمَرَ دِينَهُمْ، يَتَوَارَثُونَهُ كَابِرٌ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى كَانَ^٧ زَمَنٌ عِذْنَانُ بْنُ أَدَدَ، فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ، وَأَفْسَدُوا^٨ وَأَخَذُوا فِي دِينِهِمْ، وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، فَمِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ كِرَاهِيَةَ الْقِتَالِ، وَ فِي أُيْدِيهِمْ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْخَنِيْفَةِ مِنَ تَخْرِيمِ الْأَمْهَاتِ وَ الْبَنَاتِ وَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي النِّكَاحِ^٩، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِلُّونَ امْرَأَةَ الْأَبِ، وَ ابْنَةَ الْأَخِي، وَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَ كَانَ فِي أُيْدِيهِمْ الْحَجَّ وَ التَّلْبِيَةَ، وَ الْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَّا مَا أَخَذُوا فِي تَلْبِيَّتِهِمْ، وَ فِي حَجِّهِمْ مِنَ الشُّرْكِ، وَ كَانَ فِيْمَا بَيْنَ إِسْمَاعِيلَ وَ عِذْنَانَ بْنِ أَدَدَ مُوسَى عليه السلام».^{١٠}

١ . في الوافي: «ما».

٢ . العذارى والعذارى: جمع الغُذراء، وهي البكر، أي الجارية التي لم يمسه رجل. والغُذرة: البكارة. راجع:

الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٨؛ النهاية، ج ٣، ص ١٩٦ (عذر).

٣ . الوافي، ج ١٢، ص ١٥٥؛ ح ١١٦٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٤؛ ح ١٧٩٣١؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٧، ح ٥٦.

٤ . في الوسائل: «إسرائيل».

٥ . في «ظ»، بث،، يخ، بس، بف، جد، والوافي والبحار: «يقيمون» بدون الواو.

٦ . في «ي»: «- كان».

٧ . في «ي»: «يخ، بف»: «وفسدوا».

٨ . في «بس»: «+ كثيرة».

٩ . الوافي، ج ١٢، ص ١٥٥، ح ١١٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤١١، ح ٢٥٩٥٥، إلى قوله: «والتلبية والغسل من».

٦٧٤٦ / ١٩. وَرَوَى: «أَنَّ مَعَدَّ بْنَ عَدْنَانَ خَافَ أَنْ يَذْرُسَ الْحَرَمَ، فَوَضَعَ
أَنْصَابَهُ^١، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَهَا، ثُمَّ غَلَبَتْ جُزْهُمُ^٢ عَلَى وَلَايَةِ الْبَيْتِ، فَكَانَ
يَلِي مِنْهُمْ كَابِرٌ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى بَغَتْ جُزْهُمُ بِمَكَّةَ، وَاسْتَحَلُّوا حُرْمَتَهَا، وَ أَكَلُوا
مَالَ الْكَعْبَةِ، وَ ظَلَمُوا مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ، وَ عَتَوْا وَ بَغَوْا، وَ كَانَتْ مَكَّةُ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَظْلَمُ^٣ وَلَا يَنْبِي فِيهَا وَلَا يَسْتَجِلُّ حُرْمَتَهَا مَلِكٌ إِلَّا هَلَكَ مَكَانَهُ،
وَ كَانَتْ تُسَمَّى بَكَّةً^٤؛ لِأَنَّهَا^٥ تَبَكَ أَعْنَاقَ الْبَاغِينَ إِذَا بَغَوْا فِيهَا، وَ تُسَمَّى بَسَاسَةً^٦،
كَانُوا إِذَا ظَلَمُوا فِيهَا يَسْتَنْهَمُ^٧ وَ أَهْلُكُنْهُمْ^٨، وَ تُسَمَّى^٩ أُمَّ رَحِمٍ^{١٠}، كَانُوا إِذَا لَزِمُوها
رَحِمُوا، فَلَمَّا بَغَتْ جُزْهُمُ وَ اسْتَحَلُّوا^{١١} فِيهَا، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَيْهِمُ

ج. الجنة؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٠، ح ٩٧.

١. أنصاب الحرم: حدوده، وهي أعلام تنصب هناك لمعرفة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ تاج
العروس، ج ١، ص ٤٨٦ (نصب).

٢. في «ظ»، بـ، بـ، بس، جد، والوافي والبحار: «بمكة». و«جُزْهُمُ»: حي من اليمن، وهم أصهار
إسماعيل عليه السلام، نزلوا بمكة وتزوجوا فيها، فعصوا الله وألحدوا في الحرم، فأبادهم الله. راجع: ترتيب كتاب
العين، ج ١، ص ٢٨٥؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٦ (جرهم).

٣. في «بث»: «لا تظلم». وفي «بيع» وحاشية «بث»: «فيها».

٤. في «بيع»، بـ، والوافي: «بمكانه».

٥. «بكة»: اسم بطن مكة. سُمِّيَتْ بذلك لِأَنَّ النَّاسَ يَبْكُ بعضهم بعضاً في الطواف، أي يزحم ويدفع؛ أو لِأَنَّهَا
تَبَكَ أَعْنَاقَ الْجَابِرَةِ، أي تدفها وتكسر، كما فسرت في هذا الحديث. وقيل: بكة: موضع البيت، ومكة: سائر
البلد. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٥٠٦ (بكك).

٦. في حاشية «بث»: «+ كانت».

٧. سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تَحْطُمُ وَ تَكْسِرُ مِنْ أَخْطَأَ فِيهَا. والبس: الحطم. قال ابن الأثير: «ويروى بالنون من النس:
الطرد». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٧؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٧ (بس).

٨. في «ظ»: «بشهم».

٩. في البحار: «وسمي».

١٠. «الرحم»: الرحمة، وأُمُّ رَحِمٍ، أي أصل الرحمة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٢١٠
(رحم).

١١. في «جد»: «فاستحلوا».

الرَّعَافُ^١ وَ التَّمْلُ^٢، وَأَفْنَاهُمْ، فَغَلَبَتْ^٣ خَزَاعُهُ، وَاجْتَمَعَتْ لِيَجْلُوا^٤ مَنْ بَقِيَ مِنْ جُزْهِمَ عَنِ الْحَرَمِ، وَرَيْسُ^٥ خَزَاعَةَ^٦ عَمْرُو^٧ بَنُ رَبِيعَةَ^٨ بَنِ حَارِثَةَ بَنِ عَمْرٍو، وَرَيْسُ جُزْهِمَ عَمْرُو بَنِ الْحَارِثِ بَنِ مُصَاصٍ^٩ الْجُزْهَمِيُّ، فَهَزَمَتْ خَزَاعَةُ جُزْهِمَ، وَخَرَجَ مَنْ بَقِيَ مِنْ جُزْهِمَ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَرْضِ جَهَنَّةِ^{١٠}، فَجَاءَهُمْ سَيْلٌ أَيْ^{١١}، فَذَهَبَ بِهِمْ، وَوَلِيَتْ خَزَاعَةُ الْبَيْتَ، فَلَمْ يَزَلْ فِي أَيْدِيهِمْ حَتَّى جَاءَ قُصَيُّ بْنُ كِلَابٍ، وَأَخْرَجَ^{١٢} خَزَاعَةَ مِنَ الْحَرَمِ^{١٣}.

١. في «ي» والوافي: «الزعاف». و«الرعاف»: الدم يخرج من الأنف. ويقال: الرعاف: الدم نفسه. وقرأه العلامة الفيض: الزعاف، بالزاي المعجمة والعين المهملة، وهو الموت السريع والقتل السريع كناية عن الطاعون. وقال العلامة المجلسي: قيل: ويحتمل أن يكون بالزاي والقاف، والزعاق كفراب: الماء المر الغليظ لا يطاق شربه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٥؛ المصباح المنير، ص ٢٣٠ (رفع).

٢. قال الخليل: «التمل: قروح تخرج في الجنب». وقال الفيروزآبادي: «النملة: قروح في الجنب كالنمل، وبثرة تخرج في الجسد بالتهاب واحترق، ويرم مكانها يسيراً، ويدب إلى موضع آخر، كالنملة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٤٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٦ (نمل). هذا، واحتمل في الوافي والمرأة أن يكون المراد به الحيوان المعروف.

٣. في الوسائل: «وغلبت».

٤. «ليجلوا» من الإجلاء، وهو الإخراج من البلد، والمنع والطرْد. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩١ (جلا).

٥. في «جن»: «وبه رئيس».

٦. «وخزاعة»: حي من الأزد، سموا ذلك لأن الأزد لما خرجت من مكة لتتفرق في البلاد، تخلفت عنهم خزاعة وأقامت بها من الحُرَج بمعنى التخلف؛ أو لتفرقهم بمكة، من التفرع بمعنى التفريق. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٧٠ (خرع).

٧. في «بث»: «عمر».

٨. في «بخ»: «وحاشية بث»: «سعد».

٩. في «بث»: «قصاص». وفي «بخ»: «مضاض». وفي «بف»: «فضاض».

١٠. «جهينة»: قبيلة. وأبو قبيلة من العرب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٠١ (جهن).

١١. في «بث، بخ، والوافي: + «بهم». وفي البحار: + «لهم». و«سيل أتي»، على وزن فاعل، وهو سيل جاءك ولم يصبك ويحتك مطره. والأتي أيضاً: الغريب. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٦٣؛ النهاية، ج ١، ص ٢١ (أتا).

١٢. في «بث، بخ، بف، والوافي: فأخرج». ١٣. في «بخ»: «البيت».

وَوَلِيَّ الْبَيْتِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ^١.

٢٠ / ٦٧٤٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَزَالُوا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَنِيفَةِ: يَصْلُونَ الرَّجِمَ، وَ يَقْرُونَ الضَّيْفَ^٢، وَ يَحْجُونَ الْبَيْتَ، وَ يَقُولُونَ: اتَّقُوا مَالَ الْيَتِيمِ؛ فَإِنَّ مَالَ الْيَتِيمِ عَقَالٌ^٣، وَ يَكْفُونَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنَ الْمَحَارِمِ مَخَافَةَ الْعُقُوبَةِ، وَ كَانُوا لَا يَمْلِكُ^٤ لَهُمْ إِذَا انْتَهَكُوا الْمَحَارِمَ^٥، وَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ لِحَاءِ شَجَرِ^٦ الْحَرَمِ، فَيُعَلِّقُونَهُ فِي أَغْصَانِ الْإِزْلِ، فَلَا يَجْتَرِئُ أَحَدٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ تِلْكَ الْإِزْلِ حَيْثُمَا^٧ ذَهَبَتْ، وَ لَا يَجْتَرِئُ أَحَدٌ أَنْ يُلْقَى مِنْ غَيْرِ لِحَاءِ شَجَرِ الْحَرَمِ، أَيُّهُمْ فَعَلَ ذَلِكَ عُوقِبَ، وَ أَمَّا^٨ النَّيُّومُ، فَأُمْلِي لَهُمْ، وَلَقَدْ جَاءَ أَهْلُ الشَّامِ^٩، فَنَصَبُوا الْمَنْجَبِيقَ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ، فَبَعَثَ

١. في حاشية «ب»: «عليهم».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٦، ح ١١٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٤، ح ١٧٦٥٧؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٠، ذيل ح ٩٧.

٣. «يَقْرُونَ الضَّيْفَ»، أي يحسنون إليه؛ من القرى، وهو الإحسان إلى الضيف. راجع: ترتيب كتاب العيمن، ج ٣، ص ١٤٧١؛ الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (قرا).

٤. العِقَالُ: الحبل الذي يشدُّ به ذراعَا البعير. قال العلامة الفيض: «كَانَتْ كُنَايَةً عَنِ التَّقْيِدِ بِوَبَالِهِ وَ الْإِرْتِهَانِ بِوُخَامَةِ عَاقِبَتِهِ، مَأْخُذٌ مِنْ عَقَالِ الْبَعِيرِ». والظاهر أَنَّ العلامة المجلسي قرأه بتشديد القاف، حيث قال: «وقوله عليه السلام: عَقَالٌ، أي يصير سبباً لعدم تيسر الأمور واندساد باب الرزق، والعَقَالُ معروف، وقال في النهاية: بالتشديد: داء في رجلي الدابة، وقد يخفّف». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٨٢؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ و ٤٦٣ (عقل).

٥. «لَا يُمْكِنُ» أي لَا يُتِمُّهُ، مجهول من الإِمْلَاء بمعنى الإمهال والتأخير والتطويل وإطالة العمر؛ يقال: أَمْلَى اللهُ لَهُ، أي أمهله وطوّل له. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٩٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملا).

٦. انتهاك المحارم: تناولها بما لا يحلّ. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢٨ (نهك).

٧. لِحَاءُ الشَّجَرِ: قشرها. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٨٠ (لحا).

٨. في الوسائل: «حيث».

٩. في «ب»، «بع، بس»، والوافي والوسائل: «فأما».

١٠. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٠: «وقوله عليه السلام: أَهْلُ الشَّامِ، كَانَ المراد بهم أصحاب الحجاج؛ حيث نصبوا

طُولُ سَفِينَةِ نُوحٍ أَلْفُ ذِرَاعٍ وَ مِائَتِي ذِرَاعٍ، وَ عَرْضُهَا^١ ثَمَانِمِائَةَ ذِرَاعٍ، وَ طَوْلُهَا فِي السَّمَاءِ ثَمَانِينَ^٢ ذِرَاعاً^٣، وَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ^٤، وَ سَعَتْ^٥ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سَبْعَةَ^٦ ٢١٣/٤ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ^٧،^٨

٦٧٥٠ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٠} يَقُولُ: «مَرَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ فِي سَبْعِينَ نَبِيًّا عَلَى فِجَاجٍ^{١١}»

١. في «بث»: «+ كان».

٢. هكذا في «بث»، بح، بظ، بذ، بف، جت، جي، والوافي. وفي «ظ»، ي، بس، بط، جد، وحاشية «بث»: «مائي».

وفي «ت»، غ، بت، يز، بط، بص، بي، جن، والمطبوع: «مائتين». وفي الكافي، ح (١٥٢٤١): «ثمانون».

٣. في «ظ»، ي، بث، بس: «ذراع». وفي الوافي، ج ١٢: «+ فركب فيها».

٤. في الوافي، ج ١٢: «+ سبعة أشواط». وفي الوافي، ج ٢٦ والكافي، ح (١٥٢٤١): «+ وطافت بالبيت». وفي

تفسير العياشي: «+ سبعاً». ٥. في الوافي: «+ ما».

٦. في الوافي، ج ٢٦ والكافي، ح (١٥٢٤١): «+ وطافت بالبيت».

٧. الجودي، بتشديد الياء، وقرئ بإرسالها تخفيفاً: اسم للجبل الذي استوت عليه سفينة نوح ﷺ، وهو جبل

بالجزيرة، أو بينها وبين موصل، أو بناحية شام، أو أميد، أو بالموصل، أو بالجزيرة ما بين الدجلة والفرات.

راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦١؛ المفردات للراغب، ص ٢١٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٨؛ مجمع البحرين،

ج ٣، ص ٢٩ (جود).

وفي المرأة: ويظهر من بعض الأخبار أنه كان في موضع الغري».

٨. الكافي، كتاب الروضة، ح (١٥٢٤١). وفي تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٢٦، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر، مع

اختلاف. وفي علل الشرائع، ص ٥٩٤، ضمن الحديث الطويل ٤٤؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٤٣، ضمن

الحديث الطويل ١، بسند آخر عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن علي ﷺ، مع اختلاف. تفسير العياشي،

ج ٢، ص ١٤٩، ح ٣٥، عن الحسن بن صالح؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٢٢٧٧، مرسلًا من دون الإسناد إلى

المعصوم ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٩، ح (١١٧٠١)، ج ٢٦، ص ٣٢٢،

ح (٢٥٤٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٨١).

٩. في «ظ»، بث، بظ، بس: «+ ابن إبراهيم». ١٠. في «جن»: «أبا عبد الله».

١١. في «بث»: «+ الأرض». وفي الفقيه: «صفائح». والفجج: جمع الفج، وهو الطريق الواضح الواسع، أو الطريق

الرُّوحَاءُ^١، عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ الْقَطَوَانِيَّةُ^٢ يَقُولُ: لَتَيْتِكَ عَبْدُكَ ابْنُ^٣ عَبْدِكَ^٤.

٦٧٥١ / ٤. عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «مَرَّ مُوسَى النَّبِيُّ^٨ بِصَفَاحٍ^٩ الرُّوحَاءِ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ

خِطَامُهُ^{١٠} مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ عِبَاءُ تَانٍ قَطَوَانِيَّتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: لَتَيْتِكَ يَا كَرِيمُ، لَتَيْتِكَ.

١. الواسع، أو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤١٢؛ المصباح المنير، ص ٤٦٢ (فجج).

٢. في العلل: «وعلى جمل أحمر خطامه ليف». والرُّوحَاءُ: موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، وقرية من رجة الشام، وقرية من نهر عيسى. والمراد هنا الأول. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح).

٣. «الْقَطَوَانِيَّةُ»: منسوبة إلى قَطَوَانَ: موضع بالكوفة، والنون زائدة، وهي عباءة بيضاء قصيرة الخمل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٢٤٦٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٨٥ (قطا).

٤. في «ظ، ي، يح، يخ»: وحاشية «جن»: «وابن».

٥. في الوافي والوسائل والفقيه: «عبدك». وفي الفقيه والعلل: «لَتَيْتِكَ».

٦. علل الشرائع، ص ٤١٨، ج ٦، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٢٨٣، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم^{١١}، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١١٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٦٥٧٤.

٧. في «بث، يخ، ي»: «بن إبراهيم».

٨. في «بث، يخ، ي»: «بفجاج». وفي «جن»: «بصفح». وفي العلل: «بصفائح». وصفح، قرأه العلامة الفيض بتشديد الفاء كرمّان، حيث قال في ذيل حديث نقله عن الفقيه، وفيه: «على صفائح الروحاء»: «الصفائح: حجارة عراض رفاق، ويقال لها أيضاً: صَفَاح، كرمّان كما يأتي في حديثي هشام وجابر - وهما الرابع والخامس هنا - على نسخ الكافي». والعلامة المجلسي قرأه بالتخفيف جمع الصُّفَح بمعنى الجانب والناحية. راجع: الوافي، ج ١٢، ص ١٦٠؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٢؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٨١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥١٢ (صفح).

٩. قال الجوهرى: «الخطام: الزمام، وخطمت البعير: زمامته». وقال ابن الأثير: «خطام البعير: أن يؤخذ حبل من ليف أو كتان فيجعل في أحد طرفيه حلقة، ثم يشدّ فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثم يقاد البعير، ثم يثنى على منطيطه، وأما الذي يجعل في الأنف دقيقاً فهو الزمام». وقال الفيروزآبادي: «الخطام، ككتاب: ... كل ما وضع في أنف البعير؛ ليقاد به». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩١٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٥ (خطم).

قَالَ: «وَمَرَّ يُونُسُ بْنُ مَتَّى بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ، كَشَّافَ الْكُرْبِ^٢ الْعِظَامِ، لَبَّيْكَ^٣».

قَالَ: «وَمَرَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ، عَبْدُكَ ابْنُ أُمِّتِكَ، لَبَّيْكَ^٤. وَمَرَّ مُحَمَّدٌ ﷺ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ^٥ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ، لَبَّيْكَ^٦».

٦٧٥٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أَخْرَجَ مُوسَى ﷺ مِنْ زَمَلَةَ مِصْرَ^٨، قَالَ: «وَمَرَّ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ مُخْرِماً يَقُودُ نَاقَتَهُ بِخَطَامٍ مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ عَبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ يَلْبِي، وَتُجِيبُهُ^٩ الْجِبَالُ»^{١٠}.

١. في الوافي: «بَصْفَاح». وفي الفقيه والعلل: «بصفائح» وكذا فيما بعد.

٢. في «بس»: «الكروب». ٣. في «جن»: «لبيك».

٤. في «ظ»، «ي»، «جد»، والعلل: «وابن».

٥. في «ظ»، «ي»، «بح»، «ب»، «جد»، «جن» والوسائل: «لبيك».

٦. في «بخ»: «بصفاح الروحاء».

٧. في الفقيه: «وكان موسى ﷺ يلبي وتجيبه الجبال، وسميت التلبية إجابة؛ لأنه أجاب موسى ﷺ ربه عز وجل وقال: لبيك».

٨. علل الشرائع، ص ٤١٩، ح ٧، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٢٨٤، مرسل من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١١٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٦٥٧٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٥٥، ح ٥٠، قطعة منه. ٩. في الوافي عن بعض النسخ: «عن أحمد».

١٠. في المرأة: «ورملة مصر». ورملة مصر: هي قرية بمصر في جزيرة بني نصر. ذكره الزبيدي. وقال الطريحي: «هو موضع في طريق مصر، معروف». راجع: تاج العروس، ج ٧، ص ٣٥٢؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٨٦ (رمل).

١١. في «ظ»، «ي»، «بس»، «جن» والعلل: «بصفائح». وفي الوافي: «بَصْفَاح».

١٢. في «ي»، «بس»: «ويجيئه».

١٣. علل الشرائع، ص ٤١٨، ح ٥، بسنده عن عثمان بن عيسى وعلي بن الحكيمة، عن الفضل بن صالح، مع

٦٧٥٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ سَلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ حَجَّ الْبَيْتِ فِي الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ وَالرَّيَاحِ، وَكَسَا الْبَيْتَ الْقَبَاطِيَّ»^١.

٢١٤ / ٤ ٧٧٥٤ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٢، عَنْ الْمُفَضَّلِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ سَبْعُمِائَةَ نَبِيٍّ، وَ^٣ إِنَّ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ لَمَشْحُونٌ^٤ مِنْ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ آدَمَ لَفِي حَرَمِ اللَّهِ^٥ عَزَّ وَجَلَّ»^٦.

٦٧٥٥ / ٨ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ،

١. اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١١٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٦٣٨٦؛ وص ٣٧٦، ذيل ح ١٦٥٤.

٢. «القباطي»: جمع القبطية، وهي ثياب بيض رقاق من كتان، تتخذ بمصر، وكأنه منسوب إلى القبط، وهم أهل مصر، وضُمّ اللاف من تغيير النسبة. وهذا في الثياب، فأما في الناس فيقبطي بالكسر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١؛ النهاية، ج ٤، ص ٦ (قبط).

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٢٢٨٥، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧٠٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٧، ذيل ح ١٧٥٧٦.

٤. في البحار، ج ١١: «عن ابن أحمد عن أبي نجران» بدل «عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران». وهو سهو.

٥. في البحار، ج ١١: «- صلى في مسجد الخيف سبعمائة نبي و».

٦. في «بف»: «مشحون».

٧. في «بف» والوافي: «بقبور».

٨. في المرأة: «وقوله عليه السلام: لفي حرم الله، لعل المراد أنه دفن أولاً في حرم الله؛ لثلاثين في ما ورد في الأخبار الكثيرة من أن نوحاً عليه السلام نقل عظامه عليه السلام إلى الغري».

٩. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٦٨٨، معلقاً عن جابر. وفيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٧٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «سبعمائة نبي». الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٩،

ح ٦٥١٢؛ البحار، ج ١١، ص ٢٦٠، ح ٤؛ وج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٣.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «حَجَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عليه السلام وَمَعَهُ سَبْعُونَ نَبِيًّا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَطُمٌ^١ إِلَيْهِمْ مِنْ لَيْفٍ، يَلْبُثُونَ وَتَجِيبُهُمْ^٢ الْجِبَالُ، وَ عَلَى مُوسَى عَبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ يَقُولُ: لَبَيْكَ، عَبْدُكَ ابْنُ^٣ عَبْدِكَ^٤».

٦٧٥٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ أَبِي بِلَالٍ الْمَكِّيِّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام دَخَلَ الْجَزَرَ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَابِ^٥، فَقَامَ يُصَلِّي^٦ عَلَى قَدْرِ^٧ ذِرَاعَيْنِ مِنَ^٨ النَّبْتِ، فَقُلْتُ لَهُ^٩: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ يُصَلِّي بِحِثَالِ الْمِيزَابِ؟ فَقَالَ: «هَذَا مُصَلَّى شَبْرٍ وَ شَبِيرٍ^{١٠} ابْنِي هَارُونَ»^{١١}.

٦٧٥٧ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ^{١٢} شَبَابِ الصَّبْرِ فِي، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ الدَّهْيِيِّ:

١. في الوسائل: «وعن». وهو سهو؛ فقد روى أبان [ابن عثمان] عن زيد الشحام في بعض الأسناد، ولم نجد

رواية ابن أبي نصر عنه في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٥-٣٨٦، و ص ٤٢٠.

٢. الخطم: جمع الخطام، وهو الزمام. ومضى تفصيل معناه ذيل الحديث الرابع من هذا الباب.

٣. في «ي»، بف، -: «ويجيهم».

٤. في «ي»، بخ، بف، جن، -: «وابن».

٥. في حاشية «ب» والوسائل: «عبدك».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١١٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦؛ ١٦٥٧٥؛ البحار، ج ١٣، ص ١١، ح ١٦.

٧. في «بخ، بف، -: «البيت».

٨. في «بخ، -: «فصل».

٩. في «بخ، -: «قدر».

١٠. في «بخ، -: «له».

١١. في «ظ، بخ، -: «شبر وشبير». وفي الوافي: «شبر وشبير». وفي البحار: «شبير وشبر».

١٢. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٤، ح ٦٥٢٩؛ البحار، ج ١٣، ص ١١، ح ١٧.

١٣. في البحار: «عن». وهو سهو، وشباب الصبر في لقب محمد بن الوليد هذا. راجع: الكافي، ح ٣٢٦ و ٣٥٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دُفِنَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ اليماني وَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ سَبْعُونَ نَبِيًّا أَمَاتَهُمُ اللَّهُ جُوعاً^٢ وَ صُرّاً^٣».

١١ / ٦٧٥٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَمْرٍ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ دَاوُدَ لَمَّا وَقَفَ الْمَوْقِفَ^٤ بِعَرَفَةَ، نَظَرَ إِلَى النَّاسِ وَ كَثَرَتْ بِهِمْ، فَصَعِدَ الْجَبَلَ^٥، فَأَقْبَلَ^٥ يَدْعُو، فَلَمَّا قَضَى نُسُكَهُ أَتَاهُ جَبْرَيْلُ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ^٦: يَا دَاوُدُ، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: لِمَ صَعِدْتَ الْجَبَلَ؟ طَنَنْتَ^٧ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيَّ صَوْتُ مَنْ صَوْتُ؟ ثُمَّ مَضَى بِهِ إِلَى الْبَحْرِ إِلَى جَدَّةٍ، فَרَسَبَ بِهِ فِي الْمَاءِ^٨ مَسِيرَةً^٩ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً فِي الْبَرِّ^{١٠}، فَإِذَا صَخْرَةٌ، ففَلَقَهَا، فَإِذَا فِيهَا دُودَةٌ^{١١}، فَقَالَ لَهُ^{١٢}: يَا دَاوُدُ، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: أَنَا أَسْمَعُ صَوْتَ هَذِهِ فِي بَطْنِ هَذِهِ الصَّخْرَةِ فِي قَعْرِ هَذَا الْبَحْرِ، فَطَنَنْتَ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيَّ صَوْتُ مَنْ صَوْتُ؟»^{١٣}.

١. في «ظ، جد»: - «ما».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: جوعاً، قيل: هو جمع جائع، وهو بعيد لفظاً وإن كان قريباً معنى».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٤.

٤. في «ي»: - «الموقف».

٥. في «بخ، بف» والوافي والبحار: - «له».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: طننت، لعله عليه السلام، إنما فعل ذلك لظنه أن الأدب يقتضي ذلك، وتابعه على ذلك من ظن ذلك الظن السوء، فعوتب بذلك؛ لأنه صار سبباً لذلك الظن ونسب إليه مجازاً، ولما كان فعله مظنة ذلك عوتب بذلك، أو ظن أنه يخفي ذلك على الملائكة الحافظين للأعمال، وعلى أي حال لا يستقيم الخبر بدون تأويل».

٨. في «بف» والوافي: - «في الماء». وقوله: «فرسب به في الماء» أي ذهب به فيه سفلاً، يقال: رسب الشيء في الماء رسوباً، إذا سفل فيه وذهب إلى أسفل. راجع: الصحيح، ج ١، ص ١٣٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٢٠ (رسب).

٩. في «ظ، جد»: «مسير».

١٠. في «بخ، بف، جن»، وحاشية «بث» والوافي: «البحر».

١١. في «بخ، بف» والوافي: «دابة».

١٢. في «بف» والوافي: - «له».

١٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١١٧٠٨؛ البحار، ج ١٤، ص ١٦، ح ٢٧.

٢١٥/٤

٩- بَابُ وَرُودِ تَبِيعٍ^١ وَأَصْحَابِ الْغِيلِ الْبَيْتِ^٢، وَحَفَرِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ زَمْزَمَ، وَهَذَمِقُرَيْشِ الْكُفَّةِ وَبَنَانِهِمْ إِيَّاهَا وَهَذَمِ الْحَجَّاجِ لَهَا^٣ وَبَنَانِهِ إِيَّاهَا

١٧٥٩/١. عَلِيُّ بْنُ إِزْهَارِهِمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَابِرٍ، قَالَ:

كُنْتُ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَتَذَاكُرْنَا الْأَنْصَارُ، فَقَالَ أَحَدُنَا: هُمْ نَزَاعٌ مِنْ قَبَائِلٍ^٤، وَقَالَ أَحَدُنَا: هُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

قَالَ: فَانْتَهَيْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَابْتَدَأَ الْحَدِيثَ وَ لَمْ نَسْأَلْهُ^٦، فَقَالَ: «إِنَّ تَبَعًا^٧ لَمَّا أَنْ جَاءَ مِنْ قِبَلِ الْعِرَاقِ، جَاءَ^٨ مَعَهُ الْعُلَمَاءُ وَ أُنْبَاءُ الْأَتْبَاءِ^٩، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى هَذَا الْوَادِي لِهَذِيلٍ^{١٠}، أَتَاهُ^{١١} أَنْاسٌ^{١٢} مِنْ بَعْضِ الْقَبَائِلِ، فَقَالُوا:

١. في «بث، بخ»: «+البيت».

٢. في «بث، بخ»: «إِيَّاهَا».

٣. النَّزَاعُ: جمع نزع ونزيع، وهو الغريب الذي يجاور القبائل وليس منها، قال ابن الأثير: «هم جمع نازع ونزيع، وهو الغريب الذي نزع عن أهله وعشيرته، أي بعد وغاب. وقيل: لأنه ينزع إلى وطنه، أي يجذب ويميل، والمراد الأول». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٤ (نزع).

٤. في «بس»: «من قبائل نزاع».

٥. في «ظ، جده»: «فلم نسأله».

٦. في «بث، بف»: «تبع». وقال الجوهري: «التابعة، ملوك اليمن، الواحد: تبع». وقال ابن الأثير: «تبع: ملك في الزمان الأول، قيل: اسمه أسعد أبو كرب، والتابعة: ملوك اليمن. قيل: كان لا يسمى تبعاً حتى يملك حضرموت وسبأ وحير». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٠؛ النهاية، ج ١، ص ١٨٠ (تبع).

٧. في «ظ، جده»: «أن».

٨. هكذا في حاشية «ت، بط» والبحار، وهو مقتضى القاعدة. وفي متن النسخ والمطبوع والوافي والوسائل: «وجاء».

٩. هَذِيل: حي من مُضَر، وهو هذيل بن مُذْرِكَةَ بن إلياس بن مضر. وقيل: قبيلة من خِثْلَفٍ أعرقت في الشعر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٤ (هذيل).

١٠. في «بث» والوسائل والبحار: «ناس». وفي «بخ» وحاشية «بث» والوافي: «الناس».

إِنَّكَ تَأْتِي أَهْلَ بَلَدَةٍ قَدْ لَعِبُوا بِالنَّاسِ زَمَانًا طَوِيلًا حَتَّى اتَّخَذُوا بِلَادَهُمْ حَزْمًا، وَبُنِيَتَهُمْ^١ رَبًّا أَوْ رَبَّةً^٢، فَقَالَ: إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُونَ^٣، قَتَلْتُ^٤ مُقَاتِلِيهِمْ^٥، وَسَبَيْتُ دُرَيْتَهُمْ^٦، وَهَدَمْتُ بُنْيَتَهُمْ^٧.

قَالَ: «فَسَالَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى وَقَعَتْ عَلَى خَدَّيْهِ».

قَالَ: «فَدَعَا الْعُلَمَاءَ وَابْنَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ: انظُرُونِي^٨ وَأَخْبِرُونِي^٩ لِمَا أَصَابَنِي هَذَا؟».

قَالَ: «فَأَبَوْا أَنْ يُخْبِرُوهُ حَتَّى عَزَمَ عَلَيْهِمْ قَالُوا^{١٠}: حَدَّثْنَا بِأَيِّ شَيْءٍ حَدَّثْتَ^{١١} نَفْسَكَ؟ قَالَ^{١٢}: حَدَّثْتُ نَفْسِي أَنْ أَقْتَلَ^{١٣} مُقَاتِلِيهِمْ^{١٤}، وَأُسَبِّي دُرَيْتَهُمْ، وَأَهْدِمَ بُنْيَتَهُمْ^{١٥}، فَقَالُوا^{١٦}: إِنَّا لَا نَرَى^{١٧} الَّذِي أَصَابَكَ إِلَّا لِيُذَكَّكَ، قَالَ^{١٨}: وَلِمَ هَذَا؟ قَالُوا^{١٩}: لِأَنَّ الْبَلَدَ حَزَمَ اللَّهُ، وَالْبَيْتَ بَنَى اللَّهُ، وَسُكَّانَهُ دُرَيْتُهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ^{٢٠}:

١. في الوافي: «وبينهم». ٢. في المرأة: «قوله ﷺ»: أو ربّة، التريديد من الراوي.

٣. في «ظ»: «يقولون». ٤. في «بف»: «قبلت».

٥. في «ى»، «بث»، «بف» والوسائل: «مقاتلتهم». وفي «بخ»، «بس»: «مقاتلتهم». والمقاتلة - بكسر التاء -: القوم الذين يصلحون للقتال، أو الذين يَلُون القتال. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٩٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٤٩ (قتل).

٦. في «جن»: «ذرايبهم».

٧. في الوافي: «بيتهم». ٨. في الوافي: «أنظروا».

٩. في «بخ» وللبحار: «فأخبروني». وفي «بث»، «بخ»، «بف»، «جن»، والوسائل: «وأخبروني» بدون الواو. وفي الوافي: «وخبروني».

١٠. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، والوافي: «فقالوا».

١١. في «بث»، «بخ»: «حدثتكم». ١٢. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، والوسائل: «فقال».

١٣. في «بف»: «أن أقبل».

١٤. في «ى»، «بث»، «بف»: «مقاتلتهم». وفي «بس»: «مقاتلتهم». وفي الوافي والوسائل: «مقاتلتهم».

١٥. في الوافي: «بيتهم». ١٦. في «جن»: «قالوا». وفي «بخ»: «+».

١٧. في «بث»: «لا ندري».

١٨. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف» والوافي: «فقال». وفي «بث»: «وقال».

١٩. في «بث»، «بخ»، «بس»، «بف» والوافي: «فقالوا». ٢٠. في «بخ» والوافي: «قال».

صَدَقْتُمْ، فَمَا مَخْرَجِي مِمَّا^١ وَقَعْتُ فِيهِ؟ قَالُوا: تُحَدِّثُ نَفْسَكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَزِدَّ عَلَيْكَ.

قَالَ: «فَحَدَّثْتُ نَفْسَهُ بِخَيْرٍ، فَرَجَعْتُ حَدَقَتَاهُ حَتَّى ثَبَّتْنَا^٢ مَكَانَهُمَا».

قَالَ: فَدَعَا^٣ بِالْقَوْمِ^٤ الَّذِينَ أَشَارُوا عَلَيْهِ^٥ بِهَذْمِهَا، فَقَتَلَهُمْ، ثُمَّ أَتَى^٦ النَّبِيْتَ، وَكَسَاهُ^٧، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ جُزْوَ^٨ حَتَّى حُمِلَتِ الْجِفَانُ^٩ إِلَى السَّبَاعِ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ، وَنُتِرَتِ الْأَغْلَافُ^{١٠} فِي الْأُودِيَةِ لِلْوُحُوشِ^{١١}، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَنْزَلَ بِهَا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ غَسَّانٍ^{١٢} وَهُمْ الْأَنْصَارُ^{١٣}.

٢١٦/٤

١. في «جن»: «بما».

٢. في «ظ»، «جد»، «الوسائل»: «ثبتا». وفي «بث»، «بخ»: «ثبتا في». وفي «بف» و«الوافي»: «+ وفي».

٣. في «جن»: «فدعاه».

٤. في «بخ»، «بف» و«الوافي»: «القوم».

٥. في «ظ»: «عليها».

٦. في «ظ»، «بح»، «جد»: «+ إلى».

٧. في «بث»، «بخ» و«الوافي»: «فكساه».

٨. «الجزور»: البعير والإبل، ذكرًا كان أو أنثى، إِلَّا أَنَّ اللفظة مؤنثة. والجمع: جُزُر وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر).

٩. «الجفان»: جمع الجفنة، وهي القفصة، أو أعظم ما يكون من القصاع. والقصة: إناء. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٨٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٩ (جفن).

١٠. في «بف»: «الأعلاق». وفي «الوافي»: «ربما يوجد في بعض النسخ: الأعلاق - بالالف - ويفسر بنفائس الأموال. وأحدته: علقن بالكسر. وهو تصحيف: لِأَنَّ قَوْلَهُ: لِلْوُحُوشِ، يَأْبَاهُ».

١١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بف»، «جد»، «الوسائل» و«البحار»: «للوحش».

١٢. في «بخ»: «غسان». وقال الجوهري: «غسان: اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد فنسبوا إليه، منهم بنو جفنة رهط القوم، ويقال: غسان: اسم قبيلة». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٤ (غسن).

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٨، ذيل ح ٢٣٢٤، ملخصاً، مع اختلاف يسير. «الوافي»، ج ١٢، ص ٥٣، ح ١١٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٨، ح ١٧٦٣٨، من قوله: «فقال: إِنَّ تَبَعًا لِمَا أَن جَاءَ مِنْ قَبْلِ الْعِرَاقِ»: «البحار»، ج ١٤، ص ٥٢١، ح ٦.

● وفي ^١ رواية أخرى: «كساه الأنطاع ^٢ وطيبه ^٣».

٦٧٦٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُزْمَانَ وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَقْبَلَ صَاحِبُ الْحَبَشَةِ بِالْفِيلِ يُرِيدُ هَذَا الْكُغْبَةَ، مَرُّوا بِإِبِلٍ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَاسْتَأْفَوْهَا، فَتَوَجَّهَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ إِلَى صَاحِبِهِمْ يَسْأَلُهُ رَدَّ إِبِلِهِ عَلَيْهِ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا شَرِيفُ قُرَيْشٍ أَوْ عَظِيمُ قُرَيْشٍ، وَهُوَ رَجُلٌ لَهُ عَقْلٌ وَمُرُوءَةٌ، فَأَكْرَمَهُ وَأَذْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ لِيَرْجُمَانِيهِ: سَلْهُ: مَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أَصْحَابَكَ مَرُّوا بِإِبِلٍ لِي، فَاسْتَأْفَوْهَا، فَأَخْبَيْتُ^٤ أَنْ تَرُدَّهَا عَلَيَّ».

قَالَ: «فَتَعَجَّبَ مِنْ سُؤَالِهِ إِثَّاهُ رَدَّ الْإِبِلِ، وَقَالَ: هَذَا الَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ عَظِيمُ قُرَيْشٍ، وَذَكَرْتُمْ عَقْلَهُ، يَدْعُ أَنْ يَسْأَلَنِي أَنْ أَنْصَرِفَ عَنْ بَيْنِهِ الَّذِي يَغْبُدُهُ! أَمَا لَوْ سَأَلَنِي أَنْ أَنْصَرِفَ عَنْ هَذِهِ^٥ لَأَنْصَرَفْتُ لَهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَهُ التَّرْجَمَانُ بِمَقَالَةِ الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ: إِنَّ لِي ذَلِكَ السَّبِيحَ رَبَّأً يَمْنَعُهُ، وَإِنَّمَا سَأَلْتُكَ^٦ رَدَّ إِبِلِي لِحَاجَتِي إِلَيْهَا، فَأَمَرَ بِرَدِّهَا عَلَيْهِ، وَمَضَى عَبْدُ الْمُطَّلِبِ حَتَّى لَقِيَ الْفِيلَ عَلَى طَرَفِ^٧ الْحَرَمِ، فَقَالَ لَهُ: مَحْمُودُ! فَحَرَكَ رَأْسَهُ، فَقَالَ لَهُ^٨: أَتَذِيرِي لِمَا^٩ جِيءَ بِكَ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: لَا،

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «في» بدون الواو.

٢. هكذا في «ب»، «ج»، «يخ»، «بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل والبحار: «الأنطاع». ولم نجد لللفظ الأنطاع معنى مناسباً في المقام، والظاهر أنَّ الصحيح: الأنطاع، وهو جمع النطع، وهو بساط من الأديم.

راجع: المصباح المنير، ص ٦١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٦ (نطع).

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣، ح ١١٤٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٨، ح ١٧٦٣٩؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٢٢، ذيل ح ٦.

٤. في «بف»:- «وله». ٥. في «بس»: «فأردت». وفي «بف» والوافي: «وأردت».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «جن» والمطبوع: «هذه».

٧. في الوسائل: «سألته». ٨. في «جن»: «طريق».

٩. في الوافي: «يا محمود». ١٠. في «ظ، جد»:- «وله».

١١. في «ظ، بس، جد» والوسائل: «ولم».

فَقَالَ^١: جَاؤُوا بِكَ لِيَتَهْدِمَ بَيْتَ رَبِّكَ، أَفَتَفْعَلُ^٢؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: لَا.

قَالَ^٣: «فَانْصَرَفَ عَنْهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ؛ وَ جَاؤُوا بِالْفِيلِ لِيَدْخُلَ الْحَرَمَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى طَرَفِ الْحَرَمِ^٤ امْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ، فَضَرَبُوهُ فَاَمْتَنَعَ^٥ مِنَ الدُّخُولِ، فَضَرَبُوهُ فَاَمْتَنَعَ^٦، فَأَذَارُوا بِهِ نَوَاجِي الْحَرَمِ كُلَّهَا، كُلُّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَدْخُلْ، وَ بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الطَّيْرَ كَالْخَطَاطِيفِ^٧، فِي مَنَاقِيرِهَا حَجَرٌ كَالْعَدَسَةِ أَوْ نَحْوِهَا^٨، فَكَانَتْ تُحَاذِي بِرَأْسِ الرَّجُلِ، ثُمَّ تُرْسِلُهَا عَلَى رَأْسِهِ، فَتَخْرُجُ^٩ مِنْ دُبُرِهِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ^{١٠} أَحَدٌ إِلَّا رَجُلٌ هَرَبَ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَى^{١١}، إِذَا^{١٢} طَلَعَ عَلَيْهِ طَائِرٌ مِنْهَا، فَرَفَعَ^{١٣} رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّيْرُ^{١٤} مِنْهَا، وَ جَاءَ الطَّيْرُ حَتَّى حَاذَى بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ، فَخَرَجَتْ مِنْ دُبُرِهِ، فَمَاتَ^{١٥}».

١. في «بخ، بف، والوافي:» قال.

٢. في الوافي: «فنفعل» بدون همزة الاستفهام.

٣. في «ي» والوافي: - «قال».

٤. في «ظ»: - «الحرَم».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: - «من الدخول، فضرَبوه، فامتنع».

٦. في حاشية «بث» والوافي: «فأسرع».

٧. الخُطَاف: طائر أسود. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٢ (خطف).

٨. في «بخ، بف، والوافي:» ونحوها.

٩. في «بع»: «فيخرج». وفي «بف». «فتخرج». وفي حاشية «بث»: «فخرق».

١٠. في «ي»: - «منهم».

١١. في «بث»: + «حتى».

١٢. في «ي، بس، جند» والوافي والوسائل: «إذ».

١٣. في «جن»: «رفع».

١٤. في حاشية «بث» والوافي: «الطائر».

١٥. في حاشية «بث»: «ثم مات». وفي الوافي: «إنما لم يجر على الحجاج ما جرى على تبع وأصحاب الغيل؛ لأنَّ قصد الحجاج لم يكن إلى هدم الكعبة إنما كان قصده إلى ابن الزبير، وكان ضدًّا للحق، فلما استجار بالكعبة أراد الله أن يبين للناس أنه لم يجره، فأهل من هدمها عليه».

١٦. الكافي، كتاب الحجَّة، باب مولد النبي ﷺ ووفاته، ح ١٢١٦، بسنده عن محمد بن حمران، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥، ح ١١٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٦، ح ١٧٦٣٦.

٦٧٦١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قُرَيْشًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَدَمُوا الْبَيْتَ، فَلَمَّا أَرَادُوا بِنَاءَهُ حِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَالْقِيَّ فِي رُوعِهِمْ^١ الرُّعْبُ^٢ حَتَّى قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: لَيَأْتِي^٣ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِأَطْيَبِ مَالِهِ، وَ لَا تَأْتُوا بِمَالٍ اكْتَسَبْتُمُوهُ مِنْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ أَوْ حَرَامٍ^٤، فَفَعَلُوا، فَخَلَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بِنَائِهِ، فَبَنَوْهُ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَتَشَاجَرُوا فِيهِ^٥ أَيُّهُمْ يَضَعُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي مَوْضِعِهِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ شَرٌّ، فَحَكَّمُوا أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَلَمَّا أَنَّهُمْ أَمَرَ بِثَوْبٍ، فَبَسَطَ، ثُمَّ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي^٦ وَسْطِهِ، ثُمَّ أَخَذَتِ الْقَبَائِلُ بِجَوَانِبِ الثَّوْبِ، فَرَفَعُوهُ^٧، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ صلى الله عليه وآله وسلم فَوَضَعَهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَخَصَّهُ اللَّهُ بِهِ^٨.

٦٧٦٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدَ مُخْتَلِفَةٍ رَفَعُوهُ، قَالُوا^٩:

إِنَّمَا^{١٠} هَدَمَتْ قُرَيْشُ الْكَعْبَةَ؛ لِأَنَّ السَّيْلَ كَانَ يَأْتِيهِمْ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ^{١١}، فَيَدْخُلُهَا، فَاِنْصَدَعَتْ، وَ سَرِقَ مِنَ الْكَعْبَةِ غَزَالٌ مِنْ ذَهَبٍ رِجْلَاهُ مِنْ^{١٢} جَوْهَرٍ، وَكَانَ حَاطِطُهَا

١. الرُّوع - بالنسب -: النفس، والعقل، والذهن، والباطن، والقلب أو موضع الفزع منه أو سواده. يقال: وقع ذلك

في رُوعِي، أي في خُلْدِي وبالي. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧٢ (روع).

٢. في البحار: - «الرعب». ٣. في الوافي: «البيات».

٤. في «ظ»، يس، جد: «أو من حرام». ٥. في البحار: «فيهم».

٦. في «ي»: - «في». ٧. في حاشية «ب»: «فوضع».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٣٢٠، معلقاً عن سعيد بن عبد الله الأعرج. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧، ح ١١٥٠٠؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٤، ح ١٧٥٨٨؛ البحار، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٧.

٩. في الوافي: «قال».

١٠. في «جد»: - «إنما».

١١. في «ظ»: «الكعبة».

١٢. في «ظ»، ي، بث، يخ، بف، جد، والوافي والوسائل والبحار: - «من».

قَصِيراً وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ بِثَلَاثِينَ سَنَةً^١، فَأَزَادَتْ قُرَيْشٌ أَنْ يَهْدِمُوا
 الْكَعْبَةَ وَيَبْنُوَهَا، وَيَزِيدُوا فِي عِزَّتِهَا^٢، ثُمَّ أَشْفَقُوا مِنْ ذَلِكَ، وَخَافُوا إِنْ وَضَعُوا فِيهَا
 الْمَعَاوِلَ^٣ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةٌ، فَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: دَعُونِي أَبْدَأُ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ
 رِضَى لَمْ يَصْنِبْنِي شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كَفَفْنَا^٤، فَصَعِدَ^٥ عَلَى الْكَعْبَةِ، وَخَرَّكَ مِنْهَا
 حَجَرًا، فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ حَيَّةٌ، وَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ بَكَوْا وَتَضَرَّعُوا^٦،
 وَقَالُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ^٧، فَعَابَتْ عَنْهُمْ الْحَيَّةُ، فَهَذَمُوهُ وَنَحَّوْا
 حِجَارَتَهُ حَوْلَهُ حَتَّى بَلَّغُوا الْقَوَاعِدَ الَّتِي وَضَعَهَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ، فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَزِيدُوا فِي
 عِزَّتِهِ^٨ وَخَرَّكُوا الْقَوَاعِدَ الَّتِي وَضَعَهَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ، أَصَابَتْهُمْ زَلْزَلَةٌ شَدِيدَةٌ وَظَلَمَةٌ،
 فَكَفُّوا عَنْهُ^٩.

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٧: «قوله ﷺ: بثلاثين سنة، هذا مخالف لما هو المشهور بين أرباب السير أن هذا البناء للكعبة كان في خمس وثلاثين من مولده ﷺ، فيكون قبل البعثة بخمس سنين، وحمله على أن عمره في ذلك الوقت كان ثلاثين سنة بعيد».

وقال المحقق الشعرائي في هامش الوافي: «قوله: بثلاثين سنة، وهم فيه الراوي قطعاً؛ لأن ثلاثين سنة قبل المبعث كان النبي ﷺ ابن عشر سنين، واتفقت الأخبار على أنه كان ﷺ بعد ثلاثين من عمره، وصرح ابن إسحاق بأنه كان بلغ خمسة وثلاثين».

٢. في «ي»، «بس» وحاشية «جن» والوافي والوسائل: «عرضها».

٣. في «ظ»، «جد»، «المعول»، «والمعاول»: جمع اليعول، وهو الفأس العظيمة التي يُنْقَرُ بها الصخر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨ (عول).

٤. في «بس» والوافي والوسائل: «أن ينزل».

٥. في «بس»: «+ فيه».

٦. في «بح»، «بف»، وحاشية «بث»، «جن» والوافي والبحار: «كففت».

٧. في الوسائل: «وصعد».

٨. هكذا في «ظ»، «بث»، «بح»، «بس»، «بف»، «جد»، والوافي والبحار. وفي «ي»، «جن» والمطبوع والوسائل: «منه».

٩. في الوافي: «وصرخوا».

١٠. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بف»، «جن» والوافي والبحار: «الصلاح».

١١. في «بس»، «جن»: «عرضتها». وفي «ي»، «بف» والوافي والوسائل: «عرضه».

١٢. في «بس»: «- عنه».

وَ كَانَ بَنِيَانُ إِنْزَاهِيْمِ الطُّوْلِ^١ ثَلَاثُوْنَ ذِرَاعاً، وَ الْعَرْضُ اثْنَانِ وَ عِشْرُوْنَ ذِرَاعاً،
٢١٨/٤ وَ السَّمَكُ^٢ تِسْعَةُ أَذْرَعٍ، فَقَالَتْ قُرَيْشٌ: نَزَيْدٌ فِي سَمَكِهَا، فَبَنَوْهَا.

فَلَمَّا بَلَغَ الْبِنَاءُ^٣ إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، تَشَاجَرَتْ^٤ قُرَيْشٌ فِي وَضْعِهِ، فَقَالَ كُلُّ
قَبِيلَةٍ: نَحْنُ أَوْلَى بِهِ^٥ نَحْنُ^٦ نَضَعُهُ، فَلَمَّا كَثُرَ بَيْنَهُمْ، تَرَاضَوْا بِقَضَاءٍ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ بَابِ
بَنِي شَيْبَةَ، فَطَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: هَذَا الْأَمِينُ قَدْ جَاءَ فَحَكَمُوهُ، فَبَسَطَ رِدَاءَهُ
وَ قَالَ^٨ بَعْضُهُمْ: كِسَاءُ طَارُونِي^٩ كَانَ لَهُ - وَ وَضَعَ الْحَجَرَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَأْتِي مِنْ كُلِّ
رَنْجٍ^{١٠} مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ، فَكَانُوا: عُثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ^{١١} وَ الْأَسْوَدُ بْنُ الْمُطَلِّبِ^{١٢}
مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى، وَ أَبُو^{١٣} حَذِيفَةَ بْنُ الْمُغِيرَةِ^{١٤} مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ، وَ قَيْسُ بْنُ
عَدِيٍّ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، فَزَعَمُوهُ، وَ وَضَعَهُ^{١٥} النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَدْ كَانَ بَعَثَ مَلِكَ الرُّومِ بِسَفِينَةٍ فِيهَا سُقُوفٌ^{١٦} وَ آلَاتٌ وَ خَشَبٌ وَ قَوْمٌ مِنَ الْفَعْلَةِ

١. في المرأة: «قوله ﷺ: الطول، مرفوع بالابتداء، واللام للعهد، فهو مكان العائد، أي طوله، والجملة خبر كان».
٢. «السماك»: السقف. وسماك البيت: سقفه. وقيل: هو من أعلى البيت إلى أسفله. والسماك: القامة من كل شيء بعيد طويل السمك. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٢؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٤ (سمك).
٣. في «بخ، بف» والوافي: «البنيان».
٤. في «بف»: «وتشاجرت».
٥. في «ظ، ي» والبحار: «قال». وفي «بخ، جد»: «بث». وقالت: «في «بف»: «فقلت». وفي الوسائل: «وقالت».
٦. في «ظ، جد»: «به».
٧. في الوافي والبحار: «ونحن».
٨. في «بخ، بف»: «قال» بدون الواو.
٩. الطُّرُونُ والطَّارُونِي: ضرب من الخَرْ. وعن الليث: الطُّرُون: الخَرْ، والطَّارُونِي: ضرب منه. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٦٥؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٥٥ (طرن).
١٠. الرَنْجُ: الدار بعينها حيث كانت، والمنزل، ودار الإقامة. وزَّع القوم: محلَّتهم. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢١١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٦ (رنج).
١١. في الوسائل: «الشمس».
١٢. في «بس، بف»: «عبد المطَّلِب».
١٣. في «بس»: «وابني». وفي الوافي: «وأبا».
١٤. في «بس»: «والمغيرة» بدل «بن المغيرة».
١٥. في الوافي: «فوضعه».
١٦. «سُقُوف» أي ما يصلح للسقوف، أو قطعات أخشاب للسقف.

إِلَى الْخَبْشَةِ؛ لِيَبْنِيَ^١ لَهُ هُنَاكَ^٢ بَيْعَةً^٣، فَطَرَحَتْهَا^٤ الرِّيحُ إِلَى^٥ سَاجِلِ الشَّرِيعَةِ^٦،
فَبَطِطَحَتْ^٧، فَتَلَعَ قَرْنِشاً خَبَرَهَا^٨، فَخَرَجُوا إِلَى السَّاجِلِ، فَوَجَدُوا مَا يَضْلُجُ لِلْكَعْبَةِ^٩ مِنْ
خَشَبٍ وَزِينَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَبْتَاغُوهُ وَصَارُوا بِهِ إِلَى مَكَّةَ، فَوَافَقَ ذَرْعُ ذَلِكَ^{١٠} الْخَشَبِ
الْبِنَاءَ مَا خَلَا الْجِجَرَ^{١١}، فَلَمَّا بَنَوْهَا^{١٢} كَسَوْهَا الْوَصَائِدَ^{١٣} وَهِيَ الْأَزْدِيَّةُ^{١٤}.

١. في الوافي: «لبنى».

٢. في «بس»: «تبعه». والبيعة بالكسر: كنيسة النصارى. وقيل: كنيسة اليهود. والجمع: يتبع. راجع: لسان

العرب، ج ٨، ص ٢٦ (بيع).

٣. في «بف» والوافي: «+ الساحل».

٤. «الشريعة»: شُرْعَةُ الماء، وهي مورد الشاربة التي تُشْرَعُهَا الناس، فيشربون منها ويستقون، وربما شَرَعُوها دوابهم حتى تُشْرَعُها وتشرب منها، والعرب لا تستهيا شريعة حتى يكون الماء عِدْلاً لا انقطاع له، ويكون ظاهراً مُعَيَّناً لا يسقى بالزُّشَاء. والمراد بها هنا البحر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٣٦؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٥ (شرع).

٥. في «بف» والوافي: «فبطحت». وفي «بططحت»، أي انقلبت على وجهه. وقال العلامة المجلسي: «أي استقرت في الطين». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٤ (بطح).

٦. في «ط»: «خبره».

٧. في «ط»: «خبره».

٨. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والبحار: «ذلك ذرع».

٩. في الوافي: «ما خلا الحجر، بكسر الحاء وسكون الجيم». وفي «مراجعة العقول»، ج ١٧، ص ٥٩: «وقوله: ذرع ذلك الخشب، بدل من قوله: ذلك، والبناء مفعول وافق، أي وافق ذرع الأخشاب المعدة للسقف عرض البناء إلا الخجر الملتصق على ظاهر الكعبة للتسوية؛ لئلا تظهر أطراف الأخشاب من ظاهر البيت. ويمكن أن يقرأ: الجِجَرَ - بالكسر - لبيان أن الحجر لم يكن داخلًا في البيت».

١٠. في «بف»، بث، جن: «بنوه».

١١. في حاشية «بث» والبحار: «الوصائل». وفي «مراجعة العقول»: «الوصائد»، هي ثياب حمراء مخططة بمانية، ومنه الحديث: «إن أول من كسا الكعبة كسوة كاملة تبع، كساها الأنطاغ، ثم كساها الوصائل، أي حبر اليمن. كذا في النهاية، وفي أكثر نسخ هذا الكتاب: الوصائد، بالدال المهملة، وكأنه تصحيف، وإلا فيمكن أن يكون من الوَصْد محزكة، وهو - كما قال في القاموس - النسيج». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٥، ص ١٩٢ (وصل)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٩ (وصد).

١٢. على الشرائع، ص ٤٤٩، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢١٢٠، من دون الإسناد

٦٧٦٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

سِرْحَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله سَاهَمَ قُرَيْشًا فِي بِنَاءِ الْبَيْتِ ، فَصَارَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ بَابِ الْكَعْبَةِ إِلَى النِّصْفِ^١ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^٢ .

٢١٩/٤

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : «كَانَ لِبَنِي هَاشِمٍ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ^٣ .
٦٧٦٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤ وَغَيْرُهُ رَفَعُوهُ ، قَالَ :

كَانَ^٥ فِي الْكَعْبَةِ^٦ غَزَالَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَخَمْسَةُ أَسْيَافٍ ، فَلَمَّا غَلَبَتْ خُرَاعُهُ^٧ جُزْهُمُ^٨ عَلَى الْحَرَمِ^٩ ، أُلْقَتْ جُزْهُمُ الْأَسْيَافِ وَالْغَزَالَيْنِ^{١٠} فِي بُئْرِ زَمْزَمَ ، وَالْقَوْا فِيهَا

«إلى المعصوم عليه السلام ، وفيهما إلى قوله : «فدخلها فانصدعت» . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٨ ، ح ١١٥٠١ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٤ ، ح ٢١٤ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٧ ، ج ٨ .

١ . في المرأة : «قوله عليه السلام : إلى النصف ، أي إلى منتصف الضلع الذي بين اليماني والحجر ، ولا يخفى أنها تنافي الرواية الأخرى إلا أن يقال : إنهم كانوا أشركوا عليه السلام مع بني هاشم في هذا الضلع ، وخصوه بالنصف من الضلع الآخر ، فجعل بنو هاشم له عليه السلام ما بين الحجر والباب .

٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، ح ٢٣٢٣ ، معلقاً عن البرنطي ، عن داود بن سرحان . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٩ ، ح ١١٥٠٢ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٦ ، ح ١٧٥٩٠ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٩ ، ح ٩ .

٣ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ ، ح ٢٣٢٤ ، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٩ ، ح ١١٥٠٣ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٦ ، ح ١٧٥٩١ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٩ ، ذيل ح ٩ .

٤ . في «ي ، بث ، ي ، يخ ، بف» : «عن أبيه» .

٥ . في «يخ ، بف» والوافي : «كانت» .

٦ . في «ظ» : «الحرم» .

٧ . «خزاعة» : حي من الأزد ، سموا ذلك لأن الأزد خرجت من مكة لتتفرق في البلاد ، تخلقت عنهم خزاعة وأقامت بها : من الخزع بمعنى التخلف . أو لتفرقهم بمكة : من التخرع بمعنى التفرق . وقيل غير ذلك . راجع : الصحيح ، ج ٣ ، ص ١٢٠٣ : النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٨ : لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٧٠ (خزع) .

٨ . «جُزْهُمُ» : حي من اليمن ، وهم أمصار إسماعيل عليه السلام ، نزلوا بمكة وتزوج عليه السلام فيهم ، فعمصوا الله وألحدوا في الحرم ، فأبادهم الله . راجع : ترتيب كتاب العيين ، ج ١ ، ص ٢٨٥ : الصحيح ، ج ٥ ، ص ١٨٨٦ (جرهم) .

٩ . في «ظ» : «على الحرم» .
١٠ . في «بث ، يخ ، بف» والوافي : «الغزاليين والأسياف» .

السَّجَّارَةَ وَطَمَّوْهَا^١، وَعَمَّوْا أَثَرَهَا^٢، فَلَمَّا غَلَبَ^٣ قُصَيٌّ عَلَى خُرَاعَةَ، لَمْ يَغْرِفُوا مَوْضِعَ زَمْزَمَ، وَعَمِيَ عَلَيْهِمْ مَوْضِعُهَا^٤، فَلَمَّا غَلَبَ^٥ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَ يُفْرَشُ لَهُ فِي فِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يُفْرَشُ لِأَحَدٍ هُنَاكَ غَيْرُهُ، فَبَيْنَمَا^٦ هُوَ نَائِمٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَرَأَى فِي مَنَامِهِ أَتَاهُ آبُ، فَقَالَ لَهُ: اخْفِزْ بَرَّةَ^٧، قَالَ: وَمَا بَرَّةُ؟^٨ ثُمَّ أَتَاهُ^٩ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، فَقَالَ^{١٠}: اخْفِزْ الْمَصُونَةَ^{١١}، قَالَ^{١٢}: اخْفِزْ^{١٣} طَيِّبَةً^{١٤}، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالَ: اخْفِزِ الْمَصُونَةَ^{١٥}، قَالَ^{١٦}: وَمَا الْمَصُونَةُ؟^{١٧} ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ، فَقَالَ: اخْفِزْ زَمْزَمَ، لَا تُنْزَحْ^{١٨}.

١. «طمَّوها» أي دفنوها وسوّوها واستأصلوها وغطّوها، يقال: طممت البئر وغيرها بالتراب طمّاً، من باب قتل: ملأناها حتى استوت مع الأرض. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٣٩ (طمم).
٢. «عمَّوا أثرها» أي أخفوها؛ من التعمية، وهو الإخفاء والتليس، وأن تعمي على الإنسان شيئاً، فتلثسه عليه تليساً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٠ (عمم).
٣. في «ظ، بس، والبحار: غلبت».
٤. «قُصَيٌّ» مصغراً: اسم رجل، وقصيّ بن كلاب هو الذي أخرج خُرَاعَةَ من الحرم وولي البيت وغلب عليه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٤٢ (قصا).
٥. في «بخ، بف، والوافي: موضعه».
٦. في «ظ» وحاشية «بث» والوافي: «بلغ».
٧. في «ظ، بس، جده» والوافي: «فبيننا».
٨. «بَرَّةٌ»: اسم عَلمٍ بمعنى البَرِّ، معرفة، فلذلك لم يصرف؛ لأنّه اجتمع فيه التعريف والتأنيث، وسُمّي البئر بَرَّةً لكثرة منافعها وسعة ما فيها. راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢ (بدر).
٩. في «بث، بخ، بف»: «فقال».
١٠. في «جده»: «قال: وما بَرَّة».
١١. في «بخ، بف، +: وأت».
١٢. في «بخ» وحاشية «بث»: «+ وله».
١٣. في «بف»: «+: وحفر».
١٤. «طَيِّبَةٌ»: اسم زمزم. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩٤ (طبيب).
١٥. في المرأة والبحار: «المصنونة». في «بث، بف، والوافي: «فقال».
١٦. في «بث، بف، والوافي: «فقال».
١٧. في «جده»: «قال: وما المصنونة». وفي البحار: «وما المصنونة».
١٨. في «ظ، ي، بخ، جده»: «ولا تبرح». وفي «بخ»: «ولا تنزع».

وَلَا تَذْمُ^١، تَسْقِي^٢ الْحَجَجِ^٣ الْأَعْظَمَ، عِنْدَ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ^٤، عِنْدَ قَرْيَةِ النَّمْلِ^٥، وَكَانَ عِنْدَ زَمْزَمَ حَجَرٍ يَخْرُجُ مِنْهُ النَّمْلُ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْغُرَابُ^٦ الْأَعْصَمُ^٧، فِي كُلِّ يَوْمٍ يَلْتَقِطُ النَّمْلَ.

فَلَمَّا رَأَى^٨ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ هَذَا، عَرَفَ مَوْضِعَ زَمْزَمَ، فَقَالَ^٩ لِقَرْيَشٍ: إِنِّي أُمِرْتُ^{١٠} فِي أَرْبَعِ لَيَالٍ فِي^{١١} حَفْرِ زَمْزَمَ وَهِيَ^{١٢} مَأْتَرْتَنَا^{١٣} وَعِزُّنَا، فَهَلُمُّوا^{١٤} نَحْفِزْهَا^{١٥}، فَلَمْ يَجِيبُوهُ^{١٦} إِلَى ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ يَحْفِزُهَا^{١٧} هُوَ بِنَفْسِهِ^{١٨}، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْخَارِثُ،

١. في «بخ»: «ولا تدم». والعلان مجهولان على ما يظهر من كلام ابن الأثير والعلامة الفيص، حيث قال ابن الأثير في النهاية، ج ٢، ص ١٦٩ (ذمم): «وفيه: أرى عبد المطلب في منامه: احفر زمزم لا تنرف ولا تدم، أي لا تُعَاب، أو لا تُلغى مذمومة، من قولك: أذممته، إذا وجدته مذموماً. وقيل: لا يوجد ماؤها قليلاً، من قولهم: بئر دُمَّةٌ، إذا كانت قليلة الماء». وقال العلامة الفيص في الوافي: «لا تنرح، أي لا ينفد ماؤها بالترح، ولا تدم، كأنه بالمعجمة من الذم الذي يقابل المدح». وظاهر المرأة أيضاً كذلك؛ حيث نقل ما نقلناه عن ابن الأثير.

٢. في «ظ، بث، بح، بخ، جد، والبحار: «لسقي».

٣. في «ى»: «الحجاج». و«الحجيج»: الحجاج، جمع الحاج، كما يقال للفراسة: غزى، وللعادين على أقدامهم: عدى. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٦ (حجج).

٤. في «جن»: «الأعظم». و«الغراب الأعصم»: الذي في جناحه أو في أحد جناحيه ريشة بيضاء؛ لأنَّ جناح الطائر بمنزلة ليله، أو هو الأبيض، أو هو الأبيض الجناحين، أو هو الأبيض الرجلين؛ من الغُصمة، وهو البياض يكون في يدي الفرس والطبي والوعيل. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٨٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٥ (عصم).

٦. في «بث، بف، والوافي: «غراب».

٧. في «بث، بف، والوافي: «أعصم». وفي «جن»: «الأعظم».

٨. في حاشية «بث»: «عرف».

٩. في «ظ، جد»: «وقال».

١٠. في «ى، بخ، والوافي: «قد عبرت». وفي «بث، بس، بف، جن، والبحار: «عبرت». وفي «بخ»: «عبرت».

١١. في الوافي عن بعض النسخ: «من».

١٣. المأثرة - بفتح الثاء وضمة -: المَكْرُومَةُ التي تُؤَثِّرُ عنها، أي تُروى وتذكر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ لسان

العرب، ج ١٢، ص ٤٠٥ (أثر).

١٦. في «بس»: «ولم يجيبوه».

١٥. في «بس»: «بحفرها».

١٨. في «بس»: «هو بنفسه يحفرها».

١٧. في «بث، بخ»: «بحفرها».

وَكَانَ يُعِينُهُ عَلَى الْحَفْرِ، فَلَمَّا صَعَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، تَقَدَّمَ إِلَى بَابِ الْكَفْبَةِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ
وَدَعَا^١ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَذَرَ لَهُ^٢ أَنْ يَرْزُقَهُ^٣ عَشْرَ^٤ بَنِينَ^٥، يَنْحَرُ أَحَبَّهُمْ إِلَيْهِ تَقَرُّبًا إِلَى
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا حَفَرَ وَبَلَغَ الطَّوِيَّ^٦ طَوِيَّ إِسْمَاعِيلَ، وَ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْمَاءِ،
كَثُرَ وَكَثُرَتْ قُرْنِشٌ، وَقَالُوا^٧: يَا أَبَا الْخَارِثِ، هَذِهِ^٨ مَأْتُرَتُنَا، وَلَنَا فِيهَا نَصِيبٌ، قَالَ^٩ لَهُمْ: ٢٢٠ / ٤
لَمْ تَعِينُونِي عَلَى حَفْرِهَا، هِيَ لِي وَلِوُلْدِي إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ.^{١٠}

٦٦٦٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا إِزَاهِيمَ^{١١} يَقُولُ: «لَمَّا اخْتَفَرَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ زَمْزَمَ، وَانْتَهَى^{١٢} إِلَى قَعْرِهَا،
خَرَجَتْ عَلَيْهِ مِنْ إِحْدَى^{١٣} جَوَانِبِ الْبُئْرِ زَائِحَةٌ مُنْتَبِئَةٌ أَفْظَعَتْهُ^{١٤}، فَأَبَى أَنْ يَنْثَنِي^{١٥}،
وَخَرَجَ ابْنُهُ الْخَارِثُ عَنْهُ، ثُمَّ حَفَرَ حَتَّى أَمْعَنَ^{١٦}، فَوَجَدَ فِي قَعْرِهَا عَيْنًا

١. في «جن»: «إلى». ٢. في «ي»: «بث، يخ، بس، بف» والوافي: «والله».

٣. في «ي»: «بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي: «عشرة».

٤. في «ي»: «- وأن». ٥. في «ظ»: «بث، بس، جد»: «- وأن».

٦. «الطوي»: البشر المطوية - أي المبتة - بالحجارة، مذكر، فإن آت فعله المعنى، كما يذكر البشر على المعنى
بإرادة القلب. والطوي في الأصل صفة، فعيل بمعنى مفعول، فلذلك جمعه على الأطواء، كشراف
وأشراف، ويقيم وأيتام، وإن كان انتقل إلى باب الاسم. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٦؛ لسان العرب، ج ١٥،
ص ١٩ (طوا). ٧. في البحار: «فقالوا».

٨. في «يخ، بف»: «هذه». ٩. في «ي»: «بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي: «فقال».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٧٣، ح ١١٥٢٠؛ البحار، ج ١٥، ص ١٦٣، ح ٩٥.

١١. في «بث، يخ، بف» والوافي: «فانتهى». ١٢. في البحار: «أحد».

١٣. في «ي»: «- أفظعته». وفي حاشية «ظ»: «أفرعته». و«أفظعته»، أي حالته؛ يقال: أفظعني الأمر، أي هالني
وأوقعني في أمر شديد. وفي الوافي: «أفظعته»، أي اشتدت شناعتها عليه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢،
ص ١٠٠٢، تاج العروس، ج ٥، ص ٤٥٤ (فظع).

١٤. في «ظ»: «وأن يتثنى». وقوله: «وأن يتثنى» أي ينصرف ويرجع وينعطف للخروج ويترك الحفر. راجع:

الصالح، ج ٦، ص ٢٢٩٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (ثنى).

١٥. «أمعن» أي بالغ؛ يقال: أمعن الغرش إمعاناً، إذا تباعد في عدوه. ومنه قيل: أمعن في الطلب، إذا بالغ في

تَخْرُجُ^١ عَلَيْهِ بِرَائِحَةِ الْمِسْكِ، ثُمَّ اخْتَفَرَ، فَلَمْ يَخْفِزْ إِلَّا ذِرَاعاً حَتَّى تَجَلَّاهُ النَّوْمُ^٢، فَرَأَى رَجُلًا طَوِيلَ النَّبَاعِ^٣، حَسَنَ الشَّعْرِ، جَمِيلَ الْوَجْهِ، جَيَّدَ الثَّوْبِ، طَيِّبَ الرَّائِحَةِ وَهُوَ يَقُولُ: اخْفِزْ تَغْنَمَ، وَجِدْهُ تَسْلَمَ، وَ لَا تَذْخِرْهَا^٤ لِمَقْسَمِ^٥، الْأَسْيَافِ لِغَيْرِكَ، وَالْبِئْزُ^٦ لَكَ، أَنْتَ أَغْظَمُ الْعَرَبِ قَدْرًا، وَ مِنْكَ يَخْرُجُ نَبِيُّهَا وَ وَلِيُّهَا وَ الْأَسْبَاطُ^٧ الثَّجْبَاءُ^٨ الْحُكَمَاءُ^٩ الْعُلَمَاءُ الْبُصْرَاءُ، وَ السُّيُوفُ لَهُمْ، وَ لَيْسُوا الْيَوْمَ مِنْكَ، وَ لَا لَكَ، وَ لَكِنْ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي^{١٠} مِنْكَ، بِهِمْ يُبَيِّزُ^{١١} اللَّهُ^{١٢} الْأَرْضَ، وَ يَخْرِجُ^{١٣} الشَّيَاطِينَ مِنْ أَقْطَارِهَا، وَ يُذِلُّهَا فِي^{١٤} عِزِّهَا، وَ يَهْلِكُهَا بَعْدَ قُوَّتِهَا، وَ يَذِلُّ الْأَوْتَانَ، وَ يَقْتُلُ عِبَادَهَا حَيْثُ كَانُوا، ثُمَّ

ج. الاستقصاء وجد في الطلب. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٩؛ المصباح المنير، ص ٥٧٦ (معن).

١. في «بث، بخ، بف»: «يخرج».

٢. «تجلّاه النوم» أي غطّاه وغشّاه وغلّب عليه، وأصله: تجلّني، فأبدلت إحدى اللامات ألفاً، مثل تظنّي وتمطّي في تظننّ وتمطّط. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٩١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٥٣ (جلا).

٣. «طويل الباع» أي طويل الجسم. والثبوع والباع سواء، وهو قدر مدّ اليدين وما بينهما من البدن. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٢ (بوع).

٤. في «بخ، بس، جن» والبحار: - «وهو».

٥. في المرأة: «جد، من الجود، أو من الجدّ، والأوّل أنسب بترك الذخيرة».

٦. في «بف» بالتاء والياء معاً. وفي البحار: «ولا تذخرها».

٧. في الوافي: «ولا تذخرها للمقسم، الضمير راجع إلى الغنيمة المدلول عليها بكلمة تغنم، والمقسم بفتح الميم بمعنى القسمة؛ يعني لا تجعلها ذخيرة لأن تقسم بعدك».

٨. في المرأة والبحار: «والثبر».

٩. قال الجوهري: «البيسط: واحد الأسباط، وهم ولد الولد. والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب». وقال ابن الأثير: «قيل: الأسباط خاصّة الأولاد. وقيل: أولاد الأولاد. وقيل: أولاد البنات». راجع: المصباح، ج ٣، ص ١١٢٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٤ (سبط).

١٠. في جميع النسخ التي قبلت والبحار: «والنجباء»، لكن الظاهر بملاحظة سياق الخبر صحّة ما ورد في المطبوع والوافي.

١١. في «بف»: «والحكماء».

١٢. في «بف»: «يبين».

١٣. في حاشية «بث»: «الباقي».

١٤. في «بث، بخ، بس»: «والله».

١٥. في «ظ، بس»: «وتخرج».

١٦. في «بخ، بس، بف» وحاشية «ظ، جد» والوافي: «بعد».

يَبْقَى بَعْدَهُ نَسْلٌ مِنْ نَسْلِكَ هُوَ أَخُوهُ وَ زَيْرُهُ ، وَ دُونَهُ فِي السَّنِّ ، وَ قَدْ كَانَ الْقَادِرُ عَلَى الْأَوْتَانِ لَا يَغْصِيهِ حَزْفًا^١ ، وَ لَا يَكْتُمُهُ شَيْئًا ، وَ يَشَاوِرُهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ هَجَمٌ^٢ عَلَيْهِ .

وَ اسْتَغْنَى عَنْهَا^٣ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ، فَوَجَدَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ سَيِّفًا مُسْنَدَةً إِلَى جَنْبِهِ^٤ ، فَأَخَذَهَا ، وَ أَرَادَ أَنْ يَبِثَّ^٥ ، فَقَالَ : وَ كَيْفَ^٦ وَ لَمْ أَبْلُغِ الْمَاءَ ، ثُمَّ حَفَرَ ، فَلَمْ يَخْفِزْ^٧ شَيْئًا^٨ حَتَّى بَدَأَ لَهُ قَرْنُ الْغَزَالِ^٩ وَ رَأْسُهُ ، فَاسْتَخْرَجَهُ وَ فِيهِ طَبِيعٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيَّ وَ لِيِ اللَّهِ ، فَلَانَ خَلِيفَةُ اللَّهِ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقُلْتُ^{١٠} : فَلَانَ مَتَى كَانَ ؟ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؟ قَالَ^{١١} : لَمْ يَجِئْ بَعْدُ ، وَ لَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْ أَشْرَاطِهِ^{١٢} .

فَخَرَجَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ، وَ قَدْ اسْتَخْرَجَ الْمَاءَ ، وَ أَذْرَكَ وَ هُوَ يَضَعْدُ ، فَإِذَا أَسْوَدَ لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ يَسْبِقُهُ^{١٣} بِدَارًا^{١٤} إِلَى فَوْقَ ، فَضَرَبَهُ ، فَقَطَعَ أَكْثَرَ ذَنْبِهِ ، ثُمَّ طَلَبَهُ فَفَاتَهُ ،

١ . في «بف» وحاشية «بث» : «خوفًا» . ٢ . في البحار : «حجم» .

٣ . في الوافي : «استعيا» ، من العي ، أي عجز وضعف عن البثر وحفرها . وفي المرأة : «لعله من قولهم : عيي ، إذا لم يهتد لوجهه ، وأعيى الرجل في الشيء» وأعيى عليه الأمر ، والمعنى : أنه تحير في الأمر ، ولم يدر معنى ما رأى في منامه ، أو ضعف وعجز عن البثر وحفرها . وفي بعض النسخ بالغين المعجمة والباء الموحدة ، من قولهم : غبي عليه الشيء : إذا لم يعرفه ، وهو قريب من الأول . وراجع أيضاً : لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ١١١ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧٢٥ (عي) . ٤ . في «بف» : «جنيبه» .

٥ . في «ظ» ، ي ، بخ ، بس ، جن ، والوافي : «أن يثب» . والبث : نشر الخبر وإظهاره . قال العلامة المجلسي : «أي ينشر ويذكر خبر الرؤيا فكتمه ، أو يفترق السيوف على الناس فأخبره» . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٩٥ (بث) . ٦ . في «بف» : «فكيف» .

٧ . في «ظ» وحاشية «جد» : «وإلا يسيراً» . ٨ . في «بس» : «فلم يحفر بئراً إلا يسيراً» بدل «شبراً» .

٩ . في «بف» : «الغزاة» .

١٠ . في الوافي : «فسألته فقلت» ، من كلام الراوي ، وفلان في الموضوعين كناية عن المهدي صلوات الله عليه . ١١ . في «ظ» ، جد ، فقال .

١٢ . الأشرط : جمع الشَّرْط ، بالتحريك بمعنى العلامة . الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٣٦ (شرط) .

١٣ . في الوافي : «في بعض النسخ : فسبقه ؛ يعني عبد المطلب» .

١٤ . «بداراً» أي سرعة ، يقال : بدر إلى الشيء بُدوراً ، وبادر إليه مبادرة وبداراً ، من باب قعد وقاتل ، أي أسرع . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٨٦ ؛ المصباح المنير ، ص ٣٨ (بدر) .

٢٢١/٤ وَ فُلَانٌ قَاتِلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَمِنْ رَأْيِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يُبْطِلَ الرُّوْيَا^١ الَّتِي رَأَاهَا^٢ فِي الْبُئْرِ، وَ يَضْرِبَ السُّيُوفَ صَفَانِحَ الْبَيْتِ^٣، فَأَتَاهُ اللَّهُ بِالنُّومِ، فَعَشِيَهُ وَ هُوَ فِي حِجْرِ الْكَعْبَةِ، فَرَأَى ذَلِكَ الرَّجُلَ بِعَيْنَيْهِ وَ هُوَ يَقُولُ: يَا شَيْبَةَ الْحَمْدِ^٤، أَحْمَدُ رَبِّكَ؛ فَإِنَّهُ سَيَجْعَلُكَ لِسَانَ الْأَرْضِ^٥، وَ يَتْبَعَكَ^٦ قَرْنِشٌ خَوْفًا وَ رَهْبَةً وَ طَمَعًا، ضَعِ السُّيُوفَ فِي مَوَاضِعِهَا؛ وَ اسْتَيْقِظْ^٧ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، فَأَجَابَهُ^٨ أَنَّهُ^٩ يَأْتِيَنِي فِي النَّوْمِ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْ رَبِّي، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَ إِنْ يَكُنْ^{١٠} مِنْ شَيْطَانٍ^{١١}، فَأُطْنَهُ^{١٢} مَقْطُوعَ^{١٣} الذَّنْبِ، فَلَمْ يَزْ شَيْئًا، وَ لَمْ يَسْمَعْ كَلَامًا.

١. في الوافي: «باطل الرويا أن يجعلها كأن لم يكن يراها».

٢. في «جد»: «يراه».

٣. في «ظ»، بث، يخ، بس، بف، والوافي والبحار: «للبيت». وفي الوافي: «كأن المراد بضرب السيوف صفائح للبيت جعلها ألواحاً عليه أو لبابه، فإن صفائح الباب ألواح». وفي المرأة: «قوله»: «ويضرب السيوف صفائح البيت، أي يلمصها بباب البيت، فتكون صفائح لها، أو يبيعها ويصنع من ثمنها صفائح البيت. وفي بعض النسخ: «مفاتيح البيت، فيحتمل أن يكون المراد أن يجاهد المشركين، فيستولي عليهم، ويخلص البيت من أيديهم».

٤. في الوافي: «شبية الحمد: اسم لعبد المطلب. قيل: سمي به لأنه لما تولد كان على وجهه شعور بيض، فسُمي لذلك بشبية، ثم لما بلغ الرشد والكمال اتصف بمحامد الشيم والخصال، فاشتهر بشبية الحمد». وقيل: لأنه ولد وفي رأسه شبية ظاهر في ذوابنيه. وقيل: سمي شبية لأنه ولد وفي رأسه شعرة بيضاء. راجع: عمدة الطالب، ص ٢٣؛ الإقناع، ج ١، ص ٨؛ البحار، ج ١٥، ص ١٠٤.

٥. في الوافي: «سيعلمك لسان الأرض، أي لسان أهلها تتكلم عنهم، كناية عن رئاسته، كما يفسره ما بعده».

٦. في «ظ»، ي، بث، بف، جد: «وتتبعك».

٧. في «بث»، يخ، بس، بف، جد، والوافي والبحار: «فاستيقظ».

٨. في الوافي: «فأجابه، سماء جواباً لوقوعه في مقابلة كلامه». وفي المرأة: «قوله»: «فأجابه، أي أجاب عبد المطلب الرجل الذي كلمه في المنام».

٩. في «بث»، بف: «آتي». وفي «يح»: «أن». وفي الوافي: «آتى».

١٠. في «جد»: «يك».

١١. في «ظ»، بس: «الشيطان».

١٣. في حاشية «جد»: «مقطع».

١٢. في «بس»: «فهو».

فَلَمَّا أَنْ كَانَ اللَّيْلُ ، أَتَاهُ فِي مَتَامِهِ بَعْدَةٌ مِنْ رِجَالٍ وَ صِبْيَانٍ ، فَقَالُوا لَهُ : نَحْنُ أَنْبَاءُ
وَلَدِكَ ، وَ نَحْنُ مِنْ سُكَّانِ السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، السُّيُوفُ لَيْسَتْ لَكَ ، تَزَوَّجْ فِي مَخْرُومٍ تَقْوُ^١ ،
وَ اضْرِبْ بَعْدُ^٢ فِي بَطُونِ الْعَرَبِ^٣ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَالٌ ، فَلَكَ حَسَبٌ ، فَادْفَعْ هَذِهِ
الثَّلَاثَةَ عَشَرَ^٤ سَيْفًا إِلَى وَلَدِ الْمَخْرُومِيَّةِ ، وَ لَا يُبَانَ لَكَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا ، وَ سَيَفُ لَكَ^٥ مِنْهَا ،
وَاجِدْ سَيَقَعُ^٦ مِنْ يَدِكَ ، فَلَا تَجِدْ^٧ لَهُ أَثَرًا إِلَّا أَنْ يَسْتَجِنَّهُ^٨ جَبَلٌ كَذَا وَ كَذَا ، فَيَكُونُ مِنْ
أَشْرَاطِ قَائِمِ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ .
فَانْتَبَهَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ، وَ انْطَلَقَ^٩ وَ السُّيُوفُ^{١٠} عَلَى رَقَبَتِهِ ، فَاتَى^{١١} نَاحِيَةَ مِنْ
نَوَاحِي مَكَّةَ ، فَقَعَدَ^{١٢} مِنْهَا سَيْفًا كَانَ أَرْقَاهَا^{١٣} عِنْدَهُ ، فَيُظْهِرُ^{١٤} مِنْ ثَمَ^{١٥} .

١ . هكذا في «بخ» والوافي . وفي المطبوع والبحار : «تقوى» .

٢ . في «بخ» : - «بعد» .

٣ . في الوافي : «كَأَنَّ الْمَرَادَ : ثُمَّ أَخْطَبَ بَعْدَ كِرَامِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ أَيْتَهَا شَتَّى ؛ يَعْنِي لَا بَدَلَكَ مِنَ التَّزْوِيجِ فِي بَنِي
مَخْرُومٍ ، وَأَمَّا فِي سَائِرِ الْقِبَائِلِ فَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ، وَذَلِكَ لَوْجُودِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مِنْ
الْمَخْرُومِيَّةِ ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ وَالدَّ النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْمُهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرِ بْنِ عَمْرَانَ بْنِ مَخْرُومٍ . وَفِي
الْمَرَأَةِ : ... وَبِحَسَبِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ : جَاهِدَ بَطُونَ الْعَرَبِ وَقَاتِلَهُمْ ، وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ .

٤ . في البحار : «عشرة» .

٥ . في «بف» والوافي : - «لك» .

٦ . في «بث» : «يقع» .

٧ . في «ظ» ، جَدَ ، فَأَنْ تَسْجِنَهُ . وَفِي «ي» وَالْوَافِي : «أَنْ تَسْجِنَهُ» . وَفِي «ب» ، بَسَ ، جَنَ : «أَنْ تَسْجِنَهُ» . وَفِي

الْمَرَأَةِ عَنْ بَعْضِ النُّسخ : «أَنْ يَسْجِنَهُ» . وَالاسْتِجْنَانُ فِي اللُّغَةِ : الْإِسْتَارُ وَالْإِسْطَارَابُ ، أَيْ طَلَبُ الطَّرَبِ وَاللَّهْوِ .

٨ . فِي الشُّرُوحِ : هُوَ السَّرُّ وَالْإِخْفَاءُ ؛ يَعْنِي إِلَّا أَنْ يَخْفِيهِ وَيَسْتَرَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقَعَ فِي يَدِكَ . رَاجِعُ : الصَّحَاحُ ، ج ٥ ،

ص ٢٠٩٥ ؛ لِسَانُ الْعَرَبِ ، ج ١٣ ، ص ٩٣ - ٩٤ (جَنَن) .

٩ . فِي «بث» ، بَخَ ، بَسَ ، بَفَ : «فَانْطَلَقَ» .

١٠ . فِي «ي» : «السُّيُوفُ» بِدُونِ الْوَافِي .

١١ . فِي «بف» وَالْوَافِي : «وَأَتَى» .

١٢ . فِي «ي» : «تَقَعَدَ» .

١٣ . فِي «بث» : «أَدْقَاهَا» .

١٤ . فِي «ظ» ، يَ ، بَثَ ، بَخَ ، بَسَ ، جَدَ ، جَنَ : «فَنَظَرَ» .

١٥ . فِي الْوَافِي : «ثُمَّ» . وَفِي الْمَرَأَةِ : «قَوْلُهُ ﷺ : فَيُظْهِرُ مِنْ ثَمَ ، أَيْ يُظْهِرُ فِي زَمَنِ الْقَائِمِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي

فَقَدَّ فِيهِ ، أَوْ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ كُلُّ سَيْفٍ لِمَعْصُومٍ وَكَانَ بَعْدَهُمْ ، وَسَيْفُ الْقَائِمِ ﷺ أَخْفَاهُ اللَّهُ

فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِيُظْهِرَ لَهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ .

ثُمَّ دَخَلَ مَعْتَمِراً وَ طَافَ بِهَا - عَلَى رَقَبَتَيْهِ وَ الْغَزَالَيْنِ - أَحَدًا وَ عِشْرِينَ^١ طَوَافًا،
وَ قُرَيْشٌ تَنْظُرُ إِلَيْهِ وَ هُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَدِّقْ وَغَدَاكَ، فَأُثْبِتَ^٢ لِي قَوْلِي، وَ انْشُرْ ذِكْرِي،
وَ شُدَّ عَضْدِي، وَ كَانَ هَذَا تَرْدَادَ كَلَامِهِ، وَ مَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ^٣ بَعْدَ رُؤْيَاةِ فِي الْبَيْتِ^٤
بِئَنِيَّةٍ^٥ شِغْرِ حَتَّى مَاتَ، وَ لَكِنْ^٦ قَدْ اِزْتَجَرَ عَلَى بَنِيهِ^٧ يَوْمَ أَرَادَ نَحْرَ عَبْدِ اللَّهِ، فَدَفَعَ
الْأَسْيَافَ جَمِيعَهَا^٨ إِلَى بَنِي الْمَخْزُومِيَّةِ: إِلَى الزُّبَيْرِ، وَ إِلَى أَبِي طَالِبٍ، وَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ،
فَصَارَ لِأَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَسْيَافٍ: سَيْفٌ لِأَبِي طَالِبٍ، وَ سَيْفٌ لِعَلِيٍّ، وَ سَيْفٌ
لِجَعْفَرٍ، وَ سَيْفٌ لَطَالِبٍ، وَ كَانَ لِلزُّبَيْرِ سَيْفَانِ، وَ كَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ سَيْفَانِ، ثُمَّ عَادَتْ
فَصَارَتْ^٩ لِعَلِيٍّ الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ اثْنَيْنِ مِنْ فَاطِمَةَ، وَ اثْنَيْنِ مِنْ أَوْلَادِهَا، فَطَاحَ^{١٠} سَيْفُ
جَعْفَرٍ^{١١} يَوْمَ أُصِيبَ، فَلَمْ يَذَرْ فِي يَدِ مَنْ وَقَعَ حَتَّى السَّاعَةِ، وَ نَحْنُ نَقُولُ: لَا يَقَعُ سَيْفُ
مِنْ أَسْيَافِنَا فِي يَدِ غَيْرِنَا إِلَّا رَجُلٌ يُعِينُ بِهِ مَعَنَا إِلَّا صَارَ فَخْمًا^{١٢}.

قَالَ^{١٣}: «وَ إِنْ مِنْهَا لَوَاحِدًا^{١٤} فِي نَاجِيَةٍ يَخْرُجُ كَمَا تَخْرُجُ^{١٥} الْحَيَّةُ، فَيَبِينُ^{١٦} مِنْهُ

١. في البحار: «إحدى عشر».
٢. في «بف»: «وُثِّتَ». وفي الوافي: «وَأُثْبِتَ».
٣. في حاشية «بح»: «بالبيت» بدل «حول البيت». وفي الوافي: «وما طاف حول البيت، كأنه أشير به إلى ما كانت العرب تفعله في الجاهلية».
٤. في «بث، بس، بف، جن»: «البيت».
٥. في «بث، بس، بف»: «بيت».
٦. في «ظ، بس، جد»: «ولكنه».
٧. في «ي، جن»: «بيته».
٨. في «ي، جن»: «جميعاً».
٩. في البحار: «فصار».
١٠. في «بف» والوافي: «وطاح».
١١. «طاح سيف جعفر»، أي سقط من يده؛ يقال: طاح الشيء، يطوح ويطيح: إذا سقط وملك. راجع: الصالح، ج ١، ص ٣٨٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤١ (طوح).
١٢. في المرأة: «وقوله ﷺ: إِلَّا صَارَ فَخْمًا، أي يسود ويبطل ولا يأتي منه شيء حتى يرجع إلينا».
١٣. في «بف» والوافي: «- قال».
١٤. في «ي»: «الواحدة». وفي «بث، بس، بف» والمرأة: «لواحد». وفي المرأة: «وقوله ﷺ: وَإِنْ مِنْهَا لَوَاحِدٌ، لَعَلَّهُ هو الذي فقد من عبد المطلب، يظهر هكذا عند ظهور القائم ﷺ ليأخذه».
١٥. في «ي، بس»: «يخرج».
١٦. في «ظ»: «فَيَبِينُ» وفي «بس»: «فَتَبِينُ». وفي «بف»: «فَيَبِينُ».

ذِرَاعٌ وَ مَا يُشَبِّهُهُ^١، فَتَبَرَّقَ لَهُ الْأَرْضُ مِرَارًا، ثُمَّ يَغِيبُ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا ذَاتُهُ حَتَّى يَجِيءَ^٢ صَاحِبُهُ، وَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ مَكَانَهُ لَسَمَّيْتُهُ^٣، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ^٤ أَنْ^٥ أُسَمِّيَهُ فَتَسْمُوهُ، فَيَنْسَبَ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ^٦،^٨

٦٧٦٦ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الْأَنْمَاطِ^٩، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

لَمَّا هَدَمَ الْحَجَّاجُ الْكُغْبَةَ، فَزَقَ النَّاسَ تُرَابَهَا، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى بَنَائِهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَبْنَوْهَا، خَرَجَتْ عَلَيْهِمْ حَيْثُ، فَمَنْعَتِ النَّاسَ الْبِنَاءَ حَتَّى هَرَبُوا^{١٠}، فَاتَّوَأ^{١١} الْحَجَّاجُ، فَأَخْبَرُوهُ^{١٢}، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَنَعَ بِنَاءَهَا، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، ثُمَّ نَشَدَ^{١٣} النَّاسَ، وَ قَالَ: أُنْشِدُ^{١٤} اللَّهَ عَبْدًا عِنْدَهُ مِمَّا ابْتَلَيْنَا بِهِ عِلْمَ لَمَّا أَخْبَرْنَا بِهِ.

قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ شَيْخٌ، فَقَالَ: إِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمٌ، فَعِنْدَ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ جَاءَ إِلَى الْكُغْبَةِ، فَأَخَذَ مِقْدَارَهَا، ثُمَّ مَضَى، فَقَالَ الْحَجَّاجُ: مَنْ هُوَ؟ قَالَ^{١٥}: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عليه السلام)، فَقَالَ: مَعْدِنٌ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا،

١. في «بخ» بـف، والرافي: «يشبهها».

٢. في «بخ» بـف، والوافي: «ولسيت».

٣. في «ى» بـخ: - «من».

٤. في «جن»: - «أن».

٥. في «ى» بـخ: - «من».

٦. في «ى» بـخ: - «من».

٧. في «ى» بـخ: - «من».

٨. في «ى» بـخ: - «من».

٩. في «ى» بـخ: - «من».

١٠. في «ى» بـخ: - «من».

١١. في «ى» بـخ: - «من».

١٢. في «ى» بـخ: - «من».

١٣. في «ى» بـخ: - «من».

١٤. في «ى» بـخ: - «من».

١٥. في «ى» بـخ: - «من».

فَاتَّاهُ فَأَخْبَرَهُ مَا^١ كَانَ مِنْ مَنَعِ اللَّهِ إِيَّاهُ^٢ الْبِنَاءَ^٣.

فَقَالَ لَهُ^٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥: «يَا حَجَّاجُ، عَمَدَتِ إِلَى بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ، فَالْقَيْتَنَةِ فِي الطَّرِيقِ، وَ انْتَهَبْتَهُ^٦ كَأَنَّكَ تَرَى أَنَّهُ تَرَاتُ لَكَ، اضْعِدِ الْمُنْبَرِ، وَ انْشُدِ النَّاسَ أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا رَدَّهُ».

قَالَ: فَفَعَلَ^٧، فَانْشَدَ^٨ النَّاسَ أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ عِنْدَهُ شَيْءٌ إِلَّا رَدَّهُ، قَالَ: فَرَدُّوهُ^٩، فَلَمَّا رَأَى جَمْعَ التُّرَابِ، أَتَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَوَضَعَ الْأَسَاسَ، وَ أَمَرَهُمْ^{١٠} أَنْ يَخْفَرُوا^{١١}، قَالَ^{١٢}: «فَتَغَيَّبَتْ^{١٣} عَنْهُمْ الْحَيَّةُ، وَ حَفَرُوا^{١٤} حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى^{١٥} مَوْضِعِ الْقَوَاعِدِ، قَالَ لَهُمْ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٦}: «تَنْحُوا» فَتَنَحَّوْا، فَدَنَا مِنْهَا، فَغَطَّاهَا بِتُوبِهِ، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ غَطَّاهَا بِالتُّرَابِ بِيدِ نَفْسِهِ، ثُمَّ دَعَا الْفَعْلَةَ، فَقَالَ: «ضَعُوا بِنَاءَكُمْ^{١٧}» فَوَضَعُوا الْبِنَاءَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ^{١٨} حِيطَانُهَا^{١٩}، أَمَرَ بِالتُّرَابِ، فَقُلِّبَ^{٢٠}.

١. في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي والبحار والعلل: «بما».

٢. في «بث، يخ، بس، بف» والوافي: «+ من».

٣. في «بف»: «بناء».

٤. في الوسائل: «- وله».

٥. في الوسائل: «وانتهبه» و«انتبهته» أي أخذته. قال الجوهرى: «النَّهْبُ: الغنيمة، والجمع: النهاب. والانتهاج: أن يأخذها من شاء». وقال ابن الأثير: «النهب: الغارة والسلب». وقال الفيومي: «الانتهاج: هو الغلبة على المال، والقهر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٣٣؛ المصباح المئير، ص ٦٢٧ (نهب).

٦. في الوافي: «فانشد».

٧. في «ظ، ي، بح، بس، جد» والوسائل والبحار: «وأنشد». وفي الوافي: «فنشد».

٨. في «بج»: «فقال: ردوه».

٩. في «بج»: «فقال: ردوه».

١٠. في حاشية «ي»: «+ موضع الأساس».

١١. في «ي»: «فتغيب».

١٢. في «ظ»: «- إلى».

١٣. في الوافي: «ورفعت».

١٤. في «بف» والوافي والبحار والعلل: «- فقلّب».

١٥. في «ظ»: «فيايكم». وفي «بج، بف» والبحار: «قال».

١٦. في «جد» والعلل: «حيطانه».

۲۲۳/۴

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٧، ح ٩٩، عن ابن سنان؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٤، ذيل الحديث الطويل ٢٢٨٢، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٨١، ح ١١٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٩، ح ١٧٦٤٠؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٨، ح ٥٧.

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْنِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَدْ أَذْرَكْتَ الْحَسِينَ عليه السلام؟

قَالَ: نَعَمْ، أَذْكَرُ وَأَنَا مَعَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَدْ دَخَلَ فِيهِ السَّيْلُ، وَالنَّاسُ يَقُومُونَ^٢ عَلَى الْمَقَامِ^١، يَخْرُجُ الْخَارِجُ يَقُولُ: قَدْ ذَهَبَ بِهِ السَّيْلُ^٣، وَيَخْرُجُ مِنْهُ^٤ الْخَارِجُ^٥ فَيَقُولُ^٦: هُوَ مَكَانُهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا فَلَانُ مَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؟^٧ فَقُلْتُ^٨: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، يَخَافُونَ أَنْ يَكُونَ السَّيْلُ قَدْ ذَهَبَ بِالْمَقَامِ، فَقَالَ: نَادِ أَنْ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ جَعَلَهُ عِلْمًا لَمْ يَكُنْ لِيَذْهَبَ بِهِ، فَاسْتَقْرُوا^٩.

وَكَانَ مَوْضِعُ الْمَقَامِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام عِنْدَ جِدَارِ الْبَيْتِ، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى حَوَّلَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مَكَّةَ، رَدَّهَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ إِلَى أَنْ وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَ النَّاسَ: مَنْ مِنْكُمْ يَعْرِفُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَقَامُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا قَدْ كُنْتُ

١. في «ظ، ي، بح، بس، جد، جن» والبحار: - «قد».

٢. في «بف»: «يتوقفون». وفي الفقيه: «يتخوفون».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: على المقام، أي يشرفون على المقام؛ لينظروا إليه فيخرج الخارج من عمارة الناس فيقول: قد ذهب به السيل، ويدخل آخر؛ لينظر فيخرج فيقول: هو بحاله، وكانا عليه السلام في المسجد».

٤. في «بح»: «ويخرج».

٥. في البحار: - «السيل».

٦. في «بف»: - «منه».

٧. في الفقيه: «يدخل الداخل» بدل «يخرج منه الخارج».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «ويقول».

٩. في البحار: + «له».

١٠. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «مكالمة الحسين عليه السلام يتم عند قوله عليه السلام: استقروا، وقوله: كان موضع المقام الذي وضعه إبراهيم، إلى آخر الحديث، من كلام زرارة، أو بعض الرواة، ذكره بالمناسبة. ويحتمل أن يكون من كلام الباقر عليه السلام. قال المراد عليه السلام: لفظ «فاستقروا» يمكن أن يكون من كلام الباقر عليه السلام، فيكون على صيغة الماضي، وأن يكون من كلام الحسين عليه السلام، فيكون على صيغة الأمر. انتهى».

أَخَذَتْ مِقْدَارَهُ بِسِنِّهِ^١، فَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ: أَتَيْتَنِي^٢ بِهِ، فَأَتَاهُ بِهِ، فَقَاسَهُ، ثُمَّ رَدَّهٗ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ^٣.

١١ - بَابُ نَادِرٍ

١٦٧٦٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الرُّفَاعِيِّ^٥ رَفَعَهُ:
أَنَّ^٦ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سُئِلَ عَنِ الْوُقُوفِ بِالْجَبَلِ^٧: لِمَ^٨ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَرَمِ^٩؟
فَقَالَ: «لِأَنَّ الْكَعْبَةَ بَيْتُهُ، وَالْحَرَمَ بَابُهُ^{١٠}، فَلَمَّا^{١١} قَصَدُوهُ وَافِدِينَ، وَقَفَهُمْ بِالْبَابِ يَتَضَرَّعُونَ».

قِيلَ لَهُ: فَالْمَشْعَرُ الْحَرَامُ لِمَ صَارَ فِي الْحَرَمِ؟
قَالَ: «لِإِنَّهُ لَمَّا أُذِنَ لَهُمْ بِالْدُخُولِ، وَقَفَهُمْ بِالْجَبَابِ^{١٢} الثَّانِي، فَلَمَّا طَالَ تَضَرُّعُهُمْ

١. في «بث، بح»: «بتسع». وفي «بخ»: «تبع». وفي «بس»: «كذا». وقال الخليل: «النسج: سَيَّرَ يُضْفَرُ كِهَيْتَةِ أَعْتَةِ الْبَغَالِ يَشْدُ بِهِ الرِّحَالَ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهَا: شِعْمَةٌ، تَشْدُ عَلَى طَرَفِي الْبَطَانِ». وقال الجوهرى: «النسجة: التي تُنْسَجُ عَرِيضًا لِلتَّصْدِيرِ»، والتصدير: الحزام، وهو في صدر البعير. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٦، الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٠ (نسج).
٢. في «ى، بح، جن»: وحاشية «بث» والبحار: «تأتيني».
٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٨، معلقاً عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام الوافى، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٩: البحار، ج ٣١، ص ٣٣.
٤. في «ظ، بح» وحاشية «جد» والوسائل: «علي بن الحسين». وفي «بث، بف» والوافى: «علي بن الحسن، عن علي بن عيسى». وفي التهذيب: «علي بن الحسين، عن علي بن عيسى» كلاهما بدل «علي بن عيسى، عن علي بن الحسن».
٥. في هامش المطبوع: «الرفا».
٦. في التهذيب: «إلى».
٧. في الوافى: «بالحل». وفي كنز الفوائد: «بالحل»، يعني الوقوف بعرفات بدل «بالجبل».
٨. في «جن»: «لما».
٩. في «ظ، جد»: «بالحرم».
١٠. في كنز الفوائد: «داره».
١١. في «بث»: «لأنهم».
١٢. في كنز الفوائد: «بالباب».

بِهَا، أَذِنَ لَهُمْ بِتَقْرِيبِ^١ قُرْبَانِهِمْ، فَلَمَّا قَضَوْا تَفَثَهُمْ^٢، تَطَهَّرُوا^٣ بِهَا، مِنْ الذُّنُوبِ الَّتِي كَانَتْ حِجَاباً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، أَذِنَ لَهُمْ بِالزِّيَارَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ.

«قِيلَ لَهُ^٤: فَلِمَ حَرَّمَ الصِّيَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؟

قَالَ^٥: «لِأَنَّ الْقَوْمَ زَوَّارٌ^٦ اللَّهُ وَهُمْ^٧ فِي صِيَاغَتِهِ، وَ لَا يَجْمَلُ بِمُضَيِّفٍ^٨ أَنْ يُصَوِّمَ أَضْيَافَهُ».

قِيلَ لَهُ^٩: فَالتَّعَلُّقُ بِأَسْتَارِ^{١٠} الْكَعْبَةِ لِأَيِّ مَعْنَى هُوَ؟

قَالَ^{١١}: «مَثَلُ رَجُلٍ لَهُ عِنْدَ آخَرٍ جَنَائَةٌ وَ ذَنْبٌ، فَهُوَ^{١٢} يَتَعَلَّقُ بِثَوْبِهِ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ، وَ يَخْضَعُ لَهُ أَنْ يَتَجَافَى^{١٣} عَنْ ذَنْبِهِ»^{١٤}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب وكنز الفوائد. وفي المطبوع: «لتقريب».

٢. قال الجوهري: «التفت في المتناسك: ما كان من نحو قص الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي الجمار، ونحر البدن وأمثال ذلك». وقال الراغب: «أصل التفت: وسخ الظفر وغير ذلك مما شابه أن يزال عن البدن». وقال ابن الأثير: «التفت: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حلَّ، كقص الشارب والأظفار، ونسف الإبط، وحلق العانة. وقيل: هو إذهاب الشعث والدَّرَن والوسخ مطلقاً». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٤؛ المفردات للراغب، ص ١٦٥؛ النهاية، ج ١، ص ١٩١ (تفت).

٣. في الوافي: «وطهروا». وفي التهذيب وكنز الفوائد: «وتطهروا».

٤. في «بف»: «بهما». وفي الوافي: «- بها».

٥. في «بخ»: «فقلت». وفي التهذيب: «ف قيل».

٦. في الوسائل: «- له».

٧. في «بث»: «والتهديب: «لِمَ» بدون الفاء».

٨. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جده»، والوافي: «فقال».

٩. في التهذيب وكنز الفوائد: «زاروا».

١٠. في «ي»: «والوسائل: «فهم»».

١١. في «ظ»، «جده»: «بمضئف» مع التضعيف. وفي «بخ»: «المضئف». وفي «بف»: «كنز الفوائد «لمضئف»».

١٢. في الوسائل وكنز الفوائد: «- له».

١٣. في «بخ»: «على أستار».

١٤. في الوسائل: «+ هو». وفي التهذيب وكنز الفوائد: «+ مثله».

١٥. في «ي»: «- فهو».

١٦. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جده»، والوافي: «+ له». وفي كنز الفوائد: «يتجاوز له».

١٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٥، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٤٣، ح ١، بسند آخر عن

٦٧٧٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَفْوَانَ - أَوْ رَجُلٍ، عَنْ صَفْوَانَ -

عَنِ ابْنِ بَكْثَرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُرْدَلِفَةَ أَكْثَرُ بِلَادِ اللَّهِ هَوَامًا^٢، فَإِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الشَّرْوِيَةِ، نَادَى مُنَادٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: يَا مَعْشَرَ الْهَوَامِ! ازْجَلْنَ^٣ عَنْ وَفْدِ اللَّهِ، قَالَ: «فَتَخْرُجُ فِي الْجِبَالِ، فَتَسْعُهَا^٤ حَيْثُ لَا تَرَى، فَإِذَا انْصَرَفَ الْحَاجُّ عَادَتْ^٥».

١٢ - بَابُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ حِينَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ٢٢٥/٤

٦٧٧١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ

الْأَعْرَجِ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قُرَيْشًا لَمَّا هَدَمُوا الْكَعْبَةَ، وَجَدُوا فِي قَوَاعِدِهِ حَجَرًا فِيهِ كِتَابٌ لَمْ يُحْسِنُوا قِرَاءَتَهُ، حَتَّى دَعَوْا رَجُلًا، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ^٧،

عنه أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٢١٢٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «ولا يجمل بمضيف أن يصوم أضيافه». كنز القوائد، ص ٢٢٣، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٠٨، ح ١١٧٤٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٥، ح ١٤٦٦١.

١. في «يح»: «عن». ثم إن «رجل عن صفوان» عطف على «صفوان»، فيتردد الأمر في أن سهل بن زياد روى عن صفوان بلا واسطة أو عن رجل عن صفوان.

٢. الهامة: كل ذات سم يقتل، والجمع: الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو الساقة، كالعقرب والزنبور. وقد يقع الهوام على ما يذب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم).

٣. في «ظ»، «يح»: «ارحلوا». ٤. في «يح»، «يف»، «الوافي»: «من».

٥. في «بث»، «يف»، «الوافي»: «فتسمى». وفي «ظ»، «بس»، «جد»: «تسمى».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٩١، ح ١١٥٥٥.

٧. في «يح»، «يف»، «جن»، وحاشية «ي»: «سعيد بن عبد الله الأعرج».

٨. في «بس»: «- قريشاً لَمَّا هدموا - إلى - فإذا فيه أنا».

٩. «بكَّة»: اسم بطن مكة، سُميت بذلك لأنَّ الناس يبكُّ بعضهم بعضاً في الطواف، أي يزحم ويدفع، أو لأنَّها

حَرَمَتْهَا يَوْمَ خَلَقْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَوَضَعْتُهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ، وَحَفَفْتُهَا بِسَبْعَةِ أَمْلاكٍ حَقًّا^١.

٦٧٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «حَرَّمَ اللَّهُ حَرَمَهُ^٢ أَنْ يُخْتَلَى خَلَاهُ^٣، أَوْ يُعْصَدَ شَجَرُهُ^٤ إِلَّا الْإِذْخِرَ^٥، أَوْ يُصَادَ طَيْرُهُ^٦».

٦٧٧٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ افْتَتَحَهَا، فَتَحَ بَابَ

١. تَبَكَ أَعْنَاقُ الْجَبَابِرَةِ، أَيْ تَدَفَّقُوا وَتَكَسَرُوا. وَقِيلَ: بِكَتْ: مَوْضِعٌ، وَمَكَّةُ: سَائِرُ الْبِلَادِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٥٧٦؛ النِّهَايَةُ، ج ١، ص ١٥٠٦ (بَكَكَ).

١. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٢٣١١، بِسْنَدٍ آخَرَ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ١٨٧، ح ٩٧، عَنِ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ وَزِيَادَةٍ الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ٣١، ح ١١٤٤٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٠٤، ح ١٦٦٢٨. ٢. فِي «بِسْ»: «وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ».

٣. فِي التَّهْذِيبِ: «+ بَرِيداً فِي بَرِيدٍ».

٤. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْخَلَى مَقْصُوراً: الرُّطْبُ مِنَ الْحَشِيشِ. الْوَاحِدَةُ: خَلَاةٌ». وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْخَلَا، مَقْصُورٌ: النَّبَاتُ الرُّطْبُ الرَّقِيقُ مَا دَامَ رَطْباً». وَاخْتِلَاؤُهُ: قَطْعُهُ. يُقَالُ: خَلَيْتُ الْخَلَى وَاخْتَلَيْتُهُ، أَيْ جَزَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٣٣١؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٧٥ (خَلَا).

٥. «لَا يُعْصَدُ شَجَرُهُ» أَيْ لَا يُقَطَعُ. يُقَالُ: عُصِدَ الشَّجَرُ بَعْضُهَا، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ: قَطْعُهُ. رَاجِعٌ: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٥١؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤١٥ (عُصِدَ).

٦. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْإِذْخِرُ - بِكسر الهمزة - حَشِيشَةٌ طَيِّبَةٌ الرَّائِحَةِ تَسْقُفُ بِهَا الْبُيُوتُ فَوْقَ الْخَشَبِ، وَهَمْزُهَا زَائِدَةٌ». وَقَالَ الْفَيْهِيُّ: «الْإِذْخِرُ - بِكسر الهمزة والخاء - نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ، ذَكَرَ الرِّيحَ، وَإِذَا جَفَّ أَبْيَضَ». رَاجِعٌ: النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٣٣ (إِذْخِرَ)؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٠٧ (ذَخِرَ).

٧. فِي «بِسْ» وَحَاشِيَةِ «بِسْ»: «يُصْطَادُ».

٨. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٨١، صَدْرُ ح ١٣٣٢، بِسْنَدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعٌ: الْفَقِيه، ج ٢، ص ٥٦١، ح ٣١٤٨؛ الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ٩٥، ح ١١٥٦٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٥٥٦، ح ١٧٠٧٣؛ وَج ١٣، ص ٢٢٣، ح ١٧٦٠٤. ٩. فِي الْوَسَائِلِ: «- عَنْ أَبِيهِ». وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

الْكَعْبَةِ، فَأَمَرَ بِصُورٍ فِي الْكَعْبَةِ، فَطُمِسَتْ^١، ثُمَّ أَخَذَ^٢ بَعْضَاذَتِي^٣ الْبَابِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ^٤ لَا شَرِيكَ لَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ^٥، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَخْزَابَ وَحْدَهُ، مَاذَا تَقُولُونَ؟ وَمَاذَا تَنْظُنُونَ؟^٦

قَالُوا: نَنْظُنْ خَيْرًا، وَنَقُولُ خَيْرًا، أَخُ كَرِيمٍ، وَابْنُ أَخٍ كَرِيمٍ^٧، وَقَدْ قَدَّرْتَ.

قَالَ: فَإِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي يُوسُفُ: ﴿لَا تَتْرِبَ^٨ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^٩ أَلَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَامِ^{١٠} اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُنْفَرُ^{١١} صَيْدُهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى^{١٢} خَلَاهَا، وَلَا تَجُلُ لِقَطْعَتِهَا^{١٣} إِلَّا لِمُنْبِيهِ^{١٤}.

١. في الوافي: «فطمست». و«فطمست» أي مُحيت؛ من الطُمُس والطُمُس بمعنى الدروس والانسحاء، واستئصال أثر الشيء، يتعدى ولا يتعدى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٩٤٤؛ النهاية، ج ٣، ص ١٣٩ (طمس).
٢. هكذا في «ظ»، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن، والوافي والبحار. وفي «ي» والمطبوع: «فأخذ».
٣. عضادات الباب: خشبته من جانبيه، وهما الخشبستان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٠٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٤ (عضد).
٤. في «ظ»، بف، جد، وحاشية «ي»: «+» و«وحده».
٥. في الوافي: «صدق وعده، بالتخفيف، لازم متعد، وأراد بالوعد قوله سبحانه: ﴿لَتَنْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ﴾». والآية في سورة الفتح (٤٨): ٢٧.
٦. في «بخ»: «تنظرون».
٧. في «بس»: «-» و«ابن أخ كريم».
٨. التريب: الترتيب، والاستقصاء، والمبالغة في اللوم والعتاب. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٩٢؛ المصباح المنير، ص ٨١ (ثرب).
٩. يوسف (١٢): ٩٢.
١٠. في «بخ»، بف، والوافي: «-» و«قد».
١١. في «بث»: «ولحرام».
١٢. بصيغة المبنية للمفعول من الإفعال أو التفعيل.
١٣. في «جن»: «ولا يخلى».
١٤. اللقطة - بضم اللام وفتح القاف -: اسم المال الملقوط، أي الموجود، واسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٤؛ المصباح المنير، ص ٥٥٧ (لقط).
١٥. في «بث»، بخ، بف، والوافي: «+» و«قال». وإنشاد الضالة: تعريفها، تقول: أنشدتها فأنأ أنشد. وتُشد الضالة: طلبها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْخَرُ؛ فَإِنَّهُ لِلْقَبْرِ وَ الْبُيُوتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
إِلَّا الْإِذْخَرُ.^١

٦٧٧٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ،
وَهِيَ حَرَامٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، لَمْ تَحِلَّ^٢ لِأَحَدٍ قَبْلِي^٣، وَلَا تَحِلُّ^٤ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَلَا تَحِلُّ^٥ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ»^٦.

١٣ - بَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»

٦٧٧٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^٧:

الْبَيْتُ عَنِّي، أَمْ الْخَرَمُ؟

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٦، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢، ح ١١٤٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٧، ح ١٧٠٧٦، من قوله: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ؛ الْبَحَارُ، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٦.

٢. في البحار: «وَلَا تَحِلُّ».

٣. في المرأة: «قَوْلُهُ ﷺ: لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، أَيْ الدَّخُولُ فِيهِ لِلْقِتَالِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ».

٤. في الوافي: «وَتَحِلُّ».

٥. في الوافي: «هِيَ السَّاعَةُ الَّتِي قَاتَلَ فِيهَا مَعَ أَهْلِهَا فِي فَتْحِهَا».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٢٣١٤. مراسلاً. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢، ح ١١٤٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٤، ح ١٦٦٢٩؛ البحار، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٧.

٧. في «بف»: «عَبْدُ اللَّهِ».

٨. في «بف»: «قَوْلُهُ».

٩. آل عمران (٣): ٩٧.

١٠. في الوسائل، ح ١٧٠٧٧، والتهديب وتفسير العياشي: «أَوْ».

قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيرًا بِهِ، فَهُوَ آمِنٌ^٢ مِنْ^٣ سَخَطِ اللَّهِ، وَمَنْ دَخَلَهُ مِنَ الْوُحْشِ وَالطَّيْرِ، كَانَ آمِنًا مِنْ^٤ أَنْ يَهَاجَ أَوْ يُؤْذَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ»^٥.

٦٧٧٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»؟ قَالَ: «إِذَا أَخَذْتَ الْعَبْدَ جَنَائِيَّةً فِي غَيْرِ الْحَرَمِ^٦، ثُمَّ فَرَّ إِلَى الْحَرَمِ، لَمْ يَسْخَ لِأَخِيذٍ أَنْ يَأْخُذَهُ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنْ يُنْتَعَمُ مِنَ السُّوقِ، وَ لَا يَبْتَاعُ، وَ لَا يَطْعَمُ، وَ لَا يَسْقَى، وَ لَا يَكَلِّمُ، فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ^٧، يُوشِكُ أَنْ يَخْرُجَ، فَيُؤْخَذَ، وَإِذَا جَنَى فِي الْحَرَمِ جَنَائِيَّةً، أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَعْ^٨ لِلْحَرَمِ حَزْمَةً^٩»^{١٠}.

٦٧٧٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ٢٢٧/٤

١. في حاشية «بث»: «فقد».
٢. في «جن»: «+» «به».
٣. في «بس»: «-» «من».
٤. في «ي»: «و» «الوسائل»، ح ١٧٦٠٢: «دخل».
٥. في «ظ»، «بع»، «بس»، «بف»: «-» «من».
٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٧، معلقاً عن عبد الله بن سنان. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٠١، عن عبد الله بن سنان، مع اختلاف يسير «الوافي»، ج ١٢، ص ٨٢، ح ١١٥٢٩: «الوسائل»، ج ١٢، ص ٥٥٧، ح ١٧٠٧٧: «و» ج ١٣، ص ٢٢٣، ح ١٧٦٠٢.
٧. هكذا في «ظ»، «بث»، «بع»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد». وفي «ي»، «جن»، «و» المطبوع: «في غير الحرم جنابة».
٨. في «الوافي»: «لم ينبغ».
٩. في «بس»: «به» «ذلك». وفي الوسائل: «-» «به».
١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بف»: «لم ير». وفي المطبوع: «لم يدع».
١١. هكذا في «ي»، «بث»، «بع»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «جن»، «و» والوافي والوسائل. وفي المطبوع وظاهر «ظ»: «حرمة».
١٢. تفسير القمي، ج ١، ص ١٠٨؛ والفقيه، ج ٤، ص ١١٥، ح ٥٢٢٩؛ وعلى الشرائع، ص ٤٤٤، ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ذيل ح ٢١٤٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها من قوله: «إِذَا أَحْدَثَ الْعَبْدُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٠٥، عن عمران الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ١٠٣، عن المنثني، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. «الوافي»، ج ١٢، ص ٨٣، ح ١١٥٣٢: «الوسائل»، ج ١٣، ص ٢٢٦، ح ١٧٦٠٨.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ نَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»؟
قَالَ: «إِنْ سَرَقَ سَارِقٌ^١ بِغَيْرِ مَكَّةَ، أَوْ جَنَى جَنَائَةً عَلَى نَفْسِهِ، فَفَرَّ إِلَى مَكَّةَ، لَمْ
يُؤْخَذْ مَا دَامَ بِالْحَرَمِ^٢ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَلَكِنْ يُمْنَعُ مِنَ السُّوقِ، وَلَا يُبَايَعُ^٣، وَلَا
يُجَالَسُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، فَيُؤْخَذُ، وَإِنْ أُخِذَتْ فِي الْحَرَمِ ذَلِكَ الْحَدَثُ، أُخِذَ فِيهِ»^٤.

١٤ - بَابُ الْإِلْحَادِ بِمَكَّةَ وَالْجِنَايَاتِ

٦٧٧٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٥، قَالَ:

أَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ^٦ لَهُ: إِنَّ سَبْعاً مِنْ سِبَاعِ الطَّيْرِ عَلَى الْكَعْبَةِ
لَيْسَ يَمُرُّ بِهِ شَيْءٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ إِلَّا ضَرَبَهُ.

فَقَالَ: «انْصَبُوا لَهُ وَافْتُلُوهُ»^٧؛ فَإِنَّهُ قَدْ أُلْحِدَ^٨.

١. فِي «ي»: «السَّارِق».

٢. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوِيَتْ وَالْوَاقِفِي. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْوَسَائِلِ: «فِي الْحَرَم».

٣. فِي «ي»، بَسْ، بَفْ، جَنْ، وَالْوَاقِفِي وَالْوَسَائِلِ: «فَلَا يَبَايَعُ». وَفِي «بَ»: «وَلَا يَبَايَعُ». وَفِي «يَخ»: «فَلَا يَبَايَعُ».

٤. الْوَاقِفِي، ج ١٢، ص ٨٣، ح ١١٥٣١؛ الْوَسَائِلِ، ج ١٣، ص ٢٢٦، ح ١٧٦٠٩.

٥. فِي «بَ»، بَفْ، +: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».

٦. فِي «يَخ»: «وَفَاقَتُوهُ».

٨. فِي الْبَلَلِ +: «فِي الْحَرَم». وَأَصْلُ الْإِلْحَادِ: الْمِيلُ وَالْعُدُولُ عَنِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: أُلْحِدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ حَادَ

عَنْهُ وَعَدَلَ. وَالْمُرَادُ: اسْتَحْلَ حُرْمَةَ الْحَرَمِ وَانْتَهَكَهَا. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٢٣٩

(لَحْد).

٩. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٨، مَعْلَقاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ. عَلِلَ الشَّرَائِعَ، ص ٤٥٣، ح ٤، بِسَنَدٍ آخَرَ، الْوَاقِفِي،

ج ١٢، ص ٨٥، ح ١١٥٣٦؛ الْوَسَائِلِ، ج ١٣، ص ٨٣، ذِيلَ ح ١٧٢٩٤.

٦٧٧٩ / ٢. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِلْحَادِ بِظُلْمٍ»^٣؟

قَالَ^٤: «كُلُّ ظَلَمٍ لِلْحَادِ، وَضَرْبُ الْخَادِمِ فِي غَيْرِ ذَنْبٍ مِنْ ذَلِكَ الْإِلْحَادِ»^٥.

٦٧٨٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٦: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِلْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ

عَذَابِ أَلِيمٍ»^٧؟

فَقَالَ: «كُلُّ ظَلَمٍ يَظْلِمُهُ^٨ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِمَكَّةَ مِنْ سَرِقَةٍ، أَوْ ظَلَمَ أَحَدٌ^٩، أَوْ شَيْءٌ^{١٠} مِنْ الظُّلْمِ، فَإِنِّي أَرَاهُ الْإِلْحَادُ، وَلِذَلِكَ^{١١} كَانَ يَتَّقَى^{١٢} أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرَمَ»^{١٣}.

١. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير.

٢. هكذا في «ظ»، «يح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «جن»، «وحاشية» «ي» والوسائل. وفي «ي»، «بث» والمطبوع: «- بن عمار».

٣. في «بخ»، «بس»، «والوافي»: «عن أبي عبد الله ﷺ، قال: سألته: بدل قال: سألت أبا عبد الله ﷺ».

٤. الحج (٢٢): ٢٥. وفي «يح» والفقهاء: «نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ».

٥. في «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «والوافي»: «فقال». ٦. في «بخ»، «بس»، «بف»: «من».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٢٢٩، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله ﷺ. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٥٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٨٥، ح ١١٥٣٧، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٣، ح ١٧٦٢٥.

٨. في «ظ»، «ي»، «جد»، «جن»، «وحاشية» «يح» والوسائل: «قوله».

٩. في «بخ»، «بف»، «والوافي»: «- عن قول الله عز وجل».

١٠. في «ظ»، «يح»، «بخ»، «بف»، «والوافي»: «يظلم». ١١. في الوافي: «- وأحد».

١٢. في «بس»، «جد»: «وشيء». ١٣. في «بس»، «بف»: «وكذلك».

١٤. في «مرآة العقول»، ج ١٧، ص ٧٤: «قوله ﷺ: يتقى، أي كان اتقاء الصحابة وغيرهم من الاتقياء عن سكنى الحرم بذلك، ويفهم منه أن من تمكن من ضبط نفسه عن ارتكاب المحرمات لا يكره له مجاورة الحرم».

١٥. علل الشرائع، ص ٤٤٥، ح ١، بسنده عن محمد بن الفضل، عن أبي الصباح الكناني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢.

٦٧٨١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا فِي الْجِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ؟
فَقَالَ: «لَا يَقْتُلُ، وَلَا يُطْعَمُ، وَلَا يُسْقَى، وَلَا يُبَايَعُ^١، وَلَا يُؤْوَى^٢ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ
الْحَرَمِ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ سَرَقَ؟
قَالَ: «يُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَرَمِ صَاحِراً؛ إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ لِلْحَرَمِ حُرْمَةً، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^٣، فَقَالَ^٤: «هَذَا هُوَ^٥ فِي
الْحَرَمِ، فَقَالَ^٦: ﴿فَلَا عُدْوَانَ^٧ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^٨».

ح ٢٣٣٠، معلقاً عن أبي الصباح الكناني، وفيهما مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٨٦، ح ١١٥٣٨؛
الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٢، ح ١٧٦٢٤.

١. في «ي»: «ولا يبائع ولا يسقى».

٢. في «ي»: «- ولا يؤوى». وفي «بح»: «بح، جد، جن»: «ولا يؤوا». وفي الوسائل: «ولا يؤذى».

٣. في «جن»: «يقتل». وفي «بح»: «+ ورجلاً».

٤. في «جن»: «يسرق».

٥. في «جن»: «الحَدُّ عليه».

٦. في «ظ»: «جد»، والوسائل: «لأنه».

٧. البقرة (٢): ١٩٤.

٨. في «ظ»، «بح»، «يف»، «جد» والوافي: «قال».

٩. في «جن»: «- هو».

١٠. في «بح»: «- وفي».

١١. في «ظ»، «بث»، «بح»، «يف»، «جد»، وحاشية «بح» والوافي والوسائل: «وقال».

١٢. هكذا في المصحف الشريف. وفي معظم النسخ والمطبوع: «ولا عدوان» بدون الفاء. وفي «غ»: «ولا عدوان».

١٣. البقرة (٢): ١٩٣.

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٩، ح ١٤٥٦؛ وص ٤٦٣، ح ١٦١٤، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف بسير

الوافي، ج ١٢، ص ٨٥، ح ١١٥٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢٥، ح ١٧٦٠٧.

١٥ - باب إظهار السلاح بمكة

- ٦٧٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ حَمَّادٍ^٢، عَنْ حَرِيزٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ^٣ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ بِسِلَاحٍ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ
فِي جُودِيقٍ^٤، أَوْ يَغَيِّبَهُ^٥ يَغْنِي^٥ يَلْفَ عَلَى الْحَدِيدِ شَيْئاً^٦ .
- ٦٧٨٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٧، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبٍ
الْعَقْرُقُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةَ^٨ يَكْزُرُهُ^٩ أَنْ يَخْرُجَ
مَعَهُ بِالسِّلَاحِ^{١٠} ؟
فَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ بِالسِّلَاحِ مِنْ بَلَدِهِ، وَلَكِنْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لَمْ يُظْهِرْهُ^{١١} »^{١٢} .

-
- ١ . تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ذِيلُ ح ٤٩٠١ وَ ٦٤٦٣ اسْتَظْهَارُ زِيَادَةَ «عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ» فِي هَذَا الطَّرِيقِ، فَلَاحِظْ .
- ٢ . فِي «ظ» : «جَد» ؛ «بْنِ عَيْسَى» .
- ٣ . هَكَذَا فِي «ظ» ، ي، بَح، بَس، بَف، وَالْوَافِي . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالْوَسَائِلِ : «لِأَحَدٍ» .
- ٤ . فِي «بَف» وَالْوَافِي : «جُودِيقٍ» . وَالجَوَالِقُ - بِكسر الجيم وَاللَّامِ، وَبضم الجيم وَفَتْح اللَّامِ وَكسر هَا - : وَءَاءُ مِنَ الْأَوْعِيَةِ مَعْرُوفٌ مَعْرُوبٌ . وَالْجَمْعُ : الْجَوَالِقُ - بِالْفَتْحِ - وَالْجَوَالِيقُ . رَاجِعُ : الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٤٥٤ ؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٣٦ (جَلَقُ) .
- ٥ . فِي «بَح» : «حَتَّى» .
- ٦ . الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣٢، مَعْلَقًا عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . الْوَافِي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٥ ؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٢٥٦، ح ١٧٦٨٣ .
- ٧ . هَكَذَا فِي «بَث» ، يَخ، بَح، بَس، بَف، جَر . وَحَاشِيَةُ «بَح» . وَفِي «ظ» ، ي، بَح، جَد . وَ الْمَطْبُوعُ وَالْوَسَائِلُ : «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» . وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ذِيلُ ح ٥٧٣٨، فَلَاحِظْ . وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ، مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ١٣٨٧٣ مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ .
- ٨ . فِي «ظ» : «وَالْمَدِينَةَ» .
- ٩ . فِي الْفَقِيهِ : «أَيُّكُرُهُ» .
- ١٠ . فِي «بَف» : «السِّلَاحِ» .
- ١١ . فِي «ظ» ، يَخ، جَد . وَحَاشِيَةُ «بَح» وَالْوَافِي : «أَنْ» .
- ١٢ . الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣١، مَعْلَقًا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ . الْوَافِي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٦ ؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٢٥٦، ح ١٧٦٨٤ .

١٦ - بَابُ ثُبُسِ ثِيَابِ الْكَعْبَةِ

٢٢٩/٤

١٦٨٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُنْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا^٢ يَصِلُ إِلَيْنَا مِنْ ثِيَابِ الْكَعْبَةِ: هَلْ يَصْلُحُ لَنَا أَنْ نَلْبَسَ شَيْئاً مِنْهَا^٣؟ قَالَ^٤: «يَصْلُحُ لِلصَّبْيَانِ وَالْمَصَاحِفِ وَالْمِخْدَةِ، يُبْتَغَى^٥ بِذَلِكَ الْبَرَكَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٦».

١٧ - بَابُ كَرَاهَةِ^٨ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ تُرَابِ الثُّيْتِ وَحَصَاهُ

١٧٨٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١ . في الوسائل: «عبد الله». ولم نعرف عبد الله بن عتبة في هذه الطبقة. وروى عبد الله بن جبلة عن عبد الملك بن عتبة النخعي في الكافي، ح ١٠٢٦٥، وعبد الملك بن عتبة مذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٩، الرقم ٦٣٥.

٢ . في التهذيب: «عن شي». ٣ . في الوسائل: «منها شيئاً».

٤ . في الفقيه والتهذيب: «فقال».

٥ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تبتغي».

٦ . في «بس»: «وفي رواية أنه يجوز استعماله وبيع بقبته». وفي «جد»: «وفي رواية أنه يجوز استعماله في...».

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣٣، معلقاً عن عبد الملك بن عتبة. الوافي، ج ١٢، ص ٩١، ح ١١٥٥٦، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٧، ح ١٧٦٨٦.

٨ . في «ي»: «كراهية».

٩ . هكذا في «ظ»، «بث»، «بع»، «بف»، «جد»، والوسائل، ح ٦٤١٥. وفي «ي»، «بس»، «بف»، «جن»، والمطبوع: «الخرّاز». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ^٢ مِنْ تُرْبَةٍ^٣ مَا حَوَّلَ
الْكُفَّةَ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً رَدَّهُ^٤».

٢ / ٦٧٨٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
الْمُقْضَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخَذْتُ سَكَاً^٥ مِنْ سَكِّ الْمَقَامِ، وَتُرَاباً مِنْ تُرَابِ الْبَيْتِ،
وَسَبْعَ حَصَيَاتٍ.

فَقَالَ: «بِئْسَ مَا صَنَعْتَ، أَمَّا التُّرَابُ وَالْحَصَى^٦ فَرَدَّهُ».

٣ / ٦٧٨٧. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ حُدَيْثَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ^٧ عَمِّي كَنَسَ الْكُفَّةَ، وَأَخَذَ مِنْ تُرَابِهَا، فَتَخَنُ نَتْدَاوِي
بِهِ؟

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٧٨: «قوله عليه السلام: لا ينبغي لأحد، ظاهره الكراهة، والمشهور بين الأصحاب الحرمة
وجوب الرد إليه مع الإمكان، وإلا فإلى مسجد آخر».

٢. في «ظ، ي، جد»: «أن يؤخذ».

٣. في «بخ»: «من ذلك».

٤. في «ظ، جد، والتهذيب»، ح ١٤٦٠: «وإن أخذ شيئاً من ذلك رده».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٦٠؛ و ص ٤٥٣، ح ١٥٨٢، بسندهما عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٤، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٢، ص ٩٢، ح ١١٥٥٨؛ الوسائل، ج ٥،

ص ٢٣١، ح ٦٤١٥؛ وج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٧.

٧. الشك: نوع من الطيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٤؛

المصباح المنير، ص ٢٨٢ (سكك).

٨. في «ظ، جد»: «والحصاة». وفي «بخ»: «الحصى والتراب».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٤، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٩٢، ح ١١٥٥٩؛ الوسائل،

ج ٥، ص ٢٣٢، ذيل ح ٦٤١٦؛ وج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٨.

١٠. في «بخ»: «إنه».

فَقَالَ: «رَدَّهٗ إِلَيْنَا»^١.

٦٧٨٨ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ^٢، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَفِي^٣ تُوْبِي حِصَاةٌ؟
قَالَ: «فَرَدَّهَا»، أَوْ اطْرَحَهَا^٤ فِي مَسْجِدِي»^٥.

١٨ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ

٢٣٠/٤

٦٧٨٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَصَفْوَانَ^٦،
عَنِ الْعَلَاءِ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقِيمَ بِمَكَّةَ سَنَةً».
قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «يَتَحَوَّلُ^٨ عَنْهَا، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءً فَوْقَ الْكُفْبَةِ»^٩.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٦، معلقاً عن حذيفة بن منصور. الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٩.

٢. في الوسائل، ح ٦٤١٧، والتهذيب: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٣. في «ب» والتهذيب: «في» بدون الواو. ٤. في التهذيب: «وتردّها».

٥. في «جن»: «واطرحها».

٦. في المرأة: «يدلّ على جواز الردّ إلى مسجد آخر مع إمكان الردّ إليه، وهو خلاف المشهور».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٧، معلقاً عن زيد

الشَّحَامِ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٦٤٥٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢٢، ذيل ح ٦٤١٧؛ و

ج ١٣، ص ٢٢١، ح ١٧٦٠٠. ٨. في «بس»: «وصفوان».

٩. في «ظ»، ي، ب، ج، د، هـ، ز، ر، ز، ن، س، ع، ط: «ويتحوّل».

١٠. في «ظ»: «ويتحوّل».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٣٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٣، ح ١٦١٦، وعلل الشرائع، ص ٤٤٦، ح ٤، بسند

آخر عن العلّاء؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٣، بسنده عن العلّاء بن رزين. المقنعة، ص ٤٤٤، مراسلاً عن

٦٧٩٠ / ٢. وَ زَوِي: «أَنَّ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ يُقْسِي الْقُلُوبَ»^١.

٦٧٩١ / ٣. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ نُسُكِكَ^٣ فَارْجِعْ؛ فَإِنَّهُ أَشَوْقٌ لَكَ إِلَى

الرُّجُوعِ»^٤.

١٩ - بَابُ شَجَرِ الْحَرَمِ

٦٧٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عنه الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٣، ح ١٧٦٢٦.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٣٩. وفي علل الشرائع، ص ٤٤٦، ح ٣، بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ٨٩، ح ١١٥٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٤، ح ١٧٦٢٧.

٢. في «ظ، جد، جن» - «قال». وفي «بخ، بف» والوافي: «داود الرقي»، قال: أبو عبد الله عليه السلام بدل «ذريح»، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال.

٣. النُّسْكُ والنُّسْكُ: العبادة، والطاعة، وكلُّ ما يتقرب به إلى الله تعالى، وما أمرت به الشريعة. قال صدر المتألهين: «النسك وإن كان معناه معنى العبادة - كما هو المذكور في كتب اللغة - ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنه عبادة مع زهد، وهو الورع». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٥٢. ٤. في «ي»: «إليك».

٥. ذكر في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٢٧١ أن كراهة المجاورة بمكة هو المعروف من مذهب الأصحاب، ونقل الأخبار الدالة على الكراهة، ثم قال: «وقد ورد في بعض الأخبار ما يدل على استحباب المجاورة ... والذي يقتضيه الجمع بين هذه الروايات كراهة المجاورة سنة تامة بحيث لا يخرج منها إلى غيرها، وكذا ما دونها مع الخوف من ملاسة الذنب، واستحبابها على غير هذين الوجهين. وربما جمع بينها بحمل أخبار الترغيب على المجاورة للعبادة وحمل ما تضمن النهي عن المجاورة لغيرها، كالتجارة ونحوها، وهو غير واضح».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤٠، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٨٩، ح ١١٥٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٤، ح ١٧٦٢٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «لَا تَنْزِعْ^٢ مِنْ شَجَرٍ مَكَّةَ إِلَّا التَّحْلُ^٣، وَ شَجَرِ
الْفَاكِهَةِ^٤».

٢ / ٦٧٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَنْبُتُ^٦ فِي الْحَرَمِ، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ
أَجْمَعِينَ^٧».

٣ / ٦٧٩٤. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَبِيلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «الرَّجُلُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، فَيَقْطَعُ مِنْ شَجَرِهَا.
قَالَ: «اقْطَعْ مَا كَانَ دَاخِلًا عَلَيْكَ، وَلَا تَقْطَعْ مَا لَمْ يَدْخُلْ مِنْزِلُكَ عَلَيْكَ^{١١}».

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٨١: «في بعض النسخ: عَمَّنْ ذكره عن داود الرقي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».

٢. في «ي، بخ، بس، بف، جد»، والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب: «ولا ينزع».

٣. في «بث» والوافي: «التحليل». ٤. في «بس» والوافي: «الفواكه».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٣٢٤٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٩، ح ١٣٢٤، بسند آخر، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٦، ح ١٧٠٧٥.

٦. في «بث، بخ»: «نبت».

٧. في الفقيه والتهذيب: «+ «إلا ما أنبته أنت أو [في التهذيب: «و»] غرسته».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٠، ح ١٣٢٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤٢، معلقاً عن حريز، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٢، ح ١٧٠٦٣.

٩. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جن». وفي المطبوع والوسائل: «+ «بن إبراهيم».

١٠. في «بث»: «لأبي عبد الله».

١١. في «ظ، ي، جد»: «- عليك». وفي الوافي: «يفسره ما بعده» وما بعده هو الخير السادس هنا.

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: «ما كان داخلاً عليك، ظاهره جواز قطع أغصان شجر دخل على الإنسان في منزله وإن لم ينبت فيه، وهو خلاف المشهور. ويمكن أن يكون المراد جواز قطع ما نبت بعد اتخاذ الموضع منزلاً وعدم جواز قطع ما نبت قبله، كما سيأتي في خبر حماد - وهو السادس - موافقاً للمشهور».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢٣٤٧، معلقاً عن إسحاق بن يزيد. الوافي، ج ١٢، ص ٩٥، ح ١١٥٦٩،

٦٧٩٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: شَجَرَةُ أَضْلَهَا فِي الْجِلِّ، وَفَرَعُهَا فِي الْخَزَمِ؟

فَقَالَ: «حَزْمٌ^٢ أَضْلَهَا؛ لِمَكَانٍ^٣ فَرَعُهَا».

قُلْتُ: فَإِنَّ أَضْلَهَا فِي الْخَزَمِ، وَفَرَعُهَا فِي الْجِلِّ؟

فَقَالَ: «حَزْمٌ فَرَعُهَا؛ لِمَكَانٍ أَضْلَهَا»^٥.

٦٧٩٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُخْلَى^٦ عَنِ النَّبْعِ فِي الْخَزَمِ يَأْكُلُ مَا شَاءَ»^٧.

٦٧٩٧ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٨ الْوُشَّاءِ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

٥. الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٧٠٧٢.

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في «بس، جن»: «حرام».

٣. في «جد»: «مكان».

٤. في الوافي: «فإن كان».

٥. علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير وفضالة، عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «حزم

أصلها لمكان فرعها». الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤١، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٩،

ح ١٣٢١، بسنده عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١١٥٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٩، ذيل

ح ١٧٠٨٢.

٦. في «ظ» والتهذيب: «تخلي». و«يُخْلَى» أي يُترك، يقال: خَلَى الأمر وتخلَّى عنه ومنه، وخالاه، أي تركه.

راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٠ (خلو).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨١، ح ١٣٢٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥،

ح ٢٣٤٣، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٩٧، ح ١١٥٧٣؛ الوسائل، ج ١٢،

ص ٥٥٨، ذيل ح ١٧٠٨٠.

٨. في «بف»: - «الحسن بن علي».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي ^١ الشَّجَرَةِ ^٢ يَقْلَعُهَا الرَّجُلُ مِنْ مَنْزِلِهِ فِي الْحَرَمِ، قَالَ: «إِنْ ^٣ بَنَى الْمَنْزِلَ ^٤ وَ الشَّجَرَةَ فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهَا، وَإِنْ كَانَتْ نَبْتَتْ ^٥ فِي مَنْزِلِهِ وَهُوَ لَهُ، فَلْيَقْلَعُهَا» ^٨.

٢٠ - بَابُ مَا يُذْبَحُ فِي الْحَرَمِ وَمَا يُخْرِجُ بِهِ مِنْهُ

١٦٧٩٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ: ٢٣٣/٤
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُذْبَحُ ^{١٠} بِمَكَّةَ ^{١١} إِلَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالْدَّجَاجُ» ^{١٢}.
١٦٧٩٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ يَصِفُ ^{١٣} مِنَ الطَّيْرِ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ،

١ . في الوسائل: «إِنْ».

٢ . في الوسائل: «إِنْ».

٣ . في الوسائل: «إِنْ».

٤ . في الوسائل: «إِنْ».

٥ . في الوسائل: «إِنْ».

٦ . في الوسائل: «إِنْ».

٧ . في الوسائل: «إِنْ».

٨ . في الوسائل: «إِنْ».

٩ . في الوسائل: «إِنْ».

١٠ . في الوسائل: «إِنْ».

١١ . في الوسائل: «إِنْ».

١٢ . في الوسائل: «إِنْ».

١٣ . في الوسائل: «إِنْ».

١٤ . في الوسائل: «إِنْ».

١٥ . في الوسائل: «إِنْ».

وَمَا كَانَ لَا يَصِفُ، فَلَمْ أَنْ تُخْرِجَهُ^١.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ دَجَاجِ الْحَبَشِ؟

قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الصَّيْدِ، إِنَّمَا الصَّيْدُ^٢ مَا طَارَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^٣.

٦٨٠٠ / ٣. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنِ الدَّجَاجِ الْحَبَشِيِّ^٦ يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ؟

فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ^٧ بِالطَّيْرَانِ»^٨.

٢١ - بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَمَا تَجِبُ^٩ فِيهِ^{١٠} الْكَفَّارَةُ

٦٨٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في «ي»، بع، جن: - «وما كان لا يصف، فلك أن تخرجه».

٢. في «بس»، جن: «الدجاج». ٣. في الفقيه: «الطير».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، من قوله: «قال: وسألته عن دجاج الحبش».

التنذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٨٠، بسنده عن معاوية بن عمار، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،

ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٢، بسند آخر، إلى قوله: «فلك أن تخرجه» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٢٣، ح ١١٦٤٨؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٨٠، ذيل ح ١٧٢٨١؛ و ص ٨١، ح ١٧٢٨٧، وفي الأخيرين من قوله: «قال: وسألته عن

دجاج الحبش»؛ و ص ٨٣، ح ١٧٢٩١.

٥. هكذا في «ظ»، ي، بث، بع، بخ، بس، بف، جد، جن. وفي المطبوع والوسائل: «+ عن إبراهيم».

٦. في حاشية «ظ»، بث، بع، جد، والفقيه: «السندى».

٧. في الوافي: «فقال: نعم، إنه لا يستقل» بدل «فقال: إنها لا تستقل».

٨. في «جده»: «بطيران».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨١، معلقاً عن جميل بن دراج و محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٤،

ح ١١٦٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٠، ذيل ح ١٧٢٨٢؛ و ص ٨١، ح ١٧٢٨٦.

١٠. في «بث»، بع، بخ، جن: «يجب».

١١. في حاشية «بث»: «ومن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ حَلَالًا، فَقَتَلْتَ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ مَا بَيْنَ
الْبَرِيدِ^٢ إِلَى الْحَرَمِ، فَعَلَيْكَ^٣ جَزَاؤُهُ، فَإِنْ فَقَاتَ عَيْنُهُ، أَوْ كَسَرَتْ قَرْنُهُ أَوْ جَرَحَتْهُ^٤،
تَصَدَّقْتَ بِصَدَقَةٍ^٥».

٦٨٠٢ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى لَهُ حِمَامًا أَهْلِيَّ^٦ وَهُوَ فِي
الْحَرَمِ^٧؟

١. في «ب»: «فقبلت».

٢. قال الجوهري: «البريد: اثنا عشر ميلاً». وقال ابن الأثير: «البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها: بريد، ثم، أي محذوف الذنب؛ لأنَّ بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وخففت، ثم سمي الرسول الذي يركبه بريدًا، والمسافة التي بين السكتين بريدًا. والسكة: موضع كان يسكنه الفوج المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، ويُعد ما بين السكتين فرسخان. وقيل: أربعة ... والفرسخ: ثلاثة أميال. والميل: أربعة آلاف ذراع». راجع: الصحاح، ج ٢، ٤٤٧؛ النهاية، ج ١، ص ١١٥ (برد).

٣. في «ب»، «بف» والوافي: «فإن عليك».

٤. «فقات عينه» أي كسرتها، أو شققها، أو قلعها، أو بخصها، أي أدخلت الإصبع فيها، أو بختها، أي عورها وأذهب حسنها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٦١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٤ (فقا).

٥. في التهذيب، ح ١٢٥٥ والاستبصار: - «أو جرحته».

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٨٤: «اختلف الأصحاب في حكم صيد ما بين البريد والحرم، فذهب الأكثر إلى الكراهة، وظاهر المفيد التحريم. ثم إنَّ الأصحاب لم يتعرضوا لغير هاتين الجائزتين هنا، وإن قيل بالتحريم».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦١، ح ١٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٧٠٥، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ذيل ح ١٦٣٢، بسند آخر الوافي، ج ١٢، ص ١٠١، ح ١١٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٢، ذيل ح ١٧٢٥٨.

٨. في «ظ»: - «وهو في الحرم».

٧. في الوافي: + «جيء به».

فَقَالَ: «إِنْ هُوَ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا^١، فَلْيَتَصَدَّقْ^٢ بِمَنْيِهِ نَحْوًا مِمَّا كَانَ يَسْوَى فِي الْقِيَمَةِ»^٣.

٣٨٠٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ٢٣٣/٤

مُثْنَى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِفُلَّامٍ لَنَا: هَيْئُ لَنَا غَدَاءٌ^٥، فَأَخَذَ أَطْيَارًا^٦ مِنَ الْحَرَمِ، فَذَبَحَهَا وَطَبَخَهَا،

فَأَخْبَزَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «ادْفِنَهَا، وَادْفِدْ كُلَّ طَائِرٍ^٧ مِنْهَا»^٨.

٣٨٠٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّيْدِ يُصَادُ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ يَجَاءُ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ

وَهُوَ حَيٌّ؟

فَقَالَ: «إِذَا أُدْخِلَهُ إِلَى^٩ الْحَرَمِ^{١٠} فَقَدْ حَرَّمَ^{١١} عَلَيْهِ أَكْلُهُ وَامْسَاكُهُ، فَلَا تَشْتَرِيَنَّ^{١٢}

١. في «جن»: «هو».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: أصاب منه شيئاً، أي ذبحه أو قتله».

٣. في «جن»: «فليصدق».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠١، ح ١١٥٨٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١، ح ١٧١٦٥.

٥. في «بخ، بف» والوافي: «غذاء».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «طياراً».

٧. في «بخ، جد» والوافي: «طير».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٤، معلقاً عن المثني، عن محمد بن أبي الحكم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٢، ح ١١٥٨٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٣، ح ١٧٣٤٥.

٩. في «ظ، جد» والوافي: «إلى».

١٠. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد» والوافي والوسائل. وفي «بخ، جن» والمطبوع: «فقد».

١١. في «ظ»: «+ والله».

١٢. في «بخ، بس» والوافي: «فلا يشتريَنَّ».

فِي الْحَزْمِ إِلَّا مَذْبُوحاً ذُبِحَ^١ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ إِلَى الْحَزْمِ مَذْبُوحاً، فَلَا بَأْسَ^٢ لِلْحَلَالِ.^٣

٥ / ٦٨٠٥. عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

أَنَّ الْحَكَمَ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى لَهُ حَمَامَةً فِي الْحَزْمِ^٥ مَقْصُوصَةً^٦ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٧: «انْتِفِهَا، وَأَحْسِنِ إِلَيْهَا^٨، وَاعْلِفْهَا، حَتَّى إِذَا^٩ اسْتَوَى رِيشُهَا فَخَلَّ^{١٠} سَبِيلَهَا^{١١}».

٦ / ٦٨٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَ^{١٢} مُثْنَى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ كَرِبِ الصُّيرَفِيِّ، قَالَ:

١. في «ي، بث، بف» والوافي والفتية: «قد ذبح».

٢. في الوسائل، ح ١٧١٨٥ والفتية: «وبه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٦، ح ١٣١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣١، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الفتية، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٦، معلقاً عن الحلبي، من قوله: «فلا تشتري في الحرم». راجع:

التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٢، والوافي، ج ١٢، ص ١٠٢، ح ١١٥٨٨؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩، ح ١٧١٨٥. ٤. في «بخ»: «وفي الحرم».

٥. «مقصوفة» أي مقطوعة الريش؛ من القص وهو أخذ الشعر بالمقص. لسان العرب، ج ٧، ص ٧٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٥١ (قصص).

٦. في المرأة: «لا خلاف فيه، ولو أخرجه فتلف، فعليه ضمانه إجماعاً».

٧. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فإذا» بدل «حتى إذا».

٨. هكذا في أكثر النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «بخ»: «فحل». وفي المطبوع: «فخلّى».

٩. الفتية، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٥٩، معلقاً عن حريز. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٧، بسنده عن الحكم بن عتيبة، عن أبي جعفر^{١٠}، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١٥٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠، ذيل ح ١٧١٦٢.

١٠. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جر» والوسائل. وفي «بخ»: «منصور بن حازم و». وفي «جن» والمطبوع: «عن» بدل الوار.

والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٨. باختلاف يسير - بسنده عن صفوان عن

كُنَّا جَمَاعَةً، فَاشْتَرَيْنَا طَيْرًا^١، فَقَصَصْنَاهُ وَدَخَلْنَا^٢ بِهِ مَكَّةَ^٣، فَقَابَ ذَلِكَ عَلَيْنَا أَهْلُ
مَكَّةَ، فَأَرْسَلَ كَرَبٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ.
فَقَالَ: «اسْتَوْدِعُوهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مُسْلِمًا، أَوْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، فَإِذَا اسْتَوَى^٤ خَلُّوا
سَبِيلَهُ»^٥.

٧٨٠٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَصَابَ طَيْرًا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُجِلٌّ، فَعَلَيْهِ
الْقِيمَةُ، وَالْقِيمَةُ دِرْهَمٌ يَشْتَرِي بِهِ^٦ غُلْفًا لِحِمَامِ الْحَرَمِ»^٧.

٧٨٠٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَلَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٨: «فِي رَجُلٍ ذَبَحَ حِمَامَةً مِنْ حِمَامِ الْحَرَمِ، قَالَ: «عَلَيْهِ ٢٣٤/٤
الْفِدَاءُ».

قُلْتُ: فَيَأْكُلُهُ؟ قَالَ: «لَا».

عن مثنى عن كرب الصيرفي، والظاهر من طبقة المثنى أيضاً أن الراوي عنه هو صفوان بن يحيى، لا منصور بن
حازم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ١٨١، الرقم ٩٨٥٣.

١. في «ظ، بث، بف، جد»: «طائراً».

٢. في الوسائل والفقهاء: «فدخلنا».

٣. في «بف»: «ببكة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٨، بسنده عن صفوان، عن مثنى، عن كرب الصيرفي، مع اختلاف يسير.

الفتحية، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٢، معلقاً عن المثنى، عن كرب الصيرفي. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١٥٩١؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤، ذيل ح ١٧١٧٣.

٦. في «جد»: «ليشتري به». وفي الوسائل، ح ١٧١٤٨: «به».

٧. تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤، والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام.

تحف العقول، ص ٤٥٣، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥،

ص ٣٤٥، ح ١١٩٨، ودلائل الإمامة، ص ٢٠٧، الوافي، ج ١٢، ص ١٠٥، ح ١١٥٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦،

ح ١٧١٤٨؛ ص ٥١، ح ١٧٢١١.

٨. في «بغ، بف» والفتحية، ح ٢٣٥٦، والتهذيب، ح ١٣١٩ والاستبصار، ح ٧٣٩، والعلم: «-»، وقال:.

قُلْتُ: فَيَطْرَحُهُ؟ قَالَ: «إِذَا يَكُونُ عَلَيْهِ^١ فِدَاءُ آخَرَ».

قُلْتُ: فَمَا يَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «يَذْفِنُهُ»^٢.

٩ / ٦٨٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُثَنَّى

الْحَنَاطِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ بِطَيْرٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكُوفَةِ؟

قَالَ: «يَرْدُّهُ إِلَى مَكَّةَ»^٤.

١٠ / ٦٨١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «فِي الْحَمَامَةِ^٦ دِزْهَمٌ، وَفِي الْفَرْخِ نِصْفُ

١. في «بف»:- «عليه».

٢. علل الشرائع، ص ٤٥٤، ح ٩، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٢٣٥٦، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣١٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٩، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن خلاد السدي، عن أبي عبد الله^٥. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣٢٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٤٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٢٧٣٣، مرسلأ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٥، ح ١١٥٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٧٣٤٣.

٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أبي عبد الله^٥».

٤. في المرأة: «قوله^٥: يردّه إلى مكة، لا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في أنّ من أخرج صيداً من الحرم يجب عليه رده إليه، وإن تلف قبل ذلك ضمن، والروايات إنّما تدلّ على الطير، والأصحاب قاطعون بعدم الفرق».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٣، معلقاً عن زرارة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ١٦٢٠؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٠٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٤، ح ٩٦٨، بسند آخر عن موسى بن جعفر^٥، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٦، ح ١١٦٠٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩، ذيل ح ١٧١٨٧.

٦. في الوسائل: «الحمام».

دِزْهِمْ^١، وَفِي النِّبْضَةِ رُبْعُ دِزْهِمْ^٢.

١١ / ٦٨١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْثُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

بُكَيْرٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ طَيْرًا فِي الْجِلِّ، فَاشْتَرَاهُ، فَأَذْخَلَهُ الْحَرَمَ،

فَمَاتَ؟

١. في الوسائل: - «وفي الفرخ نصف درهم».

٢. في «ب»: «الدرهم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٧، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن حفص، عن أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٨، بسند آخر. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ ودلائل الإمامة، ص ٢٠٧؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٥٣، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٧، ح ١١٦٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦، ح ١٧١٥٠.

٤. هكذا في «ب»، «بف»، «جن»، «وفي «ظ»، «ب»، «بس»، «جد»، «بكر». وفي «ي»، «بخ» والمطبوع والوسائل: «عن ابن بكير».

ويأتي الخبر - باختلاف يسير - في ح ٦٨٢٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن بكير بن أعين، عن أحدهما عليه السلام. ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٩ بسنده عن علي بن رثاب عن بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام.

ثم إن كثرة رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبد الله] بن بكير مباشرة وعدم ثبوت رواية ابن رثاب - وهو علي - عن عبد الله بن بكير يؤيد ما أثبتناه.

وما ورد في الكافي، ح ١١١٣٣، من رواية ابن محبوب عن ابن رثاب عن ابن بكير عن زرارة، وفي تأويل الآيات، ص ٥٧٠، ذيل الآية ٣٠، من سورة محمد، من رواية الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابن بكير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام، فإنه لا يثبت رواية علي بن رثاب عن ابن بكير، أما سند الكافي فإنه مضافاً إلى ما ورد في بعض نسخ الكتاب من «وابن بكير» ورد الخبر في التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨، عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب وابن بكير عن زرارة. وأما سند تأويل الآيات، فقد ورد تفصيل الخبر في الكافي، ح ١١٨٨، عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن بكير بن أعين، وفي المحاسن، ج ١، ص ١٣٥، ح ١٦، عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن بكير بن أعين، وكذا في بصائر الدرجات، ص ٨٩، ح ١. راجع معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ١٣٩، ص ٣٥٤، ح ٢٣، ص ٢٤٤، و ص ٢٤٦.

٥. في الوسائل، ح ١٧٢٦٨: «فأدخل».

فَقَالَ^١: «إِنْ كَانَ جِئْنَ أَذْخَلَهُ الْخَرْمَ خَلَى سَبِيلَهُ فَمَاتَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَمْسَكَهُ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهُ فِي الْخَرْمِ، فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ»^٢.

١٢/٦٨١٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ^٣، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا فِي الْجِلِّ، فَمَضَى بِرُمِيَّتِهِ حَتَّى دَخَلَ الْخَرْمَ، فَمَاتَ: أَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؟

قَالَ: «لَا، لَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ رَمَى حَيْثُ رَمَى، وَهُوَ لَهُ خَلَالٌ، إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ نَصَبَ شُرَكَاهُ فِي الْجِلِّ إِلَى جَانِبِ الْخَرْمِ، فَوَقَعَ فِيهِ صَيْدٌ، فَاضْطَرَبَ الصَّيْدُ^٤ حَتَّى دَخَلَ الْخَرْمَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءًا».

فَقُلْتُ لَهُ^٥: هَذَا الْقِيَاسُ عِنْدَ النَّاسِ.

فَقَالَ: «إِنَّمَا سَبَّهْتُ لَكَ شَيْئًا بِشَيْءٍ»^٦.

١. في «بخ، بف» والوافي: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١١٦٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٦٨؛ و ص ٧٦، ذيل ح ١٧٢٦٨.

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بع، بخ، بس، بف، جد، جن» والوسائل. وفي المطبوع: «عبد». ولعله سقط حين الطبع.

٤. في «بف» -: «مثل».

٥. الشُّرْك: جِبالُ الصَّائد - وهي التي يصاد بها - وكذلك ما ينصب للطير. راجع: الصَّحاح، ج ٤، ص ١٥٩٤؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٠ (شرك).

٦. في «ظ» -: «الصيد».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بخ» والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «وله».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦١، معلقاً عن صفوان بن يحيى. علل الشرائع، ص ٤٥٤، ح ٨، معلقاً عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٤، بسندهما عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١١٦١٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٨، ح ١٧٢٥٠.

١٣ / ٦٨١٣ . صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ زِيَادِ^٢ أَبِي الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ:

عَنْ أَبِي إِزْهِيمَةَ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ قَفَّلُوا^٤ عَلَى طَائِرٍ^٥ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ النَّبَابِ، ٢٣٥/٤

فَمَاتَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِمْ بِقِيَمَةِ كُلِّ طَيْرٍ دِرْهَمٌ^٦ يُغْلَفُ بِهِ حَمَامُ الْحَرَمِ».

١٤ / ٦٨١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِزْهِيمَةَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي رَجُلٍ حَلَّ فِي الْحَرَمِ رَمَى^٨ صَيْداً خَارِجاً مِنْ

١. في حاشية «بج»: - «بن يحيى».

ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان بن يحيى، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

٢. في «ي»، بث، بج، بڤ، جن: + «عن».

ومضمون الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٠، ح ١٢١٧، بسنده عن صفوان بن يحيى عن زياد الواسطي، قال: سألت أبا الحسن^٣. والظاهر أن زياداً هذا، هو زياد بن سابور أبو الحسن الواسطي المذكور في رجال الطوسي، ص ٢٠٨، الرقم ٢٦٩٢.

٣. في «بث، بج، بڤ»، والوافي: «أقفلوا». ٤. في «ظ، بث، بڤ، جد»، والوافي: «طير».

٥. هكذا في «ظ، ي، بج، بس، جد، جن» والوافي والفقهاء والتهذيب، ح ١٢١٧. وفي «بث، بڤ، بڤ» وحاشية «جن» والمرأة: «نصف درهم». وفي المطبوع: «درهم [نصف]».

وفي امرأة العقول، ج ١٧، ص ٨٩: «قوله^٣: نصف درهم، هذا خلاف المشهور إلا أن يحمل الحمام على الفرخ، والمعلق على غير المحرم. وفي التهذيب: قيمة كل طائر درهم، فيوافق المشهور؛ فإن المشهور بين الأصحاب أن من أغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض، ضمن بالإغلاق، فإن زال السبب وأرسلها سليمة سقط الضمان، ولو هلك ضمن الحمامة بشاة، والفرخ بعمل، والبيضة بدرهم إن كان محرماً، وإن كان محلاً ففي الحمامة درهم، وفي الفرخ نصف، وفي البيضة ربع درهم».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٠، ح ١٢١٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن زياد الواسطي، عن أبي الحسن^٣. والفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢٣٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٣، مع اختلاف. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٢٣٥١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٥٠، ح ١٢١٥. والوافي، ج ١٢، ص ١١٠، ح ١١٦٦؛ والوسائل، ج ١٣، ص ٤٢، ذيل ح ١٧١٩٣.

٧. في التهذيب، ح ١٢٥٦: «ورمى».

الْحَرَمُ^١، فَقَتَلَهُ، قَالَ^٢: «عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ الْآفَةَ جَاءَتْهُ مِنْ قِبَلِ الْحَرَمِ». قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ فِي الْجِلِّ، فَتَحَامَلَ الصَّيْدُ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ؟ فَقَالَ: «لَحْمُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ»^٣.

٦٨١٥ / ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي حِمَامٍ مَكَّةَ: «الطَّيْرُ الْأَهْلِيُّ غَيْرُ حِمَامِ الْحَرَمِ»، مَنْ ذَبَحَ طَيْرًا مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَفْضَلَ مِنْ ثَمَنِهِ^٤، فَإِنْ كَانَ مُحْرَمًا^٥ فَشَاةٌ عَنْ كُلِّ طَيْرٍ^٦.

١. في «بح، بخ، بف»: «وفي الحل».

٢. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٦ [إلى قوله: «لأن الآفة جاءت من قبل الحرم»]؛ و ص ٣٥٩، ح ١٢٥٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٢، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن مسمع الوافي، ج ١٢، ص ١١٠، ح ١١٦١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٦، ذيل ح ١٧٢٤٦؛ و ص ٧٣، ذيل ح ١٧٢٦٠.

٤. في الوافي والفقهاء: «ومن».

٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام: غير حِمَامِ الْحَرَمِ، في التهذيب كما هنا، وفي الفقيه: الطير الأهلي من حمام الحرم. وهو أظهر. وعلى ما في الأصل لعل المراد الطير الذي أدخل الحرم من خارجه».

٦. في «بف»: «ومن».

٧. في المرأة: «وأما قوله عليه السلام: أفضل من ثمنه، فالظاهر أن المراد به الدرهم؛ حيث كان في ذلك الزمان أكثر من الثمن، فعلى القول بلزوم الثمن يكون الأفضل محمولاً على الفضل».

٨. في «جن» والتهذيب، ح ١٢٠٦: «وإن».

٩. في المرأة: «وقوله: فإن كان محرماً، أي في الحل، أو المعنى: فشاة أيضاً».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٦؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٤، بسندهما عن عبدالله بن سنان. وفي الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، ح ١٢٨٩، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١١١، ح ١١٦١٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٣٩؛ و ص ٢٩، ح ١٧١٥٨؛ و ص ٥١، ح ١٧٢١٢.

١٦ / ٦٨١٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٢ أَنْ أَخَالِي اشْتَرَى حَمَامًا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَذَهَبْنَا بِهَا إِلَى مَكَّةَ، فَاعْتَمَرْنَا، وَأَقَمْنَا إِلَى الْحَجِّ، ثُمَّ أَخْرَجْنَا الْحَمَامَ مَعَنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكُوفَةِ: فَعَلَيْنَا فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟

قَالَ^٣ لِلرَّسُولِ: «إِنِّي أَطُفُّهُمْ كَنْ فُرْهَةً» فَقَالَ لَهُ: «يَذْبَحُ مَكَانَ كُلِّ طَيْرٍ^٤

شَاةً»^٥.

١٧ / ٦٨١٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: رَجُلٌ نَتَفَّ^٨ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. في «ظ»، ي، بح، بس، جد، والوافي وقرب الإسناد: «موسى».

٣. في «بث»، بف، والوافي: «فقال».

٤. الفُرْهَةُ: جمع الفاره، وهو الحاذق بالشيء. وعن سيويه: الفرهة اسم للجمع؛ لأنَّ فاعلاً ليس ممَّا يكسر على فُعْلَةٍ؛ من الفراهة بمعنى الحذاقة، أو منه بمعنى النشاط، أي نشيطة حادة قوية.

قال العلامة الفيض: «كن فرهة، أي بالغة حدِّ الفراهة، وهي الحذاقة؛ يعني بها استقلالهنَّ في الطيران».

وقال العلامة المجلسي: «غرضه^٩ أنَّ سبب إخراجهنَّ من مَكَّةَ إلى الكوفة لعلَّه كان حذاقتهنَّ في إيصال الكتب ونحو ذلك». راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٢٤٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٤١؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٢ (فره).

٥. هكذا في «ظ»، بث، ي، بح، بف، جد، والوافي: «فقال». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال». وفي المرأة: «إنَّه» بدل «فقال له».

٦. في المرأة: «وقوله^{١٠}: إنَّه يذبح مكان كلِّ طير، لعلَّه محمول على ما إذا لم يمكن إعادتها».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٢٣٥٧، معلقاً عن ابن فضال. قرب الإسناد، ص ٣١٤، ح ١٢٢١، عن السندي بن محمد، عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ١٢، ص ١١٢، ح ١١٦١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨، ذيل ح ١٧١٨٣؛ و ص ٤٠، ذيل ح ١٧١٨٨.

٨. في «بس»: «+» «بن يحيى».

٩. في التهذيب: «+» «ريشة». والثَّف: نزع الشعر والريش وما أشبهها. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٣ (نتف).

قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ عَلَى مُسْكِينٍ، وَ يُعْطَى^١ بِالْيَدِ الَّتِي نَتَفَّ بِهَا^٢، فَإِنَّهُ^٣ قَدْ أَوْجَعَهُ^٤».

٦٨١٨ / ١٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَهْدِي لَنَا طَائِرًا مَذْبُوحًا بِمَكَّةَ، فَأَكَلَهُ أَهْلُنَا.

فَقَالَ: «لَا يَرَى بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ بَأْسًا».

قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ أَنْتَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِمْ ثَمَنُهُ^٥».

٦٨١٩ / ١٩. بَغُضُّ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: نَشْتَرِي الصُّقُورَ^٦، فَتَدْخُلُهَا الْحَزَمَ، فَلَنَا ذَلِكَ؟

١. في التهذيب: «ويطعم». ٢. في «بف»:- «بها».

٣. في «بج»: «فإنها». ٤. في الوافي: «أوجعها».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢١٠، بسنده عن صفوان؛ علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٣، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٢، ص ١١٣، ح ١١٦٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦، ذيل ح ١٧١٧٨.

٦. في «ظ»، «بخ»، «بف»، والفقيه والتهذيب والاستبصار: «طير».

٧. قال في التهذيبين: «وأما ما رواه... فمحمول على أنه كان ذبح في الحرم، وليس في الخبر أنه كان ذبح في الحل أو الحرم، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره وكان من الأخبار ما يتضمن معناه فالأخذ به أولى». وللعلامة المجلسي تفصيل للقول في هذا الخبر إن شئت فراجع: مرآة العقول، ج ١٧، ص ٩٣.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٤، معلقاً عن صفوان؛ وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٦، ح ١٣١١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٧٢٩، بسندهما عن صفوان. الوافي، ج ١٢، ص ١١٣، ح ١١٦٢٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٤، ذيل ح ١٦٦٧٦؛ و ج ١٣، ص ٣٩، ح ١٧١٨٦.

٩. هكذا في «ظ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «جن». وفي «بخ» والوافي: «الصقورة». وفي «بث»: «العصفورة». وفي «ي»: «الصقودة». وفي المطبوع: «الصقورة». و«الصقورة»: جمع الصقور، وهو - على ما قال الجوهري - الطائر

فَقَالَ^١: «كُلْ مَا أُدْخِلَ^٢ الْحَرَمَ مِنَ الطَّيْرِ^٣ مِمَّا يَصِفُ جَنَاحَهُ^٤، فَقَدْ دَخَلَ مَأْمَنَهُ، فَخَلَّ سَبِيلَهُ^٥».

٢٠ / ٦٨٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَلِيفَةَ، قَالَ:

كَانَ فِي جَانِبِ بَيْتِي مِثْلُ^٦ فِيهِ بَيْضَتَانِ مِنْ^٧ حَمَامِ الْحَرَمِ، فَذَهَبَ الْغَلَامُ يَكْتُبُ الْمِثْلُ^٨، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ بَيْضَتَيْنِ، فَكَسَرَهُمَا، فَخَرَجْتُ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَذَكَرْتُ^٩ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِكَفَّيْنِ مِنْ دَقِيقٍ.

قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} بَعْدَ، فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: «ثَمَنُ طَيْرَيْنِ^{١١} تَغْلِفُ^{١٢} بِهِ

الذي يصاد به. وعن ابن سيده: الصقر: كل شيء يصيد من البراة والشواحين. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٥، لسان العرب، ج ٥، ص ٦٠ (صقر).

١. في «بخ، بف» والوافي: «قال».

٢. في «ث»: «دخل».

٣. في «ظ، ي، بع» - «من الطير».

٤. في «بخ، بف» والوافي: «جناحيه».

٥. في المرأة: «وقوله»: فخلَّ سبيله، المشهور جواز قتل السباع ماشية كانت أو طائرة إلا الأسد، وربما قيل بتحريم صيدها وعدم الكفارة. وقال الشيخ في التهذيب: والفهد وما أشبهه من السباع إذا أدخله الإنسان الحرم أسيراً فلا بأس بإخراجه منه، وبه خبر صحيح، فيمكن حمل هذا الخبر على الكراهة.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ١١٥، ح ١١٦٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١، ح ١٧١٦٦.

٧. في «ث، بخ، بف» والفقيه: «+ كان». والمِثْل - بكسر الميم -: الزنبريل الكبير، أو شبه الزنبريل، يسع خمسة عشر صاعاً، كأن فيه كتلاً من التمر، أي قطعاً مجمعة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٠٩؛ النهاية، ج ٤، ص ١٥٠ (كتل).

٨. في «بس»: «+ بيض».

٩. «يكب المِثْل»، من باب قتل، أي يقلبه، أو يقلبه على رأسه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٥؛ المصباح المنير، ص ٥٢٣ (كجب).

١٠. في «بخ» والوافي: «وذكرت».

١١. في المرأة: «وقوله»: ثمن طيرين، ظاهر هذا الخبر وغيره لزوم قيمة الطير لبيضة حمام الحرم مطلقاً، سواء كان محلاً أو محرماً، وحمل الشيخ في التهذيب القيمة على القيمة الشرعية للطير وهو الدرهم. والحاصل أن هذه الأخبار لا توافق التفصيل المشهور إلا بتكلف تام.

١٢. في «بخ، بس»: «يلعلف». وفي «بف» والفقيه: «يطعم». وفي حاشية «ث» والوافي والتهذيب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥: «تطعم».

حَمَامَ الْحَرَمِ.

فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَأَخْبَرْتُهُ^١، فَقَالَ: صَدَقَكَ^٢، حَدَّثَ^٣ بِهِ، فَإِنَّمَا أَخَذَهُ
عَنْ آبَائِهِ^٤.

٢٣٧/٤ ٢١ / ٦٨٢١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شَاذَانَ؛

وَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرْخَيْنِ مُسْرُوزَيْنِ^٦ دَبَّخْتَهُمَا وَأَنَا بِمَكَّةَ^٧؟

فَقَالَ لِي: «لِمَ دَبَّخْتَهُمَا؟».

فَقُلْتُ: جَاءَتْنِي بِهِمَا جَارِيَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَسَأَلْتَنِي أَنْ أُدَبِّحَهُمَا^٨، فَظَنَنْتُ أَنِّي
بِالْكُوفَةِ وَلَمْ أَذْكُرِ الْحَرَمَ^٩.

فَقَالَ: «عَلَيْكَ قِيمَتُهُمَا».

١. في «بف، جد»:- «فأخبرته».

٢. في «بف، وحاشية «بث» والوافي والفقيه والتهديب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥: «صدق».

٣. في حاشية «بث» والفقيه: «خذه». وفي الوافي عن بعض النسخ والتهديب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥:
«فخذ».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٣٦٩، معلقاً عن ابن مسكان. وفي التهديب، ج ٥، ص ٣٥٧، ح ١٢٤٢؛
والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٥، بسند آخر عن يزيد بن خليفة، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي التهديب، ج ٥،
ص ٣٥٧، ح ١٢٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٤، بسند آخر عن يزيد بن خليفة، عن أبي عبد الله ﷺ،
مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١١٥، ح ١١٦٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٠، ذيل ح ١٧٢٣٣.

٥. في السند تحويل يعطف «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن إسماعيل، عن
الفضل بن شاذان».

٦. يقال: طائر مُسْرُوزٌ، أي أبس ريشه ساقيه، وحمامة مرسولة، أي في رجلها ريش. راجع: الصالح، ج ٥،
ص ١٧٢٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٤ (سول).

٧. في التهديب والاستبصار: «محل».

٨. في الاستبصار: «+ لها».

٩. في الوافي: «أنتي بالحرم» بدل «الحرم».

قُلْتُ^١: كَمْ قِيمَتُهُمَا؟

قَالَ^٢: «دِرْهَمٌ وَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُمَا»^٣.

٢٢ / ٦٨٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَكَّةَ وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ^٥ بِهَا، فَقَالَ لِي^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ

لِي دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي قِمَارِي^٧ اضْطَدَّانَهَا^٨ وَفَصَّيْنَاهَا^٩؟ فَقُلْتُ:

تَنْتَفَ وَتُغْلَفُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ خُلِّي سَبِيلُهَا»^{١٠}.

١. في «ظ»، بث، بف، جد، والوافي والوسائل والتهذيب: «فقلت».

٢. في الوسائل والتهذيب: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١٢٠٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨١، بسندهما عن صفوان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٢، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج الوافي، ج ١٢، ص ١١٧، ح ١١٦٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٧، ذيل ح ١٧١٥٢.

٤. في «بخ»، بف، وحاشية «بث»: «+ بن عيسى».

٥. في هامش الوافي، عن ابن المصنف: «داود بن علي هذا هو الذي قتل المعلّى بن خنيس ظلماً، فدعا عليه أبو عبد الله عليه السلام بدعوة بعث الله عليه ملكاً، فضرب رأسه بمزربة من حديد انشقت منها مئانته، فمات من ساعته لعنه الله».

٦. في «بخ» - «لي».

٧. «القماري»: جمع القُمَرِيَّة، والمذكر: قُمَرِيٌّ، وهو طائر يشبه الحمام القُمر البيض. وقال الجوهري: «القُمَرِيٌّ: منسوب إلى طير قُمر، وقُمرٌ إما أن يكون جمع أقمر، مثل أحمر وخُمر، وإما أن يكون جمع قُمَرِيٍّ، مثل رومي وروم». والقُمرة: لون إلى الخضرة. وقيل: بياض فيه كدرة. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧٩٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١١٣ (قمر).

٨. في «ظ»: «اصطدنا».

٩. في «ظ»: «وقصّبناها». وفي «بخ»، بف، وحاشية «بخ» والوافي: «وقصصناها». و«فَصَّيْنَاهَا»، أي قصصناها، أي قطعنا ريشها. قال الجوهري: «حكى الفراء عن القنائي: قَصَّيْتُ أَطْفَارِي، بالتشديد بمعنى قصصت. وقال الكسائي: أظنه أراد أخذت من أقاصيها». وقال القُتُومِي: «قصصته قصّاً من باب قتل: قطعته، وقصّيته بالتثنية وبالبلغة، والأصل: قصصته، فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل إحداهما باء للتخفيف. وقيل: قَصَّيْتُ الظفر ونحوه، وهو القلم». راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٦٦٣؛ المصباح المنير، ص ٥٠٥ (قصص).

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ١١٩، ح ١١٦٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٦٧.

٢٣/٦٨٢٣. أَحْمَدُ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ^٢، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ بَيْضَةِ نَعَامَةٍ أَكَلْتُ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِشَمَنِهَا»^٤.

٢٤ / ٦٨٢٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ مُثْنَى، قَالَ: خَرَجْنَا إِلَى مَكَّةَ، فَاضْطَّادَ^٥ النَّسَاءَ قُمْرِيَّةً مِنْ قَمَارِيٍّ.....

١. السند معلق على سابقه. ويروى عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٢. هكذا في «بح»، «بخ»، «بف»، والوافي. وفي «ظ»، «ي»، «بس»، «جد»، «جن»، والمطبوع: «عن الحسن، عن علي بن النعمان». وفي «بث» والوسائل: «عن الحسن بن علي بن النعمان».

والمراد من «أحمد»، عن الحسين، هو «أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد» واختصر في العنوانين اعتماداً على ذكرهما في السند السابق، وهو أمر شائع في أسناد الكافي كما لا يخفى. وتقدّمت في ح ٦٦٤٠ و ٦٤٤٢ رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد [بن عبد الله] الأعرج. وسعيد بن عبد الله هذا، هو الأعرج؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٧، قال: «وسأل سعيد بن عبد الله الأعرج أبا عبد الله عليه السلام».

وأما توسط راوي باسم الحسن بين أحمد بن محمد هذا وعلي بن النعمان، أو رواية الحسن بن علي بن النعمان عن سعد بن عبد الله، فلم يثبت. بل لسعيد الأعرج أصل رواه عنه علي بن النعمان وصفوان بن يحيى. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢١٩، الرقم ٣٢٣.

٣. هكذا في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جن»، والوافي والوسائل. وفي «جد» والمطبوع: «سعد». وهو سهو، كما ظهر آنفاً ممّا قدّمناه حول علي بن النعمان.

٤. في «ظ»، «جد»، وحاشية «بح»: «نعام». و«النعام»: واحدة نعام، وهو طائر معروف، يذكر ويؤثث، وهو اسم جنس، مثل حمام وحمامة، ويقال لها بالفارسية: أشتر مرغ، وتأويله: بغير وطائر، ويقال فيه: إنه مركب من خلقة الطير وخلقة الجمل، أخذ من الجمل العنق والوظيف والمنسم، ومن الطير الجناح والمنقار والريش. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٣ (نعم)؛ حياة الحيوان، ج ٤، ص ٧٢ (النعام).

٥. في «بخ»: «يصدق».

٦. في المرأة: «وقوله عليه السلام: تصدّق بشمنها، حمل على ما إذا كان محلاً، وكانت البيضة من نعام الحرم».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٧، معلقاً عن سعيد بن عبد الله الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٥٩. الوافي، ج ١٢، ص ١١٩، ح ١١٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٦، ذيل ح ١٧٢٢٥.

٨. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فاضطادت».

أَمَجٌ^١ حَيْثُ بَلَّغْنَا الْبَرِيدَ^٢، فَتَنَقَّبَ^٣ النَّسَاءُ جَنَاحَيْهِ^٤، ثُمَّ دَخَلُوا بِهَا^٥ مَكَّةَ، فَدَخَلَ أَبُو بَصِيرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ^٧: «تَنْظُرُونَ^٨ امْرَأَةً لَا بَأْسَ بِهَا، فَتَعْتَطُونَهَا^٩ الطَّيْرَ تَغْلِفُهُ وَتُمْسِكُهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَى جَنَاحَاهُ خَلَّتَهُ»^{١٠}.

٢٥ / ٦٨٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^{١١}، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

عُمَرََانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: مَا يَكْرَهُ مِنَ الطَّيْرِ؟

فَقَالَ^{١٣}: «مَا صَفَّ^{١٤} عَلَى رَأْسِكَ»^{١٥}.

١. «أمج» - بفتحين وجيم -: موضع بين مكة والمدينة. النهاية، ج ١، ص ٦٦؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٨ (أمج).
٢. قال الجوهري: «البريد: اثنا عشر ميلاً». الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٧ (برد). وللمزيد راجع ذيل ح ٦٨٠١.
٣. في معظم النسخ التي بأيدينا والوافي والوسائل: «فتف».
٤. في «ظ، بف، جد» والوافي: «جناحها». وفي «بث»: «جناحه».
٥. في «ي، بث، بيج، يخ، بس، جن» والوافي والوسائل: «به».
٦. في «ظ، ي، بث، بيج، يخ، بف، جد» والوافي: «+وله».
٧. في الوسائل: «ينظرون». وفي «بث»: «هل تنظرون».
٨. في «بث»: «فتعطوها». وفي الوسائل: «فيعطونها».
٩. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٠، ح ١١٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٧٠.
١٠. تأتي في ح ٧٣٠٥، رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن عمران الحلبي. وتقدم في الكافي، ذيل ح ٤٩٠١، وذيل ح ٦٤٦٣، استظهار زيادة «عن ابن أبي عمير» بين إبراهيم بن هاشم وبين حماد بن عيسى.
١١. في «ظ، بث، بف» والوافي: «قال».
١٢. صف يصف، من باب قتل: بسط جناحيه في طيرانه ولم يحركها. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥؛ المصباح المعين، ص ٣٤٣ (ضف). هذا، وفي المرأة: «قد تقدم أنه كناية عن الاستقلال في الطيران، والمراد بالكراهية الحرم». أقول: قد تقدم في المرأة، ج ١٧، ص ٨٤ وهو قوله: «قوله^{١٦}: ما كان يصف، أي يطير مستقلاً، فإنه من لوازمه».
١٣. الكافي، كتاب الأطعمة، باب آخر منه وفيه ما يعرف به ما يؤكل من الطير وما لا يؤكل، ضمن ح ١١٤٦٣، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٧}؛ وفي علل الشرائع، ص ٤٨٢، ضمن ح ١٠١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^{١٨}، وفي كل المصادر تمام الرواية هكذا: «كل مادف ولا تأكل ما صف». الوافي، ج ١٩، ص ٥٧، ح ١٨٩٢٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٣، ح ١٧٢٩٢.

٢٨ / ٦٨٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ الْيَسَعِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْفَهْدِ^١ يُشْتَرَى بِمَنْى ، وَ يُخْرَجُ^٢ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ ؟
فَقَالَ : « كُلُّ مَا أُدْخِلَ الْحَرَمَ مِنَ السَّبْعِ مَأْسُوراً^٣ ، فَقَلَيْكَ إِخْرَاجُهُ »^٤ .

٢٩ / ٦٨٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَجَرَةٍ أَضْلَهَا فِي الْحَرَمِ ،
وَأَغْصَانُهَا فِي الْجِلِّ ، عَلَى غُضَنِ مِنْهَا طَائِرٌ رَمَاهُ رَجُلٌ ، فَصَرَعَهُ^٥ ؟
قَالَ : « عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ إِذَا كَانَ أَضْلَهَا فِي الْحَرَمِ »^٦ .

٣٠ / ٦٨٣٠ . عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ
أَعْيَنَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَرَبَطَهُ إِلَى جَانِبِ
الْحَرَمِ ، فَمَشَى الصَّيْدَ بِرِبَاطِهِ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ وَ الرِّبَاطُ فِي عُنُقِهِ ، فَأَجَزَهُ^٧ الرَّجُلُ

١ . الفهد : سبع معروف يصاد به . لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ (فهد) .

٢ . في «بخ» : «يخرج» بدون الواو . وفي الوافي : «ثم يخرج» .

٣ . مأسوراً ، أي مشدوداً بالإسار ، وهو الجبل والقيّد الذي يشدّ به الأسير ، ومنه سمي الأسير ، وكانوا يشدّونه بالقد ، فسُمي كل أخيد أسيراً وإن لم يشدّ به . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٤٨ (أسر) .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٧٧ ، ح ١٢٨١ ، بسند آخر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ ، ح ٢٢٨٣ ، مرسلاً ، وفيهما مع اختلاف الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٢١ ، ح ١١٦٤٤ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٨٣ ، ح ١٧٢٩٣ .

٥ . في «ظ» ، بث ، يخ ، بف ، جد ، والوافي والتهذيب : «طير» .

٦ . «فصرعه» أي طرحه بالأرض ؛ من الصَّرْع ، وهو الطرح بالأرض . راجع : لسان العرب ، ج ٨ ، ص ١٩٧ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٩٨٨ (صرع) .

٧ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٨٦ ، ح ١٣٤٧ ، بسنده عن إبراهيم ، عن النوفلي . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٢١ ، ح ١١٦٤٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٦٠ ، ذيل ح ١٧٠٨٣ .

٨ . في «بث» ، يخ ، والوافي والوسائل والتهذيب : «فاجتزّه» .

بِخَيْلِهِ^١ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَالرَّجُلُ فِي الْجِلِّ؟
فَقَالَ: «ثَمَنُهُ وَلَخْمُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَنِيَةِ»^٢.

٢٢ - بَابُ لُقْطَةِ الْحَرَمِ

١ / ٦٨٣١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اللُّقْطَةُ لُقْطَتَانِ: لُقْطَةُ الْحَرَمِ تُعَرَّفُ سَنَةً، فَإِنْ وَجَدَتْ^٥

٢٣٩ / ٤ صَاحِبَهَا، وَإِلَّا تَصَدَّقَتْ^٦ بِهَا^٧؛ وَلُقْطَةُ غَيْرِهَا تُعَرَّفُ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ^٨ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَهِيَ

كَسَبِيلِ مَالِكٍ»^٩.

٢ / ٦٨٣٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ^{١١}، قَالَ:

١. في «بخيله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦١، ح ١٢٥٤، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١١٦٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠، ح ١٧١٨٩.

٣. اللقطة - بضم اللام وفتح القاف -: اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٤؛ المصباح المنير، ص ٥٥٧ (لقط).

٤. في «بخ»: «+ اليماني».

٥. في الوافي، ح ١٧٣٩٥: «وجد».

٦. في «بها»: «ووجد».

٧. في «بها»: «وجد».

٨. في الوافي، ح ١٧٣٩٥ عن بعض النسخ: «وجد».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٤٦٤، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٢٣٤٩، معلقاً عن إبراهيم بن عمر. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ١١٩٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢٣٠؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٦؛ وقرب الإسناد، ص ١٢٤، ح ٤٣٥؛ و ص ٢٦٩، ح ١٠٧٠. الوافي، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١١٥٧٨؛ و ج ١٧، ص ٣٤٨، ح ١٧٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٠، ذيل ح ١٧٦٩٥.

١٠. في «ظ، بخ، جد»: «- بن إبراهيم».

١١. استظهرنا في الكافي، ذيل ح ٢٨٦٣، سقوط الوساطة بين يونس وبين فضيل بن يسار في سندنا هذا، فلاحظ.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ فِي الْحَرَمِ؟
قَالَ: «لَا يَمَسُّهَا، وَأَمَّا أَنْتَ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهَا»^١.

٦٨٣٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، فَقَالَ لَهُ الطَّيَّارُ: إِنِّي وَجَدْتُ^٢ دِينَاراً فِي الطَّوَافِ قَدْ انْسَحَقَ كِتَابَتُهُ^٣.
فَقَالَ: «هُوَ لَهُ»^٤.

٦٨٣٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءٍ الْأَرْجَانِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الطَّيِّبِ ع: أَنِّي كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَرَأَيْتُ دِينَاراً، فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهِ^٥ لِأَخْذِهِ، فَإِذَا أَنَا بِأَخَرٍ، ثُمَّ بَحَثْتُ^٦ الْحَصَى^٧، فَإِذَا أَنَا بِثَالِثٍ، فَأَخَذْتُهَا،

١. الوافي، ج ١٧، ص ٣٤٩، ح ١٧٣٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦١، ح ١٧٦٩٦.

٢. في الوافي: «إِنَّ حِمْرَةَ ابْنِي وَجَدَهُ بَدَلٌ» إِنِّي وَجَدْتُ.

٣. «انسحق كتابته» أي ذهب وتُمحيت؛ يقال: سحقت الريح الأرض وسهكها، إذا قشرت وجه الأرض بشدة هبوبها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٥٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٥ (سحق).

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «هولك». وفي المرأة: «قوله ع: هو له، قال الوالد العلامة ع نسب القول بمضمون هذا الخبر إلى ابني بابويه، والباقر على عدم الجواز مطلقاً. ويمكن حمله على غير اللقطة من المدفون، أو على أنه ع كان يعلم أنه ملك ناصبي أو خارجي فجوز أخذه. لكن الحكم مذكور على العموم في الفقه الرضوي». وراجع أيضاً: فقه الرضا ع، ص ٢٦٦.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ١١٨٧، بسنده عن الفضيل بن غزوان. الوافي، ج ١٧، ص ٣٤٧، ح ١٧٣٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ١٧٦٩٧.

٦. «أهويت إليه» أي مدت يدي إليه، يقال: أهوى إلى الشيء بيده، أي مدها نحوه وأمالها إليه ليأخذه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٦٤٣ (هوا).

٧. في «ظ، ي، بخ، بس، جد» والوافي والتهذيب: «نخيت».

٨. في «جن»: «الحصاة». وفي الوسائل: «فنجحت الحصاة» بدل «ثم بحثت الحصى».

فَعَرَفْتُهَا^١، فَلَمْ يَعْرِفْهَا أَحَدٌ، فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟
فَكَتَبَ^٢: «فَهَمْتُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الدَّانِيَةِ، فَإِنْ كُنْتُ مُخْتَاَجًا، فَتَصَدَّقْ بِثُلَاثِهَا،
وَإِنْ كُنْتُ غَنِيًّا، فَتَصَدَّقْ بِالْكُلِّ»^٤.

٢٣- بَابُ فَضْلِ النَّظَرِ إِلَى الْكُفَّةِ

١ / ٦٨٣٥ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
كُنْتُ قَاعِدًا إِلَى جَنْبِ^٦ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَهُوَ مُخْتَبِ^٧ مُسْتَقْبِلُ الْكُفَّةِ^٨، فَقَالَ: «أَمَّا
إِنْ^٩ النَّظَرُ إِلَيْهَا^{١٠} عِبَادَةً».

- ١ . في الوافي: «وعرَفْتُهَا».
- ٢ . في «ظ، ي، بس»: «عليه السلام». وفي الوافي: «عليه السلام إليّ: إني قد».
- ٣ . في المرأة: «تصدق».
- ٤ . الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٣، ح ٤٠٥١، معلقاً عن محمد بن عيسى، عن محمد بن رجاء الخياط. التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٥، ح ١١٨٨، بسنده عن محمد بن رجاء الخياط، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٣٤٢، ح ١٧٣٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ١٧٦٩٨.
- ٥ . في «بخ»: «جميعاً».
- ٦ . في الوسائل، ح ١٧٧١٠: «عند» بدل «إلى جنب».
- ٧ . قال الجوهرى: «احتبى الرجل، إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبى بيديه». وقال ابن الأثير: «الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه ثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٦؛ النهاية، ج ١، ص ٣٣٥ (حبا).
- ٨ . وفي الوافي: «يأتي في باب خصائص الحرم أنه مكروه في المسجد الحرام وقبالة الكعبة، فلعلمه عليه السلام كان له فيه عذر». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٠: «المشهور بين الأصحاب كراهة الاحتباء قبالة البيت، كما سيأتي، وهذا الخبر يدل على عدمها، ويمكن حمله على بيان الجواز، وربما يجمع بين الخبرين بحمل ما دل على الكراهة على ما كان في المسجد الحرام الذي كان في زمن الرسول عليه السلام، وهذا الخبر على ما إذا كان في غيره».
- ٩ . في «ظ»: «إن». وفي «بس»: «لنا» بدل «أما إن».
- ١٠ . في البحار: «القبلة».
- ١١ . في «بح»: «إليه».

فَجَاءَهُ^١ رَجُلٌ مِنْ بَجِيلَةَ^٢ يُقَالُ لَهُ: عَاصِمُ بْنُ عَمَرَ، فَقَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: إِنَّ كَعْبَ
الْأَخْبَارِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْكَعْبَةَ تَسْجُدُ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي كُلِّ غَدَاةٍ، فَقَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ^٥:
«فَمَا تَقُولُ فِيمَا قَالَ كَعْبٌ^٦؟» فَقَالَ: صَدَقَ، الْقَوْلُ مَا قَالَ كَعْبٌ، فَقَالَ^٧ أَبُو جَعْفَرٍ^٨:
«كَذَبْتَ، وَكَذَبَ كَعْبُ الْأَخْبَارِ^٩ مَعَكَ» وَغَضِبَ.

قَالَ^{١٠} زُرَّارَةُ: مَا رَأَيْتُهُ اسْتَقْبَلَ أَحَدًا يَقُولُ^{١١} «كَذَبْتَ» غَيْرَهُ.

ثُمَّ^{١٢} قَالَ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَقْعَةً^{١٣} فِي الْأَرْضِ^{١٤} أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا» ثُمَّ أَوْمَأَ
بِيَدِهِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ «وَلَا أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهَا لَهَا، حَرَّمَ اللَّهُ الْأَشْهُرَ الْحَرَّمَ
فِي كِتَابِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ ثَلَاثَةً مَتَوَالِيَةً لِلْحَجِّ: شَوَّالٌ^{١٥}، وَذُو الْقَعْدَةِ،

١. في الوافي: «فجاء».

٢. في «بث»: «نخيلة». و«بجيلة»: حي من اليمن، والنسبة إليهم: بجلي بالتحريك. ويقال: إنهم من مَعَدٍّ؛ لأنَّ
نزار بن مَعَدٍّ ولد مضر وربيعه وإياداً وأنماراً، ثُمَّ أنمار ولد بجيلة وخشم، فصاروا باليمن. الصحيح، ج ٤،
ص ١٦٣ (بجلى).
٣. في «ي»، بح، بف، والبحار: «له».

٤. في الوسائل، ح ١٧٦٩٩: «والأخبار».

٥. في «بث»، بخ، بف، جد، جن، والوافي والبحار: «له».

٦. في «ظ»، بث، بخ: «الأخبار».

٧. في «بخ»، بف، والوافي: «فقال».

٨. في الوافي: «يقول».

٩. في الوسائل، ح ١٧٦٩٩: «-ثم».

١٠. البقعة: قطعة من الأرض على غير هيئة التي على جنبها. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٢؛ لسان

العرب، ج ٨، ص ١٨ (بقع).

١١. في «ظ»: «-في الأرض».

١٢. في الوافي: «وأما عَدَّ شَوَّالٍ من الأشهر الحرم دون المحَرَّم، فيمكن توجيه الكلام بما لا يلزم ذلك، بأن يقال:
لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَازَ أَنْ يُقَالَ لَهَا: حَرَّمَ اللَّهُ الْأَشْهُرَ الْحَرَمَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ثَلَاثَةٌ مَتَوَالِيَةٌ
لِلْحَجِّ؛ بِمَعْنَى جَعَلَ ثَلَاثَةً أَشْهُرَ لِلْحَجِّ، مِنْهَا اثْنَانِ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ». وفي هامشه عن المحقق الشعراني: «ثلاثة
متوالية للحج، كَأَنَّ الرَّوَايَةَ سَهَا فذكر الشَّوَّالَ بدلاً من محَرَّم؛ لِأَنَّ الشَّوَّالَ لَيْسَ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، بَلْ هُوَ مِنْ
أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَمَّا كَانَ الْحَجُّ فِي ذِي الْحِجَّةِ حَرَّمَ قَبْلَهُ شَهْرَ الْمُجِيِّ، وَبَعْدَهُ شَهْرَ لَعُودِ الْحَاجِّ إِلَى أَوْطَانِهِمْ حَتَّى
لَا يَكُونَ حَرْبٌ فِي الطَّرِيقِ وَيَأْمَنُ السَّبِيلُ».

وَذُو الْحِجَّةِ؛ وَ شَهْرُ مُفَرَّدَةِ لِلْعُمْرَةِ وَ هُوَ رَجَبٌ.^٢

٦٨٣٦ / ٢. وَ بِهَذَا الْإِسْنَادُ^٣، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ^٤ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - حَوْلَ الْكَعْبَةِ عِشْرِينَ وَ مِائَةً^٥ رَحْمَةً، مِنْهَا^٦ يَسْتَوْنَ لِلطَّائِفِينَ، وَ أَزْبَعُونَ لِلْمُضَلِّينَ، وَ عِشْرُونَ لِلنَّاطِرِينَ».^٨

٦٨٣٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْحَزَّازُ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلْكَعْبَةِ لِلْخُطَّةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ يُغْفَرُ لِمَنْ طَافَ بِهَا، أَوْ

١. في «ظ، بث، بس، جد، جن» والوسائل، ح ١٧٦٩٩: - «وهو».

٢. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٧، عن زرارة، مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٥، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، إلى قوله: «يوم خلق السموات والأرض»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٧، ح ٢٩٦١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر من قوله: «ما خلق الله عز وجل بقعة في الأرض»؛ الوافي، ج ١٢، ص ٣٧، ح ١١٤٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٢، ح ١٧٦٩٩؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ١٧٧١٠، إلى قوله: «وهو محتب مستقبل الكعبة»؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٥٣، ح ٦.

٣. المراد من «بهذا الإسناد» الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير في السند السابق.

٤. هكذا في «بث، بح، بس، جن» والوافي. وفي سائر النسخ التي قبلت والمطبوع والوسائل: «الله».

٥. في «ظ، ي، جد» والوسائل: «+ وجعل».

٦. في «بس» والفقيه: «مائة وعشرين».

٧. في الوسائل، ح ١٧٨١٧: - «ومنها».

٨. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ١١، بسنده عن ابن أبي عمير. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي ﷺ، مع اختلاف يسير؛ الخصال، ص ٦١٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن علي ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٣، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ١٠٧، عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨، ح ١١٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٢، ح ١٧٨٠٠، إلى قوله: «يَسْتَوْنَ لِلطَّائِفِينَ»؛ و ص ٣١٠، ح ١٧٨١٧.

٩. في «بح، يخ، جد»؛ «الخزاز».

حَنَّ قَلْبُهُ إِلَيْهَا^١، أَوْ حَبَسَهُ^٢ عَنْهَا عَذْرًا^٣.

٦٨٣٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ^٤، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، لَمْ يَزَلْ تُكْتَبَ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ تُمَحَى^٦ عَنْهُ سَيِّئَةٌ حَتَّى يَنْصَرِفَ بِبَصَرِهِ عَنْهَا»^٧.

٦٨٣٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى الْكَعْبَةِ عِبَادَةٌ، وَ النَّظَرُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ عِبَادَةٌ، وَ النَّظَرُ إِلَى الْإِمَامِ عِبَادَةٌ»^٩.
وَ قَالَ^{١٠}: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ مُحِيتَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ»^{١١}.

-
١. «حَنَّ قَلْبُهُ إِلَيْهَا» أي اشتاق؛ من الحنين، وهو الشوق وَتَوَقَّانَ النفس. وأصل الحنين: ترجيع الناقه صونها إثر ولدها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).
 ٢. في المرأة: «كلمة أو» في قوله: أو حبسه، إما بمعنى الواو، أو ألف زيد من النسخ، أو قوله: حَنَّ قَلْبُهُ، أريد به من اشتاق، لكن تركه بغير عذر، وفيه بعد.
 ٣. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨، ح ١١٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠١؛ وص ٣٠٣، ح ١٧٨٠٢.
 ٤. في «بخ»: - عن ابن رباط. وابن رباط هذا، هو علي بن الحسن بن رباط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتكررت رواية ابن محبوب عنه في الأسناد مباشرة، ولم نجد وقوع الوساطة بينهما إلا في سندنا هذا. فعليه، احتمال وقوع الخلل في السند غير منفي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥٩؛ وج ٢٣، ص ٢٤٨ وص ٢٧٠.
 ٥. في «ى، بث، بيع، بخ، بس، جد، جن»: «يكتب».
 ٦. في «بخ»: «ويمحى».
 ٧. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٦، بسند آخر، إلى قوله: «تمحى عنه سيئة» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٤٣، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^٨. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٤، ح ١٧٧٠٤.
 ٨. في «بخ، بس، بف»: «فقال». وفي «ظ، بيع»: «قال» بدون الواو.
 ٩. في «ظ» وحاشية «بخ، جد»: «ومن».
 ١٠. في «ى، بخ»: «كتب».
 ١١. الأمل للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ذيل ح ٢٢، بسند آخر عن النبي^٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢٠٥.

٢٤١/٤ ٦٨٤٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ بِمَعْرِفَةٍ، فَعَرَفَ مِنْ حَقِّهَا وَخُزْمَتِنَا مِثْلَ الَّذِي عَرَفَ مِنْ حَقِّهَا وَخُزْمَتِهَا، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ^٢، وَكَفَّاهُ هَمَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^٣».

٢٤ - بَابُ فَيَمَنْ رَأَى غَرِيمَةً فِي الْحَرَمِ

٦٨٤١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَادَانَ بْنِ الْحَلِيلِ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لِي عَلَيْهِ مَالٌ، فَغَابَ عَنِّي زَمَانًا^٤، فَرَأَيْتُهُ يَطُوفُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ: أَفَأَتَقَاضَاهُ^٥ مَالِي^٦؟

قَالَ: «لَا، لَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَ لَا تُرْوَعُهُ^٨ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ^٩»^{١٠}.

١. ح ٢١٤٤، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «والنظر إلى الإمام عبادة» مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٩٠، ح ١٩؛ والأمالى للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ح ٢١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠٢.

٢. في «بث»: «محمّد بن أبي عمير». ٣. في «ظ، يح، جد» والفقيه: «كلها».

٣. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٧، بسنده عن علي بن عبد العزيز، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٢١٤٢، مرسلًا. وفيه، ذيل ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠٣.

٤. في الوافي: «بزمان». ٥. في الوسائل: «ثم رأيت».

٦. في «بخ، بف»: «أفتقاضاه». ٧. في التهذيب: «قال».

٨. «لا ترّوعه» أي لا تخوّفه ولا تغزعه؛ يقال: راعني الشيء يروّع زوعًا، أي أفزعني. ورّوعني مثله. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٣؛ المصباح المئير، ص ٢٤٦ (رّوع).

٩. في «ي، بث»: «وعن».

١٠. قال الشهيد: «ولو التجأ إلى الحرم حرمت المطالبة، والرواية تدلّ على تحريم المطالبة لو ظفر به في الحرم من غير قصد الالتجاء». الدرّوس، ج ٣، ص ٣١١.

١١. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٢٣، بسنده عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ١٢، ص ٨٣، ح ١١٥٣٠.

٢٥ - بَابُ مَا يُهْدَى إِلَى الْكَعْبَةِ

٦٨٤٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَاسِينَ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ قَوْمًا أَقْبَلُوا مِنْ مِصْرَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ^٢، فَأَوْصَى بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ لِلْكَعْبَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ الْوَصِيُّ مَكَّةَ سَأَلَ، فَذَلَّوهُ عَلَى بَنِي شَيْبَةَ، فَأَتَاهُمْ، فَأَخْبَرَهُمُ الْخَبَرَ، فَقَالُوا^٣: قَدْ بَرِثْتَ ذِمَّتَكَ، اذْفَعْنَا إِلَيْنَا، فَقَامَ الرَّجُلُ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَذَلَّوهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام».

قَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَاتَانِي، فَسَأَلَنِي، فَقُلْتُ لَهُ^٥: إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ هَذَا، انْظُرْ إِلَى^٦ مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَقُطِعَ بِهِ، أَوْ ذَهَبَتْ نَفَقَتُهُ، أَوْ صَلَّتْ رَاحِلَتُهُ، أَوْ عَجَزَ^٧ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَادْفَعْنَاهُ^٨ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سَمَّيْتَ لَكَ^٩».

فَاتَى الرَّجُلُ بَنِي شَيْبَةَ، فَأَخْبَرَهُمْ^{١٠} بِقَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالُوا^{١١}: هَذَا ضَالٌّ ٢٤٢/٤

١. الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٥، ح ١٧٧٠٩.

٢. في «بخ، بف» والوسائل: «عن ياسين» بدل «قال: أخبرني ياسين».

٣. في الوافي: «رجل منهم».

٤. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فقال».

٥. في الوسائل: «- وله».

٦. في «بح» - «إلى».

٧. في الوسائل: «وعجز».

٨. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٠٤: «قوله عليه السلام: فادفعها، ظاهر الخبر أن من أوصى شيئاً للکعبة، يصرف إلى معونة الحاج. وظاهر الأصحاب أن من نذر شيئاً أو أوصى للبيت أو لأحد المشاهد المشرفة، يصرف في مصالح ذلك المشهد، ولو استغنى المشهد عنهم في الحال والمآل، يصرف في معونة الزوار، أو إلى المساكين والمجاورين فيه. ويمكن حمل هذا الخبر على ما إذا علم أنه لا يصرف في مصالح المشهد كما يدل عليه آخر الخبر، أو على ما إذا لم يحتج البيت إليه، كما يشعر به أول الخبر؛ فلا ينافي المشهور».

٩. في الوافي: «قال» بدل «لك».

١٠. في «بث، بخ، بف»: «وأخبرهم».

١١. في الوافي: «فقال».

مُبْتَدِعٌ، لَيْسَ^١ يُؤَخِّدُ عَنْهُ، وَ لَا عِلْمَ لَهُ، وَ نَحْنُ نَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا^٢، وَ بِحَقِّ كَذَا وَ كَذَا^٣، لَمَّا أُبْلِغْتَهُ عَنَّا هَذَا الْكَلَامَ.

قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤، فَقُلْتُ لَهُ: لَقِيتُ بَنِي شَيْبَةَ، فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَزَعَمُوا أَنَّكَ كَذَا وَ كَذَا، وَأَنَّكَ^٥ لَا عِلْمَ لَكَ، ثُمَّ سَأَلُونِي بِالْعَظِيمِ^٦ إِلَّا^٧ بَلَّغْتُكَ^٨ مَا قَالُوا.

قَالَ^٩: «وَأَنَا أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلُوكَ لَمَّا أَتَيْتَهُمْ، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ مِنْ عِلْمِي أَنْ لَوْ وُلِّيتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ^{١٠} الْمُسْلِمِينَ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ عَلَقْتُهَا فِي أَشْتَارِ الْكُفْبَةِ، ثُمَّ أَقْمَنْتُهُمْ عَلَى الْمِضْطَبَةِ^{١١}، ثُمَّ أَمَرْتُ مَنَادِيّاً يُنَادِي^{١٢}: 'أَلَا إِنَّ هَؤُلَاءِ سَرَّاقُ اللَّهِ، فَاغْرِقُوهُمْ'»^{١٣}.

٦٨٤٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ^{١٤}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ جَارِيَتَهُ هَذِيّاً لِلْكُفْبَةِ كَيْفَ يَضُنُّعُ؟

١. في «ب»: «فليس».

٢. في التهذيب: «عن هذا» بدل «بحق هذا». وفي العلل: «+ البيت».

٣. في «بح»: «- وكذا».

٤. في «بف»: «- وأنتك».

٥. في «ب»، «بث»، «بف»: «لما». وفي «بس» والوافي والتهذيب والعلل: «لما» بالتخفيف.

٦. في «بث»، «بس»، «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «أبلغتك». وفي العلل: «أبلغك».

٧. في «بح»: «ثم قال».

٨. في الوافي: «أمر».

٩. «المِضْطَبَةُ» بالتحديد: مجتمع الناس. وهي أيضاً شبه دكان مرتفع قدر ذراع من الأرض يجلس عليها، ويتقى بها من الهوام بالليل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٢٣ (صطب).

١٠. في الوافي: «منادين ينادون».

١١. علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٢، ح ٨٤١، بسنده عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٢٣٨٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٩، ح ١٧٦٧١.

قَالَ^١: «إِنَّ أَبِي أَتَاهُ رَجُلٌ قَدْ جَعَلَ^٢ جَارِيَتَهُ هَذِيًّا لِلْكَعْبَةِ^٣، فَقَالَ لَهُ: قَوْمُ الْجَارِيَةِ، أَوْ بِعَهَا، ثُمَّ مَرَّ مُنَادِيًا يَقُومُ عَلَى الْحَجَرِ، فَيُنَادِي^٤: «أَلَا مَنْ قَصَرَتْ بِهِ^٥ نَفَقَتُهُ، أَوْ قُطِعَ بِهِ طَرِيقُهُ^٦، أَوْ نَقِدَ^٧ بِهِ^٨ طَعَامُهُ، فَلَيَاتِ فَلَانٌ بَنَ فُلَانٍ، وَ أَمَرَهُ^٩ أَنْ يُعْطِيَ^{١٠} أَوَّلًا فَأَوَّلًا^{١١} حَتَّى يَنْفَدَ^{١٢} ثُمَّ الْجَارِيَةِ^{١٣}»^{١٤}.

٦٨٤٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي الْحُرِّ^{١٦}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٥}، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٧}، فَقَالَ^{١٨}: إِنِّي أَهْذَيْتُ

١. في «بخ» والوافي والكافي، ح ٨٠٦٩: «فقال».

٢. في «ظ»: «قد».

٣. في التهذيب، ج ٩ وقرب الإسناد: «+ ثمن».

٤. في «ى»: «كيف يصنع - إلى - للكعبة».

٥. في «ى»: «+ به».

٦. في «بخ» والوافي: «أمر».

٧. في «بخ» والوافي: «به».

٨. في الكافي، ح ٨٠٦٩ والتهذيب، ج ٥ وقرب الإسناد: «طريقه».

٩. في «بخ» بس، بف» وقرب الإسناد: «نفذ».

١٠. في «ظ» بث» والوافي والوسائل والكافي، ح ٨٠٦٩ والتهذيب، ج ٥ وقرب الإسناد والعلل: «به».

١١. هكذا في «جن» والتهذيب وقرب الإسناد. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي والوسائل: «مره».

١٢. في «بس» جد»: «أولاً».

١٣. في «بث» بخ، بس، بف» جن» وقرب الإسناد: «حتى ينفذ».

١٤. في المرأة: «مضمونه مشهور بين الأصحاب؛ إذ الهدى يصرف إلى النعم، ولا يتعلّق بالجارية والدابة، وذكر الأكثر الجارية، والعق جماعه بها الدابة. وقال بعض المحققين: لا يبعد مساواة غيرهما لهما في هذا الحكم من إهداء الدراهم والدنانير والأقمشة وغير ذلك، ويؤيده الخبر المتقدم».

١٥. الكافي، كتاب الحج، باب النوادر، ح ٨٠٦٩. وفي علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٢، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن بنان بن محمد. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٠، ح ١٥٢٩، بسنده عن موسى بن القاسم؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٧٤٣، معلقاً عن موسى بن القاسم، مع اختلاف بسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٣، ح ١٧١٩، معلقاً

عن علي بن جعفر؛ قرب الإسناد، ح ٢٤٦، ٩٧١، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٤، ح ١١٢٦٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٠، ح ١٧٦٧٢.

١٦. في الوافي والكافي، ح ٨٠٧٥: «أبي الحسن».

١٧. في «بث» بخ» والوافي والوسائل: «+ له».

جَارِيَةً إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَعْطِيَتْ بِهَا^١ حَمْسَمَائَةَ دِينَارًا، فَمَا تَرَى؟ قَالَ^٢: بِغُفَا، ثُمَّ خُذْ
ثَمَنَهَا، ثُمَّ قُمْ عَلَى حَائِطِ الْحَجْرِ، ثُمَّ نَادِ، وَأَعْطِ^٣ كُلَّ مَنْقَطَعٍ بِهِ، وَكُلَّ مُخْتَاجٍ مِنْ
الْحَاجِّ^٤.

٦٨٤٥ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^٥، عَنْ أَخَوَيْهِ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو^٦ الْجُعْفِيِّ، عَنْ
رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ:

أَوْصَى إِلَيَّ^٧ أَخِي^٨ بِجَارِيَةٍ كَانَتْ^٩ لَهُ^{١٠} مُغَنِّيَةٌ فَارِهَةٌ^{١١}، وَجَعَلَهَا هَذِيًا لِبَنِيَتِ اللَّهِ
الْحَرَامِ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ، فَقِيلَ^{١٢}: اذْفَعُهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ، وَقِيلَ لِي غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ
الْقَوْلِ، فَاخْتَلَفَ عَلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ^{١٣} الْمَسْجِدِ: أَلَا أُرْسِدُكَ إِلَى مَنْ

١. في الكافي، ح ٨٠٧٥: «بها».

٢. في «بث، بخ» والوافي والتهذيب: «فأعط».

٣. الكافي، كتاب الحج، باب النوادر، ح ٨٠٧٥. وفي علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٤، بسنده عن جعفر بن بشير.
التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٦، ح ١٧٤٣، بسنده عن أبان، عن أبي الحسن عليه السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١١،
ص ٥٣٥، ح ١١٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٠، ح ١٧٦٧٣.

٤. هكذا في «جد» وحاشية «بث، جد» والوسائل والبحار. وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جن»
والمطبوع: «المشمي».

٥. والصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ هَذَا، هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ. كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ذِيلِ ح ٢٣٣٣.
- والصواب في لقبه التَّيْمِيُّ والتَّيْمَلِيُّ، فلاحظ.

٦. في «بث، بخ» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والعلل: «وعمر». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٣،
الرقم ٢٧٨١، هو سعيد بن عمرو الجعفي.

٧. في الوافي: «إلي».

٨. في «ظ»: «وأخي إلي».

٩. في «بف»: «كانت».

١٠. في «ي»: «له».

١١. «فارهة»، أي حاذقة، أو نشيطة حاذقة قوية؛ من الفراهة بمعنى الحذاقة والنشاط. وعن الأزهري: سمعت غير
واحد من العرب يقول: جارية فارهة، إذا كانت حسناء مليحة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٢؛ النهاية، ج ٣،
ص ٤٤١ (قوله).

١٢. في الوافي: «ولي».

١٣. في الوافي: «في» بدل «من أهل».

يُزِيدُكَ فِي هَذَا إِلَى الْحَقِّ^١ قُلْتُ: بَلَى^٢، قَالَ^٣: فَأَشَارَ إِلَى شَيْخٍ جَالِسٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: هَذَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، فَسَلَّهُ^٥.

قَالَ^٥: فَأَتَيْتُهُ^٦، فَسَأَلْتُهُ، وَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ.

فَقَالَ: «إِنَّ الْكَعْبَةَ لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ، وَ مَا أُهْدِي لَهَا^٧ فَهَوَ لِرُؤُوسِهَا، بَعِ الْجَارِيَّةَ، وَ قُمْ عَلَى الْحِجْرِ، فَنَادِ^٨: هَلْ مِنْ مَنْقَطَعٍ بِهِ؟ وَ هَلْ^٩ مِنْ مُخْتَاٍجٍ مِنْ رُؤُوسِهَا؟ فَإِذَا أَتَوَكَ فَسَلْ^{١٠} عَنْهُمْ^{١١}، وَ أَغْطِهِمْ، وَ أَقْسِمُ فِيهِمْ ثَمَنَهَا^{١٢}».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: «إِنْ بَغِضَ مَنْ سَأَلْتُهُ أَمَرَنِي بِدَفْعِهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا إِنْ قَائِمَنَا لَوْ^{١٣} قَدْ قَامَ لَقَدْ^{١٤} أَخَذَهُمْ^{١٥}، وَ قَطَعَ^{١٦} أَيْدِيَهُمْ، وَ طَافَ بِهِمْ، وَ قَالَ: هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^{١٧}.

٥ / ٦٨٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

١. في الوافي: «قال».

٢. في «ي»: «- قال».

٣. في «ظ»، بس، جد، جن، والوسائل والتهذيب والعلل: «فأسأله».

٤. في الوافي: «- قال».

٥. في «ي»: «- قال».

٦. في «ي»: «- قال».

٧. في «ظ»، جد، «فأسأل».

٨. في المرأة: «قوله»: «فصل عنهم، ظاهره عدم جواز الاكتفاء بقولهم ولزوم التفحص عن حالهم. وإن أمكن أن يكون المراد سؤال أنفسهم عن حالهم. لكنه بعيد».

٩. في الوافي: «ثمنها فيهم».

١٠. في «ظ»، بخ، جد، «- لقد».

١١. في الوافي والوسائل: «فقطعت».

١٢. علل الشرائع، ص ٤١٠، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسين الميثمي. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٣، ح ٨٤٢، بسنده عن علي بن يعقوب الهاشمي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٧، ح ٢٣٨٠٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥١، ح ١٧٦٧٤؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٣، ح ١٦٨.

١٣. في «ظ»، بخ، جد، «- لقد».

١٤. في «ظ»، جد، «- وأخذهم». وفي «بخ»: «بأخذهم».

١٥. في الوافي والوسائل: «فقطعت».

دَفَعْتُ إِلَيَّ امْرَأَةً غَزَلًا، فَقَالَتْ ادْفَعْنِي بِمَكَّةَ^١ لِيَخَاطَ^٢ بِهِ كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ^٣، فَكَرِهْتُ أَنْ
أَدْفَعَهُ إِلَى الْحَجَبَةِ وَأَنَا أَعْرِفُهُمْ، فَلَمَّا صِرْتُ بِالْمَدِينَةِ^٤، دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٥،
فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^٦، إِنَّ امْرَأَةً أُعْطِنِي غَزَلًا، وَأَمَرْتَنِي أَنْ^٧ أَدْفَعَهُ بِمَكَّةَ لِيَخَاطَ بِهِ
كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَدْفَعَهُ إِلَى الْحَجَبَةِ؟

فَقَالَ: «اشْتَرِ بِهِ عَسَلًا وَزَعْفَرَانًا، وَخُذْ^٨ طِبْنَ قَبْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، وَاعْجِنْهُ بِمَاءِ
السَّمَاءِ، وَاجْعَلْ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْعَسَلِ وَالزَّعْفَرَانِ^{١٠}، وَفَرِّقْهُ عَلَى الشَّيْعَةِ؛ لِيَنْدَاوُوا^{١١} بِهِ
مَرْضَاهُمْ^{١٢}».

١. في كامل الزيارات: «إلى الحجة» بدل «بمكة».

٢. في «ظ» والمحاسن: «لتخاط».

٣. في الوسائل: «للكعبة».

٤. في المحاسن والعلل وكامل الزيارات: «إلى المدينة».

٥. في «بخ» والوافي: - «جعلت فداك».

٦. في «بف»: «فقلت» بدل «وأمرتني أن».

٧. في المحاسن وكامل الزيارات: + «من».

٨. في «بخ»: + «الحسين». وفي المحاسن وكامل الزيارات: «الحسين» بدل «أبي عبد الله».

٩. في المحاسن: «عسل وزعفران».

١٠. في المحاسن: «ليتناووا».

١١. في الوافي: «السر في ذلك أن كلًّا من العسل وطبن قبر الحسين^{١٢} وماء السماء والزعفران ممَّا جعل الله فيه
الشفاء، كما ورد في القرآن والحديث، ولا سيما إذا اشترى بأطيب كسب النساء؛ أعني الغزل وممَّا طبن به
نفسًا، وقلب المؤمن بيت الله، قال الله تعالى: ما وسعني أرضي ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن،
ويدن المؤمن بمنزلة الكسوة واللباس لقلبه، ومرض البدن بمنزلة انخراقه وتفريق أجزائه ودواؤه بمنزلة
خياطته، فتفهَّم راشدًا».

وفي المرأة: «يدل على جواز مخالفة الدافع إذا عَيَّن المصرف على جهالة، ويمكن اختصاصه بالإمام^{١٣}،
ويحتمل أن يكون^{١٤} علم أن غرضها الصرف إلى أحسن الوجوه وظننت أنها عيَّنته أحسن، فصرفه^{١٥} إلى ما هو
أحسن وأقما».

١٢. المحاسن، ص ٥٠٠، كتاب المآكل، ح ٦٢١، عن أبيه، عن بعض أصحابنا. كامل الزيارات، ص ٤٦١، الباب ٩١،

٢٦ - بَابُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ»^١

٦٨٤٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٢: «إِنْ مُعَاوِيَةَ أَوَّلُ مَنْ عَلَّقَ عَلَى بَابِهِ مِضْرَاعَيْنِ بِمَكَّةَ^٣، فَمَنَعَ ٢٤٤/٤ حَاجَ بَيْتِ اللَّهِ^٤ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ» وَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ، نَزَلَ الْبَادِي عَلَى الْحَاضِرِ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهَ، وَكَانَ مُعَاوِيَةَ صَاحِبَ السَّلْسِلَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ»^٥ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَكَانَ فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ^٦.

٦٨٤٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرَّشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لِدَوْرِ مَكَّةَ أَبْوَابٌ، وَكَانَ^٧ أَهْلُ

١. ح ٢، عن محمد بن عبد الله، عن أبيه، عن أبي عبد الله البرقي. علل الشرائع، ص ٤١٠، ح ٦، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، بإسناده عن بعض أصحابنا. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٥، ح ١١٢٧٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٢، ح ١٧٦٧٥، ج ١٠.

١. الحج (٢٢): ٢٥.

٢. في «بث»، بف، جده، وحاشية «ظ» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «بدل» قال أبو عبد الله عليه السلام».

٣. في «بث»: - «بمكة».

٤. في «بخ»: + «الحرام».

٥. الحاقه (٦٩): ٣٢.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٥٨، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء، إلى قوله: «سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ» مع اختلاف وزيادة. قرب الإسناد، ص ١٠٨، ح ٣٧٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام؛ علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢١٢١، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهَ» مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١١٥٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٧، ح ١٧٧١٦، إلى قوله: «حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهَ».

٧. في الوافي: «كان» بدون الواو.

الْبُلْدَانِ يَأْتُونَ بِقَطْرَانِهِمْ^١، فَيَذْخُلُونَ^٢، فَيَضْرِبُونَ^٣ بِهَا، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ بَوَّيَّهَا مُعَاوِيَةُ^٤.

٢٧ - بَابُ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ

١ / ٦٨٤٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَحْجَّ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ إِلَّا وَاحِدَةً، وَقَدْ حَجَّ بِمَكَّةَ مَعَ قَوْمِهِ حِجَابٌ»^٦.

٢ / ٦٨٥٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عِيسَى الْقُرَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ حِجَابٍ^٩ مُسْتَسِرًّا^{١٠}،

١. في الوافي والمرأة: «بقطراتهم». وفي البحار: «بقطراتهم». والقطران والقطران: عصارة شجر الأبهل والأرز ونحوهما يطبخ فيتحلب منه، ثم يطلّى به الإبل. وقرأ العلامة الفيض: «بقطراتهم» وقال: «القَطْرَات: جمع قطار الإبل، وأنا قَطْوَان بالواو والنون - كما يوجد في بعض النسخ - فلم نجد له معنى محصلاً، وهكذا قرأ العلامة المجلسي، حيث قال: «قوله عليه السلام: بقطراتهم، كأنه جمع القطار على غير القياس، أو هو تصحيف قطرات». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٠٥؛ المصباح المنير، ص ٥٠٨ (قطر)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٩.
٢. في «ظ، ي» - «فيدخلون».
٣. في «ظ، جن»: «ويضربون».
٤. في «بث، بف» والوافي: «ولعن الله».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١١٥٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٨، ح ١٧٧١٧؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٧١، ح ٤٤٩.
٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ١١٧١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٥.
٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠ والفتية والتهذيب، ح ١٥٤٢: «عشرين».

٩. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠ والفتية، ح ٢٢٩١ والتهذيب، ح ١٥٤٢: «حجّة».

١٠. في «بح»: «مستترأ». وفي الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠: «مستترأ».

فِي كُلِّهَا يَمُرُّ بِالْمَازِمِينَ^٢، فَيَنْزِلُ وَيَبُولُ^٣».

٣ / ٦٨٥١. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ٢٤٥/٤

عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرِينَ حَجَّةً^٦».

وفي الوافي: «طريق الجمع بين العشر والعشرين أن يحمل العشر على ما بعد البعثة، والعشرين على ما يعم قبلها وما بعدها، وأما السبب في استاره أو استساراه على اختلاف الروايتين فلعله ما قيل: إنه كان لأجل النسيء؛ فإن قرشاً أخرأ وقت الحج والقتال، كما أشير إليه بقوله سبحانه: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» [التوبة (٩): ٣٧] فلم يمكن للنبي ﷺ أن يخالفهم، فيستتر حجّه ويستسره».

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٩: «يمكن الجمع بين الأخيار بحمل العشر على ما فعله ﷺ مستسراً لله، والعشرين على الأعم بأن يكون قد حجّ علانية مع قومه عشراً، كما يدلّ عليه قوله ﷺ: قد حجّ بمكة مع قومه، وإن أمكن أن يكون المراد كائناً مع قومه، لا أنه حجّ معهم، ويمكن حمل العشرين على الحجّ والعمرة تغليباً. وأما حجّه ﷺ مستسراً مع أن قومه كانوا غير منكرين للحجّ وكانوا يأتون به، إمّا للنسيء؛ فإنهم كانوا غالباً يأتون به في غير ذي الحجة، أو للاختلاف في الأعمال كوقوف عرفة».

١. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠ والتهذيب، ح ١٥٩٠: «وفي».

٢. المأزِم، وزان مسجد: كل طريق ضيق بين جبلين، ومنه قيل لموضع الحرب: مأزِم؛ لضيق المجال وعسر الخلاص منه. ومنه سمي الموضع الذي بين عرفة والمشعر مأزِمين. ويقال: المأزِمَان: مَضِيق بين جَمْع وعرفة، وآخر بين مكة ومنى. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦١؛ المصباح المنير، ص ١٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤١٩ (أزم).

٣. الكافي، كتاب الحجّ، باب حجّ النبي ﷺ، ح ٦٨٦٠، عن سهل، عن ابن فضال، عن عيسى الفراء، عن ابن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ. وفيه، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، هكذا: «عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عيسى الفراء، عن ابن أبي يعفور أو عن زرارة الشك من الحسن، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٨، صدر ح ٢٢٩٢؛ وعلل الشرائع، ص ٤٤٩، صدر ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢٩١، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١١٧١٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٧؛ و ج ١٤، ص ٩، ح ١٨٤٥٥؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٦.

٥. السند معلق، كسابقه.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٢، معلقاً

٦٨٥٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ^١ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٢ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٣ ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ ، قَالَ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ لَمْ يَحْجْ ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ^٥ : «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ»^٦ فَأَمَرَ الْمُؤَدِّينَ أَنْ يُؤَدُّوا بِأَعْلَى أَصْوَاتِهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْجُ فِي عَامِهِ هَذَا^٧ ، فَعَلِمَ بِهِ مَنْ حَضَرَ الْمَدِينَةَ^٨ وَأَهْلُ الْعَوَالِي^٩ وَالْأَغْرَابُ^{١٠} ، وَاجْتَمَعُوا لِحَجِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا كَانُوا تَابِعِينَ يَنْظُرُونَ مَا يُؤْمَرُونَ^{١١} وَتَتَّبِعُونَهُ^{١٢} ، أَوْ يَصْنَعُ شَيْئاً فَيَصْنَعُونَهُ .

فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ذِي

١. عن أحمد بن محمد، عن الحسن، عن يونس بن يعقوب. وراجع الحديث ١١ من هذا الباب. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ١١٧١٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٦، ذيل ح ١٤٤٢٤؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٧.

١. في الكافي، ح ٧٨٨٦: «عن ابن أبي عمير».

٢. في الكافي، ح ٧٨٨٦: «جميعاً».

٣. في الكافي، ح ٧٧٤٤ و ٧٨٨٦: «وصفوان بن يحيى».

٤. في «بخ، بس» والوافي: «عليه».

٥. الحج (٢٢): ٢٧.

٦. في «بف»: «هذا العام» بدل «عامه هذا».

٧. في «بس، جن»: «بالمدينة».

٨. في «بخ»: «العواني». وقال ابن الأثير: «وهي - أي العالية والعوالي - أماكن بأعلى أراضي المدينة، والنسبة إليها: علوي، على غير قياس، وأدناها من المدينة على أربعة أميال، وأبعدها من جهة نجد ثمانية». وقال الفيومي: «العالية: ما فوق نجد إلى تهامة... والعوالي: موضع قريب من المدينة، وكأنه جمع عالية». وقال الفيروزآبادي: «العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة، وقرى بظاهر المدينة، وهي العوالي».

راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٥؛ المصباح المنير، ص ٤٢٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢ (علا).

٩. في «بخ، بف»: «والتهذيب: «فاجتمعوا».

١٠. في «ي، يث، بخ، بس، جن» والوافي والبحار والتهذيب: «به».

١١. يجوز فيه هيئة المجزؤ والافتعال. وفي التهذيب: «فيصنعونه».

الْخَلِيفَةُ^١، زَالَتْ^٢ الشَّمْسُ، فَاغْتَسَلَ^٣، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ الَّذِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى فِيهِ الظُّهْرَ، وَعَزَمَ^٤ بِالْحَجِّ مُفْرِدًا^٥، وَخَرَجَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّبِيدَاءِ^٦ عِنْدَ الْمِيلِ الْأَوَّلِ، فَصَفَّ^٧ لَهُ سِمَاطَانِ^٨، فَلَتَبَى بِالْحَجِّ مُفْرِدًا^٩، وَسَاقَ الْهَذْيَ بَسْتًا وَبَسْتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعًا^{١٠} وَبَسْتَيْنِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَّةَ فِي سَلَخٍ^{١١} أَرْبَعٍ^{١٢} مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^{١٣}، ثُمَّ غَادَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ، وَقَدْ كَانَ اسْتَلَمَهُ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ.

١. ذو الحليفة: ماء من مياه بني جشم، ثم سمي به الموضع، على ستة أميال أو نحو مرحلة عن المدينة، وهو مسجد الشجرة، ميقات أهل المدينة. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٩ (حلف).

٢. في «ظ»، بث، ينج، جد، والوافي والتهديب: «فزالت».

٣. في «ينج» والوافي: «اغتسل».

٤. في «ينج»: «وصلّى».

٥. في «ينج»، بس، والوافي والبحار: «ثم عزم».

٦. في «ينج»، بس، والوافي: «على الحج».

٧. في «ينج»، بف، «مفرداً».

٨. «البيداء»: المغارة التي لا شيء بها، سميت بذلك لأنها تُبَيِّد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٩٧.

٩. في «بف»: «فصّف الناس». وفي التهديب: «سماطين».

١٠. في «ظ»، بف، وحاشية «ينج» والتهديب: «سماطين». والسماط، وزان كتاب: الجانب، والسماطان من النخل والناس: الجانبان؛ يقال: مشى بين يدي السماطين. أو هو الجماعة من الناس والنخل، أو هو الصف، ويقال: قام القوم حوله سماطين، أي صفين، وكلّ صف من الرجال سماء. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٣٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٠١؛ المصباح المنير، ص ٢٨٨ (سمط).

١١. في «بث»: «مفرداً». وفي الوافي: «مفرداً، أي من دون عمرة معه في تبة واحدة»، وفي المرأة: «قوله»: مفرداً، أي مفرداً عن العمرة، أي لم يتمتع؛ لأنه كان قارناً.

١٢. في المرأة: «قوله»: «أو أربعاً، التردد من الراوي».

١٣. السَلَخُ: المضى، يقال: سلخ الشهر، أي مضى، كانسلخ. وسَلَخَ الشهر: آخره. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٧٦ (سلخ).

١٤. في «ظ»، ينج، جد، «+ بقين». وفي حاشية «ظ»: «+ مضين».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»^٢ فَأَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ^٣ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ،
وَإِنَّ^٤ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا^٥ يَظُنُّونَ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ شَيْءٌ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا»^٦ ثُمَّ أَتَى الصَّفاَ، فَصَعِدَ عَلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الرُّكْنَ اليمانيَّ، فَحَمِدَ اللَّهَ،
وَاثْنَى عَلَيْهِ، وَدَعَا بِقَدَارِ مَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مُتَرَسِّلاً^٨، ثُمَّ انْحَدَرَ إِلَى الْمَرْوَةِ، فَوَقَفَ
عَلَيْهَا كَمَا وَقَفَ عَلَى الصَّفاَ، ثُمَّ انْحَدَرَ، وَعَادَ^٩ إِلَى الصَّفاَ، فَوَقَفَ^{١٠} عَلَيْهَا، ثُمَّ انْحَدَرَ إِلَى
الْمَرْوَةِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ.

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ^{١١} وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ،
وَاثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا جَبْرِئِلُ - وَ أَوْماً بِيَدِهِ إِلَى خَلْفِهِ - يَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَ مَنْ لَمْ يَسْقُ^{١٢}
هَذَا أَنْ يَجِلَّ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ^{١٣}.

١. الشعائر: جمع الشعيرة، أو الشِعارَة. قال الجوهري: «الشعائر: أعمال الحج، وكل ما جعل علماً لطاعة الله تعالى». وقال ابن الأثير: «شعائر الحج: آثاره وعلاماته، جمع شعيرة. وقيل: هو كل ما كان من أعماله كالوقوف والسعي والرمي والذبح وغير ذلك. وقال الأزهري: الشعائر: المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٢. البقرة: (٢): ١٥٨.

٣. في «ظ، ي، بث، جد»: «الله».

٤. في «ظ، ي، -»: «به».

٥. في «ظ، -»: «كانوا».

٦. في «ظ، -»: «كانوا».

٧. في «يخ»: «فَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْثُ أَفْهَوْ حَيْثُ لُهُ».

٨. الترسل: التآني وعدم العجلة، والترسل في القراءة: التمهّل فيها. وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٣؛ المصباح المنير، ص ٢٢٦ (رسل).

٩. في «جد»: «فعاد».

١٠. في «يخ»: «ووقف».

١١. في «يخ»: «ووقف».

١٢. في «يخ»: «ووقف».

١٣. قال ابن الأثير: «أي لو عن لي هذا الرأي الذي رأيته آخراً وأمرتكم به في أول أمري، لما سقت الهدي معي

وقلّدت وأشعرت؛ فإنه إذا فعل ذلك لا يحلّ حتى ينحر، ولا ينحر إلا يوم النحر، فلا يصحّ له فسح الحجّ بعمرة؛ ومن لم يكن معه هدي فلا يلتزم هذا، ويجوز له فسح الحجّ. وإنّما أراد بهذا القول تطييب قلوب أصحابه؛ لأنّه كان يشقّ عليهم أن يحلّوا وهو محرم، فقال لهم ذلك لتلا يجدوا في أنفسهم، وليعلموا أنّ الأفضل لهم قبول ما

وَلِكِنِّي سَفْتُ الْهَدْيِ، وَ لَا يَنْبَغِي لِسَاقِي الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجَلَّهُ.
 قَالَ: «فَقَالَ لَهُ^١ رَجُلٌ^٢ مِنْ الْقَوْمِ: لَنُخْرِجَنَّ حَجَّاجًا وَ رُؤُوسَنَا^٣ وَ شَعُورُنَا^٤ تَقْطُرُ».
 فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِهَذَا أَبَدًا.
 فَقَالَ لَهُ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ^٥ الْكِنَانِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنَا دِينَنَا كَأَنَّا خِلْفَتَا
 الْيَوْمِ، فَهَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا^٦ هَذَا، أَمْ لِمَا يَسْتَقْبِلُ؟
 فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ هُوَ لِلْأَبَدِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ، وَ قَالَ:
 دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ^٧ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: «وَ قَدِمَ عَلَيَّ^٨ مِنْ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ بِمَكَّةَ، فَدَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ
 - عَلَيْهَا السَّلَامُ - وَ هِيَ قَدْ أَحَلَّتْ، فَوَجَدَ رِيحًا طَيِّبًا^٩، وَ وَجَدَ عَلَيْهَا ثِيَابًا مَضْبُوعَةً،
 فَقَالَ: مَا هَذَا^{١٠} يَا فَاطِمَةُ؟ فَقَالَتْ: أَمَرْنَا بِهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيَّ^{١١}

«دعاهم إليه، وآتاه لولا الهدي لفعله».

وقال العلامة الفيض: «يعني لو جاءني جبرئيل بحج التمتع وإدخال العمرة في الحج قبل سياقي الهدي كما
 جاءني بعد ما سفت الهدي، لصنعت مثل ما أمرتكم؛ يعني لتمتعت بالعمرة إلى الحج وما سفت الهدي».
 راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠ (قبل).

١. في «ظ»:- «وله».

٢. في الوافي: «الرجل هو عمر، كما ورد في أخبار آخر مصر حاً». ونحوه في المرأة مع مزيد بيان.

٣. في الوافي:- «ورؤوسنا».

٤. في الوافي عن بعض النسخ:- «وشعورنا».

٥. «شعورنا تقطر» أي من ماء غسل الجنابة، كناية عن غسل الجنابة ومقاربة النساء. وفي المرأة: «قال ذلك تقيحاً
 وتشجيعاً على ما أمر الله ورسوله به».

٦. في الوافي: «هذا من جملة إخباره ﷺ بالغيب؛ فإنه ما آمن بالمتعة حتى مات، بل قال على المنبر: متعتان كانتا
 على عهد رسول الله وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج».

٧. في «وث، جن»: «جشعم». وهو سهو. راجع: الاستيعاب، ج ٢، ص ١٤٨، الرقم ٩٢١: أسد الغابة، ج ٢،
 ص ٤١٢، الرقم ١٩٥٥.

٨. في البحار: «أ لعامنا».

٩. في «ظ، يف، جد، والوافي: «أو».

١٠. في الوافي: «هكذا».

١١. هكذا في جميع النسخ والبحار. وفي المطبوع: «طيبة».

١٢. في «ظ»: «هذه».

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَفْتِيًا^١، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُ فَاطِمَةَ قَدْ أَخَلَّتْ وَ عَلَيْهَا ثِيَابٌ مَضْبُوعَةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَمَرْتُ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَأَنْتَ يَا عَلِيُّ بِمَا أَهْلَلْتَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، إِهْلَالٌ^٣ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قِرْ عَلَى إِخْرَامِكَ مِثْلِي، وَأَنْتَ شَرِيكِي فِي هَذِيي.

قَالَ: «وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ بِالْبَطْحَاءِ^٤ هُوَ وَأَصْحَابُهُ^٥، وَلَمْ يَنْزِلِ الدَّوْرُ^٦، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَغْتَسِلُوا وَيُهْلُوا بِالْحَجِّ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ^٧ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّذِي أَنْزَلَ^٨ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: «فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ آبَائِكُمْ» [إِبْرَاهِيمَ]^٩ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِينَ^{١٠} بِالْحَجِّ حَتَّى أَتَى^{١١} مِثْنَى، فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا وَالنَّاسَ مَعَهُ، وَكَانَتْ^{١٢} قُرَيْشٌ تُفِيضُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ^{١٣} وَهِيَ

١. في التهذيب: «محرضاً على فاطمة ﷺ». ٢. في «بح»: «قلت».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والوافي: «إِهْلَالاً». وقال في الوافي: «إِهْلَالاً كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ؛ يعني نويت الإحرام بما أحرمت به أنت كائنًا ما كان». وأما الإِهْلَالُ فهو رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أَهْلُ الْمُحَرَّمِ، إِذَا لَبَّيْ وَرَفَعَ صَوْتَهُ. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٥٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل).

٤. في الوافي: «هو وأصحابه».

٥. في «ي»: «البطحاء». والبطحاء: الحصى الصغار. وبطحاء: مكة. وأبطحها: مسبل واديها، وهو مسبل واسع فيه دقاق الحصى، أوله عند منقطع الشعب بين وادي منى، وآخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلّى عند أهل مكة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٣٤؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٤٣ (بطح).

٦. في الوافي: «هو وأصحابه». ٧. في «ظ، جد»: «بالدور».

٨. في المرأة: «قوله ﷺ: وهو قول الله، لَعَلَّه إشارة إلى ترك الشرك الذي ابتدعه المشركون في التلبية».

٩. في «ي، بح، يه»، «يف، والبحار والتهذيب»: «أنزله».

١٠. آل عمران (٣): ٩٥. وفي «بح»: «هُوَ سَمِعَكُمْ الْمُشْلُوبِينَ مِنْ قَبْلُ».

١١. في الوافي: «يهلّون».

١٢. في «بح» وحاشية «ب»، «جن» والوافي والبحار والتهذيب: «أتوا».

١٣. في «جد»: «فكانت».

١٤. في الوافي: «روي أنهم - أي قريش - كانوا لا يقفون بعرفات، ولا يفيضون منه، ويقولون: نحن أهل مكة».

جَمْعٌ^١، وَ يَمْنَعُونَ النَّاسَ أَنْ يُفِيضُوا مِنْهَا، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرِيشٌ تَزَجُّوا أَنْ تَكُونَ^٢ إِفَاضَتُهُ مِنْ حَيْثُ كَانُوا يُفِيضُونَ، فَأَنْزَلَ^٣ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ: «ثُمَّ أُفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ»^٤ يَغْنِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ فِي إِفَاضَتِهِمْ^٥ مِنْهَا، وَ مَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ.

فَلَمَّا رَأَتْ قَرِيشٌ أَنَّ قَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَضَتْ، كَانَتْ^٦ دَخَلَ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ لِلَّذِي كَانُوا^٧ يَزْجُونَ مِنَ الْإِفَاضَةِ مِنْ مَكَانِهِمْ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نَمِرَةَ، وَ هِيَ بَطْنُ عَرْنَةَ^٨ بِحِثَالِ الْأَرَاكِ^٩، فَضَرَبَتْ قَبَّتَهُ، وَ ضَرَبَ النَّاسُ أُخْبِيَّتَهُمْ^{١٠} عِنْدَهَا^{١١}، فَلَمَّا زَالَتْ

حرم الله فلا نخرج منه، فيقفون بالمشعر، ويفيضون منه، فأمرهم الله أن يقفوا بعرفات ويفيضوا منه كسائر الناس.

١. «جَمْعٌ»: علم للمزدلفة، سميت به لاجتماع الناس فيها، أو لأنَّ آدم وحواء ﷺ لما أهبطا اجتماعا بها. راجع: المصباح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٢. في «بث، يخ، جد، جن» والوافي: «أن يكون».

٣. في «ظ، جد»: «وأنزل». البقرة (٢): ١٩٩.

٤. في «بث، بف» والوافي: «وإفاضتهم» بدل «في إفاضتهم».

٥. قال ابن الأثير: «القَبَّة من الخيام: بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب». وقال الفيومي: «القَبَّة: من البنيان معروفة، وتطلق على البيت المدور، وهو معروف عند التركمان والأكراد ويسمى الخرقاهة». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣؛ المصباح المنير، ص ٤٨٧ (قب).
٦. في «بغ» والوافي: «كأنهم».

٧. في «ي»: «كان».

٨. «عرنة» وزان رطبة، وفي لغة بضمّتين. قال ابن الأثير: «موضع عند الموقف بعرفات». وقال الفيومي: «موضع بين منى وعرفات». وقال ابن منظور: «بطن عرفة: واد بحذاء عرفات». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢٣؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨٤؛ المصباح المنير، ص ٤٠٦ (عرن).

٩. قال الفيومي: «الأراك: موضع بعرفة من ناحية الشام». وقال الفيروزآبادي: «الأراك، كسحاب: ... موضع بعرفة قرب نمرة». راجع: المصباح المنير، ص ١٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٣٤ (أراك).

١٠. الأخبية: جمع الخبَاء، وهو أحد بيوت العرب من وَبَر أو صوف، ولا يكون من شَعَر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت. راجع: المصباح، ج ٦، ص ٢٣٢٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٩ (خباء).

١١. في «ي»: «- عندها».

السَّمْسُ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ قُرَيْشٌ^١ وَقَدِ اغْتَسَلَ، وَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى وَقَفَ
بِالمَسْجِدِ، فَوَعظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاَهُمْ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ^٢ وَإِقَامَتَيْنِ.
ثُمَّ مَضَى إِلَى المَوْقِفِ، فَوَقَفَ بِهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَبْتَدِرُونَ أَخْفَافَ نَاقَتِهِ يَقْفُونَ إِلَى
جَانِبِهَا، فَتَحَاها، فَفَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لَيْسَ مَوْضِعُ أَخْفَافِ نَاقَتِي
بِالمَوْقِفِ، وَلَكِنْ هَذَا كُلُّهُ - وَأُمَامًا بِيَدِهِ إِلَى المَوْقِفِ - فَتَفَرَّقَ النَّاسُ.

وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِالمُزْدَلِفَةِ، فَوَقَفَ^٦ النَّاسُ^٧ حَتَّى وَقَعَ القُرْصُ قُرْصَ السَّمْسِ، ثُمَّ
أَفَاضَ، وَأَمَرَ^٨ النَّاسَ بِالدَّعَةِ^٩ حَتَّى انْتَهَى إِلَى المُزْدَلِفَةِ وَهُوَ المَشْعَرُ الحَرَامُ، فَصَلَّى
المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ الآخِرَةَ بِأَذَانٍ وَاجِدٍ^{١٠} وَإِقَامَتَيْنِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى صَلَّى فِيهَا الفَجْرَ،
وَعَجَلَ ضَعْفَاءَ بَنِي هَاشِمٍ بَلِيلٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَزِمُوا الجُمُرَةَ جُمُرَةَ العَقْبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ
السَّمْسُ، فَلَمَّا أَضَاءَ لَهُ النَّهَارُ، أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مِنًى، فَرَمَى جُمُرَةَ العَقْبَةِ.

وَكَانَ الهَدْيُ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةً وَسِتِينَ، أَوْ سِتَّةً وَسِتِينَ^{١١}،
وَجَاءَ عَلِيٌّ ﷺ بِأَرْبَعَةٍ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ^{١٢}، فَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتَّةً وَسِتِينَ،

١. في التهذيب: «فرسه».

٢. في التهذيب: «+ واحد».

٣. أي يسرعون إليها ويستقون؛ يقال: ابتدر القوم أمراً وتبادروه، أي يبادر بعضهم بعضاً إليه أيهم سبق إليه
فيغلب عليه، راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢١٦ (بدر).

٤. في «بف» والتهذيب: «+ موقف».

٥. في «بف» والتهذيب: «+ موقف».

٦. في «بف» والتهذيب: «+ موقف».

٧. في الوافي: «+ بالدعاء».

٨. في «ظ»، بث، بفتح، بس، بف: «بالدعاء». والدَّعَةُ: السكون، والوقار، والخفض، والسعة في العيش، والراحة.

٩. والدعة أيضاً: الترك، والهاء عوض من الواو. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٣٧؛ لسان العرب، ج ٨،
ص ٣٨١-٣٨٢ (ودع).

١٠. في «بف»: «- واحد».

١١. في «بف»: «- أو ستة وثلاثين».

١٢. في الوافي: «لعل التردد من الراوي، أو خرج منخرج التقيّة».

١٣. في «بف»: «- أو ستة وثلاثين».

وَنَحَرَ عَلَيَّ ﷺ أَرْبَعًا^٢ وَثَلَاثِينَ بَدَنَةً^٣، وَأَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا^٤ حَذْوَةٌ^٥ مِنْ لَحْمٍ^٦، ثُمَّ تُطْرَحَ فِي بَرَمَةٍ^٧، ثُمَّ تُطْبَخُ، فَأَكُلُ^٨ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٤٨/٤
وَالِهُ وَسَلَّمَ - وَ عَلَيَّ^٩، وَ حَسَوَا^{١٠} مِنْ مَرَقِهَا^{١١}، وَلَمْ يَعْطِنَا الْجَزَارِينَ^{١٢} جُلُودَهَا، وَلَا
جَلَالَهَا^{١٣}، وَلَا قَلَائِدَهَا^{١٤}، وَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَ حَلَقَ، وَ زَارَ الْبَيْتَ، وَ رَجَعَ إِلَى مِثْنَى، وَأَقَامَ^{١٥}

١. هكذا في أكثر النسخ والوافي والوسائل. وفي «بث، بس، جن» والمطبوع: «أربعة».
٢. في «ظ، جن» - «بدنة». وقال الجوهري: «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة؛ سُمِّيَتْ بذلك لأنَّهم كانوا يَسْتَمُونَهَا». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمال والناقة والبقر، وهي بالابل أشبه، وسُمِّيَتْ بدنة لعظمها وسمنها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).
٣. في البحار: - «منها».
٤. هكذا في الوافي والكافي، ح ٧٨٨٦. وفي جميع النسخ التي قبلت والمطبوع والوسائل والتهذيب: «حذوة». والأنسب، بل المتعين ما أثبتناه؛ فَإِنَّ الحذوة هي القطعة من اللحم، وَأَمَّا الحذوة فهي القبسة من النار أو الجمره. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٧ (جذلا)، و ص ١٦٧١ (حذا).
٥. في البحار: «لحمها».
٦. التَّزِمَةُ: الْقِدْرُ مطلقاً. قال ابن الأثير: «وهي في الأصل: المَسْخُذَةُ من الحجر المعروف بالحجاز واليمن». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٠؛ النهاية، ج ١، ص ١٢١ (برم).
٧. في البحار: «وأكل». ٨. في البحار: «+ منها».
٩. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي الوافي: «وتحسب». وفي المطبوع والبحار والتهذيب: «وحسب». وقوله: «حَسَوَا»، أي شربا منه شيئاً بعد شيء، يقال: حَسَا زَيْدُ المَرْقِ وَتَحَسَّاهُ، أي شرب منه شيئاً بعد شيء. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٢؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٩٩ (حسو).
١٠. في حاشية «بج»: «مرقتها». والمَرْقُ: بالتحريك -: ماء اللحم إذا طبخ. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٣٦ (مرق).
١١. في «بس»: «الجزارين». وفي البحار: «لجزارين». والجزار: الذي يجرز الجزور، أي الناقة؛ يقال: جزر الناقة يجرزها - بالضم -: نحرها، وقطعها، وجلدتها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٣٤ - ١٣٥ (جزر).
١٢. في «بث، بف»: «جلاتها». والجلال: جمع الجَلِّ بالضم والفتح. وجَلَّ الدَّابَّةُ: الذي تَلْبَسُهُ لتصان به، كثوب الإنسان يلبسه يقيه البرد. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١١٩؛ المصباح المنير، ص ١٠٥ (جلل).
١٣. القلائد: جمع القِلَادَةِ: وهي ما تجعل في العنق، ومنه تقليد الهدى، وهو أن يجعل في عنقه قطعة من جلد أو عروة مزادة وتعل خلق؛ ليعلم أنها هدي فيكفك الناس عنه. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٦٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد).
١٤. في «بج، بف» والوافي والتهذيب: «وأقام».

بِهَا حَتَّى كَانَ الْيَوْمَ الثَّالِثُ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ رَمَى الْجِمَارَ، وَنَفَرَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْأَبْطَحِ، فَقَالَتْ لَهُ^١ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، تَزِجُ^٣ نِسَاؤُكَ بِحَجَّةٍ وَ عُمْرَةٍ مَعًا، وَ أَرْجِعُ بِحَجَّةٍ^٤، فَأَقَامَ بِالْأَبْطَحِ، وَ بَعَثَ مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ^٥، فَأَهْلَتْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ جَاءَتْ وَ طَافَتْ^٦ بِالْبَيْتِ، وَ صَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٧، وَ سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَارْتَحَلَ مِنْ يَوْمِهِ، وَ لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ الْخَرَامَ، وَ لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ^٨، وَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مِنْ عَقِبَةِ الْمَدَنِيِّينَ^٩، وَ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ مِنْ ذِي طَوًى^{١٠}.

١. في «ظ»: «وله».

٢. في «ب»، «بف»، والوافي والبحار: «أترجع».

٣. في الوافي: «وأرجع بحجة»، وذلك لأنها فاتتها العمرة لمكان حيضها.

٤. «التنعيم»: موضع قريب من مكة، وهو أقرب أطراف الحل إلى البيت أو إلى مكة، على ثلاثة أميال، أو أربعة من مكة. سُمِّيَ به لأنَّ على يمينه جبل نعيم، وعلى يساره جبل ناعم، والوادي اسمه نعمان. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٨٨؛ المصباح المنير، ص ٦١٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣١ (نعم).

٥. في «ب»، «بف»، والوافي والتهديب: «طاف». ٦. في الوافي: «البيت».

٧. العقبة: طريق وعر في الجبل، أو مَرَقَى صعب من الجبال، وعقبة المدنين في مكة لمن جاء على طريق المدينة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢١؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٢٧ (عقب).

٨. قال الجوهري: «ذو طوى، بالضم: موضع بمكة». وقال ابن الأثير: «وقد تكرر في الحديث ذكر طوى، وهو بضم الطاء وفتح الواو المخففة موضع عند باب مكة، يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٦ (طوى).

٩. الكافي، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة وحذ الموقف، صدرح ٧٧٤٤، من قوله: «ثم مضى إلى الموقف فوقه به فجعل الناس يتدرون أخفاف» إلى قوله: «فتفرق الناس وفعل مثل ذلك بالمرذلة» مع اختلاف يسير؛ وفيه، ج ٤، ص ٤٩٩، باب الأكل من الهدى الواجب...، ح ٧٨٨٦، من قوله: «أمر رسول الله أن يؤخذ من كل بدنة» إلى قوله: «وحسوا من رقها». وفي علل الشرائع، ص ٤١٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمار، من قوله: «ثم أتى الصفا فصعد عليه واستقبل الركن اليماني» إلى قوله: «أما إنك لم تؤمن بهذا أبدا»؛ التهديب، ج ٥، ص ٤٥٤، ح ١٥٨٨، بسنده عن ابن أبي عمير، و بسند آخر عن معاوية بن عمار، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٢٢٨٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، من قوله: «فلما فرغ من سعيه وهو على المروة أقبل على الناس» إلى قوله: «ولا قلائدها وتصدق

٦٨٥٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَامٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ غَدَا مِنْ مَنَى فِي طَرِيقِ ضَبٍّ^١، وَرَجَعَ مَا بَيْنَ الْمَازِمَيْنِ^٢، وَكَانَ إِذَا سَلَكَ طَرِيقًا لَمْ يَزِجْ فِيهِ»^٣.

٦٨٥٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ

حَمَادٍ^٤، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ^٥، خَرَجَ فِي أَرْبَعِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ حَتَّى أَتَى^٦ الشَّجْرَةَ، فَصَلَّى بِهَا، ثُمَّ قَادَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى أَتَى الْبَيْدَاءَ^٧، فَأَحْرَمَ مِنْهَا^٨، وَأَهْلَ بِالْحَجِّ^٩، وَسَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ^{١٠}، وَأَحْرَمَ النَّاسَ كُلَّهُمْ ٢٤٩/٤

١. به مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب جلود الهدى، ح ٧٨٩٩؛ والفتية، ج ٢، ص ٤٦٦، ح ٢٩٨٢؛ والتهديب، ج ٥، ص ١٨٠، ح ٦٠٤؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٩، ح ١. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١١٧٢٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١٣، ذيل ح ١٤٦٤٧؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٠، ح ١٣.

٢. «ضَبٌّ»: اسم الجبل الذي مسجد الخيف في أصله. الصحاح، ج ١، ص ١٦٨ (ضَب).

٣. الْمَازِم، وزان مسجد: كل طريق ضيق بين جبلين، ومنه قيل لموضع الحرب: مَأْزَم؛ لضيق المجال وعسر الخلاص منه، ومنه سمي الموضع الذي بين عرفة والمشعر مأْزَمين. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦١؛ المصباح المنير، ص ١٣ (أْزَم).

٤. الفتية، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢٩٠، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١١٧٢٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٥٨، ح ١٥٢٥٥؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٥، ح ١٧.

٥. في الكافي، ح ٧١٧٩: «وبن عثمان». ٥. في تفسير العتاشي والعلل: «حجّة الوداع».

٦. في «بث» والعلل: «+ مسجد».

٧. هذا الحديث نظير الحديث الرابع من هذا الباب، ونحن شرحنا غرائب المفردات هناك، إن شئت فراجع.

٨. في المرأة: «وقوله ﷺ»: فأحرم منها، لعل المراد بالإحرام هنا عقد الإحرام بالتلبية، أو إظهار الإحرام وإعلامه؛ لتلايفي الأخبار المستفيضة الدالة على أنه ﷺ أحرم من مسجد الشجرة.

٩. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أهل المحرم: إذا لَبَّى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (هَلَل).

١٠. في المرأة: «وقوله ﷺ»: وساق مائة بدنة، يمكن الجمع بين الأخبار بأنّه ﷺ ساق مائة بدنة، لكن ساق بعضاً

بِالْحَجِّ ، لَا يَنْوُونَ^١ عُمْرَةً ، وَلَا يَذْرُونَ مَا الْمُنْتَعَةُ ، حَتَّى إِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، طَافَ بِالْبَيْتِ وَ طَافَ النَّاسُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، وَ اسْتَلَّمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أُبْدَأُ^٢ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ ، فَأَتَى الصَّفَا ، فَبَدَأُ^٣ بِهَا ، ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سَبْعًا .

فَلَمَّا قَضَى طَوَافَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، قَامَ خَطِيبًا ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا وَ يَخْغَلُوهَا عُمْرَةً ، وَ هُوَ شَيْءٌ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ ، فَأَحَلَّ النَّاسَ ، وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ كُنْتُ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَفَعَلْتُ كَمَا أَمَرْتُكُمْ ، وَ لَمْ يَكُنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ الْهَذْيِ الَّذِي كَانَ^٤ مَعَهُ ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ : «وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَحِلَّهُ»^٥ .

فَقَالَ^٦ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ^٧ الْكِتَابِيُّ^٨ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَّمْنَا^٩ كَانَا خُلِقْنَا الْيَوْمَ : أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا^{١٠} هَذَا ، أَوْ لِكُلِّ^{١١} عَامٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا^{١٢} ، بَلْ لِلْأَبَدِ^{١٣} الْأَبَدِ^{١٤} .

١. وَ سَتَيْنِ لِنَفْسِهِ وَ الْبَقِيَّةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ؑ ؛ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ ﷺ يَحْرُمُ كِبْرَاهِمَهُ وَ يَهْلُ كِبَاهِلَهُ ، أَوْ يَحْمِلُ السِّيَاقَ الْمَذْكُورَ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ عَلَى السِّيَاقِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُرَفَاتٍ وَ مِنَى .

١. فِي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ وَ الْعَلَلِ : «لَا يَرِيدُونَ» . ٢. فِي «بَيْحٍ وَ الْبَحَارِ وَ الْعَلَلِ» : «أَبْدَأُ» .

٣. فِي «ي» : «وَبَدَأُ» . ٤. فِي «ظ» ، جَنَ ، وَ الرِّسَالَةِ وَ الْعَلَلِ : - «كَانَ» .

٥. الْبَقَرَةُ (٢) : ١٩٦ .

٦. فِي «بَثْ ، بَيْحٌ ، بَفْ ، جَدُ» وَ الرَّوَافِي وَ الرِّسَالَةِ وَ الْعَلَلِ : «فَقَامَ» .

٧. فِي «ي» ، بَثْ ، وَ الْعَلَلِ : «جُعْشَمٌ» . وَ فِي «بِسْ» : «جُعْشَمٌ» . وَ مَا فِي الْمَتْنِ هُوَ الصَّوَابُ . رَاجِعُ : الْاسْتِيعَابُ ، ج ٢ ،

ص ١٤٨ ، الرِّقْمُ ٩٢١ : أَسَدُ الْغَابَةِ ، ج ٢ ، ص ٤١٢ ، الرِّقْمُ ١٩٥٥ .

٨. فِي «ظ» ، بَثْ ، بَيْحٌ ، بَفْ ، جَدُ ، وَ الرَّوَافِي وَ الْعَلَلِ : + «فَقَالَ» .

٩. فِي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ وَ الْعَلَلِ : + «دِينَنَا» . ١٠. فِي «ي» ، بَثْ ، بَيْحٌ ، بَفْ : «أَ لِعَامِنَا» .

١١. فِي «ظ» ، بَيْحٌ ، بَفْ ، جَدُ ، وَ الْعَلَلِ : «أَمْ لِكُلِّ» . وَ فِي «بِسْ» : «وَلِكُلِّ» .

١٢. فِي «بَفْ» : - «لَا» . ١٣. فِي «بَثْ» : «لِلْأَبَدِ» .

١٤. فِي «جَدُ» وَ الرَّوَافِي وَ الرِّسَالَةِ وَ الْعَلَلِ : - «لِلْأَبَدِ» .

وَإِنَّ رَجُلًا قَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَخْرُجُ حُجَّاجًا وَرُؤُوسُنَا تَقْطُرُ^١؟
فَقَالَ^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِهَذَا^٣ أَبَدًا.

قَالَ: «وَأَقْبَلَ عَلَيَّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ حَتَّى وَافَى الْحَجَّ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ - سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهَا - قَدْ أُحْلَتْ، وَوَجَدَ رِيحَ الطَّيِّبِ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَفْتِيًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، بِأَيِّ شَيْءٍ أَهْلَلْتَ؟ فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا^٤ أَهَلَ بِهِ^٥ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: لَا تَجُلْ أَنْتَ، فَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ، وَجَعَلَ لَهُ سَبْعًا وَثَلَاثِينَ^٦، وَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ، فَنَحَرَهَا^٧ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بَضْعَةً^٨، فَجَعَلَهَا فِي قِذْرِ وَاحِدَةٍ^٩، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَطَبَخَ، فَأَكَلَ^{١٠} مِنْهُ، وَحَسَا^{١١} مِنَ الْمَرْقِ، وَقَالَ: قَدْ أَكَلْنَا مِنْهَا الْآنَ جَمِيعًا، وَالْمُتَعَةَ^{١٢} خَيْرَ مِنَ الْقَارِبِ السَّاقِبِ، وَخَيْرَ مِنَ الْحَاجِّ^{١٣} الْمُفْرِدِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: أَلَيْلًا^{١٤} أَخْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ نَهَارًا؟ فَقَالَ^{١٥}: «نَهَارًا».

١. في العلل: «+ ومن النساء». ٢. في «بس، جن»: «+ وله».

٣. في «ي، بث، يخ، بف، جن» والعلل: «بها». ٤. في «ظ»: «- ومن اليمن».

٥. في العلل: «+ ومحرشاً على فاطمة ﷺ». ٦. في «بخ»: «ولما».

٧. في الوسائل والعلل: «- وبه».

٨. في المرأة: «وقوله ﷺ: سبْعًا وَثَلَاثِينَ، لعلَّ أحدَ الخبرين في العدد محمول على التثنية، أو نشأ من سهو الرواة».

٩. في البحار: «ونحرها».

١٠. البَضْعَةُ: القطعة من اللحم. قال الجوهري: «هذه بالفتح، وأخواتها بالكسر، مثل القطعة»، وضبطه ابن الأثير بالفتح ثم قال: «وقد تكسر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٣ (بضغ).

١١. هكذا في «ظ، بث، يح، بف، جد» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «واحد». ولتأسيده اللغة؛ فإنَّ الْقِذْرَ مؤنثة عند الجميع. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٧؛ المصباح المنير، ص ٤٩٢ (قدر).

١٢. في «بس» والعلل: «فأكلا».

١٣. في «جن»: «وحسيا».

١٥. في العلل: «الحج».

١٦. في «بث» والبحار: «ليلاً» من دون همزة الاستفهام.

١٧. في «بخ، بف»: «قال».

قُلْتُ: آيَةُ سَاعَةٍ؟ قَالَ: «صَلَاةُ الظُّهْرِ».^٢

٧٨٥٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ، فَكَتَبَ^٢ إِلَى مَنْ بَلَغَهُ كِتَابُهُ بِمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ الْحَجَّ يُؤَدِّنُهُمْ بِذَلِكَ لِيَحْجَّ مَنْ أَطَاقَ الْحَجَّ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ، فَلَمَّا نَزَلَ الشَّجَرَةَ، أَمَرَ النَّاسَ بِتَنْبِ الْإِبْطِ، وَخَلَقِ الْعَانَةَ، وَالْعُسْلِ، ٢٥٠ / ٤ وَالتَّجَرُّدِ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، أَوْ إِزَارٍ^٣ وَعِمَامَةٍ يَضَعُهَا^٤ عَلَى عَاتِقِهِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِدَاءٌ، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَيْثُ لَبَّى، قَالَ: لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ^٥ وَالنِّعْمَةَ لَكَ^٦ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْثُرُ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ، وَكَانَ^٧ يَلْبِي كُلَّمَا لَقِيَ رَاكِبًا، أَوْ عَلَا

١. في «ظ»: «بَآيَ». وفي «ي»، بخ، جد، جن، والوسائل والبحار: «أَيَ». وفي «بع»: «في أَيَ».

٢. الكافي، كتاب الحج، باب صلاة الإحرام...، صدرح ٧١٧٩، من قوله: «وسألته أليلاً أحرم رسول الله ﷺ».

وفي علل الشرائع، ص ٤١٢، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير. وفي

التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٤٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه،

ج ٢، ص ٣١٩، صدرح ٢٥٥٩، معلقاً عن الحلبي، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وسألته أليلاً أحرم رسول

الله ﷺ» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٩، ح ٢٢٩، عن الحلبي، إلى قوله: «وهو شيء أمر الله

فأحل الناس»؛ وفيه، ص ٩٠، ح ٢٣٠، عن رسول الله ﷺ، من قوله: «قال رسول الله ﷺ: لو كنت استقبلت» إلى

قوله: «فقال رسول الله ﷺ: لا بل للأبد». الوافي، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١١٧٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٢،

ح ١٤٦٥٧؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٥، ح ١٨. ٣. في «بخ، بف»: «وكتب».

٤. في «بخ، بف، والوافي»: «وأقبل». ٥. في «ي، بس»: «أو إزار».

٦. في البحار: «ويضعها».

٧. في المرأة: «وقوله ﷺ: إِنَّ الْحَمْدَ، قال الطَّبْرِيُّ: يروى بكسر الهمزة وفتحها، وهما مشهوران عند أهل الحديث.

قال الخطابي: بالفتح رواية العامة. وقال تغلب: الكسر أجود؛ لأنَّ معناه: إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ،

ومعنى الفتح: لَبَّيْكَ لهذا السبب. انتهى. ونحوه روى العلامة في المتهمى عن بعض أهل اللغة.

٩. في «ي، بف، والوافي»: «فكان». ٨. في «ي»: «- ولك».

أَكْمَةً^١، أَوْ هَيَّطَ وَادِيًا، وَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَ فِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ^٢.

فَلَمَّا دَخَلَ^٣ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنْ أَغْلَاهَا مِنَ الْعَقَبَةِ، وَ خَرَجَ حِينَ خَرَجَ^٤ مِنْ ذِي طَوًى، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ - وَ ذَكَرَ ابْنُ سِنَانٍ أَنَّهُ بَابُ بَنِي شَيْبَةَ - فَحَمِدَ اللَّهَ، وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، وَ صَلَّى عَلَى أَبِيهِ إِزْرَاهِيمَ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ، فَاسْتَلَمَهُ، فَلَمَّا طَافَ بِالْبَيْتِ، صَلَّى^٥ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِزْرَاهِيمَ ﷺ، وَ دَخَلَ^٦ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ^٧: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَ رِزْقًا وَاسِعًا، وَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سَقَمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ ذَلِكَ وَ هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: لِيَكُنْ آخِرُ عَهْدِكُمْ بِالْكَعْبَةِ اسْتِلَامَ الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ.

ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ قَالَ: أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ^٨ بِهِ، ثُمَّ صَعِدَ عَلَى الصَّفَا، فَقَامَ عَلَيْهِ^٩ بِمَقْدَارِ مَا يَقْرَأُ الْإِنْسَانُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ^{١٠}.

٦٨٥/٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا وَ سِتِينَ،

١. الأكمة: تلّ، أو هو الموضع الذي هو أشدّ ارتفاعاً ممّا حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، أو هو شرفة كالرابية، وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد، وربما غلظ وربما لم يغلظ. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠؛ المصباح المنير، ص ١٨ (أكم).

٢. في «ظ»، ي: «الوسائل»؛ «الصلاة».

٣. في «بيح»: «+ من».

٤. في «جن»: «- حين خرج».

٥. في «بث»، ي: «وفى»؛ «وصلى».

٦. في الوافي: «دخل» بدون الواو.

٧. في الوسائل: «وقال».

٨. في «ظ»، ي: «ب»؛ «الله».

٩. في «بيح»، ي: «ب»؛ «إلى».

١٠. في «بث»، ي: «وفى»؛ «عليها».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٨، معلقاً عن النضر بن سويد، من قوله: «ذكر أنّه حيث لبّي قال: لبّيك» إلى قوله: «وفى أذبار الصلوات» مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ١٦٢، ح ٥٩٢، بسند آخر، من قوله: «ذكر أنّه حيث لبّي قال: لبّيك» إلى قوله: «يكثّر من ذي المعارج» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٧٨، ح ١١٧٢٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٣، ح ١٤٦٥٨؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٦، ح ١٩.

وَنَحَرَ عَلِيًّا ۖ مَا غَبَرَ^١.

قُلْتُ: سَبْعًا^٢ وَ ثَلَاثِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٩ / ٦٨٥٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۖ قَالَ: «الَّذِي كَانَ عَلَى بُذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاجِيَةً بُنْ جُنْدَبِ
الْخُرَازَمِيِّ الْأَسْلَمِيُّ^٥، وَ الَّذِي خَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
خَزَّائَةَ^٦ بِنِ نَضْرٍ^٧ بِنِ عَوْفٍ^٨ بِنِ عَوِيَجٍ بِنِ عَدِيٍّ بِنِ كَعْبٍ».

قَالَ: «وَلَمَّا كَانَ فِي حَجَّةِ^٩ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ يَخْلُقُهُ، قَالَتْ قُرَيْشٌ: أَيُّ مَعْمَرٍ،

١. في «بخ» وحاشية «ى»: «قبر». وفي «بس»: «عبر». وقوله: «ما غبر» أي ما بقي؛ يقال: غَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ، أي بقي. والغابر: الباقي. وَغُبِرَ الشيءُ: بَقِيَته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٨ (غبر). وفي المرأة: قوله ﷺ: «ما غبر، أي ما بقي، أو ما مضى ذكره. والأوّل أظهر».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والروافي والوسائل والبحار، ج ٢١. وفي المطبوع: «سبعة». وفي حاشية «بث»: «سناً».

٣. الروافي، ج ١٢، ص ١٧٩، ح ١١٧٢٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ١٥١، ح ١٨٨٤٥؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٧، ح ٢٠؛ وفيه، ج ٢٨، ص ٧٢، ذيل ح ١، إلى قوله: «ونحر عليّ ﷺ ما غبر».

٤. في السند تحويل يعطف «محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. في «ظ»: «الذي».

٦. في التهذيب: «+» والذي خلق رأس النبي ﷺ يوم الحديبية خراش بن أمية الخزازي».

٧. في «ظ، ي، جن» والبحار: «حراة». وفي حاشية «بف» والفقيه: «حارث». وفي التهذيب: «حارثة».

٨. في التهذيب: «نضر».

٩. في «ظ، ي، يع، بخ، جد، جن» والبحار: «غوث». هذا، والظاهر أنّ معمرًا هذا، هو معمر بن عبد الله بن نضلة بن عبد العزى بن حرثان بن عوف بن عبيد بن عويج بن كعب القرشي العدوي. راجع: الاستيعاب، ج ٣، ص ٤٨٦، والرقم ٢٤٩٧؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٢٧، الرقم ٥٠٤٨. لاحظ أيضاً: تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٣١٤، الرقم ٦١٠٦.

١٠. في «ظ، بس، جد»: «حجر». وفي الوافي: «حجّته».

أَذُنُ^١ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِكَ، وَفِي يَدِكَ الْمُوسَى^٢، فَقَالَ مَعْمَرٌ: وَاللَّهِ، إِنِّي لِأَعُدُّهُ مِنْ
اللَّهِ فَضْلاً عَظِيماً عَلَيَّ.

قَالَ: «وَكَانَ مَعْمَرٌ هُوَ الَّذِي يَزْحَلُ^٣ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

يَا مَعْمَرُ، إِنَّ الرُّحْلَ^٤ اللَّيْلَةَ لَمُسْتَرْخَى^٥، فَقَالَ مَعْمَرٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لَقَدْ شَدَدْتُهُ كَمَا
كُنْتُ أَشُدُّهُ، وَلَكِنْ بَغَضَ مَنْ حَسَدَنِي مَكَانِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَادَ أَنْ تَسْتَبْدِلَ^٦
بِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ^٧.

١٠ / ٦٨٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

١. في الوافي: «إذن، بكسر الهمزة وفتح المعجمة، وربما يضبط بضمهما... وكان قرشاً كانوا بما قالوا عن قدرة
معمر على قتل رسول الله ﷺ، وتمنوا أن لو كانوا مكانه فقتلوه. وربما يوجد في بعض نسخ الكافي: أذى، بدل
إذن، والمعنى حينئذ أن ما يوجب الأذى من شعر الرأس وشعته منه ﷺ في يدك، كأنه تعبير منهم إياه بهذا الفعل
في حسبه ونسبه. وهذا أوفق للجواب من الأول». وفي المرأة: «قوله ﷺ: أذن رسول الله، يحتمل أن يكون بضم
الهمزة والذال، أي رأسه في يدك، ويمكن أن يقرأ بكسر الهمزة وفتح الذال، أي في هذا الوقت هو ﷺ في
يدك».

٢. «الموسى»: ما يخلق به، وآلة الحديد. قيل: وزنه مُفْعَل، من أوسى رأسه، إذا حلقه بالموسى، والميم زائدة
فهو من وسى. وقيل: وزنه فعلى وزان حبل، والميم أصلية، فهو من موسى. وعلى الأول ينصرف، وعلى
الثاني لا ينصرف؛ لألف التانيث المقصورة. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٣؛ المصباح المنير، ص ٥٨٥
(موس).

٣. «يرحل» أي يشد الرحل، وهو ما يستصحب من الأثاث، يقال: رحلت البعير أرحله رحلاً، إذا شددت على
ظهره رحله. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧٠٧؛ المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).

٤. في «بح، بخ»: «الرجل».

٥. «لمسترخى» أي مسترسل، يقال: أرخيت الست وغيره، إذا أرسلته فاسترخى. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص
٣١٤؛ المصباح المنير، ص ٢٢٤ (رخو). ٦. في «بس، بف»: «أن يستبدل».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٨٩، يسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٢٢٩٣، معلقاً عن
معاوية به عمار، إلى قوله: «لأَعُدُّهُ مِنْ اللَّهِ فَضْلاً عَظِيماً عَلَيَّ» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره «الوافي، ج ١٢،
ص ١٧٩، ح ١١٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٢٧، ذيل ح ١٩٠٥٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٨.

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ثَلَاثَ عُمَرٍ مُفْتَرِقَاتٍ: عُمْرَةً فِي^١ ذِي الْقَعْدَةِ، أَهْلًا مِنْ عُسْفَانَ^٢، وَهِيَ عُمْرَةُ الْحَدِيثِيَّةِ؛ وَ عُمْرَةً^٣ أَهْلًا مِنْ الْجُحْفَةِ، وَهِيَ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ^٤؛ وَ عُمْرَةً أَهْلًا^٥ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ^٦ بَعْدَ مَا رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ^٧ مِنْ غَزْوَةِ حَنْثِينِ^٨،^٩

٦٨٥٩ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله غَيْرَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ؟
قَالَ: نَعَمْ، عِشْرِينَ حَجَّةً^{١٠}.

١. في «ظ، بس، جد، جن» والوسائل: - «في».

٢. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على مرحلتين من مكة». وقال الفقيمي: «عسفان: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤث ... وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي منهلة - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عسف).

٣. في «جد»: «فعمرة».

٤. في الوافي: «إِنَّمَا قَضَى صلى الله عليه وآله العمرة؛ لَأَنَّهُ صَدَّ فِي عَامِ الْحَدِيثِيَّةِ عَنِ الْعُمَرَةِ، فَأَحْلَ مِنْهَا بَنَهْرَ الْبَدَنِ، ثُمَّ قَضَاهَا مِنْ قَابِلٍ».

٥. في الوسائل: - «أهْل».

٦. في «بف» + «أته».

٧. في «بخ» - - «من الطائف».

٨. في حاشية «بث»: «خير».

٩. الخصال، ص ٢٠٠، باب الأربعة، ح ١١، بسند آخر عن ابن عباس، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٢٩٤٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٨، ح ١١٧١٨؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤١؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٠، ح ٢٩.

١٠. الكافي، كتاب الحج، باب حج النبي صلى الله عليه وآله، ح ٦٨٥١؛ والتهديب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٠؛ و ص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عِشْرِينَ حَجَّةً». الوافي، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ١١٧١٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٥، ح ١٤٤١٩؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٠، ح ٣٠.

٦٨٦٠ / ١٢ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عِيسَى الْفَرَّاءِ^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِشْرِينَ حَجَّةً^٣ مُسْتَسْرَةً^٤، كُلُّهَا^٥ ٢٥٢/٤
يَمُرُّ بِالْمَارِئَيْنِ، فَيَنْزِلُ، فَيَبُولُ^٦».

٦٨٦١ / ١٣ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ جَمِيعاً،

عَنْ أَبَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اِغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَةَ الْخُدَيْبِيَّةَ، وَقَضَى
الْخُدَيْبِيَّةَ مِنْ قَابِلٍ، وَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ حِينَ أَقْبَلَ مِنَ الطَّائِفِ ثَلَاثَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي
الْقَعْدَةِ^٨».

٦٨٦٢ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

١ . هكذا في «ظ، ي، بث، يح، بخ، بظ، جد» والوسائل والبحار. وفي «بس، جن» والمطبوع: «بن زياد»، ثم إن
السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٢ . في «بخ»: «الفراء».

٣ . في «يح»: «حجة». وفي بعض الروايات: «عشر حجّات»، فإننا قد نقلنا وجه الجمع ووجه استمرار الحج
من الوافي والمرأة ذيل الحديث الثاني من باب حج النبي ﷺ، إن شئت فراجع هناك.

٤ . في «بس»: «مسترة». وفي الوافي عن بعض النسخ: «مسترة».

٥ . في الوافي: «في كلها». ٦ . في «ي، بخ» والوافي: «ويبول».

٧ . الكافي، كتاب الحج، باب حج النبي ﷺ، ح ٦٨٥٠، والتهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٢، بسندهما عن الحسن
بن علي، عن عيسى الفراء، عن عبدالله بن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، وفيه هكذا: «عن
أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عيسى الفراء، عن ابن أبي يعفور أو عن زارة - الشك من
الحسن - عن أبي عبدالله عليه السلام...». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٨، صدر ح ٢٢٩٢؛ و على الشرائع، ص ٤٤٩، صدر
ح ١، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢٩١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل
المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١١٧١٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٥، ح ١٤٤١٨؛ و
ج ١٤، ص ٩، ذيل ح ١٨٤٥٥؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣١.

٨ . الوافي، ج ١٢، ص ١٦٨، ح ١١٧١٧؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤٢؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ذُكِرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ثَلَاثَ عَمَرٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُوَافِقُ عَمْرُتَهُ ذَا الْقَعْدَةِ^٢».

٢٨ - بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَتَوَابِهِمَا

٦٨٦٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ خَالِدِ الْقَلْبِيسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: حُجُّوا وَاعْتَمِرُوا تَصِحَّ أَبْدَانُكُمْ، وَتَنْتَشِفَ أَرْزَاقُكُمْ، وَتُكَفَّرَ مَوْوناتُ عِيَالَيْكُمْ^٤».

وَقَالَ: الْحَاجُّ مَغْفُورٌ لَهُ، وَمُوجِبٌ لَهُ الْجَنَّةَ، وَمُسْتَأْنَفٌ لَهُ الْعَمَلُ، وَمَخْفُوظٌ^٦ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ^٧».

٦٨٦٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ^٩، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

١. في الوافي والوسائل: «توافق». ٢. في «ظ»، بث، جد: «ذِي الْقَعْدَةِ».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١١٧١٩؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤٣؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٣.

٤. هكذا في «ظ»، ي، بث، بح، بس، بف، جد، جن، والوافي والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «عِيَالِكُمْ».

٥. في «بخ» والوافي: «به». ٦. في «بخ»: «+».

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٢١: «الظاهر أَنَّ المراد أَنَّهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ؛ صَنَفٌ يَغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَهُوَ مُوجِبٌ لَهُ الْجَنَّةَ. وَصَنَفٌ يَغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَيَكْتَبُ عَلَيْهِ فِي بَقِيَّةِ عَمَرِهِ. وَصَنَفٌ لَا يَغْفَرُ لَهُ، وَلَكِنْ يَحْفَظُ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ معاويةَ بْنِ عَمَّارٍ».

٨. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ٣، پسند آخر، إلى قوله: «ومؤونات عيالاتكم» مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٣٤٥، كتاب السفر، ح ٢؛ والفتية، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٣٨٧. الوافي، ج ١٢، ص ٢١١، ح ١١٧٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١٣.

٩. في التهذيب: - «عن سيف بن عميرة». لكن الظاهر ثبوته؛ فقد تكررت في الأسناد رواية علي بن الحكم عن سيف [بن عميرة] عن عبد الأعلى [بن أعين]، وتقدم ذيل الخبر في الكافي، ح ٢٥٦٨، عن علي بن الحكم، عن

رِذَاءَهُ.^١

٦٨٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «ضَمَانُ الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ عَلَى اللَّهِ، إِنْ أَبْقَاهُ بَلْفُهُ أَهْلَهُ، وَإِنْ أَمَاتَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».^٢

٦٨٦٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: الْحَجَّةُ ثَوَابُهَا الْجَنَّةُ، وَالْعُمْرَةُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ ذَنْبٍ».^٤

٦٨٦٧ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ كُتَيْبٍ، عَنْ

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبير، ح ٢٥٦٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من قوله: «إِنَّ أَعْظَمَ الْكِبَرِ». التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩، معلقاً عن الكليني. وفي معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف، عن عبد الأعلى بن أعين، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من قوله: «إِنَّ أَعْظَمَ الْكِبَرِ». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبير، ح ٢٥٧١، من قوله: «إِنَّ أَعْظَمَ الْكِبَرِ» مع اختلاف يسير. وفيه، نفس الباب، ح ٢٥٦٧، تمام الرواية هكذا: «الكبر أن تغفص الناس وتسفح الحق» وفي الأخيرين بسندهما عن عبد الأعلى؛ عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٦٩، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢١٤٧، مراسلاً، وفي الأخيرين من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦؛ والفقيه، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٢٢٥٢؛ وتحف العقول، ص ٣١٣. الوافي، ج ١٢، ص ٢١١، ح ١١٧٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٤٣٢٧.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٢، مراسلاً عن الباقر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٢، ح ١١٧٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٥، ح ١٤٣٣١.

٤. الجعفریات، ص ٦٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٣٠، مراسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع زيادة في آخره. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١١٧٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٦، ح ١٤٣٣٢.

٥. هكذا في «ظ»، «ي»، «ب»، «س»، «ف»، «ج»، «ج»، «ن»، «و» الوسائل. وفي المطبوع: «عمرو». والرجل

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي قَدْ وَطَنْتُ نَفْسِي عَلَى لُزُومِ الْحَجِّ كُلِّ عَامٍ بِنَفْسِي، أَوْ بِزَجَلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي بِمَالِي.
فَقَالَ: «وَقَدْ عَزَمْتَ عَلَى ذَلِكَ؟»
قَالَ: قُلْتُ^٢: نَعَمْ.

قَالَ: «إِنْ فَعَلْتَ، فَأَيُّنَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ^٣، أَوْ أَبْشَرَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ^٤؟»

٦٨٦٨ / ٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَجَّاجُ يَصْذُرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ يَغْتَنَّقُ مِنَ النَّارِ، وَصِنْفٌ يَخْرُجُ مِنْ ذَنْوَبِهِ كَهَيْئَةِ^٥ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَصِنْفٌ يُحَفِّظُ^٦ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ، فَذَلِكَ^٧ أَذْنَى مَا يَزْجَعُ بِهِ الْحَاجُّ»^٨.

١. مجهول لم نعرفه.

٢. في «بح» -: «قد».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقير وثواب الأعمال. وفي المطبوع -: «فأيقن بكثرة المال». وفي «بس» وحاشية «جد» والوافي: «والبين».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقير. وفي المطبوع: «فأبشر». وفي «ي» وثواب الأعمال: «وأبشر».

٥. في «ظ» والوسائل: «والبين».

٦. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ٤، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقير، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢٢١٥، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١١٧٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٣، ح ١٤٤٤٧.

٧. في الوافي: «كهَيْئَتِهِ».

٨. في «بح» والوافي: «فذلك».

٩. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير، عن معاوية بن عمار. التهذيب، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٩، بسنده عن معاوية بن عمار: النوادر للأشعري، ص ١٣٧، ضمن ح ٣٥٧، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة، وثوابهما، ح ٦٩٠٢، بسند آخر. المقنعة، ص ٣٨٨، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٤٣٢٨.

٦٨٦٩ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَيَذْكُرُ الْحَجَّ، فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ، هُوَ جِهَادُ الضُّعَفَاءِ، وَنَحْنُ الضُّعَفَاءُ^٢؛ أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا الصَّلَاةُ، وَفِي الْحَجِّ هَاهُنَا^٣ صَلَاةٌ، وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ قِبَلَكُمْ^٤ حَجٌّ، لَا تَدْعِي الْحَجَّ وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَيْهِ، أَمَا تَرَى أَنَّهُ يَشْعَتُ فِيهِ^٥ رَأْسُكَ^٦، وَ يَقْشَفُ فِيهِ جِلْدُكَ^٧، وَ يَمْتَنِعُ^٨ فِيهِ

١. في الوسائل: «عن عبد الله بن سنان». والظاهر زيادته؛ فإنا لم نجد رواية عبد الله بن سنان عن الكاهلي في موضع.

٢. في الوافي: «الجهاد جهادان: جهاد مع العدو الظاهر، وهو أهل الحرب. وجهاد مع العدو الباطن، وهو النفس... والضعفاء: هم الذين لا يتأتى لهم مقاومة العدو الظاهر كما ينبغي، وأُمتنا ﷺ كانوا كذلك، ولذا قال: ونحن الضعفاء. وإِنَّمَا قلنا: إِنَّهُمْ كانوا كذلك لَأَنَّ العدو الظاهر كانوا يومئذٍ صنفين: صنف كانوا يدعون الإسلام، وهم كانوا أكثر من أن يمكن معهم المقاومة مع قلة الأنصار. وصنف كانوا من الكفار، ولكن الجهاد معهم إِنَّمَا كان يتأتى لمن كان تابِعاً لأئمة الجور الغير العارفين بوظائف الجهاد ولا العاملين بها الذين ليسوا بأهل للجهاد ولا كرامة ولا يَتَّبِعُونَ أهله فيه، فسقط الجهاد عن أئمتنا ﷺ لهذه العلة».

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، بف، جد، جن» والوافي. وفي المطبوع والوسائل وتفسير العياشي والعلل: «لهاهنا». وفي «بح، بخ، هـ»: «هنا».

٤. في العلل: - «قبلكم».

٥. هكذا في «بث، بح، بخ، بس، بف، جن» والوافي والوسائل وتفسير العياشي والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فيه».

٦. «يشعت فيه رأسك» أي يغير؛ من الشَّعْتُ، وهو مصدر الأشعت وهو المغبر الرأس. ويقال: شعث الشعر شُتْناً فهو شُعث، من باب تعب، أي تغير وتلبّد؛ لقلّة تعهده بالدهن، ورجل أشعث وامرأة شعثاء. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

٧. في «بخ، بف»: «وتقشف».

٨. «يقشف فيه جلدك» أي يقدر؛ من القَشَفَ، وهو القَدَرُ على الجلد، وورثاة الهيئة، وسوء الحال؛ يقال: قشف الرجل، من باب تعب، أي لم يتعهّد النظافة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٢؛ المصباح المنير، ص ٥٠٣ (قشف).

٩. في «ظ»: «وممتنع». وفي «ي، بح، بخ، بس، جن» والوافي والوسائل والعلل: «ومتمنع».

مِنَ النَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّا نَحْنُ هَاهُنَا، وَنَحْنُ قَرِيبٌ، وَلَنَا مِيَاةٌ مُتَّصِلَةٌ، مَا نَبْلُغُ الْحَجَّ حَتَّى يَشُقَّ عَلَيْنَا، فَكَيْفَ أَنتُمْ فِي بُعْدِ الْبِلَادِ، وَ مَا^٢ مِنْ مَلِكٍ وَلَا سَوْقَةٍ^٣ يَصِلُ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ فِي تَغْيِيرِ مَطْعَمٍ، أَوْ مَشْرَبٍ، أَوْ رِيحٍ، أَوْ شَمْسٍ، لَا يَسْتَطِيعُ رَدَّهَا، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَزَوُّفٌ رَجِيمٌ﴾^٤.

٦٨٧٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٥، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَخَالِفُ^٧ الْفَقْرُ وَالْحَمَى

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «لهاهنا». وفي «بخ»: «هنا».

٢. في «بخ» والوافي: «ولا».

٣. قال الجوهري: «السوقة: خلاف الملك ... يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر». وقال ابن الأثير: «السوقة من الناس: الرعية ومن دون الملك، وكثير من الناس يظنون أنَّ السوقة أهل الأسواق». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٢٤ (سوق).

٤. في «ظ»، بخ، جد، جن، وحاشية «بخ» والوافي: «قول الله».

٥. النحل (١٦): ٧. وقال الشيخ الطبرسي ذيل الآية الشريفة: «وتحمل أثقالكم: أي امتعتكم» «إِنِّي بَلَدٌ لَمْ تَكُونُوا بِبَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ» أي وتحمل الإبل وبعض البقر أحمالكم الثقيلة إلى بلد بعيدة، لا يمكنكم أن تبلغوه من دون الأحمال إلا بكلفة ومشقة تلحق أنفسكم، فكيف تبلغونه مع الأحمال لولا أن الله تعالى سخر هذه الأنعام لكم حتى حملت أثقالكم إلى أين شئتم». مجمع البيان، ج ٦، ص ١٤٠.

٦. علل الشرائع، ص ٤٥٧، ح ٢، بسنده عن الكاهلي. وفي الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٩٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٢، باب ثواب الحج، ح ٦٤، بسند آخر، إلى قوله: «ونحن الضعفاء». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٥، عن الكاهلي؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٤، مرسلًا عن الصادق^٨، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، إلى قوله: «ونحن الضعفاء» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٤؛ والجعفریات، ص ٦٧؛ وتحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١ و ٤٠٣؛ و ثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٤. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩، ح ٤٤٥٥، وتام الرواية فيه: «وأما إنه ليس شيء أفضل من الحج إلا الصلاة؛ وج ١١، ص ١١٠، ح ١٤٣٧٩.

٧. في «بف»: «- بن عبد الله».

٨. في «بس»: «لا يقارن». والمحالفة: المعاهدة والملازمة، من قولهم: حالفه، أي عاهد ولازمه. راجع: ٥٥

فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ^١، خَلِطَ بِالنَّاسِ^٢.^٣

٦٨٧٢ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٤ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٥: لِأَيِّ شَيْءٍ صَارَ الْحَاجُّ لَا يَكْتَتِبُ عَلَيْهِ الذَّنْبُ^٦ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^٧؟

قَالَ^٨: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَبَاحَ الْمُشْرِكِينَ^٩ الْحَرَمَ فِي^{١٠} أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ يَقُولُ: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ^{١١} أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^{١٢}﴾ ثُمَّ وَهَبَ لِمَنْ يَحُجُّ^{١٣} مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْبَيْتَ الذَّنُوبِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^{١٤}».

ووجهاً آخر بقوله: «أو الأقوال والأفعال الموجبة للكفر».

١. في «بح»: «أشهر». ٢. في الوافي: «خلط بالناس، أي صار حكمه حكمهم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٩، ح ٥٥، بسنده عن سعد الإسكاف. المحاسن، ص ٦٣، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٣، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبي جعفر^{١٥}. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٩، ضمن ح ٥٦؛ وثواب الأعمال، ص ٧٠، صدر ح ٥، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه^{١٦} عن رسول الله^{١٧}، إلى قوله: «كتب الله عز وجل له مثل ذلك» مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨٧، مراسلاً، مع اختلاف «الوافي»، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٦، ح ١٤٣٣٤.

٤. هكذا في «ظ» بث، يخ، يس، بف، جد، والوسائل. وفي «ي، بح، جن» والمطبوع: «حسين».

٥. في الوسائل: «لا تكتب عليه الذنوب». ٦. في المحاسن: «من يوم يخلق رأسه».

٧. في «ظ» بث، يخ، بف، جد، والوافي: «فقال».

٨. في الوسائل والمحاسن والعيون: «للمشركين».

٩. في «بح، بف» - «في».

١٠. في المرأة: «قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ هي أشهر السياحة وليس في أشهر الحرم، وذلك أن رسول الله^{١٨} لما بعث سورة البراءة مع أمير المؤمنين^{١٩} إلى مكة أمره أن ينبذ إلى المشركين عهدهم، ويمهلهم بعده أربعة أشهر؛ ليرجعوا إلى بلادهم وأماكنهم، وذلك من يوم النحر في تلك السنة، العاشر من ربيع الآخر».

١١. التوبة (٩): ٢. ١٢. في المحاسن والعيون والعلل: «حج».

١٣. المحاسن، ص ٣٣٥، كتاب العلل، ح ١٠٧؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٣، بسندهما عن الحسين بن

- ٦٨٧٣ / ١١. أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ذَكْرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ لَا يَزَالُ عَلَيْهِ نُورُ الْحَجِّ مَا لَمْ يَلْمَ بِذَنْبٍ ٢، ٣»
- ٦٨٧٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْقُرَإِ، قَالَ:
سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالدُّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ» ٦.
- ٦٨٧٥ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

١. خالد؛ علل الشرائع، ص ٤٤٣، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٥، ح ١١، عن جعفر بن أحمد، عن علي بن محمد بن شعاع، عن أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٨، ذيل ح ٢١٣٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٠٩، ح ١١٧٤٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٤٣٣٥.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٢. «ما لم يلم بذنب» أي لم يقارب؛ من الإلمام، وهو مقاربة الذنب. وقيل: من اللثم، وهو مقاربة المعصية من غير إيقاع فعل. وقيل: هو من اللثم بمعنى صغار الذنوب. أو المعنى: ما لم يفعله، من قولهم: ألم الرجل بالقوم إلماً، إذا أتاهم فنزل بهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٧٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٩ (لم).

٣. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٣، عن عبد الله بن محمد الحجّال رفعه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١١٧٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٨، ح ١٤٣٣٩.

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: تابعا بين الحج والعمرة، أي افعلوا الحج بعد العمرة، والعمرة بعد الحج، أو اتوا بهما مكرراً».

٥. «الكبر» - بالكسر -: كبر الحداد، وهو زقّ - وهو وعاء - أو جلد غليظ ذو جافات ينفخ به الحداد النار. وأما المبني من الطين فهو الكور بالواو. وأما ابن الأثير فإنه أطلق الكبر على المبني من الطين. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨١١؛ النهاية، ج ٤، ص ٢١٧ (كبر).

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٦٥؛ والواد للأشعري، ص ١٣٩، ح ٣٥٩، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٢١، صدر ح ٦٠، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٣٨، مرسلًا عن رسول الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. تحف العقول، ص ١٤٩، ضمن خطبة الديباج، عن علي عليه السلام. نهج البلاغة، ص ١٦٣، ضمن الخطبة ١١٠، وفي الأخيرين إلى قوله: «ينفيان الفقر والذنوب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٦٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٣، ح ١٤٤١٣.

عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ سَوْقَانِ مِنْ أَسْوَاقِ الْآخِرَةِ، اللَّازِمُ لَهُمَا فِي ضَمَانِ اللَّهِ^١، إِنْ أَبْقَاهُ أَدَّاهُ إِلَى عِيَالِهِ^٢، وَإِنْ أَمَاتَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ^٣».

١٤ / ٦٨٧٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَجَلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ وَفْدُ اللَّهِ، إِنْ سَأَلُوهُ أَغْطَاهُمْ، وَإِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ شَفَعُوا شَفَعَهُمْ، وَإِنْ سَكَنُوا ابْتَدَأَهُمْ، وَيَعْوِضُونَ بِالدَّرْهِمِ أَلْفَ أَلْفٍ^٤ دِرْهَمٍ^٥».

١٥ / ٦٨٧٧. وَعَنْهُ^٦، عَنِ الْمُؤْمِنِ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

١. في الفقيه: «أضياف».

٢. في الفقيه: «أبْقَاهُ وَلَا ذَنْبَ لَهُ» بدل «أدَّاهُ إِلَى عِيَالِهِ».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٧٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٢، مرسلاً عن الباقر عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٤.

٤. الزُفْدُ، قال الراغب: «هم الذين يقدمون على الملوك مستنجزين الحوائج». وقال ابن الأنثير: «هم القوم يجتمعون ويردون البلاد، وكذلك الذين يقصدون الأمراء لزيارة واسترفاد وانتجاع وغير ذلك». راجع: المفردات للراغب، ص ٨٧٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

٥. في «بحر، بس، جد» والوسائل: - «ألف».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧١، معلقاً عن الكليني. راجع: مصداقة الإخوان، ص ٥٦، ح ٢؛ والخصال، ص ٦٣٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٢؛ وتحف العقول، ص ٦ و ١٢٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١١٧٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٤٣٤٠.

٧. الضمير راجع إلى محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٨. هكذا في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي و ظاهر الوسائل. وفي «ي، بث، بح، بس، جن» والمطبوع: «عن عبد المؤمن».

والمراد من المؤمن، هو زكريا بن محمد المؤمن الذي روى محمد بن عيسى بن عبيد كتابه، ومز ذكره في السند السابق بعنوان زكريا المؤمن. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٢، الرقم ٤٥٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دِرْهَمٌ تُنْفِقُهُ فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ عِشْرِينَ^١ أَلْفٍ دِرْهَمٍ تُنْفِقُهَا فِي حَقٍّ^٢».

٢٥٦/٤ ١٦ / ٦٨٧٨. وَ عَنْهُ^٣، عَنِ الْمُؤْمِنِ^٤، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي سَلَيْمَانَ الْجَصَّاصِ، عَنْ عُدَّافِرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا يَمْنَعُكَ مِنَ الْحَجِّ فِي كُلِّ سَنَةٍ^٥؟».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، الْغِيَالُ.

قَالَ^٦: فَقَالَ: «إِذَا مِتَّ فَمَنْ لِعِيَالِكَ؟ أَطْعِمُ عِيَالَكَ الْخَلَّ وَالزَّيْتِ، وَ حُجَّ بِهِمْ^٧ كُلَّ سَنَةٍ^٨».

١٧ / ٦٨٧٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ سَلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: بَادِرُوا بِالسَّلَامِ عَلَى الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ وَ مُصَافَحَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخَالِطَهُمُ الدُّثُوبُ^٩».

١. في الفقيه والتهديب والمحاسن: «ألفي».

٢. التهديب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٨؛ والمحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٤، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٤٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلِّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٧، ح ١١٨٣٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٥، ح ١٤٣٨٩.

٣. الضمير راجع إلى محمد بن عيسى.

٤. هكذا نقل العلامة المجلسي في المرأة من بعض النسخ، وهو ظاهر الوسائل أيضاً. وفي «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جد، جن» و المطبوع والوافي: «عبد المؤمن». وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم آنفاً ذيل السند السابق.

٥. في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي: «في».

٦. في «بف» والوافي: «قال».

٧. في «بس»: «+ في». وفي حاشية «بث»: «في» بدل «بهم».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١١٧٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٤٩.

٩. في الوافي: «من».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٢٦٥، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٩٩، ح ١٤٣٠٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٥، ح ١٥٢١٨.

١٨ / ٦٨٨٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ زَكْرِيَّا

الْمُؤْمِنِ، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقْرُقُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ فِي ضَمَانِ^٢ اللَّهِ، فَإِنْ مَاتَ مُتَوَجِّهًا،

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ؛ وَإِنْ مَاتَ مُحْرِمًا، بَعَثَهُ اللَّهُ مُلَبِّيًّا؛ وَإِنْ مَاتَ بِأَحَدِ الْحَرَمَيْنِ، بَعَثَهُ

اللَّهُ مِنَ الْآمِنِينَ؛ وَإِنْ مَاتَ مُنْصَرِفًا، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ جَمِيعَ ذُنُوبِهِ»^٣.

١٩ / ٦٨٨١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ:

عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا وَقَفَ أَحَدٌ فِي تِلْكَ الْجِبَالِ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ،

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ، فَيُسْتَجَابُ لَهُمْ^٤ فِي آخِرَتِهِمْ؛ وَأَمَّا الْكُفَّارُ، فَيُسْتَجَابُ لَهُمْ فِي

دُنْيَاهُمْ»^٥.

١. هكذا في «ظ، ي، بث، يج، يخ، بس، بف، جد، جن» والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد».

وقد تكررت في الأسناد رواية محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى [بن عبيد]، كما تقدم

هذا الارتباط في الأحاديث ١٤ إلى ١٦ من الباب. والمقام من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن

محمد» دون العكس؛ ولما ورد في كثير من الأسناد جدًّا من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤-٤٤٥.

٢. في «بث، يخ، بف» والوافي: «جوار».

٣. في «يخ» والوافي: «وإن».

٤. المحاسن، ص ٧٠، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٠، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٠، وفيهما هذه

الفقرة: «وإن مات بأحد الحرمين بعثه الله من الأمنين»؛ وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٦٨؛ وج ١، ص ١٣٨،

ح ٣٧٦، هذه الفقرة: «وإن مات محرماً بعثه الله ملتباً» وفي الأخير مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة من

دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١١٧٧٤؛

الوسائل، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٤٣٤١.

٥. في «جن»: «- لهم».

٦. الكافي، كتاب الحج. باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، ح ٦٩٠٠؛ وقرب الإسناد، ص ٣٧٦، صدر ح ١٣٣٠،

بسند آخر عن الرضا، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٨٠، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلِّها

مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٢، ح ١١٧٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٠، ح ١٤٥٢٥؛ وج ١٣، ص ٥٤٥،

ذيل ح ١٨٤٠٥.

- ٦٨٨٢ / ٢٠. وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ بَغْفِيزِ أَصْحَابِنَا^١، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمِئْتَى، نَادَى مُنَادٍ^٢: يَا مِئْتَى، قَدْ جَاءَ
 أَهْلُكَ فَاتَّسِعِي فِي فِجَاجِكَ^٣، وَ اتَّرِعِي^٤ فِي مَثَابِكَ^٥، وَ يَتَادِي مُنَادٍ^٦: لَوْ تَذَرُونَ بِمَنْ
 خَلَلْتُمْ، لَا يُقِنْتُمْ بِالْخَلْفِ^٧ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ^٨.»
- ٦٨٨٣ / ٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ
 أَبِي الْجَارُودِ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ»^٩، قَالَ: «حُجُّوا إِلَى اللَّهِ
 عَزَّ وَ جَلَّ^{١٠}»^{١١}.

١. في «ظ»: «بعض أصحابه». ٢. في «جن»: «منادينا».
٣. الفِجَاج: جمع الفَج، وهو الطريق الواسع، أو الطريق الواضح الواسع، أو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤١٢ (فجج).
٤. «اترعي» أي امتلائي؛ يقال: ترع الإبناء - بالكسر - يَتَرَعُ تَرَعًا، أي امتلا. قال العلامة الفيض: «واترعي» أي امتلائي وأكثرني، والنداء بذلك كناية عن حصول البركة من الله تعالى لها في المكان والماء». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩١؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٢ (ترع).
٥. في الوافي: «مائل». والمثاب: وسط الحوض الذي يثوب ويجتمع إليه الماء إذا استفرغ؛ يقال: ثاب الماء: إذا اجتمع في الحوض، وثاب البشر إلى مثابه، أي استفرغ الناس ماءه إلى موضع وسطه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٢؛ الصحاح، ج ١، ص ٩٤ (ثوب).
٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ومناد ينادي».
٧. الخلف: بالتحريك -: العوض والبدل مما أخذ، أو ذهب. قال العلامة الفيض: «الخلف - محركة -: العوض؛ يعني عوض ما أنفقتم، وهو ناظر إلى قوله سبحانه: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ»^٨. والآية في سورة سبأ (٣٤): ٣٩. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٨؛ المصباح المنير، ص ١٧٩ (خلف).
٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٣، ح ١١٧٨٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٤٣٤٢.
٩. الذاريات (٥١): ٥٠. ١٠. لم ترد هذه الرواية في «بس».
١١. معاني الأخبار، ص ٢٢٢، ح ١، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن منذر، عن أبي جعفر ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٩٨، ضمن ح ٦٠٣، بسند آخر عن

٢٢ / ٦٨٨٤ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمِنَى، نَادَى مُنَادٍ: لَوْ تَعْلَمُونَ^٣

بِفَنَاءِ^٤ مَنْ خَلَلْتُمْ، لَا يَفْقَنْتُمْ بِالْخَلْفِ^٥ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ^٦».

٢٣ / ٦٨٨٥ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، عَنْ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَانِ، قَالَ:

كُنْتُ أَحُجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي^٧ سَنَةِ شَدِيدَةٍ أَصَابَ النَّاسَ فِيهَا جَهْدٌ^٨،

١. زين العابدين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. وفي الأُمالي للصديق، ص ٤٥٨، المجلس ٧٠، ضمن ح ٦؛ والتوحيد، ص ١٧٦، ضمن ح ٨؛ وعلل الشرائع، ص ١٣٢، ضمن ح ١، بسند آخر عن الكليني، عن زين العابدين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير، ولكن لم نجده في الكافي. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٠١؛ و تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٣٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١١٧٨٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١٤.

١. في «بث»: «ابن إبراهيم».

٢. في «بخ، بف»: «- جميعاً».

٣. في «جن»: «تدرون».

٤. قال الجوهري: «فناء الدار: ما امتد من جوانبها». وقال ابن الأثير: «الفناء: هو المتسع أمام الدار». الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٧٧ (فني).

٥. في «جن»: «بالحق».

٦. لم ترد هذه الرواية في «بس».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، ح ٦٩٠٥، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٤، مرسلان من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٤، ح ١٤٣٢٩.

٨. في الوافي: «وفي».

٩. قال الجوهري: «الجهدُ والجُهدُ: الطاقة ... والجهدُ: المشقة». وقال ابن الأثير: «هو بالضم: الوسع والطاقة، وبالفتح: المشقة». وقيل: «المبالغة والغاية». وقيل: «هما لغتان في الوسع والطاقة، فأما في المشقة فالفتح لا غير». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٠ (جهد).

فَقَالَ لِي^١ أَصْحَابِي: لَوْ نَظَرْتَ إِلَى مَا تُرِيدُ أَنْ تَحُجَّ الْعَامَ بِهِ، فَتَصَدَّقْتَ بِهِ، كَانَ أَفْضَلَ،
 قَالَ^٢: فَقُلْتُ لَهُمْ: وَ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ^٣: فَتَصَدَّقْتَ تِلْكَ السَّنَةَ بِمَا أُرِيدُ أَنْ
 أُحُجَّ بِهِ، وَ أَقَمْتُ، قَالَ: فَرَأَيْتَ رُؤْيَا لَيْلَةَ عَرَفَةَ، وَ قُلْتُ^٤: وَ اللَّهُ لَا أَعُودُ، وَ لَا أَدْعُ الْحُجَّ،
 قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ حَجَجْتُ^٥، فَلَمَّا أَتَيْتُ مِنْى رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ النَّاسُ
 مُجْتَمِعُونَ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ^٦: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ، وَ قَصَصْتُ عَلَيْهِ قِصَّتِي، وَ قُلْتُ^٧:
 أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْحُجَّ، أَوِ الصَّدَقَةُ؟

فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ الصَّدَقَةُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

قَالَ: «مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مِنْ أَنْ يَحُجَّ وَ يَتَصَدَّقَ؟»

قَالَ: قُلْتُ: مَا يَبْلُغُ مَالَهُ ذَلِكَ، وَ لَا يَتَّسِعُ^٨.

قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فِي شَيْءٍ مِنْ^٩ سَبَبِ^{١٠} الْحُجَّ، أَنْفَقَ خُمْسَهُ^{١١}،

وَ تَصَدَّقَ^{١٢} بِخُمْسِهِ، أَوْ قَصَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَفَقَتِهِ^{١٣} فِي^{١٤} الْحُجَّ، فَيَجْعَلَ^{١٥} مَا يَخْبِسُ^{١٦}
 فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ أَجْرًا».

١. في «بف» والوافي: - «لي».

٢. في «ي، جن»: - «قال».

٣. في «بث، بخ، بف، جد»، والوافي: «فقلت».

٤. في «ظ، بخ، جن»، والوافي: - «قال».

٥. في «بف»: «فحججت».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: + «له».

٨. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «ولا يتسع».

٩. في الوافي: «فقلت».

١٠. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «سبب».

١١. في «ظ، جد»، وفي: «في».

١٢. في «بف»: «فتصدَّق».

١٣. في «بخ، بف»، والوافي: «بنفقته» بدل «من نفقته».

١٤. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «في».

١٥. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: «من نفقة».

١٦. في «بخ، بف»، والوافي: «ويجعل».

١٧. في «بث، بخ، بف»، والوافي: «يحتبس».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا لَوْ فَعَلْنَاهُ اسْتَقَامَ^١.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَأَتَى لَهُ مِثْلُ الْحَجِّ^٢، فَقَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِنَّ الْعَبْدَ لَيَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، فَيَنْطَبِي قِسْمًا^٣ حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكٌ، فَيَقُومُ عَنْ يَسَارِهِ، فَإِذَا انْصَرَفَ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى كَتِفَيْهِ^٥، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، أَمَّا مَا مَضَى^٦، فَقَدْ غَفِرَ لَكَ، وَأَمَّا مَا يَسْتَقْبِلُ^٧، فَجِدْهُ^٨».

٢٤ / ٦٨٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي حُمْزَةَ

الْثُمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام: تَرَكْتَ الْجِهَادَ وَخَشَوْنَتَهُ، وَلَزِمْتَ الْحَجَّ وَلَيْتَنَهُ؟

١. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «لاستقام».

٢. في الوافي: «وَأَتَى لَهُ مِثْلُ الْحَجِّ» يعني أَنَّ الجمع بين الأمرين على هذا النحو لا يبلغ ثوابه ثواب إنفاق الكل في سبيل الحج، وذلك لِأَنَّهُ دَرَهْمًا فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِي أَلْفٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا يَأْتِي. وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَحْ عليه السلام أَوَّلًا بِأَنَّ الْحَجَّ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَّقِي؛ فَإِنَّ عِنْدَ الْمُخَالَفِ أَنَّ الصَّدَقَةَ وَالْعَتَقَ بَعْدَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجِّ، فَأَرَشَدَ السَّائِلَ أَوَّلًا إِلَى مَا يَوْضَحُ عِذْرَهُ عِنْدَ الْمُخَالَفِ، ثُمَّ تَبَّهَ عَلَى مَرِّ الْحَقِّ بِإِشَارَةِ خَفِيَّةٍ.

٣. القِسْمُ؛ بِالْكَسْرِ: الْحِظُّ وَالنَّصِيبُ. وَبِالْفَتْحِ: الْعَطَاءُ. وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْفَيْضُ: «وَكِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ هَاهُنَا». رَاجِعْ: الصَّحَاحَ، ج ٥، ص ٢٠١٠؛ الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ٢، ص ١٥١٣ (قسم).

٤. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «فَيَقِفُ». ٥. في «بث، جن» والوسائل، ح ١٤٣٩٠: «وَكُنْه».

٦. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «مَا قَدْ مَضَى».

٧. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «تَسْتَقْبِلُ».

٨. في «ي، بخ، بس»: «فَخَذَهُ». وَفِي الْوَسَائِلِ، ح ١٤٣٩٠: «فَخَذَ». وَقَوْلُهُ: «فَجَدَّ أَيَّ اجْتِهَدَ وَاهْتَمَّ؛ مِنَ الْجَدِّ، بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْإِهْتِمَامُ وَالْاجْتِهَادُ فِي الْأُمُورِ. وَالْإِسْمُ: الْجَدُّ بِالْكَسْرِ. قَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «قَوْلُهُ عليه السلام فَجَدَّ، فِي بَعْضِ النُّسخِ الْبُخَاءُ وَالذَّلَالُ الْمُعْجَمَتَيْنِ، أَيَّ فَاشَرَعَ فِي الْعَمَلِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَذَ فِي الْعَمَلِ إِذَا شَرَعَ فِيهِ». رَاجِعْ: الصَّحَاحَ، ج ٢، ص ٤٥٢؛ النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٢٤٤؛ الْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ، ص ٩٢ (جدد).

٩. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١١٧٨٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ١١٥، ح ١٤٣٩٠، مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْحَجُّ أَوْ الصَّدَقَةُ؟» وَفِيهِ، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩٠، مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ: مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مِنْ أَنْ يَحْجَّ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَيَجْعَلُ مَا يَحْبِسُ فِي الصَّدَقَةِ».

قَالَ^١: وَكَانَ مُتَكَبِّراً، فَجَلَسَ^٢، وَقَالَ: «وَيْحَكَ، أَمَا^٣ بَلَغَكَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّهُ لَمَّا وَقَفَ بِعَرْفَةِ، وَهَمَّتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، قُلْ لِلنَّاسِ: فَلْيَنْصِتُوا^٤، فَلَمَّا أَنْصَتُوا^٥ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَغَفَرَ لِمُخْسِنِكُمْ، وَشَفَعَ مُحْسِنَكُمْ فِي مُسِيئِكُمْ^٦، فَأَفِضُوا مَغْفُوراً لَكُمْ».

قَالَ: وَزَادَ غَيْرُ الثَّمَالِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِلَّا أَهْلَ التَّبَعَاتِ^٧؛ فَإِنَّ^٨ اللَّهَ عَذَلَ يَأْخُذُ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ، فَلَمَّا كَانَتْ^٩ لَيْلُهُ جَمَعَ^{١٠}، لَمْ يَزَلْ يَتَنَاجَى رَبَّهُ، وَيَسْأَلُهُ لِأَهْلِ التَّبَعَاتِ، فَلَمَّا وَقَفَ بِجَمْعٍ قَالَ لِبِلَالٍ: قُلْ لِلنَّاسِ، فَلْيَنْصِتُوا، فَلَمَّا^{١١} أَنْصَتُوا^{١٢}، قَالَ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَطَوَّلَ

١. في الوافي: - «قال».

٢. في «بث، يخ، بف» والوافي: «فاستوى جالساً».

٣. في «بث» وثواب الأعمال: «ما» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «بس»: - «أما بلغك».

٥. في «بج»: «بأن».

٦. الإنصات: السكوت لاستماع شيء؛ يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٩٦؛ النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «نصتوا».

٨. «تطوَّل» أي امتدَّ، أو تفضَّل، أي أناله من فضله؛ من الطَّوَّل، وهو المَنَ والفضل والإعطاء والإنعام. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥؛ المصباح المنيّر، ص ٣٨١ (طول).

٩. «شَفَعَ مُحْسِنَكُمْ فِي مُسِيئِكُمْ» أي قبل شفاعتهم فيهم. والمُشَفَّعُ: الذي يقبل الشفاعة. والمُشَفَّعُ: الذي تُقْبَلُ شفاعته. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٥ (شفع).

١٠. «التَّبَعَات»: جمع التَّبِعة، وهو ما يتبع المال من نوائب الحقوق، وهو من تَبِعَ الرجل بحَقٍّ؛ أو هو الشيء الذي لك فيه بغية شبه ظُلْمة ونحوها. قال العلامة الفيض: «التبعات: حقوق الناس؛ فإنها تتبع الظالم». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٩ (تبع).

١١. في «جن»: «إن».

١٢. في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي والوسائل: «كان».

١٣. «جُمِعَ»: علم للمزدلفة؛ سَمِّيتَ به لاجتماع الناس فيها، أو لأنَّ آدم وحواء ﷺ لَمَّا أَهْبَطَا اجتمعا بها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

١٤. في «بف»: «أن».

١٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «نصتوا».

عَلَيْكُمْ فِي هَذَا النُّومِ، فَفَقَرَ لِمُحْسِنِكُمْ، وَ شَفَعَ مُحْسِنَكُمْ فِي مُسِيئِكُمْ، فَأَفِيضُوا مَغْفُورًا لَكُمْ^١، وَ ضَمِنَ لِأَهْلِ التَّبَعَاتِ مِنْ عِنْدِهِ الرِّضَا^٢.

٦٨٨٧ / ٢٥. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٤، قَالَ^٥:

لَمَّا أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلَقَّاهُ أَغْرَابِيٌّ بِالْأَنْطَاحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ أُرِيدُ الْحَجَّ، فَعَاقَنِي^٦ وَأَنَا رَجُلٌ مَيْلٌ - يَغْنِي كَثِيرَ الْمَالِ^٧ - فَمَزَنِي أَضْعَ فِي مَالِي مَا أُبْلَغُ بِهِ مَا يَبْلَغُ^٨ بِهِ الْحَاجُّ.

قَالَ: فَالْتَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي قُبَيْسٍ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَبَا قُبَيْسٍ لَكَ زَنْتَهُ^٩ ذَهَبَةٌ حُمْرَاءُ أَنْفَقْتَهُ^{١٠} فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَلَّغْتَ^{١١} مَا بَلَّغَ الْحَاجُّ»^{١٢}.

١. في ثواب الأعمال: - «قال: وزاد غير الثمالي - إلى - مغفوراً لكم».

٢. ثواب الأعمال، ص ٧١، ح ٧، بسنده عن ابن أبي عمير «الوافي» ج ١٢، ص ٢٢٦، ح ١١٧٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٥، ح ١٤٣٣٠.

٣. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي، عن أبيه».

٤. في الوافي: + «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٥. في «ي، جن» والوسائل: + «قال».

٦. في «بث»: «فعاقني». وفي حاشية «ظ، بس، جد» والوافي والوسائل: «فعاقني». والعوق: الصرف والحبس والمنع؛ يقال: عاقه عن الشيء، أي صرفه وحبسه ومنعه عنه. لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٦؛ المصباح المنير، ص ٤٣٨ (عوق).

هذا، وقد ورد الخبر في ثواب الأعمال، وفيه: «فعاقني عائق».

٧. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨٣ (ميل)؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٣٦ (مول).

٨. في «بف» وثواب الأعمال: «ببلغ».

٩. الزنة: قدر وزن الشيء. معجم مقاييس اللغة، ج ٦، ص ١٠٧ (وزن).

١٠. في «ي، بث»: «وأنفقته». وفي «بخ، بف»: «لتنفقته».

١١. في «ي، جن»: + «وبه».

١٢. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ٨، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن

٢٦/٦٨٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ دَفِنَ فِي الْحَرَمِ، أَمِنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ».

فَقُلْتُ^٢ لَهُ: مِنْ بَرِّ النَّاسِ وَفَاجِرِهِمْ؟

قَالَ: «مِنْ بَرِّ النَّاسِ وَفَاجِرِهِمْ»^٣.

٢٧ / ٦٨٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٢٥٩/٤ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَدْنَى مَا يَزْجَعُ بِهِ الْحَاجُّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنْ يُحْفَظَ فِي أَهْلِهِ وَنَالِهِ».

قَالَ: فَقُلْتُ^٤: بِأَيِّ شَيْءٍ يُحْفَظُ فِيهِمْ؟

قَالَ: «لَا يَخْذُتُ فِيهِمْ إِلَّا مَا كَانَ يَخْذُتُ فِيهِمْ وَهُوَ مُقِيمٌ مَعَهُمْ»^٥.

٢٨ / ٦٨٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدَبٍ:

١. أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ١٩، صدر ح ٥٦، بسنده عن صفوان و ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٢٢٤٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ المقنعة، ص ٣٨٦، مرسلًا عن آل محمد عليهم السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٧، ح ١١٧٨٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٦، ح ١٤٣٩١.

٢. في «بغ» -: «من».

٣. في «بغ» -: «من».

٤. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٧، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عبد الله بن عثمان، عن هارون بن خارجه. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف بسير. الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٧٧، مرسلًا، وتام الرواية فيه: «من مات في أحد الحرمين أمن من الفزع الأكبر يوم القيامة». الوافي، ج ١٢، ص ٤٣، ح ١١٤٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣٦، ح ١١٨٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٢٩١؛ وج ١٣، ص ٢٨٧، ح ١٧٦٦٢؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٢، ح ٥٤.

٥. في «بغ» -: «من».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٤٣٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَجُّ جِهَادُ الضَّعِيفِ^١. ثُمَّ وَضَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَدَهُ فِي صَدْرِ نَفْسِهِ، وَقَالَ^٢: «نَحْنُ الضُّعَفَاءُ^٣، وَنَحْنُ الضُّعَفَاءُ^٤».

٢٩/٦٨٩١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٦، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أَحَجُّ سَنَةً، وَشَرِيكِي سَنَةً. قَالَ: «مَا يَمْنَعُكَ مِنَ الْحَجِّ يَا إِبْرَاهِيمَ^٧؟ قُلْتُ: لَا أَتَفَرَّغُ^٨ لِيَذَلِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَتَصَدَّقُ بِخَمْسِمِائَةٍ مَكَانَ ذَلِكَ؟

١. في المرأة: عليه السلام؛ قوله عليه السلام: جهاد الضعيف، أي من ضعف عن الجهاد، ولم يجد أعواناً عليه.
٢. في «بث»، يخ، بـف، والوافي: «ثم قال».
٣. راجع ذيل ح ٧ من هذا الباب فيما ذكرناه عن الوافي في معنى «نحن الضعفاء».
٤. في «بث»، بـف، جد، جن، والوسائل: «ضعفاء».
٥. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، صدر ح ٦٨٦٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٦٤؛ وعلل الشرائع، ص ٢٥٧، صدر ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ؛ الجعفریات، ص ٦٧، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره؛ الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين و مافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وتمام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «الحج جهاد كل ضعيف». ثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «الحج جهاد الضعفاء وهم شيعةنا». الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٤، مراسلاً؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٤، صدر ح ٥، عن الكاهلي، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيها مع اختلاف يسير. وفي تحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٣؛ ونهج البلاغة، ص ٤٩٤، ضمن الحكمة ١٣٦؛ تحف العقول، ص ٤٠٣، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتمام الرواية في الأربعة الأخيرة: «الحج جهاد كل ضعيف». الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٣.
٦. في حاشية «بج»: «- بن عيسى».
٧. في «بث»، يخ، بـف، والوافي: «+ قال».
٨. في «بث» والوافي: «لا أفرغ».

قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ» قُلْتُ: أَلَيْسَ؟ قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ». قُلْتُ: فَأَلَيْسَ؟ وَخَمْسِمِائَةٍ؟
 قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ». قُلْتُ: أَلَيْسَ؟ قَالَ: «أَفِي أَلْفَيْكَ طَوَافُ الْبَيْتِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «أَفِي أَلْفَيْكَ سَعْيُ بَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَفِي أَلْفَيْكَ وَقُوفُ بَعْرَفَةِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَفِي أَلْفَيْكَ رَمْيُ الْجِمَارِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَفِي أَلْفَيْكَ الْمَنَاسِكُ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ».^٢

٦٨٩٢ / ٣٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «قَالَ لِي^٦ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^٧، فَجَاءَهُ رَجُلٌ^٨، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ^٩: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، الْحَجُّ^{١٠} أَفْضَلُ، أَمْ يُغْنِيكَ رَقَبَةٌ؟ فَقَالَ^{١١}: لَا، بَلْ عَتَقُ^{١٢} رَقَبَةً».

فَقَالَ^{١٣} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَذَبَ وَاللَّهِ وَأَيْمٌ، لِحَجَّةٍ»^{١٤} أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ رَقَبَةٍ وَرَقَبَةٍ

١. في «بث»، يخ، بف، جد، والوافي: «فألف». وفي «بس»: «بألف».

٢. في «بخ»، بف، والوافي والوسائل: «ألف».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٩، ح ١١٧٩٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٦، ح ١٤٣٩٢.

٤. في «ي»، بف، وحاشية «جن» والوافي: - «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٥. كذا في «ظ»، ي، بث، يخ، بس، بف، جد، جن، والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ لي».

٦. في الوسائل والتهذيب: - «أبو عبد الله قال لي».

٧. في «بخ»، بف، والوافي والتهذيب: «عند أبي حنيفة جالساً» بدل «جالساً عند أبي حنيفة».

٨. في «ي»: «الرجل».

٩. في «جن»: «+ وله».

١٠. في البحار: «أيحج».

١١. في «بث»، بف، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «قال».

١٢. في «بث»، بف، والوافي والوسائل والتهذيب: «يعتق».

١٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «قال».

١٤. في «بخ»، بس، والتهذيب والبحار: «الحجّة».

وَرَقَبَةٍ^١ حَتَّى عَدَّ عَشْرًا، ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَهُ، فِي أَيِّ^٢ رَقَبَةٍ طَوَّافٌ بِالنَّبِيِّ، وَ سَعْيِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَحَلَقُ الرَّأْسِ، وَرُمِي الْجِمَارِ^٣ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ، لَعَطَّلَ النَّاسُ الْحَجَّ، وَلَوْ فَعَلُوا، كَانَ^٤ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ^٥ أَنْ يُخْبِرَهُمْ^٦ عَلَى الْحَجِّ إِنْ شَاءُوا، ٢٦٠/٤
وَإِنْ أَبَوْا؛ فَإِنَّ هَذَا النَّبِيَّ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْحَجِّ»^٧.

٣١٩٣ / ٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغْوِصِ أَصْحَابِهِ^٨، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَجَّةٌ^٩ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ^{١٠} سَبْعِينَ رَقَبَةً».

فَقُلْتُ: مَا يَعْدِلُ الْحَجَّ شَيْءٌ؟

قَالَ: «مَا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ، وَلَيْدَهُمْ^{١١} وَاحِدٌ^{١٢} فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِي دِرْهَمٍ^{١٣}»

١. في «بث، يخ، بف» والوافي والتهذيب والبحار: - «ورقبة».

٢. في «بف» والوافي والتهذيب: - «في». ٣. في «بث، يخ، بف»: - «أَي».

٤. في «بف» والوافي والتهذيب: + «فيه». ٥. في الوسائل: «ولو».

٦. في الوافي: «للكان».

٧. في الكافي، ح ٦٩٤٢ والعلل: «لو عطَّل الناس الحج لوجب على الإمام» بدل «لو كان كما قال - إلى - ينبغي للإمام».

٨. في «بج»: «أن يخبرهم».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب الإجماع على الحج، ح ٦٩٤٢. وفي علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن الحسين بن سعيد، وفيهما من قوله: «لو كان كما قال لعطَّل الناس الحج». التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حجة المؤمن، صدر ح ٢١٥٤؛ وكتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، صدر ح ٦٠٠٢؛ و ثواب الأعمال، ص ١٧٠، صدر ح ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، هذه الفقرة: «لحجة أفضل من عتق رقبة ورقبة عتد عشر» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٠، ح ١١٧٩٣، الوسائل، ج ١١، ص ١١٩، ح ١٤٤٠٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧١، ح ٩١.

١٠. في الوسائل: «أصحابنا». ١١. في الوسائل: «لحجة».

١٢. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل: - «عتق».

١٣. في حاشية «بث» والوسائل: «والدرهم».

١٤. في «بج، يخ، بف، جن» والوافي والوسائل: - «واحد».

١٥. في «ي، بث، بف، جد، جن» والوافي والوسائل: - «درهم».

فِيمَا سِوَاهُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ^١: «خَرَجْتُ عَلَى نَيْفٍ^٢ وَ سَبْعِينَ بَعِيرًا وَ بَضْعٌ^٣ عَشْرَةَ ذَابَّةً، وَ لَقَدْ اشْتَرَيْتُ سُودًا^٤ أَكْثَرُ بِهَا الْعَدَدَ، وَ لَقَدْ آذَانِي^٥ أَكَلَ الْخَلَّ وَ الزَّيْتَ حَتَّى أَنْ حَمِيدَةً أَمَرْتُ بِدَجَاجَةٍ، فَشَوَيْتُ لِي^٦، فَزَجَعْتُ إِلَيَّ نَفْسِي»^٧.

٦٨٩٤ / ٣٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ،

قَالَ:

١. في «بث، جن» والوافي -: «وله». وفي «ي»: «أبو عبد الله».

٢. النيف: الزيادة، يخفّف، ويشدّد. وكلّ ما زاد على عقْد فهو نيف حتّى يبلغ العقد الثاني، وأصله من الواو. قال الفَيْرُومِي: «النيف: الزيادة، والتثقيب أفصح. وفي التهذيب: وتخفيف النيف عند الفصحاء لحن. وقال أبو العباس: الذي حصلناه من أقاويل حدّاق البصريين والكوفيين أنّ النيف من واحد إلى ثلاث، والبضْع من أربع إلى تسع. ولا يقال: نيف إلا بعد عقْد، نحو عشرة و نيف، ومائة و نيف، وألف و نيف». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١ (نيف)؛ المصباح المنير، ص ٦٣١ (نوف).

٣. البضْع - بكسر الباء وفتحها في العدد -: ما بين الثلاث إلى التسع. وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة؛ لأنّه قطعة من العدد. وقال الجوهرى: «تقول: بضع سنين، وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة، فإذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع، لا تقول: بضع وعشرون». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٣ (بضع).

٤. في المرأة: «المراد بالسود العبيد، والمراد بالعدد عدد الحجّاج».

٥. في المرأة: «قوله»: ولقد آذاني، لعلّ المعنى: أي كنت أقنع في أمر نفسي بمثل الخلّ والزيت، وأبذل المال في من أحجّه مع رغبة في ثواب حجّهم. ويحتمل أن يكون ذكر ذلك استطراداً، لكنّه بعيد.

٦. هكذا في «ظ، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع -: «ولي».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ج ٦٣، بسنده عن عمر بن يزيد: ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ١٠، بسنده عن عمر بن يزيد، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٢٢٤٥، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم، وفي كلّها هذا الفقرة: «حجّة أفضل من عتق سبعين رقبة». الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٤٩، من قوله: «ولدرهم واحد» إلى قوله: «فيما سواه من سبيل الله» وفي الأخيرين مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٠، ح ١١٧٩٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١١، ح ١٤٣٨٠، و ص ١٢٠، ح ١٤٤٠٤.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: ^١ «حَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوءٍ ذَهَباً يَتَصَدَّقُ بِهِ حَتَّى يَفْنَى». ^٢
 ٣٣٣ / ٦٨٩٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقُضَيْلِ، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: ^٣ «لَا، وَ رَبِّ هَذِهِ النَّبِيَّةِ، لَا يَخَالِفُ مُذْمِنٌ الْحَجَّ بِهَذَا»
 الْبَيْتِ حَتَّى لَا فَقَّرَ أَبَدًا». ^٤

٣٤ / ٦٨٩٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ
 أَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^٥، قَالَ:

١. في «بخ، بف» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال» بدل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».
٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٩٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٣٥، بسندهما عن أبي بصير، مع زيادة في أوله. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ضمن ح ٥٧٥١؛ و التهذيب، ج ٤، ص ١١٢، ضمن ح ٣٣٠؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ٣٩، ضمن ح ٢١، بسند آخر؛ التهذيب، ج ٥، ص ٢١، ح ٦١، بسند آخر، مع زيادة في أوله، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٣٠، مرسل؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٧، مرسل؛ من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين مع زيادة في أوله. وفيه، ص ١٢، ضمن ح ١٥٩٤، مرسل؛ الوافي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٧، ح ١٤٣٩٣.
٣. في «بث، بخ، بف» والوافي: «عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته» بدل «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام».
٤. هكذا في «ظ، بث، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «ي» والمطبوع: «لا يخالف». والمخالفة: المعاهدة والملازمة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٥٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٠ (حلف).

٥. «مذمن الحج» أي مُدْمِنه؛ من الإدمان بمعنى الإدامة، أو مواظبه وملازمه، من قولهم: أدمن فلان كذا إدماناً، أي واطبه ولازمه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٤؛ المصباح المنير، ص ٢٠٠ (دمن).
٦. في «ظ، بخ، بف، جد»، والوافي: «لهذا». وفي الوسائل: «هذا».
٧. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٧٠، بسنده عن رباعي بن عبد الله، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٥٠.
٨. في «بخ، جن» وحاشية «ي، بث، جن»: «عبدالله». والظاهر أَنَّ مُحَمَّدًا هَذَا، هو مُحَمَّد بن عبد الله الأشعري المذكور في أصحاب الرضا عليه السلام والذي روى عنه أحمد بن مُحَمَّد بن أبي نصر في التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٣، ح ١٠٩٤. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٦٥، الرقم ٥٤١١؛ و ص ٣٦٧، الرقم ٥٤٦٨.

قُلْتُ لِلرَّضَا: جَعَلْتُ فِذَاكَ^١، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ آبَائِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: إِنَّ فِي بِلَادِنَا مَوْضِعَ رِبَاطٍ^٢ يُقَالُ لَهُ: قَرْوِينٌ، وَغَدَوٌ^٣ يُقَالُ لَهُ: الدَّيْلَمُ، فَهَلْ مِنْ جِهَادٍ؟ أَوْ هَلْ مِنْ رِبَاطٍ؟ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَحُجُّوهُ» ثُمَّ قَالَ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَحُجُّوهُ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «أَمَا يَرْضَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِهِ، يَنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ، يَنْتَظِرُ أَمْرَنَا، فَإِنْ أَدْرَكَهَ كَانَ كَمَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَذْرًا، وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَهَ كَانَ كَمَنْ كَانَ مَعَ قَائِمِنَا فِي قُسْطَاطِلِهِ^٤ هَكَذَا وَهَكَذَا؟» وَجَمَعَ بَيْنَ سَبَابَتَيْهِ.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «صَدَقَ، هُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ»^٥.

٦٨٩٧ / ٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ غَالِبٍ، عَنْ عُمَرَ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ سَوْقَانِ مِنْ أَسْوَاقِ الْآخِرَةِ، وَالْعَامِلُ^٦

١. في الوسائل، ح ١٤٤١١: - «جعلت فذاك».

٢. في «بخ»، «بف»: «ورباط». وفي الوافي: «الرباط هو الإقامة على جهاد العدو، وارتباط الخيل وإعدادها. قال القتيبي: أصل المرباطة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معداً لصاحبه. فسَمِيَ المِقام في الشُّغُور رِبَاطًا». وراجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٥ (ربط).

٣. في «ظ»، «ي»، «ث»، «بع»، «بخ»، «بس»، «بف»: «وعدو».

٤. في «بخ»، «بف»، «والوافي»: «لهم».

٥. في حاشية «بث»: «+» «حج».

٦. قال الجوهرى: «القُسْطَاط: بيت من شُغُر، وفيه ثلاث لغات: قُسْطَاط وقُسْطَاط وقُسْطَاط، وكسر الفاء لغة فيهن». وقال الزمخشري: «هو ضرب من الأبنية في السفر، دون السرداق». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٠؛ الفائق، ج ٣، ص ٢٩ (فسط).

٧. الكافي، كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون، ح ٨٢٢٥، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَبَسْنَدٍ آخَرَ عَنِ الرِّضَا عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٢، ح ١٤٤١١؛ وج ١٥، ص ٤٧، ح ١٩٩٥٨.

٨. في الوسائل: «العامل» من دون الواو.

بِهِمَا فِي جَوَارِ اللَّهِ، إِنْ أَذْرَكَ مَا يَأْمُلُ^١، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ وَإِنْ قَصَرَ بِهِ أَجَلَهُ، وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى ٢٦١/٤
اللَّهِ.^٢

٣٦/٦٨٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٣ زَعْلَانَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «حِجَّجْتَ تَتَرَى^٤ وَ عَمَرَ تُسْعَى^٥ يَذْفَعُنْ^٦ عَيْلَةَ^٧ الْفَقْرِ وَ مَيْتَةَ
السَّوَةِ»^٨.

٣٧ / ٦٨٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

١. في «ظ، جد»: «يؤمل».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٢٢، مراسلاً عن الباقر ﷺ، مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٧. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٧.

٣. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جد، جن» والوسائل وحاشية المطبوع: «الحسين». وتقدم محمد بن الحسن زعلان في الكافي، ح ٤٠٨ و ٢٢٨٦، ومحمد بن الحسن بن زعلان في الكافي، ح ٤٨٢٥.

٤. «تتري» أي متواترين ومتتابعين وتراً بعد وتر - والوتر: الفرد - واحداً بعد واحد، أو متفرقاً غير متواترين؛ من التواتر، أو من الفواترة، وهو المتابعة مع فترات، أي لا تكون المواترة بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهي مداركة ومواصلة. ويصرف «تتري» ولا يصرف، فمن لم يصرفه جعل الألف للتأنيث كغضبي، ومن صرفه لم يجعلها للتأنيث كآلف معزي. والفاء الأولى منقلبة عن واو. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٨١ (تتر)؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٧٦؛ المصباح المنير، ص ٦٤٧ (وتر).

٥. في «مرأة المغول»، ج ١٧، ص ١٣٤: «قوله: تسعى، لعل المراد: تسعى فيهن». وقيل: هو فعلى من التسع، أي العمر التي تكون الفصل بين كل منهما وسابقتها ولا حقتها تسعاً، بناء على كون الفصل بين العمرتين عشرة، فإذا لم يحسب يوم الفراغ من الأولى والشروع من الثانية يكون بينهما تسع.

٦. في الوافي: «تدفعن».

٧. في «بح» - «عيلة». والعيلة: الحاجة والفاقة؛ يقال: عال الرجل يعيل عيلة: إذا احتاج وافترق. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٨ (عيل).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٥.

٩. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله رَجُلَانِ: رَجُلٌ^١ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَرَجُلٌ مِنَ ثَقِيفٍ، فَقَالَ الثَّقَفِيُّ^٢: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاجَتِي، فَقَالَ^٣: سَبَقَكَ أَخُوكَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٤، إِنِّي عَلَى ظَهْرٍ سَفَرٍ، وَإِنِّي عَجَلَانُ، وَقَالَ^٥ الْأَنْصَارِيُّ: إِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَهُ، فَقَالَ^٦: إِنْ شِئْتَ سَأَلْتَنِي، وَإِنْ شِئْتَ نَبَأْتُكَ؟ فَقَالَ: نَبِّئْنِي^٧ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْوُضُوءِ، وَعَنِ السُّجُودِ^٨. فَقَالَ الرَّجُلُ: إِي وَالدِّي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ^٩. فَقَالَ: أَسْبِغِ الْوُضُوءَ^{١٠}، وَامْلَأْ يَدَيْكَ مِنْ زَكَبْتِكَ، وَغَفَّرْ جَبِينَكَ^{١١} فِي التُّرَابِ^{١٢}، وَصَلِّ صَلَاةَ مُودَعٍ. وَقَالَ^{١٣} الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاجَتِي.

١. في «بف»: - «رجل».

٢. هكذا في «ظ»، «بث»، «بح»، «بس»، «بف»، «جده» والوافي والوسائل. وفي «ي»، «جن»، «المطبوع»: «الثقفي».

والمنسوب إلى ثقيف هو الثقفي. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (ثقف)؛ الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٥٠٨.

٣. في «ظ» والوارد: «قال».

٤. في الوسائل: - «ظهر».

٥. في «جن»: - «يا رسول الله».

٦. في «ظ»، «ي»، «بح»، «بف»، «جده» وحاشية «بث» والوافي والوارد: «فقال». وفي «بث»: + «له».

٧. في «بث»: + «له».

٨. في الوسائل: «أنبأتك؟ قال: أنبئي» بدل «نبأتك؟ فقال: نبئني».

٩. في «بخ»، «بف»: - «عن».

١٠. في «ظ»، «بح»، «بخ»، «جده»: «المسجد».

١١. في الوافي: + «نبأ».

١٢. إسباغ الوضوء: إتمامه. وقيل: هو إبلاغه مواضعه، وتوفية كل عضو حقّه. وفي المرأة: «إسباغ الوضوء: الإتيان بالمستحبات والأدعية». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٦ (سبغ).

١٣. في «ي»: «وجهك». وفي «بخ»، «بس» والوسائل: «جبينك».

١٤. تعفير الجبين في التراب: مسح حال السجود عليه، من العفر، وهو التراب. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٠٨ (عفر).

١٥. في حاشية «بث» والوارد للأشعري: «فقال».

فَقَالَ^١: إِنْ شِئْتَ سَأَلْتَنِي، وَإِنْ شِئْتَ نَبَأْتُكَ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، نَبِّئْنِي.

قَالَ^٣: جِئْتُكَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْحَجِّ، وَعَنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ^٤ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَرَمِي الْجِمَارِ، وَحَلَقِ الرَّأْسِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: إِي وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ^٥.

قَالَ^٦: لَا تَرْفَعْ نَافَتَكَ خُفًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ^٧ بِهِ^٨ لَكَ^٩ حَسَنَةً، وَلَا تَضَعْ خُفًا إِلَّا حَطَّ بِهِ^{١٠} عَنْكَ^{١١} سَيِّئَةٌ، وَطَوَافُ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَنْفِثُ^{١٢} كَمَا وَلَدْتَكَ أُمُّكَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَرَمِي الْجِمَارِ دُخْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَلَقُ الرَّأْسِ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمٌ يَبْأِيهِ اللَّهُ^{١٣} - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ الْمَلَائِكَةَ، فَلَوْ حَضَرْتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ^{١٤} بِرَمْلِ عَالِجٍ^{١٥} وَقَطْرِ السَّمَاءِ وَأَيَّامِ الْعَالَمِ ذُنُوبًا، فَإِنَّهُ تَبَّتْ^{١٦} ذَلِكَ الْيَوْمَ.

٣٦٢/٤

١. في «ي»، يح، يخ، بف، جن، والوافي: «قال».

٢. في «ظ»، ي، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٣. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٤. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٥. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٦. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٧. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٨. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

٩. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٠. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١١. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٢. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٣. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٤. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٥. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

١٦. في «ي»، يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: «فقال».

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَهُ^١ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُو^٢ إِلَيْهَا، يَكْتُبُ^٣ لَهُ حَسَنَةً، وَ يُمَحِّي^٤ عَنْهُ سَيِّئَةً، وَ يُرْفَعُ^٥ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ». ^٦

٦٩٠٠ / ٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ^٧:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ^٨، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٩: مَا يَقِفُ أَحَدٌ عَلَى تِلْكَ الْجِبَالِ: بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ، فَأَمَّا الْبَرُّ فَيُسْتَجَابُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ وَ دُنْيَا، وَأَمَّا الْفَاجِرُ فَيُسْتَجَابُ لَهُ فِي دُنْيَا»^{١٠}.

٦٩٠١ / ٣٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

«المجلسي: «تُبْتُ» يسكون وفتح التاء المخففة، حيث قال: «قوله^{١١}: تبت ذلك اليوم، الظاهر أنه من التوبة، أي تَبْتُ منها ذلك اليوم وخرجت من إثمها. ويحتمل أن يكون من التَّب بمعنى الهلاك، كقوله تعالى: «تَبَّتْ يُدَا أَيْسَى لَهُمْ وَتَبَّتْ» أي هلكت وذُهِبَت تلك الذنوب. والأوّل أظهر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٢: النهاية، ج ١، ص ٩٢ (تبت) مرأة العقول، ج ١٧، ص ١٣٤.

١. في «بف» - «له».

٢. في «ي» - «يخطو».

٣. في الوافي: «تكتب».

٤. في الوافي: «تمحى».

٥. في الوافي: «ترفع».

٦. النوارذ للأشعري، ص ١٣٩، ح ٣٦٠، مرسلًا، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ٧٠٨٣.

٧. في الوسائل: «الحسن بن علي بن الجهم». وهو سهو؛ فإن الحسن هذا هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، روى كتابه الحسن بن علي بن فضال. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣.

٨. قرب الإسناد، ص ٣٧٦، ضمن ح ١٣٣٠، بسند آخر. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ونوابهما، ح ٦٨١، بسند آخر عن الرضا^٩، من دون الإسناد إلى أبي جعفر^{١٠}، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٨٠، مرسلًا عن أبي جعفر^{١١}. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٢، ح ١١٧٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٠، ح ١٤٥٢٦؛ وج ١٣، ص ٥٤٥، ح ١٨٤٠٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَاجُّ ثَلَاثَةَ، فَأَفْضَلُهُمْ نَصِيبًا رَجُلٌ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ^١ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ^٢ وَ مَا تَأَخَّرَ، وَ وَقَاهُ اللَّهُ عَذَابَ الْقَبْرِ^٣؛ وَ أَمَّا الَّذِي يَلِيهِ، فَرَجُلٌ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ، وَ يَسْتَأْنِفُ الْعَمَلَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمْرِهِ؛ وَ أَمَّا الَّذِي يَلِيهِ، فَرَجُلٌ حَفِظَ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ^٤».

٦٩٠٢ / ٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ سَفَرٍ أُنْبِغَ مِنْ^٦ لَحْمٍ وَ لَا دَمٍ^٧ وَ لَا جِلْدٍ وَ لَا شَعْرٍ مِنْ سَفَرٍ مَكَّةَ، وَ مَا أَحَدٌ يَنْبَلُغُهُ حَتَّى تَنَالَهُ الْمَشَقَّةُ^٨».

٦٩٠٣ / ٤١. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٩، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ يُغْتَقُ مِنَ النَّارِ، وَ صِنْفٌ يَخْرُجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَ صِنْفٌ يُحْفَظُ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ، وَ هُوَ

١. في «بف»: «ذنوبه».

٢. في «ظ»: «- منه».

٣. في الخصال: «النار».

٤. في حاشية «بث»: «+ وهو أدنى ما يرجع به الحاج».

٥. الخصال، ص ١٤٧، باب الثلاثة، ح ١٧٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن المفضل بن صالح، عن جابر الجعفي. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠١، ح ١٤٣٤٨.

٦. في «بخ»: «- جميعاً».

٧. في «ظ»، «ي، بح، بس، جد» والوافي: «في».

٨. في «بح»: «- ولا دم».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. ولكن في المطبوع جاء نص الحديث الآتي بدل هذا، وأورد هذا النص في الحديث الآتي.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١١٨٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١١، ح ١٤٣٨١.

١١. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير.

أَذْنَى مَا يَرْجِعُ بِهِ الْحَاجُّ.^٢

٤٢ / ٦٩٠٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي

يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَوَاطِنَهُمْ^٣ بِمَنْى، نَادَى مُنَادٍ مِنْ قِبَلِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ أَرْضَى، فَقَدْ رَضِيتُ».^٤

٢٦٣/٤

٤٣ / ٦٩٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٥: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمَنْى، نَادَى مُنَادٍ: لَوْ
تَعْلَمُونَ يَفَنَاءَ مَنْ حَلَلْتُمْ، لَا يَنْقُتُمْ بِالْخَلْفِ^٦ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ».^٧

٤٤ / ٦٩٠٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

١ . فِي «٥»:- «بِهِ».

٢ . الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٦، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ
مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٧٢، ح ٩، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
صَفْوَانَ بْنِ بَحِيٍّ وَمُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٢١،
ح ٥٩؛ وَالنَّوَادِرُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٣٧، ضَمَّنَ ح ٣٥٧، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْمُقَنَّنَةُ، ص ٣٨٨، مَرْسَلًا
مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمُعْصُومِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١،
ص ٩٤، ح ١٤٣٢٨.

٣ . فِي الْوَسَائِلِ: «حَفِظَ».

٤ . فِي الْوَسَائِلِ: «مَنَازِلَهُمْ».

٥ . الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٣، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عليه السلام. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨٢؛
الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٩٨، ح ١٤٣٣٨.

٦ . فِي «ظ»، بَ، بَخ، بَف، جَدَ: «قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَدَلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ. وَفِي «ي»، بَح،
جَنَ وَالْوَاقِفِيُّ وَالْكَافِيُّ، ح ٦٨٨:- «وَقَالَ». ٧ . مَرَّ تَرْجُمَةً «الْفَنَاءَ» وَ«الْخَلْفَ» ذِيلَ ح ٦٨٨.

٨ . الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٤. وَفِي الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٤،
مَرْسَلًا مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عليه السلام. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٩٤،
ح ١٤٣٢٩.

حَفْص^١، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ لِي^٢:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّتُهُ مِنَ الْعَشِيَّاتِ^٣، وَنَحْنُ بِمِنَى، وَهُوَ يَحْتَنِي عَلَى الْحَجِّ وَيَرْغَبُنِي فِيهِ: «يَا سَعِيدُ، أَيْمًا عَبْدُ اللَّهِ رَزَقَهُ اللَّهُ رِزْقًا مِنْ رِزْقِهِ^٤، فَأَخَذَ ذَلِكَ الرِّزْقَ، فَأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَ عَلَى عِيَالِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمْ قَدْ ضَاهَهُم بِالشَّمْسِ^٥ حَتَّى يَفْقَدَ بِهِمْ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ إِلَى^٦ الْمَوْقِفِ، فَيَقِيلُ^٧، أَلَمْ تَرَ فَرَجًا تَكُونُ^٨ هُنَاكَ، فِيهَا خَلَلٌ، وَ لَيْسَ^٩ فِيهَا أَحَدٌ^{١٠}».

فَقُلْتُ: بَلَى جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: «يَجِيءُ بِهِمْ قَدْ ضَاهَهُمْ حَتَّى يَشْعَبَ^{١١} بِهِمْ تِلْكَ الْفُرَجُ، فَيَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَا شَرِيكَ لَهُ -: عَبْدِي، رَزَقْتَهُ^{١٢} مِنْ رِزْقِي، فَأَخَذَ ذَلِكَ الرِّزْقَ، فَأَنْفَقَهُ، فَصَحَى^{١٣} بِهِ نَفْسَهُ وَ عِيَالَهُ، ثُمَّ جَاءَ بِهِمْ حَتَّى شَعَبَ بِهِمْ هَذِهِ^{١٤} الْفُرَجَةَ الَّتِي مَغْفِرَتِي، أَغْفِرُ لَهُ

١. تقدّم ذيل ح ٦٥٠٩، أنّ احتمال كون الصواب «عمر أبي حفص» - المراد به عمر بن أبان الكلبي -، غير منفي، فلاحظ.

٢. هكذا في (ظ، ي، بث، يح، يس، بف، جد، جن، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: -«ولي».

٣. في الوسائل: «العشايا». ٤. في «بخ»: «عنده».

٥. في اللغة: ضَحِيٌّ وَضَحِيَّةٌ للشمس، أي برزت لها وظهرت. وقرأ العلامة الفيض بالتشديد، حيث قال: «قد ضَاهَهُم بالشمس، أي أبرزهم لحزها. والضحي بالضم والقصر: الشمس». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٧؛

النهاية، ج ٣، ص ٧٧ (ضحا). ٦. في الوافي: «على».

٧. قرأ العلامة الفيض في الوافي: «فيقبل» بالياء الموحدة كما في نسخة «جد» وحاشية «بخ». وقال الفيض: «قوله: ألم تر، جملة معترضة، والتقدير: فيقبل بهم حتى يشعب بهم تلك الفرج. والفرجة بالضم: الثلمة في الحائط ونحوه. والخلل: منفرج ما بين الشيتين». ٨. في أكثر النسخ: «يكون».

٩. في (ظ، ي، بث، يح، يس، جد، جن، والوسائل: «فليس».

١٠. في «بخ، يس، بف»: «تشعب». والشَّعْبُ: الصدع في الشيء، والرتق، والتفريق، والجمع، والإصلاح، وهو من الأضداد، والمراد هنا الإصلاح. قال العلامة الفيض: «الشعب: الرتق والجمع والإصلاح؛ يعني عمر تلك المواضع بعبادته وعبادة أهل بيته وملأها به وبهم وسدّها». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٧ (شعب).

١١. في «بخ»: «رزقه».

١٢. في (ظ): «بهذه» بدل «بهم هذه».

١٣. في «بخ»: «وضحي».

ذَنْبُهُ^١، وَ أَكْفِيهِ مَا أَهَمَّهُ^٢، وَأَرْزُقُهُ^٣، قَالَ سَعِيدٌ مَعَ أَشْيَاءَ قَالَهَا نَحْوًا مِنْ عَشْرَةٍ^٤.

٦٩٠٧ / ٤٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا، آمِنَ مِنَ الْفَرَعِ الْأَكْبَرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٦.

٦٩٠٨ / ٤٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٧، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَخْرَزٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَقَالَ لَهُ: أَبُو الْوَزْدِ، فَقَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجَمَكَ اللَّهُ، إِنَّكَ^٨ لَوْ كُنْتُ أُرَحْتُ بِدَنْكَ مِنَ الْمُحْمِلِ^٩.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا الْوَزْدِ، إِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَشْهَدَ الْمَنَافِعَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ»^{١٠} إِنَّهُ لَا يَشْهَدُهَا أَحَدٌ إِلَّا نَفَعَهُ اللَّهُ^{١١}؛ أَمَا أَنْتُمْ، فَتَرْجِعُونَ

١. في «بخ»: «ذنبه».

٢. في «بخ، جن»: «ما أهّمه». وفي حاشية «بث»: «مما أهّمه».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١١٧٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٣٦، ح ١٨٣٩٢.

٤. في «بث، بخ، بف، وحاشية «جن»»: «عبد الله بن سنان».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٨، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٦٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١١٨٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٦؛ وص ١٠٧، ذيل ح ١٤٣٧٢؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٢، ح ٥٥.

٦. في «بث»: «+ وبن يحيى». ٧. في الوافي: «- إنك».

٨. في «بف»: «لو أنك» بدل «أنك لو».

٩. في الوافي: «أرحت بدتك من المحمل»؛ يعني من التمكن فيه والاستقرار في ظله؛ لئلا يصيبك تعب الركوب وحز الشمس، فأجاب عليه السلام بأن في شهود تلك المواضع -التي هي منافع بالحضور بها والمشاهدة لها والنظر إليها- فضلاً لا يحصل بالتمكن في المحمل والاستراحة تحت الظل والغيبة عن البصر والاختفاء عن النظر. وفي هامشه عن ابن المصنف: «ومن المحتمل أن يكون مراد الرجل بإراحة البدن الإقلال من الحج وترك إدامانه». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: أرحت بدتك، أي بترك الحج؛ فإن ركوب المحمل يشق عليك».

١١. في «ظ، جد»: «- والله».

١٠. الحج (٢٢): ٢٨.

مَغْفُورًا لَكُمْ، وَ أَمَّا غَيْرُكُمْ، فَيَحْفَظُونَ فِي أَهَالِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ^١.

٦٩٠٩ / ٤٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ شَأْنِهِ الْحَجَّ^٢ كُلَّ سَنَةٍ، ثُمَّ تَخَلَّفَ سَنَةً، فَلَمْ يَخْرُجْ^٣، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ عَلَى الْأَرْضِ لِلَّذِينَ عَلَى الْجِبَالِ: لَقَدْ فَقَدْنَا صَوْتَ فَلَانٍ، فَيَقُولُونَ^٤: اطْلُبُوهُ، فَيَطْلُبُونَهُ، فَلَا يُصِيبُونَهُ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ خَبَسَهُ دَيْنٌ، فَأَذِّ^٥ عَنْهُ، أَوْ مَرَضٌ فَأَشْفِهِ، أَوْ فَقَرَ فَأَغْنِهِ، أَوْ خَبَسَ فَقَرِّجْ عَنْهُ، أَوْ فَعَلَ^٦ فَأَفْعَلْ بِهِ، وَ النَّاسُ يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَ هُمْ يَدْعُونَ لِمَنْ تَخَلَّفَ^٧». ^{١٠}

٦٩١٠ / ٤٨. أَحْمَدُ^{١١}، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ مَنْ لَمْ يَحْجَّ، اسْتَبْشِرُوا بِالْحَاجِّ^{١٣}، وَ صَافِحُوهُمْ، وَ عَظِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكُمْ،

١. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٥، ح ١١٨٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠١، ح ١٤٣٥٠.

٢. في المحاسن: «وفي».

٣. في «ظ»: «لم يخرج».

٤. في المحاسن: «هم».

٥. في المحاسن: «هم».

٦. في الوافي: «يقولون».

٧. في «ظ، ب، ي، ج، د»: «فأذِّه».

٨. في «بس» والوسائل: «به».

٩. في «ي»: «يخلف».

١٠. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٤، عن محمد بن عبد الحميد. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٢،

ح ٢١٨٤، مراسلاً مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٧، ح ١١٨٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٥١.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١٢. في الوافي: «عبد الله». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٧١، ح ١٤٢، عن عمرو بن عثمان عن علي بن

عبد الله، عن خالد القلانسي عن أبي عبد الله عليه السلام. وهو الظاهر؛ فقد روى عمرو بن عثمان عن علي بن عبد الله

الجلبي عن خالد [بن] ماد القلانسي عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن الحسين عليهما السلام في الكافي، ح ٦٨٦٣؛

والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٤٠، ومضمون الخبرين هو ما يترتب على الحج من الثواب وثواب بعض

الأعمال بمكة. ^{١٣} في الوافي: «وإذا قدموا».

تُشَارِكُوهُمْ فِي الْأَجْرِ»^١.

٢٩- بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١ / ٦٩١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمَسَائِلَ بَعْضُهَا مَعَ ابْنِ بُكَيْرٍ، وَبَعْضُهَا مَعَ أَبِي الْعَبَّاسِ.

٢٦٥/٤ فَجَاءَ الْجَوَابُ بِإِمْلَائِهِ: «سَأَلْتُ^٢ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ النَّبِيِّ حِجُّ النَّبِيِّ مَنْ

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٣ يَغْنِي بِهِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمَا مَفْرُوضَانِ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^٤؟

قَالَ: «يَغْنِي بِتَمَامِهِمَا أَدَاءَهُمَا، وَاتِّقَاءَ مَا يَتَّقِي الْمُحْرِمُ فِيهِمَا».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ^٥ تَعَالَى: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ»^٦: مَا يَغْنِي بِالْحَجِّ الْأَكْبَرِ؟

فَقَالَ: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ»: الْوُقُوفُ^٧ بِعَرَفَةَ^٨ وَرَمْيُ الْجِمَارِ^٩، وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ:

الْعُمْرَةُ^{١٠}.

١. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٢، عن عمرو بن عثمان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٢٦٤،

مرسلًا عن علي بن الحسين ﷺ. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٩٩، ح ١٤٣٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٥، ح ١٥٢١٩.

٢. في «بخ» والوافي: «سألته».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. البقرة (٢): ١٩٦.

٥. في «بخ، بف»، وحاشية «بخ»: «قول الله».

٦. التوبة (٩): ٣.

٧. في حاشية «بث»: «بعرقات».

٨. في المرأة: «غرضه» من ذكر وقوف عرفة ورمي الجمار أن المراد به الحج المقابل للعمرة؛ فإن كل حج يشتمل عليهما.

٩. علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «لأنهما مفروضان». وفي الكافي، كتاب

٦٩١٢ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^١، عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:^٢ «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^٣ قَالَ: «هُمَا مَفْرُوضَانِ»^٤.

٦٩١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْحَجُّ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ؟

فَقَالَ: «الْحَجُّ عَلَى النَّاسِ جَمِيعاً كِبَارِهِمْ وَصِغَارِهِمْ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، عُذْرُهُ

الحج، باب الحج الأكبر والأصغر، ح ٧٠١١؛ والفقهاء، ج ٢، ص ٤٨٨، ح ٣٠٤١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٤٧١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩٥، ح ٢، بسند آخر، من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر» مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩١، ح ١١٠، عن عمر بن أذينة، إلى قوله: «لأنهما مفروضان». وفيه، ص ٨٧، ح ٢٢٠، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتامم الرواية هكذا: «وفي قوله: وأتموا الحج والعمرة لله، قال: إتمامهما إذا أداهما يتقي ما يتقي المحرم فيهما». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٦، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ح ١٧، عن ابن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٧٧، ح ١٨، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر» الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٩، ح ١١٨٤٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧، ح ١٤١٠٨؛ وفيه، ج ١٣، ص ٥٥٠، ح ١٨٤١٦؛ و ج ١٤، ص ٢٦٣، ح ١٩١٥١، من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر» إلى قوله: «ورمي الجمار».

١. في «بحر، جن»، والوسائل: - «بن عثمان». ٢. في الوسائل والتهذيب: «وفي قول الله عز وجل».

٣. البقرة (٢): ١٩٦.

٤. في المرأة: «وقوله عليه السلام: هما مفروضان، أي المراد بالآية الأمر بالإتيان بهما تامين، فيدل على كونهما مفروضين».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٣، بسنده عن أبان، عن الفضل أبي العباس. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٢٤، عن أبان، عن الفضل بن أبي العباس، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٩، ح ١١٨٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٨، ح ١٤١٠٩.

٦. في المرأة: «وقوله عليه السلام: على الناس جميعاً، يمكن حمله على من كان مستطيعاً وإن لم يكن غنياً عرفاً. والأظهر حمله على الأعم من الوجوب والاستحباب المؤكدة».

الله^١.٦٩١٤ / ٤. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٣، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْخَلْقِ بِمَنْزِلَةِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ؛ لِإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» وَإِنَّمَا نَزَلَتْ الْعُمْرَةُ بِالْمَدِينَةِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ»^٦ أَيْجِزِي ذَلِكَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٧.

٦٩١٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ التَّجَلِّيِّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى^٨، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ^٩ فِي

١. «عذر الله»، أي رفع عنه اللوم. وقال ابن الأثير: «حقيقة عذرت: محو الإساءة وطمئنتها». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٨ (عذر).

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧، ح ١٤١٣٠.

٣. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير.

٤. في الوسائل: «أنزلت». ٥. في «ظ»: «وله».

٦. البقرة (٢): ١٩٦.

٧. في العلل: «وأفضل العمرة عمرة رجب» بدل «قال: قلت له: فمن تمتع - إلى - قال: نعم». وفي المرأة: «بدل» على الاكتفاء بالعمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة، ولا خلاف فيه بين الأصحاب.

٨. علل الشرائع، ص ٤٠٨، ح ١، بسند عن ابن أبي عمير وحماد و صفوان بن يحيى وفضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٢٩٤١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «العمرة مفروضة مثل الحج، فإذا أدى المتعة فقد أدى العمرة المفروضة». الكافي، كتاب الحج، باب ما يجزئ من العمرة المفروضة،

ح ٨٠١٩، بسند آخر عن أبي الحسن^٩، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣٣، ح ١٥٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٠}. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٧، ح ٢١٩، عن زرارة عن أبي جعفر^{١١}، وفي الأخيرين مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١١.

٩. «الجدّة»: الغنى والثروة؛ يقال: وجد في المال جدّة، أي استغنى وصار ذا مال. ووجد يجد جدّة، أي استغنى غنى لا فقر بعده. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٧؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٥ (وجد).

كُلَّ عَامٍ^١، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ^٢ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ حِجًّا اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ»^٣.

قَالَ: قُلْتُ: فَمَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنَّا، فَقَدْ كَفَرَ؟

قَالَ: «لَا»، وَلَكِنْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا هُكْذَا، فَقَدْ كَفَرَ^٤.

٦/٦٩١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ

مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ^٥ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي

كُلِّ عَامٍ^٦».

١. قال الشيخ في الاستبصار، ذيل هذا الحديث: «فالوجه في هذه الأخبار أحد شيئين: أحدهما أن تكون محمولة على الاستحباب دون الفرض والإيجاب. والثاني أن يكون المراد بذلك كل سنة على طريق البدل؛ لأن من وجب عليه الحج في السنة الأولى فلم يحج وجب عليه في الثانية، وكذلك إذا لم يحج في الثانية وجب عليه في الثالثة، وكذلك حكم كل سنة إلى أن يحج، ولم يعن أن عليه في كل سنة على وجه التكرار». واكتفى في التهذيب بذكر الثاني. وقال العلامة المجلسي في المرأة: «ويمكن حمل الفرض على الاستحباب المؤكد، أو على أنه يجب عليهم كفاية أن لا يخلو البيت ممن يحجه، فإن لم يكن مستطيعاً لم يحج، يجب على من حج أن يعيد؛ لئلا يخلو البيت من طائف». ٢. في «ظ، ي، يح، بف، جد» والوافي والتهذيب: «قول الله».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. في الوافي: «إنما لم يكفر تارك الحج؛ لأن الكفر راجع إلى الاعتقاد، دون العمل؛ فقله تعالى: «وَمَنْ كَفَرَ» أي ومن لم يعتقد فرضه، أو لم يبال بتركه؛ فإن عدم المبالاة يرجع إلى عدم الاعتقاد».

ووجه العلامة المجلسي بأن هذا الكفر بمعنى ترك الفرائض وتركاب الكبائر، ثم نقل وجوهاً آخر في المرأة بقوله: «وقيل: المراد بالكفر هنا كفران النعمة. وقيل: أطلق الكفر هنا تغليظاً وتأكيذاً على سبيل المبالغة. وقيل: المراد من «كفر»: من أنكر الحج ووجوبه، لا من تركه بدون استحلال».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٤٤٨، معلقاً عن علي بن جعفر الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦، ح ١٤١٢٨.

٦. في التهذيب والاستبصار: «أنزل» بدل «إن». ٧. في «يح، بف، جد» والوافي: «والعمرة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧، ح ١٤١٣٢.

٦٩١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ

يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ حَتَّى يُغْتَقَ»^١.

٦٩١٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٢، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ فَرَضٌ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ»^٣.

٦٩١٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي

كُلِّ عَامٍ»^٤.

١. الكافي، كتاب الحج، باب حج الصبيان والمماليك، ح ٧٠٦٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٦؛ وقرب الإسناد،

ص ٣١٣، ذيل ح ١٢١٨، بسند آخر عن ابن محبوب؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ذيل ح ٢٨٨٧، معلقاً عن

الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٢، ذيل ح ١٧١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف

يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٢٨٨٩؛ و ص ٤٣٥، ح ٢٩٠٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٥ و ٧ و ٨؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٤٧٩ و ٤٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٥، ح ١١٩٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨،

ح ١٤٢٠٣.

٢. في التهذيب والاستبصار: «ابن يحيى».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٧، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع،

ص ٤٠٥، ذيل ح ٥، بسنده عن يعقوب بن يزيد. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٥٠؛ الوسائل، ج ١١،

ص ١٧، ح ١٤١٣١.

٤. في الوافي: «والعمرة».

٥. لم ترد هذه الرواية في «بخ».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦، ح ١٤١٢٩.

٣٠ - بَابُ اسْتِطَاعَةِ الْحَجِّ

٦٩٢٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

إِلَيْهِ سَبِيلًا^١ قَالَ^٢ : مَا السَّبِيلُ ؟

قَالَ : أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ^٣ .

قَالَ : قُلْتُ : مَنْ^٤ عَرَضَ عَلَيْهِ مَا يَحُجُّ بِهِ^٥ ، فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ : أَمْ هُوَ مِمَّنْ^٦ يَسْتَطِيعُ^٧ ٢٦٧ / ٤

إِلَيْهِ سَبِيلًا^٨ ؟

قَالَ : نَعَمْ ، مَا شَأْنُهُ أَنْ^٩ يَسْتَحْيِيَ^{١٠} وَ لَوْ يَحُجُّ عَلَى جَمَارٍ أَجْدَعُ^{١١} أَبْتَرُ^{١٢} ، فَإِنْ كَانَ

يُطِيقُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَ يَرْكَبَ بَعْضًا ، فَلْيَحُجَّ^{١٣} .^{١٤}

١ . آل عمران (٣) : ٩٧ .

٢ . في «ي» ، بث ، يخ ، جد ، والوافي والوسائل والتهذيب ، ح ٣ والاستبصار ، ح ٤٥٥ : - «قال» .

٣ . في الاستبصار ، ح ٤٥٥ : «فمن» . ٤ . في «ي» : - «به» .

٥ . في «ظ» ، جد : «من» . ٦ . في «جن» : - «إليه» .

٧ . في «ظ» ، «ي» ، بث ، يخ ، بس ، والوافي والتهذيب ، ح ٣ والاستبصار ، ح ٤٥٥ : - «أن» .

٨ . في «ظ» ، «ي» ، بس ، جن : «أجدع» . وفي التهذيب ، ح ٣ ، والاستبصار ، ح ٤٥٥ : - «أجدع» . والجذع : قطع

الأنف والأذن واليد والشفة ، قال ابن الأثير : «وهو بالأنف أخص» ، فإذا أطلق غلب عليه ؛ يقال : رجل أجده

ومجدوع ؛ إذا كان مقطوع الأنف» . راجع : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٩٣ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٢٤٦ (جدع) .

٩ . الأبتَر : المقطوع الذنب من أي موضع كان من جميع الدواب ؛ من البئر ، وهو استئصال الشيء قطعاً . وقال

الخليل : «البئر : قطع الذنب ونحوه إذا استأصلته» . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ١٣٠ ؛ لسان العرب ،

ج ٤ ، ص ٣٧ (بئر) .

١٠ . التهذيب ، ج ٥ ، ح ٣ ، ج ٣ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ح ٤٥٥ ، معلقاً عن الكليني . وفي الفقيه ، ج ٢ ،

ص ٤١٩ ، ح ٢٨٥٩ ؛ والمعالن ، ص ٢٩٦ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٤٦٧ ؛ والتوحيد ، ص ٣٥٠ ، ح ١١ ، بسند

٦٩٢١ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثَمِيِّ، قَالَ: سَأَلَ خَفَضَ الْكُنَاسِيَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا عِنْدَهُ^١ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٢ مَا يَغْنِي بِذَلِكَ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ صَحِيحاً فِي بَدَنِهِ، مُخْلِئاً سَرْبَهُ»^٣، لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ، فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، أَوْ قَالَ: «مِمَّنْ كَانَ لَهُ مَالٌ».

فَقَالَ لَهُ خَفَضَ الْكُنَاسِيَّ: فَإِذَا كَانَ صَحِيحاً فِي بَدَنِهِ، مُخْلِئاً سَرْبَهُ^٤، لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ، فَلَمْ يَحْجْ^٥، فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ^٦؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٧.

آخر، من قوله: «من عرض عليه ما يحج به» إلى قوله: «أجده أبت» التوحيد، ص ٣٤٩، ح ١٠، بسند آخر، إلى قوله: «قال: نعم». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣، ح ٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٤٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١٤، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ١٩٣، ح ١١٥، عن أبي أسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ٣ والاستبصار، ح ٤٥٥ - مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٤٤٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «من عرضت عليه نفقة الحج فاستحيا فهو ممن ترك الحج مستطعاً إليه السبيل» الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٣، ح ١١٨٨٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٦٩، إلى قوله: «قال: أن يكون له ما يحج به».

١. في «بس» - «وأنا عنده».
٢. آل عمران (٣): ٩٧.
٣. «مخلى سربه»، أي غير مضيق عليه. والشرب: الطريق. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٤٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٥٦ (سرب).
٤. في الاستبصار: «كان ممن» بدل «ممن كان».
٥. في «ظ»: «إذا». وفي «بس» والتهذيب والاستبصار: «وإذا».
٦. في الوسائل: «+ وفي».
٧. في الاستبصار: «- فلم يحج».
٨. في الوافي: «العبارتان المتبادلتان متقاربتان، ولعل هذا صار سبب النسيان. فهو ممن يستطيع الحج، يعني بعد ذهاب ماله».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣، ح ٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٤، معلقاً عن الكليني. التوحيد، ص ٣٥٠، ح ١٤، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن

٦٩٢٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^١: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؟^٢

فَقَالَ: «مَا يَقُولُ النَّاسُ».

قَالَ^٣: «فَقِيلَ لَهُ^٤: الرِّزَادُ وَ الرَّاحِلَةُ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَدْ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ هَذَا، فَقَالَ: هَلَكَ النَّاسُ إِذَا لَيْنَ كَانَ مَنْ كَانَ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ قَدَرَ مَا يَقُوتُ^٥ عِيَالَهُ، وَ يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ يَنْطَلِقُ^٦ إِلَيْهِ^٧، فَيَسْلُبُهُمْ^٨ إِيَّاهُ^٩ لَقَدْ هَلَكُوا^{١٠}، فَقِيلَ لَهُ: فَمَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: فَقَالَ:

«أبي عبد الله عليه السلام، ملخصاً. وفي رجال الكشي، ص ١٤٧، ضمن ح ٢٣٤؛ والخصال، ص ٦٠٥، أبواب الشمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١١، عن عبد الرحمن بن سيابة، عن أبي عبد الله عليه السلام تحف العقول، ص ١٤٧، عن الرضا عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «له زاد و راحلة فهو ممن يستطيع الحج» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٤، ح ١١٨٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٧٠.

١. في الوافي: «وَزُلِّهُ عَلَى النَّاسِ جِئَ الْبَيْتِ».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. في الاستبصار: - «قال».

٤. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فقلت».

٥. في «بخ، بف» والوافي: - «له».

٦. في «بخ» والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: «+ به».

٧. «ينطلق» أي يذهب: من الانطلاق، وهو الذهاب. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٨ (طلق).

٨. في «ي، بخ، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي: «إليهم».

٩. في «بخ» والوافي وتفسير العياشي والعلل: «فيسألهم».

١٠. قال العلامة الفيض في الوافي: «معنى الحديث: لئن كان من كان له قدر ما يقوت عياله فحسب ونجب عليه أن ينفق ذلك في الزاد والراحلة، ثم ينطلق إلى الناس يسألهم قوت عياله، لهلك الناس إذن. وفي بعض النسخ من الكتب الأربعة: ينطلق إليه، أي إلى الحج، فيسلبهم إياه؛ يعني يسلب عياله ما يفوتون به، لقد هلكوا؛ يعني عياله، وهو أصوب وأصح وأوضح».

١١. في الوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي والعلل: «+ إذا».

السَّعَةِ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ يَحْجُ بِغَضٍ، وَ يُبْقِي بَعْضاً يَقُوتُ بِهِ عِيَالَهُ؛ أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ
اللَّهُ الرِّكَاتَ، فَلَمْ يَجْعَلْهَا إِلَّا عَلَى مَنْ^٢ يَمْلِكُ^٣ مَائَتِي دِرْهَمٍ.^٤

٦٩٢٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي شَيْعْتُ أَصْحَابِي إِلَى الْقَادِسِيَّةِ^٥، فَقَالُوا لِي انْطَلِقْ مَعَنَا
وَ نَقِمْ عَلَيْكَ ثَلَاثًا، فَرَجَعْتُ وَ لَيْسَ عِنْدِي نَفَقَةٌ، فَيَسَّرَ اللَّهُ وَ لِحَقَّتْهُمْ.

قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ^٦ فِي الْوَفْدِ^٧، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ لَا يَحْجُ^٨ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا،
وَ مَنْ^٩ لَمْ يُكْتَبْ^{١٠}، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْجُ^{١١} وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا صَحِيحًا»^{١٢}.

٦٩٢٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ
النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

١ . في الوسائل والفقهاء والتهذيب: «لقت» بدل «يقوت به». وفي الاستبصار: - «به».

٢ . في «بخ»: «ولمن».

٣ . في التهذيب والاستبصار: «ملك».

٤ . التهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٣، معلقاً عن الكليني. على الشرائع، ص ٤٥٣،
ح ٣، بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٢،
ص ٤١٨، ح ٢٨٥٨، معلقاً عن أبي الربيع الشامي. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١٣؛ والمفصلة،
ص ٣٨٤، مراسلاً عن أبي الربيع الشامي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٤، ح ١١٨٨٩؛ الوسائل،
ج ١١، ص ٣٧، ح ١٤١٨٠.

٥ . «القادسية»: من بلاد العرب، أو قرية بين الكوفة وغديب. قيل: إنما سميت بذلك لأنها نزل بها قوم من أهل
قادس من أهل خراسان. ويقال: إن القادسية مر بها إبراهيم عليه السلام، فوجد بها عجوزاً فغسلت رأسه، فقال: قد شئت
من أرض، فسميت بالقادسية، ودعا لها أن تكون محلة الحاج. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٧٠؛ القاموس
المحيط، ج ١، ص ٧٧٣ (قدس).

٦ . في الوافي: «من كتب عليه؛ يعني الحج» ضمنه معنى إيجاب القضاء والقدر، فعذاه بعلی.

٧ . في «بخ»: «بالوفد». و«الوفد»: القادمون، والمراد: القادمون إلى الحج. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

٨ . في «جن»: «ولمن».

٩ . في الوافي: «وله».

١٠ . الوافي، ج ١٢، ص ٣٤٣، ح ١٢٠٧٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أُخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^١: أَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْإِسْطِطَاعَةَ؟

فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّمَا يَغْنِي بِالْإِسْطِطَاعَةِ الرَّادُّ وَ الرَّاجِلَةُ، لَيْسَ اسْتَطَاعَةُ الْبَدَنِ».

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفَلَيْسَ^٢ إِذَا كَانَ^٣ الرَّادُّ وَ الرَّاجِلَةُ، فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ؟

فَقَالَ: «وَيْحَكَ، لَيْسَ كَمَا تَظُنُّ، قَدْ تَرَى الرَّجُلَ عِنْدَهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ أَكْثَرَ مِنَ الرَّادِّ وَ الرَّاجِلَةِ، فَهُوَ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ»^٤.

٣١- بَابُ مَنْ سَوَّفَ الْحَجَّ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ

٦٩٢٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

ذَرِيعِ الْمَحَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَمُنَّعَ^٥ مِنْ ذَلِكَ

حَاجَةً تُجْجَفُ بِهِ^٦، أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ، أَوْ سُلْطَانٌ يَمُنَّعُ، فَلَيْمَثُ يَهُودِيًّا أَوْ

١. آل عمران (٣): ٩٧.

٢. في «جن»: «أليس».

٣. في «بف»: «+ ومع».

٤. في المرأة: «يدلّ كسابقه على أنّ بتوفيق الله تعالى وألطافه مدخلاً في العمل، كما مرّ في تحقيق الأمر بين الأمرين. والمراد بأهل القدر هنا المفوضة الذين يقولون: لا مدخل لتقدير الله تعالى في أعمال العباد أصلاً. وقد يطلق على الجبريّة أيضاً، كما عرفت سابقاً».

٥. الواهي، ج ١٢، ص ٣٤٤، ح ١٢٠٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٧١، إلى قوله: «ليس استطاعة البدن».

٦. في «بث»: «لا يمنعه». وفي الفقيه والتهديب، ح ٤٩ والمحاسن والمقنعة وثواب الأعمال: «ولم يمنعه».

٧. «تجحف به» أي تفتقره وتذهب أمواله، أو تدنونه وتقاربه. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٣٣٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٤١ (جحف).

نَضْرَانِيًّا^٢.

٦٩٢٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِأَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ^٣ ؟فَقَالَ : « ذَلِكَ ^٤ الَّذِي يَسُوفُ ^٥ نَفْسَهُ الْحَجَّ - يَغْنِي حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - حَتَّى يَأْتِيَهُالْمَوْتُ ^٦ . »

٦٩٢٧ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ،

عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ :

١ . في الوافي : « إِنَّمَا يَمُوتُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَقَدَهَا لِأَنَّهُ بِهَا مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ وَالِاسْتِطَاعَةِ وَتَوَقُّعِ الْفَوْتِ بِالْمَوْتِ . » وفي المرأة : « وَأَوَّلُ هَذَا الْخَبَرِ قَرِيبٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ - أَيِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ - فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْإِسْتِحْلَالِ . »

٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٧ ، ح ٤٩ ، معلقاً عن الكليني . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، ح ٢٩٣٥ ، معلقاً عن صفوان بن يحيى ؛ التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ ، ح ١٦١٠ ، بسنده عن صفوان ، عن ذريح المحاربي . وفي المحاسن ، ص ٨٨ ، كتاب عقاب الأعمال ، ح ٣١ ؛ و ثواب الأعمال ، ص ٢٨١ ، ح ٢ ، بسندهما عن ذريح ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . المقنعة ، ص ٣٨٦ ، مرسلاً عن صفوان بن يحيى . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٥٢ ، ح ١١٨٥١ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٩ ، ح ١٤١٦٢ .

٣ . الإسراء (١٧) : ٧٢ .

٤ . في « ظ ، بث ، ينج ، جد » وتفسير العياشي ، ح ١٢٧ : « ذاك » .

٥ . في « بث » : « سَوْفَ » . والتسويق : التأخير والمطل ، من قولك : سوف أفعل . وسوف : كلمة تنفيس في مالم يكن بعد ؛ ألا ترى تقول : سَوْفَتُهُ ، إِذَا قُلْتَ لَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ : سوف أفعل ؟ قال العلامة المجلسي : « فَكَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَمَاطِلُ نَفْسَهُ فِي مَا يَنْفَعُهُ . راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ٤٢٢ ؛ لسان العرب ، ج ٩ ، ص ١٦٤ (سوف) . »

٦ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، ح ٢٩٣٣ ، بسند آخر عن أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام . تفسير العياشي ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ ، ح ١٢٧ ، عن أَبِي بصيرٍ ، وفيه ، ص ٣٠٦ ، ح ١٣٠ ، عن كليب ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ؛ تفسير القمي ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، مرسلاً ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٥٤ ، ح ١١٨٥٨ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٦ ، ح ١٤١٥٤ .

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: النَّاجِرُ يُسَوِّفُ^١ الْحَجَّ؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُ^٢ عُذْرٌ^٣، وَإِنْ^٤ مَاتَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةَ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ»^٥.

٦٩٢٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ النَّاجِرَ ذَا الْمَالِ جِئَنَ يُسَوِّفُ

الْحَجَّ كُلَّ عَامٍ، وَ لَيْسَ يَشْغَلُهُ عَنْهُ إِلَّا التَّجَارَةُ أَوْ الدِّينُ؟

فَقَالَ: «لَا عُذْرَ لَهُ^٦ يُسَوِّفُ الْحَجَّ، إِنْ مَاتَ وَقَدْ تَرَكَ الْحَجَّ، فَقَدْ تَرَكَ^٧ شَرِيعَةَ مِنْ

شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ»^٨.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلُهُ^٩.

٦٩٢٩ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٥٠. وفي المطبوع: «نفسه».

٢. في «ي»، بج، جن: «عليه». ٣. في الوافي: «فلا يسوفه».

٤. في «ي»، بس، جن: «الوسائل والتهذيب، ح ٥٠: «فإن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٧، ح ٥٠، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٨، ح ٢٩٣٦؛ والتهذيب، ج ٥،

ص ١٨، صدرح ٥٢ وح ٥٤؛ و ص ٤٠٣، صدرح ١٤٠٥، بسند آخر. تفسير الميثاق، ج ١، ص ١٩٠، صدر

ح ١٨٠، عن إبراهيم بن علي، عن عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي

طالب ﷺ، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله ﷺ، وفي كل المصادر: «إلا التهذيب،

ح ٥٠. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٢، ح ١١٨٥٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧، ح ١٤١٥٥.

٦. في «ي»، بث، بج، بف، والوافي: «متى».

٧. في حاشية «جن»: «تركت».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٣، ح ١١٨٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦، ح ١٤١٥٣.

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٣، ح ١١٨٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦، ذيل ح ١٤١٥٣.

١٠. أحمد بن محمد الراوي عن محمد بن أحمد النهدي، هو أحمد بن محمد العاصمي الكوفي، وهو من مشايخ

المصنف. فعليه، ليس في السند تعليق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٥-٣٣٦.

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخُجْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَمُنَّعَهُ^١ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْجِفُ بِهِ، أَوْ مَرَضٌ لَا يَطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ، أَوْ سُلْطَانٌ يَمُنَّعُهُ، فَلْيَمُنْتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا^٢».

٦٩٣٠ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ صَحِيحٌ مُوسِرٌ لَمْ يَخُجْ، فَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى»^٣».

قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَعْمَى^٤؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَعْمَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ»^٥.

٣٢- بَابُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ إِلَيْهَا

٢٧٠ / ٤

٦٩٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ إِلَيْهَا، فَقَدْ

١. هكذا في (د)، بث، ب، بخ، بف، جد، جن، والوافي. وفي «بس» والمطبوع: «لم تمنعه».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٢، ح ١١٨٥١.

٣. في «ظ» والتهذيب، ح ٥١ - «محمد بن».

٤. طه (٢٠): ١٢٤.

٥. في «بج، بخ، ب» - «قالاً: قلت: سبحان الله أعمى».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٨، ح ٥١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ٢٩٣٤؛ والتهذيب، ج ٥،

ص ١٨، ح ٥٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٦٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٥،

ح ١١٨٦٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧، ح ١٤١٥٦.

٧. في «ظ، بف، جد» والوافي: «وهو».

أَقْتَرَبَ أَجَلُهُ، وَ دَنَا عَذَابُهُ.^١

٢ / ٦٩٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ الْعُودَ إِلَيْهَا، فَقَدْ أَقْتَرَبَ

أَجَلُهُ، وَ دَنَا عَذَابُهُ.»^٢

٣ / ٦٩٣٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ حَمَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ لَوْلَيْدِهِ: يَا بَنِيَّ،

انظُرُوا^٤ بَيْتَ رَبِّكُمْ، فَلَا يَخْلُونُ مِنْكُمْ؛ فَلَا تَنَاطَرُوا^٥»^٦.

١. الكافي، كتاب الحج، باب أنه يستحب للرجل أن يكون متهيئاً للحج في كل وقت، ح ٦٩٨١، بسند آخر، مع اختلاف سير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٤، ح ٥٤٥، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٩، ح ١١٨٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥١، ح ١٤٤٩٨.

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٩، ح ١١٨٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥١، ذيل ح ١٤٤٩٨.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في «بس، جن»؛ «إلى».

٥. «فلا تناظروا» أي لا يؤخر عنكم العذاب. قال الشيخ الحسن بن الشهيد الثاني: «المراد بالمناظرة هاهنا: الإنظار، استعمالاً لبناء فاعل في معنى أفعل، كعافاه الله وأعفاه. ولا يعترض بتوقف مثله على السماع وخلو كلام أهل اللغة من ذكر هذا المعنى لتناظر؛ فإن جوابه يعلم مما يأتي في الحديث الحسن بمعونة ما ذكره الصدوق بعد إيراده لخبر حنان من أن في خبر آخر: لنزل عليهم العذاب؛ إذ يستفاد من ذلك أن الغرض من نفي المناظرة نزول العذاب، وهو دليل كون المراد منها الإنظار، ومثله كاف في السماع وإن لم يتعرّضوا له؛ فإن الاستدراك عليهم ليس بعزيز، وقد عرف أيضاً من شأنهم وربما اكتفوا في ما ادّعوا سماعه بما دون هذا، كما تدلّ عليه شواهدهم، ولئن سهل الخطب هنا؛ فإن له نظائر في أخبارنا لا يستغنى معها عن تحقيق الحال في هذا الباب، فينبغي أن يتتبع». راجع: متقى الجمال، ج ٣، ص ٦٠؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٩٨ (نظر).

٦. الكافي، كتاب الوصايا، باب صدقات النبي عليه السلام وفاطمة والأئمة عليهم السلام ووصاياهم، ذيل ح ١٣٢٧٦، بسند آخر عن أبي الحسن موسى، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٥٤٣٣، بسند آخر عن

٣٣- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَزَكِّي الْحَجِّ خَيْرَةٌ، وَأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَنْهُ قَبِذَنْبٌ

٦٩٣٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مِيثَمٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا لَكَ لَا تَحُجُّ فِي الْعَامِ ١؟».

فَقُلْتُ: مُعَامَلَةٌ كَانَتْ^٢ بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمٍ، وَأَشْغَالٌ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَيْرَةً.

فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ، مَا فَعَلَ^٣ اللَّهُ لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ^٤ خَيْرَةٍ؟» ثُمَّ قَالَ: «مَا حُبِسَ عَبْدٌ عَنْ^٥ هَذَا الْبَيْتِ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَغْفُو^٦ أَكْثَرُ».

٦٩٣٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ^٧ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَيْسَ فِي تَزَكِّي الْحَجِّ خَيْرَةٌ»^٨.

١. أمير المؤمنين عليه السلام: التهذيب، ج ٩، ص ١٧٦، ح ٧١٤، وفيه هكذا: «عنه، عن حماد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، وإبراهيم بن عمر، عن أبان، رفعه إلى سليم بن قيس الهلالي، قال سليم: شهدت وصية أمير المؤمنين عليه السلام...». وفي كتاب سليم بن قيس، ص ٩٢٦، ح ٦٩؛ ونهج البلاغة، ص ٤٢١، الرسالة ٤٧؛ وتحف العقول، ص ١٩٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر في ضمن وصية أمير المؤمنين لابنه الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١، ح ١٤١٣٩.

١. في «بيح»: - «في العام».

٢. في «بيح»: - «كانت».

٣. في «بيح، يخ، والوافي: «ما جعل».

٤. الخيرة، مثال العنية وبالتسكين: إما اسم من خار الله لك، أي أعطاك ما هو خير لك، أو اسم من قولك: اختاره.

الله تعالى. راجع: الصالح، ج ٢، ص ٦٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٩٢ (خير).

٥. في حاشية «بث»: «عنك» بدل «عبد عن». ٦. في «ظ»: + «الله». وفي «بيح»: + «منه».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٦، ح ١١٨٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٦، ح ١٤٤٥٨.

٩. هكذا في «ظ»، ي، بث، بيح، يس، بف، جد، جن. وفي المطبوع والوسائل: - «قال».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٧، ح ١١٨٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٧، ح ١٤٤٥٩.

٣٤- بَابُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ

٢٧١ / ٤

٦٩٣٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ، لَمَّا نُوْظِرُوا الْعَذَابُ» أَوْ قَالَ^٢:
«أَنْزَلَ^٣ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ»^٤.

٦٩٣٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ^٥، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام الْبَيْتَ، فَقَالَ: «لَوْ عَطَلُوهُ سَنَةً وَاحِدَةً، لَمْ يُنَظَرُوا»^٦.

٦٩٣٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ حَمَادٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ لَوْلَيْدِهِ: يَا بَنِيَّ،
انْظُرُوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، فَلَا يَخْلُونَنَّ مِنْكُمْ؛ فَلَا تُنَظَرُوا»^٧.

٦٩٣٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. في الوافي: «نظروا: أمهلوا، من النظرة بمعنى الإمهال». وقد مضى تحقيق بعض الأعلام في المقام ذيل الحديث الثالث من الباب السابق، إن شئت فراجع هناك.

٢. في «بج»: «+الما». ٣. في الوسائل: «ولزل».

٤. علل الشرائع، ص ٥٢٢، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٧، ح ١١٨٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠، ح ١٤١٣٨.

٥. الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٦٠، قال: «روى حنان بن سدير، قال: ذكرت لأبي جعفر عليه السلام، وهو سهو؛ فإن حنان بن سدير روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وتكررت في الأسناد روايته عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام». راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٦، الرقم ٣٧٨؛ رجال الطوسي، ص ١٩٣، الرقم ٢٤٠٤، ص ٣٣٤، الرقم ٤٩٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٣٨٢.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٦٠، معلقاً عن حنان بن سدير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١، ح ١٤١٤٠. ٧. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا مَا قَامَتِ الْكَفَّةُ^١.

٣٥- بَابُ نَادِرٍ

١ / ٦٩٤٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ رَجُلًا اسْتَشَارَنِي فِي الْحَجِّ، وَكَانَ ضَعِيفَ الْحَالِ، فَأَشَرْتُ عَلَيْهِ^٢ أَنْ لَا يَحْجَّ.

فَقَالَ: «مَا أَخْلَقَكَ^٣ أَنْ تَمْرُضَ سَنَةً؟» قَالَ^٤: «فَمَرِضْتُ سَنَةً^٥».

٣٦- بَابُ الإِجْبَارِ عَلَى الْحَجِّ^٦

٢٧٢/٤

١ / ٦٩٤١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِمْ:

١. في الوافي: «يعني بقيامها قيام طوافها وحجها، كما قال سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلْبَنَتْ أَلْحَزَامَ قَيْنًا لِلنَّاسِ﴾، ويحتمل قيام بنيانها». والآية في سورة المائدة (٥): ٩٧.

٢. علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن أبي المغراء. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٤٠، ح ١١٤٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١، ح ١٤١٤٢.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «إليه».

٤. في الوافي: «ما أخلفك»، إن كان بالفاء و«ما» للاستفهام، أو للنفي بمعنى لن يتخلف عنك المرض، وإن كان بالقاف و«ما» للتعجب، أي ما أجدرك وأحرك أن تمرض سنة، وهو الأصوب. وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٧٢ (خلق).

٥. في البحار: - «قال».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٦٩، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٤، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٠، ح ١١٨٨٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٧، ح ١٤٤٦١؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٨، ح ٨٥.

٧. في «بع، بس»: + «والزيادة أيضاً».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ تَرَكَوا الْحَجَّ، لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجَبِّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى الْمَقَامِ عِنْدَهُ^٢، وَلَوْ تَرَكَوا زِيَارَةَ النَّبِيِّ عليه السلام، لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجَبِّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى الْمَقَامِ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَمْوَالٌ، أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ^٣».

٦٩٤٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ عَطَّلَ النَّاسُ الْحَجَّ، لَوَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجَبِّرَهُمْ عَلَى الْحَجِّ إِنْ شَاءُوا وَإِنْ أَبَوْا؛ فَإِنَّ هَذَا النَّبِيَّ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْحَجِّ^٤».

٣٧ - بَابُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ بِبَذْنِهِ جَهَّزَ غَيْرَهُ

٦٩٤٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

١. في «ظ»، ي، بس، جد، جن: «كان».

٢. في التهذيب: - «وعلى المقام عنده».

٣. في «مرأة العقول»، ج ١٧، ص ١٥٥: «يدل على كون عمارة البيت وعمارة روضة النبي وزيارته عليه السلام وتعاهدهما من الواجبات الكفائية؛ فَإِنَّ الإِجْبَارَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْأَمْرِ الْمُسْتَحَبِّ. وربما يقال: إنما يجبر لأن ترك الناس كلهم ذلك يتضمن الاستخفاف والتحقير وعدم الاعتناء بشأن تلك الأماكن ومشرقيها، وذلك إن لم يكن كفراً يكون فسقاً. والجواب: أَنَّ ذلك يؤيد الوجوب الكفائي، ولا ينافيه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤١، ح ١٥٣٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري وهشام بن سالم و حسن الأحمسي وحماد وغير واحد ومعاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٠، ح ٢٨٦١، معلقاً عن حفص بن البختري «الوافي»، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤، ذيل ح ١٤١٤٩. ٥. في المرأة: «يدل أيضاً على الوجوب الكفائي، ولا ينافي الوجوب العيني على الاغنياء الذين لم يحجوا، كما أومأنا إليه سابقاً».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ذيل ح ٦٨٩٢، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ذيل ح ٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير؛ علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن الحسين بن سعيد «الوافي»، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣، ح ١٤١٤٨. ٧. في «ظ»: «لم يستطع».

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ^١:

عَنْ جَعْفَرٍ^٢، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُجَهِّزَ^٣ رَجُلًا، ثُمَّ ابْتَغْتَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْكَ^٤».

٢٧٣/٤ ٦٩٤٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - سَلَامَ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَمَرَ شَيْخًا كَبِيرًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ، وَ لَمْ يَطْلِقِ الْحَجَّ لِكِبَرِهِ، أَنْ يُجَهِّزَ رَجُلًا يَحُجَّ عَنْهُ^٥».

٦٩٤٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

١. في «بف»:- «القَدَّاح».

٢. في «ظ»، ي، بح، يس، جن، والوسائل: «أبي جعفر». وهو سهو؛ فَإِنَّ عبد الله بن ميمون من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وقد أكثر من الرواية عنه، والراوي عن أبي جعفر عليه السلام هو أبوه ميمون. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٢٨-٥٢٩، ج ٢٣، ص ٢٣٥-٢٣٧.

٣. في «بح، بف» وحاشية «بث» والوافي: «فجهَّز» بدل «أَنْ تُجَهِّزَ».

٤. في «ظ»، ي، بح، بف، جده، الوسائل: «أَنْ».

٥. في «مراجعة العقول»، ج ١٧، ص ١٥٧: «أَجْمَعَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَجِبَ الْحَجُّ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَلَمْ يَحُجَّ حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي دَمَتِهِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ عَنِ الْحَجِّ، لَا يَرْجَى زَوَالَهُ عَادَةً مِنْ مَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ، وَخَالَفَ فِيمَا إِذَا عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْوُجُوبِ، وَذَهَبَ الشَّيْخُ وَأَبُو الصَّلَاحِ وَابْنُ الْجَنِيدِ وَابْنُ الْبَرَّاجِ إِلَى وَجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ، وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: لَا يَجِبُ، وَاسْتَقَرَّ بِهِ فِي الْمَخْتَلَفِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْإِسْتِنَابَةُ مَعَ الْيَأْسِ مِنَ الْبَرَّةِ، وَإِذَا رَجَا الْبَرَّةَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ إجمالاً. قاله في «المعتبر». وراجع: «المهذب»، ج ١، ص ٢٦٧؛ تحرير الأحكام، ج ١، ص ٥٥٢؛ «المعتبر»، ج ٢، ص ٧٥٦.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٥٩٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٥، ح ١١٩٠٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٤.

٧. هكذا في «ظ»، ي، بث، بح، يس، بف، جده، والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب، ح ١٦٠١. وفي قليل من النسخ والمطبوع: «وَأَنْ يَحُجَّ».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٥، معلقاً عن عبد الله بن سنان؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٦٠١، بسنده عن عبد الله بن سنان. وفيه، ص ١٤، ح ٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٥، ح ١١٩٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٢.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حَالُ بَيْنَتِهِ وَبَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ، أَوْ أَمَرَ يَغْدِرُهُ اللَّهُ فِيهِ؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ^٢ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةٌ^٣ لَا مَالَ لَهُ»^٤.

٦٩٤٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ

الْحَجَّ، فَعَرَّضَ لَهُ مَرَضٌ، أَوْ خَالَطَهُ سَقَمٌ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ^٥، فَلْيَجْهَزْ رَجُلًا مِنْ

مَالِهِ، ثُمَّ لْيَبْعَهُ مَكَانَهُ»^٦.

٦٩٤٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ كَانَ رَجُلٌ مُوسِرًا^٧ حَالُ بَيْنَتِهِ وَبَيْنَ الْحَجِّ

١. «يعذره الله» أي يرفع عنه اللزوم. وقال ابن الأثير: «حقيقة عذرت: محو الإساءة وطمسها». راجع: النهاية،

ج ٣، ص ١٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٨ (عذر).

٢. في «جن» والوسائل: - «عنه».

٣. الصرورة: الذي لم يحج قط؛ يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة. قال الفيومي: «هذه الكلمة من النوادر التي

وصف بها المذكّر والمؤنث». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢؛ المصباح المنير، ص ٣٣٨ (صرر).

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٣٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦٠، ح ١٦٠٠، بسنده عن القاسم، عن عليّ،

من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يموت صرورة أو يوصي

بالحج، ح ٧٠٦٩، الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٣.

٥. في «ظ، جد»: «الحج».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: فليجهز رجلاً»، قال الفاضل التستري عليه السلام: لا دلالة فيه على حكم حجة الإسلام؛ إذ ربّما

كانت الواقعة في المندوبة.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٤٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٤؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٦٤، ح ١٤٢٥١.

٨. «موسر» أي مستغن؛ يقال: أيسر الرجل، أي استغنى وصار ذا يسار، وهو الغنى والثروة. راجع: الصحاح،

ج ٢، ص ٨٥٨؛ المصباح المنير، ص ٦٨٠ (يسر).

مَرَضٌ^١، أَوْ أَمَرَ يَغْذِرُهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ، فَإِنْ^٢ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيعَ عَنْهُ^٣ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ^٤،^٥

٣٨- بَابُ مَا يُجْزَى مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَا يُجْزَى

٦٩٤٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَغْسِراً أَحْبَبَهُ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ حَجَّةٌ^٦، فَإِنْ^٧

أُتْسِرَ بَعْدُ^٨، كَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَكَذَلِكَ النَّاصِبُ^٩ إِذَا عَرَفَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ^{١٠}، وَإِنْ كَانَ قَدْ

حَجَّ^{١١}».

١. في التهذيب: «أو حصر». ٢. في «بث» والوافي: «قال».

٣. في «بث» والوافي: «من ماله».

٤. في التهذيب: «أو قال: يقضي عن الرجل حجة الإسلام من جميع ماله».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ١٤٠٥، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٤، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٣، ذيل ح ١٤٢٤٨.

٦. في «مراة العقول»، ج ١٧، ص ١٥٨: «وقوله عليه السلام: كانت له حجة، أي كان له ثواب الحج الواجب، ويجزئ عنه إلى أن يستطيع. وينبغي حمله على أنه استأجره رجل للحج، فلا يجزئه عن حجه بعد اليسار، وكان أعطاه مالاً ليحج نفسه كان يجزئه، كما سيأتي». ٧. في الاستبصار، ح ٤٧٠: «فإذا».

٨. في الوافي والوسائل، ح ١٤٢٣٠ والفقيه والتهذيب: «ذلك». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف عن بعض النسخ: «وما».

٩. «الناصب»: هو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام، أو لمواليهم لأجل متابعتهم لهم؛ من النصب بمعنى المعادة؛ يقال: نصب فلان لفلان نصباً، أي عاداه. وقال الفيروز آبادي: «الناصب والناصبية وأهل النصب: المتدينون ببغضة علي رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي عادوه». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣ (نصب).

١٠. في الوافي: «حمل في التهذيبيين إعادة حج المعسر والناصب على الاستحباب». وهاهنا بحث مفيد في المرأة أعرضا عنه مخافة الإطئاب.

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٩، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٤٧٠، إلى قوله: «كان على الحج»؛ الاستبصار، ج

٢ / ٦٩٤٩ . حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَحَجَّ بِهِ أَنْاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: أَقْضَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ؟^٢

قَالَ: «نَعَمْ، فَإِذَا^٣ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ».

قُلْتُ: وَ هَلْ^٤ تَكُونُ حَجَّتُهُ تِلْكَ^٥ تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجٌّ مِنْ مَالِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَقْضَى^٦ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ^٧، وَ تَكُونُ تَامَّةً، وَ لَيْسَتْ بِنَاقِصَةٍ، وَإِنْ^٨ أَيْسَرَ فَلْيَحُجَّ^٩».

١. ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٧٤، من قوله: «الناصب إذا عرف» وفي كلُّها معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٢٨٦٧، معلقاً عن علي بن أبي حمزة الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٣، ح ١١٩٥٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣١٨؛ وج ١١، ص ٦٢، ح ١٤٢٤٥؛ وفيه، ص ٥٧، ح ١٤٢٣٠، إلى قوله: «كان عليه الحج».

١. في «ظ»، بخ، بف، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام» قال: سأله».

٢. في الوافي: «أقضى حجة الإسلام؟ يعني هل أجزأه ما فعل عن حجة الإسلام».

٣. في «ظ»، جد، وحاشية «بخ» والوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب: «فإن». وفي «بخ»، بف، والوافي والاستبصار: «وإن».

٤. في «ي»: «فهل». وفي الوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب والاستبصار: «هل» بدون الواو.

٥. في «يس»: «الاستبصار: - تلك».

٦. في الوافي: «تقضى». وفي الوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب والاستبصار: «قضي».

٧. في الوافي: «تقضى عنه حجة الإسلام؛ يعني يجزئه ذلك عنها. وفي التهذيبين: قضي عنه، وهو أوضح».

٨. في الاستبصار: «فإن».

٩. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٥٩: «وقوله عليه السلام: وإن أيسر فليحج، المشهور بين الأصحاب أنه لا يجب على المبدول له إعادة الحج بعد اليسار. وقال الشيخ في الاستبصار: تجب عليه إعادة محتجاً بهذه الرواية، وقال في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر: قوله عليه السلام: إن أيسر فليحج، محمول على الاستحباب، يدل على ذلك قوله: قد قضى حجة الإسلام تكون تامة وليس بناقصة. انتهى. وهو أقوى».

قَالَ: وَ سِئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْإِبِلُ يُكْرِيهَا، فَيُصِيبُ عَلَيْهَا^١، فَيَحْجُجُ وَهُوَ كَرِيٌّ^٢، تُغْنِي عَنْهُ حَجَّتُهُ؟ أَوْ يَكُونُ يَحْمِلُ التَّجَارَةَ^٣ إِلَى مَكَّةَ، فَيَحْجُجُ، فَيُصِيبُ الْمَالَ فِي تَجَارَتِهِ، أَوْ يَضَعُ^٤، أَتَكُونُ^٥ حَجَّتُهُ تَامَةً أَوْ نَاقِصَةً، أَوْ لَا تَكُونُ^٦ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ^٧ إِلَى الْحَجِّ وَلَا يَنْوِي^٨ غَيْرَهُ، أَوْ يَكُونُ يَنْوِيهِمَا جَمِيعاً، أَوْ يَقْضِي^٩ ذَلِكَ حَجَّتَهُ؟
قَالَ: نَعَمْ، حَجَّتُهُ تَامَةً^{١٠}.

٦٩٥٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. قوله: «فَيُصِيبُ عَلَيْهَا»؛ يعني لأجلها مالا.
٢. في الوسائل، ح ١٤٢٣٦: «كراء». وقال الجوهري: «الكرى: المكاري... والكرى أيضاً: المُكْتَرى». وقال ابن الأثير: «الكرى بوزن الصبي: الذي يُكْرِى دابته، فعيل بمعنى مُفْعِل، يقال: أكرى دابته فهو مُكْرٍ، وكري. وقد يقع على المُكْتَرى، فعيل بمعنى مُفْعِل، والمراد الأول». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٣؛ النهاية، ج ٤، ص ١٧٠ (كرى).
٣. في «بخ»: «للتجارة». وفي الوافي: «يحمل التجارة، أي ما يتجره، وفي بعض النسخ: للتجارة، أي يحمل الإبل للتجارة».
٤. «يضع» أي يخسر ولا يربح، هكذا في الشروح، وفي اللغة: يقال: وُضِعَ الرجل في تجارته وأُوضِعَ، على ما لم يسم فاعله، وضعاً فيهما، أي خسر؛ يقال: وُضِعَتْ في تجارتك فانت موضوع فيها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٣٢ (وضع).
٥. في الوسائل، ح ١٤٢٣٦: «تكون» من دون همزة الاستفهام.
٦. في «بث»، «بخ»، «بس»، «جد»، «جن»: «والوسائل، ح ١٤٢٣٦: «ولا يكون».
- وفي المرأة: قوله: «أولا لا تكون»، أي ليس معه تجارة، بل إنما يكرى إبله ليذهب بالرجل إلى الحج، ولا ينوي شيئاً غير ذلك، أو ينويها معاً، أي إذهاب الغير إلى الحج والتجارة معاً، أيقضي ذلك حجته؟ أي هل يكون ذلك الرجل قاضياً ومؤدياً لحجة الإسلام؟ فالظاهر أن قوله: يكون له الإبل يكرىها، مجمل وما يذكره بعده تفاصيل ذلك المجمل، ويحتمل أن يكون قوله: أو لا يكون حتى يذهب به، إعادة للأول. وفيه احتمالات أخرى.
٧. في «بف» والوافي: «- به».
٨. في «بث»، «بخ»، «+ عن».
٩. في «بث»: «يقضي» من دون همزة الاستفهام.
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧، ح ١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٤٦٧، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٤، ح ١١٩٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١، ح ١٤١٩٠، إلى قوله: «وإن أيسر فليحج»؛ وفيه، ص ٥٩، ح ١٤٢٣٦، من قوله: «قال: وسئل عن الرجل».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ يُجْزِئُهُ^١ ذَلِكَ مِنْ^٢ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟ ٢٧٥/٤
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَجَّةُ الْجَمَّالِ تَامَةٌ^٣ أَوْ نَاقِصَةٌ^٤؟ قَالَ: «تَامَةٌ».

قُلْتُ: حَجَّةُ الْأَجِيرِ تَامَةٌ أَمْ نَاقِصَةٌ^٥؟ قَالَ: «تَامَةٌ»^٦.

٤ / ٦٩٥١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُوَيْنَةَ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَسْأَلُهُ^{١١} عَنْ رَجُلٍ حَجَّ، وَ لَا يَذْرِي^{١٢} وَ لَا يَعْرِفُ هَذَا
الْأَمْرَ، ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ وَ الدِّينُونَةِ^{١٣} بِهِ^{١٤}، أَوْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَمْ^{١٥}

١. في الوسائل والتهذيب، ح ١٩ والاستبصار: «يجزئه» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «ظ» والوسائل والفقهاء، ح ٢٨٦٦ والتهذيب والاستبصار: «عن».

٣. في المرأة: «وقوله: حجة الجمال تامة، حمل على ما إذا كانا مستطيعين، أو صارا مستطيعين بوجه الكراهية، أو الإجارة إن حمل التمام على الإجزاء عن حجة الإسلام، كما هو الظاهر».

٤. في «بث، يخ،» وحاشية «يج»: «أم ناقصة».

٥. في «ي، يخ، بف،» والوافي: «أو ناقصة».

٦. في الوافي: «حملة - أي هذا الخبر - في التهذيبين على الإجزاء إلى اليسار؛ لخبر آدم الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨، ح ٢٠ - وبينافيه ظاهر خبر جميل الآتي بعده». وخبر الجميل هو المروي في الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٣، ح ٢٨٧٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٨، ح ١٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٤٧١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٦، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٢٨٦٦، وفي الأخيرين إلى قوله: «من حجة الإسلام قال: نعم»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٨١، من قوله: «قلت: حجة الجمال تامة» وفي الأخيرين معلقاً عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٥، ح ١١٩٥٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٦، ح ١٤٢٢٩، إلى قوله: «وحجة الإسلام قال: نعم»؛ وفيه، ص ٥٨، ذيل ح ١٤٢٣٢، من قوله: «قلت: حجة الجمال تامة».

٨. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف،» جده والتهذيب والاستبصار. وفي «يج، جن،» والمطبوع والوسائل:

- «وبن إبراهيم».

٩. في «بث، يخ، بف،» «أبي الحسن».

١٠. في التهذيب، ح ٢٥ - «أسأله».

١١. في التهذيب، ح ٢٥: «فلا تدري».

١٢. في حاشية «بث»: «الدنيونية».

١٣. في «بف، -» «به».

١٤. في التهذيب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧: «أو».

قَدْ قَضَى^١

قَالَ: «قَدْ قَضَى فَرِيضَةُ اللَّهِ، وَ الْحَجُّ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وَعَنْ رَجُلٍ هُوَ فِي بَغْضِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ نَاصِبٍ مُتَدَيِّنٍ، ثُمَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَتَعَرَفَ هَذَا الْأَمْرُ، أَيْقَضَى عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَوْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ؟
قَالَ: «الْحَجُّ^٢ أَحَبُّ إِلَيَّ^٣».

٦٩٥٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ:

كَتَبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْرَانَ الْهَمْدَانِيُّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنِّي حَجَجْتُ^٤ وَ أَنَا مُخَالَفٌ، وَ كُنْتُ صَرُورَةً^٥، فَدَخَلْتُ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؟
قَالَ^٦: فَكَتَبَ إِلَيْهِ^٧: «أَعِدَّ حَجَّكَ^٨».

١. في الوافي والتهديب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧: «فريضة الله». وقال ابن الفيض في هامش الوافي: «في بعض النسخ: أم قد قضى ذلك، مكان «أم قد قضى فريضة الله»، وبعضها اكتفى بقوله: أم قد قضى، بدون ذكر مفعول، وبعضها ترك هذا الشق من السؤال رأساً، ولم يورد مكانه شيئاً هكذا: أعليه حجة الإسلام؟ فإن «قد قضى حجة الإسلام» وما في الكل واحد إلا أن ما أثبتته الوالد دام ظله أوضح وأتم».

٢. في «ظ، ي، بس، جد، جن»، وحاشية «بث، ببح»، والوسائل والتهديب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧: «بحج». وفي الوافي عن بعض النسخ: «أن يحج».

٣. في الوافي: «يعني إذا كان قد حج حجة الإسلام، كما يستفاد من صدر الحديث».

٤. التهديب، ج ٥، ص ١٠، ح ٢٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ٢٨٨٣، معلقاً عن عمر بن أذينة. وفي التهديب، ج ٥، ص ٩، صدر ح ٢٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٥، صدر ح ٤٧٢، يستدعيهما عن صفوان وابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٧، ح ١١٩٦٤؛ والوسائل، ج ١١، ص ٦١، ح ١٤٢٤٣.

٥. في «بح»: «قد حججت».

٦. الصرورة: الذي لم يحج قط؛ يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٧. في التهديب والاستبصار: - «قال». ٨. في «ظ، بس، جد»، والوافي: «إلي».

٩. في المرأة: «قوله عليه السلام: أعد حجك، حمله الشيخ وسائر الأصحاب على الاستحباب، ويمكن حمله على أنه لما كان عند كونه مخالفاً غير معتقداً للتمتع وأوقعه؛ فلذا أمره بالإعادة، فيكون موافقاً لقول من قال: لو أدخل بركن عنده تجب عليه الإعادة».

١٠. التهديب، ج ٥، ص ١٠، ح ٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠.

٦ / ٦٩٥٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ يَمُرُّ مَجْتَازًا^١ يَرِيدُ النِّمْنَ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْبُلْدَانِ، وَطَرِيقَهُ بِمَكَّةَ، فَيُنْذِرُكَ النَّاسَ وَهُمْ يَخْرُجُونَ إِلَى الْحَجِّ، فَيَخْرُجُ مَعَهُمْ إِلَى^٢ الْمَشَاهِدِ، أَيْخِرُتُهُ ذَلِكَ مِنْ^٣ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟
قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٧ / ٦٩٥٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ يَخْرُجُ فِي تِجَارَةٍ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، ٢٧٦/٤ فَيُكْرِيهَا، حَجَّتَهُ نَاقِصَةً، أَمْ تَامَّةً؟
قَالَ: «لَا، بَلْ حَجَّتَهُ تَامَّةً»^٥.

٨ / ٦٩٥٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ شِهَابٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ أُغْتَقَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَبْدًا لَهُ، أَيْخِرُتُ^٦ عَنِ الْعَبْدِ

١. ص ١٤٥، ح ٤٧٣، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٨، ح ١١٩٦٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣١٩؛ و ج ١١، ص ٦٢، ح ١٤٢٤٦.

٢. «مجتازاً» أي سالكاً غير لايت، محتاب الطريق وقاطعه ومجيزه؛ من الاجتياز، وهو السلوك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٦ (جوز).

٣. في «بخ»: «من». ٤. في «بخ»: «من».

٥. في المرأة: «وحمل على الاستطاعة في البلد، وظاهر الخبر أعم من ذلك، كما قرأه بعض المتأخرين».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ٢٨٨٥، معلقاً عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١٩٦٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٨، ذيل ح ١٤٢٣٤.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٨٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١١٩٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٩، ح ١٤٢٣٥.

٨. في «ظ»، «بس، جلد»: «وأخيراً».

حَجَّةُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَأُمُّ وَلَدٍ أَحَبُّهَا مَوْلَاهَا، أَيْخِرُي عَنْهَا؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: أَلَهُ^١ أَجْرٌ فِي حَجَّتَيْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ^٢ عَنِ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ يَحُجُّ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا اخْتَلَمَ، وَكَذَلِكَ الْجَارِيَةُ عَلَيْهَا الْحَجُّ إِذَا طَمِثَتْ^٣».

٦٩٥٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي^٤ عَنِ الصَّبِيِّ: مَتَى يُخْرَمُ بِهِ؟

١. في الوافي والتهذيب، ح ١٢ والاستبصار، ح ٤٨٤: «لها» بدل «أله».

٢. في «ظ، بث، بح، بس، يف، جد، جن» والوافي والاستبصار، ح ٤٨٤: «حجتها».

٣. في الوسائل، ح ١٤١٩٨ والتهذيب، ح ١٤ والاستبصار، ح ٤٧٦: «سألته» بدون الواو.

٤. في «بث، بح» وحاشية «ظ، جد»: «حجة الإسلام».

٥. في حاشية «بث»: «حاضت». وفي الاستبصار: «إذا طمئت عليها الحج» بدل «عليها الحج إذا طمئت».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ١٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٤، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥،

ص ٦، ح ١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني، من قوله: «قال: وسألته عن ابن عشر

سنين». الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٢، ح ٢٨٩١، معلقاً عن ابن محبوب؛ المحاسن، ص ٦٦، كتاب ثواب الأعمال،

ح ١٢٢، عن ابن محبوب، وفي الأخيرين إلى قوله: «حجة الإسلام، قال: نعم» مع زيادة في آخره. وفي الفقيه،

ج ٢، ص ٤٣٢، ح ٢٨٩٠ والتهذيب، ج ٥، ص ١٠، ح ١٤٧، ص ٤٧٩، بسند آخر عن

أبي إبراهيم^٥، من قوله: «قلت فأُمُّ وَلَدٍ أَحَبُّهَا» إلى قوله: «أجر في حجتها؟ قال: نعم». الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٥،

ح ٢٨٩٨، بسند آخر عن أبي الحسن^٦، من قوله: «قال: وسألته عن ابن عشر سنين». الفقيه، ج ٢، ص ٢١١،

ذيل ح ٢١٨٣؛ الاختصاص، ص ٣٦٥، من دون الإسناد إلى المعصوم^٧، مع زيادة في آخره. وفي الأخيرين

إلى قوله: «حجة الإسلام، قال: نعم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٧، ح ١١٩٤١؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٤٥، ح ١٤١٩٨، من قوله: «وسألته عن ابن عشر سنين»؛ وفيه، ص ٥٣، ح ١٤٢٢٠، إلى قوله: «حجة

الإسلام، قال: نعم».

قَالَ: «إِذَا انْتَفَرَّ»^٢.

١٠ / ٦٩٥٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ ضُرَيْبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٣: فِي رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «إِنْ مَاتَ فِي الْحَرَمِ، فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ مَاتَ دُونَ الْحَرَمِ، فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَلِيُّهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ»^٦.

١١ / ٦٩٥٨ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا، وَمَعَهُ جَمَلٌ لَهُ وَنَفَقَةٌ وَزَادَ، فَمَاتَ فِي

الطَّرِيقِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ صَرُورَةٌ، ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَرَمِ، فَقَدْ أَجْزَأَ^٨ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ

كَانَ مَاتَ وَهُوَ صَرُورَةٌ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ، جُعِلَ جَمَلُهُ وَزَادَهُ وَنَفَقَتُهُ وَمَا مَعَهُ فِي حَجَّةِ

١. في «بخ»: «نفر». وفي «بس»: «أنفر». والانتفار: سقوط أسنان الصبي ونباتها، والمراد به هنا السقوط. قال ابن الأثير: «أنفر، بالناء والياء، تقديره: انتفر، وهو افتعل من الثفر، وهو ما تقدم من الأسنان، فمنهم من يقلب تاء الافتعال تاء ويدغم فيها التاء الأصلية، ومنهم من يقلب التاء الأصلية تاء ويدغمها في تاء الافتعال». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٥؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (نفر).

وفي المرأة: «لعله محمول على تأكيد الاستحباب، أو على إحرامهم بأنفسهم دون أن يحرم عنهم».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٥، ح ٢٩٩٩، معلقاً عن علي بن مهزيار الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٦، ح ١١٩٣٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٥، ح ١٤٢٢٥.

٣. في «بخ»، «بف» والوافي والفقيه: - «قال».

٤. في «بخ» والوافي والوسائل: - «كان».

٥. في الوافي: «إن مات في الحرم، يعني محرماً، وإن مات دون الحرم؛ يعني من قبل أن يحرم، كما يدل عليه الخبر الآتي».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٢٩١٥، معلقاً عن علي بن رثاب. المقنعة، ص ٤٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠١، ح ١١٩٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٤٢٦١.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨. في «بخ»، «بف» والوافي: «إذا».

٩. في «ظ»، «بث» والوافي والفقيه والتهذيب: «أجْزَأَتْ».

الإسلام، فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَهُوَ لِلْوَرَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ كَانَتْ الْحَجَّةُ تَطَوُّعًا، ثُمَّ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ، لِمَنْ يَكُونُ جَمَلُهُ وَتَفَقُّهُ وَمَا مَعَهُ؟

قَالَ: «يَكُونُ جَمِيعُ مَا مَعَهُ وَمَا تَرَكَ لِلْوَرَّةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَيَقْضَى عَنْهُ، أَوْ يَكُونَ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ، فَيَنْفَعُ ذَلِكَ لِمَنْ^١ أَوْصَى لَهُ، وَيُجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثِهِ^٢.

١٢ / ٦٩٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^٣: أَيْجُزُّهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَقَدْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَا شَاءَ، أَيْجُزُّهُ ذَلِكَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

١٣ / ٦٩٦٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

١. في «ب»: «إلى من».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٧، ح ١٤١٦، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن بريد بن معاوية العجلي، الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٢٩١٦، معلقاً عن علي بن رثاب. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠١، ح ١١٩٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٤٢٦٢. ٣. في الوافي: «فمضى».

٤. في «ب»، بف، جد، والوافي والتهذيب، ح ١٤١٥: «ومن».

٥. في «ب»، بخ، بف، والوافي: «فإن». ٦. في «ب»: «فإن لم» بدل «ولم».

٧. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ح ١٤١٥: «عن مشيه». وفي التهذيب، ج ٨: «عن نذره». وفي النوادر: «ومن نذره».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٦، ح ١٤١٥؛ و ص ١٣، ح ٣٥، بسندهما عن صفوان وابن أبي عمير، عن رفاعَةَ بْنِ موسى، وفي الأخير إلى قوله: «عن حجة الإسلام»، قال: نعم. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٥، ح ١١٧٣، بسنده عن فضالة وابن أبي عمير، عن رفاعَةَ. النوادر للأشعري، ص ٤٨، ح ٨٥، عن رفاعَةَ، وفي الأخيرين من قوله: «قلت: وإن حجَّ عن غيره». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «عن حجة الإسلام»، قال: نعم. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٣، ح ٢٨٧٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١١٩٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٠، ذيل ح ١٤٢٦٧.

ابن مسكان، عن عامر^١ بن عميرة^٢، قال:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ
الإسلام، فَحَجَّ عَنْهُ بِنُصْ أَهْلِهِ، أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ؟
فَقَالَ^٣: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهَا عَنْ أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: حُجَّ عَنْهُ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُ
عَنْهُ.^٤

١٤٠٦ / ٦٩٦١. عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ حَكَمِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْسَانٌ هَلَكَ، وَلَمْ يَحُجَّ وَلَمْ يُوصَ بِالْحَجِّ، فَأَحَجَّ عَنْهُ بِنُصْ
أَهْلِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، هَلْ يُجْزِئُ ذَلِكَ، وَيَكُونُ قَضَاءً عَنْهُ، أَوْ يَكُونُ الْحَجُّ لِمَنْ حَجَّ،
وَيُوجِبُ مَنْ أَحَجَّ عَنْهُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْحَاجُّ غَيْرَ صَرُورَةٍ^٦، أَجْزَأُ عَنْهُمَا جَمِيعًا، وَأَجْزَأُ^٧ الَّذِي أَحَجَّهُ».^٨

١. في الوافي عن بعض النسخ: «عمارة».

٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤٠٧، بسنده عن عبد الله بن مسكان، عن عمارة بن عمير.

هذا، وقد ذكر البرقي في رجاله، ص ٣٦ عامر بن عميرة (عمر، عمير خ ل) وقال: «روى عنه ابن مسكان».

والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٦، الرقم ٣٦٠٨ أيضاً: عامر بن عمير، وفي بعض نسخه: «عميرة».

٣. في «بيح، بس، جن»: «قال».

٤. في «بيح، بفتح، بفتح، والوافي والوسائل والتهذيب: «على».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤٠٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن عمارة بن عمير،
عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ١٤٠٨، بسنده آخر، إلى قوله: «أجْزَأُ ذَلِكَ عَنْهُ، فقال: نعم» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٢، ح ١١٩٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٧، ح ١٤٢٨٣.

٦. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٧. في «بفتح، وحاشية بفتح، بفتح، والوسائل: «وبن يحيى».

٨. هكذا في «ظ، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَيَكُونُ».

٩. في الوافي: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَرُورَةً فَإِنَّمَا أَجْزَأُ عَنْهُ إِلَى أَنْ أَيْسَرَ، كَمَا فِي أَخْبَارٍ أُخْرَى».

١٠. في الوسائل، ح ١٤٥٦٢: «وَأَجْزَأُ».

١١. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٥، ح ٤١؛ و ص ٤٠٤، ح ١٤٠٦. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٧٨؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٧٣، ح ١٤٢٧٥؛ و ص ١٧٦، ح ١٤٥٦٢.

١٥ / ٦٩٦٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَصَّالَةَ ، عَنْ رِفَاعَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَمُوتُ ، وَلَمْ يَحْجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يُوصِ بِهَا : أَيْقُضُ^١ عَنْهُ ؟^٢ قَالَ : «نَعَمْ» .^٣

١٦ / ٦٩٦٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ رِفَاعَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَمُوتَانِ ، وَلَمْ يَحْجَّا : أَيْقُضُ عَنْهُمَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .^٤

١٧ / ٦٩٦٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَهُ ابْنٌ لَمْ يَذِرْ^٥ أَوْ حَجَّ^٦ أَبُوهُ ، أَمْ لَا ؟^٧

قَالَ : «يَحْجُّ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ أَبُوهُ قَدْ حَجَّ^٨ ، كُتِبَ^٩ لِأَبِيهِ نَافِلَةٌ ، وَلِلابْنِ فَرِيضَةٌ^{١٠} ، وَإِنْ

١ . في الوسائل والتهذيب : «أَيَقُضِي» . ٢ . في «ظ» : «حَجَّةُ الْإِسْلَامِ» .

٣ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ ، ح ٢٩٢٢ ؛ والتهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٩٢ ، ح ١٧٦٩ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٠٣ ، ح ١١٩٧٩ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٧٣ ، ح ١٤٢٧٣ .

٤ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٠٣ ، ح ١١٩٨٠ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٧٣ ، ح ١٤٢٧٤ .

٥ . في «ظ» : «وَلَمْ يَذِرْ» .

٦ . في «بس» ، جن ، والوافي والفقيه : «حَجَّ» بدون همزة الاستفهام .

٧ . في المرأة : «قوله عليه السلام : فَإِنْ كَانَ أَبُوهُ قَدْ حَجَّ ، لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ سِوَى مَا يَحْجُّ بِهِ ، وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَلَوْ كَانَ الْأَبُ قَدْ حَجَّ لَيَكُونُ الْإِبْنُ مُسْتَطِيعاً بِهَذَا الْمَالِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَجَّ كَانَ يُلْزَمُهُ صَرْفُ هَذَا الْمَالِ فِي حَجِّ أَبِيهِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يَحْجَّ بِهَذَا الْمَالِ وَيُرْزَقَ النِّتَاءَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبُوهُ حَجَّ كَانَ لِأَبِيهِ مَكَانُ الْفَرِيضَةِ ، وَإِلَّا فَلِلابْنِ ، فَلَا يَنَافِي هَذَا وَجُوبُ الْحَجِّ عَلَى الْإِبْنِ مَعَ الْإِسْطَاعَةِ بِمَالِ آخَرٍ ؛ لِتَيَقُّنِ الْبَرَاءَةِ» .

٨ . في «ي» ، بس ، جن ، والوافي : «كُتِبَ» . وفي «بث» : «كَانَ» . وفي «بغ» ، بغ ، وحاشية «بث» : «كَانَتْ» .

٩ . في الوافي : «وَلِلابْنِ فَرِيضَةٌ» ، يعني ثواب الفريضة ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُهُ بِهَ الْفَرِيضَةِ ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّتَاءِ .

كَانَ أَبُوهُ لَمْ يَحْجْ^١، كُتِبَ^٢ لِأَبِيهِ فَرِيضَةٌ، وَ لِلْإِنِّ^٣ نَافِلَةٌ^٤.

١٨ / ٦٩٦٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ^٥،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «لَوْ أَنَّ عَبْدًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ^٦، كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ

أَيْضًا إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا؛ وَلَوْ أَنَّ غُلَامًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ، ثُمَّ اخْتَلَمَ، كَانَتْ عَلَيْهِ

فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ؛ وَلَوْ أَنَّ مَمْلُوكًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ، ثُمَّ أُغْتَبِقَ، كَانَتْ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ

إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^٧.

١. في «ظ»، يخ، يف، جد، وحاشية «بث» والفقهاء: «وإن لم يكن حجّ أبوه». وفي الوافي: «وإن لم يكن قد حجّ أبوه».

٢. في «بع»، بس، جن، والوافي: «كتبت». ٣. في «بث»: «لاينه».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٦، ح ٢٩٣١، مرسلاً الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٦، ذيل ح ١٤٦٣٤.

٥. في التهذيب، ح ١٥ والاستبصار، ح ٤٥٩ و ٤٧٧: «محمد بن الحسين» بدل «محمد بن الحسن بن شُمُونَ». وهو سهو؛ فقد أكثر محمد بن الحسن بن شُمُونَ من رواية عن عبدالله بن عبدالرحمن [الأصم] في الأسناد.

ويؤكد ذلك كثرة روايات سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شُمُونَ، عن عبدالله بن عبدالرحمن [الأصم]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٨٣-٣٨٥.

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: لو أن عبداً حج عشرين حججاً، أي مندوباً بدون الاستطاعة، وليس المراد بالعبد المملوك، كما سيأتي».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٦، ح ١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٧، معلقاً عن الكليني، وتام الرواية في

الأخير: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم، كانت عليه فريضة الإسلام». الاستبصار، ج ٢، ص ١٤١،

ح ٤٥٩، بسنده عن محمد بن الحسين بن شُمُونَ. الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٤٨١، من قوله: «ولو أن

مملوكاً». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٢٨٨٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ٩، إلى قوله: «وأيضاً إذا استطاع إلى

ذلك سبيلاً» وفي الثلاثة الأخيرة معلقاً عن مسمع بن عبدالملك. وفي الجعفریات، ص ١١٢، بسند آخر عن

جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم،

كانت عليه حجة الإسلام إن استطاع إلى ذلك سبيلاً». الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٨، ح ١١٩٤٥؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٥٤، ح ١٤٢٢٣؛ وفيه، ص ٤٦، ح ١٤٢٠٠، وتام الرواية فيه: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم،

كانت عليه فريضة الإسلام»؛ وفيه، ص ٥١، ح ١٤٢١٥، من قوله: «ولو أن مملوكاً».

٣٩- بَابُ مَنْ لَمْ يَحُجَّ بَيْنَ خَمْسِ سِنِينَ

١ / ٦٩٦٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ ذَرِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَضَتْ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ، فَلَمْ يَفِذْ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ مُوسِرٌ، إِنَّهُ لَمَخْرُومٌ»^٢.

٢ / ٦٩٦٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مُنَادِيًا يُنَادِي^٣: أَيُّ عَبْدٍ أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَ أَوْسَعَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، فَلَمْ يَفِذْ إِلَيْهِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَغْوَامٍ مَرَّةً لِيَطْلُبَ^٤ نَوَافِلَهُ^٥، إِنَّ ذَلِكَ لَمَخْرُومٌ»^٦.

٤٠- بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَدِينُ وَيَحُجُّ

٢٧٩/٤

١ / ٦٩٦٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ

١. «فلم يفد إلى ربه» أي لم يخرج إليه؛ يقال: وَقَدْ فَلَانُ يَفِدُ وفادة: إذا خرج إلى ملك أو أمير وقدم وورد. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفد).

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٦٢، ذيل ح ١٦١٠، بسنده عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٥، ح ١١٨٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٨، ح ١٤٤٣٨.

٣. في حاشية «جن»: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ مُنَادِيًا قَالَ: بَدَلْ «إِنَّ اللَّهَ مُنَادِيًا يُنَادِي».

٤. في «بخ، بف»: «لطلب». وفي الوافي: «يطلب».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: نوافله، أي زوائده رحمة الله وعطاياه».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٦، ح ١١٨٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٩، ح ١٤٤٦٤.

يَعْقُوبُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَحُجُّ بِذَيْنِ وَقَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ سَيَقْضِي عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^١.

٢ / ٦٩٦٩. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ

مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَلْ يَسْتَقْرِضُ الرَّجُلُ وَيَحُجُّ إِذَا كَانَ

خَلْفَ ظَهْرِهِ مَا يُؤَدِّي عَنْهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٣ / ٦٩٧٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ ذَيْنِ يَسْتَقْرِضُ وَيَحُجُّ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي مَالٍ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

٤ / ٦٩٧١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى^٥، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الذَّيْنُ، وَيَحْضَرُهُ الشَّيْءُ^٦، أَوْ يَقْضِي دَيْنَهُ، أَوْ

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦٨: «لعله محمول على ما إذا كان له وجه لأداء الدين؛ لما سيأتي».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠١، معلقاً عن يعقوب بن شعيب «الوافي»، ج ١٢، ص ٢٧١، ح ١٩٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٤٤٧٤.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٣، معلقاً عن موسى بن بكر. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٦٨٥. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٤٤٧٥.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١١٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٢، معلقاً عن عبد الملك بن عتبة «الوافي»، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤١، ح ١٤٤٧١.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «بغ، بف» والوافي: «لأبي الحسن الرضا».

٨. في الوافي: «ويحضره الشيء»؛ يعني بعد الشيء؛ فَإِنَّ المضارع للتجدد، ولما يستفاد من الجواب».

يَحْجُ؟

قَالَ: «يَقْضِي بِبَغْضٍ، وَ يَحْجُ بِبَغْضٍ».
 قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَجِّ؟
 فَقَالَ^١: «يَقْضِي سَنَهُ، وَ يَحْجُ سَنَهُ».
 فَقُلْتُ^٢: أُعْطِيَ الْمَالَ مِنْ نَاجِيَةِ السُّلْطَانِ؟
 قَالَ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ»^٣،^٤

٦٩٧٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ^٥، عَنْ
 غَيْرِ وَاحِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَكُونُ عَلَيَّ الدِّينُ، فَيَقَعَ^٦ فِي يَدَيِ الدَّرَاهِمِ، فَإِنْ وَزَعْتُهَا
 بَيْنَهُمْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ^٧، أَوْ أَفْحَجُ^٨ بِهَا، أَوْ أَوْزَعُهَا بَيْنَ الْغُرَّامِ^٩؟
 فَقَالَ: «تَحْجُ^{١٠} بِهَا، وَ اذْغِ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ عَنْكَ دَيْنَكَ»^{١١}.

٦٩٧٣ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^{١٢}، عَنْ الْبَرْقِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ

١. في «بث»، ببح، ببح، بس، بف: «قال».

٢. في الوسائل والفقهاء: «قلت».

٣. في الوافي: «لا بأس عليكم، بته بقوله: عليكم، على أن البأس عليهم».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٤، معلقاً عن أبي هُثَام الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٠، ح ١١٨٩٧؛ الوسائل، ج ١١،

ص ١٤١، ح ١٤٤٧٢. ٥. في «بح»، بف، وحاشية «بث»: «معاوية بن عمار».

٦. في الوسائل: «فتقع».

٧. في الوافي: «لم يقع شيئاً». ثم قال فيه: «كأنه تصحيف لم ينفج».

٨. في «بح» والوسائل: «أفحج» بدون الهمزة للاستفهام.

٩. «الغُرَّام»: جمع غريم، كالغُرَّاء، وهم أصحاب الدين، وهو جمع غريب. النهاية، ج ٣، ص ٣٦٣ (غرم).

١٠. في «بث»، ببح، بف، والوافي: «حجج». وفي «بح»: «يحجج».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٧، ح ٢٩٠٦، بسند آخر الوافي، ج ١٢، ص ٢٧١، ح ١١٨٩٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢،

ح ١٤٤٧٦.

١٢. السند معلق على سند الحديث الثالث. ويروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، عدة من أصحابنا.

موسى بن بكر الواسطي، قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض ويحج؟

فقال: «إن كان خلف ظهره ما^١ إن حدث به حدث أدّى عنه، فلا بأس^٢».

٤١ - باب الفضل^٣ في نفقة الحج

٢٨٠ / ٤

١ / ٦٩٧٤. أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن

إسحاق بن عمار، قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو أن أخذكم إذا ربح الربح، أخذ منه الشيء فعزله،

فقال: هذا للحج، وإذا ربح، أخذ منه وقال: هذا للحج^٤، جاء إبان^٥ الحج وقدي

اجتمعت له نفقة، عزم الله^٦ فخرج، ولكن أخذكم يربح الربح فينفقه، فإذا جاء إبان

الحج، أراد أن يخرج ذلك من رأس ماله، فيشقى عليه^٧».

٢ / ٦٩٧٥. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن البرقي:

١. هكذا في جميع النسخ والوافي. وفي حاشية «بط» والمطبوع: «مال» بدل «ما».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١١٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤١، ح ١٤٤٧٣.

٣. في «ظ»، ي، بث، ب، يخ، بف، جد، وهامش «جت». والمرأة: «القصدة».

٤. في حاشية «بث»: «أبا الحسن».

٥. في «جن»: «+» والريح.

٦. في «جن»: «-» وإذا ربح أخذ منه وقال: هذا للحج.

٧. إبان الشيء - بالكسر والتشديد -: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون فعلاً. وقيل: هي زائدة، وهو فعْلان من أب الشيء: إذا تهيأ للذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).

٨. في الوسائل: «+» وله. وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦٩: «قوله: عزم الله، إما برفع الجلالة، أي عزم الله له وفاقه للحج، أو بالنصب، أي قصد الله والتوجه إلى بيته».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٢، ح ١١٩٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٣، ح ١٤٤٧٧.

عَنْ شَيْخٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ: «يَا فُلَانُ، أَقِيلِ النَّفَقَةَ فِي الْحَجِّ^١، تَنْشِطُ لِلْحَجِّ^٢، وَ لَا تُكْثِرِ النَّفَقَةَ فِي الْحَجِّ، فَتَمَلَّ الْحَجَّ^٣».

٣ / ٦٩٧٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٥: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام لَيَنْقَطِعَ رِكَابُهُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَيَسُدُّهُ^٦ بِخَوْصَةٍ^٧ لِيَهْوَنَ الْحَجَّ عَلَى نَفْسِهِ^٨».

٤ / ٦٩٧٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْهَدْيَةُ^٩ مِنْ نَفَقَةِ الْحَجِّ^{١٠}».

٥ / ٦٩٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ

١. في التهذيب: «للحج».

٢. في «ظ»، «يح»، «الحج». وفي «جن»: «في الحج». وَتَشِدُّ يَنْشِطُ نَشَاطاً - مِنْ بَابِ تَعَبَ - فَهُوَ نَشِيطٌ، أَي طِيبِ النَّفْسِ فِي عَمَلِهِ. وَنَشِطُ فِي عَمَلِهِ، أَي خَفَّ وَأَسْرَعَ. رَاجِعٌ: الْهَاتِمَةُ، ج ٥، ص ٥٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٤١٣ (نَشِط).

٣. فِي الْمَرْأَةِ: يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ إِقْلَالِ النَّفَقَةِ فِي الْحَجِّ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَقْلّاً - كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ - أَوْ عَلَى الْقَصْدِ وَ عَدَمِ الْإِكْثَارِ بِقِرْنَةِ الْمَقَابَلَةِ.

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٨، مَعْلَقاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْبَرْقِيِّ. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٧٣، ح ١١٩٠٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٨٩.

٥. السَّنَدُ مَعْلُوقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. فِي «ظ»، «ي»، «بِث»، «يَح»، «بَس»، «جَد»، «جَن»، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «+» «إِنْ».

٧. فِي «ي»: «فَيَسُدُّ».

٨. الْخَوْصَةُ: وَاحِدَةُ الْخَوْصِ، وَهُوَ وَرَقُ النَّخْلِ. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٣٨ (خَوْص).

٩. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٧٣، ح ١١٩٠٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ١٤٧، ح ١٤٤٨٨.

١٠. فِي «ظ»، «جَد»، وَالْمَرْأَةُ: «هَدْيَةُ الْحَجِّ». وَفِي الْمَرْأَةِ: «لَعَلَّ الْمَعْنَى أَنَّ مَا يَهْدِي إِلَى أَهْلِهِ وَإِخْوَانِهِ بَعْدَ الرَّجُوعِ مِنَ الْحَجِّ لَهُ ثَوَابٌ نَفَقَةِ الْحَجِّ، أَوْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْسَبَ أَوَّلاً عِنْدَ نَفَقَةِ الْحَجِّ الْهَدْيَةَ أَيْضاً، أَوْ لَا يَزِيدُ فِي شِرَاءِ الْهَدْيَةِ عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ النَّفَقَةِ. وَلَعَلَّ الْكَلْبِيَّ حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ».

١١. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١١٨٤١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩٢.

إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ قَالَ: «هَدِيَّةُ الْحَجِّ مِنَ الْحَجِّ».

٤٢ - بَابُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ مُتَهَيِّئًا لِلْحَجِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ

٢٨١ / ٤

١ / ٦٩٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ زَعْلَانَ ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، قَالَ:

قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام: «يَا عِيسَى، إِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَرَاكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيمَا بَيْنَ الْحَجِّ إِلَى الْحَجِّ وَأَنْتَ تَنْتَهِيًا لِلْحَجِّ».

٢ / ٦٩٨٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ اتَّخَذَ مَخْمَلًا لِلْحَجِّ، كَانَ كَمَنْ رَبَطَ ^٣ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

١ . في «بس»: «وأنه».

٢ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ذيل ح ٢٢٥٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١١٨٤٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩١.

٣ . في «بس»: «محمد بن الحسن بن زعلان». وفي «جن»: «محمد بن الحسين زعلان». وفي الوسائل: «محمد بن الحسن بن زعلان». وقد تقدّم محمد بن الحسن زعلان في ح ٤٠٨، وح ٢٢٨٦، ومحمد بن الحسن بن زعلان في ح ٤٨٢٥.

٤ . الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١١٨١١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٦.

٥ . في الفقيه والمحاسن: «ارتبط».

٦ . ربط الفرس: شدّه بالرباط، والمراد إعداده للمجاهد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٤٨ (ربط).

٧ . المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٦، عن أبي يوسف، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٢١٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١١٨١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٥.

٦٩٨١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ بَغِضِ الْكُوفِيِّينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ وَهُوَ يَنْوِي الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ، زِيدَ فِي عَمْرِهِ»^١.

٤٣ - بَابُ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فَيُحْجُّ قَبْلَ أَنْ يَخْتَنَ^٢

٦٩٨٢ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٣، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ، فَيُرِيدُ أَنْ يَحْجَّ، وَقَدْ خَضَرَ الْحَجُّ، أَوْ يَحْجُّ أَوْ لَا يَخْتَنُ؟
قَالَ^٤: «لَا يَحْجُّ حَتَّى يَخْتَنَ»^٥.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من يخرج من مكة لا يريد العود إليها، ح ٦٩٣١ و ٦٩٣٢ ومصادرهما الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١١٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٧. ٢. في «ظ، بث، بف، جد»: «أن يختن».

٣. الظاهر سقوط الوساطة بين صفوان - وهو ابن يحيى - وبين إبراهيم بن ميمون؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٥ وسنده هكذا: «روى ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام وطريق الصدوق إلى ابن مسكان ينتهي إلى صفوان بن يحيى. والشيخ الطوسي أيضاً أورد الخبر تارة في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤١٢، وأخرى في ص ٤٦٩، ح ١٦٤٦، بسنده عن صفوان عن ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون.

هذا، ولم نجد رواية صفوان بن يحيى عن إبراهيم بن ميمون مباشرة في موضع.

٤. في الوافي: «ويريد». ٥. في الوافي والفقيه والتهذيب: «أن يختن».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب: «أم». ٧. في الوافي: «فقال».

٨. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٧٢: «اشتراط الاختان في الرجل مقطوع به في كلام الأصحاب، ونقل عن ابن إدريس أنه توقف في هذا الحكم. وقيل: يسقط مع التعذر، وربما احتمل اشتراطه مطلقاً».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٦، معلقاً عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن

٦٩٨٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ حَرِيزٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « لَا بَأْسَ أَنْ تَطُوفَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ الْمَحْفُوضَةِ ^١ ، فَأَمَّا الرَّجُلُ
فَلَا يَطُوفُ ^٢ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَجٌّ ^٣ . »

٢٨٢ / ٤

٤٤ - بَابُ الْمَرْأَةِ يَنْعُهَا زَوْجُهَا مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ

٦٩٨٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْرَةَ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ أَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهَا أَنْ تَحْجَّ ، وَلَمْ
تَحْجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَقَابَ زَوْجُهَا عَنْهَا وَقَدْ نَهَاها أَنْ تَحْجَّ ؟
قَالَ : « لَا طَاعَةَ لَهُ عَلَيْهَا فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَلْتَحْجَّ ^٤ إِنْ شَاءَتْ ^٥ . »

١ . إبراهيم بن ميمون . وفيه ، ص ١٢٥ ، ح ٤١٢ ، بسنده عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن إبراهيم بن ميمون .
ميمون . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، ح ٢٨١٥ ، معلقاً عن ابن مسكان ، عن إبراهيم بن ميمون . قرب الإسناد ، ص ٩٨ ،
ح ٣٣٢ ، بسند آخر ، مع اختلاف الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٨٣ ، ح ١٣٣٦٦ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٧٠ ، ح ١٧٧٢٥ .
٢ . « المنخفضة » : المختونة ؛ المنخفض ، وهو للنساء كالختان للرجال . الصحيح ، ج ٣ ، ص ١٠٧٤ ؛ النهاية ، ج ٢ ،
ص ٥٤ (خفص) .

٣ . في الوافي : « فلا يطوفن » .

٤ . في « ظ » ، يخ ، بف ، جد ، وحاشية « ب » : والوافي والتهذيب : « مختون » .

٥ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٢٦ ، ح ٤١٤ ، بسنده عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله وإبراهيم بن عمر ، عن
أبي عبدالله عليه السلام . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، ح ٢٨١٤ ، معلقاً عن حريز وإبراهيم بن عمر ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،
وفيها مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٨٤ ، ح ١٣٣٦٨ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٧١ ، ح ١٧٧٢٦ ؛ و
ص ٣٧٧ ، ح ١٨٠٠٣ .
٥ . في « ظ » ، بس ، جد ، جن : « عن » .

٦ . في « ظ » : « - فلتحج » . وفي التهذيب : « ولا كرامة لتحج » بدل « فلتحج » .

٧ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٧٤ ، ح ١٦٧١ ، بسند آخر . وفيه ، ص ٤٠٠ ، ح ١٣٩١ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٣١٨ ،
ح ١١٢٦ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٧٩ ، ح ١١٩١٥ ؛ الوسائل ،
ج ١١ ، ص ١٥٦ ، ذيل ح ١٤٥١٣ .

٦٩٨٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْرُجُ مَعَ غَيْرِ وَلِيِّي؟

قَالَ: لَا بَأْسَ، فَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ ابْنٌ^١ أَخٍ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ يَخْرُجَا مَعَهَا وَ لَيْسَ

لَهَا سَعَةٌ، فَلَا يَنْتَبِغِي لَهَا أَنْ تَقْعُدَ، وَ لَا يَنْتَبِغِي لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا^٢.

٦٩٨٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ وَ هِيَ صَرُورَةٌ لَا يَأْذُنُ^٣ لَهَا فِي

الْحَجِّ؟

قَالَ: تَحُجُّ وَ إِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهَا^٤.

٦٩٨٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَرِيدُ الْحَجَّ لَيْسَ مَعَهَا مَخْرَمٌ، هَلْ يَصْلُحُ^٥ لَهَا

الْحَجُّ؟

١. في «بح، جن»: «من».

٢. في «بث، بخ، بف» والوافي: «وإن».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «جن» والمطبوع: «أو».

٤. في الوافي: «ليس لها سعة» يعني لا تقدر أن تنفق على أحدهما وتستصحبه. أن تقعد، يعني عن الحج وحدها. أن يمنعوها، يعني عن الخروج وحدها.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠١، ح ١٣٩٦، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٠، ح ١١٩٢١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٤، ذيل ح ١٤٥٠٦.

٦. في «ي، بخ، بف، جن» والوافي والفقهاء: «ولا يأذن».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٧، ح ٢٩٠٧، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٠، ح ١١٩١٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٦، ذيل ح ١٤٥١٤.

٨. في «بح، بخ، جن»: «هل يصح».

فَقَالَ^١: «نَعَمْ، إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً^٢».

٥ / ٦٩٨٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٣، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ^٥ تَخْرُجُ^٦ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ ثِقَاتٍ^٧».

٤٥ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهِ وَفَضْلُ الصَّدَقَةِ

٢٨٣/٤

١ / ٦٩٨٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، عَنْ آبَائِهِ^٩، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٠}: مَا اسْتَخْلَفَ رَجُلٌ^{١١}

عَلَى أَهْلِهِ بِخِلَافَةٍ^{١٢} أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى سَفَرٍ^{١٣} يَقُولُ^{١٤}:

١. في «بث، بح، جن» والوافي: «قال».

٢. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٧٣: «وقوله^{١٠}: إذا كانت مأمنة، ظاهره أن هذا الشرط لعدم جواز منع أهلها من حجبها؛ فإنهم إذا لم يعتمدوا عليها في ترك ارتكاب المحرمات وما يصير سبباً لذهاب عرضهم، يجوز لهم أن يمنعوها إذا لم يمكنهم بعث أمين معها. ويحتمل أن يكون المراد: مأمنة عند نفسها، أي أمانة من ذهاب عرضها، فيوافق الأخبار الأخيرة».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٢٩١١، معلقاً عن هشام، عن سليمان بن خالد الوافي، ج ١٢، ص ٢٨١، ح ١١٩٢٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٣، ح ١٤٥٠٤.

٤. في «بث، بح، بخ، بف» والفقيه: «+ بن عمار».

٥. في الوافي: «الخرقة».

٦. هكذا في «ي، بح، بخ، بف» وحاشية «بث، جن» والوافي والفقيه. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحتج».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٨، ح ٢٩١٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله^٨ الوافي، ج ١٢، ص ٢٨١، ح ١١٩٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٣، ذيل ح ١٤٥٠٥.

٨. في الكافي، ح ٥٦٨٤: «عن آبائه^٩».

٩. في «ظ» والجعفریات: «الرجل». وفي الكافي، ح ٥٦٨٤، والتهذيب، ج ٣: «عبد».

١٠. في التهذيب، ج ٥ والجعفریات: «خليفة».

١١. في الكافي، ح ٥٦٨٤: «أراد سفراً بدل «أراد الخروج إلى سفر».

١٢. في الوافي والفقيه والتهذيب: «ويقول».

«اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ نَفْسِي وَ أَهْلِي وَ مَالِي وَ ذُرِّيَّتِي^١ وَ دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي وَ أَمَانَتِي^٢ وَ خَاتِمَةَ^٣ عَمَلِي^٤، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ^٥».

٢ / ٦٩٩٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْوَلِ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعُجْلِيِّ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، جَمَعَ عِيَالَهُ فِي بَيْتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ الْغَدَاةَ نَفْسِي وَ مَالِي وَ أَهْلِي وَ وَلَدِي الشَّاهِدَ^٦ مِنَّا وَ الْغَائِبَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنَا وَ احْفَظْ عَلَيْنَا^٧، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا فِي جَوَارِكَ، اللَّهُمَّ لَا تَسْلُبْنَا نِعْمَتَكَ، وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَنَا مِنْ عَافِيَتِكَ وَ فَضْلِكَ^٨».

٣ / ٦٩٩١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ^٩، قَالَ:

١. في الكافي، ح ٥٦٨٤ والتهذيب، ج ٣ والجعفریات: «و ديني».

٢. في التهذيب، ج ٥ والجعفریات: - «و أمانتي».

٣. في الكافي، ح ٥٦٨٤ والتهذيب: «و خواتيم».

٤. في «أهلي».

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد سفرًا، ح ٥٦٨٤. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥١، معلقًا عن الكليني. المحاسن، ص ٤٣٩، كتاب السفر، ح ٢٩، عن النوفلي، بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ٩٥٩، بسنده عن إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ٥٣، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٤١٣، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٢١٠١: الوسائل، ج ٨، ص ١٢٧، ذيل ح ١٠٢٢٩: وج ١١، ص ٣٧٩، ح ١٢١٠١.

٦. في المحاسن: «والشاهد».

٧. في المحاسن: - «اللهم احفظنا واحفظ علينا». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: علينا، كأن «على» تعليلية، أي احفظ لنا ما يهتأ أمره».

٨. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ح ٣٠، عن ابن محبوب، عن الحارث بن محمد أبي جعفر الأخول. كتاب المزار، ص ٦١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٢١٠٢: الوسائل، ج ١١، ص ٣٨٠، ح ١٥٠٦٥.

٩. في التهذيب: «حماد، عن الحلبي» بدل «حماد بن عثمان». وقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٤٨، ح ٢٢، والفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٥ والراوي عن أبي عبد الله عليه السلام في الكتابين هو حماد بن عثمان. ولعل زيادة

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيْكُزَةُ السَّفَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ^١ الْأَرْبَعَاءِ وَ

غَيْرِهِ؟

فَقَالَ: «افْتَتِخْ سَفَرَكَ^٢ بِالصَّدَقَةِ، وَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إِذَا بَدَأَ لَكَ^٣».

٦٩٩٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «تَصَدَّقْ وَاخْرُجْ أَيَّ يَوْمٍ شِئْتَ»^٥.

٤٦ - بَابُ الْقَوْلِ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ

٦٩٩٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا

صَبَّاحُ الْحَدَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ^٦ يَقُولُ: «لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ^٧، قَامَ ٢٨٤/٤

«عن الحلبي» في التهذيب ناشئة من كثرة روايات ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٩٠-٣٩٩.

١. في الوافي والفقهاء: «ومثل». ٢. في حاشية «بث»: «نهارك».

٣. في الوافي: «واخرج إذا بدلك واقرأ آية الكرسي» بدل «واقرا آية الكرسي إذا بدلك».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥٠، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٤٨، كتاب السفر، ح ٢٢، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٥، معلقاً عن حماد بن عثمان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٥٨، ح ١٢٠٩٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٧٥، ذيل ح ١٥٠٥٢.

٥. في الكافي، ح ١٥٢٣٢ وفقه الرضا: «قال: اقرأ آية الكرسي واحتجم أي يوم شئت».

٦. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٣٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ المحاسن، ص ٣٤٨، كتاب السفر، ح ٢٣، عن الحسن بن محبوب؛ فقه الرضا^٨، ص ٣٩٤، ضمن الحديث، عن أبي عبد الله^٩، الوافي، ج ١٢، ص ٣٥٨، ح ١٢٠٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٧٥، ح ١٥٠٥١.

٧. في «بث»، يخ، «بف»: «عن» بدل «قال: حدَّثنا». ٨. في «بث»: «إن».

٩. في «بج»: «سفرأ».

عَلَى بَابِ دَارِهِ^١ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ الَّذِي يَتَوَجَّهَ لَهُ^٢، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ
و عَنْ شِمَالِهِ، وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي،
وَ احْفَظْ مَا مَعِيَ، وَ سَلِّمْهُنِي وَ سَلِّمْ مَا مَعِيَ، وَ بَلِّغْنِي وَ بَلِّغْ مَا مَعِيَ بِبَلَاغِكَ الْحَسَنِ^٣،
لِحَفِظَةِ اللَّهِ^٤ وَ حَفِظْ^٥ مَا مَعَهُ، وَ سَلِّمْ^٦ مَا مَعَهُ، وَ بَلِّغْ^٧ مَا مَعَهُ، وَ بَلِّغْ^٨ مَا مَعَهُ.
قَالَ^٩: ثُمَّ قَالَ^{١٠}: «يَا صَبَّاحُ، أَمَا رَأَيْتَ^{١١} الرَّجُلَ يُحْفَظُ وَ لَا يُحْفَظُ مَا مَعَهُ، وَ
يَسَلِّمْ وَ لَا يَسَلِّمْ^{١٢} مَا مَعَهُ، وَ يَبْلُغُ وَ لَا يَبْلُغُ^{١٣} مَا مَعَهُ؟».

قُلْتُ: بَلَى جُعِلْتُ فِدَاكَ.^{١٤}

٦٩٩٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛
وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في المحاسن: «+ من».
٢. في الوافي: «إليه».
٣. في التهذيب والمحاسن: «+ الجميل».
٤. في المحاسن: «+ وحفظ ما عليه».
٥. في «بث، يخ، بف» والوافي: «ولحفظ».
٦. في «بس، جن»: «وبلَّغَه». وفي «بغ، بف» والوافي والفقهاء والتهذيب والمحاسن: «+ والله».
٧. في «بس، جن»: «وبلَّغ».
٨. في «بس، جن»: «وسلِّمَه». وفي «بث، يخ، بف» والوافي والفقهاء والتهذيب والمحاسن: «+ والله».
٩. في «بس، جن»: «وسلِّم».
١٠. في «ظ، بج، جد» والمحاسن: «- وقال».
١١. في المحاسن: «+ ولي».
١٢. في «بس، جن»: «وأما ترى».
١٣. في «ظ»: «ويسلم».
١٤. في «ظ، جد»: «وبيلغ».
١٥. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء إذا خرج الإنسان من منزله، ح ٣٣٤٣، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥٣، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ح ٣١، عن موسى بن القاسم. الكافي، نفس الباب، ح ٣٣٤٥، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٥١٤، معلقاً عن موسى بن القاسم البجلي. كتاب المزار، ص ٦٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٢١٠٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٨١، ح ١٥٠٦٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ تُرِيدَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ^١، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَادْعُ دُعَاءَ^٢ الْفَرَجِ وَهُوَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّنِيعِ، وَرَبِّ^٣ الْأَرْضِينَ السَّنِيعِ^٤، وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ كُنْ لِي جَارًا^٥ مِنْ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ^٦، وَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ^٧.
ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ دَخَلْتُ، وَ بِسْمِ اللَّهِ خَرَجْتُ، وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^٨. اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ بَيْنَ يَدَيَّ نِسْيَانِي وَ عَجَلَتِي، بِسْمِ اللَّهِ^٩ وَ مَا شَاءَ اللَّهُ^{١٠} فِي سَفَرِي هَذَا ذَكَرْتُهُ أَوْ نَسِيتُهُ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَأَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَ الْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ. اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا، وَ اطْوِ لَنَا الْأَرْضَ^{١١}، وَ سَيِّرْنَا فِيهَا^{١٢} بِطَاعَتِكَ وَ طَاعَةِ رَسُولِكَ. اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لَنَا ظَهْرَنَا^{١٣}، وَ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا، وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ.

١. في «بث»: «أو العمرة». ٢. في «بس»: «بدعاء».

٣. في «بخ، بس، جن»: «وب» بدون الواو.

٤. في «ظ، بخ، بس، جن»: «ورب الأرضين السميع». وفي حاشية «ي»: «وما فيهن وبينهن».

٥. الجار والمجير: هو الذي يمتنع ويحفظك. ويجيرك، أي يؤمنك مما تخاف. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٥٥؛ المصباح المنير، ص ١١٤ (جور).

٦. العنيد: الجائر عن القصد، الباغي الذي يرد الحق مع العلم به. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٨ (عند).

٧. في «جن» وحاشية «ظ، جد» والوسائل، ح ١٥٠٧١: «رجيم». والمريد: الخبيث المتمرد الشرير. وقال الراغب: المارد والمريد من شياطين الجن والإنس: المتعزّي من الخيرات، من قولهم: شجر أُمرد، إذا تعزّى من الورق. راجع: المفردات للراغب، ص ٧٦٤؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠٠ (مرد).

٨. في التهذيب: «+جاهدت». ٩. في «ظ»: «-يدي».

١٠. في «بخ»: «+وبالله». ١١. في الوسائل، ح ١٥٠٧١: «ما شاء الله» بدون الواو.

١٢. الطي: تقيض النشر. وطي الأرض: قطع مسافتها. قال ابن الأثير: «وفي حديث السفر: اطولنا الأرض، أي قربها لنا، وسهل السير فيها حتى لا تطول علينا، فكأنها قد طويت». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨ (طوى).

١٣. في «ظ، ي»: «فيه». ١٤. الظهْر: الركاب التي تحمل الأثقال في السفر لحملها إياها على ظهورها. والركاب: الإبل التي يسار عليها،

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْثِ السَّفَرِ^١ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ^٢ وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ
 ٢٨٥/٤ وَالْوَلَدِ. اللَّهُمَّ أَنْتَ غَضِي وَنَاصِرِي، بِكَ أَهْلٌ، وَبِكَ أَسِيرٌ. اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي
 سَفَرِي هَذَا السَّرُورَ وَالْعَمَلَ بِمَا^٣ يُرْضِيكَ عَنِّي^٤. اللَّهُمَّ اقْطَعْ عَنِّي بَعْدَهُ وَمَشَقَّتَهُ،
 وَاضْحَنِي فِيهِ، وَاخْلُقْنِي فِي أَهْلِي بِخَيْرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٥. اللَّهُمَّ إِنِّي
 عَبْدُكَ وَهَذَا^٦ حُمْلَتُكَ^٧، وَالْوَجْهَ وَجْهَكَ، وَالسَّفَرَ إِلَيْكَ وَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى مَا لَمْ يَطْلُعْ
 عَلَيْهِ أَحَدٌ^٨، فَاجْعَلْ سَفَرِي هَذَا كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهُ مِنْ ذُنُوبِي، وَكُنْ عَوْنًا لِي عَلَيْهِ، وَاكْفِنِي
 وَغْتَهُ وَمَشَقَّتَهُ، وَلَقِّنِّي مِنَ الْقَوْلِ^٩ وَالْعَمَلِ رِضَاكَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُكَ وَبِكَ وَلَكَ^{١٠}.

١. واحذتها: راحلة، ولا واحد لها من لفظها. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١١٩؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٢ (ظهر).

٢. «وغث السفر»: شدته ومشقته. وأصله من الوغث، وهو الرمل، والمشي فيه يشتد على صاحبه ويشق، ثم استعير لكل أمر شاق من تعب وإثم وغير ذلك. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٤ (وغيث).

٣. «كآبة المنقلب»: أي سوء الانقلاب. والكآبة: سوء الحال وتغير النفس بالانكسار من شدة الحزن والهم. قال ابن الأثير: «المعنى أنه يرجع من سفره بأمر يحزنه، إما أصابه في سفره، وإما قدم عليه، مثل أن يعود غير مقضي الحاجة، أو أصابت ماله آفة، أو يقدم على أهله فيجدهم مرضى، أو قد فقد بعضهم». وقال العلامة الفيض: «كآبة المنقلب: الرجوع من السفر بالغم والحزن والانكسار». راجع: الصلاح، ج ١، ص ٢٠٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١٣٧ (كأب).

٤. في الوسائل، ح ١٥٠٧١: «ولما».

٥. في التهذيب: - «بك أحلّ وبك أسير - إلى - يرضيك عني».

٦. في «بغ، بف، جن» والوافي: «لا حول» بدون الواو.

٧. في «ظ، بث، جد» والوسائل، ح ١٥٠٧١ والتهذيب: «العلي العظيم».

٨. في المرأة: «وهذه».

٩. في «ظ، بس»: «حملاتك». والمحملان: ما يُحْمَلُ عليه من الدواب في الهبة خاصة، ويكون مصدراً، واسماً لأجرة ما يحمل. والمراد الأول، والمعنى - على ما قاله العلامة المجلسي -: «هذه الدواب أنت رزقتنيها، وحملتني عليها ووقفتني ركوبها». وقال صاحب المستقى: «والظاهر هنا إرادة المصدر، فيكون في معنى قوله بعد ذلك: أنت الحامل على الظهر». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٢٨؛ النهاية، ج ١، ص ٤٤٣؛ المغرب، ص ١٢٩ (حمل)؛ مستقى الجمال، ج ٣، ص ١٠٢؛ مرة العقول، ج ١٧، ص ١٧٧.

١٠. في الوافي والتهذيب: «غيرك». ١١. في «جد»: «العقل».

١١. في الوافي: «بك ولك، أي قولِي وعملي». وفي المرأة: «أي أستعين في جميع أموري بك، وأجعل أعمالي».

فَإِذَا جَعَلْتَ رَجُلَكَ فِي الرِّكَابِ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

فَإِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى رَاجِلَيْكَ وَاسْتَوَى بِكَ مَحْمِلُكَ^١، فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ^٢، وَ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَ^٣، وَ مَنْ عَلَّمَنَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ، سُبْحَانَ اللَّهِ «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَ مَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ»^٤ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ^٥ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْحَامِلُ عَلَى الظَّهْرِ، وَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الْأَمْرِ. اللَّهُمَّ بَلِّغْنَا بَلَاغًا يَبْلُغُ إِلَى خَيْرٍ، بَلَاغًا يَبْلُغُ إِلَى مَغْفِرَتِكَ وَ رِضْوَانِكَ^٦. اللَّهُمَّ لَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ^٧، وَ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَ لَا حَافِظَ غَيْرُكَ^٨.

❦ كُلُّهَا خَالصة لك.

١. في التهذيب: «جملتك».

٢. في «ظ» جده: «إلى الإسلام».

٣. في «ظ» ي، بخ، جد، جن، و التهذيب: - «وعلّمنا القرآن».

٤. في التهذيب: - «سبحان».

٥. «مقرنين»، أي أكفاء في القوة مطيعين له قادرين عليه؛ يقال: أقرن للشيء، فهو مقرن، أي أطاقه وقوى عليه.

راجع: النهاية، ج ٤، ص ٥٥ (قرن).

٦. الزخرف (٤٣): ١٣-١٤.

٧. في «ظ» - «ورضوانك». وفي الوسائل، ح ١٥٠٨٠: «ورضوانك ومغفرتك».

٨. الطَيْرُ وَالطَّيْرَةُ: الأسم من الطَّيْر، وما يتشابه به من الفأل الرديء. قال العلامة الفيض: «وهذا كما يقال: لا أمر إلا أمرك؛ يعني لا يكون إلا ما تريد». وقال العلامة المجلسي: «أي لا تأثير للطيرة إلا طيرتك، أي ما قدّرت لكل أحد، فأطلق عليه الطيرة على المشاكلة، أو لا شر يعتد به إلا شر ينشأ منك، أي عذابك على سياق الفقرة اللاحقة، أو ما ينبغي أن يحرز عنه هو ما نهيت عنه ما يتطير به الناس». راجع: الصالح، ج ٢، ص ٧٢٨، النهاية، ج ٣، ص ١٥٢ (طير).

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٥٠، ح ١٥٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ٢١٤، من قوله: «فإذا جعلت رجلك في الركاب» إلى قوله: «والحمد لله رب العالمين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٣، ح ١٢١٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٨٣، ح ١٥٠٧١، إلى قوله: «فإنما أنا عبدك وبك ولك»؛ وفيه، ص ٣٨٧، ح ١٥٠٨٠، من قوله: «فإذا جعلت رجلك في الركاب».

٤٧ - بَابُ الْوَصِيَّةِ

١ / ٦٩٩٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَا يُغْنِي عَنْ يَوْمٍ^١ هَذَا الْبَيْتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ^٢ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: خُلُقٌ يَخَالِقُ^٣ بِهِ مَنْ صَحْبُهُ، أَوْ جِلْمٌ يَمْلِكُ بِهِ مِنْ غَضَبِهِ، أَوْ وَرَعٌ يَخْجِرُهُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ^٤».

٢٨٦ / ٤ ٢ / ٦٩٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٥، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا يُغْنِي عَنْ يَسْلُوكَ^٦ هَذَا الطَّرِيقَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ثَلَاثُ

١. في الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «بمن». وقوله: «ما يُغْنِي عَنْ» أي لا يُبَالِي به ولا يُتَلَفَت إليه. وفي اللغة: غَبَّتْ الطَّيْبُ غَبَّةً، إِذَا هَيَّأَتْهُ وَصَنَعَتْهُ وَخَلَصَتْهُ. وما أعْبَأَ بفلان غَبَّةً، أي ما أبالي به وما أصنع به. وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: ما يُغْنِي عَنْ يَوْمٍ، في الفقيه: ما يُعْبَأُ بِمَنْ يَوْمٌ، وهو أظهر، فيكون على بناء المفعول. قال الجوهري: ما عْبَأْتُ بفلان غَبَّةً، أي ما باليت به. وعلى ما في نسخ الكتاب لعله أيضاً على بناء المفعول على الحذف والإيصال، أو على بناء الفاعل على الاستفهام الإنكاري، أي شيء يصلح ويهيئ نفسه. قال الجوهري: عْبَأْتُ الطَّيْبُ: هَيَّأَتْهُ وَصَنَعَتْهُ وَخَلَصَتْهُ. وعبأت المتاع: هَيَّأَتْهُ. وكذا الكلام في الخبر الثاني». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٢٢؛ الصحيح، ج ١، ص ٦٢ (عبأ)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٧٩.

٢. في «ظ»: «أَمْ».

٣. في الوافي: «لَمْ تَكُنْ».

٤. مخالفة الناس: معاشرتهم على أخلاقهم، ومعاشرتهم بخلق حسن. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧١ (خلق).

٥. في «بح، بس، جن» والوسائل والفقيه: «- ومن».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٢٤٢٤، معلقاً عن صفوان الجمال؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٤٩، بسنده عن صفوان الجمال. الخصال، ص ١٤٨، باب الثلاثة، ح ١٨٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٣، ح ١٢١٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١١، ح ١٥٥٠٩.

٧. هكذا في «بث، بح، جد» والوسائل. وفي «ظ، ي، بخ، بس، جن» والمطبوع: «الخرزاز». وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

٨. في الوسائل: «بمن سلك» بدل «من يسلك».

خِصَالٍ: وَزَعٌ يَخْجُزُهُ^١ عَنْ مَقَاصِي^٢ اللَّهِ، وَجَلَمَ يَمْلِكُ بِهِ غَضَبَهُ، وَحُسْنُ الصُّحْبَةِ^٣ لِمَنْ صَحِبَتْهُ^٤.

٦٩٩٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وُطِّنَ نَفْسَكَ عَلَى حُسْنِ الصَّحَابَةِ لِمَنْ صَحِبْتَ^٥ فِي حُسْنِ خُلُقِكَ، وَكُفَّ لِسَانُكَ، وَاکْطَمَ غَيْظُكَ، وَأَقِلَّ لَعْوُكَ، وَتَفَرَّشَ غَفْوُكَ^٦، وَتَسَخَّوْ نَفْسَكَ^٧».

٦٩٩٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ السَّامِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَالْبَيْتُ غَاصٌّ بِأَهْلِهِ^٩، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُخْسِنْ

١. في «بف» وحاشية «بث، جن»: «يحببه».

٢. في «بع»: «محارم».

٣. في «ظ، بف، جد» وحاشية «بع» والوافي: «الصحابة».

٤. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيّة...، ح ١٠٧٠؛ وكتاب الإيمان والكفر، باب المداراة، ح ١٨٤١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٤، ح ١٢١٤٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠، ح ١٥٥٠٨.

٥. في «بس»: «صحبك».

٦. في متقى الجمال، ج ٣، ص ١٠٣: «قال الجوهري: فَرَشْتُ الشيءَ أَفْرَشُهُ بَسْطُهُ، ويقال: فَرَشْتُ أَمْرَهُ، إِذَا أَوْسَعَهُ إِثْيَاهُ، وكلا المعنيين صالح لأن يراد من قوله: تفرش غفوك، إلّا أنّ المعنى الثاني يحتاج إلى تقدير». وفي الوافي: «الفرش: البسط. والتفريش: التوسيع، واللفظ يحتملهما». والثاني لا تساعده اللغة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٤؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٢٦ (فرش).

٧. راجع: الكافي، كتاب العشرة، باب حسن الصحابة وحقّ الصاحب في السفر، ح ٣٧٧٤؛ والمحاسن، ٣٥٨، كتاب السفر، ح ٧١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٤، ح ١٢١٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩، ح ١٥٥٠٦.

٨. في الكافي، ح ٣٦٠٤: «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن أبي عبد الله». والمراد من كلا العنوانين واحد.

٩. «والبيت غاصّ بأهله»، أي ممتلئ بهم؛ يقال: غصّ المكان بأهله، أي ضاق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٧؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٦١ (غصص).

صُحْبَةً مِنْ صَاحِبِهِ، وَ مُرَافَقَةً مِنْ رَافِقِهِ^١، وَ مُمَالَحَةً^٢ مِنْ مَالِحِهِ، وَ مُخَالَفَةً مِنْ خَالَفِهِ^٣.

٦٩٩٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرَّفِيقُ، ثُمَّ السَّفَرُ^٤.
وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تَصْحَبَنَّ فِي سَفَرِكَ^٥ مَنْ لَا يَرَى^٦ لَكَ مِنَ الْفَضْلِ عَلَيْهِ
كَمَا تَرَى لَهُ عَلَيْكَ^٧».

١. في هامش الوافي عن ابن المصنف: وفي الفقيه: موافقة من وافقه، بالواو مكان الراء، ولا يخلو من السداد إلا أن ما في الكافي مؤيد بموافقة موضعيه للآخر في الإيراد.

٢. الممالحة: المأكلة. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٧ (ملح).

٣. في «ب»: «يخالقه». وفي المحاسن: «ومخالفة من حالقه» بدل «ومخالقة من خالقه».

٤. الكافي، كتاب العشرة، باب حسن المعاشرة، ح ٣٦٠٤، مع اختلاف يسير وزيادة. وفيه، باب حق الجوار، ح ٣٧٦٦، بهذا السند، وتام الرواية فيه: «... عن أبي عبد الله قال: قال - والبيت غاص بأهله -: اعلموا أنه ليس منا من لم يحسن مجاورة من جاوره». المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٧، عن إسماعيل بن مهران الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٢٤٢٣، معلقاً عن أبي الربيع الشامي «الوافي»، ج ١٢، ص ٣٨٤، ح ١٢١٤٤.

٥. في المحاسن: «ثم الطريق».

٦. المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦١، عن النوفلي، بإسناده عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٢٤٣٦، معلقاً عن السكوني بإسناده عن رسول الله ﷺ. الجعفرقيات، ص ١٦٤، بسند آخر، مع زيادة في أوله. وفي الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨١٩، بسند آخر عن أبي جعفر، عن علي عليه السلام. وفي نهج البلاغة، ص ٤٥، ذيل الرسالة ٣١؛ و تحف العقول، ص ٨٦ و ٩٨، عن علي عليه السلام، وتام الرواية في الأربعة الأخيرة: «سئل عن الرفيق قبل الطريق». الاختصاص، ص ٣٣٦، ضمن وصايا لقمان لابنه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتام الرواية فيه: «يا بني الرفيق ثم الطريق». الوافي، ج ١٢، ص ٣٧٥، ح ١٢١٢٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٠٨، ح ١٥١٢٣.

٧. في الوافي: «سفر».

٨. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٨٠: «قوله ﷺ: من لا يرى، قال الوالد العلامة، أي اصحب من يعتقد أنك أفضل منه، كما تعتقد أنه أفضل منك، وهذا من صفات المؤمنين. أقول: ويحتمل أن يكون الفضل بمعنى التفصيل والإحسان، وما ذكره ﷺ أظهر».

٩. المحاسن، ص ٣٧٥، كتاب السفر، ح ٦٢، عن النوفلي، بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٨،

٦ / ٧٠٠٠. عَلِيٍّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِذَا صَحِبْتَ فَاصْحَبْ نَحْوَكَ، وَلَا تَصْحَبْ^٤ مَنْ يَكْفِيكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَذَلَّةٌ لِلْمُؤْمِنِ»^٥.

٧ / ٧٠٠١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ ٢٨٧/٤

اللُّؤْلُؤِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَذِيقَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: قَدْ عَرَفْتُ حَالِي وَسَعَةَ يَدَيَّ وَتَوْسِعِي^٧ عَلَى إِخْوَانِي، فَاصْحَبْ النَّفَرَ مِنْهُمْ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَتَوْسَعَ عَلَيْهِمْ^٨.

قَالَ: «لَا تَفْعَلْ يَا شِهَابُ، إِنْ بَسَطْتَ وَبَسَطُوا، أَجْحَفْتَ بِهِمْ^٩، وَإِنْ^{١٠} أَمْسَكُوا، أَذَلَّتْهُمْ؛ فَاصْحَبْ نَظْرَاءَكَ»^{١١}.

٨ / ٧٠٠٢. أَحْمَدُ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«ح ٢٤٣٨، مرسلاً عن أمير المؤمنين^{١٣} الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٢١٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٢، ح ١٥١٣٥.

١. في «بس، جن»: «+» بن إبراهيم.

٢. تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٤٢، أَنَّ حَمَّاداً المتوسّط بين إبراهيم بن هاشم وبين حريز، هو حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى. فعليه، الظاهر إمّا زيادة «بن عثمان» رأساً، أو كونه مصحفاً من «بن عيسى».

٣. في الوسائل والفقهاء: «ولا تصحب».

٤. المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٤، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٢٤٤٢، مرسلاً. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٢١٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٤، ح ١٥١٣٩.

٥. في الفقيه والمحاسن: «وتوسيعي». ٦. في «بخ، جن»: «عليه».

٧. «أجحف بهم» أي أفقرتهم وأذهب أموالهم. النهاية، ج ١، ص ٢٤١ (جحف).

٨. في «جن»: «فإن». وفي الوافي والفقيه والمحاسن: «+» هم.

٩. في الفقيه والمحاسن: «+» فاصحب نظراءك.

١٠. المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٥، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٢٤٤١، معلقاً عن شهاب بن عبد ربّه الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٢١٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٤، ذيل ح ١٥١٣٧.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَخْرُجُ الرَّجُلُ مَعَ قَوْمٍ مَيَاسِيرٍ^١ وَهُوَ أَقْلُهُمْ شَيْنًا، فَيَخْرُجُ الْقَوْمُ النَّفَقَةَ^٢ وَ لَا يَقْدِرُ هُوَ أَنْ يَخْرُجَ مِثْلَ مَا أَخْرَجُوا.
فَقَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ، لِيَخْرُجَ مَعَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ»^٣.

٤٨ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي الطَّرِيقِ

١ / ٧٠٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ:
صَحِبْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ مَتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا صَلَّى، قَالَ: «اللَّهُمَّ خَلِّ سَبِيلَنَا، وَ أَحْسِنْ تَسْيِيرَنَا، وَ أَحْسِنْ غَافِيَتَنَا».
وَ كَلَّمَا صَعِدَهُ أَكْمَةٌ^٤، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الشَّرْفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»^٥.

١. المَيَاسِير: جمع المُوَسِير، وهو الغني. لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٦ (يسر).

٢. في المحاسن: «نفقتهم».

٣. المحاسن، ص ٣٥٩، كتاب السفر، ح ٧٩، عن علي بن الحكم الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٢١٤٧؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٤١٤، ح ١٥١٣٨. ٤. في «بث، بع، بخ» والمحاسن، ص ٣٥٣: «عاقبتنا».

٥. في المحاسن، ص ٣٥٣: «إلى».

٦. في الوسائل: - «أكمة». والأَكْمَةُ: الرابية، وهو ما ارتفع من الأرض، أو ما أشرف من الرمل. وقيل: الأكمة: تلٌّ. وقيل: شُرْفَةٌ كالرابية، وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد، وربما غلظ وربما لم يغلظ. وقيل: هو دون الجبال. وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٩؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢١ (أكم).

٧. الشَّرْف: العلو؛ يقال: ذات شرف، أي قدر وقيمة ورفعة يرفع الناس أبصارهم للنظر إليه ويستشرفونه. قال العلامة الفيض: «الشرف: العلو؛ يعني لك العلو على كلِّ عالٍ». وقال العلامة المجلسي: «الشرف، محرّكة: العلو والمكان العالي، فأريد هنا بالأول الأول والثاني الثاني». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرف)؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٨٢.

٨. المحاسن، ص ٣٥٣، كتاب السفر، ح ٤٣، عن أبيه، عن محمد بن سنان. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر،

ح ٣٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٤١٥، مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف الوافي، ج ١٢،

ص ٤٠١، ح ١٢١٨٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٣، ح ١٥٠٩٢.

٧٠٠٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ إِذَا هَبَطَ سَبَّحَ، وَإِذَا صَعِدَ كَبَّرَ»^١.

٧٠٠٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ قَاسِمِ الصَّبْرِفِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْقَاسِمِ^٣، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِنَّ عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ جَبَلٍ شَيْطَانًا^٤، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ، فَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ، يَزْخُلْ عَنْكَ»^٥.

٧٠٠٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عِيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «قُلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ لِنَفْسِي الْيَقِينَ وَ الْعَفْوَ وَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ ثَقِيٌّ، وَأَنْتَ رَجَائِي، وَأَنْتَ عَضْدِي، وَأَنْتَ نَاصِرِي، بِكَ أَخْلُ، وَ بِكَ أَسِيرُ»^٦.

١ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٢٤٢٠، معلقاً عن معاوية بن عمار - الوافي، ج ١٢، ص ٤٠١، ح ١٢١٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩١، ذيل ح ١٥٠٨ .
٢ . في «بف» : - «بن إبراهيم» .

٣ . ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥١٨ هكذا؛ وروى جعفر بن القاسم عن الصادق عليه السلام . ولم يرد في كتب الرجال ذكر لجعفر بن القاسم، والظاهر أنَّ حفصاً هذا، هو حفص بن القاسم الأعور المذكور في رجال البرقي، ص ٣٧؛ ورجال الطوسي، ص ١٨٩، الرقم ٢٣٣٤ .

٤ . ذِرْوَةُ الشَّيْءِ وَذُرْوَتُهُ : أعلاه . الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو) .

٥ . هكذا في «ظ»، بخ، بفس، جد، جن، والوافي والوسائل . وفي «ى، بث» والمطبوع والمرأة : «شيطان» .

٦ . المحاسن، ص ٣٧٣، كتاب السفر، ح ١٣٨، عن ابن أبي عمير . الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥١٨، معلقاً عن جعفر بن القاسم، عن الصادق عليه السلام - الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٦، ح ١٥٠٩٧؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٢، ح ٢٢ .

٧ . الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٢، ح ١٥٠٩١ .

قَالَ: «وَمَنْ يَخْرُجْ^١ فِي سَفَرٍ^٢ وَخَدَهُ، فَلْيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ^٣، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ
أَيُّسْ وَخَشْيَتِي، وَاعْنِي عَلَى وَخَدَتِي، وَأُدْغِبْتِي^٤».

٥ / ٧٠٠٧. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ رَجُلٍ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ فِي سَفَرٍ^٨، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي خَرَجْتُ^٩ فِي
وَجْهِي هَذَا بِلَا تَقَّةٍ مِنِّي بِغَيْرِكَ^{١٠}، وَلَا رَجَاءٍ آوِي إِلَيْهِ إِلَّا إِلَيْكَ، وَلَا قُوَّةَ أَتَكِلُ عَلَيْهَا،
وَلَا حِيلَةَ أُلْجَأُ^{١١} إِلَيْهَا إِلَّا طَلَبَ فَضْلِكَ، وَابْتِغَاءَ رِزْقِكَ، وَتَعَرُّضاً لِرَحْمَتِكَ، وَسُكُوناً
إِلَى حُسْنِ عَادَتِكَ^{١٢}، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا سَبَقَ لِي فِي عِلْمِكَ فِي سَفَرِي هَذَا مِمَّا أُحِبُّ أَوْ
أُكْرَهُ؛ فَإِنَّمَا^{١٣} أَوْفَعْتُ عَلَيْهِ^{١٤} يَا رَبِّ مِنْ قَدْرِكَ، فَمَحْمُودٌ فِيهِ بَلَاؤُكَ، وَ مُنْتَصَحٌ^{١٥} عِنْدِي
فِيهِ قَضَاؤُكَ، وَأَنْتَ تَمَحُّو مَا تَشَاءُ وَ تُثَبِّتْ، وَ عِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ».

١. في «بخ»، «بف» وحاشية «بث» والوافي: «خرج».

٢. في «بخ»: «سفره».

٣. في الوسائل والفقهاء والمحاسن: «لا حول و».

٤. في المرأة: «قوله»: «وَأُدْغِبْتِي»، الإسناد مجازي، أي أدنيتي عن غيبتني.

٥. المحاسن، ص ٣٥٥، كتاب السفر، ج ٥٣؛ و ص ٣٧٠، كتاب السفر، صدر ج ١٢٢، والفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٦،

ح ٢٤٣١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى بن جعفر^٦، الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩٠؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٣٩٧، ح ١٥١٠١.

٦. الظاهر أنَّ السند معلقٌ على سند الحديث الأول من الباب. ويروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عدّه من أصحابنا

الراويون عن أحمد بن أبي عبد الله.

٧. في «بث»، «بخ»، «بغ»، «سفرك».

٨. في الوسائل: «لغيرك».

٩. في الوافي: «قد خرجت».

١٠. في «ي»: «وَأَلْتَجَنَ».

١١. في حاشية «بف»: «عائدتك». وفي الوافي: «عائدتك».

١٢. في «جده»: «فأنا». وفي حاشية «ظ»: «فأينما».

١٣. في «ي»، «جده» والمرأة: «مَنْتَصَحٌ». وفي الوسائل: «مَنْتَصَحٌ». والانتصاح: مصدر انتصحته، أي اتَّخَذْتَهُ نَصِيحاً،

ومصدر انتصحْتُ أيضاً، أي قَبِلْتُ النَصِيحَةَ. قال العلامة الفيض: «المنتصح، بالفتح، المقبول، من النصح، عدّ

قضاء الله تعالى نصيحة». وقرأ العلامة المجلسي: «مَنْتَصَحٌ» وقال: «قوله»: «مَنْتَصَحٌ: مبالغة في النصح، أي

خالص عن الغش». راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٦ (نصح).

اللَّهُمَّ فَاصْرِفْ عَنِّي مَقَادِيرَ كُلِّ بَلَاءٍ، وَ مَقْضِي كُلِّ لَأْوَاءٍ^١، وَ انْصِبْ عَلَيَّ كَنْفًا^٢ مِنْ رَحْمَتِكَ، وَ لَطْفًا مِنْ عَفْوِكَ، وَ سَعَةً مِنْ رِزْقِكَ، وَ تَمَامًا^٣ مِنْ نِعْمَتِكَ، وَ جَمَاعًا^٤ مِنْ مَعَاذِكَ^٥، وَ أَوْقِعْ عَلَيَّ فِيهِ^٦ جَمِيعَ قَضَائِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ جَمِيعِ هَوَايَ فِي حَقِيقَةِ أَحْسَنِ أَمَلِي، وَ ادْفَعْ^٧ مَا أَخْذَرُ فِيهِ وَ مَا لَا أَخْذَرُ عَلَى نَفْسِي وَ دِينِي وَ مَالِي مِمَّا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، وَ اجْعَلْ ذَلِكَ خَيْرًا لِآخِرَتِي وَ دُنْيَايَ مَعَ مَا أَسْأَلُكَ^٨ يَا رَبُّ أَنْ تَحْفَظَنِي ٢٨٩/٤

فِيْمَنْ^٩ خَلَفْتُ وَرَائِي مِنْ وَلَدِي وَ أَهْلِي^{١٠} وَ مَالِي وَ مَعِيشَتِي وَ خِرَانَتِي^{١١} وَ قَرَابَتِي وَ إِخْوَانِي بِأَحْسَنِ مَا خَلَفْتُ بِهِ غَائِبًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَخْصِينِ كُلِّ عَوْرَةٍ، وَ حِفْظِ مِنْ^{١٢} كُلِّ مَضِيعَةٍ^{١٣}، وَ تَمَامِ كُلِّ نِعْمَةٍ، وَ كِفَايَةِ كُلِّ مَكْرُوهِ، وَ سِتْرِ كُلِّ سَيِّئَةٍ، وَ صَرْفِ

١. اللأواء: الشدة، والبليّة، وضيق المعيشة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٢١ (لأى).

٢. الكنف: الجانب، والظل، والناحية، والجُز، والستر. وهذا تمثيل لجعله تحت ظل رحمته. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٥٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٢ (كنف).

٣. في «جن»: «وإتماماً».

٤. الجماع: ما جمع عدداً؛ يعني مجعاً. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٠؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٥ (جمع).

٥. قال الجوهري: «عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم: العافية، وهي دفاع الله عن العبد». وقال ابن الأثير: «المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك، أي يُخَيِّك عنهم وَيُغْنِيهم عنك، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

٦. في الوافي: «والمجروح في «فيه» يرجع إلى الوجه المذكور في أول الدعاء؛ يعني به السفر، وأريد بالحقيقة التحقق والإثبات».

٧. في حاشية «ب»: «عَنِّي». وفي الوافي والوسائل: «وَدَفْع».

٨. في «بح»: «سألتك».

٩. في «جن»: «وإتماماً».

١٠. في الوسائل: «أهلي وولدي» بدل «ولدي وأهلي».

١١. الخزانة - بالضم - والتخفيف -: عيال الرجل الذين يتحرّون بأمرهم ولهم. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٨؛

لسان العرب، ج ١٣، ص ١١٢ (حزن).

١٢. في «ظ، جد»: «من».

١٣. قال ابن الأثير: «المضيعه - بكسر الضاد - مُقْعِلَةٌ من الضياع الأطراح والهوان، كأنه فيه ضائع، فلما كانت عين الكلمة ياء، وهي مكسورة، نقلت حركتها إلى العين، فسكنت الياء، فصارت بوزن معيشة، والتقدير فيها

كُلُّ مَخْذُورٍ، وَكَمَالِ كُلِّ مَا يَجْمَعُ^١ لِي^٢ الرِّضَا وَ الشُّرُورَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي، وَ أَفْعَلَ ذَلِكَ
بِي بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ صَلَّى^٣ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ^٤، وَ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَ عَلَيْهِمْ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ^٥.

٤٩ - بَابُ أَشْهُرِ الْحَجِّ

١ / ٧٠٠٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
مُتْنَى الْحَنَاطِ^٦، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ»^٨: سَوَالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ،
لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْجَّ^٩ فِيمَا^{١٠} يَسَوَاهُنَّ^{١١}.

١. وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «المضيعة هنا لا تبعد كونها بكسر الميم وإسكان الضاد المعجمة
وفتح الياء المثناة التحتانية والعين المهملة، بمعنى آلة الضياع؛ من ضاع يضيع ضيعاً وضياًعاً: إذا تلف وهلك.
وحينئذ يكون المعنى: في حفظ من كل ما يؤذي إلى الهلاك». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٠٨ (ضيع).
٢. في «ي» وحاشية «جن»: «إلى».
٣. في «بث، بف»: «وصلّى الله».
٤. في «بخ» والوافي: «وصل على محمد وآل محمد».
٥. المقتعة، ص ٣٩١، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩؛
الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٣، ح ١٥٠٩٣. ٦. في الكافي، ح ٧١٣١: «الحنّاط».
٧. البقرة (٢): ١٩٧.

٨. في الكافي، ح ٧١٣١ والفقيه، ح ٢٩٥٩ وتفسير العياشي، ح ٢٥٢: «أن يحرم بالحج» بدل «أن يحج».
٩. في الكافي، ح ٧١٣١: «في».
١٠. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٨٤: «يدلّ على أن تمام ذي الحجة داخل في أشهر الحج» - كما هو ظاهر الآية -
فيكون المعنى: الأشهر التي يمكن إيقاع أفعال الحج فيها، لا إنشاء الحج. وهذا أقرب الأقوال في ذلك.
١١. الكافي، كتاب الحج، باب من أحرّم دون الوقت، صدرح ٧١٣١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥١، صدرح ١٥٥؛
والاستبصار، ج ٢، ص ١٦١، صدرح ٥٢٧، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ٢٩٣، ح ١، بسنده عن أحمد
بن محمد بن أبي نصر البزنطي، إلى قوله: «وذو الحجة». الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٦، ح ٢٩٥٩، معلقاً عن زرارة.
وفي الكافي، كتاب الحج، باب توفير الشعر لمن أراد الحج والعمرة، صدرح ٧١١٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦،

٧٠٠٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ

الْحَجَّ»^١: «وَالْفَرَضُ: التَّلْبِيَةُ وَالْإِشْعَارُ^٢ وَالتَّقْلِيدُ^٣، فَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ فَقَدْ فَرَضَ الْحَجَّ، وَلَا

يُفَرِّضُ الْحَجَّ إِلَّا فِي هَذِهِ الشُّهُورِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» وَهُوَ

سَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ»^٤.

٧٠١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ:

أَشْهُرُ الْحَجِّ سَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَشْهُرُ السِّيَاحَةِ^٥:

صدر ح ١٣٩؛ و ص ٤٤٥، ذيل ح ١٥٥٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، صدر ح ٥٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «وذو الحجة» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥٢، عن زرارة. وفيه، ح ٢٥١، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، صدر ح ٢٥٢٠، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «وذو الحجة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٥، ح ١٢٢١٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٢، ح ١٤٧٧٠.

١. البقرة (٢): ١٩٧.

٢. «الإشعار»: هو أن يشق أحد جنبي ستام البدنة، أو طعن في ستامها الأيمن حتى يسيل دمها، ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنها هدي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٣. تقليد البدنة: أن يعلق في عنقها شيء أو قطعة من جلد؛ ليعلم أنها هدي، فيكف الناس عنها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد).

٤. «فرض الحج»: أن يعين على نفسه إقامته، أو يوجهه على نفسه بإحرامه، أو هو العزم عليه والإحرام به والشروع فيه بالنية والقصد. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٢ (فرض).

٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥٤، عن معاوية بن عمار. وفيه، ص ١٩٠، ذيل ح ١٠٨، عن إبراهيم بن علي، عن عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٦، ح ١٢٢١٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧١، ح ١٤٧٦٧.

٦. في المرأة: وأشهر السياحة هي الأشهر التي أمر الله تعالى المشركين أن يسبحوا في الأرض في تلك المدة ﷺ.

عَشْرُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَ الْمَحَرَّمِ، وَ صَفَرٍ، وَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَ عَشْرٌ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ
الْآخِرِ.^٢

٥٠- بَابُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ^٣

١ / ٧٠١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»^٤ فَقَالَ: «هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَالْحَجِّ^٥
الْأَصْغَرِ^٦ الْعُمْرَةِ»^٧.

٨. آمَنِينَ بَعْدَ أَنْ نَبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ بَعَثَ سُورَةَ الْبَرَاءَةِ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَرَأَهَا عَلَيْهِمْ يَوْمَ النَّحْرِ، وَفِيهِ قَرَأَ
عَلَيْهِمْ: «فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» [التوبة (٩): ٢] فَكَانَ ابْتِدَاءُ السَّيَاحَةِ مِنَ الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ إِلَى تَعَامُ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

١. فِي «بَيْخَ، بَسَ، بَفَ»:- «شَهْرٌ».

٢. الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ حَجِّ الْمَجَاوِرِينَ وَقَطَاعِ مَكَّةَ، ضَمَّنَ ح ٧٠٥٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» وَفِيهِ هَكَذَا:
«فَإِنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ سُؤَالٌ وَذَوَالْقَعْدَةِ وَذَوُ الْحِجَّةِ». تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ ج ١، ص ٦٧، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ؛ وَفِيهِ،
ص ٢٨١، مِنْ قَوْلِهِ: «أَشْهُرُ السَّيَاحَةِ» وَفِيهِمَا مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عليه السلام الْوَاقِفِيُّ ج ١٢، ص ٤١٦،
ح ١٢٢٢٠: الْوَسَائِلُ ج ١١، ص ٢٧٣، ح ١٤٧٧١.

٣. فِي «بَتَ، بَيْخَ»:- «وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ».

٤. فِي «ظَ، بَيْحَ، بَيْخَ، بَفَ، جَدَ»:- «مُحَمَّدٌ».

٥. التَّوْبَةُ (٩): ٣.

٦. فِي الْوَسَائِلِ:- «يَوْمٌ».

٧. فِي «يَ، بَسَ، جَنَ» وَالْوَسَائِلُ وَالْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبُ وَالْمَعَانِي:- «الْحَجُّ».

٨. فِي الْوَسَائِلِ وَالْفَقِيهِ:- «هُوَ».

٩. التَّهْذِيبُ ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧١، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيهِ ج ٢، ص ٤٨٨، ح ٣٠٤١، مَعْلَقًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
عَمَّارٍ؛ مَعْنَاهُ الْأَخْبَارُ، ص ٢٩٥، ح ٢، بِسَنَدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ. الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ، ذِيلُ ح ٦٩١١، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ ج ٢، ص ٧٦، ح ١٦ و ١٩، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ؛ وَفِيهِ، ح ١٧، عَنْ ابْنِ سَرْحَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَفِيهِ أَيْضًا، ح ١٨، عَنْ
ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَفِي الْآخِرِينَ مَعَ اخْتِلَافٍ؛ وَفِيهِ أَيْضًا، ص ٧٣، ضَمَّنَ ح ٤، عَنْ
حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ ج ١، ص ٢٨٢، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عليه السلام، وَفِي الْآخِرِينَ إِلَى

٧٠١٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ النَّحْرِ»^١.

٧٠١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ جَمِيعاً^٢، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: يَوْمَ عَرَفَةَ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ^٣ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمُ

النَّحْرِ^٤، وَ يَخْتَجُّ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»^٥ وَ هِيَ^٦: عِشْرُونَ مِنْ

ذِي الْحِجَّةِ، وَ الْمَحَرَّمِ، وَ صَفَرٍ، وَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَ عَشْرٌ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ، وَ لَوْ كَانَ

الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ عَرَفَةَ^٧، لَكَانَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ يَوْمًا^٨»^٩.

١. قوله: «يوم النحر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٧٢، ح ١.

٢. معاني الأخبار، ص ٢٩٥، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي. وفيه، ح ٣ و ٤، بسند آخر، وتام الرواية: «الحج الأكبر يوم الأضحى». قرب الإسناد، ص ١٣٩، ح ٤٩٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٧.

٣. في «بخ، بف» -: «جميعاً».

٤. في «ظ، بث، بخ، بف، جده» والوافي: «ويقول».

٥. في «بخ» -: «العبد».

٦. في «ي، بح، جن» -: «وهو». وفي «بث» والوافي: «فهى».

٧. في «ي» -: «يوم».

٨. في «ي» -: «يوم».

٩. في «ي» -: «يوم».

١٠. معاني الأخبار، ص ٢٩٦، ضمن ح ٥، بسنده عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري.

تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٠، عن فضيل بن عياض، من دون التصريح باسم المصنوع عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٤، ذيل ح ٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر، عن علي عليه السلام، من قوله: «الحج الأكبر يوم النحر» إلى قوله: «وعشر من ربيع الآخر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٧؛ الوسائل،

٥١- بَابُ أَصْنَافِ الْحَجِّ

٢٩١/٤

١٧٠١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْحَجُّ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٌ: حَجٌّ مُفْرَدٌ، وَقِرَانٌ^٢، وَتَمَتُّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^٣، وَبِهَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَالْفَضْلُ فِيهَا، وَلَا نَأْمُرُ النَّاسَ إِلَّا بِهَا^٤».

١٧٠١٥ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِقَلِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَجُّ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: حَاجٌّ مُتَمَتِّعٌ، وَحَاجٌّ مُفْرَدٌ^٦ سَائِقٌ لِلْهَدْيِ^٧، وَحَاجٌّ مُفْرَدٌ لِلْحَجِّ^٨».

ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٨، وتام الرواية فيه: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: الحج الأكبر يوم النحر»؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٧٢، ح ٣.

١. في التهذيب: «+على».

٢. في الاستبصار: «وإقران».

٣. في الوافي: «حج مفرد، أي مفرد من العمرة، هذا على حدة، وهذه على حدة. وقران، أي حج يقرن بسياق الهدى. وتمتع بالعمرة إلى الحج، أي ضم لها إليه وانفعا بها قبله في أيامه وأشهره؛ فإنهم كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج فأجازه الإسلام، أو تمتع من النساء بإتمامها إلى الإهلال بالحج. وليعلم أن المفرد والقران متعینان للمجاور بمكة سواء كان من أهلها أو من غير أهلها وقد أقام بها مدة - كما يأتي بيانه - والتمتع لغير المجاور بها، وهو متعين لفريضته ليس له أن يعدل عنه فيها. وله أن يأتي بالآخرين في غيرها إلا أن التمتع له أفضل مطلقاً. فكل ما ورد في هذا الباب وغيره من تعيين التمتع والتشديد على تاركه فإنما المراد به فريضة غير المجاور، وما ورد في أفضليته فالمراد به نافلته. ومن لم يعرف هذا تعارضت عليه طائفة من الأخبار واشتهت، فلا تكن من الغافلين».

٤. في الاستبصار: «فلا تأمر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٤، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٢، ص ٤٢٥، ح ١٢٣٣٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٤٦٤١.

٦. في «بف» والوسائل: «+بن يحيى».

٧. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «مقرن».

٨. في «بث، ببع، ببع، ببع»، والوافي والتهذيب والاستبصار: «الهدى».

٩. في الفقيه: «والمساق هو القارن» بدل «و حجاج مفرد للحج».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٢.

١٦٧٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ أَنْوَاعِ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ: «التَّمَتُّعُ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ

مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا^٢ فَعَلَ النَّاسُ^٣».

١٧٠٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا نَعْلَمُ حَجًّا لِلَّهِ غَيْرَ الْمُتَمَتُّعِ إِنَّا إِذَا لَعِينَا رَبَّنَا، قُلْنَا: رَبَّنَا^٥

ص ٣١٢، ح ٢٥٤٥، معلقاً عن منصور الصيقل. الخصال، ص ١٤٧، باب الثلاثة، ح ١٧٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٤؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٢٦، ح ١٢٢٤٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٤٤٢.

١. هكذا في «بع» والوسائل والفقهاء. وفي «ظ، ي، بس، جد، جن» والمطبوع والتذهيب والاستبصار: «الخرزاز». وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

٢. في الفقهاء والتذهيب والاستبصار، ح ٥٠٧: «كما» بدل «مثل ما».

٣. هذا جزء من الحديث ٦٨٥٢، وفيه: «ثم قال: إن هذا جبرئيل - وأوماً بيده إلى خلفه - يأمرني أن أمر من لم يسق هدياً أن يحلّ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لصنعت مثل ما أمرتكم، ولكنّي سقت الهدى ولا ينبغي لسانك الهدى، أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله». ونقلنا هناك شرح هذا الكلام من ابن الأثير والعلامة الفيض، فإن شئت فراجع هناك، أو راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠ (قبل: الوافي، ج ١٢، ص ١٧٤).

٤. التذهيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٥٠٩، معلقاً عن الكليني. وفي التذهيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب إبراهيم بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥٤، معلقاً عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٢٩، ح ١٢٢٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٠، ذيل ح ١٤٧١٦.

٥. في «ظ، بث، بف، جد»: «عن أبيه». وهو سهو كما تقدّم غير مرة. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٦.

٦. في «بع، بف»: «أمير المؤمنين».

٧. في «بع»: «قلت». وفي التذهيب: «وإرتنا».

عَمَلْنَا بِكِتَابِكَ وَ سَنَّةِ نَبِيِّكَ، وَ يَقُولُ^١ الْقَوْمُ: عَمَلْنَا بِرَأَيْنَا؛ فَيَجْعَلُنَا اللَّهُ وَ إِيَّاهُمْ^٢ حَيْثُ يَشَاءُ^{٣، ٤}.

٥ / ٧٠١٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي^٥، قَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦ يَقُولُ: الْمُتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَفْضَلُ^٧ مِنَ الْمُفْرَدِ السَّائِقِ لِلْهَدْيِ، وَ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ يَدْخُلُ الْحَاجُّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ^٨».

٦ / ٧٠١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^{١٠}:

١. في «ب» والرافي: «وقال».
٢. في «بث، بع، يخ، بف، جن» والوسائل: «وهم».
٣. في الاستبصار: «شاء».
٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٤٩٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٥١، ح ٤٩٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ٧٩، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٢٢٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٤.
٥. في المرأة: «قوله^٥: أفضل، فإن قيل: هذا لا يستقيم في الآفاقي ولا في المكي؛ لأن الآفاقي يجب عليه التمتع ولا يجزئه القران والإفراد، فكيف يكون بالنسبة إليه أفضل، والأفضلية لا تتحقق إلا بتحقق الفضل في المفصل عليه؟ وأما في المكي لأنه مختير بين الأفراد والقران لا يجزئه التمتع، فكيف يكون له أفضل؟ قلنا: يمكن توجيهه بوجه: الأول: أن نخصه بالآفاقي، ويكون التعبير بالأفضلية على سبيل المماشة، أي لو كان فيها فضل كان التمتع خيراً منهما، ومثله في الأخبار كثير، كقولهم^٦: قليل في سنة خير من كثير من بدعة.
- والثاني: أن نحمله على غير الحج الواجب، ولا يستبعد كون التمتع في غير الواجب للمكي أيضاً أفضل إن لم نقل في حجة الإسلام له بذلك، كما ذهب إليه جماعة.
- والثالث: أن يكون المراد أن من يجوز له الإتيان بالتمتع ثوابه أكثر من ثواب القارن وإن لم يكونا بالنسبة إلى واحد؛ وفيه بعد.
٦. مسائل علي بن جعفر، ص ١١١، ضمن الحديث، إلى قوله: «السائق للهدي» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٢٢٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٥.
٧. في التهذيب والاستبصار: «- بن إبراهيم».
٨. في التهذيب والاستبصار: «- بن عمار».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَجَّ فَلْيَتَمَتَّعْ، إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ -

وَسَنَّةِ نَبِيِّهِ عليه السلام».^٢ ٢٩٢/٤

٧٠٢٠ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ بَغَضَ النَّاسُ يَقُولُ: جَرَّدَ الْحَجَّ، وَبَغَضَ النَّاسُ^٣ يَقُولُ: أَقْرَنَ وَ سَقَى، وَ بَغَضَ النَّاسُ يَقُولُ: تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ.

فَقَالَ: «لَوْ حَجَّجْتُ أَلْفَ عَامٍ، لَمْ أَقْرَنْهَا، إِلَّا مَتَمَتَّعًا».^٥

٧٠٢١ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، قَالَ:

كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ مَيْسَرٍ^٧ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ اغْتَمَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ حَضَرَ لَهُ^٨

١. يعني لا نسوي ولا نعدل بهما شيئاً، ولا نجعل لهما عديلاً؛ يقال: عدلت فلاناً بفلان، إذا سويت بينهما وساوته به. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٥٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣٢-٤٣٣ (عدل).

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٠٠، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ذيل ح ٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥١، ذيل ح ٤٩٨، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٢٢٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٥.

٣. في «ي»: «وبعضهم» بدل «وبعض الناس».

٤. في «ظ، ي، بس» وحاشية «جن»: «لم أقرن بها». وفي الرافي والتهذيب: «ما قَدَّمْتَهَا». وفي الوسائل: «لم أقرنها». وقال العلامة الفيض: «يعني ما قدمت مكة». وفي بعض النسخ: «لو حججت ألف عام لم أقرنها إلا متمتعاً؛ يعني لم أقرن الحجة». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: لم أقرنها. وفي بعض النسخ بالياء الموحدة، وفي بعضها بالنون. وعلى الأول مبالغة في عدم الإتيان، وعلى الثاني يحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويحتمل أن يكون المراد أن القرآن يكون سياق الهدى وبالقران بين الحج والعمرة، فلو أتيت بالقران لم آت إلا بهذا النوع من القران. وفي التهذيب: ما قَدَّمْتَهَا، وهو أظهر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٧، بسند عن صفوان، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وبعض الناس يقول: أقرن وسق». مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٢، ح ١٢٢٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٤٧٠٢.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧. في الوسائل: «جعفر». ٨. في الوسائل والفقهاء: «وله».

المُؤَسِّم^١: أَيْ يَحُجُّ^٢ مُفْرَدًا لِلْحَجِّ، أَوْ يَتَمَتَّعُ؟ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟
فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «يَتَمَتَّعُ أَفْضَلُ».^٣

٩ / ٧٠٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَجِّ؟

فَقَالَ: «تَمَتَّعْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا إِذَا وَقَفْنَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قُلْنَا: يَا رَبُّ، أَخَذْنَا
بِكِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ^٥، وَقَالَ النَّاسُ: رَأَيْنَا^٦ بِرَأَيْنَا^٧».^٨

١٠ / ٧٠٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
خَفِصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «الْمُتَمَتُّعُ وَاللَّهُ أَفْضَلُ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَجَرَتْ
السُّنَّةُ».^٩

١. قال الجوهري: «موسم الحاج: مجتمعهم، سمي بذلك لأنه مَعْلَمٌ يُجْتَمَعُ إليه». وقال ابن الأنبار: «هو الوقت الذي يجتمع فيه الحاج كل سنة، كأنه وُسْمٌ بذلك الوُسْم، وهو مَفْعِلٌ منه، اسم للزمان؛ لأنه مَعْلَمٌ لهم؛ يقال: وُسِمَ يسمه سَمَةً ووسماً، إذا أُنْثِرَ فيه يَكْنَى». الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم).
٢. في «بث، بح»: «+» «الحج».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥١، معلقاً عن علي بن ميسرة الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٢، ح ١٢٢٥٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٤.
٤. في «بث» والتعذيب والاستبصار: «+» «بثنا».

٥. في الوافي: «+» «أَتَبْنَا سَنَةَ نَبِيِّكَ». وفي التهذيب والاستبصار: «-» «وسنة نبيك».

٦. في حاشية «جن»: «أخذنا».

٧. في الوافي: «رأينا». وفي التهذيب والاستبصار: «رأينا ويفعل الله بنا وبهم ما أراد» بدل «برأينا».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٩٩٤، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣١، ح ١٢٢٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٤، ح ١٤٦٩٨.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥٢، معلقاً عن حفص بن البختري. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٦، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري والحسن بن عبد الملك، عن زرارة جميعاً، عن أبي عبد الله ع. وفي الكافي، كتاب النكاح، أبواب المتعة، ح ٩٩٢٥،

١١ / ٧٠٢٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ فِي^٣ السَّنَةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
وَإِثْنَيْنِ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٤ بِأَيِّ شَيْءٍ دَخَلْتَ مَكَّةَ: مُفْرِدًا، أَوْ مُتَمَتِّعًا؟
فَقَالَ: «مُتَمَتِّعًا».

فَقُلْتُ لَهُ^٦: أَيْمًا^٧ أَفْضَلَ: الْمُتَمَتِّعُ^٨ بِالْعُمْرَةِ^٩ إِلَى الْحَجِّ^{١٠}، أَوْ مَنْ أَفْرَدَ وَسَاقَ^{١١}

الْهَذْيَ؟

فَقَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٢} يَقُولُ: الْمُتَمَتِّعُ^{١٣} بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^{١٤} أَفْضَلُ مِنَ الْمُفْرِدِ
السَّاقِي لِلْهَذْيِ، وَكَانَ يَقُولُ: لَيْسَ يَدْخُلُ الْحَاجُّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمُنْتَفِعِ»^{١٥}.

١٢ / ٧٠٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو:

٢٩٣/٤

١. والتهذيب، ج ٧، ص ٢٥١، ح ١٠٨٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٣، ح ١٢٢٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٨.

١. في «ي» بس، والتهذيب: - «عن أحمد بن محمد». لكنه مذكور في بعض النسخ المعتمدة للتهذيب.

٢. في حاشية «يف»: «أبا الحسن». وفي التهذيب: + «الثاني»، وهو غير مذكور في بعض نسخ المعتمدة.

٣. في التهذيب: - «في». ٤. في «ي» بث، يخ، بف، وحاشية «ظ، جد»: «إحدى».

٥. في «يخ» بف، والوافي والوسائل: - «جعلت فداك».

٦. في «يخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: - «له».

٧. في «يخ»: «فقلت: وأيمًا».

٨. في «يخ» بث، بف، والتهذيب والاستبصار: «التمتع».

٩. في الاستبصار: «في العمر».

١٠. في الاستبصار: + «أفضل».

١١. في «يخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ساق».

١٢. في «يخ» بث، بف، والتهذيب والاستبصار: «التمتع».

١٣. في «يف»: «ذلك».

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠، ح ٩٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٣، ح ١٢٢٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٤٧٠١.

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^١، فَقَالَ: «تَمَتَّعْ».
 قَالَ^٢: فَقَضَى أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَوْ بَعْدَهُ، فَقُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ سَأَلَتَكَ،
 فَأَمَرْتَنِي بِالتَّمَتُّعِ، وَارَاكَ^٣ قَدْ أَفْرَدْتَ الْحَجَّ الْعَامَ؟
 فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنَّ الْفَضْلَ لَفِي الَّذِي أَمَرْتَكَ بِهِ، وَلَكِنِّي ضَعِيفٌ فَشَقَّ عَلَيَّ
 طَوَافَانِ^٤ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ؛ فَلِذَلِكَ أَفْرَدْتُ الْحَجَّ^٥».

١٣ / ٧٠٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
 النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ:
 سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَجِّ، وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: «إِنِّي اعْتَمَرْتُ فِي الْحَرَمِ^٧ وَقَدِمْتُ
 الْآنَ مُتَمَتِّعًا^٨؟»

فَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ: «نِعْمَ مَا صَنَعْتَ؛ إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَ
 جَلَّ - وَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا^٩ بَعَثْنَا رَجُلًا أَوْ وَرَدْنَا عَلَى رَجُلٍ^{١٠}، قُلْنَا: يَا رَبِّ أَخَذْنَا
 بِكِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ، وَقَالَ النَّاسُ: رَأَيْنَا رَجُلًا، فَصَنَعَ^{١١} اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِنَا

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: - «بالعمرة إلى الحج».

٢. في «بح» والوسائل: - «قال».

٣. في الوافي: «أراد بالطوافين السعيين: السعي في العمرة، والسعي في الحج، وفي الأفراد يكفي سعي واحد؛
 لسقوط العمرة حينئذ في غير الفريضة».

٤. في الوافي والتهذيب: + «العام».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨، ح ٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢،
 ص ٤٣٤، ح ١٢٢٥٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٩، ح ١٤٧١٠.

٦. هكذا في «ظ»، ي، بث، ببح، ببح، بس، بف، جن، والوافي والوسائل. وفي «جد» والمطبوع: + «أنه».

٧. في «ظ»، بف، والوافي: «المحرم». وفي المرأة: «قوله: في الحرم، أي في الأشهر الحرم، ويحتمل رجب وذو
 القعدة».

٨. في الوافي: «وقدمت الآن متمتعاً بعمرة أخرى».

٩. في «بح»، بف، والوافي: «نبيه» بدل «رسول الله».

١٠. في «ظ»، ي، جد، «فإننا إذا».

١١. التردد من الراوي. راجع الوافي والمرأة.

١٢. في «بث، جن»: «فيضع». وفي «بح» والوافي: «وصنع». وفي الوسائل: «صنع».

وَبِهِمْ مَا شَاءَ.^١

٧٠٢٧ / ١٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ إِخْوَتِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْنَا: إِنَّا نُرِيدُ الْحَجَّ وَبَعْضُنَا صُرُورَةٌ؟ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّمَتُّعِ؛ فَإِنَّا لَا نَتَّقِي فِي التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ سُلْطَانًا، وَاجْتِنَابِ الْمُسْكِرِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ».^٣

٧٠٢٨ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٤، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي اعْتَمَرْتُ فِي رَجَبٍ وَأَنَا أُرِيدُ الْحَجَّ: أَفَأَسُوقُ^٥ الْهَذْيَ وَأُفْرِدُ^٦ الْحَجَّ، أَوْ أَتَمَتُّعُ؟

فَقَالَ: «فِي كُلِّ فَضْلٍ، وَكُلِّ حَسَنٍ».

قُلْتُ^٧: فَأَيُّ^٨ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ: «تَمَتُّعٌ هُوَ^٩ - وَاللَّهِ - أَفْضَلُ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ عُمْرَتَهُ

١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣١، ح ١٢٢٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٧.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥١، ح ٤٩٥، بسندهما عن النضر بن سويد، عن درست الواسطي. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢٥٥٥، معلقاً عن درست «الوافي»، ج ١٢، ص ٤٣٥، ح ١٢٢٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤١، ذيل ح ١٤٦٨٦.

٤. هكذا في «ظ»، ي، بث، بح، بس، بف، جد، جن. وفي «بخ» والمطبوع والوسائل، ح ١٤٧١٨: «+ بن عمار». وفي الوسائل، ح ١٩٢٥٥: «أبي أيوب الخزاز».

٥. في «بث» ي، بح، والوافي: «فأسوق» بدون همزة الاستفهام. وفي «بخ» بف: «أسوق».

٦. في الوافي: «أو أفرده».

٧. في «ظ»، ي، بث، بخ: «فقلت».

٨. في «بخ» والوافي: «أي».

٩. في التهذيب والاستبصار: «فقال: إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كان يقول: لكل شهر عمرة تمتع هو» بدل «فقال: تمتع هو».

عِرَاقِيَّةٌ^١، وَحَجَّتَهُ مَكِّيَّةٌ^٢؛ كَذَبُوا^٣، أَوْ لَيْسَ هُوَ مَرْتَبِطاً بِحَجِّهِ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَقْضِيَهُ^٤.

ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَخْرُجُ لِلَّيْلَةِ^٥ أَوْ لِلَّيْلَتَيْنِ^٦ تَبْقِيَانِ مِنْ رَجَبٍ، فَتَقُولُ أُمُّ فَرْوَةَ: أَيُّ أَبْنَيْ^٧ ٢٩٤/٤، إِنَّ عَمْرَتَنَا شَعْبَانِيَّةٌ^٨، وَأَقُولُ^٩ لَهَا: أَيُّ بَنِيَّةٍ، إِنَّهَا فِيمَا أَهْلَتْ^{١٠}، وَلَيْسَتْ^{١١} فِيمَا أَخْلَتْ^{١٢}».

١٦/٧٠٢٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

١. في الوافي: «عراقية، أي جاء إجماعها من جهة العراق».
٢. في المرأة: «وقوله: وحجته مكية: أي إنهم يقولون: لما أحرم بحج التمتع من مكة فصارت حجته كحجة أهل مكة؛ لأنهم يحجرون من منزلهم، فأجابهم: بأن حج التمتع لما كان مرتبطاً بعمرته فكانتاهما فعل واحد، فلما أحرم بالعمرة من الميقات وذكر الحج أيضاً في تلبية العمرة، كانت حجته أيضاً عراقية كأنه أحرم بها من الميقات».
٣. في «ب»، «بخ»، والوافي والتهذيب والاستبصار: «وكذبوا».
٤. في الوافي والوسائل: «ليلة».
٥. في «ظ»، «بس»، «جد»، «جن»، والوافي والوسائل: «ح ١٩٢٥٥: «أو ليلتين».
٦. في الوافي: «شعبانية؛ يعني إنما يقع مناسكها في شعبان».
٧. في «بخ»، «بف»، والوافي والوسائل: «ح ١٩٢٥٥: «فأقول».
٨. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أهّل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. قال العلامة الفيض: «يعني إنما العبرة بإهلالها والإجماع بها، لا بتمامها والفراغ منها». وقال العلامة المجلسي: «ثم ذكر: قصة أم فروة مؤيدة لكون المدار على الإهلال بعد ما مهّد على أن الإهلال بالحج أيضاً وقع من الميقات. وأم فروة كنية لأُم الصادق: بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، ويظهر من هذا الخبر أنه كانت له بنت مكناة بها أيضاً». راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (هلال) مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٩٢.
٩. في حاشية «بخ» والوسائل: «ح ١٩٢٥٥: «وليس».
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣١، ح ٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٥١٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى وحماد بن عيسى وابن أبي عمير وابن المغيرة، عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «ولا يخرج حتى يقضيه». الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٦، ح ١٢٦٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥١، ذيل ح ١٤٧١٨، إلى قوله: «ولا يخرج حتى يقضيه»؛ وفيه، ج ١٤، ص ٣٠٢، ح ١٩٢٥٥، من قوله: «ثم قال: إنني كنت أخرج لليلة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، وَافْرَدَ رَغْبَةً عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، فَقَدْ رَغِبَ عَنْ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».^٢

٧٠٣٠ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٣، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي حَجَّةِ الْمُتَمَتِّعِ: حَجَّةٌ مَكِّيَّةٌ وَعُمْرَتُهُ^٤ عِرَاقِيَّةٌ».

فَقَالَ: «كَذَّبُوا، أَوْ لَيْسَ هُوَ مَرْتَبُ^٥ بِحَجَّتِهِ^٦، لَا يَخْرُجُ مِنْهَا^٧ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّتَهُ^٨».^٩

١٨ / ٧٠٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

«حَجَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَلَمَّا قَدِمُوا^{١٠} الْمَدِينَةَ دَخَلُوا^{١١} عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالُوا: إِنَّ زُرَّارَةَ أَمَرْنَا أَنْ نَهَلَ بِالْحَجِّ إِذَا أَحْرَمْنَا، فَقَالَ لَهُمْ: «تَمَتَّعُوا».

١. في «بح»: «وله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٧، ح ١٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٦.

٣. في «بح»: «ابن عمار».

٤. في «بح»، يخ، بف، والوسائل: «التمتع».

٥. في «بح»: «حجته».

٦. في «ظ»، ي، يخ، بف، جد، والوسائل: «وعمرة».

٧. قال المحقق الشيرازي في هامش الوافي: «قوله: كذبوا أو ليس هو، أرادوا بقولهم: عمرة عراقية وحجّة مكّية كون كلّ من العمرة والحجّ مستقلاً في التمتع، كالعمرة المفردة مع الحجّ المفرد، وغرضهم تفضيل القران بمذهبهم، حيث لا يفضل العمرة عن الحجّ في الإحرام، وكذبهم الإمام عليه السلام».

٨. في الوافي: «مرتبط».

٩. في «بخ، بف»، «بحجته». وفي الوسائل: «بالحج».

١٠. في «ظ»: «منها».

١١. في «ظ، بخ، بس، بف، جد»، والوافي والوسائل: «حجته».

١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٧، ح ١٢٢٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٦.

١٣. في الوافي: «ووافوا».

١٤. في «جن» والاستبصار: «فدخلوا».

فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^١، لَيْنَ لَمْ^٢ تُخَيِّرْهُمْ
بِمَا أُخْبِرْتُ^٣ زُرَّارَةَ، لَنَاتَيْنِ^٤ الْكُوفَةَ وَلَنُصَبِّحَنَّ^٥ بِهِ^٦ كَذَّابًا، فَقَالَ: «رُدُّهُمْ^٧» فَدَخَلُوا
عَلَيْهِ، فَقَالَ: «صَدَقَ زُرَّارَةُ^٨، ثُمَّ^٩ قَالَ^{١٠}: «أَمَّا وَاللَّهِ لَا يَسْمَعُ هَذَا^{١١} بَعْدَ هَذَا^{١٢} الْيَوْمِ
أَحَدٌ مِنِّي»^{١٣}.

١. في الوافي: + «والله».

٢. في «بخ»: - «لم».

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «به».

٤. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بف»، «جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ليأتين».

٥. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وليصبحن».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بها».

٧. في «بخ»: «فرُدُّهم». وفي الوافي: + «علي» قال. وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «علي».

٨. في مستقى الجمال، ج ٣، ص ١٣١: «قلت: كأنه عليه السلام أراد للجماعة تحصيل فضيلة التمتع، فلما علم أنهم يذيعون وينكرون على زرارة فيما أخبر به على سبيل التقية، عدل عليه السلام عن كلامه ورُدُّهم إلى حكم التقية».

وفي الوافي: «الأمر بالإهلال بالحج من زرارة إنما كان للتقية، ولعل مراده الإعلان بذلك والتظاهر به، وإن أضمرنا في أنفسهم التمتع بالعمرة، فلا ينافي أمره عليه السلام بالعمرة، يعني باطناً ومضمراً. ولما رأى عليه السلام أنهم لا يفهمون ذلك، وأنه يؤدي إلى الفساد وإلى الطعن على من يختص به من أصحابه أفهامهم بحكم العامة من غير تورية... وبالجمل سيماء التقية لائح من وجهي هذين الخبرين - الثاني هو الذي روي بعد هذا في التهذيب - والحكم واضح بحمد الله، والإضمار في حال التقية أولى، كما يستفاد من أخبار هذا الباب».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: صدق زرارة، لعله عليه السلام إنما أراد بما أخبر به زرارة الإهلال بالحج مع تلبية العمرة ولم يفهم عبد الملك، أو كان مراده عليه السلام الإهلال بالحج ظاهراً تقية مع تلبية العمرة باطناً، ولما لم يكن التقية في هذا الوقت شديدة، لم يأمرهم بذلك، فلما علم أنه يصير سبباً لتكذيب زرارة، أخبرهم وبين أنه لا حاجة إلى ذلك بعد اليوم».

٩. في الوافي: - «ثم».

١٠. في «جن» والوسائل: - «ثم قال».

١١. في الوافي: «لا يسمع هذا؛ يعني الأمر بالتمتع».

١٢. في «بخ»، «بف»، «بف»، «جد» والوافي: - «هذا».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٨٧، ج ٢٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٥٧١، بسندهما عن حماد الوافي، ج ١٢،

ص ٥٣٨، ح ١٢٥٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٤، ح ١٤٧٠٠.

٥٢- بَابُ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ

٢٩٥/٤

١ / ٧٠٣٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ^١ ؛

و^٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ جَمِيعاً ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ ، وَ سَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَ عَلَيْهِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَ سَعْيٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَقْصِرُ وَ قَدْ أَحَلَّ هَذَا لِلْعُمْرَةِ ، وَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ طَوَافَانِ ، وَ سَعْيٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَ يُصَلِّي عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ بِالْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»^٤ .

٢ / ٧٠٣٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «الْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ ، وَ طَوَافَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَ قَطْعُ^٥ التَّلْبِيَةِ مِنْ مُتَعَتِهِ إِذَا نَظَرَ إِلَى^٦ بَيْتِ مَكَّةَ ، وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ

١ . في «بخ» والتعذيب ، ح ١٠٤ : «عن ابن أبي عمير» .

٢ . في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم ، عن أبيه» .

٣ . في «بخ» والوافي والتعذيب ، ح ١٠٤ : «فعليه» .

وفي مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ١٩٤ : «قوله عليه السلام : وعليه ، الأولى عدم الواو ، وفي بعض نسخ الكتاب والتعذيب : فعليه . ولعله الصحيح : لأنه تفصيل لما سبقه» .

٤ . التعذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥ ، ح ١٠٤ ، معلقاً عن الكليني . وفيه ، ص ٤١ ، ح ١٢٢ ، بسنده عن صفوان ، عن معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وراجع : التعذيب ، ج ٥ ، ص ١٥٧ ، ح ٥٢٢ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٤٥٥ ، ح ١٢٣٠٨ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٢٠ ، ح ١٤٦٥١ .

٥ . في الوسائل والتعذيب : «ويقطع» .

٦ . في «ف» : «- إلى» .

يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ»^١.

٧٠٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالنِّبْتِ،

و يُصَلِّي لِكُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ، وَ سَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ»^٢.

٥٣ - بَابُ صِفَةِ الْإِقْرَانِ وَ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ

٧٠٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ الْقَارِنُ^٤، إِلَّا بِسِيَاقِي الْهَذْيِ، وَ عَلَيْهِ طَوَافَانِ

٢٩٦/٤

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٥، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب قطع تلبية المتمتع، ٧٤٨٠، [مع زيادة في آخره]؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ح ٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٥٨١، بسند آخر، هذه الفقرة: «ويقطع التلبية من متعته إذا نظر إلى بيوت مكة» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ١٨١، ح ٦٠٨، بسند آخر. الكافي، كتاب الحج، باب قطع تلبية الحاج، ح ٧٧٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٢٣٤، ح ٩١٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة هذه الفقرة: «ويقطع التلبية يوم عرفة حين تزل الشَّمْسُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٥، ح ١٢٣٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٤.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦، ح ١٠٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٢٣١٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٠، ح ١٤٦٥٢.

٣. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٤. في الوافي والتهذيب، ح ١٢٣: «+ «قارناً».

بِالنَّبِيتِ، وَ سَعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَزْوَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُفْرِدُ، لَيْسَ ^١ بِأَفْضَلَ ^٢ مِنَ الْمُفْرِدِ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ^٣.

٧٠٣٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «الْقَارِنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ، وَ عَلَيْهِ طَوَافٌ
بِالنَّبِيتِ، وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٦، وَ سَعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَزْوَةِ، وَ طَوَافٌ بَعْدَ
الْحَجِّ^٧، وَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ^٨».

٧٠٣٧ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَ قَرَنْتُ.
قَالَ: «وَلَيْمَ^{١١} فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ التَّمَنُّعُ أَفْضَلُ» ثُمَّ قَالَ: «يَجْزِيكَ فِيهِ طَوَافٌ^{١٢} بِالنَّبِيتِ^{١٣}،
وَ سَعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَزْوَةِ وَاحِدَةً وَ قَالَ: «طُفَّ بِالْكَعْبَةِ^{١٤} يَوْمَ النَّحْرِ^{١٥}».

١. في «ظ»، بس، جد، جن، «و الوافي التهذيب، ح ١٢٣: «وليس». وفي الوسائل: «فليس».

٢. في التهذيب، ح ١٢٣: «أفضل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢، ح ١٢٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٣، ح ١٢٥، بسند آخر، إلى قوله: «بين الصفا والمروة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٦، ذيل ح ٢٥٥٤، وتام الرواية فيه: «على القارن والمفرد طوافان بالبيت وسميان بين الصفا والمروة». الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٢٣١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٠، ح ١٤٦٥٣.

٤. في «بخ»، بف: - «ابن إبراهيم».

٥. في «ي»، «ب» - «بعده بالحج».

٦. في «ب»، «+» «طوافان».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٢٣١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٥.

٨. في «ب»، «بخ»، بف: «+» «ابن إبراهيم».

٩. في «ظ»، «لِمَ» من دون الواو. وفي «بخ»: «فَلِمَ».

١٠. في «مرأة العقول»، ج ١٧، ص ١٩٦: «وقوله»: طواف، لعله محمول على التقية، أو المراد به جنس الطواف بقرينة عدم التقييد بالوحدة كما قيد في مقابلة، أو المراد بقوله: طف بالكعبة، طواف النساء وإن كان بعيداً، أو كان طوافان، فوقع التصحيف من التناخ أو الرواة.

١١. في «يخ»: - «بالبيت».

١٢. في «يخ»: - «بالبيت».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٩٠؛ والاحتصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٨، بسندهما عن عبدالله بن سنان، إلى

٥٤- بَابُ صِفَةِ الْإِشْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ

١ / ٧٠٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُ بَدَنَةً^١، فَكَيْفَ أَضْنَعُ بِهَا؟
فَقَالَ: «انْطَلِقْ حَتَّى تَأْتِيَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ، فَأَفِضْ عَلَيْكَ مِنَ الْمَاءِ، وَالنَّبَسِ
تَوْبَتِكَ^٢، ثُمَّ أَيْخُهَا^٣ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ ادْخُلِ الْمَسْجِدَ فَضَلِّ، ثُمَّ افْرِضْ^٤ بَعْدَ صَلَاتِكَ،
ثُمَّ اخْرُجْ إِلَيْهَا، فَأَشْعِرْهَا^٥ مِنَ الْجَانِبِ^٦ الْأَيْمَنِ مِنْ سَنَامِهَا^٧، ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ
مِنْكَ وَ لَكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي، ثُمَّ انْطَلِقْ حَتَّى تَأْتِيَ الْبَيْدَاءَ^٨ قَلْبَهُ^٩».

• قوله: «التمتع أفضل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٢٣١٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٧.

١. قال الجوهري: «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة؛ سُميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجملة والناقاة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمتها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٢. في الوسائل: «توبك».

٣. «أئخها»، أي أبركها؛ يقال: برك البعير، أي وقع على بركه، وهو صدره، وأبركته أنا. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٦٥ (نوخ)؛ المصباح المنير، ص ٤٥ (برك).

٤. فرض الحج: أن يعين على نفسه إقامته، أو يوجهه على نفسه بإحرامه. وقال العلامة الفيض: «هو العزم عليه والإحرام به والشروع فيه بالنية والقصد». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: افرض، ظاهره التلبية، ويحتمل نية الإحرام». راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٢ (فرض).

٥. الإشعار: هو أن يشق أحد جنبي سنام البدنة، أو طعن في سنامها الأيمن حتى يسيل دمه، ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنها هدي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٦. في «بخ، بف»: «جانب».

٧. قال ابن منظور: «سنام البعير والناقاة: أعلى ظهرها... وسنام كل شيء: أعلاه». راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سنم).

٨. «البيداء»: المقابلة التي لا شيء بها؛ سُميت بذلك لأنها تُبَيِّد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (بيد).

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٢٥٧٧، معلقاً عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، مع اختلاف يسير. الوافي، •

٧٠٣٩ / ٢ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،

عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ تَجْلِيلِ الْهَدْيِ^١ وَتَقْلِيدِهَا^٢؟
فَقَالَ: «لَا تَبَالِي أَيُّ ذَلِكَ» فَقُلْتُ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ إِشْعَارِ الْهَدْيِ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ».

فَقُلْتُ: مَتَى يُشْعَرُهَا^٣؟

قَالَ: «حِينَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ»^٤.

٧٠٤٠ / ٣ . أَبَانَ^٥، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَزُرَّارَةَ، قَالَا:

١٢، ص ٥٥٧، ح ١٢٥٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٥، ح ١٤٧٨٠.

١. في «ظ»، بث، يخ، بف، جن: «تحليل».

٢. «تجليل الهدى»: أن تلبسه الجُل وتستره بثوب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٦١؛ المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

٣. تقليد الهدى: أن يعلّق في عنقه شيء، أو قطعة من جلد؛ ليعلم أنّه هدي فيكفّ الناس عنه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد). هذا، وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٩٧: «أي إذا أردت أن أعلمها علامة لا تشبه بغيرها ألبسها الجُل»، أم أُلْد في عنقها نعلًا، وتجويزه عليه السلام كلاً منهما لا يدلّ على أنّه ينعقد الإحرام بالتجليل، وأما الإشعار من الجانب الأيمن فلا خلاف فيه مع وحدتها، وأما مع التعدّد فالمشهور بين الأصحاب أنّه يدخل بينها ويشعرها يمينًا وشمالاً.

٤. في «يخ، بف، والوافي»: «قال». ٥. في «جن»: «ذاك».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بث» والمطبوع والوافي: «نشعرها».

٧. هكذا في «ظ، ي، يخ، بس، جد، جن» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حين تريد أن تحرم». وفي الوافي: «حين تريد أن تحرم، أي توجب إحرامك، ولم يعن أنّه يقدّم الإشعار على الإحرام، وكذا القول في «يحرم صاحبها» في الخبرين الآتين».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٨، ح ١٢٥٥٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٣.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، الحسين بن محمد الأشعري عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي.

سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : كَيْفَ تُشْعَرُ؟ وَ مَتَى يُخْرِمُ صَاحِبُهَا؟ وَ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ تُشْعَرُ؟ وَ مَقْعُولُهُ تُنَحَّرُ أَوْ بَارِكَةٌ؟^٢

فَقَالَ: «تُنَحَّرُ^٣ مَقْعُولُهُ، وَ تُشْعَرُ مِنَ الْجَانِبِ^٤ الْأَيْمَنِ».

٧٠٤١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْبُذْنِ: كَيْفَ تُشْعَرُ؟

قَالَ: «تُشْعَرُ وَ هِيَ مَقْعُولُهُ، وَ تُنَحَّرُ وَ هِيَ قَائِمَةٌ، تُشْعَرُ مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ، وَ

يُخْرِمُ صَاحِبُهَا إِذَا قُلِدَتْ وَ أُشْعِرَتْ».^٦

٧٠٤٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتِ الْبُذْنُ كَثِيرَةً، قَامَ فِيهَا بَيْنَ ثِنْتَيْنِ، ثُمَّ أُشْعِرَ

الْيُمْنَى، ثُمَّ الْيُسْرَى، وَ لَا يُشْعِرُ^٧ أَبَدًا حَتَّى يَنْتَهِيَ^٨ لِلْإِخْرَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُشْعِرَ^٩ وَ قُلِدَتْ

١. في «ي»، يخ، بف، جن: «تشعرها». وفي «بث»: «تشعرها».

٢. في «بس»: «أم باركة».

٣. في «بث»، يخ، بف، جن: «وحاشية وظ» والوسائل: «تشعر».

٤. في «بف»: «جانب».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٤.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٢٥٧٦، معلقاً عن عبدالله بن سنان، وتام الرواية فيه: «أنها تشعر وهي مقعولة».

وفيه، ح ٢٥٧٤؛ والناظر للأشعري، ص ١٣٧، ضمن ح ٣٥٧، بسند آخر، إلى قوله: «تشعر من جانبها الأيمن»

مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الحج، باب الذبح، ح ٧٨٧٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٥٠٣، ح ٣٠٨٣، بسند آخر

هكذا: «سألت أبا عبدالله عليه السلام: كيف تنحر البذنة؟ فقال: تنحر وهي قائمة من قبل اليمين». الوافي، ج ١٢،

ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٥، ح ١٤٧٧٩.

٧. في «بخ»: «ولا تشعر».

٨. في «بخ، بف»: «ينتهي».

٩. في «جن»: «أشعرها».

وَجَلَّلَ^١، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ، وَهِيَ^٢ بِمَنْزِلَةِ التَّلْبِيَةِ^٣.

٦ / ٧٠٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبَدْنُ تُشَعَّرُ مِنَ الْجَانِبِ^٤ الْأَيْمَنِ، وَيَقُومُ الرَّجُلُ فِي جَانِبِ^٥ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يَقْلُدُهَا بِنَعْلٍ خَلْقٍ^٦ قَدْ صَلَّى^٧ فِيهَا^٨». ^٩

٥٥ - بَابُ الْإِفْرَادِ

٢٩٨/٤

١ / ٧٠٤٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُفْرَدُ بِالْحَجِّ^{١٠} عَلَيْهِ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ^{١١}، وَرَكَعَتَانِ

١. في «بث، يخ»: «حَلَّلَ». وفي التهذيب: - «وَجَلَّلَ». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: وجلَّل، يدلُّ على أنَّ التجليل كاف لعقد الإحرام ويشترط مع التقليد، ولم أربهما قائلًا إلا أن يقال: ذكر استطراداً، نعم اكتفى ابن الجنييد بالتقليد بيسر، أو خيط صلى فيه».

٢. في التهذيب: «وهو».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣، ح ١٢٨، بسند آخره الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٠، ح ١٢٥٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٥.

٤. في الوسائل: «في».

٥. في «بخ، بف، جد»: «جانب».

٦. في «ظ، بث، يخ، جد، جن»: «الجانب».

٧. التَّخَلُّقُ: البالي؛ يقال: خَلَقَ الثَّوبُ، أي بلي، فهو خَلَقٌ يفتحون. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلق).

٨. في «بخ، بف»: «قد صَلَّى». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: قد صَلَّى فيها، من الأصحاب من قرأه على بناء المعلوم فتين كون القارن صَلَّى فيها، ومنهم من قرأها على بناء المجهول فاكتفى بما إذا صَلَّى فيه غيره أيضاً».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣، ح ١٢٦، بسنده عن معاوية بن عمار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف بيسر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٢.

١٠. في «بث، يخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٤٦٥٦، والتهذيب، ح ١٢٢؛ «للحج». وفي التهذيب، ح ١٣١: - «بالحج». ^{١١}. في «بث، جن»: «البيت».

عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفا وَ الْمَرْوَةِ، وَ طَوَّافَ الزَّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَّافُ
النِّسَاءِ^٢، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَذِي وَ لَا أَضْحِيَّةٌ.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُفْرِدِ لِلْحَجِّ: هَلْ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ طَوَّافِ الْفَرِيضَةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، مَا شَاءَ، وَ يَجِدُ السَّلْبِيَّةَ^٣ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ، وَ الْقَارِنُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ،
يَقْعِدَانِ مَا^٤ أَحَلَّ مِنَ الطَّوَّافِ بِالتَّلْبِيَةِ^٥».

٥٦ - بَابُ فِيمَنْ لَمْ يَنْوِ الْمُتَعَةَ

١ / ٧٠٤٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ،
قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرِدًا، فَقَدِمَ مَكَّةَ، وَ طَافَ بِالْبَيْتِ،

٢٩٩/٤ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفا وَ الْمَرْوَةِ؟

١. في حاشية «بح» جد: «في».

٢. في المرأة، تسمية طواف النساء بطواف الزيارة خلاف المشهور.

٣. في حاشية «ظ»: «بالتلبية».

٤. في «بف»: «من».

٥. في الوافي: «قال في التهذيب: فقه هذا الحديث أنه قد رخص للقارن والمفرد أن يقدم طواف الزيارة قبل الوقوف بالموقفين، فمتى فعلا ذلك فإن لم يجدوا التلبية يصيرا محلين، ولا يجوز ذلك، فلأجله أمر المفرد والسائق بتجديد التلبية عند الطواف، مع أن السائق لا يحل وإن كان قد طاف لسياقه الهدي، ثم ذكر الأخبار الدالة على أن من طاف وسعى فقد أحل، أحب أو كره، كما مر. أقول: قد مضى أن من يفعل ذلك فلاحج له ولا عمرة، فالصواب أن يحمل هذا الحديث على التقيّة».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤١، ذيل ح ١٢٢، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «ليس عليه هدي ولا أضحية» الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٩، ح ١٢٣١٨؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٦؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ١٤٨١٦، من قوله: «قال: وسألت عن المفرد للحج».

٧. في التهذيب والاستبصار: «ثم دخل مكة، فطاف بالبيت» بدل «فقد مكة» إلى هنا.

قَالَ: «فَلْيَجِلَّ وَ لِيَجْعَلَهَا مُنْعَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاقِ الْهَدْيِ»^٢.

٧٠٤٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنِ

ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّادَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا^٣ وَ الْمَرْوَةِ، أَخْلَ، أَحَبَّ أَوْ

كِرَّةً»^٤.

٧٠٤٧ / ٣. أَحْمَدُ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مَا طَافَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ: الصَّفَا^٦ وَ الْمَرْوَةِ أَحَدًا^٧، إِلَّا

أَخْلَ، إِلَّا سَاقِ الْهَدْيِ»^٨.

٥٧- بَابُ حَجِّ الْمُجَاوِرِينَ وَ قُطَّانِ مَكَّةَ

٧٠٤٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

١. في التهذيب والاستبصار: «فلا يستطيع أن يحلَّ حتى يبلغ الهدْي محله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٨٩، ح ٢٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٥٧٥، بسندهما عن معاوية بن عمار الواسطي،

ج ١٢، ص ٤٣٨، ح ١٢٢٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٥، ح ١٤٧٢٨.

٣. في «ط»: «وسعى بين الصفا» بدل «وبالصفا».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٢، ح ٢٥٤٦، معلقاً عن ابن بكير، مع

زيادة في آخره. الواسطي، ج ١٢، ص ٤٣٩، ح ١٢٢٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٥، ح ١٤٧٢٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٦. في التهذيب: «بن»، وهو سهو. والمذكور في بعض نسخه المعتبرة: «عن».

٧. في «بح، جن»، «بالصفا».

٨. في «بخ» «أحد بين الصفا والمروة». وف «بت، بف»: «أحد يعني بين الصفا والمروة» كلاهما بدل «الصفا

والمروة أحد».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٣، معلقاً عن الكليني. الواسطي، ج ١٢، ص ٤٤٠، ح ١٢٢٧٢؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٢٥٦، ح ١٤٧٣٠.

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ لِأَهْلِ سَرْفٍ^١، وَلَا لِأَهْلِ مَرْزٍ^٢، وَلَا لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةً، يَقُولُ^٣ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ خَاضِعِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٤.

٧٠٤٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ؟

قَالَ: «لَا، وَلَا لِأَهْلِ بَسْتَانَ^٦، وَلَا لِأَهْلِ ذَاتِ عِزْقٍ^٧، وَلَا لِأَهْلِ عُسْفَانَ^٨

١. قال ابن الأثير: «هو بكسر الراء: موضع من مكة على عشرة أميال. وقيل أقل وأكثر». وقال الفيومي: «سرف

- مثال تعب وجهل -: موضع قريب من التنعيم، وبه تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله ميمونة الهلالية وبه توفيت ودفت».

راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٧٤ (سرف).

٢. قال ابن منظور: «مَرْزٌ وَمَرْ الظهران وبطن مَرْ: مواضع بالحجاز ... وبطن مَرْ: موضع، وهو من مكة - شرفها

الله تعالى - على نحو مرحلة». وقال الفيومي: «مَرْ - وزان فلس -: موضع بقرب مكة من جهة الشام نحو مرحلة،

وهو منصرف؛ لأنه اسم واد، ويقال له: بطن مَرْ ومَرْ الظهران أيضاً، ومَرْزٌ بصيغة المثني من نواحي مكة أيضاً

على طريق البصرة بنحو يومين». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٧٠؛ المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مرر).

٤. البقرة (٢): ١٩٦.

٣. في «جن»: «لقول».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ١٧٦٥، معلقاً عن سعيد الأعرج. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٢، ح ٩٦؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٤، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥٠، عن سعيد الأعرج،

من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. راجع: الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٦؛ و تفسير العياشي، ج ١،

ص ٩٣، ح ٢٤٧؛ الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٧، ح ١٢٢٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٠، ذيل ح ١٤٧٤١.

٦. في «بح» والوافي: «البستان». يعني بستان بني عامر، وهو موضع قريب من مكة، مجتمع النخلتين: اليمانية

والشامية. المغرب، ص ٤٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٢ (بسن).

٧. «ذات عرق»: موضع بالبادية، وهو ميقات العراقيين. قال ابن الأثير: «هو منزل معروف من منازل الحاج،

يحرم أهل العراق بالحج منه، سمي به لأن فيه عِزْقاً، وهو الجبل الصغير». وقال العلامة المجلسي: «ذات

عرق: منتهى ميقات أهل العراق، والمشهور أنه داخل في العتيق». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢١٩؛ القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٤ (عرق).

٨. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على

وَنَحْوَهَا^١.

٣٠٠ / ٤ ٧٠٥٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» قَالَ: «مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ بَيْتِي يَدْيَهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ خَلْفِهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَمِينِهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَسَارِهَا، فَلَا مُنْعَةَ لَهُ مِثْلَ مَرٍّ وَ أَشْبَاهِهَا^٢».

٧٠٥١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دَاوُدَ^٣، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ: أَيْتَمَّتَعُونَ؟ قَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ مُنْعَةٌ». قُلْتُ: فَالْقَاطِنُ^٤ بِهَا؟ قَالَ: «إِذَا أَقَامَ^٥ بِهَا سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، صَنَعَ صُنْعَ أَهْلِ مَكَّةَ». قُلْتُ: فَإِنَّ^٦ مَكَتَ الشَّهْرَ^٧؟ قَالَ: «يَتَمَتَّعُ».

١. مرحلتين من مكة. وقال الفيومي: «عساف: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤثث ... وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي منهلة - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عسف).

٢. الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤٧، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٨، ح ١٢٢٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٢، ح ١٤٧٤٧. ١. في الوسائل: «و أشباهه».

٣. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١٢، ذيل ح ٢٥٤٥؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٥؛ والأمالى للمصدق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٨، ح ١٢٢٩١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦١، ح ١٤٧٤٥.

٤. لم نجد توسط من يسمى بدلود بين ابن أبي عمير وبين حماد في موضع. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٣ - باختلاف في الألفاظ - بسنده عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام. وهذا هو المعهود المتكرر في كثير من الإسناد.

٥. القاطن: الساكن؛ يقال: قطن بالمكان يقطن؛ أقام به وتوطئه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٢؛ المصباح المنير، ص ٥٠٩ (قطن).

٥. في «ي»، بث: «قام».

٦. في «ظ»: «فإذا». ٧. في «بث»، يخ، بف: «والوافي: أشهره».

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ».

قُلْتُ: أَيْنَ^١ يَهْلُ بِالْحَجِّ؟ قَالَ: «مِنْ مَكَّةَ نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ^٢».

٧٠٥٢ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أُرِيدُ الْجَوَارِ، فَكَيْفَ أَضْنَعُ؟

قَالَ^٣: «إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَخْرِجْ إِلَى الْجِعْفَرَانَةِ، فَأَخْرِمْ مِنْهَا

بِالْحَجِّ^٤».

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ أَضْنَعُ إِذَا دَخَلْتُ مَكَّةَ: أَقِيمُ إِلَى يَوْمِ^٥ التَّزْوِيَةِ لَا أَطُوفُ^٦ بِالْبَيْتِ؟

قَالَ^٧: «تَقِيمُ عَشْرًا لَا تَأْتِي الْكَعْبَةَ^٨، إِنَّ عَشْرًا لَكَثِيرٌ، إِنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ بِمَهْجُورٍ،

وَلَكِنْ إِذَا دَخَلْتُ^٩ فَطَفْتُ بِالْبَيْتِ، وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

١. في الوسائل: «من أين».

٢. في الوافي: «يقول، إما بمعنى يفعل، أو المراد به قول التلبية عند الإحرام». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٣: «قوله ﷺ: نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ، أي يفعل كما يفعل غيره من المتمتعين، ولا يخالف حكمه في إحرام الحج حكمهم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٣، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. وفيه، ح ١٠٢، بسند آخر، إلى قوله: «صنع صنع أهل مكة» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٠، ح ١٢٢٩٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٨، ح ١٤٧٦١؛ وفيه، ص ٢٦٢، ح ١٤٧٤٦، إلى قوله: «قال: ليس لهم متعة».

٤. في «بخ»: «الحج». وفي «بس» والتهذيب: «بمكة».

٥. في «ظ، جد»، والوسائل، ح ١٤٧٥٩: «فقال».

٦. في الوافي: «صدر هذا الحديث لا يتنافى ما سبق أن الذين يفردون الحج إذا قدموا مكة وطافوا بالبيت وسعوا، ثم جددوا التلبية فلا حج لهم ولا عمرة؛ وذلك لأنهم إنما لم يكن لهم حج إذا لم يأتوا بعد مناسك منى بطواف وسعي آخرين، كما يتناه هناك».

٧. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: «يوم».

٨. في التهذيب: «ولا أطوف».

٩. في «ظ، جد»: «فقال».

١٠. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: «مكة».

١١. في «ى»: «عشرأ».

فَقُلْتُ لَهُ^١: أَلَيْسَ كُلُّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ^٢ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفا وَ الْمَرْوَةِ، فَقَدْ أَحَلَّ؟
فَقَالَ^٣: «إِنَّكَ تَعْقِدُ بِالتَّلْبِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «كَلَّمَا طُفْتُ طَوَافًا، وَ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، فَأَعْقِدُ
بِالتَّلْبِيَةِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ سَفِيَانًا فَقِيهَكُمْ أَتَانِي، فَقَالَ: مَا يَحْمِلُكَ عَلَى أَنْ تَأْمُرَ أَصْحَابَكَ يَأْتُونَ
الْجِعْفَرَانَةَ فَيُخْرِمُونَ مِنْهَا؟

فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ، وَفَتْ مِنْ مَوَاقِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ: وَ أَيُّ وَفَتْ مِنْ مَوَاقِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ؟

فَقُلْتُ لَهُ: أَخْرَمَ مِنْهَا حِينَ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ^٤ وَ مَرَجَعَهُ مِنَ الطَّائِفِ.

فَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ أَخَذْتُهُ عَنْ^٥ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، كَانَ إِذَا رَأَى الْهَيْلَالَ صَاحَ
بِالْحَجِّ.

فَقُلْتُ^٦: أَلَيْسَ قَدْ كَانَ عِنْدَكُمْ مَرْضِيًّا؟

قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا^٧ أَخْرَمُوا مِنَ الْمَسْجِدِ؟

فَقُلْتُ: إِنَّ أَوْلِيكَ كَانُوا مَتَمِّتِينَ فِي أَغْنَائِهِمُ الدَّمَاءَ، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَطَنُوا بِمَكَّةَ^٨، ٣٠١/٤

فَصَارُوا كَانَتِهِمْ^٩ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَ أَهْلُ مَكَّةَ لَا مُنْعَةَ لَهُمْ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ

١. في الوافي والتهذيب: - «له».

٢. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: - «بالبیت».

٣. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بف، جد»، والوافي والوسائل، ح ١٤٨١٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٤. في الوافي: - «هو».

٥. في «جن»: - «هو».

٦. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بس، بف، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٧. في «بح»: - «له».

٨. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: - «إنما».

٩. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «مكة».

١٠. في حاشية «بث»: «كلهم».

مَكَّةَ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ، وَ أَنْ يَسْتَعْبُوا^١ بِهِ^٢ أَيَّامًا.

فَقَالَ لِي - وَ أَنَا أَخْبِرُهُ أَنَّهَا^٣ وَفَتْ مِنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنِّي أَرَى لَكَ أَنْ لَا تَفْعَلَ.

فَضَحِكْتُ وَ قُلْتُ: وَ لِكَيْنِي أَرَى لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا.

فَسَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ^٤ عَمَّنْ مَعَنَا مِنَ النِّسَاءِ: كَيْفَ يَصْنَعْنَ؟

فَقَالَ: «لَوْ» لَا أَنْ خَرُوجَ النِّسَاءِ شَهْرَةً، لَأَمَزْتُ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ أَنْ تَخْرُجَ، وَ لَكِنْ مُزَّ مَنْ كَانَ مِنْهُنَّ صَرُورَةٌ أَنْ تَهْلَ^٦ بِالْحَجِّ فِي هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ؛ فَأَمَّا^٧ اللَّوَاتِي قَدْ حَجَّجْنَ، فَإِنْ شِئْنَ فِيهِ^٨ خَمْسِ^٩ مِنَ الشَّهْرِ، وَ إِنْ شِئْنَ فَيَوْمَ^{١٠} التَّرْوِيَةِ.

فَخَرَجَ وَ أَقْمَنَا، فَأَعْتَلَّ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَنَا مِنَ النِّسَاءِ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ، فَقَدِمَ فِي خَمْسٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ بَعْضُ مَنْ مَعَنَا مِنَ صَرُورَةِ النِّسَاءِ قَدْ اغْتَلَّلْنَ^{١١}، فَكَيْفَ تَصْنَعُ^{١٢}؟

١. في «بس»: «وَأَنْ يَسْتَعْبُوا». وفي «بف» والوافي: «وَأَنْ يَسْعُوا».

٢. في «بث»، «بخ»، «بف» والوافي -: «به». وفي المرأة: «قوله ﷺ»: «وَأَنْ يَسْتَعْبُوا بِهِ، أَيْ يَهْجُرُوا وَيَتَأَخَّرُوا مَجَازًا. قَالَ فِي النِّهَايَةِ: فِيهِ: زَرْعِيًّا تَزِدُّ حَيًّا، الْغَيْبُ مِنْ أَوْرَادِ الْإِبِلِ: أَنْ تَرُدَّ الْمَاءُ يَوْمًا وَتَدْعُهُ يَوْمًا، ثُمَّ تَعُودُ، فَنَقْلُهُ إِلَى الزَّيَارَةِ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ أَيَّامٍ، يُقَالُ: غَيْبَ الرَّجُلُ، إِذَا جَاءَ زَائِرًا بَعْدَ أَيَّامٍ، وَقَالَ الْحَسَنُ: فِي كُلِّ أَسْبُعٍ». وَرَاجِعْ أَيْضًا: النِّهَايَةِ، ج ٣، ص ٣٣٦ (غيب).

٣. في الوافي: «أَنَّهُ».

٤. في «ظ» والوافي: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَسَأَلْتُهُ». وفي «بث»: «وَسَأَلْتُهُ قَالَ». وفي «جد»: «فَسَأَلَهُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ». وفي «جن»: «فَسَأَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ كُلَّهَا بَدَلَ «فَسَأَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ».

٥. في «ظ»: «فَلَوْ».

٦. الْإِهْلَالُ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ يُقَالُ: أَهْلَلَ الْمُحْرَمَ، إِذَا لَبَّيْ وَرَفَعَ صَوْتَهُ. رَاجِعْ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٨٥؛ النِّهَايَةِ، ج ٥، ص ٢٧٠ (هَلَل).

٧. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «وَأَمَّا».

٨. في «بخ»، «بف»، «في».

٩. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «خَمْسَةَ».

١٠. في «بث»: «فِي يَوْمٍ». وفي «ظ»: «فِي يَوْمٍ».

١١. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «وَأَعْتَلَّ».

١٢. في «بث»، «بف»، «جن»: «نَصْنَعُ». وفي «بس»، «جد»: «يَصْنَعُ».

فَقَالَ^١: «فَلْتَنْظُرْ^٢ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ التَّزْوِيَةِ، فَإِنْ طَهَّرْتَ فَلْتَهَلِّ بِالحَجِّ^٣، وَإِلَّا فَلَا يَدْخُلُ^٤ عَلَيْهَا يَوْمُ^٥ التَّزْوِيَةِ إِلَّا وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ. وَأَمَّا الْوَاحِزُ فَيَوْمُ التَّزْوِيَةِ. فَقُلْتُ: إِنَّ مَعَنَا صَبِيًّا مَوْلُودًا، فَكَيْفَ نَصْنَعُ^٦ بِهِ؟ فَقَالَ: «مُرْ أُمَّهُ تَلْقَى حَمِيدَةَ^٧، فَتَسْأَلْهَا: كَيْفَ تَصْنَعُ بِصَبِيِّانِهَا^٨. فَاتَّيَتْهَا فَسَأَلَتْهَا: كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَتْ: إِذَا كَانَ^٩ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ فَأَخْرِمُوا عَنْهُ، وَجَرَّدُوهُ^{١٠} وَغَسَّلُوهُ كَمَا يَجَرِّدُ الْمُحْرِمَ، وَقَفُّوا بِهِ الْمَوَاقِفَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّخْرِ فَارْزُمُوا عَنْهُ، وَاخْلِقُوا عَنْهُ^{١١} رَأْسَهُ، وَمُرِّي الْجَارِيَةَ أَنْ تَطُوفَ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَخْرُجُ إِلَى بَغْضِ الْأَمْصَارِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَمُرُّ بِبَغْضِ الْمَوَاقِفِ: أَلَهُ^{١٢} أَنْ يَتَمَتَّعَ؟ قَالَ: «مَا أَرْعَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ لَوْ فَعَلَ، وَكَانَ الْإِهْلَالُ^{١٣} أَحَبَّ إِلَيَّ».

١. في «ظ، بح، بخ، بس، جد»، والوسائل، ح ١٤٧٥٩: «قال».

٢. في الكافي، ح ٧٧٠٠: «تَنْظُرُ».

٣. في الكافي، ح ٧٧٠٠: «بالحج».

٤. في الكافي، ح ٧٧٠٠: «فلا تدخلن».

٥. في «بح» والكافي، ح ٧٧٠٠: «يوم».

٦. في «بس»: «تصنع». وفي «بخ، بف»: «يصنع».

٧. في «بس»: «جمدة».

٨. في «جد»: «كانت».

٩. التجريد: التعرية من الثياب. والمراد: شبهوه بالحاج وإن لم يكن حاجاً. قال ابن الأثير: «وقيل: يقال: تجرد فلان بالحج، إذا أفرد ولم يقرن». وسيجيء مزيد بيان في الباب الآتي ذيل الحديث الثاني. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٦: «النهاية، ج ١، ص ٢٥٦ (جرّد)».

١٠. في «ى، بث، بح، بخ، والوافي»: «عنه».

١١. في «جن»: «له» بدون الهزمة.

١٢. في «بح» والمرأة: «بالحج». وقال في الوافي: «يعني الإهلال بالحج المفرد». وفي المرأة: «وأما قوله: وكان الإهلال بالحج أحب إليّ، فظاهره كون العدول عن التمتع له أفضل. ويحتمل أن يكون ذلك تقيّة، ولا يبعد أن يكون المراد به أن يذكر الحج في تلبية العمرة؛ ليكون حجة عراقياً، كما مر».

١٣. الكافي، كتاب الحج، باب نادر، ح ٧٧٠٠، من قوله: «فأرسلت إليه أن بعض من معنا» إلى قوله: «والأ وهي محرمة». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٥، ح ١٣٧، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «كلما طفت طوافاً وصليت ركعتين فاعقد بالتلبية». وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، ح ٧٦٨٢.

٧٠٥٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ: ٣٠٢/٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُجَاوِرُ بِمَكَّةَ سَنَةً يَغْمَلُ عَمَلَ
أَهْلِ مَكَّةَ - يَغْنِي يَفْرِدُ الْحَجَّ مَعَ أَهْلِ مَكَّةَ - وَ مَا كَانَ دُونَ السَّنَةِ، فَلَهُ أَنْ
يَتَمَتَّعَ»^١.

٧٠٥٤ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُجَاوِرِ: أَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى
الْحَجِّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَخْرُجُ إِلَى مَهَلٍّ أَرْضِيهِ^٢، فَيَلْبِّي^٣ إِنْ شَاءَ»^٤.

٧٠٥٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ:

١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٣، ح ١٢٣٠٦؛ وص ٤٨٩، ح ١٢٣٨٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٧، ذيل ح ١٤٧٥٩، إلى قوله: «وَأَمَّا الْآخِرُ فَيَوْمُ التَّروِيَةِ»؛ وفيه، ص ٢٨٥، ح ١٤٨١٥، إلى قوله: «كَلَّمَا طُفْتُ طَوَافاً وَصَلَيْتُ رَكَعَتَيْنِ فَاعْقِدْ بِالتَّلْبِيَةِ».

١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥١، ح ١٢٣٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٩، ح ١٤٧٦٢.

٢. في الوافي: «يعني موضع إهلال أهله. والإهلال: رفع الصوت بالتلبية، وينبغي حمله على الذي جاور أقل من المدة المحدودة، أو على ما إذا كان خارجاً من مكة، ثم دخلها، كما يظهر من الخبرين الآتين». والخبران هما الخامس هنا والذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٣، ح ١٠٠.

وفي المرأة: «يدل على أن المجاور يتمتع، وعلى المشهور محمول على ما إذا جاور سنتين، أو على غير حج الإسلام. ويدل على ما هو المشهور من أنه يلزمه أن يخرج إلى الميقات، ولا يكفي أدنى الحل مع الاختيار. والمهل: محل الإهلال، أي رفع الصوت في التلبية، والمراد به الميقات».

٣. في حاشية «بيع»: «فليلبّيه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٩، ح ١٨٨، معلقاً عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٢، ح ١٢٣٠٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٤، ح ١٤٧٥٠؛ وص ٣٣٧، ح ١٤٩٥٧.

٥. في التهذيب: «- بن عيسى».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِحِجَّةٍ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَقَامَ سَنَةً، فَهُوَ مَكِّيٌّ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَرَادَ^٢ أَنْ يَغْتَمِرَ بَعْدَ مَا انْصَرَفَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِمَكَّةَ^٣، وَلَكِنْ يَخْرُجُ إِلَى الْوُقُوفِ، وَكُلَّمَا حَوَّلَ رَجَعَ إِلَى الْوُقُوفِ»^٤.

٧٠٥٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي الْقَاضِي، قَالَ:

«كُنْتُ مُجَاوِرًا بِمَكَّةَ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَيْنَ أُحْرِمُ بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ: «مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنَ الْجَعْرَانَةِ، أَتَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ فَتَوَّعَ: فَتَحَّ الطَّائِفُ، وَفَتَحَ خَيْبَرُ^٥، وَافْتَحَ^٦. فَقُلْتُ: مَتَى أُخْرَجُ؟

قَالَ: «إِنْ كُنْتُ صَرُورَةً^٧، فَإِذَا مَضَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمٌ، وَإِنْ^٨ كُنْتُ قَدْ

١. في «ظ»، بث، بخ، جد، وحاشية «بح» والوافي والتهذيب: «فإن».

٢. في «بف»: «وَأَرَادَ». ٣. في الوسائل: «مَنْ مَكَّة».

٤. في الوافي: «حَوْلَ، أَيِ اتَى عَلَيْهِ حَوْلَ». وهذا لا تساعد اللغة؛ فَإِنَّ «حَوْلَ» يستعمل متعدياً بمعنى نَقَلَ، ولازماً بمعنى تحَوَّلَ وَنَقَلَ. ويقال: حال الشيء وأحال وأحول، إذا أتى عليه حول. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٠؛ المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٨٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٢، ح ١٢٣٩٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٩، ح ١٤٧٦٣. ٦. في البحار: «-فتح».

٧. في حاشية «بث» والوافي: «حنين». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: «فتح خيبر، لعلَّه كان: فتح حنين، فصخف، وعلى ما في الكتاب لعلَّ المراد أَنَّ فتح خيبر وقع بعد الرجوع من الحديبية، وهي قريبة من الجعرانة، أو حكمها حكم الجعرانة في كونها من حدود الحرم».

٨. في «بس»، جد: + «فتح مكة». وفي الوافي: «لعلَّ المراد بالفتح فتح مكة».

٩. في «ي»: «أُنْكَ».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: «إن كنت صرورة، هذا يدلُّ كخبر ابن الحجاج على أنه ينبغي للصرورة أن يحرم من أول ذي الحجة دون غيره، ولعلَّه على المشهور محمول على الفضل والاستحباب».

١١. في الوسائل: «فإذا».

حَجَّجَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ خَمْسٌ^١.

١٠ / ٧٠٥٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُجَاوِزُ بِمَكَّةَ إِذَا دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي رَجَبٍ أَوْ شَعْبَانَ أَوْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا أَشْهُرُ الْحَجِّ^٢، فَإِنْ أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، مَنْ دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ^٣، فَلْيَخْرُجْ إِلَى الْجِعْفَرَانَةِ، فَيُحْرِمَ^٤ مِنْهَا، ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ يَطُوفُ بِالنَّبِيِّ، وَيَصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ^٥ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَقْصُرُ وَيَجِلُّ^٦، ثُمَّ يَغْفِدُ التَّلْبِيَةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ^٧».

١. في المرأة: «ثم اعلم أن هذا الخبر أيضاً يدل على جواز الاكتفاء بالخروج إلى أدنى الحل لإحرام المجاور، وقال بعض المحققين من المتأخرين: العجب من عدم التفات الأصحاب إلى حديث عبد الرحمن بن الحجاج وإلى حديث أبي الفضل سالم الحنط، مع انتفاء المنافي لهما وصحة طريقتهما عند جمهور المتأخرين، وما رأيت من تعرض لهما بوجه سوى الشهيد في الدروس؛ فإنه أشار إلى مضمون الأول فقال بعد التلبية عليه: إنه غير معروف والاحتياط في ذلك مطلوب وليس بمعتبر».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٢٣٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٨، ح ١٤٧٦٠؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٥، إلى قوله: «وفتح خبير والفتح».

٣. في التهذيب: - «في رجب أو شعبان» إلى هنا.

٤. في «بف»: - «أشهر».

٥. في الوافي: «ثم أراد أن يحرم» يعني بعمره أخرى مفردة، وذلك لأن المعتبر بعمره التمتع لا بد له أن يخرج إلى أحد المواقيت البعيدة، كما سبق».

٦. في التهذيب: «فليحرم».

٧. في التهذيب: «وركعتين».

٨. في المرأة: «ويدل أيضاً على جواز الاكتفاء بالخروج إلى أدنى الحل، ولعل الكليبي عليه السلام حمل أخبار الخروج إلى الميقات على الاستحباب، أو حمل تلك الأخبار على الضرورة موافقاً للمشهور. ويدل على أن التمتع يقطع التلبية إذا نظر إلى البيت، وسيأتي الكلام فيه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٩٠، معلقاً عن الكليبي. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٢، ح ١٢٣٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٤، ح ١٤٧٥١.

٥٨ - بَابُ حَجِّ الصَّبِيَّانِ وَالْمَالِيكِ

١ / ٧٠٥٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُنَى الْخَنَاطِ^١، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِإِثْنِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يَلْبَسِي وَيفْرَضَ الْحَجَّ^٢، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَلْبَسِي، لَبَسِي^٣ عَنْهُ، وَيطَافَ بِهِ، وَ يُصَلِّيَ عَنْهُ. قُلْتُ: لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ.

قَالَ: وَيَذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ، وَ يَصُومُ الْكِبَارَ^٤، وَ يَتَّقَى عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى عَلَى الْمُخْرَمِ مِنَ الثِّيَابِ وَالطَّيِّبِ، فَإِنْ قَتَلَ صَنِيداً قَتَلَى أَبِيهِ^٥.

٢ / ٧٠٥٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٦، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَيُّوبَ أَخِي أَدْنَمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مِنْ أَيْنَ يُجَزَّدُ^٧ الصَّبِيَّانُ؟

١ . في التهذيب: - «الخنطاط».

٢ . فرض الحج: أن يعين على نفسه إقامته، أو يوجهه على نفسه بإحرامه. وقال العلامة الفيض: «وفرض الحج، أي يوجهه على نفسه بعقد الإحرام والتلبية، أو الإشعار، أو التقليد». راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٣ (فرض).

٣ . في «بخ» وحاشية «ب» والوافي والتهذيب: «لبس». ٤ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٩: «وقوله عليه السلام: ويصوم الكبار، يحتمل أن يكون المراد بالكبار المميزين من الأطفال أو البالغ، أي يصومون لأنفسهم ويذبحون لأطفالهم، والأول أظهر».

٥ . في «بخ» والوافي والتهذيب: «وإن».

٦ . في المرأة: ذكر الأصحاب لزوم جميع الكفارات على الولي، وهذا الخبر يدل على خصوص كفارة الصيد، و مال إلى التخصيص ببعض المتأخرين».

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٣، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩١، ح ١١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٨، ذيل ح ١٤٨٢١.

٨ . السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ.

٩ . في «ي»، بخ، جن: «تجزد».

فَقَالَ: «كَانَ أَبِي يُجَرِّدُهُمْ^١ مِنْ فُحْ^٢».

٣ / ٧٠٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٤، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: إِنْ مَعِيَ صَبِيَّةٌ صَغَارًا وَأَنَا أَخَافُ عَلَيْهِمُ الْبَزْدَ، فَمِنْ أَيْنَ يُخْرَمُونَ؟^٦

١. التجريد: التعرية من الثياب. والمراد تشبيهمهم بالحاج وإن لم يكونوا حاجاً. وقال ابن الأثير: «وقيل: يقال: تجرد فلان بالحج، إذا أفرد ولم يقرن». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ٢٥٦ (جرد).

وفي المرأة: «قوله^٥: يجردهم، الظاهر أن المراد بالتجريد الإحرام، كما فهمه الأكثر... وقد نصّ الشيخ وغيره على أن الأفضل الإحرام بالصبيان من الميقات، لكن رخص في تأخير الإحرام بهم حتى يصيروا إلى فح، ويدل على أن الأفضل الإحرام بهم من الميقات روايات. وذكر المحقق الشيخ علي أن المراد بالتجريد التجريد من المخيط خاصة، فيكون الإحرام من الميقات كغيرهم، وهو خلاف المشهور».

وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «تجريد الصبيان كناية عن نية الإحرام بهم. وقيل: بل يحرم بهم من الميقات ويلبى عنهم ويجردون لفح؛ لأن لبس المخيط عليهم جائز استثناء من سائر المحرمات، والأول أظهر بقرينة الأحاديث التالية». وراجع أيضاً: جامع المقاصد، ج ٣، ص ١٦٠.

٢. قال ابن الأثير: «فُح: موضع عند مكة. وقيل: واد دفن به عبد الله بن عمر، وهو أيضاً ماء أقطعه النبي ﷺ عظيم بن الحارث المحاربي». وقال الطريحي: «هو بفتح أوله وتشديد ثانيه: بئر قريبة من مكة على نحو فرسخ». وقال العلامة المجلسي نحوه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤١٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٨ (فخخ).

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٤، معلقاً عن أئوب أخي أديم. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢١، بسند آخر. وفيه، ج ٢، ح ١٤٢٢؛ وقرب الإسناد، ص ٢٣٨، ح ٩٣٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر^٧، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٥، ح ١٢٤٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٦، ذيل ح ١٩٥٥؛ وج ١٢، ح ٣٩٨، ذيل ح ١٦٦٥.

٤. الحسن بن علي الراوي عن يونس بن يعقوب، هو الحسن بن علي بن فضال، وليس محمد بن يحيى شيخ الكليني من رواية ابن فضال. بل يروي عنه بالتوسط، والواسطة بينهما في كثير من الأسناد هو أحمد بن محمد [بن عيسى]، بل في ما يروي الحسن بن علي بن فضال عن يونس بن يعقوب، لا يتوسط بين محمد بن يحيى وابن فضال إلا أحمد بن محمد [بن عيسى]. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ج ٤ و ٣١١ و ٤٤٨٧ و ٤٨٨٥ و ٥١٤٩ و ٥٨٢٣ و ٧٠٣٨ و ٧١٢٦ و ٧٤٨٢.

فعليه، الظاهر سقوط الوساطة بين محمد بن يحيى وبين الحسن بن علي، إن لم يكن في السند إرسال.

٥. في «بف»: «يجردون».

قَالَ^١: «أَتَيْتُ بِهِمُ الْعَرْجَ^٢، فَلْيَخْرِمُوا^٣ مِنْهَا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ الْعَرْجَ، وَقَعْتَ فِي تَهَامَةٍ^٤، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ خِفْتَ عَلَيْهِمْ، فَأَتَيْتُ بِهِمُ الْجُحْفَةَ^٥».

٧٠٦١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «انْظُرُوا مَنْ^٦ كَانَ مَعَكُمْ مِنَ الصَّبْيَانِ، فَقَدِّمُوهُ^٧ إِلَى الْجُحْفَةِ أَوْ إِلَى^٨ بَطْنِ مَرْ^٩، وَيُضَنَّعُ بِهِمْ مَا يُضَنَّعُ بِالْمُحْرِمِ، وَيُطَافُ بِهِمْ^{١٠}، وَيُزْمَى عَنْهُمْ، وَمَنْ لَا يَجِدُ مِنْهُمْ هَذِيأً، فَلْيَضْمَعْ عَنْهُ وَلِيَّهُ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَضَعُ^{١١} السَّكِينِ فِي يَدِ الصَّبِيِّ^{١٢}، ثُمَّ يَقْبِضُ عَلَى يَدَيْهِ الرَّجُلُ^{١٣}، فَيَذْبُحُ^{١٤}».

١. في «ظ»، بخ، «بف» والوافي: «فقال».

٢. قال الجوهري: «العرج: منزل بطريق مكة». وقال ابن الأثير: «هو - بفتح العين وسكون الراء -: قرية جامعة من عمل النُزْع، على أيام من المدينة». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٩؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٤ (عرج).

٣. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، «بف» جده، والوافي: «وفي «بس» جن» والمطبوع: «فيحرموا».

٤. في الوسائل: «+ بهم». وفي الوافي: «قوله: فَإِنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ، اعتذار عن عدم تعيين منزل آخر يكون أقرب إلى مكة من العرج».

٥. قال الخليل: «تهامة: اسم مكة، والنازل فيه: مَثْنُهُم». وقال الجوهري: «تهامة: بلد». وقال ابن الأثير: «قيل: تهامة ما بين ذات عرق إلى مرحلتين من وراء مكة، وما وراء ذلك من المغرب فهو غَوْر». وقال الفيومي: «هي أرض أولها ذات عرق من قبل نجد إلى مكة وما وراءها بمرحلتين أو أكثر، ثم تتصل بالغَوْر وتأخذ إلى البحر ويقال: إِنَّ تهامة تتصل بأرض اليمن، وإنَّ مكة من تهامة اليمن». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٢٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٠١؛ المصباح المنير، ص ٧٧ (تهم).

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٥، معلقاً عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٢٤٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٩، ح ١٤٨٣٣.

٧. في «ظ»، بث، جده: «فقدّموهم». وفي «بف»: «فقدّموا».

٨. في «ي»: «وإلى».

٩. قال ابن منظور: «مَرَانٌ وَمَرٌّ ظهران ويَطْنُ مَرٌّ: مواضع بالحجاز ... وبطن مَرٌّ: موضع، وهو من مكة - شرفها الله تعالى - على نحو مرحلة. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٧٠ (مور). وللزيد راجع ذيل ح ٧٠٤٨.

١٠. في التهذيب، ح ٤٢٣: «+ ويسعى بهم». ١١. في الكافي، ح ٧٨٨٢: «يجعل».

١٢. في المرأة: «وضع السكين في يد الصبي على المشهور محمول على الاستحباب».

١٣. في الكافي، ح ٧٨٨٢: «ثم يقبض الرجل على يد الصبي».

١٤. الكافي، كتاب الحج، باب الذبْح، ح ٧٨٨٢، من قوله: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٠.

٧٠٦٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ

يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ^١ وَلَا عُمرَةٌ حَتَّى يَنْتَقِ^٢».

٧٠٦٣ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ غُلَمَانٍ لَنَا دَخَلُوا مَعَنَا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، وَخَرَجُوا مَعَنَا إِلَى

غَزَاةٍ بِغَيْرِ إِحْزَامٍ؟

ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٦، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٣، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «فليصم عنه وليه». التهذيب، ج ٥، ص ٤١٠، ح ١٤٢٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٢، ح ٣١٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين هذه الفقرة: «ومن لا يجد منهم هدياً فليصم عنه وليه» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب طواف المريض ومن يطاف به محمولاً من غير علة، ح ٧٥٧٩؛ وباب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راكباً، ح ٧٨٢٧؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٣؛ و ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥، و التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٤. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٢٤٠٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٦، ح ١٨٦٦١، تمام الرواية: «ومن لا يجد منهم هدياً فليصم عنه وليه»؛ وفيه، ص ١٥١، ح ١٨٨٤٤ و ١٨٨٤٧، من قوله: «وكان علي بن الحسين عليه السلام».

١. في «ظ»: «حجة».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٦، معلقاً عن الكليني. قرب الاستاد، ص ٣١٣، ذيل ح ١٢١٨، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، الكافي، كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة، ح ٦٩١٧، بسنده عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ذيل ح ٢٨٨٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن الفضل بن يونس. التهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٥، بسند آخر، وتتمام الرواية فيه: «ليس على المملوك حج ولا جهاد ولا يسافر إلا بإذن مالكه». وفيه، ص ٤٨٢، ذيل ح ١٧١٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٥، ح ١١٩٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨، ح ١٤٢٠٣.

٣. في الوسائل، ح ١٨٦٥٩: «الحسن». ولم نجد رواية صفوان المراد به صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار في موضع.

٤. في «بف» وحاشية «بث» والوافي: «وأبى الحسن».

٥. في الوافي: «-معناه».

قَالَ: «قُلْ لَهُمْ يَغْتَسِلُونَ، ثُمَّ يُحْرَمُونَ، وَاذْبَحُوا عَنْهُمْ كَمَا تَذْبَحُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ»^١.

٧ / ٧٠٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «كُلُّ مَا أَصَابَ الْعَبْدُ^٣ وَهُوَ مُخْرِمٌ فِي إِخْرَامِهِ، فَهُوَ عَلَى

السَّيِّدِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْإِخْرَامِ»^٤.

٨ / ٧٠٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^٥:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ غُلَامٍ لَنَا خَرَجَتْ بِهِ^٦ مَعِيَ، وَآمَرْتُهُ^٧، فَتَمَتَّعَ

وَأَهْلٌ^٨ بِالْحَجِّ^٩ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَلَمْ^{١٠} أَذْبَحْ عَنْهُ: أَلَهُ^{١١} أَنْ يَصُومَ بَعْدَ التَّغْرِ وَقَدْ^{١٢} ذَهَبَتْ

الْأَيَّامُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟

فَقَالَ^{١٣}: «أَلَا كُنْتَ آمَرْتُهُ أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ؟».

١. الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٥، ح ١٣٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٧، ح ١٤٨١٨؛ وج ١٤، ص ٨٥، ح ١٨٦٥٩.

٢. في الاستبصار: «المملوك».

٣. في الاستبصار: «الصيد».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٢، ح ١٣٣٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤١، بسندهما عن حمَّاد. الفقيه، ج ٢،

ص ٤٣٠، ح ٢٨٨٦، معلقاً عن حريز. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٠، ح ١١٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٤، ذيل

ح ١٧٣٤٦.

٥. في التهذيب: - «عن أبي حمزة». وفي الاستبصار: - «عن علي بن أبي حمزة»، لكن المذكور في بعض نسخه:

«عن علي»، كما في التهذيب.

٦. في الوافي: «وأخرجته».

٧. في «ينح، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فأمرته».

٨. في الوافي: «ثم أهل».

٩. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛

التهذيب، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل).

١٠. في «جن»: «فلم».

١١. في الوافي: «أفله».

١٢. في الوافي: «فقال».

١٣. في الوافي والتهذيب: - «فقال».

قُلْتُ: طَلَبْتُ الْخَيْرَ. فَقَالَ^١: «كَمَا^٢ طَلَبْتُ الْخَيْرَ^٣، فَادْبِغْ^٤ شَاةً سَمِينَةً، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَجِيرِ^٥».

٣٠٥/٤ ٩/٧٠٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَضْحَيَ عَنْهُمْ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَغْطَاهُمْ دَرَاهِمَ، فَبَغَضَهُمْ ضَحَى، وَبَغَضَهُمْ أَمْسَكَ الدَّرَاهِمَ وَصَامَ.

قَالَ: «قَدْ أَجْزَأَ عَنْهُمْ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا، قَالَ^٨: «وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ وَصَامُوا^٩، كَانَ قَدْ أَجْزَأَ عَنْهُمْ»^{١٠}».

١. في الوافي: - «فقال».

٢. في حاشية «ب»: «لو».

٣. في الوافي: + «فاذهب».

٤. في الوافي: + «عنه». وفي المرأة: قوله ﷺ: فاذبغ، محمول على الاستحباب؛ إذ على المشهور لا يخرج وقت الصوم إلا بخروج ذي الحجة، فكان يمكنه أن يأمر بالصوم قبل ذلك. ويمكن حمله على التقية؛ لأنه حكى في التذكرة عن بعض العامة قولاً بخروج وقت صوم الثلاثة الأيام بمضي يوم عرفة.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٠١، ح ٦٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٩٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٣، ح ١٣٨٥٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٤، ذيل ح ١٨٦٥٦.

٦. يجوز فيه التفعيل والإفعال.

٧. في «ب»: - «قد».

٨. في «بف» والوافي: - «قال».

٩. في الوسائل والفقهاء: «فصاموا».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٧، معلقاً عن سماعة. الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٥، ح ١٣٨٥٠؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٦، ح ١٨٦٦٠.

٥٩- بَابُ الرَّجُلِ يَمُوتُ صُرُورَةً أَوْ يُوصِي بِالْحَجِّ

٧٠٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَوَفَّى وَأَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، قَالَ : «إِنْ كَانَ صُرُورَةً،
فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الذَّيْنِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ، فَمِنْ ثَلَاثِهِ. وَمَنْ مَاتَ
وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتْرُكْ إِلَّا قَدْرَ نَفَقَةِ الْحُمُولَةِ^٢ وَلَهُ وَرَثَةٌ، فَهُمْ أَحَقُّ بِمَا
تَرَكَ^٣، فَإِنْ شَاؤُوا أَكَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا حَجَّوْا عَنْهُ»^٤.

٧٠٦٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَ :

١ . الصرورة: الذي لم يحج قط؛ يقال: رجل صرورة، وامرأة صرورة. قال الفتيومي: «هذه الكلمة من النوادر التي
وصف بها المذكر والمؤنث». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢؛ المصباح المنير، ص ٣٣٨ (صرر).
٢ . قال الجوهري: «الْحُمُولَةُ - بالفتح -: الإبل التي تُحْمَلُ، وكذلك كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره،
سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. وَقَوْلُ تَدْخُلُهُ الْهَاءُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولَ بِهِ». وفي الوافي: «الحمولة،
بالضم: الأحمال، وبالفتح: الإبل، ومعنى نفقة الأحمال نفقة تحصيلها وإيصالها». الصلاح، ج ٤،
ص ١٦٧٨ (حمل).

٣ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢١٣: «قوله: فهم أحق بما ترك؛ لأنه لم يخلف ما بقي بأجرة الحج».

٤ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وأحجوا».

٥ . الكافي، كتاب الوصايا، باب من أوصى بعتق أو صدقة أو حج، ح ١٣١٥٦، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه و
محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، من دون الإسناد إلى
أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٥٤٩٩، معلقاً عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤،
ح ١٤٠٩؛ وج ٩، ص ٢٢٨، ح ٨٩٥، بسندهما عن معاوية بن عمار، وفي كلها إلى قوله: «وإن كان قد حج فمن
ثلثه». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤١٢؛ وج ٩، ص ٢٢٨، ح ٨٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٨،
ح ١١٢٧، بسند آخر عن معاوية بن عمار. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٤١، ح ٢٩١٧، بسند آخر، وفي الأربعة
الأخيرة من قوله: «ومن مات ولم يحج». وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٩، ح ٨٩٨؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٤١،
ح ٢٩١٨، بسند آخر. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٧، ح ٨٩١، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. فقه
الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «وإن كان قد حج فمن ثلثه» وفي كل المصادر مع اختلاف
يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٧، ح ١١٩٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٧، ح ١٤٢٥٨.

٦ . أحمد بن محمد في مشايخ العدة مشترك بين أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن محمد بن عيسى،

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةِ يَحُجُّ عَنِ الْمَيْتِ ؟
 قَالَ : «نَعَمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ
 نَفْسِهِ ، فَلَيْسَ يُجْزِي عَنْهُ^٢ حَتَّى يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ ، وَهِيَ تُجْزِي عَنِ الْمَيْتِ^٣ إِنْ كَانَ
 لِلصَّرُورَةِ مَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ^٤ .»

٣٠٦/٤ ٧٠٦٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

« وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَالْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ كِتَابَ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ - كَمَا فِي
 رِجَالِ النَّجَاشِيِّ ، ص ١٧٨ ، الرِّقْمُ ٤٦٩ ؛ وَالْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ ، ص ٢١٧ ، الرِّقْمُ ٣٢٠ - وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ
 مُحَمَّدٍ [بْنِ عِيسَى] وَسَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ فِي الْأَسْتَدِ ، هُوَ [أَبَا الْحَسَنِ] بْنُ مَجُوبٍ - كَمَا فِي الْكَافِي ، ح ١٦٦٦ وَ
 ٣٧٥٤ - أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ - كَمَا فِي التَّهْذِيبِ ، ج ٥ ، ص ٤٣٠ ، ح ١٤٩٢ - فَعَلَيْهِ لَا يَخْلُو السُّنْدُ مِنْ خِلْفٍ مُرَدِّدٍ
 بَيْنَ السَّقَطِ وَالْإِسْرَالِ .»

هذا ، وَلَمْ نَجِدْ رِوَايَةَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ أَوْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ مُبَاشَرَةً فِي
 مَوْضِعٍ .

١ . فِي «جَن» : «مَال» .

٢ . فِي الْوَاقِفِي : «لَعَلَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : فَلَيْسَ يُجْزِي عَنْهُ : لَيْسَ يُجْزِي عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ أَجْزَأَ عَنِ الْمَيْتِ ؛ يَعْنِي إِنْ حُجَّ
 الصَّرُورَةُ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ عَنْ الْمَيْتِ يُجْزِي عَنِ الْمَيْتِ ، سَوَاءَ كَانَ لَهُ مَالٌ أَمْ لَا ، وَلَا يُجْزِي عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ
 مَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَحَيْثُ يُجْزِي عَنْهُمَا ، أَيْ يُؤْجِرَانِ فِيهِ ، فَلَا يَنْفَايَ هَذَا وَجُوبُ الْحُجِّ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ ، كَمَا
 مَضَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي خَبَرِ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ .»

٣ . قَالَ الْمُحَقِّقُ الشَّعْرَانِيُّ فِي هَامِشِ الْوَاقِفِي : «قَوْلُهُ : هِيَ تُجْزِي عَنِ الْمَيْتِ ، يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الْعِبَادَةِ الصَّادِرَةِ عَنْ
 الْمَكْتَلِفِ وَإِنْ تَرَكَ وَاجِبًا فُورِيًّا . وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى : الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي التَّهْيِ عَنْ ضَدِّهِ ، وَتَرْتَبُ الْأَمْرُ عَلَى
 الْعَصْيَانِ مُمْكِنٌ .»
 ٤ . فِي «بَيْخ» : «بَف» : «إِذَا» .

٥ . فِي الْمَرَاة : «قَوْلُهُ عليه السلام : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ ذَا مَالٍ يُمْكِنُ الْحُجُّ لِنَفْسِهِ لَوْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ كَانَ
 مُجْزَأًا عَنْهُ وَإِنْ كَانَ أَتَمًّا . وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : هِيَ ، رَاجِعًا إِلَى أَوَّلِ الْخَبَرِ ، أَيْ الْحُجِّ
 مَعَ عَدَمِ اسْتَطَاعَةِ النَّائِبِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالصَّرُورَةِ الْمَيْتِ .»

٦ . التَّهْذِيبُ ، ج ٥ ، ص ٤١٠ ، ح ١٤٢٧ ؛ وَالِاسْتِبْصَارُ ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ، ح ١١٣١ ، مُعَلَّقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ . الْفَقِيه ، ج ٢ ،
 ص ٤٢٤ ، ح ٢٨٧٢ ، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . الْوَاقِفِي ، ج ١٢ ، ص ٣١١ ، ح ١١٩٩٧ ؛ الْوَسَائِلُ ، ج ١١ ،
 ص ١٧٢ ، ح ١٤٥٥١ .

٧ . فِي الْاسْتِبْصَارِ : - «عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ» . وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ ؛ فَقَدْ رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ وَالِدُ عَلِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ صَرُورَةٌ مَاتَ وَلَمْ يَخُجْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَلَهُ مَالٌ، قَالَ: يَخُجُّ عَنْهُ صَرُورَةٌ لَا مَالَ لَهُ.^١

٧٠٧٠ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ، وَ يُوصِي بِحَجَّةٍ^٢، فَيُعْطَى رَجُلٌ^٣ دَرَاهِمَ يَخُجُّ بِهَا عَنْهُ، فَيَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَخُجَّ، ثُمَّ أُعْطِيَ الدَّرَاهِمَ غَيْرُهُ؟

قَالَ^٥: إِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهَ، فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْأَوَّلِ^٦.

قُلْتُ: فَإِنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ يُفْسِدُ عَلَيْهِ حَجَّهُ^٧ حَتَّى يَصِيرَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ:

عمير عن معاوية بن عمار في كثير من الأسناد جداً، ولم يثبت روايته عن معاوية بن عمار مباشرة، بل طبقتهما تأبى عن ذلك. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣٠٩.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١١، ح ١٤٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ١١٣٢، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ١٥، ح ٤٢، بسنده عن معاوية بن عمار. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أن من لم يطق الحج يبذنه جهاز غيره، ح ٦٩٤٧؛ والفتحية، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٤؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٣٩؛ و ص ٤٠٣، ضمن ح ١٤٠٥، بسند آخر. وفي الكافي، نفس الباب، ح ٦٩٤٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٦٠٠، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ص ٤١١ والاستبصار - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٤، ح ١١٩٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٢، ح ١٤٥٥٢.

٢. في «ب» والوافي والوسائل والتهذيب: «فيوصي».

٣. في التهذيب: «بحجته».

٤. في «بح» وحاشية «ب»: «رجل».

٥. في الوسائل: «فقال».

٦. في المرأة: «لا خلاف في إجزائه إن مات النائب بعد الإحرام ودخول الحرم، واكتفى الشيخ في الخلاف وابن إدريس في الإجزاء بموته بعد الإحرام ولم يعتبروا دخول الحرم، واختلف في أنه هل يستفاد مع الإجزاء ما بقي من الأجرة أم لا؟ والأشهر العدم. وهذا الخبر يدل على الإجزاء مطلقاً، ولم ينقل القول به من أحد». راجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٠، المسألة ٢٤٤ و ٢٤٥؛ السرائر، ج ١، ص ٦٥.

٧. في التهذيب: «حجته».

أُيْجَزِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ ١ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: لِأَنَّ الْأَجِيرَ ٢ ضَامِنٌ لِلْحَجَّ ٣ قَالَ: «نَعَمْ».

٥٠ / ٧٠٧١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٤ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَا يَحْتَجُّهُ، فَحَدَّثَ بِالرَّجُلِ حَدَّثًا، فَقَالَ:

«إِنْ كَانَ خَرَجَ فَأَصَابَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَقَدْ أَجَزَأْتُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَلَا» ٦.

٦٠ / ٧٠٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُؤَيْدِ

الْقَلَاءِ، عَنْ أَيُّوبَ ٧، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ ٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٩، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالًا، فَهَلَكَ ٩ وَ لَيْسَ لَوْلِيهِ

شَيْءٌ، وَ لَمْ يَحْجِ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ؟

١. في «بخ، جد»: «الأولى». ٢. في «ى، بخ، بف، جد»: «الأخير».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٧، ح ١٤٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٠، ح ١٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٥، ح ١٤٥٨١.

٤. في «جد»: «فإن».

٥. في التهذيب: «إنَّ الوجه في هذا الخبر أيضاً - يعني كسابقه - أن يكون يحدث به الحدث بعد دخوله الحرم، وليس في الخبر صريح أنه قبل الدخول أو بعده».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦١، ح ١٦٠٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٠، ح ١٢٠٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٦، ح ١٤٥٨٣.

٧. الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٣٠، قال: «روى سويد القلاء عن أيوب بن حمر عن بريد العجلي...». وطريقه إلى سويد القلاء ينتهي إلى علي بن النعمان، كما في الفقيه، ج ٤، ص ٥٠٩. وقد روى علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أيوب [بن الحر] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨٩.

فعليه، ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٨ من نقل الخبر عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أيوب بن حمر عن بريد العجلي، الظاهر أنَّ «أيوب عن حمر» فيه مصحف من «أيوب بن حمر».

٨. في «ظ، بخ، بف، جد، وحاشية «بخ، جن»: «العجلي».

٩. في الوسائل: «وهلك».

قَالَ: «حُجَّ عَنْهُ، وَ مَا فَضَّلَ فَأَعْطَاهُمْ»^١.

٦٠- بَابُ الْمَرْأَةِ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ

٧٠٧٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوطٍ، عَنْ ابْنِ

رِثَابٍ، عَنْ مُصَادِفٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ^٢، فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ قَدْ

حَجَّتْ، وَ كَانَتْ^٣ مُسْلِمَةً فَمِيقَةً^٤، فَرُبَّ امْرَأَةٍ أَفْقَهُ مِنْ رَجُلٍ^٥».

٧٠٧٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: ٣٠٧/٤

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَ الْمَرْأَةُ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ؟

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أيوب، عن حريز، عن بريد العجلي. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٣٠، معلقاً عن سويد القلاء، عن أيوب بن حرز، عن بريد العجلي. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٥٩٨، معلقاً عن بريد، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٧، ح ١١٩٩٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٣، ح ١٤٥٧٩.

٢. «الصَّرُورَةُ»: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٣. في «جده»: «فكانت».

٤. في مرأة العقول، ج ١٧، ص ٢١٦: «فيه دلالة على المنع من نيابة المرأة الصرورة، وقد أجمع الأصحاب على جواز نيابة الصرورة إذا كان ذكراً ولم يجب عليه الحج، والمشهور في المرأة أيضاً ذلك... ولعل التقييد في هذا الخبر محمول على الفضل والاستحباب، أو على أنها حجت لنفسها حجة الإسلام مع وجوبها عليها».

٥. في الوافي: «الرجل».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٢، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن مصادف، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١٤٣٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٣، بسند آخر هكذا: «ولا تحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٢، ح ١١٩٩٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٧، ح ١٤٥٦٣.

٧. في التهذيب: - «عن أبيه». وهو سهو واضح. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٤٥٩٠.

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٢.

٧٠٧٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا مَاتَ أَخُوهَا، فَأَوْصَى بِحَبَّةٍ^٣ وَقَدْ حَبَّتِ الْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: إِنْ صَلَحَ حَبَّجْتُ أُنَا عَنْ أَخِي، وَكُنْتُ أَنَا أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْ أَخِيهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ فَلْتَحُجَّ^٤ مِنْ مَالِهَا؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجْرِهَا»^٥.

٧٠٧٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنْتِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «تَحُجُّ الْمَرْأَةُ عَنْ أَخِيهَا وَ عَنْ أُخْتِهَا» وَقَالَ: «تَحُجُّ الْمَرْأَةُ عَنْ ابْنَيْهَا»^٦.

١. في الوافي: «ينبغي حمله على ما إذا كانت المرأة قد حجت وكانت فقيهة، كما في الخبر السابق والأخبار الآتية، وكذا كل خبر أطلق فيه جواز حج المرأة عن غيرها - كما فعله في التهذيبين - ولا سيما إذا حجت عن الرجل، وقد ورد النص على الشرط الأول في خبر الشحام الآتي». وخبر الشحام هو الذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١٤٣٩.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٦، ذيل ح ٢٨٧٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٢، ح ١٢٠٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٦، ح ١٤٥٦١. ٣. في «جن»: «بحج».

٤. في الوسائل: «إِنْ كَانَ يَصْلَحُ» بدل «إِنْ صَلَحَ». ٥. في «بخ» والوافي: «وكننت».

٦. في «بس»: «- وأنا».

٧. في الوافي: «يعني فلتحج عن أخيها من مالها تبرعاً، أو المراد فلتحج لنفسها من مالها وتستأجر لأخيها». وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: فلتحج، أي للميت ولا يأخذ من مال الميت شيئاً فيكون ثوابها أعظم، أو يحج من مالها لنفسها ندباً، ويحج آخر عن الميت، فيكون أعظم لأجرها؛ لأنها صارت سبباً لحج غيرها أيضاً. ولعل الأول أظهر».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٦، ح ١٤٥٦٠.

٩. في «ي»، جد، والتهذيب والاستبصار: «أبيها».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٠، معلقاً عن الحسين بن

٦١ - بَابُ مَنْ يُعْطَى حَجَّةٌ مُفْرَدَةً فَيَسْتَمِعُ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُشْتَرِطُ

٧٠٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا ذَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا عَنْهُ حَجَّةٌ مُفْرَدَةً: أَيْ جُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا خَالَفَهُ إِلَى الْفَضْلِ^١».

٧٠٧٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا حَجَّةً يَحُجُّ بِهَا عَنْهُ مِنَ الْكُوفَةِ، فَحَجَّ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرَةِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، إِذَا قَضَى جَمِيعَ مَنَاسِكَهِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ».

١. سعيد الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٧، ذيل ح ١٤٥٦٤.

٢. قال بعضهم الشيخ وهو خلاف المشهور، ورده المحقق بقوله: «إِنَّ الإِجَارَةَ تَنَاوَلَتْ حَجًّا مَعِينًا، فَلَا يَكُونُ مَتَنَاوَلَةً لغيره، وما ذكره من الرواية - وهي هذه الرواية - محمول على حج مندوب، والمقصود به الأجر فيعرف الإِذْنُ من قصد المستأجر ويكون ذلك كالمنطوق به». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ذيل الحديث ١٤٤٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٧٦٩. وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢١٧.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٥، ح ٢٨٧٤، معلقاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٥، بسندهما عن ابن محبوب. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٤٦. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٢، ذيل ح ١٤٥٧٧.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٦٢- بَابُ مَنْ يُوصِي بِحَجَّةٍ فَيَحْجُّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ مَوْضِعِهِ

أَوْ يُوصِي بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فِي الْحَجِّ

٣٠٨/٤

١ / ٧٠٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَدَمَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ أَوْصَى بِحَجَّةٍ: أَيْ جَوَزَ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ؟

فَقَالَ^١: «مَا كَانَ^٢ دُونَ الْمِيقَاتِ^٣، فَلَا بَأْسَ^٤».

٢ / ٧٠٨٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجَّةٍ، فَلَمْ تَكْفِهِ^٥ مِنَ الْكُوفَةِ: «إِنَّهَا تَجْزِي حَجَّتَهُ^٦ مِنْ دُونَ الْوَقْتِ^٧».

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن حريز بن عبد الله،

عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٢٠١٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨١، ذيل ح ١٤٥٧٦.

١. في الوسائل: «وأما». ٢. في الوافي: «ومن».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢١٩؛ قوله عليه السلام: «ما كان دون الميقات، يدل على أنه لا يجب الاستيجار من بلد الموت، والمشهور بين الأصحاب وجوب الاستيجار من أقرب المواقيت».

٤. المقنعة، ص ٤٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧٢؛

الوسائل، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٤٥٤١. ٥. في «بث، بف، جد» الوافي: «فلم يكنه».

٦. في الوسائل: «-إنها».

٧. في «بغ، بف» وحاشية «بث»: «عنه». وفي الوافي: «-حجته».

٨. في الوافي: «الميقات». وفي المرأة: قوله عليه السلام: «من دون الوقت، ظاهره أنه يلزم الاستيجار قبل الميقات ولو بقليل، ولم يقل به أحد إلا أن يحمل «دون» بمعنى عند، أو يحمل القيد على الاستحباب، أو على ما إذا لم يبلغ ماله أن يستأجر من البلد، وبالجمله توفيقه مع أحد القولين لا يخلو من تكلف». والقولان أحدهما المشهور،

٣ / ٧٠٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا^٢ عَنِ الرَّجُلِ^٣ يَمُوتُ، فَيُوصِي بِالْحَجِّ: مِنْ أَيْنَ يَحُجُّ عَنْهُ؟

قَالَ: «عَلَى قَدْرِ مَالِهِ، إِنْ وَسِعَهُ مَالُهُ فَمِنْ مَنْزِلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسَعُهُ مَالُهُ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَمِنْ الْكُوفَةِ، فَإِنْ^٤ لَمْ يَسَعُهُ^٥ مِنَ الْكُوفَةِ، فَمِنْ الْمَدِينَةِ^٦».

٤ / ٧٠٨٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ:

وهو وجوب الاستيجار من أقرب المواقيت، والثاني قول ابن إدريس وجماعة، وهو وجوب الاستيجار من بلده إن خلف سعة، ومن الميقات إن قصرت التركة.

وقال المحقق الشيرازي في هامش الوافي: «المستفاد من مجموع هذه الأحاديث أَنَّ الطريق في الحج من هذا البلد أو ذلك البلد يمكن أن يكون متعلقاً لغرض الشارع؛ لَأَنَّ حضور جماعة من كلِّ بلد من أصقاع العالم في الموسم مطلوب له، فإذا حضر رجل في الموسم وكان سفره إليه من الكوفة حصل به فائدة لا تنفزع عليه لو كان سفره إليه من المدينة أو من الميقات، ولذلك لا يكتفى في قضاء حجة الإسلام عن الميَّت أو الحيِّ العاجز بالحجِّ الميقاتي، ويحتسب الحجُّ البلدي من أصل التركة، وإن قلنا بإجزاء الحجِّ الميقاتي».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يأخذ الحجة فلا تكفيه...، ح ٧٠٨٦، بسند عن أبان، عن عمر بن يزيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٨، ح ١٤٥٤٣.

١. وردت رواية ابن أبي نصر عن محمد بن عبدالله [القمي] عن أبي الحسن الرضا ع في بعض الأسناد. والظاهر أَنَّ المراد من محمد بن عبدالله هذا، هو محمد بن عبدالله الأشعري القمي المذكور في أصحاب أبي الحسن الرضا ع. فعليه، ما ورد في المرأة من قوله: «توسطه - أي محمد بن عبدالله - بين أبي نصر وبينه ع غير معهود، لا يخلو من بعد. لاحظ: الكافي، ح ١٨١١ و ١٩٧٦ و ٣٩٩٩ و ٧٠٨١ و ٧١٠٠ و ٧٥٠٤ و ٨٢٢٥ و ٩٢٥٣.

٢. في حاشية «ب»: - «الرضا».

٣. في الوافي: «رجل».

٤. في الوسائل: - «من منزله».

٥. في «بج، بف» والوافي: «وإن».

٦. في الوافي: + «ماله».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٤٥٤٠.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَنْلُجْ جَمِيعَ مَا تَرَكَ^٢ إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا، قَالَ: «يَحْجَّ عَنْهُ مِنْ بَغْضِ الْأَوْقَاتِ^٣ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام مِنْ قُرْبٍ»^٥.

٥ / ٧٠٨٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ - أَوْ^٦ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ - عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:

عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى^٧ بِعَشْرِينَ دِرْهَمًا^٨ فِي حَجَّةٍ، قَالَ: «يَحْجَّ بِهَا^٩ رَجُلٌ مِنْ مَوْضِعٍ بَلَّغَهُ^{١٠}»^{١١}.

١. في «جن»: «وَأَنْ تَحْجَّ».

٢. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: فلم يبلغ جميع ما ترك، يدل على أن الأصل الذي كان مرتكزاً في ذهن الرواة هو الحج من البلد حتى أنه إذا قصر عنه تحجر في التكليف ولم يذهب ذهنه إلى الحج الميقاتي حتى سأل الإمام عليه السلام وبثبه عليه، وهكذا جميع ما ورد في استنابة الحج ينصرف الذهن منه إلى الحج من البلد، والحج الميقاتي إن جُوزَناه فهو رخصة، وإلا فالحج البلدي هو الدين الثابت الذي يحتسب على الصغير والغيب».

٣. في حاشية «بف» والتهديب، ج ٥ والاستبصار: «المواقيت».

٤. في «ي»، بث، بح، بخ، جن، والتهديب، ج ٩ والاستبصار وقرب الإسناد: «وَقَّتْ». وفي النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقت): «التوقيت والتأقيت: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة، يقال: وَقَّتَ الشيء يوقته، وَوَقَّتَهُ يَقْتُهُ: إذا بَيَّنَّ حُدَّهُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُطْلِقَ عَلَى الْمَكَانِ، فَقِيلَ لِلْمَوْضِعِ: مِيقَاتٌ، وَهُوَ مِفْعَالٌ مِنْهُ، وَأَصْلُهُ: مِوَقَاتٌ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِكِسْرَةِ الْعِمَامِ».

٥. قرب الإسناد، ص ١٦٦، ح ٦٠٦، عن أحمد و عبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهديب، ج ٥، ص ٤٠٥، ح ١٤١١؛ وج ٩، ص ٢٢٧، ح ٨٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١١٢٨، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨٢. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٩، ح ١١٩٩٦؛ وج ٢٤، ص ١٢٤، ح ٢٣٧٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٦، ذيل ح ١٤٥٣٨.

٦. مفاد العطف هو التردد في أن سهل بن زياد يروي عن محمد بن سنان مباشرة أو بتوسط رجل.

٧. في «بس»: «يُوصِي».

٨. في حاشية «بث» والتهديب ج ٩: «+ عَنْهُ».

٩. في «ظ»، ي، بث، بح، جد: «يبلغه». وفي «بف»: «تبلغه». وفي الوافي والفقيه والتهديب: «حيث يبلغه» بدل «موضع بلغه».

١١. التهديب، ج ٥، ص ٤٩٣، ذيل ح ١٧٧٠، بسنده عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن سعيد، عن

3.9/ε

٧٠٨٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:
أَمَرْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ رَجُلٍ حَبَّةً، فَلَا تَكْفِيهِ^٢؛
أَلَمْ أَنْ يَأْخُذْ مِنْ رَجُلٍ أُخْرَى وَتَسْبَعُ^٣ بِهَا؟ وَ يُجْزَى^٤ عَنْهُمَا جَمِيعاً أَوْ يُشْرِكُهُمَا^٥
جَمِيعاً إِنْ لَمْ تَكْفِهِ^٦ إِحْدَاهُمَا^٧؟
فَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ^٨ خَالِصَةً لِوَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَتْ لَا تَكْفِيهِ^٩ فَلَا
يَأْخُذْهَا^{١٠}»^{١١}.

٧٠٨٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ جَعْفَرِ
الْأَخْوَلِ^{١٢}، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

١٠. أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ج ٩، ص ٢٢٩، ح ٨٩٧، بسنده عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٢٩٢٧، بسند آخر. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٤، ح ٢٣٧٧٠: الوسائل، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٥٥٤٢.
١. في «بث، بيع» والفقيه: «الرجل».
 ٢. في «ى» والوافي: «فلا يكتفيه».
 ٣. في «بيع، بف» والوافي والفقيه: «فيشع».
 ٤. في «بيع، جن»: «وتجزئ».
 ٥. في «بيع»: «ويشركهما». وفي الفقيه: «أو يتركهما».
 ٦. في «ظ، بث، بس، بف» والوافي: «لم يكتفه».
 ٧. في «ظ، بيع»: «أحدهما».
 ٨. في «ى، بث، بيع، جد»: «أن يكون».
 ٩. في «بيع، بف»: «لا يكتفيه».
 ١٠. في «ى، بث، بيع، جد، جن»: «فلا يأخذه». وفي «بف»: «فلا يأخذ».
 ١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٢٩٢٦، بسنده عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٩، ح ١٢٠١٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩١، ذيل ح ١٤٥٩٧.
 ١٢. في «ى»: «أبي جعفر الأحول». وهو سهو؛ فإن أبا جعفر الأحول هو محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطاق، وروى هو عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وطبقته لا تلائم الرواية عن عثمان بن عيسى.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَبَّةَ، فَيَذْفَعُهَا إِلَى غَيْرِهِ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

٣ / ٧٠٨٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانَ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَوْصِيَ بِحَبَّةٍ فَلَمْ تَكْفِهِ؟
قَالَ: «فَيَقْدِّمُهَا حَتَّى يَحْجَّ دُونَ الْوَقْتِ»^٦.

راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٥، الرقم ٨٨٦.

والظاهر أَنَّ جعفرًا الأحمول هذا، هو جعفر بن محمد بن يونس الأحمول. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٠،
الرقم ٣٠٧.

١. هكذا في «بخ، جر». وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، بف، جد، جن» والمطبوع والوافي: «الرضا».

والظاهر أَنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد رواية عثمان بن عيسى عن الرضا عليه السلام في غير هذا الخبر، وقد عُدَّه
النجاشي والبرقي من رواية أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، دون الرضا عليه السلام. وظاهر ما ورد في ترجمته من أَنَّهُ
تاب عن القول بالوقف فترك منزله بالكوفة وأقام بالحائر حتى مات، عدم روايته عن الرضا عليه السلام. راجع: رجال
النجاشي، ص ٣٠٠، الرقم ٨١٧؛ رجال البرقي، ص ٤٩؛ رجال الكشي، ص ٥٩٨، الرقم ١١١٨.

وأما ما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٢؛ من عُدَّ عثمان بن عيسى من أصحاب أبي الحسن
الرضا عليه السلام، فلا يعتمد عليه؛ لاحتمال اعتماده أو اعتماد منابعه على بعض الأسناد المحرّفة.

٢. في «بث» والتهذيب: «- به». وفي الدروس: «لا يجوز للنائب الاستنابة إلا مع التفويض، وعليه تحمل رواية
عثمان بن عيسى». الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٢٥، الدرس ٨٥.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٧، ح ١٤٤٩، بسنده عن يعقوب بن يزيد. وفيه، ص ٤٦٢، ح ١٦٠٩، بسنده عن
الأحمول، عن عثمان بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٨، ح ١٢٠١٦؛ الوسائل، ج ١١،
ص ١٨٤، ذيل ح ١٤٥٨٠.

٤. في «بس»: «بحبته».

٥. في «بث» والوافي: «فلم يكفه». وفي «بف»: «فلم تكف».

٦. في المرأة: «هو الباب السابق أنسب، وقد مرّ القول فيه».

٧. الكافي، كتاب الحجّ، باب من يوصي بحبة فيحجّ عنه من غير موضعه...، ح ٧٠٨٠، بسنده عن أبان بن
عثمان، عن عمر بن يزيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٦، ح ٢٣٧٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٨،
ح ١٤٥٤٤.

٦٤ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْمُخَالَفِ

٧٠٨٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ ،

قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَيْخُجُ الرَّجُلُ عَنِ النَّاصِبِ ؟ فَقَالَ : «لَا» .

فَقُلْتُ ^١ : فَإِنْ كَانَ أَبِي ؟ قَالَ : «إِنْ كَانَ أَبَاكَ ، فَتَعَمَّ» ^٢ .

٧٠٨٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ ، قَالَ :

كَتَبْتُ إِلَيْهِ : الرَّجُلُ يَخُجُّ عَنِ النَّاصِبِ هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ إِذَا حَجَّ عَنِ النَّاصِبِ ؟ وَ هَلْ

يَنْفَعُ ذَلِكَ النَّاصِبَ أَمْ لَا ؟

فَكَتَبَ ^٣ : «لَا يَخُجُّ ^٤ عَنِ النَّاصِبِ ، وَ لَا يَحُجُّ ^٥ بِهِ» ^٦ .

١ . في «ظ» ، بث ، يخ ، جد ، «والوافي والوسائل والفقيه» : «قلت» .

٢ . في «بث» ، يخ ، بف ، «والوافي» : «وإن» .

٣ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت «والوافي والفقيه والتهديب» . وفي «جن» والمطبوع والوسائل : «فإن» .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤١٤ ، ح ١٤٤١ ، بسنده عن محمد بن أبي عمير ، عن وهب بن عبد ربّه . الفقيه ، ج ٢ ،

ص ٤٢٥ ، ح ٢٨٧٥ ، معلقاً عن وهب بن عبد ربّه . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٣٣ ، ح ١٢٠٥٢ : الوسائل ، ج ١١ ،

ص ١٩٢ ، ح ١٤٥٩٩ .

٥ . قال الفيروزآبادي : «الناصر والناصرية وأهل النصب : المتدينون ببغضة علي ؛ لأنهم نصبوا له ، أي عاذوه» .

وقال الطريحي : «التَّصَبُّبُ : المعادة ؛ يقال : نصبت لفلان نصباً ؛ إذا عاديته ، ومنه الناصب ، وهو الذي يتظاهر

بعداوة أهل البيت أو لمواليهم ؛ لأجل متابعتهم لهم» . راجع : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٢٣٠ : مجمع البحرين ،

ج ٢ ، ص ١٧٣ (نصب) .

٦ . في «ظ» ، جن ، وحاشية «بح» والوسائل : «فقال» .

٧ . في «بح» ، بس : «ولا تحج» .

٨ . في «بح» ، جن : «ولا تحج» .

٩ . في المرأة : «حمل في المشهور على غير الأب» .

١٠ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٣٣ ، ح ١٢٠٥٣ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٩٢ ، ح ١٤٦٠٠ .

٦٥- بَابُ

٣١٠ / ٤

١ / ٧٠٨٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ:
 كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام: أَنَّ مَوْلَاكَ عَلِيَّ بْنَ مَهْزِيَارَ أَوْصَى أَنْ يُخَجَّ عَنْهُ مِنْ ضَيْعَةٍ^١
 - صَيْرَ رُبْعَهَا لَكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ - حَجَّةً^٢ إِلَى عَشْرِينَ^٣ دِينَاراً، وَأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ طَرِيقُ
 الْبَصْرَةِ، فَتَضَاعَفَ^٤ الْمُؤْنُ^٥ عَلَى النَّاسِ، فَلَيْسَ^٦ يَكْتَفُونَ بِعَشْرِينَ^٧ دِينَاراً، وَكَذَلِكَ^٨
 أَوْصَى عِدَّةً مِنْ مَوَالِيكَ فِي جِجَجِهِمْ^٩.

فَكَتَبْتُ: «يُجْعَلُ^{١٠} ثَلَاثُ جِجَجٍ حَجَّتَيْنِ^{١١} إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٢}.

٢ / ٧٠٩٠. إِبرَاهِيمُ^{١٣}، قَالَ:

وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ عَلِيٌّ بْنُ^{١٤} مُحَمَّدٍ الْحَضِينِي^{١٥} أَنَّ ابْنَ عَمِّي أَوْصَى أَنْ يُخَجَّ

١. الضيعة: العقار، وهو كل ملك ثابت له أصل، كالدار والنخل والأرض، وربما أطلق على المتاع. وقيل:
 الضيعة: ما منه معاش الرجل، كالصناعة والزراعة وغير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢: النهاية، ج ٣،
 ص ١٠٨ (ضيق).

٢. في الوافي: «صير ربعها إلى حجة في كل سنة» بدل «صير ربعها لك في كل سنة حجة».

٣. في الفقيه: «بعشرين».

٤. في «ظ»، بث، يخ، بس، جد، والوافي: «لتضاعف». وفي «بف»: «يتضاعف».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «المؤونة».

٦. في «جن»: «ليس». وفي الوافي: «وليس». ٧. في الوافي: «العشرين».

٨. في «بف»: «فكذلك». ٩. في الوافي: «حجتهم». وفي الفقيه: «حجتين».

١٠. في «جد، جن»: «تجعل». ١١. في الوافي: «حجة».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٢٩٢٨، معلقاً عن إبراهيم بن مهزيار: التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٦، صدرح ٨٩٠،
 بسنده عن إبراهيم بن مهزيار، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٧، صدر
 ح ٢٣٧٧٨: الوسائل، ج ١١، ص ١٧٠، ح ١٤٥٤٨.

١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن إبراهيم، محمد بن يحيى عمن حدّثه.

١٤. في «بج»: «+» وكتبت إليه». ١٥. في «بس»: «-» وعليّ بن».

١٦. في «بج» والوافي والفقيه والتهذيب: «الحضيني».

عَنْهُ^١ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَاراً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَلَيْسَ يَكْفِي^٢، فَمَا تَأْمُرُ^٣ فِي ذَلِكَ؟
فَكُتِبَ: «يَجْعَلُ^٤ حَجَّتَيْنِ فِي حَجَّةٍ؛ إِنَّ^٥ اللَّهَ عَالِمٌ بِذَلِكَ^٦».

٦٦ - بَابُ مَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ إِذَا حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ

٧٠٩١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٧،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَخُجُّ عَنْ أُخِيهِ، أَوْ عَنْ أُبِيهِ، أَوْ عَنْ
رَجُلٍ مِنَ النَّاسِ، هَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ؟
قَالَ: «نَعَمْ، يَقُولُ بَعْدَ مَا يَحْرِمُ: اللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي فِي سَفَرِي هَذَا مِنْ تَعَبٍ^٩ أَوْ
شِدَّةٍ^{١٠} أَوْ بَلَاءٍ أَوْ شَعَثٍ^{١١}، فَأَجْزُ فَلَانًا^{١٢} فِيهِ، وَأُجْزَنِي فِي قَضَائِي عَنْهُ^{١٣}».

١. في «بف»: - «عنه».

٢. في «بج»، جن، والفقهاء والتهذيب: «تأمرني».

٣. في «ظ»، بج، بس، جد، جن، والفقهاء والتهذيب، ج ٥: «تجعل».

٤. في «ث»، بج، بف، والوافي والتهذيب: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٨، ح ١٤١٨، و ج ٩، ص ٢٢٦، ذيل ح ٨٩٠، بسندهما عن إبراهيم بن مهزيار. والفقهاء، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٢٩، معلقاً عن علي بن محمد الحضيضي. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٨، ذيل ح ٢٣٧٧٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٩، ذيل ح ١٤٥٤٧.

٧. في التهذيب: «أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر»، لكن المذكور في بعض نسخه هو «أحمد بن محمد بن أبي نصر».

٨. في التهذيب: - «عن أبي عبد الله^{عليه السلام}»، لكنه مذكور في بعض نسخه.

٩. في الفقهاء، ح ٢٩٦٧ والاستبصار: «نصب». ١٠. في الوسائل: - «أو شدة».

١١. في التهذيب: «سغب». والشعث: انتشار الأمر وخلله والتفرق. وهو أيضاً تغير الشعر وتلبده لقلة تعهده بالدهن. وهو أيضاً: الوسخ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٠؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

١٢. في «ث»، بج، بخ، بف، والوافي: «فلان بن فلان».

١٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٢٤: «المشهور بين الأصحاب أنه إنما يجب تعيين المنوب عنه عند الأفعال».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ مِثْلَهُ.^١

٢ / ٧٠٩٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا يَجِبُ عَلَى الَّذِي يَخْجُ عَنْ الرَّجُلِ؟
قَالَ: «يُسَمِّيهِ^٢ فِي الْمَوَاطِنِ وَالْمَوَاقِفِ».^٣

٣ / ٧٠٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ الَّذِي يَقْضِي عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ
غَيْرِهِمْ^٤: أَيْتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَقُولُ عِنْدَ إِخْرَاجِهِ: اللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي مِنْ نَصَبٍ^٥ أَوْ شَعَبٍ أَوْ شِدَّةٍ^٦،
فَأَجْزْ فَلَانًا فِيهِ، وَاجْزِنِي^٧ فِي قَضَائِي عَنْهُ».^٨

١. قصداً، وحملوا التكلم به سيما الألفاظ المخصوصة على الاستحباب. وقال المحقق الشمراني في هامش الوافي: «قوله: فأجز فلان بن فلان فيه وأجزني، هذا تفسير للحج النبائي الذي عبر عنه بقوله: يخج عن أخيه أو عن أبيه، وهو دال على عدم الفرق بين نية النيابة ونية إهداء الأجر، كما قلنا، وأصرح من هذا الحديث ما يأتي من حديث ابن عمار - وهو الثالث هنا - في الذي يقضي عن أبيه وأمه وأخيه، حيث يقول في نيته: فأجز فلاناً فيه وأجزني في قضائي عنه».

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١١٤٧، معلقاً عن الكليني، بالسند الأول. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٩، ح ٢٩٦٧، معلقاً عن ابن مسكان. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٤؛ وكتاب المزار، ص ٢١٠، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٧، ح ١٢٠٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٤٥٨٧.

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: يسّميه، أي قصداً وجوباً، أو لفظاً استحباباً».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١١٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٤٥٨٦.

٤. في الوافي: «قلت».

٥. في «بغ، بف»: «عن أبيه أو أمه أو غيرهما».

٦. في «بس»: «تعب». والتَّصَبُّ: التعب، وهو الكلال والإعياء. النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصب).

٧. في «ظ»: «أو أو بلاء».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٦١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٨، ح ١٤٥٨٨.

٦٧- بَابُ الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ فَحَجَّ^١ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ يَطُوفُ عَنْ غَيْرِهِ

١ / ٧٠٩٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ: يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يَطُوفَ عَنْ أَقَارِبِهِ؟

فَقَالَ: «إِذَا قَضَى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، فَلْيَضَنْغْ مَا شَاءَ»^٢.

٢ / ٧٠٩٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ عَنْهُ، فَحَجَّ^٣ عَنْ نَفْسِهِ؟

فَقَالَ: «هِيَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ»^٤.

٣ / ٧٠٩٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغُضِّ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا، وَلَمْ^٥ يَحُجَّ عَنْهُ، وَمَاتَ وَلَمْ^٦

١. في «هـ»: «فحج».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٢٨٣٠، معلقاً عن يحيى الأزرق من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٢٠٣٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٣، ح ١٤٦٠١.

٣. في الوسائل: «فحج».

٤. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٢٥: «قوله عليه السلام: هي عن صاحب المال؛ اعلم أن المقطوع به في كلام الأصحاب أنه لا يجوز للثابت عدول التية إلى نفسه، واختلفوا في ما إذا عدل التية، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز عن واحد منهما فيقع باطلاً، وقال الشيخ بوقوعه عن المستأجر، واختاره المحقق في المعبر، وهذا الخبر يدل على مختارهما، وطعن فيه بضعف السند، ومخالفة الأصول. ويمكن حمله على الحجّ المندوب، ويكون المراد أن الثواب لصاحب المال». وراجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣٨٨، المسألة ٢٤٠؛ المعبر، ج ٢، ص ٧٧٦.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٨٧٨، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢١، ح ١٢٠٢٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٤، ح ١٤٦٠٤.

٦. في «هـ»: «ولم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «لم» بدون الواو.

يُخْلَفُ شَيْعاً، قَالَ: إِنْ كَانَ حَجَّ الْأَجِيرِ، أَخَذَتْ حَجَّتَهُ^٢، وَدُفِعَتْ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ؛
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ، كُتِبَ لِصَاحِبِ الْمَالِ ثَوَابُ الْحَجِّ^٣.

٦٨ - بَابُ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ لَهُ فِيهَا شُرُكَةٌ

٣١٢/٤

١٧٠٩٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَسْبَاطٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سِنَانٍ^٤، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَأَعْطَاهُ ثَلَاثِينَ دِينَاراً^٥ يَخُجُّ بِهَا^٦
عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْعاً مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا^٧ اشْتَرَطَهُ^٨ عَلَيْهِ^٩، حَتَّى اشْتَرَطَ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي^{١٠} وَادِي مُحَسَّرٍ، ثُمَّ قَالَ: يَا هَذَا، إِذَا أَنْتَ^{١١} فَعَلْتَ هَذَا، كَانَ
لِإِسْمَاعِيلَ حَجَّةٌ^{١٢} بِمَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ، وَكَانَ^{١٣} لَكَ تِسْعٌ بِمَا أُتْعِبْتَ مِنْ^{١٤} بِذَلِكَ^{١٥}.

١. يجوز فيه هيئة الإفعال والتفعيل.

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام»: أَخَذَتْ حَجَّتَهُ، لَعَلَّ هَذَا لَا يَنَافِي وَجُوبَ اسْتِجَارِ الْحَجِّ ثَانِياً وَاسْتِعَادَةِ الْأَجْرِ مَعَ
الْإِمْكَانِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ذِيلُ ح ٢٢٤١، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ الْوَافِي، ج ١٢، ص ٣١٩، ح ١٢٠١٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١،
ص ١٩٤، ح ١٤٦٠٥.

٤. فِي «ظ»، «ي»، وَالتَّهْذِيبُ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ». وَفِي «بِخ»، «بِخ»: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ». وَفِي «بِس»: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ». وَفِي الْوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ». ٥. فِي «بِف» وَحَاشِيَةُ «بِث»: «دَرَهَمًا».

٦. فِي «جِد»: «حَجَّ» بِدَلِّ «يَحُجُّ بِهَا». ٧. فِي «بِف» + «أَنْ».

٨. فِي «ظ»، «بِخ»، «بِف»، «جِد» وَحَاشِيَةُ «بِث» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «اشْتَرَطَهُ». وَفِي «جَن»: «شَرَطَهُ». ٩. فِي «بِخ» -: «وَعَلَيْهِ».

١٠. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَحَاشِيَةُ «بِث» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي «بِث» وَالْمَطْبُوعُ:
«عَنْ». ١١. فِي «ظ»: «- وَأَنْتَ».

١٢. فِي «جِد»: «حَجَّتَهُ». ١٣. فِي «ظ»، «بِث»، «بِخ» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «وَكَانَتْ».

١٤. فِي «ظ»، «بِخ»، «بِف» -: «مِنْ».

١٥. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٥١، ح ١٥٧٣، مَعْلَقاً عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٦٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١،

٧٠٩٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ^٢، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنْ آخَرَ: مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ؟

قَالَ: «لِلَّذِي^٤ يَحُجُّ عَنْ رَجُلٍ أُخْرٍ^٦ وَثَوَابِ عَشْرِ حَجَجٍ^٧»^٨.

ج ١١، ص ١٦٣، ح ١٤٥٣٠.

١. هكذا في «ظ»، «ب»، «س»، «ج»، «د»، والوسائل. وفي «ي»، «بح»، «بخ»، «جن»، والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فإن الحسن بن علي بن يوسف هذا هو ابن بقّاح، وقد روى محمد بن الحسين عن الحسن هذا بعنوانه المختلفة: الحسن بن علي بن يوسف، والحسن بن علي بن يوسف الأزدي، والحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦.

وأما محمد بن الحسن - والمراد به الصّغار - يروي عن الحسن بن علي هذا في بعض الطرق بالواسطة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧.

٢. هكذا في «ب»، «ف»، «ب»، «ث»، «س»، «ج»، «د»، «ي»، «بح»، «بخ»، «س»، «ج»، «د»، «جن»، والمطبوع والوسائل: «علي بن يوسف».

وأبو عبد الله المؤمن هو زكريّا بن محمد، وقد ورد في الأستاذ رواية الحسن بن علي بن يوسف عن زكريّا بن محمد أبي عبد الله المؤمن، وزكريّا بن محمد الأزدي، كما وردت رواية ابن بقّاح عن أبي عبد الله المؤمن. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١٩؛ ج ٢٢، ص ٣٦٢.

٣. في «ي»، «ج»، والوسائل: - «الأجر و».

٤. في الوافي: «الذي».

٥. في «س»، «ج»، «د»: «آخر». وفي الوافي: «آخر».

٦. في «ظ»: - «أجر و». وفي الوافي: - «و».

٧. في الفقيه: «ويغفر له ولأبيه ولابنه ولابنته ولأخيه ولأخته ولعمته ولعمته ولخاله ولخالته، إن الله واسع كريم». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: «و ثواب عشر حجج، يمكن أن يراد هنا ثوابه مع ثواب المنوب عنه أضيف إليه تغليفاً، أو يكون المراد بالتسع في الخبر السابق بيان المضاعفة مع قطع النظر عن أصل ثواب الحج، ويمكن الحمل على اختلاف الأشخاص والأعمال والنيات».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٣٩، مرسلاً الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٤، ح ١٤٥٣٢.

٦٩ - بَابُ نَادِرٍ

١ / ٧٠٩٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَثُوبَيْنَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى خَمْسَةِ^١ نَفَرٍ^٢ حَبَّةً وَاجِدَةً^٣، فَقَالَ: يَخُجُّ بِهَا بَعْضُهُمْ^٤، فَسَوَّعَهَا^٥ رَجُلٌ^٦ مِنْهُمْ.

فَقَالَ لِي^٧: «كُلُّهُمْ شَرَكَاءُ فِي الْأَجْرِ».

فَقُلْتُ: لِمَنِ الْحَجُّ^٨؟

فَقَالَ^٩: «لِمَنْ صَلَّى^{١٠} فِي الْحَرِّ^{١١} وَ النَّبَرِ^{١٢}».

١. في «ظ، ي، جد، جن»: «خمس».
٢. في «ظ»: «نفس».
٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٢٧: «أَي أَعْطَاهُمْ جَمِيعاً؛ لِيَذْهَبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَيَكُونَ سَائِرُهُمْ شُرَكَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ، فَالثَّوَابُ الْكَامِلُ لِمَنْ حَجَّ مِنْهُمْ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ حَظٌّ مِنَ الثَّوَابِ». وفي هامش المطبوع: «...و يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: فَقَالَ: يَحُجُّ بَعْضُهُمْ بِهَا، كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَالْمُرَادُ بِالْأَجْرِ فِي قَوْلِهِ: شُرَكَاءُ فِي الْأَجْرِ، الثَّوَابُ، وَقَوْلُهُ: فَقُلْتُ: لِمَنِ الْحَجُّ؟ أَيِ ثَوَابِهِ الْأَعْظَمُ أَوِ الْأَعْمَ، فَأُجِيبُ بِالْأَعْظَمِ. وَيَحْتَمَلُ احْتِمَالَاتٍ أُخْرَى. هَذَا مَعَ ضَعْفِ الرَّوَايَةِ».
٤. في «ظ، بف، جن» والوافي: «بعضكم».
٥. التَّسْوِيعُ فِي اللُّغَةِ: الْإِبَاحَةُ، وَالتَّجْوِيزُ. وَالْمُرَادُ هُنَا التَّسْهِيلُ، أَي سَهْلُهَا عَلَى نَفْسِهِ، مُسْتَعَاراً مِنْ قَوْلِهِمْ: سَاغَ الشَّرَابُ فِي الْحَلْقِ، أَي سَهْلَ انْتِدَارُهُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٣٢٢؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٩٦ (سوغ).
٦. في «بف»: «رجلاً». وفي الوسائل: «+ واحد». ٧. في «بف» والوافي: «ولي».
٨. في الوافي: «لِمَنِ الْحَجُّ؟ يَعْنِي ثَوَابُ تِسْعِ حَجَجٍ».
٩. هكذا في «بث، يخ، بف، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
١٠. قَرَأَ الْعَلَمَةَ الْفَيْضَ بِالتَّخْفِيفِ، حَيْثُ قَالَ فِي الْوَافِي: «لِمَنْ صَلَّى بِالْحَرِّ وَ الْبَرِّ؛ يَعْنِي مَنْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ فِي الْإِتْيَانِ بِصَلَوَاتِهِ وَطَهَارَاتِهِ فِي السَّفَرِ بِمَقَاسَاتِهِ الْبَرْدَ وَ الْحَرَّ». وَهَكَذَا قَرَأَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْمَرْأَةِ، حَيْثُ نَقَلَ مَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ بِقَوْلِهِ: «قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: صَلَّى بِالْأَمْرِ، إِذَا قَاسَى حَرَّهُ وَ شِدَّتَهُ». هَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ «صَلَّى فِي الْحَرِّ وَ الْبَرِّ» بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ، أَي أَلْزَمَهُمَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: صَلَاةُ النَّازِ فِيهَا وَعَلَيْهَا، أَي ادْخَلَهُ إِيَّاهَا وَأَتَوَاهُ وَ أَلْزَمَهُ فِيهَا. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٤٠٣؛ الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صلو).
١١. في «ي، بح، بس، جد، جن» والوافي والمرآة والوسائل: «بالحَرِّ».
١٢. الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٤١؛ وَ ص ٥٢٤، ح ٣١٢٩، مُعَلِّقاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَثُوبَيْنَ، وَفِي الْآخِرِ مَعَ «

٣١٣/٤

٧٠- بَابُ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّ فَيَصْرِفُ مَا أَخَذَ فِي غَيْرِ الْحَجِّ أَوْ تَفْضُلُ الْفَضْلَةِ مِمَّا أُعْطِيَ

١ / ٧١٠٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ^٢ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّةَ يَخْجُ بِهَا، وَيُوسِّعُ^٣ عَلَى
نَفْسِهِ، فَيَفْضُلُ مِنْهَا: أَيْرُدُّهَا عَلَيْهِ؟^٤
قَالَ: لَا، هِيَ لَهُ^٥.

٢ / ٧١٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَاطِيِّ^٦:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ لِيَخْجُ بِهَا عَنْ رَجُلٍ:
هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُنْفِقَ مِنْهَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ؟
قَالَ: «إِذَا ضَمِنَ الْحَجَّ^٧ فَالْذَرَاهِمَ لَهُ، يَصْنَعُ بِهَا مَا أَحَبَّ، وَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ»^٨.

١. اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢،
ح ١١٣٩. الوافي، ج ١٢، ص ٣٤٠، ح ١٢٠٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٣، ح ١٤٥٣١.
٢. في «ب» بث، بس، جد، جن: «يفضل».
٣. في «ظ» ي، بث، بس، جن: «أو يوسع».
٤. في حاشية «جن»: «هو».
٥. في «بخ» وحاشية «بث» والوافي: «هو».
٦. في المرأة: «ولا خلاف بين الأصحاب في أنه إذا قصرت الأجرة لم يلزم الإتمام، وكذا لو فضل لم يرجع عليه
بالفاضل، لكن المشهور بينهم استحباب إعادة ما فضل من الأجرة، وكذا يستحب للمستأجر أن يتمم للأجير لو
أعوزته الأجرة، ولم أر فيه نصاً».
٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٣٢؛ الوسائل، ج ١١،
ص ١٨٠، ح ١٤٥٧٣.
٨. في «بف» والتهذيب: - «السباطي».
٩. في «جن»: «والحجة».
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٣١؛ الوسائل، ج ١١،

٧١٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ: بَعَثَنِي عَمْرُ بْنُ يَزِيدَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ بِدَرَاهِمٍ، وَقَالَ^١: قُلْ لَهُ: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْجَ بِهَا فَلْيَخْجَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَهَا فَلْيُنْفِقْهَا^٢، قَالَ: فَأَنْفَقَهَا وَلَمْ يَخْجَ. قَالَ حَمَّادٌ: فَذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ^٣: «وَجَدْتُمْ الشَّنْخَ فَمِيقَهَا»^٤.

٧١ - بَابُ الطَّرَافِ وَالْحَجِّ عَنِ الْأَنْعَمَةِ عليه السلام

٣١٤/٤

٧١٠٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْجَبَلِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا سَيِّدِي^٥، إِنِّي أَرْجُو أَنْ أَصُومَ بِالْمَدِينَةِ^٦ شَهْرَ رَمَضَانَ. فَقَالَ: «تَصُومُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قُلْتُ: وَأَرْجُو^٧ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُنَا فِي عَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ وَقَدْ عَوَّدَ اللَّهُ^٨ زِيَارَةَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَأَهْلِ بَيْتِهِ^٩ وَزِيَارَتِكَ، فَرُبَّمَا^{١٠} حَجَجْتُ عَنْ أَبِي، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ أَبِي، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِي، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ نَفْسِي، فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟

١. ج ١١، ص ١٨٠، ح ١٤٥٧٤.

٢. في «بس»: «وقال».

٣. في «بخ، بف»: «قال».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: فميقها، أي كان هذا من فقهه، حيث كان الرجل يجوز له ذلك».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٩٣٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٥، ح ١٤٦٠٨.

٦. في «بث، بف، والوافي»: «الثاني».

٧. في الوسائل، ح ١٤٦٠٩: «- يا سيدي».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٤٦٠٩. وفي المطبوع: «في المدينة».

٩. في «ظ»: «أرجو» بدون الواو.

١٠. «عَوَّدَ اللَّهُ» أي صَيَّرَهَا لِهَ عَادَةً وَجَعَلَهَا يَتَعَادَهَا. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤٠ (عود).

١١. في «ظ» والوسائل، ح ١٤٦٠٩: «- وأهل بيته».

١٢. في الوسائل، ح ١٤٧٠٣: «ربما».

فَقَالَ: «تَمَتَّعْ».

فَقُلْتُ^١: إِنِّي مَقِيمٌ بِمَكَّةَ مِنْذُ عَشْرِ سِنِينَ.

فَقَالَ: «تَمَتَّعْ^٢».

٧١٠٤ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَطُوفَ عَنْكَ وَ عَنْ أَبِيكَ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ

الْأَوْصِيَاءَ لَا يُطَافُ عَنْهُمْ.

فَقَالَ لِي^٣: «بَلْ طُفَّ^٤ مَا أَمَكَّنَكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ^٥ جَائِزٌ».

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ سِنِينَ: إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُكَ^٦ فِي الطَّوَافِ عَنْكَ وَ عَنْ

أَبِيكَ، فَأَذِنْتَ لِي فِي ذَلِكَ^٧، فَطُفْتُ عَنْكُمَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ وَقَعَ^٨ فِي قَلْبِي شَيْءٌ،

فَعَمِلْتُ بِهِ.

١. في «بخ» والوافي: «قلت».

٢. في المرأة: «بدل على استحباب الحج عن الأئمة عليهم السلام وعن والالدين والإخوان كما ذكره الأصحاب، و يدل على أن التمتع أفضل إذا كان بنبابة الثاني وإن كان المتبرع من أهل مكة، بل لا يبعد كون التمتع في غير حجة الإسلام لأهل مكة أفضل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣، ضمن ح ١٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٨، ضمن ح ٥١٨، معلقاً عن موسى بن القاسم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٧، ح ١٢٠٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٦، ح ١٤٦٠٩؛ وفيه، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٣، من قوله: «فربما حججت عن أبيك».

٤. في «بخ»: «وقد».

٥. في الوسائل والتهذيب: «لي».

٦. في «ظ»، «ي»، «بخ»، والوسائل والتهذيب: «بلى».

٧. في «بس»: «عنهم».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «فإنه» بدل «فإن» ذلك.

٩. في «بخ»، «جن»: «استأذنت».

١٠. في «بخ»: «وفي ذلك».

قَالَ: «وَمَا هُوَ؟».

قُلْتُ: طُفْتُ يَوْمًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ الْيَوْمُ^١ الثَّانِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، ثُمَّ طُفْتُ الْيَوْمَ الثَّالِثَ عَنِ الْحَسَنِ ﷺ، وَالرَّابِعَ^٢ عَنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، وَالْخَامِسَ^٣ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، وَالسَّادِسَ^٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ^٥ ﷺ، وَالْيَوْمَ السَّابِعَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْيَوْمَ الثَّامِنَ عَنْ أَبِيكَ مُوسَى ﷺ، وَالْيَوْمَ التَّاسِعَ عَنْ أَبِيكَ عَلِيٍّ^٦ ﷺ، وَالْيَوْمَ الْعَاشِرَ عَنْكَ يَا سَيِّدِي، وَهُوَ لَاءِ الَّذِينَ أَدِينُ اللَّهُ بِوَلَايَتِهِمْ».

فَقَالَ^٧: «إِذَنْ - وَاللَّهِ - تَدِينُ اللَّهَ^٨ بِالَّذِينَ الَّذِينَ لَا يَقْبَلُ^٩ مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ».

قُلْتُ: وَرَبَّمَا طُفْتُ عَنْ أَمَلِكِ فَاطِمَةَ ﷺ، وَرَبَّمَا لَمْ أَطُفْ.

فَقَالَ: «اسْتَكَثِرْ مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَا أَنْتَ عَامِلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^{١٠}»^{١١}.

٧٧- بَابُ مَنْ يُشْرِكُ^{١٢} قَرَابَتَهُ^{١٣} وَإِخْوَتَهُ^{١٤} فِي حَجَّتِهِ أَوْ يَصْلُهُمْ بِحَجَّةٍ

٣١٥/٤

٧١٠٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في التهذيب: «واليوم» بدل «ثم اليوم».
٢. في التهذيب: «واليوم الرابع».
٣. في التهذيب: «واليوم الخامس».
٤. في الوسائل والتهذيب: «واليوم السادس».
٥. في التهذيب: «+ والباقر».
٦. في التهذيب: «+ بن موسى».
٧. في «بخ» والوافي: «قال».
٨. في «جن»: «+ والله».
٩. في «ظ»: «- إن شاء الله». وفي «بث، بخ، بف»: «+ وتعالى».
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧٢، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٢، ص ٣٢٧، ح ١٢٠٣٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٠، ح ١٤٦٢٠؛ البحار، ج ٥٠، ص ١٠١، ح ١٥.
١١. في «بث»: «شرك».
١٢. في «ظ، ي، بخ» وحاشية «بث»: «قرباته».
١٣. في «بخ»: «+ وإخوانه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَشْرِكُ أَبَوَيَّ فِي حَجَّتِي؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: أَشْرِكُ إِخْوَتِي فِي حَجَّتِي؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَاعِلٌ لَكَ حَجًّا وَلَهُمْ حَجًّا، وَلَكَ أَجْرٌ لِمِصْلَتِكَ^٢

إِيَّاهُمْ».

قُلْتُ: فَأَطُوفُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَهُمْ بِالْكُوفَةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، تَقُولُ حِينَ تَفْتَتِحُ الطَّوَافَ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فَلَانٍ الَّذِي تَطُوفُ عَنْهُ»^٣.

٢/٧١٠٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا،

عَنْ عَمْرِو بْنِ إِلْيَاسَ، قَالَ:

حَجَجْتُ مَعَ أَبِي وَأَنَا صُرُورَةٌ^٤، فَقُلْتُ^٥: إِنِّي^٦ أُحِبُّ أَنْ أُجْعَلَ حَجَّتِي عَنْ أُمِّي فَإِنَّهَا

قَدْ مَاتَتْ، قَالَ^٧: فَقَالَ لِي: حَتَّى أَسْأَلَكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ إِلْيَاسُ^٨ لِأَبِي عَبْدِ

اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْمَعُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٩، إِنَّ ابْنِي هَذَا صُرُورَةٌ وَقَدْ مَاتَتْ أُمُّهُ، فَأَحَبُّ أَنْ

يَجْعَلَ حَجَّتَهُ لَهَا: أَفَيَجُوزُ^{١٠} ذَلِكَ لَهُ؟

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٠: «قوله: أشرك، أي في الحج المندوب، أو في الحج الواجب بعد الفعل بأن

يهدي بعض ثوابها إليهم، وأنا التشريك في الحج الواجب ابتداءً ففيه إشكال».

٢. في «ب»، يخ، جد، والوافي: «وصلتك».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٠، ح ٢٩٧١، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله، وفيه،

ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٣، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف، وفيهما إلى قوله: «ولك أجر

لصلتك إياهم». الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٨، ح ١٢٠٣٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٣، إلى قوله: «ولك

أجر لصلتك إياهم».

٤. الصُرُورَةُ: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٥. في «ي»: «+» وله.

٦. في التهذيب والاستبصار: «أنا».

٨. في الوسائل: «قال: قال أبي» بدل «فقال إلياس».

٧. في «ي»، يخ، بف، جن، -: «قال».

٩. في الوسائل -: «وجعلت فداك».

١٠. في «ظ»، ي، بث، يخ، جد، والوافي: «فهل يجوز».

٧١٠٨ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَخُجُّ، فَيَجْعَلُ حَجَّتَهُ وَعُمَرَتَهُ أَوْ بَعْضَ طَوَافِهِ لِبَعْضِ أَهْلِهِ وَهُوَ عَنْهُ غَائِبٌ بِبَلَدٍ آخَرَ، قَالَ: قُلْتُ: فَيَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِ؟

٣١٦/٤

قَالَ: «لَا، هِيَ لَهُ وَ لِصَاحِبِهِ، وَ لَهُ أَجْرُ سِوَى ذَلِكَ بِمَا وَصَلَ»^١.

قُلْتُ: وَ هُوَ مَيِّتٌ هَلْ يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، حَتَّى يَكُونَ مَسْخُوطاً عَلَيْهِ فَيَغْفَرَ لَهُ، أَوْ يَكُونَ مُضَيَّعاً عَلَيْهِ فَيُوسِعُ

عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَيَعْلَمُ هُوَ فِي مَكَانِهِ أَنَّ عَمَلَ ذَلِكَ لِحَقَّةٍ؟^٢ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ نَاصِباً^٣ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخَفِّفُ عَنْهُ»^٤.

٧١٠٩ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ غُثَمَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا رَجَعْتُ مِنْ مَكَّةَ -: إِنِّي أُرَدْتُ أَنْ أُحْجَّ

عَنِ ابْنَتِي.

قَالَ: «فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهَا الْآنَ»^٥.

٧١١٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في «ب»، «بخ»، «بف» والوافي: «فعل».

٢. في الوافي: «وَأَنْ عَمَلَ ذَلِكَ لِحَقَّةٍ؛ يعني يعلم أَنَّ الذي لحقه ودخل عليه إنما هو عمل ذلك الرجل. هذا أظهر وجوه ألفاظ هذا الكلام ومعانيه». وفي المرأة: «قوله: لحقه، يحتمل أَنْ يكون مِنَ اللِّحَاقِ، وَأَنْ يَكُونَ اللِّحَاقُ حَرْفَ جَزْ، فَيَكُونُ «عَمَلَ» فِعْلًا».

٣. في الوسائل: «ناصبية».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٧، ح ١٤٦١٣.

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٤، ح ١٤٦٣١.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُشْرِكُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ^٢ وَقَرَابَتَهُ^٣ فِي حَجِّهِ، فَقَالَ: «إِذَا»
يَكْتَبُ لَكَ حَجًّا مِثْلَ حَجِّهِمْ، وَتَزْدَادُ أَجْرًا بِمَا وَضَلْتَ^٤.

٧/٧١١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ وَضَلَ أَبَاهُ^٥ أَوْ ذَا قَرَابَةٍ لَهُ، فَطَافَ عَنْهُ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا، وَلِلَّذِي طَافَ عَنْهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَيُفْضَلُ^٦ هُوَ بِصِلَتِهِ إِتَاءَهُ بِطَوَافٍ آخَرَ».

وَقَالَ: «مَنْ حَجَّ فَجَعَلَ حَجَّتَهُ^٧ عَنْ ذِي قَرَابَتِهِ^٨ يَصِلُهُ بِهَا، كَانَتْ حَجَّتُهُ كَامِلَةً، وَكَانَ لِلَّذِي حَجَّ عَنْهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَاسِعٌ لِذَلِكَ»^٩.

٨/٧١١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ^{١٠}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْأَشْعَثِ^{١١}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَضَرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في «بف، جد» والوافي: «أو أخاه».

٣. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «أو قرابته». وفي «بث»: «أو قراباته».

٤. في «بس» والوافي: «إذن».

٥. هكذا في جميع النسخ والوافي. وفي المطبوع: «حج».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٩، ح ١٢٠٣٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٤.

٧. في «ظ، بث، بف، جد، جن» والوافي والوسائل، ح ١٨٠٥٥؛ «أباه».

٨. يجوز فيه التضعيف عن التفعيل مجهولاً، والتخفيف عن المجرد معلوماً.

٩. في «ي»: «حجته».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٩، ح ١٢٠٤١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٠، ح ١٤٥٩٥؛ وج ١٣، ص ٣٩٧، ح ١٨٠٥٥.

وفي الأخيرين إلى قوله: «ويفضل هو بصلته إتياء بطواف آخر».

١٢. في الوسائل: «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن أحمد».

١٣. هكذا في «بث، جن» والتذهيب والبحار. وفي «ظ، ي، بخ، بس، بف، جد» والمطبوع: «علي بن».

رَجَعْتُ مِنْ مَكَّةَ، فَلَقَيْتُ^١ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٢ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ قَاعِدٌ^٣ فِيمَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي إِذَا خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ زَيْمًا قَالَ لِي الرَّجُلُ^٤: طُفْ عَنِّي أُسْبُوعًا، وَصَلَّ^٥ رَكَعَتَيْنِ، فَأَسْتَغْلِ^٦ عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعْتُ لَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ لَهُ؟

قَالَ: إِذَا أَتَيْتَ مَكَّةَ، فَقَضَيْتَ^٨ نُسُكَكَ^٩، فَطُفْ أُسْبُوعًا، وَصَلَّ^{١٠} رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ^{١١}: اللَّهُمَّ إِنَّ^{١٢} هَذَا الطَّوَّافَ وَهَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ عَنْ أَبِي وَأُمِّي^{١٣}، وَ عَنْ زَوْجَتِي، وَ عَنْ^{١٤} وَلَدِي، وَ عَنْ^{١٥} حَامَتِي^{١٦}، وَ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ بَلَدِي^{١٧}، خَرَّهْمَ

محمد الأشعث. في المزار: «محمد بن علي بن محمد بن الأشعث». وأما نقل الوسائل فمضطرب، فلاحظ. والمذكور في كتب الرجال هو علي بن محمد بن الأشعث. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٨٧، الرقم ٤٠٧؛ رجال الطوسي، ص ٤٣٤، الرقم ٦٢١٤.

١. في «بع» وحاشية «ظ» والوسائل والبحار والتهذيب والمزار: «فأتيت».

٢. في حاشية «بث»: «أبا عبد الله» بدل «أبا الحسن موسى».

٣. في «بغ» والوافي: «قاعدا» بدل «وهو قاعد». وفي «بث»: «وهو».

٤. في الوسائل والبحار: «وله».

٥. في المزار: «فربما لقيني الرجل فيقول لي» بدل «ربما قال لي الرجل».

٦. في الوسائل والمزار: «وعتي». وفي البحار: «صل» بدون الواو.

٧. في «جد»: «وأستغل». ٨. في المزار: «وقضيت».

٩. في «بس»: «مناسكك». قال صدر المتألهين: «النسك وإن كان معناه معنى العبادة، كما هو مذكور في كتب اللغة، ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنه عبادة مع زهد، وهو الورع». راجع: الصالح، ج ٤، ص ١٦١٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٥٢.

١٠. في «ى»: «فصل». ١١. في الوسائل والبحار والتهذيب: «وقل».

١٢. في التهذيب: «- وإن».

١٣. في «ظ» بث، بع، بغ، بس، بف، جد، جن، والوافي: «وعن أمي».

١٤. في المزار: «- عن».

١٥. في المزار: «- عن».

١٦. في الوسائل: «خاصتي». وحاشية الإنسان: خاصته، وأقرباؤه، وهو الحميم أيضاً. راجع: الصالح، ج ٥، ص ١٩٠٧؛ النهاية، ج ١، ص ٤٤٦ (حمم).

١٧. في المزار: «+ من المؤمنين وعن إخواني وأخواتي في مشارق الأرض ومغاربها».

٣١٧/٤ وَ عِبْدِهِمْ^١، وَأَبْيَضِهِمْ وَأَسْوَدِهِمْ؛ فَلَا تَشَاءُ^٢ أَنْ تَقُولَ^٣ لِلرَّجُلِ: إِنِّي قَدْ طُفْتُ عَنْكَ، وَ صَلَّيْتُ عَنْكَ^٤ رَكَعَتَيْنِ^٥، إِلَّا كُنْتُ صَادِقًا.

فَإِذَا أَتَيْتَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَيْتَ^٦ مَا يَجِبُ^٧ عَلَيْكَ، فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَفَ عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ^٨ قُلْ^٩: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ أَبِي وَأُمِّي وَزَوْجَتِي وَوَلَدِي وَجَمِيعِ^{١٠} خَامَتِي^{١١}، وَمِنْ^{١٢} جَمِيعِ أَهْلِ بَلَدِي^{١٣}، خُرَّيْهِمْ وَعِبْدِهِمْ^{١٤} وَأَبْيَضِهِمْ وَأَسْوَدِهِمْ؛ فَلَا تَشَاءُ^{١٥} أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ: إِنِّي أَقْرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْكَ السَّلَامَ إِلَّا كُنْتُ صَادِقًا.^{١٦}

٧١١٣ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ: كَمْ أَشْرِكُ فِي حَجَّتِي؟ قَالَ: «كَمْ شِئْتُ»^{١٧}.

٧١١٤ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْأَرَمِينِيِّ، عَنْ

١. في المزار: «عبداهم وحزهم».

٢. في الوسائل: «فلا بأس».

٣. هكذا في «ظ»، «ي»، «بس»، «بف»، «جد»، «بح» و«الوافي» والوسائل والبحار والتهذيب والمزار. وفي

سائر النسخ والمطبوع: «أن قلت».

٤. في المزار: «وقد».

٥. في المزار: «عنك».

٦. في المزار: «رَكَعَتَيْنِ».

٧. في «ظ»: «قَضَيْتَ».

٨. في «بح»: «تَحَبَّ».

٩. في «ظ»، «جد»: «ثُمَّ».

١٠. في المزار: «عند رأسه فقل» بدل «عند رأس النبي ﷺ، ثُمَّ قُلْ».

١١. في البحار والتهذيب والمزار: «جميع».

١٢. في حاشية «بث»: «خَامَتِي».

١٣. في المزار: «من».

١٤. في المزار: «من المؤمنين وإخواني».

١٥. في المزار: «بح»: «ولا تشاء».

١٦. في المزار: «عبداهم وحزهم».

١٧. في البحار والتهذيب والمزار: «وقد».

١٨. التهذيب، ج ٦، ص ١٠٩، ح ١٩٣، معلقاً عن الكليني. كتاب المزار، ص ٢١٢، ح ١، عن الكليني. الوافي،

ج ١٢، ص ٣٣٣، ح ١٢٠٥١، الوسائل، ج ١٤، ص ٢٨٦، ح ١٩٢١٧، إلى قوله: «وصلَّيتُ عنك رَكَعَتَيْنِ إِلَّا كُنْتُ

صَادِقًا؛ البحار، ج ١٠٢، ص ٢٥٥، ح ١.

١٩. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٨، الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٢.

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لَوْ أَشْرَكَتَ أَلْفًا فِي حَجَّتِكَ، لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَجَّةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْقُصَ^٢ حَجَّتَكَ شَيْئًا^٣».

٧٣- بَابُ تَوْفِيرِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

١٥٧١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ^٤: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو
الْحِجَّةِ، فَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، وَفَرَّ شَعْرَهُ^٥ إِذَا نَظَرَ إِلَى هِلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ؛ وَمَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ،
وَفَرَّ شَعْرَهُ شَهْرًا^٦».

١. في «بث، بح، بس»: «+ واحد».

٢. في «بث، بف» والوافي والفقهاء: «أن ينقص». وفي «ظ، بث، جن» والوافي والفقهاء: «+ من».

٣. في الوافي: «شيء».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٢، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٢، ح ١٢٠٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٥.

٥. البقرة (٢): ١٩٧.

٦. توفير الشعر: جعله وافرأ، أي كثيراً؛ من الوفرة، وهو الشعر الذي يجتمع على الرأس، أو ما سال على الأذنين منه، أو ما جاوز شحمة الأذن. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٢ (وفر).

٧. استحباب توفير شعر الرأس للتمتع من أول ذي القعدة وتأكدّه عند هلال ذي الحجة قول الشيخ في الجمل وابن إدريس وسائر المتأخرين، وقال الشيخ في النهاية: فإذا أراد الإنسان أن يحجَّ متمتعاً فعليه أن يوفّر شعر رأسه ولحيته من أول ذي القعدة، ولا يمس شيئاً منها وهو يعطي الوجوب. ونحوه قال في الاستبصار. وقال المفيد في المقنعة: إذا أراد الحجّ فليوفّر شعر رأسه في مستهل ذي القعدة، فإن حلقه في ذي القعدة كان عليه دم يهرقه. وقال السيد في المدارك: لا دلالة لشيء من الروايات على اختصاص الحكم بمن يريد حجّ التمتع، فالتعميم أولى. وراجع: الاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠؛ النهاية، ص ٢٠٦؛ المقنعة، ص ٣٩١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٣٠؛ الجمل والعقود (الرسائل العشر)، ص ٢٢٧؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٤٥.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦، ح ١٣٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥٢٠، معلقاً عن معاوية بن عمار. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠٠٨ و

٧١١٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَرِيدُ الْحَجَّ: أَيْتَأَخَذُ مِنْ رَأْسِهِ^١ فِي شَوَالٍ كُلِّهِ مَا لَمْ
يَزِ الْهَلَالَ^٢؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٣ مَا لَمْ يَزِ الْهَلَالَ»^٤.

٣١٨/٤ ٧١١٧ / ٣. أَحْمَدُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْحَجَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا
فِي الشَّهْرِ الَّذِي^٦ تَرِيدُ فِيهِ الْخُرُوجَ إِلَى الْعُمْرَةِ»^٧.

٧١١٨ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

٧٠٠٩ و مصادرهما، الوافي، ج ١٢، ص ٤١٧، ح ١٢٢٢١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧١، ح ١٤٧٦٨، إلى قوله:
«ذو القعدة وذو الحجة».

١. في التهذيب والاستبصار: «شعره» بدل «من رأسه».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: ما لم ير الهلال، أي هلال ذي القعدة».

٣. في الوافي: «+ به».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧، ح ١٤٠؛ و ص ٤٨، ح ١٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢٣، بسند آخر عن
الحسين بن أبي العلاء، الوافي، ج ١٢، ص ٤١٧، ح ١٢٢٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٩، ح ١٦٤٠٠.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٤: «قوله عليه السلام: ولا في الشهر الذي؛ ظاهره أنه يكفي التوفير للعمرة في ابتداء
الشهر الذي يخرج فيه للعمرة وإن لم يكن مدة التوفير شهراً، وظاهر الخبر السابق أنه يستحب التوفير شهراً،
كما ذكره في الدروس. ويمكن الحمل على مراتب الفضل، أو حمل الخبر الأول على ما يؤول إلى مفاد هذا
الخبر وإن كان بعيداً». راجع أيضاً: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٤٣، الدرس ٩٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦، ح ١٣٨؛ و ص ٤٤٥، ح ١٥٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢،
ص ٤١٨، ح ١٢٢٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٦٣٩٦.

٨. السند معلق، كسابقه.

سَعِيدِ الْأَعْرَجِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ - إِذَا رَأَى هِلَالَ ذِي الْقَعْدَةِ وَارَادَ الْخُرُوجَ - مِنْ رَأْسِهِ، وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ»^٢.

٥ / ٧١١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَغْبِ شَعْرَكَ لِلْحَجِّ إِذَا زَأَيْتَ هِلَالَ ذِي الْقَعْدَةِ، وَ لِلْعُمْرَةِ شَهْرًا»^٣.

٧٤ - بَابُ مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ

١ / ٧١٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ

وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ تُحْرِمَ^٤ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي

وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، لَا تُجَاوِزُهَا^٥ إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؛ فَإِنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ - وَلَمْ

١. في «ي»، بث، يح، يخ، بس، بف: «سعيد بن عبد الله الأعرج». وسعيد الأعرج هذا، هو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج. ويقال له: ابن عبد الله. راجع: رجال الطوسي، ص ٢١٣، الرقم ٢٧٨٤.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧، ح ١٤٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٨، ح ١٢٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٦٣٩٥.

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٩، ح ١٢٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٦، ح ١٦٣٩٤.

٤. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. في «بث»، بف: «أن يحرم».

٦. في النهاية: «التوقيت والتأقيت: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة؛ يقال: وقت الشيء يوقته، ووقته يقيته؛ إذا بين حده، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان فقيل للموضع: ميقات، وهو مفعول منه، وأصله مؤقات، فقلبت الواو ياء لكسرة الميم». النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقت).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «ولا تجاوزها».

يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عِرَاقٌ^٢ - بَطْنُ الْعَقِيقِ^٣ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ^٤،
و وَقَّتْ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ^٥، وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ^٦ وَ هِيَ مَهْيَتُهُ^٧،
و وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ^٨؛ وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مِمَّا يَلِي مَكَّةَ
فَوَقَّتَهُ مَنْزِلُهُ^٩.

١. في «جن»: «+ هناك».

٢. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٥: قوله ﷺ: ولم يكن يومئذ عراق، أي كانوا ككفاراً، ولما علم أنهم يدخلون بعده في دينه عتبن لهم الميقات. ولا خلاف في هذه المواقيت.

٣. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عِرْق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق، وكلٌ سبيل شقّه ماء السيل فوسّعه فهو عقيق، وكلٌ موضع شققته من الأرض فهو عقيق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عق).

٤. «يَلْمَلَمَ»: جبل بتهامة، بينه وبين مكة ليلتان، وهو ميقات أهل اليمن. ويقال فيه: أَلْمَلَمَ، بالهمزة بدل الياء. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يللم)؛ المصباح المنير، ص ١٩ (ألّم).

٥. «قَرْنُ الْمَنَازِلِ»: اسم موضع، وهو ميقات أهل نجد، وهي بلدة عند الطائف، أو اسم الوادي كلّهُ. وقال ابن الأثير: «وكثير ممّن لا يعرف يفتح راءه، وإنّما هو بالسكون، ويسمّى أيضاً قَرْنَ الثعالب». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٧ (قرن).

٦. «جُحْفَةُ»: موضع بين مكة والمدينة، وهي ميقات أهل الشام، وكان اسمها مَهْيَتَةً، فأجحف السيل بأهلها - أي ذهب بهم، أو قاربهم ودنا منهم - فسُمِّيت جحفة. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (جحف).

٧. قال ابن إدريس: «ووقت لأهل الشام الجحفة، وهي المهية بتسكين الهاء وفتح الياء، مشتقة من المهيح، وهو المكان الواسع». وقال ابن الأثير: «مَهْيَتَةٌ»: اسم الجحفة، وهي ميقات أهل الشام، وبها غدير خَمٌ، وهي شديدة الرّوخَم. راجع: السرائر، ج ١، ص ٥٢٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٧٧ (مهيح).

٨. ذو الحليفة: ماء من مياه بني جشم، ثمّ سمي به الموضع، على سِتّة أميال أو نحو مرحلة عن المدينة، وهو مسجد الشجرة، ميقات أهل المدينة. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٩ (حلف).

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٥٤، ح ١٦٦؛ و ص ٢٨٣، ح ٩٦٤، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٣٤، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. وفي قرب الإنسان، ص ٢٣٥، ح ٩١٨ [مع اختلاف]؛ و ص ٢٤٤، ح ٩٧٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٢١٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص ٤٥٥، ح ١١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٧٩، ح ١٢٣٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٤٨٧٤؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ١٤٩٤٣، إلى قوله: «ولا تجاوزها إلا وأنت محرم».

٧١٢١/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ: ٣١٩/٤

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْإِحْرَامُ مِنْ مَوَاقِيتِ خُمْسَةِ^١ وَقْتُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا يَنْبَغِي إِحْرَاجٌ وَلَا لِمُعْتَمِرٍ أَنْ يَخْرِمَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا: وَقْتُ^٢ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَهُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ^٣ يَصَلِّي فِيهِ وَيَفْرُضُ الْحَجَّ^٤، وَقْتُ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةِ، وَقْتُ لِأَهْلِ نَجْدٍ الْعَقِيقِ، وَقْتُ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَقْتُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَزْغَبَ عَنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

١. في «بخ»: - «خمس». ٢. في «ي، بث»: «ووقت».

٣. في المرأة: «قوله ﷺ»: وهو مسجد الشجرة؛ قال سيد المحققين: ظاهر المحقق والعلامة في جملة من كتبه أن ميقات أهل المدينة نفس مسجد الشجرة، وجعل بعضهم الميقات المسمى بذئ الحليفة، ويدل عليه إطلاق عدة من الأخبار الصحيحة، لكن مقتضى صحيحة الحلبي أن ذئ الحليفة عبارة عن نفس المسجد، وعلى هذا فتصير الأخبار متفقة ويتعين الإحرام من المسجد. انتهى. ويحتمل أن يكون المراد هو الموضع الذي فيه مسجد الشجرة، ولا ريب أن الإحرام من المسجد أولى وأحوط. وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢١٨-٢١٩.

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٦٧. وفي «بخ» والمطبوع: + «فيه».

٥. في الفقيه: + «فإذا خرج من المسجد، فصار، واستوت به البيداء حين يحاذي الميل الأول أحرم».

٦. في الوسائل: «النجد». وقال ابن الأثير: «التَّجْدُ: ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجاز ممّا يلي العراق». وقال الفيتومي: «التَّجْدُ: ما ارتفع من الأرض، والجمع: تَجْدُود، مثل فلس وفلوس، وبالواحد سَعْي بلاد معروفة من ديار العرب ممّا يلي العراق وليست من الحجاز وإن كانت من جزيرة العرب. قال في التهذيب: كل ما وراء الخندق الذي خندقه كسرى على سواد العراق فهو نجد إلى أن تميل إلى الحزة، فإذا ملئت إليها فأنت في الحجاز. وقال الصَّغَانِي: كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩؛ المصباح المنير، ص ٥٩٣ (نجد).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ٢٥٢٢، معلقاً عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٠؛ وقرب الإسناد، ص ١٦٤، ح ٥٩٩؛ و ص ١٧٣، ذيل ح ٦٣٦، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الخمسة

٧١٢٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَدِّثْنِي عَنِ الْعَقِيقِ: أَوْ قَتَّ وَقَتَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، أَوْ شَيْءَ صَنَعَةِ النَّاسِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْخُلَيْفَةِ، وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَ هِيَ عِنْدُنَا مَكْتُوبَةٌ مَهْيَعَةٌ، وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَارِلِ، وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ نَجْدِ الْعَقِيقِ وَ مَا أَنْجَدَتْ^٢»^٣.

٧١٢٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخِرُ الْعَقِيقِ بَرِيدٌ أَوْ طَاسٌ»^٤. ٣٢٠ / ٤

١. الأخيرة من قوله: «وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْخُلَيْفَةِ» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٠، ح ١٢٣٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٨، ح ١٤٨٧٥.

٢. هكذا في «بح»، «جد»، «جن» والوسائل. وفي «بث»، «بس» والمطبوع والتهديب: «الخرزاز».

وقد تقدّم غير مرّة أَنَّ الصواب في لقب أبي أَيُّوب هذا، هو الخَرَّاز. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٧٥.

٣. في الوافي: «الإنجاد»: الدخول في أرض نجد، والارتفاع، وتأنيت الضمير باعتبار الأرض؛ يعني وقتته لمن دخل أو علا أرض نجد في طريقه، أسند الإنجاد إلى الأرض وأراد من دخلها تجوزاً. وفي المرأة: «قوله صلى الله عليه وآله»: وما أنجدت، أي كل أرض ينتهي طريقها إلى النجد، أو كل طائفة أتت نجداً، أو كل أرض دخلت في النجد. والأوّل أظهر.

٤. التهديب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٨، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٣٤، ح ٣، بسنده عن أبي أيوب الخَرَّاز. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨١، ح ١٢٣٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٤٨٧٣.

٥. قال الجوهرى: «البريد: اثنا عشر ميلاً». وقال ابن الأثير: «البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها: «بريد ذم»، أي محذوف الذنب؛ لأنّ بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وخففت، ثم سمي الرسول الذي يركبه بريداً. والمسافة التي بين السكتين بريداً. والسكة: موضع كان يسكنه الفيوخ المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، ويعد ما بين السكتين فرسخان، وقيل: أربعة ... والفرسخ: ثلاثة أميال. والميل: أربعة آلاف ذراع». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٧؛ النهاية، ج ١، ص ١١٥ (برد).

٥. قال المطري: «أوطاس: موضع على ثلاث مراحل من مكة كانت به وقعة للنبي صلى الله عليه وآله». وقال الفيومي: ..

وَقَالَ: «بَرِيدُ الْبُعْثِ^١ دُونَ عَمْرَةَ^٢ يُبْرِيْدَيْنِ^٣».

٧١٢٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٤، قَالَ: «حَدَّثَ الْعَقِيقُ مَا بَيْنَ الْمَسْلُخِ^٥ إِلَى عَقَبَةِ

«أو طاس من النواذر التي جاءت بلفظ الجمع للواحد، وهو واد في ديار هوازن، جنوبي مكة بنحو ثلاث مراحل، وكانت وقتتها في شوال بعد فتح مكة بنحو شهر». راجع: المغرب، ص ٤٨٨؛ المصباح المنير، ص ٦٦٣ (وطس).

١. قال الشيخ الحسن في هامش متقى الجمان، ج ٣، ص ١٤٤: «لم أقف على ضبط لفظ البعث إلا في خط العلامة في المتهى؛ فإنه ضبطه بالنون، ثم الغين المعجمة والباء الموحدة، كما في هنا. وفي القاموس: الثغب بالمثلثة والغين المعجمة والباء الموحدة: الغدير في ظل جبل».

وفي الوافي: «البعث، بالموحدة، ثم المهملة، ثم المثناة: أول العقيق، وهو بمعنى الجيش، كأنه بعث الجيش من هناك، ولم نجده في اللغة اسماً لموضع. وكذلك ضبطه من يعتمد عليه من أصحابنا، فما وجد في بعض النسخ على غير ذلك لعله مصحّف».

وفي المرأة: «قوله^٦: بريد البعث، في النسخ بالغين المعجمة، وهو غير مذكور في كتب اللغة. وصحّح بعض الأفاضل البعث بالعين المهملة بمعنى الجيش، وقال: لعله كان موضع بعض الجيوش، وقرأ المصلح - أي في الحديث الآتي - بالحاء المهملة، أي الموضع الذي يترتب فيه السلاح، فمرجع الكلمتين إلى معنى واحد».

٢. في معجم البلدان، ج ٤، ص ٢١٢ (غمر): «الغمرة...: منهل من مناهل طريق مكة ومنزل من منازلها، وهو فصل ما بين تهامة ونجد. وقال ابن الفقيه: غمرة من أعمال المدينة على طريق نجد، أغزاها النبي ﷺ عكاشة بن محصن. وقال نصر: غمرة: سوداء في ما بين صاحة وعماييتين جبليين. وغمرة: جبل».

وفي مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٢٩ (غمر): «غمرة، بفتح غين وسكون ميم: بئر بمكة قديمة».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: هو فصل ما بين تهامة ونجد، هكذا قالوا في ذات عرق، وهذه الحدود مثبتة على التقريب».

٣. في «جد»: «بين بريدين» بدل «بريدين».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٦.

٥. في الوافي: «المسلخ، ضبطه بعضهم بالحاء المهملة بمعنى الموضع العالي، وآخرون جعلوه اسم مكان وفسروه بمكان أخذ السلاح وليس لامة الحرب - أي درعه، أو سلاحه، أو رداءه - لمناسبة البعث، وهو الجيش. والمشهور أنه بالمعجمة بمعنى موضع نزاع الثياب، من السلخ بمعنى النزاع؛ سمي به لأنه ينزع فيه

غَمْرَةٌ^١.

٦ / ٧١٢٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْطَأَسَ لَيْسَ مِنَ الْعَقِيقِ»^٢.

٧ / ٧١٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِخْرَامِ: مِنْ أَيِّ الْعَقِيقِ أَفْضَلُ^٣ أَنْ أُحْرِمَ؟

فَقَالَ: «مِنْ أَوَّلِهِ أَفْضَلُ»^٤.

٨ / ٧١٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ٣٢١ / ٤

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَنَّا نُحْرِمُ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ وَلَسْنَا نَعْرِفُ حَدًّا^٥

«التياب للإحرام، ومقتضى ذلك تأخير التسمية عن وضعه ميقاتاً». وفي مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٥ (سلخ): «السلخ - يفتح الميم وكسرهما -: أول وادي العقيق من جهة العراق». وللزمزيد راجع: الشنقيع الرائع، ج ١، ص ٤٤٦؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢١٧؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢١٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٣٧ (بعث).

١. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧١، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «حدّ العقيق أوله السلخ وأخره ذات عرق». الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٦، مرسلًا عن الصادق عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٢٧، ذيل ح ٣١٣٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ الْعَقِيقَ، وَأَوَّلَهُ الْمَسْلُخَ وَوَسْطَهُ غَمْرَةٌ وَأَخْرَهُ ذَاتُ عَرَقٍ». الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٩٠.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٤، معلقًا عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٢٣٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٣، ح ١٤٨٩١.

٤. في «بث» و«بف» والوافي: «+ فهُوَ».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٦، مرسلًا؛ وفيه، ص ٥٢٧، ذيل ح ٣١٣٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٢٣٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٤، ح ١٤٨٩٧.

٦. في «بع» و«عد».

عَرْضُ الْعَقِيقِ؟

فَكَتَبَ: «أَحْرِمَ^٢ مِنْ وَجْرة^٣».

٩ / ٧١٢٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ شَهْرًا وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ

يَخْرُجَ فِي غَيْرِ طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي يَأْخُذُونَهُ، فَلْيَكُنْ إِخْرَافُهُ مِنْ مَسِيرَةِ بَيْتِهِ

أُمِّيَالًا، فَيَكُونُ جِذَاءَ الشَّجَرَةِ مِنَ الْبَيْدَاءِ^٤».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى^٥: «يُحْرِمُ مِنَ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ أَيَّ طَرِيقٍ شَاءَ»^٦.

١٠ / ٧١٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ الْعَقِيقِ بَرِيدُ الْبُعْثِ، وَهُوَ دُونَ الْمَسْلُخِ^٨ بَيْتُهُ

١. فِي «ظ»: «وَادِي». وَفِي الْوَاقِي: «عَرْض». ٢. فِي «جَن»: «أَحْرَمُوا».

٣. «وَجْرة»: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْبَصْرَةِ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ مِيلاً، لَيْسَ فِيهَا مَنْزِلٌ، فَهِيَ مَزَتْ لِلْوَحْشِ. وَالْمَزَتْ: مَغَازاةٌ لَا نَبَاتَ فِيهَا. قَالَ الْحَمَوِيُّ: «وَقِيلَ: حَزَّةٌ لِبَلَى، وَوَجْرةٌ، وَالسِّي: مَوَاضِعٌ قَرَبَ ذَاتِ عَرَقٍ بِبِلَادِ سَلِيمٍ». رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٨٤٤؛ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ج ٥، ص ٣٦٢ (وَجْر)؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٨٩ (مَرْت).

٤. الْوَاقِي، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٢٣٦٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٩.

٥. فِي حَاشِيَةِ «جَد»: «مَن».

٦. «الْبَيْدَاءُ»: الْمَغَازاةُ الَّتِي لَا شَيْءَ بِهَا؛ سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُبَيِّدُ مَنْ يَحُلُّهَا، وَهِيَ هُنَا اسْمُ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ١، ص ١٧١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٦٧ (بَيْد).

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٥٧، ح ١٧٨، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «سِتَّةُ أُمِّيَالٍ». الْفَقِيه، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ٢٥٣٢، مَعْلَقًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِي، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٢٣٨١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٣١٧، ح ١٤٩٠٨.

٨. فِي «بِس، جَن»: «- أُخْرَى».

٩. الْوَاقِي، ج ١٢، ص ٤٨٧، ح ١٢٣٨٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٣١٨، ح ١٤٩٠٩.

١٠. فِي «بِف»: «- وَبَنِ عَمَّار».

١١. قَالَ الْمُحَقِّقُ الشَّعْرَانِيُّ فِي هَامِشِ الْوَاقِي: «قَوْلُهُ: وَهُوَ دُونَ الْمَسْلُخِ؛ يَعْنِي إِذَا ابْتَدَأْنَا مِنْ جَانِبِ الْعِرَاقِ، فَأَوَّلُ

أُمَيَّالٍ مِمَّا يَلِيّ^١ الْعِرَاقَ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ غَمْرَةَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِيلًا: بَرِيدَانِ^٢.
بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَالَ^٣: إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْمَسْلُخِ^٤، فَأَحْرِمَ عِنْدَ أَوَّلِ بَرِيدٍ يَسْتَقْبِلُكَ^٥.

٧٥- بَابُ مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْوَقْتِ^٦

١ / ٧١٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِحُجَّةٍ^٧ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ دُونَ الْوَقْتِ^٨ الَّذِي
وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ: «لَيْسَ إِحْرَامُهُ بِشَيْءٍ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَزِجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَلْيَزِجَعْ، وَ لَا أَرَى عَلَيْهِ
شَيْئًا، وَإِنْ^٩ أَحَبَّ أَنْ يَمْضِيَ فَلْيَمْضِ، فَإِذَا^{١٠} انْتَهَى إِلَى الْوَقْتِ، فَلْيُحْرِمْ مِنْهُ وَيَجْعَلْهَا^{١١}

«العقيق بريد البعث، وبعده لستة أميال المسلخ، ولكن الفقهاء ذكروا أنَّ أوله المسلخ، كما ورد في بعض
الروايات، ولا يبعد أن يكون الابتداء بالمسلخ للاحتياط. والمسلخ بضم الميم وكسرهما وإهمال الحاء على
الأصح».

١. في حاشية «جن»: «بلغ».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٥٧، ح ١٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٥، مرسلًا، وتام الرواية
فيه: «أَوَّلُ الْعَقِيقِ بَرِيدُ الْبَعْثِ وَهُوَ بَرِيدٌ مِنْ دُونِ بَرِيدِ غَمْرَةَ». الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٦٩؛ الوسائل،
ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٧.

٣. في الوافي: «+ قال».

٤. في المرأة: «قوله ﷺ»: «إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْمَسْلُخِ، ظَاهِرُهُ أَفْضَلِيَّةٌ مَا بَعْدَ الْمَسْلُخِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ.
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النُّقْلُ مِنَ الْكَلْبِيِّ، أَوْ مِنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَوْ مِنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، أَوْ مِنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ،
وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَعَلَى التَّقَادِيرِ مَوْقُوفٌ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْمَعْصُومِ».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٢٣٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٨.

٦. في «بث، جد»: «المواقيت».

٧. في التهذيب والاستبصار: «بِحُجَّةٍ».

٨. في التهذيب والاستبصار: «المِيقَاتِ».

٩. في الوسائل والتهذيب: «فَإِنْ».

١٠. في «بلغ، بف» والوافي: «وإِذَا».

١١. في الوسائل والتهذيب: «وَلْيَجْعَلْهَا».

عُمْرَةً؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ^١ مِنْ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَنَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ^٢.

٢ / ٧١٣١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى^٤، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ^٥: سَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ^٦، ٣٢٢/٤، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ^٧، وَ لَيْسَ^٨ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْرِمَ دُونَ^٩ الْوَقْتِ^{١٠} الَّذِي وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ^{١١}، فَإِنَّمَا^{١٢} مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا، وَ تَرَكَ الثَّنَيْنِ^{١٣}.

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٤٠: «قوله^٣: فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، محمول على الاستحباب كما هو الظاهر. ويحتمل التقية، كما يؤمى إليه ما بعده».

٢. في التهذيب والاستبصار: - «بالحج».

٣. علل الشرائع، ص ٤٥٥، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥٢، ح ١٥٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣٠، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٢٤٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٩، ح ١٤٩١٣. ٤. في الكافي، ح ٧٠٠٨: «والحناط».

٥. البقرة (٢): ١٩٧.

٦. في المعاني: «وفي حديث آخر وشهر مفرد للعمرة رجب».

٧. في الكافي، ح ٧٠٠٨: «وَأَنْ يَحْجَّ فِيمَا سَوَاهُنَّ» بدل «أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ».

٨. في «جن»: «فليس».

٩. في «بخ، بف، وحاشية «بث» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قبل».

١٠. في المرأة: «قوله^٣: دُونَ الْوَقْتِ، يحتمل المكان والزمان، والأوّل أظهر؛ لِأَنَّ التَّاسِيسَ أَوْلَى».

١١. في «بخ، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإنما».

١٢. الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠٠٨، إلى قوله: «وَأَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥١، ح ١٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦١، ح ٥٢٧، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ٢٩٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، إلى قوله: «وَذُو الْحِجَّةِ». الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٦، ح ٢٩٥٩، معلقاً عن زرارة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥٢، عن زرارة، وفي الأخيرين إلى قوله: «وَأَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ». وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب توفير الشعر لمن أراد الحج والعمرة، ح ٧١١٥ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٢٤٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٣، ح ١٤٩٢١، من قوله: «وليس لأحد أن يحرم دون الوقت».

٧١٣٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَدَنَةً^٢ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُحْرَمُ فِيهِ، فَأَشْعَرَهَا^٣ وَقَلَّدَهَا^٤؛ أَيْ جَبَّ عَلَيْهِ جِنِّ فَعَلَّ ذَلِكَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْوَقْتِ فَلْيُحْرِمِ، ثُمَّ لِيُشْعِرَهَا وَيَقْلَدَهَا»؛ فَإِنَّ تَقْلِيدَهُ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِشَيْءٍ^٥.

٧١٣٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا حَجَّ لَهُ؛ وَ مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْمِيقَاتِ^٦، فَلَا إِحْرَامَ لَهُ»^٧.

٧١٣٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

١. في «بف»: «قلت لأبي عبد الله» بدل «سألت أبا عبد الله».

٢. قال الجوهري: «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمُونَهَا. وقال ابن الأنبار: «البدنة تقع على الجمال والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسُمِّيَتْ بِدَنَةٍ لِعَظْمِهَا وَسَمْنِهَا». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٣. في الوافي: «وأشعرها». وإشعار البدنة: هو أن يشقَّ أحد جنبي سنامها، أو طعن في سنامها الأيمن حتَّى يسيل دمها ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنَّها هدي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٤. تقليد البدنة: أن في عنقها شيئاً أو قطعة من جلد؛ ليعلم أنَّها هدي فيكفَّ الناس عنها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد).

٥. في «بف» والوافي والوسائل: «وليقلدّها».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٤، ذيل ح ٢٥٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٩، ح ١٤٩١٢. ٧. في الوسائل، ح ١٢٤٠٨؛ الوقت.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٥٢، ح ١٥٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٢٩، بسندهما عن ابن أذينة. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٣؛ الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤٠٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٢، ح ١٤٧٦٩؛ وفيه، ص ٣٢٠، ح ١٤٩١٤، من قوله: «ومن أحرم دون الميقات».

مِهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَخِيهِ رَبَاحٍ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا نَرَوِي بِالْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: إِنَّ^٢ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ يُخْرِمَ الرَّجُلُ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ، فَهَلْ قَالَ هَذَا عَلِيٌّ ﷺ؟
فَقَالَ: «قَدْ قَالَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ لِمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ الْمُوَاقِيتِ، وَ لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، مَا كَانَ يَمْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَخْرُجَ بِشَيْبَاهِ إِلَى الشَّجَرَةِ»^٣.

٧١٣٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُيَسَّرٍ^٤، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ، فَقَالَ لِي: «مِنْ أَيْنَ أَخْرَمْتَ؟» قُلْتُ: مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا^٥، فَقَالَ: «رَبُّ طَالِبٍ خَيْرٌ تَرِلُّ^٦ قَدَمُهُ» ثُمَّ قَالَ: «يَسْرُكُ^٧»

١. في «بث»، «بخ»، والوسائل: «رباح». والمذكور في كتب الرجال هو رباح بن أبي نصر. راجع: رجال البرقي، ص ٤١؛ رجال الطوسي، ص ٢٠٥، الرقم ٢٦٦٩؛ و ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٧٨.
٢. في «بس»:- «إن».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ٢٥٢٨، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: معاني الأخبار، ص ٣٨٢، ح ١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٤، ح ١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٣، ح ١٤٩٢٢.

٤. هكذا في «جر» والوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «جن»، «المطبوع»: «ميسرة». وفي «بث»: «فيس».

والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٢٣، ح ١٣٧ بسنده عن علي بن عقبة عن ميسر. وتقدمت رواية علي بن عقبة عن ميسر في الكافي، ح ٤٢٧٩ و ٤٤٦٥. ووردت رواية علي بن عقبة عن خالد - والصواب علي بن عقبة بن خالد، كما في ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ٣ - عن ميسر في المحاسن، ص ٩١، ح ٤٤.
هذا، والظاهر أن ميسراً هذا، هو ميسر والد علي ومحمد، وقد تقدم في الكافي، ذيل ح ١٤٧١ أنه قد وقع الكلام في أنه هل هو ميسر بن عبد العزيز أو ميسر بن عبد الله، فلا حظ.
ويؤيد ما أثبتناه ما ورد في الكافي، ح ٩٦٠٧ من رواية علي بن عقبة عن أبيه عن ميسر بن عبد العزيز عن أبي جعفر ﷺ.

٥. في المحاسن: «+ قال: ليس من المواقيت المعروفة».

٦. في «ظ»: «ترك».

٧. في «بث»، «بخ»، «بف» والمحاسن: «إنك».

صَلَّيْتَ الظَّهْرَ فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا^١، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَهُوَ وَاللَّهُ ذَاكَ^٢».

٧ / ٧١٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْوَفْتِ^٤ وَأَصَابَ^٥ مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّدِّ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٦».

٣٢٣/٤ ٨ / ٧١٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٧، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ يَقُولُ: «لَيْسَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَفَّقَهَا رَسُولُ اللَّهِ^٩، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ^{١٠} الشَّهْرِ فِي الْعُمْرَةِ^{١١}».

٩ / ٧١٣٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١٢}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِيءُ مُغْتَمِرًا^{١٣} عُمْرَةَ رَجَبٍ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ هَلَالُ شَعْبَانَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْوَفْتَ^{١٤}: «أَيُحْرِمُ قَبْلَ الْوَفْتِ وَيَجْعَلُهَا لِرَجَبٍ، أَوْ

١. في «بح، يس، جن» والوسائل: «أربعاً في السفر».

٢. في «ظ، ي، بث»: «ذلك».

٣. المحاسن، ص ٢٢٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٧، عن ابن فضال، عن علي بن عتبة الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤١٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٤، ح ١٤٩٢٣.

٤. في «بف»: «المواقيت». ٥. في «بث، بخ، بف»: «فأصاب».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٥٤، ح ١٦٥، بسنده عن حماد، عن حريز بن عبدالله، عن رجل، عن أبي جعفر^{١٥}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٢، ذيل ح ١٤٩١٨.

٧. في «بخ»: «+ ابن عمار». ٨. في الوافي: «فوات».

٩. في المرأة: «وقوله^{١٦}»: «إلا أن يخاف فوت الشهر، لا خلاف ظاهره بين الأصحاب في جواز التقديم على الميقات لإدراك فضل عمرة رجب».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٥٣، ح ١٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٥٣٣، بسندهما عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٥، ذيل ح ١٤٩٢٦.

١١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ ينوي».

١٢. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب والاستبصار: «العقيق».

قَالَ: «يُحْرِمُ قَبْلَ الْوَقْتِ»^١، فَيَكُونُ^٢ لِرَجَبٍ؛ لِأَنَّ لِرَجَبٍ فَضْلَهُ وَهُوَ الَّذِي نَوَى^٣»^٤.

صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى:

١. في الوافي: «خصّ الرخصة في الخبرين في الاستبصار بمن خاف فوت العمرة الرجبية، كما تضمنّا؛ يعني لا يتعدّاه».
٢. في «بح، يس»: «فتكون». وفي «بف» والوافي: «ويكون».
٣. في المرأة: «قوله»: وهو الذي نوى، أي كان مقصوده إدراك فضل رجب، أو المدار على النية إلى الإحرام، وقال السيد: يستفاد منها أن الاعتماد في رجب يحصل بالإهلال فيه وإن وقعت الأفعال في غيره، والأولى تأخير الإحرام إلى آخر الشهر اقتضاراً في تخصيص العمومات على موضع الضرورة». راجع: مسالك الأنهار، ج ٢، ص ٢٢٠؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٩.
٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٣، ح ١٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم: «الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٦، ذيل ح ١٤٩٢٧».
٥. في «بث، يخ، بف»: «أهله».
٦. في الوافي والتهذيب، ح ٩٦٥: «قال»: عليه أن يخرج».
٧. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب، ح ٩٦٥: «وإن».
٨. في «بث، بف»: «+ ثم يحرم».
٩. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٣، ح ٩٦٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٥٨، ح ١٨٠، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٣، ح ١٢٤١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٤٩٣١.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ بَغْضَ مَوَالِيكَ بِالْبَصْرَةِ يُخْرِمُونَ بِطْنِ الْعَقِيقِ^١، وَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَاءٌ وَلَا مَنْزِلٌ، وَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مَوْئِدَةٌ شَدِيدَةٌ، وَ يُعْجَلُهُمْ^٢ أَصْحَابُهُمْ وَ جَمَالُهُمْ، وَ مِنْ وَرَاءِ بَطْنِ الْعَقِيقِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ مِيلًا مَنْزِلٌ فِيهِ مَاءٌ وَ هُوَ مَنْزِلُهُمْ^٣ الَّذِي يَنْزِلُونَ فِيهِ، فَتَرَى أَنَّ يُخْرِمُوا مِنْ مَوْضِعِ الْمَاءِ؛ لِرَفِيقِهِ بِهِمْ وَ خِفَتِهِ عَلَيْهِمْ؟

فَكَتَبَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام وَفَتَّ الْمَوَاقِيتَ لِأَهْلِهَا وَ لِمَنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَ فِيهَا رُخْصَةٌ لِمَنْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ، فَلَا يُجَاوِزُ^٤ الْمِيقَاتَ^٥ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ»^٦.

١٧١٤١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضَرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي خَرَجْتُ بِأَهْلِي مَاشِيًا، فَلَمَّ أَهْلٌ^١ حَتَّى أَتَيْتُ الْجُحْفَةَ وَ قَدْ كُنْتُ شَاكِيًا^٢، فَجَعَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْأَلُونَ عَنِّي، فَيَقُولُونَ: لَقِينَاهُ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ،

١. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عرق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق، وكلّ مسيل شقّه ماء السيل فوسّعه فهو عقيق، وكلّ موضع شققته من الأرض فهو عقيق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عقيق).

٢. في «بت»، ببح، بس: «وتمعجلهم».

٣. في «جد»: «منزل لهم».

٤. في «ظ»، ي، بس: «الوسائل» و«من».

٥. في «بح»: «كان».

٦. في الوسائل: «فلا تجاوز»، في «جد»: «مِيقَات».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٣ ح ١٢٤٢٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣١ ح ١٤٩٤١.

٩. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أهل المحرم: إذا لبس ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (هلل).

١٠. «شاكياً»، أي مريضاً، من الشكرو والشكاة والشكاء، كلّهُ المرض، وكذا الاشتكاء. وقال بعضهم: الشاكى والشككى: الذي يمرض أقلّ المرض وأهونه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

وَهُمْ لَا يَفْلَمُونَ وَقَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ ضَعِيفاً أَنْ يُحْرِمَ^١ مِنْ
الْجُحْفَةِ^٢.

٧١٤٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ
مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْرِضُ لَهُ الْمَرَضُ الشَّدِيدَ قَبْلَ أَنْ
يَدْخُلَ مَكَّةَ؟
قَالَ: «لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ»^٣.

٧١٤٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
زُرَّارَةَ^٤:

عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِنَا حَجُّوا بِأَمْرَاءٍ مَعَهُمْ، فَقَدِمُوا إِلَى الْوُقُوفِ^٥ وَهِيَ لَا تُصَلَّى،
فَجَهِلُوا أَنْ مِثْلَهَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ^٦، فَمَضَوْا بِهَا كَمَا هِيَ حَتَّى قَدِمُوا^٧ مَكَّةَ وَهِيَ طَامِتٌ^٨
خَلَلٌ، فَسَأَلُوا النَّاسَ^٩، فَقَالُوا: تَخْرُجُ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيبِ، فَتُحْرِمُ مِنْهُ، وَكَانَتْ^{١٠}
إِذَا فَعَلَتْ^{١١} لَمْ تُذْرِكِ الْحَجَّ، فَسَأَلُوا أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «تُحْرِمُ مِنْ مَكَانِهَا» قَدْ^{١٢}

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٤٤: «لا خلاف بين الأصحاب في جواز تأخير المدني الإحرام إلى الجحفة عند
الضرورة، وأما اختياراً فالمشهور عدم الجواز، ويظهر من كثير من الأخبار الجواز، لكن ظاهرهم أنه إذا تجاوز
يصح إحرامه وإن كان آتماً».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٧، ح ١٢٣٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٧، ح ١٤٩٠٧.

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٧، ح ١٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٥، ح ١٦٦٣٠.

٤. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «عن زرارة».

٥. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «أول».

٦. في الوسائل، ح ١٤٩٣٦: «الميقات».

٧. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «عن زرارة».

٨. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «عن هذا».

٩. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «ذلك».

١٠. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «فكانت».

١١. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «فقد».

١٢. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥: «فقد».

عَلِمَ اللَّهُ نَيْتَهَا»^١.

٦ / ٧١٤٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَرَّ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُحْرِمُ^٢ النَّاسَ مِنْهُ^٣، فَتَنَسَّى أَوْ جَهَلَ، فَلَمْ يُحْرِمِ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ، فَخَافَ أَنْ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ أَنْ يَقُوتَهُ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، وَ يُحْرِمُ، وَ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ»^٤.

٣٢٥ / ٤ ٧ / ٧١٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصُّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ جَهَلَ أَنْ يُحْرِمَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ»^٥.

٨ / ٧١٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُحْرِمَ أَوْ جَهَلَ، وَقَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَ طَافَ وَ سَعَى، قَالَ: «تُجْزِئُهُ^٦ نَيْتُهُ، إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ، وَإِنْ

١. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة، ح ٧٦٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٢٤٢١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٠، ح ١٤٩٣٦؛ وج ٢٧، ص ١٥٨، ح ٣٣٤٧٥.

٢. في «بث»، بخ، بف، والوافي: «أحرم».

٣. في «بخ» وحاشية «بث»: «فيه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٨، ح ١٨١، بسنده عن عبدالله بن سنان. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٢٤٢٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٤٩٣٢.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٤، ح ٩٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٣.

٦. في «ي»، بث، بس، والتهذيب: «يجزئته». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: تجزئته، عمل به الشيء في النهاية والمبسوط و

لَمْ يَهْلُ^١.

وَقَالَ فِي مَرِيضٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ، فَقَالَ: «يُحْرَمُ عَنْهُ»^٢.

٧١٤٧ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٣ عَنِ الْإِحْرَامِ مِنْ غَمْرَةٍ^٤

قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَنْ يُحْرِمَ مِنْهَا»^٥، وَكَانَ بَرِيدُ الْعَقِيقِ^٦ أَحَبَّ إِلَيَّ^٧.

٧١٤٨ / ١٠. صَفْوَانُ^٨، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنِ امْرَأَةٍ كَانَتْ مَعَ قَوْمٍ، فَطَمِثَتْ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِمْ،

جاء أكثر الأصحاب، والمشهور بين المتأخرين أنه لا يعتد بحجّه و يقضي إن كان واجباً. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣١٢؛ النهاية، ص ٢٤٩. هذا، وفي المرأة فائدة في تحقيق حقيقة الإحرام إن شئت فراجع.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٦١، ح ١٩٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «يحرم منه». وفي المرأة: «قوله ﷺ: يحرم به، كما مرّ في حجّ الصبي الصغير».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٩١، بسنده عن جميل بن درّاج. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦؛ و ص ٥٠٨، ح ١٢٤٣٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

٤. في «بخ»: «أبا عبد الله».

٥. في «بس»: «غمر». وقد مضى ترجمة «غمر» ذيل ح ٧١٢٣.

٦. في «ي»، بس، «جن» والوسائل: «- وأن يحرم منها».

٧. قد مضى ترجمة «البريد» ذيل ح ٧١٢٣.

٨. في الوافي: «ولعله أريد ببريد العقيق البريد الذي في أوله، وهو بريد البعث، أو أول بطنه، وهو المسلخ، والغمرة إما في آخره كما سبق، أو في وسطه كما يأتي». وفي المرأة: «ولعل المراد ببريد العقيق البريد الأول، وهو المسلخ، كما ذكره الأصحاب».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٢٣٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٤، ح ١٤٨٩٩.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان، أبو عليّ الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

١١. في «بخ»: «أبا الحسن».

فَسَأَلْتَهُمْ، فَقَالُوا: مَا نَذْرِي أَعَلَيْكَ إِحْرَامٌ أَمْ لَا وَأَنْتَ حَائِضٌ، فَتَرَكُوهَا حَتَّى دَخَلَتْ
الْحَرَمَ؟

قَالَ^١: «إِنْ كَانَ عَلَيْهَا مُهَلَّةٌ، فَلْتَرْجِعْ^٢ إِلَى الْوَقْتِ، فَلْتَحْرِمْ مِنْهُ؛ وَإِنْ^٣ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْهَا وَفَتْ، فَلْتَرْجِعْ إِلَى مَا قَدَرْتَ^٤ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ بِقَدْرِ^٥ مَا لَا يَفُوتُهَا^٦».

١١ / ٧١٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَرْذَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ^٧، قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسِيرَةِ عَشْرَةِ أَمْيَالٍ، لَمْ
يَدْخُلْهَا^٨ إِلَّا بِإِحْرَامٍ^٩».

١٢ / ٧١٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ

سُورَةَ بْنِ كُلَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}: خَرَجْتُ مَعَنَا امْرَأَةً مِنْ أَهْلِنَا، فَجَهِلَتِ الْإِحْرَامَ، فَلَمْ تُحْرِمْ

١. في الوسائل: «فقال».

٢. في الوسائل: «فترجع».

٣. في الوسائل: «فإن».

٤. في المرأة: «وقوله^٧ إلى ما قدرتت عليه، ظاهر الخبر أنه مع تعذر العود إلى الميقات يرجع إلى ما أمكن من الطريق، وظاهر الأكثر عدمه، بل يكفي الإحرام من أدنى الحل، والأولى العمل بالرواية لصحتها. قال السيد في المدارك: ولو وجب العود فتعذر، فمع وجوب العود إلى ما أمكن من الطريق وجهان، أظهرهما عدم للأصل وظاهر الروايات المتضمنة لحكم الناسي. انتهى. ولعله^٨ غفل عن هذا الخبر». وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٢.

٦. في التهذيب: «والحج فحرم».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦٢، بسنده عن صفوان. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة، ح ٧٦٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٤.

٨. في المرأة: «وقوله^٨ لم يدخلها، لعل المعنى أنه يحرم من موضعه ولا يترك الإحرام؛ لعدم توسط الميقات بينه وبين مكة».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٧، ح ١٢٤٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٤، ح ١٦٦٢٧.

حَتَّى دَخَلْنَا مَكَّةَ وَنَسِينَا أَنْ نَأْمُرَهَا بِذَلِكَ؟

قَالَ^١: «فَمَرَوْهَا فَلْتَحْرِمْ مِنْ مَكَانِهَا مِنْ مَكَّةَ^٢ أَوْ مِنَ الْمَسْجِدِ»^٣.

٧٧- بَابُ مَا يَجِبُ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ

١ / ٧١٥١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعَنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ وَابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ جَمِيعاً، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْعَقِيقِ^٤ مِنْ قِبَلِ الْعِزَاقِ، أَوْ إِلَى الْوَقْتِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِبِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْإِحْرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٥، فَانْتِفِإْ بِطَنِكَ^٦، وَقَلِّمْ أَظْفَارَكَ، وَاطْلِإْ^٧ عَانَتَكَ، وَخُذْ مِنْ شَارِبِكَ، وَلَا يَصْرُكَ بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأْتَ، ثُمَّ اسْتَكَ^٨، وَاعْتَسِلْ، وَالْبَسْ ثَوْبَيْكَ، وَلِيَكُنْ فَرَاغَكَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^٩».

١. في «بف» والوافي: «فقال».

٢. في «جد»: - «من مكة».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٥.

٤. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عرق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عق).

٦. في الوسائل، ح ٣٨٠٧: - «إن شاء الله».

٧. في «ي»، يع، بف، جد» والوسائل، ح ١٦٤١٠: «إبطك». وفي المرأة: «قولك»: فانتب إبطيك، يمكن أن يكون المراد بالتنف مطلق الإزالة، فعتبر عنه بما هو الشائع؛ فإن الظاهر أن الحلق أفضل من التنف، كما صرح به جماعة من الأصحاب، وسيأتي في خبر ابن أبي يعفور. وهذه المقدمات كلها مستحبة، كما قطع به الأصحاب إلا الغسل؛ فإنه ذهب فيه ابن أبي عقيل إلى الوجوب، والمشهور فيه الاستحباب أيضاً.

٨. يجوز قراءته بصيغة الأمر من المجرد وباب الافتعال وباب الإفعال.

٩. في النهاية، ج ٢، ص ٤٢٥: «يقال: سالك فاه يسوكه، إذا دلكه بالسواك، فإذا لم تذكر الغم قلت: استاك».

١٠. في «جن»: + «ولا يضررك».

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَلَا يَضُرُّكَ^١، غَيْرَ أَنِّي أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ^٢ ذَاكَ^٣ مَعَ
الِاخْتِيَارِ^٤ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^٥.

٧١٥٢ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «السُّنَّةُ فِي الْإِحْرَامِ: تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ،
وَحَلْقُ الْعَانَةِ^٧».

٧١٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: إِذَا أَطْلَيْتَ^٩ لِلْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ كَيْفَ
أَضَنَعَ فِي الطَّلِيَةِ الْأَخِيرَةِ؟ وَكَمْ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ^٩: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا جُمُعَتَانِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا

١. في «جد»: «ذلك مع الاختيار عند زوال الشمس، فلا يضرُّك». وفي «بح» وحاشية «ظ»: «ذلك مع الاختيار عند زوال الشمس». وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «ذلك».

٢. في «بث، جن»: «- غير أنني أحبُّ أن يكون».

٣. في «ي، بخ»: «- ذاك». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف عن بعض النسخ وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «ذلك».

٤. في «ي»: «مع الاختيار غير أنني أحبُّ أن يكون» بدل «غير أنني أحبُّ أن يكون ذاك مع الاختيار». وفي «ظ، بف، جد، والوافي»: «- ذاك مع الاختيار». وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «- مع الاختيار».

٥. في «بس» والمرأة: «ذاك مع الاختيار عند زوال الشمس غير أنني أحبُّ أن يكون عند زوال الشمس» بدل «غير أنني أحبُّ» إلى هنا.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ٢٥٣٣، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥١١، ح ١٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ٣٨٠٧؛ وفيه، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٤٦٠؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ١٦٤١٠، إلى قوله: «واغتسل والبس ثيابك».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٢٤٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٣، ح ١٦٤١١.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «طلبت».

٩. في «بث، بس» والفقيه: «فقال».

فَاطِلٌ^١.

٤ / ٧١٥٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ^٣، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِمِيِّ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَطْلِيَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا».

٥ / ٧١٥٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، قَالَ:

كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ^٦ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٧: رَجُلٌ أَخْرَمَ بِغَيْرِ غُسْلٍ أَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ،

عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ^٨: مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَصْنَعَ؟

فَكَتَبَ^٩: «يَعِيدُ»^{١٠}.

٦ / ٧١٥٦ . بَغْضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ جُمُهورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

١. في المرأة: «ظاهرها الاكتفاء بأقل من خمسة عشر يوماً وعدم استحبابه لأقل من ذلك، كما هو ظاهر المحقق وجماعة، وذهب العلامة وجماعة إلى أنَّ المراد به نفي تأكد الاستحباب، ويستحب قبل ذلك أيضاً لغيره من الأخبار، وهو أظهر».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ٢٥٣٦، معلقاً عن علي بن أبي حمزة. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٢٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٦٤١٥.

٣. في «ظ، بث، بس» والوسائل والتهذيب: «+ بن محمد».

٤. في «ظ، ي، بث، بيج، بس» والوافي والتهذيب: «أن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٣، ح ١٢٤٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٦٤١٦.

٦. في «يج، بيج، بف» والتهذيب: «الحسين بن سعيد» بدل «الحسن بن سعيد».

٧. في «بث»: «أم».

٨. في «بيخ»: «عالماً أو جاهلاً».

٩. في «بيخ» والتهذيب: «يعيده».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٦٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن العبد الصالح أبي الحسن^{١١}. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٤، ح ١٢٤٤٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٧، ذيل ح ١٦٤٧٩.

كُنَّا بِالْمَدِينَةِ، فَلَاخَانِي^١ زُرَّارَةُ فِي^٢ نَتْفِ الْإِبْطِ وَ خَلْقِهِ، فَقُلْتُ: خَلْقُهُ أَفْضَلُ، وَقَالَ زُرَّارَةُ: نَتْفُهُ أَفْضَلُ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَذِنَ لَنَا وَ هُوَ فِي الْحَمَّامِ يَطْلِي وَ قَدْ^٣ أَطْلَى إِبْطِيهِ، فَقُلْتُ لِزُرَّارَةَ: يَكْفِيكَ؟^٤ قَالَ: لَا، لَعَلَّهُ فَعَلَ هَذَا لِمَا لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَفْعَلَهُ، فَقَالَ: «فِيمَا^٥ أَنْتُمَا؟» فَقُلْتُ: إِنَّ زُرَّارَةَ لَأَخَانِي^٦ فِي نَتْفِ الْإِبْطِ وَ خَلْقِهِ، قُلْتُ^٨: خَلْقُهُ أَفْضَلُ^٩، وَقَالَ زُرَّارَةُ^{١٠}: نَتْفُهُ أَفْضَلُ^{١١}.

فَقَالَ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ، وَ أَخْطَأَهَا زُرَّارَةُ، خَلْقُهُ أَفْضَلُ مِنْ نَتْفِهِ، وَ طَلِيهِ أَفْضَلُ مِنْ خَلْقِهِ» ثُمَّ قَالَ لَنَا: «أَطْلِيَا» فَقُلْنَا: فَعَلْنَا^{١٢} مُنْذُ ثَلَاثِ^{١٣}، فَقَالَ: «أَعِيدَا؛ فَإِنَّ الْإِطْلَاءَ طَهُورٌ»^{١٤}.

١. الملاحة: المنازعة. ويحكي عن الأصمعي أنه قال: «الملاحة: الملاومة والمباغضة، ثم كثر ذلك حتى جعلت كل ممانعة ومدافعة ملاحة». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢ (لحا).
٢. في «جن»: «عن».
٣. في «بث، ببح، ببح، بيف، بجد»، والكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «قده بدون الواو».
٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: يكفيك، أي ما رأيت من فعله عليه السلام، ويظهر من تصديق زرارَةَ أَنَّ نزاعهم كان في وجوب التنف وعدمه، أو في التنف أو غير التنف، ويكون ذكر الحلق على سبيل المثال».
٥. في «ظ، ي، ببح، بيف، بجد»: «فقال».
٦. في الكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «فيم».
٧. في الكافي، ح ١٢٨٢٨: «فيم أنتم؟ فقلت: لأخاني زرارَةَ بدل «فيمَا أنتمَا؟ فقلت: إِنَّ زرارَةَ لأخاني».
٨. في «ببح» والكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «فقلت».
٩. في «ظ، بث، ببح، بيف، بجد»: «ومن نتفه».
١٠. في الكافي، ح ١٢٨٢٨: «- زرارَةَ».
١١. في التهذيب: «- وقال زرارَةَ: نتفه أفضل».
١٢. في «ظ، بس»: «قد فعلنا». وفي الكافي، ح ١٢٨٢٨: «ذلك».
١٣. في التهذيب: «ثلاثة».

١٤. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب الإبط، ح ١٢٨٢٨، عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن محمد بن القاسم ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يوسف بن السخت البصري، عن محمد بن سليمان، عن إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد، عن الحسن بن علي بن مهران جميعاً، عن عبدالله بن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٩، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٢٩٢، صدر ح ١، بسنده عن عبدالله بن أبي يعفور،

٧٨ - بَابُ مَا يُجْزِئُ مِنْ غُسْلِ الْإِحْرَامِ وَمَا لَا يُجْزِئُ

٧١٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِكَ لِيَوْمِكَ^١، وَغُسْلُ لَيْلَتِكَ لَلَّيْلَتِكَ^٢».

٧١٥٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ بِالْمَدِينَةِ لِإِحْرَامِهِ: أَيْجُزُّهُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِ ذِي

الْخَلِيفَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

فَأَتَاهُ^٥ رَجُلٌ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ^٦: «اغْتَسَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا، فَعَرَضْتُ لَهُ حَاجَةً حَتَّى

أَمْسَى؟ قَالَ: «يَعْبُدُ الْغُسْلَ، يَغْتَسِلُ نَهَاراً لِيَوْمِهِ ذَلِكَ، وَ لَيْلاً لَلَّيْلَتِهِ»^٨.

مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٣، ومرسلاً، وتام الرواية فيه: «حلقة أفضل من نشفه وطلبه

أفضل من حلقة». وراجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الإبط، ح ١٢٨٢٧. الوافي، ج ٦، ص ٦١٨،

ح ٥٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٥١٠؛ و ص ١٣٧، ح ١٧٣٢.

١. في المرأة: «ظاهره عدم انتقاض الغسل بالأحداث الواقعة قبل إتمام اليوم، أو إتمام الليل».

٢. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٤، ح ١٢٤٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٨،

ح ١٦٤٢٥.

٣. في «بث»: «ابن إبراهيم».

٤. في التهذيب، ح ٢٠٠: «وعن أبي عبد الله عليه السلام».

٥. في الوسائل والتهذيب، ح ٢٠١: «عن».

٦. في الوافي والوسائل: «فأناه».

٧. في «ي»، «بح، جن»: «قال».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٩، ذيل ح ٢٥٣٨، بسند آخر، مع

اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها إلى قوله: «قال: نعم».

الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٦٤٢٠.

٧١٥٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ»^٢.

٧١٦٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٤، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ لَيْسَ قَمِيصاً قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ؟
قَالَ^٥: «قَدْ انْتَقَضَ غُسْلُهُ»^٦.

٧١٦١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في الاستبصار، ح ٥٣٧: «عن سهل بن زياد» لكنه غير مذكور في بعض نسخه.

٢. في المدارك: «والأصح عدم انتقاض الغسل بذلك، وإن استحبت الإعادة، بل لا يبعد عدم تأكد استحباب الإعادة، كما تدل عليه صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ولبس ثوبين، ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: ليس عليه غسل. والظاهر أن المراد نفي تأكد الغسل». مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٢.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٧، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ح ٢٥٤٤؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٩، ح ١٦٤٣٠.

٤. في التهذيب: «بن سعيد». ٥. في التهذيب: «فقال».

٦. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٥٢: «قوله عليه السلام: قد انتقض غسله، المشهور استحباب إعادة الغسل بعد لبس ما لا يجوز للمحرم لبسه وأكل ما لا يجوز أكله، وألحق الشهيد في الدروس الطيب أيضاً لصحيحة عمر بن يزيد، والمشهور عدم استحباب الإعادة لغيرها من تروك الإحرام». وراجع أيضاً: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٤٣، الدرس ٩٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٩٥، ح ٢٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٠، ح ١٦٤٣٣. ٨. في الاستبصار: «بن أبي نصر».

أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ، ثُمَّ نَامَ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ».^١

٦ / ٧١٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ^٣، ثُمَّ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ، قَالَ: «يَمْسَحُهَا

بِالْمَاءِ^٤، وَ لَا يُعِيدُ الْغُسْلَ».^٥

٧ / ٧١٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، قَالَ:

أَرْسَلْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ^٦ جَمَاعَةٌ وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُؤَدِّعَكَ،

فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا: «أَنْ اغْتَسِلُوا بِالْمَدِينَةِ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْسُرَ^٧ عَلَيْكُمْ الْمَاءُ^٨ بِذِي الْخَلِيفَةِ،

فَاغْتَسِلُوا بِالْمَدِينَةِ، وَابْسُوا ثِيَابَكُمْ الَّتِي تُخْرِمُونَ فِيهَا، ثُمَّ تَعَالَوْا فَرَادَى أَوْ مَثَانِي^٩».^{١٠}

١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٠،

ح ١٦٤٣١. ٢. في «جن»: «بعض أصحابنا».

٣. في «بخ»: «أبي عبد الله».

٤. في «ظ»: «لإحرام». وفي الوافي والتهذيب: «للإحرام».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: يمسحها بالماء، أي استحباباً؛ لكرهه الحديد».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٣، مرسلًا. الوافي، ج ١٢،

ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٦.

٧. في «بخ، بف»: «نحن» بدون الواو.

٨. في «بخ، بف»، وحاشية «بث» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «أن يعز». ٩. في الوسائل والفقيه: «الماء عليكم».

١٠. في الوافي: «مثنى».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٨، صدر ح ٢٥٣٧، معلقاً عن

٧١٦٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ، فَلْيَسْ قَمِيصاً قَبْلَ أَنْ يُلْبِي، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ»^١.

٧١٦٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ دَرَّاجٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَمْسُحُ رَأْسَهُ بِمَنْدِيلٍ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

٧٩- بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ^٣ بَعْدَ اغْتِسَالِهِ مِنَ الطَّيِّبِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُلْبِيَ

٧١٦٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٤ عَنِ الرَّجُلِ يَدْهَنُ بَدَنَهُ فِيهِ طَيِّبٌ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ؟

فَقَالَ^٥: «لَا تَدْهَنُ^٦ حِينَ تُرِيدُ^٧ أَنْ تُحْرِمَ^٨ بَدَنَهُ فِيهِ مِنْكَ وَلَا غَنْبَرٌ تَبْقَى^٩

١. ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٧، ح ١٢٤٦٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٦٤١٨.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، وفي الأخيرين مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٤.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٦؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٥.

٤. في «بث، بف» وحاشية «ي»: «للمحل». ٥. في «ي»: «سألت».

٦. هكذا في «بث، بف، جد» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٧. في «بف»: «لا يَدْهَنُ». ٨. في «بث، بف، جد»: «يريد».

٩. في «بث، بف»: «أن يحرم». ١٠. في «بث، بف»: «يقبى».

رَأَيْتَهُ فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرِمُ، وَ أَذْهِنَ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدَّهْنِ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ قَبْلَ
الْفُسْلِ وَ بَعْدَهُ، فَإِذَا أُحْرِمْتَ فَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْكَ الدَّهْنُ حَتَّى تَجْلُ^١.

٧١٦٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَذْهِنَ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ بِدَّهْنٍ فِيهِ مِسْكٌ وَ لَا
عَنْبَرٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ رَأَيْتَهُ^٢ تَبْقَى فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرِمُ، وَ أَذْهِنَ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدَّهْنِ
حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ، فَإِذَا أُحْرِمْتَ فَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْكَ الدَّهْنُ حَتَّى تَجْلُ^٣».

٧١٦٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ فَضْلٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَ الدَّهْنِ؟

فَقَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام لَا يَزِيدُ عَلَيَّ^٤ السَّلِيخَةَ^٥».

٧١٦٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. الاستبصار، ج ٢، ص ١٨١، ح ٦٠٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٠؛
والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٣١، معلقاً عن القاسم بن محمد الجوهري. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٩،
ح ١٢٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٨، ذيل ح ١٦٧٧٣.

٢. هكذا في «ي» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ، بث، بح، بخ، بس، جد، جن»: «أَنَّ»
وفي «بف» والمطبوع: «من أجل رائحة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١٠٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨١، ح ٦٠٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع،
ص ٤٥١، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان التاب، عن عبيد الله بن علي الحلبي.
الوافي، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٢٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٨، ح ١٦٧٧٣.

٤. في الوسائل: «عن».

٥. «السليخة»: شيء من العطر تراه كأنه قشر منسلخ ذو شعب، ودهن ثمر البان قبل أن يرتب. وقال العلامة
المجلسي: «أقول: لعلها مثلاً تبقى رائحته بعد الإحرام». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٦؛ القاموس
المحيط، ج ١، ص ٣٧٦ (سلخ).

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٢٤٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦١، ح ١٦٧٨١.

٣٣٠ / ٤ دَاوُدُ بْنُ التُّغَمَّانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَدَّهِنَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ^١، وَكَانَ يَكْثُرُهُ الدُّهْنُ الْخَائِزُ^٢ الَّذِي يَبْقَى^٣».

٥ / ٧١٧٠. أَحْمَدُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ يَدَّهِنُ بَعْدَ الْغُسْلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَادَّهَنَّا^٥ عِنْدَهُ بِسَلِيخَةٍ بَانٍ^٦، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَدَّهِنُ بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُ لِلإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يَدَّهِنُ بِالدُّهْنِ مَا لَمْ يَكُنْ غَالِيَةً^٧، أَوْ دُهْنًا فِيهِ مِسْكٌ أَوْ عَنَبَرٌ^٨.

٦ / ٧١٧١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^٩، قَالَ:

١. في الوسائل: «وبعده».

٢. «الخائز»: الغليظ؛ من الخُثُوْزة، وهو تقيض الرقة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٢؛ المصباح المنير، ص ١٦٤ (خثر). وفي المرأة: «وأقول: الكراهة لا تنافي الحرمة».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٢٤٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٠، ح ١٦٧٧٩.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٥. في «بخ، بف» والوافي: «وادَّهَنَّا».

٦. قال الجوهري: «البان: ضرب من الشجر طيب الزهر، واحدها بَانَةٌ... ومنه دهن البان». وقال ابن منظور: «البان: شجر يسمو ويطول في استواء مثل نبات الأثل، وورقه أيضاً هَذَبٌ كهَذَبِ الأثل، وليس لخشبه صلابه، وواحده بانه. قال أبو زياد: من العضاء البان، وله هَذَبٌ طوال شديد الخضرة، وينبت في الهَضَبِ، وثمرته تشبه قُرون اللوبيا إلا أنْ خضرتها شديدة، ولها حبٌّ، ومن ذلك الحبُّ يستخرج دهن البان». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨١ (بون)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٧٠ (بين).

٧. الغالية: نوع من الطيب مركَّب من مسك وعنبر وعود ودهن، وهي معروفة، يقال: أوَّل من سَمَّاهَا سليمان بن عبد الملك. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٨٣ (غلا).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢١، ح ١٢٤٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٠، ح ١٦٧٨٠، وفيه، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٥٠، إلى قوله: «قال: نعم».

٩. في «ظ»: «- بن عبد العزيز».

اغْتَسَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ دَخَلَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْغُلَمَانِ، فَقَالَ: «هَاتُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنْ لُحُومِ الصَّيْدِ حَتَّى نَأْكُلَهُ»^{١، ٢}.

٧ / ٧١٧٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَهَيَّأَ لِلإِحْرَامِ، فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَغْفِدِ
التَّلْبِيَةَ أَوْ يَلْبَسَ^٣.

٨ / ٧١٧٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا ﷺ فِي رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَ عَقَدَ الإِحْرَامَ^٤، ثُمَّ
مَسَّ طَبِيباً^٥، أَوْ صَادَ صَيْداً، أَوْ وَاقَعَ أَهْلَهُ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَا لَمْ يَلْبَسَ»^{٦، ٧}.

١. في الوسائل: «أنتى».

٢. في المرأة: «قوله ﷺ: حَتَّى نَأْكُلَهُ، ظاهره أنه ﷺ لم يكن لثي بعد، وبدل على عدم مقارنة التلبية كما سيأتي».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٨٣، ح ٢٧٦، بسنده عن صفوان و ابن أبي عمير، عن عبدالله بن مسكان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٢٥٦٦، بسنده عن علي بن عبدالعزيز، مع اختلاف «الوافي» ج ١٢، ص ٥٢٤، ح ١٢٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٥، ح ١٦٤٤٦.

٤. في الوافي: «في الإحرام».

٥. في المرأة: «قوله ﷺ: أَوْ يَلْبَسَ، لعل التردد من الراوي».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١٠٩٠، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٦٣٧، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٢، ص ٥٣٣، ح ١٢٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٧؛ ج ١٣، ص ١٠٧، ح ١٧٣٥.

٧. في الوافي: «+ وأهل بالحج».

٨. في «بخ»: «الطبيب».

٩. في امرأة العقود، ج ١٧، ص ٢٥٥: «وبدل على ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب من أنه إذا عقد نية الإحرام و لبس ثوبيه، ثم لم يلبس وفعل ما لا يحل للمحرم فعله، لم يلزمه بذلك كفارة إذا كان متمتعاً أو مفرداً، وكذا لو كان قارناً لم يشعر ولم يقلد. ونقل السيد المرتضى ﷺ في الانتصار إجماع الفرق فيه، وربما ظهر من الروايات أنه لا يجب استئناف نية الإحرام بعد ذلك، بل يكفي الإتيان بالتلبية، وعلى هذا فيكون المنوي عند عقد الإحرام اجتناب ما يجب على المحرم اجتنابه من حين التلبية، وصرح المرتضى في الانتصار بوجوب استئناف النية قبل التلبية والخال هذه، وهو الأحوط».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١٠٨٨، والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦٣٥، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥.

٣٣١/٤

٩ / ٧١٧٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُرَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: رَجُلٌ دَخَلَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى وَآخَرَمَ^١ وَخَرَجَ^٢ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَبَدَأَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَلْبِي أَنْ يَنْقُصَ ذَلِكَ بِمَوَاقِعِ^٣ النِّسَاءِ: أَلَا لَهُ ذَلِكَ؟ فَكَتَبَ عليه السلام: «نَعَمْ» أَوْ «لَا بَأْسَ بِهِ»^٤.

١٠ / ٧١٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّازٍ^٥، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَرْزَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ، وَفَرَعَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^٦: الصَّلَاةِ وَجَمِيعِ الشُّرُوطِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْبِ: أَلَا لَهُ أَنْ يَنْقُصَ ذَلِكَ، وَبِوَاقِعِ النِّسَاءِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»^٧.

ج ٥، ص ٨٢، ح ٢٧٣، بسنده عن جميل بن دراج، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٥٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٨؛ و ص ٤٣٣، ح ١٦٧٠٠.

١. في حاشية «ب»: «نَمْ أَحْرَم».

٢. في «ب»، «بغ، بف» والوافي والفقيه: «نَمْ خَرَج».

٣. في «ب»، «جن»: «لمواقعة». وفي حاشية «ب»: «لمرافقة».

٤. في «ب»، «بس، بف» والوافي: «ولا بأس به» بدل «أو لا بأس به». في المرأة: «يمكن الاستدلال به على ما ذهب إليه السيد عليه السلام كما ذكرنا في الخبر السابق».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٢٥٦٩، عن بعض أصحابنا، عن أبي إبراهيم الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٧، ح ١٦٤٥١.

٦. في التهذيب: «وإسماعيل بن مهران». وفي الاستبصار: «وإسماعيل بن مزار». وكلاهما سهو؛ فقد توسط إسماعيل بن مزار بين إبراهيم بن هاشم وبين يونس [بن عبد الرحمن] في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٧٤-٤٧٧.

٧. في التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١٠٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦٣٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٩.

٨٠- بَابُ صَلَاةِ الْإِحْرَامِ وَعَقْدِهِ وَالِاشْتِرَاطُ فِيهِ

١٧١٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ؛

وَمَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

«لَا يَصْرُكَ بِلَيْلٍ أَخْرَمْتَ أَمْ نَهَارٍ، إِلَّا أَنْ أَفْضَلَ ذَلِكَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ»^٢.

١٧١٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، وَابْنِ أَبِي

١. في السند تحويل يعطف «معاوية بن عمار» على «حماد عن الحلبي». يدل على ذلك مضافاً إلى أن ابن أبي عمير روى عن معاوية بن عمار كتاب الحج، ومضافاً إلى رواية ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في كثير من الأسناد جداً، أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٦، بإسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان - وهو أيضاً يروي كتب معاوية بن عمار - عن معاوية بن عمار وحماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٢، الرقم ٧٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٢٩-٤٣٣؛ و ص ٤٣٦-٤٣٨.

٢. في الوافي: «وجه الأفضلية التأسي بالنبي صلى الله عليه وآله وموافقته في فعله».

وفي امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٥٦: «قوله عليه السلام: عند زوال الشمس، ظاهر كلام الأصحاب أن الأفضل إيقاع الإحرام بعد فريضة الظهر، وبعده في الفضل بعد فريضة أخرى، فإن لم يتفق صلى للإحرام ست ركعات وأقله ركعتان، وبه جمعوا بين الأخبار، وهو حسن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٦، بسنده عن معاوية بن عمار وحماد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي، كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ذيل ح ٣١٣٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٢٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٨، ذيل ح ١٦٤٥٥.

٤. في الوسائل والتهذيب: «ابن إبراهيم».

٥. هكذا في «بس، بف، جد» وحاشية «بث» والوسائل والتهذيب. وفي «ي، بث، بج، بخ، جن» والمطبوع: «عن ابن» بدل «وابن». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد روى صفوان بن يحيى - وهو المراد من صفوان في ما نحن فيه - وابن أبي عمير كتب معاوية بن عمار، وتكررت رواية كل واحد منهما عن معاوية منفرداً، كما تكررت التعاطف بينهما في الرواية عنه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٦٢، الرقم ٧٣٧؛ رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤١٩-٤٢١؛ و ص ٤٥٦-٤٥٨؛ و ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣١١. وانظر أيضاً

أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ إِحْرَامٌ إِلَّا فِي دُبْرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، أُخْرِمْتُ^١ فِي دُبْرِهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً^٢، صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ وَأُخْرِمْتُ فِي دُبْرِهِمَا^٣، فَإِذَا انْفَلَتْتُ^٤ مِنْ صَلَاتِكَ، فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَاثْنِ عَلَيْهِ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَكَ، وَأَمَّنْ بَوَعْدِكَ، وَاتَّبَعَ أَمْرَكَ؛ فَإِنِّي عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ لَا أَوْقَى إِلَّا مَا وَقَيْتَ^٥، وَلَا أَخْذُ إِلَّا مَا أُعْطَيْتَ، وَقَدْ ذَكَرْتَ الْحَقَّ، فَأَسْأَلُكَ أَنْ تَغْزِمَ لِي^٦ عَلَيْهِ عَلَى كِتَابِكَ^٧ وَسَنَةِ نَبِيِّكَ، وَتَقْوِينَ عَلَيَّ مَا صَغَفْتُ عَنْهُ، وَتَسَلِّمْ^٨ مِنِّي مَنَاسِكِي فِي يَسْرِ مِنْكَ^٩ وَعَافِيَةٍ، وَاجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِكَ^{١٠} الَّذِينَ^{١١} رَضِيتَ وَارْتَضَيْتَ^{١٢} وَسَمَّيْتَ وَكَتَبْتَ^{١٣}؛ اللَّهُمَّ فَتَمِّمْ لِي حَجَّي^{١٤} وَعُمْرَتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ

١. على سبيل المثال: الكافي، ح ٦٩٩٤ و ٧٠٣٢ و ٧١٢٠ و ٧١٥١ و ٧١٧٧ و ٧١٩٤ و ٧٣٢٤ و ٧٣٥٥ و ٧٣٧٢ و ٧٤٦١ و ٧٤٩٢.

١. في التهذيب: «تحرم».

٢. في الوافي: «وإن كانت نافلة؛ يعني وإن لم يكن وقت صلاة مكتوبة وتكون صلاتك للإحرام نافلة».

٣. في الوافي: «دبرها». وفي التهذيب: «بعد التسليم».

٤. الانفثال: الانصراف؛ يقال: انفتل فلان عن صلاته، أي انصرف. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٤ (قتل).

٥. في «ي»: «أوقيت». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إلّا ما وقيت، أي ممّا وقيت».

٦. «أن تعزم لِي»، أي تخلق لي قوّة وصبراً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٢ (عزم).

٧. في المرأة: «قوله: علي كتابك، حال عن الضمير في عليه، أي حال كونه موافقاً لكتابك وسنة نبيك».

٨. في الوافي: «تسلّم، بالتشديد وحذف إحدى التاءين: تقتل».

٩. في «بح، يخ، بف، جد» والوافي: «- منك».

١٠. التّؤدّ: القادمون، والمراد: القادمون إلى الحجّ. قال الراغب: «الوفد: هم الذين يقدمون على الملوك مستنجزين الحاجات». راجع: المفردات للراغب، ص ٨٧٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

١١. في «جد» «الذي».

١٢. في «جن»: «- وارفضيت».

١٣. في حاشية «بث» والمرأة: «وكتبت». وفي الفقيه: «اللهم إني خرجت من شقة بعيدة وأنفقت مالي ابتغاء

مرضاتك». في «ي، بح، يخ، بس، جد» والتهذيب: «حجّتي».

إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سَتَّه نَبِيَّكَ ﷺ، فَإِنْ عَرَضَ لِي شَيْءٌ يَحْبِسُنِي، فَخَلْنِي^١ حَيْثُ حَبَسْتَنِي^٢ لِقَدْرِكَ^٣ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ؛ اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةً فَعُمْرَةٌ^٤، أُحْرِمَ^٥ لَكَ شَعْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَعَظَامِي وَمُخِّي وَعَصْبِي مِنَ النَّسَاءِ وَالثِّيَابِ وَالطَّيِّبِ^٦، أُبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ.

قَالَ: «وَيُخْرِئُكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً حِينَ تُحْرِمُ، ثُمَّ قُمْ فَاْمِشْ هُنَيْئَةً^٨، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِكَ الْأَرْضُ^٩، مَا شِئْتَ كُنْتَ أَوْ.....»

١. هكذا في «ي»، بث، يخ، بس، جن، وحاشية «ظ» والوافي. وفي المطبوع: «فخلني». وفي المرأة: «قوله ﷺ: فخلني، لعل من حل العقد، لا من الإحلال؛ فإنه لازم. وقال الجوهري: حل المحرم يحل حلالاً، وأحل بمعنى. وقال: وحلت العقد أحلها حلاً، أي فتحتها فانحلت». وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٤ (حلل).

٢. في «ظ»، يخ؛ «حبسني».

٣. في «ي»: «بقدرك».

٤. في «بث»، يخ، جد؛ «لم يكن».

٥. في «جد»: «فبعمره». وفي الوافي: «إن لم تكن حجة: إن لم يتيسر لي إتمام الحج فيكون هذا الإحرام للعمرة فأنتمها عمرة».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: أحرم، بصيغة الماضي، وربما يقرأ بصيغة المضارع، فيكون شعري بدلاً من الضمير المستتر، أو منصوباً بنوع الخافض، أي شعري وبشري. ولا يخفى بعده».

٧. في المرأة: «ظاهر الخبر أن ما هو جزء حقيقة الإحرام، هو العزم على ترك تلك الثلاثة، وأما غيرها فهي واجبات خارجة عن حقيقته، ولا استبعاد في ذلك. وعلى المشهور يمكن حمله على أنه ﷺ إنما خصص بالذكر هذه الأشياء لكونها الأهم في الإحرام. وأما القصد فلا بد من شموله لجميع المحرمات ولو إجمالاً».

٨. في الوافي: «هنية». وقال ابن الأثير: «وفيه: أنه أقام هنيةً، أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة. ويقال: هنيةً أيضاً». وقال الفيروزآبادي: «الهنية في صحيح البخاري، أي شيء يسير، وصوابه ترك الهمزة، ويذكر في هن و». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩ (هنا)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٦ (هنا).

٩. في اللغة: استوت به الأرض، وتسوت، وسوت عليه، كلّه؛ هلك فيها. وقال العلامة الفيض: «استوت بك الأرض: سلكت فيها»، فكأنه قدس سرّه - أخذه من قولهم: استوت به راحلته، أي رفعته على ظهرها، والمناسب هاهنا هذا المعنى، كما هو واضح. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤١٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٣٦ (سوا).

زَكِيًّا، فَلَبَّ^١.

٧١٧٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟

قَالَ: «تَقُولُ^٢: "اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ عليه السلام»، وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ الَّذِي^٣ تُرِيدُ^٤».

٧١٧٩ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: أَلَيْلًا أُحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَمْ نَهَارًا؟ فَقَالَ: «نَهَارًا»^٥.

قُلْتُ^٦: أَيُّ سَاعَةٍ؟ قَالَ^٧: «صَلَاةُ الظُّهْرِ».

فَسَأَلْتُهُ: مَتَى تَرَى أَنْ نُحْرِمَ؟ فَقَالَ^٨: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ، إِنَّمَا أُحْرِمَ

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: فَلَبَّ، ظاهره عدم اشتراط مقارنة التلبية لنية الإحرام وعدم وجوب التلبية سرّاً، كما ذكره جماعة وقد اختلف فيه ... و ينبغي القطع بجواز تأخير التلبية عن نية الإحرام للأخبار الكثيرة الدالة عليه، بل يظهر من هذا الخبر تعين ذلك، لكن الظاهر أنه للاستحباب، والذي يقتضيه الجمع بين الأخبار التخيير بين التلبية في موضع عقد الإحرام وبعد المشي هنية وبعد الوصول إلى البيداء، وإن كان الأحوط بينهما الجمع».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٧، ح ٢٥٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٦، ح ٥٤٨، معلقاً عن الكليني، وفي الأخير إلى قوله: «وأُحرمت في دبرها بعد التسلیم». الفقيه، ج ٢، ص ٣١٨، ح ٢٥٥٨، معلقاً عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦ و ٢٢٢، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٩١، ح ٣٠٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٢٤٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٠، ذيل ح ١٦٤٦٢.

٤. في الوافي: «التي».

٣. في «بخ»: «قل».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٩، ح ٢٥٦٠، معلقاً عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٩، ح ٢٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٥١، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٩، ح ٢٦٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٥٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٤، ح ١٢٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٢، ذيل ح ١٦٤٦٤.

٧. في «بس، جد» والوافي والوسائل والفقيه: «فقلت».

٦. في الوافي: «بل نهارة».

٨. في الوسائل والفقيه: «قال».

٨. في الاستبصار: «وبعد».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^١ صَلَاةُ الظُّهْرِ^٢؛ لِأَنَّ الْمَاءَ كَانَ قَلِيلًا كَأَن يَكُونَ^٣ فِي رُؤُوسِ الْجَبَالِ،
فَيَهْجُرُ الرَّجُلُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْغَدِّ وَهُوَ لَا يَكَادُ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنَّمَا أُخْدِثَتْ
هَذِهِ الْمِثْيَاءُ حَدِيثًا^٤.

٥ / ٧١٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: إِنَّ أَصْحَابَنَا يَخْتَلِفُونَ فِي وَجْهَيْنِ مِنَ الْحَجِّ، يَقُولُ

١. في «بح»: «بعد».

٢. في «بس»: «-» فأسأله: متى ترى؟ إلى هنا.

٣. في الوسائل: «- يكون».

٤. التهجير: التبكير إلى كل شيء والمبادرة إليه، وهي لغة حجازية، ومنه الحديث: «لو يعلم الناس ما في التهجير لاستبقوا إليه» أراد المبادرة إلى أول وقت الصلاة؛ يقال: هَجَرَ، إذا صار في الهجرة، وهي نصف النهار في القبط خاصة، ثم قيل: هَجَرَ إلى الصلاة، إذا بَكَرَ ومضى إليها في أول وقتها.

وقال العلامة الفيض: «في هجر الرجل إلى مثل ذلك من الغد» يعني يذهب في طلب الماء اليوم، فلا يأتي به إلا أن يمضي به من الغد مقدار ما مضى من اليوم، والمراد أن السبب في إحرام النبي ﷺ وقت الظهر إنما كان حصول الماء له في ذلك الوقت».

وقال مراد في هامش الوافي: «ولعل المعنى: إذا ذهب الرجل إلى تحصيل الماء في أول النهار رجع في الغد في مثل الساعة التي ذهب، فكان عند رجوعه قد صَلَّى النبي ﷺ صلاة الغداة، فكان ﷺ يؤخِّر الإحرام إلى وقت صلاة أخرى، فيحرم بعد صلاة الظهر». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٤٦؛ المغرب، ص ٤٩٩ (هجر)؛ الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

٥. في المرأة: «الظاهر أن الواو عاطفة منفصلة عن هذه الكلمة، أي إلى ذلك الوقت من بعد ذلك اليوم». وقيل: يحتمل أن يكون الواو جزء الكلمة، قال في الصحاح: الغدو: نقيض الرواح، وقد غدا يغدو غدوًا، وقوله تعالى: «بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» [الأعراف (٧): ٢٠٥ و...] أي بالغدوات، فعبر بالفعل عن الوقت، كما يقال: أنتنك طلوع الشمس، أي وقت طلوع الشمس.

٦. في «بث، يخ، بف» والفقيه: «فلا يكاد».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب حج النبي ﷺ، ذيل ح ٦٨٥٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٤٩، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، وفي كلها إلى قوله: «قلت: أي ساعة؟ قال: صلاة الظهر». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣١٩، ح ٢٥٥٩، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٩، ح ١٢٤٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٤٥٩.

بَعْضُهُمْ^١: «أَحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا^٢، فَإِذَا طُفَّتْ بِالتَّبَيُّتِ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، فَأَجَلَّ وَ اجْعَلْهَا عُمْرَةً، وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ^٣: «أَحْرِمَ وَ أَنْوَ الْمُتَمَتَّةَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ: أَيُّ هَذَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟

قَالَ^٤: «أَنْوَ الْمُتَمَتَّةَ».

٦ / ٧١٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حُمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّذِي يَقُولُ: حَلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي؟
قَالَ^٦: «هُوَ حَلٌّ حَيْثُ حَبَسَهُ^٧، قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ^٨».

١. هكذا في «ظ»، بخ، بف، جن، وحاشية «بث»، «بح» والوافي والوسائل، ح ١٤٧٠٩، والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعض».

٢. في الوافي: «أَحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا؛ يعني من غير تسمية التمتع بالعمرة إلى الحج، بل يسمى الحج في إحرامه خاصة، ويأتي أولاً بالعمرة، ثم بالحج فيكون متمتعاً من غير إظهاره التمتع، وذلك لمكان التقيّة، وقوله عليه السلام: «أَنْوَ الْمُتَمَتَّةَ، جامع للقولين؛ فَإِنَّ نِيَّةَ التَّمَتُّعِ لَا يَنَافِي عَدَمَ إِظْهَارِهِ، فَكَأَنَّهُ عليه السلام رفع الخلاف بين القولين، وحديث البيزنطي الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٤ - وغيره نص في هذا المعنى؛ أعني الجمع بين القولين».

وقال المحقق الشعراني في هامشه: «قوله: رفع الخلاف بين القولين، بل مقصود السائل تحقيق الأفضل من الأمرين وأن نيته إفراد الحج أولاً، ثم العدول إلى عمرة التمتع أفضل، أو نية العمرة أولاً؟ فأمره عليه السلام بالثاني، وهذا يناقض الحمل على التقيّة؛ لأنّ العدول من الإفراد إلى التمتع هو الذي لا يجوزُه عامة المخالفين إلا الحنابلة، فليس في إظهار التمتع تقيّة، بل في إظهار العدول من الإفراد إليه». وفي المرأة: «يدلّ على أنّ الافتتاح بعمرة التمتع أفضل من العدول بعد إنشاء حج الإفراد، بل يدلّ على تعيّنهِ، والمشهور جواز العدول اختياراً عن الإفراد إلى التمتع إذا لم يتعيّن عليه الإفرا». «

٣. في «بح»: «يقولون». ٤. في «بف» والوسائل، ح ١٤٧٠٩: «فقال».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٥، ح ١٢٥٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٩؛ وج ١٢، ص ٣٤٨، ح ١٦٤٨٠.

٦. في «بث»، «بف»: «فقال». ٧. في الفقيه والتهذيب: «+ والله».

٨. في الفقيه، ح ٣١٠٨: «+ ولا يسقط الاشتراط عنه الحج من قابل».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٧، ح ٣١٠٨، معلقاً عن

٧١٨٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «هُوَ جِلٌّ إِذَا حَبَسَ^١، اشْتَرَطَ^٢ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطَ^٣».

٧١٨٣ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ وَ زَيْدِ الشَّحَامِ وَ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالُوا^٤:

أَمَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ نَلْبِّيَ وَلَا نَسْمِيَ شَيْئاً^٥، وَقَالَ: «أَصْحَابُ^٦ الْإِضْمَارِ أَحَبُّ

إِلَيْنَا^٧».

٧١٨٤ / ٩. أَحْمَدُ^٨، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ سَيْفٍ^٩، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ^{١٠} مُوسَى^{١١} عليه السلام، قَالَ^{١٢}: «الْإِضْمَارُ أَحَبُّ إِلَيْنَا^{١٣}، فَلَبَّ^{١٤}

١. حمزة بن حمران. وفيه، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٥٦١، معلقاً عن حمران بن أعين. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٥، ح ١٣١٦١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٦٤٩٨؛ وص ٣٥٧، ح ١٦٥٠٣.

١. في الوسائل: «حبسه».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٦، ح ١٣١٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٧، ح ١٦٥٠٢.

٣. في التهذيب والاستبصار: «عن منصور بن حازم قال: بدل «ومَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» قالوا: «والظاهر أنه سهو؛ فإنَّ لازم ذلك وقوع الوساطة بين سيف بن عميرة وبين مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، والمذكور في الأسناد رواية سيف عن مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ مباشرة، ووقوع الوساطة بينهما غير معهود. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٥١ - ٥٥٢. ٤. في الاستبصار: - «شيئاً».

٥. في التهذيب: «لأصحاب». ٦. في المرأة: «حمل على حال التقية؛ كما عرفت».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٨٧، ح ٢٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٥٦٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٦، ح ١٢٥٠١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٤، ح ١٦٤٦٨.

٨. السند معلقٌ على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٩. في التهذيب: «أحمد بن علي بن سيف». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «أحمد، عن علي، عن سيف». وهو الصواب كما يعلم بأدنى تأمل في السند السابق.

١٠. في «ي»: «ستل أبو الحسن». ١١. في «بس»: - «موسى».

١٢. في الوسائل: «أصحاب». ١٣. في التهذيب والاستبصار: - «فلَبَّ».

وَلَا تُسَمِّ ٢.

١٠ / ٧١٨٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ ٢ ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْرَمَ فِي دُبُرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : أَكَانَ يُجْزِيهِ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ٦ .

١١ / ٧١٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ :

١ . في الوسائل والتهذيب : + « شيئاً » .

٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٨٧ ، ح ٢٨٨ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٧٢ ، ح ٥٧٠ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٣٦ ، ح ١٢٥٠٢ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٣٤٤ ، ح ١٦٤٦٩ .

٣ . لم يثبت رواية أحمد بن محمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقريئة رواية محمد بن يحيى عنه - عن محمد بن الفضيل - كما تقدم في الكافي ، ذيل ٥٣١٤ - والمتكرر في الأسناد رواية محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن إسماعيل [بن بزيع] عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني . أنظر على سبيل المثال : الكافي ، ح ١١٨٤ و ٣٢٠٨ و ٦٤٧٩ و ٦٥٤١ و ٦٧٨٠ و ٦٩٢٨ و ٧١٤٥ و ٧٢٩٨ و ٧٤٣١ و ٧٥٢٨ و ٧٥٩٠ و ٧٦٩٢ و ٧٨٦١ . فعليه ، الظاهر وقوع خلل في سندنا هذا إما بسقوط « عن محمد بن إسماعيل » من السند رأساً ، أو بجواز النظر من « محمد » في « محمد بن إسماعيل » إلى « محمد » في « محمد بن الفضيل » فوق السقط .

ويؤيد ذلك مضافاً إلى ما ورد في الفهرست للطوسي ، ص ٥٢٥ ، الرقم ٨٤٠ ، من رواية الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع والحسن بن علي بن فضال ، عن محمد بن الفضيل ، كتاب أبي الصباح الكناني ، أن الواسطة بين أحمد بن محمد ومحمد بن الفضيل في جميع ما يروي محمد بن الفضيل عن أبي الصباح في أسناد الكافي هو محمد بن إسماعيل [بن بزيع] وحده إلا في الكافي ، ح ١٠٥٢٠ و ١٠٥٧٣ : فقد توسط محمد بن إسماعيل والحسين بن سعيد معاً في هذين السندين ، بين أحمد بن محمد وبين محمد بن الفضيل .

٤ . في «بح» : « صلاته » . وفي الاستبصار : + « غير » .

٥ . في الاستبصار : - « ذلك » .

٦ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٧٧ ، ح ٢٥٤ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٦٦ ، ح ٥٤٧ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٣٢ ، ح ١٢٤٩١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٣٤٥ ، ح ١٦٤٧١ .

١. في السند تحويل يعطف «حماد بن عثمان، عن الحلبي» علي «حفص بن البخثري وعبد الرحمن بن الحجاج». وبيان أوضح، يروي المصنف عن أبي عبد الله ﷺ بطرق ثلاثة؛ وهي:
- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البخثري.
 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج.
 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي.
٢. في «بث»: + «هنية».
٣. في «بخ»، «ف» والوافي: «ويستوي».
٤. «البيداء»: المغارة التي لا شيء بها، سميت بذلك لأنها تُبِيد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (بيد). هذا، وقد مضى معنى الاستواء ذيل الحديث الثاني من هذا الباب.
٥. في «بع»، «وحاشية بث»: + «البيداء».
٦. في المرأة: «قوله ﷺ»: فلبه، الهاء للسكت. ويدلّ على تعيين التفريق بين النبتة والثلية، أو فضله، كما عرفت».
٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٥٦٢، معلقاً عن حفص بن البخثري ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي جميعاً، عن أسبي عبد الله ﷺ الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٥٢٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٣، ح ١٦٥٤٨.
٨. في المرأة: «يدلّ على جواز المقارنة».
٩. في «ف»، «جده» والوافي والاستبصار: «رسول الله».
١٠. في الوسائل والتهديب والاستبصار: «لم يعرفوا» بدل «لم يكونوا يعرفون».
١١. في «بث»: «أن نعرف». وفي «بس»: «أن يعرفهم». وفي «جن»: «أن يعرف».
١٢. التهديب، ج ٥، ص ٨٤، ح ٢٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٥٦٢، معلقاً عن الكليني. الوافي،

١٣/٧١٨٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^١: إِذَا أُخْرِمَ الرَّجُلُ فِي ذُبْرِ الْمَكْتُوبَةِ، أَيْلَبِي جِئْنَ
يَنْهَضُ بِهِ بَعِيرُهُ، أَوْ جَالِسًا فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ؟

قَالَ^٢: «أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ صَنَعَ^٣».

قَالَ^٤ الْكَلْبِيُّ^٥:

وَهَذَا^٦ عِنْدِي مِنَ الْأَمْرِ الْمُتَوَسِّعِ^٧ إِلَّا أَنَّ الْفَضْلَ فِيهِ أَنْ يُظْهَرَ التَّلْبِيَةَ حَيْثُ أَظْهَرَ^٨
النَّبِيُّ عليه السلام عَلَى طَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجُوزَ مِيلَ^٩ الْبَيْدَاءِ إِلَّا وَقَدْ أَظْهَرَ
التَّلْبِيَةَ، وَأَوَّلُ الْبَيْدَاءِ أَوَّلُ مِيلٍ يُلْقَاكَ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ^{١٠}.

١٤ / ٧١٨٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلِّ الْمَكْتُوبَةَ، ثُمَّ أَخْرِمِ بِالْحَجِّ أَوْ بِالْمَنْعَةِ، وَاخْرُجْ
بِغَيْرِ تَلْبِيَةٍ حَتَّى تَصْعَدَ إِلَى^{١١} أَوَّلِ الْبَيْدَاءِ إِلَى أَوَّلِ مِيلٍ عَنْ يَسَارِكَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ

ج ١٢، ص ٥٤٨، ح ١٢٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٢، ح ١٦٥٤٧.

١. في «بخ»: «- له».

٣. في المرأة: «يدلّ على التخيير، وبه يجمع بين الأخبار، كما فعل المصنّف عليه السلام، وهو قوي».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٩، ح ١٢٥٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٣، ح ١٦٥٤٩.

٥. في «جد»: «- قال».

٦. في «ظ، ي، بخ، بف، جد»: «+ رحمه الله». وفي «بث»: «+ رحمه الله تعالى».

٧. في «بخ، بف» والوافي: «وهو».

٨. في «بث، بخ، بف» والوافي: «الموسع».

٩. في «جد»: «ظهر».

١٠. في «بس»: «- ميل». وفي «بخ»: «مسبيل».

١١. في «بس»: «الطريق». وفي «جد»: «طريق». وفي الوافي: «وفي التهذيبين وفق بين الأخبار بالفرق بين الماشي والراكب، كما في الحديث الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨٥، ح ٢٨١ - وينافيه أخبار عدم الفرق، وفي الاستبصار جواز ما في الكافي أيضاً، ويشبه أن يكون الفرق صدر عن تقيّة».

١٢. في «بث»: «- إلى».

بِكَ الْأَرْضُ^١ - زَاكِبًا كُنْتُ أَوْ مَا شِئْتُ - فَلَبَّ، وَلَا يَضْرُكَ^٢ لَيْلًا أُحْرِمْتَ أَوْ نَهَارًا، وَ مَسْجِدًا^٣
 ذِي الْحَلِيفَةِ الَّذِي كَانَ خَارِجًا عَنِ^٤ السَّقَائِفِ^٥ عَنْ صَخْنِ الْمَسْجِدِ^٦، ثُمَّ الْيَوْمَ لَيْسَ
 شَيْءٌ^٧ مِنَ السَّقَائِفِ مِنْهُ^٨.

١٥ / ٧١٩٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، ٣٣٥ / ٤

عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُعْتَمِرُ عُمْرَةً مُفْرَدَةً يَشْتَرِطُ عَلَى رَبِّهِ أَنْ يَحْلَهُ خَيْثُ
 حَبْسَةٍ^٩، وَ مُفْرَدُ الْحَجِّ يَشْتَرِطُ عَلَى رَبِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ^{١٠} حَجَّةً فَعُمْرَةً^{١١}».

١٦ / ٧١٩١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١. قوله عليه السلام: «فإذا استوت بك الأرض»، قد مضى شرحه ذيل الحديث الثاني من هذا الباب.

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بث». وفي «بث» والمطبوع: «فلا يضررك».

٣. في «بس»: «وفي مسجد».

٤. في «ظ»، يخ، بف، والوافي والوسائل، ح ١٤٩٠١: «من».

٥. «السقائف»: جمع السقيفة، وهي صُفَّة لها سقف، فعلية بمعنى مفعولة. والصفة: الظلَّة، أي الشيء الذي يستتر به من الحرِّ والبرد، أو ما سترك من فوق. وقيل في الصفة غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٠؛ المصباح المنير، ص ٢٨٠ (سقف). وراجع أيضاً: لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥-١٩٦ (صف).

٦. في الوافي: «الذي، خبر المبتدأ، ومن» بيانية، وعن «صلة خارجاً، لعل المراد أنَّ موضع المسجد كان أولاً السقائف التي كن وراء الصحن، فأدخل تلك السقائف في الصحن وبنيت سقائف أخر وراء تلك المهذومة، فاليرم ليس شيء من السقائف من المسجد». ٧. في «يح»، يخ، بف، «بشيء».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٢٥٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٥، ح ١٤٩٠١، من قوله: «ومسجد ذي الحليفة»؛ وفيه، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٤٥٨، وتام الرواية فيه: «ولا يضررك ليلاً أحرمت أو نهاراً»؛ وفيه، ص ٣٤٤، ح ١٦٤٧٠، إلى قوله: «أحرم بالحج أو بالتمتع»؛ وفيه أيضاً، ص ٣٧٠، ح ١٦٥٤١، إلى قوله: «أو ماشياً قلب».

٩. في الوافي: «هذا الاشتراط في هذه الأخبار محمول على الاستحباب دون الوجوب، وذلك لما يأتي في باب المحصور والمصدود أنه حل إذا حبس، اشترط أو لم يشترط».

١٠. في «بس» والوافي والوسائل والتهذيب: «لم تكن».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٨١، ح ٢٧١، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٥، ح ١٢٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٤، ح ١٦٤٩٦.

أبي المغراء:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا قَرَّبَتِ الْقَرْبَانَ^١، تَخْرُجُ نَارٌ تَأْكُلُ^٢ قَرْبَانَ مَنْ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِخْرَامَ مَكَانَ الْقَرْبَانِ»^٣.

٨١- بَابُ التَّلْبِيَةِ

١ / ٧١٩٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُهُ: لِمَ جُعِلَتِ التَّلْبِيَةُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: أَنْ أَدْنِيَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا، وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَنَادَى، فَأُجِيبَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يَلْبُتُونَ»^٥.

٢ / ٧١٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. «القربان»: ما تقرب به إلى الله عز وجل تبغي به قرباً ووسيلة؛ تقول منه: قربت لله قرباناً. وقال العلامة الفيض: «وصار في التعارف اسماً للنسيكة التي هي الذبيحة». راجع: توتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٥٤؛ الصحاح، ج ١، ص ١٩٨ (قرب).

٢. في «ظ»: «فياًكل». وفي «بث»، «بخ»، «بف»، «بد»، «والوافي والفقير والعلل»: «فتأكل».

٣. علل الشرائع، ص ٤١٥، ح ٣، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المغراء حميد بن المثنى العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٢١٣٩، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٢٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٥، ح ١١٧٣٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٦٣٨٥.

٤. في «بخ»: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٥. علل الشرائع، ص ٤١٦، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٢٢٧، ح ٩٣٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٥، ذيل ح ٢١٢٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٥، ح ١١٧٣٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٤، ح ١٦٥٥٠.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام^١: «أَنْ عَلَيَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٢، قَالَ: تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ وَ تَشَهُدُهُ وَ قِرَاءَتُهُ الْقُرْآنَ^٣ فِي الصَّلَاةِ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَ إِشَارَتُهُ بِإِصْبَعِهِ^٤».

٧١٩٤ / ٣. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ^٥ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّلْبِيَةُ: لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ^٦، إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، لَبَّيْكَ^٧ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا دُعَايَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ غَفَّارِ الذُّنُوبِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّلْبِيَةِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ مَرْهُوباً وَ مَرْغُوباً إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تُبَدِّئُ وَ الْمَعَادَ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ كَشَّافِ الْكُرْبِ^٨ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ^٩ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ^{١٠} يَا كَرِيمَ لَبَّيْكَ^{١١}؛ تَقُولُ ذَلِكَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، وَ حِينَ^{١٢} ٣٣٦/٤ يَنْهَضُ بِكَ بَعِيرُكَ، وَ إِذَا غُلُوتَ شَرْفًا^{١٣}، أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا، أَوْ لَقِيتَ رَاكِبًا، أَوْ اسْتَيْقَظْتَ

١. في الوسائل والبحار والكافي، ح ٤٩٩٥: «عن أبي عبد الله عليه السلام». وفي التهذيب: «جعفر بن محمد، كلاهما بدل «عن جعفر، عن أبيه عليه السلام».

٢. في الوسائل، ح ٧٥٥١: «وَأَنْ عَلَيَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٣. في «بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٩٥: «للقُرْآن».

٤. الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٤٩٩٥. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٥، معلقاً عن الكليني.

الجعفریات، ص ٧٠، بسند آخر. المقنعة، ص ٤٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي

الأخيرين مع اختلاف سير الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٢٥٤٦: الوسائل، ج ٦، ص ١٣٦، ح ٧٥٥١؛ وج ١٢،

ص ٣٨١، ح ١٦٥٦٦: البحار، ج ٨٥، ص ٦٥. ٥. في «جن»: «الفضل».

٦. في «بخ»: «لبيك».

٧. في «بث»: «+ لبيك».

٨. في «بح»: «كرب».

٩. في «بخ» وحاشية «ظ»: «عبدك».

١٠. في «ظ، بح، بس، جد»: «لبيك ليك».

١١. في «جد»: «- لبيك».

١٢. في «بف»: «أو حين».

١٣. الشرف: المكان العالي. الصحيح، ج ٤، ص ١٣٧٩ (شرف).

مِنْ مَنَامِكَ، وَبِالْأَسْحَارِ، وَ أَكْثَرَ مَا اسْتَطَعْتَ مِنْهَا وَاجْهَرُ^١ بِهَا، وَإِنْ تَرَكْتَ^٢ بَغْضَ التَّلْبِيَةِ فَلَا يَضُرُّكَ، غَيْرَ أَنَّ تَمَامَهَا^٣ أَفْضَلُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَدْءَ مِنَ التَّلْبِيَاتِ الْأَرْبَعِ^٤ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ^٥، وَ هِيَ الْفَرِيضَةُ، وَ هِيَ التَّوْحِيدُ، وَ بِهَا لَبَّى الْمُرْسَلُونَ^٦، وَ أَكْثَرَ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْثُرُ مِنْهَا، وَ أَوَّلُ مَنْ لَبَّى إِبْرَاهِيمَ ﷺ.

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَدْعُوكُمْ إِلَى أَنْ تَحْجُوا بَيْنَهُ، فَأَجَابُوهُ بِالتَّلْبِيَةِ، فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَخَذَ مِثَاقَهُ بِالْمُؤَافَاةِ فِي ظَهْرِ رَجُلٍ وَ لَا بَطْنِ امْرَأَةٍ إِلَّا أَجَابَ بِالتَّلْبِيَةِ»^٧.

٧١٩٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٨، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَتُظِينَ، عَنْ أَسَدِ^٩ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ: عَمَّنْ رَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ مُحَرِّمٌ قَدْ كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْدَاهُ لِلشَّمْسِ هُوَ^{١٠}

١. في «جن»: «أو اجهر».

٢. في «بغ»: «وإن ترك».

٣. في الوافي: «والتي».

٥. في «ظ»، «ي»، «بث»، «يح»، «بخ»، «بغ»، «جد»، «جن»، «الوافي» والوسائل، ح ١٦٥٥١: «الكتاب». وفي التهذيب، ح ٩٦٧: «التلبية الأربعة التي في أول الخبر» بدل «التليات الأربع في أول الكلام».

٦. في «بغ»: «المسلمون».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٤، ح ٩٦٧، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «فإن رسول الله ﷺ كان يكثر منها». وفيه، ص ٩١، ح ٣٠٠، بسنده عن فضالة وصفوان وابن أبي عمير جميعاً، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٠، ح ١٢٥٣١: الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٣، ذيل ح ١٦٥٦٩؛ وفيه، ص ٣٧٤، ح ١٦٥٥١، إلى قوله: «وبها لبى المرسلون».

٨. هكذا في «ظ»، «ي»، «يح»، «بخ»، «بغ»، «جد»، «جر» وحاشية «بث». وفي «بث»، «بس»، «جن» وحاشية «ظ»، «يح»، «جد» والمطبوع والوسائل: - «بن عيسى».

٩. في «جن»: «أسيد». والمذكور في بعض نسخ رجال الطوسي، ص ٣٣٢، الرقم ٤٩٣٧ أيضاً «أسيد».

١٠. في الوسائل: «وهو».

يَقُولُ: «لَبَّيْكَ فِي الْمَذْنِبِينَ^١ لَبَّيْكَ»^٢.

٧١٩٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ رَفَعَهُ، قَالَ:
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَخْرَمَ أَتَاهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ، فَقَالَ لَهُ^٣: مَرُّ أَصْحَابِكَ بِالْعَجِّ وَالتَّجِّ
وَالْعَجِّ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالتَّلْبِيَةِ^٤، وَالتَّجِّ نَحَرَ الْبَدَنِ^٥.

وَقَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَا بَلَّغْنَا الرُّوحَاءَ^٦ حَتَّى يَحْتَ^٧ أَصْوَاتَنَا^٨.
٧١٩٧ / ٦. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ^{١٠}، عَنْ حَمَّادٍ بْنِ

١. في المرأة: قوله ﷺ: في المذنبين، أي شافعاً في المذنبين، أو كافياً فيهم وإن لم يكن منهم صلوات الله عليه.

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٦٥٧٦.

٣. في «بث»، يخ، بف، والفقير: - «وله».

٤. في «بث»، يخ، بف، والوافي والفقير والتهذيب والمعاني: «فالعج».

٥. في «يخ» والتهذيب: - «بالتلبية». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٣، ص ١٨٤؛ المصباح المنير، ص ٣٩٣ (عجج).

٦. وفي اللغة: «التَّجُّ»: سيلان دماء الهُدَى والأصاحي، والمراد إراققتها وإسالتها. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٠٧؛
المغرب، ص ٣٠٤ (تجج).

٧. البَدَنُ والبَدَنُ: جمع البَدَنَةِ. قال ابن الأثير: «البَدَنَةُ تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالابل أشبه؛ وسميت
بَدَنَةً لعظمها وسميتها، النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٨. في التهذيب: «فما مشى» بدل «ما بلغنا».

٩. «الرُّوحَاءُ»: موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، وقرية من رحبة الشام، وقرية
من نهر عيسى. والمراد هنا الأول. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح).

١٠. التَّجُّ: غِلْظَةٌ في الصوت وخشونة، وإن كان من داء فهو التَّجَّاح. راجع: ترتيب كتاب العيمين، ج ١، ص ١٣٤؛
النهاية، ج ١، ص ٩٩ (بجح).

١١. الفقير، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٩، معلقاً عن حريز، عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «والتَّجُّ نَحَرَ الْبَدَنِ». التهذيب،

ج ٥، ص ٩٢، ح ٣٠٢، بسنده عن حمَّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله ومحمد بن سهل، عن أبيه، عن

أشياخه، عن أبي عبدالله ﷺ، وجماعة من أصحابنا مَعَن رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. معاني الأخبار،

ص ٢٢٣، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي ﷺ، إلى قوله: «والتَّجُّ نَحَرَ الْبَدَنِ»، الوافي،

ج ١٢، ص ٥٥٣، ح ١٢٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٨، ح ١٦٥٥٨.

١٢. في «بث»: + «بن إبراهيم».

١٣. هكذا في «ي»، بث، يخ، بف، جد، جر، جن. وفي «ظ»، بس، وحاشية «جد» والمطبوع والوسائل ٥٥.

عُثْمَانُ^١، عَنْ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَلْبِي وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ، وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ»^٣.

٧١٩٨ / ٧. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

الْمُكَارِيِّ^٥، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جَهْرٌ بِالتَّلْبِيَةِ»^٧.

٧١٩٩ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ رِجَالٍ

شَتَّى:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٩: مَنْ لَبَّى فِي إِحْرَامِهِ سَبْعِينَ مَرَّةً

والتَّهْدِيبُ: - «عن ابن أبي عمير». والمتكرر في كثير من الأسناد جداً رواية إبراهيم بن هاشم والد علي عن ابن أبي عمير عن حماد [ابن عثمان] عن [عبيد الله بن علي] الحلبي، كما في الحديث الأول من الباب والباب السابق. لاحظ: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ و ص ٣٩٠-٤٠٠؛ و ص ٤١٣؛ و ص ٤١٩-٤٢١.

١. في «بخ»: «ابن عثمان».

٢. في التهذيب: «+ وأنه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ٢٥٨١، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٧، ذيل ح ١٦٥٧٩.

٤. هكذا في «جد» والوسائل. وفي «ظ، ي، بث، يح، بس، بف، جن» والمطبوع والتهذيب: «الخرزاز».

وقد تقدّم غير مرّة أنّ الصواب في لقب أبي أيوب هذا هو الخراز. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٧٥.

٥. في الكافي، ح ٧٥٠٥: «عن أبي سعيد المكاربي». واحتمال سقوط «عن أبي سعيد المكاربي» بجواز النظر من «أبي» في «أبي سعيد» إلى «أبي» في «أبي بصير» غير منفي.

٦. الكافي، كتاب الحجّ، باب المزامحة على الحجر الأسود، صدر ح ٧٥٠٥. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، صدر ح ٢٥٨٠، معلقاً عن أبي سعيد المكاربي، عن أبي

عبد الله^{١٠}. التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، صدر ح ٣٠٣، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٤، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ضمن ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن

آبائه^{١١} عن النبي^{١٢}، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٢٥٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٠، ح ١٦٥٦٥؛ و ج ١٣، ص ٢٨٣، ح ١٧٧٥٤؛ و ص ٣٢٩، ح ١٧٨٦٧.

إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا^٢، أَشْهَدُ اللَّهَ لَهُ أَلْفَ أَلْفٍ^٣ مَلَكٍ بِبَرَاءَةِ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةِ مِنَ النِّفَاقِ^٤.

٨٢- بَابُ مَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ لِلْمُحْرِمِ مِنَ الْجِدَالِ وَغَيْرِهِ

٧٢٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ»^٥ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - اشْتَرَطَ عَلَى النَّاسِ شَرْطًا، وَشَرَطَ لَهُمْ شَرْطًا^٦».

قُلْتُ: فَمَا الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ؟ وَمَا الَّذِي شَرَطَ لَهُمْ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ»^٧ وَأَمَّا مَا^٨ شَرَطَ لَهُمْ فَإِنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ

١. في المحاسن والجعفریات: - «إيمانًا و».

٢. «احتسابًا»، أي طلبًا لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فلا احتساب من الحساب، كالاعتداد من العدد، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنَّ له حينئذٍ أن يعتدَّ عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢؛ المصباح المنير، ص ١٣٥ (حسب).

٣. في «بف» والوافي والفقهاء والمحاسن: - «ألف». وفي الجعفریات: «سبعين ألف» بدل «ألف ألف».

٤. المحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٦، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير وابن فضال، عن رجال شتى. الجعفریات، ص ٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، صدر ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٣٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٦٥٧٧.

٥. في «ظ»، جده: «فيما».

٦. في «ظ»، يع، يخ، جده: «للمحرم تركه». ٧. البقرة (٢): ١٩٧.

٨. في الفقيه، ح ٢٥٧٨ وتفسير العياشي: + «فمن وفى لله وفى الله له».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقهاء، ح ٢٥٧٨ وتفسير العياشي، ح ٣٧٥. وفي المطبوع والوسائل: «اشترط». ١٠. في «ظ»، بث، والمرأة: «الذي» بدل «ما».

تَعَجَّلْ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا يَنْتُمْ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَنْتُمْ عَلَيْهِ لِمَنْ أَنْتُمْ^١، قَالَ: «يَزِجُ لَا ذَنْبَ لَهُ».

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ ابْتُلِيَ بِالْفُسُوقِ^٢ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ حَذًّا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ يَلْبِي».

قُلْتُ: فَمَنْ ابْتُلِيَ بِالْجِدَالِ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «إِذَا جَادَلَ فَوْقَ مَرَّتَيْنِ، فَعَلَى الْمُصِيبِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ^٣، وَ عَلَى الْمُخْطِئِ بَقَرَةٌ^٤».

٧٢٠١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٥ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَأُتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^٦» قَالَ:

«إِتِمَامُهَا^٧ أَنْ لَا رَفَتْ وَ لَا فَسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ^٨».

٧٢٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى

٣٣٨ / ٤

١. البقرة (٢): ٢٠٣.

٢. في الوافي: «لَعَلَّهُ أُرِيدَ بِالْفُسُوقِ هُنَا الْكَذِبُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ». وَأَصْلُ الْفُسُوقِ: الْخُرُوجُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَالْجَوُزُ، وَهُوَ سَمِيُّ الْعَاصِي فَاسْقًا؛ لَخُرُوجِهِ عَنِ الطَّاعَةِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٤٦؛ الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٧٣ (فُسُق).

٣. فِي الْفَقِيهِ: «وَشَاةٌ».

٤. معاني الأخبار، ص ٢٩٤، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَشْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ، مَعَ زِيَادَةِ الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ٢٥٨٧، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَالْحَلْبِيِّ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع. تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٧، إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: يَرْجِعُ لِأَذْنَبَ لَهُ»؛ وَفِيهِ، ص ٩٦، ح ٢٦٠، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِرِّ زِيَادَةِ، وَفِي الْأَخِيرِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع. فَفَقَهُ الرِّضَا ع. ص ٢١٧، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَمَنْ ابْتُلِيَ بِالْجِدَالِ» مَعَ اخْتِلَافِ الْوَاْفِيِّ، ج ١٣، ص ٦٦٧، ح ١٢٨٨٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٦٤، ذِيلُ ح ١٦٧٨٩؛ وَج ١٣، ص ١٤٥، ح ١٧٤٣٧، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَمَنْ ابْتُلِيَ بِالْجِدَالِ».

٥. فِي «بَيْحٍ»: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع.».

٦. فِي «بَيْحٍ» وَالْوَسَائِلُ: «إِتِمَامُهَا».

٧. الْوَاْفِيِّ، ج ١٣، ص ٦٦٨، ح ١٢٨٨٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٦٦، ح ١٦٧٩٣.

و ابن أبي عمير^١ جميعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أُخْرِمْتَ، فَعَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَ ذِكْرِ اللَّهِ كَثِيراً، وَقِلَّةِ الْكَلَامِ إِلَّا بِخَيْرٍ؛ فَإِنْ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ يَحْفَظَ الْمَرْءُ لِسَانَهُ إِلَّا مِنْ^٢ خَيْرٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ^٣ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^٤ وَ الرَّفْتُ: الْجِمَاعُ؛ وَ الْفُسُوقُ: الْكَذِبُ وَ السَّبَابُ؛ وَ الْجِدَالُ: قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَ بَلَى وَاللَّهِ.

وَ اعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ بِثَلَاثٍ^٥ أَيْمَانٍ وَلَاءٍ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ وَ هُوَ مُخْرِمٌ، فَقَدْ جَادَلَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَ إِذَا حَلَفَ يَمِيناً وَاجِدةً كاذِبَةً، فَقَدْ جَادَلَ، وَ عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِهِ»^٦.

وَ قَالَ: «اتَّقِ الْمَفَاخِرَةَ، وَ عَلَيْكَ بِوَرَعٍ يَخْجُزُكَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ»^٧.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ التَّفَثِ^٨ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي إِحْرَامِكَ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ، فَإِذَا دَخَلْتَ

١. في «ب»، «بخ»، «بف»: «عن ابن أبي عمير و صفوان» بدل «عن صفوان بن يحيى و ابن أبي عمير».

٢. في «جن»: «+ و خير». ٣. في «بف»: «- وَاللَّهُ».

٤. البقرة (٢): ١٩٧. ٥. في «جن»: «و الجدال».

٦. في «ظ»: «ثلاث». وفي أكثر النسخ التي قبلت ووافي: «بثلاثة».

٧. في الوسائل: «- و اعلم أَنَّ الرَّجُلَ» إلى هنا. ٨. الحج (٢٢): ٢٩.

٩. قال الجوهرى: «التفت في المناسك: ما كان من نحو قص الأظفار و الشارب، و حلق الرأس و العانة، و رمي الجمار، و نحر البدن و أشياء ذلك». وقال ابن الأثير: «التفت: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حلَّ - كقص الشارب و الأظفار، و نتف الإبط، و حلق العانة. وقيل: هو إذهاب الشَّعَثِ و الدَّرَنِ و الوَسَخِ مطلقاً. و عن الزجاج: «لا يعرف أهل اللغة التفت إلا من التفسير».

و الكلَّ و ارد في الأخبار. قال العلامة المجلسي بعد نقلها: «وسايتي في حديث المحاربي أَنَّ قضاء التفت لقاء الإمام، و مقتضى الجمع بين الأخبار حمل قضاء التفت على إزالة كل ما يشين الإنسان في بدنه و قلبه و روحه، فيشمل إزالة الأوساخ البدنية بقص الأظفار و أخذ الشارب و نتف الإبط و غيرها، و إزالة وسخ الذنوب عن

مَكَّةَ وَ طُفَّتْ^١ بِالْبَيْتِ وَ تَكَلَّمْتُ^٢ بِكَلَامٍ طَيِّبٍ، فَكَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً^٣.

قَالَ^٤: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: لَا لَعْمَرِي، وَ بَلَى^٥ لَعْمَرِي؟

قَالَ: «لَيْسَ هَذَا مِنَ الْجِدَالِ، إِنَّمَا الْجِدَالُ: لَا وَاللَّهِ، وَ بَلَى وَاللَّهِ»^٦.

٧٢٠٣ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

«القلب بالكلام الطيب والكفارة ونحوها، وإزالة دنس الجهل عن الروح بلقاء الإمام»، ففسر في كل خبر

ببعض معانيه على وفق أفهام المخاطبين ومناسبة أحوالهم». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٤؛ النهاية، ج ١،

ص ١٩١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٠ (نفت)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٧٤-٢٧٥.

١. في «بخ، بث»، والوافي: «طفت».

٢. في «ظ، بث، يخ، بف، جن»، والوافي والوسائل: «تكلّمت» بدون الواو.

٣. في الوافي: «ولذلك».

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى معاوية بن عمار، فيكون السند معلقاً على صدره.

٥. في «جن»: «بلى» بدون الواو.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٦، ح ١٠٠٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن معاوية بن عمار وصفوان

بن يحيى ومحمد بن أبي عمير وحمام بن عيسى جميعاً، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله، إلى قوله:

«والسبب والجدال قول الرجل: لا والله و بلى والله». الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ٢٥٩٣، معلقاً عن معاوية بن

عمار، من قوله: «قال: أتق المفاخرة» إلى قوله: «فكان ذلك كفارة». معاني الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٨، من قوله:

«فإن الله عز وجل يقول: ثم ليقتضوا تغتهم» إلى قوله: «فكان ذلك كفارة»؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٢،

من قوله: «أن الرجل إذا حلف بثلاثة أيمان» إلى قوله: «ويتصدق به»؛ وفيه، ص ٣٣٦، ح ١١٥٧، من قوله:

«وسأنته عن الرجل يقول: لا لعمرى» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن معاوية بن عمار، وفي كل المصادر

مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب النواذر، ح ٨٠٦٦؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٨٤، ح ٣٠٣٠؛ ومعاني

الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٥، بسند آخر، من قوله: «فإن الله عز وجل يقول: ثم ليقتضوا تغتهم» إلى قوله: «فكان ذلك

كفارة» مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٦، عن معاوية بن عمار؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٦٨،

من دون الإسناد إلى المعصوم، وفي الأخيرين من قوله: «فمن فرض فيهن الحج» إلى قوله: «السبب

والجدال قول الرجل: لا والله و بلى والله»؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٩، عن محمد بن مسلم، عن

أحدهما، وفيه، ص ٩٦، ح ٢٦١، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر، وفي الأخيرين من قوله:

«وسأنته عن الرجل يقول: لا لعمرى». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٣٤،

ح ٩١٥. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٥، ح ١٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٥، ح ١٦٧٩٢.

عَنْ أَحَدِهِمَا^١، قَالَ: «إِذَا حَلَفَ ثَلَاثَ أَيْمَانٍ مُتَتَابِعَاتٍ صَادِقًا، فَقَدْ جَادَلَ،
وَعَلَيْهِ دَمٌ»^٢، وَإِذَا^٣ حَلَفَ بِتَمِيمٍ وَاحِدَةٍ كَاذِبًا، فَقَدْ جَادَلَ، وَعَلَيْهِ دَمٌ»^٤.
٥ / ٧٢٠٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ الْعَمَلَ^٦، فَيَقُولَ لَهُ صَاحِبُهُ: وَاللَّهِ^٧ لَا تَعْمَلْهُ^٨،
فَيَقُولَ: وَاللَّهِ لَاَعْمَلْنَهُ^٩، فَيَخَالِفُهُ^{١٠} مِرَارًا، أَوْ يُلْزِمُهُ^{١١} مَا يُلْزِمُ صَاحِبُ^{١٢} الْجِدَالِ؟

١. في «بث»، يح، جد، جن: «ثلاثة». وفي الوسائل: «ثلاثة».

٢. في «يح»: «+» «بهريقه».

٣. في «يح»: «+» «وإن».

٤. في «ظ»: «كاذبة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٦٦٥، بسندهما عن أبان بن عثمان، عن
أبي بصير، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٨، عن
أبي بصير، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٧، ح ١٢٨٨٤؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ١٤٦، ح ١٧٤٣٩.

٦. في «مرآة العقول»، ج ١٧، ص ٢٧٧: «قوله^{عليه السلام}: يريد أن يعمل، أي يريد أن يعمل عملاً ويخدمهم على وجه
الإكرام، وهم يقسمون عليه على وجه التواضع أن لا يفعل».

٧. في «بف»: «+» «لا».

٨. في الوافي: «يعني بالعمل ما فيه إكرام صاحبه، كما يظهر من آخر الحديث، وبما كان فيه معصية ما لم يكن فيه
غرض ديني؛ فإن ذلك دخول في نهى الله سبحانه، حيث قال: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ» [البقرة (٢)]:
[٢٢٤] ويأتي في أبواب القضاء من كتاب الحسبة: من حلف بالله كاذباً كفر، ومن حلف بالله صادقاً أثم؛ إن الله
يقول: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ».

وفي هامشه عن المحقق الشيرازي: «قوله: والله لا تعمله، كما يقول الضيف لصاحب البيت: لا تحضر لي
طعاماً، أو لا تقم من مقامك، تواضعاً، فيقول صاحب البيت: لأعملته، وهذه مخالفة، لكن لا يشمل الجدال
الممنوع عنه؛ فإن الغرض الإكرام، لا المجادلة».

٩. في «ي»: «لا عملته».

١٠. في «ظ»، ي، بث، يح، بس، جد، والفقيه: «فيخالفه».

١١. في «ظ»، ي، يح، جن، والوسائل: «يلزمه» من دون همزة الاستفهام.

١٢. في الوسائل: «-» «صاحب».

٧٢٠٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ تَوْبًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اللَّذَانِ^٢ أُخْرِمَ فِيهِمَا يَمَانِيَيْنِ:

عِبْرِي^٣ وَظَفَارِي^٤، وَفِيهِمَا كَفْنٌ^٥».

٧٢٠٨ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ تَوْبٍ يُصَلَّى^٧ فِيهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْرَمَ فِيهِ»^٨.

٧٢٠٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

١. ص ٢٤٠، ح ٢٢٩٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٢٥٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٩، ح ١٦٥٠٧؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٥.

١. في «بخ، بس، بف، جر، جن»: - «بن عمار».

٢. هكذا في «بخ» والوافي، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».

٣. في «بخ» «عبري». و«عبري»: منسوب إلى عبر، وهو ما أخذ على غربي الفرات إلى بركة العرب، وقبيلة، وبالضم أيضاً: قبيلة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٢٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٩ (عبر).

٤. في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار: «وأضفار». وفي «بخ»: «أظفار». وما أثبتناه موافق للمطبوع والمرأة وهو الصواب، كما قاله أهل اللغة والشيخ في التهذيب، وهي اسم مدينة لجنير باليمن قرب صنعاء. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ١٥٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٧ (ظفر)؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ذيل ح ٨٥٣.

ويزيد ذلك ورود الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٤، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه أيضاً: «ظفار».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩، ضمن ح ٢٢٩٣، إلى قوله: «عبري وظفار»؛ و ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٤، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٢٥٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦، ذيل ح ٢٩٠٢؛ و ج ١٢، ص ٣٥٩، ذيل ح ١٦٥٠٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٦.

٦. في «ظ، ي، بخ، بس، جن، وحاشية» «جد» والوسائل والتهذيب: - «بن عيسى».

٧. في «ظ» والفقيه: «تصلى».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٥، معلقاً عن حماد، عن حريز. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٤، ح ١٢٥٦٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٩، ذيل ح ١٦٥٠٥.

٩. في التهذيب: - «عن سهل بن زياد»، لكنه مذكور في بعض نسخه المعتمدة. وهو الصواب؛ فقد روى عدة من

أَبِي نَصْرِ،^١ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَمِيصَةِ^٢ سَدَاهَا^٣ إِبْرِيْسَمَ، وَ لَخَمَتْهَا^٤ مِنْ غَزَلٍ^٥

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرَمَ فِيهَا، إِنَّمَا يُكْرَهُ الْخَالِصُ مِنْهُ»^٦.

٥ / ٧٢١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٣٤٠ / ٤ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ شُعَيْبِ أَبِي صَالِحٍ^٨، عَنْ خَالِدِ أَبِي الْعَلَاءِ الْخَفَافِ^٩، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام وَ عَلَيْهِ بَرْدٌ أَخْضَرُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ^{١٠}.

١. أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن [أحمد بن محمد] بن أبي نصر في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٥-٤٩٦؛ و ص ٥٠٣-٥٠٥.

٢. هكذا في «ط، ي، بح، بس، جد، جر» والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: «- بن أبي نصر».

٣. قال الجوهري: «الْخَمِيصَةُ: كساء أسود مربع له عَلَمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَمًا فَلَيْسَ بِخَمِيصَةٍ». وقال ابن الأثير: «هي ثوب خَزَوْهُ أَصُوفٌ مُغْلَمٌ. وقيل: لا تَسْمَى خَمِيصَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ سُدَاءَ مُغْلَمَةٍ، وَكَانَتْ لِبَاسَ النَّاسِ قَدِيمًا، وَجَمَعَهَا الْخَمَانِصُ». راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١٠٣٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٨١ (خمص).

٤. السدى، وزان الخصى: المعروف من الثوب، وهو خلاف اللُحْمَةِ، وهو ما يُنَمَدُ طَوْلًا فِي النَّسِجِ. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٧٤؛ المصباح المنير، ص ٢٧١ (سدا).

٥. لحمة الثوب - بالضم والفتح -: ما سَدَّ بَيْنَ السَّدْيَيْنِ، أَيِ مَا يُنْسَجُ عَرْضًا. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٥٥١ (لحم).

٦. في الفقيه: «مرعى» بدل «من غزل». والغزل: المغزول؛ يقال: غزلت المرأة الصوف ونحوه غَزْلًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، فَهُوَ مَغْزُولٌ وَغَزْلٌ تَسْمِيَةٌ بِالمصدر. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٧٨١؛ المصباح المنير، ص ٤٤٦ (غزل).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦١١، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٤، ح ١٢٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١١.

٨. في «بف»: «شعيب بن صالح».

٩. في الوسائل والفقيه: «خالد بن أبي العلاء الخفاف». والمذكور في كتب الرجال هو خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف، وخالد بن بكار أبو العلاء الخفاف. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥١، الرقم ٣٩٧؛ رجال الطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٣٨٤؛ و ص ١٩٨، الرقم ٢٥٠٨.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٧، معلقاً عن خالد بن أبي العلاء الخفاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٥٩٨، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٥، ح ١٢٥٧٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٠، ح ١٦٥٠٨.

٧٢١١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ جَالِسًا، فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُخْرِمُ^٢ فِي ثَوْبٍ فِيهِ حَرِيرٌ، فَقَدَا بِإِزَارٍ قُرْقُبِيٍّ^٣، فَقَالَ: «أَنَا أُخْرِمُ فِي هَذَا» وَفِيهِ حَرِيرٌ^٤.

٧٢١٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ: يَلْبَسُ الطَّلِيسَانَ الْمَرْزُورَ^٥؟

١. كذا في النسخ والمطبوع، لكن الظاهر وقوع التحريف في السند، وأن الصواب هو «محمد عن أحمد» والمراد به «محمد بن يحيى»، عن أحمد بن محمد؛ فقد تكررت في أسناد عديدة، رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن إسماعيل [بن بزيغ] عن حنان [بن سدير]. أنظر على سبيل المثال ما تقدم في نفس المجلد، ج ٦٩٣٧، وما يأتي في ج ٧٢٨٣ و ٧٤٧٩ و ٧٥٥٨ و ٧٧٩٩ و ٧٨٩٥.

فعليه ما ورد في الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١٢ من نقل الخبر عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل، مبني على فهم السند معلقاً على سابقه، وهو في غير محله.

لا يقال: إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٦، وسنده هكذا: «محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل عن حنان بن سدير»...، ومعنى هذا أن الخبر أخذه الشيخ من كتاب محمد بن أحمد، فيصح ما فهمه الشيخ الحرّ من وقوع التعليق في سند الكافي.

فإنه يقال: التأمل في الأخبار السابقة على هذا الخبر في التهذيب، يقضي بأن هذا الخبر وعدة من الأخبار السابقة عليه مأخوذة من الكافي. فعليه ليس نقل التهذيب نقلاً مستقلاً، بل السهو في سند التهذيب مترشح من الكافي.

ويؤيد ذلك كله أننا لم نجد رواية محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل عن حنان بن سدير - مع الفحص الأكيد - في موضع.

٢. في «بخ»: «أحرم».

٣. في «بخ» وحاشية «بخ» والمرأة: «فرقي». والقرقي، ويروى بالفاء والياء في أوله، وهو منسوب إلى قُرْقُوب، فحذفوا الواو كما حذفوها من سَابِرِي في النسب إلى سابور، وهو ثوب أبيض مصري من كتان. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٤٠ (فرقب)؛ وج ٤، ص ٤٧ (فرقب)؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦٤ (فرقب).

٤. في «بخ»: «بهذا».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٦، معلقاً عن محمد بن أحمد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٠٦٣، معلقاً عن حنان بن سدير؛ قرب الإسناد، ج ٩٩، ح ٣٣٤، بسنده عن حنان بن سدير - الواسي، ج ١٢، ص ٥٦٦، ح ١٢٥٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١٢.

٦. في «بخ»: «المزور».

فَقَالَ: «نَعَمْ، وَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَلْبَسُ^١ طَيْلِسَانُ^٢ حَتَّى يُنَزَعَ^٣ أَزْرَاةُ^٤، فَحَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَزُرَّهُ الْجَاهِلُ عَلَيْهِ^٥».

٧٢١٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ^٦ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَزُرَّهُ الْجَاهِلُ،

فَأَمَّا الْفَقِيهَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَهُ^٧».

١. في «بس»: «لا تلبس».

٢. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بس، جن»، وحاشية «جد»: «طيلساناً». وفي الوافي: «الطيلسان». وقال الجوهرى: «الطيلسان - بفتح اللام -: واحد الطيلاسة، والهاء في الجمع للمعجمة؛ لأنه فارسيّ معرّب، والعامة تقول: الطيلسان، بكسر اللام». وقال المطرزي: «الطيلسان: تعريب تالشان، وجمعه: طيلاسة، وهو من لباس العجم مدوّر أسود». وقال الشهيد الثاني: «الطيلسان: ثوب منسوج محيط بالبدن». وقال العلامة المجلسي: «قال صاحب كتاب مطالع الأنوار: الطيلسان: شبه الأردية يوضع على الرأس والكفين والظهر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٤٤؛ المغرب، ص ٢٩١ (طلس)؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٦؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٨٦.

٣. في «ي»: «حتى تنزع».

٤. الأزرار: جمع الزرّ، وهي الحبة التي تجعل في العُرّة. وعن ابن شميل: «الزُرّ: العروّة التي تجعل الحبة فيها». ويقال: زَرَّ الرجل القميص زَرّاً من باب قتل، أي أدخل الأزرار في العُرّة، وشَدَّ زُرّه، وزَرَّه، بالتضعيف مبالغة. وأزَرَه: جعل له أزراراً. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١؛ المعصباح المنير، ص ٢٥٢ (زرر).

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بف، جد، جن»، والوافي والوسائل. وفي «بس» والمطبوع: «أنه».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٢٦١٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم يضطرّ إلى ما لا يجوز له لبسه، ح ٧٢٤٢؛ وعلل الشرائع، ص ٤٠٨، ح ١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٧، ح ١٢٥٤٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٦٨١٨.

٧. في «بغ، بف»: «يكروه».

٨. في المرأة: «قال في المدارك: لاختلاف بين الأصحاب في حرمة لبس الثياب المخيطة للرجال حال الإحرام، وظاهر الروايات إنّما يدلّ على تحريم القميص والقباء والسرراويل والثوب المزوّر أو المدرّج، لا مطلق المخيط، وقد اعترف الشهيد بذلك في الدروس، وقال: وتظهر الفائدة في الخياطة في الإزار وشبهه. ونقل عن ابن الجنيّد أنّه قيّد المخيط بالضام للبدن، ومقتضاه عدم تحريم التّشوّع به، ولا ريب أنّ اجتناب مطلق المخيط كما ذكره المتأخرون أحوط». وراجع: النهاية، ص ٢١٧؛ المستمى، ج ٢، ص ٧٨٣؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٨؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨، ذيل ح ٢٦١٤، معلقاً عن الحلبي. علل الشرائع، ص ٤٠٨، ذيل ح ١، بسنده عن

قَالَ: «نَعَمْ، وَ الثَّلَاثَةُ إِنْ شَاءَ يَتَّقِي بِهَا النَّزْدَ وَ الْحَزَّ»^٢.

١١ / ٧٢١٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ^٣، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُغَيَّرَ الْمُحْرَمُ ثِيَابَهُ، وَ لَكِنْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، لَيْسَ

تُؤْنِي إِخْرَامِهِ اللَّذَيْنِ^٤ أُخْرِمَ فِيهِمَا، وَ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَهُمَا»^٦.

١٢ / ٧٢١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ عَنِ الْمُحْرَمِ يَلْبَسُ الْحَزَّ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٧.

١٣ / ٧٢١٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عَائِذٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُخْتَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: يَحْرُمُ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ^٨ الْأَسْوَدُ؟

١. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «الحز والبردة». وفي «بس» لم يرد هذا الخبر. وفي «ي»: «قدّم خبر ١١ على

هذا الخبر. وفي «ظ، بث، جد، جن» قدّم خبر ١١ على هذا الخبر، ثمّ كرّر خبر ١١ أيضاً بعده.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٠، صدر ح ٢٣٠، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٨، ح ١٢٥٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٦٥١٤.

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي «بخ، بف» والمطبوع: «- بن عمار».

٤. في «ظ» والوافي: «أن يغير». في «بف»: «اللتين».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦١٩، معلقاً عن معاوية بن

عمار، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٨، ح ١٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٦٥١٧.

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٨٢: «قوله ﷺ: لا بأس، الظاهر أنّ المراد به غير ثوبي الإحرام، ولو أريد به التعميم فلعنّه محمول على وبر الخز لا جلده».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢١، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٣٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٩، ح ١٢٥٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٤، ذيل ح ١٦٥٢١.

٩. في الفقيه والتهذيب، ج ٥: «أبحرم».

١٠. في الوسائل، ح ١٦٥٠٤: «بالثوب».

قَالَ: «لَا يُخْرِمُ^١ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَكْفَنُ بِهِ الْمَيِّتَ^٢».

١٤ / ٧٢١٩. أَحْمَدُ^٤، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُخْرِمُ فِي ثَوْبٍ وَسَخٍ^٦؟

قَالَ: «لَا، وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَرَامٌ، وَلَكِنْ أُجِبُّ أَنْ يُطَهَّرَ^٧، وَطَهُورُهُ غَسْلُهُ، وَلَا

يَغْسِلُ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ الَّذِي يُخْرِمُ فِيهِ حَتَّى يَحُلَّ وَإِنْ تَوَسَّخَ^٨، إِلَّا أَنْ يُصَيِّبَهُ^٩ جَنَابَتُهُ أَوْ ٣٤٢/٤ شَيْءٌ، فَيَغْسِلُهُ^{١٠}».

١٥ / ٧٢٢٠. أَحْمَدُ^{١١}، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في الوافي: «نهى تنزيهه، فلا ينافي حديث الخمصة الذي سبق، أو أن الكساء مستثنى؛ لما ورد: يكره السواد إلا في ثلاثة: الخف والعمامة والكساء». وفي المرأة: «قوله^{١٢}: لا يحرم، ظاهر الشيخ في النهاية حرمة الإحرام في السواد، وحمل على تأكيد الكراهة». وراجع أيضاً: النهاية، ص ٢١٧.

٢. في الوسائل، ح ٢٩٨٢، والتهذيب، ج ١: - «الميت».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره، ح ٤٣٧١؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٤، بسند آخر عن الوشاء، عن الحسين بن مختار، وتام الرواية: «ولا يكفن الميت بالسواد [في التهذيب: «في السواد»]. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٢، معلقاً عن الحسين بن مختار. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٩، ح ١٢٥٨٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣، ح ٢٩٨٢، وج ١٢، ص ٣٥٨، ذيل ح ١٦٥٠٤.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٥. في الوافي: «الثوب الوسخ».

٦. في «ي»، «بح» وحاشية «ظ»: «تطهره أحب إلي». وفي «بس، جن»: «يطهره أحب إلي». وفي «جد»: «يطهره أحب لي». وفي «بث»: «أن يطهره أحب إلي». وفي الوسائل «تطهره أحب إلي» كلها بدل «أحب أن يطهره».

٧. في «بف»: «يوسخ».

٨. في «بح» والوسائل والفقيه: «تصيبه». وفي «بس»: «تصيب».

٩. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب كراهة الإحرام في الثياب الوسخة، كما دلّت عليه الرواية، وكذا كراهة الغسل للثوب الذي أحرم فيه وإن توسخ إلا مع النجاسة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٤، معلقاً عن الكليني، من قوله: «ولا يغسل الرجل ثوبه». الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٥٩٩، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٠، ح ١٢٥٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٦، ح ١٦٨٢٤.

١١. السند معلق، كسابقه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ خَلْقِ الْكَفَّةِ لِلْمُحْرِمِ: أَيْغَسَلُ مِنْهُ التَّوْبُ؟
قَالَ: «لَا، هُوَ طَهُورٌ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ يَتَوَبَّى مِنْهُ^٢ لَطُخًا»^٣.

١٦ / ٧٢٢١. أَخْمَدُ^٤، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّوْبِ الْمُعْلَمِ^٥: هَلْ يُحْرِمُ فِيهِ الرَّجُلُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا يَكْفَرُ^٦ الْمُلْحَمُ»^٧.

١٧ / ٧٢٢٢. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:
سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّوْبِ يَكُونُ مَضْبُوعًا بِالْعَصْفَرِ، ثُمَّ يَغْسَلُ: أَلْبَسَهُ وَآنَا
مُحْرِمٌ؟

١. «الْخُلُقُ»: هو ما يتخلق به من الطيب، أي يتطَيَّب به، وهو طيب معروف يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب، وتغلب عليه الحمرة والصفرة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٧١؛ المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلق).
٢. في «بح»: «منه».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٢٦١٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٩، ح ٢٢٥؛ وص ٢٩٩، ح ١٠١٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٠، ح ١٦٧٥١.

٤. هذا السند وكذا السندان الآتيان بعده، معلَّقة على سند الحديث ١٣.
٥. في مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٧٦: «التوب المعلم: المشتعل على علم، وهو لون يخالف لونه؛ ليعرف به؛ يقال: أعلم التوب القصَّارَ، فهو مُعْلَمٌ، بالياء للفاعل، والتوب مُعْلَمٌ بسكون العين وفتح اللام». وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٩٠ (علم). هذا، وفي المرأة: «قوله: عن التوب المعلم، أي الذي فيه علم حرير، أو ألوان».

٦. في «ب»: «بف، بحد، والوافي: «أيحرم».

٧. في «ي»: «جن، وحاشية «بح، بف، والوسائل: «يحرم».

٨. قال الجوهري: «الْمُلْحَمُ: جنس من الثياب». وقال المطرزي: «الملحم من الثياب: ما سده أبريسم ولحمته غير أبريسم». وقد مضى معنى السدى واللحمة ذيل الحديث ٤ من هذا الباب. وراجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٧؛ المغرب، ص ٤٢٢ (لحم).

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٦، معلَّقاً عن ليث المرادي. وفيه، ح ٢٦٠٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٥، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٤، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلِّ المصادر إلى قوله: «قال: نعم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٠، ح ١٢٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٨، ح ١٦٨٢٨.

قَالَ: «نَعَمْ، لَيْسَ الْعَصْفَرُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَشْهَرُكَ بِهِ

النَّاسُ».^٢

١٨ / ٧٢٢٣. أَخْبَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثُّوبِ يَصِيبُهُ الرَّعْفَرَانُ، ثُمَّ يُغْسَلُ، فَلَا يَذْهَبُ: أَيْخَرَمُ

فِيهِ؟^٣

قَالَ^٤: «لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا ذَهَبَ رِيحُهُ، وَلَوْ كَانَ مَضْبُوعًا كَلَّهُ إِذَا ضَرَبَ إِلَى الْبَيَاضِ^٥

وَوُغْسِلَ^٦، فَلَا بَأْسَ بِهِ».^٧

١. قال الخليل: «العَصْفَرُ: نبات سلاته - أي أوله - الجزئال - وهو اللون الأحمر - وهي معرّبة». وعن ابن سيده:

«العصفر» هذا الذي يصبح به، ومنه ريفي، ومنه بزّي، وكلاهما نبت بأرض العرب. وقال الفيروزآبادي:

«العصفر - بالضم -: نبت يهرأ اللحم الغليظ». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٢١٩؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٨١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦١٧ (عصفر).

هذا، وفي المرأة: «أعلم أنّ المشهور بين الأصحاب كراهة العصفر وكلّ ثوب مصبوغ مفدم. وقال في المتهى: لا بأس بالعصفر من الثياب، ويكره إذا كان مشبعاً، وعليه علماؤنا. والأظهر عدم كراهة المعصورة مطلقاً؛ إذ الظاهر من الأخبار أنّ أخبار النهي محمولة على التقية، كما يؤمن إليه آخر هذا الخبر». وراجع أيضاً: متهى المطلب، ص ٦٨٢ من الحجري.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٩، ح ٢٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٥٤١،

بسند آخره الوافي، ج ١٢، ص ٥٧١، ح ١٢٥٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٠، ح ١٦٨٣٥.

٣. في الفقيه، ج ٢، ح ٢٢٠ - «فلا يذهب أبحرم فيه».

٤. في الوسائل والفقيه، ج ٢، ح ٢٢٠: «فقال».

٥. في الوافي: «وبه».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: إذا ضرب إلى البياض، الظاهر أنّ ذلك لشكلا يكون مشبعاً فيكره. ويحتمل أن يكون المعنى أن يغسل حتى يضرب إلى البياض؛ فإنّه حينئذ يذهب ريحه غالباً».

٧. في التهذيب، ج ٢، ح ٢٢٠ - «وغسل».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٧، معلقاً عن الحسين بن أبي العلاء. التهذيب، ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢٠، بسنده

عن الحسين بن أبي العلاء. وفيه، ص ٦٧، ح ٢١٨، بسند آخر عن أبي الحسن ﷺ، إلى قوله: «قال: لا بأس به»

مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٢، ح ١٢٥٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٥.

٣٤٣/٤. ١٩ / ٧٢٢٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَلْبَسُ الثَّوْبَ قَدْ أَصَابَهُ الطَّيِّبُ ؟

قَالَ ^١: «إِذَا ذَهَبَ رِيحُ الطَّيِّبِ، فَلْيَلْبَسْهُ» ^٢.

٧٢٢٥ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ ^٣، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُخْرِمَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ مَضْبُوعٍ بِمِشْقٍ ^٤، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُحَوِّلَ ^٥ الْمُخْرِمُ ثِيَابَهُ».

قُلْتُ: إِذَا أَصَابَهَا شَيْءٌ يَغْسِلُهَا ^٦؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ ^٧ اخْتَلَمَ فِيهَا ^٨» ^٩.

١. في «بث»، بخ، جد، والوافي والفقيه والتهذيب: «فقال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦١٠، معلقاً عن إسماعيل بن

الفضل. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم، ح ٧٢٨١. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٤؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٦٨٤٩. ٣. في «بخ»: «- ابن عثمان».

٤. في «جد»: «أن يحرم».

٥. «المِشْق»: المغزوة، وهو طين أحمر يصنع به الثوب، ويقال له بالفارسية: «گل ارمنی». راجع: ترتيب كتاب

العين، ج ٣، ص ١٧٠٣؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٥ (مشق).

٦. في «بخ، جن»، والوسائل، ح ١٦٥١٨ و ١٦٨٢٥: «أن يحول». وفي «بس»: «أن يحوله».

٧. في «بث»: «يفسدها».

٨. في «جن» والوسائل، ح ١٦٨٢٥: «إن» بدون الواو. وفي «بس»: «وإذا».

٩. في الوافي: «إنما جعل الاحتلام الفرد الأخفى، مع أنه الفرد أظهر دفعا لما عسى يتوهم من عدم الاكتفاء فيه بالغسل، بل لعله لابد فيه من التبدیل، أو لعله يخل بالإحرام، فصرح بأنه يكفي الغسل».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٦٠٠، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «ولباس أن يحرم الرجل في ثوب مصبوغ مستحق». والوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٤، ح ١٦٥١٨ وتام الرواية فيه:

٧٢٢٦ / ٢١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ لِحَافًا ظَهَرَتْهُ^١ حَمْرَاءُ ، وَبِطَانَتُهُ^٢ صَفْرَاءُ قَدْ
أَتَى لَهُ سَنَةٌ وَ سَنَتَانِ^٣ ؟

قَالَ : مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِيحٌ ، فَلَا بَأْسَ ، وَ كُلُّ ثَوْبٍ يُصْبَغُ وَ يُغْسَلُ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ فِيهِ ،
فَإِنْ^٤ لَمْ يُغْسَلْ ، فَلَا^٥ .

٧٢٢٧ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ نَجِيجٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : لَا بَأْسَ يَلْبَسُ الْخَاتَمَ لِلْمَحْرَمِ^٨ .

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : « لَا يَلْبَسُهُ^٩ لِلزَّيْنَةِ^{١٠} » .

١ « ولا بأس أن يحول المحرم ثيابه » : وفيه ، ص ٤٧٧ ، ح ١٦٨٢٥ ، من قوله : « ولا بأس بأن يحول المحرم » : و
ص ٤٨٣ ، ح ١٦٨٤٣ ، إلى قوله : « مصبوغ بمشق » .

٢ . في « ظ ، بح ، بس ، جد ، جن » وحاشية « بث ، جن » : « ظاهرته » .

٣ . في « ظ ، بث ، بح ، بس ، جد ، جن » والوسائل : « وباطنته » .

٤ . في الوسائل : « أو سستان » بدل « و سستان » .

٥ . في الوسائل : « وإن » .

٦ . في المرأة : « قوله عليه السلام : فإن لم يغسل فلا ، محمول على ما إذا صبغ بالطيب وبقيت ريحه » .

٧ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٧٣ ، ح ١٢٥٩٣ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٨٥ ، ح ١٦٨٤٨ .

٨ . في « بخ ، بف ، جر » : « ابن إبراهيم » .

٩ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٧٣ ، ح ٢٤٠ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٦٥ ، ح ٥٤٢ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٢ ،

ص ٥٨١ ، ح ١٢٦٣٠ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٩٠ ، ح ١٦٨٦٤ .

١٠ . في « جد » : « ولا يلبس » .

١١ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٧٣ ، ذيل ح ٢٤٢ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٦٥ ، ذيل ح ٥٤٤ ، بسندهما الآخر

عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٨١ ، ح ١٢٦٣١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٩٠ ،

ح ١٦٨٦٥ .

٨٤- بَابُ الْمُحْرَمِ يَشُدُّ عَلَى وَسْطِهِ الْهِمَيَانَ^١ وَالْمِنْطَقَةَ^٢

١ / ٧٢٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٣، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مَعِيَ أَهْلِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشُدَّ نَفَقَتِي فِي حَقْوَيَّ؟^٤
فَقَالَ^٥: «نَعَمْ؛ فَإِنَّ أَبِي ﷺ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُوَّةِ الْمَسَافِرِ جَفْظُ^٦ نَفَقَتِهِ»^٧.

٢ / ٧٢٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٨، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحْرَمِ يَشُدُّ عَلَى بَطْنِهِ الْعِمَامَةَ؟ ٣٤٤ / ٤

قَالَ: «لَا» ثُمَّ قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ^٩: يَشُدُّ عَلَى بَطْنِهِ الْمِنْطَقَةَ الَّتِي فِيهَا نَفَقَتُهُ

١. «الهميان»: بكثة السراويل. والتكة: الرباط. وقيل للمنطقة أيضاً: هيمان. ويقال للذي يجعل فيه النفقة ويشد على الوسط: هيمان. وقيل: الهميان دخيل معرب، والعرب قد تكلموا به قديماً فأعربوه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٧٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٣٧ (همن).

٢. المِنْطَقُ والمِنْطَقَةُ والمِنْطَاقُ: كل ما شددت به وسطك. وقيل: والمنطقة: معروفة اسم لها خاصة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٠٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٤ (نطق).

٣. في «بس، جن» وحاشية «بج»: - «بن أبي نصر».

٤. في «ي»: «وَأَنْ يَشُدَّ». وفي الفقيه: «الْحَجَّ فَأَشُدَّ». وفي المحاسن: «الْحَجَّ أَشُدَّ كُلَّهَا بَدَلُ «أَنْ أَشُدَّ».

٥. في المحاسن: «حَقْوَيَّ». والحقْوُ: مَقْعِدُ الإِزَارِ، أي موضع شد الإزار، وهو الخاصرة، وهو ما بين رأس الورك وأسفل الأضلاع، من الخضر. وهو من الإنسان: وسطه، وهو المستدق فوق الوركين. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤١٧؛ المصباح المنير، ص ١ (حقو)؛ و ص ١٧٠ (خصو).

٦. في الوافي والفقيه والمحاسن: «قال».

٧. في الوافي: «حفظه».

٨. المحاسن، ص ٣٥٨، كتاب السفر، ح ٧٤، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٢٤٤٨، معلقاً عن صفوان الجمال الوافي، ج ١٢، ص ٣٧٣، ح ١٢١٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٩، ذيل ح ١٥١٥٢.

٩. في «بج»: - «بن سعيد».

١٠. في «بج، ببح»: - «يقول».

يَسْتَوِثِقُ^١ مِنْهَا؛ فَإِنَّهَا مِنْ تَمَامِ حَجِّهِ^٢.

٧٢٣٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ

شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرِمِ يَصُرُّ الدَّرَاهِمَ فِي ثَوْبِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَ يَلْبَسُ الْمِنْطَقَةَ وَ الْهَمِيَانِ»^٣.

٨٥- بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمَةِ أَنْ تَلْبَسَهُ مِنَ الثِّيَابِ

وَ الْحُلِيِّ وَ مَا يُكْرَهُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ^٤

٧٢٣١ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ عِيصِ بْنِ

الْقَاسِمِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ غَيْرِ

الْخَرِيرِ وَ الْقَفَّازَيْنِ^٦، وَ كُرِّهَ النَّقَابِ» وَ قَالَ: «تُسَدِّلُ.....»

١. في «ي»: «ليستوثق».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٦، معلقاً عن أبي بصير، من قوله: «كان أبي يقول»: علل الشرائع، ص ٤٥٥،

١٣، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٩، ح ١٢٦٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩١، ح ١٦٨٧١؛ وفيه، ص ٥٣٣، ح ١٧٠٠٣، إلى قوله: «على بطنه العمامة» قال: لا.

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٩، ح ١٢٦٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩١، ح ١٦٨٧٠.

٤. في «بخ، بف»: «منه» بدل «من ذلك».

٥. في التهذيب والاستبصار: «عن الحلبي». وهو سهو؛ فقد روى صفوان بن يحيى كتاب عيص بن القاسم،

وتوسط صفوان [بن يحيى] بين محمد بن عبد الجبار وبين العيص [بن القاسم] في كثير من الأسناد. راجع:

رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤١٥ - ٤١٦؛ و ص ٤٥٢ - ٤٥٤.

ويؤكد ذلك أننا لم نجد رواية الحلبي عن عيص بن القاسم في موضع.

والمظنون أن «عن الحلبي» مصحّف من «بن يحيى» قد جيء به تفسيراً لصفوان.

٦. قال الجوهري: «القَفَّازُ - بالضم - والتشديد -: شيء يعمل للبدن يُخْشَى بقطن ويكون له أزرار تزرز على»

الثَّوْبُ^١ عَلَى وَجْهَهَا.

قُلْتُ: حَدِّ ذَلِكَ إِلَى أَيْنَ؟

قَالَ: «إِلَى طَرَفِ الْأَنْفِ قَدْرَ مَا تُبْصِرُ»^٢.

٧٢٣٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ^٣ الْمُحْرِمَةِ أَيَّ شَيْءٍ تَلْبَسُ مِنَ

الثِّيَابِ؟

قَالَ: «تَلْبَسُ الثِّيَابَ كُلَّهَا إِلَّا الْمَضْبُوعَةَ بِالرَّغْفَرَانِ وَالْوَرْسِ^٤، وَلَا تَلْبَسُ

الْقُقَازِينَ، وَلَا خَلِيًّا تَنْزِيًّا بِهِ لِرُؤُوسِهَا، وَلَا تَكْتَجِلُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا تَمَسُّ طَيْبًا،

١. الساعدين من البرد، تلبسه المرأة في يديها، وهما قُفَازَان. ونحوه قال ابن الأنثير. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٨٩٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٩٠ (قفر).

٢. سَدَّلَ الثوب وإسداله: إرخاؤه وإرساله. وقال الفيومي: «سدلت الثوب سَدْلًا، من باب قتل: أرخيته وأرسلته من غير ضمٍّ جانبيه، فإن ضممتها فهو قريب من التلغف، قالوا: ولا يقال فيه: أسدلت، بالألف». المصباح المنير، ص ٢٧١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٠ (سدل).

٣. الشهيد، ج ٥، ص ١٧٣، ح ٢٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٠٩٩، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «والقُفَازِينَ». الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٥، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «المحرمة تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن». الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٣، ح ١٢٦٣٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٨، ح ١٦٥٣٣، إلى قوله: «القُفَازِينَ»؛ وفيه، ص ٤٩٣، ح ١٦٨٧٧، هكذا: «قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث: كره النقاب يعني للمرأة المحرمة وقال: تسدل الثوب...».

٣. في «بف» والوسائل، ح ١٦٥٢٦: - «المرأة».

٤. في الوسائل، ح ١٦٨٤٦: - «أَيَّ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ، قَالَ».

٥. قال الجوهري: «الْوَرْسُ: نبت أصفر يكون باليمن، يتخذ منه القُفْرَةُ للوجه». والغمرة: طيلاء. وقال ابن الأنثير: «الْوَرْسُ: نبت أصفر يصنع به» راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٩٨٨؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٣ (ورس). هذا، وفي المرأة: «قوله عليه السلام: والورس، نوع من الطيب، ولذلك استثناء عليه السلام».

وَلَا تَلْبَسْ خَلِيًّا وَلَا فِرْنْدًا^١، وَلَا بَأْسَ بِالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ^٢.

٧٢٣٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِامْرَأَةٍ مَتَنَقَّبَةٍ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ، فَقَالَ:

أَحْرِمِي وَاسْفِرِي^٤، وَأَزْخِي ثَوْبَكَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَنَقَّبْتَ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُا^٥، فَقَالَ رَجُلٌ: إِلَى أَيْنَ تُزْجِيهِ؟ فَقَالَ^٥: تَغْطِي عَيْنَيْهَا^٦.

قَالَ: قُلْتُ: يَبْلُغُ فَمَهَا؟^٧ قَالَ: «نَعَمْ»^٨.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمُحْرِمَةُ لَا تَلْبَسُ الْخَلِيَّ، وَلَا الثِّيَابَ^٩ الْمُصْبَغَاتِ^{١٠} إِلَّا ٣٤٥/٤

١. في التهذيب: - «ولا فرنداً». والفرند: دخيل معرب، اسم للثوب. راجع: ترتيب كتاب العي ج ٣، ص ١٣٩٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣٤ (فرند). وفي المرأة: «قرله عليه السلام». ولا فرنداً، لعن النه للزينة.

٢. في «جن»: «بالثوب».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٤، ح ٢٤٤، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يكره من الزينة للمحرم، ح ٧٢٩٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٣، ح ١٢٦٣٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٦٨٨٨؛ وفيه، ص ٣٦٦، ح ١٦٥٢٦، إلى قوله: «القفازين»؛ وفيه، ص ٤٧١، ح ١٦٨٠٧، وتسام الرواية فيه: «أن المرأة المحرمة لا تكتحل إلا من علة»؛ وفيه أيضاً، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٦، إلى قوله: «بالزعفران والورس».

٤. «واسفري»، أي اكشفي؛ يقال: سفرت المرأة، أي كشفت عن وجهها. وأما الإسفار، فهو بمعنى الإضاءة. والانكشاف، والانحشاف. راجع: المصباح، ج ٢، ص ٦٨٦؛ المصباح المئير، ص ٢٧٨ (سفر).

٥. في «بث»، بـ، جن، والوسائل، ح ١٦٨٧٨؛ «قال». وفي التهذيب: «قال إلى أن».

٦. في «بث»: «عينها».

٧. في «ظ»، بـ، «فيها».

٨. في «يح» والوافي والتهذيب: «+ قال».

٩. في الوسائل، ح ١٦٨٨٧: - «الثياب».

١٠. في «بث» والتهذيب: «المصبوغات».

صِبْغًا^١ لَا يَزْدَعُ^٢.

٤ / ٧٢٣٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَزَاةِ يَكُونُ عَلَيْهَا الْحَلِيُّ وَالْخَلْخَالُ^٣ وَالْمَسَكَةُ^٤ وَالْقُرْطَانِ^٥ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ^٦ تَخْرِمُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهَا وَقَدْ كَانَتْ^٧ تَلْبَسُهُ فِي بَيْتِهَا قَبْلَ حَجِّهَا: أَمْ تَنْزَعُهُ^٨ إِذَا أَخْرَمَتْ، أَوْ تَتْرُكُهُ عَلَى خَالِهَا؟

١. هكذا في «ظ، ي، بح، بس، جد» والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «صبغ».
٢. في «بس» «لا يروى». وفي الوافي: «لا يردع، أي لا ينفذ أثره على ما يجاوره، يقال: به زُدَّع به من زعفران أو دم، أي لطح وأثر. وردعته فارتدع، أي لطحته به فتلطح».
- وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٩١: «قوله عليه السلام: لا يردع، أي لا يكون مصبوغاً بطيب». والزُدَّع: اللطح بالزعفران. والزُدَّع أيضاً: أثر الطيب والحناء، أو أثر الخلق والطيب في الجسد. والردع أيضاً: أن تردع شرباً بطيب أو زعفران. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٨؛ المغرب، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٢١.
٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٤، ح ٢٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٤، ح ١٢٦٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٧؛ و ص ٤٩٤، ح ١٦٨٧٨؛ و ص ٤٩٦، ح ١٦٨٨٧.
٤. في «بح» والمرأة: «+ والحجل». وفي الوافي: «وفي بعض النسخ: الحجال، بدل الخلخال، وهو جمع الحجل، وهو الخلخال».
٥. في الاستبصار: «والمسك». و«المسكة»: أسورة من عاج، أو ذئبل. والدَّيْل: قرون الأوعال، والأوعال: جمع الزَّيْل، وهو تيس الجبل. والتيس: الذكر من المعز والظباء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٠ (مسك).
٦. «القُرْطَان»: تننية القُرْط، وهو - على ما قاله الجوهري - الذي يعلّق على شحمة الأذن. وعلى ما قاله ابن الأثير نوع من حلّي الأذن معروف. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١؛ النهاية، ج ٤، ص ٤١ (قرط).
٧. «الورق»، كفلس وحبر وكتف وجبل: الدراهم المضروبة عند الجوهري، والفضة عند ابن الأثير، والفضة المضروبة عند آخر، والدراهم عند بعض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥؛ المصباح المعين، ص ٦٥٥ (ورق).
٨. في التهذيب: «كان».
٩. في التهذيب: «أو تنزعه».

قَالَ: «تُحْرَمُ فِيهِ، وَ تَلْبَسُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُظْهِرَهُ لِلرِّجَالِ^١ فِي مَرْكِبِهَا وَ مَسِيرِهَا^٢.

٥ / ٧٢٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبِي الْحَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعِمَامَةِ السَّابِرِيَّةِ^٣ فِيهَا عَلَمٌ حَرِيرٍ: تُحْرَمُ فِيهَا

الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ سَدَاهُ^٤ وَ لَحْمَتُهُ^٥ جَمِيعاً حَرِيراً.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَدْ سَأَلَنِي أَبُو سَعِيدٍ^٦ عَنِ الْخَمِيصَةِ^٧ سَدَاهَا إِنْ رِيَسَتْ أَنْ

الْبَسَهَا وَ كَانَ وَجَدَ^٨ النَّبَذَ، فَأَمَرْتُهُ أَنْ يَلْبَسَهَا^٩.

١. في التهذيب والاستبصار: «للرجل». وفي الوافي: «ويظهر من هذا الحديث أنه لا ينبغي لها إظهار الزينة، بل ولا إحداثها للإحرام، ويدل على الثاني دلالة أوضح من هذا ما يأتي في رواية حريز، فعلى الأمرين ينبغي أن يحمل أخبار الرخصة. ورواية حريز هي المروية في الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٣٩.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٥، ح ٢٤٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٧، ح ١٢٦٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٦٨٨٦.

٣. في «ظ، بث، بح، بف» والوافي: «السابري». قال الجوهرى: «السابري: ضرب من الثياب رقيق». وقال ابن الأثير: «كل رقيق عندهم سابري، والأصل فيه الدروع السابرية، منسوبة إلى سابور». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٤ (سير).

٤. السدى، وزان الخصى: المعروف من الثوب، وهو خلاف اللحمة، وهو ما يُمدَّ طولاً في النسيج. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٤؛ المصباح المنير، ص ٧١ (سدا).

٥. لحمة الثوب - بالضم والفتح -: ما سدى بين السديتين، أي ما ينسج عرضاً. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٥٥١ (لحم). ٦. في «بس»: «ابن سعيد».

٧. قال الجوهرى: «الخميصة: كساء أسود مرتب له غلمان، فإن لم يكن مُغْلَمًا فليس بخميصة». وقال ابن الأثير: «هي ثوب خبز أو صوف مُغْلَم. وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء مُغْلَمَةً، وكانت لباس الناس قديماً، وجمعها الخمائنص». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٨١ (خمص).

٨. في «بح»: «قد وجد».

٩. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس الحرير والديباغ، ح ١٢٥١٣، بسنده عن أبي الحسن الأحمسي، من

٧٢٣٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرِمَةُ لَا تَتَنَقَّبُ^١؛ لِأَنَّ إِخْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِخْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ»^٢.

٧٢٣٨ / ٨. حُصَيْنُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ^٤، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ: هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبًا خَرِيرًا وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ^٥؟

قَالَ: «لَا، وَلَهَا أَنْ تَلْبَسَهُ فِي غَيْرِ إِخْرَامِهَا»^٦.

٧٢٣٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٩:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِامْرَأَةٍ مُحْرِمَةٍ قَدْ اسْتَتَرَتْ بِمِرْوَحَةٍ^{١٠}،

١. ص ٣٤٤، صدر ح ٢٦٣٥، بسند آخر، من قوله: «قلت: تلبس الخنز؟ قال: نعم» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس الحرير والديباغ، ح ١٣٥١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٧، ح ١٦٥٢٧.

٢. في المرأة: «حمل على ما إذا لم تستدل من رأسها، كما هو المتعارف في النقاب».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٧، معلقاً عن عبدالله بن ميمون. المقنعة، ص ٤٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٣، ح ١٦٨٧٦؛ ص ٥٠٥، ح ١٦٩١٦.

٤. في «بخ، بف، جر»: «حسن».

٥. في «بخ، بف»: «-» بن عثمان.

٦. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «بس» و«المطبوع»: «تصلح».

٧. في «ي»: «-» وهي محرمة.

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٨، ح ١٦٥٣٤.

٩. في «ظ، جن» وحاشية «بخ» والوسائل: «-» بن أبي نصر.

١٠. «المِرْوَحَةُ»: ما يتروح بها، وهي آلة تحرك بها الريح عند اشتداد الحر. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٩، النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).

فَأَمَّا ط^١ الْمِرْزُوحَةُ بِنَفْسِهِ^٢ عَنْ وَجْهِهَا^٣.

١٠ / ٧٢٤٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

صَفْوَانَ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ جَدَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مُصَبَّغَاتُ الثِّيَابِ تَلْبَسُهُ الْمُخْرَمَةُ؟^٤

فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا الْمَقْدَمُ^٦ الْمَشْهُورُ، وَالْقِلَادَةُ الْمَشْهُورَةُ»^٧.

١١ / ٧٢٤١. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ

الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا أَخْرَمَتْ: أ تَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ؟

١. الإمساطة: الإبعاد، والتنحية، والإزالة، والدفع، والإذهاب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٧٤ (ميط).

٢. في «بف» وحاشية «بث» والوافي والفتية وقرب الإسناد: «بقضيه».

٣. لم ترد هذه الرواية في «بخ».

٤. قرب الإسناد، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٣٠٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفتية، ج ٢، ص ٣٤٢.

ح ٢٦٢٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٦، ح ١٢٦٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٤.

٥. في الوسائل: «يلبسها المحرم» بدل «تلبسه المحرمة».

٦. في «ظ»، بخ، بف، جد، والوافي: «قال».

٧. «المُقْدَمُ»: الشَّيْخُ حَمْرَةً، كَأَنَّهُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ؛ لِتَنَاهِي حَمْرَتِهِ فَهُوَ كَالْمَمْنَعِ مِنْ قَبُولِ الصَّبْغِ.

وقيل: هو الذي ليست حمرة شديدة. قال الشيخ البهائي في الجبل المتين، ص ١٨٩: «هو - أي المقدم - بالفاء

الساکة والباء للمفعول، أي الشديد الحمرة، كذا فسر المحقق في المعبر والعلامة في المستهى، وربما يقال:

إنه مطلق الثوب الشديد اللون، سواء كان حمرة أو غيره، وإليه ينظر كلام المبسوط، فيكره الصلاة في مطلق

الثوب الشديد اللون، وهو مختار أبي الصلاح وابن إدريس، ومال إليه شيخنا في الذكرى». راجع أيضاً: النهاية،

ج ٣، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٥٠ (قدم)؛ المبسوط، ج ١، ص ٩٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٩٤؛ مستهى

المطلب، ج ٤، ص ٢٤٦؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٥٧.

٨. الفتية، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ٢٦٣٣، معلقاً عن عامر بن جَدَاعَةَ، إلى قوله: «إلا المقدم المشهور». وفيه، ح ٢٦٣٢،

بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٦، ح ١٢٦٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٩، ح ١٦٨٣٤.

٩. في التهذيب: «+ الحسن».

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا تُرِيدُ بِذَلِكَ الشُّرْةَ».^٢

٨٦- بَابُ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ لَهُ لِبْسُهُ^٣

٧٢٤٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي

حَمْزَةَ^٤، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ هَلَكَتْ نَعْلَاهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَعْلَيْنِ، قَالَ: «لَهُ أَنْ

يَلْبَسَ الْخَفَيْنِ إِذَا^٥ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ، وَلَيْشَقَّهُ^٦ مِنْ ظَهْرِ الْقَدَمِ؛ وَإِنْ لَبَسَ

الطَّلِيسَانَ^٨، فَلَا يَزِرُهُ^٩ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ^{١٠} اضْطُرَّ إِلَى قَبَاءٍ مِنْ بَزْدٍ وَلَا يَجِدُ ثَوْبًا غَيْرَهُ، ٣٤٧/٤

فَلْيَلْبَسْهُ مَقْلُوبًا، وَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ^{١١} فِي يَدَيِ الْقَبَاءِ^{١٢}».^{١٣}

١. في «بث»، «بخ»، «الستر».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٦، ح ٢٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ٢٦٣١، معلقاً عن محمد بن

علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «الوافي»، ج ١٢، ص ٥٨٧، ح ١٢٦٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٩، ذيل

ح ١٦٨٩٧. ٣. في «بع»، «جن»، «لباسه».

٤. هكذا في «ي»، «بث»، «بع»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جن». وفي «ظ» والمطبوع والوسائل: «علي بن أبي حمزة».

٥. في الوسائل، ح ١٦٩٠٢: «وإن». ٦. في «بخ»، «بف»، «ويشقه».

٧. في «بث» والوسائل، ح ١٦٩٠٢: «عن». ٨. مضى ترجمة «الطليسان» مفصلاً ذيل ح ٧٢١٢.

٩. «يزره»، أي يشد أزواره ويدخلها في القرى. والأزرار: جمع الزرّ، وهي الحبة التي تجعل في العروة. وعن

ابن شميل: «الزرّ: العروة التي تجعل الحبة فيها». راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١؛ المصباح المنير،

ص ٢٥٢ (زرر).

١٠. في «بث»، «بف»، والوسائل، ح ١٦٩٠٢: «وإن». وفي «بس»: «فإذا».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «يديه».

١٢. يستفاد من الخبر أحكام؛ الأول: عدم جواز لبس الخفين اختياراً للمحرم. الثاني: جواز لبسهما عند

الضرورة. الثالث: وجوب شقهما إذا لبسهما عند الضرورة (واختلف فيه). الرابع: جواز لبس الطليسان.

الخامس: عدم جواز زرّه، وقد سبق القول فيهما. السادس: جواز لبس القباء عند الضرورة وفقد ثوبي

الإحرام. السابع: وجوب لبسه مقلوباً. الثامن: جواز لبس القباء مقلوباً للبرد وإن وجد ثوبي الإحرام. مرآة

المعقول، ج ١٧، ص ٢٩٤.

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٨، بسنده عن علي بن أبي حمزة، من قوله: «فإن اضطرَّ إلى قباء». التهذيب، ج

٧٢٤٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَلْبَسُ الْخَفَيْنِ وَالْجُوزَيْنِ؟^١

قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِمَا»^٢.

٧٢٤٤ / ٣. سَهْلٌ^٤، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ^٥:

عَنْ جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنْ عَلَيَا عليهما السلام كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِعَقْدِ الثَّوْبِ إِذَا قَصُرَ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ^٦

وَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا»^٧.

٧٢٤٥ / ٤. سَهْلٌ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُنَى، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ سِلَاحُهُ إِذَا خَافُ^٩

الْعَدُوَّ»^{١٠}.

ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤١، بسند آخر، إلى قوله: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ» مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف

يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب

الحج، باب ما يلبس المحرم من الثياب، ...، ح ٧٢١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦٠٨؛ الوسائل، ج ١٢،

ص ٤٧٥، ح ١٦٨٢٠، وتامم الرواية فيه: «وَإِنْ لَبَسَ الطَّلِسَانَ فَلَا يَزُرُهُ عَلَيْهِ»؛ وفيه، ص ٤٨٧، ح ١٦٨٥٥، من

قوله: «فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى قَبَاءٍ»؛ وفيه أيضاً، ص ٥٠١، ح ١٦٩٠٢، إلى قوله: «وَلْيُسْقِهِ مَنْ ظَهَرَ الْقَدَمَ».

١. في «بف»: «+ ونعم».

٢. في «جن»: «إليها». وفي المرأة: «ظواهره عدم وجوب الشق».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١٥، معلقاً عن رفاعَةَ بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب،

ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤١، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦١٠؛ الوسائل، ج ١٢،

ص ٥٠١، ذيل ح ١٦٩٠٣.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٥. في «بس، جن»: «- القَدَّاحِ». في «بس»: «- فيه». وفي حاشية «بج»: «به».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٢، ح ١٦٩٠٧.

٨. السند معلق، كسابقه. في حاشية «بث»: «كان».

١٠. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب حرمة لبس السلاح للمحرم لغیر عذر. وقيل بالكراهة، والخبر لا يدلُّ

على التحريم».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٧، ح ١٣٥١ و ١٣٥٢، بسند آخر عن

٧٢٤٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُثْنَى

الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اضْطُرَّ إِلَى قُوبٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَبَاءٌ، فَلْيَتَنَكَّسْ^١، وَلْيَجْعَلْ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَيَلْبَسْهُ^٢».

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «يَقْلِبُ^٣ ظَهْرَهُ بَطْنَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ^٤».

٧٢٤٧ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرِمُ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِزَارٌ، وَيَلْبَسُ

الْخَفَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَعْلٌ^٥».

٨٧- بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْفِدَاءُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ

٣٤٨/٤

٧٢٤٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ،

١. أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف يسير، الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٠، ح ١٢٦٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٦٩١٤. يجوز فيه التخفيف والتضعيف.

٢. فِي الْمَرَأَةِ: «يُدَلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ إِدْرِيسٍ فِي مَعْنَى الْقَلْبِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلْيَجْعَلْ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، تَفْسِيرٌ لِلنَّكَسِ، وَجَعْلُ النِّكَاسِ بِمَعْنَى الْقَلْبِ ظَهَرَ الْبَطْنِ لِيَكُونَ تَأْسِيساً، بَعِيدٌ، وَالرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّفْسِيرِ الْآخَرِ، كَمَا عُرِفَتْ، وَلَعَلَّ الْكَلْبِيَّ قَالَ بِالتَّخْيِيرِ». وَرَاجِعٌ أَيْضاً: السَّرَائِرُ، ج ١، ص ٥٤٣.

٣. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٦٨٥٣.

٤. يجوز فيه التخفيف والتضعيف. وفي «بس»: «تقلب».

٥. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٦٨٥٤.

٦. الْجَعْفَرِيَّاتُ، ص ٦٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله: مسائل علي بن جعفر، ص ١١٤، مع اختلاف، وفيهما إلى قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِزَارٌ». الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٦٨٩٨.

٧. فِي «بَثْ، بَخْ، بَفْ، جَرُ»: «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ بِدَلٍّ «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ».

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا لَا يَنْبَغِي لَهُ لُبْسُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَعَلَ^١ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا^٢ أَوْ جَاهِلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ مَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ دَمٌ^٣».

٧٢٤٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ خَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُنْصِلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ضُرُوبٍ مِنَ الثِّيَابِ مُخْتَلِفَةٍ يَلْبَسُهَا الْمُحْرِمُ إِذَا^٤ احتَاجَ: مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «لِكُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا فِدَاءٌ^٥».

٨٨- بَابُ الرَّجُلِ يُحْرِمُ فِي قَمِيصٍ أَوْ يَلْبَسُهُ بَعْدَ مَا يُحْرِمُ

٧٢٥٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ:

١. في «ب»، بس، جن: «فعل».

٢. في الوسائل والتهذيب: «أو ساهياً».

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٩٧: «قوله عليه السلام: ساهياً أو ناسياً، يمكن الفرق بينهما بحمل أحدهما على نسيان الإحرام، والآخر على نسيان الحكم، وهو موافق لما هو المشهور من عدم لزوم الكفارة على الناسي والجاهل في غير الصيد، بل لا نعلم فيه مخالفاً. وأما كون الكفارة مع العمد شاة فقد نقل في المستمى عليه إجماع العلماء كافة. وراجع: مستمى المطلب، ص ٨١٢ من الحجري».

٣. في التهذيب: «+ شاة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٢ الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٥، ح ١٢٦٦٧: الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٨، ح ١٧٤٧٥.

٥. في «ظ»: «+ ما».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤٠، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٣، معلقاً عن محمد بن مسلم، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٥، ح ١٢٦٦٩: الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٩، ح ١٧٤٧٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ ، قَالَ : «يَنْزَعُهُ ، وَ لَا يَشْقُهُ ، وَ إِنْ كَانَ لِبَسَهُ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ ، شَقَّهُ وَ أَخْرَجَهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ»^١.

٧٢٥١ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصَمِّ ، قَالَ :

دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ ، فَدَخَلَ فِي الطَّوَافِ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ وَ كِسَاءٌ ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ عَلَيْهِ يَشْقُونَ قَمِيصَهُ وَ كَانَ صُلْبًا ، فَرَأَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ هُمْ يَغَالِبُونَ قَمِيصَهُ يَشْقُونَهُ ، فَقَالَ لَهُ : «كَيْفَ صَنَعْتَ ؟» فَقَالَ : «أَحْرَمْتُ هَكَذَا فِي قَمِيصِي وَ كِسَائِي ، فَقَالَ : «انْزِعْهُ مِنْ رَأْسِكَ ، لَيْسَ يَنْزَعُ هَذَا مِنْ رِجْلَيْهِ ، إِنَّمَا جَهْلٌ».

فَأَتَاهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ^٢ : مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي قَمِيصِهِ ؟ قَالَ : «يَنْزَعُهُ^٣ مِنْ رَأْسِهِ»^٤.

٧٢٥٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ^٥ : «إِنْ لَبِسْتَ ثَوْبًا فِي إِحْرَامِكَ لَا يَصْلُحُ لَكَ لِبَسُهُ ، ٣٤٩ / ٤ فَلَبَّ^٦ وَ أَعَدَّ غَسْلَكَ ؛ وَ إِنْ لَبِسْتَ قَمِيصًا ، فَشَقَّهُ وَ أَخْرَجَهُ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْكَ»^٧.

١ . التهذيب، ج ٥، ص ٧٢، ح ٢٣٨، بسنده عن ابن أبي عمير . الجعفریات، ص ٦٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «يفزره ولا يشقه» مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٣، ح ١٢٦٦٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٨، ذيل ح ١٦٨٦٠.

٢ . في «بح» : + «وله» . ٣ . في الوسائل : «ينزع» .

٤ . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٣، ح ١٢٦٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٦٨٦٢.

٥ . في «بح» والوسائل : - «قال» .

٦ . في المرأة : «ما تضمنته من الأمر بالتلبية لم أربه قائلًا، والأحوط العمل به لقوة مستنده» .

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٢، إلى قوله: «وأعد غسلك» مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٧٢، ح ٢٣٧، من قوله: «وإن لبست قميصًا» وفيها بسند آخر عن معاوية بن عمار . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٤، ح ١٢٦٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٦٨٦٣؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ١٦٤٣٩، إلى قوله: «وأعد غسلك» .

٨٩- بَابُ الْمُحْرَمِ يُعْطَى رَأْسُهُ أَوْ وَجْهُهُ مُتَعَمِّدًا أَوْ نَاسِيًا

١ / ٧٢٥٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الْمُحْرَمُ يُؤْذِيهِ الذَّبَابُ حِينَ يَرِيدُ النَّوْمَ يَنْطُي وَجْهَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَلَا يَحْمَرُّ رَأْسُهُ، وَالْمَرْأَةُ عِنْدَ النَّوْمِ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَنْطُي وَجْهَهَا كُلَّهُ عِنْدَ النَّوْمِ.^٤

٢ / ٧٢٥٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمُحْرَمُ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَجْلَلُ^٦ وَجْهَهُ بِالْمِنْدِيلِ^٧ يُحْمَرُهُ كُلَّهُ.

١. يجوز فيه التخفيف والتضعيف. وتخميم الرأس: تغطيته وستره. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٠؛ المصباح المنير، ص ١٨٢ (خمر).

٢. في «جن»:- «عند النوم». وفي الوسائل، ح ١٦٩٣٢، والتهذيب، ح ١٠٥١ والاستبصار: «المحرمة» بدل «عند النوم».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٠٠: «اختلف الأصحاب في جواز تغطية الرجل المحرم وجهه فذهب الأكثر إلى الجواز... وقد ورد بالجواز مطلقاً روايات كثيرة منها هذه الرواية. وأما جواز تغطية المرأة فلا بد من حملها على الضرورة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٥١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٦١٤، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٦٨٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ١٠٥٣، بسند آخر عن زرارة، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ١٠٥٢، بسند عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف. قرب الإسناد، ص ٢٣٩، ح ٩٣٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «ينطى وجهه قال: نعم». الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٧، ح ١٢٦٧٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٦، ذيل ح ١٦٩١٩؛ وص ٥١٠، ح ١٦٩٣٢. ٥. في الوسائل: «الرجل».

٦. في «ي»، «يح»، «يس»: «يجلل».

٧. «يجلل» وجهه بالمنديل، أي يغطيه به، ويلبسه إياه. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٨٩؛ المصباح المنير، ج ١.

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^١.

٣ / ٧٢٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَنَامُ عَلَى وَجْهِهِ عَلَى زَامِلَتِهِ^٢

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٣.

٤ / ٧٢٥٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَجِدُ الْبَزْدَ فِي أَذُنَيْهِ يُعْطِيهِمَا^٤ قَالَ: «لَا»^٥.

٣٥٠ / ٤

٩٠ - بَابُ الظَّلَالِ لِلْمُخْرِمِ

١ / ٧٢٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَطِيبِ، عَنْ

ص ١٠٦ (جلل).

١. المحاسن، ص ٤٢٩، كتاب المأكَل، ح ٢٤٦، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٢٦٩٠؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٠، ح ١٦٩٣٣.

٢. الزاملة: البعير الذي يستظهر به الرجل ويحمل متاعه وطعامه عليه، كأنها فاعلة من الزَّمَلَ بمعنى الحمل.

راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٣١٣ (زمل).

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ١٠٥٤، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، من دون الإسناد إلى أبي

عبدالله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٦٨٦، معلقاً عن الحلبي الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠،

ح ١٢٦٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١١، ذيل ح ١٦٩٣٦.

٤. في حاشية «ب»: «أبا عبد الله».

٥. في «بف»: «يفطئها».

٦. في المرأة: ويدل على تحريم تغطية الأذنين، وذكر جمع من الأصحاب أنَّ المراد بالرأس في عدم جواز

التغطية منابت الشعر خاصة حقيقة وحكماً، وظاهرهم خروج الأذنين منه، واستوجه العلامة في التحرير

تحريم سترهما، وهو متجه لهذه الصحيحة. وراجع أيضاً: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٣١.

٧. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب العلاج للمحرم إذا مرض...، ح ٧٣٠٦. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٤؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٦٩١٥.

مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ وَبِشْرُ^١ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

قَالَ لِي مُحَمَّدٌ^٢: أَلَا أَسْرُكَ يَا ابْنَ مَثْنَى^٣؟ قَالَ: قُلْتُ: بلى، وَ قُمْتُ إِلَيْهِ، قَالَ: دَخَلَ هَذَا الْفَاسِقُ أَنْفَاءً، فَجَلَسَ قُبَالَهَ أَبِي الْحَسَنِ^٤، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَقُولُ فِي الْمُحْرِمِ: أَيْسْتَظِلُّ عَلَى الْمُحْمِلِ؟ فَقَالَ لَهُ: «لَا» قَالَ: فَيَسْتَظِلُّ فِي الْخَبَاءِ^٥؟ فَقَالَ لَهُ: «نَعَمْ» فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ شَبَهَ الْمُسْتَهْزِئِ يَضْحَكُ، فَقَالَ^٦: يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَمَا فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَ هَذَا؟

فَقَالَ: «يَا أَبَا يُوسُفَ، إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ^٧ كَقِيَاسِكُمْ^٨، أَنْتُمْ تَلْعَبُونَ بِالدِّينِ، إِنَّمَا^٩ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَ قُلْنَا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ، فَلَا يَسْتَظِلُّ عَلَيْهَا، وَ تُوْذِيهِ الشَّمْسُ، فَيسْتَرْ جَسَدَهُ بَغْضَةٍ بَغْضٍ،

١. في الوسائل والبحار والتهذيب: «بشير». وهو سهو. والظاهر أن بشراً هذا، هو بشر بن إسماعيل بن عمار، ابن أخي إسحاق بن عمار الصيرفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩.

٢. هكذا في «ظ»، يخ، جد، جر، والوافي والبحار. وفي «ى»، بث، بس، بف، جن، والمطبوع: «بن إسماعيل».

والتأمل في الخبر يقضي بصحة ما أثبتناه. توضيح ذلك: أن مضمون الخبر يرويه جعفر بن المثنى عن محمد بن الفضيل وبشر بن إسماعيل، لكن ألفاظ الخبر ينقلها عن محمد بن الفضيل، والمراد من «قال: قال لي محمد» أنه قال جعفر بن المثنى الخطيب: قال لي محمد بن الفضيل.

فعليه «بن إسماعيل» إما أن يكون مصحفاً من «بن الفضيل» أو يكون زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً. ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦١ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن جعفر بن المثنى الخطيب عن محمد بن الفضيل وبشر بن إسماعيل قال: قال لي محمد: ألا أسرك.

٣. في «يح» والوافي والبحار: «يا ابن المثنى».

٤. في «يح»، يخ، بف، والبحار: «الكاظم».

٥. في الوافي: «فقلت» بدل «قال: قلت».

٦. الخباء: واحد الأخبية، وهو أحد بيوت العرب من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، ويكون على عمودين أو ثلاثة. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٢٥، النهاية، ج ٢، ص ٩ (خبا).

٧. في حاشية «جن»: «ثم قال». وفي الوافي: «وله».

٨. في «ظ»، «ى»، جد، وحاشية «يح»: «يقاس».

٩. في «يح»، جن، والبحار: «كقياسك».

١٠. في حاشية «جن»: «إنما».

وَرُبَّمَا سَتَرَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ، وَإِذَا نَزَلَ، اسْتَظَلَ بِالْخِباءِ وَفِيءِ الْبَيْتِ وَفِيءِ الْجِدَارِ^٤.

٧٢٥٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الظَّلَالِ لِلْمَحْرَمِ؟

فَقَالَ: «أَضَحَ لِمَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ»^٥.

قُلْتُ: إِنِّي مَخْرُورٌ، وَإِنَّ الْحَرَ يَسْتَدُّ عَلَيَّ.

فَقَالَ^٦: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ بِذُنُوبِ الْمُحْرَمِينَ»^٧؟

٧٢٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، عَنْ قَاسِمِ

الصَّقِيلِ^٨، قَالَ:

١. في «ظ»: «فأذا». ٢. في «ظ» والوافي: «في».

٣. في الوافي: «و بالجدار». وفي المرأة: «المشهور بين الأصحاب عدم جواز تظليل المحرم عليه سائراً. بل قال في التذكرة: يحرم على المحرم الاستظلال حالة السير، فلا يجوز له الركوب في المحمل وما في معناه كالهودج والكنيسة والعمارية وأشياء ذلك عند علمائنا أجمع. ونحوه قال في المتهى». راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٤٠، المسألة ٢٥٩؛ متهى المطالب، ج ٢، ص ٧٩١.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن جعفر بن المشي الخطيب. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٩، ح ١٢٧١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٠، ذيل ح ١٦٩٦٩؛ البحار، ج ٤٨، ص ١٧١، ح ٩. قال الجوهري: «في الحديث: ... أضح لمن أحرمت له، هكذا يرويه المحدثون بفتح الألف وكسر الحاء، من أضحيت. وقال الأصمعي: إنما هو: أضح لمن أحرمت له، بكسر الألف وفتح الحاء، من ضحيت أضحى؛ لأنه إنما أمره بالبروز للشمس». وقال ابن الأثير: «... أضح لمن أحرمت، أي اظهر واعتزل الكن والظلل؛ يقال: ضحبت للشمس، وضحيت أضحى فيهما: إذا برزت لها وظهرت». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٧٧ (ضحا).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «قال».

٧. في «ي»، «يخ»، «يخ»، وحاشية «بف»: «المعجمين».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٥، ذيل ح ٢٦٨١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الاختصاص، ص ١٢٠، مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما إلى قوله: «أحرمت له» مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٧. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٨، ح ١٦٩٦٣.

٩. في الوسائل: «عن قاسم بن الصيقل». والمذكور في كتب الرجال هو قاسم الصيقل. راجع: رجال البرقي، ج ٥.

٣٥١/٤

مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَشَدِيدًا فِي الظَّلِّ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ ^١، كَانَ يَأْمُرُ بِقَلْعِ الْقُبَّةِ ^٢
وَالْحَاجِبَيْنِ ^٣ إِذَا أَخْرَمَ ^٤.

٧٢٦٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ^٥، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يُضْرَبُ عَلَيْهَا الظَّلَالُ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَالزَّجَلُ يُضْرَبُ عَلَيْهِ الظَّلَالُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَتْ بِهِ ^٧ شَقِيقَةٌ ^٨ وَتَتَصَدَّقُ بِمُدٍّ لِكُلِّ يَوْمٍ» ^٩.

٧٢٦١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ ^{١٠}،

قَالَ:

ج ٥٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٩٠، الرقم ٥٧٤٦.

١. في حاشية «بث»: «+ الثاني».

٢. قال ابن الأثير: «القُبَّة من الخيام: بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب». وقال الفيومي: «القُبَّة من البنيان معروفة وتطلق على البيت المدور، وهو معروف عند التركمان والأكراد، ويسمى الخرقاهة». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣؛ المصباح المنير، ص ٤٨٧ (قُب).

٣. في الوافي: «الحاجبين، من الحجاب، كأنهما كانا يحجبان من الشمس». وفي المرأة: «الحاجب من كل شيء حفره، ولعل ذلك كان على الفضل والاستحباب، والأحوط التأسي به ^{١١} في ذلك».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٧٠٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٨، ح ١٦٩٦٤.

٥. في الوسائل، ح ١٦٩٦٨، «+ عن أبي عبد الله ^{١٢}».

٦. في «ي»، بث، بف، جد، والفقهاء: «تضرب».

٧. في «بغ، بف»، وحاشية «بث»: «فيه». وفي «بث»: «له».

٨. قال الجوهري: «الشقيقة: وجع يأخذ نصف الرأس والوجه». وقال ابن الأثير: «الشقيقة: نوع من صُداع يعرض مقدّم الرأس وإلى أحد جانبيه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق).

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٦، معلقاً عن البرنطي، عن علي بن أبي حمزة. النوادر للأشعري، ص ٧١،

ح ١٤٩، عن أبي بصير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٨.

الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٦٦٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٥، ح ١٧٤٦٩؛ وفيه، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٦٩٦٨،

إلى قوله: «هي محرمة قال: نعم». في «بس»: «- بن بزيع».

كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاءِ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَمْشِيَ تَحْتَ ظِلِّ الْمَخْمِلِ؟
فَكَتَبَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ^٢ مِنْ أَذَى مَطَرٍ أَوْ شَمْسٍ وَ أَنَا أَسْمَعُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفْذِي شَاةً، وَ يَذْبَحَهَا^٣ بِمَنْى.^٤

٧٢٦٢ / ٦. أَحْمَدُ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ؟
قَالَ^٦: «لَا يَظْلُلُ^٧ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ^٨ مَرَضٍ^٩».

١. قال المحقق الشيرازي في هامش الوافي: «قوله: تحت ظل المحمل، يدل على أن الظل إن كان سائراً مستقلاً عن سير المحرم جاز له الاستقلال، وإنما الممنوع كون الظل سائراً بسير المحرم».

٢. في «جن»: «ظل المحرم».

٣. في «بف» والتذهيب، ح ١٠٦٥: «يذبحها» من دون الواو.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، من دون التصريح باسم المعصوم^{١٠}. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٧، معلقاً عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن^{١١}، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٠، ح ١٠٦٤؛ و ص ٣٣٤، ح ١١٥١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٦٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٣، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم^{١٢}، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر من قوله: «وسأله رجل عن الظلال» الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٢، ح ١٢٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٦، ذيل ح ١٧٣٣٠؛ و ص ١٥٥، ح ١٧٤٦٧.

٥. في الوسائل: «أحمد بن محمد بن عيسى». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدّة من أصحابنا.

٦. في «بخ، بف»: «فقال».

٧. في «بخ، بف»: «لا يظل».

٨. في حاشية «بخ» والتذهيب، ح ١٠٦٠ والاستبصار: «أو».

٩. في الوافي: «يعني إذا كان سائراً، دون ما إذا نزل، كما يأتي». وفي هامشه عن المحقق الشيرازي: «قوله: إذا كان سائراً، الظاهر أن ملاك الحرمة سير الظل بسير الإنسان كالمحمل، لاسير الإنسان تحت الظل الواقف، كسقف الأسواق والمساجد، ووافقنا في هذا المذهب الحنابلة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن

٧ / ٧٢٦٣. أَحْمَدُ^١، عَنْ غُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الْكِلَابِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ شِهَابٍ يَشْكُو رَأْسَهُ وَ الْبَزْدُ شَدِيدٌ، وَ يُرِيدُ^٢ أَنْ يُخْرِمَ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ كَمَا زَعَمَ فَلْيُظَلَّلْ، وَ أَمَّا أَنْتَ فَاضْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ لَهُ^٣».

٨ / ٧٢٦٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَسْتَتِرُ الْمُخْرِمُ مِنَ الشَّمْسِ؟

فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا^٤» أَوْ قَالَ^٥: «ذَا عَلِمَ^٦».

٩ / ٧٢٦٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَخْمُودٍ، قَالَ:

عيسى، عن علي بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن محمد بن منصور، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٥٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٨؛ والوارد للأشعري، ص ٧١، ح ١٤٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٧؛ وعلى الشرائع، ص ٤٥٢، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي كل المصادر - إلا التهذيب - ح ١٠٦٠ والاستبصار، ح ٦٢١ - مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٥٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٢٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٧، ذيل ح ١٦٩٦٠.

١. في الوسائل: «أحمد بن محمد». وهذا السند، والسندان الآتيان بعده أيضاً معلقة على سند الحديث ٥.

٢. في الوافي: «وهو يريد».

٣. قد مضى معنى قوله عليه السلام: «فاضح لمن أحرمت له» ذيل الحديث الثاني من هذا الباب، إن شئت فراجع.

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٣، ح ١٢٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٦٩٦٥.

٥. في قرب الإسناد: «فانياً».

٦. في «بخ» والاستبصار: «وقال».

٧. في «بف»: «ذو علة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٠، ح ١٦٢، معلقاً عن علي بن الحكم؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٢، بسنده عن علي بن الحكم. قرب الإسناد، ص ١٢٥، ح ٤٤٠، بسنده عن إسماعيل بن عبد الخالق. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ٢٦٨٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٦٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٧، ذيل ح ١٦٩٦١.

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: الْمَحْرَمُ يُظَلِّلُ عَلَى مَحْمِلِهِ؟ وَ يَفْتَدِي إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ وَالْمَطَرُ يُضِرَّانِ بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: كَمْ الْفِدَاءُ؟ قَالَ: «شَاة».^١

١٠ / ٧٢٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْقُبَّةِ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَهُمْ مُخْرِمُونَ».^٢ ٣٥٢/٤

١١ / ٧٢٦٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «لَا يَسْتَتِرُ الْمَحْرَمُ مِنَ الشَّمْسِ بِثَوْبٍ، وَلَا بِأَسْأَلٍ أَنْ

يَسْتَتِرَ^٣ بِغَضَةٍ^٤».

١٢ / ٧٢٦٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ: «أَنْ عَمَّتِي مَعِي وَهِيَ زَمِيلَتِي^٥ وَالْخَرُّ يَشْتَدُّ^٦ عَلَيْهَا إِذَا

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٧، ح ١٢٧١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٥، ذيل ح ١٧٤٦٦.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧١، بسند آخر، مع زيادة في آخره، وفي الأخير مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧٠ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٥، ح ١٢٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ذيل ح ١٦٩٦٧.

٣. في «بحر»، بخ، بس: «وأن لا يستر». وفي الوسائل: «وأن يستر».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ذيل ح ١٠٥٥، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «ولا بأس أن يستر بعض جسده ببعض». الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٤، ح ١٦٩٧٦.

٥. قال ابن الأثير: «الزميل: العدليل الذي جنّله مع جنّلك على البعير. وقد زاملني: عادلني. والزميل أيضاً: الرفيق في السفر الذي يعينك على أمورك، وهو الرديف أيضاً». وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣١٠ (زمل).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «تشتد».

أُخْزِمْتُ، فَتَرَى لِي أَنْ أَظْلَلَ عَلَيَّ وَ عَلَيْهَا؟
فَكَتَبَ ﷺ: «ظَلَّلَ عَلَيْهَا وَخَذَهَا».^١

١٣ / ٧٢٦٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،
عَنْ زُرَّادَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ: أَيْتَغَطَّى؟ قَالَ: «أَمَّا مِنَ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ، فَلَا».^٢

١٤ / ٧٢٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ ذَكْرَةَ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ مُخْرِمٍ ظَلَّلَ فِي عُمُرَتِهِ؟

قَالَ: «يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ، قَالَ: «وَأِنْ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ وَ ظَلَّلَ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضاً دَمٌ
لِعُمُرَتِهِ، وَ دَمٌ لِحُجَّتِهِ».^٣

١٥ / ٧٢٧١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ^٤، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْقُضَيْلِ، قَالَ:

١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٢٦٧٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٦،
بسنَد آخر عن بكر بن صالح، عن أبي جعفر الثاني ﷺ، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١١،
ح ١٠٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٧، بسنَد آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢،
ص ٦٠٦، ح ١٢٧٠٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٦، ذيل ح ١٦٩٨٢.

٢. في المرأة: «محمول على الحرِّ والبرد اللذين لا يورثان علة في الجسد، أو لا يشتدان كثيراً».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٦٩٦٦.

٤. في «بث، يخ، بف» والوافي: «فإن».

٥. في «بس» والوافي: «من».

٦. في الوافي: «وجب عليه أيضاً، وذلك لأنه يحرم مَرَّتَيْنِ فعلية في كلِّ إحرام دم، كما بيَّنه ﷺ بقوله: دم لعمرته
ودم لحجته». ونقل في المرأة الخبر الذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٧، ثم قال: «وهو مفسر
لحديث المتن، ويدل على تعدد الكفارة إذا ظلَّل في العمرة المتمتع بها وحجَّها معاً، كما ذكره الأصحاب».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٧، ح ١٢٧١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٧، ح ١٧٤٧١.

٨. في الكافي، ح ٩٦٧٩: «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن داود النهدي» بدل «علي بن محمد، عن سهل
بن زياد».

كُنَّا فِي دِهْلِيْزٍ^١ يَخْيَىٰ بَنِي خَالِدٍ بِمَكَّةَ، وَكَانَ هُنَاكَ^٢ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَ أَبُو يُوسُفَ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ^٣ وَ تَرْتَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، جُعِلَتْ فِدَاكَ، الْمُخْرِمُ يُظَلِّلُ؟ قَالَ: «لَا».

قَالَ: فَتَسْتَظِلُّ بِالْجِدَارِ وَ الْمَخْمِلِ، وَ يَدْخُلُ الْبَيْتَ وَ الْخَبَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: فَضَحِكَ أَبُو يُوسُفَ شِبْهَ الْمُسْتَهْزِئِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «يَا أَبَا يُوسُفَ، إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ^٤ كَقِيَاسِكَ وَ قِيَاسِ أَصْحَابِكَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِالطَّلَاقِ^٥، وَ أَكَّدَ فِيهِ بِشَاهِدَيْنِ^٦، وَ لَمْ يَرْضَ بِهِمَا إِلَّا عَدْلَيْنِ، وَ أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِالتَّزْوِيجِ^٧، ٣٥٣/٤ وَأَهْمَلَهُ^٨ بِلَا شَهَوْدٍ، فَاتَيْنْتُمْ بِشَاهِدَيْنِ^٩، فِيمَا أَبْطَلَ اللَّهُ^{١٠}، وَ أَبْطَلْتُمْ شَاهِدَيْنِ^{١١}، فِيمَا أَكَّدَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ أَجْزَيْتُمْ طَلَاقَ الْمَجْنُونِ وَ السَّكَرَانِ؛ حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَأَخْرَمَ^{١٢} وَ لَمْ يُظَلِّلْ، وَ دَخَلَ الْبَيْتَ وَ الْخَبَاءَ، وَ اسْتَظَلَّ^{١٣} بِالْمَخْمِلِ^{١٤} وَ الْجِدَارِ، فَعَلْنَا^{١٥} كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَسَكَتَ^{١٥}».

١. قال الجوهرى: «الدهليز - بالكسر -: ما بين الباب والدار، فارسي معرب، والجمع: الدهاليز». الصحاح، ج ٣،

ص ٨٧٨ (دهلزي).

٢. في «بخ، بف، والوافي»: «ثمة».

٣. في «بس»: - «أبو يوسف».

٤. في الوسائل: «يقاس».

٥. في «ظ، ي، بث، بح، بس، جد، جن»: «وفي الطلاق».

٦. في «بخ، بف، والوافي»: «بشهادة شاهدين». وفي الوسائل: «شاهدين».

٧. في «بث، بخ، بف، والكافي»، ح ٩٦٧٩: «وأهمله».

٨. في الكافي، ح ٩٦٧٩: «فأتيتم شاهدين» بدل «فأتيتم شاهدين».

٩. في الكافي، ح ٩٦٧٩: «أهمل» بدل «أبطل الله».

١٠. في «ظ، بخ، بف، جد، جن» والوافي والكافي، ح ٩٦٧٩: «الشاهدين».

١١. في «بف»: «وأحرم».

١٢. في «بف»: «استظل» بدون الواو.

١٣. في المرأة: «وقوله صلى الله عليه وآله: استظل بالمحمل، أي سائراً، أو في المنزل، وعلى الأول المراد به المشي تحت ظل

الجدار وظل المحمل».

١٤. في «ي، بس» وحاشية «جن»: «ففعلنا». وفي الوسائل: «فقلنا».

١٥. الكافي، كتاب النكاح، باب التزويج بغير بيعة، ح ٩٦٧٩، من قوله: «لإن الله عز وجل أمر في كتابه بالطلاق».

٩١- بَابُ أَنَّ الْمُخْرِمَ لَا يَزْتَمِسُ فِي الْمَاءِ

٧٢٧٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَا يَزْتَمِسُ الْمُخْرِمُ^٤ فِي الْمَاءِ^٥».

٧٢٧٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يَغْفُوبَ بْنِ

شُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَا يَزْتَمِسُ الْمُخْرِمُ فِي الْمَاءِ، وَلَا الصَّائِمُ^٧».

٩٢- بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمُخْرِمِ

٧٢٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ:

١. إلى قوله: «وأبطلتم شاهدتين فيما أكد». الوافي، ج ١٢، ص ٦١٠، ح ١٢٧٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢١، ح ١٦٩٧٠.

٢. في الكافي، ح ٦٤٠٠: «وَعَمَّنْ أَخْبَرَهُ».

٣. في الكافي، ح ٦٤٠٠، والتهذيب، ج ٥٨٨ والاستبصار: «الصائم ولا المحرم رأسه» بدل «المحرم».

٤. في الفقيه والتهذيب، ح ١٠٧١: «ولا الصائم».

٥. الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم، ح ٦٤٠٠. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٨؛ وج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٩؛ و ص ٣١٢، ذيل ح ١٠٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٥٩، بسند آخر عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله^٣. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ذيل ح ٢٦٧٨، معلقاً عن حريز، عن أبي عبد الله^٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧، ذيل ح ١٠٤٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٢، ح ١٢٧٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٩، ح ١٦٩٣٠.

٦. في الوسائل: «عن علي بن الحكم». وهو سهو؛ فقد توسط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين صفوان [بن يحيى] في كثير من الأسناد، ولم نجد توسط علي بن الحكم بين محمد بن الحسين وبين صفوان في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٨-٤١٢.

٧. الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم، ح ٦٤٠٤؛ وقرب الإسناد، ص ١٢٥، ح ٤٣٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: الكافي، نفس الباب، ح ٦٤٠١ و ٦٤٠٤ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٣، ح ١٢٧٢٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١٢٧٦٦؛ وج ١٢، ص ٥٠٩، ح ١٦٩٢٩.

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَمَسَّ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ وَ لَا مِنَ الدُّهْنِ فِي إِخْرَامِكَ، وَ اتَّقِ الطَّيِّبَ فِي طَعَامِكَ، وَ أَمْسِكْ عَلَى أَنْفِكَ مِنَ الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ، وَ لَا تَمْسِكْ عَنْهُ مِنَ الرِّيحِ الْمُنْتِنَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَلَذَّذَ بِرِيحِ طَيِّبَةٍ»^١.

٧٢٧٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أُخْبَرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمَسُّ الْمُحْرِمُ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ وَ لَا الزَّيْخَانِ، وَ لَا يَتَلَذَّذُ بِهِ وَ لَا بِرِيحِ طَيِّبَةٍ»^٢، فَمَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^٣، فَلْيَتَصَدَّقْ بِقَدَرِ مَا صَنَعَ قَدَرِ سَعْيِهِ^٤.

١. في «ب» و «الف» و «الريح».

٢. في الوافي و الوسائل: «عليه».

٣. في مرة العقول، ج ١٧، ص ٣٠٧: «يستفاد من هذا الخبر أحكام: الأول: تحريم مطلق الطيب للمحرم، و لا خلاف في تحريم الطيب في الجملة، و إنما اختلفوا فيما يحرم منه ... الثاني: تحريم التدهين مطلقاً كما مر. الثالث: تحريم الأكل للطعام المطيب، وهو أيضاً موضع وفاق. الرابع: وجوب الإمساك على الأنف من الرائحة الطيبة، كما هو المشهور بين الأصحاب. الخامس: تحريم الإمساك على الأنف من الرائحة الكريهة كما اختاره في الدروس. و قيل بالكراهة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٩، بسنده عن فضالة و صفوان، عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٦، و الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩٠، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير و زيادة في أوله و آخره. و «الف» ج ١٢، ص ٦١٥، ح ١٢٧٣٠، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٨.

٥. في التهذيب، ح ١٠٠٧، و الاستبصار، ح ٥٩١: «ولا يريح طيبة».

٦. في الوسائل، ح ١٦٧٢٩: «بذلك» بدل «بشيء من ذلك».

٧. في حاشية «ب»: «قدر شبعه». وفي حاشية «يع»: «بقدر شبعه». وفي التهذيب، ح ١٠٠٧: «بقدر شبعه، يعني من الطعام». وفي الاستبصار، ح ٥٩١: «بقدر شبعه من الطعام» كلها بدل «قدر سعيته».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٧، و الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩١، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي المحاسن، ص ٣١٨، كتاب العلل، صدر ح ٤٣؛ و علل الشرائع، ص ٣٨٣، صدر ح ٣،

٣ / ٧٢٧٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَكَلَ زَعْفَرَانًا مَتَعَمِّدًا، أَوْ طَعَامًا فِيهِ طَيْبٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ»^٢.

٧٢٧٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يُمْسِكُ عَلَى أَنْفِهِ مِنَ الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ، وَلَا يُمْسِكُ عَلَى أَنْفِهِ مِنَ الرِّيحِ الْمُنْتِنَةِ»^٣.

٧٢٧٨ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٤:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ، وَقَالَ^٦:

«لَا بَأْسَ بِالرِّيحِ الطَّيِّبَةِ فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ رِيحِ الْعِطَّارِينَ، وَلَا يُمْسِكُ

١. بسندهما عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٤، صدر ح ١٨٧٩، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ولا الريحان» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦١؛ والتهديب، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٥٩٦؛ والمقنعة، ص ٣٩٧، الوافي، ج ١٢، ص ٦١٧، ح ١٢٧٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٩؛ وج ١٣، ص ١٥٢، ح ١٧٤٥٦.

٢. في «بخ، بف» والفقيه: «وإن».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦٣، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٧، ح ١٢٧٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٠، ذيل ح ١٧٤٥١.

٤. في «بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي: «الكرهية». وفي الفقيه: «الخبثية».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٠، معلقاً عن الحلبي ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٨، ح ١٢٧٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٢، ذيل ح ١٦٧٥٨.

٦. في «بث، بف، جر»: «+ ابن إبراهيم».

٧. في «بخ، بف، جر»: «- عن ابن أبي عمير».

٨. في «بث، بخ، بف، جر»: «+ جميعاً»، وهو في «بث وبخ» كما ترى.

٩. في «ظ»: «قال» بدل «وقال».

عَلَى أَنْفِهِ»^١.

٦ / ٧٢٧٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام كُشِفَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَيْبٌ لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ وَ هُوَ مُخْرِمٌ، فَأَمْسَكَ^٢ عَلَى
أَنْفِهِ بِتُوبِهِ مِنْ رِيحِهِ^٣.

٧ / ٧٢٨٠. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٤: الْأُشْنَانُ^٥ فِيهِ الطَّيْبُ، أَغْسِلُ^٦ بِهِ يَدَيَّ وَأَنَا
مُخْرِمٌ؟

قَالَ: «إِذَا أَرَدْتُمْ الْإِخْرَامَ، فَانْظُرُوا مَزَاوِدَكُمْ^٧، فَأَغْرِلُوا الَّذِي^٨ لَا تَخْتَا جُونَ إِلَيْهِ»
وَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِشَيْءٍ كَفَّارَةً لِلْأُشْنَانِ الَّذِي غَسَلْتَ بِهِ يَدَكَ»^٩.

٨ / ٧٢٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^{١٠}:

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ١٠١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٥٩٩، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧١، معلقاً عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٨، ح ١٢٧٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٨، ذيل ح ١٦٧٤٦.
٢. في الوسائل: «+ بيده».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٩، ح ١٢٧٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٢، ح ١٦٧٢٤.
٤. في «جد»: «له».

٥. الإشنان والأشنان، من الخفض - وهو من الثبت ما كان فيه ملوحة ومرارة -: معروف، الذي يغسل به الأيدي، والضم أعلى. وقيل: هو معزب، يقال له بالعربية: الخرض. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨؛ المصباح المنير، ص ١٦ (أشن).
٦. في الوسائل، ح ١٦٧٦٩: «فأغسل».

٧. المزاد: جمع المزود. قال الجوهرى: «الزاد: طعام يتخذ لل سفر ... والمزود: ما يجعل فيه الزاد». وقال الفيرمي: «المزود: بكسر الميم -: وعاء التمر يعمل من آدم، وجمعه: مزاد». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٠؛ المصباح المنير، ص ٢٦٠ (زود).
٨. في الوسائل، ح ١٦٧٦٩: «+ ماء».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٩، ح ١٢٧٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٦٧٦٩؛ وج ١٣، ص ١٥٢، ح ١٧٤٥٨.
١٠. في «بخ، بف، جر»: «بعض أصحابه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُحْرَمِ يُصِيبُ ثَوْبُهُ الطَّيِّبُ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْسِلَهُ بِيَدَيْهِ نَفْسِهِ»^١.

٧٢٨٢ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي أَكَلْتُ خَبِيصًا^٢ حَتَّى شَبِعْتُ وَأَنَا مُحْرَمٌ؟ ٣٥٥/٤

فَقَالَ: «إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ مَنَاسِكَكَ، وَارْزَدْتَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ، فَابْتَغِ بِدَرْهَمٍ تَمْرًا، فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَيَكُونَ كَفَّارَةً لِمَا دَخَلَ فِي إِحْرَامِكَ مِمَّا لَا تَعْلَمُ»^٣.

٧٢٨٣ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في المرأة: «يدلّ على جواز غسله بيده، وذكره في الدروس، والمشهور بين الأصحاب أنّه لا بدّ من أن يأمر الحلال بغسله، أو يغسله بالآلة. ويمكن حمله على الغسل بالآلة وإن كان بعيداً. وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٧٤، الدرس ٩٩.

٢. راجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب ما يلبس المحرم من الثياب وما يكره له لباسه، ح ٧٢٢٤ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٠، ح ١٢٧٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٠، ح ١٦٧٥٤.

٣. في الوافي والفتية والتهديب، ح ١٠٠٨ والاستبصار: «فيه زعفران». والخبيص: طعام يعمل من التمر والبسم، فاعيل بمعنى مفعول. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٨ (خبص).

٤. في «بخ، بس، جن» والوافي: «قال».

٥. في التهديب، ح ١٠٠٨ والاستبصار: «كفارة لما أكلت» بدل «كفارة لذلك».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦٢، معلقاً عن الحسن بن هارون. وفي التهديب، ج ٥، ص ٢٩٨، ح ١٠٠٨؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩٢، بسندهما عن الحسن بن هارون. وفي الكافي، كتاب الحجّ، باب ما يستحبّ من الصدقة عند الخروج من مكة، ح ٨٠١٦ و ٨٠١٧؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٨٣، ح ٣٠٢٩؛ والتهديب،

ج ٥، ص ٢٨٢، ح ٩٦٣، بسند آخر، من قوله: «إذا فرغت من مناسكك». معاني الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٩، بسند آخر، من قوله: «إذا فرغت من مناسكك» إلى قوله: «فتصدق به» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٦، من

دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٩، وفي الأخيرين من قوله: «إذا فرغت من مناسكك» مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٠، ح ١٢٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٩، ذيل ح ١٧٤٤٩.

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام:^١ مَا تَقُولُ فِي الْمِلْحِ فِيهِ زَعْفَرَانٌ لِلْمُحْرِمِ؟

قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئاً فِيهِ زَعْفَرَانٌ، وَ لَا شَيْئاً^٢ مِنَ الطَّيِّبِ»^٣.

١١ / ٧٢٨٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ، الْحَلْبِيِّ، عَنْ الْمُعَلَّى أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ

حُثَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ذِكْرُهُ أَنْ يَنَامَ الْمُحْرِمُ عَلَى فِرَاشٍ أَضْفَرُ، أَوْ عَلَى مِرْفَقَةٍ^٤

صَفْرَاءُ»^٥.

١٢ / ٧٢٨٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَمَسَّ رِيحَاناً وَأَنْتَ مُحْرِمٌ، وَ لَا شَيْئاً فِيهِ زَعْفَرَانٌ،

وَ لَا تَطْعَمَ طَعَاماً فِيهِ زَعْفَرَانٌ»^٦.

١. في «بف»: «لأبي عبد الله عليه السلام». في «بث، بح، جد، جن» والوافي: «ولا يطعم شيئاً».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢١، ح ١٢٧٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٢، ح ١٦٧٢٥.

٤. في «جن» والوسائل: «بن محمد».

٥. في الوافي: «أُرِيدَ بِالْأَصْفَرِ مَا صَبَّغَ بِالزَعْفَرَانِ أَوْ الْوَرَسِ أَوْ شِبْهِمَا مِمَّا لَهُ رِيحٌ طَيِّبَةٌ، يَدُلُّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ

الْمَنْصُورِ الْأَتَمِيِّ - وَهُوَ الْمَرْوِيُّ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٢٩٨، ح ١٠٠٩ - حَيْثُ قَالَ فِيهِ: فَلَا تَقْرُبَنَّ شَيْئاً فِيهِ صَفْرَةٌ

حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَحَدِيثُهُ الْآخَرُ الْأَتَمِيُّ فِي بَابِ مَا يَحِلُّ لِلْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْحُلُقِ - وَهُوَ الْمَرْوِيُّ فِي التَّهْذِيبِ،

ج ٥، ص ٢٤٥، ح ٨٢٩ - حَيْثُ سَأَلَ: أَيَأْكُلُ شَيْئاً فِيهِ صَفْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَلِذَا أوردَ صَاحِبُ

الكَافِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ الطَّيِّبِ، كَمَا فَعَلْنَاهُ.

٦. المِرْفَقَةُ: الْمَخْدَةُ، أَوْ هِيَ كَالرَّسَادَةِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ، كَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ مِرْفَقَهُ وَاتَّكأَ عَلَيْهِ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ،

ج ٤، ص ١٤٨٢؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٢٤٦ (رَفَقَ).

٧. فِي الْمَرْأَةِ: لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَسْبُوقاً بِالزَعْفَرَانِ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ الطَّيِّبِ.

٨. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٠؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ

بِسِيرِ الْوَافِي، ج ١٢، ص ٦٢١، ح ١٢٧٥٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٦٧٧١.

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٨، بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ.

٧٢٨٦ / ١٣ . صَفْوَانٌ^١، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَخْرَمِ يَغْسِلُ يَدَهُ بِالْأَشْنَانِ^٢

قَالَ: «كَانَ أَبِي يَغْسِلُ يَدَهُ بِالْحَرْضِ^٣ الْأَبْيَضِ^٤».

٧٢٨٧ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

لَا بَأْسَ بِأَنْ تَشَمَّ الْإِذْخِرَ^٥ وَالْقَيْصُومَ^٦ وَالْحَزَامِيَّ^٧ وَالشَّيْخَ^٨ وَأَشْبَاهَهُ وَأَنْتَ

مُخْرَمٌ^٩.

١. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٢، ح ١٢٧٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٦؛ وفيه، ص ٤٥٤، ذيل ح ١٦٧٦٣، إلى قوله: «وأنت محرم».

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

٣. قد مضى معنى «الأشنان» ذيل الحديث السابع من هذا الباب.

٤. «الحرص» - بضمّتين، أو بضمّ الأول وسكون الثاني -: هو الأشنان، تغسل به الأيدي على إثر الطعام. وقيل غير ذلك. راجع: المصباح، ج ٣، ص ١٠٧٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ١٣٥ (حرض).

٥. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥١، ح ٢٦٦٥. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٢، ح ١٢٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٦٧٦٨.

٦. قال ابن الأثير: «الإذخر - بكسر الهمزة - حبشية طيبة الرائحة تسقّف بها البيوت فوق الخشب». وقال الفيومي: «الإذخر - بكسر الهمزة والخاء -: نبات معروف، ذكي الرائحة، وإذا جفّ أبيض». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (إذخر)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٧. «القيصوم»: نبت طيب الرائحة من رياحين البرّ، وورقه هذب، وله نؤرة صفراء، وهي تنهض على ساق وتطول. وقيل غير ذلك وله خواص. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٤ (قصم).

٨. «الحزامي» - بألف التانيث -: نبت طيب الريح. وقيل: عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، طيبة الريح، لها نور كثور البنفسج. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خزم).

٩. «الشَّيْخ»: نبات شهلي يتخذ من بعضه المكناس، وهو من الأمرار، له رائحة طيبة وطعم مُرّ، وهو مرعى للخليل والنعم، ومنابته القيعان والرياض. لسان العرب، ج ٢، ص ٥٠٢ (شيخ).

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٢، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٥.

١٥ / ٧٢٨٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَمَسُّ الطَّيِّبَ وَهُوَ نَائِمٌ لَا يَعْلَمُ ؟ ٣٥٦/٤
قَالَ : «يُغْسِلُهُ ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» .

وَعَنِ الْمُخْرِمِ يَذْهَبُ ١ الْخَلَّالُ ٢ بِالذَّهْنِ الطَّيِّبِ وَ الْمُخْرِمُ لَا يَعْلَمُ : مَا عَلَيْهِ ؟

قَالَ ٣ : «يُغْسِلُهُ أَيْضاً وَ لِيَتَّخِذَ» ٤ .

١٦ / ٧٢٨٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ ابْنَ أَبِي عَمِيرٍ ٥ عَنِ التَّقَاحِ ٦ وَ الْأُتْرُجِ ٦ وَ النَّبِقِ ٧ وَ مَا طَابَ رِيحُهُ ؟

قَالَ : تُغْسِلُهُ ٨ عَنْ شَمِّهِ ، وَ تَأْكُلُهُ ٩ .

١٠٤١ هـ ، بسنده عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٢ ، ح ١٢٧٥٨ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٥٤ ، ذيل ح ١٦٦٧١ .

١ . يجوز فيه تخفيف الدال وتثقله .

٢ . في الوافي : «أريد بالحلل الغير المحرم ، ويحتمل بعيداً أن يكون بالتشديد بمعنى يتباع الأدهان» .

٣ . في الوسائل ، ح ١٧٤٥٧ : «ولا شيء» .

٤ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٣ ، ح ١٢٧٦١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٥٠ ، ح ١٦٧٥٥ ؛ وج ١٣ ، ص ١٥٢ ، ح ١٧٤٥٧ .

٥ . في «بخ» : «أبا عبد الله عليه السلام بدل «ابن أبي عمير» .

٦ . «الأترج» : فاكهة معروفة ، حامضة مسكن غلظة النساء ، ويجلو اللون والكلف ، وقشره في اللباس يمنح السوس ، واحده : أترجة ، وفيها لغات أخرى : ترنج ، ترنجة ، أترنج ، والأولى - أي الأترج - هي التي تكلم بها الفصحاء وارتضاها النحويون . راجع : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ؛ المصباح المنير ، ص ٧٣ (ترج) .

٧ . «النبيق» - بفتح النون وكسر الباء ، وقد تسكن - : جفيل الصدر وشعره ، وأشبه شيء به العناب قبل أن تشتد حمرة . والنبيق أيضاً : دقيق يخرج من لب جذع النخلة ، حُلُو يقوى بالصغر يُتَبَدُّ فيكون نهاية في الجودة . ويقال لنبيه : الصُرَيْي . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ١٠ ؛ لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٣٥١ (نبيق) .

٨ . في «ى» ، بث ، بخ ، بف ، جد ، والوافي والتهذيب والاستبصار : «يمسك» .

٩ . في «ى» ، بث ، بخ ، بف ، والوافي والتهذيب : «ويأكله» . وفي الفقيه : «وأكله ولم يرو فيه شيئاً» .

١٠ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ ، ذيل ح ٢٦٧٢ ، معلقاً عن علي بن مهزيار . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٥ ،

قَالَ: «فَانْشُرْهَا فِي الرِّيحِ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»^١.

٩٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الزَّيْنَةِ لِلْمُحْرَمِ

٧٢٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ، وَلَا

تَكْتَحِلُ الْمِرَاةُ الْمُحْرِمَةُ بِالسَّوَادِ؛ إِنَّ السَّوَادَ زِينَةٌ»^٢.

٣٥٧/٤

٧٢٩٤ / ٢ . عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٥، قَالَ:

١. الواهي، ج ١٢، ص ٦٢٥، ح ١٢٧٦٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٧.

٢. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣١٤: «الخبر يدل على أحكام: الأول: عدم جواز نظر المحرم في المرآة، وقد اختلف الأصحاب فيه، فذهب الأكثر إلى التحريم، وقال الشيخ في الخلاف: إنه مكروه. والأصح التحريم، ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة، كما يقتضيه إطلاق الخبر.

الثاني: عدم جواز الاكتحال بالسواد، وذهب الأكثر إلى التحريم لظاهر الخبر، وقال الشيخ في الخلاف: إنه مكروه. ثم اعلم أن مقتضى التعليل التحريم مطلقاً، سواء قصد الزينة أم لا، ولا خلاف أيضاً في أن الرجل والمرأة مساويان في الحكم، وأما الاكتحال بما ليس بسواد وليس فيه طيب فهو جائز بلا خلاف، كما ذكره في المنتهى.

الثالث: يدل الخبر من جهة التعليل على أن كل ما يحصل فيه الزينة يحرم على المحرم».

وراجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣١٣ و ٣١٩، المسألة ١٠٦ و ١١٩؛ منتهى المطلب، ج ٢، ص ٧٦٥.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٩، بسند عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «ولأنه من الزينة» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٥؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٦، ح ٢، بسندهما عن حماد بن عيسى، من قوله: «ولا تكتحل المرأة». علل الشرائع، ص ٤٥٨، ح ١، بسند عن حماد، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٩، معلقاً عن حريز، وفي الأخيرين إلى قوله: «ولأنه من الزينة». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ذيل ح ٢٦٤٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٤، بسند آخر، من قوله: «ولا تكتحل المرأة» مع اختلاف يسير. الواهي، ج ١٢، ص ٦٣٤، ح ١٢٧٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٢، ح ٦٨١٣، إلى قوله: «ولأنه من الزينة»؛ و ص ٤٦٩، ح ١٦٨٠٠، من قوله: «ولا تكتحل».

٤. في «جن»: «+» «بن إبراهيم».

٥. في «بخ، بف»: «-» «بن عمار».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَنْظُرُ الْمُحْرِمُ فِي الْمِرْآةِ لِزِينَةٍ^١، فَإِنْ نَظَرَ فَلْيَلْبَسْ^٢».

٧٢٩٥ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْكُخْلِ لِلْمُحْرِمِ؟

قَالَ: «أَمَّا بِالسَّوَادِ، فَلَا، وَلَكِنْ بِالصَّبْرِ^٣ وَ الْحُضْضِ^٤».

٧٢٩٦ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اشْتَكَى الْمُحْرِمُ عَيْنَيْهِ^٥، فَلْيَكْتَحِلْ بِكُخْلِ لَيْسَ فِيهِ

مِسْكٌ وَلَا طِيبٌ^٦».

١. في المرأة: «يدلّ ظاهره على تقييد التحريم بقصد الزينة، والأولى الترك مطلقاً، كما هو ظاهر الأكثر، والأحوط التلبية بعد النظر لقوة سند الخبر وإن لم أراه في كلام الأصحاب».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٣٠، بسنده عن معاوية بن عمار، وتام الرواية فيه: «ولانظر المرأة المحرمة في المرأة للزينة». الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٤، ح ١٢٧٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٣، ح ١٦٨١٤.

٣. «الصبر»: عصارة شجر مرّ. وقيل غير ذلك. وفيه ثلاث لغات: فتح الصاد وكسر الباء - وهو الأشهر - وسكون الباء مع فتح الصاد وكسرها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٠٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٤٢؛ المصباح المنير، ص ٣٣١ (صبر).

٤. قال الجوهري: «الْحُضْضُ وَالْحُضْضُ - بضمّ الضاد الأولى وفتحها -: دواء معروف، وهو صمغ مرّ، كالصبر». وقال ابن الأثير: «هو داء معروف. وقيل: إنه يُعْقَدُ من أبوال الإبل. وقيل: هو عقار، منه مكّي، ومنه هندي، وهو عصارة شجر معروف له ثمر، كالْقُلْقُلُ وتسمّى ثمرته الْحُضْضُ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧١؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠٠ (حضض).

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٨؛ بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «يكتحل المحرم عينيه إن شاء بصبر ليس فيه زعفران ولا ورس». الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٣، ح ١٢٧٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٩، ح ١٦٨٠٣. في الوافي: «وعينه».

٧. في المرأة: «يدلّ على عدم جواز الاكتحال بما فيه طيب، وهو المشهور بين الأصحاب، بل ادّعى في التذكرة عليه الإجماع، ونقل عن ابن البراج الكراهة. ثمّ الظاهر أنّ الخبر محمول على ما إذا لم ينحصر الدواء فيما فيه طيب». وانظر: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٢٤، المسألة ٢٤٤.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٧؛ بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٣،

٧٢٩٧ / ٥ . عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «الْمُحْرِمُ لَا يَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ وَجَعٍ» وَقَالَ : «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَكْتَحِلَ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ بِمَا^١ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ يَوْجَدُ رِيحَهُ ، فَأَمَّا^٢ لِلزَّيْنَةِ^٣ ، فَلَا^٤ .»

٣٥٨/٤

٩٤- بَابُ الْعِلَاجِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا مَرَضَ أَوْ أَصَابَهُ جُرْحٌ^٦ أَوْ خُرَاجٌ^٧ أَوْ عِلَّةٌ

٧٢٩٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِذَا اشْتَكَى الْمُحْرِمُ ، فَلْيَتَدَاوِ بِمَا^٨ يَأْكُلُ وَهُوَ مُحْرِمٌ^٩ .»^{١٠}

ح ١٢٧٨٩ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٧٠ ، ح ١٦٨٠٥ .

١ . في «بث ، جد» : «ما» .

٣ . في «بث» : «الزينة» .

٤ . في المرأة : «ظاهرة جواز الاكتحال بالطيب عند الضرورة ، ويؤمن إلى النهي عن الاكتحال مطلقاً بغير ضرورة ، كما تبته عليه في الدروس ، وأيضاً ظاهره تنقيح تحريم الاكتحال بالسواد بما إذا كان بقصد الزينة ، والأولى الترك مطلقاً كما عرفت» . وانظر : الدروس الشرعية ، ج ١ ، ص ٣٧٤ ، الدرس ٩٩ .

٥ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٢ ، ح ١٠٢٨ ، بسنده عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وراجع : الكافي ، كتاب الحج ، باب ما يجوز للمحرم أن تلبسه من الثياب والحلي ، ... ، ح ٧٢٣٢ ومصادره . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٣٣ ، ح ١٢٧٩٠ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٧٠ ، ح ١٦٨٠٤ .

٦ . في «ي» ، بخ ، جن : «جراح» .

٧ . في «بخ ، جن» : - «أو خراج» . وقال الجوهري : «الخراج : ما يخرج في البدن من القروح» . وقيل : «الخراج : ورم يخرج بالبدن من ذاته . وقيل غير ذلك . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ؛ لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٢٥١ (خرج) .

٨ . في الفقيه : «يحل له أن» .

٩ . في امرأة العقول ، ج ١٧ ، ص ٣١٦ : «قوله عليه السلام : وهو محرم ، الظاهر أنه حال عن فاعل «يأكل» ، أي يتداوى بما يجوز له أكله في حال الإحرام ، هذا إذا لم ينحصر الدواء في غيره . ويحتمل أن يكون حالاً عن فاعل «فليتداو» ، أي يجوز له أكل أي دواء كان في حال الإحرام . والأول أظهر ، بل يتعين : لما سيأتي» .

١٠ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ ، ح ٢٦٥٦ ، مرسل من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٧ ، ح ١٢٧٥٥ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٢٧ ، ح ١٦٩٨٤ .

٧٢٩٩ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَالْقَمَلِ يَتَنَازَرُ مِنْ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ^٢، فَقَالَ لَهُ^٣: أَ تُوْذِيكَ هَوَامُّكَ؟^٤ قَالَ: نَعَمْ، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ سُكٌّ^٥﴾ فَأَمَرَهُ^٦ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُقَ^٧، وَجَعَلَ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَيْنٍ، وَالتُّسُكُ شَاةٌ^٨.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَكُلُّ شَيْءٍ فِي^٩ الْقُرْآنِ «أَوْ» فَصَاحِبُهُ^{١٠} بِالْخِيَارِ^{١١} يَخْتَارُ^{١٢}»

١. في البحار: «تتناثر». و «يتناثر»: يتساقط، مطاوع نثر الشيء يثره، أي رماه متفرقاً. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٥ (نثر).

٢. في «بح» والتهديب والاستبصار: - «وهو محرم».

٣. في «بس» والتهديب والاستبصار: - «له».

٤. في «ظ، ي، بخ، بس، بف، جد، جن» وحاشية «بث» والوافي والبحار وتفسير العياشي، ح ٢٣١: «أبو ذيك».

٥. «الهامة»: كل ذات سم يقتل، والجمع: الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة، كالعقرب والزنبور. وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم).

٦. هكذا في «بخ، بف، جد، جن» والوافي والتهديب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣١ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٧. البقرة (٢): ١٩٦.

٨. في «بف»: «فأمر به».

٩. في البحار وتفسير العياشي، ح ٢٣١ والنوادر للأشعري: + «رأسه».

١٠. هكذا في «بث، بخ، بف» وحاشية «ي، جن» والوافي والتهديب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

١١. في المرأة: «يستفاد من الخبر أحكام؛ الأول: أنه إذا اضطر إلى الحلق جاز له ذلك مع الكفارة، وأجمع العلماء كافة على وجوب الفدية على المحرم إذا حلق رأسه مستعمداً سواء كان لأذى أو غيره... الثاني: أن النسك المذكورة في الآية شاة، وهو المقطوع به في كلام الأصحاب. الثالث: أن الصيام ثلاثة أيام، ولا خلاف فيه. الرابع: أن الصدقة إطعام ستة مساكين، لكل مسكين مدان، وهو المشهور بين الأصحاب... الخامس: أن كلمة

١٢. في «ظ، بح»: + «فيه».

أو «صريحة في التخيير».

١٤. في «بس»: «ويختار».

١٣. في «بح»: - «بالخيار».

مَا شَاءَ^١، وَكُلَّ شَيْءٍ فِي^٢ الْقُرْآنِ^٣، فَمَنْ^٤ لَمْ يَجِدْ كَذَا فَعَلَيْهِ كَذَا، فَالْأُولَى^٥ الْخِيَارُ^٦.

٣٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى^٨ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ^{١٠} وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: أَكْتَجِلْ إِذَا ٣٥٩/٤

أَخْرَمْتُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَمْ تَكْتَجِلْ؟» قَالَ: إِنِّي ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَإِذَا أَنَا اكْتَحَلْتُ^{١١} نَفَعَنِي،

١. في «جن» وتفسير العياشي، ح ٢٣٢: «ما يشاء».

٢. هكذا في «ي» والوافي والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٣. في «بث، يخ، بف»:- «أو فصاحبه بالخيار» إلى هنا.

٤. في «بث، بف، جد» والوافي وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري: «فإن».

٥. في «بث، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فالأول». وفي «ظ، ي»: «والأول».

٦. في «ظ» وحاشية «ي» والتهذيب والاستبصار: «بالخيار». وفي الوافي: «الخيار الثاني بمعنى المختار». وفي المرأة: «قوله^{١٢}: فالأولى الخيار، أي الخصلة الأولى هي التي تجب اختيارها مع الإمكان. ويحتمل أن يكون المراد أن التخيير في الخصال الأولى، أي الخصال التي ذكرت قبل «فمن لم يجد»، كفارة اليمين».

٧. النوادر للأشعري، ص ٧٢، ح ١٥١ و ١٥٢، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي عبد الله^{١٣}. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٣٣، ح ١١٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٦، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله^{١٤}. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٣١ و ٢٣٢، عن حريز، عن رواه، عن أبي عبد الله^{١٥}. وفيه، ص ٣٣٨، ذيل ح ١٧٥، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر^{١٦}، وتتمام الرواية فيه: «كُلَّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أو) فصاحبه فيه بالخيار». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ٢٦٩٧، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٧}، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب المحصور والمصدود...، ح ٧٣٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ١١٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٧. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٥، ح ١٢٨٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٥، ذيل ح ١٧٤٩٤؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٧، إلى قوله: «لكل مسكين مدين والنسك شاة».

٨. في «يخ»: «بن يحيى».

٩. في «ظ، بث، بس، جد» والوسائل، ح ١٦٨٠٦ و ١٦٩٩١:- «البصر». و«ضرير البصر»، أي ذاهب البصر؛ من الضَرَّ بمعنى المرض، والاسم: الضَّرَر. وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان. ورجل ضرير: به ضَرَرٌ. وقال العلامة المجلسي: «الضرير: ذاهب البصر، ويحتمل أن يكون المراد هنا ضعف البصر». راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧؛ المصباح المنير، ص ٣٦٠ (ضرر).

١٠. في «يخ، بف»: «أكتحل».

وَإِذَا^١ لَمْ أَكْتَجِلْ صَرْنِي^٢، قَالَ: «فَاكْتَجِلْ».

قَالَ: فَإِنِّي أَجْعَلُ مَعَ الْكُخْلِ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «مَا^٣ هُوَ؟» قَالَ: أَخَذُ خِرْقَتَيْنِ، فَأَرْبَعُهُمَا^٤، فَأَجْعَلُ^٥ عَلَى كُلِّ عَيْنٍ خِرْقَةً، وَأَعْصِبُهُمَا^٦ بِعِصَابَةٍ إِلَى قَفَايَ، فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ نَفَعَنِي، وَإِذَا^٧ تَرَكْتُهُ صَرْنِي، قَالَ: «فَاصْنَعُهُ»^٨.

٧٣٠١ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَشَقَّقَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ: أَيْتَدَاوِي؟

قَالَ: «نَعَمْ، بِالسَّمَنِ وَالزَّيْتِ» وَقَالَ: «إِذَا اشْتَكَى الْمُحْرِمُ، فَلْيَتَدَاوِ بِمَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^{١٠}.

٧٣٠٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَغْصِرُ الذَّمْلَ، وَيَرْبِطُ عَلَى

١. في الوسائل، ج ٦، ١٦٨٠٦: «وإن».

٢. في الوافي: «أصْرَنِي».

٣. في الوسائل، ج ٦، ١٦٨٠٦: «وما».

٤. في المرأة: «فأربعهما»، أي أجعل بعضها على بعض حتى تصير مربعة أو أربع طاقات.

٥. في «يث»، يح، بف: «وأجعل».

٦. الغضب والتعصب: الشد بالعصاة، وهي كل ما غصب به من عمامة أو منديل أو خرقه. راجع: النهاية، ج ٣،

ص ٢٤٤: «لسان العرب»، ج ١، ص ٦٠٣ (عصب).

٧. في الوسائل، ج ٦، ١٦٨٠٦: «فإذا».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٦، ج ٤، ١٢٨٠٤: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٠، ج ٦، ١٦٨٠٦: «و ص ٥٢٩، ح ١٦٩٩١».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٨: «و التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٧، بسند آخر عن أحدهما»، إلى قوله:

«بالسمن والزيت» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٧، ح ١٢٧٧٣: الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٧،

ح ١٦٩٨٥.

الْقَرْحَةُ^١ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٢.

٧٣٠٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ خَرَجَ بِالرَّجُلِ^٣ مِنْكُمْ الْخُرَاجُ أَوْ الدَّمْلُ، فَلْيَرْبِطْهُ، وَ لِيَتَدَاوِ بِزَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ»^٥.

٧٣٠٤ / ٧. أَحْمَدُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرَمِ يَكُونُ^٧ بِهِ شَجَّةٌ^٨: أَيْدَاوِيهَا، أَوْ يَعْصِبُهَا^٩ بِخَرْقَةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَكَذَلِكَ الْقَرْحَةُ^{١٠} تَكُونُ فِي الْجَسَدِ»^{١١}.

١. في الفقيه، ح ٢٦٥٥: «عليه الخرقه» بدل «على القرحة».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٥، معلقاً عن معاوية بن عمار. وفيه، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٣، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١٠٣٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤١، ح ٩٢٥. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٩، ح ١٢٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٣.

٣. في الفقيه والتهذيب: «وبالمحرم».

٤. في «ظ»: «فليربط». وفي الفقيه والتهذيب: «فليبطه» من البط، وهو الشق.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٧، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٨، ح ١٢٧٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٤.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، ومحمد بن يحيى.

٧. في الوسائل: «تكون».

٨. قال ابن الأثير: «الشج في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه شيء فيجرحه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء... ومنه الحديث في ذكر الشجاج، وهي جمع شجّة، وهي المزة من الشج». وقال الفيومي: «الشجّة: الجراحة، وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه، أو الرأس؛ والجمع: شجاج، مثل كلبّة وكيلا». النهاية، ج ٢، ص ٤٤٥؛ المصباح المنير، ص ٣٠٥ (شجج).

٩. «يعصبها»، أي يشدها، وإسم ما شدّه به العصاية. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب).

١٠. «الْقَرْحَةُ»: واحدة القرع، وهي الحبة تخرج في البدن. وقيل: هو البثر إذا ترامى إلى فساد، والبثر: الخراج، وهو كل ما يخرج بالبدن، كالدمل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٩، ح ١٢٦٩٩. هـ

٧٣٠٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَكُونُ بِهِ الْجَرْحُ، فَيَتَدَاوَى بِدَوَاءٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّوَاءِ، فَلَا، وَإِنْ كَانَتِ الْأَذْوِيَّةُ الْغَالِبَةَ عَلَيْهِ، فَلَا

بِأَسٍّ»^٢.

٧٣٠٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَلِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يُصِيبُ^٣ أُذُنُهُ الرِّيحَ، فَيَخَافُ أَنْ

يَمْرُضَ: هَلْ يَصْلُحُ^٤ لَهُ أَنْ يَسُدَّ^٥ أُذُنَيْهِ بِالْقُطْنِ؟

قَالَ^٦: «نَعَمْ، لَا بِأَسٍّ بِذَلِكَ^٧ إِذَا خَافَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا»^٨.

٧٣٠٧ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٩ قَالَ: «لَا بِأَسٍّ بِأَنْ^{١٠} يُعْصَبَ الْمُخْرِمُ رَأْسُهُ مِنْ

١. الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٥.

٢. في «بف» والوافي والفتية: «+ الزعفران».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٤، معلقاً عن عمران الحلبي. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١٠٣٥، بسند آخر،

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٧، ح ١٢٧٧٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٧، ح ١٦٩٨٦.

٤. في «ظ»، يخ، جد، «تصيب». وفي «جن» بالناء والياء معاً.

٥. في «بف»: «صلح».

٦. في الوافي: «وله».

٧. في «ظ»، جن، «وَأَنْ يَسُدَّ».

٨. في «بف، جد، «وقال».

٩. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يغطي رأسه أو وجهه متعمداً أو ناسياً، ح ٧٢٥٦. الوافي، ج ١٢،

ص ٥٩٨، ح ١٢٦٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣١، ح ١٦٩٩٦.

١٠. في «جد» والتهذيب: «وَأَنَّهُ».

١١. في «بف»، يخ، «وَأَنْ».

الصَّدَاعُ^١ ٢.

٩٥ - بَابُ الْمُحْرِمِ يَخْتَجِمُ أَوْ يَقْصُ ظُفْرًا أَوْ سَعْرًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ

٣٦٠ / ٤

١ / ٧٣٠٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْمُحْرِمِ يَخْتَجِمُ؟

قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ بُدًّا فَلْيَخْتَجِمْ، وَ لَا يَخْلُقْ مَكَانَ الْمَحَاجِمِ»^٢.

٢ / ٧٣٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُثْنَى بْنِ

عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَخْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ

الصَّلَاةَ»^٣.

١ . «الصَّدَاعُ»: وجع الرأس . الصحيح، ج ٣، ص ١٢٤٢ (صدع).

٢ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ١٠٥٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن معاوية بن وهب . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٨، ح ١٢٦٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٧، ذيل ح ١٦٩٢٣؛ وص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٢.

٣ . في «بث»، بخ، بف، جر، والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته» بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٤ . «المحاجم»: جمع الیخجم والیخجمة، وهي قارورة الحاجم، وهي الآلة التي يحتجم فيها دم الحمامة عند المص. والمحجم أيضاً: يشترط الحاجم، أي ما يشترط به، أي يشق به الجلد. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٩٤؛ النهاية، ج ١، ص ٣٤٧ (حجم).

٥ . قرب الإسناد، ص ٢٤٠، ح ٩٤٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف . المقنعة، ص ٤٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٨، ح ٢٦٥١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ١٠٤٥ و ١٠٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٩ و ٦١٠ . الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٧، ح ١٢٨٠٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٦٩٤٠.

٦ . في «مرأة العقول»، ج ١٧، ص ٣٢٠: «قوله عليه السلام: لا يستطيع الصلاة، أي قائماً، أو يحصل له الغشي أو الإغماء، ويترك الصلاة بهما، أو الأعم. وعلى التقادير الظاهر أنه على المثال، ويدل كالخبر السابق على عدم جواز الاحتجام اختياراً».

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ١٠٤٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٧، ح ١٢٨٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٦٩٤١.

٧٣١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرِمِ تَطَوُّلُ^١ أَظْفَارِهِ^٢ أَوْ يَنْكَسِرُ^٣ بَعْضُهَا، فَيُؤْذِيهِ

ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا يَقْصُ مِنْهَا شَيْئًا إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ كَانَتْ تُؤْذِيهِ فَلْيَقْصُهَا، وَلْيُطْعِمِ مَكَانَ

كُلِّ ظُفْرٍ قُبْضَةً مِنْ طَعَامٍ»^٤.

٧٣١١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ قَلَّمَ ظُفْرًا، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِكَفٍّ مِنْ طَعَامٍ». قُلْتُ^٥:

ظُفْرَيْنِ؟ قَالَ: «كَفَّيْنِ». قُلْتُ: ثَلَاثَةً؟ قَالَ: «ثَلَاثَةَ أَكْفٍ». قُلْتُ: أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «أَرْبَعَةَ

أَكْفٍ». قُلْتُ: خَمْسَةً؟ قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ»^٦، فَإِنْ قَصَّ عَشْرَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ

عَلَيْهِ إِلَّا دَمٌ يَهْرِيقُهُ»^٧.

١. في «ظ، بث، بح، والوافي: «يطول».

٢. في «ظ، بث، يخ»: «أظافيره».

٣. في الوافي: «في بعض النسخ: إلى أن ينكسر، مكان: أو ينكسر».

٤. في التهذيب: - «أو ينكسر بعضها، فيؤذيه ذلك».

٥. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنَّ في كُلِّ ظُفْرٍ مَدًّا مِنَ الطَّعَامِ، وَفِي أَظْفَارِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ دَمٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَجْلِسٍ لَزِمَهُ دَمَانٌ».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩١، معلقاً عن معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٣، بسنده عن معاوية بن عمار: الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٩، ح ١٢٨١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٣، ذيل ح ١٧٤٨٩.

٧. في «جن»: «المحرم».

٨. هكذا في «ظ، ي، بح، جد، والوافي والوسائل: «قلت». وفي «بس»: «قال قلت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٩. في «ي، بس، جد، جن»: «ثلاثاً».

١٠. في الوافي: «ينبغي حمل الدم في الخمسة على الاستحباب؛ لما يأتي من أنه لا يلزمه الدم حتى يبلغ عشرة».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٦٥٣، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٦٨٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١٤١ و ١١٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٦٥٢ و ٦٥٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٠، ح ١٢٨١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٤، ح ١٧٤٩٠.

٧٣١٢ / ٥ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَلَّمَ الْمُخْرِمُ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَرِّقَتَيْنِ^٢، فَعَلَيْهِ دَمَانِ^٣».

٧٣١٣ / ٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَقْلَّمَ أَظْفَارَهُ عِنْدَ إِخْرَامِهِ؟
قَالَ: «يَدْعُهَا».

قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا أَفْتَاهُ بِأَنْ يَقْلَّمَ أَظْفَارَهُ، وَيُعِيدَ إِخْرَامَهُ، فَفَعَلَ؟
قَالَ^٥: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ^٧».

١. في «ب»: «أظافر». وفي «بخ» والوافي: «أظافر».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «مفترقتين». وفي «بخ»: «مفترقتين».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ذيل ح ٢٦٨٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ذيل ح ١١٤١؛ والامتناع، ج ٢، ص ١٩٤، ذيل ح ٦٥١، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٠، ح ١٢٨١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٤، ح ١٧٤٩١.

٤. في «ظ»: «أباً عبدالله».

٥. في «ي، جد»: «فقال».

٦. في المرأة: «وقوله عليه السلام: عليه دم، الظاهر إرجاع ضمير «عليه» إلى المقلم، وأرجعه الأكثر إلى المفتي، وعمل به الشيخ وجماعة، وصرح في الدروس بعدم اشتراط إحرام المفتي ولا كونه من أهل الاجتهاد، واعتبر الشهيد الثاني عليه السلام صلاحيته للإفتاء بزعم المستفتي. وروى الشيخ بسند فيه ضعف وفيه التصريح بأن الدم على المفتي، والمسألة محل إشكال. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٤٩؛ تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٥٥، المسألة ٢٧٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٨٣، ذيل الدرس ١٠١.

٧. في «ي، بف»: «يهريقه».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٢، معلقاً عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٢، بسنده عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٢، ح ١٢٨٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٨، ذيل ح ١٧٠١٧؛ وج ١٣، ص ١٦٥، ح ١٧٤٩٣.

٧ / ٧٣١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْخُذُ الْمُحْرِمُ^١ مِنْ شَعْرِ الْخَلَالِ»^٢.

٨ / ٧٣١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

مُخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ نَتَفَ إِنْطَهُ نَاسِياً أَوْ سَاهِياً أَوْ جَاهِلاً،

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ مَنْ فَعَلَهُ مَتَّعِمْداً، فَعَلَيْهِ دَمٌ»^٣.

٩ / ٧٣١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ نَتَفَ الْمُحْرِمُ مِنْ شَعْرِ لِحْيَتِهِ وَ غَيْرِهَا شَيْئاً، فَعَلَيْهِ

أَنْ يُطْعِمَ مِسْكِيناً فِي يَدِهِ»^٤.

١. في «بخ، بف»: «لَا تَأْخُذُ الْحَرَامَ». وفي الوافي والفتية: «الحرام» بدل «المحرم».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٩، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفتية، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٦،

مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٣، ح ١٢٨٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٥،

ح ١٦٩٥١. ٣. في حاشية «بخ»: «يهرقه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ١١٧٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٦٧٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن

علي بن رثاب، عن زرارة؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن

رثاب، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٣، صدر

ح ١٦٦٥، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، إلى قوله: «فلا شيء عليه» مع اختلاف يسير. الاستبصار، ج ٢،

ص ١٩٩، ح ٦٧٥، بسند آخر؛ وفي الفتية، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٧،

بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم».

الفتية، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٤، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «فلا شيء عليه» مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٤، ح ١٢٨٢٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٩، ح ١٧٤٧٨.

٥. في المرأة: «المقطوع به في كلام الأصحاب أنه إذا مس لحيته أو رأسه، وقع فيها شيء يجب عليه إطعام كَفِّ

من طعام، بل ظاهر التذكرة والمتنهي أنه موضع وفاق، وظاهر الخبر اكتفاء بمطلق الإطعام... وأما ما دل عليه من

لزوم كون الإطعام باليد الجانية فلم يذكره الأكثر وغيره من الأخبار خال عنه». راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٨،

ص ١٩، المسألة ٣٩٤؛ متنهي المطلب، ص ٨١٦ من الحجري.

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٥، ح ١٢٨٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٣، ح ١٧٥١٥.

١٠ / ٧٣١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ

صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ الْمَرَادِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَنَاوَلُ لِحْيَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَيَنْتِفُ بِهَا^١، فَيَنْتِفُ

مِنْهَا^٢ الطَّاقَاتِ يَبْقَيْنُ^٣ فِي يَدِهِ خَطَأً أَوْ عَمْدًا؟

قَالَ: «لَا يَضُرُّهُ»^٤.

١١ / ٧٣١٨ . أَحْمَدُ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَقَطَ

شَيْءٌ مِنَ الشَّعْرِ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِكَفِّينِ^٦ مِنْ كَعْكٍ^٧ أَوْ سَوِيْقٍ^٨»^٩.

١. في الوافي: «فيها».

٢. في حاشية «جن»: «فيها».

٣. في الاستبصار: «يبقيين».

٤. في المرأة: «حمل الشيخ أخبار عدم الكفارة على الساهي، وقال بعد إيراد هذا الخبر: قوله عليه السلام: لا يضره، يريد أنه لا يستحق عليه العقاب؛ لأن من تصدق بكف من طعام فإنه لا يستضر بذلك، وإنما يكون الضرر في العقاب أو ما يجري مجرى ذلك. انتهى. ولا يخفى بعده، ويمكن حمل الكفارة على الاستحباب إن لم يتحقق إجماع على الوجوب».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣٩، ح ١١٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٦٧٣، بسندهما عن الحسن بن علي بن فضال، عن الفضل بن صالح الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٥، ح ١٢٨٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٢، ذيل ح ١٧٥١٤.

٦. في «بس» والوسائل: «+ من محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٧. في «ظ، بث، يخ، بف» وحاشية «جن» والوسائل والفقهاء، ح ٢٧٠٢؛ والتهذيب، ح ١١٧١؛ والاستبصار، ح ٦٦٩: «بكف». وفي حاشية «بث»: «بكفه».

٨. قال الجوهري: «الكعك: خبز، وهو فارسي معرب». وقال الفيروز آبادي نحوه. وقال العلامة المجلسي: «وقيل: إنه معرب كاك، أي الخبز اليابس الذي لا يفسد ببقائه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٠ (كمك).

٩. في التهذيب، ح ١١٧١؛ والاستبصار، ح ٦٦٩: «من طعام أو كف من سويق» بدل «من كمك أو سويق».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١١٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٨، ح ٦٦٩، بسندهما عن الحسين، عن النضر

٧٣٢١ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَزِمِي الْمَخْرَمُ الْقَمَلَةَ مِنْ ثَوْبِهِ وَلَا مِنْ جَسَدِهِ مَتَّعَمِدًا، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُطْعِمْ مَكَانَهَا طَعَامًا». قُلْتُ: كَمْ؟ قَالَ: «كَفًّا وَاحِدًا».^٢
 ٧٣٢٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ عَلَيَّ قُرَادًا^٣ أَوْ حَلَمَةً^٤ أَطْرَحُهُمَا؟
 قَالَ: «نَعَمْ»^٥، وَصَغَارَ لَهُمَا^٦؛ إِنَّهُمَا رَقِيًّا فِي غَيْرِ مَرْقَاهُمَا»^٧.

-
- ج ٢، ص ١٩٧، ح ٦٦٤، بسندهما عن معاوية بن عمار. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم قتله...، ح ٧٣٣٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥١، ح ١٢٨٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٩، ح ١٧٠١٩.
 ١. في المرأة: «يدل على ما ذهب إليه الأكثر، وحملته على الاستحباب أظهر».
 ٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ١١٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٦١، بسندهما عن الحسين بن أبي العلاء، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٩، ح ١٢٨٣٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٩، ح ١٧٠٢٠.
 ٣. «القراد» كثراب: دُوَيْبَّةٌ صغيرة تتعلق بالبعير ونحوه وتلتصق بجسمه وتعضه. والجمع: القُرَدَان. وراجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٤٨؛ المصباح المنير، ص ٤٩٦ (قرد).
 ٤. قال الجوهري: «الحَلَمَةُ: القُرَادُ العظيم». وقال الفيروزآبادي: «الحَلَمَةُ، محرّكة: ... الصغيرة من القُرَدَان، أو الضخمة، ضدّه». وراجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).
 ٥. في «ي» والفتحة والتهذيب: «أطرحها». وفي الفقيه: «+ عَنِّي وأنا محرم».
 ٦. في المرأة: «قال سيّد المحققين في المدارك: قطع أكثر الأصحاب بجواز إلقاء القراد والحلم - بفتح الحاء واللام - واحدة حلمة بالفتح أيضاً، وهي القراد العظيم - عن نفسه وعن بعيره، ولا دلالة في الروايات على جواز إلقاء الحلم عن البعير. وقال الشيخ في التهذيب، ولا بأس أن يلقي المحرم القراد عن بعيره، وليس له أن يلقي الحلمة. ولا يخلو من قوة». وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ذيل ح ١١٦٦؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٤٤.
 ٧. في الوافي: «وصغار لهما، أي ذلّ؛ يعني لا بأس بإذلالهما بالطرح؛ فإِنَّهُمَا فعلا ما ليس لهما؛ لأنَّهُمَا إِنَّمَا يكونان في الإبل، لا في الإنسان».
 ٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٧، ح ١١٦٢، بسنده عن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٨.

٩٧- بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْكَفَّارَةُ

١٧٣٢٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَا خَافَ الْمُحْرِمُ عَلَى نَفْسِهِ^٢ مِنَ السَّبَاعِ وَالْحَيَاتِ
وغيرِهَا، فَلْيَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ^٣ لَمْ يَرِدْكَ فَلَا تَرُدَّهُ»^٤.

١٧٣٢٤ / ٢. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَذَّانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
وَصَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُخْرِمْتَ فَاتَّقِ^٦ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا، إِلَّا الْأَفْعَى
وَالْعُقْرَبَ وَالْفَأْرَةَ^٧؛ فَإِنَّمَا تُوهِي^٨ السَّقَاءَ^٩، وَتُخْرِقُ^{١٠} عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ^{١١}؛ وَأَمَّا الْعُقْرَبُ،

ح ٢٦٩٨، معلقاً عن عبدالله بن سنان. علل الشرائع، ص ٤٥٧، ح ١، بسند آخره الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٢،
ح ١٢٨٤٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤١، ح ١٧٠٢٥.

١. في «بح» جد: - «عليه».

٢. في الوافي: «وإن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٢٥، بسنده عن حماد، عن حريز. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٢؛
والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧١١، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام، المقنعة، ص ٤٥٠،
مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٤، ح ١٢٩٧٦؛ الوسائل،
ج ١٢، ص ٥٤٤، ذيل ح ١٧٠٣٥؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٧، ح ٣.

٤. في «ظ» يخ، يس، بفس، وحاشية «بث» جد: «والوسائل: + «بن إبراهيم».

٥. في البحار، ج ٦٤: + «الله».

٦. في التهذيب، ح ١٢٧٣: + «وَأَمَّا الْفَأْرَةُ. وفي العلل: + «وَأَمَّا الْفَأْرَةُ».

٧. الإيهام: الخرق. قال الجوهرى: «وَهِيَ السَّقَاءُ يَهِي، إِذَا تَخَرَّقَ وَانْشَقَّ ... وَأَوْهَيْتُ السَّقَاءَ فَوَهَيْ، وَهُوَ أَنْ يَنْهَيَا
للتخرق». الصحيح، ج ٦، ص ٢٥٣١ (وهي).

٨. «السَّقَاءُ»: ظرف الماء من الجلد. وعن ابن السكيت: السقاء يكون للبن والماء. راجع: الصحيح، ج ٦،
ص ٢٣٧٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقى).

٩. في البحار، ج ٦٤: «وتخرق». وفي التهذيب، ح ١٢٧٣: «وتضرم».

١٠. في الوافي: «وفي التهذيب: وتضرم على أهل البيت البيت؛ يعني تحرق، وذلك لأنها تخرج الفتيلة من

فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْحَجَرِ، فَلَسَعَتْهُ^٢ عَفْرَبٌ، فَقَالَ: لَعَنَكَ اللَّهُ، لَا بَرًّا تَدْعِينَ وَلَا فَاجِرًا؛ وَ الْحَيَّةُ إِذَا أَرَادَتْكَ فَاقْتُلْهَا، فَإِنْ^٣ لَمْ تُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهَا؛ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالسَّبُعُ إِذَا^٤ أَرَادَاكَ^٥ فَاقْتُلْهُمَا^٦، فَإِنْ لَمْ يَرِدَاكَ فَلَا تُرِدْهُمَا^٧؛ وَالْأَسْوَدُ^٨ الْغَيْرُ^٩ فَاقْتُلْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^{١٠}؛ وَ أَزِمِ الْغُرَابَ رَمْيًّا وَالْجَذَّةَ^{١١}

السراج، فترميها، فيصير ذلك سبب احتراق البيت.

١. في «ي، بح، والبحار، ج ١٦: «النبي» بدل «نبي الله». وفي البحار، ج ٦٤: «فالنبي» بدل «فإن نبي الله».

٢. في «يف»: «فلسعه». ٣. في «بخ، يف»، والتهديب، ح ١٢٧٣ والعلل: «وإن».

٤. قال ابن الأثير: «وفيه: خمس يقتلن في الحل والحرم، وعد منها الكلب العقور، وهو كل سبع يعقر، أي يجرح ويقتل ويفترس، كالأسد والنمر والذئب، سماها كلباً لاشتراكها في السبعية. والعقور: من أبنية المبالغة». وقال العلامة الفيض: «قيل: يدخل في الكلب العقور كل سبع يعقر؛ يعني يجرح حتى الذئب والأسد، ومنه قوله ﷺ في دعائه على كافر: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْباً مِنْ كِلَابِكَ فَافْتَرَسَهُ أَسَدٌ. ويأتي تفسيره بالذئب أيضاً إلا أن عطف السبع عليه يعطي المغايرة». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٧٥ (عقر).

٥. في الوسائل: «إن». ٦. في «بخ، يف، جن»: «أرادك».

٧. في «ث، بح، بخ، بس، يف، جد، جن» والوسائل والبحار، ج ٦٤ والعلل: - «فاقتلها».

٨. في «ظ، ي»، والتهديب: - «والكلب العقور» إلى هنا.

٩. قال الجوهري: «الأسود: العظيم من الحيات وفيه سواده». وقال ابن الأثير: «الأسود: أخبث الحيات وأعظمها، وهو من الصفة الغالبة، حتى استعمل استعمال الأسماء وجمع جمعها». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩١؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٩ (سود).

١٠. في «ي»: «القدر». وفي العلل: «الغدار». و«الغدير»، إنا من الغدير بمعنى ترك الوفاء، أي الذي لا وفاء له، أو من الغدير بمعنى الإطلام. يقال: غديرت الليلة تغدّر غُدْرًا، أي أظلمت، فهي غيرة، وأعددت فهي مُغْدِرَةٌ، أي الشديدة الظلمة التي تُغْدِرُ الناس في بيوتهم، أي تركهم، فكأنه استعير منه الغدير لشديد السواد من الحية. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٤ (غدر)؛ مستقى الجمال، ج ٣، ص ٢٤٩.

١١. في «ظ»: - «حال».

١٢. في البحار، ج ٦٤: «والحداء». و«الجذّة»: هو الطائر المعروف من الجوارح. وقال ابن منظور: «الجذّة: طائر يطير يصيد الجُرَذان» وهو جمع الجرذ، وهو نوع من الفأر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٤٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤ (حدأ).

وفي هامش الوالي عن ابن المصنف: «النسخ مختلفة بحسب التقديم والتأخير في هذه الألفاظ، ففي بعضها:

عَلَى^١ ظَهَرَ بَعِيرَكَ^٢.

٣ / ٧٣٢٥. عَلِيٍّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «يَقْتُلُ^٦ فِي الْحَزْمِ وَالْإِخْزَامِ الْأَفْعَى، وَالْأَسْوَدُ الْقَذِيرَ، وَكُلُّ حَيَّةٍ سَوِيٍّ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ وَهِيَ الْفَوَيْسِقَةُ^٧، وَيزَجَمُ^٨ الْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ

١. ارم الحدة والغراب رمياً. وفي بعضها: ارم الغراب والحدة رمياً. وهذا الذي أثبتته الوالد - سلمه الله - مطابق للنسخ المعول عليها من الكتابين.

وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣١٧: «ومقتضى الروايتين - وهما هذه الرواية والتي بعدها - عدم جواز قتلها - أي الغراب والحدة - إلا أن يفضي الرمي إليه. ونقل عن ظاهر المبسوط الجواز، وهو ضعيف». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٢٦. وأما الناقل فهو الشهيد. راجع: مسالك الألفهام، ج ٢، ص ٤١٠ عن المبسوط، ج ١، ص ٣٣٨.

١. في «ظ»، «ي»، «بف، جد»، والوافي: «عن».

٢. في العلل: «عن ظهر بعيرك»، وقال: «إن القراد ليس من البعير والحلقة من البعير» بدل «والحدة على ظهر بعيرك». وفي الوافي: «عن ظهر بعيرك» يعني ارمهما عن سنامه المجروح؛ لئلا يؤذيان. وفي بعض النسخ: على ظهر بعيرك؛ إذا كانا على ظهره.

٣. علل الشرائع، ص ٤٥٨، ح ٢، بسنده عن فضالة وحماد وابن أبي عمير، عن معاوية، عن أبي عبد الله^٥، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٣؛ و ص ٢٩٧، صدر ح ١٠٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، صدر ح ٥٩٠، بسند آخر عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله^٥، وتام الرواية في الأخيرين: «فأتى قتل الدواب كلها». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٢، بسند آخر عن أبي الحسن^٥، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ٢٧١٨؛ والمحاسن، ص ٥٩٠، كتاب الماء، ح ٩٨؛ والخصال، ص ٢٩٧، أبواب التسعة عشر، ح ٦٦؛ و عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٤. والوافي، ج ١٣، ص ٧٠٣، ح ١٢٩٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٧٠٣٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٧، ح ٤؛ وفيه، ج ١٦، ص ٢٩٢، ح ١٥٩، من قوله: «فلان نبي الله مديده إلى الحجر» إلى قوله: «ولابراً تدعين ولا فاجراً».

٤. في «جن» وحاشية «بث» والوسائل: «+ بن إبراهيم».

٥. في الوافي: «تقتل».

٦. قال ابن الأثير: «ومنه الحديث أنه سمي الفأرة فَوَيْسِقَةً، تصغير فاسقة؛ لخروجها من جحرها على الناس

وإفسادها». النهاية، ج ٣، ص ٤٤٦ (فسق).

٧. في «ظ»، «ي»، «بت»، «بغ»، «بف، جد»، «جن» والوافي والبحار: «وترجم».

رَجْمًا؛ فَإِنْ^١ عَرَضَ^٢ لَكَ^٣ لُصُوصٌ، امْتَنَعْتَ مِنْهُمْ»^٤.

٧٣٢٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ^٥:

١. في الوافي: «وإن».

٢. في «ظ»: «عرضت».

٣. في «بع»: «بك».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٤، بسند آخر، إلى قوله: «ويرجم الغراب» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. فقه الرضا^٦، ص ٢٢٧، وتام الرواية فيه: «ولا بأس للمحرم أن يقتل الحية والعقرب والفأرة ولا بأس برمي الحدة»^٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤٠؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٨، ح ٦.

٥. هكذا في الوافي، ونقله أيضاً العلامة الخبير السيد موسى الشبيري - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها بـ «ش». وفي «ظ»، ي، بث، بع، بخ، بس، بف، جد، جر، جن، والمطبوع والوسائل والبحار: «عن أبيه».

والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر غياث بن إبراهيم من الرواية عن أبي عبد الله^٨ - وقد عُيِّرَ عنه^٩ في أسناد غياث بجعفر وجعفر بن محمد وأبي عبد الله^{١٠} - ولم نجد في شيء منها مع الفحص الأكيد والدغياث بينهما. بل لم يثبت كون والد غياث بن إبراهيم هذا، راوياً. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٥، الرقم ٨٣٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٢٤-٤٢٦.

هذا، وقد وردت رواية غياث بن إبراهيم عن أبيه عن علي^{١١} في تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤٤؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٣، فلا يحصل الاطمئنان بعدم ثبوت «عن أبيه» في ما نحن فيه. لكن المتتبع في أسناد غياث بن إبراهيم، يرى أنّه يروي عن أبي عبد الله^{١٢} - والتعابير عنه^{١٣} مختلفة، كما ذكر آنفاً - عن أبيه عن علي^{١٤}، في كثير من الأسناد جداً، فعند ما يواجه مثل ما ورد في تفسير العياشي والتهذيب لابد له من الفحص حتّى يطمئنّ بعدم وقوع سقط في السند، وعندئذ يرى أنّ خبر التهذيب ورد في الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٩، ح ٥٧٢٠ نقلاً عن الشيخ الطوسي، وفيه «غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{١٥}»، كما ورد «عن جعفر» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب أيضاً.

فعليه احتمال السقط في سند تفسير العياشي قوي جداً، إن لم نقل بكونه متعيناً. والمتحصل ممّا ذكر عدم ثبوت رواية غياث بن إبراهيم عن أبيه في شيء من الأسناد.

والعظنون قويّاً أنّه سقط «عن أبيه» من بعض النسخ، فكتبت في حاشيتها تصحيحاً، ثم أدرجت في غير موضعهما من المتن سهواً، وهذا يؤيد ثبوت «عن أبيه» بعد «أبي عبد الله^{١٦}»، كما في نسخة «ش».

٣٦٣/٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ^١، قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُخْرِمُ الزُّنْبُورَ وَ النَّسْرَ^٢ وَ الْأَسْوَدَ^٣ وَ الدُّبَّ^٤ وَ مَا خَافَ أَنْ يَغْدُوَ عَلَيْهِ» وَ قَالَ: «الْكَلْبُ الْعَقُورُ هُوَ الدُّبُّ^٥».

٧٣٢٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَأَلْتُهُ عَنْ مُخْرِمٍ قَتَلَ زُنْبُورًا؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ خَطَأً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

قُلْتُ: لَا، بَلْ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: «يُطْعِمُ شَيْئًا مِنْ طَعَامٍ».

قُلْتُ: إِنَّهُ^٧ أَرَادَنِي، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ^٨ أَرَادَكَ فَاقْتُلْهُ»^٩.

٧٣٢٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

مُتَنَّى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «سَأَلْتُهُ عَنْ الْمُخْرِمِ يَقْتُلُ الْبَقَّةَ^{١٠}

١. هكذا في (ي، بث، ببح، ببح، بفي، جن، والوافي والبحار. وفي (ظ، بس، جد، وحاشية (ببح، بفي) والمطبوع والوسائل: - «عن أبيه».

٢. قال الجوهرى: «النسر: طائر، وجمع القلة: أنسر، والكثير: نسور. ويقال: النسر لا مخلب له وإنما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب والرخمة. (الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٦) (نسر).

٣. في الوافي: - «الغدر». ٤. في «ببح»: - «وما خاف أن يعدو» إلى هنا.

٥. قرب الإسناد، ج ١٤٢، ح ٥١٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٨، ح ٧.

٦. في «بث»: + «وبن عمار». ٧. في «ببح، بفي، والوافي»: «فإنه».

٨. في الوسائل، ح ١٧١٣٢: «إن» بدل «كل شيء».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧١، بسند عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ٣٤٥، ح ١١٩٥، بسند

آخر عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧١، ذيل ح ٢٧٣٢، مع اختلاف يسير.

فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، مع اختلاف، وفي كل المصادر إلى قوله: «يطعم شئاً من الطعام». الوافي، ج ١٣،

ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٧٠٤٣؛ وج ١٣، ص ٢١، ح ١٧١٣٢.

١٠. «البقعة»: واحدة البق، وهو البعوض. وقيل: البق: الدارج في حيطان البيوت. وقيل: هي دويبة مثل

وَالْبَزْعُوثُ^١ إِذَا أَرَادَهُ^٢ قَالَ: نَعَمْ.^٣

٧٣٢٩ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبَزْعُوثُ وَالْقَنْقُذُ وَالضَّبُّ إِذَا أَمَاتَهُ^٤

الْمُخْرِمُ فِيهِ جَزْيٌ^٥، وَالْجَذْيُ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا قُلْتُ^٦ هَذَا

«القملة الحمراء منتنة الريح تكون في الشَّوْر والجُدُر، وهي التي يقال لها: بنات الحصور، إذا قتلها شممت لها رائحة اللُّوز المر». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بقي).

١. «الْبَزْعُوثُ»: دَوْبَةٌ سوداء صغيرة تَيْبُ وَتَبَانًا. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٣ (برغث).

٢. في «بج» وحاشية «ي»: «أراد». وفي «ظ»، بس، جن: «أأذاه». وفي «ي»، بخ، جد: «وحاشية «بث»، بح، بف، جن: «والوسائل: «أذياه».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٧، ح ١٢٩٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٢، ح ١٧٠٢٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ٣١١، ح ٢.

٤. قال ابن الأثير: «اليربوع: هذا الحيوان المعروف. وقيل: هو نوع من الفأر، والبياء والواو زائدتان». وقال الفَيَّومي: «اليربوع: يَقْعُولُ، دَوْبَةٌ نحو الفأرة، لكن ذنبه وأذناه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة. والجمع: يربيع، والعامة تقول: جَرْبُوع بالجمع. ويطلق على الذكر والأنثى، ويمنع الصرف إذا جعل علماء». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٥ (يربوع)؛ المصباح المنير، ص ٢١٧ (ربيع).

٥. «القَنْقُذُ»: الشَّيْطَانُ، معروف، لا ينام ومولع بأكل الأفاعي ولا يتألم منها، ويقال بالفارسية: خار پشت، وهي دَوْبَةٌ أعلاها مغطى بربش حاد تقي به نفسها؛ إذ تجتمع مستديرة تحته وتسدد رأسه عند ما تكون مهتدة، تختبئ في النهار وتكثر الذهاب والإياب في الليل وتوجد منها أنواع عديدة. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٥٥٥؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦ (قنفذ).

٦. قال ابن منظور: «الضَّبُّ: دَوْبَةٌ من الحشرات معروف، وهو يشبه الزَّوَل. وقال الفَيَّومي: «الضَّبُّ: دَابَّةٌ تشبه الجرذون، وهي أنواع فمنها ما هو على قدر الحردون، ومنها ما هو أكبر منه، ومنها ما هو دون العنز، وهو أعظمها، وهو نوع مما يقال بالفارسية: سوسمار، أصغر من الهرة. لسان العرب، ج ٧، ص ١٤؛ المصباح المنير، ص ٣٥٧ (ضبيب).

٧. في «ي»، بث، بخ، بف، وحاشية «بج» والوافي والكافي، ح ٧٤٢٤؛ التهذيب: «أصابه».

٨. في الوافي والكافي، ح ٧٤٢٤؛ التهذيب: «فعليه».

٩. الجَذْيُ: الذكر من أولاد المعز. والأنثى: غناق، وقيد بعضهم بكونه في السنة الأولى. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧١؛ المصباح المنير، ص ٩٣ (جدي).

١٠. في الوافي: «جعل عليه». وفي الكافي، ح ٧٤٢٤: «جعل فيه». وفي التهذيب: «جعل، كلَّها بدل «قلت».

كَيَّ ١ يَنْكَلُ ٢ عَنْ صَيْدٍ غَيْرِهَا ٣. ٤.

٨ / ٧٣٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْقَرَادَ لَيْسَ مِنَ الْبَعِيرِ، وَالْحَلَمَةُ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ

الْقَمَلَةِ ٥ مِنْ جَسَدِكَ، فَلَا تَلْقِهَا، وَالْقِي الْقَرَادَ» ٦.

٩ / ٧٣٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَقْرُدُ الْبَعِيرَ ٧؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَنْزِعُ الْحَلَمَةَ» ٨.

١. في «بح» والتهذيب: «لكي».

٢. التَّكُولُ: الامتناع؛ يقال: نَكَلَ عن الأمر نَكُولًا، أي امتنع. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٣. في الوافي والكافي، ح ٧٤٢٤: «غيره». وفي التهذيب: «فعل غيره من الصيد» بدل «صيد غيره».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ٧٤٢٤، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أحمد بن علي، عن مسمع بن عبد الملك. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وتامم الرواية فيه: «وفي اليربوع والقنفذ والضبي جدي والجدي خير منه». الوافي، ج ١٣، ص ٧٥١، ح ١٣٠٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ذيل ح ١٧١٢٨.

٥. تقدم ترجمة القراد والحلمة والقملة، ذيل الحديث ٣ و ٤ من الباب السابق.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٠، معلقاً عن حرiz، إلى قوله: «والحلمة مع البعير». وفيه، ح ٢٧٢١، بسند آخر، من قوله: «والحلمة مع البعير» إلى قوله: «فلا تلقها» مع اختلاف يسير؛ علل الشرائع، ص ٤٥٨، ذيل ح ٢، بسند آخر، إلى قوله: «والحلمة من البعير». الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٣، ذيل ح ١٧٠٢٩.

٧. تفريد البعير: نزع القردان منه، وهو الطَّبْرِيُّ الذي يلصق بجسمه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٣؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦ (قرد).

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧١٩، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١١٦٧ و ١١٦٨، بسند آخر من

٧٣٣٢ / ١٠. أَخْمَدُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ^٢ الْعَزْزَمِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ^٣، قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ كُلَّ مَا خَشِيَهُ عَلَى
نَفْسِهِ»^٤.

٧٣٣٣ / ١١. أَخْمَدُ^٤، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِنَا، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِقَتْلِ^٦ الْبُزْعُوثِ وَالْقَمَلَةِ^٧ وَالبَقَّةِ فِي
الْحَرَمِ»^٨.

٧٣٣٤ / ١٢. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ^{١١} أَخْمَدَ الْقَلَانِسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٣٦٥/٤

«دُونُ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ^{١٠}»، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥٢؛ الْوَسَائِلُ،
ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٧٠٣٢.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٢. في الوسائل: «بن».

٣. الواقفي، ج ١٣، ص ٧٠٥، ح ١٢٩٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤١.

٤. السند معلق، كسابقه.

٥. في البحار: «عن زرارة».

٦. في «بث، يخ، يقتل».

٧. في «جد»: «و القمل».

٨. قال الشيخ^٩ في النهاية، ص ٢٢٩: «لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَ الْبَقَّ وَالْبُزْعُوثَ وَمَا أَشْبَهَهُمَا فِي الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ

مُحَلًّا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٣٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه،

ح ١٢٧٦، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «لَا بَأْسَ بِقَتْلِ النَّمْلِ وَالْبَقِّ فِي الْحَرَمِ». وراجع: الكافي، كتاب الحج،

باب المحرم يلقي الدواب عن نفسه، ح ٧٣٢٠، ومصادر الواقفي، ج ١٢، ص ١٢٦، ح ١١٦٦٠؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ٥٤٢، ح ١٧٠٢٦؛ و ص ٥٥١، ح ١٧٠٥٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ٣١١، ح ١.

١٠. في «بف، جر»: «بن محمد».

١١. هكذا في «بث، بف، جر» والوسائل. وفي «ظ، ي، يخ، بس، جد، جن» والمطبوع: «محمد بن».

والصواب ما أثبتناه. ومحمد بن أحمد القلانسي هو محمد بن أحمد بن خاقان النهدي أبو جعفر القلانسي

المعروف بحمدان، قد روى عنه أحمد بن محمد العاصمي شيخ المصنف - بعنوانيه المختلفة - راجع: معجم

رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٤٤، الرقم ٨٠٤، و ص ٧٠٦-٧٠٨.

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٣٣٣٣ و ٨٢٥٦ من رواية أحمد بن محمد الكوفي عن حمدان القلانسي عن

الْوَلِيدُ^١، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَكَكَتُ رَأْسِي وَأَنَا مُخْرِمٌ، فَوَقَعْتُ^٢ قَمَلَةً؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ».

قُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ تَجْعَلُ عَلَيَّ فِيهَا؟

قَالَ: «وَمَا أَجْعَلُ عَلَيْكَ فِي قَمَلَةٍ، لَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا شَيْءٌ»^٣.

٩٨ - بَابُ الْمُخْرِمِ يَذْبَحُ وَيَخْتَشُ^٤ لِذَاتَيْهِ

٧٣٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يَذْبَحُ الْبَقْرَةَ وَالْإِيلَ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مَا لَمْ يَصِفْ^٦

محمد بن الوليد عن أبان [بن عثمان]، وما ورد في الكافي، ح ٣٥٩٠ من رواية أحمد بن محمد بن أحمد عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد بن الوليد عن أبان، وما ورد في الكافي، ح ٦٩٢٩ و ٦٩٦٦ من رواية أحمد بن محمد عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد بن الوليد عن أبان [بن عثمان]. ولا حظ أيضاً: الكافي، ح ١١٢٨١ و ١١٩٤٥ و ١٣٧٤١ و ١٤٤١٠ و ١٥٣٧٢.

هذا، وقد ظهر أن أحمد بن محمد في سندنا هذا هو العاصمي شيخ الكليني، فليس في السند تعليق.

١. هكذا في «ظ»، بـ، يخ، بس، جد، والوسائل. وفي «ي»، بـ، جن، والمطبوع: «أحمد بن الوليد». والصواب ما أثبتناه، كما ظهر مما قدّمناه آنفاً.
٢. في «يخ» والوافي: «ووقعت».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٠، ح ١٢٨٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٩، ح ١٧٥٠٥.

٤. قال الجواهري: «حششت الحشيش: قطعته، وحششته: طلبته وجمعته». وقال ابن الأثير: «الحش: قطع الحشيش؛ يقال: حشّه وحشّه وحش على دابته، إذا قطع لها الحشيش». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٠١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٩٠ (حشش).
٥. في «يخ»: «البقرة».

٦. «لم يصف»، أي لم يسط جناحيه في الطيران، يقال: صف الطائر صفّاً، من باب قتل: بسط جناحيه في طيرانه فلم يحزّ كهما. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٤٣ (صف).

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٢٩: «وقوله عليه السلام: كل ما لم يصف، كالدجاج؛ فإن ما لم يكن له صنف أصلاً

مِنَ الطَّيْرِ، وَمَا أَحْلَ لِلْحَلَالِ^١ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرِمٌ^٢ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ^٣.

٧٣٣٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمُحْرِمُ يَنْحَرُ بَعِيرَهُ، أَوْ يَذْبَحُ شَاتَهُ^٤؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ لَهُ: يَحْتَشُّ^٥ لِذَائِبَتِهِ وَبَعِيرِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ»، وَ يَقْطَعُ مَا شَاءَ مِنَ الشَّجَرِ^٦ حَتَّى يَدْخُلَ الْحَرَمَ، فَإِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ،

فَلَا^٧.

لا يكون مستقلاً بالطيران، فلا يكون ممتنعاً، وكل ما لم يكن ممتنعاً في ذاته جاز للمحرم قتله سواء كان طيراً، أو غيره وإن توخش.

١. في «ب»، «بس»: «الحلال».

٢. في الوافي: «قوله: وهو محرم، متعلق بقوله: يذبح، وكذا قوله: في الحل والحرم؛ يعني أنه يذبح المذكورات حال كونه محرماً في الحل والحرم». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: وهو محرم، جملة حالية، والضمير عائد إلى المحرم، والظرف في قوله: في الحل، متعلق بقوله: يذبح، أولاً».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٧٨، بسنده عن حماد، عن حريز، من قوله: «وما أحل للحلال أن يذبحه». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٧٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٧٩، بسند آخر، إلى قوله: «الإبل والغنم» مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: قرب الإسناد، ص ٢٤٠، ح ٩٤٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٩، ح ١٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٩، ح ١٧٠٥٠.

٤. في «بس، جن»: «شاة».

٥. في «بف» والوافي: «ويحتش». وفي الوسائل: «أن يحتش».

٦. في «ي»، «بغ، بف، جد» وحاشية «جن»: «+ قال: نعم». وفي المرأة: «واعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه لا يجوز للمحرم والمحل قطع الشجر والحشيش النابتين في الحرم إلا ما ينبت في ملك الإنسان وشجر الفواكه والأشجار وعود المحالة. وقالوا: يجوز أن يترك إبله لترعى الحشيش، وظاهر الأخبار جواز نزع الحشيش للإبل أيضاً، وقواه بعض المحققين من المتأخرين، وظاهر هذه الرواية عدمه».

٧. المقنعة، ص ٤٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «ويقطع ما شاء من الشجر» مع اختلاف يسير.

٩٩ - بَابُ أَدَبِ الْمُحْرَمِ

١ / ٧٣٣٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَكَكَتَ رَأْسَكَ، فَحَكَّهُ حَكًّا رَفِيقًا، وَلَا تَحْكَنَّ بِالْأُظْفَارِ وَلَكِنْ بِأُطْرَافِ الْأَصَابِعِ»^١.

٢ / ٧٣٣٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اغْتَسَلَ الْمُحْرَمُ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ، وَ يَمِيزُ الشَّعْرَ بِأَنَامِلِهِ بَغْضَةً مِنْ^٤ بَغْضِ^٥».

٣ / ٧٣٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْخُلَ الْمُحْرَمُ الْحَمَّامَ، وَلَكِنْ لَا يَتَذَلَّكَ»^٧.

«الوافي» ج ١٣، ص ٧٠٩، ح ١٢٩٨٨؛ الوسائل ج ١٢، ص ٥٥٢، ح ١٧٠٦١؛ وفيه، ص ٥٤٩، ح ١٧٠٥١، إلى قوله: «أو يذبح شاته قال: نعم».

١. في المرأة: «حمل على الاستحباب»، كما هو ظاهر المصنف أيضاً.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٩، ذيل ح ٢٧٠١، وفيه هكذا: «والأولى أن لا يحك المحرم رأسه إلا حكاً رقيقاً بأطراف الأصابع». «الوافي» ج ١٢، ص ٦٥٩، ح ١٢٨٦٢؛ الوسائل ج ١٢، ص ٥٣٢، ح ١٧٩٩٩.

٣. في الوسائل: «عن ابن أبي عمير». وهو سهو، كما تقدم ذيل الحديثين ٤٩٠١، و ٦٤٦٣، فلاحظ.

٤. في «ي»، بث، يمح، بس، والتهذيب: «وعن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٨٠، بسنده عن حماد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧٠٧، معلقاً عن حريز. «الوافي» ج ١٢، ص ٦٦٠، ح ١٢٨٦٧؛ الوسائل ج ١٢، ص ٥٣٦، ذيل ح ١٧٠١١.

٦. في «يمح، بف»، «الوافي»: «أن». ٧. في المرأة: «حمل على الكراهة أيضاً».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٦، ح ١٣٥٠، والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٦١١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن فضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام والحسن بن

٧٣٤٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُلَبِّيَ مَنْ دَعَاهُ حَتَّى يَقْضِيَ^١ إِخْرَاقَهُ».

قُلْتُ: كَيْفَ يَقُولُ؟ قَالَ: «يَقُولُ: يَا سَعْدُ^٢».

٧٣٤١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنَ

الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَتَخَلَّلُ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ^٣».

٧٣٤٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمُحْرِمُ يَسْتَاكُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَذْمَى يَسْتَاكُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ مِنَ السَّنَةِ^٤».

١. علي بن فضال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٦، والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٩؛ و ص ٣١٤، ح ١٠٨١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦١، ح ١٢٨٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٧، ح ١٧٠١٥.

١. في «ي»، بخ، «يف» والوافي والتهذيب: «حتى يقضي».

٢. في الوافي: «لعله مخفف الإسعاد بمعنى المعونة، كما يقال في «سعديك»، فكأنه يدعو المعونة في حاجة أخيه الداعي». وفي المرأة: «هو أيضاً محمول على الكراهة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٦، ح ١٣٤٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ٢٥٨٣، مراسلاً، وتام الرواية فيه: «يكراه للرجل أن يجيب باللبية إذا نودي وهو محرم». الوافي، ج ١٣، ص ٦٧١، ح ١٢٨٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦١، ح ١٧٠٨٥.

٤. في المرأة: «يدل على جواز التخليل، وحمل على ما إذا لم يقض إلى الإدماء».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٦، صدرح ١٠٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، صدرح ٦٠٧، معلقاً عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٢، ح ١٢٨٧٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦٢، ح ١٧٠٨٩.

٦. علل الشرائع، ص ٤٠٨، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٥٠، معلقاً عن

● وَزَوِّي أَيْضًا: «لَا يَسْتَدْمِي»^٢.

٧٣٤٣ / ٧. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ^٣، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَحُكُّ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ، وَ يَغْتَسِلُ بِالْمَاءِ؟
قَالَ: «يَحُكُّ رَأْسَهُ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَ دَابَّةٍ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْتَسِلَ بِالْمَاءِ وَ يَصُبَّ
عَلَى رَأْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُلَبَّدًا^٤، فَإِنْ كَانَ مُلَبَّدًا فَلَا يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ إِلَّا مِنْ
الِاخْتِلَامِ»^٥.

٧٣٤٤ / ٨. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٨، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يستاك قال: نعم ولا يدمي». مسائل علي بن جعفر، ص ١١٨، وتمام الرواية فيه:
«سألته عن المحرم هل يصلح له أن يستاك؟ قال: لا بأس ولا ينبغي أن يدمي فمه». الفقيه، ج ١، ص ٥٣، ذيل
ح ١١٧، وتمامه فيه: «ولا بأس بالسواك للمحرم». الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٢، ح ١٢٨٧٥؛ الوسائل، ج ١٢،
ص ٥٦١، ذيل ح ١٧٠٨٧.

١. في المرأة: «يدل على مذهب من قال بعدم تحريم الإدماء مطلقاً، ومن قال بالتحريم حمله على حال
الضرورة».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٢، ح ١٢٨٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦١، ح ١٧٠٨٨.

٣. هكذا في «ظ»، بث، بفتح، بد، جر، جن. وفي «ي» والمطبوع والوسائل: «الحسن». وفي «بغ، بس»:
«الحسن بن محمد بن سماعة».

٤. في الوسائل، ح ١٧٠٠٧: «أو يغتسل».

٥. في «بد»: «أن».

٦. تلبيد الشعر: أن يجعل المحرم في رأسه شيئاً من صنغ عند الإحرام؛ ليتلبّد شعره إبقاءً عليه؛ لئلا
يشعث ويقمل. وإنما يلبّد من يطول مكثه في الإحرام. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤،
ص ٢٢٤ (لبد).

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٥، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٩، ح ١٢٨٦٣؛ الوسائل، ج ١٢،
ص ٥٣٦، ذيل ح ١٧٠١٢؛ وفيه، ص ٥٣٤، ح ١٧٠٠٧، إلى قوله: «وما لم يتعمّد قتل دابة».

حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُكْرَهُ الْإِحْتِبَاءُ^١ لِلْمُحْرِمِ، وَ يُكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ

الْحَزَامِ^٢.

٩ / ٧٣٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ ٣٦٧ / ٤

الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ الرَّازِيِّ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ افْتَتَلَا وَ هُمَا مُحْرِمَانِ؟

قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! بِئْسَ مَا صَنَعَا.

قُلْتُ: قَدْ فَعَلَا، فَمَا الَّذِي يُلْزَمُهُمَا؟

قَالَ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ^٤».

١٠ / ٧٣٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. قال ابن الأثير: «الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما،

وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب». النهاية، ج ١، ص ٣٣٦ (حبا).

٢. علل الشرائع، ص ٤٤٦، ح ١، بسنده عن حماد بن عثمان، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب العشرة،

باب الاتكاء والاحتباء، ح ٣٧٣٥ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٩٠، ح ١١٥٥١؛ وج ١٢، ص ٦١٢، ح ١٢٧٢٦؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦٢، ح ١٧٠٩٠؛ وج ١٣، ص ٢٦٦، ح ١٧٧١١.

٣. هكذا في «ظ، بث، بيج، بس، جد، جر، جن» والوسائل. وفي المطبوع: «أبي حلال الرازي». والمذكور

في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، هو أبو هلال الرازي. راجع: رجال البرقي، ص ٤٤.

٤. في المرأة: «عمل به الشيخ عليه السلام ولم يذكره الأكثر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٥، ح ١٣٤٣؛ وص ٤٦٣، ح ١٦١٨، بسندهما عن حفص بن حفص بن البختری. الوافي، ج ١٢،

ص ٦٦٣، ح ١٢٨٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٣، ح ١٧٥١٦؛ وفيه، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٧٠٩١، إلى قوله:

«بئس ما صنعنا».

٦. هكذا في «بيج، جر». وفي «ظ، ي، بث، بيج، بس، بف، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «وعن أحمد بن

محمد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محمد بن يحيى عن العمركي [بن علي] عن علي بن جعفر في كثير من أسناد

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يُصَارِعُ: هَلْ يَضْلُحُ لَهُ؟

قَالَ: «لَا يَضْلُحُ لَهُ مَخَافَةً أَنْ يُصِيبَهُ جِرَاحٌ»^١، أَوْ يَقَعَ بَغْضُ شَعْرِهِ»^٢.

١١ / ٧٣٤٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَوْفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سَأَلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرَمِ يُعَالِجُ دَبْرًا^٣ الْجَمَلِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُلْقِي عَنْهُ الدَّوَابَّ»^٤، وَلَا يَذْمِيهِ»^٥.

١٢ / ٧٣٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ غَمْرِ بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَكُونُ بِهِ الْجَرْبُ^٦ فَيُؤْذِيهِ؟

الكافي، ولم يتوسط في شيء منها أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى وبين العمري، وكان رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد في السند السابق، وكثرة الارتباط الروائي بين هذين الراويين قد أوجبا زيادة «عن أحمد بن محمد» في ما نحن فيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤١١-٤١٣.

ويؤيد ما أثبتناه أن محمد بن يحيى روى عن العمري كتاب مسائل علي بن جعفر. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧.

١. في الوافي: «جرح».

٢. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٣، ح ١٢٨٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٧٠٩٢.

٣. قال ابن الأثير: «الدبر - بالتحريك -: الجرح الذي يكون في ظهر البعير؛ يقال: دَبَرٌ يَدْبُرُ دَبْرًا. وقيل: هو أن يقرح خف البعير». النهاية، ج ٢، ص ٩٧ (دبر).

٤. في حاشية «ظ»: «يلقي عليه الدواء».

٥. في المرأة: «يدلّ على عدم جواز إدماء الدابة أيضاً، أو كراهته، ولم أجد إلى الآن من تعرض له».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٧٠٣٣.

٧. قال ابن منظور: «الجرب: معروف، يَبْرُ يَعْلُو أَيْدَانِ النَّاسِ وَالْإِبِلِ». وقال الفيومي: «في كتب الطب أن الجرب خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم المالح للدم يكون معه بُشُور، وربما حصل معه هُزَال؛ لكثرة». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٩؛ المصباح المنير، ص ٩٥ (جرب). وللمزيد راجع: القانون لابن سينا، ج ٣، ص ٢٩٣-٢٩٠.

قَالَ^١: «يَحْكُهُ، فَإِنْ^٢ سَالَ مِنْهُ^٣ الدَّمُ، فَلَا بَأْسَ^٤».

١٠٠ - بَابُ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ

١ / ٧٣٤٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الْمُحْرِمِ يَمُوتُ، قَالَ: «يُغَسَّلُ^١، وَ يُكْفَنُ^٢، وَ يُعْطَى وَجْهُهُ، وَ لَا يَحْتَضُ^٣، وَ لَا يَمَسُّ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ^٤».

٢ / ٧٣٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ؟

قَالَ: «يُغَسَّلُ^١، وَ يُكْفَنُ^٢ بِالثِّيَابِ^٣ كُلِّهَا^٤، يُضْنَعُ بِهِ كَمَا يُضْنَعُ بِالْمُجَلِّ غَيْرَ أَنَّهُ

١. في «جد»: «فقال».

٢. في «بخ»: «بف»: «وإن».

٣. في الوسائل: - «منه».

٤. في المرأة: «لعلّه على المشهور محمول على الضرورة مع الإدماء».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦١، ح ١٢٨٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٢، ح ١٧٠٠٠.

٦. في «بث»، «بح»: «يغتسل».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٥، بسند آخر عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤،

ح ١٣٣٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٨٥، عن العالم، عن أبيه عليه السلام.

الفتحية، ج ١، ص ١٥٩، ذيل ح ٤٤٦، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٥؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٥.

٨. في «بث»: «في الثياب».

٩. في التهذيب: + «ويغطى وجهه».

لَا يَمْسُ الطَّيِّبُ»^١.

٣ / ٧٣٥١. مُحَمَّدٌ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَوَفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِالْأَبْوَاءِ^٣ وَهُوَ مُخْرِمٌ وَمَعَهُ الْحَسَنُ وَالحُسَيْنُ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ وَ عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا الْعَبَّاسِ، فَكَفَّنُوهُ، وَ خَمَّرُوا^٤ وَجْهَهُ وَ رَأْسَهُ، وَ لَمْ يَخْنُطُوهُ» وَ قَالَ: «هَكَذَا^٥ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام»^٦.

٤ / ٧٣٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُخْرِمَةِ تَمُوتُ وَ هِيَ طَامِثٌ؟

قَالَ: «لَا تَمْسُ الطَّيِّبُ وَ إِنْ كُنَّ مَعَهَا نِسْوَةٌ خَلَالَ^٧»^٨.

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٤، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٣، ذيل ح ٢٧٦٠.

٢. في الوسائل والبحار: «بن يحيى».

٣. الأبواء: جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد ينسب إليه. النهاية، ج ١، ص ٢٠ (أبا).

٤. التخمير: التغطية والستر. المصباح المنير، ص ٨٢ (خمر).

٥. في «جن»: «هذا». وفي «ب»: «هو».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٦، بسنده عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن يعقوب، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٣؛ وج ٥، ص ٢٨٣، ح ١٣٢٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الإرشاد، ج ٢، ص ٢٥. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٩، ح ١٢٧٨٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٦؛ البحار، ج ٤٤، ص ١٧٢، ح ٨.

٧. في المرأة: «وقوله عليه السلام: وإن كنَّ معها نسوة، من قبيل أكلوني البراغيث، والغرض أنَّ المانع إنَّما هو من جهة المغسول لا الغاسل».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٧.

١٠١ - بَابُ الْمَحْصُورِ وَالْمُصْذُودِ وَمَا عَلَيْهِمَا مِنَ الْكَفَّارَةِ

٧٣٥٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِيرْجَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرَيْدٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جِئَ صُدَّ^٢ بِالْخُدْيَبِيَّةِ، فَصَرَ، وَأَخْلَ، وَنَحَرَ، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنْهَا، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْخَلْقُ^٣ حَتَّى يَقْضِيَ^٤ النَّسْكَ، فَأَمَّا الْمَحْصُورُ فَأَيْنَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ»^٥.

٧٣٥٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

١ . في «ب»: «و ما يجب».

٢ . في المرأة: «واعلم أَنَّ مصطلح الفقهاء في الحصر والصدَّ أَنَّ الحصر هو المنع عن تمتع أفعال الحج بالمرض، والصدَّ بالعدو، وهما مشتركان في ثبوت أصل التحلل بهما في الجملة، ويفترقان في عموم التحلل؛ فبِأَنَّ المصدود يحلُّ له بالمحلَّل كُلُّ مَا حَزَمَهُ الْإِحْرَامُ، والمحصور ما عدا النساء وفي مكان ذبح الهدي، فالمصدود يذبحه حيث يحصل له المانع، والمحصر يبعثه إلى متى إن كان حاجباً، وإلى مكة إن كان معتمراً على المشهور، وفي إفادة الاشتراط تعجيل التحلل في المحصر دون المصدود؛ لجوازه بدون الشرط».

٣ . في الوافي: «إن قيل: المستفاد من هذا الحديث عدم الفرق بين المصدود والمحصور في عدم وجوب الحلق عليهما، فلم يغير أسلوب الكلام في المحصور؟ قلنا: ذلك لوضوح هذا الحكم في حقه؛ حيث هو مرجو الإتمام في العام غالباً بخلاف المصدود».

وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: ولم يجب، الوجوب هنا على المشهور محمول على الاستحباب المؤكَّد. وقوله عليه السلام: فأما المحصور فيحتمل أن يكون المراد به المصدود، أو الأعم منه ومن المحصور، والمعنى أَنَّهُ لا يلزمه الحلق، بل يجوز الاكتفاء بالتقصير، أو أَنَّ الأفضل له أن يترك الحلق حتى يأتي بالقضاء، ولم أر أحداً قال بعدم جواز الحلق له».

٤ . في «بس»: «مضى».

٥ . الوافي ج ١٣، ص ٧٨٠، ح ١٣١٤٨؛ الوسائل ج ١٣، ص ١٨٦، ح ١٧٥٣٥.

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ انْكَسَرَتْ سَاقُهُ^١: أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ^٢ حَالَهُ^٣؟ وَ أَيْ شَيْءٍ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «هُوَ خَلَّالٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».

قُلْتُ^٤: مِنْ النِّسَاءِ وَ الثِّيَابِ^٥ وَ الطَّيِّبِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ» وَ قَالَ: «أُ مَا بَلَغَكَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: خُلِّيَ^٦ حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ^٧ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي الْحَجِّ؟

قَالَ: «لَا بُدَّ أَنْ يَحْجَّ^٨ مِنْ قَابِلٍ^٩».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْمَخْصُورِ وَ الْمَضْودِ: هُمَا سَوَاءٌ^{١٠}؟ فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام حِينَ صَدَّ^{١١} الْمُشْرِكُونَ قَضَى عُمْرَتَهُ؟

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: انكسرت ساقه، الظاهر أن من انكسر ساقه فهو محصر، فحكمه عليه السلام بحله من النساء خلاف المشهور، ولعله مؤيد لقول المفيد بحل التطوع من الجميع، أو يحمل على عمرة التمتع، كما اختاره في الدروس وتبعه بعض المتأخرين عنه... لكن الخبر يؤمن إلى أنه مع الاشتراط بعدم التحلل، وهو وجه جمع وإن لم أر قائلًا به. راجع: المقنعة، ص ٤٤٦؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٧٦، الدرس ١١٩.

٢. في «بخ، بف» والتهديب: - «يكون».

٣. في التهديب: «حل له».

٤. في «بخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٧٥٤١ والتهديب: «فقلت».

٥. في «بث، جد»: - «والثياب».

٦. في الوافي: «وحلني».

٧. في «ي»: «وبقدرك».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: لا بد أن يحج، المشهور عدم وجوب الحج من قابل إلا مع استقرار الوجوب في ذمته، فهم يحملون الخبر إما عليه، أو على الاستحباب».

٩. في الوسائل، ح ١٧٥٢٤: - «قلت أصلحك الله إلى هنا».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: هما سواء، أي في وجوب الحج من قابل».

١١. في التهديب: «ردة».

قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ^١ اعْتَمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ^٢».

٣ / ٧٣٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

و^٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ

صَفْوَانَ^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمَحْضُورُ غَيْرُ الْمَصْدُودِ، الْمَحْضُورُ^٧

الْمَرِيضُ، وَالْمَصْدُودُ الَّذِي يَصُدُّهُ^٨ الْمُشْرِكُونَ، كَمَا رَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ^٩ وَأَصْحَابَهُ^{١٠} لَيْسَ

مِنْ مَرَضٍ؛ وَالْمَصْدُودُ تَحِلُّ لَهُ^{١١} النِّسَاءُ، وَالْمَحْضُورُ لَا تَحِلُّ لَهُ^{١٢} النِّسَاءُ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُخْصِرَ، فَبَعَثَ بِالْهَدْيِ؟

قَالَ: «يُؤَاعَدُ أَصْحَابَهُ مِيعَاداً إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ، فَمَجَلُّ الْهَدْيِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا

كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلْيَقْصُرْ^{١٣} مِنْ رَأْسِهِ، وَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ حَتَّى يَقْضِيَ

١. في «ظ»: «ولكن».

٢. في المرأة: «قوله»: «ولكنه اعتمر بعد ذلك، أي عمرة أخرى مستأنفة. قال في الدروس: لا يجب على المصدود إذا تحلل بالهدي من النسك المتدوب حج ولا عمرة، ولا يلزم من وجوب العمرة بالفوات وجوبها بالتحلل؛ إذ ليس التحلل فواتاً محضاً». راجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٨٢، ذيل الدرس ١٢٠.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ١٦٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٠، ح ١٣١٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٩، ح ١٧٥٢٤، إلى قوله: «المحصور والمصدود هما سواء؟ قال: لا؛»؛ و ص ١٨٨، ح ١٧٥٤١.

٤. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٥. في «بح، بس، جد»: «صفوان وابن أبي عمير» بدل «ابن أبي عمير وصفوان».

٦. في «بف»: «والمحصور».

٧. في «بث، بف» وحاشية «جن»: «يردّه». ٨. في «ظ، بث، بف» والوافي: «و الصحابة».

٩. في «بث، بس، جن»: «يحلّ له». وفي «بح»: «تحلّه».

١٠. في «بث، بس، جد، جن»: «لا يحلّ».

١١. في «ظ، ي، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي: «فليقصّر».

خَرَجَ مُغْتَمِرًا، فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ، فَبَلَغَ^١ عَلِيًّا^٢ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ^٣، فَخَرَجَ فِي طَلَبِهِ، فَأَذْرَكَ^٤ بِالسَّقِيَا^٥ وَهُوَ مَرِيضٌ بِهَا، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، مَا تَشْتَكِي؟ فَقَالَ: أَشْتَكِي رَأْسِي، فَذَعَا عَلِيًّا^٦ بِبَنَدَتِهِ، فَتَحَرَّهَا، وَحَلَّقَ رَأْسَهُ، وَرَدَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا بَرَأَ مِنْ ٣٦٩/٤ وَجَعِهِ^٧ اغْتَمَرَ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ جِئَ بَرَأً مِنْ وَجَعِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعُمْرَةِ حَلًّا لَهَ النِّسَاءُ؟
قَالَ: «لَا تَحِلُّ^٨ لَهَ النِّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».
قُلْتُ: فَمَا بَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَجَعَ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ حَلَّتْ لَهَ النِّسَاءُ وَلَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ؟

قَالَ: «لَيْسَا^٩ سَوَاءً؛ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَصْدُودًا، وَالْحُسَيْنُ^{١٠} مَحْضُورًا»^{١١}.

١. في «بخ، بف، والوافي»: «وبلغ».
٢. في «ي، بخ، بس، بف، جن»، والتهذيب، ح ١٤٦٥: «بالمدينة».
٣. في حاشية «بخ» والتهذيب، ح ١٤٦٥: «في السقيا». وقال ابن الأثير: «السقيا: منزل بين مكة والمدينة. قيل: هي على يمين من المدينة». وقال الفيروز آبادي: «السقيا - بالضم -: بلد باليمن، وموضع بين المدينة ووادي الصفراء». النهاية، ج ٢، ص ٣٨٣: «القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٩ (سقا)».
٤. في «بف»: «رأسه».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «حلت». وفي التهذيب: «أحل» بدل «قبل أن يخرج إلى العمرة حلت».
٦. في «بث، بخ، بس، جن»: «ولا يحل». وفي «جده» بالتاء والياء معاً.
٧. في «بف»: «ليس».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٤٦٥، بسنده عن صفوان، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٤، ح ٣١٠٤، معلقاً عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ١٤٦٧؛ و ص ٤٦٤، ح ١٦٢١، بسنده عن معاوية بن عمار. معاني الأخبار، ص ٢٢٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً رفعاه إلى أبي عبد الله^{١٢}، وفي كلها - إلا التهذيب، ح ١٤٦٥ - إلى قوله: «والمحصور لا تحل له النساء مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥١٦، ذيل ح ٣١٠٧. والوافي، ج ١٣، ص ٧٧٧، ح ١٣١٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨١، ذيل ح ١٧٥٢٧؛ وفيه، ص ١٧٧، ذيل ح ١٧٥٢١، إلى قوله: «المحصور لا تحل له

٧٣٥٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ^٢ بَعَثَ بِهَذِيهِ، فَإِذَا أَفَاقَ وَ وَجَدَ مِنْ^٣ نَفْسِهِ خِفَةً، فَلْيَمْنُصْ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَذْرُكُ النَّاسَ^٤، فَإِنْ قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ الْهَذْيَ، فَلْيَقِمْ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ جَمِيعِ الْمَنَاسِكِ، وَ لِيَنْحَرَ^٦ هَذِيَهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ إِنْ قَدِمَ مَكَّةَ وَ قَدْ نَحَرَ هَذِيَهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ، أَوْ الْعُمْرَةَ^٧».

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ^٨ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَكَّةَ؟

قَالَ: «يَحُجُّ عَنْهُ إِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَ يُعْتَمَرُ؛ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَلَيْهِ^٩».

٧٣٥٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمَخْصُورِ وَ لَمْ يَسْقِ الْهَذْيَ، قَالَ: «يَنْسُكُ^{١٠}»

«النساء»؛ البحار، ج ٤٤، ص ٢٠٣، ح ٢٢، من قوله: «فإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلَمَّا بَرَأ مِنْ وَجْهِهِ اعْتَمَرَ».

١. فِي «بَحْ»: «حَصَرَ».

٢. فِي «ظ»، يَخ، يَس، بَف، جَد، جَن، وَ الْوَافِي: «- الرَّجُلُ».

٣. فِي «بَحْ» وَ حَاشِيَةُ «بَثْ»: «فِي». وَ فِي الْوَافِي: «عَنْ».

٤. فِي التَّهْذِيبِ: «أَنْ يَذْرُكُ هَذِيَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ» بِدَلِّ «أَنَّهُ يَذْرُكُ النَّاسَ».

٥. فِي «ي»: «-» «أَنْ يَنْحَرَ».

٦. فِي «ظ»، ي، يَخ، بَف، جَد، وَ الْوَافِي وَ التَّهْذِيبُ: «وَ يَنْحَرَ».

٧. فِي الْوَسَائِلِ وَ التَّهْذِيبِ: «وَ الْعُمْرَةُ». وَ فِي الْوَافِي: «قَوْلُهُ: مِنْ قَابِلٍ، قِيدَ لِلْحَجِّ خَاصَّةً دُونَ الْعُمْرَةِ، وَ إِنَّمَا يَحُجُّ مَنْ قَابَلَ إِذَا نَحَرَ هَذِيَهُ وَ فَاتَ وَ قَتَ مَنَاسِكَه. وَ قَوْلُهُ: أَوْ الْعُمْرَةُ؛ يَعْنِي إِذَا كَانَ إِحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ».

٨. فِي التَّهْذِيبِ: «-» «وَ هُوَ مُحْرِمٌ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٢٢، ح ١٤٦٦، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنٍ.

الوَافِي، ج ١٣، ص ٧٨١، ح ١٣١٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٦٩، ح ١٤٢٦٣؛ وَ ج ١٣، ص ١٨٣، ح ١٧٥٢٩.

١٠. فِي الْوَافِي: «يَنْسُكُ، أَيْ يَنْحَرَ بِدَنَةِ هُنَاكَ. وَ فِي الْفَقِيهِ: يَنْسُكُ وَ يَرْجِعُ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا؟ قَالَ: يَصُومُ».

وَيَزِجُّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَ هَذِي^١ صَامَ^٢.

٧٣٥٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مِثْنَى، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُخْصِرَ الرَّجُلُ، فَبَعَثَ بِهَذِيهِ، فَأَذَاهُ رَأْسُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْخَرَّ هَذِيَّةً، فَإِنَّهُ يَذْبَحُ شَاةً فِي الْمَكَانِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ، أَوْ يَصُومُ، أَوْ يَتَصَدَّقُ؛ وَ الصَّوْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ الصَّدَقَةُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، نِصْفُ صَاعٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ»^٤.

٧٣٥٩ / ٧. سَهْلٌ^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ وَهُوَ يَنْوِي الْمُتَعَةَ،

١. وَكَانَ قَدَسَ سِرَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الثُّنْكِ بِمَعْنَى الذَّبْحِ، يُقَالُ: نَسَكَ يَنْسِكُ نَسْكَاً، إِذَا ذَبَحَ. وَالمِثْنِيَّةُ: المَذْبَحُ. وَالنَّسِيكَةُ: الذَّبِيحَةُ. رَاجِعُ: النهاية، ج ٥، ص ٤٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٥ (نسك).
٢. فِي الْفَقِيهِ: «هَدِيَا» بِدَلِّ «ثَمَنٍ هَدِي».

٣. فِي الْمَرْأَةِ: «يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ فِي الْمَحْصُورِ بِدَلِّ مِنَ الْهَدْيِ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ. وَقَالَ فِي الْمَدَارِكِ: الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بِدَلِّ لِهَدْيِ التَّحْلُلِ، فَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ وَعَنِ ثَمَنِهِ بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ. وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْجَيْنِ أَنَّهُ حَكَمَ بِالتَّحْلُلِ بِمَجْرَدِ الثَّبَتِ عِنْدَ عَدَمِ الْهَدْيِ، نَعَمْ وَرَدَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ فِي بَدَلِيَةِ الصَّوْمِ فِي هَدْيِ الْإِحْصَارِ، كَحَسَنَةِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَرَوَايَةُ زُرَّارَةَ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ضَعِيفَةُ السَّنَدِ، وَالْأُولَى مُجْمَلَةٌ مِنَ الْمَتْنِ، وَلَا يَبْعُدُ حَمْلُ الصَّوْمِ الْوَاقِعِ فِيهَا عَلَى الْوَاجِبِ فِي بَدَلِ الْهَدْيِ إِلَّا أَنَّ الْإِحْقَاقَ الْمَصْدُودَ بِالْمَحْصُورِ فِي ذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى دَلِيلٍ؛ حَيْثُ قَلْنَا بَقَاءَ الْمَصْدُودِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْهَدْيِ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَتَحَقَّقَ الْغَوَاتُ، فَيُتَحْلَلُ بِعَمْرَةٍ إِنْ أَمَكُنْ، وَإِلَّا بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ الْهَدْيَ، أَوْ يَقْدَرُ عَلَى الْعَمْرَةِ».

٤. الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٥١٥، ح ٣١٠٦، مَعْلَقاً عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ. الْوَاقِفِي، ج ١٣، ص ٧٨١، ح ١٣١٥١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ١٨٧، ح ١٧٥٣٩.

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٣٤، ح ١١٤٩؛ وَالِاسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٥٨، بِسَنَدِهِمَا عَنْ مِثْنَى. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ١٤٦٩، بِسَنَدِهِ عَنْ مِثْنَى، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْعِلَاجِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا مَرَضَ...، ح ٧٢٩٩ وَمَصَادِرُهُ. الْوَاقِفِي، ج ١٣، ص ٧٨٢، ح ١٣١٥٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ١٦٧، ذَيْلُ ح ١٧٤٩٦؛ وَص ١٨٥، ذَيْلُ ح ١٧٥٣٤.

٥. فِي «ب»+: «وَبْنِ زِيَادَةَ» ثُمَّ إِنَّ السَّنَدَ مَعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ سَهْلٍ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

فِيخَصَرُ^١: هَلْ يُخْرِئُهُ أَنْ لَا يَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ؟

قَالَ: «يَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَ الْحَاجُّ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا أُخْصِرَ».

قُلْتُ: رَجُلٌ سَاقَ الْهَدْيِ، ثُمَّ أُخْصِرَ؟

قَالَ: «يَبْعَثُ بِهِدِيهِ».

قُلْتُ: هَلْ يَسْتَمْتَعُ^٢ مِنْ قَابِلٍ؟

فَقَالَ^٣: «لَا، وَلَكِنْ يَدْخُلُ فِي^٤ مِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ».

٧٣٦٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ سُلْطَانٌ، فَأَخَذَهُ ظَالِمًا لَهُ^٧ يَوْمَ

عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ^٨، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ، فَحَبَسَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النُّخْرِ خَلَّى سَبِيلَهُ^٩،

كَيْفَ يَصْنَعُ؟

١. في «بح»: «فيخصر».

٢. في «بث»: «يح»، في «بث»: «يتمتع».

٣. في «بث»: «يح»، في «بث»: «يح»، في «بث»: «يح»، في «بث»: «يح»، في «بث»: «يح».

٤. في «جن»: «-».

٥. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥١٦، ذيل ح ٣١٠٧؛ والشهيد، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٨، ص ٤٢٣، ح ١٤٦٨؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٦؛ وص ١٦٩، ح ٥٥٧، الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٢، ح ١٣١٥٤؛ الوسائل،

ج ١٣، ص ١٨٥، ح ١٧٥٣٢، من قوله: «قلت: رجل ساق الهدى»؛ وفيه، ص ١٨٨، ح ١٧٥٤٠، وتام الرواية

فيه: «قلت له: رجل ساق الهدى ثم أحصر قال: يبعث بهديه»؛ وفيه أيضاً، ص ١٨٩، ح ١٧٥٤٢، إلى قوله:

«والحاج مثل ذلك إذا أحصر».

٦. أحمد بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن محمد بن عيسى - كما تقدّم غير مرة - ولم نجد

روايته عن الفضل بن يونس مباشرة في موضع، بل روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب

كتاب الفضل بن يونس. والظاهر سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وبين الفضل بن يونس في مانحن فيه.

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٣٢ بإسناده عن أحمد بن محمد

عن الحسن بن محبوب عن الفضل بن يونس.

٧. في «بث»: «-».

٨. وفي التهذيب: «-».

٩. التعريف: الوقوف بعرفات؛ يقال: عَرَفَ الناسُ، إذا شهدوا عرفات، وهو المعروف، للموقف. راجع:

الصحيح، ج ٤، ص ١٤٠٢ (عرف).

٩. في «بح»: «يح»، في «بث»: «-».

قَالَ: «يَلْحَقُ، فَيَقِفُ بِجَمْعٍ^١، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنَى، فَيَزِي، وَيَذْبَحُ، وَيَخْلُقُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ خَلَّى عَنْهُ يَوْمَ النَّفَرِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «هَذَا مَصْدُودٌ عَنِ الْحَجِّ، إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا^٢، ثُمَّ يَسْعَى أُسْبُوعًا^٣، وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَيَذْبَحُ شَاةً^٤؛ فَإِنْ كَانَ^٥ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ، فَلْيَسْ عَلَيْهِ ذَبْحٌ^٦، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٧».

٧٣٦١ / ٩. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِشَمِيِّ، عَنْ أَبِيانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «الْمَصْدُودُ يَذْبَحُ حَيْثُ صَدَّ، وَيَرْجِعُ صَاحِبَهُ، فَيَأْتِي^{١٠}

١. في المرأة: «قوله»: يفقف بجمع، ظاهره إدراك الحج باضطرابي الشعر أيضاً. «وجمع»: علم للمزدلفة؛ سببت به لاجتماع الناس فيها، أو لأن آدم وحواء ﷺ لما أهبطا اجتماعا بها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٢. في الوافي: «سبوعاً».

٣. في «ي»، يح، جده: - «أسبوعاً». وفي الوافي: «سبوعاً».

٤. في المرأة: «لزوم الهدي على من صد عن التمتع حتى فاتته الموقفان خلاف المشهور، ونقل الشيخ في الخلاف قولاً بوجود الدم على فائت الحج، وظاهر الخبر أيضاً عدم لزوم العمرة لوفات عنه الأفراد للتحلل، وهذا أيضاً خلاف ما عليه الأصحاب». راجع: الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٤، المسألة ٢١٩.

٥. في «بث»، يخ، بف، والوافي: «وإن».

٦. في الوافي: «+ دخل مكة».

٧. في «بح»: «+ ولا حلق».

٨. ذكر المحقق الأردبيلي اثني عشر فائدة لهذا الخبر، ونقل عنه العلامة المجلسي طوبى له عن ذكره هنا خوفاً من الإطناب، فإن شئت فراجع: زيادة البيان، ص ٢٤٧-٢٤٨؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٤١-٣٤٣.

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٢٣، بسنده عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن الأول ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٢٩، الفقيه، ج ٢، ص ٥١٥، ذيل ح ٣١٠٦، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٣، ح ١٣١٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٣، ح ١٧٥٣٠.

١٠. في «يخ، جر»: - «بن محمد». ١١. في الوافي: «ويأتي».

النِّسَاء؛ وَالْمَخْصُورُ يَبْعَثُ بِهِذِيهِ، وَيَعِدُّهُمْ يَوْمًا^١، فَإِذَا بَلَغَ الْهَذْيَ أَحَلَ هَذَا فِي مَكَانِهِ.

قُلْتُ لَهُ^٢: أَرَأَيْتَ إِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ^٣ ذَرَاهِمَهُ، وَلَمْ يَذْبَحُوا عَنْهُ وَقَدْ أَحَلَ، فَأَتَى النِّسَاءَ؟

قَالَ: «فَلْيَعِدْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلِيُمْسِكَ الْآنَ عَنِ النِّسَاءِ إِذَا بَعَثَ»^٤.

١٠٢ - بَابُ الْمُخْرِمِ يَتَزَوَّجُ أَوْ يُزَوَّجُ وَيُطَلَّقُ وَيَشْتَرِي الْجَوَارِيَ

٣٧٢/٤

١ / ٧٣٦٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ، وَلَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ»^٥، وَإِنْ نَكَحَ فَبَيْكَاحُهُ بَاطِلٌ»^٦.

٢ / ٧٣٦٣. أَحْمَدُ^٧، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

١. في «ي»: «-يَوْمًا».

٢. في «بع، بخ»: «والوافي والوسائل: -وله».

٣. في «ظ»: «-وعليه».

٤. في «بخ، بف»: «والوافي: «وَأَتَى».

٥. في المرأة: «هذه الرواية تدلُّ على الإمساك عن خصوص النساء، لا غيرها من محرمات الإحرام، وربما يؤيد ذلك الاستحباب».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٤، ح ١٣١٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٠، ح ١٧٥٢٥.

٧. في التهذيب، ح ١١٣٦: «ولا يشهد» بدل «ولا يخطب ولا يشهد النكاح».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ١١٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي. وفي الفقيه،

ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧٠٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٨؛ و ص ٣٣٠، ح ١١٣٧، بسند آخر، مع

اختلاف. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧٠٨؛ و ج ٣، ص ٤١٠، ح ٤٤٣٤، مرسل من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٣، ح ١٢٨٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٨، ذيل ح ١٦٧١٢.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِكَاحَهُ»^١.

٧٣٦٤ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَتَعَاوَدَانِ»^٤، أَيْدَأُ^٥.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٣٠، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٦٤٩، بسندهما عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧١٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٣، ح ١٢٩٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٧، ذيل ح ١٦٧٠٩.

٢. السند معلق، كسابقه.

٣. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ١١٣٢ بسنده عن عبد الله بن بكير عن أديم بن الحر الخزاعي عن أبي عبد الله عليه السلام، كما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى بن الحسن بن علي، عن ابن بكير، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والمظنون أن إبراهيم بن الحسن - في ما نحن فيه والسند الثاني من التهذيب - مصحّف من أديم بن الحر؛ فإننا لم نجد رواية ابن بكير عن إبراهيم بن الحسن في غير هذا الخبر، وهو غير مأمون من التصحيف؛ لما ورد في التهذيب. وأما روايته عن أديم بن الحر، فقد وردت في التهذيب، ج ٧، ص ٣٠٥، ح ١٢٧١ هكذا: «أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن أديم بن الحر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «التي تزوج ولها زوج يفرق بينهما ثم لا يتعاودان أبدًا».

ومضمون الخبر - كما ترى - في المحرّمات الأبدية، ولا يبعد كون الخبرين قطعيتين من خبر واحد.

ويؤيد ذلك ما ورد في نوادر الأشعري، ص ١٠٨، ح ٢٦٨؛ والكافي، ح ٩٨٢٣؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٠٥، ح ١٢٧١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٦٧٤؛ من رواية [عبد الله] بن بكير عن أديم بن يعقوب الهروي عن أبي عبد الله عليه السلام. وقد عُدّ في الخبر بعض المحرّمات الأبدية الأخرى.

٤. في «بخ» وحاشية «ب» والتهذيب، ح ١١٣٣: «ولا يتعاودان».

٥. في المرأة: «وقوله ﷺ: ثم لا يتعاودان أبدًا، المشهور بين الأصحاب أنه لو تزوج محرماً عالمًا حرمت وإن لم يدخل، وإن كان جاهلاً فسد ولا يحرم ولو دخل».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ١١٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي. وفيه، ح ١١٣٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧١١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ فقه

٧٣٦٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^١، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ، قَالَ:

الْمُحْرِمُ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يُزَوِّجُ^٢، فَإِنْ فَعَلَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ^٣.

٧٣٦٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ الْخَلَالِ أَنْ يُزَوِّجَ مُحْرِمًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ فَعَلَ، فَدَخَلَ بِهَا الْمُحْرِمُ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَا عَالِمَيْنِ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةً؛ وَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ مُحْرِمَةً بَدَنَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْرِمَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٥ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الَّذِي تَزَوَّجَهَا مُحْرِمٌ، فَإِنْ كَانَتْ عَلِمْتَ، ثُمَّ تَزَوَّجْتَهُ، فَعَلَيْهَا بَدَنَةً»^٦.

١. الرضا^{عليه السلام}، ص ٢٤٣؛ المقنعة، ص ٤٢٣، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٣، ح ١٢٩٠١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٩، ح ١٦٧١٦.

٢. هكذا في «بق، جر» والوافي. وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جت، جد» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «عن صفوان» بدل «وصفوان». وهو سهو كما تقدم تفصيلاً ذيل الكافي، ح ٧١٧٧ فلاحظ.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ولا يزوّج».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ١١٣٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤١٠، ح ٤٤٣٣، بسند آخر، وتتمام الرواية فيه: «سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن المحرم يتزوّج؟ قال: لا» مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٦٤٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}. الجعفریات، ص ٧٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي^{عليه السلام}، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٥٣٢، أبواب الثلاثين وما فوقه، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه^{عليه السلام}، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٥، ح ١٢٩٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٨، ح ١٦٧١٤.

٥. في الوافي: «ودخل». في الوافي: «ظ، بث»: «يكون».

٦. في «جن»: «تزوّج». وفي «بس»: «يزوّجها».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ١١٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٧، ح ١٢٩١٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٨، ح ١٦٧١٤.

٧٣٦٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُحْرِمُ يُطَلِّقُ، وَ لَا يَتَزَوَّجُ»^١.

٧٣٦٨ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُطَلِّقُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٧٣٦٩ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشْتَرِي الْجَوَارِيَ وَيَبِيعُ؟ قَالَ:

«نَعَمْ»^٥.

١٠٣ - بَابُ الْمُحْرِمِ يُوَاقِعُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ^٦

مَنَاسِكَهُ أَوْ مُجَلِّ يَقَعُ عَلَى مُحْرِمَةٍ

٧٣٧٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

ج ١٢، ص ٤٣٨، ح ١٦٧١٥؛ وج ١٣، ص ١٤٢، ح ١٧٤٣٤.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٧٧١٣، معلقاً عن عاصم بن حميد؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٣، ح ١٣٣٦، بسنده عن

عاصم بن حميد. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٧، ح ١٢٩١٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤١، ح ١٦٧٢٢.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٧، ح ١٢٩١٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٢، ح ١٦٧٢٣.

٤. السند معلق، كسابقه.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣١، ح ١١٣٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن سعد بن سعد الأشعري القمي.

الفقيه، ج ٢، ص ٥٢١، ح ٣١١٨، معلقاً عن سعد بن سعد الأشعري. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٧، ح ١٢٩١٧؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤١، ذيل ح ١٦٧٢١.

٦. في «ين»: «أهله».

٧. في «ين»: «أن يقضي». وفي «يث»: «جد». وفي «شيء من». وفي «ين»: «شيئاً من».

سَأَلَتْهُ عَنْ^١ مُخْرِمِ عَشِيٍّ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ، قَالَ^٢: «جَاهِلَيْنِ أَوْ غَالِمَيْنِ؟» قُلْتُ: أَجِبْنِي فِي^٣ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً.

قَالَ: «إِنْ كَانَا جَاهِلَيْنِ^٤، اسْتَغْفَرَا رَبَّهُمَا^٥ وَ مَضَيَا عَلَى حَجِّهِمَا، وَ لَيْسَ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ، وَ إِنْ كَانَا غَالِمَيْنِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَخَذْنَا فِيهِ، وَ عَلَيْهِمَا^٦ بَذَنَةٌ^٧، وَ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، فَإِذَا بَلَّغَا الْمَكَانَ الَّذِي أَخَذْنَا فِيهِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقْضِيَا نُسُكَهُمَا^٨، وَ يَرْجِعَا^٩ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَا^{١٠} فِيهِ مَا أَصَابَا».

قُلْتُ: فَأَيُّ الْحَجَّتَيْنِ لَهُمَا؟

قَالَ: «الْأُولَى الَّتِي أَخَذْنَا فِيهَا مَا أَخَذْنَا، وَ الْآخِرَى عَلَيْهِمَا عَقُوبَةٌ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «بس»: «رجل».

٣. في «بخ» والوافي: «على». وفي التهذيب: «عن».

٤. في «ظ، جن»: «كان».

٥. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «الجهل هنا عذر؛ لأن العلم بتفاصيل أحكام الحج غير ممكن لأكثر الناس».

٦. في «جن»: «استغفر ربه».

٧. في «جن»: «فعليلهما».

٨. في «بث، بخ، بس، بف، جد، جن»: «+» «بذنة».

٩. في التهذيب: «مناسكهما».

١١. في «جن»: «أخذنا».

١٠. في «ظ»: «ويرجع».

١٢. في الوافي: «المستفاد من هذا الحديث وجوب الفرق بينهما من ذلك المكان في الحجتين، وأن غاية زمان الفرق في الحجّة الثانية أن يبلغا في الرجوع إلى ذلك المكان، وأما أن الغاية في الحجّة الأولى أيضاً ذلك فلا دلالة فيه، وهو منصوب عليه في خبر موسى، عن صفوان، عن ابن عمّار الذي سنّوده من التهذيب [ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥] ويأتي في كلّ من الحجّتين خبر أنّ نهاية الفرق بلوغ الهدى محلّه، وفي خبر آخر: هي بلوغهما مكة فيما فسد وخروجهما من الإحرام في حجّ القضاء، كما يأتي. وفي هامشه تعليل للمحقق الشعراني على قوله: «في الحجّتين»، وهي: «الظاهر من اللمعة أنّ الافتراق في الحجّة الأولى غير واجب، والفاضل التونسي حمل أخباره على الاستحباب جمعاً، ولم أدر معنى الجمع».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٧، ح ١٠٩٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٩، ح ١٢٩١٨؛ الوسائل، ج ٥.

٧٣٧١ / ٢ . عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ:

رَفَعَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا ﷺ، قَالَ: «مَعْنَى يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا أَيْ لَا يَخْلُوَانِ وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ»^٢.

٧٣٧٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَحْرَمِ يَقَعُ عَلَى أَهْلِهِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا^٥، ٣٧٤/٤ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَيْهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا، فَعَلَيْهِ سَوْقُ بَدَنَةٍ، وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَقَعَ بِهَا^٦، فُرِّقَ مَحْمِلُهُمَا^٧، فَلَمْ

١. ج ١٣، ص ١١٢، ح ١٧٣٦٧؛ وفيه، ص ١٠٨، ح ١٧٣٥٢، إلى قوله: «ليس عليهما شيء».

٢. في «ب»: + «وبن إبراهيم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١١٠١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن أبان بن عثمان رفعه إلى أبي جعفر و أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله «الوافي»، ج ١٣، ص ٦٨٠، ح ١٢٩١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٦٩.

٤. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٥. في حاشية «ب»: - «وبن شاذان».

٦. «أفصى إليها»، أي باشرها وجامعها، أو وصل إليها وخلابها، جامع أم لا، والإقضاء في الحقيقة: الانتهاء والوصول. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥٧؛ المصباح المنير، ص ٤٧٦ (فضا).

٧. في «ظ»: + «محرمًا».

٨. في «ي»، يخ، بس، جد، وحاشية «ظ»، بث، يع، جن، «الوافي والوسائل، ح ١٧٣٧٠: «محملهما». وفي «ظ» وحاشية «جن»: «محملهما».

يَجْتَمِعَا فِي خِيبَاءٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَجْلَهُ.^١

٧٣٧٣ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «أُجَاهِلٌ^٢ أَوْ غَالِمٌ^٣»، قَالَ: قُلْتُ: جَاهِلٌ. قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَلَا يَغُودُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».^٤

٧٣٧٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ أَهْلَهُ؟

فَقَالَ: «قَدْ أَتَى عَظِيمًا، قُلْتُ: أَفْتِنِي^٥، فَقَالَ: «اسْتَكَرْهَا، أَوْ لَمْ يَسْتَكَرْهَا؟»

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٥، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل». التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥، بسنده عن صفوان، من قوله: «وسأله عن رجل وقع على امرأته» إلى قوله: «وعليه الحج من قابل». وفيه، ح ١٠٩٧، بسنده عن صفوان، هذه الفقرة: «إن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنة والحج من قابل». مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١١٠٠، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمار، من قوله: «وسأله عن رجل وقع على امرأته» مع اختلاف. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٦، بسند آخر، من قوله: «وسأله عن رجل وقع على امرأته» إلى قوله: «وعليه الحج من قابل» مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٧، الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٨، ذيل ح ٢٥٨٧، وفي الأخيرين إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل» مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٢٥٨٨. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٠، ح ١٢٩٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٧٠، من قوله: «قال: وسأله عن رجل وقع على امرأته» وفيه، ص ١١٩، ح ١٧٣٨٣، إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل».

٢. في «ظ، ي، جد»: «جاهل» من دون همزة الاستفهام.

٣. في «بث»: «أم عالم».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٨، ح ١٧٣٥٣.

٥. في حاشية «بث، بيج»: «ابتلي». وفي الوافي والتهذيب، ص ٣١٧: «قد ابتلي». وفي «جن»: «ابتلي، افتني».

قُلْتُ: أَفْتَنِي فِيهِمَا جَمِيعاً، فَقَالَ^١: «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ عَلَيْهَا بَدَنَةٌ، وَ يَفْتَرِقَانِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَا كَانَ^٢ حَتَّى يَنْتَهِيَا إِلَى مَكَّةَ، وَ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ لَا بَدَّ مِنْهُ».

قَالَ^٣: قُلْتُ: فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى مَكَّةَ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا كَانَتْ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، هِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا هِيَ، فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ مِنْهُمَا مَا كَانَ، افْتَرَقَا حَتَّى يُجَلَّا، فَإِذَا أَحْلَا فَقَدْ انْقَضَى عَنْهُمَا؛ فَإِنْ^٤ أَبِي كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ»^٥.

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^٦ عَلَى بَدَنَةٍ، فإِطْعَامَ بَسْتَيْنِ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةً، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^٧ فَصِيَامَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَ عَلَيْهَا أَيْضًا كَمَثَلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا»^٨.

٧٣٧٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ^٩ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. فِي «بَيْخ» وَالرَوَافِي وَالْوَسَائِلِ، ح ١٧٣٧٦: «قَالَ».

٢. فِي «بَيْخ»: «أَحْدَثَا فِيهِ» بَدَل «كَانَ فِيهِ مَا كَانَ». ٣. فِي «ظ»: «-» «قَالَ».

٤. فِي «بَيْخ»: «انْتَهَى».

٥. فِي «ظ»، ي، بَيْخ، جَدَّة، وَالرَوَافِي وَالتَّهْذِيبُ، ح ١٠٩٣: «إِنْ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣١٧، ح ١٠٩٣، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِيهِ، ص ٣١٨، ح ١٠٩٧، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي

عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ» مَعَ اخْتِلَافِ الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٢٨، ذَيْلُ ح ٢٥٨٧، مَعَ اخْتِلَافِ «الرَوَافِي»

ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢٢؛ «الْوَسَائِلِ» ج ١٣، ص ١١٦، ح ١٧٣٧٦؛ وَفِيهِ، ج ١٢، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٠٢، إِلَى

قَوْلِهِ: «فَقَالَ: قَدْ أَتَى عَظِيمًا». ٧. فِي التَّهْذِيبِ: «لَمْ يَقْدِرْ».

٨. فِي التَّهْذِيبِ: «لَمْ يَقْدِرْ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٤. «الرَوَافِي» ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢٣؛ «الْوَسَائِلِ» ج ١٣، ص ١١٦،

ح ١٧٣٧٧.

١٠. فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتِصْبَارِ: «- عَنْ»، وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فِي مَشَائِخِ عِدَّةِ الْكَلِينِيِّ مُشْتَرِكٌ

بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى وَبَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ. وَالمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْاسْتِصْبَارِ: «وَأَحْمَدُ

بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي نَصْرِ».

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ رَجُلٍ مُجِلٍّ^٢ وَقَعَ عَلَى أُمَةٍ لَه^٣ مُخْرِمَةً.
قَالَ: «مُوسِرٌ أَوْ مُعْسِرٌ»^٤.

قُلْتُ: أَجْنِبْنِي فِيهِمَا^٥.

قَالَ: «هُوَ أَمْرَهَا بِالْإِحْرَامِ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْهَا، أَوْ أَحْرَمَتْ^٦ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهَا»^٧.
قُلْتُ: أَجْنِبْنِي فِيهِمَا.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مُوسِراً وَكَانَ غَالِماً أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ وَكَانَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ،
فَعَلَيْهِ^٨ بَدَنَهُ، وَإِنْ شَاءَ بَقَرَةً، وَإِنْ شَاءَ شَاةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرَهَا بِالْإِحْرَامِ، فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ، مُوسِراً كَانَ أَوْ مُعْسِراً؛ وَإِنْ كَانَ أَمْرَهَا وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةً، أَوْ صِيَامٌ»^٩.

٧٣٧٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَاشَرَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا مُحْرِمَانِ:
مَا عَلَيْهِمَا؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ أَغَانَتْ بِشَهْوَةٍ مَعَ شَهْوَةِ الرَّجُلِ، فَعَلَيْهِمَا الْهَذْيُ جَمِيعاً،

١. في «بث»، «بف»؛ «لأبي عبد الله». وفي «بج»؛ - «موسى».

٢. في «بث»؛ «محرم».

٣. في التهذيب والاستبصار: - «له».

٤. في «ى»، «بث»، «جن»؛ «موسراً أو معسراً». وفي «بس»؛ «معسراً أو موسراً».

٥. في التهذيب والاستبصار: «عنهما».

٦. في «ظ»، «بف»، «الوافي» والاستبصار: «وأحرمت». وفي التهذيب: + «هي». وفي هامش الوافي، عن ابن
المصنف: «في نسخ الكافي التي عندنا: أو أحرمت، والصواب الواو كما في التهذيب».

٧. في التهذيب: «كان عليه» بدل «فعلية».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٠، ح ١١٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٦٣٩، معلقاً عن الكليني. المحاسن،
ص ٣١٠، كتاب العلل، ح ٢٤، بسنده عن صباح الحذاء، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١،
ح ١٢٩٢٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٠، ح ١٧٣٨٥.

وَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَفْرُغَا مِنَ الْمَتَابِكِ، وَ حَتَّى يَزْجِعَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَا فِيهِ مَا أَصَابَا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُعِنْ بِشَهْوَةٍ وَ اسْتَكْرَهَهَا صَاحِبُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ.^١

١٠٤ - بَابُ الْمُحْرَمِ يَقْبَلُ امْرَأَتَهُ وَ يَنْظُرُ^٢ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِهَا^٣

١ / ٧٣٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَأَمْنَى، أَوْ أَمْدَى وَ هُوَ
مُحْرَمٌ؟

قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لِيُغْتَسِلَ وَ يَسْتَغْفِرَ رَبَّهُ؛ وَإِنْ حَمَلَهَا مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ،
فَأَمْنَى، أَوْ أَمْدَى^٤، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ حَمَلَهَا، أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ، فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى،
فَعَلَيْهِ دَمٌ».

١ . معاني الأخبار، ص ٢٩٤، ضمن ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٦، ضمن ح ٢٦٠، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٢، ح ١٢٩٢٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٥، ح ١٧٣٧٥.

٢ . في «ي»: «المرء».

٣ . في «بح»: «أو ينظر».

٤ . في «بث، يخ»: «غير امرأته».

٥ . في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٦ . في «بث، جن»: «- أو أمدى». وفي الوسائل: «+ وهو محرم».

وَقَالَ^١ فِي الْمُحْرَمِ يَنْظُرُ إِلَى امْرَأَتِهِ، وَ يَنْزِلُهَا^٢ بِشَهْوَةٍ حَتَّى يُنْزَلَ.

قَالَ: «عَلَيْهِ بَذَنَةٌ^٣».

٧٣٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَتْهُ^٤ عَنِ الْمُحْرَمِ يَضَعُ يَدَهُ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ عَلَى

امْرَأَتِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُضْلِحُ عَلَيْهَا جِمَارَهَا^٥، وَ يُضْلِحُ عَلَيْهَا قُوبَهَا وَ مَحْمِلَهَا».

قُلْتُ: أَ فَيَمَسُّهَا^٦ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

١. في حاشية «بيح»: «وقلت».

٢. في الوسائل: «أو ينزلها».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٥١: «[هذا الحديث] يدل على أحكام:

الأول: أن من نظر إلى امرأته فأمنى، لم يكن عليه شيء، وحمل على ما إذا لم يكن شهوة، كما هو الظاهر منها بعده، وهو مقطوع به في كلامهم، بل ظاهر المتن أنه إجماعي.

الثاني: أنه إذا حملها من غير شهوة فأمنى، لم يكن عليه شيء، وهو أيضاً مقطوع به في كلامهم.

الثالث: أنه لو حملها، أو مسها بشهوة فأمنى، أو أمذى، فعليه دم، والمشهور بين الأصحاب أنه إذا مسها بشهوة يجب عليه دم الشاة، سواء أمنى، أو لم يمن، كما يدل عليه حصة الحلبي الآتية [وهي الثانية هنا] وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم [ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٣٣].

الرابع: إذا نظر إليها بشهوة وحملها أيضاً بشهوة فأنزل، فعليه بذنة، والمشهور بين الأصحاب أنه لو نظر إليها بشهوة فأمنى، فعليه بذنة، بل ظاهر المتن أنه إجماعي». وراجع: متهى المطلب، ص ٨٤٢ من الحجري.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٧، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩١، ح ٦٤٢، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «قال:

لا شيء عليه». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ٢٥٩١، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١١٩ و ١١٢٠، و ص ٣٢٧، ح ١١٢٢، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٣، بسند آخر، إلى قوله: «قال: لا شيء عليه» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩، وتماه فيه: «وإذا نظر المحرم إلى المرأة نظر شهوة فليس عليه شيء، فإن لمسها فعليه دم شاة». الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٣، ح ١٢٩٥٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٥، ح ١٧٤١٥.

٥. في «بيح، بف»: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سألته».

٦. «الجِمَارَةُ»: ثوب تغطي به المرأة رأسها، والجمع: خُمُر، ككتاب وكتب. راجع: المغرب، ص ١٥٤؛ المصباح

المنير، ص ١٨١ (خمر). ٧. في «ظ»: «فيمسها» بدون همزة الاستفهام.

٣٧٦/٤

قُلْتُ: الْمُحْرِمُ يَضَعُ يَدَهُ بِشَهْوَةٍ؟ قَالَ: «يَهْرِيقُ دَمَ شَاةٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ قُتِلَ؟ قَالَ: «هَذَا أَشَدُّ، يَنْحَرُ بَدَنَهُ»^١.

٣٧٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ، وَلاَ يَنْسَ لَهُ^٢ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا»^٣.

٣٨٠ / ٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

مُخْتَبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ^٥، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا سَيَّارٍ، إِنَّ خَالَ الْمُحْرِمِ صَيَّقَهُ، فَمَنْ قَتَلَ امْرَأَتَهُ

١. في المرأة: ويشتمل على حكمين: الأول: أن في المس بشهوة شاة، وقد تقدم.

الثاني: أنه إذا قتلها بشهوة كان عليه بدنة، سواء أنزل، أم لم ينزل، وهذا قول الصدوق في المقنع. وذهب جماعة من المتأخرين إلى أنه إذا قتلها بغير شهوة كان عليه شاة، ولو كان بشهوة كان عليه جزور. وقال الصدوق في الفقيه بوجوب الشاة مطلقاً. وقال ابن إدريس: إذا قتلها بشهوة، فإن أنزل فعليه جزور، وإن لم ينزل فعليه شاة، كما لو قتلها بغير شهوة. وما دل عليه هذا الخبر المعتبر واختاره الصدوق في المقنع، لا يخلو من قوة. راجع: المقنع، ص ٢٤٣؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩؛ السرائر، ج ١، ص ٥٥٢.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١١٨، بسنده عن الحلبي، إلى قوله: «وهي محرمة قال: نعم» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٨، ح ١٧٤٢٢؛ وفيه، ص ١٣٦، ح ١٧٤١٦، إلى قوله: «وهي محرمة قال: نعم».

٣. في «بف»: «عليه».

٤. في التهذيب: «منه». وفي المرأة: «يؤيد مختار المقنع ويدل على أنه لا يجوز له أن يأكل من تلك البدنة، وعليه فتوى الأصحاب في جميع الكفارات».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ١١٢٣، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٤٣٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «وإن لم ينزل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٩، ح ١٧٤٢٥.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عده من أصحابنا.

٧. في الاستبصار: «علي بن رثاب»، والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «ابن رثاب».

٨. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣، والتهذيب والاستبصار: «وإن».

عَلَى غَيْرِ شَهْوَةٍ وَهُوَ مُخْرِمٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٌ؛ وَمَنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ عَلَى شَهْوَةٍ، فَأَمْنَى،
فَعَلَيْهِ جَزْرٌ^٢، وَيَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ^٣؛ وَمَنْ مَسَّ امْرَأَتَهُ بِيَدِهِ^٤ وَهُوَ مُخْرِمٌ عَلَى شَهْوَةٍ، فَعَلَيْهِ
دَمٌ شَاةٌ؛ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ نَظَرَ شَهْوَةٍ، فَأَمْنَى، فَعَلَيْهِ جَزْرٌ^٥؛ وَمَنْ مَسَّ امْرَأَتَهُ،
أَوْ لَازَمَهَا^٦ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٧.

٧٣٨١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ^٨، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٩ عَنِ الْمُخْرِمِ يَغْتَبُ^{١٠} بِأَهْلِيهِ حَتَّى يُعْنِي مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، أَوْ
يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: مَاذَا عَلَيْهِمَا^{١١}؟

١. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣ والتهذيب والاستبصار: «وإن».
٢. «الجزور»: البعير والإبل ذكرًا كان أو أنثى إِلَّا أَنَّ اللفظة مؤنثة؛ تقول: هذه الجزور وإن أردت ذكرًا. والجمع: جُزُر وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر). وفي المرأة: يمكن الجمع بينها وبين رواية الحلبي في التقبيل بحمل رواية الحلبي على ما إذا كان التقبيل بشهوة، أو بحمل البدنة في التقبيل بغير شهوة على الاستحباب. والأوّل أظهر.
٣. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣ والتهذيب والاستبصار: «الله».
٤. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣ والتهذيب والاستبصار: «بيده».
٥. في «ي»: «إلى».
٦. في «يج»: «ومن مَسَّ امرأته بيده وهو» إلى هنا.
٧. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣ والتهذيب والاستبصار: «وإن».
٨. في الاستبصار: «ولازمها».
٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١٢١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩١، ح ٦٤١، معلقًا عن الكليني. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٠٣؛ و ج ١٣، ص ١٣٦، ح ١٧٤١٧؛ وفيه، ص ١٣٩، ح ١٧٤٢٤، إلى قوله: «ويستغفر ربه».
١٠. في «ظ»: «وبن يحيى».
١١. في «ظ، يخ، بف»، حاشية «جن»: «أبا عبد الله».
١٢. في حاشية «جن»: «عبث».
١٣. الظاهر من المدارك إرجاع الضمير في قوله: «عليهما» إلى الرجل والمرأة، ويحتمل إرجاعه إلى المحرم والصائم. قال العلامة المجلسي: «لعل ما فهمه» أظهر. راجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤١٧-٤١٨؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٥٥.

قَالَ: «عَلَيْهِمَا جَمِيعَا الْكَفَّارَةِ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ».^١

٦/٧٣٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ^٢، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: مَا تَقُولُ فِي مُحْرِمٍ عَبَثَ بِذَكَرِهِ، فَأَمْنِي؟

قَالَ: «أَرَى عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى مَنْ^٤ أَتَى أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِذَنِّهِ وَالْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ^٥».

٧/٧٣٨٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَظَرَ إِلَى سَائِي امْرَأَةٍ؛ فَأَمْنِي؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَعَلَيْهِ بِذَنِّهِ؛ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ، فَفَقْرَةٌ؛ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا،

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٤، بسنده عن صفوان. وفيه، ص ٣٢٧، ح ١١٢٤، بسنده عن صفوان والحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو ...، ح ٦٣٨٥ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣١، ذيل ح ١٧٤٠٨.

٢. في الوسائل: «الخرزاز». والمذكور في رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦، والفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٩٠، هو الخزاز.

٣. في «بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «له».

٤. في «بث»: «الذي».

٥. في الوافي: «قد مضى في خبرين أن من أتى أهله في مادون الفرج، فليس عليه الحج من قابل. قال في الاستبصار ذيل هذا الحديث: لا يمتنع أن يكون حكم من عبث بذكره أغلظ من حكم من أتى أهله في مادون الفرج؛ فإنه ارتكب محظوراً لا يستباح على وجه من الوجوه، ومن أتى أهله لم يكن ارتكب محظوراً إلا من حيث ما فعل في وقت لم يشرع له فيه إباحة ذلك. ويمكن أن يكون هذا الخبر محمولاً على ضرب من التغليظ وشدة الاستحباب، دون أن يكون ذلك واجباً. انتهى كلامه. وربما يقال: لا يبعد حمل ذلك على ما إذا لم يمن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٥، ح ١٢٩٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٢، ح ١٧٤٠٩.

٧. في «ظ، جد، جن» والوسائل: «+ بن يحيى». ٨. في «بخ، بف»: «فإن».

٩. في «بخ، بف»: «فإن».

فَشَاةٌ؛ أَمَا إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ ذَلِكَ عَلَيْهِ^١ مِنْ أَجْلِ الْمَاءِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى مَا لَا يَجِلُّ لَهُ^٢.

٨ / ٧٣٨٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
فِي مُحْرَمٍ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَأَنْزَلَ^٣، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ»؛ لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ مَا يَجِلُّ
لَهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ، فَلَيَتَّقِيَ اللَّهَ^٤، وَلَا يَغْذُ^٥، وَلَا يَسْ عَلَيْهِ شَيْءٌ^٦.

٩ / ٧٣٨٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ التُّهَيْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَادٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحْرَمِ يَقْبَلُ أُمَةً؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ^٧، هَذِهِ قُبْلَةٌ رَحْمَةٌ، إِنَّمَا^٨ يُكْرَهُ^٩ قُبْلَةُ الشَّهْوَةِ^{١٠}».

١. في «بس»: «عليه ذلك».

٢. علل الشرائع، ص ٥٩٠، ح ٣٩، بسنده عن صفوان. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٥؛ والمحاسن،
ص ٣١٩، كتاب العلل، ح ٥١؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٨، ح ١، بسند آخر عن إسحاق بن عمار. الفقيه، ج ٢،
ص ٣٣٢، ح ٢٥٩٠، معلقاً عن أبي بصير؛ علل الشرائع، ص ٤٥٦، ح ١، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف
يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٦، ح ١٢٩٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٣، ذيل ح ١٧٤١١.

٣. في «بخ»، «بف»، وحاشية «بث»، «جن»، والوافي: «فأمنى».

٤. في الفقيه: «جزور أو بقرة»، فإن لم يقدر فشاة». وفي التهذيب: «جزور أو بقرة»، فإن لم يجد فشاة؛ كلاهما بدل
«عليه دم».

٥. في «بخ»، «محله» بدل «ما يحل له».

٦. في «جد»: «- والله».

٧. في «بخ»، «بف»، وحاشية «بث»: «ولا يعود».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٦، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩،
وفيها إلى قوله: «قال: عليه دم» مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٥،
ح ١٧٤١٤.

٩. في التهذيب: «+ وبه».

١٠. في «ى»: «وإنما».

١١. في «ى، جد»: «نكره». في الوسائل والتهذيب: «نكره».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦٠؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ١٣٩، ح ١٧٤٣٦.

٧٣٨٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهَبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَسْمَعُ^٢ كَلَامَ امْرَأَةٍ مِنْ خَلْفِ حَائِطٍ وَهُوَ مُخْرِمٌ،

فَتَشْهَى^٣ حَتَّى أَنْزَلَ^٤

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٥.

٧٣٨٧ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُخْرِمٍ اسْتَمَعَ عَلَى رَجُلٍ يَجَامِعُ أَهْلَهُ، فَأَمْنِي، قَالَ: «لَيْسَ

عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٦.

٧٣٨٨ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي نَصْرِ^٧، عَنْ سَمَاعَةَ:

١. في التهذيب: «وهب». والمذكور في بعض نسخه: «وهيب». وهو الصواب.

٢. في «ظ»، ي، بث، يخ، بف، جد، وحاشية «يخ» والوافي: «سمع». وفي الوسائل: «تسمع». وفي التهذيب: «يستمع».

٣. في «يخ» والوافي: «فتشهاها». وفي الوسائل والتهذيب: «فتشاهي».

٤. في التهذيب: «أمني».

٥. في المرأة: «عمل به الأصحاب إلا أن الشهيد الثاني - رحمه الله - قال: ولو أمني بذلك وكان من عاداته ذلك، أو قصده يجب عليه الكفارة، كالاستبراء». وراجع: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٤٨٣.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ١١٢٥، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٢، ح ١٧٤٣٢».

٧. لم ترد هذه الرواية في «بف». وفي المرأة: «قال بمضمونه الأصحاب، وقيدته الشهيد الثاني بما تقدم في الخبر السابق». وراجع: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٤٨٣.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٦، بسنده عن محمد الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن سماعة الصيرفي، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام «الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤١، ح ١٧٤٣١».

٩. في الوافي: «عن محمد بن سماعة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُحْرَمِ تَنَعْتُ^١ لَهُ الْمَرْأَةَ الْجَمِيلَةَ الْخَلْقَةَ^٢، فَيَمْنِي، قَالَ:
«لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٣.

١٠٥ - بَابُ الْمُحْرَمِ يَأْتِي أَهْلَهُ وَقَدْ قَضَى بَعْضَ مَنَاسِكَهِ

٣٧٨/٤

١٣٨٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤، عَنْ
سَلَمَةَ بْنِ مَخْرَزٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النَّسَاءِ؟
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْحَابِنَا، فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَقَالُوا: اتَّقَاكَ، هَذَا مَيَسَّرَ قَدْ سَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا
سَأَلْتَ^٥، فَقَالَ لَهُ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ».

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أَخْبَرْتُ أَصْحَابَنَا بِمَا أَجَبْتَنِي^٦،
فَقَالُوا: اتَّقَاكَ، هَذَا مَيَسَّرَ قَدْ سَأَلَهُ^٧ عَمَّا^٨ سَأَلْتَ، فَقَالَ لَهُ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ؟»

فَقَالَ^٩: «إِنَّ ذَلِكَ^{١٠} كَانَ بَلْعَةً^{١١}، فَهَلْ بَلَعَكَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ»^{١٢}.

١. في «ب»: «ينعت».

٢. في «ب»، «بف»، «الوافي»: «الخلقة». وفي «ظ»: «- الجميلة الخلقة».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٨، ح ١٢٩٦٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤١، ح ١٧٤٣٠.

٤. هكذا في الوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، «بف»، «جد»، «المطبوع» والتهذيب: «الخرّاز». وقد تقدّم في الكافي،
ذيل ح ١٧٥ أنّ الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخرّاز.

٥. في «ب»، «بخ»، «بف»، «جد»، «الوافي»: «هذا» بدل «ما سألت». وفي «جن»: «+» «عليه».

٦. في «جن»: «عليه» بدل «له عليك». ٧. في التهذيب: «وأخبرتني».

٨. في «ظ»، «بخ»، «بف»: «سأل».

٩. في «بح»: «عن مثل ما» بدل «عما».

١٠. في «جن»: «قال». وفي التهذيب: «+» «له».

١١. في التهذيب: «قد بلعه».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٢، ح ١١٠٨، معلقاً عن الكليني. راجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٠٣، ح ١١.

٧٣٩٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ^١ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ؟
قَالَ: «إِنْ كَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا بِشَهْوَةٍ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَتَبَقَرَةٌ».
قُلْتُ: أَوْ شَاةٌ، قَالَ: «أَوْ شَاةٌ»^٢.

٧٣٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مُتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَزُرْ؟
قَالَ: «يَنْحَرُ جَزُورًا»^٣، وَقَدْ حَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تِلِمَ^٤ حُجَّتَهُ إِنْ كَانَ غَالِمًا، وَإِنْ كَانَ
جَاهِلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ جَزُورٌ سَمِينَةٌ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٥.

١. وقرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٣. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٧، ح ١٢٩٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٣، ح ١٧٣٩١.

٢. في الوسائل والتهذيب: «أهله».

٣. في التهذيب: «+ البيت».

٤. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٥٧: «هو مخالف للمشهور، بل المشهور أنه لو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة، فإن عجز بفقره أو شاة، ولا يبعد أن يكون المراد بالوقوع هنا الجماع، كما لا يخفى على المتأمل في التفصيل. ويمكن أن يقال: المراد بكونه بشهوة كونه عالمًا بالتحريم، فإنه لا يدعوه إلى ذلك إلا الشهوة بخلاف ما إذا كان جاهلًا؛ فإن للجهل أيضاً فيه مدخلًا. ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بالشهوة الإنزال، فيكون الشقآن محمولين على الجماع دون الفرج».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٨، ح ١٢٩٤٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٢، ح ١٧٣٨٩.

٦. «الجزور»: البعير والابل ذكر كان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجزور وإن أردت ذكرًا. والجمع: جُزُرٌ وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر).

٧. في حاشية «بف»: «فسد».

٨. في «بج»: «-» وسألته عن رجل وقع على امرأته، إلى هنا.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَلَمْ تَطْفُ هِيَ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ مِنْ عِنْدِهِ»^١.

٣٧٩/٤ ٧٣٩٢ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ أَهْلُهُ حِينَ ضَحَى قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ؟
قَالَ: «يَهْرِيقُ دَمًا»^٢.

٧٣٩٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الْمُخْرِمُ امْرَأَتَهُ^٣ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ، فَعَلَيْهِ
النَّحْجُ مِنْ قَابِلٍ»^٤.

٧٣٩٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٥، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ،
عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغِيثٍ:

١. الكافي، كتاب الحج، باب المتمتع ينسي أن يقصر حتى يهل بالحج...، ح ٧٦٦٤. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٩؛ و ص ٣٢١، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني، وفي كلها إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه»؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ١١٠٩، معلقاً عن الكليني، من قوله: «وسأله عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف». الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٥، معلقاً عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «قد نلّم حجّه» مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٥٣٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفيه أيضاً، ح ٥٣٨، بسند آخر، مع اختلاف، وفي الأخيرين إلى قوله: «ينحر جزوراً». الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٩، ح ١٢٩٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢١، ح ١٧٣٨٧، إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٩، ح ١٢٩٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٢، ح ١٧٣٨٨.

٣. في التهذيب: «+ ودون المزدلفة أو».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٩٩، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٥، ح ١٢٩٣٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٨٨.

٥. في «بح» والوسائل: «+ وجميعاً».

٧٣٩٥ / ٧. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعاً طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنَهُ، فَخَرَجَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ عَشَى أَهْلَهُ؟ قَالَ^١: «يَغْتَسِلُ، ثُمَّ يَعُودُ، فَيَطُوفُ^٢ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ، وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ». قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَطَافَ^٣ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنَهُ، فَخَرَجَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، فَعَشَى أَهْلَهُ؟

٣٨٠ / ٤

فَقَالَ: «أَفَسَدَ حَجَّتَهُ، وَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ يَغْتَسِلُ، ثُمَّ يَزْجَعُ، فَيَطُوفُ أُسْبُوعاً، ثُمَّ يَسْعَى، وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ».

قُلْتُ: كَيْفَ لَمْ تَجْعَلْ عَلَيْهِ حِينَ عَشَى أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ سَعْيِهِ كَمَا جَعَلْتَ عَلَيْهِ هَذَا حِينَ عَشَى أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ طَوَافِهِ؟

قَالَ^٤: «إِنَّ الطَّوَافَ فَرِيضَةٌ، وَ فِيهِ صَلَاةٌ، وَ السَّعْيُ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام».

قُلْتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: «إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»؟

قَالَ: «بَلَى، وَ لَكِنْ قَدْ قَالَ فِيهِمَا^٥: «وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ»^٦ فَلَوْ كَانَ

١. في «د»، جد: «فقال».

٢. في الوسائل، ح ١٧٣٩٨: «ويطوف».

٣. في «ط» - «فطاف».

٤. في التهذيب: - «يغتسل ثم». ٥. في «بخ»، بف، والوافي: «فقال».

٦. في المرأة: «قال الشيخ في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر: المراد بهذا الخبر هو أنه إذا كان قد قطع السعي على أنه تام فطاف طواف النساء؛ ثم ذكر فحيث لا تلزمه الكفارة، ومتى لم يكن طاف طواف النساء؛ فإنه تلزمه الكفارة. وقوله عليه السلام: «إِنَّ السَّعْيَ سُنَّةٌ مَعْنَاهُ أَنْ وَجوبه وفرضه عرف من جهة السنة، دون ظاهر القرآن ولم يرد أنه سنة، كسائر النوافل؛ لأننا قد بينا فيما تقدم أَنَّ السَّعْيَ فَرِيضَةٌ. انتهى».

أقول: مراده أَنَّ السَّعْيَ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ، لَكِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ فِيهِ بِخِلَافِ الطَّوَافِ؛ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الْقُرْآنِ. ويمكن حمل الخبر على التقية؛ لموافقة لقول أكثر العامة، ويمكن حمل طواف الزيارة على طواف النساء وإن كان بعيداً.

٧. في «بخ» والوسائل، ح ١٧٣٩٨: «فيها».

٩. البقرة (٢): ١٥٨.

٨. في «بث»، بف، والوافي: «فمن».

السَّغْيَ فَرِيضَةً، لَمْ يَقُلْ: فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا^٢.

٨ / ٧٣٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَطْفِينٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَوْ لِجَارِيَتِهِ^٥ بَعْدَ مَا خَلَقَ

فَلَمْ يَطْفُ^٦ وَلَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: اطْرَحِي تَوْبَتِكَ، وَنَظَرِي إِلَى فَرْجِهَا؟

قَالَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَ النَّظَرِ^٧.

١. في الوسائل، ح ١٧٣٩٨: «ومن».

٢. في «بف»: «تطوع» بدل «فمن تطوع خيراً».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز العبدى الوافى، ج ١٣، ص ٦٩٠، ح ١٢٩٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٦، ح ١٧٣٩٨؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ١٧٧٧٨، وتام الرواية فيه: «إن الطواف فريضة وفيه صلاة».

٤. في الوافى: «الماضي».

٥. في التهذيب: «بمنى».

٦. في «بث»، «بخ» وحاشية «جن» والوافى والوسائل والتهذيب: «ولم يطف». وفي «ى»، «بث»، «بخ»، «بف» والوافى والتهذيب: «بالبث».

٧. في «بث»: «النظرة». وفي المرأة: «يدل على أن النظر بشهوة على امرأته، أو جاريته بدون الإماء، لا يلزم به كفارة وإن كان محرماً، كما هو الظاهر من كلام الأصحاب، بل ظاهر الخبر عدم الحرمة بعد الحلق».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٩، ح ١٦٩٨، بسنده عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن الماضى عليه السلام، مع اختلاف يسير الوافى، ج ١٣، ص ٦٩٣، ح ١٢٩٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٧، ح ١٧٤١٨.

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

١٠٦ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصَّيْدِ وَمَا يُصْنَعُ بِهِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُخْرِمُ
وَالْمُجْلُ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ

٧٣٩٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَسْتَجِلَّ شَيْئاً مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْتَ حَرَامٌ، وَلَا وَأَنْتَ
حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ، وَلَا تَذَلَّنْ عَلَيْهِ مَجْلَأً وَلَا مُحَرِّمًا^٢؛ فَيُضْطَادُّهُ^٣، وَلَا تُشِيرْ إِلَيْهِ؛
فَيَسْتَخْلُ مِنْ أَجْلِكَ؛ فَإِنَّ فِيهِ فِدَاءً لِمَنْ تَعَمَّدَهُ^٤».

٧٣٩٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ حَنْفِصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ مَنصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ لَا يَذُلُّ عَلَى الصَّيْدِ، فَإِنْ ذَلَّ عَلَيْهِ فَقُتِلَ^٥».

١. في «ظ، بس، جد، جن»: - «والمحل». ٢. في حاشية «بح»: + «فيه».

٣. في «بف» والوسائل، ح ١٦٦٥١: «فيضطاده». وفي «بث»: «فيضطاد».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧١١، ح ١٢٩٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٥، ح ١٦٦٥١؛ وفيه، ج ١٣، ص ٤٣، ح ١٧١٩٤؛
وفيه، ص ٣٧، ح ١٧١٧٩، إلى قوله: «وأنت حلال في الحرم».

٥. في التهذيب والاستبصار: - «بن إبراهيم».

٦. في التهذيب، ص ٣١٥: - «فقتل». وفي الاستبصار: - «عليه فقتل».

فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ^١.

٧٣٩٩ / ٣. ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^٢ وَ صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَأْكُلْ مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْتَ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ^٣ أَصَابَهُ مَحْلٌ،
وَلَيْسَ عَلَيْكَ فِدَاءٌ مَا أَتَيْتَهُ بِجَهَالَةٍ إِلَّا الصَّيْدُ؛ فَإِنْ عَلَيْنِكَ فِيهِ الْفِدَاءُ^٤، بِجَهْلٍ كَانَ أَوْ
بِعَمْدٍ^٥».

٧٤٠٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَصِيدُ^٦ الصَّيْدَ بِجَهَالَةٍ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ».
قُلْتُ: فَإِنَّهُ^٧ أَصَابَهُ خَطَأٌ؟
قَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ الْخَطَأُ عِنْدَكَ؟».

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٥، ح ١٠٨٦؛ وص ٣٥١، ح ١٢١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٩، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ح ١٦٣٤، معلقاً عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٢٧٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٣، ص ٧١١، ح ١٢٩٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٦، ح ١٦٦٥٣؛ و ج ١٣، ص ٤٣، ح ١٧١٩٥.

٢. السند معلق على سابقه، فينسحب إليه كلا الطريقتين المذكورين إلى ابن أبي عمير في السند السابق.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٧٢٥١ والتهذيب. وفي المطبوع: «الذي».

٤. في «ي»، بث، جن: «الفداء فيه».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٥، ح ١٠٨٥، معلقاً عن ابن أبي عمير وصفوان، عن معاوية بن عمار؛ وفيه، ص ٣٧٠، صدر ح ١٢٨٨، بسنده عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٢٢٧؛ تحف العقول، ص ٤٥٣، عن محمد بن علي الجواد ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «وليس عليك فداء»، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٤٥٢، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧١٢، ح ١٢٩٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٨، ح ١٧٢٥١؛ وفيه، ج ١٢، ص ٤١٩، ذيل ح ١٦٦٦٣، إلى قوله: «وإن كان الذي أصابه محلاً».

٦. في «جد»: «يصيد».

٧. في «يع، يخ، بف» والوسائل والتهذيب: «فإن».

قُلْتُ: يَزِي ١ هَذِهِ النَّخْلَةَ، فَيَصِيبُ ٢ نَخْلَةً أُخْرَى؟

قَالَ: «نَعَمْ، هَذَا الْخَطَأُ، وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَخَذَ طَائِرًا ٣ مُتَعَمِّدًا، فَذَبَحَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: أَلَسْتُ ٤ قُلْتُ: إِنَّ الْخَطَأَ وَالْجَهَالََّةَ وَالْعَمْدَ لَيْسُوا بِسَوَاءٍ؟

فَلَأَيِّ شَيْءٍ يُفْضَلُ ٥ الْمُتَعَمِّدُ الْجَاهِلُ وَالْخَاطِئُ ٦؟

قَالَ: «إِنَّهُ ٧ أَثِمٌ، وَ لَعِبٌ بِدِينِهِ» ٨.

٥١ / ٧٤. ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

الْحَسَنِ ٩ / ٣٨٢: «بَنِي مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ ١٠ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ١١، قَالَ: «إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ صَيْدًا، فَأَصَابَ اثْنَيْنِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ

كَفَّارَتَيْنِ جَزَاءُؤُهُمَا» ١٢.

١. في «بس»: «ترمي». وفي «بث»: «+» «به».

٢. في «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جن» والوسائل: «فتصيب». وفي «بف» بالطاء والياء معاً.

٣. في التهذيب: «ظلياً». ٤. في حاشية «بح»: «أليس».

٥. في «ظ»، «بث»، «بس»، «جد» وحاشية «بح»: «سواء».

٦. في «بف» وحاشية «بث»: «فأَيُّ». وفي حاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «فبأي».

٧. في التهذيب: «يفصل».

٨. في التهذيب: «المتعمد من الخاطئ» بدل «المتعمد الجاهل والخاطئ».

٩. في «بخ»، «بف» وحاشية «بح» والوافي: «بأنه».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن ١١، مع زيادة في أوله. قرب

الإسناد، ص ٣٧٩، ح ١٣٣٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧١٢،

ح ١٢٩٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٩، ح ١٧٢٥٢.

١١. في «بخ»، «بف»، «جر»:- «الحسن».

١٢. في «بخ»، «بف»، «جر»:- «علي».

١٣. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٣، ح ١٢٩٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧١، ح ١٧٢٥٦.

٧٤٠٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

الْمُحْرِمُ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ^١ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِالصَّيْدِ عَلَى مُسْكِينٍ.^٢

٧٤٠٣ / ٧. عَلِيُّ،^٣ عَنْ أَبِيهِ،^٤ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ^٥ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ، فَإِنَّهُ يَنْتَبِغِي لَهُ أَنْ يَذْفِنَهُ^٦، وَ لَا يَأْكُلَهُ أَحَدٌ، وَإِذَا أَصَابَهُ^٧ فِي الْجِلِّ، فَإِنَّ^٨ الْحَلَالَ يَأْكُلُهُ وَ عَلَيْهِ هُوَ الْفِدَاءُ^٩».

١. في تفسير العياشي: «وفي الحل».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٤، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٠، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ح ١٦٣٣، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٧، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. مالوفي، ج ١٣، ص ٧١٣، ح ١٢٩٩٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٢، ح ١٦٦٩٨.

٣. في «ظ»، بث، جد، والوسائل والاستبصار: «وبن إبراهيم».

٤. هكذا في «ظ»، ي، بث، يخ، بف، جد. وفي «بس، جن» والمطبوع: «عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، قال: المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه، ويتصدق بالصيد على مسكين. علي، عن أبيه».

والظاهر أن جواز النظر من «أبيه» في سند الخبر الأول إلى «أبيه» في سند الخبر الثاني أوجب السقوط.

ويؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، عن محمد بن يعقوب عن

علي بن إبراهيم عن أبيه ... إلى آخره. ٥. في التهذيب، ص ٤٦٨: «الرجل».

٦. في التهذيب، ص ٤٦٨: «أن يذفنه». ٧. في الوسائل: «أصاب».

٨. في الاستبصار: «فإنه».

٩. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٤: «يدل على أن ما قتله المحرم لا يحرم على غيره. وهو خلاف المشهور؛ فإنهم ذهبوا إلى أنه ميتة يحرم على المحل والمحرم، بل قال في المتهمة: إنه قول علمائنا أجمع، واستدل عليه برواية وهب وإسحاق. وذهب الصدوق ﷺ في الفقيه إلى أن مذبح المحرم في غير الحرم لا يحرم على المحل مطلقاً، وحكاها في الدروس عن ابن جنيد أيضاً، ويدل عليه روايات».

٧٤٠٤ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَصَابَ مِنْ صَيْدٍ أَضَابَهُ مُحْرِمٌ وَهُوَ حَلَالٌ.

قَالَ: «فَلْيَأْكُلْ مِنْهُ الْحَلَالُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّمَا الْفِدَاءُ عَلَى الْمُحْرِمِ».^٢

٧٤٠٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٣، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ لُحُومِ الْوُحْشِ تُهْدَى إِلَى الرَّجُلِ، وَ لَمْ يَغْلَمْ صَيْدَهَا^٤، وَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ^٥، أَيْ أَتَأْكُلُهُ؟ قَالَ: «لَا».

وأجاب الشيخ عن هذه الرواية والتي بعدها بالحمل على ما إذا أدرك الصيد وبه رمق بحيث يحتاج إلى الذبح؛ فإنه يجوز للمحل والحال هذه أن يذبحه ويأكله، وهو تأويل بعيد. ثم قال: ويجوز أيضاً أن يكون المراد إذا قتله برميه إياه، ولم يكن ذبحه؛ فإنه إذا كان الأمر على ذلك جاز أكله للمحل دون المحرم، والأخبار الأولى تناولت من ذبح وهو محرم، وليس الذبح من قبيل الرمي في شيء، وهذا التفصيل ظاهر اختيار شيخنا المفيد في المقنعة، وفيه جمع بين الأخبار إلا أنها ليست متكافئة. وكيف كان فلاقتصار على إباحة غير المذبوح من الصيد، كما ذكره الشيخان أولى وأحوط، والأحوط منه اجتناب الجميع. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ذيل ح ٢٧٣٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٦٤، ذيل الدرس ٩٦؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٠٨.

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٧، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «ولا يأكله أحد» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٤، ح ١٢٩٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٠، ح ١٦٦٦٦.

١. في «بخ، بف»: «فليس».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ١٣٠٥، بسنده عن منصور بن حازم، مع اختلاف وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ١٣٠٦ و ١٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٧ و ٧٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٤، ح ١٣٠٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٠، ح ١٦٦٦٥.

٣. في «بف، جر»: «وحاشية «بث»: - «بن عيسى».

٤. في «بخ، بف»: - «بن عبد الله».

٥. في الوسائل: «بصيدها».

٦. في «ظ»: - «به».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ: أَيْ يَأْكُلُ^١ قَدِيدَ^٢ الْوُخْشِ^٣ مُحْرِمٌ^٤؟ قَالَ: «لَا»^٥.

١٠ / ٧٤٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ

جَمِيلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الصَّيْدُ يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنَ الْوُخْشِ فِي أَهْلِهِ، أَوْ مِنْ

الطَّيْرِ يُحْرِمُ وَ هُوَ فِي مَنْزِلِهِ.

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٦، لَا يَضُرُّهُ»^٧.

١١ / ٧٤٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^{١١}،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «مَا وَطِئْتَهُ أَوْ وَطِئَهُ بَعِيرُكَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ»^{١٢}. ٣٨٣ / ٤

و قَالَ: «إِنَّمَا لَيْسَ عَلَيْكَ فِدَاءُ شَيْءٍ أَتَيْتَهُ وَ أَنْتَ^{١٢} جَاهِلٌ بِهِ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فِي

١. في «بف»: «عن أكل» بدل «يأكل».

٢. «القديد»: اللحم المملوح المجفف في الشمس، فاعل بمعنى مفعول، أو هو ما قطع منه طوالاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٢؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٧ (قدد).

٣. في «بف، جد»: «وهو».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٤، بسند آخر، إلى قوله: «يأكله قال: لا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٧، ح ١٣٠١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٩، ح ١٦٦٦٤.

٥. في «بف، جر» والوسائل والتهذيب: «بن يحيى».

٦. في الوسائل: «ومن».

٧. في الوافي والوسائل والتهذيب: «وما به بأس» بدل «لا بأس».

٨. في الوافي: «ولا يضُرُّه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٦٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٩، ح ١٣٠١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٣، ح ١٧٢٦١.

١٠. في «بف، جر»: «بن إبراهيم».

١١. في «بف، جر»: «بن عمار».

١٢. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «+ «محرم».

حَجَّكَ وَلَا فِي^١ عُمْرَتِكَ إِلَّا الصَّيْدَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ فِيهِ^٢ الْفِدَاءَ، بِجَهَالَةٍ كَانَ أَوْ بِعَمْدٍ^٣.

١٢ / ٧٤٠٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ^٥، عَنْ آبَائِهِ^٦، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الْمُحْرَمِ يُصِيبُ^٧ الصَّيْدَ، فَيُذَمِّمُهُ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ».

قَالَ: «عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ»^٨.

١٠٧ - بَابُ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ إِلَى الصَّيْدِ وَالْمَيْتَةِ

١٠٧ / ٧٤٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ، فَيَجِدُ الْمَيْتَةَ وَالصَّيْدَ: أَتَيْهُمَا يَأْكُلُ؟

قَالَ: «يَأْكُلُ»^{١١} مَرَّةً^{١٢}، أَلَيْسَ هُوَ بِالْخَيْرِ^{١٣} أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى،

١. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «إذا كنت محرماً في حَجَّكَ أَوْ» بدل «وأنت محررم في حَجَّكَ ولا في».

٢. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «فيه».

٣. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «عمد».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب فصل ما بين صيد البر والبحر وما يحل للمحررم من ذلك، ح ٧٤٥٠، وتام الرواية

فيه: «واعلم أنَّ ما وطئت من الدُّبَا أو وطئت بعيرك فعليك فداؤه». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٢٣٢:

والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦٨٦، بسند آخر، وتام الرواية: «وما وطئته أو وطئه بعيرك أو دابَّتكَ وأنت

محررم فعليك فداؤه». الوافي، ج ١٣، ص ٧١٢، ح ١٢٩٩٤: الوسائل، ج ١٣، ص ٧٠، ح ١٧٢٥٤؛ وفيه،

ص ١٠٠، ح ١٧٣٣٨، إلى قوله: «فعليك فداؤه».

٥. في «بخ، بف، جر»:- «بن إبراهيم».

٦. في الوافي: «عن أبيه».

٧. في «بث»: «يصيد».

٨. الجمعريات، ص ٧٤، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «سئل عن المحرم يصيد الصيد ثم يرسله قال: عليه

جزاؤه». الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٣، ح ١٣٠٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٣، ح ١٧٢٣٩.

٩. في التهذيب والاستبصار:- «بن إبراهيم».

١٠. في «بث»: «يأكل».

١١. في الاستبصار، ح ٧١٤:- «من».

١٢. هكذا في «ي، ز، بث، بح، بس، جن» وحاشية «ظ، جد». وفي «ظ، بخ، جد» والوسائل والتهذيب، «»

قَالَ: «إِنَّمَا عَلَيْهِ الْفِدَاءُ، فَلْيَأْكُلْ، وَ لْيَفِدْهُ»^٢.

٧٤١٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُضْطَرِّ إِلَى الْمَيْتَةِ وَهُوَ يَجِدُ الصَّيْدَ؟

قَالَ: «يَأْكُلُ الصَّيْدَ».

قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ لَهُ الْمَيْتَةَ^٣ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا وَلَمْ يَجِدْ لَهُ الصَّيْدَ.

قَالَ: «تَأْكُلُ» مِنْ مَالِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ مَيْتَةً^٤؟ قُلْتُ^٥: مِنْ مَالِي؟ قَالَ: «هُوَ مَالُكَ؛

لِأَنَّ عَلَيْهِ فِدَاءَهُ»^٦.

ح ١٢٨٣ والاستبصار، ح ٧١٤: «أما يحب». وفي «بف»: «أما يحب» بالناء والياء معاً. وفي حاشية «ب»: «أما تحب». أما «بف». وفي المطبوع: «ما يحب». وفي الوافي: «ليس هو بالخيار أما يحب» كلها بدل «أليس هو بالخيار».

١. في «بخ، جد»: «فليفده». وفي مرآة المعقول، ج ١٧، ص ٣٦٦: «ولا خلاف بين الأصحاب في أنه لو اضطر المحرم إلى الصيد يأكل ويفدي، واختلف فيما إذا كان عنده صيد وميتة، فذهب جماعة إلى أنه يأكل الصيد ويفدي مطلقاً، وأطلق آخرون أكل الميتة. وقيل: يأكل الصيد إن أمكنه الفداء وإلا يأكل الميتة، وبعضهم فضل بالجواز إذا كان الصيد مذبوحاً، وبعده إذا احتاج إلى أن يذبحه ويأكله، وبعضهم بتفصيل آخر لا تدل عليه الروايات، ولعل المصنف عليه السلام اختار الأول، كما اختاره المفيد والمرتضى وجماعة من المتأخرين رحمهم الله، وهو الأقوى».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٣ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٧١٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٧١٣، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٢، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٦؛ و ص ٤٦٧، ح ١٦٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢١، ح ١٣٠١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٤، ح ١٧٢٩٥.

٣. في «بخ، بف»: «الميتة له».

٤. في «بخ»: «أناكل».

٥. هكذا في «ي، ب، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل، ح ١٧٢٩٦ والاستبصار والمحاسن. وفي التهذيب: «أو الميتة». وفي «ظ» والمطبوع: «أو من ميتة».

٦. في الاستبصار: «+أكل». وفي التهذيب: «وعليك فداءه» بدل «لأن عليك فداءه».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَالٌ؟

قَالَ^١: «تَقْضِيهِ^٢ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَالِكَ».

١٧٤١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَزُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ اضْطُرَّ إِلَى مَيْتَةٍ وَصَيْدٍ^١ وَهُوَ مُحْرَمٌ، قَالَ: «يَأْكُلُ

الصَّيْدَ وَ يَقْدِي».

١٠٨ - بَابُ الْمُحْرَمِ يَصِيدُ الصَّيْدَ مِنْ أَيْنَ يَقْدِيهِ وَأَيْنَ يَذْبَحُهُ

٣٨٤/٤

١٧٤٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

١. في الوسائل، ح ١٧٣٣٣: «وقال».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار والمحاسن. وفي المطبوع: «تقضيته».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٦، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٤٠، بسند آخر. وفي علل الشرائع، ص ٤٥٥، ح ٢ و ٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٥٥، ح ١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٨٠، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٧١٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢١، ح ١٣٠٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٥، ح ١٧٢٩٦؛ و ص ٩٧، ح ١٧٣٣٣.

٤. في «بخ، بف، جر»: «الحسن».

٥. في «بف، جر» والوافي: «ابن». هذا، ولم نجد رواية شهاب - وهو ابن عبد ربه ظاهراً - عن ابن بكير ولا عن بكير في موضع. بل روى عبد الله بن بكير عن شهاب بن عبد ربه في الكافي، ح ٣٢٨٧.

٦. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «إلى صيد وميتة».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٤، مراسلاً عن أبي الحسن الثاني عليه السلام؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ذيل ح ٢٧٣٣؛ المقنعة، ص ٤٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٢، ح ١٣٠٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٥، ح ١٧٢٩٧.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

يَفْدِي الْمُخْرِمُ فِدَاءَ الصَّيْدِ مِنْ حَيْثُ أَصَابَهُ^٣.

١٣٧٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِضِ

رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هَذِي فِي إِحْرَامِهِ، فَلَهُ أَنْ يَنْخَرَهُ حَيْثُ شَاءَ^٤، إِلَّا فِدَاءَ الصَّيْدِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «هَذَا بَالِغٌ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٢. في حاشية «ظ»: - «وصفوان». وفي التهذيب: «صفوان وابن أبي عمير» بدل «ابن أبي عمير وصفوان». وفي الاستبصار: - «ومحمد بن إسماعيل - إلى - وصفوان».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٧: «وقوله عليه السلام: من حيث أصابه، أي الصيد، ويحتمل الجزاء، أي يقدر عليه. والأول أظهر كما فهمه الأصحاب، فالمعنى أنه يلزم أن يشتري الفداء حيث أصاب الصيد ويسوقه إلى مكة أو منى، وحمله الشيخ على الاستحباب؛ لقوله عليه السلام في خبر زرارة: وإن شاء تركه إلى أن يقدم، أي ترك الشراء إلى أن يقدم مكة، أو منى فيشتريه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٣٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٤، معلقاً عن الكليني. وفي المقتعة، ص ٤٤٨ و ٤٥٢، مراسلاً من دون التصريح باسم المصنوع عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧٢، ح ١٣١٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٨، ح ١٧٣٣٤.

٥. في «ب» و«ك»: «كيف».

٦. في الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٨، المسألة ٣٣٥: «الدماء المتعلقة بالإحرام، كدم التمتع والقران وجزاء الصيد وما وجب بارتكاب محظورات الإحرام، كاللباس والطيب وغير ذلك، إن أحصر جاز له أن ينحر مكانه في حل أو حرم إذا لم يتمكن من إنفاذه بلا خلاف».

وفي الدرر الشريفة، ج ١، ص ٣٩١: «محل الذبح والنحر والصدقة مكة إن كانت الجناية في إحرام العمرة وإن كانت متعة، ومنى إن كان في إحرام، وجوز الشيخ إخراج كفارة غير الصيد بمعنى وإن كان في إحرام العمرة، وألحق ابن حمزة وابن إدريس عمرة التمتع بالحج في الصيد، ويستحب كونه بالحزورة - بتخفيف الواو - بفناء الكعبة، وجوز الشيخ فداء الصيد حيث أصابه، واستحب تأخيرها إلى مكة؛ لصحيفة معاوية بن عمار. وفي

الكُفَيْتَةُ^١.

٧٤١٤ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاءُ صَيْدٍ أَصَابَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ^٣، فَإِنْ كَانَ حَاجًّا، نَحَرَ هَذِيئَةَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ بِمَنَى^٤، وَإِنْ كَانَ مُغْتَمِرًا، نَحَرَ^٥ بِمَكَّةَ قُبَالَةَ الْكُفَيْتَةِ^٦».

٧٤١٥ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَائِيِّ^٧، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

«رواية مرسلّة: ينحر الهدي الواجب في الإحرام حيث شاء إلا فداء الصيد فبمكة». ثم نقل ما نقلناه عن الخلاف. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٤٥؛ الوسيلة، ص ١٧١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٩٤؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٨.

وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «فله أن ينحره حيث يشاء، قال في الجواهر: النصوص والفتاوى على خلاف ذلك بالنسبة إلى فداء الحج صيداً وغيره، فلا يخرج عنها بالمرسل المزبور. انتهى. وليس مفاد الحديث منحصرًا فيه، وسيأتي حديث إسحاق بن عمار أيضاً وكلام المدارك فيه». الحديث هو المروي في الكافي، ح ٧٨٤٠. وللمزيد راجع: جواهر الكلام، ج ٢٠، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٠٥.

١. المائدة (٥): ٩٥.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ١٣٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧١، ح ١٣١٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٦، ح ١٧٣٢٨.

٣. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «صيداً». وفي الفقيه: «شيء».

٥. في التهذيب: «محرمًا» بدل «وهو محرم». ٦. في «جدة».

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بخ، جن» والمطبوع: «نحر» بدون الضمير.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٢٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ذيل ح ٢٧٣٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧١، ح ١٣١٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٦.

٩. في التهذيب والاستبصار: - «الوشاء».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُخْرِمِ إِذَا أَصَابَ صَيْدًا، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ^١،
فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَهُ إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ بِمَعْنَى حَيْثُ يَنْحَرُ النَّاسُ، فَإِنْ كَانَ فِي عُمْرَةٍ نَحَرَهُ^٢
بِمَكَّةَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ^٣ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ^٤ فَيَشْتَرِيَهُ^٥، فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْهُ^٦.

١٠٩ - بَابُ كَفَّارَاتِ مَا أَصَابَ الْمُخْرِمُ مِنَ الْوَحْشِ

٣٨٥/٤

١٧٤١٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «بخ» والتهديب والاستبصار: «الهدى».

٢. في «بث» بخ، بخ، بف، والوافي والوسائل، ح ١٧٣٣٥ والتهديب والاستبصار: «وإن».

٣. في التهديب والاستبصار: «وفي».

٤. في «بف»: «نحر».

٥. في الوافي: «فوجب عليه الفداء، أي شراؤه. وقوله: إن شاء تركه، رخصة لتأخير شراء الفداء إلى أن يقدم مكة أو متى، فيحمل الحديث الآتي - وهو الأول هنا - على الأفضل، كذا في التهدييين».

وفي المرأة: «قال الشيخ في التهدييب بعد إيراد هذا الخبر: قوله عليه السلام: «وإن شاء تركه إلى أن يقدم فيشتريه، رخصة لتأخير شراء الفداء إلى مكة أو متى؛ لأن من وجب عليه كفارة الصيد، فإن الأفضل أن يفديه من حيث أصابه، ثم استدل على ذلك بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال: يفدي المحرم فداء الصيد من حيث صاد. وما رواه الشيخ مؤيد لأحد المعنيين اللذين ذكرناهما في الخبر الأول».

وقال السيد في المدارك: هذه الروايات كما ترى مختصة بفداء الصيد، أما غيره فلم أقف على نص يقتضي تعين ذبحه في هذين الموضوعين، فلو قيل بجواز ذبحه حيث كان لم يكن بعيداً، ولا ريب أن المصير إلى ما عليه الأصحاب أولى وأحوط. وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٠٥.

وعن المحقق الشيرازي في هامش الوافي: «قوله: «وإن شاء تركه، يحتمل أن يكون المراد: يقدم أهله، فيخالف الحديث الأول - وهو الثاني هنا - ويحتمل أن يكون المراد: يقدم مكة أو متى، فيكون دليلاً على أنه لا يجب تعجيل اشتراء الفداء من محل الصيد وسوقه إلى مكة، وقد قال بوجوده بعض علمائنا فيصير رداً عليه».

٦. في الوسائل، ح ١٧٣٣٥: «+ بمكة».

٧. في «بخ، بس» والوسائل، ح ١٧٣٣٥: «ويشتريه».

٨. التهدييب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٣٠٠ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٣، معلقاً عن الكليني. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤: «والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن محمد بن علي الجواد عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ذيل ح ١٩٥، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٥٣، عن محمد بن علي الجواد عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧٢، ح ١٣١٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٨، ح ١٧٣٣٥، وفيه، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٧، إلى قوله: «وإن كان في عمره نحره بمكة».

أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ نَعَامَهُ^١ أَوْ حِمَارًا^٢ وَخَشٍ^٣؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنَةٌ»^٤.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَنَةٍ؟ قَالَ: «فَلْيُطْعِمِ سِتِّينَ مُسْكِينًا».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ؟ قَالَ: «فَلْيَصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا»^٥، وَ الصَّدَقَةُ مَدَّةٌ عَلَى كُلِّ مُسْكِينٍ^٦.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ بَقَرَةً^٧؟

قَالَ: «عَلَيْهِ بَقَرَةٌ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَقَرَةٍ؟ قَالَ: «فَلْيُطْعِمِ ثَلَاثِينَ مُسْكِينًا».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ؟ قَالَ: «فَلْيَصُمْ تِسْعَةَ أَيَّامٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَصَابَ ظَبْيًا؟ قَالَ: «عَلَيْهِ شَاةٌ».

١. «النعام»: واحدة النعام، وهو طائر معروف، يذكر ويؤنث، وهو اسم جنس، مثل حمامة وحمام، ويقال له بالفارسية: أشر مرغ، وتأويله: بغير وطائر، ويقال فيه: إنه مركب من خلقة الطير وخلقة الجمل، أخذ من الجمل العنق والوظيف والمنسم، ومن الطير الجناح والمتقار والريش. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٣ (نعم)؛ حياة الحيوان، ج ٤، ص ٧٢ (النعام).

٢. في الوسائل: «وحمار».

٣. في التهذيب، ح ١١٨٦: - «أو حمار وحش». و عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «ليس في حمار الوحش بدنة على المشهور، بل فيه بقرة»، وفي الآية الكريمة: «فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ» (المائدة (٥): ٩٥)، وحمار الوحش ليس مثل البدنة، وما يتضمن من الصدقة بمد أيضاً خلاف المشهور؛ لأن الصدقة هنا بنصف صاع».

٤. في الوسائل والتهذيب، ح ١١٨٦: + «وقال».

٥. عن السلطان في هامش الوافي: «فليصم ثمانية عشر، المشهور أنه مع العجز عن الإطعام صام ستين يوماً، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً، ولهذا حمل العلامة في المختلف ج ٤، ص ٩٤ و ٩٥ مثل الرواية المذكورة على احتمال أن السؤال وقع عمن لا يقدر على صوم الستين، وأن قوله: فليصم ثمانية عشر يوماً، لا إشعار فيه بنفي الزائد».

٦. في الفقيه والتهذيب، ح ١١٨٦: - «والصدقة مدّة على كلّ مسكين».

٧. في التهذيب، ح ١١٨٦: + «أو حمار وحش».

٨. في «بث» «سبعة».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^١ قَالَ: «فَإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى^٢ مَا يَتَصَدَّقُ^٣ بِهِ، فَعَلَيْهِ صِيَامُ^٤ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٥».

١. في الفقيه والتهذيب، ح ١١٨٦: «لم يجد».
٢. في «ظ»، بخ، بف، جد، «والوافي والفقيه: «فإن لم يجد» بدل «فإن لم يقدر على».
٣. في «بث»، بع، بس، جن: «أن يتصدق» بدل «ما يتصدق».
٤. في «بف»: «- صيام».
٥. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٩: «الحديث الأول ... يشتمل على أحكام كثيرة: الأول: أن في قتل النعامة بدنة، وهذا قول علمائنا أجمع، ووافقنا عليه أكثر العامة. والبدنة هي الناقة على ما نص عليه الجوهرى، ومقتضاه عدم إجزاء الذكر، وقيل بالإجزاء، وهو اختيار الشيخ وجماعة نظراً إلى إطلاق اسم البدنة عليه، كما يظهر من كلام بعض أهل اللغة، ولقول الصادق عليه السلام في رواية أبي الصباح: «وفي النعامة جزور»، والأحوط العمل بالأول.
- الثاني: أن مع العجز عن البدنة يتصدق على ستين مسكيناً، وبه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل، والمشهور بين الأصحاب أنه يفرض بثمنها على البر ويتصدق به، لكل مسكين مدين، ولا يلزم ما زاد عن ستين، وذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بالمدين، كما دل عليه هذا الخبر، فيمكن حمل المدين على الاستحباب، ونقل عن أبي الصلاح أنه جعل الواجب بعد العجز عن البدنة التصدق بالقيمة، فإن عجز ففئها على البر.
- الثالث: أنه يكفي مطلق الإطعام. وقال الأكثر: يفرض ثمنها على البر. وليس في الروايات تعيين للبر، ومن ثم اكتفى جماعة من المتأخرين بمطلق الطعام، وهو غير بعيد إلا أن الاقتصار على إطعام البر أولى؛ لأنه المتبادر من الطعام.

الرابع: أنه مع العجز عن الإطعام يصوم ثمانية عشر يوماً، واختاره ابن بابويه وابن أبي عقيل، والمشهور بين الأصحاب أنه مع العجز يصوم عن كل مدين يوماً، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً، وحمل في المختلف هذا الخبر على العجز.

الخامس: أن حمار الوحش حكمه حكم النعامة، وبه قال الصدوق عليه السلام، والمشهور أن حكمه حكم البقرة، ونقل عن ابن الجيند أنه خيّر في فداء الحمار بين البدنة والبقرة، وهو جيد؛ للجمع بين الأخبار.

السادس: أن في بقرة الوحش بقرة أهلية، وبه قطع الأصحاب.

السابع: أنه مع العجز يطعم ثلاثين مسكيناً، واختاره الصدوق، والمشهور أنه يفرض ثمنها على البر ويتصدق به، لكل مسكين مدين، ولا يلزم ما زاد على ثلاثين، والكلام في جنس الطعام وقدره كما تقدّم، وذهب أبو الصلاح هنا أيضاً إلى الصدقة بالقيمة، ثم الفرض.

الثامن: أنه مع العجز يصوم تسعة أيام، وهو مختار الصدوق والمفيد والمرضى، والمشهور أنه يصوم عن كل

١٧٤١٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ

الرَّقْيِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ^٢ يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَاجِبَةٌ فِي فِدَاءٍ، قَالَ: إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً^٣، فَسَبْعُ شَيَءٍ^٤، فَإِنْ لَمْ يَفْقِدْ، صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ

مَدِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى.

التاسع: أَنَّ فِي قَتْلِ الظَّيِّ شَاءَ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ.

العاشر: أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ. وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَفْضُلُ ثَمَنُهَا عَلَى الْبَرِّ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَانٍ. وَقِيلَ بِمَدٍّ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَيْرِ، وَلَا يُلْزَمُ مَا زَادَ عَنْ عَشْرَةٍ.

الحادي عشر: أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ مُخْتَارُ الْأَكْثَرِ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُ وَجُمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ فِي جَمِيعِ الْمَرَاتِبِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

الثاني عشر: أَنَّ الْأَبْدَالَ الثَّلَاثَةَ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ. وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ فِي الْخِلَافِ وَابْنِ إِدْرِيسٍ التَّخْيِيرَ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ. وَالتَّرْتِيبَ أَظْهَرَ، وَإِنْ أُمِّكِنَ جَمْعُ التَّرْتِيبِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٢، ح ١١٨٦، بسندهما عن أَبِي بصيرٍ. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٧، بسند آخر. مسائل علي بن جعفر، ص ١٢٠. تحف العقول، ص ٤٥٣، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْجَوَادِ عليه السلام؛ فَهوَ الرِّضَا عليه السلام، ص ٢٢٧؛ وَص ٢٧٢، وَفِي كُلِّ الْمَصَادِرِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٧٤٧، ح ١٣٠٧١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٩، ح ١٧١٠٥.

١. فِي «بَثْ، بَفْ، جَرَّ»: «الْحَسَنُ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعُنْوَانَ مُصَحَّفٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ؛ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ [الْحَسَنِ] بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ [الرَّقْيِيِّ فِي أَسْنَادٍ عَدِيدَةٍ. رَاجِعْ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٥، ص ٣٤٨-٣٤٩؛ وَج ٢٣، ص ٢٥٨].

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ -مُضَافًا إِلَى أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ رَوَى كِتَابَ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرَّقْيِيِّ، كَمَا فِي الْفَهْرَسْتِ لِلطُّوسِيِّ، ص ١٨٣، الرِّقْمُ ٢٨١- وَرَوَدُ الْخَبَرِ فِي الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٤، وَالتَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٢٣٧، ح ٨٠٠، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقْيِيِّ.

٢. فِي «بِغْ، بَفْ» وَالْوَافِي: «رَجُلٌ».

٣. فِي حَاشِيَةِ «جَنَّ»: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ» بَدَلُ «إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً».

٤. فِي الْمَرْأَةِ: «قَالَ الشَّيْخُ وَجُمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ: مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فِي نَذْرِ أَوْ كَفَّارَةٍ وَلَمْ يَجِدْ، كَانَ عَلَيْهِ سَبْعُ شَيْءٍ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِهِذِهِ الرِّوَايَةِ، مَعَ أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْفِدَاءِ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ يَجِبُ تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَدَنَةِ بَدَلٌ مَخْصُوصٌ، كَمَا فِي النِّعَامَةِ».

يَوْمًا^١.٣ / ٧٤١٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَغِصٍ ٣٨٦/٤

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْ عَذْلٌ ذِيكٌ صِينًا»^٤ قَالَ: «يُشْمَنُ»^٥
 قِيَمَةُ الْهَذِي طَعَامًا، ثُمَّ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا، فَإِذَا^٦ زَادَتْ الْأُمْدَادُ عَلَى شَهْرَيْنِ، فَلَيْسَ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهُ^٧.

٤ / ٧٤١٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَعَنِ الْمُرَادِ فِي هَامِشِ الْوَاثِي: «فَسِيعُ شَيْءٍ، قَدْ مَرَّ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ - وَهُوَ السَّابِقُ هُنَا أَيْضًا - أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ
 بَدَنَةً فِي قَتْلِ النِّعَامَةِ فِإِطْعَامَ سَتَيْنِ مَسْكِينًا، فَيَحْتَمِلُ سَبْعَ شَيْءٍ هُنَا، عَلَى أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِطْعَامِ،
 أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْبَدَنَةُ الرَّاجِيَةِ فِي غَيْرِ فِدَاءِ النِّعَامَةِ». قَالَ الْمُحَقِّقُ الشُّعْرَانِي: «وَالثَّانِي هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ
 الْفُقَهَاءِ، فَسَبْعَ شَيْءٍ بَدَلَ عَنِ الْبَدَنَةِ؛ حَيْثُ لَا نَصَّ عَلَى بَدَلِ غَيْرِهَا».
 ١. فِي الْفَقِيهِ، ج ٥، ص ٢٧٢٤ وَالتَّهْذِيبُ: «+ بِمَكَّةَ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٢٢٧، ح ٨٠٠، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
 مَسْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقَاشِيِّ. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧١١؛ وَالْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٤،
 بِسَنَدِهِمَا عَنْ دَاوُدَ الرَّقَاشِيِّ. الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٣٢، ذَيْلُ ح ٢٥٩١، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعُ:
 الْجَعْفَرِيَّاتِ، ص ٧٢. الْوَاثِي، ج ١٣، ص ٧٤٨، ح ١٣٠٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٩، ح ١٧١٠٦.

٣. السَّنَدُ مَعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى.

٤. الْمَائِدَةُ (٥): ٩٥.

٥. فِي «بَفٍ»: «ثَمَنٌ». وَفِي «بِجٍ»: «يُضْمَنُ».

٦. فِي «ظٍ»: «- قِيَمَةُ».

٧. فِي «ظٍ»، ي، يَخ، بِف، جَدَ: «فَإِنْ».

٨. فِي الْمَرْأَةِ: «يَدُلُّ عَلَى الْاجْتِرَاءِ بِمَطْلَقِ الطَّعَامِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَكْفِي لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةً، كَمَا عَرَفْتُ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ
 الْمَذْنِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ١١٨٤، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا» مَعَ
 اخْتِلَافٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ، ج ١، ص ٣٤٥، ح ٢٠٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام،
 مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِيهِ، ح ٢٠٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا» مَعَ
 اخْتِلَافٍ. الْوَاثِي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ١٠، ح ١٧١٠٧.

و مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَعْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ نَعَامَهُ؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ».

قُلْتُ: يَقْتُلُ جِمَارَ وَخْشٍ؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنَةٌ».

قُلْتُ: فَالْبَقَرَةُ؟ قَالَ: «بَقَرَةٌ»^٣.

٧٤٢٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٤، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ نَعَامَهُ^٥، قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً» وَ قَالَ^٦: «إِنْ كَانَ^٧ قِيَمَةُ الْبَدَنَةِ أَكْثَرَ مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِيناً^٨، لَمْ يَزِدْ عَلَى إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِيناً، وَإِنْ كَانَ^٩ قِيَمَةُ الْبَدَنَةِ أَقَلَّ مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِيناً، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا قِيَمَةُ الْبَدَنَةِ^{١٠}»^{١١}.

١. في «بف، جر»:- «بن يحيى».

٢. في «ي، بخ، والوافي»:- «له».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤١، ح ١١٨٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٤١، ح ١١٨٠ و

١١٨١، بسند آخر، مع اختلاف الإرشاد، ج ٢، ص ٢٨٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١،

ص ٣٤٣، ح ١٩٦، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٤٤، صدر ح ٢٠٢، عن داود بن

سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٤٣، صدر ح ١٩٥، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر إلا

التهذيب ح ١١٨٢ - مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦، ح ١٧٠٩٩.

٤. في «ظ، ي، بس» والوسائل: «+ بن دراج».

٥. في «بف»:- «وما عليه».

٦. في «بف»:- «عليه».

٧. في «بخ، بفع، والوافي»:- «فقال».

٨. في الوسائل والفقيه: «وكانت».

٩. في التهذيب:- «وقال: إن كان قيمة البدنة إلى هنا».

١٠. في الفقيه والتهذيب: «وكانت».

١١. في المرأة: «يدل على المشهور، وربما يفهم منه الاكتفاء بالمد؛ لأنه المتبادر من الإطعام شرعاً».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٢، ح ١١٨٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٣، معلقاً عن

٦٠٧٤٢١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُخْرِمٍ رَمَى طَبْيًا، فَأَصَابَهُ فِي يَدِهِ، فَعَرَجَ مِنْهَا؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ الطَّبْيُ مَشَى عَلَيْهَا وَرَعَى، فَعَلَيْهِ رُبْعٌ قِيمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَمْ يَذِرْ مَا صَنَعَ، فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ^٢؛ لِأَنَّهُ^٣ لَا يَذِرِي لَعَلَّهُ قَدْ هَلَكَ^٤».

٧٠٧٤٢٢ / ٧. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

جميل، عن محمد بن مسلم و زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨، ح ١٧١٠٤.

١. قال الجوهري: «عَرَجَ، إِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي رِجْلِهِ فَخَمَعَ وَمَشَى مَشْيَةَ الشَّرْجَانِ وَلَيْسَ بِخَلْقَةٍ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ خَلْقَةً قُلْتُ: عَرَجٌ، بِالْكَسْرِ». وقال ابن الأثير: «عَرَجَ يَعْرِجُ عَرَجًا، إِذَا صَارَ أَعْرَجَ، أَوْ كَانَ خَلْقَةً فِيهِ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٣ (عرج).

٢. في المرأة: «قال المحقق عليه السلام: لو جرح الصيد، ثُمَّ رَأَى سَوِيًّا ضَمِنَ أَرْشَهُ. وقيل: ربع القيمة، وإن لم يعلم حاله لزمه الفداء، وكذا لو يعلم أثر فيه أم لا. وقال السيد عليه السلام في المدارك: القول بلزوم القيمة للشيخ وجماعة». وراجع: النهاية، ص ٢٢٨؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٤٣؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١٩؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٥٦-٣٥٧.

٣. في «ي»، جد: «فإنه».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٢٧٢٦؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٩، ح ١٢٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٦٦٩، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٨، ح ١٢٤٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٧٠٠؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٧، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٩، ح ١٢٤٦؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، من دون هذه الفقرة: «إن كان الطبي مشى عليها ورعى فعليه ربع قيمته». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: قرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٦؛ الوافي، ج ١٣، ص ٧٤١، ح ١٣٠٦٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٢، ح ١٧٢٣٨.

٥. في «ينح، بف، جر» والوسائل: - «بن زياد».

ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ ثُعْلَبًا؟ قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ».

قُلْتُ: فَأَرْبَابًا؟ قَالَ: «مِثْلُ مَا عَلَى الثَّعْلَبِ».^٤

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْيَزْبُوعُ^٢ وَالْقَنْقَذُ^٣ وَالضَّبُّ^٤ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ،
فَعَلَيْهِ جَذْيٌ^٥، وَالجَذْيُ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا جُعِلَ عَلَيْهِ^٦ هَذَا^٧ كَيْ يَنْكُلَ^٨ عَنْ صَيْدِ
غَيْرِهِ^٩»^{١٠}.

١. في «جر» والوسائل: - «ابن عبد الملك».
٢. قال ابن الأثير: «اليزبوع: هذا الحيوان المعروف. وقيل: هو نوع من الفأر، والياء والواو زائدتان». وقال الفيتومي: «اليزبوع: يَقْعُولُ، ذُوِيَّةٌ نحو الفأرة، لكن ذنبه وأذناه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة، والجمع: يربيع، والعامة تقول: تجزبوع بالجمع. ويطلق على الذكر والأنثى، ويمنع الصرف إذا جعل علماً». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٥ (يزبوع)؛ المصباح المنير، ص ٢١٧ (ربيع).
٣. «القَنْقَذُ»: الشَّيْطَانُ، معروف، لا ينال ما يَأْكُلُ الأفاعي ولا يَنَالُ منها، ويقال بالفارسية: خارِشْت، وهي ذُوِيَّةٌ أعلاها مغطى بريش حادة بقي به نفسها؛ إذ تجتمع مستديرة تحته وتسدد رأسه عند ما تكون مهتدة، تختبئ في النهار، وتكثر الذهاب والإياب في الليل، وتوجد منها أنواع عديدة. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٥٥٥؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦ (قنفذ).
٤. قال ابن منظور: «الضَّبُّ: ذُوِيَّةٌ من الحشرات معروف، وهو يشبه الوزل». وقال الفيتومي: «الضَّبُّ: دَابَّةٌ تشبه الجِرَذُون، وهي أنواع فمنها ما هو على قدر الحرذون، ومنها ما هو أكبر منه، ومنها ما هو دون العنز، وهو أعظمها، وهو نوع مما يقال بالفارسية: سوسمار، أصغر من الهرة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٤؛ المصباح المنير، ص ٣٥٧ (ضبيب).
٥. في الكافي، ح ٧٣٢٩: «أمانته».
٦. في الكافي، ح ٧٣٢٩: «فيه».
٧. «الجَذْيُ»: الذكر من أولاد المعز. والأنثى: غناق، وقته بعضهم يكونه في السنة الأولى. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧١؛ المصباح المنير، ص ٩٣ (جدي).
٨. في الكافي، ح ٧٣٢٩: «قلت» بدل «جعل عليه».
٩. في «بف»: «هكذا».
١٠. النُّكُولُ: الامتناع. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥ (نكل).
١١. في الكافي، ح ٧٣٢٩: «غيرها».
١٢. الكافي، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم قتله وما يجب عليه فيه الكفارة، ح ٧٣٢٩، عن عَدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، إلى قوله: «والجدي خير منه»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥١، ح ١٣٠٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ذيل ح ١٧١٢٨.

٧٤٢٥ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^١؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُخْرِمَ الصَّنْدُ^٢ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَكْفُرُ مِنْهُ مَوْضِعِهِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّنْدُ، قَوْمَ جَزَاؤُهُ مِنَ النَّعَمِ ذَرَاهِمَ، ثُمَّ قَوْمَتِ الذَّرَاهِمَ طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ^٣، صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا^٤».

٧٤٢٦ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامَةٍ وَهُوَ مُخْرِمٌ؟

قَالَ: «يُرْسَلُ الْفَخْلُ فِي الْإِبِلِ عَلَى عَدَدِ الْبَيْضِ».

قُلْتُ: فَإِنَّ الْبَيْضَ يَفْسُدُ كُلُّهُ، وَيَصْلَحُ كُلُّهُ^٥؟

قَالَ: «مَا يَنْتَجُ مِنْ^٦ الْهَدْيِ، فَهُوَ هَدْيٌ بَالِغُ الْكَعْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَجِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ

شَيْءٌ، فَمَنْ^٧ لَمْ يَجِدْ إِبِلًا، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَالْصَّدَقَةُ^٨ عَلَى عَشْرَةِ

١. في «ظ» والوسائل والتهذيب، ص ٣٤١ - «عن ابن محبوب».

٢. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب».

٣. في «بخ، بف» وحاشية «ب» والتهذيب: - «الحسن».

٤. في «بخ» والوافي: «صيداً».

٥. في «بف»: «إطعام».

٦. في المرأة: «يدل على مذهب المشهور في الأبدال، وعلى ثبوت الأبدال في الثعلب والأرنب أيضاً».

٧. في «بف»، ج ٥، ص ٣٤١، ح ١١٨٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب والوافي، ج ١٣، ص ٧٥١، ح ١٣٠٨٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨، ح ١٧١٠٣.

٨. في «ظ» - «وكله».

٩. في الاستبصار، ح ٦٨٤ - «فإن».

١٠. في الاستبصار، ح ٦٨٤ - «ومن».

١١. في الوسائل: «تصدق».

مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةً، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^١، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٢.

١٢ / ٧٤٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^٤ اشْتَرَى لِرَجُلٍ مَحْرَمٍ بَيْضَ نَعَامَةٍ^٥، فَأَكَلَهُ الْمَحْرَمُ؟

قَالَ: «عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ^٦ لِلْمَحْرَمِ فِدَاءً، وَ عَلَى الْمَحْرَمِ فِدَاءً».

قُلْتُ: وَ مَا عَلَيْهِمَا؟

قَالَ: «عَلَى الْمَجْلُ جَزَاءُ قِيَمَةِ الْبَيْضِ، لِكُلِّ بَيْضَةٍ دِرْهَمٌ، وَ عَلَى الْمَحْرَمِ الْجَزَاءُ^٧».

١. في الاستبصار، ح ٦٨٤: «لم يجد».

٢. في المرأة: «ولا خلاف فيه بين الأصحاب غير أنه محمول على ما إذا لم يتحرك الفرج، فإن تحرك فعليه بكارة من الإبل، وهو أيضاً إجماعي، وليس في الأخبار ولا في كلام أكثر الأصحاب تعيين لمصرف هذا الهدى. وقال في المدارك: الظاهر أن مصرفه مساكين الحرم، كما في مطلق جزاء الصيد مع إطلاق الهدى عليه في الآية الشريفة، وجزم الشهيد الثاني - رحمه الله - في الروضة بالتخيير بين صرفه في مصالح الكعبة ومعونة الحاج، كغيره من أموال الكعبة، وهو غير واضح». وراجع: الروضة البهية، ج ٢، ص ٣٣٧؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٣٤.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤؛ ح ١٢٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٤، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبيض، ح ٧٤٣١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن علي عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤، ح ١٢٣٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤، ضمن ح ١٢٣١؛ والمقنعة، ص ٤٣٦، مرسلاً عن الحسن بن علي عليه السلام المجتبى عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ١٢٢٩؛ والاستبصار، ح ٦٨٤ - إلى قوله: «فهو هدي بالغ الكعبة» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٧٣٠؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٧، ح ١٣٠٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٣، ح ١٧٢١٨.

٤. في الوسائل، ح ١٧٢٢٤: «+ ومحل».

٥. في الوسائل، ح ١٧٣٤٩؛ والتهذيب، ح ١٦٦٢٨: «ونعام».

٦. في «ب»: «اشترى».

٧. في «ي»: «جزاء».

لِكُلِّ بَيْضَةِ شَاةٍ^١.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مِثْلَهُ^٢.

١. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٩٧: «وتنقيح المسألة يتم ببيان أمور:

الأول: إطلاق النَصِّ يقتضي عدم الفرق في لزوم الدرهم للمَحْلِّ بين أن يكون في الحَلِّ أو الحرم، ولا استبعاد في ترتب الكفارة بذلك على المحلِّ في الحَلِّ؛ لأنَّ المساعدة على المعصية لما كانت معصية لم يمنع أن يترتب عليه الكفارة بالنصِّ الصحيح، وإن لم يجب عليه الكفارة مع مشاركته للمحرم في قتل الصيد. واحتمل الشارح - قدس سره - وجوب أكثر الأمرين من الدرهم والقيمة على المحلِّ في الحرم، وهو ضعيف.

الثاني: إطلاق النَصِّ المذكور يقتضي عدم الفرق في لزوم الشاة للمحرم بالأكل بين أن يكون في الحَلِّ أو في الحرم أيضاً، وهو مخالف لما سبق من تضاعف الجزاء على المحرم في الحرم، وقوى الشارح التضاعف على المحرم في الحرم، وحمل هذه الرواية على المحرم في الحَلِّ، وهو حسن.

الثالث: قد عرفت فيما تقدّم أنَّ كسر بيض النعام قبل التحرك موجب للإرسال، فلا بد من تقييد هذه المسألة بأن لا يكسره المحرم بأن يشتره المحلَّ مطبوخاً أو مكسوراً، أو يطبخه، أو يكسره هو، فلو تولى كسره المحرم فعليه الإرسال، ويمكن إحقاق الطبخ بالكسر لمشاركته إتياء في منع الاستعداد للفرخ.

الرابع: لو كان المشتري للمحرم محرماً احتمل وجوب الدرهم خاصة، لأنَّ إيجابه على المحلِّ يقتضي إيجابه على المحرم بطريق أولى، والرائد منفي بالأصل، ويحتمل وجوب الشاة كما لو باشر أحد المحرمين القتل ودلَّ الآخر، ولعلَّ هذا أجود. ولو اشتراه المحرم لنفسه فكسره وأكله، أو كان مكسوراً فأكله، وجب عليه فداء الكسر والأكل قطعاً. وفي لزوم الدرهم أو الشاة بالشراء وجهان، أظهرهما عدم قصرهما لما خالف الأصل على موضع النص.

الخامس: لو ملكه المحلَّ بغير شراء وبذله للمحرم فأكله، ففي وجوب الدرهم على المحلَّ وجهان، أظهرهما عدمه. وقوى ابن فهد في المهذب الوجوب؛ لأنَّ السبب إعانة المحرم ولا أثر لخصو صيته سبب تملك العين. السادس: لو اشترى المحلَّ للمحرم غير البيض من المحرّمات، ففي انسحاب الحكم المذكور إليه وجهان، أظهرهما عدمه، ووجهه معلوم ممّا سبق.

وقال في المرأة: «ما تضمنته هو المشهور بين الأصحاب»، ثم نقل ما نقلناه عن المدارك. وراجع: المهذب البارع، ج ٢، ص ٢٥٩؛ مسائل الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢. في «بف، جر» - «الحسن». ٣. في «بف، جر» وحاشية «بث» - «علي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٣٥٥، ح ١١٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف «الوافي»، ج ١٣، ص ٧٥٨، ح ١٣٠٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٦، ذيل ح ١٧٢٢٤؛ و ص ١٠٥، ذيل ح ١٧٣٤٩.

- ١٣ / ٧٤٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَرَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَخَذَ طَبْنَةً، فَأَحْتَلَبَهَا وَشَرِبَ^١ لَبَنَهَا، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ وَجَزَاءٌ^٢ فِي الْحَرَمِ^٣».
- ١٤ / ٧٤٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^٤، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ كَسَرَ قَرْنَ طَبْنٍ؟ قَالَ: «يَجِبُ^٥ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ^٦».

١. في التهذيب، ح ١٦٢٧: «عن». والمتكرر في الأسناد، رواية محمد بن إسماعيل (بن بزيع)، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك (النوفلي). راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٨٤.
٢. في الوسائل: «+ عتق». وفي الكافي، ح ٧٤٦٠: «عن رجل محرم مرّ وهو في الحرم فأخذ عتق» بدل «في رجل مرّ - إلى - فأخذ». وفي التهذيب: «+ عنز».
٣. في الوسائل والكافي، ح ٧٤٦٠: «+ من».
٤. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «استدلّ في التذكرة عليه بأنّه شرب ما لا يحلّ شربه، إذ اللبن كالجزء من الصيد فكان ممنوعاً عنه فيكون كالأكل لما لا يحلّ أكله، وعلى هذا فلو كان محلاً في الحرم كان عليه قيمة اللبن فقط، وينسحب الحكم في غير اللبن». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٤٣٨، المسألة ٣٥٧.
٥. في الكافي، ح ٧٤٦٠: «وجزاؤه».
٦. في الكافي، ح ٧٤٦٠ والتهذيب: «+ ثمن اللبن». وفي المرأة: «قال الشيخ وجماعة: من شرب لبن طيبة في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن، واستدلوا بهذه الرواية، وحمل الجزء في الحرم على القيمة، كما هو الظاهر فالدم للإحرام، والقيمة للحرم، ولا يخفى أنّ ما ذكره أعمّ مما ورد في الرواية؛ إذ المفروض فيها الحلب والشرب معاً. وفي انسحاب الحكم إلى غير الطيبة وجهان، أظهرهما العدم».
٧. الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٦٠، وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٢، معلقاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. وفيه، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٧، معلقاً عن محمد بن الحسين الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٤، ح ١٣٠٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠١، ح ١٧٣٤١.
٨. في «بخ، بف، جر» - «بن مهران».
٩. في «ث، بغ، بف، جد، جر» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت» بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».
١٠. في الوسائل، ح ١٧٢٤٠: «- يجب».
١١. في المرأة: «وقوله عليه السلام: يجب عليه الفداء، لمّل المراد به الأرض، كما هو مختار أكثر المتأخرين».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ كَسَرَ يَدَهُ؟

قَالَ: «إِنْ كَسَرَ يَدَهُ وَ لَمْ يَزَعْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٌ»^١.

١١٠ - بَابُ كَفَّارَةِ مَا أَصَابَ الْمُخْرِمُ مِنَ الطَّيْرِ وَ الْبَيْضِ

٣٨٩/٤

١٧٤٣/ ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ خُرَيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «الْمُخْرِمُ إِذَا أَصَابَ حَمَامَةً، فَفِيهَا شَاةٌ، وَإِنْ قَتَلَ

فِرَاحَهُ^٤، فَفِيهِ حَمْلٌ^٥، وَإِنْ وَطِئَ الْبَيْضَ، فَعَلَيْهِ دِرْهَمٌ»^٦.

١. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤١، ح ١٣٠٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٣، ح ١٧٢٤٠؛ وص ٦٤، ح ١٧٢٤٤.

٢. في «ث»، «بخ»، «بف»، «جر»: - «بن عبد الله».

٣. قال الجوهري: «الْفَرُخُ: ولد الطائر. والأُنثى: فَرْخَةٌ. وجمع القلّة: أَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ. والكثير: فِرَاحٌ». وقال الفيومي: «الْفَرُخُ: من كلّ بائض كالولد من الإنسان، والجمع: أَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ وَفَرَاخٌ وَفَرُوخٌ وَفِرْخَانٌ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٢٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٦ (فرخ).

٤. في «ث»، «جمل». و«الحمل» بالتحريك: الحَرْوْفُ، وهو الذكر من أولاد الضأن، سمي بذلك لأنّه يخرف من هنا ومن هنا، أي يرتع من أطراف الشجر ويتناول؛ أو هو الجَلْعُ من أولاد الضأن فما دونه، أو هو ولد الضائنة في السنة الأولى. والجمع: حُمْلَانٌ وأَحْمَالٌ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٨١؛ المصباح المنير، ص ١٥٢ (حمل).

هذا، وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٣٩: «الحمل بالتحريك: من أولاد الضأن ما له أربعة أشهر فصاعداً، والأصحُّ الاكتفاء بالجلدي أيضاً، وهو من أولاد المعز ما بلغ سنة كذلك؛ لقوله^٧ في صحيحة ابن سنان: «فإن كان فرخاً فجلدي، أو حمل صغير من الضأن». وفي الصحيحة راجع: الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٤٠.

٥. في «ظ»: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، صدر ح ٧٤٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، صدر ح ١٢٨٩، إلى قوله: «وفيها شاة» وفيه، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٣، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢٣٥٣؛ وص ٣٦٧، ح ٢٧٣٠؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٩؛ الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢، ح ١٧١٣٥.

- ٧٤٣١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: فِي الْحَمَامَةِ^١ وَأَشْبَاهِهَا: «إِذَا قَتَلَهَا^٢ الْمُحْرِمُ شَاةً، وَإِنْ كَانَ فِرَاحًا، فَقَدْزَلَهَا مِنَ الْخُمَلَانِ»^٣.
- وَقَالَ فِي رَجُلٍ وَطِئَ بَيْنَ نَعَامَةٍ، فَقَدْزَعَهَا^٤ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: «قَضَى فِيهِ عَلَيَّ^٥ أَنْ يَزِيلَ الْفَخْلَ عَلَى مِثْلِ عَدَدِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَا لَقِحَ وَسَلِمَ حَتَّى يُنْتَجَ، كَانَ النَّتَاجُ هَذَا بِأَلْفِ الْكُفَّةِ»^٦.
- ٧٤٣٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ قَطَاةً^٧، فَعَلَيْهِ حَمْلٌ قَدْ قُطِعَ مِنَ اللَّبَنِ وَرَعَى مِنَ الشَّجَرِ»^٨.

١. في الوسائل: «الحمام».

٢. في الوسائل: «إن قتله» بدل «إذا قتلها».

٣. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٦، عن أبي الصباح الكناني، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢، ح ١٧١٣٧.

٤. القَدْزَعُ: الكسر، أو الكسر الشيء الأجوف كالرأس، أو الشدخ والشق اليسير. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٢٠ (فدغ).

٥. في «ظ، ب، ي، ف، جد» والوافي: «قال».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي الصباح الكناني، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ٧٤٢٦ و مصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٤، ح ١٧٢١٩.

٧. «القطاة»: واحدة القطا، وهو طائر معروف. وقيل: هو ضرب من الحمام ذوات أطواق يشبه الفاختة والتماري. سمي بذلك لثقل مشيه، من القَطْو، وهو الثقل في المشي ومقاربة الخطو مع النشاط. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٥؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٩ (قطا).

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن كتاب علي عليه السلام. النقيع، ج ٢، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٧٣٠؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٨ و ٢٢٩، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٠، ح ١٣١٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ح ١٧١٢٧.

٧٤٣٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ^١ وَطِئَ بَيْضَ قَطَاةٍ ، فَشَدَّخَهُ^٢ ؟

قَالَ : «يُزِيلُ الْفَحْلَ فِي عَدَدِ الْبَيْضِ مِنَ الْغَنَمِ ، كَمَا يُزِيلُ الْفَحْلَ فِي عَدَدِ الْبَيْضِ مِنَ النَّعَامِ فِي الْإِبِلِ^٣» .

٧٤٣٤ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَسْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ ، قَالَ^٦ : «فِي كِتَابِ عَلِيِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : فِي بَيْضِ الْقَطَاةِ بِكَارَةٍ^٧ مِنَ الْغَنَمِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ مِثْلَ مَا فِي بَيْضِ

١ . في التهذيب : «رجل» .

٢ . «الشَّدَخُ» : كسر الشيء الأوجف كالرأس ونحوه ، وكذلك كل شيء رخص كالغَزَجِ وما أشبهه ، أو الكسر في كل شيء رطب ، أو هو التهشم ، أي كسر اليابس وكل أجوف . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ٢ ، ص ٨٩٧ ؛ لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٢٨ (شдох) .

٣ . في «بث ، بف» ، والوافي : «بيض النعام من الإبل» بدل «البيض من النعام في الإبل» . وفي التهذيب : «الإبل ومن أصاب بيضة فعليه مخاض من الغنم» بدل «النعام في الإبل» .

وفي مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ٣٧٩ : «رواه الشيخ بسند صحيح عن منصور بن حازم وابن مسكان ، عن سليمان بن خالد ، وحمله على ما إذا لم تحرك الفرخ ؛ لصحيفة سليمان بن خالد الآتية ، ولا خلاف فيه بين الأصحاب» .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٦ ، ح ١٢٢٧ و ١٢٣٩ ، بسندهما عن سليمان بن خالد . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ ، ذيل ح ٢٧٣٠ ، وفي كلهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦٠ ، ح ١٣١٠٤ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٥٨ ، ح ١٧٢٣٠ .

٥ . في «بف ، جر» ، والتهذيب والاستبصار : - «بن يحيى» .

٦ . في «بث ، بخ ، بف ، جد ، جر» ، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار : «قال : قال أبو عبد الله^٥» بدل «عن أبي عبد الله^٥» ، قال .

٧ . «البكارة» بكسر الباء ، كما صرح به أهل اللغة ، وفتحها ، كما ذكره أيضاً الفيروزآبادي : جمع البكر بفتح الباء ، مثل فحل وفحالة ، ويأتي جمعه على بكار أيضاً ، مثل فزخ وفخار ، وهو الفتى من الإبل ، وقيل غير ذلك أيضاً

النَّعَامُ بِكَارَةِ مِنَ الْإِبِلِ ٢، ٣

٧٤٣٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ فَرْخًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِ حَمْلٌ^١، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِيمَةٌ^٢؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَرَمِ^٣».

في معناه. والأثنى البكرة. وجيء بلفظ الجمع لأجل البيض. والمراد أن في كل بيضة بكرة أو بكرة، أي واحداً من هذا الجمع. والخبر محمول على ما إذا تحرك الفرخ، ووجب البكر مع التحرك في بيض النعام مجمع عليه بين الأصحاب. وقال العلامة الفيض: «حمله في التهذيبين على ما إذا كان البيض ممّا قد تحرك فيه الفرخ واستدلّ عليه بالخبر الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٤ - وأنت خير بأن هذا التأويل وهذين الخبرين جميعاً ينافي حديث محمد بن الفضيل السابق - وهو المروي في الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ٢٣٢٠ - فالأولى أن يحمل الخبران على ما إذا أصابها باليد بالكسر والأكل، كما مر في حديث أبان بن تغلب - وهو المروي في الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٦ - دون الوطني، كما في الأخبار الأخر؛ فإن بينهما فرقاً بيناً، حيث إن أحدهما تعمّد بخلاف الآخر؛ فإنّه لا يستلزمه». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٥؛ النهاية، ج ١، ص ١٤٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٥ (بكر)؛ السرائر، ج ١، ص ٥٦١؛ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١١ - ١١٤؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

١. نعام: اسم جنس، واحدته: نعامة، مثل حمامة وحمام، يذكر ويؤنث، وهو طائر معروف يقال له بالفارسية: أشتر مرغ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٣ (نعم).

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٧؛ وص ٢٠٣، ح ٦٩١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٧، ح ١٢٤٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٣، بسندهما عن سليمان بن خالد، وتام الرواية: «في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٦، ح ١٢٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٦٩٠، بسند آخر من دون الحكاية عن كتاب علي عليه السلام، وتام الرواية: «سألته عن بيض القطاة قال عليه السلام: يصنع فيه في الغنم كما يصنع في بيض النعام في الإبل». الوافي، ج ١٣، ص ٧٦١، ح ١٣١٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٥، ح ١٧٢٢٣.

٤. في «بخ، بف، جد» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته، بدل: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٥. في الوسائل: «+ وهو». في تفسير القمي: «جمل».

٧. في «ي» والوافي: «قيمتة».

٨. في المرأة: ويمكن أن يستدل به على كلّ فرخ ممّا لم يرد فيه نصّ على الخصوص؛ فتفتن.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ضمن ح ٢٣٧٥، معلقاً عن علي بن أبي حمزة. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧،

٧/٧٤٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ حَدَّثَهُ^٢، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قِيَمَةِ مَا^٣ فِي الْقُمْرِيِّ^٤ وَ الدُّبْسِيِّ^٥ وَ السَّمَانِيِّ^٦ وَ الْعُصْفُورِ
وَ الْبُلْبُلِ^٧؟

فَقَالَ^٧: «قِيَمَتُهُ، فَإِنْ أَصَابَهُ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - بِالْحَرَمِ، فَقِيَمَتَانِ لَيْسَ عَلَيْهِ

١. ذيل ح ١٢٠٣، بسنده عن أبي بصير، وفيهما إلى قوله: «فقال: عليه حمل». وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛
والاختصاص، ص ١٠٠؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٨٥، بسند آخر عن أبي جعفر الجواد عليه السلام. الفقيه، ج ٢،
ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٧٣٠؛ تحف العقول، ص ٤٥١، عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف
يسير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١٢٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٢. الوافي، ج ١٣،
ص ٧٦٣، ح ١٣١١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٣٨.

١. لم نجد توسط أحمد بن محمد بن عيسى بين محمد بن يحيى وياسين الضرير في موضع. بل يروي محمد
بن يحيى عن ياسين الضرير بتوسط محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى [بن عبيد]. كما في الكافي، ح ٧٥٣٨
و ٧٨٠٠ و ٧٩١٠ و ٨٦٧٦ و ١٤٦٢٩.

والظاهر أن «أحمد بن محمد بن عيسى» في سندنا هذا محرف من «محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى».
ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٣ بسنده عن محمد بن عيسى
عن ياسين الضرير. ٢. في «بخ»: «عن أخبره».

٣. في الوافي: «عما» بدل «عن قيمة ما».

٤. «القمري»: طائر معروف حسن الصوت يشبه الحمام القمر، البيض أصفر منه، وهو منسوب إلى طير قُمَرٍ،
وقُمَرٌ إما أن يكون جمع أقر مثل أحمر وحمر، وإما أن يكون جمع قُمَرِيٍّ مثل رومي وروم. والأنثى: قمرية.
والذكر: ساق حَزْ. والجمع: قُمَارِيٌّ غير مصروف. والقُمَرَةُ: لون إلى الخضرة. وقيل: بياض فيه كدره. راجع:
الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١١٥ (قمر).

٥. في التهذيب، ص ٣٧١: «والزنجي». والدُّبْسِيُّ: طائر صغير، وهو ذكر الحمام، أو هو ضرب من الفواخت،
أو هو منسوب إلى طير دُبْسٍ. والدُّبْسَةُ: لون بين السواد والحمرة، أو إلى دُبْسِ الرطب، وضمت داله في
النسب لأنهم يغيثون في النسب، كدُهْرِيٍّ وسُهْلِيٍّ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٢٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٩٩؛
المصباح المنير، ص ١٨٩ (دبس).

٦. قال الخليل: «السَّمَانِيُّ: طائر شبه القُرُوْجَة - وهي الفتاة من الدجاجة - الواحدة: سماناة. وقيل: إنه السلوى».
وقال الجوهري: «السَّمَانِيُّ: طائر، ولا يقال: سَمَانِيٌّ بالتشديد». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٥٩؛
الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨ (سمن). ٧. في «بخ»: «بف»، «قال».

فِيهِ دَمٌ.^١

٨ / ٧٤٣٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ بَغْفِيزِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْقَنْبَرَةِ^٣ وَالْعَصْفُورِ^٤ وَالصَّغْوَةِ^٥ يَقْتُلُهُمُ^٦ الْمُخْرِمُ، قَالَ: وَعَلَيْهِ مَذٌّ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ.^٧

٩ / ٧٤٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ^٨، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فِي كِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ أَصَابَ قَطَاةً، أَوْ

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٣، بسنده عن محمد بن عيسى، عن ياسين الضرير. وفيه، ص ٤٦٦، ح ١٦٣٠، معلقاً عن سليمان بن خالد الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٤، ح ١٣١١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٠، ذيل ح ١٧٣١٣.

٢. في «بف، جر»:- «بن يحيى».

٣. هكذا في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف، جن» والوافي والمرأة والوسائل. وفي «بث، جد» والمطبوع: «القبرة». والقنبرة: واحدة القنبر، كالقنبرة، وهو ضرب من العصافير. وضبطه الجوهري: قنبراء، ونسب القنبرة إلى العانة. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧٨٤؛ المصباح المنير، ص ٤٨٧ (قبر).

٤. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٤٧؛ المراد بالعصفور هنا ما يصدق عليه اسمه عرفاً.

٥. في «بث» والتهذيب، ص ٣٤٤؛ والصعوة والعصفور. وقال الخليل: «الصَّغْوُ: صغار العصافير. والأنثى: صغوة، وهو أحمر الرأس». وقال الفريسي: «الواحدة: صغوة». وقال ابن الأثير: «هي طائر أصغر من العصفور». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٢؛ المصباح المنير، ص ٣٤٠ (صعو). هذا، وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٤٧؛ الصعوة: عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به.

٦. في «بف» والوافي: «يقتله». وفي «ظ» والتهذيب، ص ٤٦٦: «يقتلها».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٣؛ و ص ٤٦٦، ح ١٦٢٩، بسندهما عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٤، ح ١٣١١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠، ح ١٧١٢٩.

٨. في التهذيب:- «بن حازم». وفي «بث، بخ، بف، جر»:- «منصور بن يونس». لكن لم نجد رواية سيف بن عميرة عن منصور بن يونس -بأبي عنوان عن عنوانه- في غير طريق النجاشي إلى كتاب طلحة بن زيد. وأما روايته عن منصور بن حازم فكثيرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٤٩، الرقم ٥٥٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٥١-٥٥٢.

خَجَلَةٌ^١، أَوْ دَرَاجَةٌ^٢، أَوْ نَظِيرُهُنَّ، فَعَلَيْهِ دَمٌ^٣،^٤

١٠ / ٧٤٣٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَصَابَ طَيْرَيْنِ: وَاحِدٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ، وَالْآخَرُ مِنْ حَمَامِ غَيْرِ الْحَرَمِ.

قَالَ: «يَشْتَرِي بِقِيَمَةِ الَّذِي مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَمْحًا، فَيُطْعِمُهُ حَمَامَ الْحَرَمِ، وَ يَنْصَدِّقُ بِجَزَاءِ الْآخَرِ^٥»^٦.

١ . الخَجَلَةُ: واحدة الخَجَل، وهو القبيح معرَّب «كَبِكَ» بالفارسية، وهو طائر معروف على قدر الحمام أحمر المستقر يسمى دجاج البر. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٥٠؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٤٩ (حجل).

٢ . قال الجوهري: «الدَّرَاجُ والدَّرَاجَةُ: ضرب من الطير، للذكر والأنثى، حتى تقول: الخَيْقُطَانُ، فيختص بالذكر». وقال ابن منظور: «الدَّرَاج: طائر شبه الخَيْقُطَان، وهو من طير العراق أرقطه». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣١٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٧٠ (درج).

٣ . في المرأة: «قد مرَّ أَنَّ المشهور أَنَّ في تلك الثلاثة خَمَلًا قد فطم ورعى الشجر، والدَّم يشمله وغيره، فلا منافاة».

٤ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٥، ح ١٣١١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨، ح ١٧١٢٦.

٥ . في «بث، يخ، بف» والوافي: «غير حمام» بدل «حمام غير».

٦ . القَمْح: الحنطة، أو البُرّ، أو البرّ حين يجري الدقيق في السيل. وقيل: من حين الانضاج إلى الاكتناز. وقال الفَيَّومِي: «القَمَح: عربي، وهو البرّ والحنطة والطعام». وقال في موضع آخر: «الحنطة والقمح والبرّ والطعام واحد». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦٥؛ المصباح المنير، ص ٥١٥ (قمح)؛ و ص ١٥٤ (حنط).

٧ . في المرأة: «هو محمول على المحلّ في الحرم، ويدلّ على عدم الفرق في القيمة بين حمام الحرم وحمام غير الحرم إذا وقع الصيد في الحرم، وفُسر حمام غير الحرم بالأهلي الذي أدخل الحرم، ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك».

٨ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٣، ح ١٢٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٥، ح ١١٥٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١، ح ١٧٢١٣.

٧٤٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلَيْنِ أَصَابَا صَيْدًا وَهُمَا مُخْرِمَانِ: الْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا، أَوْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ؟

قُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا سَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ أَدْرِ مَا عَلَيْهِ.

فَتَعَلَّمُوا.^٦

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ

٧٤٤١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

۱. فی (ی) :- (جميعاً).

٢. فى «بث، بخ، بف، جد»: «أم على».

٣. في «بخ، بف» والوافي: «للصيد».

٤. في حاشية «جن» والوسائل، ح ١٧٢٠١: «بمثل».

٥. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨٣: وقوله ﷺ: فعليكم بالاحتياط؛ الظاهر أن المراد بالاحتياط في الفتوى بترك الجواب بدون العلم. ويحتمل أن يكون المراد الأعم منه ومن الاحتياط في العمل أيضاً.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٦، ح ١٦٣١، بسنده عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أدب المحرم، ح ٧٣٤٥؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢٢٢؛ و ص ٣٥٨، ح ١٣٤٣؛ و ص ٤٦٣، ح ١٦١٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: وكل واحد منهما الصيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٥، ح ١٣٠٥١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦، ح ١٧٢٠١؛ و ج ٢٧، ص ١٥٤، ح ١٣٤٦٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى صَيْدٍ وَهُمْ مُحْرِمُونَ فِي صَيْدِهِ،
أَوْ أَكَلُوا مِنْهُ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِيمَتُهُ».^٢

٧٤٤٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ يُوْسُفَ الطَّاطَرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: صَيْدُ أَكَلَهُ قَوْمٌ مُحْرِمُونَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِمْ شَاةٌ شَاةٌ^٦، وَ لَيْسَ عَلَى الَّذِي ذَبَحَهُ إِلَّا شَاةٌ».^٨

٣٩٢ / ٤ ٧٤٤٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْمٍ اشْتَرَوْا صَيْدًا، فَقَالَتْ رَفِيقَةٌ لَهُمْ: اجْعَلُوا لِي فِيهِ
يَذَرَهُمْ، فَجَعَلُوا لَهَا؟

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع: «إذا».

٢. في المرأة: «وقوله عليه السلام: فعلى كل واحد منهم قيمته؛ لعل المراد بالقيمة ما يعم الفداء، أو يكون جواباً عن خصوص الأكل وأحوال الآخر على الظهور، ولا خلاف في أنهم لو اشتركوا في الصيد لزم كل واحد منهم فداء كامل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢١٩، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ وفيه، ص ٣٧٠، ذيل ح ١٢٨٨، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٦. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٦، ح ١٣٠٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤، ذيل ح ١٧١٩٦.

٤. في «جر» والتهذيب: «- بن يحيى».

٥. في التهذيب: «أعين»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٧، الرقم ٣٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «شاة».

٧. في المرأة: «هو يدل على وجوب الفداء بالأكل، ويؤيد حمل القيمة في الخبر السابق على الفداء، ويمكن حمل هذا الخبر على الاستحباب، واعترض في المدارك بأنه إنما يدل على وجوب الفداء مع مغايرة الذابح للأكل، لا مطلقاً. راجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٥٥.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٥، معلقاً عن يوسف الطاطري. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٦، ح ١٣٠٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧، ح ١٧٢٠٣.

فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فِدَاءٌ»^١.

٥ / ٧٤٤٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

وَلَادِ الْحَنَاطِ، قَالَ:

خَرَجْنَا سِتَّةَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى مَكَّةَ، فَأَوْقَدْنَا نَارًا عَظِيمَةً فِي بَغْضِ الْمَنَازِلِ^٦ أَرَدْنَا أَنْ نَطْرَحَ عَلَيْهَا لَحْمًا ذَكِيًّا^٧، وَكُنَّا مُخْرِمِينَ، فَمَرَّ بِنَا طَائِرٌ صَافٍ^{١٠}، قَالَ^{١١}: «حَمَامَةٌ أَوْ شِبْنَهَا، فَأَحْرَقْتُ^{١٢} جَنَاحَهُ^{١٣}، فَسَقَطَ^{١٤} فِي النَّارِ، فَمَاتَ^{١٥}، فَأَعْتَمَمْنَا لِذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَكَّةَ، فَأَخْبَرْتُهُ وَسَأَلْتُهُ.

١. في الفقيه والتهذيب، ح ١٢٢٠: «شاة». وفي المرأة: «لعله محمول على أنهم ذبحوه، أو حبسوه حتى مات، وظاهره أن بمحض الشراء يلزمهم الفداء. ولم أر به قائلًا».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٨، معلقاً عن أبي بصير؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢٢٠، بسنده عن أبي بصير. وفيه، ص ٣٥١، ح ١٢٢١؛ وقرّب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١٣، ص ٧٣٧، ح ١٣٠٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥، ذيل ح ١٧٢٠٠.

٣. في «بث»، بخ، بف، جر: «سهل بن زياد» بدل «أحمد بن محمد»، ولعله سهوٌ نشأ من تقدّم «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا» عن سهل بن زياد» في السند السابق.

ويؤيد ذلك أن السند الآتي مبدؤ به «أحمد بن محمد عن ابن محبوب» معلقاً على سندنا هذا. والمعهود في الأسناد المعلقة، ذكر أول راي منها في الأسناد المعلق عليها، ولم يذكر «أحمد بن محمد» في الأسناد السابقة.

٤. في «بخ»، بف، جر، والتهذيب: «-الحسن». ٥. في «بف» والوافي: «فأوقدوا». وفي «ط»: «فأوقد».

٦. في «بف» والوافي: «في بعض المنازل عظيمة» بدل «عظيمة في بعض المنازل».

٧. في «ي»، بح، جن: «ذكية». وفي «بخ» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب: «نكبه». وفي «بس»، بف، وحاشية «بح»، جن: «نكبه». وفي «جد»: «نكية».

٨. في الوافي: «وقد كنّا». ٩. في «بخ» والوافي والتهذيب: «بها».

١٠. في «جد»: «عظيم». وفي التهذيب: «طير صافاً» بدل «طائر صاف».

١١. في التهذيب: «مثل».

١٢. في «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فاحترقت». وفي «بث»: «فأحرق».

١٣. في «ط»، ي، بث، بخ، والوافي والوسائل والتهذيب: «جناحاه».

١٤. في «ط»، جد، والتهذيب: «فسقطت».

١٥. في «ط»، بح، جد، والتهذيب: «فماتت».

فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ فِدَاءٌ وَاحِدٌ: دَمٌ^١ شَاةٍ تَشْتَرِكُونَ^٢ فِيهِ جَمِيعاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ^٣ مِنْكُمْ عَلَى غَيْرِ تَعَمُّدٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْكُمْ تَعَمُّداً لَيَقَعَ فِيهَا الصَّيْدُ، فَوَقَعَ، أَلَزَمْتُ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ دَمَ شَاةٍ^٤».

قَالَ أَبُو وَلَادٍ: وَكَانَ^٥ ذَلِكَ مِثْلَ قَبْلِ أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ^٦.

٧٤٤٥ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ^٢ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شِهَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَحَدِهِمَا^٣ فِي مَخْرَمَيْنِ أَصَابَا صَيْداً، فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفِدَاءُ»^٤.

١١٢ - بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ صَيْدِ الْبَيْرِ وَالْبَحْرِ وَمَا يَحِلُّ لِلْمُخْرِمِ مِنْ ذَلِكَ

٧٤٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ أُخْبَرَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَصِيدَ الْمُخْرِمُ السَّمَكَ، وَ يَأْكُلَ^٢ مَا لَحَهُ

١. في «بث، بف»: «ودم».

٢. في «بس»: «تشترون»، وفي «بث، بف»: «يشتركون». وفي التهذيب: «وتشترون».

٣. في الوسائل: «إن كان ذلك» بدل «لأن ذلك كان».

٤. في «ظ، بث، بنح، بف، جد»، والوافي: «فلو». ٥. في التهذيب: «واحد».

٦. في المرأة: «بمضمونه أفتى الأصحاب، ومورد الرواية إيقاد النار في حال الإحرام قبل دخول الحرم. وألحق جمع من الأصحاب بذلك المحل في الحرم بالنسبة إلى لزوم القيمة، وصرحوا باجتماع الأمرين على المحرم في الحرم، وقال في المدارك: وهو جيد مع القصد بذلك إلى الاصطیاد، أما بدون فمشكل». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٧١.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٦، معلقاً عن الكليني. والوافي، ج ١٣، ص ٧٣٧، ح ١٣٠٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨، ح ١٧٢٠٤.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

١٠. في «بنح، بف، جر»: «- والحسن». ١١. في «ي»: «عن أبي عبد الله».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٧، معلقاً عن زرارة وبكير، عن أحدهما^١. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٣. والوافي، ج ١٣، ص ٧٣٨، ح ١٣٠٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧، ح ١٧٢٠٢.

١٣. في «ي» والتهذيب: «ويأكله».

وَطَرِيَّةً، وَيَتَزَوَّدُ، وَقَالَ^١: «أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ»^٢.

قَالَ: «مَالِيحُهُ»^٣ الَّذِي^٤ يَأْكُلُونَ^٥، وَفَضَلَ مَا بَيْنَهُمَا^٦ كُلَّ طَيْرٍ يَكُونُ فِي الْأَجَامِ^٧

يَبْيِضُ فِي الْبَرِّ^٨ وَيَفْرُخُ^٩ فِي الْبَرِّ، فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَمَا كَانَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ^{١٠} يَكُونُ^{١١} ٣٩٣/٤
فِي الْبَرِّ وَيَبْيِضُ فِي الْبَحْرِ^{١٢} وَيَفْرُخُ فِي الْبَحْرِ^{١٣}، فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ^{١٤}.

٧٤٤٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٤}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في الوافي عن بعض النسخ والفقهاء والتهديب: «الله تعالى».

٢. المائدة (٥): ٩٦. وفي «بث، بخ، بف»، والوافي: «وَاللَّسْتُيَارَةُ».

٣. في الوافي: «هو مالحة». وفي الفقيه، ح ٢٧٣٩: «هو مليحة».

٤. في التهديب: «فليختر الذين» بدل «مالحة الذي».

٥. في «جد» والفقيه، ح ٢٧٣٩: «تأكلون».

٦. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨٥: «قوله»: وفصل ما بينهما؛ يستفاد منه أنَّ ما كان من الطيور يعيش في البر والبحر يعتبر بالبيض، فإن كان يبيض في البر فهو صيد البر وإن كان ملازماً للماء كالبط ونحوه، وإن كان مما يبيض في البحر فهو صيد البحر. وقال في المستهَي: لا نعلم في ذلك خلافاً إلَّا من عطاء. راجع: مستهَي المطلب، ص ٨٠٢ من الحجرية؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٠٩-٣١٠.

٧. «الآجام»: جمع الأجمة. قال الجوهرى: «الأجمة من القصب». وقال ابن منظور: «الأجمة: الشجر الكثير الملتف». وقيل: الأجمة: منبت الشجر، كالقَيْضَة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٨ (أجم).
٨. في «جد» وحاشية «بح»: «الآجام».

٩. «يفرخ»، أي يصير ذا فرخ، وهو ولد الطائر وكلُّ بائض، يقال: أفرخ البيض: خرج فرخه، وانفلق عن الفرخ فخرج منه. وأفرخ الطائر وفرخ، أي صار ذا فرخ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٢؛ المصباح المنير، ص ٤٦٦ (فرخ).

١٠. في «ى»: - «البر». وفي الفقيه، ح ٢٧٣٩ والتهديب وتفسير العياشي، ح ٢٠٩: «طير» بدل «صيد البر».

١١. في التهديب: «يكون في البحر» بدل «يكون في البر ويبيض في البحر».

١٢. في «ظ، جد، جن» والوسائل: - «ويفرخ في البحر».

١٣. التهديب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٠، بسنده عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٩، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٩، مرسلاً، وفي الأخيرين من قوله: «وقال أحل لكم صيد البحر». الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١، إلى قوله: «وأكل مالحة وطريه ويتزود». الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٥، ح ١٣٠٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٦، ح ١٦٦٨٢.

١٤. في «بخ، بف، جر»: - «ابن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ^١ أَضْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَيَكُونُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ^٢ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ^٣ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٤».

٣ / ٧٤٤٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ جَرَادَةً؟

قَالَ: «كَفَّ مِنْ طَعَامٍ؛ وَإِنْ كَانَ كَثِيراً، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ^٨».

٤ / ٧٤٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ جَرَادَةً، قَالَ: «يُطْعِمُ تَمْرَةً، وَ الشَّمْرَةَ^{١١} خَيْرٌ

١ . في «بس»: «يكون».

٢ . في التهذيب، ح ١٢٦٤: «+ (متعمداً)».

٣ . في التهذيب، ح ١٢٦٤: «الفداء».

٤ . في المرأة: «هو محمول على ما إذا كان يبيض ويفرخ في الماء، كما مر».

٥ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٢٦٤؛ و ص ٤٦٨، ح ١٦٣٦، بسندهما عن معاوية بن عمار، وفي الأخير

مع زيادة في أوله الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٦، ح ١٣٠٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٦، ذيل ح ١٦٦٨.

٦ . في «ظ»، بـ، بـ، بـ، جـ، جـ: «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام بدل (عن أبي جعفر عليه السلام)، قال: سألت».

٧ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي . وفي المطبوع: «من».

٨ . في المرأة: «قوله عليه السلام: كَفَّ مِنْ طَعَامٍ، قيل: في قتل الجرادة تمر. وقيل: كَفَّ مِنْ طَعَامٍ. وقيل: بالنخير، ولعله

أظهر جمعاً بين الأخبار وقوله عليه السلام: فعليه دم شاة، هذا مقطوع به في كلام الأصحاب، والمرجع في الكثرة

إلى العرف».

٩ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٧، مع اختلاف؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧٠٨، مع اختلاف يسير،

وفيهما بسند آخر عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١؛ فقه

الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وفيهما مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٦؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٢٠٧، ح ٧٠٧، الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٨، ح ١٣٠٣٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٨، ح ١٧٢٧٤.

١٠ . في «بـ، جـ»: «- (عن إبراهيم)».

١١ . في الوافي: «وتمر».

مِنْ جَزَادَةٍ^١.

٥٠ / ٧٤٥٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ^٢ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : «اعْلَمُ أَنَّ مَا وَطِئْتُ^٣ مِنَ الدَّبَا^٤ أَوْ وَطِئْتُهُ^٥ بَعِيرَكَ ،

فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ^٦ ».

٦٠ / ٧٤٥١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «مَرَّ عَلِيٌّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى قَوْمٍ يَأْكُلُونَ جَزَادًا ،

فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَأَنْتُمْ^٧ مُخْرَمُونَ ؟ فَقَالُوا : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ^٨ ، فَقَالَ لَهُمْ :

١ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٦٣ ، ح ١٢٦٥ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، ح ٧٠٦ ، بسندهما عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٦٣ ، ح ١٣٦٤ ، بسند آخر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ ، ذيل ح ٢٧٣١ ؛ فقه الرضا عليه السلام ، ص ٢٢٧ ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٢٧ ، ح ١٣٠٣٥ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٧٨ ، ح ١٧٢٧٥ .
٢ . في «بخ ، بف ، جر» : - «بن عمار» .

٣ . في «بث» : + «به» . وفي الوسائل ، ح ١٧٢٧٦ : «وطنته» .

٤ . «الدبا» ، مقصور : الجراد قبل أن يطير . الواحدة : دَبَاةٌ . وقال ابن الأثير : «هو نوع يشبه الجراد» . راجع : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٣٣٣ : النهاية ، ج ٢ ، ص ١٠٠ (دبي) .

٥ . في «ظ ، ي ، بث ، بخ ، بس ، بف» : «الوافي والوسائل : «أوطأته» بدل «أو وطنته» .

٦ . في المرأة : «هو محمول على ما إذا أمكنه التحرز ، فإن لم يمكنه التحرز فلا شيء عليه ، كما ذكر الأصحاب وسيأتي في الخبر» .

٧ . الكافي ، كتاب الحج ، باب النهي عن الصيد وما يصنع به ... ، صدر ح ٧٤٠٧ ، وتام الرواية فيه : «ما وطنته أو وطنه بعيرك وأنت محرم فعليك فداؤه» . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، ذيل ح ١٢٣٢ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، ذيل ح ٦٨٦ ، بسند آخر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ ، ح ٢٧٣١ ، مرسلاً ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٢٨ ، ح ١٣٠٣٩ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٧٨ ، ح ١٧٢٧٦ ؛ وص ١٠٠ ، ح ١٧٣٣٩ .

٨ . في الوافي : «أنتم» بدون الواو .

٩ . في المرأة : «قوله عليه السلام : فقالوا : إنما هو من صيد البحر ، هذا قول بعض العامة كأحمد في أحد قولي ، ونسب إلى أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، ولا خلاف بين علمائنا في أنه من صيد البر ، واحتج عليه السلام عليهم بأن صيد

ازمؤه^١ في الماء إذا^٢.

٧ / ٧٤٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يَتَنَكَّبُ الْجَرَادَ إِذَا كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ^٤، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بُدًّا فَقَتَلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٥».

٣٩٤/٤ ٨ / ٧٤٥٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرَادِ يَدْخُلُ مَتَاعَ الْقَوْمِ فَيَدُوسُونَهُ^٦ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ لِقَتْلِهِ، أَوْ يَمْرُونَ بِهِ فِي الطَّرِيقِ، فَيَطَّأُونَهُ^٧؟

قَالَ^٨: «إِنْ^٩ وَجَدْتَ مَغْدِلًا، فَاغْدِلْ عَنْهُ، فَإِنْ^{١٠} قَتَلْتَهُ^{١١} غَيْرَ

البحر لابد أن يعيش في الماء، وهو لا يعيش فيه، واحتجوا بما رواه عن النبي ﷺ أنه من نثره حوت البحر، أي عطسته، وهم أفزوا بضغفه عندهم».

١. في «ظ، بث»، «ارسوه». وفي حاشية «بخ»: «ارمسوه».

٢. في الوافي: «إذن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ح ١٢٦٣، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم، وفيه: «... عن أبي جعفر ﷺ أنه مر على أناس يأكلون جراداً...». الفقيه، ج ٢، ص ٣٧١، ح ٢٧٣٢، مرسل، وفيه: «مر أبو جعفر ﷺ على الناس وهم يأكلون جراداً...» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٦، ح ١٣٠٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٨، ح ١٦٦٨٥.

٤. «يتنكب الجرادة، أي يتجنبه. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٠ (نكب).

٥. في حاشية «بث»، «بخ»: «في». ٦. في التهذيب والاستبصار: «طريقه».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧١٠، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ، وفيه، ح ٧٠٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٩، ح ١٣٠٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٨، ح ١٦٦٨٦؛ و ج ١٣، ص ٧٩، ح ١٧٢٧٩.

٨. الدُّوسُ: الوطني بالأقدام. لسان العرب، ج ٦، ص ٩٠ (دوس).

٩. في «بث، بف»: «فقال».

١٠. في «ظ»: «+ رجلاً».

١١. في الوافي: «وإن». ١٢. في «بث، جن»: «وقته».

مُتَعَمِّدٌ^١، فَلَا بَأْسَ^٢.

٥٤٧ / ٩. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: لَا يَأْكُلُ الْمُخْرِمُ طَيْرَ الْمَاءِ^٣.

١١٣ - بَابُ الْمُخْرِمِ يُصِيبُ الصَّيْدَ مِرَاراً

٥٥٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُخْرِمِ يَصِيدُ الطَّيْرَ^٤، قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ مَا

أَصَابَ^٥».

٥٥٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في الوافي: «من غير تعمد».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٩، ح ١٣٠٤١: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٩، ح ١٦٦٨٧.

٣. في المرأة: «وقوله عليه السلام: طير الماء، لعله محمول على ما يبيض في البر، أو على المشتبه. وفي الأخير إشكال».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٠، ح ١٣٠٤٤: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٧، ح ١٦٦٨٣.

٥. في «بت، يخ، بف» وحاشية «بج، جد» والوافي: «يصيب الصيد». وفي حاشية «جن» والتهذيب، ح ١٢٩٥

والاستبصار، ح ٧١٨: «يصيد الصيد». وفي الوسائل: «يصيب الطير».

٦. في «ي» وحاشية «بج، جن»: «من».

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨٨: «يدل على وجوب الكفارة في كل طير، وعلى تكرار الكفارة وتكرار الصيد

مطلقاً - عمداً كان أو سهواً، أو جهلاً أو خطأ - كما هو مذهب بعض الأصحاب. وقال في المدارك: أما تكرار

الكفارة بتكرار الصيد على المحرم إذا وقع خطأ أو نسياناً فموضع فاق، وإنما الخلاف في تكرارها مع العمد -

أي القصد - وينبغي أن يراد به هنا ما يتناول العلم أيضاً». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٩٣.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٥: والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٨، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب،

ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٦: والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٩: بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ح ١٣٠٤٥: الوسائل، ج ١٣، ص ٩٢، ح ١٧٣١٨.

٩. في «بج، بف، جر» - «بن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ أَصَابَ صَيْدًا، قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ». قُلْتُ: فَإِنْ أَصَابَ آخَرَ؟

قَالَ: «إِذَا أَصَابَ آخَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ غَادَ^٢ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ»^٣».

٧٤٥٧ / ٣. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِهِ:

إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ خَطَأً، فَعَلَيْهِ أَبَدًا فِي كُلِّ مَا أَصَابَ الْكَفَّارَةَ، وَإِذَا أَصَابَهُ مُتَعَمِّدًا، فَإِنْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَإِنْ غَادَ فَأَصَابَ ثَانِيًا مُتَعَمِّدًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ غَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ»^٦.

١. في «بح»: «وإن».

٢. في المرأة: «وقوله تعالى: «وَمَنْ غَادَ» استدلل القائلون بعدم التكرار في العائد بهذه الآية: إذ هذا يدل على أن ما وقع ابتداء هو حكم المبتدئ، ولا يشمل العائد، فلا يجري ما ذكر فيه من الجزاء في العائد. وأجاب الآخرون بأن تخصيص العائد بالانتقام لا ينافي ثبوت الكفارة فيه أيضاً، مع أنه يمكن أن يشمل الانتقام الكفارة أيضاً. وهذا الخبر مبني على ما فهمه الأولون، وهو أظهر، وحمل الشيخ هذا الخبر وأشابهه على العائد، والخبر السابق وأشابهه على غيره، ولا يخلو من قوة وإن كان الأحوط تكرار الكفارة مطلقاً.

٣. المائدة (٥): ٩٥.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ح ١٦٣٣، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨، عن الحلبي، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٢٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ح ١٣٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٤، ح ١٧٣٢٤.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٦. في «بح، بس»: «فإذا».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢١، معلقاً عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ذيل ح ١٣٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٥؛ وفيه، ص ٩٣، ح ١٧٣١٩، إلى قوله: «كل ما أصاب كفارة».

١١٤ - بَابُ الْمُحْرَمِ يُصِيبُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ

٣٩٥/٤

٧٤٥٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ قُتِلَ الْمُحْرَمُ حَمَامَةً فِي الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ،
وَتَمَنُّ الْحَمَامَةِ دِرْهَمٌ، أَوْ شِبْهَهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ، أَوْ يُطْعِمَهُ^٢ حَمَامَ مَكَّةَ؛ فَإِنْ قُتِلَتْ فِي
الْحَرَمِ وَلَيْسَ بِمُحْرَمٍ، فَعَلَيْهِ تَمَنُّهَا»^٣.

٧٤٥٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُعْبِرَةِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ^٤ بَيْضَ حَمَامِ الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ دَمٌ^٥، وَعَلَيْهِ تَمَنُّهَا^٦: سُدُسٌ، أَوْ رُبْعُ الدَّرْهِمِ، الْوَهْمُ مِنْ
صَالِحٍ^٧.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الدَّمَاءَ لَرِمَتْهُ لِأَكْلِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَإِنَّ الْجَزَاءَ لَرِمَتْهُ لِأَخْذِهِ^٨ بَيْضَ

١. في الوسائل، ح ١٧٣٠٨: «إذا».

٢. في «بف»: «يطعم».

٣. في «بف»: «بف»: «حماماً مكانه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، ح ١٢٨٩، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ضمن ح ١٢٠٣، بسند آخر،
مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢٣٥٣، و ص ٣٦٧، ح ٢٧٣٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥،
ح ١١٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٩، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع:
الكافي، كتاب الحج، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبيض، ح ٧٤٣٠ و ٧٤٣١ ومصادره. والوافي،
ج ١٣، ص ٧٦٧، ح ١٣١١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩، ح ١٧١٥٨؛ و ص ٨٨، ح ١٧٣٠٨.

٥. في الوسائل، ح ١٧١٤٩: «من».

٦. في «بف»، والوافي: «دم لكل بيضة». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٩٠: «المشهور في البيض على
المحرم درهم، ولعل الدم محمول على الاستحباب، أو لأنه أكل؛ لكن لم أر به قائلًا».

٧. في «بف» والوافي: «قال».

٨. في المرأة: «قوله: الوهم من صالح، أي الشك في السدس والربع كان من صالح بن عقبة. الظاهر الربع موافقاً
لسائر الأخبار وكلام الأصحاب».

٩. في الوسائل، ح ١٧٣١٠: «لأخذ».

حَمَامِ الْحَرَمِ.^١

٧٤٦٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

صَالِحِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٢ رَجُلٍ مُخْرِمٍ مَرَّ وَهُوَ فِي الْحَرَمِ^٣، فَأَخَذَ عُتُقَ ظَنَبِيَّةَ،

فَاخْتَلَبَهَا وَشَرِبَ مِنْ^٥ لَبَنِيهَا^٦، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ، وَجَزَاؤُهُ^٧ فِي الْحَرَمِ^٨ ثَمَنُ اللَّبَنِ^٩»^{١٠}.

٧٤٦١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛

و^{١١} مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ

١. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٧، ح ١٣١١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦، ح ١٧١٤٩؛ وص ٨٩، ح ١٧٣١٠.

٢. في «بث»، ب، ي، خ، «بف» والوافي: «في».

٣. في الكافي، ح ٧٤٢٨ والتهذيب: «في رجل مرّ وهو محرم» بدل «عن رجل محرم مرّ وهو في الحرم».

٤. في الكافي، ح ٧٤٢٨: - «عق». وفي التهذيب: «عنز».

٥. في «بغ» والكافي، ح ٧٤٢٨ والتهذيب: - «من».

٦. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «استدل في التذكرة عليه بأنه شرب ما لا يحلّ شربه؛ إذ اللبن كالجزء من الصيد، فكان ممنوعاً منه، فيكون كالأكّل لما لا يحلّ أكله، وعلى هذا فلو كان محلّاً في الحرم كان عليه قيمة اللبن فقط، وينسحب الحكم في غير اللبن». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٤٣٨، المسألة ٣٥٧.

٧. في «بف»: «وعليه جزاؤه». وفي الكافي، ح ٧٤٢٨ والتهذيب، ح ١٦٢٧: «وجزاه».

٨. في المرأة: «قال الشيخ وجماعة: من شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن، واستدلوا بهذه الرواية، وحمل الجزاء في الحرم على القيمة، كما هو الظاهر فالدم للإحرام، والقيمة للحرم، ولا يخفى أنّ ما ذكره أعمّ ممّا ورد في الرواية؛ إذ المفروض فيها الحلب والشرب معاً. وفي انسحاب الحكم إلى غير الظبية وجهان، أظهرهما العدم». في الكافي، ح ٧٤٢٨: - «ثمن اللبن».

٩. الكافي، كتاب الحجّ، باب كفّارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ٧٤٢٨. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٧، معلقاً عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٨، ح ١٣١٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٠، ذيل ح ١٧٣١٢؛ وص ١٠١، ذيل ح ١٧٣٤١.

١١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان وابن أبي عمير» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

وَأَبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ^١ «إِنْ أَصَبْتَ الصَّيْدَ وَأَنْتَ حَرَامٌ فِي الْحَرَمِ، فَالْفِذَاءُ مُضَاعَفٌ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَصَبْتَهُ وَأَنْتَ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ، فَقِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ» ^٢، وَإِنْ أَصَبْتَهُ وَأَنْتَ حَرَامٌ فِي الْجِلِّ، فَأَنْتَا عَلَيْكَ فِذَاءٌ وَاحِدٌ» ^٣.

٧٤٦٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَغْوِيسَ

رَجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يَكُونُ الْجَزَاءُ مُضَاعَفًا فِيمَا دُونَ الْبِدْنَةِ ^٤ حَتَّى يَبْلُغَ ^٥ الْبِدْنَةَ، فَإِذَا بَلَغَ الْبِدْنَةَ، ^٦ فَلَا تُضَاعَفُ ^٧؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ ^٨» ^٩.

٧٤٦٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ٣٩٦/٤

١. في «بث»، بخ، بف، جد، جر، والوافي: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال».

٢. في «بخ»، بف، والوافي: «محرم».

٣. في الوافي: «فالْفِذَاءُ قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ بدل «فقيمة واحدة».

٤. في «بخ»: «أصبت».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، ضمن ح ١٢٨٨، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٨، ح ١٣١٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٩، ح ١٧٣١١.

٦. قال الجوهري: «البدنة: ناقة، أو بقرة تنحر بمكة». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وستيت بدنة لعظمها وسمنها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٧. في «بخ»، بف: «حتى تبلغ».

٨. في «بخ» - «فإذا بلغ البدنة».

٩. في الوافي: «فلا يضاعف».

١٠. الحج (٢٢): ٣٢.

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٤، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن رجل قد سمّاه، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فإذا بلغ البدنة فلا تضاعف» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٨، ح ١٣١٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٢، ح ١٧٣١٦.

١٢. في «بخ»، بف، جر، وحاشية «بث» والتهذيب: - «الحسن».

أَبِي وَلَادِ الْخَنَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أُعَيْنَ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مُخْرِمٌ قَتَلَ طَيْرًا^٣ فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

عَمْدًا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ، وَ يُعَزَّرُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ قَعَلَهُ^٤ فِي الْكَعْبَةِ عَمْدًا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ، وَ يُضْرَبُ دُونَ الْحَذِّ، وَ يُقَامُ^٥ لِلنَّاسِ^٦ كَيْ يَنْكَلُ^٧

غَيْرُهُ»^٨.

١١٥ - بَابُ نَوَادِرَ^٩

٧٤٦٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

١. في التهذيب: «بن أعين».

٢. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «طائرًا». وفي «بح»: «الطير».

٣. في «بف، جد» والوسائل والتهذيب: «فإنه قتله». وفي «بح» وحاشية «ي» والوافي: «فإن قتله». وفي «بث»: «فإن قتل».

٤. في التهذيب: «ويقلب».

٥. في المرأة: «يدل على لزوم التعزير إذا كان الصيد عمدًا في ما بين الصفا والمروة، وعلى تشديد التعزير إذا كان في الكعبة، وأما لزوم الفداء والجزاء فلا اختصاص لهما بالموضعين، بل يعم سائر الحرم، وأما قوله: يقام للناس، فلعل المعنى أنه يعزَّر بمشهد الناس ومحضرهم، ويحتمل أن يكون المراد تشهيره بين الناس بذلك بعد الحذِّ، ويؤيده ما في التهذيب: ويقلب للناس».

٦. التَّكْوِيلُ: الامتناع، يقال: نكل عن الأمر نكولاً، أي امتنع. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥: النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٩، ح ١٣١٢٤: الوسائل، ج ١٣، ص ٨٩، ح ١٧٣٠٩.

٨. في «جن» والمرأة: «باب النوادر».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيَبْلُغَنَّكَ اللَّهُ بِشْيءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»^٢ قَالَ: «خَبَّرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي عُمْرَةِ الْخُدَيْبِيَّةِ الْوَحُوشَ حَتَّى نَالَتْهَا أَيْدِيهِمْ وَرِمَاحُهُمْ»^٣.

٢ / ٧٤٦٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٥ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُغَنَّكَ اللَّهُ بِشْيءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»^٦؟

١. فِي الْوَسَائِلِ: «قَالَ فِي قَوْلِهِ: بَدَلَ «فِي قَوْلِ اللَّهِ».

٢. فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ، ج ١٧، ص ٣٩٢: «قَالَ الرَّائِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لآيَاتِ الْأَحْكَامِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ» فِيهِ أَقْوَالٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الَّذِي تَنَاوَلَهُ الْأَيْدِي فَرَاخَ الطَّيْرِ وَصَفَارَ الْوَحْشِ وَالْبَيْضِ، وَالَّذِي تَنَاوَلَهُ الرِّمَاحُ الْكِبَارُ مِنَ الصَّيْدِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

ثَانِيهَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ صَيْدَ الْحَرَمِ بِالْأَيْدِي وَالرِّمَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَأْنَسُ بِالنَّاسِ وَلَا يَنْفَرُ مِنْهُمْ، كَمَا يَنْفَرُ فِي الْحُلِّ. ثَالِثُهَا: أَنَّ الْمُرَادَ مَا قَرُبَ مِنَ الصَّيْدِ وَمَا بَعْدَ، رَجَاءً فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ حِمَامَ مَكَّةَ فِي السَّقْفِ وَعَلَى الْحِطَّانِ قَرِيبًا كَانَتْ الْفَرَاخُ بِحَيْثُ تَصِلُ الْيَدُ إِلَيْهَا.

وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ وَغَيْرُهُ: نَزَلَتْ عَامَ الْحَدِيثِ ابْتِلَاهُمُ اللَّهُ بِالصَّيْدِ وَكَانَتْ الْوَحُوشُ تَفْشَاهُمْ فِي رِحَالِهِمْ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ صَيْدِهَا أَخْذًا بِأَيْدِيهِمْ وَطَعْنًا بِرِمَاحِهِمْ، وَهُمْ مُحْرَمُونَ، وَالتَّقْلِيلُ وَالتَّحْقِيرُ فِي «بَشْيءٍ» لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِظَامِ الَّتِي تَدْخُسُ الْأَقْدَامُ، كَالْإِبْلَاءِ بِبِذْلِ النَّفْسِ وَالْأَمْوَالِ، فَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ كَيْفَ يَثْبُتُ عِنْدَ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ؟. وَرَاجِعٌ: مُجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٤١٩؛ فَهْهُ الْقُرْآنُ، ج ١، ص ٣٠٥؛ تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ، ج ٢، ص ٣٦٥. ٣. الْمَائِدَةُ (٥): ٩٤.

٤. فِي «بَفٍ» وَالْوَافِي: «الْوَحْشُ».

٥. النَّوَائِدُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٣٧، ضَمَّنَ ح ٣٥٧، بِسَنَدِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٣، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ. تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ، ج ١، ص ١٨٢، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ عليه السلام. وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَالْوَافِي، ج ١٣، ص ٧٨٩، ح ١٣١٦٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤١٥، ح ١٦٦٥٢؛ الْبَحَارُ، ج ٢٠، ص ٣٤٦، ح ١.

٦. فِي «بَفٍ، جَرٍّ» - «بَنَ إِِبْرَاهِيمَ».

٧. فِي «ظَ، بَثَ، بَفٍ، جَدَ، جَرٍّ» وَالْوَافِي: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ: «وَفِي «بَسَ»: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي: «كِلَاهُمَا بَدَلَ» قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ: «

قَالَ: «حَسِرَ عَلَيْهِمُ الصَّنْدُ فِي كُلِّ مَكَانٍ حَتَّى دَنَا مِنْهُمْ لِيَنْبَلُوهُمْ اللَّهُ بِهِ»^١.

٧٤٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ

الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٤؟

قَالَ: «الْعَدْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِ» ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مِمَّا أَخْطَأْتُ بِهِ

الْكِتَابُ»^٥.

٧٤٦٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

٣٩٧/٤

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ١٠٢٢؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٦، ح ١، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٤، عن الحلبي، من دون التصريح باسم المعصوم^٦، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٤٢، ح ١٩٢، عن سماعة، عن أبي عبد الله^٧، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٩، ح ١٣١٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٦، ذيل ح ١٦٦٥٦؛ البحار، ج ٢٠، ص ٣٤٧، ح ٢.

٢. في «بخ، بف، جر» - «بن إبراهيم».

٣. المائدة (٥): ٩٥ و ١٠٦.

٤. في «جن»: «بما».

٥. في الوافي: «يعني: إن رسم الألف في «ذَوَا عَدْلٍ» من تصَرَّف النشاخ، والصواب محوها؛ لأنها تفيد أن الحاكم اثنان، والحال أنه واحد؛ إذ المراد به الرسول في زمانه، ثم كل إمام في زمانه على سبيل البدل».

وفي المرأة: «اعلم أن في القراءات المشهورة: ذوا عدل، بلفظ التشنية، والمشهور بين المفسرين أن العدلين يحكمان في المماثلة، وقرئ في الشواذ: ذو عدل، بصيغة المفرد، ونسب إلى أهل البيت^٨، وهذا الخبر مبني عليه. وهذا أظهر، مع قطع النظر عن الخبر؛ لأن المماثلة الظاهرة التي يفهمها الناس ليست في كثير منها، كالحمامة والشاة، وأيضاً يتنوا لنا ذلك في الأخبار ولم يكلوه إلى أفهامنا، فالظاهر أن المراد حكم الوالي والإمام الذي يعلم الأحكام بالوحي والإلهام، وعن القراءة المشهورة أيضاً يمكن المراد بالعدلين النبي والإمام؛ فإن حكم كل منهما حكم الآخر ولا اختلاف بينهما، وأما أن الأول قراءة أهل البيت فقد ذكره الخاصة والعامة».

٦. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٦٣، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «تلوت عند أبي عبد الله^٩ «ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»

فقال: ذو عدل منكم هذا ممّا أخطأت فيه الكتاب». راجع: تفسير فرات، ص ٢٣٦، ح ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٠، ح ١٣١٧١.

«إِنَّ رَجُلًا انْطَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَخَذَ ثَغْلَبًا فَجَعَلَ يَقْرُبُ النَّارَ إِلَى وَجْهِهِ^٢، وَجَعَلَ الثَّغْلَبُ يَصِيحُ وَيُخَدِّثُ مِنْ اسْتِهِ، وَجَعَلَ أَصْحَابُهُ يَنْهَوْنَهُ عَمَّا يَصْنَعُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَيْنَمَا^٣ الرَّجُلُ نَائِمٌ إِذْ جَاءَتْهُ^٤ حَيَّةٌ فَدَخَلَتْ فِي فِيهِ^٥، فَلَمْ تَدْعُهُ حَتَّى جَعَلَ يُخَدِّثُ كَمَا أَخَدَّتِ الثَّغْلَبَ، ثُمَّ خَلَّتْ عَنْهُ^٦».

٧٤٧٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي رَجُلٍ أَكَلَ مِنْ^٨ لَحْمٍ صَيْدٍ لَا يَذَرِي^٩ مَا هُوَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ»^{١٠}.

٧٤٧١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقْبَةَ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ

١. في المرأة: «قوله^{١٢}: إِنَّ رَجُلًا، ظاهره أَنَّ الإلحاح في إيذاء الصيد داخل في المعاودة، وهو خلاف المشهور. ويمكن حمله على أَنَّهُ كَانَ قَدْ فَعَلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَيْضاً بِاصْطِيَادٍ صَيْدٍ آخَرَ. وقيل: الغرض مجرد التمثيل للانتقام والاستشهاد، لا ذكر خصوص المعاودة، وهو أيضاً بعيد».

٢. في تفسير العياشي: «أنف الثعلب» بدل «وجهه».

٣. في الوافي: «فبينما».

٤. في البحار: «نام».

٥. في «ظ، بح»: «إذ». ٦. في الوافي: «جاءت».

٧. في تفسير العياشي: «في برء».

٨. «وخلَّتْ عنه»، أي تركه وأعرض عنه، ويقال أيضاً: خَلَّى الْأَمْرَ وَتَخَلَّى عَنْهُ وَمَنَّهُ وَخَالَاهُ، أي تركه. راجع:

النهاية، ج ٢، ص ٧٥؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٩ (خلا).

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٦، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما^{١٣}، مع اختلاف بسير الوافي،

ج ١٣، ص ٧٩١، ح ١٣١٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٦٦٩١؛ البحار، ج ٦٥، ص ٧١، ح ١.

١٠. في الوافي والتهذيب: «ومن». ١١. في التهذيب: «لم يدر».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤٢، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٧١٧، ح ١٣٠١٣؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ١٠١، ح ١٧٣٤٢.

١٣. لم يثبت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن علي بن عتبة مباشرة، والمتوسط بينهما في

أكثر الأسناد هو [الحسن بن علي] بن فضال الذي روى كتاب علي بن عتبة، كما في الفهرست للطوسي،

ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥. والظاهر سقوط الوساطة بين محمد بن الحسين وبين علي بن عتبة.

عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَضَى حَجَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ، اسْتَقْبَلَهُ صَيْدٌ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ، وَ الصَّيْدُ مُتَوَجِّهٌ نَحْوَ الْحَرَمِ، فَرَمَاهُ فَقَتَلَهُ: مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «يَغْدِيهِ عَلَى نَحْوِهِ»^١.

٧٤٧٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّجُلَ^٢ عَنِ الْمُخْرِمِ يَشْرَبُ الْمَاءَ مِنْ قَرِيبَةٍ^٣ أَوْ سِقَاءٍ^٤ اتَّخَذَ مِنْ جُلُودِ الصَّيْدِ: هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «يَشْرَبُ^٥ مِنْ جُلُودِهَا»^٦.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ ورود الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥١، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٣، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة.

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: يغديه على نحوه، أي على نحو الفداء الذي يلزمه في نوعه إذا صاد في الحرم. واختلف الأصحاب فيه، وذهب جماعة إلى حرمة هذا الصيد الذي يؤم الحرم، وقيل بكرهه الصيد واستحباب الكفارة؛ لتعارض الروايات».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥١، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٣، بسندهما عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١٢، ص ١١١، ح ١١٦١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٦، ذيل ح ١٧٢٤٧.

٣. في المرأة: «المراد بالرجل الجواد أو الهادي عليه السلام، واحتمال الرضا عليه السلام بعيد وإن كان راوياً له أيضاً؛ لبعد التعبير عنه بهذا الوجه».

٤. قال الجوهري: «القِرْبَةُ: ما يستقى فيه الماء». وقال ابن منظور: «ابن سيده: القربة: الوُطْبُ من اللبن، وقد تكون للماء. وقيل: هي المخروزة من جانب واحد». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٦٨ (قرب).

٥. قال الخليل: «السقاء: القربة - وهو وعاء - للماء واللبن»: وقال ابن الأثير: «السقاء: ظرف للماء من الجلد، ويجمع على أسقية». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٣٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقي).

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: يشرب، لعلّه محمول على ما إذا صاده محلّ في الحلّ، ويدلّ على عدم المنع من استعمال المحرم جلود الصيد».

١١٦ - بَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ

٣٩٨/٤

٧٤٧٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مُزَامَلَةً^١ فِيمَا^٢ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، نَزَلَ وَاعْتَسَلَ^٣ وَأَخَذَ^٤ نَعْلَيْهِ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ حَافِيًا^٥، فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ.

فَقَالَ: يَا أَبَانُ، مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ تَوَاضَعًا لِلَّهِ، مَخَا اللَّهُ عَنْهُ مِائَةَ أَلْفِ سَيْفَةٍ، وَكَتَبَ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَبَنَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٦ - لَهُ مِائَةَ أَلْفِ دَرَجَةٍ^٧، وَقَضَى^٨ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ^٩.

٧. في «ب»: + «هذا آخر أبواب الصيد. بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «بخ» وحاشية «بح»: + «آخر أبواب الصيد».

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٥، ح ١٣٠٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٦٦٩٢.

١. المزاملة: المعادلة على البعير، وهو أن يركب هو في جانب من المحمل ورفيقه في جانب آخر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣٢ (زمل).

٢. في «بخ»: - «فيما». وفي التهذيب والمحاسن: «ما».

٣. في المحاسن: «فاغتسل فأخذ».

٤. في المحاسن: «بيده».

٥. في المحاسن: + «قال أبان».

٦. في «بخ، يخ، بس»: - «عزَّ وجلَّ». وفي التهذيب: - «الله عزَّ وجلَّ».

٧. في المحاسن: - «وبنى الله عزَّ وجلَّ له مائة ألف درجة».

٨. في «بخ، بس»: + «الله».

٩. المحاسن، ص ٦٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٢٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٧، معلقاً عن الكليني.

الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ضمن ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «فلما انتهى إلى الحرم نزل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٩، ح ١٣١٧٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٥، ح ١٧٥٥٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٤، ح ٩١، إلى قوله: «ثم دخل الحرم حافياً».

٧٤٧٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ^٢، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، اغْتَسَلَ وَأَخَذَ تَغْلِيهِ يَدَيْهِ^٤، ثُمَّ مَشَى فِي الْحَرَمِ سَاعَةً.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ مِثْلَهُ^٥.

٧٤٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧: «إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ، فَتَنَاوَلْ مِنَ الْإِذْخِرِ^٨ فَاْمَضْغُهُ^٩ وَكَانَ يَأْمُرُ أُمَّ فَرْوَةَ بِذَلِكَ^{١٠}».

٧٤٧٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في الوسائل :- «عن حماد بن عيسى». والظاهر من ملاحظة طبقة صالح بن السندي والحسين بن المختار، ثبوت الوساطة بينهما.

٢. في «ظ، بث، بخ، بف، جد، جر، جن»: «الحسين».

٣. في «بخ»: «محمد بن يحيى - إلى - مثله».

٤. في «ي، بث، جد»: «بيده».

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٩، ح ١٣١٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٦، ح ١٧٥٥٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ح ٣٩، وفيه بالسند الأول فقط.

٦. في «بخ، بخ»: «محمد بن الحسين» بدل «أحمد بن محمد». لكن لم نجد وقوع محمد بن الحسين في هذا الطريق المتتهي إلى أبي بصير، في موضع آخر.

٧. في «بخ، بف، جر» والوافي: «عن أبي عبد الله^٨ قال» بدل «قال: قال أبو عبد الله^٩».

٨. قال ابن الأثير: «الإذخر - بكسر الهمزة -: حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب». وقال الفيومي: «الإذخر - بكسر الهمزة والخاء -: نبات معروف، ذكي الرائحة، وإذا جف أبيض». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (إذخر)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٩. في «بخ، بف» والوافي: «وبذلك أم فروة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٨، ح ١٧٥٥٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ، فَخُذْ مِنَ الْإِذْخِرِ فَاْمَضْغُهُ». قَالَ الْكَلِينِيُّ^١: سَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِطَيْبِ بِهِ^٢ النَّفَمِ لِتَقْيِيلِ الْحَجَرِ^٣.

٧٤٧٧ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي الْحَرَمِ: قَبْلَ دُخُولِهِ، أَوْ بَعْدَ دُخُولِهِ؟ قَالَ: «لَا يَضُرُّكَ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ، وَإِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ اغْتَسَلْتَ فِي بَيْتِكَ حِينَ تَنْزِلُ بِمَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

١١٧ - بَابُ قَطْعِ تَلْبِيَةِ الْمُتَمَتِّعِ

٣٩٩ / ٤

٧٤٧٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ وَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ، فَانْظَرْتُ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ، فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ، وَحَدِّ بُيُوتِ مَكَّةَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ^٦ عَقَبَةُ الْمَدَنِيِّينَ^٧، وَإِنْ

١. في «ظ»، ي، بخ، بد، جر: «+» رحمه الله. وفي «بث»: «+» رحمه الله تعالى.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «بها».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٨، ح ١٧٥٥٧.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٧، ح ١٧٥٥٥.

٥. في «ي»، بث، بح، جن، والمطبوع: «+» صفوان بن يحيى و«هو سهو واضح».

٦. في «ظ»، بخ، بس، جد: «+» بن يحيى. وفي الوسائل: «عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير» بدل «عن ابن أبي عمير وصفوان». في التهذيب، ح ٣٠٩ والاستبصار، ح ٥٨٣: «+» إذا بلغت.

٨. الْعَقَبَةُ: طريق وعز في الجبل، أو مرعى صعباً من الجبال. وعقبة المدنيين في مكة لمن جاء على طريق

النَّاسَ قَدْ أَخَذْتُوا بِمَكَّةَ مَا لَمْ يَكُنْ^١، فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ، وَ عَلَيْنَا بِالتَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ وَ التَّحْمِيدِ^٢ وَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِمَا^٣ اسْتَطَعْتَ^٤.

٧٤٧٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «إِذَا رَأَيْتَ أُيُوتَ مَكَّةَ، فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ»^٦.

٧٤٨٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتِّعُ إِذَا نَظَرَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ، قَطَعَ

التَّلْبِيَةَ»^٧.

١. المدينة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢١؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٢٧ (عقب).

٢. في التهذيب، ج ٣٠٩ والاستبصار، ج ٥٨٣: «وإنَّ الناس قد أخذوا بمكة ما لم يكن».

٣. في «ي»، بفتح، جده وحاشية «بفتح» والوافي: «والتمجيد». وفي التهذيب، ج ٣٠٩ والاستبصار، ج ٥٨٣: «- والتحميد».

٤. في «بفتح» والوافي: «ما».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨٣، بسندهما عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٥، ج ٣١٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٧، ج ٥٩٠، بسند آخر، وتعام الرواية هكذا: «سألته عن تلبية المتنع: متى تقطع؟ قال: حين يدخل الحرم». الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ضمن ج ٢٧٧٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «ويقطع التلبية حين يدخل الحرم». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٨؛ والمقنعة، ص ٣٩٨، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٥، ج ١٣١٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٨، ج ١٦٥٨١.

٥. في الاستبصار: «- عن محمد»، لكنه مذكور في بعض نسخه.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨٢، معلقاً عن الكليني. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٦٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ج ١٣١٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٠، ج ١٦٥٨٥.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨١، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب ما على المتنع من الطواف والسعي، ضمن ج ٧٠٣٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ضمن ج ١٠٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ذيل ج ٢٥٥٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ج ١٣١٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٩، ج ١٦٥٨٢.

٧٤٨١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ: مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟

قَالَ: «إِذَا نَظَرَ إِلَى أَغْرَاشِ^٣ مَكَّةَ عَقَبَتَهُ ذِي طَوًى^٤».

قُلْتُ: بَيُّوتُ مَكَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

١. في التهذيب: «محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد، وفيه سقط واضح. وفي الاستبصار: «عده من أصحابنا» بدل «محمد بن يحيى».

٢. هكذا في «جر». وفي التهذيب والاستبصار: «بن أبي نصر». وفي الوسائل: «ابن أبي نصر». وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والمطبوع: «عن أحمد بن محمد». وفي حاشية «بس»: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ خُلُوَّ أَكْثَرِ النِّسْخِ - وبعضها معتبرة جداً - يحتاج إلى عامل قويٍّ موجب للسقط، والظاهر أنَّ هذا العامل هو تكرر «عن أحمد بن محمد» في السند. أضف إلى ذلك أنَّ احتمال التفسير في سندي التهذيب والاستبصار غير منفي.

هذا، وقد تكررت رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن [الرضا] عليه السلام في الأسناد. راجع: الكافي، ح ١٥٥٠ و ١٨٢٠ و ٢٢٧٣ و ٣١٥٥ و ٥٣١٣ و ٧٣٥٤ و ٩٧٠٣ و ٩٨٠٧ و ١١٣١٧.

أما رواية أحمد بن محمد شيخ شيخ الكليني عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، فلا يخلو من خلل.

٣. في الوسائل والاستبصار، ح ٥٨٤: «عراش». والعراش: الخيمة من خشب وثمام، وهو نبت ضعيف لا يطول. والعراش أيضاً: البيت الذي يستظل به، كالعريش. وجمع الكل: عُزُوش وعُزُش وأعراش وعَرَشة. ومنه سُمِّيت بيوت مكة أو بيوتها القديمة عُزُوشاً وأعراشاً؛ لأنها كانت عبادناً تنصب ويظلل عليها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٨؛ تاج العروس، ج ٩، ص ١٣٨ (عراش).

٤. قال الجوهري: «ذو طوى، بالضم: موضع بمكة». وقال ابن الأثير: «وقد تكرّر في الحديث ذكر طوى، وهو - بضم الطاء وفتح الواو المخففة - موضع عند باب مكة، يستحبّ لمن دخل مكة أن يغتسل به». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٦ (طوي).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ح ٣١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٥٨٤، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ح ٣١١، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ح ١٣١٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٩، ح ١٦٥٨٤.

١١٨ - بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

١ / ٧٤٨٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : مِنْ أَيْنَ أَدْخُلُ مَكَّةَ وَ قَدْ جِئْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟
فَقَالَ : «ادْخُلْ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَإِذَا خَرَجْتَ تَرِيدُ الْمَدِينَةَ ، فَاخْرُجْ مِنْ أَسْفَلِ
مَكَّةَ» .^٢

٢ / ٧٤٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ :

عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ ، بَدَأَ بِمَنْزِلِهِ^٣ قَبْلَ أَنْ
يَطُوفَ» .^٤

٣ / ٧٤٨٤ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ ٤ / ٤٠٠
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : «أَنْ طَهَّرَ^٥ بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ»^٦ فَيَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ^٧ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ قَدْ

١ . في «بخ، يف» والوافي : «فإذا» .

٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٩٨ ، ح ٣٢١ ، معلقاً عن الكليني . وفيه ، ص ٤٥٦ ، ذيل الحديث الطويل ١٥٨٨ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام ، حاكياً فعل النبي صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٠١ ، ح ١٣١٨١ ، الوسائل ، ج ١٣ ، ص ١٩٩ ، ح ١٧٥٦٠ .

٣ . في مرآة العقول ، ج ١٨ ، ص ٩ : «قوله عليه السلام : بدأ بمنزله ، أي للتهيئة والغسل وتفريغ البال عن الشواغل» .

٤ . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٠١ ، ح ١٣١٨٢ ، الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٠١ ، ح ١٧٥٦٥ .

٥ . هكذا في «بز، جي» والعلل والتهذيب والمصحف الشريف . وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي : «وطهر» .

وفي الوسائل ، ح ١٧٥٦٤ وتفسير العياشي : «طهر» بدون الواو .

٦ . البقرة (٢) : ١٢٥ .
٧ . في التهذيب وتفسير العياشي والعلل : - «مكة» .

غَسَلَ عَرَقَهُ وَ الْأَذَى، وَ تَطَهَّرَ.^١

٧٤٨٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْحَرَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَاعْتَسِلْ حِينَ
تَدْخُلُهُ، وَإِنْ تَقَدَّمْتَ^٢، فَاعْتَسِلْ مِنْ بَثْرِ مَيْمُونٍ^٣، أَوْ مِنْ فَخٍّ^٤، أَوْ مِنْ مَنْزِلِكَ بِمَكَّةَ^٥.
٧٤٨٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٦، عَنْ
الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

أَمَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ نَعْتَسِلَ مِنْ فَخٍّ قَبْلَ أَنْ نَدْخُلَ مَكَّةَ^٨.

٧٤٨٧ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ:

١. التهذيب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤١١، ح ١، بسنده عن عبيد الله بن علي
الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ٢٥١، ح ٨٥١، بسنده عن عمران الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام.
تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٩، ح ٩٥، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة في أوله.
الوافي، ج ١٣، ص ٨٠١، ح ١٣١٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٤؛ و ص ٢٨١، ذيل ح ١٧٧٤٩.

٢. في «بحر»: «قَدِّمْتَ».

٣. «بثر ميمون»: بثر بمكة بين البيت والحجون بأبطح مكة، منسوبة إلى ميمون بن خالد بن عامر بن الحضرمي،
وميمون صاحب البثر هو أخو العلاء بن الحضرمي والي البحرين، حفرها بأعلى مكة في الجاهلية وعندها قبر
أبي جعفر المنصور، وكان ميمون حليفاً لحرب بن أمية بن عبد شمس، واسم الحضرمي عبد الله بن عماد.
وقيل غير ذلك. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٠٢؛ معجم ما استعجم، ج ٤، ص ١٢٨٥.

٤. قال ابن الأثير: «فَخٌّ: موضع عند مكة. وقيل: واد دفن به عبد الله بن عمر، وهو أيضاً أقطعه النبي صلى الله عليه وآله عظيم بن
الحارث المحاربي». وقال الطريحي: «هو - بفتح أوله وتشديد ثانيه -: بثر قرية من مكة على نحو فرسخ».
وقال العلامة المجلسي نحوه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤١٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٨ (فخخ).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام،
مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٧، ح ١٧٥٥٦.

٦. في «بخ»، بفتح، جر، والتهذيب: - «بن إبراهيم».

٧. في «جر» والتهذيب: - «بن عثمان».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٤؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٢.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،
عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^١، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَيْتِ مَيْمُونٍ، أَوْ بَيْتِ عَبْدِ الصَّمَدِ، فَأَغْتَسِلْ،
وَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ، وَامْسِ خَافِياً، وَعَلَيْكَ الشَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ»^٢.

٧٤٨٨ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي: «إِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ نِمْتَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ،
فَاعِدْ غُسْلَكَ»^٣.

٧٤٨٩ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، ثُمَّ يَنَامُ، فَيَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ
يَدْخُلَ: أَيْخِرُهُ ذَلِكَ^٥، أَوْ يُعِيدُ؟

قَالَ: «لَا يُخِرُّهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِوُضوءٍ»^٦.

١. في التهذيب: - «ابن عثمان».

٢. في التهذيب: «بن». والمذكور في هامش مطبوعته وحاشية بعض نسخه المعتبرة هو «أبي». وهو الصواب
ظاهراً. راجع: رجال الكشي، ص ٤١١، الرقم ٧٧٢؛ رجال البرقي، ص ٤٣؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم
٣٧٥١؛ وص ٢٦٣، الرقم ٣٧٥٢-٣٧٥٣. ٣. في التهذيب: «ولي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٣٤، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٥؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٣.

٥. في المرأة: «يدل على استحباب إعادة الغسل بعد النوم».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٦، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٧؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٠٢، ح ١٧٥٦٧. ٧. في «بف، جر» والتهذيب: - «بن يحيى».

٨. في التهذيب، ح ٣٢٥: - «ذلك».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٥١، ح ٨٥١، بسنده عن صفوان، عن

٩٠ / ٧٤٩٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ قَالَ: «مَنْ دَخَلَهَا بِسَكِينَةٍ، غَفِرَ ^٢ لَهُ ذَنْبُهُ». ٤٠١ / ٤

قُلْتُ: كَيْفَ يَدْخُلُهَا ^٣ بِسَكِينَةٍ؟

قَالَ: «يَدْخُلُ ^٤ غَيْرَ مُتَكَبِّرٍ ^٥ وَلَا مُتَجَبِّرٍ ^٦».

٩١ / ٧٤٩١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ رَجُلٌ بِسَكِينَةٍ ^٧ إِلَّا غُفِرَ لَهُ».

قُلْتُ: مَا ^٨ السَّكِينَةُ؟ قَالَ: «يَتَوَاضَعُ ^٩».

١١٩ - بَابُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

٩٢ / ٧٤٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠١، ح ١٧٥٦٦.

١. في الوافي: «أَنَّهُ».

٢. في «بح، بس»: «الله».

٣. في «جن»: «يدخل».

٤. في «بح» والوسائل: «يدخلها».

٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام: غير متكبر، فسر التكبر في بعض الأخبار بإنكار الحق والطعن على أهله».

٦. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، صدر ح ٦، بسند آخر، مع اختلاف. المحاسن، ص ٦٧، كتاب ثواب الأعمال،

ح ١٢٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «من دخل مكة بسكينة غفر الله ذنوبه». الفقيه، ج ٢،

ص ٢٠٤، ضمن ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٣،

ح ١٣١٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٢، ح ١٧٥٦٨.

٧. في «بت»: «ووقار».

٨. في «ظ، ي، بخ، بس، بف» والوافي: «وما».

٩. في «ي، بس» والوافي: «يتواضع».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٣، ح ١٣١٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٣، ح ١٧٥٦٩.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَادْخُلْهُ خَافِئاً عَلَى^٢
السَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَالْخُشُوعِ، وَقَالَ: «مَنْ^٣ دَخَلَهُ بِخُشُوعٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».
قُلْتُ: مَا الْخُشُوعُ؟

قَالَ: «السَّكِينَةُ، لَا تَدْخُلُهُ^٤ بِتَكَبُّرٍ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ^٥ فَقُمْ، وَقُلِ:
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَ مِنْ اللَّهِ، وَ مَا شَاءَ
اللَّهُ، وَ السَّلَامُ^٦ عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ وَ رُسُلِهِ، وَ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَ السَّلَامُ^٧ عَلَى
إِبْرَاهِيمَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ، وَ اسْتَقْبِلِ الْبَيْتَ، وَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي
مَقَامِي هَذَا فِي أَوَّلِ مَنْاسِكِي أَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتِي، وَ أَنْ تَجَاوَزَ عَن خَطِيئَتِي وَ تَضَعْ عَنِّي
وِزْرِي، الْحَمْدُ^٨ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ الْحَرَامَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ^٩ أَنَّ هَذَا بَيْتُكَ الْحَرَامَ
الَّذِي جَعَلْتَهُ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَ أَمْنًا مُبَارَكًا وَ هُدًى لِلْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي^{١٠} عَبْدُكَ، وَ الْبَلَدُ
بَلَدُكَ، وَ الْبَيْتُ بَيْتُكَ، جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ، وَ أَوْفُ طَاعَتَكَ، مُطِيعاً لِأَمْرِكَ، رَاضِياً

١. في «جر» و التهذيب: - «جميعاً».

٢. في «بس»: «وعليك».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي. وفي المطبوع: «ومن».

٤. في التهذيب: «دخل».

٥. في «ظ، ي، بث، بف، جد»: «عز وجل». وفي «بخ»: «تعالى». وفي التهذيب: - «الله».

٦. في «بخ، يخ، بف» وحاشية «بث»: «لا تدخل». وفي الوافي: «لا يدخل».

٧. في «بخ»: «الحرام».

٨. في «بث»: «السلام» بدون الواو.

٩. في «بف»: «السلام» بدون الواو.

١٠. في «ظ، ي، بف»: «والحمد».

١١. في التهذيب: «أشهدك».

١٢. في التهذيب: «إن العبد».

بِقَدْرِكَ، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُضْطَرِّ^١ إِلَيْكَ، الْخَائِفِ لِعُقُوبَتِكَ^٢، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَاسْتَعْمِلْنِي بِطَاعَتِكَ وَمَرْضَاتِكَ^٣.

٤٠٢/٤ ٧٤٩٣ / ٢. وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «تَقُولُ وَأَنْتَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ^٥: بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَ مِنْ اللَّهِ^٦، وَمَا شَاءَ اللَّهُ، وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ^٧، وَ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ^٨، وَ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ^٩، السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ^{١٠} عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ وَ رُسُلِهِ، السَّلَامُ^{١١} عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، السَّلَامُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

١. في التهذيب: «الفقير». ٢. في «جن»: «من عقوبتك».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ضمن ح ٢١٤١، إلى قوله: «غفر الله له إن شاء الله». وفيه، ص ٥٣٠، إلى قوله: «والسلام على إبراهيم والحمد لله رب العالمين»، وفيهما من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب الزيارة والغسل فيها، ح ٧٩٣٩؛ وفقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٢١٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨١١، ح ١٣٢٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٤، ح ١٧٥٧٢.

٤. في السند احتمالان:

الأول: كونه مرسلًا، قد أتى به المصنف ناظرًا إلى رواية معاوية بن عمار.

والثاني: أن يكون السند معلقاً على سابقه، وأن الراوي عن أبي بصير هو معاوية بن عمار، فيكون «وروى أبو بصير...» من كلام معاوية بن عمار قد أتى به ناظرًا إلى ما رواه نفسه عن أبي عبد الله^{عليه السلام}.

استظهر الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - الاحتمال الثاني في كلام مبسوط أفاده حول السند - في كتابه توضيح الأستاذ - واستدل على ذلك بأمر يطول ذكرها هنا، فلنرجع الطالب إلى ما أفاده. ثم إن هذين الاحتمالين جاريان في ما يأتي في ح ٧٤٩٥ و ٧٧٠٨. وما أفاده سيدنا الأستاذ يشمل المواضع الثلاثة.

٥. في «بخ»: «والحرام».

٦. في حاشية «بث» والتهذيب: «وإلى الله». ٧. في «بخ»: «والحمد لله».

٨. في «جد»: «وعليك و». ٩. في «ظ»: «والسلام».

اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَرَائِدُكَ فِي بَيْتِكَ، وَ عَلَى كُلِّ مَا بَيْنِي حَقٌّ لِمَنْ أَنَا وَ زَارَهُ،
وَ أَنْتَ خَيْرُ مَا بَيْنِي، وَ أَكْرَمَ مَزُورٍ، فَأَسْأَلُكَ - يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ - وَ بِأَنَّكَ^٧ أَنْتَ^٨
اللَّهُ الَّذِي^٩ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَ خَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَ بِأَنَّكَ وَاحِدٌ أَحَدٌ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ^{١٠}
وَلَمْ يُولَدْ^{١١} وَ لَمْ يَكُنْ لَكَ^{١٢} كُفُوًا أَحَدٌ، وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَ رَسُولُكَ، صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ عَلَى^{١٣} أَهْلِ بَيْتِهِ، يَا جَوَادُ يَا كَرِيمَ^{١٤}، يَا مَاجِدُ يَا جَبَّارُ يَا كَرِيمَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ
تُحْفَتَكَ إِنِّي بِزِيَارَتِي^{١٥} إِيَّاكَ أَوَّلُ شَيْءٍ^{١٦} تُعْطِينِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ، اللَّهُمَّ، فَكَ
رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ - تَقُولُهَا^{١٧} ثَلَاثًا - وَ أَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ^{١٨} الْحَلَالَ الطَّيِّبِ، وَ اذْأُرْأْ عَنِّي

٢. في «بث، بف، جد»: «وعلى آل».

٤. في «ظ، يس» والتهديب: - «وآل محمد».

٦. في الوافي: «والحمد».

ل والتهذيب. وفي «بحر» والمطبوع: «يأتك» بدون الم او.

٩. في الوسائل، والتهديب: - «الذي».

١١. في «بخ» والتهديب: «ولم يولد».

مائل، وفي سائر النسخ والمطبع: «له».

۱۴. فی التہذیب :- «یا کریم».

١٦. في الوافي: «أن» بدل «أول شيء».

١٨. في «بخ، بف، جد»: «الرزق».

شَرَّ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ^٢، وَ شَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ^٣.

١٢٠ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ الْحَجَرِ وَ اسْتِلاَمِهِ^٤

١ / ٧٤٩٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

و صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَنَوْتَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ، وَ اخْمَدِ

اللَّهَ، وَ أَتْنِ عَلَيْهِ، وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَ اسْأَلِ اللَّهَ^٦ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ، ثُمَّ اسْتَلِمِ

الْحَجَرَ، وَ قَبْلَهُ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقْبَلَهُ فَاسْتَلِمَهُ^٧ بِيَدِكَ^٨، فَإِنْ^٩ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ

تَسْتَلِمَهُ بِيَدِكَ^{١٠} فَاسْئَلِ اللَّهَ، وَ قُلِ: اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا، وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتَهُ لِتَشْهَدَ^{١١}

١. في «ظ»، بث، يخ، بف، جد، جن: - «شر».

٢. في «ظ»، بث، يخ، بف، جد، والوافي: «الجن والإنس».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٣٢٨، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٢، ح ١٣٢٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٥، ح ١٧٥٧٣.

٤. قال الجوهرى: «استلم الحجر: لمسه إما بالقبلة، أو باليد. ولا يهزم؛ لأنه مأخوذ من اليلام، وهو الحجر». وقال ابن الأثير: «وفي حديث الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه، هو افتعل من السلام: التحية، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المَخْتَا، أى إِنْ الناس يَحْتُونَهُ بالسلام. وقيل: هو افتعل من اليلام، وهي الحجارة، واحذرتها: سَلِمَةٌ، بكسر اللام، يقال: استلم الحجر، إذا لمسه وتناوله». راجع: الصالح، ج ٥، ص ١٩٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٥ (سلم).

٥. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير و صفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٦. في «جر» والتهذيب: - «بن يحيى».

٧. في التهذيب: «وأسأله» بدل «وأسأل الله». ٨. في «يج»: «فاستلم».

٩. في «جن»: - «فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك».

١٠. في الوافي: «وإن». ١١. في «يج» والتهذيب: - «بيدك».

١٢. في «يج» والوافي: «ليشهد».

لِي بِالْمُؤَافَاةِ، اللَّهُمَّ تَصَدِّيقاً بِكِتَابِكَ وَ عَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَفَرْتُ بِالْجَنْبِ^٢ وَ الطَّاغُوتِ^٣، وَ بِاللَّابِثِ وَ الْعَرَى وَ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ^٤ وَ عِبَادَةِ كُلِّ يَدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تَقُولَ هَذَا كُلَّهُ^٥ فَبَعْضُهُ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِلَيْكَ بَسَطْتُ يَدَيَّ، وَ فِيمَا عِنْدَكَ عَظُمْتَ رَغْبَتِي، فَاقْبَلْ سِيحَتِي^٦ وَ اغْفِرْ لِي وَ ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَ الْفَقْرِ وَ مُوَاقِفِ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ.^٨

٧٤٩٥ / ٢. وَ فِي رَوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ:

١. فِي حَاشِيَةِ «بِف»: «وَأَشْهَدُ أَنْ».
٢. فِي «جَد»:- «بِالْجَنْبِ». وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْجَنْبُ: كَلِمَةٌ تَقَعُ عَلَى الصَّنَمِ وَالْكَاهِنِ وَالسَّاحِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ». وَقَالَ الرَّاعِبُ: «الْجَنْبُ: الْفَسَلُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ - وَالْفَسَلُ: الرِّذْلُ وَالنَّذْلُ الَّذِي لَا مَرُوءَةَ لَهُ -...» وَيُقَالُ لِكُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى: جَنْبٌ، وَسَمِيَ السَّاحِرُ وَالْكَاهِنُ جَنْبًا. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٢٤٥؛ الْمِفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، ص ١٨٢ (جَبْت).
٣. فِي «ظ»، بَح، جَد، «بِالطَّاغُوتِ». وَ الطَّاغُوتُ: هُوَ الْكَاهِنُ، وَالشَّيْطَانُ، وَكُلُّ رَأْسٍ ضَلَالٍ، وَكُلُّ مَعْبُودٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مَعْتَدٍ مِنْ الطَّغْيَانِ بِمَعْنَى تَجَاوَزِ الْحَدِّ فِي الْعَصْيَانِ. رَاجِعُ: الْمِفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، ص ٥٢٠؛ الْقَامُوسُ الْمُحِيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طَغَى). ٤. فِي «بِس»: «الشَّيَاطِينُ».
٥. «الْيَدُ»: مِثْلُ الشَّيْءِ وَنَظِيرُهُ الَّذِي يَضَافُ فِي أَمْرِهِ وَيُنَادَى، أَيْ يَخَالِفُهُ، وَالمَرَادُ بِهِ مَا يَتَّخِذُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. رَاجِعُ: تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٣، ص ١٧٧٣؛ النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٣٥ (نَدَد).
٦. فِي «ظ»: «- كُلَّهُ».
٧. فِي «بِس» وَالْوَسَائِلُ، ح ١٧٨٢٦: «مَسَحَتِي». وَفِي الْوَافِي وَالْمَرْأَةِ وَالتَّهْذِيبِ: «سَبَحَتِي». وَفِي الْوَافِي عَنْ بَعْضِ النُّسخِ: «مَسِيحَتِي»، أَيْ مَسِيرِي. وَ«الشَّيْخُ»: الذَّهَابُ فِي الْأَرْضِ لِلْعِبَادَةِ وَالتَّرَقُّبِ. وَأَصْلُهُ مِنَ السَّيْحِ، وَهُوَ الْمَاءُ الْجَارِي الْمُنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَالثَّاءُ لِلْمَرَّةِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٣٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٤٩٣ (سَيَح).
٨. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٠١، ح ٣٢٩، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِي الْفَتَاوَى، ج ٢، ص ٥٣١، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «وَعِبَادَةُ كُلِّ نَدٍّ يَدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ»، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. فَقَالَ الرُّضَائِيُّ، ص ٢١٨، مِنْ قَوْلِهِ: «وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَزَيَّتْهَا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَعِبَادَةُ كُلِّ نَدٍّ يَدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. «الْوَافِي»، ج ١٣، ص ٨١٥، ح ١٣٢٠٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٣١٣، ح ١٧٨٢٦؛ وَفِيهِ، ص ٣١٦، ح ١٧٨٣١، إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْتَلِمَهُ بِيَدِكَ فَأَشْرَ إِلَيْهِ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَأَمْسِ حَتَّى تَذْنُوَ مِنَ
الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَتَسْتَغْبِلَهُ^١، وَ تَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا
اللَّهُ»^٢ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ^٣، أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَكْبَرُ
مِمَّنْ أَخْشَى وَأُحْذَرُ، وَلَا^٤ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ،
يُخَيِّي وَيُمِيتُ^٥، وَيُخَيِّي^٦، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.
وَتُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِمْ^٧ - وَ تَسَلَّمَ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ كَمَا فَعَلْتَ حِينَ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ^٨، ثُمَّ تَقُولَ^٩: «اللَّهُمَّ^{١٠} إِنِّي أُوْمِنُ بِوَعْدِكَ،
وَأُوفِي بِعَهْدِكَ» ثُمَّ ذَكَرَ كَمَا ذَكَرَ مُعَاوِيَةُ^{١١} ^{١٢}.

٢. الأعراف (٧): ٤٣.

١. في الوسائل: «فتستلمه».

٣. في «ظ»: «+ والله أكبر».

٤. في «بخ»، وفي «بف» والتعذيب: «أكبر». وفي «ي»: «الله أكبر».

٥. في التعذيب: «والله أكبر» بدل «وأكثر».

٦. في حاشية «بث»، وفي «بح» والتعذيب: «مما».

٧. في التعذيب: «لا» بدون الواو.

٨. في «بف»: «+ وهو حي لا يموت».

٩. في «بخ» والتعذيب: «وآله» بدل «وآل النبي صلى الله عليه وعليهم». وفي «ي»، وفي «ب»، وفي «جن»: «- صلى الله عليه وعليهم».

١٠. في الوافي: «كما فعلت حين دخلت المسجد»؛ أشار به إلى ما ذكر في حديث أبي بصير المذكور في الباب السابق من التسليم والدعاء. وحديث أبي بصير هو الحديث الثاني من الباب السابق هنا أيضاً.

١١. في «ظ»، «ي»، «جد»، «جن» وحاشية «بث» والوسائل: «وتقول».

١٢. في الوسائل: «- اللهم».

١٣. في الوافي: «كما ذكر معاوية» يعني ابن عمار، أشار به إلى ما ذكر في حديث أول الباب من الاستلام والتقبيل والدعاء. وهو الحديث الأول من هذا الباب.

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٢، ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٦، ح ١٣٢٠٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٤،

٧٤٩٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَازَيْتَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ،
فَقُلْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ٤٠٤/٤
أَمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَفَرْتُ بِالطَّاغُوتِ^٢، وَبِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَبِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ، وَبِعِبَادَةِ كُلِّ
يَدٍّ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ، ثُمَّ اذْنُ مِنَ الْحَجَرِ، وَاسْتَلِمَهُ^٣ يَمِينِكَ، ثُمَّ تَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ^٤
وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَذْيَتَهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهُدَتَهُ، لِتَشْهَدَ^٥ عِنْدَكَ^٦ لِي^٧
بِالْمُؤَافَاةِ^٨»^٩.

١٢١ - بَابُ الْإِسْتِلَامِ وَالْمَسْحِ

٧٤٩٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١١}، عَنْ
يَعْقُوبَ بْنِ شَعَيْبٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ؟

-
١. في «بخ، بف»: «عن أبي عبد الله».
 ٢. في «بث، بح، بظ، بف، جن»، والوافي: «بالجبت والطاغوت».
 ٣. في «ظ، بف»: «فاستلمه».
 ٤. في «ي، يس»، وحاشية «جن» والوسائل: «قل».
 ٥. في «ظ، ي، يس»: «وبالله».
 ٦. في «جن»: «- اللهم».
 ٧. في «بث، بح، بس، جد»، والوافي: «ليشهد».
 ٨. في «بث، بخ، بف، جن»، والوسائل: «- عندك».
 ٩. في «ظ، بح»، والوافي: «ولي عندك».
 ١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٦، ح ١٣٢٠٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٥، ح ١٧٨٢٩؛ وفيه، ص ٣١٦، ح ١٧٨٣٣، تمام الرواية: «ثُمَّ اذْنُ مِنَ الْحَجَرِ وَاسْتَلِمَهُ يَمِينِكَ».
 ١١. ف «بخ، بف، جر»: «- بن يحيى».

قَالَ: «اسْتِلاَمُهُ أَنْ تَلْصِقَ بَطْنَكَ بِهِ^١، وَ الْمَسْحُ أَنْ تَمْسَحَهُ بِبَدَلِك^٢».

١٢٢ - بَابُ الْمَزَاحِمَةِ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

١ / ٧٤٩٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كُنَّا نَقُولُ: لَا بَدْءَ أَنْ نَسْتَفْتِحَ^٣ بِالْحَجَرِ^٤ وَ نَخْتِمَ^٥ بِهِ^٦، فَأَمَّا

الْيَوْمَ، فَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ^٧».

٢ / ٧٤٩٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ^٩، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٠}

وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كُنْتُ أَطُوفُ وَ سَفَيَانُ الثَّوْرِيُّ قَرِيبٌ^{١١} مِنِّي، فَقَالَ:

١. في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٨، ذيل الدرس ١٠٤: «وثالثها - أي الثالث من مستحبات الطواف -: استلام الحجر ببطنه وبدنه أجمع، فإن تعذر فبيده، فإن تعذر أشار إليه بيده، يفعل ذلك في ابتداء الطواف وكل شوط ... ورابعها: تقبله، وأوجهه سلا، ولو لم يتمكن من تقبيله استلمه بيده، ثم قبلها. ويستحب وضع الخد عليه، وليكن ذلك في كل شوط، وأقله الفتح والختم». وراجع: المراسم، ص ١١٠.

٢. في الوافي: «بيمينك».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٢١١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٨، ح ١٧٨٨٩.

٤. في «بح»، يخ، بف، جد، جن، والوافي: «+ من».

٥. في «بح» والوافي: «أَنْ يَسْتَفْتِحَ». ٦. في «بح» بس: «+ الأسود».

٧. في «بت» «و تختم». وفي «جن» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «و يختم».

٨. في الوافي: «أريد بالاستفتاح بالحجر استلامه أولاً، لا ابتداء الطواف به؛ فإنه واجب، وكذا الختم». وفي المرأة: «قوله ﷺ: بالحجر، أي باستلامه، وظاهره الاستحباب».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ضمن ح ١٣٨٧، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢١، ح ١٣٢٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٤، ح ١٧٨٥٣.

١٠. في «بح»، يف، جر: «- بن إبراهيم». ١١. في «بف» جر: «- بن شاذان».

١٢. في «بف» جر: «- بن يحيى». ١٣. في «بف» «قرب».

يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالْحَجَرِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ فِي كُلِّ طَوَافٍ فَرِيضَةً وَ نَافِلَةً.

قَالَ: «فَتَخَلَّفَ عَنِّي قَلِيلًا، فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَى الْحَجَرِ جُرْتُ وَ مَشَيْتُ، فَلَمْ أَسْتَلِمُهُ، فَلَجَعَنِي، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَمْ^٢ تُخْبِرْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ فِي ٤/ ٤٠٥ كُلِّ طَوَافٍ فَرِيضَةً وَ نَافِلَةً؟^٣ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ فَلَمْ^٤ تَسْتَلِمِ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَزُورُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يَزُورُونَ لِي، وَ كَانَ^٥ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَجَرِ أَفْرَجُوا لَهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ، وَ إِنِّي^٦ أَكْزَرُهُ الرَّحَامَ».^٧

٧٥٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَتَيْتُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَوَجَدْتُ عَلَيْهِ رَحَامًا، فَلَمْ أَلْقِ إِلَّا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَسَأَلْتَهُ، فَقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ اسْتِلَامِهِ.

فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتَهُ خَالِيًا، وَ إِلَّا فَاسْلَمْ^٨ مِنْ بَعِيدٍ».^٩

٧٥٠١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. في «بت»، بخ، «بف» والوافي: «ولم».

٢. في «ي»، «-»: «ألم».

٣. في «ظ»، بخ، «بف»: «أو نافلة».

٤. في «بخ»، «بف»، جد، والوافي: «فلقد».

٥. في «بخ» والوافي: «ولم».

٦. في «بخ» والوافي: «كان» بدون الواو.

٧. في «بس»: «وأنأ».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٤، ح ٣٢٨، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٢، ح ١٣٢٢٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٨٠؛ و ص ٣١٦، ح ١٧٨٣٢، وتام الرواية في الأخيرين: «كان رسول الله ﷺ يستلم

الحجر في كل طواف فريضة و نافلة؛ و ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٥؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٩، ح ٨٧.

٩. في «بخ»، «بف»، «فيه».

١٠. في «بف»: «فتسلم».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد الوافي، ج ١٣، ص ٨١٨، ح ١٣٢١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٦.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ حَجَّ وَلَمْ يَسْتَلِمِ الْحَجَرَ^١؟

فَقَالَ: «هُوَ مِنَ السَّنَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، فَاللَّهُ^٢ أَوْلَى بِالْعَذْرِ^٣».

٧٥٠٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي لَا أَخْلُصُ^٤ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

فَقَالَ: «إِذَا طُفَّتْ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَضُرُّكَ^٥».

٧٥٠٣ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجَرِ إِذَا لَمْ أُسْتَطِيعْ^٦ مَسَّهُ وَكَثُرَ^٧ الرِّحَامُ؟

فَقَالَ^٨: «أَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَالْمَرِيضُ^٩، فَمُرَحَّصٌ، وَمَا أُجِبُ أَنْ تَدَعِ

مَسَّهُ^{١٠} إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ^{١١} بُدًّا^{١٢}».

١. في التهذيب، ح ٣٣٤: «ولم يدخل الكعبة». ٢. في «جن»: «فإن الله». وفي حاشية «بف»: «الله».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٠٤، ح ٣٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار.

الوافي، ج ١٣، ص ٨١٨، ح ١٣٢١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٤.

٤. «لا أخلص»، أي لا أوصل؛ من الخلوص بمعنى الوصول، يقال: خلص إليه الشيء، أي وصل. راجع:

الصحاح، ج ٣، ص ١٠٢٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٦١ (خلص).

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: فلا يضرُّك، أي تركه في النافلة».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٦؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٢٩٣، ح ١٧٧٧٧؛ و ص ٣٢٦، ح ١٧٨٥٨.

٧. في «بث، ببح»: «لم يستطع». ٨. في «جن»: «وكررة».

٩. في «ظ، ببح، بف، جد»، والوافي والوسائل: «قال».

١٠. في «بف»: «أو المريض».

١١. في «بث، ببح، بف»: «أن يدع مسه». وفي «بس»: «أن لا تمسه».

١٢. في «بث، جن»: «ولا يجد».

١٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٦، ح ١٧٨٥٩.

٧ / ٧٥٠٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ:

سُئِلَ الرِّضَاءُ^٢ عَنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: هَلْ^٣ يِقَاتُلُ عَلَيْهِ النَّاسُ إِذَا كَثُرُوا؟
قَالَ^٤: «إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَأَوْزِمَ إِلَيْهِ إِيمَاءٌ^٥ بِيَدِكَ^٦».

٨ / ٧٥٠٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٧، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جَهْرٌ بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا اسْتِلَامَ الْحَجَرِ، وَلَا دُخُولَ الْبَيْتِ، وَلَا سَغْيَ^{١٠} بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» يَعْنِي الْهَزْوَةَ^{١١}.

١. هكذا في حاشية «جن» وبعض النسخ المعتبرة من التهذيب. وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «محمد بن عبيد الله».

وتقدم أن محمداً هذا، هو محمد بن عبد الله الأشعري. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٦٨٩٦.

٢. هكذا في «بخ، جد، جن» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «وهل». وفي التهذيب: «هل».

٣. في هامش الوافي عن ابن المصنف: «أريد بالمقاتلة هنا المدافعة؛ يعني هل يدافع الناس على استلام الحجر بعضهم بعضاً؟ قال ابن الأثير: في حديث المار بين يدي المصلي: قاتله؛ فإنه شيطان، أي دافعه عن قبلتك، قال: وليس كل قتال بمعنى القتل». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ١٣ (قتل).

٤. في «ظ، جد» وحاشية «بح» و«فقال». وفي التهذيب: «إليه إيماء».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢١، ح ١٣٢٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٦، ح ١٧٨٥٧.

٧. هكذا في «بث، بح، جد» والوسائل. وفي «ي، بس، يف، جن» والمطبوع: «الخرزاز» وهو سهو، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥. هذا، وفي الكافي، ح ٧١٩٨: «عن أبي سعيد المكاربي». وتقدم هناك أن احتمال سقوط هذه العبارة بجواز النظر من «أبي» في «أبي سعيد» إلى «أبي» في «أبي أيوب»، غير منفي.

٨. في «ظ، جد»: «السعي».

٩. في المرأة: «لعل في ما سوى الهرولة محمول على نفي تأكيد الاستحباب».

١٠. الكافي، كتاب الحج، باب التلبية، ح ٧١٩٨. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٤، معلقاً عن الكليني، وتمام الرواية فيها: «ليس على النساء جهر بالتلبية». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ٢٥٨٠؛ والتهذيب، ج ٥،

٤٠٦/٤ ٧٥٠٦/٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَلِمُوا الرُّكْنَ؛ فَإِنَّهُ يَمِينُ اللَّهِ^١ فِي خَلْقِهِ^٢، يَصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ مَصَافَحَةَ الْعَبْدِ أَوْ الرَّجُلِ^٣، يَشْهَدُ^٤ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالْمُؤَافَاةِ^٥».

ص ٩٣، ح ٣٠٣، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٤، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ضمن ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن النبي ﷺ، و من دون هذه الفقرة: «ولا دخول البيت». والخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين ومافوقه، ضمن ح ١٢، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب السعي بين الصفا والمروة، ذيل ح ٧٦٢٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ذيل ح ٤٨٨، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتام الرواية: «ليس على النساء سعي». والفقيه، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٩٠٨، مرسلاً، من دون هذه الفقرة «ولا دخول البيت» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٩، ح ١٧٨٦٧؛ وفيه، ج ١٢، ص ٣٨٠، ح ١٦٥٦٤، إلى قوله: «جهر بالتلبية»؛ وفيه، ج ١٣، ص ٢٨٣، ح ١٧٧٥٤، وتام الرواية: «ليس على النساء جهر بالتلبية ولا دخول البيت»؛ وفيه، ص ٥٠٢، ح ١٨٣١٠، من قوله: «ولا سعي».

١. قال ابن الأثير: «وفيه: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، هذا الكلام تمثيل وتخيل، وأصله أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا صَافَحَ رَجُلًا قَتَلَ الرَّجُلَ بِهِ، فَكَأَنَّ الْحَجَرَ اللَّهُ يَمِينُ الْمَلِكِ؛ حَيْثُ يُسْتَلَمُ وَيُلْمَسُ». وقال العلامة الفيض: «أراد بالركن الحجر الأسود؛ لَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي الرُّكْنِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ بِالْيَمِينِ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ فِي النَّيْلِ وَالرَّصُولِ وَالتَّحَبُّبِ وَالرَّضَا كَالْيَمِينِ حِينَ التَّصَافُعِ». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٣٠٠ (يمن).

٢. في العلل: «أرضه».

٣. في حاشية «بث»: «والدخيل». وفي التهذيب والعلل: «أو الدخيل و«كلاهما بدل «أو الرجل». وفي الوافي: «كَأَنَّ التَّرْدِيدَ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: أَوْ الدَّخِيلُ، أَيْ الْمَلْتَجِئُ، وَهُوَ أَوْضَحُّ؛ يَعْنِي الْمَصَافَحَةَ الَّتِي يَفْعَلُهَا السَّيِّدُ مَعَ عَبْدِهِ الْمَلْتَجِئِ إِلَيْهِ، أَوْ مَعَ مَنْ يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ».

٤. في «يج، بف، جن»، والوافي والمحاسن: «ويشهد». وفي «ظ»: «ليشهد».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٢، ح ٣٣١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٦٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٨، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر. علل الشرائع، ص ٢٤، ح ٣، بسند عن علي بن جعفر، مع زيادة في أوله. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب بدء الحجر والعلّة في استلامه، ح ٦٧٠٧ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٢١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٤، ح ١٧٨٥٢.

٧٥٠٧ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ

الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ مِنْ قَبْلِ الْبَابِ ١؟
فَقَالَ: «أَلَيْسَ إِنَّمَا تُرِيدُ ٢ أَنْ تَسْتَلِمَ الرُّكْنَ ١؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «يُجْزِئُكَ ٣ خَيْمَتَا
نَالَتْ يَدُكَ» ٤.

١٢٣ - بَابُ الطَّوَافِ وَاسْتِلَامِ الْأَرْكَانِ

٧٥٠٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ
صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طُفَّ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، وَ تَقُولُ ٦ فِي الطَّوَافِ: اللَّهُمَّ
إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يُخْمَشَى بِهِ عَلَى طَلَلِ الْمَاءِ ٧، كَمَا يُخْمَشَى بِهِ عَلَى جَدَدٍ

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: من قبل الباب، لعل مراد السائل أنه قد تجاوز عن الركن إلى الباب، فيمد يده إلى الحجر. فأجاب عليه السلام بأنه إذا استلم الركن جاز، أو المراد أنه هل يكفي استلام الحجر على هذا الوجه؟ فأجاب بأنه إذا وصلت يده بأي جزء كان من الحجر يكفي، ولا يلزم أن يكون مقابل له. والأول أظهر».

٢. في «بث، يخ، جن»: «يريد».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: يجزئك، الضمير المستتر راجع إلى مصدر «نالت»؛ لسبقه رتبة؛ لأن «حيثما» يتضمن معنى الشرط، وجملة «نالت يدك» شرطية، وجملة «يجزئك» قائم مقام الجزاء».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٢، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٣، ص ٨١٨، ح ١٣٢١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٣، ح ١٧٨٥٠.

٥. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٦. في «بخ» والوافي: «تقول» بدون الواو.

٧. في «بث، يخ، بظ»: «ظلل الماء». و«على طلل الماء»، أي ظهره ووجهه، يقال: مشى على طلل الماء، أي ..

الأرض^١، وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يَهْتَرُ لَهُ عَرْشُكَ، وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي تَهْتَرُ لَهُ أَقْدَامُ
مَلَائِكَتِكَ، وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي دَعَاكَ بِهِ مُوسَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ^٢، فَاسْتَجَبْتَ لَهُ،
وَ أَلْقَيْتَ^٣ عَلَيْهِ مَحَبَّةً مِنْكَ، وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي غَفَرْتَ بِهِ^٤ لِمُحَمَّدٍ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ^٥، وَ أَتَمَمْتَ عَلَيْهِ نِعَمَتَكَ^٦، أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَ كَذَا مَا أَحْبَبْتَ مِنْ
الدُّعَاءِ.

وَ كُلَّمَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْكَعْبَةِ، فَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَ تَقُولُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ

على ظهره، قال الزبيدي: «نقله ابن عباد. وقال الزمخشري: أي على وجهه، وهو مجاز». راجع: القاموس
المحيط، ج ٢، ص ١٣٥٦؛ تاج العروس، ج ١٥، ص ٤٣٩ (طلل).

١. في «جن»: «جدر الأرض». والجذر: وجه الأرض، أو الأرض المستوية، أو الأرض الغليظة، أو الأرض
الصلبة، أو الأرض الغليظة المستوية، على الاختلاف في الأقوال. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩؛
القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٩ (جدد).

٢. في «ي»، يخ، «جن» والوافي: «يهتر».

٣. في «ي»: «+» «الأيمن».

٤. في «بع» وحاشية «بث»: «فألقيت».

٥. في «بس»: «-» «به».

٦. في الوافي: «من ذنبه» يعني به الذنب الذي ألقي عليه من شيعه علي ﷺ ضمناً من الله تعالى له بالمغفرة، وإلا
فالرسول معصوم من الذنب، كذا عن الصادقين ﷺ.

وروى الشيخ الصدوق ﷺ بإسناده عن الرضا ﷺ أنه سأله المأمون عن هذه الآية، فقال ﷺ: «لم يكن أحد عند
مشركي أهل مكة أعظم ذنباً من رسول الله ﷺ؛ لأنهم كانوا يعدون من دون الله ثلاثمائة وستين صنماً، فلما
جاءهم ﷺ بالدعوة إلى كلمة الإخلاص كبر ذلك عليهم وعظم وقالوا: «أَجْعَلُ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا» إلى قولهم «إِنْ
هَذَا إِلَّا خُلُقٌ» (ص (٣٨): ٥-٧) فلما فتح الله تعالى على نبيه مكة قال: يا محمد! «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا
لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ» [الفتح (٤٨): ١-٢] عند مشركي أهل مكة بدعائك إلى توحيد الله فيما
تقدم وما تأخر».

أقول: ذكر أصحاب السيرة أن المشركين كانوا يقولون: إن مكن الله تعالى محمداً من بيته وحكمه في حرمه تبيناً
أنه نبي حق، فلما يسر الله له ﷺ فتح مكة دخلوا في دين الله أفواجا وأذعنوا بنبوته، كما نطق به الكلام العزيز
وزال إنكارهم عليه في الدعوة إلى ترك عبادة الأصنام، وصار ذنبه مغفوراً. والرواية رواها الشيخ الصدوق في

عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٠٢، ح ١. في «بع»، بف، والوافي: «نعمتكم عليه».

٨. في «جن»: «محمداً». وفي حاشية «بع» والوافي: «محمداً النبي».

الْيَمَانِيَّ وَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^١
وَقُلْ فِي الطَّوَافِ: اللَّهُمَّ إِنِّي إِلَيْكَ فَاقِيرٌ، وَ إِنِّي خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ، فَلَا تُغَيِّرْ جِسْمِي^٢، وَ لَا
تُبَدِّلْ اسْمِي^٣.

٢٠٧٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَيُّوبُ أَخُو أَدْنَمَ، عَنِ الشَّيْخِ^٤، قَالَ: «قَالَ لِي أَبِي^٥: كَانَ أَبِي^٦ إِذَا اسْتَقْبَلَ
الْمِيزَابَ، قَالَ: اللَّهُمَّ أَغْنِنِي رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ، وَ أَوْسِعْ^٧ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ^٨ الْحَلَالِ، وَ اذْأَرْأَ
عَنِّي^٩ شَرَّ^{١٠} فَسَقَةِ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ^{١١}، وَ اذْخُلْنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ^{١٢}».

١. البقرة (٢): ٢٠١.

٢. في الوافي: «تغيير الجسم كأنه كناية عن الابتلاء بالعاهات في الدنيا وبالصور القبيحة في الآخرة، وتبديل
الاسم عن الشقاوة بعد السعادة». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٢١: «قوله ﷺ: «ولا تغير جسمي، أي لا تبديلين
في الدنيا بلاء يشؤ. خلقي، أو في الآخرة بذلك في القيامة وفي النار، وأما تبديل الاسم بأن يكتبه من الأشقياء،
أو يسمى كافراً بعد ما كان مؤمناً، وفاسقاً بعد ما كان صالحاً. وقيل: بأن يبتلي بلاء يشتهر ويلقب به، كان يقال:
فلان الأعمى وفلان الأعرج، ولا يخفى ما فيه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٤، صدرح ٣٣٩، بسند آخر عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. فقه الرضا ﷺ،
ص ٢١٨، من قوله: «وتقول فيما بين الركن» إلى قوله: «وقنا عذاب النار» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،
ص ٥٣٢، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٣،
ح ١٧٨٧٦.

٤. في «بف، جن»: «+ عليه السلام».

٥. في «ظ، ي، يح، يخ، بف» وحاشية «بث» والوسائل: «أبي».

٦. في «بس»: «- كان أبي».

٨. في «بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي: «الرزق».

٩. في «ظ»: «- عني».

١١. في «بخ»: «العرب والعجم».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٢١٨، وفيهما إلى قوله: «ولسفة
الجنّ والإنس» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٨، ح ١٣٢٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٧٨.

٧٥١٠ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَدِ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نُعَيْمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: دَخَلْتُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ^٢، فَلَمْ يَفْتَحْ لِي شَيْءَ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٣، وَسَعَيْتُ، فَكَانَ كَذَلِكَ^٤.

فَقَالَ: «مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِمَّنْ سَأَلَ أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ»^٥.

٧٥١١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا أَقُولُ إِذَا اسْتَقْبَلْتُ الْحَجَرَ؟

فَقَالَ: «كَبِّرْ، وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ»^٦.

قَالَ: وَسَمِعْتَهُ إِذَا أَتَى الْحَجَرَ يَقُولُ^٧: «اللَّهُ أَكْبَرُ، السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٨.

٧٥١٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَاصِمٍ:

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٢. في الوسائل: «الطواف» بدل «طواف الفريضة».

٣. في «ي»، «بح»، «وعلى آل». ٤. في الوسائل: «ذلك».

٥. في «بث»، «جن»، «ما».

٦. الوافي، ج ٣، ص ٨٢٩، ح ١٣٣٣٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٦، ح ١٧٨٨٣.

٧. في الوافي: «وآل محمد».

٨. في «ظ»، «بخ»: «سمعت» بدون الواو. وفي «بس»، «جد»، «جن» والوافي: «يقول».

٩. في «جن»: «- (إذا أتى الحجر)».

١٠. في «بخ»، «بف»، «جد»، وحاشية «بث»: «+ (قال)». وفي «بس»: «- (يقول)». وفي الوافي: «قال».

١١. المقنعة، ص ٤٠٢، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، من قوله: «(إذا أتى الحجر) مع اختلاف يسير» الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٣١٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٦، ح ١٧٨٨٤.

١٢. في «بح»، «جر»: «وعمر». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٨٦، و ٣٥٨٧، عمر بن عاصم الكوفي، وعمر بن عاصم الأزدي البصري.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِذَا بَلَغَ الْحِجْرَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْمِيزَابَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ - وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى الْمِيزَابِ - وَاجْزِنِي بِرَحْمَتِكَ مِنَ النَّارِ^١، وَغَافِنِي مِنَ السُّقْمِ، وَأَوْسِعْ عَلَيَّ^٢ مِنَ الرِّزْقِ الْخَلَالِ، وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَشَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»^٣.

٧٥١٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لَمَّا أَنْتَهَى إِلَى ظَهْرِ الْكُفَّةِ حِينَ يَجُوزُ الْحَجَرَ: «يَا ذَا الْمَنِّ وَالطُّوْلِ^٥ وَالْجُودِ وَالْكَرَمِ، إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ، فَضَاعِفُهُ لِي، وَتَقَبُّلُهُ مِنِّي، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»^٦.

٧٥١٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٤٠٨/٤ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ تَقُولَ^٨ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْحَجَرِ^٩: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»^{١٠} وَقَالَ: «إِنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا^{١١}

١. في الوافي: «الحجر، بالكسر والتسكين».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «من النار برحمتك». وفي التهذيب: «وهو ينظر إلى الميزاب، واجرنني برحمتك من النار».

٣. في «ظ»: «- وعلي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٨، ح ١٣٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٨٠.

٥. في «بخ، بف، جد، جر»: «- ابن إبراهيم».

٦. في «جن»: «- والطول».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٩، ح ١٣٢٣٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٥، ح ١٧٨٨١.

٨. في «ي، بث، بخ، بس، بف، جن»: «و الوسائل: «أن يقول».

٩. في الوافي: «أريد بالركن اليماني، وبالحجر الحجر الأسود».

١٠. اقتباس من الآية ٢٠١ من سورة البقرة (٢): «وَبَيْنَا آتَيْنَا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ».

١١. في الوسائل: «- موكلًا».

يَقُولُ: آمِينَ.^١

٨ / ٧٥١٥. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ^٣ وَالْيَمَانِيَّ^٤، ثُمَّ يَقْبَلُهُمَا^٥ وَ يَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِمَا، وَ رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُهُ.^٦»

٩ / ٧٥١٦. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُنْتُ أَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَإِذَا رَجُلٌ يَقُولُ: مَا بَالَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ يَسْتَلِمَانِ، وَ لَا يَسْتَلِمُ هَذَانِ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَ هَذَيْنِ، وَ لَمْ

١. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٩، ح ١٣٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٧٧.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا. ويدلّ على ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٨٦٩ و ٦٤٣٢ و ٦٨٤٩ من رواية عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم، وكذا ما ورد في كثير من الأسناد من رواية محمد بن يحيى - شيخ المصنّف - عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٦٠٢٨ و ٦٠٥١ و ٦٢٨٠ و ٧٣٢٦ و ٧٩٠٧.

وكان الشيخ الطوسي قد غفل عن ذلك في التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٤، وجعل الراوي عن أحمد بن محمد، محمد بن يعقوب، وقال: «محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد...».

٣. في الوافي: «يعني بالركن الأسود الحجر الأسود؛ فإنه موضوع في الركن. يفعله؛ يعني التقبيل ووضع اليد». وفي المرأة: «يدلّ على عدم تأكد استحباب استلام الشامي والمغربي. واختلف الأصحاب في استلام الأركان، فذهب الأكثر إلى استحباب استلام الأركان كلّها وإن تأكد استحباب استلام العراقي واليماني. وأسند العلامة في المنتهى إلى علمائنا ومنع ابن الجنيد من استلام الشامي والمغربي، والمعتمد الأول. راجع: منتهى المطلب، ص ٦٩٤ من الطبعة الحجرية.

٤. في التهذيب: «والركن اليماني».

٥. في التهذيب والاستبصار: «ويقبلهما».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣١، ح ١٣٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٧، ح ١٧٨٨٧.

٧. السند معلق، كسابقه.

يَعْرِضُ^١ لِهَذَيْنِ، فَلَا تَعْرِضُ^٢ لَهُمَا إِذْ^٣ لَمْ يَعْرِضْ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَمِيلٌ: وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ الْأُرْكَانَ كُلَّهَا^٤.

٧٥١٧ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْبَرْقِيِّ رَفَعَهُ^٦، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ^٨ إِذَا انْتَهَى إِلَى
الْحَجَرِ مَسَحَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهُ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ التَّرَمَّهُ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ

١. في الوافي: «لم يعرض، أي لم يتعرض؛ فَإِنْ «عَرَضَ» و «تَعَرَّضَ» بمعنى.

٢. في «ظ»، «بح»، «بخ»، «بف»، «جد»، «جن»: «فلا يعرض».

٣. هكذا في «بث»، «بح»، «بخ»، «بف»، «الوافي» والوسائل، ح ١٧٨٨٦، والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِذَا».

٤. قال في الاستبصار بعد نقل هذا الخبر وذيله وسابقه: «فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الأول؛ لأنهما تضمنا حكاية فعل رسول الله ﷺ، ويجوز أن يكون رسول الله ﷺ لم يستلمهما؛ لأنه ليس في استلامهما من الفضل والترغيب في الثواب ما في استلام الركن العراقي واليماني ولم يقل: إِنَّ استلامهما محظور أو مكروه، ولأجل ما قلناه حكى جميل أنه رأى أبا عبد الله ﷺ يستلم الأركان كلها، فلو لم يكن جائزاً لما فعله ﷺ». وقال في التهذيب بعد هذا الخبر: «ويستحب استلام الأركان كلها»، ثم نقل الرواية الدالة عليه.

وقال العلامة في منتهى المطلب، ص ٦٩٤ من الطبعة الحجرية: «ويستحب استلام الأركان كلها وأكدها الحजर واليماني ... ذهب إليه علماؤنا، وبه قال ابن عباس وجابر وابن الزبير، وأنكر الفقهاء الأربعة استلام الشاميين»، وحمل صدر هذا الخبر على التقية، حيث قال: «وأما رواية جميل ... فإنها محمولة على التقية، ولهذا فعل الصادق ﷺ فدلَّ على أنَّ قوله كان في معرض التقية».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٧٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٤٢٨، ح ٢، بسند آخر، إلى قوله: «لم يعرض لهما رسول الله ﷺ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣١، ح ١٣٢٤١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٧، ح ١٧٨٨٦؛ وص ٣٤٤، ذيل ح ١٧٩٠٧.

٦. السند معلق، كسابقه.

٧. في «ي»، «بث»، «بح»، «بس»، «جن»: - «رفعه»، والظاهر ثبوته؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن عن أبيه - وهو المراد بالبرقي في ما نحن فيه - عن أبي أسامة زيد الشحام بالتوسط. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٢٨٥؛ ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٩٨؛ ص ٤١٥، ح ١٧١؛ ص ٤٣٣، ح ٢٦١؛ ص ٤٥٧، ح ٣٩١؛ وص ٥٥٤، ح ٩٠٤.

٨. هكذا في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بف»، «جد»، «جر» وحاشية «ي»، «بح»، «جن» والوسائل. وفي «ي»، «بح»، «جن»: «عن زيد أبي أسامة». وفي المطبوع: «عن زيد الشحام أبي أسامة».

٩. في «بح» والوسائل - «عبد الله». ١. في «بث»، «بخ»، «بف»: «فكان».

تَمْسُحُ الْحَجَرَ بِبَيْدِكَ، وَتَلْتَزِمُ الْيَمَانِيَّ؟

فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَتَيْتَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ إِلَّا وَجَدْتَ جَبْرِئِيلَ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ يَلْتَزِمُهُ»^٤.

١١ / ٧٥١٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُقْعَدِ،

قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَكَّلَ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَلَكًا

هَجِيرًا^٦ يُؤْمِنُ عَلَى دَعَائِكُمْ»^٨.

١. في «بح»: «وتلتزم».

٢. في «بح، بخ»: «وقد». وفي «بث»: «قد».

٣. في المرأة: «يدلّ على أنّ التزام اليماني أكد من التزام ركن الحجر».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٢، ح ١٣٢٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٨، ح ١٧٨٨٨.

٥. في «بخ، جر»: «بن محمد». ثم إنّ هذا السند أيضاً معلق.

٦. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بس، جد، جر، جن» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي «بف» والمطبوع: «الحسين».

وقد تقدّمت في ح ٦٩٧٦ رواية عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسن بن عليّ عن ربّيع بن عبد الله. والحسن بن عليّ في مشايخ أحمد بن محمد المراد به أحمد بن محمد بن عيسى - بقريته روايته في الأسناد السابقة عن ابن أبي عمير والبرقي والحسين بن سعيد - مشترك بين الوشاء وابن فضال والحسن بن عليّ بن يقطين. أمّا الحسين بن عليّ في مشايخه، فلم نعرفه.

٧. في الوافي: «الهجير، كسجّل: الدأب والعادة والديدن، كأنه أراد به ذا عادة، كما يستفاد من الخير الآتي - وهو الآتي هنا أيضاً - ويقال: الهجير على فعليل أيضاً للنجيب والجميل والفاضل والجيد من كلّ شيء». وفي المرأة: «قوله ﷺ: هجيراً، لعله كان: هجيرة، فسقطت الهاء من النسخ، أو هجير، فصخف الهاء بالألف، يقال: هذا هجيراء وهجير - بالكسر وتشديد الجيم - أي دأبه وديدنه وعادته. ويحتمل أن يكون فعلاً من الهجرة، أي هجر السماوات ولزم الركن، وأن يكون ظرفاً بمعنى الهاجرة: نصف النهار، أي يلازم الركن حتّى هذا الوقت. والأوّل أظهر. وقيل: فعيل، مبالغة في هجر ككتف، هو الفائق على غيره، أي ملكاً عظيماً فاتقاً فاضلاً، ولا يخفى بعده، كما ستعرف».

وفي اللغة: الهجير والهجرة والهجر والهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحرّ، أو اشتداد الحرّ نصف النهار.

١٢ / ٧٥١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُقْعَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ^١، لَيْسَ لَهُ هَجِيرٌ إِلَّا التَّائِمِينَ عَلَى دُعَائِكُمْ، فَلْيَنْظُرْ عَبْدٌ بِمَا^٢ يَدْعُو».

فَقُلْتُ لَهُ: مَا الْهَجِيرُ؟

فَقَالَ^٣: «كَلَامٌ مِنَ الْعَرَبِ أَيْ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ»^٤.

● وَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ غَيْرَ ذَلِكَ»^٥.

١٣ / ٧٥٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٧: ٤٠٩ / ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ بَابٌ^٨ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَغْلِقْهُ اللَّهُ مُنْذُ فَتَحَهُ»^٩.

والهجير والهجيرى والإهجيرى: الدأب والعادة والديدن. والهجير: الفاضل الفائق على غيره، والنجيب الجميل، والجيد من كل شيء. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٥١؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٤٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٤ (مجر).

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٣، ح ١٣٢٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤١، ح ١٧٩٠٠.

١. في «ي»، بث، بنح، بف: «والأرض». ٢. في «ظ»، بس، جد: «بم». وفي حاشية «جد»: «لم».

٣. في «ظ»، بنح، جد: «قال».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: أي ليس له عمل، بيان لحاصل المعنى ويرجع إلى ما ذكرناه، ويؤيد الوجه الأول».

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٣، ح ١٣٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠١.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٢.

٧. في «ظ»، بنح، بف، جد، جر: - «بن إبراهيم».

٨. هكذا في «ظ»، ي، بث، بنح، بس، بف، جد، جن: وحاشية «بح». وفي «بح» والوسائل: + «بن عمارة». وفي

المطبوع: «معاوية ابن عمارة». وفي «جر»: - «عن معاوية». وهو سهو؛ فإنه لم يدرك ابن أبي عمير أبا عبد الله عليه السلام ولم يثبت روايته عنه عليه السلام.

٩. في المرأة: «ولعل تشبيهه بالباب لأن باستلامه والدعاء عنده يستحقون دخول الجنة».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٦١؛ وعمل الشرائع، ص ٤٢٤، ذيل ح ٣، مرسلاً، فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، وفي

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «بَابُنَا إِلَى الْجَنَّةِ الَّذِي مِنْهُ نَدْخُلُ»^١.

١٤ / ٧٥٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَطُوفُ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ فِي طَوَافٍ مِنْ طَوَافِهِ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيَّ حَتَّى أَتُوبَ، وَ اعْصِمْنِي حَتَّى لَا أَعُودَ»^٢.

١٥ / ٧٥٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ السُّنْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ أَطُوفُ مَعَهُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيُّ هَذَا أَغْظَمَ خُزْمَةً؟»

فَقُلْتُ: جَعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِذَا مِنِّي، فَأَعَادَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: دَاخِلُ الْبَيْتِ.
فَقَالَ: «الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ عَلَى° بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، مَفْتُوحٌ لِشِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ،
مَسْدُودٌ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو بِدُعَاءٍ عِنْدَهُ إِلَّا صَعِدَ دُعَاؤُهُ حَتَّى يَلْصُقَ
بِالْعَرْشِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^٣.

١٦ / ٧٥٢٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٣.

٢. في «جد» والوافي: «ندخل منه». وفي «بف»: «يدخل منه». وفي «ي»: «تدخل». وفي «بخ»: «يدخل».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٦٠؛ وعلى الشرائع، ص ٢٤٢، ذيل ح ٣، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٤.

٤. المقنعة، ص ٤٠٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٥، ح ١٣٢٥٢؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٧٩. ٥. في «ظ»: «بن يزيد».

٦. في التهذيب: «- وعلى».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٤؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٥.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خُفَيْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ^٢ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - يَعْنِي جِبْنَ^٣ يَجُوزُ^٤ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ - مَلَكًا^٥ أُعْطِيَ سَمَاعَ أَهْلِ الْأَرْضِ^٦، فَمَنْ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام جِبْنَ يَبْلُغَهُ^٧، أَبْلَغَهُ^٨ إِيَّاهُ».

١٧/٧٥٢٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى^٩ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ^{١٠}، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ:

كَانَ بِمَكَّةَ رَجُلٌ مَوْلَى لِبْنِي أُمَيَّةَ - يَقَالُ لَهُ: ابْنُ أَبِي عَوَانَةَ - لَهُ عِبَادَةٌ^{١١}، وَكَانَ^{١٢} إِذَا دَخَلَ إِلَى مَكَّةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَوْ أَحَدُ^{١٣} مِنْ أَشْيَاحِ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَغْتَبِثُ بِهِ، وَإِنَّهُ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في الوافي: - «إِنَّ».

٣. في المرأة: «قوله: حين، كأنه استعمل بمعنى حيث».

٤. في «بخ، بس، بف»: «تجوز».

٥. في الوافي: «ملك».

٦. في الوافي: «أعطي سماع أهل الأرض؛ يعني أعطاه الله قوة يسمع بها كلام من في الأرض، والبارز في «يبلغه» يرجع إلى «الموضع»، وفي «أبلغه» إلى الصلاة باعتبار القول».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٧، ح ١٧٨٨٥.

٨. في البحار: «علي»^٩. وهو سهو؛ فقد أكثر الحسين بن محمد من الرواية عن المعلّى [بن محمد]، وتوسط المعلّى بين الحسين بن محمد والحسن بن عليّ [الوشاء] في كثير من الأسناد. وأما توسط عليّ بن محمد بين الحسين بن محمد وبين الحسن بن عليّ، فلم يثبت. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣ - ٣٤٨؛ و ج ١٨، ص ٤٦١ - ٤٦٤.

٩. في «جن»: «وغيره».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «عنادة». وفي «بخ، بالباء والنون معاً. وفي البحار: «عبادة».

١١. في «بخ، بف» والوافي: «فكان».

١٢. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «شيخ».

أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ فِي الطَّوْافِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ؟
فَقَالَ: «اسْتَلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ لَهُ^١: مَا أَرَاكَ اسْتَلَمْتَهُ؟^٢ قَالَ^٣: «أُكْرَهُ أَنْ أُوْذِيَ
ضَعِيفاً، أَوْ أَتَأَذَّى».

قَالَ^٤: فَقَالَ: قَدْ زَعَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اسْتَلَمَهُ؟
قَالَ^٥: نَعَمْ، وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا رَأَوْهُ عَرَفُوا لَهُ حَقَّهُ، وَأَنَا^٦ فَلَا يَعْرِفُونَ لِي
حَقِّي^٧.

٤١٠/٤ ١٨/٧٥٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - سِئِلَ: كَيْفَ يَسْتَلِمُ الْأَقْطَعُ
الْحَجَرَ^٨؟

قَالَ^٩: «يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعِ، فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً مِنَ الْمِرْفَقِ، اسْتَلَمَ
الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ»^{١٠}.

١٩/٧٥٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ:

١. في «بث، بح، جن» والوسائل والبحار: -«له». وفي الوافي: +«مالي».

٢. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي: «تستلمه».

٣. في «بح»: «فقال».

٤. في «بف»: «نكره».

٥. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل: -«قال».

٦. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل: «فقال».

٧. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل: «فقال».

٨. في المرأة: «وقوله صلى الله عليه وآله: وأنا، أي وأنا أنا، بقرينة الفاء».

٩. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٧، ح ١٧٨٦٠، من قوله: «إنه أتى أبا عبد الله عليه السلام وهو في الطواف»؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٣٢، ح ٢١.

١٠. في التهذيب: -«الحجر».

١١. في «بث»: «فقال».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٥، معلقاً عن الكليني. وراجع: الجعفریات، ص ٧٠، الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٣، ح ١٧٩٠٦.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْكَعْبَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَكَ وَعَظَّمَكَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَنِي نَبِيًّا، وَ جَعَلَ عَلَيَّ إِمَامًا، اللَّهُمَّ أَهْدِ لَهٗ خِيَارَ خَلْقِكَ، وَ جَنِّبْهُ شِرَارَ خَلْقِكَ».^٣

١٢٤ - بَابُ الْمُلتَزِمِ وَالدُّعَاءِ عِنْدَهُ

٧٥٢٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ^٤، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ أُسْتَلِمَ الْكَعْبَةُ^٦ إِذَا فَرَعْتُ مِنْ طَوَافِي^٧؟ قَالَ: «مِنْ دُبُرِهَا».^٨

٧٥٢٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِتَانِيِّ:

١. في الوسائل: «إلى». ٢. في «بخ»: «جعلني».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٢٩٥، مرسلاً من دون الإسناد إلى أبي الحسن عليه السلام، وفيه: «وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...». الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٥، ح ١٧٨٣.

٤. في «بخ»: «-» «بن رزين».

٥. في الوافي: «أبي عبدالله». ٦. في «بخ»: «والحجر للكعبة» بدل «الكعبة».

٧. في «بخ»: «طوافها». وفي الوافي: «المراد بالفراغ من الطواف الإشراف على الفراغ؛ وبدبر الكعبة مؤخرها الذي يحذاء الباب قريباً من الركن اليماني والحجر الموضوع هناك يسمى بالملتزم والمستجار والمتعوذ؛ لأنَّ الناس يلتزمونه ويجارون ويتعوذون بالتزامه من النار».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٢٧: «قوله: إذا فرغت من طوافي، أي في الشوط الأخير على مجاز المشاركة، والمراد بدبرها المستجار، ويحتمل الركن اليماني. والأول أظهر».

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ اسْتِئْلَامِ الْكَعْبَةِ؟ فَقَالَ: «مِنْ دُبْرِهَا».^٢

٣ / ٧٥٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا كُنْتَ فِي الطَّوَافِ السَّابِعِ، فَانْتَهِ ^٣ الْمَتَعَوِّذَ، وَهُوَ إِذَا قُمْتَ فِي دُبْرِ الْكَعْبَةِ حِذَاءَ الْبَابِ، فَقُلِ: «اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ، وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ، اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرُّوحَ وَالْفَرْجَ»، ثُمَّ اسْتَلِمِ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، ثُمَّ انْتَهِ ^٤ الْحَجَرَ، فَاخْتِمِ بِهِ».^٧

٤ / ٧٥٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُتَلَتِّزِمِ، قَالَ لِمَوَالِيهِ: «أَمِيطُوا» عَنِّي ٤١١/٤ حَتَّى أَقْرَ لِرَبِّي بِذُنُوبِي فِي هَذَا الْمَكَانِ؛ فَإِنَّ هَذَا مَكَانٌ لَمْ يَقَرَّ عَبْدٌ لِرَبِّهِ بِذُنُوبِهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ^٩، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».^{١٠}

١. في «ب»، «بغ»، «بف» والوافي عن بعض النسخ: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١١.

٣. في «ب»، «بغ»: «فانْتَهِ».

٤. في المرأة: «وقوله عليه السلام: فانْتَهِ الْمَتَعَوِّذَ، اسم مكان سمي المتلتمز به، لأنه يتعوذ عنده من النار؛ وبالمستجار، لأنه يطلب عنده الإجارة من النار».

٥. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «والفرح» بالحاء.

٦. في «بغ»: «أُتِيت».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٤، ح ١٧٩٠٩.

٨. «أَمِيطُوا»، أي تنحوا، أو نخوا؛ فإنه استعمل لازماً ومتعدّياً، تقول: مطت عنه وأمطت، إذا تنخيت وبعدت. وكذلك مطتْ غيري وأمطته، إذا نخيته. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٨٠ (مبطل).

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بس» والمطبوع: «+ والله».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٥، ح ١٣٢٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٦، ح ١٧٩١٣.

٥٨٣ / ٧٥٣١ . ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
 وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: «إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ طَوَافِكَ، وَ بَلَغْتَ مُؤَخَّرَ الْكَعْبَةِ - وَ هُوَ بِحِذَاءِ
 الْمُسْتَجَارِ^٣ دُونَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِقَلِيلٍ - فَأَبْسُطْ يَدَيْكَ عَلَى الْبَيْتِ، وَ أَلْصِقْ بَطْنَكَ^٤
 وَ حَذَّكَ بِالْبَيْتِ، وَ قُلِ: «اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ، وَ الْعَبْدُ عَبْدُكَ، وَ هَذَا مَكَانُ^٥ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ
 النَّارِ، ثُمَّ أَقْرَ لِرَبِّكَ بِمَا عَمِلْتَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُقَرَّرُ لِرَبِّهِ بِذُنُوبِهِ فِي هَذَا
 الْمَكَانِ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَ تَقُولُ^٦: «اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرَّوْحَ وَ الْفَرْجَ^٧ وَ الْغَافِيَةَ،
 اللَّهُمَّ إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعِفُهُ لِي، وَ اغْفِرْ لِي^٨ مَا أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ مِنِّي وَ خَفِيَ عَلَيَّ
 خَلْقِكَ، ثُمَّ تَسْتَجِيرُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، وَ تَخَيَّرَ لِنَفْسِكَ مِنَ الدُّعَاءِ، ثُمَّ اسْتَلِمَ الرُّكْنَ

١. في «بخ، بف، جر»: «بن إبراهيم».

٢. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى»
 على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٣. في «بف، جر» والتهديب: «بن يحيى».

٤. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٦٤: «يستفاد من هذه الرواية أنَّ موضع الالتزام حذاء المستجار، وقد عرف
 أنَّه حذاء الباب، فيكون المستجار نفس الباب، وكيف كان فموضع الالتزام حذاء الباب والأمر في التسمية
 هين». وفي المرأة: «أقول: يحتمل أن يكون المراد: إذا بلغت الموضع الذي يحاذي المستجار من المطاف.
 ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بالمستجار العظيم؛ فإنه أيضاً محلُّ الاستجارة والدعاء بتوسُّع في المحاذاة،
 وسيأتي إطلاق المستجار عليه. وصحَّف بعض الأفاضل بعد حمل المستجار على المعنى الأخير تارةً معنًى
 بأن حمل المحاذاة على المشابهة في الشرف، وأخرى لفظاً ومعنًى فقرأ: بحذَّ المستجار، بدال المهملة
 وإسقاط الألف، أي بمنزلة».

٥. في «بخ، جن» والوسائل: «بدنك».

٦. في «بخ» والوافي: «مقام».

٧. في «بخ، بف»: «ويقول».

٨. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «والفرج» بالحاء.

٩. في «ي»: «- ولي».

اليماني، ثُمَّ انْتِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ.^١

١٢٥ - بَابُ فَضْلِ الطَّوَافِ

٧٥٣٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِغِ، قَالَ:
قَدِمَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ^٣، فَقَالَ^٤: «قَدِمْتُ حَاجًّا»، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ:
«أَتَذَرِي^٥ مَا لِلْحَاجِّ^٦؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «مَنْ قَدِمَ حَاجًّا، وَ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَ صَلَّى

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٩، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «غفر الله له إن شاء الله». وفيه، ص ١٠٤، ضمن ح ٣٣٩، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٣، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٨، ح ١٣٢٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١٢.
٢. في «ي»، بح، بس، جد: «أحمد بن محمد بن أبي عبد الله». وهو سهو واضح؛ فإن أحمد هذا، هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي. وكنية والده أبو عبد الله. راجع: رجال التجاشي، ص ٣٣٥، الرقم ٨٩٨.
٣. في «بح، جن» وحاشية «بف» والوسائل: «الحسين». وهو سهو؛ فإن المراد من ابن يوسف هذا، هو الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بَقَّاح كما تقدّم ذيل ح ٧٠٩٨، فلاحظ.
- ثم إن الخبر رواه أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن، ص ٦٤، ح ١١٧، عن أبيه عن الحسن بن يوسف عن زكريّا عن علي بن ميمون الصائغ، قال: قدم رجل على أبي الحسن^{عليه السلام}، وذكر الخبر باختلاف يسير في الألفاظ. واحتمال سقوط الوساطة بين أحمد والحسن بن يوسف في ما نحن فيه، غير بعيد.
٤. هكذا في «بغ، بف، جر» والوافي والمحاسن. وفي «ظ، ي، بح، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «على علي بن الحسين^{عليه السلام}».
- والصواب ما أثبتناه؛ فقد عُدَّ علي بن ميمون في من روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن^{عليهما السلام} - كما في رجال التجاشي، ص ٢٧٢، الرقم ٧١٢، ورجال ابن الغضائري، ص ٧٣، الرقم ٧٧ - وتقدّم آنفاً أن الخبر ورد في المحاسن عن علي بن ميمون الصائغ عن أبي الحسن^{عليه السلام}.
- و يؤيد ما أثبتناه آنالجم نجد رواية علي بن ميمون عن علي بن الحسين^{عليهما السلام} في ما تتبعناه من الطرق والأسناد.
٥. في المحاسن: «+ وله».
٦. في «بث، بخ، بس» والوافي والمحاسن: «تدري» بدون همزة الاستفهام.
٧. في «بف»: «الحاج».

رَكَعَتَيْنِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ دَرَجَةٍ^١، وَشَفَعَهُ^٢ فِي سَبْعِينَ^٣ أَلْفَ حَاجَةٍ، وَكَتَبَ لَهُ عِثْقَ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ^٤ قِيمَةً كُلِّ رَقَبَةٍ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ^٥،^٦

٧٥٣٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أُسْبُوعًا^٧، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ^٨ فِي أَيِّ جَوَانِبِ الْمَسْجِدِ شَاءَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ ٤١٢/٤ أَلْفٍ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ دَرَجَةٍ، وَقَضَى لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ حَاجَةٍ، فَمَا عَجَلَ مِنْهَا فَبِرَحْمَةِ^٩ اللَّهِ، وَ مَا أَخَّرَ مِنْهَا فَشَوْقًا إِلَى دُعَائِهِ^{١٠}».

١. في المحاسن: - «ورفع له سبعين ألف درجة».

٢. في المحاسن: «وشفع». ٣. في الوافي: + «أهل بيت وقضى له سبعين».

٤. في المحاسن: - «ألف». ٥. في المحاسن: - «قيمة».

٦. في «بث»: «رقبة».

٧. المحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٧، عن أبيه، عن الحسن بن يوسف، عن زكريا، عن علي بن ميمون الصائغ. الأمالي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ح ١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وشفعه في سبعين ألف حاجة» مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ١٢، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨٨، مرسلًا عن أبي الحسن عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٥١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين من قوله: «من قدم حاجًا وطاف بالبيت». الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٥، ح ١٣٢٧٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٢، ح ١٧٨٠١.

٨. في الوافي: «سبوعًا». ٩. في «بح» والوافي: «الركعتين».

١٠. في «جد»: «فرحمة».

١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حاجة المؤمن، ح ٢١٤٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٢٠، ذيل ح ٣٩٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخير إلى قوله: «ورفع له ستة آلاف درجة». المؤمن، ص ٤٩، ح ١١٦، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٥، إلى قوله: «ورفع له ستة آلاف درجة» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير و من دون هذه الفقرة: «وصلّى ركعتين في أيّ جوانب

٧٥٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَخْبَرَهُ:
عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ^٢، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ^٣ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ،
فَلَمَّا رَأَيْتُهُ عَظُمَ عَلَيَّ كَلَامُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: نَاوِلْنِي يَدَكَ أَوْ رَجُلَكَ أَقْبَلُهَا، فَنَاوِلْنِي يَدَهُ،
فَقَبَلْتُهَا، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٤، فَدَمَعَتْ عَيْنَايَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مُطَاطِئَهُ رَأْسِي،
قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^٥: مَا مِنْ طَائِفٍ يَطُوفُ بِهَذَا النَّبِيِّ حِينَ تَرُؤُلُ الشَّمْسُ،
خَاسِرًا^٦ عَنْ رَأْسِهِ، خَافِيًا يَقَارِبُ بَيْنَ خُطَا^٧، وَ يَغْضُ بَصَرَهُ، وَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ فِي كُلِّ
طَوَافٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا، وَ لَا يَقْطَعَ^٨ ذِكْرَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَنْ لِسَانِهِ، إِلَّا كَتَبَ
اللَّهُ^٩ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَ مَحَا عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ،
وَ رَفَعَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ دَرَجَةٍ، وَ أَغْتَقَ^{١٠} عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ ثَمَنَ كُلِّ رَقَبَةٍ عَشْرَةُ آلَافٍ
دِرْهَمٍ، وَ شَفَعَ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَ قَضَيْتَ لَهُ سَبْعُونَ^{١١} أَلْفَ حَاجَةٍ، إِنْ شَاءَ^{١٢}

١. المسجد شاء. وراجع: ثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٦، ح ١٣٢٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٣، ح ١٧٨٠٣، وفيه، ص ٤٢٦، ح ١٨١٢٠، إلى قوله: «كتب الله له ستة آلاف حسنة».

١. في «بث»، بخ، بف، جر، - «بن إبراهيم». ٢. في «ي»، بس، «الوافي والوسائل» + «يوماً». ٣. في «بخ»، «الوافي والمرأة» - «قول».

٤. في «مرأة العقول»، ج ١٨، ص ٣٠: «قوله ﷺ: فذكرت رسول الله ﷺ، وفي بعض النسخ: قول رسول الله، فالمعنى أنه ذكر ما ذكره النبي ﷺ من فضائلهم، أو من مظلوميتهم، أو من شهادته ﷺ خصوصاً كما روي عنه ﷺ. وقيل: المراد بقول رسول الله نبيه عن كثرة السؤال، وفيه ما ترى».

٥. يقال: طأطأ رأسه، أي خفضه وطمأنه، أي حتى رأسه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ١١٣ (طأطأ).

٧. في «بث»، بف، - «حتى».

٨. «حاسراً»، أي كاشفاً. يقال: حسرت العمامة عن رأسي والثوب عن بدني أو كمي عن ذراعي، أي كشفتهما. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر).

٩. في «بس»: «قدميه». ١٠. في «بخ»، بف، جد، «الوافي»: «فلا يقطع».

١١. في «بخ»، بف، - «واعتق». ١٢. في «بث» وحاشية «جن»: «سبعين».

١٤. في «مرأة العقول»: «قوله ﷺ: إن شاء، أي إن شاء الله تعالى، ويحتمل العبد على بعد».

فَعَاجِلُهُ^١، وَإِنْ شَاءَ فَاجِلُهُ^٢.

١٢٦ - بَابُ

١ / ٧٥٣٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَةً، فَالطَّوَّافُ أَفْضَلُ لَهُ^٦ مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَنْ أَقَامَ سَنَتَيْنِ، خَلَطَ مِنْ ذَا وَمِنْ ذَا، وَمَنْ أَقَامَ ثَلَاثَ سِنِينَ، كَانَتْ^٧ الصَّلَاةُ أَفْضَلَ لَهُ^٨ مِنَ الطَّوَّافِ^٩».

٢ / ٧٥٣٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}:

١. في «بحر، بس، جد، جن» والوافي: «فعاجلة».

٢. في «بحر، بس، جد، جن» والوافي: «فأجلة».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٥٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٦، ح ١٣٢٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٦، ح ١٧٨٠٩.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وَأَنَّ الصَّلَاةَ وَالطَّوَّافَ أُيْهِمَا أَفْضَلُ».

٥. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٦. في الوسائل: «له».

٧. في الوسائل: «كان».

٨. في الوسائل والفقيه، ح ٢٨٤٥: «له أفضل» بدل «أفضل له».

٩. في «بث، يخ، بف، جن»: «- له من الطواف».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٢، ح ٢٨٤٥، معلقاً عن هشام بن الحكم. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٥٦، بسنده عن

ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري وحماد و هاشم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،

ص ٢٠٧، ح ٢١٥٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٧، ح ١٣٢٧٩؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٣١٠، ح ١٧٨١٦.

١١. في «بث، يخ، بف، جد، جر» والوسائل: «- بن إبراهيم».

١٢. في «بث، بف، جر»: «- بن عبد الله».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّوَّافُ لِيَغْيِرَ أَهْلَ مَكَّةَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلُ»^١.

٣ / ٧٥٣٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَوَّافٌ قَبْلَ الْحَجِّ^٢ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ طَوَّافًا^٣ بَعْدَ الْحَجِّ»^٤.

١٢٧ - بَابُ حَدِّ مَوْضِعِ الطَّوَّافِ

٤١٣/٤

١ / ٧٥٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^٥، عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ الَّذِي مَنْ خَرَجَ مِنْهُ^٧ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ؟

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٦، ح ١٥٥٥، بسنده عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية: «الطواف للمجاورين أفضل، والصلاة لأهل مكة والقائطين بها أفضل من الطواف» مع زيادة في أوله. قرب الإسناد، ص ٣٨٣، ح ١٣٥٠، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وتام الرواية: «وسألته عن المقيم بمكة: الطواف له أفضل؛ أو الصلاة؟ قال: الصلاة». الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٨، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٧، ح ١٣٢٨٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١١، ح ١٧٨١٨.

٢. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣١: «قوله عليه السلام: قبل الحج، أي بعد الإحلال عن عمرة التمتع وقبل التلبس بحجة، وفيه ترغيب بالمبادرة إلى الحج وعدم تأخيرها إلى ضيق الوقت».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «ب» والمطبوع: «وطواف».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب نوادر الطواف، ح ٧٦١٤، بسند آخر، وتام الرواية: «طواف في العشر أفضل من سبعين طوافًا في الحج». الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٢، ح ١٧٨٢٢.

٥. في التهذيب: «محمد بن يحيى عن غير واحد عن أحمد بن محمد بن عيسى» وهو سهو، كما يعلم ممَّا قدَّمناه. ذيل ح ٧٤٣٦، فلا حظ.

٦. في «جر»: «بن عبد الله».

٧. في الوسائل: «عنه».

قَالَ: «كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَالْمَقَامِ، وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَطُوفُونَ مَا^١ بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ الْحَدَّ^٢ مَوْضِعَ الْمَقَامِ^٣ الْيَوْمَ، فَمَنْ جَاذَهُ فَلَيْسَ بِطَائِفٍ، وَالْحَدَّ قَبْلَ الْيَوْمِ^٤ وَالْيَوْمَ وَاحِدَ قَدَرٍ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ مِنْ^٥ نَوَاجِي الْبَيْتِ كُلِّهَا، فَمَنْ طَافَ فَتَبَاعَدَ مِنْ^٦ نَوَاجِيهِ أَبْعَدَ^٧ مِنْ مَقْدَارِ ذَلِكَ، كَانَ طَائِفًا بِغَيْرِ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَافَ بِالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ طَافَ فِي غَيْرِ^٨ حَدٍّ، وَلَا طَوَافَ لَهُ^٩».

١٢٨ - بَابُ حَدِّ الْمَشْيِ فِي الطَّوَافِ

٧٥٣٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْبَزْزِجِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّابَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّوَافِ، فَقُلْتُ: أَسْرِعْ وَ أَكْثِرْ، أَوْ أَبْطِئْ؟^{١٠}

قَالَ: «مَشْيِي بَيْنَ الْمَشْيَيْنِ^{١١}».

-
١. في التهذيب: - «ما».
 ٢. في التهذيب: + «من».
 ٣. في «بخ»: + «الذي».
 ٤. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣١: قوله ﷺ: والحدّ قبل اليوم، أي لم يتغيّر المقام، بل المعتبر الموضع الذي فيه المقام اليوم وهذا القدر من البعد.
 ٥. في التهذيب: «ومن».
 ٦. في «ب»: «عن».
 ٧. في «بخ» وحاشية «ب»: «بغير».
 ٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٣٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤١، ح ١٣٢٦٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٠، ح ١٧٩٢٠.
 ٩. في الوافي والتهذيب: «أو أمشي وأبطئ» بدل «أو أبطئ».
 ١٠. في الوسائل: «مشيين».
 ١١. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٢، ح ١٧٩٢٥.

١٢٩ - بَابُ الرَّجُلِ يَطُوفُ فَتَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ أَوْ الْعِلَّةُ

٧٥٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَافَ شَوْطاً أَوْ شَوْطَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ مَعَ رَجُلٍ فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ طَوَافُ نَافِلَةٍ، بَنَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ طَوَافُ فَرِيضَةٍ، لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ».

٧٥٤١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: ٤١٤/٤
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُخْذِثُ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَقَدْ طَافَ بَعْضَهُ، قَالَ:
«يُخْرَجُ، فَيَتَوَضَّأُ، فَإِنْ كَانَ جَازَ النُّصْفَ، بَنَى عَلَى طَوَافِهِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ النُّصْفِ،
أَعَادَ الطَّوَافَ».

٧٥٤٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ^٨، عَنْ

١. في «بخ»: «فتعرض». وفي «بث»: «فيعرض».

٢. في «بس»: «وفي».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٩، ح ٣٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٧٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥١، ح ١٣٢٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٠، ذيل ح ١٨٠٠٩.

٤. في «بخ، بف، جر»: «ابن إبراهيم».

٥. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ١١٨، ح ٣٨٤ بسنده عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليه السلام. وقد تقدمت في ح ٧١٤٦؛ و ٧١٧٣ وتأتي في ح ٧٥٨٦ و ٧٧٨٠ رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل [ابن دزاج] عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليه السلام. فعليه، احتمال سقوط الواسطة بين ابن أبي عمير وبين بعض أصحابنا غير منفي.

٦. في «ي، بح، بس، جن»: «وإن».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١١٨، ح ٣٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥١، ح ١٣٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٨، ذيل ح ١٨٠٠٤.

٨. في «ي»: «الحسن بن علي بن فضال». وفي «بخ، بف، جد، جر» و حاشية «ي، بث، بف، جن»: «

حَمَادُ بْنُ عِيسَى^١، عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ^٢ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ وَجَدَ خَلْوَةً مِنَ الْبَيْتِ، فَذَخَلَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «يَقْضِي^٣ طَوَافَهُ وَذُ^٤ خَالَفَ السَّنَةَ، فَلْيُعِيدَ طَوَافَهُ^٥».

٧٥٤٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ^٦، عَنْ

الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَافَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ أَشْوَاطاً^٧، ثُمَّ اشْتَكَى، أَعَادَ

الطَّوْافَ يَغْنِي الْفَرِيضَةَ^٨».

«الحسين بن سعيد».

١. في حاشية: «جن»: «حماد بن عثمان».

٢. في «بخ، بس، بف، جد، جن»: «حاشية بث» والوافي: «أطواف».

٣. في «بث، بح، بخ، بف، والوافي: «نقص». وفي «جد»: «نقص».

٥. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣٣: «يدلّ على وجوب الاستئناف إن كان القطع لدخول البيت قبل مجاوزة النصف. وقال سيّد المحقّقين في المدارك: المتّجه الاستئناف مطلقاً إن كان القطع لدخول البيت. وأمّا القطع لقضاء الحاجة فقد اختلفت الروايات فيه، ويمكن الجمع بحمل روايات البناء على النافلة، أو تخصيص رواية أبان بن تغلب بالطواف الواجب إذا كان قد طاف منه شوطين خاصة، وبعض الروايات صريحة في جواز قطع طواف الفريضة لقضاء الحاجة والبناء عليه مطلقاً، ولعلّ الاستئناف في طواف الفريضة مطلقاً أحوط». راجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٥٠-١٥٢.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١١٨، ج ٣٨٦ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ج ٧٦٨، بسندهما عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٢، ج ١٣٢٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨١، ج ١٨٠١٣.

٧. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جن». وفي «جد» والمطبوع والوسائل: «بن عثمان».

٨. في الوسائل: «ثلاثة أشواط» بدل «أشواطاً».

٩. في المرأة: «يدلّ ظاهراً على وجوب الاستئناف وإن جاز النصف، والمقطوع في كلام الأصحاب وجوب البناء بعد مجاوزة النصف، ولعلّ الأحوط الإتمام ثم الاستئناف».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ج ١٣٣٠٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٦، ج ١٨٠٢٣.

٧٥٤٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ اغْتَلَّ عَلَيْهِ لَا يَقْدِرُ مَعَهَا عَلَى تَمَامِ الطَّوَافِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، أَمَرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَقَدْ تَمَّ طَوَافُهُ، وَإِنْ كَانَ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّوَافِ^٧، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَخَّرَ الطَّوَافُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ^٨، فَإِنْ خَلَّتْهُ الْعِلَّةُ، عَادَ^٩ فَطَافَ أُسْبُوعًا^{١٠}، وَإِنْ^{١١} طَالَتْ عِلَّتُهُ، أَمَرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ أُسْبُوعًا^{١٢}، وَيُصَلِّيَ هُوَ رَكَعَتَيْنِ^{١٣}، وَيَسْعَى عَنْهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ إِخْرَامِهِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي السَّعْيِ^{١٤} وَفِي رَمْيِ الْجِمَارِ^{١٥}.

١. في «بخ، جر»: «الحسن».

٢. في «بخ، بف، جر» وحاشية «جن» والوسائل: «علي».

هذا، وقد تكررَت رواية [الحسن] بن محبوب عن إسحاق بن عمار في الأستدأ مباشرة. ولم نجد توسط علي بن رثاب بينهما في موضع. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٣، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٤٢؛ وج ٢٣، ص ٢٥٠-٢٥١.

٣. في الوسائل: «إتمام».

٥. في «بث، بخ، والوافي والتهذيب والاستبصار»: «وقد».

٦. في «جد» والاستبصار: «فإن».

٨. في «ي، بخ، بف، جن» والوافي والاستبصار: «أو يومين».

٩. في التهذيب والاستبصار: «فإن كانت العافية وقدر على الطواف» بدل «فإن خلت العلة، عاد».

١٠. في الوافي: «سبوعاً».

١١. في «بث، بخ، بف» والتهذيب والاستبصار: «فإن». وفي الوافي: «فإذا».

١٢. في الوافي: «سبوعاً».

١٤. في «بس»: «بالسعي». وفي «جد»: «في سعي».

١٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٣، بسندهما عن الحسن بن محبوب،

٧٥٤٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عَزَّةٍ^١، قَالَ:

مَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا فِي الشَّوْطِ الْخَامِسِ مِنَ الطَّوَافِ، فَقَالَ لِي: «انْطَلِقْ حَتَّى^٢ تَعُودَ^٣ هَاهُنَا رَجُلًا، فَقُلْتُ لَهُ^٤: إِنَّمَا^٥ أَنَا فِي خَمْسَةِ أَشْوَاطٍ^٦، فَأَنْتُمْ أُسْبُوعِي، قَالَ^٧: «أَقْطَعُهُ، وَاحْفَظْهُ مِنْ حَيْثُ تَقْطَعُ^٨ حَتَّى تَعُودَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي قَطَعْتَ مِنْهُ، فَتُبْنِي عَلَيْهِ^٩».

٧٥٤٦ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ

السُّرَّاجِ، عَنْ سُكَيْنِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكْنَى أَبَا أَحْمَدَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّوَافِ يَدُهُ^{١١} فِي يَدِي^{١٢} إِذْ عَرَضَ لِي رَجُلٌ لَهُ^{١٣} إِلَيَّ^{١٤} حَاجَةٌ، فَأَوْمَأْتُ إِلَيْهِ بِيَدِي، فَقُلْتُ لَهُ: كَمَا أَنْتَ^{١٥} حَتَّى أَفْرَغَ مِنْ طَوَافِي.

عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى ﷺ. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣٠٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٦، ح ١٨٠٢٤.

١. في «ى، بث، يخ»: «أبي عزة». وفي «بس، جد»: «أبي عزة». وفي الوسائل: «أبي عزة». والمذكور في أصحاب أبي عبد الله ﷺ هم: أبو عزة، وأبو عزة مولى يسار، وأبو عزة الكوفي. راجع: رجال البرقي، ص ٤٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٥، الرقم ٤٨٦٢.

٢. في «بس»: «- حتى».

٣. في «بغ، بف، جن»: «تعود».

٤. في «بغ، بف» والتهذيب والاستبصار: «- له».

٥. في التهذيب والاستبصار: «- إنَّما».

٦. في الوسائل والتهذيب: «+ من أسبوعي».

٧. في «ى، بس، جد»: «فقال».

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «تقطعه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١١٩، ح ٣٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٢، ح ١٨٠١٤.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا.

١١. في الوسائل والتهذيب: «ويده».

١٢. في «ى، بث، يخ، بف، جن» والوافي والمرأة والتهذيب والاستبصار: «+ أو يدي في يده».

١٣. في الوسائل: «- له».

١٤. في التهذيب والاستبصار: «- إلي».

١٥. في «بث»: «كنت».

فَقَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا؟» قُلْتُ: «أَصْلَحَكَ اللَّهُ، رَجُلٌ جَاءَنِي فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ لِي: «مُسْلِمٌ هُوَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ لِي^٢: «إِذَا هَبَّ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ، فَقُلْتُ لَهُ^٣: «أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَأَقْطَعْ^٤ الطَّوَافَ؟ فَقَالَ^٥: «نَعَمْ، قُلْتُ^٦: «وَإِنْ كُنْتُ^٧ فِي الْمَفْرُوضِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ فِي الْمَفْرُوضِ».

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ^٨ فِي حَاجَةٍ^٩، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ^{١٠}».

١. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: - «لي».

٢. في الاستبصار: + «في الطواف».

٣. في «بح، جن» والتهذيب والاستبصار: «فقلت».

٤. في التهذيب: «جاء».

٥. في الوافي: - «لي».

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «أمسلم».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال».

٨. في التهذيب والاستبصار: - «لي».

٩. في «بس»: - «أصلحك» إلى هنا.

١٠. في «بث، يخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قلت».

١١. في «بح، بس»: - «له».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «وأقطع».

١٣. في «ي، بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٤. في «بح، يخ» والوافي: + «له أصلحك الله»، وفي «بث، جن»: + «أصلحك الله».

١٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «كان».

١٦. في الاستبصار: - «وفي».

١٧. في «بث، بس»: «المؤمن».

١٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والاستبصار. وفي «يخ» والمطبوع: «حاجته».

١٩. التهذيب، ج ٥، ص ١١٩، ح ٣٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٧٧٣، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي،

كتاب الإيمان والكفر، باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، ح ٢٠٦٣. والوافي، ج ١٣، ص ٨٥٤، ح ١٣٣٠٧؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٣، ح ١٨٠١٧.

١٣٠- بَابُ الرَّجُلِ يَطُوفُ فَيُعْبِي^١ أَوْ تُقَامُ^٢ الصَّلَاةُ
أَوْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ^٣

٧٥٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوطٍ، عَنْ

شِهَابٌ^٥، عَنْ هِشَامٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافٍ فَرِيضَةً^٧، فَأَذْرَكَتَهُ صَلَاةُ فَرِيضَةٍ، قَالَ: «يَقْطَعُ طَوَافَهُ»^٨، وَيُصَلِّيُ الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ يَعُودُ، وَيَتِمُّ^٩ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ طَوَافِهِ»^{١٠}.

٧٥٤٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

١. الإعياء: الكلُّ. يقال: أعيا الماشي، أي كلَّ. والإعياء أيضاً: الإِتْعَاب، يستعمل لازماً ومتعدياً. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١٢؛ المصباح المنير، ص ٤٤١ (عيا).

٢. فى (ى، بح، بس): «يقام».

٣. فى (ى، بث، بح، بس، جد، جن، والمرأة: «صلاة».

٤. فى «بخ، بف، جر» والتهذيب: - «الحسن».

٥. في «جر» :- «عن شهاب».

٦. في «بث» والتعذيب: + «بن سالم». وفي حاشية «جن»: - «عن هشام».

هذا، وقد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عن هشام بن سالم، وروى عن شهاب [بن عبد ربه] أيضاً في بعض الأسناد، ولم نجد توسط شهاب بين ابن محبوب وبين هشام في موضع، بل لم نجد رواية شهاب عن هشام في غير هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥١، و ص ٣٧٠-٣٧١.

فعلیه احتمال تصحیف أحد العنوانین بآخر والجمع بین النسخة وبدلها غیر بعيد.

وأما احتمال كون الصواب: «وهشام»، فلم نجد في شيء من الأسناد عطف شهاب على هشام أو بالعكس، فهذا الاحتمال ضعيف.

٧. لم «ث، بخ، بف» والواو ساكنة: «الفرضة».

٨. في الوسائل: «الطواف».

٩. في «بث، بخ، بف» وحاشية «بح» والوسائل والتهديب: «فيتم».

١٠. التهذيب، ج ٥ ص ١٢١، ح ٣٩٥، معلقاً عن الكليني، الوالي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣١٤، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٤، ح ١٨٠١٩.

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الطَّوَافِ قَدْ طَافَ بَعْضَهُ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ، فَيَطْلُعُ ^٢ الْفَجْرَ ^٣، فَيَخْرُجُ مِنَ الطَّوَافِ إِلَى الْحَجَرِ، أَوْ إِلَى بَعْضِ الْمَسْجِدِ ^٤ إِذَا كَانَ لَمْ يُوْتِرَ فَيُوْتِرُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانِهِ ^٥، فَيُتِمُّ طَوَافَهُ: أَفَتَرَى ذَلِكَ أَفْضَلَ، أَمْ يُتِمُّ الطَّوَافَ ^٦، ثُمَّ يُوْتِرُ وَإِنْ أَسْفَرَ بَعْضَ الْإِسْفَارِ ^٧؟

قَالَ: «إِبْدَأُ بِالْوُتْرِ، وَاقْطَعْ الطَّوَافَ إِذَا خِفْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتِمَّ الطَّوَافَ بَعْدَهُ» ^٨.

٣ / ٧٥٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ ^{١٠}، فَأَقَامَتِ الصَّلَاةُ؟

قَالَ: «يُصَلِّي مَعَهُمُ ^{١١} الْفَرِيضَةَ، فَإِذَا فَرَغَ، بَنَى مِنْ حَيْثُ قَطَعَ ^{١٢}» ^{١٣}.

٤١٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ ^{١٤} بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ ^{١٥} بْنِ رَبَاطٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يُعْيِي فِي الطَّوَافِ، أَلَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ؟

١. في «بف، جد» والتهديب: «وقد».

٣. في الفقيه: - «فيطلع الفجر».

٥. في الوسائل والفقيه والتهديب: - «إلى مكانه».

٦. في «بف» والوافي: «أو يتم».

٨. في الفقيه: «ثم أتت الطواف» بدل «ذلك»، ثم أتت الطواف بعد.

٩. التهديب، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٣٩٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٤، ح ٢٧٩٦، معلقاً عن عبد الرحمن

بن الحجاج. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٥، ح ١٨٠٢٢.

١٠. في «بخ، بف، جد» وحاشية «ي» والوافي والوسائل والتهديب والفقيه: «النساء».

١١. في التهديب: «يعني».

١٣. التهديب، ج ٥، ص ١٢١، ح ٣٩٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٤، ح ٢٧٩٤، معلقاً عن ابن

المغيرة، عن عبدالله بن سنان. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٤، ح ١٨٠٢٠.

١٤. في «بخ، بف، جر» والوسائل: - «الحسن».

١٥. في «جر» وحاشية «جن»: - «علي».

قَالَ: «نَعَمْ، يَسْتَرِيحُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَبْنِي عَلَى طَوَافِهِ^١ فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي^٢ سَعْيِهِ وَ جَمِيعِ مَنَاسِكِهِ^٣».

٥ / ٧٥٥١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٤، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَرِيحُ فِي طَوَافِهِ؟

فَقَالَ^٥: «نَعَمْ، أَمَا قَدْ كَانَتْ تَوْضَعُ لِي مِرْفَقَةً^٦، فَأَجْلَسَ عَلَيْهَا^٧».

١٣١ - بَابُ السَّهْوِ فِي الطَّوَافِ

١ / ٧٥٥٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذِرْ سِتَّةَ طَافَ أَمْ سَبْعَةَ؟ قَالَ: «فَلْيَعِذْ طَوَافُهُ».

١. في «بخ، بف»: «فَيَتَمَّ طَوَافُهُ» بدل «فَيَبْنِي عَلَى طَوَافِهِ».

٢. في «بث، بف، جد»: «+ وَ كُلِّ».

٣. قرب الإسناد، ص ١٦٥، ح ٦٠٤، عن أحمد و عبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٢٧٩٥؛ والشهيد، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٣٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٧٧٤، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٦، ح ١٣٣١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٨، ح ١٨٠٢٦.

٤. في «بخ»: «- الْوُشَاء».

٥. في «بث، بخ، بف»: «قال».

٦. المِرْفَقَةُ: المَخْدَةُ، أَوْ هِيَ كَالرَّسَادَةِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ، كَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ مِرْفَقَهُ وَاتَّكَأَ عَلَيْهِ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٤٦ (رفق).

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٨، ح ١٨٠٢٨.

قُلْتُ: فَقَاتَهُ، قَالَ: «مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئاً^١، وَ الْإِعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ^٢ وَ أَفْضَلُ^٣».

٧٥٥٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ لَمْ يَذِرْ سِتَّةَ طَافٍ أَوْ سَبْعَةَ^٤، قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ^٥». ٤١٧/٤

٧٥٥٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٧، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٩ عَنْ^{١٠} طَافٍ بِالْبَيْتِ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذِرْ سِتَّةَ طَافٍ أَوْ سَبْعَةَ^{١١}،

قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ».

قُلْتُ: فَقَاتَهُ ذَلِكَ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^{١٢}»^{١٤}.

١. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣٧: «ولا خلاف بين الأصحاب في أنه لا عبرة بالشك بعد الفراغ من الطواف مطلقاً، والمشهور أنه لو شك في النقصان في أثناء الطواف يعيد طوافه إن كان فرضاً، وذهب المفيد وعلي بن بابويه وأبو الصلاح وابن الجنيّد وبعض المتأخرين إلى أنه يبني على الأقل، وهو قوي. ولا يبعد حمل أخبار الاستيناف على الاستحباب بقرينة قوله عليه السلام: «ما أرى عليه شيئاً، بأن يحمل على أنه قد أتى بما شك فيه، أو على أن الشك غير حكم ترك الطواف رأساً...». ٢. في «جد»: «إلي أحب».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٨، بسنده عن منصور بن حازم، إلى قوله: «ما أرى عليه شيئاً»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١، ح ١٣٣١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥١.

٤. في حاشية «ي»: «أم سبعة». ٥. في «بس»: «يستعيد».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١، ح ١٣٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥٢.

٧. في «بخ، بف، جر»: «- ابن إبراهيم». ٨. في «بف، جد، جر»: «- جميعاً».

٩. في «بف، جر»: «- بن يحيى». ١٠. في «ي»: «سألت».

١١. في «بخ، بف، جد»، والوافي والوسائل: «عن رجل» بدل «عن».

١٢. في «بث، بيج، بس، جن»: «أم سبعة».

١٣. في «بخ، بف، جد»، والوافي: «لا شيء عليه» بدل «ليس عليه شيء».

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٧، بسنده عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «قال: يستقبل». وفيه، ص ١١٠، ح ٣٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ذيل

٧٥٥٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَكَّ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ؟ قَالَ: «يَعِيدُ كُلَّمَا شَكَّ»^١.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، شَكَّ فِي طَوَافِ نَافِلَةٍ؟^٢
قَالَ: «يَنْبِي عَلَى الْأَقْل»^٣.

٧٥٥٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالنِّبْتِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ الْمَفْرُوضِ؟
قَالَ: «يَعِيدُ حَتَّى يُثَبِّتَهُ»^٤.

ح ٢٨٠٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١،
ح ١٣٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥٣.

١. في «جن»: «كما».

٢. في المرأة: «فيه». وفي الوافي: «كلما شك؛ يعني متى شك؛ ليكون موافقاً للأخبار الأخر، وأما جعل «ما» موصولة وفصلها عن لفظة كل في الكتابة؛ ليصير المعنى إعادة الشوط المشكوك فيه، فمخالفة لسائر الأخبار الواردة في هذا الباب ... ويؤيد ما قلناه أنه لو لم يحمل على هذا المعنى لم يبق فرق بين شكّي التردد ... وهو خلاف الظاهر من العبارة». وقال في المرأة: «وقوله عليه السلام: كلما شك فيه، أي في أي وقت شك، أو كل شوط شك فيه، وآخر الخبر يؤيد الأول».

٣. في الاستبصار: «النافلة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٩، بسند آخر عن أبي الحسن الثاني عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٢٨٠٤. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٣، ح ١٣٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٢، ح ١٧٩٥٥.

٥. في «بس، جلد»: «حقّ نيته». وفي التهذيب والاستبصار: «حتى يستتمه».

وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «حتى يشته، من الإثبات بالثاء المثناة والباء المفردة والياء المثناة من

٧٥٥٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ^٢: رَجُلٌ طَافَ بِالنَّبِيِّ^٣ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذِرْ أَسِنَّةً طَافَ، أَمْ سَبْعَةً، أَمْ ثَمَانِيَةً؟

قَالَ: «يُعِيدُ طَوَافَهُ حَتَّى يَحْفَظَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ طَافَ^٤ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ ثَمَانِيَةً^٥ مَرَّاتٍ وَهُوَ نَاسٍ.

قَالَ: «فَلْيَتِمَّ طَوَافَيْنِ، ثُمَّ^٦ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَلْيُعِيدَ حَتَّى يُتِمَّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ»^٧.

٧٥٥٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

فوق. وفي بعض النسخ: حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ التَّبَيَّنِ بِالتَّاءِ الثَّمَانَةَ الْفَوْقَانِيَّةَ وَالْبَاءَ الْمَفْرَدَةَ وَالْيَاءَ الْمَشْدُودَةَ وَالنُّونَ أَخِيرًا عَلَى صِبْغَةِ التَّفْعِلِ...».

وفي المرأة: «قوله...» حَتَّى يَتَبَيَّنَ، أَي يَأْتِي بِهِ مِنْ غَيْرِ سَهْوٍ. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: حَتَّى يَتَبَيَّنَ، مِنَ التَّبَيَّنِ وَهُوَ الظُّهُورُ فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ. وَفِي التَّهْذِيبِ: حَتَّى يَسْتَتِمَّ. فَعَلَى مَا فِي التَّهْذِيبِ مُوَافِقٌ لِلْمَشْهُورِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا زَادَ شَوْطًا سَهْوًا أَوْ أَكْثَرَ أَكْمَلَ أَسْبُوعَيْنِ، وَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ النَّسْخَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى مَا نَسَبَ إِلَى الصَّدُوقِ فِي الْمَقْنَعِ أَنَّهُ أَوْجِبَ الْإِعَادَةَ لِمَطْلُوعِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ وَقَعَتْ سَهْوًا، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: نَسَخَةُ التَّهْذِيبِ أَيْضًا ظَاهِرَةٌ فِيهِ...» وَرَاجِعٌ أَيْضًا: الْمَقْنَعُ، ص ٢٦٧.

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١١، ح ٣٦١؛ وَالِاسْتِصْصَارُ، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٧٤٦، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ «الوَافِي، ج ١٣، ص ٨٦٨، ح ١٣٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٣٦٣، ح ١٧٩٥٧.

١. فِي «جَرٍّ» وَالتَّهْذِيبِ: - «بَن مِهْرَانَ». ٢. فِي الْوَسَائِلِ: + «لَهُ».

٣. فِي التَّهْذِيبِ: - «بِالْبَيْتِ». ٤. فِي «جَدٍّ»: «وَلَمْ».

٥. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَالتَّهْذِيبِ. وَفِي «بَفٍّ» وَالْمَطْبُوعِ: «سِنَّةٌ» مِنْ دُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٦. فِي «التَّهْذِيبِ: «أَوْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ. ٧. فِي «بَفٍّ، جَدٍّ» وَالوَافِي: «قَدْ طَافَ».

٨. فِي «بَفٍّ، وَالوَافِي: «ثَمَانٍ». ٩. فِي التَّهْذِيبِ: «بَطَوَافَيْنِ وَ» بَدَلُ «طَوَافَيْنِ ثُمَّ».

١٠. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١٤، ح ٣٧١، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَرَاجِعٌ: التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١٤، ح ٣٧٠. «الوَافِي، ج ١٣، ص ٨٦٤، ح ١٣٣٢٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٣٦٢، ح ١٧٩٥٤، إِلَى قَوْلِهِ: «يُعِيدُ طَوَافَهُ حَتَّى يَحْفَظَ»؛ وَفِيهِ، ص ٣٦٤، ح ١٧٩٥٨، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَإِنَّهُ طَافَ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ».

حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ طَافَ فَأَوْهَمَ، فَقَالَ^١: طُفْتُ أَرْبَعَةً، أَوْ^٢ طُفْتُ^٣ ثَلَاثَةً؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ الطَّوَافِينَ كَانَ؟» طَوَافٌ نَافِلَةٌ، أَمْ طَوَافٌ فَرِيضَةٌ؟ قَالَ^٤: «إِنْ كَانَ طَوَافٌ فَرِيضَةً، فَلْيُلْقِ مَا فِي يَدَيْهِ^٥ وَلْيَسْتَأْنِفْ، وَإِنْ كَانَ طَوَافٌ نَافِلَةً، فَاسْتَيْقِنْ^٦ ثَلَاثَةً^٧ وَهُوَ فِي شَكٍّ مِنَ الرَّابِعِ أَنَّهُ طَافَ، فَلْيَبْنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ^٨؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ٤١٨/٤ لَهُ»^٩.

٨ / ٧٥٥٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ^{١١}، ثُمَّ خَرَجَ^{١٢} إِلَى الصَّفَا^{١٣}، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، فَبَيَّنَّا^{١٤} هُوَ يَطُوفُ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ بَعْضَ^{١٥} طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ.

١. في «جن» والوسائل التهذيب: «قال». وفي التهذيب: «+إني».

٢. في «يح، يخ، بف» والوافي والتهذيب: «وقال» بدل «أو».

٣. في «بث»: «وظننت». وفي «جد»: «وظفت» بدل «أو طفت».

٤. في «بف، جد» والتهذيب: «-كان».

٥. في «يح، بف» والوافي والتهذيب: «بف، أو».

٦. في «بف» والوافي والتهذيب: «ثم قال».

٧. في «يح، بس، جد، جن» والوسائل والتهذيب: «يديه».

٨. في التهذيب: «واستيقن».

٩. في «يح، بف» والوافي والتهذيب: «الثلاث».

١٠. في «يح، بف» والوافي والتهذيب: «الثالث». وفي «بث، يح، جد»: «الثالثة».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ١١١، ح ٣٦٠، معلقاً عن الكليني. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٢٨٠٥. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٤، ح ١٣٣٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٠، ح ١٧٩٥٠.

١٢. في «بف، جر» - «بن يحيى».

١٣. في «بف، جر» - «بن يحيى».

١٤. في «يح، بف» - «ورجع» بدل «ثم خرج».

١٥. في «بف، جر» - «بن يحيى».

١٦. في «بف، جر» - «بن يحيى».

١٧. في «بف، جر» - «بن يحيى».

قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَتِمُّ طَوَافَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الصَّفا وَ الْمَرْوَةِ، فَيَتِمُّ مَا

بَقِيَ^١».

٧٥٦٠ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ:

سَأَلَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ - وَ أَنَا مَعَهُ - عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ؟

قَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَكَيْفَ يَطُوفُ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ؟».

قَالَ: اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ، وَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَ عَقَدَ وَاحِدًا^٣.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَطُوفُ سَوَاطٍ».

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَإِنَّهُ^٤ فَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ؟

قَالَ: «يَأْمُرُ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ»^٥.

١. في المرأة: «يدلّ على البناء في الطواف والسعي وإن لم يتجاوز النصف وهو أحد القولين في المسألة ... والقول الآخر - وهو الأشهر بين المتأخرين - أنه إن تجاوز النصف في الطواف يبيني عليهما وإلا يستأنفهما».

٢. الكافي، كتاب الحجّ، باب من بدأ بالسعي قبل الطواف ...، صدر ح ٧٥٧١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٢٨٠٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى؛ وفيه، ص ٤٠٤، صدر ح ٢٨٢٤، معلقاً عن صفوان، عن إسحاق بن عمار. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٠، صدر ح ٣٢٨، بسنده عن إسحاق بن عمار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٧، ح ١٣٣٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ١٧٩٤٣.

٣. في «بف، جد» والوافي والفقيه: «فقال».

٤. في «بف»: «فكيف».

٥. في الرافي: «طاف».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: استقبل الحجر، أي كان منشأ غلطه أنه حين ابتداء الشوط عقد واحداً، فلمّا كملت السّنة عقد السبعة فظنّ الإكمال». وفي هامش الوافي: «قوله: وعقد واحداً، حاصل الجواب أنه عرف كون طوافه ناقصاً بعقد أصابعه، والمعنى أنه طاف شوطاً واحداً وعقد بإصبعه واحداً وطاف الشوط الثاني وعقد بإصبعه اثنين، وهكذا فحصل يقينه بكون طوافه ستّة من عقد يده، وكأنّ سؤال الإمام ﷺ لأن يبيّن السائل أنه يعلم كونه ستّة أشواط يقيناً أو يظنه ظناً، ولو كان نقصان طوافه بغير اليقين لكان حكمه عدم الاعتبار بالشكّ بعد الفراغ وعدم وجوب الاستنابة».

٧. في «جن»: «- فإنّه».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٤، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٦، ح ٢٨٠٣، معلقاً عن الحسن بن عطية. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٧، ح ١٣٣٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٧، ذيل ح ١٧٩٤٢.

١٠ / ٧٥٦١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،

عَنْ أَبِي كَهْمَشٍ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ، فَطَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ؟

قَالَ: إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الرُّكْنَ^٣، فَلْيَقْطَعْهُ^٤.

١٣٢ - بَابُ الْإِقْرَاءِ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ

١ / ٧٥٦٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في الوسائل : «عن محمد بن الحسين». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن ابن فضال في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠-٤٧٦، و ص ٦٥٦-٦٥٧.

هذا، وقد ورد الخبر - مع زيادة في آخره - في التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٧ عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن فضال عن علي بن عقبة، لكن ورد في حاشية بعض نسخ التهذيب: «محمد بن أحمد بن يحيى» بدل «محمد بن يعقوب عن أحمد بن يحيى»، وهو الظاهر؛ فإن الخبر أوردته الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٣، وقال: «وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن فضال عن علي بن عقبة».

٢. في الاستبصار: «أبي كهمش».

٣. في الوافي: «الظاهر أن المراد بالركن الركن الذي فيه الحجر حتى يتم الشوط الناس ببلوغه، ويحتمل أن يكون المراد الركن الأول الذي يبلغه في الشوط». وفي المرأة: «المراد بالركن ركن الحجر، وما توهم من أن المراد به الركن الذي بعد ركن الحجر فلا يخفى وهنه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٧، معلقاً عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال. الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٣، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٨، ح ١٣٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٤، ح ١٧٩٥٩.

٥. في حاشية (٥): «القرآن».

٦. في «بف» جر، والتهذيب والاستبصار: - «عبد الله».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ^١ وَ الطَّوَافَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ، فَأَمَّا فِي^٢ النَّافِلَةِ فَلَا بَأْسَ»^٣.

٧٥٦٣/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ يَتَرَنُّ^٤ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ؟
فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ رَوَيْتَ لَكَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ»^٥.

٤١٩/٤

قَالَ: فَقُلْتُ: لَا^٦، وَ اللَّهُ مَا لِي فِي ذَلِكَ مِنْ حَاجَةٍ جَعَلْتُ فِدَاكَ، وَ لَكِنْ أَزُولِي^٧ مَا أُدِينُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ.

فَقَالَ: «لَا تَتَرَنَّنِ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ^٨، كُلَّمَا طَفَّتْ أُسْبُوعًا^٩ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَ أَمَّا أَنَا^{١٠} فَرَبَّمَا قَرْنْتُ الثَّلَاثَةَ وَ الْأَرْبَعَةَ^{١١} فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي مَعَ هَؤُلَاءِ»^{١٢}.

١. في «بح، جن»: «أسبوعين». وفي «بث» و «الفي» و «السبعين».

٢. في «بح، جد» و «التهذيب»: «في».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٢؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٦، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٧، ح ١٣٣٧٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٩، ذيل ح ١٧٩٧٧.

٤. في «ي» و «الوسائل»: «ويقرن».

٥. في «جن»: «السبعين».

٦. في الوافي عن بعض النسخ و التهذيب و الاستبصار: «أهل المدينة».

٧. في التهذيب: «ولا».

٨. في «بث»: «أروي» بدل «ارولي».

٩. في الاستبصار: «+ و لكن».

١٠. في الوافي: «سبوعاً».

١١. في الاستبصار: «النافلة».

١٢. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٣: «قوله: مع هؤلاء، أي مع المخالفين فاقرن بين الطواف تقيّة، وحمل الشيخ في التهذيب ترك القرآن في النافلة على الفضل و الاستحباب». وقال الشيخ في الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢١، ذيل ح ٧٦١ بعد ذكر الأخبار المعارضة: «فلا تنافي بين هذه الأخبار و الأخبار الأولى؛ لأن الوجه فيها أحد شيئين: أحدهما: أن تكون الأولى محمولة على الفضل و الاستحباب، و الأخبار الأخيرة على الجواز، دون الفضل. والوجه الثاني: أن تكون هذه الأخبار إنشأكره فيها القرآن في طواف الفريضة، دون طواف النافلة».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٣٦٩.

٣ / ٧٥٦٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ^١، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يُكْرَهُ الْقِرَانُ فِي الْفَرِيضَةِ، فَأَمَّا^٢ النَّافِلَةُ فَلَا^٣ وَاللَّهِ، مَا بِهِ بَأْسٌ^٤».

١٣٣ - بَابُ مَنْ طَافَ وَاخْتَصَرَ فِي الْحِجْرِ

١ / ٧٥٦٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٦ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَاخْتَصَرَ^٧، قَالَ: «يَقْضِي مَا اخْتَصَرَ مِنْ^٨ طَوَافِهِ^٩»^{١٠}.

١. ص ٨٨٧، ح ١٣٣٧٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٠، ح ١٧٩٧٩.

١. هكذا في «ي»، بث، يبع، يس، جد، جر، جن، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «وليد».

هذا، وفي «يخ، بفع، بفع»:- «عن محمد بن الوليد»، والظاهر ثبوته؛ فَإِنَّ طَبَقَةَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ الَّذِي يَرُوي عنه الكليني بواسطة واحدة. لاتلائم الرواية عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤١، الرقم ٩١٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٥-٣٣٦.

٢. في التهذيب والاستبصار: «في».

٣. في «يس»: «فلا».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٨، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٧، ح ١٣٣٧٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٠، ح ١٧٩٨٠».

٥. في «ي»، بث، يبع، يبع، جد، جن، والوافي والمرأة: «فاختصر». وفي الوافي: «يعني بالاختصار فيه أنه يدخل الحجر في الطواف».

٦. في «جن»: «قال».

٧. في «ي»، بث، يبع، يس، بفع، جد، جن، والوافي والمرأة: «فاختصر». وفي «يخ» والوسائل: «في الحجر».

٨. في حاشية «جد»: «في».

٩. في «مرأة العقول»، ج ١٨، ص ٤٣: «لا خلاف في أنه لا يعياً بالشوط الذي اختصر فيه، وإنما الخلاف في أنه يستأنف الطواف رأساً، أو يكتفي باستئناف ذلك الشوط، وهذا الخبر يحتملها، والأخير أقوى؛ للروايات الأخرى».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٣، ح ١٣٣٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٦، ح ١٧٩٣٩.

٢ / ٧٥٦٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «مَنْ اخْتَصَرَ فِي الْحَجْرِ فِي الطَّوَّافِ، فَلْيُعَذَّ طَوَّافُهُ مِنَ
الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ^٣ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ^٤».

١٣٤ - بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ

٤٢٠ / ٤

١ / ٧٥٦٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مِثْقَى^٥، عَنْ
زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى غَيْرِ^٧ وَضُوءٍ: أَيْغْتَدُّ بِذَلِكَ
الطَّوَّافِ؟ قَالَ: «لَا»^٨.

١. في «بخ، بف، جر»: - «بن إبراهيم».
٢. في المرأة: «وقوله^٢ من الحجر الأسود، ظاهره الاكتفاء بإعادته الشوط، ويدل على أنه لا يكفي إتمام الشوط من حيث سلوك الحجر، بل لابد من الرجوع إلى الحجر واستئناف الشوط، كما ذكره الأصحاب».
٣. في الوافي: «وإنما قال في الحجر الأسود إلى الحجر الأسود؛ لئلا يتوهم إعادته من ابتداء الحجر إلى انتهائه».
٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٨٠٧، معلقاً عن معاوية بن عمار، من دون التصريح باسم المعصوم^٣، إلى قوله:
«من الحجر الأسود» الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٣، ح ١٣٣٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٧، ح ١٧٩٤٠.
٥. في التهذيب: «حنان بن سدير». وفي الاستبصار: «حنان» بدل «مثنى». لكن لم نجد وقوع حنان في هذا الطريق في شيء من الأسناد. وأما مثنى - وهو المثنى الحنّاط - فقد وقع في هذا الطريق في أسناد عديدة، منها ما تقدم في نفس المجلد، ح ٧٠٠٨ و ٧٠٥٨ و ٧١٣١ و ٧٢٤٥ و ٧٣٢٨، وكذا يأتي في ح ٧٧٩٣.
٦. في «بخ، بف»، والوافي والتهذيب والاستبصار: «بغير» بدل «على غير».
٧. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٤: «حمل على الفريضة، ولا خلاف في اشتراط الطهارة فيها، والمشهور أنه لا يشترط في النافلة، وذهب أبو الصلاح إلى الاشتراط فيها أيضاً، وهو ضعيف». وراجع: الكافي في الفقه، ص ١٩٥.
٨. التهذيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٧٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٧٦٢، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٩٣، ح ١٣٧٨، بسند آخر عن أبي الحسن^٣، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من قطع السعي للصلاة... ح ٧٦٥٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٦.

٧٥٦٨ / ٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوطٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢: أَنَّهُ سِئِلَ: أَيْتَسَكُّ^٣ الْمَنَابِكَ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ^٤؛ فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً»^٥.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ مِثْلَهُ^٧.

٧٥٦٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنِ

الْعَلَاءِ^٩ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا^{١٠} عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهَرٍ^{١١}؟

قَالَ^{١٢}: «يَتَوَضَّأُ، وَيُعِيدُ طَوَافَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، تَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^{١٣}.

١. في «بخ، بف، جر» والتذهيب والاستبصار: - «بن زياد».

والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٢. في «بخ، بف، جر» والتذهيب والاستبصار: - «الحسن».

٣. في التذهيب: «أتنسك». ٤. في التذهيب والاستبصار: - «وهو».

٥. في الاستبصار: - «بالبيت».

٦. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٥: «قوله^٦: فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً، ظاهر التعليل أَنَّ الوضوء إِنَّمَا هو لأجل الصلاة إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أُرِيدَ بِهِ أَنَّ الصلاة بمنزلة الجزء في الواجب، فيشترك في الطواف أيضاً بالطهارة، ولذا قال^٦: فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً، ولم يقل: فَإِنَّ مَعَهُ صَلَاةً. ويمكن أن يراد به بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشْتَرِطاً بِالصَّلَاةِ، فالصلاة مشروطة بالطهارة، ولا يحسن الفصل بينهما بالطهارة فلذا اشترطت في الطواف أيضاً».

٧. التذهيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٠، ح ١٣٣٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٦، ح ١٧٩٩٧.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٨١٠؛ والتذهيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٩ و ٥١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٣٨ و ٨٤١، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٠، ح ١٣٣٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٧، ذيل ح ١٧٩٩٧.

٩. في «بف، جر» والتذهيب والاستبصار: - «بن يحيى».

١٠. هكذا في «بخ، بف، جد، جر، جن» والوسائل والتذهيب. وفي «ي، بس» وحاشية «بح» والمطبوع والاستبصار: «وعلاء».

١١. في «جن» والفقيه والاستبصار، ح ٧٦٤: «طهر».

١٢. في «بخ، بف، جد» والوافي والتذهيب، ح ٣٨٠ والاستبصار، ح ٧٦٤: «فقال».

١٣. التذهيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٨٨٠.

٧٥٧٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَذَكَرَ
وَهُوَ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ: «يَقْطَعُ طَوَافَهُ»^٣، وَلَا يَغْتَنِّدُ بِشَيْءٍ مِمَّا طَافَ.^٤
وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؟
قَالَ: «يَقْطَعُ طَوَافَهُ، وَلَا يَغْتَنِّدُ بِهِ»^٥.

١٣٥ - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالسَّغِيِّ قَبْلَ الطَّوَافِ أَوْ طَافَ وَآخَرَ السَّغْيَ

٤٢١/٤

٧٥٧١ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ طَافَ بِالْكُغْبَةِ^٧، ثُمَّ خَرَجَ^٨، فَطَافَ^٩ بَيْنَ الصَّفَا

١. ص ٤٠٠، ح ٢٨١١، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٧ و ١١٨، ح ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٦ و ٧٦٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وإن كان تطوعاً مع اختلاف يسير». الوافي، ج ١٣، ص ٨٨١، ح ١٣٣٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٤، ح ١٧٩٩٤.
٢. في الاستبصار: «علي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠٣، الرقم ٨٢٨؛ رجال الطوسي، ص ٤٠٠، الرقم ٥٨٦٤.
٣. في «بح»: «وطافه». وفي «جن»: «الوسائل»: «الطواف».

٤. مسائل علي بن جعفر، ص ١٩٠. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٠، ح ١٦٤٨، معلقاً عن علي بن جعفر. قرب الإسناد، ص ٢٣٤، ح ٩١٧، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٥.

٥. مسائل علي بن جعفر، ص ١٥٠. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٧، ح ٣٨١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٥، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٢٣٦، ح ٩٢٣، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٥.

٦. في «ف»، جر: «- بن يحيى».

٧. في الكافي، ح ٧٥٥٩، والتهذيب، ح ٣٢٨؛ «إلى الصفا».

٨. في «بح» وحاشية «بث»: «وطاف».

وَالْمَرْوَةَ، فَبَيْنَمَا^١ هُوَ يَطُوفُ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ مِنْ^٢ طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ.

قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَتِمُّ طَوَافَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، فَيَتِمُّ مَا

بَقِيَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ بَدَأَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْبَيْتِ؟

فَقَالَ: «يَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَطُوفُ بِهِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ طَوَافَهُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ».

قُلْتُ: فَمَا فَرْقُ^٣ بَيْنَ هَذَيْنِ؟

قَالَ: «لِأَنَّ هَذَا قَدْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّوَافِ، وَهَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ»^٤.

٧٥٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ؟

فَقَالَ: «يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا»^٥.

١. في «ب» و«الوافي والكافي»، ح ٧٥٥٩ والفقيه: «فبينما».

٢. في الكافي، ح ٧٥٥٩ والفقيه، ح ٢٨٠٠: «بعض».

٣. في «بث»، جن: «+» و«ما».

٤. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٥: «هو صريح في أنه إذا تلبس بشيء من الطواف، ثم دخل في السعي سهواً لا يستأنفها، كما مر، وأما إذا لم يتلبس بالطواف وبدأ بالسعي، فبدل الخبر على أنه لا يعتد بالسعي ويأتي بالطواف ويعيد السعي، وقطع به في الدروس وقال فيه: قال ابن الجنيدي: لو بدأ بالسعي قبل الطواف أعاده بعده، فإن فاتته ذلك قدم، فالمشهور وجوب الإعادة مطلقاً». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٩١، الدرر ١٢٣.

٥. الكافي، كتاب الحج، باب السهو في الطواف، ح ٧٥٥٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٢٨٠٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى، وفي كلها إلى قوله: «فيتم ما بقي». الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٤، معلقاً عن صفوان، عن إسحاق بن عمار. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٠، ح ٣٢٨، بسنده عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥١، ح ١٣٥١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٣، ح ١٨٠٩٥.

٦. في المرأة: «ولا خلاف بين الأصحاب في عدم جواز تقديم السعي على الطواف عمداً، وقد مر حكم الناسي والخبر يشملهما والجاهل».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٢٩، ح ٤٢٧، بسنده عن منصور بن

٧٥٧٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَدَّمُ حَاجًّا^١ وَقَدْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ، فَيَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، وَ يُؤَخِّرُ السَّعْيَ إِلَى أَنْ يَبْزُدَ؟
فَقَالَ^٢: «لَا بَأْسَ بِهِ، وَ رَبَّمَا فَعَلْتُهُ»^٣.

٧٥٧٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالنَّبِيِّ، فَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ: أَيْسَعَى قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، أَوْ يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى؟
قَالَ: «لَا»^١، بَلْ يُصَلِّي، ثُمَّ^٢ يَسْعَى»^٣.

٧٥٧٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ^٢، قَالَ:

حازم، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥١، ح ١٣٥١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٣، ح ١٨٠٩٤.

١. في الوافي التهذيب والاستبصار: «مكة». ٢. في «بح، بف» والوافي: «قال».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٥، معلقاً عن عبدالله بن سنان. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٤٢٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٠، بسندهما عن عبدالله بن سنان، مع زيادة في آخره. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٦؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٢، ح ١٣٥١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٠، ذيل ح ١٨٠٨٨.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٥. في «بث، بح، بف، جن» - «ولا». ٦. في «بخ» - «قبل أن».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٨، معلقاً عن رفاعه. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من قطع السعي للصلاة أو غيرها...، ح ٧٦٥١؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٢، ح ١٨٠٩٢.

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».

٩. الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٧، قال: «وروى العلاء عن محمد بن مسلم».

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ، فَأَعْتَابُ^١: أَيْ يُؤَخَّرُ الطَّوْفُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ إِلَى

غَدٍ؟ قَالَ: «لَا»^٢.

١٣٦ - بَابُ طَوَافِ الْمَرِيضِ وَمَنْ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا^٣ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ

٧٥٧٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ^٤، قَالَ:

شَهِدْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يُطَافُ بِهِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فِي مَحْمِلٍ وَهُوَ شَدِيدٌ

عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته، وهو المعهود من أسناد العللاء [بن رزين]. فعليه، الظاهر وقوع خلل في ما نحن فيه. هذا، واحتمال زيادة «عن محمد بن مسلم» في سند الفقيه بلحاظ كثرة روايات العللاء [بن رزين] عن محمد بن مسلم الموجبة لزيادته سهواً في بعض الأسناد ومنها سند الفقيه، ضعيف؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٥، ح ٢٨٢٧، عن أحدهما عليهما السلام، وأكثر من ورد هذا التعبير في أسنادهما محمد بن مسلم ووزارة، والمراد منه أبو جعفر الباقر أو أبو عبد الله الصادق عليهما السلام. ولم يثبت رواية العللاء عن أحدهما عليهما السلام مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٥٤-٤٥٦؛ وج ١٧، ص ٤٤٥-٤٥٠.

١. «فأعاب»، أي عجز، من العي بمعنى العجز. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١ (عي).

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٥، ح ٢٨٢٧، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٣، ح ١٣٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١١، ح ١٨٠٩٠.

٣. في «جن»: - (محمولاً).

٤. هكذا في «بع، بس، جد» والتهذيب والوسائل. وفي «ي»: «الخثيم». وظاهر «بث، بف»: «خثيم»، لكن في حاشية «بف»: «هذا غير الذي عدّ من أصحاب عليّ - صلوات الله عليه - من الزهّاد الثمانية». وهذا الكلام إشارة إلى الربيع بن خثيم المذكور في رجال الكشي، ص ٩٧، الرقم ١٥٤، وهو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري - لاحظ أيضاً: تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٧٠، الرقم ١٨٥٩ - وظاهر هذا التعبير أنّ المذكور في أصل النسخة هو «خثيم». وفي «بع، جر، جن» والمطبوع: «خثيم».

ويبدو لمن تتبع كتب الرجال والتراجم أنّ «خثيماً» مصحف؛ فإنّنا لم نجد في ما تتبّعنا من كتب ضبط العناوين والمؤلف والمختلف ذكراً لخثيم، بل يبحث في بعض هذه الكتب عن «خثيم» و«خثيم». راجع: المؤلف والمختلف، ج ٢، ص ٩٠٧-٩٠٩؛ تبصير المتبّه بتحريр المشتبه، ج ٢، ص ٥٢٥.

الْمَرَضِ، فَكَانَ كُلَّمَا بَلَغَ الرُّكْنَ الِیْمَانِيَّ أَمَرَهُمْ، فَوَضَعُوهُ بِالْأَرْضِ^١، فَأَخْرَجَ^٢ يَدَهُ مِنْ كَوْةِ^٣ الْمَخْمِلِ حَتَّى يَجَرَّهَا عَلَى الْأَرْضِ^٤، ثُمَّ يَقُولُ: «ارْزُقُونِي»، فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ مِرَاراً فِي كُلِّ شَوْطٍ، قُلْتُ لَهُ^٥: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَشْقُ عَلَيْنِكَ، فَقَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ»^٦». فَقُلْتُ: مَنَافِعَ الدُّنْيَا، أَوْ مَنَافِعَ الْآخِرَةِ؟^٧ فَقَالَ: «الْكُلُّ»^٨.

٧٥٧٧/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في «بغ» بفتح: «الأرض». وفي الوافي والتهذيب: «على الأرض».
 ٢. في «بغ» والوافي والتهذيب: «فأدخل».
 ٣. في «بث»: «في كفه». وفي الوافي والتهذيب: «في كوة» كلاهما بدل «من كوة». و«الكوة» بفتح الكاف: الخرق في الجدار والثقب والنقب في البيت ونحوه. وضم الكاف لغة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٣٦ (كوي).
 ٤. في «مرأة العقول»، ج ١٨، ص ٤٧: «لعلَّ جَرَّ يده» على الأرض كان عوضاً عن استلام الركن؛ لتعسره في المحمل. وقيل: أريد بالأرض حجارة الجدار، وهو بعيد. وأما استشهاده عليه السلام بالآية فلعله أراد أن جملة تلك المنافع من شرائط حصولها استلام الأركان، أو المراد أن مع تحقق المنافع الجليلة تهون المشقة.
 ٥. في «بغ» والتهذيب: «- له».
 ٦. الحج (٢٢): ٢٨.
 ٧. في «بغ»: «منافع للدنيا، أو منافع للآخرة». ٨. في «بغ» بفتح: «الوافي» و«الكل».
 ٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٣٩٨، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٨٩١، ح ١٣٣٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩١، ح ١٨٠٣٦.
 ١٠. في الوسائل: «- عبد الرحمن بن الحجاج و». والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٠، بسنده عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن معاوية بن عمار، وهو سهو ظاهر؛ فإنه مضافاً إلى أننا لم نجد رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن معاوية بن عمار في موضع، يبعد جداً وقوع الوساطة بين ابن أبي عمير وبين معاوية بن عمار، بالأخص في كتاب الحج الذي روى ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار إياه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣١٠.
- والظاهر أن الصواب ما ورد في سندنا هذا، من عطف معاوية بن عمار على عبد الرحمن بن الحجاج؛ فقد روى

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَبْطُونُ^١ وَ الْكَسِيرُ^٢ يُطَافُ عَنْهُمَا^٣، وَ يَزْمَى عَنْهُمَا^٤ الْجِمَارُ^٥».

٧٥٧٨ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِزْهِيمٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ الْمَغْلُوبِ^٦: يُطَافُ عَنْهُ بِالْكَعْبَةِ^٧؟

عن ابن أبي عمير كتاب عبد الرحمن بن الحجاج أيضاً، وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٨٦-٢٨٩.

١. «المبطون»: العليل البطن. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٠ (بطن).

٢. في الكافي، ح ٧٨٢٨: «الكسير والمبطون».

٣. في المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في أنَّ من لم يتمكَّن من الطواف بنفسه يطاف به، فإن لم يمكن ذلك، إمَّا لأنَّه لا يستمسك الطهارة، أو لأنَّه يشقُّ عليه مشقة شديدة، يطاف عنه. وحمل المبطون والكسير الواردين في هذا الخبر على ما هو الغالب فيهما من أنَّ الأوَّل لا يستمسك الطهارة، والثاني يشقُّ عليه تحريكه مشقة شديدة. ويحتمل ما ورد من أنَّه يطاف بالكسير على ما إذا لم يكن كذلك دفعاً للتناهي بين الأخبار».

٤. في الكافي، ح ٧٨٢٨ والفقهاء: «ويرمى عنهما، قال: والصبيان يرمي عنهم» بدل «ويرمى عنهما الجمار».

٥. الكافي، كتاب الحج، باب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راكباً، ح ٧٨٢٨. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨،

ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني، وتمايم الرواية فيهما: «الكسير والمبطون يرمي عنهما قال: والصبيان يرمي عنهم».

وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٠، بسندهما عن محمد بن أبي

عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،

ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥، معلقاً عن معاوية بن عمار و عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف

يسير؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٢، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥،

ص ١٢٥، ح ٤٠٩، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٢٦٨، ح ٩١٨، بسند آخر، وفي

الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨١،

بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «يطاف عنهما» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣،

ص ٨٩٣، ح ١٣٣٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٣، ذيل ح ١٨٠٤٤.

٦. في التهذيب، ح ٣٩٩ و ذيل ح ٤٠٣ والاستبصار، ح ٧٧٥ - «المغلوب». وفي المرأة: «محمول على ما ذكرنا

بأن يحمل المغلوب على من اشتد مرضه وغلب عليه، لا المغلوب على عقله، لكنّه بعيد».

٧. في «بخ» والتهذيب: - «بالكعبة».

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُطَافُ بِهِ»^١.

٧٥٧٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «الصَّبَّانُ يُطَافُ بِهِمْ، وَ يُزْمَى عَنْهُمْ».

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً لَا تَعْقِلُ^٥، يُطَافُ بِهَا، أَوْ

يُطَافُ عَنْهَا»^٦.

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٣٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٧٧٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى^٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٢٨٢١، معلقاً عن إسحاق بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ذيل ح ٩١٩، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن^٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ذيل ح ٤٠٣، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله^٩، وفي كلها مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٧٦، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، وتمام الرواية: «والمرضى المغلوب والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف به». المقنعة، ص ٤٤٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{١١}، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤٠٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٧٩، الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٢، ح ١٣٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٠، ذيل ح ١٨٠٣٥.

٢. في «بف، جر»:- «بن إبراهيم».

٣. في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨: «فليحرم عنها وعليها وما يتقى على المحرم و».

٤. في المرأة: «قوله^{١٢}: يطاف بها، يدل على أن مع الإغماء أيضاً يجوز أن يطاف بها، كما هو ظاهر الخبر السابق، وهو خلاف المشهور. وحمل قوله: لا يعقل، على عدم العقل الكامل بعيد جداً، بل ظاهر الأخبار أن مع عدم المشقة الشديدة وعدم خوف تلوث المسجد يطاف به وإن كان مغمى عليه».

٥. في التهذيب، ح ١٣٨٦: «ويرمى عنها».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راکباً، ح ٧٨٢٨، وفيه، باب حج الصبيان والمماليك، صدر ح ٧٠٦١، إلى قوله: «ويرمى عنهم» مع اختلاف يسير وزيادة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥، معلقاً عن معاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله^{١٣}، وفي كلها تمام الرواية هكذا: «والكسير والمبطون يرمى عنهما قال: والصبيان يرمى عنهم»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٣، معلقاً عن معاوية، عن أبي عبد الله^{١٤}، وتتمام الرواية: «وقال في الصبيان: يطاف بهم ويرمى عنهم»؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ١٣٨٦، بسنده عن معاوية بن عمار، من قوله: «إذا كانت المرأة مريضة» مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب حج الصبيان والمماليك، ح ٧٠٦١ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٥، ح ١٣٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩١، ح ١٨٠٣٧.

٥٨٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

الْيَمَانِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ:

كُنْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَ ابْنَةُ^٢ الَّذِي يَلِيهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، يَطُوفُ الرَّجُلُ^٣ عَنِ الرَّجُلِ وَ هُوَ مُقِيمٌ بِمَكَّةَ لَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ؟

فَقَالَ: «لَا، لَوْ كَانَ ذَلِكَ يَجُوزُ^٤، لَأَمَرْتُ ابْنِي فَلَنَأْ، فَطَافَ عَنِّي» سَمَّى الْأَصْفَرَ^٥ وَ هُمَا يَسْمَعَانِ^٦.

١٣٧ - بَابُ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ وَ وَفْتِهِمَا وَ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا وَ الدُّعَاءِ

٥٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ

ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٨، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

١. في «بف، جر»: - «بن إبراهيم».

٢. في الوسائل: «أو ابنه».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: يطوف الرجل، يشمل الواجب والمندوب، ويدل على أنه لا يجوز نيابة الطواف في المندوب أيضاً لمن حضر بمكة من غير عذر».

٤. في «بف، جد، والوافي: ويجزئ».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: وسَمَى الْأَصْفَرَ، لعل غرض الراوي حط مرتبة عبد الله عما ادّعاء من الإمامة؛ فإنه عليه السلام عَنِ الْأَصْفَرِ لِنِيبَةِ الطَّوْفِ مع حضوره، وإذا لم يصلح لنيابة الطواف، فكيف يصلح للنيابة الكبرى؟».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٩، ح ١٤٥٥، بسند آخر، من قوله: «فقال له رجل: أصلحك الله» إلى قوله: «ليس به علة فقال: لا» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠١، ح ١٣٤٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٧، ح ١٨٠٥٤.

٧. في «بف، جر»: - «بن إبراهيم».

٨. في «بف، جر» والوسائل، ح ١٧٧٩٦ و ١٨١٤٧ والتهذيب: «ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ طَوَافِكَ، فَأَنْتَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَاجْعَلْهُ^٢ أَمَامًا^٣، وَافْرَأْ^٤ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا^٥ سُورَةَ التَّوْحِيدِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^٦ وَفِي الثَّانِيَةِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»^٧ ثُمَّ تَشَهَّدْ، وَاحْمَدِ اللَّهَ، وَأَتْنِ عَلَيْهِ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وَاسْأَلْهُ^٨ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ^٩؛ وَهَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ، لَيْسَ^{١٠} يَكْرَهُ لَكَ أَنْ تَصَلِّيَهُمَا فِي أَيِّ السَّاعَاتِ شِئْتَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَلَا تُؤَخِّرْهُمَا سَاعَةً تَطُوفُ وَتَفْرُغُ، فَصَلِّيهما^{١١}».

٢٧٥٨٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: زَايْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يُصَلِّي رَكَعَتَي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ بِحَيَالِ الْمَقَامِ^{١٣} قَرِيبًا

١. في التهذيب، ح ٤٥٠: «فإذا».

٢. في «ب» وحاشية «بح»: «واجعلهما».

٣. في حاشية «بح» والتهذيب، ح ٤٥٠: «أمامك».

٤. في التهذيب، ص ٢٨٦: «فيهما».

٥. في «جن»: «فيهما». وفي «بف» والتهذيب، ح ٤٤٨: «فيهما» بدل «في الأولى منهما».

٦. في «جن»: «- «قل هو الله أحد»».

٧. في «بح، يخ، بس، بف، جده والوافي»: «وسله».

٨. في «ي»: «وليس».

٩. في «ي، يخ، بف، وحاشية «ب» والوافي»: «ساعة من».

١٠. في التهذيب، ص ٢٨٦: «- وتفرغ، فصلهما». وفي التهذيب، ص ١٠٤: «- ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ، فصلهما».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٤٥٠؛ و ص ٢٨٦، ح ٩٧٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٠٤ ضمن ح ١٣٩؛ و ص ١٣٦، ح ٤٤٨، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير، وفي الأخير إلى قوله: «ثم تشهد واحمد الله وأتني عليه». الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا عليه السلام، ج ٢١٨، إلى قوله: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٥، ح ١٣٤٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ١٧٧٩٦؛ وفيه، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٧؛ وفيه، ص ٤٢٣، ح ١٨١١٤، إلى قوله: «واسأله أن يقبل منك».

١٣. في «جن»: «مقام».

١٢. في «بف، جر»: «- بن إبراهيم».

مِنْ ظِلَالِ الْمَسْجِدِ^١.

٣٧٥٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَفَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، قَالَ: «وَجَبَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ السَّاعَةُ الرَّكْعَتَانِ، فَلْيَصْلِهَمَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ»^٥.

٣٧٥٨٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ^٦: أَصْلَى^٧ رَكْعَتَي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْمَقَامِ حَيْثُ هُوَ السَّاعَةُ، أَوْ ٤٢٤/٤ حَيْثُ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ^٨: «حَيْثُ هُوَ السَّاعَةُ»^٩.

٣٧٥٨٥ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١١}، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ^{١٢} إِلَّا

١. في التهذيب: «الظلال لكثرة الناس» بدل «ظلال المسجد». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥١: «قوله^{١٣}: قريباً من ظلال المسجد، لعلمه^{١٤} إنما فعل ذلك لكثرة الزحام، ويؤيده أنه رواه في التهذيب بسند آخر عن الحسين، وزاد في آخره قوله: لكثرة الناس».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٠، ح ٣٦٤، بسنده عن الحسين بن عثمان الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٣، ح ١٨١٤٤.

٣. في «بخ، بف، جر» - «بن إبراهيم». ٤. في «بف» والوافي: «ففرغ».

٥. في «بث» والمرأة: «الغروب».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٧، ح ١٣٤١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٥.

٧. في «جن»: «يصلّى». ٨. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥٣، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ذيل ح ٢١٧٠، وفتح الرضا^{١٥}، ص ٢٢٢؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٢، ح ١٨١١٢.

١٠. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».

الصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ بَعْدَ الْغَدَاةِ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ^١.

٦ / ٧٥٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قَالَ^٢ أَخَذَهُمَا عليهما السلام: «يُصَلِّي الرَّجُلُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ النََّافِلَةِ بِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»».

٧ / ٧٥٨٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ الطَّوَافَ الْوَاجِبَ بَعْدَ الْعَصْرِ: أَيْصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ جِئْنَ يَقْرَعُ مِنْ طَوَافِهِ؟

فَقَالَ^٣: «نَعَمْ، أَمَا بَلَّغَكَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا تَمْنَعُوا النَّاسَ

١. في المرأة: قوله عليه السلام: في طواف الفريضة، لعله عليه السلام إنما خصَّ بالفريضة؛ لأنَّ أكثرهم إنما يجوزونها في الفريضة دون النافلة، والمشهور بين أصحابنا عدم كراهة إيقاع ركعتي طواف الفريضة في شيء من الأوقات المكروهة، وأنا ركعتي طواف النافلة فذهب جماعة إلى الكراهة، وآخرون إلى عدمها، ولعله أقوى، وقد ورد بعض الروايات في النهي عن الصلاة الفريضة في بعض تلك الأوقات، وحمله الشيخ على التقيّة. وقال في الدروس: ولا يكره ركعة الفريضة في وقت من الخمسة على الأظهر. وقال في المتهمى: وقت ركعتي الطواف حين يفرغ منه سواء كان ذلك بعد الغداة، أو بعد العصر إذا كان طواف فريضة، وإذا كان طواف نافلة أخرها إلى بعد طلوع الشمس، أو بعد صلاة المغرب. وراجع: متهمى المطلب، ص ٦٩٢ من الحجري؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٧، ذيل الدرس ١٠٣.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٤٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢١، معلقاً عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٤٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٨٢٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤١٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٥، ح ١٨١٤٨.

٣. في «بخ»: «عن» بدل «قال».

٤. في التهذيب، ج ٥: «خلف المقام» بدل «والنافلة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٥، ح ٩٦٨، بسنده عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٥٠٠٠؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٣؛ والخصال، ص ٣٤٧، باب السبعة، ح ٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١٤٢٤؛ وج ٢، ص ٥٣٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٧، ح ١٣٤١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٣، ح ١٨١١٣.

٦. هكذا في «ي»، بث، يخ، يخ، بس، بف، جد، والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبع: «قال».

مِنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَتَمَنَّوْهُمْ مِنَ الطَّوَافِ».^٢

٨ / ٧٥٨٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي^٣ أَنْ تُصَلِّيَ^٤ رَكَعَتَيِ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ إِلَّا عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام؛ فَأَمَّا التَّطَوُّعُ^٥، فَحَيْثُ^٦ شِئْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ».^٨

٩ / ٧٥٨٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي طُفْتُ أَرْبَعَةَ أَسَابِيعَ، فَأَعْيَيْتُ^٩؛ أَمْ أَصَلِّي رَكَعَاتِهَا وَأَنَا جَالِسٌ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَكَيْفَ يُصَلِّي الرَّجُلُ إِذَا اغْتَلَّ وَوَجَدَ^{١٠} فَتْرَةَ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا، وَهَذَا لَا ٤٢٥/٤ يُصَلِّي^{١١}؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَسْتَقِيمُ أَنْ تَطُوفَ^{١٢} وَأَنْتَ جَالِسٌ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ

١. في «جدة»: «عن».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٦.

٣. في المرأة: «وقوله عليه السلام: لا ينبغي، ظاهره الكراهة، وحمل في المشهور على الحرمة».

٤. في «بث، ببح، بخ، جن»: «أن يصلي». ٥. في التهذيب، ح ٤٥٢: «+ والمقام».

٦. في «بث»: «المتطوع». ٧. في التهذيب، ح ٤٥٢: «فحيثما».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥٢، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥١؛ و ص ٢٨٥،

ح ٩٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «مقام إبراهيم عليه السلام» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه،

ج ٢، ص ٥٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١١؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٦، ح ١٨١١٩.

٩. «فأعيت»، أي عجزت، من العي بمعنى العجز. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١ (عي).

١٠. في «بخ، بف»: «ووجدت». ١١. في العلل: «لا يصلح».

١٢. في المرأة: «وقوله عليه السلام: يستقيم أن تطوف، لعل غرضه عليه السلام تنبيهه على عدم جواز المقايضة في الأحكام».

وَأَنْتَ قَائِمٌ.^١

١٣٨ - بَابُ السَّهْوِ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ

٧٥٩٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي طَوَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^٢ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَإِذَا تَحَلَّ، فَلَا أَمْرَ أَنْ يَرْجِعَ»^٣.

٧٥٩١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

١. لا مقايضة الصلاة بالطواف. ولا يبعد حمل الخير على الكراهة وإن كان الأحوط الترك.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤٣؛ وعلى الشرائع، ص ٥٨٩، ح ٣٦، بسندهما عن يحيى الأزرق، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٠، ذيل ح ١٨١٦٤.

٢. في الوافي: «الركعتين».

٣. البقرة (٢): ١٢٥.

٤. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٤: «قوله عليه السلام: فلا أمره أن يرجع، ظاهره أن مع الارتحال من مكة لا يلزمه الرجوع وإن لم يشق عليه، والمشهور بين الأصحاب أنه مع مشقة الرجوع يصلي حيث أمكن، ومنهم من اعتبر التعذر، ونقل عن الشيخ في المبسوط أنه أوجب الاستنابة في الصلاة إذا شق الرجوع».

نقله في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٦ ذيل الدرس ١٠٣ عن المبسوط وفيه خلاف ذلك. راجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٦٠.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٤٥٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٤٠، ح ٤٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة: «ولكن يصلي حيث يذكر». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥١؛ و ص ١٣٨، ح ٤٥٤؛ و ص ١٤٠، ح ٦٢٣؛ و ص ٢٨٥، ح ٩٦٩؛ و تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٨، ح ٩٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٣، ح ١٣٤٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣١، ح ١٨١٣٨.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣: رَجُلٌ نَسِيَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٤، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى ازْتَحَلَ مِنْ مَكَّةَ؟

قَالَ^٥: «فَلْيُضَلِّهُمَا حَيْثُ ذَكَرَ، وَإِنْ ذَكَرَهُمَا وَهُوَ فِي الْبَلَدِ^٦، فَلَا يَنْبِرْ حَتَّى يَقْضِيَهُمَا»^٧.

٧٥٩٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَلَمْ يُصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى ذَكَرَ بِالْأَبْطَحِ^٩، فَصَلَّى^{١٠} أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ^{١١}؟

١. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٢. في «بف»: «بن يحيى». ٣. في «بث»: «عن أبي عبدالله» بدل «قال: قلت لأبي عبدالله».

٤. في «بخ، بف»: «فقال».

٥. هكذا في «ى، بث، بح، بس، جد» والوسائل والتهذيب. وفي «بخ، بف، جن». «فإن». وفي المطبوع: «وإذ».

٦. في «ى، بخ، بس، بف، جد» والفقهاء والتهذيب: «بالبلد».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٣، بسنده عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ذيل ح ٢٨٣١، بسند آخر عن أبي جعفر^٨ الوافي، ج ١٣، ص ٩١٤، ح ١٣٤٣٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٢، ح ١٨١٤٠.

٨. في «بخ»: «فلم». ٩. في الوسائل: «فلم».

١٠. قوله: «بالأبطح»: يعني أبطح مكة، وهو مسيل واديها، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، أوله عند منقطع الشعب بين وادي منى، وآخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلّى عند أهل مكة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٣٤؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٤٣ (بطح).

١١. في الوسائل: «يصلّي». وفي التهذيب: «أُيصلّي».

١٢. في «بخ، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «أربعاً» بدل «أربع ركعات».

قَالَ: «يَزْجَعُ فَيُصَلِّي ١ عِنْدَ الْمَقَامِ أَرْبَعًا» ٢.

٤٢٦/٤ ٧٥٩٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ:

نَسِيتُ رُكْعَتِي الطَّوَافِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ٣ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مِنًى، فَرَجَعْتُ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّيْتَهُمَا ٤، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٥، فَقَالَ: «أَلَا صَلَّاهُمَا حِينَ ذَكَرَ ٦».

٧٥٩٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ذُكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٧ أَنَّهُ قَالَ ٨ فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَنَسِيَ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ٩.

١. في «بخ»، يف، جد، وحاشية «بث» والوافي: «فليصل».

٢. في المرأة: «يدلّ كالسابق على أنه قبل الارتحال والخروج من مكة لا بدّ من الرجوع إلى المقام والإتيان بالصلاة فيه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٤٥٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١١، بسندهما عن عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٣، ص ٩١٥، ح ١٣٤٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٩، ح ١٨١٢٩.

٤. في «بخ»، «بخ»، وحاشية «بث»، جن: «هاشم». والمذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣٥، الرقم ١١٦٧، ورجال الطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٧٦٤ هو هاشم بن المثنى. لكنّ المذكور في رجال البرقي، ص ٣٥ هو هشام بن المثنى. والظاهر وحدة الراوي ووقوع التحريف في أحد العنوانين.

٥. في «بس» والتهذيب والاستبصار: «المقام» بدل «مقام إبراهيم».

٦. في «بخ»: «فصلّيتهما».

٧. في المرأة: «يدلّ على أنّ مع الخروج عن مكة يجوز له إيقاع الصلاة في أي مكان ذكرها وإن أراد الرجوع إلى مكة بعد ذلك. ويمكن حمله على ما إذا لم يرد الرجوع».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٧، بسندهما عن ابن أبي عمير «الوافي»، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٩، ذيل ح ١٨١٣١.

٩. في «بف»، جر: - «بن إبراهيم».

١٠. في الوافي: - «أنّه قال».

١١. في الفقيه: + «ثمّ ذكر».

قَالَ: «يُعْلَمُ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ، ثُمَّ يَعُودُ، فَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَكَانِهِ»^١.

٧٥٩٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ

حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَطَافَ^٣ بَعْدَ ذَلِكَ طَوَافَ النَّسَاءِ، وَلَمْ يُصَلِّ أَيْضاً لِذَلِكَ

الطَّوَّافِ حَتَّى ذَكَرَهُ بِالْأَبْطَحِ، قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَيُصَلِّي»^٤.

٧٥٩٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَنْزَلَةَ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَطَافَ^٥ بِالْبَيْتِ

وَقَدْ عَلِمَنَاهُ كَيْفَ يُصَلِّي، فَتَنَسَّى^٦، فَقَعَدَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ رَأَى النَّاسَ يَطُوفُونَ،

فَقَامَ فَطَافَ طَوَافاً آخَرَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الرُّكْعَتَيْنِ لَطَوَافِ الْفَرِيضَةِ؟

فَقَالَ: «جَاهِلٌ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٧.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٢٨٣١، بسند آخره الوافي، ج ١٣، ص ٩١٤، ح ١٣٤٣٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٨، ح ١٨١٦١.

٢. في «بف، جر» - «بن يحيى».

٣. في «ي، بس» - «طواف».

٤. في «بث» - «بعده» بدل «بعد ذلك».

٥. في «بج» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وهو».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٤٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١٠، بسندهما عن صفوان بن يحيى.

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٥، ح ١٣٤٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٨، ذيل ح ١٨١٢٧.

٨. في «جد» - «وطاف».

٩. في المرأة: «قوله: فتنسَّى، أي الحكم، ولما كان محتملاً لنسيان الفعل سألت عليه السلام: جاهل؟ وقيل: المراد بالجاهل غير المتمتع».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: ليس عليه شيء، أي سوى الإتيان بالصلاة من كثارة، أو إعادة طواف».

١١. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤١، ح ١٨١٦٥.

٧٥٩٧ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٢ رِغْلَانِ^٣، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشَّارٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى^٤ وَحَنَانٍ، قَالَ:

طُفْنَا بِالْبَيْتِ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَنَسِينَا الرُّكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا صِرْنَا بِيَمْنَى ذَكَرْنَاهُمَا، فَأَتَيْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: «صَلَّيَاهُمَا بِيَمْنَى»^٥.

١٣٩ - بَابُ نَوَادِرِ الطَّوَافِ

٤٢٧/٤

٧٥٩٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ مَا يَظْهَرُ الْقَائِمُ مِنَ الْعَذْلِ أَنْ يُنَادِيَ مُنَادِيَهُ: أَنْ يَسْلَمْ صَاحِبُ^٧ النَّافِلَةِ لِصَاحِبِ^٨ الْفَرِيضَةِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَ الطَّوَافَ^٩»^{١٠}.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. في «بخ»، يف: «الحسن».

٣. في حاشية «بث»، بح: «بن علان». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٦٩٧٩.

٤. في «بخ»: «هاشم». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٧٥٩٣.

٥. في المرأة: «حمله الشيخ على ما إذا شق عليه الرجوع. وحمل الصدوق في الفقيه ترك الرجوع على الرخصة».

راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٨، ذيل ح ٢٨٣٣؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ذيل ح ١٣٠.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٢، ح ١٨١٣٩.

٧. هكذا في «ي»، بث، بح، بس، يف، جد، جر، جن، «الوسائل والبحار». وفي «بخ»: «محمد بن هلال». وفي

المطبوع: «أحمد بن محمد بن هلال». وابن هلال هذا، هو أحمد بن هلال العبرتاني. راجع: رجال الكشي،

ص ٥٣٥، الرقم ١٠٢٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٣، الرقم ١٠٧.

٨. في الفقيه: «أصحاب». ٩. في الفقيه: «لأصحاب».

١٠. في الوافي: «+ بالبيت». وفي المرأة: «وقوله عليه السلام». والطواف، أي سائر آداب الطواف أو المطاف إذا شاق عن

الطائفتين».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ح ٣١٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٨،

ح ١٧٨٦٥؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٤، ح ١٦٩.

٧٥٩٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ

الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الطَّوَافِ: أَيْ كَتَفِي الرَّجُلُ بِإِخْضَاءٍ صَاحِبِهِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ».^٢

٧٦٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ

الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ أَخِي أَذْنَمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْقِرَاءَةُ وَأَنَا أَطُوفُ أَفْضَلُ، أَوْ أَذْكَرُ؟ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟

قَالَ: «الْقِرَاءَةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَرَّ بِسَجْدَةٍ وَهُوَ يَطُوفُ؟

قَالَ: «يَوْمِي بِرَأْسِهِ» إِلَى الْكَتِفَةِ.^٦

١. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٧: «قوله عليه السلام: أَيْ كَتَفِي الرَّجُلِ، هذا هو المشهور بين الأصحاب. وقال في

المدارك: إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في الحافظ بين الذكر والأنثى، ولا بين من طلب الطائف منه الحفظ وغيره، وهو كذلك، نعم يشترط فيه البلوغ والعقل؛ إذ لا اعتداد بخبر الصبي والمجنون، ولا يبعد اعتبار عدالته للأمر بالثبوت عند خبر الفاسق». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٩٥.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٢٨٣٨، معلقاً عن سعيد الأعرج والوافي، ج ١٣، ص ٨٧٧، ح ١٣٣٥٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٩، ح ١٨١٠٣.

٣. في الوسائل - «عن سهل بن زياد». وهو سهو واضح؛ فإن المراد من أحمد بن محمد الراوي عن عبد الكريم، هو أحمد بن محمد بن أبي نصر، ولم يثبت رواية الكليني عن أحمد هذا بواسطة واحدة. أضف إلى ذلك ما ورد في كثير من الأسناد من رواية عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ (بن أبي نصر)، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ [بن عمرو].

٤. في «بخ» والوافي: «ذكر».

٥. في المرأة: قوله عليه السلام: يَوْمِي بِرَأْسِهِ، لعله محمول على السجدة المتدوية، أو على حال التفتة. وقال في الدروس: القراءة في الطواف أفضل من الذكر، فإن مَرَّ بِسَجْدَةٍ وَهُوَ يَطُوفُ، أَوْ مَرَّ بِرَأْسِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، رواه الكليني عن

الصالح عليه السلام. وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٠٨، الدرس ١٠٥.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٠، ح ١٣٢٣٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠٣، ح ١٨٠٧٢.

٧٦٠١ / ٤ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُثَنَّى، عَنْ زِيَادِ بْنِ يَحْيَى

الْحَنْظَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَطُوفَنَّ^٣ بِالنَّبِيِّ وَ عَلَيْكَ بِرُطْلَةٍ^٤».

٤٢٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْقَرَجِ، قَالَ:

سَأَلَ أَبَانُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم طَوَافٌ يُعْرَفُ بِهِ؟

فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَطُوفُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ عَشْرَةَ أَسابِيعَ: ثَلَاثَةَ أَوَّلِ اللَّيْلِ^٥،

وَ ثَلَاثَةَ آخِرِ اللَّيْلِ، وَ اثْنَيْنِ إِذَا أَصْبَحَ، وَ اثْنَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَ كَانَ^٦ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ رَاحَتَهُ^٨.

١. في «بخ، جر»: - «بن زياد». والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

فعليه ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٢ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن سهل بن زياد من دون توسط «عدّة من أصحابنا»، سهو. ٢. في «جر»: - «بن محمد».

٣. في «بث»: «لا تطوف».

٤. في الوافي: «البرطلة: نوع من القلنسوة طويلة». وفي المرأة: «البرطلة - بضمّ الباء والطاء وإسكان الراء وتشديد اللام المفتوحة - قلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً على ما ذكره جماعة، وقد اختلف الأصحاب في حكمها فقال الشيخ في النهاية: لا يجوز الطواف فيها. وفي التهذيب بالكرهة. وقال ابن إدريس: إنّ لبسها مكروه في طواف الحجّ، محرمّ في طواف العمرة نظراً إلى تحريم تغطية الرأس فيه». وراجع: النهاية، ص ٢٤٢؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ذيل ح ٤٤١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٧٦؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٦٣٣ (برطل).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٢، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٢٨٣٩؛ و التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الزّيّ والتجمل، باب النوادر، ح ١٢٦٤٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٧٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٠، ح ١٨١٠٦. ٦. في الخصال: «النهار».

٧. في «بخ، بف»، والوافي: «فكان».

٨. الخصال، ص ٤٤٩، باب العشرة، ح ٥٣، بسند عن أبي الفرج. الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤١، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٩، ح ١٣٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٧، ح ١٧٨١٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٤، ح ١٠٥.

٦ / ٧٨٠٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:
رَأَيْتُ أُمَّ فَرْوَةَ^١ تَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ عَلَيْهَا كِسَاءٌ مَتَنَكَّرَةٌ^٢، فَاسْتَلَمَتِ الْحَجَرَ بِيَدِهَا الْيُسْرَى^٣، فَقَالَ لَهَا رَجُلٌ مِمَّنْ يَطُوفُ: يَا أُمَّةَ اللَّهِ، أَخْطَأْتَ السَّنَةَ، فَقَالَتْ^٤: إِنَّا لَا غِنِيَاءَ عَنْ عِلْمِكَ^٥.

٧ / ٧٨٠٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أُتَدْرِي لِمَ سُمِّيَتِ الطَّائِفُ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام
لَمَّا دَعَا رَبَّهُ أَنْ يَرْزُقَ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَرَاتِ، قَطَعَ^٦ لَهُمْ^٧ قِطْعَةً^٨ مِنَ الْأَرْدَنِ^٩،

١ . «أُمُّ فَرْوَةَ» هذه، أُمُّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وهي بنت القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ. راجع: الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٠؛
مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٨.

٢ . في المرأة: «قوله: متنكرة، أي بحيث لا يعرفها الناس بتغيير اللباس».

٣ . في الوافي: «لعله كان في يمينها ما يمنع الاستلام بها». وفي المرأة: «لعل استلامها باليد اليسرى لعله في اليمنى، أو لبيان الجواز، والأول أظهر، ويدل على استحباب الاستلام للنساء، فالأخبار السابقة محمولة على عدم تأكده لهن».

٤ . في «بيع، بس»: «وله».

٥ . الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٠، ح ١٣٢٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٣، ح ١٧٨٤٩؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٦٧، ح ٩.

٦ . في «بيع»: «+ خليل الله».

٧ . في «جد» وحاشية «بيع» والعلل، ح ١: «فقطع».

٨ . في قرب الإسناد: «أمر الله تبارك وتعالى» بدل «قطع لهم».

٩ . في العلل، ح ٢: «أمر بقطعة» بدل «قطع لهم قطعة».

١٠ . قال الخليل: «الأردن: أرض بالشام. وقيل: هو نهر بالحجر بين تيه بني إسرائيل وبين أرض الشام». وقال الجوهري: «الأردن، بالضمة والتشديد...: اسم نهر وكورة بأعلى الشام». والكور: المدينة، أو البقعة التي تجتمع فيها المساكن والقرى. وقال ابن منظور: «الأردن: أحد أجناد الشام، وبعضهم يخففها». وهكذا قرأها - أي بضمين والتشديد - العلامة الفيض والمجلسي، حيث نقلنا ما نقلناه عن الجوهري. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٧١؛ المصباح، ج ٥، ص ٢١٢٢؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٧٨ (ردن)؛ الوافي، ج ١٢، ص ١٩٥؛ مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٩.

فَأَقْبَلْتُ^١ حَتَّى طَافَتْ بِالْبَيْتِ سَبْعاً، ثُمَّ أَقْرَهَا اللَّهُ فِي مَوْضِعِهَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ^٢ الطَّائِفَ
لِلطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ^٣.

٨ / ٧٦٠٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٥: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٦، إِنِّي أَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَنْظُرُ إِلَى
النَّاسِ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَأَنَا قَاعِدٌ، فَأَغْتَمُّ لِذَلِكَ.

فَقَالَ: يَا زِيَادُ، لَا عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يَوْمَ الْحَجِّ، لَا يَزَالُ فِي
طَوَّافٍ^٧ وَ سَعْيٍ حَتَّى يَرْجِعَ^٨.

٩ / ٧٦٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
هَيْثَمِ التَّمِيمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: رَجُلٌ كَانَتْ مَعَهُ صَاحِبَتُهُ^{١٠} لَا تَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ عَلَى رِجْلِهَا،
فَحَمَلَهَا زَوْجَهَا فِي مَخِيلٍ، فَطَافَ بِهَا طَوَّافَ الْفَرِيضَةِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ:

١. في اللعل، ح ٢: «فسارت بشمارها» بدل «فأقبلت».

٢. في «بخ، جد»، والوافي: «فسميت» بدل «وإنما سميت».

٣. المحاسن، ص ٣٤٠، كتاب اللعل، ح ١٣٠، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر: «قرب الإسناد ص ٣٦١،
ح ١٢٩١، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا^{عليه السلام}؛ علل الشرائع، ص ٤٤٢، ح ٢،
بسند عن أحمد بن محمد، عن الرضا^{عليه السلام}. وفيه، ص ٤٢٢، نفس الباب، ح ١، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢،
ص ٢٣٢، ح ٣٨، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير؛ تفسير
العياشي، ج ١، ص ٦٠، ح ٩٧، عن أحمد بن محمد، من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}. الوافي، ج ١٢،
ص ١٩٤، ح ١١٧٣٣.

٤. لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم - والد علي - عن زياد القندي - وهو ابن مروان - مباشرة في موضع.

٥. في الوسائل -: «جعلت فداك».

٦. في «جن»: «وحيج».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٩، ح ١٣٢٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٤.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه. وفي المطبوع والوسائل: «صاحبة».

أَيَجْزِيهِ ذَلِكِ الطَّوَّافُ عَنْ نَفْسِهِ طَوَّافَهُ بِهَا؟ فَقَالَ ٢: «يَهَا اللَّهُ إِذَا» ٣.

١. في «بف»: «أيجزئ». ٢. في «بخ، بف»: «قال».

٣. في الوافي: «هذه الكلمة وجدت في الكافي والفقهاء بهذه الصورة، ولعل الصواب في كتابتها: إيها الله ذا، والمراد: نعم والله يجزئه هذا؛ قال في الصحاح: ما للتنبيه، وقد يقسم بها، كما يقال: لاها الله ما فعلت، معناه: لا والله، أبدلت الهاء من من الواو، وإن شئت حذف الألف التي بعد الهاء، وإن شئت أثبت. وقولهم: لاها الله ذا، أصله: لا والله هذا، ففرقت بين «ها» و«ذا» وجعلت الاسم بينهما وجروته بحرف التنبيه، والتقدير: لا والله ما فعلت هذا، فحذف واختصر؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم «ها» كما قدم في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وقال الرضي: ويفصل بين اسم الإشارة وبين «ها» بالقسم، نحو: ها الله ذا، قال: ويجب جر لفظة الله، لنيابة «ها» عن الجاز.

وقال في القاموس: ها للتنبيه، ويدخل على اسم الله في القسم عند حذف الحرف، يقال: ها الله، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها. قيل: ويحتمل أن يكون «إيها» كلمة واحدة، قال في الغريبين: إيها تصديق وارتضاء، كأنه قال: صدقت. أقول: ويشكل حينئذ تصحيح ما بعدها، والظاهر أن وصلها تصحيف، وكذلك «إذا» في مكان «ذا». وربما يوجد في بعض النسخ: إذن بالنون، ويمكن تصحيحها بأن «إذن» هو «إذ» الظرفية، والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه، فيصير المعنى هكذا: نعم والله يجزئه إذا كان كذا، وبهذا يصحح «إذا» أيضاً، والأخبار الآتية كلها تعطى الأجزاء.

وقال الشيخ الحسن في مستقى الجمال، ج ٣، ص ٣٠٤: «اتفق في النسخ التي رأيتها للكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه إثبات الجواب هكذا: إيها الله إذا. وفي بعضها: إذن، وهو موجب لالتباس المعنى واحتمال صورة لفظ «إيها» لغير المعنى المقصود المستفاد من رواية الحديث بطريقي الشيخ، ولولاها لم يكد يفهم الغرض بعد وقوع هذا التصحيف» ثم نقل ما نقله العلامة الفيض عن الجوهري، وقال: «ومن هذا الكلام يتضح معنى الحديث بجعل كلمة «إي» فيه مكسورة الهمزة بمعنى نعم، واقعة مكان قولهم في الكلام الذي حكاه الجوهري: «لا»، وبقيّة الكلمات متناسبة فيكون معناها متحدًا، وإنما الاختلاف بإرادة النفي في ذلك الكلام والإيجاب في الحديث، فالتقدير فيه على موازنة ما ذكره الجوهري: نعم والله يجزئه هذا، ويظهر حينئذ كون الغرض في الروايتين واحداً. وأما على الصورة المصحفة فالمعنى في «إيها» على الضد من المقصود؛ فقد قال الجوهري: إذا كففت الرجل قلت: إيها عتاً، بالكسر، وإذا أردت التباعد قلت: أيها، بفتح الهمزة بمعنى هيهات. وباقي الكلمات لا يتحصل لها معنى إلا بالتكلف التام مع المنافاة للغرض».

وقال العلامة الملجسي في المرأة بعد نقل كلامه: «وأقول: العجب منه رحمه الله كيف حكم بغلط النسخ مع اتفاقها من غير ضرورة وقرأ: إيها الله ذا، مع أنه قال في الغريبين: إيها تصديق وارتضاء؟ وقال في النهاية:

٤٢٩/٤ ١٠ / ٧٦٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَعِ الطَّوَافَ وَأَنْتَ تَشْتَهِيهِ»^١.

١١ / ٧٦٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَغْرُوفٍ،

عَنْ مُوسَى بْنِ عِيْسَى الْبَغْفَوِيِّ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام: «أَنَّهُ قَالَ فِي امْرَأَةٍ تَذَرْتُ أَنْ تَطُوفَ

عَلَى أَرْبَعٍ، قَالَ: «تَطُوفُ أَسْبُوعًا لِيَذْنِبَهَا، وَأَسْبُوعًا لِرِجْلِهَا»^٤.

«قد ترد إليها» منصوبة بمعنى التصديق والرضا بالشيء، ومنه حديث ابن الزبير: إيهأ والإله، أي صدقت ورضيت بذلك. انتهى. فقلوه: «إيهأ»، كلمة تصديق، والله مجرور بحذف حرف القسم، وإذأ بالتونين ظرف، والمعنى مستقيم من غير تصحيف وتكلف. وراجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٦ (أيه)، وص ٢٥٥٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٧٤ (ها)؛ النهاية، ج ١، ص ٨٦ (أيه)؛ شرح الكافية للرضي، ج ٤، ص ٤٢٢ و ٤٣٠.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٣٦، معلقاً عن صفوان بن يحيى الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٧، ح ١٣٣٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٦، ح ١٨٠٥٣.

١. في المرأة: «قلوه» وأنت تشتهيه، أي لا تبالغ في كثرته بحيث تمانله.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٢، ح ٣١٢٢، مرسلاً الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٠، ح ١٣٢٩١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٨، ح ١٨٠٢٧.

٣. هكذا في «بس، جد» والوافي. وفي «ى، بث، بح، جف، جر، جن» والمطبوع: «اليقوي».

والصواب ما أثبتناه، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٤٣٣٩.

٤. أبو الجهم كنية هارون بن الجهم كما في المحاسن، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٥٥، و ص ٣٦٨، ح ١٢١، وقد تقدمت في الكافي، ح ٤٣٣٩ و ٤٦٣١ بنفس الطريق، رواية محمد بن ميسر عن هارون بن الجهم عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام. فلا يبعد سقوط «عن السكوني» بعد «أبي الجهم» في سندنا هذا.

ويؤيد ذلك أن الخبر يأتي في آخر الباب برقم ١٨، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام.

٥. في الوافي: «عن أبيه».

٦. في الجعفریات: «سل عن المرأة» بدل «أنه قال في امرأة».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٧، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف. الجعفریات، ص ٧٠، بسند آخر الوافي، ج ١١، ص ٥٣٧، ح ١١٢٧٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٢، ذيل ح ١٨١١١.

١٢ / ٧٦٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ ثَلَاثَةِ دَخَلُوا فِي الطَّوَافِ، فَقَالَ^١ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِصَاحِبِهِ: تَحَفَّظُوا^٢

الطَّوَافِ، فَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ فَرَّغُوا، قَالَ وَاحِدٌ^٣: مَعِيَ سِتَّةُ أَشْوَاطٍ؟

قَالَ: «إِنْ شَكُّوا كُلَّهُمْ فَلْيَسْتَأْذِنُوا^٤، وَإِنْ لَمْ يَشْكُوا، وَ عَلِمَ^٥ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ^٦ مَا فِي

يَدِهِ^٧، فَلْيَبْنُوا^٨».

١٣ / ٧٦١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ^{١٠}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرَأَةِ تَطُوفُ بِالصَّبِيِّ وَتَسْعَى بِهِ: هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهَا

وَعَنِ الصَّبِيِّ؟ فَقَالَ^{١١}: «نَعَمْ»^{١٢}.

١٤ / ٧٦١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٣}، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في التهذيب، ح ١٦٤٥: «وكل».

٢. في الوسائل والتهذيب، ح ٤٤١: «احفظوا» بدل «لصاحبه تحفظوا». وفي التهذيب، ح ١٦٤٥: «تحفظ».

٣. في «بحر»، جن، والوسائل والتهذيب، ح ٤٤١: «منهم».

٤. في الوافي والتهذيب، ح ١٦٤٥: «معي سبعة أشواط، وقال الآخر: معي ستة أشواط، وقال الثالث: معي خمسة» بدل «معي ستة».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: فليستأنوا؛ لأن شكهم في النقيصة. قوله عليه السلام: فليبنوا، أي بين كل منهم على يقينه، ولا خلاف فيه».

٦. في «ي»، بث، بح، بس، جد، جن، «فعلهم». وفي التهذيب، ح ١٦٤٥: «واستيقن».

٧. في الوافي: «- منهم».

٨. في الوسائل: «يديه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٥، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم،

عن صفوان، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٨، ح ١٣٣٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٩، ح ١٨١٠٤.

١٠. في «بخ»، بف، جر، «- بن إبراهيم».

١١. في «جر»: «معاوية بن عمار» بدل «حفص بن البختري».

١٢. في الوافي: «قال».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤١١، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٩، ح ١٣٤٠١؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٥، ذيل ح ١٨٠٥٢. ١٤. في «بخ»، بف، جر، «- بن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ تَطُوفَ^١ ثَلَاثِمِائَةَ وَسِتِّينَ أُسْبُوعاً عِدَّةَ أَيَّامِ السَّنَةِ؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ^٢، فَثَلَاثِمِائَةَ وَسِتِّينَ شَوْطاً^٣؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ^٤، فَمَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ»^٥.

١٥ / ٧٦١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ نَشْرَبُ وَنَخُنُ فِي الطَّوَافِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٦.

١٦ / ٧٦١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى نَاقَتِهِ الْعُضْبَاءِ»^٧.

١. في «بث، بف» والوسائل والتهذيب، ح ١٦٥٦: «أن يطوف». وفي فقه الرضا عليه السلام: «أن يطوف الرجل بمقامه بمكة».

٢. في «بث، بخ، بف» والوسائل: «لم يستطع».

٣. في التهذيب، ح ١٦٥٦ والخصال، ح ٨: - «فإن لم تستطع ثلاثمائة وستين شوطاً».

٤. في «بث، بخ، بف»: «لم يستطع».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤٠، معلقاً عن معاوية بن

عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٦؛ والخصال، ص ٦٠٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ح ٨، بسندهما

عن معاوية بن عمار. وفيه، نفس الباب، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٠،

وفيها إلى قوله: «ثلاثمائة وستين شوطاً». وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٥. الوافي، ج ١٣،

ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٨، ح ١٧٨١٢.

٦. في الوسائل والتهذيب: «فقال».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٤٢١، ح ١٨١٠٩.

٨. في «بخ، بف» والوافي: «القصواء»، أي المقطوع طرف أذننها. وقال الجوهري: «ناقة عضباء، أي مشقوقة

الأذن، وكذلك الشاة، وأما ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كانت تسمى العضباء، فإنما كان ذلك لقباً لها ولم تكن

مشقوقة الأذن». وقال ابن الأثير: «... وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن، والأول أكثر». وأما الرمحشري

فإنه قال: «العضباء: علم لناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». راجع: الفائق،

ج ٢، ص ١٣٦؛ الصحاح، ج ١، ص ١٨٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥١ (عضب).

وَجَعَلَ^١ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمِخْجَنِهِ^٢، وَ يَقْبَلُ الْمِخْجَنَ^٣.

١٧ / ٧٦١٤ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ : «طَوَافٌ فِي الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ طَوَافاً فِي ٤ / ٤٣٠

الْحَجِّ»^٦.

١. في «بف» - «وجعل».

٢. قال ابن الأثير : «المِخْجَنُ : عصاً معقفة الرأس - أي مَغْوَجُهَا - كالصولجان، والميم زائدة». وقال الفيومي : «المحجن، وزان مقود : خشبة في طرفها اعوجاج، مثل الصولجان، قال ابن دريد : كلُّ عود معطوف الرأس».

راجع : النهاية، ج ١، ص ٣٤٧؛ المصباح المنير، ص ١٢٣ (حجن).

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٢٨١٨، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه^٧، إلى قوله : «يستلم الأركان بمحجنه» مع اختلاف وزيادة في آخره. وفيه، ح ٢٨١٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم^٨، وتام الرواية : «وفي خبر آخر أنه كان يقبل المحجن»^٩. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٨، ح ١٣٢٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤١، ح ١٨١٦٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٨.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، ومحمد بن يحيى.

٥. في الوافي : «يعني عشر ذي الحجة». وفي مائة العقول، ج ١٨، ص ٦٢ : «قوله^{١٠} : طواف في العشر، أقول : يحتمل وجوهاً : الأول : أن يكون المراد بيان فضل الحج المتمتع، أي إذا اعتمرت وأحللت وطفت قبل إحرام الحج طوافاً واحداً، كان أفضل من أن تأتي مكة حاجاً وتطوف سبعين طوافاً قبل الذهاب إلى عرفات. الثاني : أن يكون المعنى أن الطواف قبل التلبس بإحرام الحج بعد الإحلال من عمره المتمتع أفضل من الطواف المندوب بعد الإحرام دفعاً؛ لتوهم أن الطواف بعد الإحرام إما حرام، أو مكروه على خلاف.

الثالث : أن يكون المراد بالحج بقية ذي الحجة، ويكون الغرض أن المبادرة إلى مكة، والتوقف قبل الحج فيها أفضل من التوقف بعد الحج. ويؤيده ما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله^{١١}، قال : «مقام يوم قبل الحج أفضل من مقام يومين بعد الحج»^{١٢} [الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ح ٣١٣٣]. ويؤيده أيضاً خبر ابن الفذاح المتقدم في الباب الثاني لباب فضل الطواف.

الرابع : أن يكون إيماء إلى أفضلية حج المتمتع بوجه آخر. والحاصل أن طوافاً واجباً في العشر في غير الحج أفضل من سبعين في الحج، ولا يكون ذلك إلا في المتمتع، وهذا النوع من الكلام ليس ببعيد في مقام التنقية.

الخامس : ما ذكره بعض الأفاضل من أن المراد بالحج أشهر الحج، أي طواف في عشر ذي الحجة أفضل من سبعين طوافاً في غيرها من أشهر الحج، سواء كانا فرضين، أو نفلين. وما سوى الوجه الأخير من الوجوه المذكورة مما خطر بالبال، والله أعلم بحقيقة الحال».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب أن الصلاة والطواف أيهما أفضل، ح ٧٥٣٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧،

٧٦١٥ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي امْرَأَةٍ
نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ، فَقَالَ^١: تَطُوفُ أَسْبُوعاً لِيَدِيهَا، وَأَسْبُوعاً لِرِجْلَيْهَا^٢».

١٤٠ - بَابُ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ وَشُرْبِ مَاءٍ زَمَزَمَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّفَا وَالْمَزَّةِ

٧٦١٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٣، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤
وَالْإِنِّ أَبِي عَمِيرٍ^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، فَاتَّيْبِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ،
وَقَبْلُهُ^٦، وَاسْتَلِمَهُ، أَوْ أَشْرَهِ^٧ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ ذَلِكَ».
وَقَالَ: «إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا، فَافْعَلْ، وَ
تَقُولُ حِينَ تَشْرَبُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عَلِمًا^٨ نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَسَقَمٍ».

ج ٢١٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما هكذا: «طواف قبل الحج أفضل...» الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٩، ح ١٧٨١٤.

١. في «يع، يخ، بف»، والوسائل والتهديب: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٦؛ معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢١، ح ٣١٢٠، وفيه هكذا: «وروى السكوني بإسناده قال: قال علي عليه السلام في امرأة...» الوافي، ج ١١، ص ٥٣٧، ح ١١٢٧٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢١، ح ١٨١١٠.

٣. في «جر»: «عن ابن أبي عمير ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٤. في التهذيب: «- بن يحيى».

٥. في «يع، بف، جر»: «ابن أبي عمير وصفوان».

٦. في «بف» والوافي والوسائل والتهديب: «فقبله».

٧. في «ي، يع، بف»، والوسائل: «وأشهر».

٨. في «بس»: «علماً».

قَالَ: «وَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ جِئْنَا نَنْظُرَ إِلَى زَمْزَمَ: لَوْ لَا أَنِّي أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَخَذْتُ مِنْهُ^٢ ذَنْوبًا^٣ أَوْ ذَنْوَيْنِ^٤».

٧٦١٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا فَرَّغَ الرَّجُلُ مِنْ طَوَافِهِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَلْيَنَاطِ زَمْزَمَ، وَلْيَسْتَقِ^٥ مِنْهُ ذَنْوبًا أَوْ ذَنْوَيْنِ، وَلْيَشْرَبْ^٦ مِنْهُ^٧، وَلْيَصْبِ عَلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَسَقَمٍ، ثُمَّ يَتَوَدَّ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^٨».

٧٦١٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ، قَالَ:

١. في «بخ، جد» والوافي: «أن».

٢. في الوافي: «المراد بأخذها إنما استعمالها جميعاً في الشرب والصب»، أو استحبابها معه إلى بلده.

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٦٤: «قوله ﷺ: لأخذت، أظهر بهذا البيان استحبابه ولم يفعله؛ لئلا يصير سنة مؤكدة، فيشق على الناس. ولعل مراده ﷺ بالأخذ الأخذ للشرب والصب على البدن، أو الأخذ للرجوع أيضاً». ٣. قال الجوهري: «الذَّنُوبُ: الدلو المملوء ماء». وقال ابن سَكَيْتٍ: فيها ماء قريب من الجِلء، تَوَنَّتْ وتَذَكَّرَ، ولا يقال لها وهي فارغة: ذَنُوبٌ. وقال ابن الأثير: «الذَّنُوبُ: الدلو العظيمة. وقيل: لا تسمى ذنوباً إلا إذا كان فيها ماء». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٢٩؛ النهاية، ج ٢، ص ١٧٠ (ذنب).

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤١٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، في حكاية فعل النبي ﷺ، مع اختلاف الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، إلى قوله: «وشفاء من كل داء وسقم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢١، ح ١٣٤٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٣٨.

٥. في «بخ» «فيستق». وفي «بف» والتهذيب: «فيستقي». وفي «ي»، «جد» وحاشية «بخ»: «ويستق». وفي الوسائل: «ويستقي».

٦. في «بس، جن»: «ويشرب». وفي «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فليشرب». وفي «بخ»: «فيشرب».

٧. في «بخ»: «- منه».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٤٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٢، ح ١٣٤٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٣، ح ١٨٢٣٩.

٤٣١ / ٤

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام لَيْلَةَ الزِّيَارَةِ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ، ثُمَّ دَخَلَ زَمْرَمَ، فَاسْتَقْنَى مِنْهَا بِيَدِهِ بِالذَّلْوِ الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ، وَشَرِبَ مِنْهُ^١، وَصَبَّ عَلَى بَغِضِ جَسَدِهِ، ثُمَّ اطَّلَعَ فِي زَمْرَمَ مَرَّتَيْنِ، وَاخْتَبَرَنِي بَغِضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةِ فَعَلَ مِثْلَ^٢ ذَلِكَ^٣.

١٤١ - بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى الصَّفَا وَالِدُعَاءِ

١ / ٧٨١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥

وَأَبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَعَ مِنْ طَوَافِهِ وَرَكَعَتَيْهِ، قَالَ: أَبْدَأُ^٦

بِمَا بَدَأَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مِنْ إِيثَانِ الصَّفَا^٧؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّ الصَّفَا وَ

الْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ^٨».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ثُمَّ أَخْرَجَ إِلَى الصَّفَا مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

١. في «بخ» والوافي: «فشرب». وفي «بف»: «فیشرب».

٢. في «ى»، «بخ»، «جد»، والوافي: «منها».

٣. في الوافي: «- مثل».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٢، ح ١٣٤٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٤، ح ١٨٢٤٠.

٥. في «بف»، «جر»، والوسائل والتهذيب: «- بن يحيى».

٦. هكذا في «بخ»، «بف»، «بس»، «جد»، والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «ى»، «بث»، «جن»، والمطبوع: «عن». وهو سهو واضح.

٧. في الوافي والوسائل والبحار، ج ٢ والتهذيب: «ابدؤا».

وفي «مرأة العقول»، ج ١٨، ص ٦٦: «قوله ﷺ: «ابدأ، بصيغة المتكلم، ويحتمل الأمر، واستدل به على كون الواو للترتيب، وتفصيل القول مذكور في كتب الأصول».

٨. في «بف» والبحار، ج ٢ والتهذيب: «- من إِيثَانِ الصفا».

٩. البقرة (٢): ١٥٨.

وَهُوَ النَّبَاتُ الَّذِي يُقَابِلُ^١ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ حَتَّى تَقْطَعَ^٢ الْوَادِيَّ، وَعَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ،
فَاصْعَدُ^٣ عَلَى الصَّفا حَتَّى تَنْظُرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَتَسْتَقْبِلَ^٤ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ،
وَاحْمَدِ اللَّهَ، وَاثْنِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ اذْكُرْ^٥ مِنَ الْآيَةِ وَبَلَاغِهِ وَحُسْنِ مَا صَنَعَ إِلَيْكَ مَا قَدَّرْتَ عَلَى ذِكْرِهِ، ثُمَّ كَبِّرِ اللَّهَ
سَبْعاً، وَاحْمَدْهُ^٦ سَبْعاً، وَهَلِّلهُ سَبْعاً^٧، وَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ
الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّبُ وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ^٨، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^٩
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^{١٠}، وَقُلِ^{١١}: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^{١٢} عَلَى مَا هَدَانَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا
أَوْلَانَا^{١٣}، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ^{١٤} الدَّائِمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
وَقُلْ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ
وَالْيَقِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ «اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ كَبِّرِ اللَّهَ^{١٥} مِائَةَ مَرَّةٍ، وَهَلِّلْ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَاحْمَدِ^{١٦} مِائَةَ مَرَّةٍ، وَسَبِّحْ^{١٧} مِائَةَ

١. في «بس»: «قابل». وفي «بخ»: «مقابل».

٢. في «بخ»، «بف»، «والوافي»: «واصعد».

٣. في «بخ»، «بف»، «والوافي» والتعذيب: «فاحمد».

٤. في «ي»: «واحمد».

٥. في «بخ»، «بس»: «وبده الخير».

٦. في التعذيب: «وأشهد أن لا إله إلا الله، حده لا شريك له».

٧. في التعذيب: «والحمد لله».

٨. في «بث»، «بخ»: «الحي».

٩. في «بث»، «بخ»: «الله».

١٠. في «بث»، «بخ»: «الله».

١١. في «بث»، «بخ»: «الله».

١٢. في «بث»: «والمقنعة: حَتَّى يَقْطَعَ».

١٣. في «بس»: «واستقبل».

١٤. في «بخ»، «بف»، «والوافي» والتعذيب: «واذكر».

١٥. في «بس»: «وهلله سبعا».

١٦. في «بث»: «ومحمد».

١٧. في «بث»، «بخ»: «الله».

١٨. في «بث»، «بخ»: «الله».

١٩. في «بث»، «بخ»: «الله».

٢٠. في «بث»، «بخ»: «الله».

٢١. في «بث»، «بخ»: «الله».

٢٢. في «بث»، «بخ»: «الله».

مَرَّةً، وَ تَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^١، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَ نَصَرَ عَبْدَهُ، وَ غَلَبَ الْأَخْزَابَ وَخَدَهُ، فَلَهُ الْمُلْكُ، وَ لَهُ الْحَمْدُ وَخَدَهُ وَخَدَهُ^٢، اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي^٣ فِي الْمَوْتِ، وَ فِي مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَ وَخْشَتِهِ، اللَّهُمَّ أَظْلِمْنِي فِي ظِلِّ^٤ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ^٥، وَ أَكْثِرْ مِنْ أَنْ تَسْتَوْدِعَ رَبِّكَ دِينَكَ وَ نَفْسَكَ وَ أَهْلَكَ، ثُمَّ تَقُولُ^٦: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ - الَّذِي لَا يَضِيعُ^٧ وَدَائِعُهُ - نَفْسِي وَ دِينِي^٨ وَ أَهْلِي، اللَّهُمَّ اسْتَعْمِلْنِي عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ، وَ تَوَفَّنِي عَلَى مِلَّتِهِ، وَ أَعِزَّنِي^٩ مِنَ الْفِتْنَةِ، ثُمَّ تَكْبِّرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَعِيدُهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ تَكْبِّرُ^{١٠} وَاحِدَةً، ثُمَّ تَعِيدُهَا، فَإِنْ^{١١} لَمْ تَسْتَطِيعْ هَذَا^{١٢}، فَبَعْضُهُ».

وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَقِفُ^{١٣} عَلَى الصَّافَا بِقَدْرِ مَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مُتَرْتِلًا^{١٤}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «+ وحده».
٢. في التهذيب: «- وحده».
٣. في «يح»: «لنا».
٤. في «ب»، جن: «- ظل».
٥. في «بف»: «وتقول».
٦. في «يح»، بف، جد: «لا تضيع».
٧. في «يح»، بف، جد، والوافي والتهذيب: «ديني ونفسي». وفي «يح»: «وديني ونفسي».
٨. في «يح»، بف، والتهذيب: «ثم أعزني».
٩. في «بف»: «وتكبر».
١٠. في التهذيب: «وإن».
١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: ثم تعيدها، أي مجموع الأدعية بأعدادها، ويحتمل الدعاء الأخير. وقوله عليه السلام: فإن لم تستطع هذا، أي إعادة الكل، أو أصل القراءة أيضاً».
١٢. في الوافي: «قام» بدل «كان يقف».
١٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «مترتلاً». وفي «يح»: «مترتلاً».
١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٤٨١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٥، إلى قوله: «واحمد مائة مرة وسبح مائة مرة» مع اختلاف المقنعة، ص ٤٠٤، إلى قوله: «وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات، ثم صل على النبي صلى الله عليه وآله» وفي الأخيرين من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «ثم أخرج إلى الصفا من باب» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٣، ح ١٣٤٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٣، ح ١٨٢٦١؛ وفيه، ص ٤٧٥،

٧٦٢٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلٌ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ مِنْ دَعَاءٍ مُوقَّتٍ أَقُولُهُ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ؟
فَقَالَ: «تَقُولُ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الصَّافَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ
وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^٢.

٧٦٢١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٤، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: كَيْفَ يَقُولُ الرَّجُلُ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ؟
قَالَ: «يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^٥.

٧٦٢٢ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ
الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدٍ^٧، قَالَ:

«ح ١٨٢٤٤، إلى قوله: «وعليك السكينة والوقار»: البحار، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٢٥؛ وج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٩، وفي
الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إن الصفا والمروة من شعائر الله» وفي الأخير أيضاً من قوله: «وقال أبو عبد الله عليه السلام: إن
رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقف على الصفا».

١. في «بخ، بف، جد»، والوافي: «صعدت». وفي «بث»: «وقعت».

٢. في الوسائل: «- ثلاث مرّات».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦، ح ١٣٤٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٠، ح ١٨٢٥٢.

٤. يروي فضالة بن أيوب عن زرارة في غالب الأسناد بواسطة واحدة، كما يروي عنه بواسطتين في بعض
الأسناد القليلة، مثل ما ورد في الكافي، ح ٤٨٨٤ و ١٤٧٣٢. ولم نجد رواية فضالة عن زرارة مباشرة في غير هذا
الخبر. والظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦، ح ١٣٤٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٨، ح ١٨٢٤٦.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧. هكذا في «بف، جر». وفي «ي، ب، بخ، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «عبد الحميد بن سعيد».

سَأَلَتْ أَبَا إِزَاهِيمَ عليه السلام عَنْ بَابِ الصَّغَا، قُلْتُ: إِنَّ أَصْحَابَنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: الَّذِي يَلِي السَّقَايَةَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ؟

فَقَالَ: «هُوَ الَّذِي يَلِي السَّقَايَةَ، مُخَذَّتْ صَنْعَهُ دَاوُدُ، وَفَتَحَهُ دَاوُدُ».^٥

٧٦٢٣ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ يَرْفَعُهُ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا صَعِدَ الصَّغَا اسْتَقْبَلَ الْكُغْبَةَ، ثُمَّ رَفَعَ^٧ يَدَيْهِ، ثُمَّ^٨

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد ترجم النجاشي لعبد الحميد بن سعد ونسب إليه كتاباً يروي عنه صفوان. وذكر البرقي والشيخ الطوسي عبد الحميد بن سعد في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وقالوا: «روى عنه صفوان بن يحيى». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٦، الرقم ٦٤٨؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٤١، الرقم ٥٠٧٦.

وما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٤٠، الرقم ٥٠٦٥ من «عبد الحميد بن سعيد روى عنه صفوان بن يحيى» لا يعتمد عليه؛ لتفرد الشيخ بذكره واحتمال كونه مأخوذاً من بعض الأسناد المحرّفة.

١. «السقاية»: الموضع يتخذ لسقي الناس، والمراد هنا زمزم. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٢٠ (سقا).

٢. في «بث، جد» - «هو». وفي الرسائل: «الذي يلي الحجر و». وفي الفقيه: «يستقبل الحجر الأسود، فقال: هو الذي يستقبل الحجر و» بدل «يلي الحجر، فقال: هو».

٣. في الوافي والمرآة: «أو فتحه».

٤. في المرآة: «قوله عليه السلام»: «أو فتحه داود، التريد من الراوي، وداود هو ابن علي بن عبد الله بن العباس عم السّاح أول خلفاء بني العباس».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٢، ح ٢٨٤٧، معلقاً عن صفوان، عن عبد الحميد بن سعد. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٤٨٠، بسنده عن صفوان و ابن أبي عمير، عن عبد الحميد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٣، ص ٩٢٥، ح ١٣٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٥، ح ١٨٢٤٣.

٦. السند معلق على الحديث الثالث. والراوي عن أحمد بن محمد هم عدة من أصحابنا. وما ورد في التهذيب،

ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٢ عن نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان فقيه سهران: أحدهما ناشر من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند. والثاني ناشر من جواز النظر من «علي»

في «علي بن حديد» إلى «علي» في «علي بن النعمان» فوق السقط.

٧. في الرسائل: «يرفع».

٨. في «بف» والتهذيب: «ثم».

يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي كُلَّ^١ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ قَطُّ^٢، فَإِنْ عَذْتُ فَعُدْ عَلَيَّ بِالمَغْفِرَةِ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَ ٤/٤٣٣
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. اللَّهُمَّ افْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ تَرْحَمْنِي،
 وَإِنْ^٣ تُعَذِّبْنِي فَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِي، وَأَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى رَحْمَتِكَ، فَيَا مَنْ أَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى
 رَحْمَتِهِ، ارْحَمْنِي؛ اللَّهُمَّ لَا تَفْعَلْ^٤ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ تُعَذِّبْنِي
 وَلَمْ تَظْلِمْنِي^٥، أَصْبَحْتَ أَتْقِي عَذْلَكَ، وَلَا أَخَافُ جُورَكَ، فَيَا مَنْ هُوَ عَذْلٌ لَا يَجُورُ،
 ارْحَمْنِي^٦».

٦/ ٧٦٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سَلِيمَانَ^٧، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ
 رَفَعَهُ:

١. في «بس»: «اغفر لكل» بدل «اغفر لي كل».
٢. قال الشيخ الرضي: «قط»، لا يستعمل إلا بمعنى أبدأ؛ لأنه مشتق من القط، وهو القطع، كما تقول: لا أفعله أبته... وربما استعمل قط بدون النفي لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قط، أي دائماً، وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنى، نحو: هل رأيت الذئب قط.
- وقال الفيروز آبادي: «إذا أردت بقط الزمان فمر تفع أبدأ غير منون... وتختص بالنفي ماضياً وتقول العامة: لا أفعله قط [وهو لحن]. وفي مواضع من البخاري جاء بعد الميث، منها في الكسوف: أطول صلاة صليت قط، وفي سنن أبي داود: توساً ثلاثاً قط، وأثبت ابن مالك في الشواهد لغة، قال: وهي مما خفي على كثير من النحاة.
- وقال العلامة الفيض: «أقول: فلأمر المؤمنين ﷺ أسوة بالنبي ﷺ في استعمالها بعد الميث، وهما أفصح الناس صلوات الله عليه». وقال العلامة المجلسي: «أقول: هذا الدعاء المنقول عن أفصح الفصحاء أيضاً يدل على وروده في الميث ثبت». راجع: شرح الكافية، ج ٣، ص ٢٢٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢١ (قطط)؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٥؛ مرآة العقول، ج ١٨، ص ٦٩.
٣. في «و»: «فإن».
٤. في «بف»، «ولا تفعل».
٥. في «بث»، «بس، بف، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والمقنعة: «ولن تظلمني».
٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٢، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٤٠٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٥، ح ١٣٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٨، ح ١٨٢٤٧.
٧. في هامش المطبوع: «أحمد بن سليمان».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْثُرَ مَالُهُ، فَلْيَطْلِلِ الْوُقُوفَ عَلَى الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ»^٢.

٧ / ٧٦٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الصَّفَا شَيْءٌ مُوقَّتٌ»^٣.

٨ / ٧٦٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مَوْلَى لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام صَعِدَ الْمَرْوَةَ، فَأَلْقَى نَفْسَهُ عَلَى الْحَجَرِ الَّذِي فِي أَغْلَاهَا فِي
مَيْسَرَتِهَا^٤، وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ^٥.

٩ / ٧٦٢٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ الْخَزَّازِ^٧،

١. في «بف»: «فليكثر». ٢. في التهذيب والاستبصار: - «والمروة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩،
ح ٢١٦٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٤٧٩، ح ١٨٢٥٠.

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: موقت، أي مفروض، أو معين لا تتأني السنة بغيره».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٥، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٣٥٧، باب السبعة، ح ٤١، بسند آخر،
وفيه هكذا: «سبعة مواطن ليس فيها دعاء موقت... والصفاء والمروة...». الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٣؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٠، ح ١٨٢٥١. ٦. في «بف، جد»: «الوافي والتهذيب: + «موسى».

٧. في «بف، بس، جد»: «وصعد». ٨. في الوسائل: «ميسرتها».

٩. في «بف»: «فاستقبل».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٤٨٠، ح ١٨٢٥٣.

١١. في الاستبصار: «صالح بن أبي حمزة». والمتكرر في الأسناد رواية علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد.
ولم نجد لصالح بن أبي حمزة ذكراً في الكتب والأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٢١-٣٢٢.

١٢. في الاستبصار: «الخرزاز».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كُنْتُ وَرَاءَ^١ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَلَى الصَّافَا أَوْ عَلَى^٢ الْمَرْوَةِ وَهُوَ لَا يَزِيدُ عَلَى خَرْفَيْنِ^٣: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُسْنَ الظَّنِّ بِكَ فِي كُلِّ خَالٍ، وَصِدْقَ النَّيَّةِ فِي التَّوَكُّلِ عَلَيْكَ»^٤.

١٤٢ - بَابُ السَّعْيِ^٦ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَمَا يُقَالُ فِيهِ

٤٣٤/٤

٧٦٢٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ؟

قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الدَّارِ الَّتِي عَلَى^٧ يَمِينِكَ عِنْدَ أَوَّلِ الْوَادِي، فَاسْعَ^٨ حَتَّى

١. في «ي، بث، بح، جد، جن» والوسائل: «في ظهر». وفي التهذيب والاستبصار: «في قفا».

٢. في الوسائل: «وعلى».

٣. في الوافي: «لعله عليه السلام كان يكرر هذين الحرفين، فلا ينافي طول وقوفه على أحدهما مع أنه مستحب». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لا يزيد، لعل الاكتفاء بذلك كان لعمد، أو لبيان جواز ترك ما زاد وتأذي السنة بهذا المقدار، ولا يبعد الحمل على تكرار هذا الدعاء بقدر سورة البقرة، ويحتمل أن يكون ذلك في غير الابتداء».

٤. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «على».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٨، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦، ح ١٣٤٦٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨١، ح ١٨٢٥٤.

٦. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٧١: «المراد بالسعي الهرولة، ويحتمل أصل السعي وإن كان أكثر الأخبار في الأول؛ لأنها من آدابه».

٧. في «بخ، بف»، وحاشية «جن»: «عن».

٨. في الوافي: «يعني بالسعي السرعة في المشي دون العدو». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فاسع، المراد بالسعي هنا الإسراع في المشي والهرولة، ولا خلاف في مطلوبيتها، ولا في أنه لو تركها لاشيء عليه. وذهب أبو الصلاح إلى وجوبها. وحذ الهرولة ما بين المنارة وزقاق العطارين، كما دل عليه هذا الخبر، ويدل على أنه ليس على النساء هرولة، كما ذكره الأصحاب». راجع: الكافي في الفقه، ص ١٩٦؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٤٤٥؛ ج ٨، ص ٢٠٨-٢٠٩؛ رياض المسائل، ج ٧، ص ٩٥.

تَنْتَهِي إِلَى أَوَّلِ رُقَاقٍ عَنْ يَمِينِكَ بَعْدَ مَا تُجَاوِزُ الْوَادِيَّ إِلَى الْمَرْوَةِ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ فَكُفَّ عَنِ السَّغِيِّ، وَامْشِ مَشْيًا، وَإِذَا جِئْتَ مِنَ عِنْدِ الْمَرْوَةِ، فَأَبْدَأْ مِنَ عِنْدِ الرُّقَاقِ الَّذِي وَصَفْتُ لَكَ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْبَابِ الَّذِي مِنْ قِبَلِ الصَّفَا بَعْدَ مَا تُجَاوِزُ الْوَادِيَّ، فَاكْكُفْ^٢ عَنِ السَّغِيِّ، وَامْشِ مَشْيًا^٣، وَإِنَّمَا السَّغِيُّ عَلَى الرِّجَالِ، وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَغِيٌّ^٤.

٧٦٢٩ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ^٢، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مَا بَيْنَ بَابِ
ابْنِ عَبَّادٍ^٣ إِلَى أَنْ يَرْفَعَ قَدَمَيْهِ مِنَ الْمَسِيلِ^٤، لَا يَبْلُغُ رُقَاقَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ^٥.»
٧٦٣٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ يُونُسَ،

١. في «بف»: «فإذا».

٢. في «بس»: «فكف».

٣. في «بس»: - «وامش مشيًا».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «فإنما».

٥. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب المزاحمة على الحجر الأسود، ح ٧٥٠٥ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٩، ح ١٣٤٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٢، ذيل ح ١٨٢٥٨؛ وفيه، ص ٥٠٢، ح ١٨٣١١، من قوله: «فاكفف عن السغي».

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا. وما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ١٤٩، ح ٤٨٩؛ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى، سهو.

٧. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: باب ابن عباد، دار محمد بن عباد بن جعفر العبادي كانت مشرفة على المسعى، فهدمها على عهد المهدي، وكان هناك دور بينهما زقاق ضيقة هدمها المهدي وجعلها في المسجد، والقاضي المخزومي محمد الأوقص بن محمد بن عبد الرحمان كان قاضي مكة، وهو الذي تصدى عمارة المسجد والمسعى بأمر المهدي، وأنفق ثلاثمائة ألف دينار و ثلاثين ألف درهم وكان يشتري الدور كل ذراع بخمسة عشر دينار، واشترى داراً بثمانية وأربعين ألف دينار. ويطلب تفصيل ذلك من التواريخ، وغرضنا تنبيه القارئ على معنى الخبر».

٨. في التهذيب: «الميل».

٩. في «بث»، «بف، جد»: - «آل».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٩، ح ٤٨٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣١، ح ١٣٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٣، ح ١٨٢٥٩.

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ بَقْعَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمَسْعَى؛ لِأَنَّهُ يُذِلُّ

فِيهَا كُلَّ جَبَّارٍ»^٢.

٧٦٣١ / ٤. وَزَوِّي^٣ أَنَّهُ سُئِلَ: لِمَ جُعِلَ السَّعْيُ؟ فَقَالَ: «مَذَلَّةٌ لِلْجَبَّارِينَ»^٤.

٧٦٣٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«لَيْسَ لِلَّهِ مَنْسَكٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ السَّعْيِ، وَذَلِكَ^٦ أَنَّهُ يُذِلُّ فِيهِ الْجَبَّارِينَ»^٧.

٧٦٣٣ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ التِّيمَلِيِّ^٨، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٩: «جُعِلَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفا وَ الْمَرْوَةِ مَذَلَّةً

لِلْجَبَّارِينَ»^{١٠}.

١. في «بس»: «فيه».

٢. علل الشرائع، ص ٤٣٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أسلم. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٦، ذيل ح ٢١٢٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٧، ح ١٨٢٢٣.

٣. في «بخ»، يف، والوافي: «وفي رواية».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٤.

٥. في الوسائل: «عن أحمد بن محمد». وهو سهو واضح.

٦. في «بخ» والوافي: «وذلك». في العلل: «كُلُّ جَبَّارٍ عِنْدَهُ بَدَلُ الْجَبَّارِينَ».

٨. علل الشرائع، ص ٤٣٣، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٦.

٩. المراد من التيملي هذا، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال، ويروي عنه أحمد بن محمد شيخ المصنف في الأسناد بعنوان أحمد بن محمد العاصمي وأحمد بن محمد الكوفي وأحمد بن محمد بن أحمد وأحمد بن محمد بن أحمد الكوفي. فليس في السند تعليق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٤٤، الرقم ٨٠٤؛ ص ٢٤٨، الرقم ٨١٨؛ وص ٧٠٦-٧٠٨.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «- قال».

١١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٥.

٧٨٣٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

٤٣٥ / ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «انْحَدِزْ مِنَ الصَّغَا^١ مَاشِياً إِلَى الْمَرْوَةِ^٢، وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارَ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَنَارَةَ وَ هِيَ عَلَى^٣ طَرْفِ الْمَسْعَى، فَاسْعَ مِلاً فَرُوجَكَ^٤، وَ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى^٥ أَهْلِ بَيْتِهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَ ارْحَمْ، وَ تَجَاوَزْ^٦ عَمَّا تَعْلَمُ وَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ^٧ حَتَّى تَبْلُغَ الْمَنَارَةَ الْأُخْرَى، فَإِذَا جَاوَزْتَهَا، فَقُلْ: يَا ذَا الْمَنِّ وَ الْفَضْلِ وَ الْكَرَمِ وَ النِّعَمَاءِ وَ الْخُودِ، اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ^٨، ثُمَّ امْشِ، وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارَ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَرْوَةَ، فَاصْعَدْ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْبَيْتُ، وَ اصْنَعْ^٩ عَلَيْهَا كَمَا صَنَعْتَ عَلَى الصَّغَا، وَ طُفْ^{١٠} بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَبْدَأُ بِالصَّغَا، وَ تَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ^{١١}.

١. في التهذيب: «من الصغَا». ٢. في التهذيب: «إلى المروة».

٣. في «بخ، بس، جد، جن» والروافي: «على».

٤. في «بف»: «فروجك». وقوله عليه السلام: «فاسع ملاً فروجك»، أي اسرع في مسيرك. قال ابن الأثير: «وفي حديث أبي جعفر الأنصاري: فعلمت ما بين فروجي، جمع فَرْج، وهو ما بين الرجلين؛ يقال للفارس: ملاً فرجه وفروجه، إذا عدا وأسرع، وبه سمي فرج المرأة والرجل؛ لأنهما بين الرجلين». وقال العلامة المجلسي: «وقال في الدروس: أوجب الحلبي ملاً فروجه. ثم اعلم أن بعض الأصحاب فسروا الهرولة بالإسراع في المشي، وبعضهم فسروه بالإسراع مع تقارب الخطأ، وهذا الخبر يدل على الأول، كغيره من الأخبار، وحمله على أن المراد بملاً الفرج عدم تباعد القدمين بأياه كلام اللغويين، كما عرفت». راجع: الكافي في الفقه، ص ٢١١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٢٣ (فرج)؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤١٢، ذيل الدرس ١٠٦؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٠؛ امرأة العقول، ج ١٨، ص ٧٢. ٥. في «بس، جن» والتهذيب: «على».

٦. في «بف» والتهذيب: «واعف».

٧. في التهذيب: «قال: وكان المسعى أوسع مما هو اليوم، ولكن الناس ضيعوه، بدل فإذا جاوزتها فقل -إلى- لا يغفر الذنوب إلا أنت».

٨. في «بخ، بف» والروافي والتهذيب: «فاصنع».

٩. في «بف»: «طف» بدون الواو.

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٨٧، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه،

ج ٢، ص ٥٣٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف «الوافي»، ج ١٣، ص ٩٣٠، ح ١٣٤٦٨؛ الوسائل،

ج ١٣، ص ٤٨٢، ح ١٨٢٥٦.

٧٦٣٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مُوَلَّى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَبْتَدِي بِالسَّعْيِ^٢ مِنْ دَارِ الْقَاضِي الْمُخْزُومِيِّ، قَالَ^٣: وَ يَمْضِي كَمَا هُوَ إِلَى رُقَاقِ الْعَطَّارِينَ^٤.

٧٦٣٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٥ بْنِ عَلِيٍّ الصُّبَيْرِيِّ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ: فَرِيضَةٌ^٦، أَمْ سُنَّةٌ^٧؟ فَقَالَ: «فَرِيضَةٌ».

قُلْتُ^٨: أَوْ لَيْسَ^٩ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا»^{١٠}؟ قَالَ: «كَانَ^{١١} ذَلِكَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ^{١٢}، إِنَّ^{١٣} رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام شَرَطَ عَلَيْهِمْ^{١٤} أَنْ

١. في «بخ»: «أبا عبد الله».

٢. في «بث»، بخ، بف، والوافي: - «قال».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣١، ح ١٣٤٧١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٣، ح ١٨٢٦٠.

٤. في حاشية «بف» والتهذيب، ج ٥، ص ١٤٩: «الحسين».

٥. في المرأة: «قوله: فريضة، أي واجب وإن عرف وجوبه بالسنة لإطلاق السنة عليه في بعض الأخبار، ولعدم دلالة الآية على الوجوب وإن لم يكن منافياً له».

٦. في «بخ»، بف، «أو سنة».

٧. في «بف» والتهذيب، ح ٤٩٠: «إنما». وفي الوسائل: «قد».

٨. في «بف»، ج، «أو سنة».

٩. في «بف» والتهذيب، ح ٤٩٠: «كان».

١٠. في هامش، الطبعة الحجرية: «روي أن رسول الله عليه السلام أتى مكة سنة سبع من الهجرة في ذي القعدة لعمره القضاء، وساق معه ستين بدنة، ودخل المسجد الحرام، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، وتزوج في هذا السفر ميمونة بنت الحارث ويقال لها: عمرة القضاء، كأنها كانت قضاء عن عمرة الحديبية».

١١. في «جن»: «فإن».

١٢. في الوافي: «يعني شرط على المشركين أن يرفعوا أصنامهم التي كانت على الصفا والمروة حتى ينقضي أيام

يَرْفَعُوا الْأَصْنَامَ مِنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَتَشَاغَلَ^٢ رَجُلٌ، وَتَرَكَ^٣ السَّغْيَ حَتَّى انْقَضَتْ
الْأَيَّامُ، وَأُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ، فَجَاؤُوا إِلَيْهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَلَانًا لَمْ يَسْعَ بَيْنَ
الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَقَدْ أُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٥: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُوفَ
بِهِمَا»^٦ أَيَّ وَعَلَيْهِمَا الْأَصْنَامُ»^٧.

٤٣٦/٤ ٧٦٣٧ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٨ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الرَّمْلِ فِي سَعْيِهِ بَيْنَ الصَّافَا

والمناك، ثُمَّ يَعِيدُهَا فَتَشَاغَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ السَّعْيِ، فَفَاتَهُ السَّعْيُ حَتَّى انْقَضَتْ أَيَّامُهُ، وَأُعِيدَتِ
الْأَصْنَامُ، فزَعَمَ الْمُسْلِمُونَ عَدَمَ جَوَازِ السَّعْيِ حَالِ كَوْنِ الْأَصْنَامِ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ.

وفي امرأة العقول، ج ١٨، ص ٧٣: «غرض السائل الاستدلال بعدم الجناح على الاستحباب، كما استدلَّ به
أحمد وبعض المخالفين القائلين باستحبابه، وأجمع أصحابنا وأكثر المخالفين على الوجوب، وأما ما أجاب
به^{١٠} بأن نفي الجناح ليس لنفي السعي حتى يكون ظاهراً في نفي الوجوب، بل لما كان يقارنه في ذلك الزمان
فهو المشهور بين المفسرين».

١. في «بخ، بف» والتهذيب، ح ٤٩٠: «عن».

٢. في «ى، بث، بس، جد» وحاشية «بخ»: «فستل عن» بدل «تشاغل».

٣. في «بث» والبحار: «حتى ترك». وفي «ى، بس، جد» والوسائل: «ترك» بدون الواو.

٤. في «بخ، بف، جن» والوافي والتهذيب، ح ٤٩٠: «وترك السعي».

٥. في «بخ، بف» والوافي: «إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ».

٦. البقرة (٢): ١٥٨.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٩، ح ٤٩٠، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب من نسي رمي الجمار أو

جهل، ذيل ح ٧٨٢٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٥٠، ضمن ح ٤٩١؛ و ص ٢٨٦، ح ٩٧٤؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٢٣٨، ذيل ح ١، بسند آخر، إلى قوله: «فريضة أم سنة فقال: فريضة» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي،

ج ١، ص ٧٠، ح ١٣٣، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله^{١١}. تفسير القمي، ج ١، ص ٦٤، من دون الإسناد إلى

المعصوم^{١٢}، ومن قوله: «قال الله عز وجل: فلا جناح عليه أن يطوف بهما» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٣، ص ٩٣١، ح ١٣٤٧٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٧؛ بحار الأنوار، ج ٢٠، ص ٣٦٥، ح ١٢.

٨. في «جر» والتهذيب: «- الحسن».

٩. في «بس» - «من الرمل». وقال الجوهري: «الرَّمْلُ - بالتحريك -: الهرولة، والهرولة: ضرب من العدو،

وَالْمَزْوَّةُ؟

قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^١.١١ / ٧٦٣٨. وَرَوَى: «أَنَّ الْمَسْعَى كَانَ أَوْسَعَ مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ»^٢، وَلَكِنَّ النَّاسَضَيَّقُوهُ»^٣.

١٢ / ٧٦٣٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ تَرَكَ السَّغْيَ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: «عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ

قَابِلٍ»^٤.

١٤٣ - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْمَزْوَةِ قَبْلَ الصَّافَا أَوْ سَهَا فِي السَّغْيِ بَيْنَهُمَا

١ / ٧٦٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِالْمَزْوَةِ قَبْلَ الصَّافَا؟

«وَهُوَ بَيْنَ الْمَشْيِ وَالْعُدُو. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «يَقَالُ: رَمَلَ يَزْمَلُ رَمَلًا وَرَمَلَانًا، إِذَا أَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ وَهَزَّ مَنْكِبَيْهِ».

رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٧١٣؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٢٦٥ (رمل).

١. فِي «بِف» وَ«عَن».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ح ٤٩٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤١٥، ذَيْلُ ح ٢٨٤٩. الْوَاقِئِي، ج ١٣،

ص ٩٣٢، ح ١٣٤٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٨٦، ح ١٨٢٦٨.

٣. فِي الْمَرَأَةِ: «قَوْلُهُ ﷺ: مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ، أَيْ عَرْضًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَحَلُّ الْهَرُولَةِ، أَيْ كَانَتْ مَسَافَةُ

الْهَرُولَةِ أَكْثَرَ فَضْئِيقَهَا الْعَامَّةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ».

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٤٨، ضَمَنَ ح ١٢، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. الْوَاقِئِي، ج ١٣، ص ٩٣٢، ح ١٣٤٧٥.

٥. فِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ١٥٠، ذَيْلُ ح ٤٩١ وَالْإِسْتِصْبَارُ: «لَا حِجَّ لَهُ» بَدَلُ «عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ح ٤٩١، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَرَاجِعُ: التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ذَيْلُ ح ٤٩٢؛ وَ

ص ٤٧١، ح ١٦٩١؛ وَالْإِسْتِصْبَارُ، ج ٢، ص ٢٣٨، ذَيْلُ ح ٨٢٩. الْوَاقِئِي، ج ١٣، ص ٩٤٣، ح ١٣٤٩٥؛ الْوَسَائِلُ،

ج ١٣، ص ٤٨٤، ح ١٨٢٦٢.

قَالَ: «يُعِيدُ^١، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ فِي الْوُضُوءِ»، أَرَادَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ^٢.

٢ / ٧٦٤١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ^٣:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي رَجُلٍ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ: مَا عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ خَطَا أَطْرَحَ^٤ وَاجِدًا، وَاعْتَدَّ بِسَبْعَةٍ^٥.

٣ / ٧٦٤٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

حَجَجْنَا وَنَحْنُ صَرُورَةٌ^٦، فَسَعَيْنَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا، فَسَأَلْتُ

١. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ، ج ١٨، ص ٧٤: «عَلَيْهِ فَنَزَى الْأَصْحَابُ، وَلَمْ يَفْرَقُوا فِي وَجوبِ الْإِعَادَةِ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي وَالْجَاهِلِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٦، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٥٨١، ح ١٨؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٥، بِسَنَدٍ آخَرَ. الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٤١٣، ذِيلُ ح ٢٨٤٩، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ، وَفِي الْآخِرِينَ إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: يُعِيدُ». الْوَافِي، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٨٨، ح ١٨٢٧٣.

٣. فِي الْإِسْتَبْصَارِ، ح ٨٣٢: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ»، لَكِنْ لَمْ يَرِدْ «مُحَمَّدُ بْنُ» فِي بَعْضِ نَسْخِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي الْإِسْتَبْصَارِ، ح ٨٣٢: «عَنْ».

٥. فِي «ي»، بَيْخٌ، وَالْوَافِي وَالْفَقِيهَ وَالتَّهْذِيبُ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ح ٨٣٢: «وَطَرَحَ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٤٩٩؛ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٢، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٧٢، ح ١٦٦٠، بِسَنَدٍ عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ. الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٨٥٠، مَعْلَقًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ. رَاجِعُ: الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٤١٣، ذِيلُ ح ٢٨٤٩؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٥٠٣؛ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٨٣٦. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٩١، ح ١٨٢٨٠.

٧. الصَّرُورَةُ: الَّذِي لَمْ يَحِجْ قَطًّا؛ يُقَالُ: رَجُلٌ صَرُورَةٌ وَامْرَأَةٌ صَرُورَةٌ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧١٠، النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٢ (صُرر).

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟

فَقَالَ : « لَا بَأْسَ ، سَبْعَةٌ لَكَ ، وَسَبْعَةٌ تُطْرَحُ »^١.

٤٣ / ٧٦٤٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَا ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَلِيٍّ

الصَّائِغِ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَأَنَا حَاضِرٌ^٣ - عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّافَا ؟

قَالَ : « يَعِيدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ

يَعِيدُ عَلَى شِمَالِهِ »^٤.

٤٤ / ٧٦٤٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦ ، عَنْ ٤ / ٤٣٧

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٧ ، قَالَ :

مَنْ طَافَ^٨ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ شَوْطًا ، طَرَحَ ثَمَانِيَةً ، وَاعْتَدَّ بِسَبْعَةٍ ،

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٥٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٣، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٥٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٤، بسند آخر، مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٢٠، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٦، ح ١٣٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٢، ح ١٨٢٨٢.

٢. في «بخ، بفس» والتهذيب: «بن إبراهيم». ٣. في «بف»: «وأنا حاضر».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٨، ح ١٨٢٧٤. ٥. في «بخ، بفس»: «بن إبراهيم».

٦. في «ي، بث، ببح، بس، جد، جن»: «عن». وهو سهو؛ فإن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى كليهما من رواة معاوية بن عمار، وقد تكرر في الأسناد تعاطفهما حين الرواية عن معاوية بن عمار. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ج ٣٩٩٤ و ٧٠٣٢ و ٧١٢٠ و ٧١٥١ و ٧١٩٤ و ٧٣٢٤ و ٧٥٥٤ و ٧٦٥٩.

هذا، وقد يبدو للرأي صحه ما ورد في «جر» والوسائل من عدم ورود وصفوان بن يحيى، لكن بعد تضافر النسخ على ذكر «صفوان بن يحيى» وذكر «و» قبله في الطبعة الحجرية والمطبوع، لا يحصل الاطمئنان بزيادة «وصفوان بن يحيى». ٧. في «بف»: «بن يحيى».

٨. في الوافي: «عن أبي عبد الله ﷺ».

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: من طاف، يشمل العامد والناسي والجاهل، وخرج العامد بالأخبار الأخر وبقي الجاهل والناسي».

وَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ فَلْيُطْرَحْ، وَلْيَبْدَأْ بِالصَّفَا.^٢

١٤٤ - بَابُ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي السَّغِيِّ وَالرُّكُوبِ فِيهِ

١ / ٧٦٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّغِيِّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى الدَّائِبَةِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَ عَلَى الْمَخِيلِ.^٣

٢ / ٧٦٤٦ . مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ زَاكِباً؟

قَالَ: لَا بَأْسَ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ.^٤

٣ / ٧٦٤٧ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: أَيْسَرُخ؟

١. في «ب» بح، جن: «ويبدأ».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٦، ح ١٣٥٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩١، ح ١٨٢٨١، إلى قوله: «واعتد بسبعة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٥، ح ١٣٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٦، ح ١٨٢٩٣.

٤. الظاهر أنَّ السند معلقٌ على سابقه، وبما أنَّ المعهود في الأسناد المعلقة ذكر الراوي المصدر به السند في الأسناد السابقة، لا يبعد سقوط «ابن أبي عمير عن» من السند. فيكون الأصل في السند هكذا: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار...».

ويؤيد ذلك وقوع ابن أبي عمير في صدر السند الآتي، وذاك السند أيضاً معلقٌ على سند الحديث الأول.

٥. في الفقيه والتهذيب: «يفعل ذلك» بدل «يسعى بين الصفا والمروة راكباً».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٦، ذيل ح ٢٨٥١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١٢، معلقاً عن معاوية بن عمار. وفيه،

ذيل ح ٥١٣، بسنده عن معاوية بن عمار. المقنعة، ص ٤٥١، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣،

ص ٩٣٥، ح ١٣٤٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٦، ذيل ح ١٨٢٩٤.

٧. السند معلقٌ. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شَاءَ جَلَسَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَبَيْنَهُمَا، فَلْيَجْلِسْ»^١.

٧٦٤٨ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُجْلَسُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مِنْ جَهْدٍ»^٢.

٧٦٤٩ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ النَّسَاءِ يَطْفَنَ عَلَى الْأَيْلِ وَالْذَّوَابِ^٤: أَيْ جَرْنَهُنَّ أَنْ يَقِفْنَ

تَحْتَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^٥؟

قَالَ^٦: «نَعَمْ»^٧، بِخَبَرِ^٨ يَزِيدَ^٩ النَّبِيِّ^{١٠}.

١. هكذا في «ي»، بث، يخ، بس، جن، و هامش المطبوع. وفي «بف» والمطبوع: «فيجلس». وفي مرة العقول، ج ١٨، ص ٧٦: يبدل على ما هو المشهور من جواز الجلوس في السعي للاستراحة، وحملوا الرواية الآتية على الكراهة. ونقل عن أبي الصلاح وابن زهرة القول بالمنع إلا مع الإيما.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٦، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٧، ح ١٣٤٨٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠١، ح ١٨٣٠٦.

٣. في «ي»، بث، يخ، جد، جن، وحاشيتي «بخ» والمطبوع: «بن». وهو سهو ظاهر؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٦، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وأبان الراوي عنه هو أبان بن عثمان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٢١-٤٢٥.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٤٥، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٧، ح ١٣٤٨٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٢، ذيل ح ١٨٣٠٩.

٥. في «بخ، جر»، والتهذيب: - «بن يحيى». ٦. في الوافي: «أبا إبراهيم». ٧. في الفقيه: + «بين الصفا والمروة». ٨. في الوافي: + «حيث يرين البيت».

٩. في «بخ، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال». ١٠. في التهذيب: - «نعم». ١١. في «بخ، بف»، والتهذيب: «حيث». ١٢. في «بخ»، «ترين». وفي «بف»: «ترى».

١٣. في الوافي: - «بحيث يرين البيت». وفي المرأة: «ظاهره» جواز الاكتفاء بالابتداء العرفي بالصفا والمروة، وآته لا يلزم الصدور عليهما ولا الصاق العقب بهما، كما يظهر من تدقيقات بعض المتأخرين.

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٥٢، معلقاً عن

٦٥٠ / ٦. وَ عَنْهُ^١، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الزَّائِكِ سَعْيٌ، وَلَكِنْ لِيُسْرِغَ^٢ شَيْئًا^٣».

١٤٥ - بَابُ مَنْ قَطَعَ السَّعْيَ لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا وَ السَّعْيُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ

٤٣٨ / ٤

٦٥١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَدْخُلُ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَيَدْخُلُ وَقْتُ

الصَّلَاةِ^٥: أَوْ يَخْفَفُ^٦، أَوْ يَقْطَعُ^٧ وَيُصَلِّي وَيَعُودُ^٨، أَوْ يَثْبُتُ كَمَا هُوَ عَلَى خَالِهِ حَتَّى

يَفْرَغَ؟

قَالَ: «أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِمَا مَسْجِدٌ^٩؟ لَا، بَلْ يُصَلِّي، ثُمَّ يَعُودُ».

قُلْتُ: يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا^٩؟

عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم عليه السلام، الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٦، ح ١٣٤٨٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٨، ح ١٨٢٩٩.

١. الضمير راجع إلى صفوان بن يحيى المذكور في السند السابق.

٢. في «ي»: «يسرع».

٣. في المرأة: «يدلّ على أنه يستحبّ للراكب تحريك دابّته في مقام الهرولة، كما ذكره الأصحاب».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٣، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١٥، بسنده عن

معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٦، ح ١٣٤٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٨، ذيل ح ١٨٣٠٠.

٥. في «ي»، بث، جن: «صلاة».

٦. في الفقيه: «أو يقطع».

٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: «ثم يعود».

٨. في الوافي والتهذيب: «أو ليس عليهما مسجد». وفي امرأة العقول، ج ١٨، ص ٧٨: «قوله عليه السلام: مسجد، أي

موضع صلاة. وقيل: المراد به المسجد الحرام، وكونه عليهما كناية عن قربهما وظهورهما للساعين، ولا يخفى

بعده. وفي هامش الطبعة الحجرية: «أي موضع للصلاة فيه، أو المعنى: أو ليس المسجد الحرام مبيّراً فأ

عليهما وظاهراً للساعي فيهما. وقوله: لا، أي لا يسعى معجلاً ولا مخففاً، بل يصلي، ثم يعود».

٩. في الفقيه: «على الصفا والمروة» بدل «عليهما».

قَالَ: «أَوْ لَيْسَ هُوَ ذَا يَسْعَى عَلَى الدَّوَابِّ ٢، ٤١».

٧٦٥٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةً ٣، ثُمَّ يَقُولُ: «يَتِمُّ سَعْيِي بِغَيْرِ وُضوءٍ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَلَوْ أَتَمَّ نُسُكَهُ بِوُضوءٍ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ» ٥.

٧٦٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «لَا تَطُوفُ وَلَا تَسْعَى ٦ إِلَّا عَلَى وُضوءٍ ٧، ٨».

١. في الفقيه: «نعم» بدل «أو ليس هو ذا يسعى على الدواب». وفي التهذيب: «أو ليس عليهما مسجد» بدل «قلت: يجلس عليهما - إلى - على الدواب». وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: يسعى على الدواب، أي هو متضمن للجلوس، أو إذا كان الركوب جائزاً للراحة كيف لا يجوز الجلوس ٩».

٢. الفقيه، ج ٢، ح ٤١٧، ح ٢٨٥٥، معلقاً عن معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٩، بسنده عن معاوية بن عمار. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب من بدأ بالسعي قبل الطواف ...، ح ٧٥٧٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٩، ح ١٣٤٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٩، ذيل ح ١٨٣٠١؛ و ص ٥٠١، ح ١٨٣٠٧.

٣. في «بخ»: «+ وأشواط». ٤. في «بخ، بف»: «لكن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٤٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٠، ح ٢٨١٣، بسنده عن يحيى الأزرق. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤١، ح ١٣٤٩٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٤، ذيل ح ١٨٢٩٠.

٦. في «جن»: «لا يطوف ولا يسعى». وفي الاستبصار: «لا تطف ولا تسع».

٧. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «بوضوء» بدل «على وضوء». وفي الوافي: «حمله في التهذيبين على الجمع بينهما، أما إذا انفرد السعي فلا بأس، وجوز في الاستبصار حمله على الاستحباب، وهو الصواب، وقد مضى في باب الطهارة من الحدث في الطواف ما يدل على نفي اشتراط الطهارة في السعي». وفي المرأة: «حمل في المشهور على الاستحباب، كما فعله الشيخ في الاستبصار، وقال في التهذيب: إنما نفي الجمع بينهما، ولم ينف انفرد السعي من الطواف بغير وضوء، ولا يخفى بعده».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٣٩، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي،

١٤٦ - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ وَإِخْلَالِهِ

١ / ٧٦٥٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ^١ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٤٣٩/٤ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٢ وَحَمَّادِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ سَغِيكَ وَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ، فَقَصِّرْ^٣ مِنْ

شَعْرِكَ^٤ مِنْ جَوَانِبِهِ وَلِخَيْتِكَ، وَخُذْ مِنْ شَارِبِكَ، وَقَلِّمْ^٥ أَظْفَارَكَ، وَأَبْقِ مِنْهَا لِحْجَكَ،

وَإِذَا^٦ قَلَعْتَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْلَلْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُحِلُّ مِنْهُ الْمُحْرِمُ وَأَحْرَمْتَ مِنْهُ، فَطُفْ

بِالنَّبْتِ تَطَوُّعاً مَا شِئْتَ^٧».

٢ / ٧٦٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

١. كتاب الحج، باب من طاف على غير وضوء، ح ٧٥٦٧ و ٧٥٦٨ و ٧٥٧٠ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤١، ح ١٣٤٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٥، ح ١٨٢٩١.

١. هكذا في (هـ، بـ، خ، بـ، فـ، جـ، جـ، جـ، جنـ) والوسائل والتهذيب. وفي (بـ) «المطبوع: + (بن يحيى)».

٢. في التهذيب: - (بن أيوب). ٣. في (بـ) «التهذيب، ح ٤٨٧: «قص»».

٤. في الوافي: «شعر رأسك». ٥. في (جـ): «+ (من)».

٦. في (بـ، خ، جـ، د، الوافي والوسائل، ح ١٨٣٢٠) «فإذا».

٧. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٧٩: «يدل على وجوب التقصير، وأنه يحل له به كل شيء مما حرّمه الإحرام، وعلى استحباب الجمع بين أخذ الشعر من الرأس واللحية والشارب وقص الأظفار وعدم المبالغة فيهما؛ ليبقى شيء للحج، وعلى مرجوحية الطواف المندوب قبل التقصير».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ٢٧٤١، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ضمن ح ٤٨٧، بسند عن معاوية بن عمار. وفيه، ص ١٥٧، ح ٥٢٢، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٠، وفي الأخيرين إلى قوله: «وأحرمت منه» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢٣. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٥، ح ١٣٥٢٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٦، ذيل ح ١٨١٨١؛ وص ٥٠٦، ح ١٨٣٢٠.

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام أَخْلَلَ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَ أَخَذَ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ كُلِّهِ عَلَى الْمُشْطِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَارِبِهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْحَجَّامَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ، ثُمَّ قَامَ.^١

٣ / ٧٦٥٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالنَّبِيتِ وَيَسْعَى: أَيْتَطَوُّعُ بِالطَّوَافِ قَبْلَ أَنْ يَقْصُرَ؟ قَالَ: «مَا يُعْجِبُنِي»^{٣، ٤}.

٤ / ٧٦٥٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ خَفِصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَ غَيْرِهِمَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ يَقْصُرُ مِنْ بَعْضٍ، وَ لَا يَقْصُرُ مِنْ بَعْضٍ، قَالَ: «يُخْزِنُهُ»^{٥، ٦}.

٥ / ٧٦٥٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَسْلَمَ^٧، قَالَ:

١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٦، ح ١٨٣٤٥.

٢. في «بخ، جر»: «بن زياد».

٣. في المرأة: «يدلّ على كراهة الطواف المندوب قبل التقصير، كما مرّ».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٠، ح ١٣٢٩٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٧، ح ١٨١٨٢.

٥. في المرأة: «يدلّ على عدم وجوب التقصير من كلّ شعر».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٤٩، معلّقاً عن حفص و جميل و غيرهما، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٧، ح ١٨٣٢٢.

٧. ورد الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٥ عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن مسلم، ولعلّ الصواب في الموضعين هو الحسين بن مسلم؛ فقد عُذَّ الحسين هذا في رجال البرقي، ص ٥٧، و رجال الطوسي، ص ٣٧٤، الرقم ٥٥٤٠، من أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام.

لَمَّا أَرَادَ أَبُو جَعْفَرٍ - يَعْنِي ابْنَ الرِّضَا عليه السلام - أَنْ يَقْصُرَ^٢ مِنْ شَعْرِهِ لِلْعُمْرَةِ، أَرَادَ الْحَجَّامُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَوَانِبِ الرَّأْسِ، فَقَالَ لَهُ: «ابْدَأْ بِالنَّاصِيَةِ^٣، فَبَدَأَ بِهَا^٤.

٦ / ٧٦٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُتَمَتِّعٍ قَرَضَ^٦ أَطْفَارَهُ، وَأَخَذَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ^٧ بِمَشْقَصٍ^٨؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَجِدُ جَلْمًا^٩».

١. في «بخ» -: «يعني ابن الرضا».

٢. في «بث»: «أن يقص».

٣. في المرأة: «يدل على استحباب الابتداء في التقصير بالناصية».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن مسلم، عن بعض الصادقين عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٠؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٦، ح ١٨٣٤٦.

٥. في «بخ، بف، جن، جر»: «بن يحيى». وفي التهذيب: «وصفوان بن يحيى».

٦. في «بخ» والوافي: «قص».

٧. في «بخ، بف» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «شعره» بدل «شعر رأسه».

٨. قال الجوهري: «المَشْقَصُ من النصال: ما طال وعرض». وقال ابن الأثير: «المشقص: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، فإذا كان عريضاً فهو المِغْبَلَةُ». وقال الفيروزي: «المشقص - بكسر الميم -: سهم فيه نصل عريض». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٩٠؛ المصباح المنير، ص ٣١٩ (شقص).

٩. الجَلْمُ: الذي يجز به الشعر والصوف. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٩؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٠ (جلم).

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٥٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ذيل ح ٢٧٤٥، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٧، ح ١٣٥٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٧، ح ١٨٣٢١.

٤٤٠ / ٤

١٤٧ - بَابُ الْمُتَمِّعِ يَنْسَى أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى يَهْلَ بِالحَجِّ، أَوْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ، أَوْ يَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْصُرَ

١ / ٧٦٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
النُّصْرِ بْنِ سَوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُتَمِّعٍ نَسِيَ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى أُحْزِمَ بِالحَجِّ، قَالَ:
«يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ»^١.

٢ / ٧٦٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^٢ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَنَسِيَ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى
دَخَلَ^٣ فِي الْحَجِّ؟

قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَتَمَّتْ^٤ عُمْرَتُهُ»^٥.

١. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٥؛
النهاية، ج ٥، ص ٧٠ (هلال).

٢. هكذا في «ي»، بخ، بس، جد، جن». وفي المطبوع وباقي النسخ: «- على».

٣. في «بخ»، بخ، بف، والوافي: «في».

٤. في الوافي والتهذيب: «+ ولا شيء عليه».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٧، معلقاً عن الكليني. المعقنة، ص ٤٥٠،
مرسلاً. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٩، ح ١٣٥٣٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٠، ح ١٦٦٤٣.

٦. في التهذيب، ح ٥٢٩ والاستبصار، ح ٥٧٨: «الرجل».

٧. في التهذيب، ح ٢٩٩ والاستبصار، ح ٥٧٨: «يدخل».

٨. في الوسائل، ح ١٦٦٤٥ والتهذيب، ح ٥٢٩: «قد تمت».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٩١، ح ٢٩٩؛ وص ١٥٩، ح ٥٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٩؛ و ص ٢٤٢،
ح ٨٤٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٥٩، ح ٥٣١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٨٤٨،

٣ / ٧٦٦٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَدَخَلَ مَكَّةَ، وَطَافَ ^٢، وَسَعَى، وَلَبَسَ ثِيَابَهُ، وَأَحْلَى، وَنَسِيَ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَزَفَاتٍ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، يَبْنِي عَلَى الْعُمْرَةِ وَطَوَافِهَا ^٣، وَطَوَافِ الْحَجِّ عَلَى أَثَرِهِ ^٤».

٤ / ٧٦٦٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ^٥ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ بِالصَّفَا ^٦ وَالْمَزْوَةِ وَقَدْ تَمَتَّعَ، ثُمَّ عَجَلَ ^٧، فَقَبِلَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ رَأْسِهِ؟

سندهما عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٠، ح ١٣٥٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١١، ح ١٦٦٤٥؛ و ج ١٣، ص ٥١٢، ذيل ح ١٨٣٣٦.

١. في «ي»: «أبا عبد الله».

٢. في «بخ، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «طواف».

٣. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: يبنّي على العمرة وطوافها، ليس معنى البناء هنا ما يفهم منه المتشوّعة في مباحث الشكوك، بل المعنى أنّه يجعل مبنى عمله على كون ما أتى به قبل ذلك عمرة فيحسب طوافه وسعيه من العمرة، لا ما يتوهم من أنّه يتصل إحرامه بإحرام حجّه، فيصير ما أتى به من الطواف والسعي جزء من الحجّ، فيكون مفرداً للحجّ؛ لصيرورة عمرته حجّاً بترك التقصير».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: وطواف الحجّ على أثره، أي لا ينقلب عمرته حجّاً، بل تصحّ عمرته ويطوف طوافاً آخر للحجّ».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٨؛ و ص ١٥٩، ح ٥٣٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٨؛ و ص ٢٤٣، ح ٨٤٧، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب الحلق والتقصير، ح ٧٩٠٥ ومصادره. الوافي،

ج ١٣، ص ٩٦٠، ح ١٣٥٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١١، ح ١٦٦٤٤.

٦. في «ي، بث، بس، جن»: «قلت لأبي عبد الله بدل (سألت أبا عبد الله)».

٧. في «ي، بس»: «- وعن».

٨. في التهذيب، ح ٥٣٥: «ومتّنع».

٩. في «بف»: «وبالصفاء».

١٠. في التهذيب، ح ٥٣٥: «وقد تمتّع، ثم عجل».

فَقَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ، وَإِنْ جَامَعَ فَعَلَيْهِ جَزْرٌ^٢، أَوْ بَقْرَةٌ^٣».

٥٠ / ٧٦٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَتَمَّنَّعٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ^٤ وَلَمْ يَقْصُرْ؟

فَقَالَ^٥: «يَنْحَرُ جَزْرًا، وَ قَدْ خِفْتُ^٦ أَنْ يَكُونَ قَدْ نِلِمَ حَجَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا، وَإِنْ كَانَ ٤ / ٤٤١

جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٧.

١. في «بج، بغي، بغي، بغي، بغي» - «عليه».

٢. في التهذيب، ح ٥٣٥: «دم». والجوز: البعير والإبل ذكر أكان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجوزور وإن أردت ذكرًا. والجمع: جَزْرٌ وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١: النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر).

٣. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٨٢: «قوله ﷺ: جزور أو بقرة، ظاهره التخيير، والمشهور أنه يجب عليه بدنة فإن عجز فبقرة وإن عجز فشاة، وقال في المختلف: لو جامع بعد طواف العمرة وسعيها قبل التقصير، قال الشيخ: عليه بدنة، فإن عجز فبقرة، فإن عجز فشاة، وهو اختيار ابن إدريس، وقال ابن أبي عقيل: عليه بدنة، وقال سكر: عليه بقرة. والمعتمد الأول. وقال في التحرير: لو جامع مع امرأته عامداً قبل التقصير وجب عليه جزور إن كان موسراً، وإن كان متوسطاً فبقرة، وإن كان فقيراً فشاة ولا تبطل عمرته، والمرأة إن طأعته وجب عليها مثل ذلك، ولو أكرهها تحمل عنها الكفارة، ولو كان جاهلاً لم يكن عليه شيء، ولو قبل امرأته قبل التقصير وجب عليه دم شاة». وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣؛ السرائر، ج ١، ص ٥٨١؛ المراسم، ص ١٢٠؛ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٥٧؛ تحرير الأحكام، ج ١، ص ٥٩٧، الرقم ٢٠٦٣.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٠، ح ٥٣٥، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ٢٧٤٣، معلقاً عن عمران الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٦، بسنده عن الحلبي وتمام الرواية فيه: «قلت: متمنع وقع على امرأته قبل أن يقصر قال: ينحر جزوراً». الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٢، ذيل ح ٢٥٩١، مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٨. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٣، ح ١٣٥٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٩، ذيل ح ١٧٤٠٣.

٥. في الكافي، ح ٧٣٩١ والتهذيب، ح ١١٠٤: «أهله».

٦. في الوافي: «قبل أن يقصر» بدل «ولم يقصر». وفي الكافي، ح ٧٣٩١ والتهذيب، ح ١١٠٤: «ولم يزر».

٧. في «بج، بغي، بغي، بغي، بغي» والوافي والوسائل والكافي، ح ٧٣٩١ والفقيه والتهذيب: «قال».

٨. في الوسائل والكافي، ح ٧٣٩١ والفقيه والتهذيب، ح ١١٠٤: «وخشيت».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يأتي أهله وقد قضى بعض مناسكه، صدر ح ٧٣٩١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٩؛ و ص ٣٢١، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، صدر ح ٢٧٤٥، معلقاً عن

٧٦٦٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ حَمَادٍ^٢، عَنْ الْحَلْبِيِّ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي لَمَّا قَضَيْتُ نُسُكِي لِلْعُمْرَةِ، أَتَيْتُ أَهْلِي
وَلَمْ أَقْصُرْ؟

قَالَ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي لَمَّا أَرَدْتُ ذَلِكَ^٣ مِنْهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَصَّرْتَ امْتَنَعْتُ، فَلَمَّا غَلَبَتْهَا
قَرَضْتُ^٤ بَعْضَ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِهَا؟

فَقَالَ^٥: «رَحِمَهَا اللَّهُ، كَانَتْ أَفْقَى مِنْكَ، عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ^٦، وَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ»^٧.

٧٦٦٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ

دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٨ عَنْ مُتَمَتِّعٍ خَلَقَ رَأْسَهُ بِمَكَّةَ^٩؟

« معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «قد نلتم حجة».

الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٤، ح ١٣٥٥٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٠، ح ١٧٤٠٦.

١. في التهذيب والاستبصار: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو واضح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٩٠-٣٩٩، و ص ٤١٩-٤٢١.

٢. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «بن عثمان».

٣. في «بف»: «ذاك». ٤. في «جن» وحاشية «بج»: «قصرت».

٥. في «بث»، «بج»، «جن» والفقهاء والاستبصار: «قال».

٦. قال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسميها». النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٢، ح ٥٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٨٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٥١، معلقاً عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٥، ح ١٣٥٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٨، ح ١٨٣٢٣.

٨. في «بج»، «بف»، «بد»، «جر» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سألته».

٩. في «بث»: - «بمكة».

قَالَ: «إِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ أَشْهُرِ الْحَجِّ بِثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهَا^٦، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَعَمَّدَ^٧ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي يُوقَرُ فِيهَا الشَّعْرُ لِلْحَجِّ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمًا يَهْرِيقُهُ^٨».

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّحْرِ، أَمَرَ الْمُوسَى^{١١} عَلَى رَأْسِهِ^{١٢}».

٧٦٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خُنَاصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ

غَيْرِ وَاحِدٍ:

١. فِي الْاِسْتِبْصَارِ: «إِذَا».

٢. فِي «بَيْعٍ، بَيْعٌ»: «لَيْسَ».

٣. فِي «بَيْعٍ، بَيْعٌ، جَنَ»: «+ وَ كَانَ».

٤. فِي «بَيْعٍ، بَيْعٌ، جَدَ» وَ الْفَقِيهَ: «شَهْرٌ». وَ فِي حَاشِيَةِ «جَدَ»: «شَهْرٌ».

٥. فِي التَّهْذِيبِ، ح ١٤٩ وَ الْاِسْتِبْصَارِ: «الشَّهْرُ لِلْحَجِّ».

٦. فِي الْفَقِيهَ وَ التَّهْذِيبِ وَ الْاِسْتِبْصَارِ: «مِنْهَا». ٧. فِي «بَيْسٍ» وَ الْفَقِيهَ وَ التَّهْذِيبِ، ح ١٤٩: «+ ذَلِكَ».

٨. فِي الْوَاقِفِ: «يَنْبَغِي حَمْلَ وَ جُوبِ الدَّمِ عَلَى مَا إِذَا تَعَمَّدَ الْحَلْقَ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، كَمَا يَشْعُرُ بِهِ أَمْرُهُ بِإِمْرَارِ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: فَإِنَّهُ إِنْ حَلَقَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ طَالَ شَعْرُهُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ».

٩. التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٤٨، ح ١٤٩؛ وَ ص ١٥٨، ح ٥٢٦؛ وَ الْاِسْتِبْصَارِ، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٤٣، مَعْلَقًا عَنْ

الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٥٠، مَعْلَقًا عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ. التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٤٧٣، ح ١٦٦٥،

بِسَنَدِهِ عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «بِثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» مَعَ

اِخْتِلَافِ يَسِيرٍ. فَقَهُ الرِّضَا عليه السلام، ص ٢٣٠، مَعَ اِخْتِلَافِ يَسِيرٍ. وَ رَاجَعَ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْمَحْرَمِ يَحْتَجِمُ

أَوْ يَقْصُرُ ظَهْرًا أَوْ شَعْرًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، ح ٧٣١٥ وَ مَصَادِرُهُ. الْوَاقِفِ، ج ١٢، ص ٤٢١، ح ١٢٢٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢،

ص ٣٢١، ذَيْلُ ح ١٦٤٠٦؛ وَ ج ١٣، ص ٥١١، ذَيْلُ ح ١٨٣٣٠.

١٠. فِي «بَيْسٍ، جَدَ» وَ الْوَسَائِلُ: «إِذَا».

١١. «الْمُوسَى»: مَا يَحْلِقُ بِهِ، وَ آلَةُ الْحَدِيدِ. قِيلَ: وَ زَنَهُ مُثْقَلٌ؛ مِنْ أَوْسَى رَأْسَهُ، إِذَا حَلَقَهُ بِالْمُوسَى، وَ الْمِيمُ زَائِدَةٌ

فَهُوَ مِنْ وَسَى، وَ قِيلَ: وَ زَنَهُ فَعَلَى وَ زَانَ جَبَلِي، وَ الْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ، فَهُوَ مِنْ مَوْسَ، وَ عَلَى الْأَوَّلِ يَنْصَرَفُ، وَ عَلَى

الثَّانِي لَا يَنْصَرَفُ؛ لِأَنَّ التَّائِيَةَ الْمَقْصُورَةَ. رَاجَعَ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٢٢٣؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٨٥

(مُوسَى).

١٢. الْفَقِيهَ، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٦؛ وَ التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٥٢٥؛ وَ الْاِسْتِبْصَارِ، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٤٢،

بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اِخْتِلَافِ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِ، ج ١٢، ص ٤٢١، ح ١٢٢٣٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣،

ص ٥١١، ح ١٨٣٣١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْتَبِغِي لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا أَحَلَّ أَنْ لَا يَلْبَسَ قَمِيصاً، وَلَيْتَشَبَّهَ بِالْمُحْرَمِينَ»^١.

١٤٨ - بَابُ الْمُتَمَتِّعِ تَغْرِضُ لَهُ الْحَاجَّةُ خَارِجاً مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ إِخْلَالِهِ

١ / ٧٦٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعاً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى يَقْضِيَ الْحَجَّ، فَإِنْ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى عُسْفَانَ^٢، أَوْ إِلَى الطَّائِفِ، أَوْ إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ^٣، خَرَجَ مُخْرِماً، وَدَخَلَ مُلَبَّياً بِالْحَجِّ، فَلَا يَزَالُ عَلَى إِخْرَامِهِ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ رَجَعَ مُخْرِماً، وَلَمْ يَقْرَبِ النَّبِيْتَ حَتَّى يَخْرُجَ مَعَ النَّاسِ إِلَى مَنَى عَلَى إِخْرَامِهِ، وَإِنْ شَاءَ كَانَ^٤ وَجْهَهُ ذَلِكَ إِلَى مَنَى^٥».

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: وليتشبه بالمحرمين، أي في عدم لبس المخيط، كما ذكره الشهيد الأول في الدروس، أو مطلقاً كما اختاره الشهيد الثاني، ولعله من الرواية أظهر». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤١٥، ذيل الدرس ١٠٦؛ الروضة البهية، ج ٢، ص ٢٦٧.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٠، ح ٥٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٨، مرسلاً. المستنعة، ص ٤٤٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٢، ح ١٣٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٤، ح ١٨٣٤٠.

٣. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على مرحلتين من مكة». وقال الفيومي: «عسفان: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤث ... وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي منهل - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المتير، ص ٤٠٩ (عسف).

٤. «ذات عرق»: موضع بالبادية، وهو ميقات العراقيين، قال ابن الأثير: «هو منزل معروف من منازل الحاج، يحرم أهل العراق بالحج منه، سمي به؛ لأن فيه عرقاً، وهو الجبل الصغير»، وقال العلامة المجلسي: «ذات عرق: منتهى ميقات أهل العراق، والمشهور أنه داخل في العتيق». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٤ (عرق)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠١.

٥. في الوسائل: «- كان».

٦. في الوافي: «كان وجهه ذلك إلى منى؛ يعني لم يرجع إلى مكة ويذهب كما كان إلى منى، لئلا لم يجز».

قُلْتُ: فَإِنْ^١ جَهَلَ وَخَرَجَ^٢ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى نَحْوِهَا^٣ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ رَجَعَ فِي إِبَاقِ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يُرِيدُ الْحَجَّ: أَيْدُخْلَهَا^٤ مُحْرِمًا، أَوْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؟
فَقَالَ^٥: «إِنْ رَجَعَ فِي شَهْرِهِ^٦، دَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَإِنْ دَخَلَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ، دَخَلَ مُحْرِمًا».

٤٤٢/٤

قُلْتُ: فَأَيُّ الْإِحْرَامَيْنِ وَالْمُتَعَتَيْنِ: مُتَعَتِهِ^٨ الْأُولَى، أَوِ الْآخِرَةِ؟

قَالَ: «الْآخِرَةُ وَهِيَ^٩ عَمْرَتُهُ^{١٠}، وَهِيَ الْمُحْتَبَسُ^{١١} بِهَا الَّتِي وَصَلَتْ بِحَجِّهِ^{١٢}».

قُلْتُ: فَمَا فَرْقُ^{١٣} بَيْنَ الْمَفْرَدَةِ وَبَيْنَ عَمْرَةٍ^{١٤} الْمُتَعَةِ^{١٥} إِذَا دَخَلَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؟

• للمتمتع أن يخرج من مكة بعد عمرته حتى يقضي مناسك حجه إلا أن يكون له عذر في الخروج بالشروط المذكورة، فمن فعل ذلك من غير عذر فكأنه أفسد عمرته التي يريد أن يوصلها بحجه إلا أن يرجع في ذلك الشهر بعينه، فإن أخر إلى شهر آخر فلا بد له من عمرة أخرى يوصلها بحجه.

١. في «بخ، بف، جد»، والوافي: «هو».

٢. في «جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «فخرج».

٣. في حاشية «جن»: «غيرها».

٤. إبان الشيء - بالكسر والتشديد -: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون فعالاً، وقيل: هي زائدة، وهو فعلان من أب الشيء، إذا تهيأ للذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).

٥. في الوسائل: «فدخلها» بدل «أيدخلها».

٦. في «بث، بخ، ب»، والوسائل: «قال».

٧. في «بث، جد»، «شهر».

٨. هكذا في «بخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «متعة».

٩. في «بخ، بف»، والوسائل والتهذيب: «هي» بدون الواو.

١٠. في الوافي: «فأي الإحرامين والمتعتين؛ يعني بهما العمرتين، هي عمرته، أي متعته».

١١. في «ى، بث، بخ، بف، جد»: «المحتسب».

١٢. في الوافي والوسائل والتهذيب: «بحجته».

١٣. في «بخ، بس، بف» والوافي: «+» «ما».

١٤. في «بخ، بف»: «عمرته».

١٥. في «بخ، بف»، «+» «بها». وفي الوافي: «سؤاله عن الفرق بين العمرتين مسألة أخرى». وفي مرآة المعقول، ج ١٨،

ص ٨٦: «قوله: فما فرق بين العمرة، غرضه استعلام الفرق بين عمرة مفردة يأتي بها في أشهر الحج، وبين عمرة التمتع، حيث لا يحرم الخروج بعد الأولى ويحرم بعد الثانية. وحاصل الجواب أن الفرق بالنية».

قَالَ: «أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ^١ وَهُوَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ^٢، ثُمَّ أَحَلَّ مِنْهَا وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَمٌّ^٣، وَلَمْ يَكُنْ مُحْتَسِبًا^٤ بِهَا^٥؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكُونُ يَنْوِي الْحَجَّ^٦».

٢ / ٧٦٦٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَجِيءُ، فَيَقْضِي مُتَعَتَهُ، ثُمَّ تَذَوُّ^٨ لَهُ الْحَاجَّةُ، فَيُخْرِجُ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى ذَاتِ عِزِّي، أَوْ إِلَى بَغْضِ الْمَعَادِنِ^٩؟

قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ الَّذِي يَتَمَتَّعُ^{١٠} فِيهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةً وَهُوَ مُزْتَنِّهِنَ بِالْحَجِّ».

قُلْتُ: فَإِنْ^{١١} دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ؟

قَالَ: «كَانَ أَبِي مُجَاوِرًا هَاهُنَا، فَخَرَجَ مُتَلَقِّيًا^{١٢} بَغْضَ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا رَجَعَ، بَلَغَ^{١٣}

١. فِي «بِث»، بِح، جَد: «بِالْحَجِّ».

٢. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: وَهُوَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ، أَيْ يَنْوِيهَا فَقَطْ، وَلَا يَنْوِي إِيقَاعَ الْحَجِّ بَعْدَهُ».

٣. فِي «بِث»: «وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَمٌّ». وَفِي الْوَافِي: «أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، أَيْ الْعُمْرَةُ الْمَفْرَدَةُ الْمَبْتُولَةُ عَنِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَمٌّ؛ لِأَنَّ عُمَرَتَهُ مَفْرَدَةٌ، لَا حَجَّ مَعَهَا حَتَّى يُلْزِمَهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ يَنْوِي الْحَجَّ؛ يَعْنِي مُوَصُولًا بِتِلْكَ الْعُمْرَةِ».

٤. فِي «ي»، بِح، بِس، وَحَاشِيَةُ «جَن»: «مُحْتَسِبًا».

٥. فِي «ي»: «- بِهَا».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٦٣، ح ٥٤٦، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ الْوَافِي، ج ١٣، ص ٩٦٧، ح ١٣٥٥٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٣٠٢، ح ١٤٨٦٦.

٧. فِي «بِث»، جَر، وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «- بِنِ يَحْيَى».

٨. فِي «ي»، بِح، بِف، «يِيدُو».

٩. فِي الْوَافِي عَنْ بَعْضِ النُّسخ: «الْمَنَازِلُ». ١٠. فِي «بِث»، بِح، بِس، جَن، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «تَمَتَّع».

١١. فِي «ي»، بِح، بِف، جَد، وَحَاشِيَةُ «جَن» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «فَإِنَّهُ».

١٢. فِي «بِث» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «يَتَلَقَّى».

١٣. فِي «ي»، بِح، بِف، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «فَبَلَغَ». فِي حَاشِيَةِ «بِث»: «وَبَلَغَ».

ذَاتِ عِزْقٍ، أَخْرَمَ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ^١ بِالْحَجِّ، وَدَخَلَ^٢ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْحَجِّ^٣.

٣ / ٧٦٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ: ٤٤٣/٤

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ^٤ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يَرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى

الطَّائِفِ؟

قَالَ: «يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَمَا أَحَبُّ لَهُ^٥ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا مُحْرِمًا، وَلَا يَتَجَاوَزَ^٦

الطَّائِفِ إِنَّهَا قَرِيبَةٌ^٨ مِنْ مَكَّةَ^٩.

٤ / ٧٦٧. ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^{١٠}، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

١. في مرأة العقول، ج ١٨، ص ٨٧: «قوله عليه السلام: من ذات عرق؛ ظاهره جواز الإحرام بحج التمتع من الميقات في تلك الصورة، ومال إليه الشيخ في التهذيب، حيث قال: ومن خرج من مكة بغير إحرام، وعاد في الشهر الذي خرج فيه، فالأفضل أن يدخلها محرماً بالحج، ويجوز له أن يدخلها بغير إحرام. انتهى. والمشهور بين الأصحاب عدم جواز الإحرام إلا من مكة، ويحتمل أن يكون إحرامه عليه السلام للثقة؛ إذ ظاهر أن المراد بقوله عليه السلام: بعض هؤلاء، بعض العامة، بل ولأنهم، وكان ترك الإحرام دليلاً على إحرامه بحج التمتع، فلذا أحرم عليه السلام تقيّة. وقال في الدروس: ولو رجع في شهره دخلها محلاً، فإن أحرم فيه من الميقات بالحج فالمروي عن الصادق عليه السلام أنه فعله من ذات عرق وكان قد خرج من مكة». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٣٥، ذيل الدرس ٨٧.

٢. في «جن»: - «ودخل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٩، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يجزئ من العمرة المفروضة، ح ٨٠٢١، الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٨، ح ١٣٥٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٤٨٦٨.

٤. في «بس»: «عن أبي عبدالله» بدل «قال: سألت أبا عبدالله».

٥. في «بف، جن»: «تمتع».

٦. في الوسائل والتهذيب: - «وله».

٧. في «بف، جن»: «ولا يجاوز».

٨. في الوافي: «إنها قريبة؛ يعني به أنه لا يفوته الحج بخروجه إليها فلا بأس به، وأما مجاوزتها فلا». وفي المرأة: «ظاهره كرامة الخروج، ولعل التعليل بالقرب لبيان عدم فوت الحج بالخروج إليه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٧، معلقاً عن الكليني. قرب الأستاذ، ص ٢٤٢، ح ٩٥٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٩، ح ١٣٥٥٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٤٨٦٧.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَضَى مُتَعَتَهُ، ثُمَّ عَرَضَتْ^١ لَهُ حَاجَةٌ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهَا، قَالَ: فَقَالَ: «فَلْيَغْتَسِلْ لِلْإِحْرَامِ، وَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ، وَلْيَخْضِ فِي حَاجَتِهِ، وَإِنْ^٢ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ، مَضَى إِلَى عَرَفَاتٍ»^٣.

٧٦٧٢ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِيانَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتِّعُ هُوَ مُخْتَبِسٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ عِلَامَةً^٤، أَوْ تَصِلَ رَاحِلَتُهُ، فَيَخْرُجَ مُخْرِمًا، وَلَا يَجَاوِزُ إِلَّا عَلَى قَدْرِ مَا لَا تَقْوَتُهُ^٥ عَرَفَتُهُ»^٦.

١٤٩ - بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي يَقُوتُ فِيهِ الْمُتَعَتَةُ

٧٦٧٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَمَرَّازِمٍ وَشُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الْمُتَمَتِّعِ يَدْخُلُ^٧ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى،

١. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «وعرضت».

٢. في «بخ، بف، جد» والوافي والتهذيب: «فإن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٨، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٩، ح ١٣٥٦٠؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٣٠٢، ذيل ح ١٤٨٦٤. ٤. في «ي، بس، جد، جن» والوسائل: «هو».

٥. قال ابن الأثير: «أَتَى الْعَبْدُ يَأْتِي وَيَأْتِي إِبَاقًا، إِذَا هَرَبَ وَتَأْتَى، إِذَا اسْتَرَى. النِّهَايَةُ، ج ١، ص ١٥ (أَبَى).

٦. في «ي، بخ، بف، جن» والوافي: «ولا يقوته».

٧. راجع: قُرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٠، ح ١٣٥٦١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٤،

ح ١٤٨٦٩. ٨. في «بس، جد» والمرأة: «تقوت».

٩. في «بخ، بف» والفقهاء والتهذيب والاستبصار: «في».

١٠. في التهذيب والاستبصار: «دخل».

ثُمَّ يَجْلُ، ثُمَّ يَخْرِمُ^١ وَيَأْتِي مَنًى، قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٢.

٢ / ٧٦٧٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

قَدِمَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مَتَمِّتًا لَيْلَةَ عَرَفَةَ، فَطَافَ وَأَخْلَ، وَآتَى بَغْضَ جَوَارِيهِ، ثُمَّ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَخَرَجَ^٣.

٣ / ٧٦٧٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِنَا:

٤٤٤ / ٤

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَمَتِّعِ: مَتَى تَكُونُ؟

قَالَ: «يَتَمَتَّعُ مَا ظَنَّ أَنَّهُ يَذْرُكُ النَّاسَ^٥ بِمَعْنَى»^٦.

٤ / ٧٦٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

١. في «و»: «ويحرم».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٧١، ح ٥٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٧٦٨، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩١، ذيل ح ١٤٨٢٨.

٣. في الاستبصار، ح ٢٦٧؛ «الحسن»، والمذكور في بعض نسخه: «الحسين».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٤٠؛ و ص ١٧٢، ح ٥٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ٨٤٩؛ و ص ٢٤٧، ح ٢٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٧٦٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن محمد بن ميمون. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩١، ذيل ح ١٤٨٢٩؛ و ج ١٣، ص ٥١٥، ح ١٨٣٤٣.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «بس»: «سئل أبو عبد الله عليه السلام».

٧. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٨٩: «وقوله عليه السلام: أَنَّهُ يَذْرُكُ النَّاسَ، أَي قَبْلَ ذَهَابِهِمْ إِلَى عَرَفَاتٍ، وَحَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِيَكُونَ كِتَابَةً عَنْ إِدْرَاكِ اضْطِرَارِيِّ الْمُشْعَرِ بَعِيدٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٧٠، ح ٥٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٨٦١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٧٠، ح ٥٦٥؛ و ص ١٧١، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٨٦٠، و ٨٦٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٣، ح ١٤٨٣٣.

يَعْقُوبَ بْنَ شُعَيْبٍ الْمِثْمِيَّ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا بَأْسَ لِلْمُتَمَتِّعِ إِنْ لَمْ يُحْرَمِ مِنْ لَيْلَةِ التَّزْوِيَةِ^٢ مَتَى مَا تَبَسَّرَ لَهُ^٣ مَا لَمْ يَخَفْ^٤ قَوْتَ^٥ الْمُؤَقِّعِينَ^٦».

٧٦٧٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُتَمَتِّعٍ دَخَلَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ^٧: «مُسْتَعْتَةٌ تَامَةٌ إِلَى أَنْ يَقْطَعَ^٨ التَّلْبِيَةَ^٩».

١٥٠ - بَابُ إِحْرَامِ الْحَائِضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ

٧٦٧٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^{١١}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

١. في الوسائل: «المحامي». وهو سهو؛ فإننا لم نجد ذكراً ليعقوب بن شعيب المحامي في موضع. ويعقوب هذا، هو يعقوب بن شعيب بن ميثم التمار. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٦.

٢. في «بخ»: «عرفة».

٣. في الوافي: «في بعض النسخ: أن يحرم من ليلة عرفة، مكان: إن لم يحرم من ليلة التزوية متى ما تبسّر له. يعني يحرم متى ما تبسّر له».

٤. في «بف»: «التهديب: لم يخش».

٥. في «بف»: «التهديب: فوات».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٧١، ح ٥٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٣، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٢، ح ١٣٥٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٢، ح ١٤٨٣٢.

٧. في «بخ»، «بف»، والوافي والوسائل: «قال».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أن تُقَطَّع».

٩. في الوافي: «يعني إلى أن يقطع الناس تلبيتهم، وهو زوال الشمس من يوم عرفة؛ فإنه وقت قطع التلبية، أراد الله تعالى إذا دخل مكة قبل زوال الشمس أمكنه إدراك المتعة تامة». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إلى أن يقطع التلبية، لعله بناء على المجهول، أي إلى زوال الشمس من يوم عرفة؛ لأنه حينئذ يقطع الناس تلبيتهم».

١٠. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٧٣، ح ٥٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٨٧٤، الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٣، ح ١٣٥٦٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٣، ح ١٤٨٣٤.

١١. في «جن»: «- بن يحيى».

يَغْفُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَائِضِ تَرِيدُ الْإِحْرَامَ؟

قَالَ: «تَغْتَسِلُ وَ تَسْتَنْفِزُ^١، وَتَحْتَشِي^٢ بِالْكَزْزِيفِ^٣، وَ تَلْبَسُ ثَوْباً دُونَ ثِيَابِ إِحْرَامِهَا^٤، وَ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^٥، وَتَهْلُ^٦ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ صَلَاةٍ^٧».

١٧٦٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْمُسْتَحَاضَةَ^٨، فَذَكَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ، فَقَالَ: «إِنَّ

١. استنفاة المرأة: هو أن تأخذ خرقة طويلة عريضة تشد أحد طرفيها من قدام، وتخرجها من بين فخذيها، وتشد طرفها الآخر من وراء بعد أن تحتشي بشيء من القطن؛ ليمنع به من سيلان الدم، من قولهم: استنفر الرجل بإزاره، لواء على فخذه، ثم أخرجه من بين فخذه، فشد طرفه في حجرته. واستنفر الكلب: أدخل ذنبه بين فخذه حتى يلزقه بطنه. وقال ابن الأثير: «... وهو مأخوذ من نُفِر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٤٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر)؛ الحبل المتين، ص ١٨٧؛ الوافي، ج ١٣، ص ٥٤٣.

٢. يقال: احتشت المرأة الخشيئة واحتشت بها، أي لبستها. واحتشت المستحاضة، أي حشت وملأت نفسها بالمفارم ونحوها. والمراد باحتشائها بالكرف استدخله في نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا).

٣. «الكرف»: كُضْفَر وكُزْبُور: القطن، واحدته: كرسفة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٧ (كرف).

٤. في التهذيب: «ثيابها لإحرامها». وفي الوافي: «دون ثياب إحرامها، أي تحتها؛ لئلا تلتوث بالدم».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: ولا تدخل المسجد، أي مسجد الشجرة للإحرام، ويحتمل أن يكون المراد المسجد الحرام لإحرام حجب التمتع».

٦. في التهذيب: «ثم تهل». والإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٧٠ (هلل).

٧. في الوسائل: «الصلاة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٥، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٠، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٢٥١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٩، ح ١٦٦١٧.

٩. في مرة القول، ج ١٨، ص ٩١؛ ويمكن أن يكون أراد السائل بالمستحاضة الحائض والنفساء، أو الأعم عليه السلام.

أَسْمَاءٌ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ^١، وَكَانَ فِي وَلَادَتِهَا الْبَرَكَةُ لِلنِّسَاءِ^٢ لِمَنْ^٣ وَلَدَتْ مِنْهُنَّ أَوْ طَمِعَتْ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَنْفَرَتْ^٤، وَتَنَطَّقَتْ^٥ بِمِنْطَقَةٍ^٦، وَأَحْرَمَتْ^٧.

٤٤٥/٤ ٧٨٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْأَةُ الْخَائِضُ تُحْرِمُ وَهِيَ لَا تُصَلِّي؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا بَلَغَتْ الْوَقْتَ^٩، فَلَتْحُرِّمَ»^{١٠}.

منهما ومن المستحاضة، فالجواب ظاهر الانطباق وإن أراد المستحاضة بالمعنى المصطلح، فذكر قصة أسماء لعلة ليان أنه إذا جاز للنساء الإحرام مع كونها ممنوعة عن الصلاة وكثير من العبادات، فيجوز للمستحاضة التي بعد الأغسال بحكم الطاهر بطريق أولى.

١. «البيداء»: المغارة التي لا شيء بها، سميت بذلك؛ لأنها تُبَيِّد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة، أو المراد بها مطلق الصحراء، كما قال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: بالبيداء، يحتمل أن يكون المراد بالبيداء هنا مطلق الصحراء، فيكون المراد خارج المدينة عند مسجد الشجرة، أو قبل الوصول إليه، ولو كان المراد بالبيداء المعروف الذي هو بعد مسجد الشجرة فيحتمل أن يكون ضربت خيمتها هناك لكثرة الناس؛ فإنها قريبة من المسجد». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (بيد).

٢. في الوافي: «إنما كانت في ولادتها البركة؛ لأنها كانت سبباً لتعلم كثير من مسائلهن في الاستحاضة والنفاس».

٣. في الوافي: «ممن».

٤. في «بس» وحاشية «ب» والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩: «وتمنطقت».

٥. «تنطقت بمنطقة»، أي شدتها على وسطها، والمنطقة والمنطق والنطاق: كل ما شد به وسطه، أو المنطقة: معروفة اسم لها خاصة. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٦ (نطق).

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ٢٧٥٥، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أن المستحاضة تطوف بالبيت، ح ٨٦٩٦؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٣؛ وج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٨، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف وزيادة. وراجع: الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١١١٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٢٥١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٢، ذيل ح ١٦٦٢٢؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٧٨، ح ١.

٨. في «بف» جر، والتهذيب: «بن يحيى».

٩. في المرأة: «الوقت يطلق على الزمان والمكان، والمراد به هنا الثاني».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٥٩، بسنده.

٧٣٨١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ^٢، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ حَاضَتْ وَهِيَ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ، فَتَطُمَتُ^٤؟
قَالَ^٥: «تَغْتَسِلُ، وَتُخْتَشِي بِكَزُوفٍ، وَتَلْبَسُ ثِيَابَ الْإِحْرَامِ، وَتُحْرِمُ، فَإِذَا كَانَ
الَلَّيْلُ خَلَعَتْهَا، وَلَبَسَتْ ثِيَابَهَا الْآخَرَ حَتَّى تَطْهَرَهُ»^٦.

عن صفوان، عن منصور بن حازم. وفي الكافي، كتاب الحج، باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام...
ح ٧١٤٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦٢، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨،
ح ١٣٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحج، باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام...
ح ٧١٤٣، بسند آخر عن أبي جعفر^٣، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٤، ح ١٢٥١٥؛ الوسائل،
ج ١٢، ص ٣٩٩، ح ١٦٦١٦.

١. هكذا في «بخ»، بف، جر. وفي «ي»، بث، بح، بس، جد، جن، والمطبوع والوسائل والتهذيب: «علي بن الحكم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد مع الفحص الأكيد رواية سلمة بن الخطاب عن علي بن الحكم في غير سند
هذا الخبر. وقد روى سلمة بن الخطاب عن علي بن الحسن [الطاطري] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال
الحديث، ج ٨، ص ٤٤٣.

ويؤيد ذلك أن الطاطري يعبر في كثير من أسنده عن محمد بن أبي عمير بمحمد بن زياد. راجع: معجم رجال
الحديث، ج ١١، ص ٥٧٠؛ وج ٢٣، ص ١١٨.

٢. لم نجد رواية محمد بن مروان عن زيد الشحام، أو عن أبي أسامة وهو كنية زيد، في غير هذا السند،
والمعهود رواية عمار بن مروان عن زيد الشحام في الأسناد، فلذا استظهر الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي
- دام توفيقه - في تعليقه على السند أن الصواب في العنوان هو عمار بن مروان. راجع: معجم رجال الحديث،
ج ١٢، ص ٣٧٢.

٣. في «ي» والوافي: «فطمئت».

٤. في الوافي: «فقال».

٥. هكذا في «بح بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «ي» والتهذيب «الأخرى». وفي «بخ»
والمطبوع: «الآخر».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٤، ح ١٢٥١٤؛ الوسائل، ج ١٢،
ص ٤٠٠، ح ١٦٦١٨.

١٥١ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ فِي أَدَاءِ الْمَنَاسِكِ

١ / ٧٨٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ صَيْبٍ^١ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَعَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ

١. في السند جهات عديدة من البحث، لكن نركز الكلام حول ثلاث منها:

الأولى: في المراد من العلاء بن صبيح.

الثانية: في مفاد العطف في «عبد الرحمن بن الحجّاج وعلي بن رثاب».

والثالثة: في الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام.

نبدأ البحث من الجهة الثالثة فنقول: تكرر مضمون الحديث في الأحاديث: الثاني والثالث والسادس من الباب، والراوي عن أبي عبد الله عليه السلام في الجميع هو عجلان (أبو صالح)، والظاهر أنّ هذا المضمون كان معروفاً عند الأصحاب برواية عجلان أبي صالح، كما يظهر ممّا ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٦، فلاحظ. هذا، وقد سمع عبيد الله بن صالح هذا الحديث عن عجلان أبي صالح، ثم سأل أبا الحسن عليه السلام عن مفاده كما هو صريح الحديث الثالث من الباب. والمطلون قوياً اتحاد عبيد الله بن صالح المذكور في الحديث الثالث مع عبد الله بن صالح في ما نحن فيه ووقوع التحريف في أحد العنوانين. فعليه يمكن القول بسقوط «عن عجلان أبي صالح» من سندنا هذا، فليكن هذا في ذكرك.

وأما الجهة الثانية، وهو مفاد العطف في «عبد الرحمن بن الحجّاج...»، فإن أخذنا بظاهر السند، فلا بد من القول بكون عبد الرحمن بن الحجّاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح معطوفين على العلاء بن صبيح، ويروي محمد ابن أبي عمير عنهم بتوسط حفص بن البختری، لكنّ الأخذ بالظاهر يواجه مشكلاً وهو أنّ حفص بن البختری وعبد الرحمن بن الحجّاج من مشايخ ابن أبي عمير، روى عنهما كتبهما، وأكثر من الرواية عنهما في الأسناد، كما أنّ روايته عن علي بن رثاب متكررة. ولم يثبت وقوع الوساطة بين أبي عمير وبين عبد الرحمن الحجّاج كما لم يثبت وقوعها بين ابن أبي عمير وابن رثاب. أضف إلى ذلك من وقوع التعاطف بين عبد الرحمن بن الحجّاج وحفص بن البختری في ما روى عنهما ابن أبي عمير، نظير ما ورد في الكافي، ح ٧١٨٦ و ١٤٩٨٧، والتهذيب، ج ٥، ص ٨٢، ح ٢٧٥، وج ٧، ص ٢٨٤، ح ١١٩٩. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ وص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣؛ وص ٣١٠، الرقم ٤٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٢١-٤٢٢؛ وص ٤٢٦؛ ج ٢٢، ص ٢٥٨-٢٦٢؛ وص ٢٨٦-٢٨٩.

فعليه، يمكن القول بوقوع التحويل في السند بأن يكون عبد الرحمن بن الحجّاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح معطوفين على «حفص بن البختری عن العلاء بن صبيح» عطف طبقة واحدة على طبقتين. وفي البين احتمال آخر سنشير إليه بعد البحث عن الجهة الأولى.

وَأَعْبَدَ اللَّهُ بَنِي صَالِحٍ، كُلُّهُمْ يَزْوُونَ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: «الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ، ثُمَّ حَاضَتْ، تُقِيمُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّزْوِيَةِ، فَإِنْ طَهَّرَتْ، طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَسَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^٣، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ إِلَى يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، اغْتَسَلَتْ، وَاحْتَشَتْ، ثُمَّ سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ خَرَجَتْ إِلَى مِئْى، فَإِذَا قَضَيْتَ الْمَنَاسِكَ وَزَارَتْ الْبَيْتَ^٤، طَافَتْ بِالْبَيْتِ طَوَافًا لِعُمْرَتِهَا، ثُمَّ طَافَتْ طَوَافًا لِلْحَجِّ^٥، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَعَتْ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُجَلُّ مِنْهُ الْمُحَرَّمُ إِلَّا فِرَاشَ زَوْجِهَا، فَإِذَا طَافَتْ أُسْبُوعًا^٦ آخَرَ، حَلَّ لَهَا فِرَاشُ زَوْجِهَا^٧».

وأما الجهة الأولى وهو المراد من العلاء بن صبيح، فنقول: لم يرد هذا العنوان في غير سند هذا الخبر واحتمال تصحيحه من «عجلان أبي صالح» قوي جداً.

ثم إنَّ من المحتمل أن يكون الأصل في السند هكذا: «... محمد بن أبي عمير عن حفص بن البختري وعبد الرحمن بن الحجاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح كلهم يروونه عن عجلان أبي صالح عن أبي عبد الله^١»، فسقط «عن عجلان أبي صالح» من السند، فأدرج في غير موضعه مع وقوع التحريف فيه. وهذا هو الاحتمال الآخر الذي أشرنا إليه حين البحث عن الجهة الثانية.

هذا ملخص ما استفدنا مما أفاده الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند مع شيء من الزيادة وتغيير في أسلوب البيان.

١. في «ي، بث، بس، جن»: «عن».

٢. في «بث، بح، بس، بف، جر» وحاشية «جن»: «يرويه».

٣. في «بث»: «- بين الصفا والمروة». ٤. في «بخ، بف» والوافي: «وسعت».

٥. في الوسائل: «بالبيت».

٦. في «بث، بح»: «طواف الحج». وفي «بخ»: «طوافاً آخر للحج».

٧. في الوسائل: «طوافاً».

٨. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩٢: «واعلم أنَّ العلامة في التذكرة والمتممى اذعى إجماع الأصحاب على أنَّ الحائض والنفساء إذا منعهما عذرهما عن الطواف تعدلان إلى الأفراد، مع أنَّ الشهيد^١ حكى في الدروس عن علي بن بابويه وأبي الصلاح وابن الجنيد قولاً بأنها مع ضيق الوقت تسعى، ثم تحرم بالحج وتقضي طواف العمرة مع طواف الحج، كما يدلُّ عليه هذا الخبر والأخبار الآتية، وظاهر الكليني أنَّه أيضاً عمل بتلك الأخبار. وقال السيد في المدارك: والجواب عنها أنَّه مع بعد تسليم السند والدلالة يجب الجمع بينها وبين الروايات

٤٤٦/٤ ٧٨٣ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ مَتَمَتَّعَةٍ قَدِمَتْ مَكَّةَ، فَرَأَتْ الدَّمَ؟
قَالَ: «تَطْلُوفُ بَيْنِ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ تَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا^٢، فَإِنْ طَهَّرَتْ، طَافَتْ

المتضمنة للعدول بالتخير، فالعدول أولى؛ لصحة مستنده وصراحته وإجماع الأصحاب عليه. وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٤١٧، المسألة ٧٢٥؛ منتهى المطلب، ص ٨٥٥ من الطبعة الحجرية؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٠٦؛ ذيل الدرس ١٠٥؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ١٧٩ - ١٨١.

٩. الكافي، كتاب الحج، باب حج المجاورين وقطان مكة، ضمن الحديث الطويل ٧٠٥٢؛ وباب نادر في ذيل باب أن المستحاضة تطوف بالبيت، ح ٧٧٠٠، بسندهما عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «واحتشنت ثم سعت بين الصفا والمروة» مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٣، ح ١٣٥٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٨، ح ١٨١٨٦.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا، وما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١١٠٩ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل، ناشر من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند.

٢. في التهذيب والاستبصار: «قلت» بدل «عن».

٣. في الوافي: «ينبغي حمل تقديمها السعي على التريص على ما إذا ضاق عليها الوقت، ولم ترج الطهر قبل إدراك المناسك، وتأخيرها أتياء عنه، كما في الرواية الأولى - وهي الأولى هنا أيضاً - على ما إذا رجعت إدراك السعي طاهرًا».

وفي المرأة: قال الشيخ بعد إيراد تلك الرواية والتي قبلها: فليس في هاتين الروايتين ما ينافي ما ذكرناه؛ لأنه ليس فيهما أنه قد تم متعتها، ويجوز أن يكون من هذه حاله يجب عليه العمل على ما تضمنته الخبران، ويكون حجة مفردة دون أن يكون متعة؛ ألا ترى إلى الخبر الأول وقوله: إذا قدمت مكة وطافت طوافين، فلو كان المراد تمام المتعة لكان عليها ثلاثة أطواف وسعيان، وإنما كان عليها طوافان وسعي؛ لأن حاجتها صارت مفردة، وإذا حملناهما على هذا الوجه يكون قوله: تهل بالحج، تأكيداً لتجديد التلبية بالحج دون أن يكون ذلك فرضاً واجباً. والوجه الثاني: الحمل على ما إذا رأت الدم بعد أن طافت ما يزيد على النصف. انتهى.

أقول: لا يخفى بعد الوجهين وما اشبه عليه في الأول في ما ذكره من التأييد؛ لأنها لما أتت بالسعي قيل: لا وجه للسعين، والطوافان كلاهما للزيارة، أحدهما للعمرة والآخر للحج، وقد تعرض لطواف النساء بعد ذلك، ثم بقي هاهنا شيء، وهو أنه اشتمل الخبر الأول على التريص بالسعي إلى يوم التروية، وهذا الخبر على تقديمه والتريص بالطواف فقط. ويمكن الجمع بحمل الأول على ما إذا رجعت زوال العذر وإدراك السعي ظاهراً، والثاني على ما إذا ضاق عليها الوقت ولم ترج الطهر قبل إدراك المناسك.

بِالْبَيْتِ، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ^١، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَأَهْلَتْ بِالْحَجِّ مِنْ^٢ بَيْتِهَا، وَخَرَجَتْ إِلَى مِئْى، وَفَقَصَتْ^٣ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَإِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ، طَافَتْ بِالْبَيْتِ طَوَافَيْنِ، ثُمَّ سَعَتْ^٤ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ، فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا^٥ فِرَاشَ زَوْجِهَا^٦.

٣٨٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ ابْنِ رِبَاطٍ^٧، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَجَلَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مُتَمَتِّعَةٌ قَدِمْتُ^٨، فَرَأَتِ الدَّمَ كَيْفَ تَضَنُّعٌ؟

قَالَ: «تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^٩، وَتَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا، فَإِنْ طَهَّرْتَ، طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ^{١٠} لَمْ تَطْهَرْ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَأَهْلَتْ بِالْحَجِّ، وَخَرَجَتْ إِلَى مِئْى، فَقَصَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ، فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مَا عَدَا^{١١} فِرَاشَ زَوْجِهَا».

قَالَ^{١٢}: وَكُنْتُ أَنَا وَغَبِيْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ سَمِعْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ غَبِيْدُ اللَّهِ^{١٣} عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^{١٤}، فَخَرَجَ إِلَيْي، فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُ

١. في «بخ»: «وإن لم تطهر».

٢. في الوافي: «في».

٣. في «بخ، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار»: «فقصت».

٤. في «بخ، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار»: «وسعت».

٥. في «بخ، بف، والتهذيب والاستبصار»: «ما عدا».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١١٠٩، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٤، ح ١٢٥٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٧».

٧. في التهذيب والاستبصار: «عن ابن رباط».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «مكة».

٩. في «جن»: «فإذا فعلت».

١٠. في «جن»: «فإن».

١١. في «بس»: «ما خلا».

١٢. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى درست بن أبي منصور.

١٣. في الاستبصار: «عبد الله».

١٤. في حاشية «جن»: «أبي عبد الله».

أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رِوَايَةِ عَجَلَانَ، فَحَدَّثَنِي بِنَحْوِ مَا سَمِعْنَا مِنْ عَجَلَانَ.^٢

٧٨٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

٤٤٧/٤ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ^٤ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: امْرَأَةٌ مُتَمَتِّعَةٌ تَطْوُفُ، ثُمَّ طَمِثَتْ^٦؟

قَالَ: «تَسْعَى بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَ تَقْضِي مُتَعَتَهَا»^٧.

٧٨٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثْنَى الْحَنَاطِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ: «إِذَا أُحْرِمَتْ وَ هِيَ طَاهِرَةٌ،

ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ مُتَعَتَهَا، سَعَتْ، وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَقْضِي طَوَافَهَا،

وَقَدْ قَضَتْ عُمْرَتَهَا، وَإِنْ هِيَ أُحْرِمَتْ وَ هِيَ حَائِضٌ، لَمْ تَسْعَ^٨ وَلَمْ

١. في حاشية «جن»: «أبي عبد الله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٢، ح ١٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ١١١٠، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٣،

ص ٩٨٣، ح ١٣٥٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ح ١٨١٩١.

٣. في «بخ، بف، جر»: - «بن الخطّاب». ٤. في الوسائل، ح ١٨٢١٠: «عبد الله».

٥. في «جد» وحاشية «بخ»: «أبي عبد الله». ٦. في الوافي: - «له».

٧. في «جن»: «فطمت». وفي «ي، بخ، بف، جد» والوافي: «ثم تطمت».

٨. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ٢٧٦٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣، ح ١٣٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣،

ح ١١١٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩١، ح ١٣٦٠٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥١، ح ١٨١٩٢؛ و ص ٤٥٩، ح ١٨٢١٠.

٩. في الوافي: «هذا الخبر يجمع بين الخبر الأخير والأخبار السابقة عليه بتقييد إطلاق كل منهما بلاغاً إلا أن في

التهذيبين عمل على إطلاق الأخير وأول الأول على الحجّة المفردة دون المتعة، أو على ما إذا رأيت الدم بعد ما

جاوزت النصف من طوافها معللاً بتعليلات عليلة يظهر خللها بأدنى تأمل، ويمكن القول بالتخيير لورود

الخبرين المطلقين وإن كان التفصيل أولى». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «ويمكن القول بالتخيير، قال

في الجواهر [ج ١٨، ص ٣٨]: التخيير وجه جمع بين النصوص إلا أنه - مع كونه لا شاهد له - فرع التكافؤ

المفقود في المقام من وجوه. انتهى. والعمل على العدول من العمرة إلى الحجّ المفردة».

وفي المرأة «قوله عليه السلام: لم تسع، أقول: هذا وجه جمع ظاهر بين الأخبار، ويظهر من المصنّف والصدوق في

الفقيه أنّهما قالا بهذا التفصيل، ولا يبعد مختارهما عن الصواب وإن كان القول بالتخيير أيضاً لا يخلو من قوة».

تَطْفَ حَتَّى تَطْهَرُ^١.

٦ / ٧٨٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، يَقُولُ: «إِذَا اغْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ اغْتَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ، قَدَمَتِ السَّغْيَ، وَشَهِدَتِ الْمَنَاسِكَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ وَانْصَرَفَتْ مِنَ الْحَجِّ، فَضَّتْ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَطَوَافَ الْحَجِّ وَطَوَافَ النَّسَاءِ، ثُمَّ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^٢».

٧ / ٧٨٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ رَجُلٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَ سَيَّلَ عَنِ امْرَأَةٍ مُتَمَتِّعَةٍ طَمِثَتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ، فَخَرَجَتْ مَعَ النَّاسِ إِلَى مَنَى؟

فَقَالَ^٣: «أَوْ لَيْسَ هِيَ عَلَى عُمَرَتِهَا وَحَجَّتِهَا؟ فَلْتَطُفْ طَوَافاً لِلْعُمْرَةِ وَطَوَافاً لِلْحَجِّ^٤».

١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٥، ح ١٣٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ذيل ح ١٨١٩٠.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٤، ح ١٣٧٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٤، ح ١١١٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٤، ح ١٣٥٩١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٨.

٣. في «بح»: «قال». وفي «بث»، جن، والوسائل: - «فقال».

٤. في «بث»: - «عمرتها».

٥. في الوافي: «يعني بعد ما قضت المناسك وطهرت». وظاهر هذا الخبر بقاؤها على عمرتها، فيحمل على ما إذا طمئت بعد الإحرام، كما هو الظاهر من اللفظ، فعليها قضاء السعي أيضاً بعد الطواف، وإنما سكت عليه السلام عن قضاء السعي لظهوره، كما أنه سكت عن السعي للحج أيضاً لظهوره، وإنما جاز لها تأخير السعي مع أنها حاضت بعد الإحرام؛ لأنها قد خرجت إلى منى وفاتها السعي، فلا ينافي ما قدمناه من التفصيل إلا أنه ينافي الخبر الأخير - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٠، ح ١٣٦٥ - حيث ورد الحكم فيه بإفراد الحج، والتوفيق بينهما يقتضي التخيير في هذه الصورة. ونحوه في امرأة العقول، ج ١٨، ص ٩٦.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٧، ح ١٣٥٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥١، ح ١٨١٩٣.

٧٦٨٩ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْأَةُ تَجِيءُ مُتَمَتِّعَةً، فَتَطْمَتُ^٢ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَيَكُونُ طَهْرُهَا يَوْمَ^٣ عَرَفَةَ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّهَا تَطْهَرُ، وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَتُحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهَا، وَتَلْحَقُ بِالنَّاسِ^٤، فَلْتَفْعَلْ»^٥.

٤٤٨/٤ ٧٦٩٠ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٦، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْعَى؟ قَالَ: «تَسْعَى».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ سَعَتْ^٧ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحَاضَتْ بَيْنَهُمَا؟

١. في «بح، بس»: «أصحابنا».

٢. هكذا في «ي، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والفقهاء. وفي «بث» والمطبوع: «فطمئت».

٣. في «بث» والوافي والفقهاء والتهذيب والاستبصار: «ليلة».

٤. في التهذيب، ح ١٣٦٧ والاستبصار: «الناس». وفي الفقيه والتهذيب، ح ١٦٧٥: «+ «بمنى». وفي المرأة: «قوله ﷺ: بالناس، أي بمنى، كما هو المصرح به في الفقيه، أو بعرفات، كما فهمه الشيخ في التهذيب».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١١، ح ١١٠٨، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٥، ح ١٦٧٥، معلقاً عن أحمد، عن الحسين، عن النضر، عن محمد بن أبي حمزة. والفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٧٧٠، معلقاً عن أبي بصير. والوافي، ج ١٣، ص ٩٧٣، ح ١٣٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٩.

٦. في الاستبصار: «- بن أيوب».

٧. في «ي»: «- «ثم حاضت - إلى - امرأة».

٨. في الفقيه والتهذيب، ح ١٣٦٦ والاستبصار، ح ١١١٧: «طافت». في «ي»: «وسعت». وفي «بخ»: «وطافت».

قَالَ: «تَيْتُمْ^١ سَغِيهَا»^٢.

١٠ / ٧٦٩١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مِثْنَى

الْحَنَاطِ^٣، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْمَتَمَتَّةِ: «إِذَا أُخْرِمَتْ وَهِيَ طَاهِرَةٌ، ثُمَّ

خَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تُقْضِيَ مُتَعَتَهَا، سَعَتْ، وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تُقْضِيَ طَوَافَهَا، وَقَدْ

تَمَّتْ مُتَعَتُهَا^٤، وَإِنْ هِيَ أُخْرِمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ، لَمْ تَسَعْ وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطْهَرَ»^٥.

١٥٢ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ مَا دَخَلَتْ فِي الطَّوْافِ

١ / ٧٦٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

١. في «ي»: «تَيْتُمْ».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٥، ح ١٣٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٢٧٥٧، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٦، ح ١٣٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١١٢٠، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩١، ح ١٣٦٠١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٩، ح ١٨٢٠٩.

٣. في التهذيب والاستبصار: «ابن أبي عمير» بدل «ابن أبي نجران» عن مِثْنَى الْحَنَاطِ. وهو سهو، فإننا لم نجد رواية سهل بن زياد عن ابن أبي عمير عن أبي بصير في موضع مع أَنَّ العناوين الثلاثة من العناوين المتكررة جداً في الأسناد.

وأمَّا رواية سهل بن زياد عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران عن مِثْنَى [الْحَنَاطِ]، فقد وردت في بعض الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ح ٤٧١٩ و ٤٧٢٦ و ١٢٤١٢.

٤. في الاستبصار: «طاهرة». ٥. في الوافي: «وقد قضت عمرتها».

٦. هذا الخبر نظير الخبر الخامس من هذا الباب، وقد مضى ذيله كلاماً من الوافي والمرأة، إن شئت فراجع هناك.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٤، ح ١٣٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٦، ح ١٣٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ح ١٨١٩٠.

٨. في «يخ، جده: -» وفي «ي».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ؟

قَالَ: «إِذَا طَهَّرَتْ فَلْتُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَقَدْ قَضَتْ طَوَافَهَا»^١.

٢ / ٧٦٩٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ^٣ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَجَازَتْ النَّصْفَ، فَعَلِمَتْ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ، فَأَتَمَّتْ بَقِيَّةَ طَوَافِهَا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلِمَتْهُ»^٥، فَإِنْ^٦ هِيَ قَطَعَتْ طَوَافَهَا فِي أَقَلِّ مِنْ

١. قال في المرأة: «يدل على أنها إذا حاضت بعد الطواف وقبل الصلاة صحت متعتها»، ثم فصل القول في المسألة.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٧، ح ١٣٨١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٢٧٦٢، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٢، ح ١٣٦٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٨، ح ١٨٢٠٨.

٣. في «بث، بس، جن» وحاشية «ي، بح»: «عن». والظاهر عدم صحة كلا الثقلين، فقد تقدم ذيل ح ٧٦٨١، أن علي بن الحسن في مشايخ سلمة بن الخطاب هو الطاطري، والطاطري روى عن محمد بن زياد - وهو محمد بن أبي عمير كما تقدم - كتاب علي بن أبي حمزة، وورد في التهذيب، ج ٢، ص ٢٣، ح ٦٦ رواية علي بن الحسن الطاطري - وقد عُثِرَ عنه بالضمير - عن محمد بن زياد عن علي بن أبي حمزة. والظاهر بملاحظة مامز وقوع التحريف في سندنا هذا، وأن الصواب هو «محمد بن زياد عن علي بن أبي حمزة».

٤. في «ي، بث، بس، جد، جن»: «وبين».

٥. في التهذيب والاستبصار: «علمت». وفي اللغة: علمه يعلمه علماً، كنصره وضربه، أي وسمه - وهكذا قرأ العلامة الفيض - وعلم نفسه وأعلمها، أي وسمها بسمها الحرب. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠١ (علم).

٦. في «ي، بح، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإن».

النَّصْفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَ الطَّوْفَ مِنْ أَوَّلِهِ^٢.

٧٦٩٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍ ٤٤٩/٤

الْحَلَالِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ خُمْسَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ اغْتَلَّتْ؟
قَالَ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ فِي الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، أَوْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجَاوَزَتْ

١. في الوافي: «تأخير إتمام السعي في هذا الخبر وما بعده من الأخبار ينافي ما مرَّ من أنها تسعى مع الحيض، ويأتي الكلام في توجيهه والجمع بين أخبار هذا الباب جميعاً في آخر الباب إن شاء الله»، حيث قال: «والذي يقتضيه الجمع والتوفيق بين أخبار هذا الباب وبينها وبين الباب السابق أن يقال: إن المرأة إذا أحرمت طاهراً بالعمرة المتمتع بها إلى الحج وأنت مكَّة، وأردت أن تدرك التمتع. فإن أدركت الطواف، أو أكثره طاهراً، ثم حاضت، أخرت بقية الطواف والسعي إن لم تأت به بعد، أو بقيته إن أتت ببعضه إلى أن طهرت، فإن خافت أن يفوتها الحج قدَّمت الحج، وأخرت ما بقي من عمرتها وجوباً وما بقي من سعيها استحباباً؛ لتدركه طاهراً؛ لكونه من شعائر الله، وإن لم تدرك من الطواف شيئاً، أو أدركت أقلَّ من النصف فحاضت، قدَّمت السعي وأخرت الطواف؛ لتدرك بعض أفعال العمرة حتى تكون متمتعة؛ فإنها إن لم تسع حينئذ تكون غير متأتية بشيء من أفعال العمرة قبل الحج، فلا تكون متمتعة، فاجعل هذا التحقيق على بالك، ثم تأمل في الأخبار السابقة تجدها متلائمة غير متخالفة إن شاء الله». وقال المحقق الشيرازي في هامشه: «قوله: قدَّمت السعي، بل يجب عليها العدول من العمرة إلى الحج المفردة وتخرج للوقوفين، ثم تأتي بعمرة مفردة بعد قضاء مناسك الحج، كما مرَّ».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩٨: «قال الشيخ رحمه الله في التهذيب - بل في الاستبصار أيضاً - بعد إيراد تلك الرواية: ما تضمن هذا الخبر يختص الطواف دون السعي؛ لأننا قد بينَّا أنه لا بأس أن تسعى المرأة، وهي حائض، أو على غير وضوء، وهذا الخبر وإن كان ذكر فيه الطواف والسعي فلا يمنع أن يكون ما تعقبه من الحكم يختص الطواف حسب ما قدَّمناه، ونحن لا نقول: إنه لا يجوز لها أن تؤخر السعي إلى حال الطهر، بل ذلك هو الأفضل، وإنما رخص في تقديمه حال الحيض والمخافة أن لا تتمكن منه بعد ذلك. انتهى. أقول: ما يظهر من آخر كلامه من الحمل على الاستحباب هو الأظهر، وليس حمله الأول أيضاً ببعيد بأن يكون المراد بقوله: جازت النصف، أي في الطواف؛ إذ يمكن شروعه في السعي مع عدم مجاوزة النصف في الطواف سهواً».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٥، ح ١٣٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٨، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٢، ح ١٣٦٠٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٣، ح ١٨١٩٩.

النِّصْفَ، عَلِمَتْ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي بَلَغَتْ، فَإِذَا^١ هِيَ قَطَعَتْ طَوَافَهَا فِي أَقْلٍ مِنْ
النِّصْفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَ الطَّوَّافَ مِنْ أَوَّلِهِ^٢.

١٧٩٥ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ
ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ اللَّوْزِيِّ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا طَافَتْ بِالْبَيْتِ أَرْبَعَةَ
أَشْوَاطٍ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ، فَمَتَّعَتْهَا تَامَةً^٤».

١٥٣ - بَابُ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ

١٧٩٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ نَفَسَتْ^٥ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْنَ أَرَادْتَ الْإِحْزَامَ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ أَنْ تَخْتَشِي بِالْكَرْشِفِ وَالْجَزْقِ،

١. في «ي»؛ جَدَ: «فَإِنْ».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٣، ح ١٣٦٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٤، ح ١٨٢٠٠.

٣. في «يغ»؛ بَفْ، جَرَّ: - «بَن يَحْيَى».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣، صدر ح ١٣٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣، صدر ح ١١١١، بسندهما عن صفوان
بن يحيى، عن ابن مسكان، عن أبي إسحاق صاحب اللؤلؤ. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٣، صدر ح ٢٧٦٧، معلقاً عن
ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله ﷺ؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣،
صدر ح ١٣٧١، بسنده عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله ﷺ؛
الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣، صدر ح ١١١٢، بسنده عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن عَمَّنْ سَأَلَ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا ﷺ، ص ٢٢٩. الوافي، ج ١٣،
ص ٩٩٣، ح ١٣٦٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٧، ذيل ح ١٨٢٠٤.

٥. في البحار، ج ٤٢، والتهذيب، ج ٥: «وَقَالَ».

٦. يقال: نَفَسَتْ الْمَرْأَةُ، على صيغة المعلوم، وَنَفَسَتْ الْمَرْأَةُ، على صيغة المجهول، أي وَلَدَتْ. راجع: الصحيح،
ج ٣، ص ٩٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

وَتَهَلَّ بِالْحَجِّ^١، فَلَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ^٢ وَقَدْ^٣ نَسَكُوا الْمَنَاسِكَ وَ قَدْ أَتَى لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تَصَلِّيَ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ^٤.

٢ / ٧٦٩٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ تَصَلِّيَ، وَ لَا تَدْخُلُ الْكَفَّةَ»^٦.

١٥٤ - بَابُ نَادِرٍ

٤٥٠ / ٤

١ / ٧٦٩٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنْ

١. في التهذيب، ج ٥: + «وقال».

٢. في «بث» والتهذيب، ج ٥: - «وقد».

٣. وفي «بث»، وفي «بث»، وفي «بث».

٤. في التهذيب، ج ٥: - «ذلك».

٥. وفي رواية العقول، ج ١٨، ص ٩٩: «يدل على أنه يجوز للمستحاضة بعد الغسل دخول المسجد ويصنع طوافها، ولا خلاف فيه بين الأصحاب، واستدل به على أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً، وفيه نظر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٣، بسنده عن حماد.

٦. وفيه، ص ١٧٩، ح ٥١٤، بسنده عن زرارة. وفي الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة،

ج ٧٦٧٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «وتهل بالحج» مع

اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٢٧٥٥، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي،

كتاب الحيض، باب النفاس، ح ٤٢٠١؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥١١ و ٥١٢؛ و ص ١٨٠، ح ٥١٥.

الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٩، ح ١٣٦١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٤١٧؛ و ج ١٣، ص ٤٦٢، ح ١٨٢١٥؛

البحار، ج ٢١، ص ٣٧٩، ح ٢؛ وفيه، ج ٤٢، ص ٩٧، ح ٢٨، إلى قوله: «وتهل بالحج».

٦. في المرأة: «يدل على أنه يكره للمستحاضة دخول البيت، كما نص عليه في التحرير». وراجع: تحرير

الأحكام، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ٢٥٤٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٩، معلقاً عن الكليني. والوافي، ج ١٣، ص ٩٩٩، ح ١٣٦١٧؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٤٦٢، ح ١٨٢١٦.

٨. في «بث»، وفي «بث»، وفي «بث».

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام ^١ عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تَحْضَ خَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا وَأَهْلِهَا، فَخَاضَتْ فَاسْتَحْيَتْ ^٢ أَنْ تُعْلِمَ أَهْلُهَا وَزَوْجُهَا حَتَّى قَضَتْ الْمَنَاسِكَ وَهِيَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَوَاقَعَهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ رَجَعَتْ ^٣ إِلَى الْكُوفَةِ، فَقَالَتْ لِأَهْلِهَا: كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «عَلَيْهَا سَوْقُ بَدَنَةٍ» ^٤، وَعَلَيْهَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَيْسَ عَلَى زَوْجِهَا شَيْءٌ» ^٥.

١٧٩٩/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عليه السلام ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ الْخَائِضُ، ثُمَّ أَزَادَتْ أَنْ تُودَّعَ الْبَيْتُ، فَلْتَقِفْ عَلَى أَدْنَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، وَلْتُودَّعِ الْبَيْتُ» ^{١١}.

١. في «بخ»، بف، جد، جر، والوافي: «عن أبي الحسن عليه السلام»، قال: «سألته» بدل «قال»: سألت أبا الحسن عليه السلام.

٢. في حاشية «ي» والوسائل: «واستحيت». ٣. في الوافي: «ورجعت».

٤. في الوسائل والفتية والتهديب: «قد كان».

٥. قال ابن الأثير: «البلدة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمنها». النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ١٠٠: «قوله عليه السلام: عليها سوق بدنة، حمل على ما إذا كانت المرأة عالمة بالحكم واستحيت عن إظهار ذلك، فلذا وجبت عليها البدنة».

٦. في «بخ»: «أهلها».

٧. الفتية، ج ٢، ص ٣٨٢، ح ٢٧٦٤، معلقاً عن صفوان، عن إسحاق بن عمار: التهديب، ج ٥، ص ٤٧٥، ح ١٦٧٦، بسنده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار: الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٩، ح ١٣٥٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٠، ح ١٧٤٢٩؛ وص ٤٠٥، ذيل ح ١٨٠٧٥.

٨. هكذا في «بف، جد، جر». وفي «ي»، بث، بح، بب، بس، بف، جد، جن، والمطبوع والوسائل والتهديب: «علي بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، كما ظهر مما تقدم ذيل ح ٧٦٨١ و ح ٧٦٩٣.

٩. في «بخ»، بف، جد، والوسائل والتهديب: «فلتودّع». وفي «جن»: «وتودّع».

١٠. في تحرير الأحكام، ج ٢، ص ١٥، المسألة ٢٢٥٣: «الحائض والنفساء لا وداع عليهما ولا فدية عنه، بل يستحبّ لها أن تودّع من أدنى باب من أبواب المسجد ولا تدخله إجماعاً، ويستحبّ للمستحاضة، ولو عدت

٧٧٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّ بَعْضَ مَنْ مَعَنَا مِنْ صُرُورَةِ النِّسَاءِ قَدْ اغْتَلَّتْنَ، فَكَيْفَ تَضَعْنَ؟^٢

فَقَالَ^٣: «تَنْظُرْنَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الثَّرْوَةِ، فَإِنْ طَهَّرْتَ فَلْتَهِّلْ^٤، وَإِلَّا فَلَا تَدْخُلْنَ^٥ عَلَيْهَا^٦ الثَّرْوَةَ إِلَّا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ^٧».

٧٧١ / ٤. حَمِيدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

الماء تيممت وطافت، كما تفعل في الصلاة.

وفي هامش المطبوع: «ولعل المراد أنها إذا فرغت من الطواف وهي طاهرة، ثم حاضت وأرادت أن تودع البيت في حال الحيض، فلتقف إلخ، لا أنها طافت وهي حائض؛ لأن المرأة إذا فرغت من الطواف، ثم حاضت بعده يصح أن يقال عليها: طافت المرأة الحائض، كما لا يخفى، والله أعلم».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ١٣٨٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٩٥، ح ١٤٢٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦١، ح ١٨٢١٤.

١. الصرورة: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٢. في «بح»، «بخ»، «نصنع».

٣. في «ي»، «بث»، «بخ»، «بف»، «جده» والوافي والوسائل: «قال».

٤. في الوافي: «تنظر». وفي الكافي، ح ٧٠٥٢: «فلتنظر».

٥. في الكافي، ح ٧٠٥٢: «وبالحج».

٦. في «ي» والوافي والوسائل: «فلا يدخلن». وفي الكافي، ح ٧٠٥٢: «فلا يدخل».

٧. في الكافي، ح ٧٠٥٢: «ويوم».

٨. في المرأة: «ولعل هذا الخبر موافق للأخبار التي مضت في باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، من أنها إذا لم تطهر إلى يوم التروية تسمى بين الصفا والمروة وتقصر وتهل بالحج وتقضي طواف العمرة».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب حج المجاورين وقطان مكة، ضمن الحديث الطويل ح ٧٠٥٢؛ وباب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، ص ٦٨٢، بسنده عن العلاء بن صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج وعلي بن رئاب وعبد الله بن صالح، كلهم يروونه عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٢٥١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٠، ح ١٤٨٥٩.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَ طَافَتْ^١ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ، فَحَاضَتْ^٢، نَفَرَتْ^٣ إِنْ شَاءَتْ^٤».

٤٥١/٤ ٧٧٠٢/٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ لَيْلًا، فَقَالَ: «أُضْلَحَكَ اللَّهُ، امْرَأَةٌ مَعَنَا حَاضَتْ^٥ وَلَمْ تَطُفْ طَوَافَ النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «لَقَدْ سُلِّتَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْيَوْمَ».

فَقَالَ: «أُضْلَحَكَ اللَّهُ، أَنَا زَوْجُهَا وَقَدْ أُخْبِنْتُ أَنْ أَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْكَ».

فَاطَرَقَ^٦ كَأَنَّهُ يَتَاجَى نَفْسَهُ وَ هُوَ يَقُولُ: «لَا يَقِيمُ عَلَيْهَا جَمَالَهَا، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَخَلَّفَ عَنْ أَصْحَابِهَا، تَمْضِي^٧ وَقَدْ تَمَّ حُجَّهَا»^٨.

١. في «بخ، بف» والفقهاء والتهذيب: «طافت». وفي «بث»: «وطاف».

٢. في «بخ، بف» والرواقي: «وحاضت».

٣. في المرأة: وقوله عليه السلام: نفرت إن شاءت، لعل الأوفق بأصول الأصحاب حمله على الاستنابة في بقية الطواف وإن كان ظاهر الخبر الاجتزاء بذلك، كظواهر كلام الشيخ في التهذيب والعلامة في التحرير، والأحوط الاستنابة. وراجع: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ٢٥٣٦.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٧، ح ١٣٨٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٢، ح ٢٧٦٣، معلقاً عن أبان، عن فضيل بن يسار. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٣٥، ح ١٤١٦٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦١، ذيل ح ١٨٢١٣.

٥. هكذا في «بخ، جد، جن». وفي «ي، بس» والمطبوع والوسائل: «الخرّاز». وفي «جر»: «الخرار». وقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥، أنّ الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخراز.

٦. في الوسائل، ح ١٨٠٨٧، + «وله». ٧. في الوافي: «حائض».

٨. في «جد»: «وأنّا».

٩. «فاطرق»، أي سكت فلم يتكلّم، وأطرق أيضاً: أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، والمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (طرق).

١٠. في المرأة: وقوله عليه السلام: تمضي، لعله محمول على الاستنابة للعدو، كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب.

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٠، ح ٢٧٨٧، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخراز، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٣٥، ح ١٤١٦٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠٩، ح ١٨٠٨٧، و ٤٥٢، ذيل ح ١٨١٩٨.

١٥٥ - بَابُ عِلَاجِ الْحَائِضِ

٧٧٠٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَطْلُبٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

حَجَجْتُ مَعَ أَبِي وَمَعِيَ^١ أُخْتُ لِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، حَاضَتْ، فَجَزَعْتُ جَزْعاً شَدِيداً خَوْفاً أَنْ يَفُوتَهَا الْحَجُّ^٢، فَقَالَ لِي أَبِي: ائْتِي أَبَا الْحَسَنِ^٣، وَقُلْ لَهُ: إِنَّ^٤ أَبِي يَقْرِنُكَ السَّلَامَ، وَ يَقُولُ لَكَ: إِنَّ فَتَاةً لِي قَدْ حَجَجْتُ بِهَا وَقَدْ حَاضَتْ، وَ جَزَعْتُ جَزْعاً شَدِيداً مَخَافَةَ أَنْ يَفُوتَهَا الْحَجُّ، فَمَا تَأْمُرُهَا^٥؟

قَالَ: فَاتَيْنِي أَبُو الْحَسَنِ^٦ وَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَوَقَفْتُ بِحِذَاهُ^٧، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيَّ، أَشَارَ إِلَيَّ، فَاتَيْنَتْهُ، وَ قُلْتُ^٨ لَهُ: إِنَّ أَبِي يَقْرِنُكَ السَّلَامَ، وَأَدَيْتُ إِلَيْهِ^٩ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَبِي.

فَقَالَ: «أَبْلَغَهُ السَّلَامَ، وَ قُلْ لَهُ فَلْيَأْمُرْهَا أَنْ تَأْخُذَ قُطْنَةً بِمَاءِ اللَّبَنِ، فَلْتَسْتَدْخِلْهَا^{١٠}».

١. في حاشية «بيح»: «ومع».

٢. في الوافي: «أرادت بالحج الذي خافت فواته حج التمتع؛ فإنه الذي لا يستقيم مع الحيض إلا أن يراد الرجوع قبل الطهر، وأريد بانقطاع الدم انقطاعه في أيامه، فهو مستثنى من قاعدة أن حكم البياض في أيام العادة حكم الدم إلا أن لا يعود دمها إلا بعد انقضاء عاداتها».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ١٠٢: «قوله: خوفاً، يحتمل أن يكون الخوف لفوات حج التمتع ولزوم العدول إلى الإفراد، ويحتمل أن يكون بعد العود من منى لطواف الزيارة».

وفي هامش المطبوع: «هنا مسألة، وهي أن النقاء المتخلل حكمه حكم الحيض إذا كان دون العشر على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، فعلى هذا إذا رأيت المرأة الدم في أيامه، ثم قطعت بوسيلة فانقطع أياماً، ثم يعود قبل تمام العشرة هل كان الحكم في تلك الأيام حكم النقاء أو لا؟ والمسألة معنونة في الفقه فليراجع».

٣. في «بيح، بس»، والوافي: «- وإن».

٤. في «بف»: «حذاء». وفي الوافي: «بحذائه».

٥. في «بيح»: «فقلت». ٦. في «بيح»: «- إليه».

٧. في «بف»: «فتدخّلها». وفي الوافي: «فتدخّلها».

فَإِنَّ الدَّمَ سَيَنْقَطِعُ عَنْهَا، وَتَقْضِي مَنَاسِكَهَا كُلَّهَا.
 قَالَ: فَانْصَرَفْتُ إِلَى أَبِي، فَأَذَيْتُ إِلَيْهِ^١، قَالَ^٢: فَأَمَرَهَا بِذَلِكَ^٣، فَفَعَلَتْهُ^٤، فَانْقَطَعَ
 عَنْهَا الدَّمُ^٥، وَشَهِدَتْ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَلَمَّا أَنْ^٦ اِزْتَحَلْتُ مِنْ مَكَّةَ بَغْدَ الْحَجِّ، وَصَارَتْ
 فِي الْمَخِيلِ، عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ^٧.

١٥٦ - بَابُ دُعَاءِ الدَّمِ

٤٥٢/٤

١ / ٧٧٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١ وَ
 ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَشْرَفْتَ الْمَرْأَةُ عَلَى مَنَاسِكَهَا وَ هِيَ حَائِضٌ،
 فَلْتَغْتَسِلْ، وَ لَتَخْتَشِ^{١١} بِالْكَرْسَفِ^{١٢}، وَ لَتَقِفْ^{١٣} هِيَ وَ نِسْوَةٌ خَلْفَهَا، فَيُؤْمَنُ^{١٤} عَلَى

١. في الوسائل :- قال: فانصرفت إلى أبي، فأذيت إليه.

٢. في «بخ، بف، جن»: «فقال». وفي الوافي :- «قال».

٣. في الوسائل :- «بذلك».

٤. في «بس» والوسائل: «ففعلت».

٥. في الوسائل: «الدم عنها».

٦. في «ي، جد» والوافي والوسائل :- «وأن».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ١٠٠١، ح ١٣٦١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٣، ح ١٨٢١٨.

٨. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٩. في «بف، جر» :- «بن يحيى». ١٠. في الكافي، ح ٨١٢٢ :- «وابن أبي عمير».

١١. يقال: احتشت المرأة الحشية واحتشت بها، أي لبستها، واحتشت المستحاضة، أي حشت وملأت نفسها بالمفارم ونحوها. والمفارم: الخِرْقُ تتخذ للحيض لا واحد لها. والمراد باحتشائها بالكرسف استدخاله في نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا).

١٢. في «بث، ببح، بف، جد» والوافي :- «بالكرسف».

١٣. في «بف» وحاشية «بث»: «ولتقعد». ١٤. في الوسائل: «ويؤمن».

دَعَائِهَا، وَ تَقُولُ^١: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، أَوْ تَسَمَّيْتَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْظَمِ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى مُوسَى، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى عِيسَى، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، إِلَّا أَذْهَبْتَ عَنِّي هَذَا الدَّم. وَإِذَا^٢ أَرَادْتَ أَنْ تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ، فَعَلْتَ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ: «وَتَأْتِي^٣ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ ﷺ وَهُوَ تَحْتَ الْمِيزَابِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَكَانَهُ^٤ إِذَا اسْتَأْذَنَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فَذَلِكَ^٥ مَقَامٌ لَا تَدْعُو اللَّهَ فِيهِ حَائِضٌ^٦ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَتَدْعُو^٧ بِدَعَاءِ الدَّمِ إِلَّا رَأَى الطُّهْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٨.

٧٧٠٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

١. في «بف» والوافي: «تقول» بدون الواو.
٢. الاستئذان: الانفراد بالشيء والتفرد به دون غيره؛ يقال: استأثر به، أي انفرد واستبدَّ وخصَّ به نفسه. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أنر).
٣. في «بخ» بف، والوافي: «فإذا».
٤. في «بث» جد، «ومسجد».
٥. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «فانت».
٦. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «مقامه».
٧. في الكافي، ح ٨١٢٢: «رسول الله».
٨. في «بخ» بف، والوافي والكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «وذلك».
٩. في «جن» والكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «-الله».
١٠. في «بخ» بف، والوافي: «حائض فيه».
١١. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «ثم تدعو».
١٢. الكافي، كتاب الحج، باب مقام جبرئيل ﷺ، ح ٨١٢٢. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٨، ح ١٧، بسنده عن فضالة بن أيوب وابن أبي عمير وحماد، عن معاوية بن عمار، وفيهما من قوله: «قال: وتأتي مقام جبرئيل ﷺ مع زيادة. الفقيه، ج ٢، ص ٥٦٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ١٠٠٢، ح ١٣٦٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٣، ح ١٨٢١٩؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٢، ح ١٧ و تسام الرواية فيه: «قال: في المستحاضة: تأتي مقام جبرئيل ﷺ. وهو تحت الميزان فإنه كان مكانه إذا استأذن على نبي الله ﷺ».

حَاصَتْ صَاحِبَتِي وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مِيعَادُ جَمَالِنَا وَ إِبَّانُ^١ مَقَامِنَا وَ خُرُوجُنَا قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ، وَ لَمْ تَقْرَبِ الْمَسْجِدَ وَ لَا الْقَبْرَ وَ لَا الْمِنْبَرَ^٢، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، فَقَالَ^٣: «مَرْهَا فَلْتَنْتَسِلْ، وَلْتَأْتِ^٤ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ^{عليه السلام}، فَإِنَّ جَبْرِئِيلَ كَانَ يَجِيءُ، فَيَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ^{عليه السلام}، وَإِنْ^٥ كَانَ عَلَى حَالٍ لَا يَنْبَغِي^٦ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، قَامَ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ، وَ إِنْ^٧ أَذِنَ لَهُ، دَخَلَ عَلَيْهِ^٨».

فَقُلْتُ: وَ أَيْنَ الْمَكَانُ؟

فَقَالَ^٩: «جِبَالُ^{١٠} الْمِيزَابِ الَّذِي إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي^{١١} يُقَالُ لَهُ: بَابُ فَاطِمَةَ بِحِذَاءِ الْقَبْرِ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ بِحِذَاءِ^{١٢} الْمِيزَابِ^{١٣}، وَ الْمِيزَابُ فَوْقَ رَأْسِكَ، وَ الْبَابُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِكَ، وَ تَجْلِسُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَ تَجْلِسُ مَعَهَا نِسَاءُ^{١٤}، وَ لَتَدْعُ رَبَّهَا، وَ يُؤْمَرُ^{١٥} عَلَى دُعَائِهَا^{١٦}».

قَالَ: فَقُلْتُ^{١٧}: وَ أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ؟

١. إِبَّانُ الشَّيْءِ - بالكسر والتشديد -: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون إِبَّاناً، وقيل: هي زائدة، وهو فِعْلَانُ مِنْ أَبِ الشَّيْءِ، إِذَا تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).
٢. في البحار، ج ١٨ -: «وكان ميعاده إلى هنا».
٣. في «بح» والتهذيب: «قال».
٤. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «ثُمَّ لَأَتَتْ».
٥. في «بح»، «بف»، «الوافي» والتهذيب: «فَإِنْ».
٦. في «بح» «الوافي» والتهذيب: «+ «لَهُ»».
٧. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «فَإِنْ».
٨. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «+ «لَهُ»».
٩. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «+ «لَهُ»».
١٠. في «بح»، «بف»، «الوافي» والتهذيب: «بحيال».
١١. في البحار، ج ٤٧ -: «الذي».
١٢. في «بح»، «بف»، «الوافي» والتهذيب: «مع حذاء».
١٣. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «الباب».
١٤. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «نساءها».
١٥. في «بح»، «بف»، «الوافي» والبحار، ج ٤٧ -: «وَلِيُؤْمَرَ».
١٦. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «وَيُؤْمَرُ عَلَى دُعَائِهَا».
١٧. في «بح»، «بف»، «الوافي»: «وَيُؤْمَرُ عَلَى دُعَائِهَا».

قَالَ: «تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ^١، لَيْسَ كَمِثْلِكَ شَيْءٌ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا».

قَالَ: فَصَنَعْتَ صَاحِبَتِي الَّذِي أَمَرَنِي، فَطَهَّرْتُ، فَدَخَلْتُ^٣ الْمَسْجِدَ، قَالَ: وَكَانَ^٤ لَنَا ٤٥٣/٤ خَادِمٌ^٥ أَيْضًا، فَحَاضَتْ^٦، فَقَالَتْ: يَا سَيِّدِي، أَلَا أَذْهَبُ أَنَا زَادَةً^٧، فَأُصْنَعَ كَمَا صَنَعْتَ سَيِّدَتِي؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَذَهَبْتُ، فَصَنَعْتُ^٨ مِثْلَ مَا صَنَعْتَ مَوْلَاتَهَا، فَطَهَّرْتُ، وَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ^٩.

١. في «بخ» والبحار، ج ٤٧: «الذي».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار، ج ٤٧: «والتهذيب. وفي المطبوع: «لي».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ودخلت».

٤. في «بخ، بف» وحاشية «ب»، «بخ، جن» والوافي: «وكانت».

٥. في الوافي: «خادمة». والخادم: واحد الخَدَم، غلاماً كان أو جارية. وإنما يقع على المذكر والمؤنث لإجرائه مجرى الأسماء غير المأخوذة من الأفعال، كحائض وعاتق. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٩٠٩؛ النهاية، ج ٢، ص ١٥ (خدم).

٦. في «بخ، بف» والوافي: «قد حاضت».

٧. قرأه في الوافي: «زائدة»، ثم قال: «زائدة»، هكذا وجدت في نسخ الكافي، والظاهر أنها تصحيف: زائرة، ويؤيده كونها في بعض نسخ التهذيب: زيارة، أي لأجل الزيارة، أو أزور زيارة، وإن صَحَّت «زائدة» فهي بمعنى متفرعة مرعوبة، من الزود بالضم بمعنى الفزع، حال من الضمير في «قالت»، تأخرت في الكلام، وفيه أنه مع ما فيه من التكلف، لا يساعده رسم الخط، وكأنَّ خوضها كان فوات زيارتها.

وفي مرة العقول، ج ١٨، ص ١٠٤: «قوله: أنا زادة، أي أيضاً، وهو من اللغات المولدة، واليوم شائع بين العرب سيما أهل العراق ويقولون: أنا زاد أفعل كذا، وأنا عاد أفعل كذا، فالثاء للتانيث، أو زيد من النسخ. ومنهم من صحَّح: زائدة، أي متفرعة مرعوبة، على أن تكون حالاً من الضمير في «قالت» تأخرت في الكلام. قال في القاموس: زاده، كمنعه: أفزعه، وعلى هذا لا يحتاج إلى التصحيف، إذ يمكن أن يكون زَيْدَةً، بكسر الهمزة بهذا المعنى. وقيل: هو بالراء المهمل المفعلة المفتوحة والهمزة المكسورة، أو الساكنة فيكون طرفاً، قال في القاموس: رند الضحى وراده: ارتفاعة. وقيل: كان اسمها ذلك. وقيل: هي تصحيف «زائدة». ولا يخفى ما في جميعها من التكلف والتصحيف، وما ذكرناه هو الشائع الدائع بين العرب، واستعمال اللغات المولدة التي ليست في كتب اللغة غير عزيز في الأخبار، كما لا يخفى على المتتبع فيها.

٨. في «بخ، بف»: «وصنعت».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٥٣، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن عمر بن يزيد الوافي، ج ١٣، ص

٧٧٠٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١ الْأَزْدِيِّ سَرِيكَ أَبِي حُمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ امْرَأَةً مُسْلِمَةً صَحِبْتَنِي حَتَّى انْتَهَيْتُ^٢ إِلَى بُسْتَانِ بَنِي غَامِرٍ، فَحَرَمْتُ عَلَيْهَا الصَّلَاةَ، فَدَخَلَهَا مِنْ ذَلِكَ^٣ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَخَافْتُ^٤ أَنْ تَذْهَبَ مُتَعَتِّهَا، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَذْكَرَ ذَلِكَ لَكَ، وَ أَسْأَلُكَ: كَيْفَ تَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «قُلْ لَهَا: فَلْتَعْتَسِلْ نِصْفَ النَّهَارِ، وَ تَلْبَسُ ثِيَابًا نِظَافًا، وَ تَجْلِسُ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ، وَ تَجْلِسُ حَوْلَهَا نِسَاءٌ^٥ يَوْمَنْ^٦ إِذَا دَعَتْ، وَ تَعَاهِدْ لَهَا زَوَالَ الشَّمْسِ، فَإِذَا^٧ رَأَتْ فَمَرَّهَا، فَلْتَدْعُ^٨ بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَلْيَوْمَنْ^٩ النِّسَاءُ^{١٠} عَلَى دُعَائِهَا حَوْلَهَا^{١١} كُلَّمَا دَعَتْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، وَ بِكُلِّ اسْمٍ تَسَمَّيْتَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، وَ هُوَ مَرْفُوعٌ مَخْرُوجٌ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلْتَ بِهِ كَانَ حَقًّا عَلَيْكَ أَنْ تُجِيبَ، أَنْ تَقْطَعَ عَنِّي هَذَا الدَّمَّ.

فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُّ، وَ إِلَّا دَعَتْ^{١٢} بِهَذَا الدُّعَاءِ الثَّانِي، فَقُلْ^{١٣} لَهَا: فَلْتَقِلْ^{١٤}: اللَّهُمَّ إِنِّي

١. ص ١٠٠٢، ح ١٣٦٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٤، ح ١٨٢٢٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٩، ح ٨٨؛ وفيه، ج ١٨، ص ٢٦٣، ح ١٨، إلى قوله: «والباب وراء ظهره».

٢. في «جن»: «بكبر».

٣. في حاشية «بف»: «انتهت».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «ذاك».

٥. في «بخ، جد» والوافي: «مخافة».

٦. في «بخ، جد» والوافي: «أن تدعو».

٧. في «بث، بخ، بخ، جد» و«إذا».

٨. في «بخ، جد» و«ولتومَنْ».

٩. في «بث، بخ، بخ، جد» والوافي: «-حولها».

١٠. في الوسائل: «فلتدع».

١١. في «بخ» و«فلتقل لها».

١٢. في «بف» والوافي: «وقل».

أَسْأَلُكَ بِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى مُوسَى ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى عِيسَى ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِكَ، وَبِكُلِّ دَعْوَةٍ دَعَاكَ بِهَا مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِكَ أَنْ تَقْطَعَ عَنِّي هَذَا الدَّمَ.

فَإِنْ انْقَطَعَ، فَلَمْ تَرِ يَوْمَهَا ذَلِكَ شَيْئاً، وَإِلَّا فَلْتَنْتَسِلْ مِنَ الْغَدِ فِي^١ مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ الَّتِي اغْتَسَلْتَ فِيهَا بِالْأَمْسِ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَلْتَصِلْ^٢، وَلْتَدْعُ بِالْدُّعَاءِ، وَلْيُؤْمَرْ^٣ النَّسْوَةُ إِذَا دَعَتْ.

فَفَعَلْتُ ذَلِكَ الْمَرَّةَ، فَارْتَفَعَ^٤ عَنْهَا الدَّمَ حَتَّى قَضَتْ مُتَعَتَهَا وَحَجَّهَا^٥، وَانْصَرَفْنَا^٦ رَاجِعِينَ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا^٧ إِلَى بُسْتَانِ بَنِي عَامِرٍ، عَاوَدَهَا^٨ الدَّمَ، فَقُلْتُ لَهَا: أَدْعُو بِهِذَيْنِ الدُّعَاءَيْنِ فِي دُبْرِ صَلَاتِي؟

فَقَالَتْ: «ادْعُ بِالْأَوَّلِ إِنْ أَحْبَبْتَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَا تَدْعُ بِهِ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْفَظِيعِ^٩ يَنْزِلُ^{١٠} بِكَ».

[تَمَّ الْمَجْلَدُ الثَّامِنُ مِنْ هَذِهِ الطَّبَعَةِ، وَتَلِيهِ الْمَجْلَدُ التَّاسِعُ،]

[وَفِيهِ تِمَمَةُ كِتَابِ الْحَجِّ وَكِتَابِ الْجِهَادِ وَالْمَعِيشَةِ]

١. في «جن»: - «في».
٢. في «بث، جن»: «فانقطع».
٣. في «بث، جن»: «ولتؤمّر».
٤. في «بث، جن»: «فانقطع».
٥. في «بث، جن»: «وحيجتها».
٦. في «بث، جن»: «وحيجتها».
٧. في «بث، جن»: «وحيجتها».
٨. في «بث، جن»: «وحيجتها».
٩. في «بث، جن»: «وحيجتها».
١٠. في «بث، جن»: «وحيجتها».
١١. في «بث، جن»: «وحيجتها».

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٥

(١٥) كتاب الحجّ

- ١ - باب بدء الحجر و العلة في استلامه ٧ ٣ ٠
- ٢ - باب بدء البيت و الطواف ١٣ ٢ ٠
- ٣ - باب أن أول ما خلق الله من الأرضين موضع البيت و... ١٧ ٧ ١
- ٤ - باب حج آدم ﷺ ٢١ ٦ ١
- ٥ - باب علة الحرم و كيف صار هذا المقدار ٣٢ ٢ ١
- ٦ - باب ابتلاء الخلق و اختبارهم بالكعبة ٣٧ ٢ ٠
- ٧ - باب حج إبراهيم و إسماعيل و بنائهما البيت و... ٤٩ ٢٠ ٢
- ٨ - باب حج الأنبياء ﷺ ٧٨ ١١ ٠
- ٩ - باب ورود تتبع و أصحاب الفيل البيت ، و حفر عبد المطلب زمزم و... ٨٥ ٨ ٢
- ١٠ - باب في قوله عزّ وجلّ : ﴿فيه آيات بينات﴾ ١٠٥ ٢ ٠
- ١١ - باب نادر ١٠٧ ٢ ٠
- ١٢ - باب أن الله عزّ و جلّ حرّم مكة حين خلق السماوات و الأرض ١٠٩ ٤ ٠
- ١٣ - باب في قوله تعالى ﴿و من دخله كان آمناً﴾ ١١٢ ٣ ٠
- ١٤ - باب الإلحاد بمكة و الجنائيات ١١٤ ٤ ٠
- ١٥ - باب إظهار السلاح بمكة ١١٧ ٢ ٠
- ١٦ - باب لبس ثياب الكعبة ١١٨ ١ ٠
- ١٧ - باب كراهة أن يؤخذ من تراب البيت و حصاه ١١٨ ٤ ٠

- ١٨ - باب كراهية المقام بمكة . ١٢٠ ٣
- ١٩ - باب شجر الحرم . ١٢١ ٦
- ٢٠ - باب ما يذبح في الحرم و ما يخرج به منه . ١٢٤ ٣
- ٢١ - باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة . ١٢٥ ٣٠
- ٢٢ - باب لقطة الحرم . ١٤٤ ٤
- ٢٣ - باب فضل النظر إلى الكعبة . ١٤٦ ٦
- ٢٤ - باب فيمن رأى غريمه في الحرم . ١٥٠ ١
- ٢٥ - باب ما يهدى إلى الكعبة . ١٥١ ٥
- ٢٦ - باب في قوله عز و جل : «سواء العاكف فيه و الباد» . ١٥٧ ٢
- ٢٧ - باب حج النبي ﷺ . ١٥٨ ١٤
- ٢٨ - باب فضل الحج و العمرة و ثوابهما . ١٧٨ ٤٨
- ٢٩ - باب فرض الحج و العمرة . ٢١٢ ٩
- ٣٠ - باب استطاعة الحج . ٢١٧ ٥
- ٣١ - باب من سوف الحج و هو مستطيع . ٢٢١ ٦
- ٣٢ - باب من يخرج من مكة لا يريد العود إليها . ٢٢٤ ٣
- ٣٣ - باب أنه ليس في ترك الحج خيرة ، و أن من حبس عنه فبذنب . ٢٢٦ ٢
- ٣٤ - باب أنه لو ترك الناس الحج لجاءهم العذاب . ٢٢٧ ٤
- ٣٥ - باب نادر . ٢٢٨ ١
- ٣٦ - باب الإجماع على الحج . ٢٢٨ ٢
- ٣٧ - باب أن من لم يطق الحج ببذنه جهز غيره . ٢٢٩ ٥
- ٣٨ - باب ما يجزئ من حجة الإسلام و ما لا يجزئ . ٢٣٢ ١٨
- ٣٩ - باب من لم يحج بين خمس سنين . ٢٤٤ ٢
- ٤٠ - باب الرجل يستدين و يحج . ٢٤٤ ٦
- ٤١ - باب الفضل في نفقة الحج . ٢٤٧ ٥
- ٤٢ - باب أنه يستحب للرجل أن يكون متهيئاً للحج في كل وقت . ٢٤٩ ٣

- ٤٣ - باب الرجل يسلم فيحج قبل أن يختتن ٢٥٠ ٢ .
- ٤٤ - باب المرأة يمنعها زوجها من حجة الإسلام ٢٥١ ٥ .
- ٤٥ - باب القول عند الخروج من بيته و فضل الصدقة ٢٥٣ ٤ .
- ٤٦ - باب القول إذا خرج الرجل من بيته ٢٥٥ ٢ .
- ٤٧ - باب الوصية ٢٦٠ ٨ .
- ٤٨ - باب الدعاء في الطريق ٢٦٤ ٥ .
- ٤٩ - باب أشهر الحج ٢٦٨ ٣ .
- ٥٠ - باب الحج الأكبر و الأصغر ٢٧٠ ٣ .
- ٥١ - باب أصناف الحج ٢٧٢ ١٨ .
- ٥٢ - باب ما على المتمتع من الطواف و السعي ٢٨٣ ٣ .
- ٥٣ - باب صفة الإقران و ما يجب على القارن ٢٨٤ ٣ .
- ٥٤ - باب صفة الإشعار و التقليد ٢٨٦ ٦ .
- ٥٥ - باب الإفراذ ٢٨٩ ١ .
- ٥٦ - باب فيمن لم ينو المتعة ٢٩٠ ٣ .
- ٥٧ - باب حج المجاورين و قطآن مكة ٢٩١ ١٠ .
- ٥٨ - باب حج الصبيان و المماليك ٣٠١ ٩ .
- ٥٩ - باب الرجل يموت ضرورة أو يوصي بالحج ٣٠٧ ٦ .
- ٦٠ - باب المرأة تحج عن الرجل ٣١١ ٤ .
- ٦١ - باب من يعطى حجة مفردة فيتمتع أو يخرج من غير... ٣١٣ ٢ .
- ٦٢ - باب من يوصي بحجة فيحج عنه من غير موضعه أو يوصي... ٣١٤ ٥ .
- ٦٣ - باب الرجل يأخذ الحجة فلا تكفيه، أو يأخذها فيدفعها إلى غيره ٣١٧ ٣ .
- ٦٤ - باب الحج عن المخالف ٣١٩ ٢ .
- ٦٥ - باب ٣٢٠ ٢ .
- ٦٦ - باب ما ينبغي للرجل أن يقول إذا حج عن غيره ٣٢١ ٣ .
- ٦٧ - باب الرجل يحج عن غيره فحج عن غير ذلك أو يطوف عن غيره ٣٢٣ ٣ .

- ٦٨ - باب من حج عن غيره إن له فيها شركة ٣٢٤ ٢ .
- ٦٩ - باب نادر ٣٢٦ ١ .
- ٧٠ - باب الرجل يعطى الحج فيصرف ما أخذ في غير الحج أو... ٣٢٧ ٣ .
- ٧١ - باب الطواف والحج عن الأئمة ٣٢٨ ٢ .
- ٧٢ - باب من يشرك قرابته وإخوته في حجته أو يصلهم بحجة ٣٣٠ ١٠ .
- ٧٣ - باب توفير الشعر لمن أراد الحج والعمرة ٣٣٧ ٥ .
- ٧٤ - باب مواقيت الإحرام ٣٣٩ ١٠ ١ .
- ٧٥ - باب من أحرم دون الوقت ٣٤٦ ٩ .
- ٧٦ - باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام أو دخل مكة بغير إحرام ٣٥١ ١٢ .
- ٧٧ - باب ما يجب لعقد الإحرام ٣٥٧ ٦ .
- ٧٨ - باب ما يجزئ من غسل الإحرام وما لا يجزئ ٣٦١ ٩ .
- ٧٩ - باب ما يجوز للمحرم بعد اغتساله من الطيب والصيد و... ٣٦٤ ١٠ .
- ٨٠ - باب صلاة الإحرام وعقده والاشتراط فيه ٣٦٩ ١٦ .
- ٨١ - باب التلبية ٣٨٠ ٨ .
- ٨٢ - باب ما ينبغي تركه للمحرم من الجدال وغيره ٣٨٥ ٦ .
- ٨٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب وما يكره له لباسه ٣٩٠ ٢٢ ١ .
- ٨٤ - باب المحرم يشد على وسطه الهميان والمنطقة ٤٠٢ ٣ .
- ٨٥ - باب ما يجوز للمحرم أن تلبسه من الثياب والحلي و... ٤٠٣ ١١ .
- ٨٦ - باب المحرم يضطر إلى ما لا يجوز له لبسه ٤١١ ٦ ١ .
- ٨٧ - باب ما يجب فيه الفداء من لبس الثياب ٤١٣ ٢ .
- ٨٨ - باب الرجل يحرم في قميص أو يلبسه بعد ما يحرم ٤١٤ ٣ .
- ٨٩ - باب المحرم يغطي رأسه أو وجهه متعمداً أو ناسياً ٤١٦ ٤ .
- ٩٠ - باب الظلال للمحرم ٤١٧ ١٥ .
- ٩١ - باب أن المحرم لا يرتمس في الماء ٤٢٦ ٢ .
- ٩٢ - باب الطيب للمحرم ٤٢٦ ١٩ .

- ٩٣ - باب ما يكره من الزينة للمحرم ٤٣٥ ٥ .
- ٩٤ - باب العلاج للمحرم إذا مرض أو أصابه جرح أو خراج أو علة ٤٣٧ ١٠ .
- ٩٥ - باب المحرم يحتجم أو يقص ظفراً أو شعراً أو شيئاً منه ٤٤٣ ١١ .
- ٩٦ - باب المحرم يلقى الدواب عن نفسه ٤٤٨ ٤ .
- ٩٧ - باب ما يجوز للمحرم قتله و ما يجب عليه فيه الكفارة ٤٥٠ ١٢ .
- ٩٨ - باب المحرم يذبح و يحتش لدابته ٤٥٨ ٢ .
- ٩٩ - باب أدب المحرم ٤٦٠ ١٢ ١ .
- ١٠٠ - باب المحرم يموت ٤٦٥ ٤ .
- ١٠١ - باب المحصور و المصدود و ما عليهما من الكفارة ٤٦٧ ٩ .
- ١٠٢ - باب المحرم يتزوج أو يزوج و يطلق و يشتري الجواري ٤٧٦ ٨ .
- ١٠٣ - باب المحرم يواقع امرأته قبل أن يقضي مناسكه أو... ٤٧٩ ٧ ١ .
- ١٠٤ - باب المحرم يقتل امرأته و ينظر إليها بشهوة أو غير شهوة أو... ٤٨٥ ١٢ .
- ١٠٥ - باب المحرم يأتي أهله و قد قضى بعض مناسكه ٤٩٢ ٨ .
- أبواب الصيد ٤٩٨**
- ١٠٦ - باب النهي عن الصيد و ما يصنع به إذا أصابه المحرم و... ٤٩٨ ١٢ .
- ١٠٧ - باب المحرم يضطر إلى الصيد و الميتة ٥٠٤ ٣ .
- ١٠٨ - باب المحرم يصيد الصيد من أين يفديه و أين يذبحه ٥٠٦ ٤ .
- ١٠٩ - باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش ٥٠٩ ١٤ ١ .
- ١١٠ - باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير و البيض ٥٢٢ ١٠ .
- ١١١ - باب القوم يجتمعون على الصيد و هم محرمون ٥٢٩ ٦ ١ .
- ١١٢ - باب فصل ما بين صيد البر و البحر و ما يحل للمحرم... ٥٣٢ ٩ .
- ١١٣ - باب المحرم يصيب الصيد مراراً ٥٣٧ ٣ .
- ١١٤ - باب المحرم يصيب الصيد في الحرم ٥٣٩ ٦ .
- ١١٥ - باب نوادر ٥٤٢ ٩ .
- ١١٦ - باب دخول الحرم ٥٤٨ ٥ ١ .

- ١١٧ - باب قطع تلبية المتمتع
- ١١٨ - باب دخول مكة
- ١١٩ - باب دخول المسجد الحرام
- ١٢٠ - باب الدعاء عند استقبال الحجر و استلامه
- ١٢١ - باب الاستلام و المسح
- ١٢٢ - باب المزاحمة على الحجر الأسود
- ١٢٣ - باب الطواف و استلام الأركان
- ١٢٤ - باب الملتزم و الدعاء عنده
- ١٢٥ - باب فضل الطواف
- ١٢٦ - باب
- ١٢٧ - باب حدّ موضع الطواف
- ١٢٨ - باب حدّ المشي في الطواف
- ١٢٩ - باب الرجل يطوف فتعرض له الحاجة أو العلة
- ١٣٠ - باب الرجل يطوف فيعبي أو تقام الصلاة أو...
- ١٣١ - باب السهو في الطواف
- ١٣٢ - باب الإقران بين الأسابيع
- ١٣٣ - باب من طاف و اختصر في الحجر
- ١٣٤ - باب من طاف على غير وضوء
- ١٣٥ - باب من بدأ بالسعي قبل الطواف أو طاف و آخر السعي
- ١٣٦ - باب طواف المريض و من يطاف به محمولاً من غير علة
- ١٣٧ - باب ركعتي الطواف و وقتهما و القراءة فيهما و الدعاء
- ١٣٨ - باب السهو في ركعتي الطواف
- ١٣٩ - باب نواذر الطواف
- ١٤٠ - باب استلام الحجر بعد الركعتين و شرب ماء زمزم قبل...
- ١٤١ - باب الوقوف على الصفا و الدعاء

- ١٢ ٦٤٣ ١٤٢ - باب السعي بين الصفا و المروة و ما يقال فيه
- ٥ ٦٤٩ ١٤٣ - باب من بدأ بالمروة قبل الصفا أو سها في السعي بينهما
- ٦ ٦٥٢ ١٤٤ - باب الاستراحة في السعي و الركوب فيه
- ٣ ٦٥٤ ١٤٥ - باب من قطع السعي للصلاة أو غيرها و السعي بغير وضوء
- ٦ ٦٥٦ ١٤٦ - باب تقصير المتمتع و إحلاله
- ٨ ٦٥٩ ١٤٧ - باب المتمتع ينسى أن يقصر حتى يهل بالحج، أو...
- ٥ ٦٦٤ ١٤٨ - باب المتمتع تعرض له الحاجة خارجاً من مكة بعد إحلاله
- ٥ ٦٦٨ ١٤٩ - باب الوقت الذي يفوت فيه المتعة
- ٤ ٦٧٠ ١٥٠ - باب إحرام الحائض و المستحاضة
- ١٠ ٦٧٤ ١٥١ - باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك
- ٤ ٦٨١ ١٥٢ - باب المرأة تحيض بعد ما دخلت في الطواف
- ٢ ٦٨٤ ١٥٣ - باب أن المستحاضة تطوف بالبيت
- ٥ ٦٨٥ ١٥٤ - باب نادر
- ١ ٦٨٩ ١٥٥ - باب علاج الحائض
- ٣ ٦٩٠ ١٥٦ - باب دعاء الدم